

رؤية فكرية سياسية لمواجهة الحملات الصليبية

أ.د. حاكم المطيري



دار سوانح

1443هـ - 2022م



رؤية فكريـــة سياسيـــة

لمواجهة الحملات الصليبية

أ.د. حاكم المطيري



دار سوانح

1443هـ - 2022م



كلمة خالدة

(إذا رأيتموني من ذلك الجانب مع العدو وعلى رأسي مصحف؛ فاقتلوني)

من خطبة ابن تيمية يحرض فيها أهل الشام على جهاد التتار (البداية والنهاية ١٤/٢٨).

بين يدي الكتاب:

الحمد الله الملك الحق، قوله الحق، ووعده حق، القائل ﴿هُوَ الَّذي أَرسَلَ رَسولَهُ بِالهُدى وَدينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلِّهِ وَلَو كَرِهَ المُشرِكونَ﴾..

وصلّ اللهم على النبي الهادي الأمين، الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وحرزا للأميين، القائل كما في الصحيحين: (لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين)، وبعد:

فما زالت الأمة تخوض معركة كبرى مع هذه الحملات الصليبية الأوربية، التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ مئة سنة بل يزيد، واستباحت حرمات الأمة كلها، وما تزال تشن عليها حروبها، وتقتل شعوبها، وإذا العالم يتداعى على المسلمين شرقا وغربا، فإذا الصين التي تحتل تركستان الشرقية، تسوم الإيغور سوء العذاب وتفتنهم عن دينهم، وإذا الهند والهندوس يشنون حربا على المسلمين فيها لتهجيرهم منها، وكأنما التاريخ يعيد نفسه، فإذا ذاكرتها تعود مرة أخرى إلى القرن السابع الهجري حين اجتاحتها الحملات المغولية شرقا، والصليبية غربا، وانهار العالم الإسلامي مدة قرن كامل منذ بدأ جنكيز خان غزوه للمشرق الإسلامي سنة ٦١٦ إلى سنة ٧١٦هـ حين استعادت الأمة ثقتها بنفسها وبدينها، وبإيمانها بوعد الله لها، واستأنفت جهاد عدوها، فعادت من جديد، لتكمل مسيرتها حتى تحقق وعد الله لها بفتح القسطنطينية سنة ٨٥٧ هجرية بعد قرنين من ذلك الانهيار، لتدخل جيوش الخلافة الإسلامية أوربا فاتحة حتى حاصرت عاصمة النمسا فيينا ٩٣٥ هجرية!

وقد كان لشيخ الإسلام المجدد ابن تيمية الأثر الأبرز في تلك الملحمة التي سطرتها الأمة وهي تواجه الحملات المغولية والصليبية في آن واحد، حتى قال هو عن تلك الأحداث: (طبق خبرها، واستطار في جميع ديار المسلمين شررها، وأطلع فيها النفاق ناصية رأسه، وكشر فيها الكفر عن أنيابه وأضراسه، وكاد فيها عمود الكتاب أن يجتث ويخترم، وحبل الإيمان أن ينقطع ويصطلم)[(١)]!

فتصدى لها ابن تيمية بإيمان الولي الواثق، وعزيمة المجاهد الصادق، يحرض الأمراء، ويذكر العلماء، ليقوموا بواجبهم تجاه العدو وجهاده ودفع عدوانه، فاستجابوا له، وتداعوا إليه، حتى تحقق النصر بإذن الله.

وهو ما جعله اليوم غرضا للحملات الصليبية والفرق الباطنية يرمى عن قوس واحدة؛ إذ أدرك العدو أن فكره ودعوته وكتبه باتت تلهم شعوب الأمة من جديد لتخوض معركة التحرير كما خاضتها في عصره، حتى

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٢٧)

عقد العدو له المؤتمرات تلو المؤتمرات لمواجهة فكره المتطرف كما زعموا بالدعوة إلى الاعتدال والوسطية التي ترعاها الحملة الصليبية اليوم عبر جماعاتها القاديانية التي انحازت إلى المحتل الأمريكي الأوربي الروسي في العالم الإسلامي وتعاونت معه تحت شعار التسامح ونبذ العنف ونشر الديمقراطية كما حدث في العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا واليمن!

وقد جاء هذا الكتاب في سيرة ابن تيمية -والذي نُشر في سلسلة مقالات قبل ست سنوات- ليقصّ على النشء -الذين لم تلوث الجماعات القاديانية عقولهم، ولا الفرق الباطنية فطرهم ونفوسهم- نبأ حياة هذا المجدد العظيم، من (نكبة التهجير إلى معركة التحرير)، ليقف على حقيقة دعوته، ويستلهم تجربته، ويعرف المشكلات التي واجهته، وكيف عالج عللها، وذلل سبلها، وخاض لججها، وفك عقدها، ببصيرة العالم الرباني الفقيه، وذكاء السياسي المجاهد النبيه، وقلما يجتمعان بعد عصر الصحابة والخلفاء الراشدين، إلا في أفذاذ من علماء الأمة لا يكاد يذكر منهم على مر العصور كمثل ابن تيمية!

فعسى أن يحقق هذا الكتاب الغاية منه، وعسى أن يقرأه من ادّخرهم الله في عالم الغيب لنصرة دينه، فيبعث فيهم من روحه ما يقيم بهم في الأرض خلافته، ويظهر بهم على العالمين كلمته وحجته، وما ذلك على الله بعزيز ﴿وَقالَ الَّذينَ كَفَروا لِرُسُلِهِم لَنُخرِجَنَّكُم مِن أَرضِنا أَو لَتَعودُنَّ في مِلَّتِنا فَأَوحى إِلَيهِم رَبُّهُم لَنُهلِكَنَّ الظّالِمينَ. وَلَنُسكِنَنَّكُمُ الأَرضَ مِن بَعدِهِم ذلِكَ لِمَن خافَ مَقامي وَخافَ وَعيدِ. وَاستَفتَحوا وَخابَ كُلُّ جَبّارٍ عَنيدٍ﴾.

وكتبه من مهجره:

أ.د. حاكم المطيري

اليوم الخميس غرة ذي الحجة سنة ١٤٤٣هـ

إسطنبول - بشاك شهير

المقدمة:

لم يمض على احتلال أمريكا وحلفائها أفغانستان ثم العراق سنة ٢٠٠٣م، ودخول جيوشها الصليبية بغداد، إلا سنة واحدة حتى خرجت تقارير مؤسسة راند -المؤسسة الاستشارية الأولى للجيش الأمريكي والتي أصدرت سنة ١٩٩٩م كتاب (مواجهة الإرهاب الجديد)- لتصدر التقارير الأخطر سنة ٢٠٠٤م بعنوان (العالم الإسلامي بعد ١١ سبتمبر)، ثم تقرير سنة ٢٠٠٥م (الإسلام المدني الديمقراطي)، ثم تقرير سنة ٢٠٠٦م (ما بعد القاعدة)، ثم تقرير سنة ٢٠٠٧م بعنوان (إقامة الشبكات الإسلامية المعتدلة)، وكل ذلك لمساعدة الاحتلال الأمريكي الغربي للعالم العربي والإسلامي سياسيا وفكريا في إعادة تشكيل الوعي الإسلامي، وإعادة تفسير الإسلام نفسه من جديد من جهة، كما تريده أمريكا والغرب -وكما صرحت به وزيرة خارجية أمريكا كونداليزا رايس أن الإسلام المعتدل حليف للولايات المتحدة[(١)] ثم جون كيري بقوله في مقابلة تلفزيونية: (لدينا مركز عالمي جديد للاتصالات، ونحن نعمل مع السعوديين، والإماراتيين، والماليزيين، ومع الناس في جميع أنحاء العالم، ليست أصواتنا التي ستجري الفرق بل صوت الإسلام، عليهم استعادة دينهم ونحن نعمل لأجل ذلك)[(٢)] - وبغية مواجهة المقاومة العراقية وفصائلها الجهادية من جهة أخرى، التي هزمت الاحتلال عسكريا وميدانيا كما اعترف بذلك قادته آنذاك بأنهم يواجهون حربا وهزيمة أشد من حربهم وهزيمتهم في فيتنام، فكانت الحرب الفكرية والسياسية -التي أطلقها بوش الابن بقوله في خطابه بالكاتدرائية الوطنية سنة ٢٠٠١: (سنشن حرب أفكار لكسب المعركة)[(٣)] وأشارت إليها كونداليزا رايس حين كانت مستشارة الأمن القومي بقولها: (أن أمريكا ستحارب وتنتصر في حرب الأفكار)[(٤)]، والتي أوصت بخوضها تقارير مؤسسة راند- هي التي قلبت موازين الصراع لصالح الاحتلال بعد أن كاد يخرج من المنطقة مهزوما مدحورا!!

---

(١) صرحت بذلك خلال زيارتها لأندونيسيا ٢٠٠٦

http://www.seattlepi.com/national/article/Rice-in-Indonesia-Moderate-Islam-is-ally

(٢) مقابلة تلفزيونية في قناة MSNBC

http://www.state.gov/secretary/remarks/2016/04/255499.htm

(٣) المصدر صحيفة الواشنطن بوست

http://www.washingtonpost.com/wp-srv/onpolitics/articles/092002_security_strategy.htm

(٤) - تصريحات مستشار الأمن القومي كوندوليزا رايس، "الاستراتيجية السياسية للحرب ضد الإرهاب" سنة ٢٠٠٤

https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/usip.htm

ومع خطورة كل ما ورد في تلك التقارير إلا أن الأخطر فيها على الإطلاق هو التوصية بتوظيف الإسلام لمواجهة الإسلام نفسه، وبتوظيف مكونات العالم الإسلامي وتياراته الفكرية والفقهية في هذا الصراع -الذي لم يعد بين الاحتلال الأمريكي والمقاومة الشعبية العراقية والأفغانية، حيث اختفى تماما هذا التوصيف من التقارير، وبات الصراع بين دين الحضارة الغربية وقيمها الديمقراطية ونظامها الدولي السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة، والإسلام وأمته خاصة العرب كمستودع للإرهاب والتطرف -بزعمهم- من جهة أخرى- حيث قسم التقرير الأول تيارات العالم الإسلامي إلى السلفية والمعتدلة والراديكالية المتطرفة، ثم قسم التقرير الثاني المجتمعات الإسلامية إلى قوى أصولية وتقليدية وحداثية وعلمانية، ودعا إلى ضرورة دعم القوى التقليدية تنظيميا وماليا وإعلاميا لمواجهة الأصولية السلفية التي تشمل كل الجماعات الإسلامية التي تؤمن بالإسلام وبالشريعة كنظام حياة، وأنه -كما أوصى التقرير- (يجب عدم إتاحة أي فرصة للتقليديين للتحالف مع الأصوليين ويجب دعمهم وتثقيفهم؛ ليشككوا بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية ومن ثم الشيعية... ويجب دعم ونشر الفتاوى (الحنفية) لتقف في مقابل (الحنبلية) التي ترتكز عليها (الوهابية) وأفكار القاعدة وغيرها، مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين... كذلك ندعم التقليديين ضدّ الأصوليين لنظهر لجموع المسلمين والمتدينين وللشباب والنساء من المسلمين في الغرب ما يلي عن الأصوليين: دحض نظريتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته، إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية، التوعية عن العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها، إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلّفهم، تغذية عوامل الفرقة بينهم، دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم...)[(١)]، كما يوصي تقرير سنة ٢٠٠٧ (أن يُستخدم التيار التقليدي والصوفي في مواجهة الإسلام السلفي، وقد تم تعريف التيار التقليدي في هذا التقرير: أنه التيار الذي يصلي في الأضرحة -بخلاف ما تدعو إليه الوهابية- ويميل إلى التمذهب، وعدم الاجتهاد، والميل نحو التصوف)، ويؤكد التقرير أن من مصلحة الغرب (إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع التيار الصوفي والتقليدي من أجل التصدي للتيار الإسلامي)[(٢)]!

---

(١) تقرير الإسلام المدني الديمقراطي Civil Democratic Islam
http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716.html

(٢) تقرير إقامة الشبكات الإسلامية المعتدلة Building Moderate Muslim Networks
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG574.html

وجاء في التقرير تحت عنوان (المشاركون المرتقبون): (هناك ثلاثة قطاعات واسعة خلال نطاق النزعات الأيديولوجية على مستوى العالم الإسلامي حيث تستطيع الولايات المتحدة والعالم الغربي أن تجد مشاركين من بينهم في مجهوداتهم للتغلب على التطرف الإسلامي، وهذه القطاعات تتكون من: العلمانيين، والمسلمين الليبراليين، والمعتدلين التقليديين بما فيهم الصوفية)، (يعتبر الصوفية والمتمسكين بالتقاليد هم الحلفاء الطبيعيين للغرب لدرجة أنه من الممكن تأسيس أساس مشترك فيما بينهم، كما اكتشفنا إمكانية عمل شراكات مع الصوفية والمتمسكين بالتقاليد)!

ولم يمض على تقرير راند ٢٠٠٧م ثلاث سنوات حتى (عقد مؤتمر ماردين دار السلام في يومي السبت والأحد ١١-١٢ربيع الثاني١٤٣١هـ/ ٢٧-٢٨مارس٢٠١٠م برعاية المركز العالمي للتجديد والترشيد (لندن)، وبالتعاون مع كانوبوس للاستشارات (لندن)، وجامعة أرتكلو (ماردين)، وبمشاركة ثلة من علماء الأمة، من مختلف التخصصات، لتدارس إحدى أهم أسس العلاقات بين المسلمين وإخوانهم في الإنسانية؛ وهي تصنيف الديار في التصور الإسلامي، وما يرتبط به من مفاهيم، كالجهاد والولاء والبراء والمواطنة والهجرة؛ لأهمية هذا التصور الفقهي، في تأصيل التعايش السلمي، والتعاون على الخير والعدل بين المسلمين وغيرهم)، وكان المؤتمر كله توظيفا لفتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في شأن حكم مدينة ماردين وتوصيفها كدار مركبة بين دار الإسلام ودار الحرب، وانتهى المؤتمر لا إلى قول ابن تيمية في التقسيم الثلاثي، بل إلى إلغاء التقسيم الثنائي الذي يقوم عليه الفقه الإسلامي منذ ظهور الإسلام، واعتباره اجتهادا خاضعا لظروف ذلك العصر، للإعلان عن دولة المواطنة في ظل الأمم المتحدة ومرجعية مجلس الأمن!

ولم يمض على هذا المؤتمر أربع سنوات -الذي شارك فيه رجال الدين والمفكرون المعتدلون والتقليديون كما وصفهم تقرير راند ودعا للتعاون معهم- حتى تأسس في الإمارات سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م (مجلس حكماء المسلمين)، من الدول والمؤسسات والفئات التي اقترحها تقرير راند، ولتحقيق المهمة التي أرادها!

وما هي إلا سنة واحدة على تأسيس المجلس حتى ارتقى رئيسه بتاريخ ٣٠ سبتمبر٢٠١٥م منصة الأمم المتحدة في قمة مكافحة التطرف -تماما كما جاء في توصيات تقرير راند وبتقديم من نائب الرئيس الأمريكي له جون بايدن وفي الوقت الذي كان طيران الحملة الصليبية الروسية والأمريكية يقصف مدن الشام والعراق ويقتل ويهجر الملايين- ليبشر (رئيس مجلس حكماء المسلمين الشيخ ابن بيه) العالم في الدقيقة الرابعة من خطابه بما حققه مؤتمر ماردين، وبما وقف عليه هو من نسخة مخطوطة لفتوى ابن تيمية، تصحح خطأ لفظ جاء في

فتوى ابن تيمية التي يحتج بها المتطرفون في مفهوم الدار والجهاد والولاء والبراء التي هي سبب التطرف والإرهاب، وتؤكد صواب ما يقرره المؤتمر لتحقيق السلم العالمي!

وكأن الأمة لم تعرف مفهوم الجهاد وتقسيم الدار والولاء والبراء إلا بفتوى ابن تيمية تلك التي تم تصحيحها!

لقد كانت تلك الكلمة وذلك المؤتمر إعلانا عن محاكمة فكر ابن تيمية وتراثه الفقهي السياسي، بل ومحاكمة الفقه الإسلامي كله من خلال إعادة قراءته من جديد بدل المواجهة له، تماما كما أوصى بذلك تقرير راند والذي أكد على ضرورة متابعة أداء شركاء أمريكا من علماء المسلمين التقليديين ومراقبة عملهم فيما حققوه من نتائج حتى لا يذهب الدعم بغير جدوى!

وكما نجح الاحتلال البريطاني في توظيف الشيخ الأزهري علي عبد الرازق -ومصر تحت الحماية البريطانية- ليؤلف كتابه (الإسلام وأصول الحكم) الذي قرر فيه ما أراده الاحتلال من إبطال الخلافة كنظام سياسي إسلامي -كما هي شروط الحلفاء على تركيا بعد هزيمتها- وإبطال الشريعة والقضاء الإسلامي كمرجعية قانونية، وإبطال الجهاد كفريضة ربانية، وضرورة إنسانية؛ نجحت وريثتها أمريكا اليوم في توظيف العلماء التقليديين للإعلان عن هدم ونقض آخر حصون الخصوصية وحماية الهوية ألا وهو مفهوم دار الإسلام وأحكامها، حيث وجدت أمريكا أن الذي حمل المسلمين على النفير من كل حدب وصوب للدفاع عن أفغانستان والعراق هو كونهما دار إسلام، حتى وإن كان من يحكمهما قبل الغزو الروسي لأفغانستان سنة ١٩٧٩م، ثم الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ أنظمة قومية علمانية!

لقد أصبح الطريق أمام الحملة الصليبية الجديدة مفتوحا على مصراعيه لإعادة تشكيل العالم الإسلامي من جديد فكريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ولم تعد هناك دار إسلام لها أحكامها التي توجب على أهلها وعلى من حولهم من أهل الإسلام الدفاع عنها فرض عين وفرض كفاية، ولا يجب في دولة المواطنة أن يمنع غير المسلم من حكم بلد إسلامي، لتظل أوربا وحدها أرضا مسيحية وناديا مسيحيا لا يحق حتى لتركيا العلمانية الانضمام له، ولا يحكم دولها إلا رئيس مسيحي!

لقد عاد الاحتلال من جديد، وعاد الجهاد من جديد، وعاد ابن تيمية من جديد كإمام ملهم في هذه المعركة التاريخية، ولمواجهة هذه الحملة الصليبية، كما كان ملهما في مواجهة الحملة المغولية!

وكما كان قدر ابن تيمية أن يواجه حيًّا المذاهب الفكرية والفقهية التي رفضت جهاد التتار في عصره أو اعتزلت الجهاد، حتى خاض معها معركة فكرية وفقهية كبرى حول عقيدة الجبر والإرجاء التي أفضت بها إلى ترك جهاد

العدو، وانتهى بها العداء له أن تآمرت عليه وسجنته حين زال خطر التتار انتقاما منه؛ فإن قدره اليوم وهو في قبره أن يواجه المذاهب نفسها حين اعتزلت بل تحالفت مع الحملة الصليبية، وعادت تلك المذاهب التقليدية نفسها اليوم تحاكم ابن تيمية من جديد، ففكره هو السبب فيما يعيشه العالم الإسلامي من تطرف وإرهاب، وليس الاحتلال الأمريكي الغربي والروسي الشرقي وجيوشه التي تفتك بالشعوب الضعيفة في أفغانستان والعراق والشام وفلسطين وبورما!

- فمن هو ابن تيمية الذي أشغل أهل عصره حتى وهو في سجنه، كما أشغل أهل هذا العصر والعصور التي قبله حتى وهو في قبره ليذكر اسمه على منبر الأمم المتحدة بعد سبعة قرون من وفاته؟ وحتى تبوأ هذه المكانة الفريدة في التاريخ الإسلامي التي لم يتبوأها أحد من فقهاء الإسلام بعده ليُحاكم على منبر الطاغوت العالمي وفي محفل الماسونية الدولية وفي مقر المسيح الدجال؟

- وما وجه التشابه بين عصر ابن تيمية وهذا العصر الذي نعيشه سياسيا وفكريا وروحيا؟

- وما دور ابن تيمية في مقاومة الغزو المغولي الوثني على العالم الإسلامي الذي احتل بغداد سنة ٦٥٦هـ وما زال يتمدد حتى تحطمت جحافل جيوشه على أرض الشام؟ وما هو أثر ابن تيمية اليوم في مقاومة الحملة الغربية الصليبية الجديدة التي احتلت بغداد سنة ١٤٢٤هـ، وما زالت تتمدد حتى اجتمعت جيوشها على أرض الشام؟

- كيف واجه ابن تيمية انهيار دولة الخلافة سياسيا، وسقوط الحضارة الإسلامية ماديا ومعرفيا أمام جحافل الغزو المغولي؟ وكيف قرأ المشهد وحلل الأزمة وجذورها العقائدية والسياسية؟

- كيف نجح ابن تيمية بمؤلفاته وكتبه وتراثه في تعزيز الهوية وتحصينها، وتحرير العقل الإسلامي من كل العقائد الدخيلة ومن آثار الفلسفة اليونانية العقلية، والمذاهب الإشراقية الروحية، التي خلخلت البناء العقائدي الإسلامي، كمدخل للمواجهة الشاملة مع الغزو الخارجي بكل تجلياته الفكرية والروحية والعسكرية؟

- ما سر هذه الحملة الإعلامية العالمية والتظاهرة الثقافية اليوم التي رمت ابن تيمية وفكره وفقهه عن قوس واحدة في ظل تنامي نفوذ الحملة العسكرية الصليبية على العالم الإسلامي بدعوى تجفيف منابع الإرهاب والأصولية، حتى عُقدت المؤتمرات لمحاكمة فكره وفتاواه، وباتت الدول العربية تمنع كتبه في ظل الاحتلالين الغربي والشرقي؟

- لمَ ظل فكر ابن تيمية ومدرسته الأشد رفضا للغزو الغربي الخارجي والأشد مقاومة لمشروعه التغريبي في الوقت الذي انهارت أمام سيل طوفان الغزو الجارف كل المدارس الفكرية في العالم الإسلامي على اختلاف درجات انهيارها وانبهارها به لتبشر بالسلام العالمي مع الغرب الذي يحتل أرضها ويهجر شعوبها؟

- كيف عجزت المدارس السلفية العلمية والدعوية والسياسية والجهادية عن فهم تراث ابن تيمية حتى انقسمت على نفسها بين مَن يقف في خندق الأنظمة الوظيفية الحليف الرئيسي للحملة الصليبية؛ فيُصنف مرجئا سلطويًّا! ومن يقاوم الاحتلال ويجاهده؛ فيُصنف إرهابيًّا خارجيًّا؟

- لمَ اضطرب المحتجون بابن تيمية في فهم تراثه حتى صار كل فريق يحتج به على القول ونقيضه؟ قبل معرفة تطوره الفكري والفقهي الذي مرّ عبر ثلاث مراحل جلية في حياته!

هذه أسئلة أحاول من خلال الإجابة عنها في هذا الكتاب الوقوف على أبرز معالم حياة هذا الإمام المجدد الذي تشابه عصره وهذا العصر سواء في سقوط الخلافة العثمانية والانهيار السياسي والفكري الذي أصاب الأمة أمام الغزو الأوربي، والانبهار به، كما حدث في عصره بعد سقوط الخلافة في بغداد، أو شيوع الأفكار الغربية من الشيوعية والليبرالية والقومية كنتيجة للهزيمة العسكرية والسياسية التي تعيشها الأمة وشعوبها اليوم، وحالة الاستلاب للهوية أمام الغزو الغربي، كما حدث في عصره مع الفرق الباطنية والإشراقية التي راجت بعد الغزو المغولي!

فعسى أن يسهم هذا الكتاب[1] في قراءة ابن تيمية قراءة جديدة في ظل الهجمة الشرسة المشبوهة عليه -على نقيض القراءة التي تريدها مؤسسة راند وشركاؤها- لمعرفة أصول عقيدته وسمو روحه التي تتجلى في كتبه، وتعبّر عن فكره، وتفيض على قرائه لتلهمهم معاني الثبات على الحق، وتنفخ فيهم روح المقاومة والجهاد في سبيل الله، وتعزز لديهم الاستعصاء الفكري والروحي والنفسي على كل وسائل الدمج والاندماج بالحضارة الصليبية الغربية المادية ونظمها الطاغوتية وقيمها الجاهلية!

أ.د. حاكم المطيري

الأمين العام لمؤتمر الأمة

١٦ رجب ١٤٣٧هـ/ ٢٣ أبريل ٢٠١٦م

---

(١) نُشرت أول حلقات الكتاب بالموقع الإلكتروني في رجب ١٤٣٧هـ - أبريل ٢٠١٦، وآخرها في محرم ١٤٣٨هـ -أكتوبر ٢٠١٦

الباب الأول:

ابن تيمية

من التهجير إلى التحرير

الفصل الأول:

الحروب الصليبية والثورة الفكرية

قال المؤرخ الذهبي عن ابن تيمية:

(أحيا الله به الشام، بل والإسلام، بعدما كاد ينثلم)

ذيل طبقات الحنابلة (٤ /٤٩٧)

الهزيمة والفرص السانحة:

عادة ما ترتبط التحولات الفكرية العميقة في المجتمعات الإنسانية بالحروب الكبرى، التي تشكل فواصل زمنية في تاريخ البشرية، وليست الحرب الصليبية الجديدة التي تشنها أمريكا وأوربا على العالم الإسلامي ببدع من تلك الفواصل في تاريخ الأمم؛ فهي تمثل منعطفا خطيرا، وستحدث تحولا فكريا وسياسيا كبيرا وعلى مدى عقود بل وقرون قادمة، سيكون لهما أكبر الأثر في تغيير واقع العالم مرة أخرى!

ولم يكن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يفشي سرا حين صرّح -في كتابه (الفرصة السانحة)الذي تُرجم للعربية سنة ١٩٩٢م ورسم فيه خطة طريق الحملة الصليبية القادمة في مطلع الألفية الثالثة- بأن حاجة أمريكا للحرب لا تقل عن حاجتها للسلم، وأن تطور حضارتها، وازدهار نهضتها، ونمو اقتصادها، في الحرب أكثر من ازدهارها في فترة السلم، وأن أمريكا (تستظل تحت خيمة الرب يسوع المسيح)، وأن حجر الأساس الذي تقوم عليه علاقة أمريكا بإسرائيل (ليس الدولار بل الكتاب المقدس بعهديه القديم (التوراة) والجديد (الإنجيل)..)، وبأن الحرب القادمة يجب أن تكون مع الأصولية في العالم العربي والإسلامي، وتنطلق من القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج، فقد كان أول رئيس أمريكي يدعو وبكل صراحة لشن الحملة الصليبية الجديدة، واقتناص الفرصة السانحة -بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الروسي- لاحتلال العالم العربي والإسلامي بشكل مباشر، وبالتعاون مع الأنظمة العربية الوظيفية التي تتمتع بحماية أمريكا الصليبية، من أجل حماية أمن إسرائيل، تحت ذريعة مواجهة الأصولية، وبدعوى مكافحة الإرهاب، لتحقيق السلام الدائم بين العرب وإسرائيل، هذه الحملة التي قادها بالفعل بعد ذلك جورج بوش الابن سنة ٢٠٠١م!

وإذا كان التاريخ هو كتاب الوجود الإنساني منذ بدايته؛ فالحروب هي أبوابه وفصوله، حيث تعد زلازل مجتمعية وفكرية وسياسية، تعيد تشكيل واقع المجتمع، وصياغة وعي الإنسان لنفسه ولواقعه من جديد، وبحسب حجم الحروب وكوارثها يكون حجم تلك التحولات الفكرية ومن ثم السياسية، كما في حروب الفتح الإسلامي، والحروب الصليبية، والحروب المغولية، وفتح القسطنطينية، والحروب العالمية، ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ﴾!

لقد كانت الحملات الصليبية المعاصرة -البريطانية الفرنسية التي استطاعت إسقاط الخلافة الإسلامية، واحتلال العالم العربي والإسلامي وتقاسمه منذ ١٩١٤م، ثم الحملة الصليبية الجديدة الأمريكية الغربية منذ

غزو أفغانستان، بتاريخ ١٩ رجب ١٤٢٢هـ / ٧ أكتوبر ٢٠٠١ م، ثم غزو العراق، بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٤٢٣هـ/٢٠ مارس ٢٠٠٣م، ثم الحملة الصليبية الروسية على سوريا، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٤٣٧هـ / ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م، هذه الحملات الصليبية التي أمكنها احتلال كابل وبغداد ودمشق- زلزالا عسكريا وسياسيا وفكريا ما زالت الأمة تعيش تداعياته التي تعصف بواقعها السياسي والفكري وتموج بها موج البحر، كما كانت من قبلها الحملات المغولية الوثنية، والصليبية الفرنجية، التي تصدى لها ابن تيمية، زلزالا كبيرا فجّر ثورة فكرية كبرى ما زال صداها يهز جنبات الفكر الإسلامي منذ القرن السابع الهجري وإلى اليوم!

وكما كشفت هذه الحملات الصليبية الجديدة عن طبيعة الصراع والحرب التي يخوضها الغرب المسيحي من جديد مع الإسلام وأمته، وفي كل الساحات العسكرية والسياسية والفكرية والإعلامية، وكشفت أسبابها الدينية، وجذورها التاريخية -تلك الحملة التي قادها الرئيس الأمريكي بوش الابن الذي صرح بدوافعه، وبكل جرأة للعالم كله، بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٠١م، بأن حربه (ستكون حربا صليبية)[(١)]، وأن (الرب خاطبه للقيام بهذه المهمة)[(٢)]؛ فاحتل أفغانستان، ثم احتل بغداد، وأكمل الحملة بعده بوتين الرهيب؛ فاحتل دمشق بمباركة بابا الكنيسة الأرثوذوكسية- كشفت كذلك القناع عن وجه النظام الدولي وحقيقته، فإذا هو أكبر تحالف صليبي إجرامي عرفه العالم، تتآمر فيه القوى الصليبية الغربية البروتستانتية والكاثوليكية، مع القوى الصليبية الشرقية الروسية الأرثوذكسية على العالم الإسلامي وشعوبه ودوله، التي احتلوها ولم يخرجوا منها إلا بعد أن أخضعوها لنظامهم الدولي الذي كفل لهم حق السيادة المطلقة عليها وعلى شعوبها باسم قرارات مجلس الأمن! والذي تجلى في أوضح صوره اليوم فيما يجري من حرب دموية ومذابح في سوريا والعراق، عجز عن وقف أنهار الدماء فيها ألفا مليون مسلم، وستون دولة إسلامية، حيث تحاصر دول مجلس الأمن الصليبية الشعب السوري الأعزل، وتحظر عنه السلاح الذي يدفع به عن نفسه؛ ليذبح على مرأى من العالم المتحضر، ويهجّر الملايين

---

(١) من كلمة بوش التي ألقاها بتاريخ ١٦ سبتمبر٢٠٠١م، البيت الأبيض
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/09/20010916-2.html

(٢) أدلى بهذا التصريح لوزير الخارجية الفلسطيني الأسبق نبيل شعث في أكتوبر ٢٠٠٥ ونشرته الصحف الغربية
http://www.bbc.co.uk/pressoffice/pressreleases/stories/2005/10_october/06/bush.shtml
http://www.theguardian.com/world/2005/oct/07/iraq.usa
http://www.independent.co.uk/news/world/americas/bush-god-told-me-to-invade-iraq-6262644.html



منه، ويسهل النظام الدولي للقاتل الإجهاز على الضحية باسم القانون الدولي؛ ليرضخ الشعب مكرها للاتفاق الأمريكي الروسي الذي يحدد له طبيعة نظامه الذي يحكمه، كما فعلوا من قبله في الشعب العراقي!

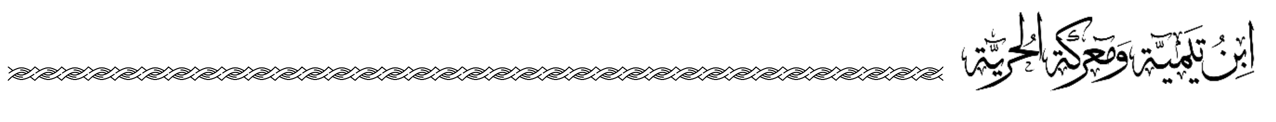
لقد كان انطلاق هذه الحملات الصليبية الجديدة، ثم تفجر الثورة العربية المجيدة -التي ابتدأت في تونس بتاريخ ١٠ محرم ١٤٣٢هـ / ١٧ ديسمبر سنة ٢٠١٠م، والتي جاءت كردة فعل تراكمية على احتلال العراق، وعلى حرب غزة- ثم الثورة المضادة التي قادها الغرب وأنظمته الوظيفية والطائفية لمواجهة ثورة الشعوب العربية، في مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا وتونس؛ زلزالا عنيفا كانت الأمة وشعوبها في أشد الحاجة إليه، وهي تخضع منذ مئة عام لنفوذ الاحتلال الأجنبي، لتستيقظ من سباتها، وتواجه طغاتها، حيث تجلى لها زيف الواقع الذي تعيشه، ووهم الاستقلال الصوري الذي فرحت به، وهشاشة الدولة الوطنية الوظيفية التي فرضها الاحتلال وحدد حدودها واختار نظامها، وهزلية عضويتها في الأمم المتحدة، وسخرية الاعتراف باستقلالها، وخديعة الجيوش الوطنية التي أسسها المحتل وسلّحها وأشرف على شئونها، حيث يشاهد العرب والمسلمون، ومنذ مطلع الألفية الثالثة سنة ٢٠٠١م، وعلى شاشات الفضائيات بالصوت والصورة أبشع جرائم القتل الهمجي، والتدمير الوحشي، والتهجير القسري، حيث يدك الصليبيون الهمجيون، وحلفاؤهم الباطنيون الحاقدون، بطيرانهم وصواريخهم وقنابلهم، وبجيوشهم الوطنية الوظيفية التي صنعوها على أعينهم، مدن الشام والعراق وأفغانستان وقراها، ليحولوها أثرا بعد عين، وليقتلوا الملايين من الأبرياء، ويهجروا الملايين من الأطفال والنساء، -ليذكّروا الأمة بمذابح جنكيز خان وهولاكو- ولتقف الأقليات مرة أخرى مع العدو المحتل، لتستيقظ الأمة من غفلتها على أمر جلل، لم يخطر لها على بال، ولا عبر لها في خيال -بعد عقود من تضليل الفكر، وتزييف الوعي، وغيبة العقل الجمعي، وفقدان الذاكرة، والانخداع الطفولي بوهم الوطنية والقومية والليبرالية والشيوعية ومجلس الأمن والأمم المتحدة وحقوق الإنسان والسلم العالمي- على حقيقة الصراع العقائدي التاريخي بين الأمة وعدوها، فإذا بوش وبلير وساركوزي وبوتين وبرلسكوني بليبراليتهم وعلمانيتهم واشتراكيتهم وشيوعيتهم البائدة، هم الروم والروس والفرنجة بصليبيتهم الحاقدة، كما هم لم ولن يتغيروا منذ ١٤٠٠ عام!وكما أخبر القرآن ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ﴾، ﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾، وكما عبّر عن ذلك قبل ألف سنة شاعر العربية أبو الطيب المتنبي وهو يتحدث عن الحملة الصليبية الرومية الروسية في عصره في مطلع القرن الرابع الهجري بقوله:

وكيــف تُرَجّــي الــروم والــروس هــدمها | وذا الطعـــن آســـاس لهـــا ودعـــائمُ
خمــيس بشـــرق الأرض والغـــرب زحفــه | وفـــي أذن الجـــوزاء منـــه زمـــازمُ
تجمّـــع فيـــه كـــل لســـن وأمّـــة | فمـــا تفهـــم الحُـــدّاث إلا التـــراجمُ

وإذا القرامطة والباطنية الجدد -الذين تدثروا برداء القومية والناصرية والبعثية والليبرالية- يعيثون في الأرض فسادا، ويعيدون تاريخهم بكل همجيته ودمويته وخيانته ليصطفوا مع جيوش الحملة الصليبية، كما فعل أسلافهم من قبل، وليعيدوا التاريخ بكل تفاصيله وأوزاره وأثقاله، كأنما يراه العرب والمسلمون المعاصرون رأي العين، وليشاهدوا اليوم ما لم يدركوه بالأمس من أحداث القرن السابع الهجري، الذي طوته الذاكرة حتى قيل بأن ما يروى عنه قد لا يمت إلى الحقيقة بصلة! وحاول الواهمون باسم الوطنية والقومية والليبرالية نفي حدوث تلك الفواجع، أو التخفيف من وطأتها وحدتها بدعوى مبالغة المؤرخين، وحتى اتهموا ابن تيمية بتطرفه في موقفه من هذه الفرق الباطنية! فإذا ما يجري اليوم أشد هولا، وأدهى ذهولا، يتضاءل أمامه ما ذكره المؤرخون المسلمون قديما، وليصبح بعده ابن تيمية أكثر تسامحا واعتدالا مما ينبغي! ولتتحول بغداد والعراق ودمشق والشام على يد الجيوش الصليبية، وفرق الموت الطائفية الصفوية، والأحزاب الباطنية، ركاما من القتلى والأشلاء، فوق ركام من قبور الأحياء البؤساء، لا يصدق من يراها أنها هي نفسها تلك العواصم العامرة قبل الاحتلال الأمريكي الروسي الإيراني!

عودة ابن تيمية:

لقد عاد التاريخ، بل أُعيد قهرا ليحكم الحاضر، ويتحكم في المستقبل، وبدأ الجميع يعيد قراءة ابن تيمية من جديد، وكيف أنه كان أبعد نظرا، وأثقب فكرا، وأصوب رأيا، في معرفة طبيعة الصراع، وحقيقة الفرق الباطنية وأحوالها، وأنه كان أقدر على استشراف أفعالها، حين حذر من خطورة تآمرها على الأمة مع عدوها الخارجي كلما سنحت لها الفرصة: (وكثير منهم يواد الكفار من قلبه أكثر من موادته للمسلمين، ولهذا لما خرج الترو الكفار من جهة المشرق فقاتلوا المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت -تلك الفرق- معاونة لهم على قتال المسلمين، ووزير بغداد المعروف بالعلقمي هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام بحلب وغيرها كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلهم المسلمون بالشام كانت -تلك الطوائف- من أعظم أعوانهم،



وكذلك إذا صار لليهود دولة بالعراق وغيره تكون -تلك الطائفة- من أعظم أعوانهم، فهم دائما يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم!)[١].

وكأن ابن تيمية وهو يقص تلك الوقائع قبل سبعة قرون إنما يعيش هذا العصر ويتابع الأحداث عن كثب، ويتحدث عما يجري اليوم في العراق ومصر والشام وحلب، فأطراف الصراع الرئيسة -الأمة وعدوها الخارجي- هي هي، وأدواتها الوظيفية -من أقليات وأنظمة عميلة- هي هي، والوسائل كما هي!

وحين يقول أيضا عن تلك الفرق الباطنية: (وهم الذين أعانوا التتار على قتال المسلمين، وكان وزير هولاكو النصير الطوسي من أئمتهم، وهؤلاء أعظم الناس عداوة للمسلمين.. يوالون من حارب أهل السنة والجماعة، ويوالون التتار، ويوالون النصارى، وقد كان بالساحل بينهم وبين الفرنج مهادنة حتى صارت تحمل إلى قبرص خيل المسلمين وسلاحهم وغلمان السلطان وغيرهم من الجند والصبيان، وإذا انتصر المسلمون على التتار أقاموا المآتم والحزن، وإذا انتصر التتار على المسلمين أقاموا الفرح والسرور، وهم الذين أشاروا على التتار بقتل الخليفة وقتل أهل بغداد، ووزير بغداد ابن العلقمي الرافضي هو الذي خامر[٢]على المسلمين، وكاتب التتار حتى أدخلهم أرض العراق بالمكر والخديعة ونهى الناس عن قتالهم، وقد عرف العارفون بالإسلام: أن - هذه الفرق - تميل مع أعداء الدين، ولما كانوا ملوك القاهرة كان وزيرهم مرة يهوديا، ومرة نصرانيا أرمينيا، وقويت النصارى بسبب ذلك النصراني الأرميني، وبنوا كنائس كثيرة بأرض مصر في دولة أولئك المنافقين.. وفي أيامهم أخذت النصارى ساحل الشام من المسلمين حتى فتحه نور الدين وصلاح الدين، وفي أيامهم جاءت الفرنج إلى بلبيس وغلبوا من الفرنج؛ فإنهم منافقون، وأعانهم النصارى والله لا ينصر المنافقين الذين يوالون النصارى، فبعثوا إلى نور الدين يطلبون النجدة فأمدهم بأسد الدين وابن أخيه صلاح الدين، فلما جاءت الغزاة المجاهدون إلى ديار مصر قامت -تلك الفرقة- مع النصارى فطلبوا قتال الغزاة المجاهدين المسلمين، وجرت فصول يعرفها الناس، حتى قتل صلاح الدين مقدمهم شاور، ومن حينئذ ظهرت بهذه البلاد كلمة الإسلام والسنة والجماعة)[٣].

لقد سقطت بغداد تحت الاحتلال الأمريكي، وبالتعاون مع تلك الطوائف نفسها، بعد سبعة قرون من نبوءة ابن تيمية، ووقع ما حذر منه، وسقطت بعدها دمشق تحت الاحتلال الروسي، وكانت تلك الفرق الباطنية هي أيضا من استدعاه، وهي الساعد الأيمن له والحليف، والمساعد والرديف، حتى صرح أبطحي (لولا إيران لما

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٢٤)

(٢) خامر بمعنى تآمر عليهم وصار جاسوسا للأعداء.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٦٣٦)

استطاعت أمريكا دخول كابل وبغداد)[1]، وكان حزب البعث القومي السوري، وبمؤازرة حزب اللات الشعوبي، وراء استدعاء الاحتلال الروسي لدك حلب وحمص وإدلب، في مشهد لا يكاد يصدق حيث يصطف أدعياء القومية العربية، مع الشعوبية الطائفية، في خندق الاحتلالين الروسي والإيراني!

وكان أشد من تصدى للاحتلال الأمريكي وأبرز من شارك في المقاومة العراقية هي الجماعات الجهادية على اختلاف توجهاتها، وكذلك كانت أبرز من شارك في الثورة السورية وجهاد الحملة الصليبية الروسية، ووجدت في كتب ابن تيمية بغيتها في تعبئة الأمة لمواجهة هذا الخطر الداهم، فعاد ابن تيمية من جديد وبكل قوة -وعلى رغم أنوف أعدائه- وهو في قبره كملهم لروح الجهاد والمقاومة والثورة كما كان حيا!

لقد بدأ الإسلاميون الذين كانوا قد عزفوا عن كتب ابن تيمية، ليواكبوا تطور الحضارة الإنسانية، يعودون لرسائله وكتبه، ويتخلون عن أوهامهم الخادعة، لفهم واقعهم الذي أعمى بصائرهم عن رؤيته على حقيقته سحرُ تلك الحضارة الزائفة، ونسوا أن الإنسان هو الإنسان، والأمم هي الأمم، والأيام دول!

وهـــمٌ يقيـــد بعضـــهم بعضـــا بـــه   وقيـــود هـــذا العـــالم الأوهـــام!

لقد كان من أبرز تداعيات هذه الحملة الصليبية الصهيونية الصفوية الجديدة:

الثورة العربية التي عبرت فيها شعوب الأمة عن رفضها لواقعها، وضيقها بأحوالها -التي فرضتها عليها تلك الحملة الصليبية وأنظمتها الوظيفية منذ الحرب العالمية الأولى، ومنذ سقوط الخلافة، ومنذ فرض عليها العدو المحتل خريطة سايكس بيكو التي تقاسم الصليبيون بموجبها العالم العربي، وكان حجر الأساس في التقسيم الشام والعراق، وأقاموا فيها دولهم الوظيفية والطائفية- وكانت المفاجأة للشعوب العربية الثائرة أن اصطف مع الطغاة، ومع الثورة المضادة، ومع العدو الخارجي، وأنظمته الوظيفية فئتان طالما حذر ابن تيمية من خطورة انحرافهما، وطالما دخل في صراع معهما، وكانا وراء محاكمته وسجنه، وهما:

١- فقهاء السلطة، من متمذهبة الفقهاء، من أهل العصبية والتقليد، وأهل الإرجاء، وهم (من يبيح الملك مطلقا؛ من غير تقيد بسنة الخلفاء الراشدين؛ كما هو فعل الظلمة والإباحية والمرجئة)[2]!

---

(١) صرح بذلك في ختام أعمال مؤتمر "الخليج وتحديات المستقبل" الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي ١٣يناير٢٠٠٤م.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٥)

٢- وشيوخ الطرق الصوفية الجبرية ممن يذهب (إلى الإباحة والجبر ويعرض عن الشرع والأمر والنهي فهذه الآفة توجد كثيرا في المتصوفة)[١]، (وهؤلاء يئول الأمر بهم إلى أن لا يفرقوا بين المأمور والمحظور، وأولياء الله وأعدائه، ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ويجعلون المتقين كالفجار، ويجعلون المسلمين كالمجرمين، ويعطلون الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والشرائع، وربما سموا هذه حقيقة!)[٢].

ثم وقعت مذابح الشام وتتابع وقعها ورأى الشعب السوري كيف اصطف البوطي وحسون مع طاغية الشام وباطنيته، ثم تلتها مذابح رابعة والنهضة ورأى الشعب المصري كيف اصطف مفتي مصر علي جمعة، وشيخ الأزهر أحمد الطيب، مع طاغية مصر، وخطب علي جمعة يحرضه على الضرب بالمليان وبالحديد والنار لقتل شعبه[٣]! وجاء إعلان السيسي بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥م بضرورة تجديد الخطاب الديني[٤]، وتغيير نصوص الجهاد التي تمثل التخلف وتشيع الإرهاب، تماما كما دعا إليه تقرير راند!

وخطب ابن بيه على منبر الأمم المتحدة[٥]-بين يدي جون بايدن نائب الرئيس الأمريكي، الذي حياه فرد التحية بأحسن منها، وبكل أدب وضيع، وجيوشه وجيوش الروس تقتل الملايين في العراق والشام دون أن يندد بهم ابن بيه ولو تلميحا- ليحاكم فتوى ابن تيمية التي يحتج بها المتطرفون الثائرون على الاحتلال والطغيان!

وأطلق الجميع على ابن تيمية النار، وبلا سابق إنذار -كما أرادت الحملة الصليبية وكما أوصى بذلك تقرير راند منذ سنة ٢٠٠٧م- بدعوى مكافحة التطرف والإرهاب، وصرح علي جمعة بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٦م بأن بدعة ابن تيمية هي التي جاءت بالتطرف والإرهاب[٦]، وليس الاحتلال الأمريكي الروسي!

وفتحت أنظمة الخليج الوظيفية أبواب محاربها، وخزائن ذهبها، أمام فقهاء السلطة، وشيوخ السلفية والصوفية، ودعاة الوسطية، لمحاكمة ابن تيمية الذي كانت كتبه وراء المقاومة والجهاد والثورة -كما أوصت

---

(١) الاستقامة (١/ ١٤٨)
(٢) الاستقامة ٢/ ٧٧، وإقامة الدليل على إبطال التحليل (٢ / ٤٩٣) الفتاوى الكبرى (٢/ ٣٩٥).
(٣) خطاب جمعة الذي يحرض فيه على قتل الشعب المصري
https://www.youtube.com/watch?v=7aAFuhCQvLc
(٤) أعلن ذلك في الخطاب الذي نظمته وزارة الأوقاف بمناسبة المولد النبوي
https://www.youtube.com/watch?v=725X0UJq63E
(٥) خطاب ابن بيه في الأمم المتحدة
https://www.youtube.com/watch?v=BkoChw3_Lkw
(٦) صرح بذلك في برنامجه التلفزيوني "الله أعلم"
http://www.youm7.com/story/2016/1/9/%D8%A8...

بذلك تقارير مؤسسة راند التي أثنت على دور الكويت والإمارات والسعودية- وتم تأسيس (مجلس حكماء المسلمين) في الإمارات وتحت رعايتها لتحقيق هذا الغرض ذاته!

وبدأ العرب الأحرار بما فيهم الإسلاميون والقوميون والليبراليون -الذين تجاهلوا من قبل حقائق التاريخ والأديان، وتوهموا أن القومية والوطنية والعلمانية والليبرالية والديمقراطية هي الحل- يستعيدون شيئا فشيئا، تحت طوارق المحن، وبوارق الفتن، ثقتهم بابن تيمية وبفكره ويعيدون قراءته لفهمه!

لقد كان ما جرى منذ مطلع الألفية الثالثة سنة ٢٠٠١م -من احتلال، ومقاومة، وجهاد، ثم ثورة شعبية، ثم ثورة مضادة- بركانا فكريا عنيفا، فكما زلزل الأرض تحت جيوش الاحتلال عسكريا، وهز عروش الطغاة وصنائع الاستعمار سياسيا، فقد اهتزت له أركان المدارس الفكرية كلها صوفيتها وسلفيتها، وتهاوت عروشها، وسقط أكثرها من عين الأمة وشعوبها، التي أذهلها موقف بعض هذه الفئات التي تجردت من إنسانيتها، وتخلت عن فطرتها، وهي ترى المذابح الوحشية، ثم تصطف خلف الطغاة المجرمين، والغزاة المحتلين، تحت شعار الأمن قبل الحرية والعدل!

وصرح ابن بيه، بعد الثورة العربية، بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢، وبوحي من الأنظمة الوظيفية التي أرعبها ثورة الشعوب المقهورة (بأن المحرضين على الثورة في العالم الإسلامي اليوم حرفوا فتوى ابن تيمية التي يتكئون عليها، وإن هذه الفتوى تعرضت للتحريف قبل مئة عام من طرف الذين أشعلوا الحرائق في بلاد المسلمين)[١]!

فلم يعد يرى ابن بيه الاحتلال الأمريكي الروسي وحروبه الدموية الهمجية، ولا جرائم أنظمته الوظيفية، بحق شعوبها الضعيفة، ولا يرى حال هذه الشعوب المظلومة، والجماهير المنكوبة -وهي التي تشكل وعيها وثقافتها في دول وطنية علمانية لا دخل لفتوى ابن تيمية بها- التي خرجت ثائرة بالملايين لتستعيد كرامتها وحريتها، ولعلها لم تسمع بابن تيمية ولا بفتواه المحرفة المزعومة!

وكأنما قدر ابن تيمية -لحكمة يعلمها الله- أن يخوض اليوم معركة التحرير ميتا، كما خاضها بالأمس حيا، وأن يلهم بفكره كل حركات التحرر الإسلامي منذ عصره إلى عصر الناس اليوم، ليكون له أجرها وأجر من قام بها إلى يوم القيامة!

(١) جاء ذلك في حديثه لإذاعة موريتانيا
http://aqlame.com/article7001.html

وعاد المفكرون المعتدلون -مرة أخرى- الذين طالما انتقدوا ابن تيمية لحدته في موقفه من العدو الخارجي، وموقفه من الفرق الباطنية والصوفية وفقهاء السلطة وأهل التقليد، يعيدون من جديد قراءة كتبه وتراثه، ويستنبئونه أخبارهم، ويستنطقونه أسرارهم، بعد أن امتلأت السجون العربية بالآلاف من الإصلاحيين من المحيط إلى الخليج بعد الثورة المضادة، ممن كانوا يحلمون فقط بالعيش في وطن يستظل بسقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويحترم حقوق الإنسان! وبعد أن أعلنوا للعالم كله كفرهم بالخلافة البائدة، وقبولهم بالنظام الدولي الجديد! لتتبخر أحلامهم، وتتحطم أوهامهم، على صخرة الواقع السياسي الذي آمنوا به، هذا الواقع الذي كان وما يزال يعيش صراعا أمميا دينيا منذ وجد الإنسان، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها!

لقد صار السيسي كما يدعي علي جمعة إماما مصلحا يجب الوقوف معه، وصار جون بايدن -نائب الرئيس الأمريكي- صديقا حميما كما يناديه ابن بية، وصار بوتين حليفا كما يقول حسون، وأصبح ابن تيمية هو العدو الذي تجب محاكمته، في مشهد مسرحي هزلي يضحك الثكلى، وبواكي ملايين القتلى، الذين قضوا في العراق والشام ومصر، ولم يكن عند ابن بيه الاطفائي الكبير، ما يسعفهم به ويطفئ حريقهم إلا باكتشافه الخطير، بأن فتوى ابن تيمية في شأن ماردين تصحفت فيها كلمة (يعامل) إلى (يقاتل)، وهذه هي شرارة الحريق الذي أطفأها (مجلس حكماء المسلمين)، لتنعم الملايين بعدها بالأمن والسلام!

ولو اجتمع حمقى العالم كله على أن يأتوا بمثل هذا الهوس الذي جاء به (حكماء المسلمين) ليطفئوا حريق الحرب التي تشنها جيوش الاحتلال والطغاة على الأمة وشعوبها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا!

ومــــا لأقــــوالهم إذا كُشــــفت حقــــائق بــــل جميعهــــا شــــبه

لقد نسي رئيس (منتدى السلم)، ورئيس (مجلس حكماء المسلمين)، في غمرة فرحه وحماسته باكتشافه الخطير، بأن للإمام ابن تيمية ألف مؤلف، بين فتوى ومصنف، فيها من تفصيل القول في شأن دار الإسلام والولاء والبراء والجهاد ما لا يوجد في فتوى ماردين، وأن عامة ما قرره ابن تيمية يكاد يكون محل إجماع أئمة الإسلام، وفقهائه الأعلام، أو قول عامة جماهيرهم، فلم تعد المشكلة مع ابن تيمية بل مع الفقه الإسلامي كله، ومع الأئمة الأربعة، وإذا استطاع (حكماء المسلمين) الجدد تجاوز كل ذلك بدعوى وجوب الاجتهاد، فأمامهم مئات النصوص القرآنية والنبوية التي توجب الجهاد فرض عين وفرض كفاية، دفاعا عن الدين والنفس والأرض والعرض، ولتحقيق الأمن والسلم من منظور قرآني، كقوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِير﴾... ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ

يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾، ﴿وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾، والصبر على تبعات الجهاد كما في قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِين﴾!

لقد تراجع كثير من أحرار العرب اليوم وبكل تواضع -بعد أن رأوا سياسيي أوربا وليبراليها وعلمانييها تباركهم كنائسهم وهم يشنون حروبهم الصليبية على الشعوب العربية التي كان أقصى أماني أكثرها: أن تعيش في بلدانها بأمن وحرية وادعة وداعة الأغنام في حظائرها! وبعد أن رأوا الغرب نفسه تخلى عن كل ما دعاهم إليه من اتباع ملته وديمقراطيته لينعموا مثله بالحضارة الإنسانية- عن كثير من أوهامهم عن السلم العالمي، وعادوا إلى تراث ابن تيمية فلربما اختصر عليهم الطريق في معرفة حقيقة هذه الحياة وطبيعة الصراع العقائدي!

ابن تيمية وعلماء عصره:

ولا يمكن فهم ابن تيمية وفكره كظاهرة سياسية فريدة، إلا بقراءة متأنية عميقة، وإلا بالإمعان أطول ما يكون النظر الفلسفي، والتأمل الصوفي، في سبب إطراء أئمة عصره له وثنائهم عليه، على نحو غير مسبوق في تراجم أهل الإسلام، ولا معهود في سير الأعلام، وهو ما يفسر حدوث ظاهرة إنسانية لا عهد للأمة بها من قبل، توجب على من أراد دراسة ابن تيمية معرفة عصره وظروفه بكل تفاصيلها، لفهم آرائه وأحكامه وأسبابها، فحين يسجل قاضي القضاة في الشام ومصر الفقيه الزاهد شمس الدين بن الحريري الحنفي (محضرا بخطه ثلاثة عشر سطرا بالثناء عليه بالعلم والفهم ومن جملتها أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله!)[(١)].

ويقول عنه: (إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن يكون!)[(٢)].

وحين يقول إمام محدث كبير كالحافظ أبي الحجاج المزي الشافعي: (الذي كان يبالغ في تعظيم الشيخ والثناء عليه، حتى كان يقول: لم ير مثله منذ أربعمائة سنة)[(٣)].

أو حين يقول عنه قاضي القضاة ابن دقيق العيد -عند اجتماعه به وسماعه لكلامه-: (ما كنت أظن أن الله بقي يخلق مثلك)[(٤)].

---

(١) ابن حجر - الدرر الكامنة ١/ ١٧٢ رقم ٤٠٩، وكان ابن الحريري (لا يقبل من أحد هدية، ولا تأخذه في الحكم لومة لائم)، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية ١٤/١٦٣.

(٢) ابن كثير - البداية والنهاية ١٤/١٦٣.

(٣) ابن رجب - ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣)

(٤) ابن رجب - ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣)

ويعترف خصمه قاضي القضاة أبو الحسن السبكي الشافعي بعظم (وكبر قدره، وزخارة بحره، وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف، ويقول: وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجلّ، مع ما جمعه اللّه له من الزهادة، والورع، والديانة، ونصرة الحق، والقيام فيه لا لغرض سواه، وجريه على سنن السلف، وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان، بل من أزمان)(١).

أو يقول عنه قاضي القضاة كمال الدين الزملكاني الشافعي: (لم ير من خمسمائة سنة أحفظ منه)(٢).

وكتب بخطه على نسخة من كتاب (رفع الملام): (تأليف الشيخ الإمام، العالم، العلامة الأوحد، الحافظ المجتهد، الزاهد العابد، القدوة، إمام الأئمة، قدوة الأمة، علامة العلماء، وارث الانبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، محيي السنة، ومن عظمت به لله علينا المنة، وقامت به على أعدائه الحجة، واستبانت ببركته وهديه المحجة)(٣).

ويقول عنه (كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرف مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحدا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم سواء كان من علوم الشرع أو غيرها إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه)(٤).

وحين يقول أئمة الصوفية في عصره (والمشايخ العارفون، كالقدوة أبي عبد الله محمد بن قوام: ما أسلمت معارفنا إلا على يد ابن تيمية.

ويقول الشيخ عماد الدين الواسطي، وكان يعظمه جدا، وتتلمذ له، مع أنه كان أسن منه: قد شارف مقام الأئمة الكبار، ويناسب قيامه في بعض الأمور الصديقيين.

وكتب رسالة إلى خواص أصحاب الشيخ يوصيهم بتعظيمه واحترامه، ويعرفهم حقوقه، ويذكر فيها: أنه طاف أعيان بلاد الإسلام، ولم ير فيها مثل الشيخ علما، وعملا، وحالا، وخلقا، واتباعا، وكرما، وحلما، في حق نفسه، وقياما في حق الله تعالى، عند انتهاك حرماته.

---

(١) ابن رجب - ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣)
(٢) ابن رجب - ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣)
(٣) ابن ناصر الدين - الرد الوافر(١ / ٥٧)
(٤) ابن ناصر الدين - الرد الوافر(١ / ٥٨)

وأقسم على ذلك بالله ثلاث مرات، ثم قال: أصدق الناس عقدا، وأصحهم علما وعزما، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه، وأسخاهم كفا، وأكملهم اتباعا لنبيه محمد ﷺ، ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، بحيث يشهد القلب الصحيح: أن هذا هو الاتباع حقيقة)[1].

أو يقول عنه الإمام العارف أبو العباس الحزامي الواسطي -وهو أكبر سنا منه وأقدم وفاة- (إمام الأمة، ومحيي السنة، أنموذج الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، الذين غابت عن القلوب سيرهم، ونسيت الأمة حذوهم وسبلهم)[2].

أو حين يقول عنه مؤرخ الإسلام الذهبي (أحيا الله به الشام، بل والإسلام، بعد أن كاد ينثلم، بتثبيت أولى الأمر لما أقبل حزب التتر والبغي في خيلائهم، فظنت بالله الظنون، وزلزل المؤمنون، واشرأب النفاق وأبدى صفحته، ومحاسنه كثيرة، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت: إني ما رأيت بعيني مثله، وأنه ما رأى مثل نفسه)[3].

فعبارة مثل (لم يُر مثله منذ أربع مئة سنة)، أو (خمس مئة سنة)، أو (شارف مقام الأئمة الكبار، ويناسب قيامه في بعض الأمور الصديقيين)، أو عبارة (ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل)، أو عبارة (أحيى الله به الشام، بل والإسلام، بعد أن كاد ينثلم)، كلها عبارات محملة بأوضح الدلالات، ومثقلة بالمعاني الواضحات، بأن ابن تيمية ليس فقيها أو إماما كغيره من أئمة الإسلام، بل هو شخصية تاريخية فريدة لا تتكرر في تاريخ الأمة إلا كل خمس مئة سنة!

فالوصف بالصديقية، التي تُستجلى منها سنن النبوة، وإحياء الشام، بل وإحياء الإسلام حين كاد ينثلم، بعد أن اشرأب النفاق، وزلزل المسلمون زلزالا شديدا، يؤكد بأن الأمر الذي تصدى له ابن تيمية خطب جلل، وأن الوقائع عظيمة، والأحداث جسيمة، وأن ابن تيمية كان فيها كأحمد بن حنبل بالفتنة، أو كالصديق في الردة، حتى أنقذ الله به الأمة ودينها، وأقام به الحجة، وأبان به المحجة، وعظمت به النعمة، وهو ما لا يمكن إدراكه إلا بمعرفة ذلك الأمر الجلل، والوقوف على أحداث تلك الفترة الخطيرة من تاريخ الإسلام وأمته، والتي أنطقت أولئك الأئمة الكبار -على اختلاف مذاهبهم الفقهية، ومدارسهم العقائدية، ومشاربهم العلمية- بمثل تلك العبارات التي أطلقوها في وصف ابن تيمية كمنقذ ومخلص وملهم، ومحرر للأمة، ومجدد لدينها، في معركة

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤ /٥٠٤)

(٢) الرد الوافر (١ / ٧٢)

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٦- ٤٩٧)

تحرير كبرى، عاشت الأمة أحداثها بالأمس، وتعيش مثلها اليوم، فالتاريخ يعيد نفسه بتحولاته السياسية والفكرية؛ ولهذا اضطرت الأمة، مرة أخرى، لمواجهة واقعها، وتداعي الأمم عليها، وبعد سبعة قرون: إلى استعادة روح ابن تيمية، لخوض معركة الحرية!

الفصل الثاني:

من الهجرة إلى الثورة

(كان ابن تيمية أمة وحده، وفردا حتى نزل لحده)

ابن فضل الله العمري

نشأة ابن تيمية:

لم يكن ابن تيمية فقيها كفقهاء عصره يحرر فتاواه في محراب جامعه، بعيدا عن واقعه، أو متكلما يجادل في آرائه العقائدية في قاعة درسه، بعيدا عما يدور في مجتمعه، بل كان ابن تيمية -كما يبدو جليا في كتبه ورسائله وسيرة حياته كلها- مجاهدا مهاجرا، ومحررا ثائرا، ومحاربا شرسا، يخوض حربا ضروسا، دفاعا عن أمته وهويتها، ودينها ووجودها، لا يخرج من معركة حتى يخوض أخرى، لا فرق في ذلك عنده بين معركة فكرية، وأخرى سياسية عسكرية!

ولا يمكن فهم هذه الروح الثائرة التي تجلت في كل ما كتبه بأوضح صورها، إلا بالوقوف على الحدث الأبرز في حياته آنذاك، وحياة الأمة كلها، الذي أثّر في وجدانه، وأعاد تشكيل وعيه لذاته ولمجتمعه وواقعه، حتى حمله على وقف حياته كلها في سبيل هذه المعركة الوجودية، وعلى إعادة قراءة تاريخ الإسلام وطوائفه ومذاهبه ومدارسه في كل العلوم منذ ظهورها حتى عصره، باحثا عن جذور الأزمة التي أدت إلى سقوط أمته تحت جحافل الغزو المغولي الوحشي الذي اكتسح المشرق الإسلامي كله، بكل همجية ودموية، طوال قرن كامل، ما بين ٦١٦ إلى ٧١٦ هـ تقريبا، دون وجود حاجز يمنعه، أو رادع يردعه، وكانت أسرة ابن تيمية الحنبلية -كما هو حال عامة شعوب الأمة في المشرق التي تعرضت للمحنة- من ضحايا تلك الكارثة المأساوية!

لقد كان احتلال بغداد -مدينة السلام، وعاصمة الإسلام، مدة خمسة قرون- واقتحام جحافل الجيوش المغولية الهمجية أسوارها، بقيادة هولاكو حفيد جنكيز خان سنة ٦٥٦هـ، أشد فاجعة أصيبت بها أمة الإسلام، تلك الحادثة التي تعد نهاية حضارة إنسانية زاهية لم يشهد لها العالم مثيلا في نهضتها وازدهارها، كما لا مثيل لها في سقوطها وانهيارها!

لقد كانت تلك الفاجعة من دلائل النبوة التي أخبر بها النبي ﷺ، وحذر منها، كما يقول ابن تيمية نفسه -في رده على المنطقيين ونقد قياسهم البرهاني الذي لا يهدي إلى الحق الذي جاءت به الرسل عن الله، ولا يفيد الحقائق الجزئية التفصيلية، بخلاف وحي السماء، وهدايات الأنبياء- (وكذلك أخبر ﷺ عما كان، وعما سيكون بعده من الحوادث المعينة، حتى أخبر عن التتر، بما ثبت في الصحيحين عنه من غير وجه أنه قال: "لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، ذلف الأنوف[١]، حمر الوجوه، ينتعلون الشعر، كأن وجوههم المجان

(١) ذلف الأنوف، أي: أنوفهم فطس غليظة قصيرة، والمجان المطرقة: التروس والدروع المطروقة المستديرة، وهي تماما وجوه التتر المغول الذين كانوا يلبسون الشعر، وينتعلون الشعر.

المطرقة"، فهل يتصور أن قياسهم وبرهانهم يدل على آدمي معين أو أمة معينة، فضلا عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة)(١).

وقال أيضا: (وهؤلاء الطوائف كلهم قاتلهم المسلمون، كما أخبر ﷺ، وأمرُ هذه الطوائف معروفٌ، فإن قتال الترك من التتار وغيرهم، الذين هذه صفتهم معروف مشهور، وحديثهم في أكثر من عشرة آلاف نسخة كبار وصغار من كتب المسلمين(٢)، قبل قتال هؤلاء الذي ظهروا من ناحية المشرق الذين هذه صفتهم، التي لو كلف من رآهم بعينه أن يصفهم لم يحسن مثل هذه الصفة)(٣).

هجرة أسرة ابن تيمية وأثرها عليه:

لقد كان ما جرى في ذلك الغزو الهمجي من مذابح وحشية فاقت الوصف، وما حل بالمشرق الإسلامي كله آنذاك، من خراب شامل، ودمار كامل، وحرق للمدن، وقتل لسكانها وإبادتهم -على يد جيوش جنكيز خان الوثنية منذ بداية غزوها للعالم سنة ٦١٦هـ، حتى لم تسلم منه مدينة عامرة، ولا قرية غامرة، وما وقع بعد ذلك بأربعين سنة على يد حفيده هولاكو في بغداد سنة ٦٥٦هـ، من قتل وحشي حتى بلغ القتلى في بغداد وحدها نحو مليوني مسلم، واستباحتها مدة أربعين يوما، وما جرى بين يدي ذلك من قتل الخليفة العباسي ورجال الدولة ووزرائها وعلمائها، وسقوط الخلافة ونهايتها- كارثة كبرى، وفاجعة عظمى، والحدث الأبرز الذي سيعيد تشكيل وعي ابن تيمية، الذي هاجرت أسرته وهو صغير من بلده حران شمالا، إلى دمشق جنوبا، فرارا من تلك الكارثة؛ لتصنع منه تلك الهجرة بعد أربعين سنة عالما ثائرا، ومجاهدا محررا، وستكون تلك الحوادث الفواجع، هي المؤثر والدافع لثورة الصبي -المهاجر من وطنه- على الموروث الفقهي والفكري والروحي الدخيل، الذي أدى لمثل

---

(١) الرد على المنطقيين (٤٤٥/١)، الحديث رواه البخاري ح رقم ٢٩٢٨ و ٢٩٢٩ من طرق عن أبي هريرة، ورقم ٣٥٩٢ من حديث عمرو بن تغلب عن النبي ﷺ ولفظه: (بين يدي الساعة تقاتلون قوما ينتعلون الشعر وتقاتلون قوما كأن وجوههم المجان المطرقة)، ومسلم ح رقم ٢٩١٢ من طرق كثيرة عن أبي هريرة، ورواه ابن حبان في صحيحه ح رقم ٦٧٤٧ من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ولفظه: (لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوما صغار الأعين كأن أعينهم حدق الجراد، عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة، يجيئون حتى يربطوا خيولهم بالنخل)، يعني: نخل العراق، كما رواه ابن حبان بعده ح رقم ٦٧٤٨ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه (إن ناسا من أمتي يتزلون بحائط يسمونه البصرة، عندها نهر، يقال له: دجلة، يكون لهم عليها جسر، ويكثر أهلها، ويكون من أمصار المهاجرين، فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء أقوام عراض الوجوه، حتى ينزلوا على شاطئ النهر، فيفترق أهلها على ثلاث فرق، فأما فرقة فتأخذ أذناب الإبل والبرية فيهلكون، وأما فرقة فيأخذون لأنفسهم ويكفرون، وأما فرقة فيجعلون ذراريهم خلف ظهورهم، ويقاتلونهم وهم الشهداء)، وهذا ما تحقق فعلا كما ورد في هذه الصحاح عن النبيﷺ كما أخبر على النحو الذي ذكر!

(٢) وهي كتب الحديث التي كانت تبلغ عشرة آلاف كتاب بين مصنفات ومسانيد وصحاح وسنن ومعاجم وأجزاء روت هذه الأحاديث المتواترة في كتب المسلمين قبل خروج التتار بخمسة قرون.

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٦ / ٨٨).

هذا الانهيار الخطير، لدولة وأمة كانت تسود العالم كله ستة قرون علما وحضارة ورقيا ومدنية، تحت أقدام الهمجية والوثنية الطارئة، وسيخوض ابن تيمية بعدها معركة التحرير وفي كل ساحاتها، ابتداء من الفروع والفقه، ثم الأصول والعقائد، والتصوف والسلوك، وانتهاء بساحات الجهاد العسكري والسياسي، ليحقق نصرا في كل الساحات، لينتهي به تآمر أعدائه إلى السجن حتى الوفاة!

وقد ذكر ابن رجب الحنبلي تلك الهجرة التي تعد مفتاحا مهما لفهم شخصية ابن تيمية الثائرة، وسبب ثورته على الموروث الديني والسياسي، حيث قال عنه: (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد ابن تيمية الحراني، ثم الدمشقي، الإمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ المفسر، الأصولي الزاهد، تقي الدين أبو العباس، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره، ولد يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بحران، وقدم به والده وبإخوته إلى دمشق، عند استيلاء التتر على البلاد، سنة سبع وستين وستمائة)[١].

وكذا ذكر هذه الحادثة تلميذه المحدث ابن عبدالهادي الحنبلي فقال: (ولد شيخنا أبو العباس بحران يوم الاثنين عاشر، وقيل ثاني عشر شهر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة ٦٦١ هـ، وسافر والداه به وبإخوته إلى الشأم عند جور التتار، فساروا بالليل، ومعهم الكتب، على عجلة لعدم الدواب، فكاد العدو يلحقهم، ووقفت العجلة، فابتهلوا إلى الله واستغاثوا به فنجوا وسلموا)[٢].

فقد كان يوم قدوم والده به إلى الشام، فرارا بأسرته من جيوش التتر ابن سبع سنين، وكان هذا الهروب من جحافل الغزو الهمجي الدموي بعد ١١ سنة فقط من سقوط بغداد عاصمة الإسلام، ودار الخلافة، ومدينة السلام، وبعد حدوث أكبر فاجعة في التاريخ الإسلامي بل والإنساني، وستظل ذاكرة الطفل الوقادة -التي اشتهر بها ابن تيمية وبأنه أحفظ أهل عصره- تختزن كل ما رآه وشاهده من مآسٍ، وكل ما سمعه من فواجع وكوارث، استثارت وبأقصى درجات الاستثارة -كما هو شأن التحولات الخطيرة في نفوس العظماء- الطاقة الفكرية والروحية والنفسية الكامنة عند ابن تيمية، حتى تحولت حياته كلها معركة تحرير كبرى، حرمته من الزواج والأسرة والاستقرار وتولي المناصب -التي كان يتصارع عليها فقهاء عصره وقضاته، ولهذا كان لا يأبه بتهديد أحد؛ لتجرده من كل علائق الدنيا وزخرفها، كما قال عن نفسه (ليس لي ما أخاف الناس عليه: لا مدرسة، ولا إقطاع،

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣)

(٢) العقود الدرية (١ / ١٨)

ولا مال، ولا رئاسة، ولا شيئا من الأشياء)[١] -بعد أن نذر نفسه وأوقف حياته وعلمه وعمله وجهاده على هذه المعركة التاريخية الفاصلة، حيث كانت الأمة حينها تعيش مع عدوها الشرقي الوثني المغولي، والغربي الصليبي الفرنجي- كما هو حالها اليوم بين فكي كماشة الاحتلالين الشرقي الروسي، والغربي الأمريكي- صراعا صفريا تكون الأمة بعده أو لا تكون، كما كان عليه الحال حين واجه أبو بكر الصديق جيوش الإمبراطوريتين الشرقية الفارسية، والغربية الرومانية، الزاحفتين على تخوم جزيرة العرب وخلافة الإسلام، مع الفارق بين حال الأمة في صدر الإسلام كقوة صاعدة، وحال الأمة في عصر ابن تيمية كأمة خامدة، ودولة هامدة!

لقد ظلت تلك الذكرى الأليمة -والهجرة الشاقة المحفوفة بالمخاطر، وأحداثها المأساوية حيث خرج قاضي حران وفقيهها فارا بأسرته تحت جنح الظلام، في تلك الحال من الفقر والتعب والخوف والجوع، على عجلة خشبية عاثرة، تجرها ثيران خائرة، مسيرة خمس مئة ميل بين جبال شاهقة، وأودية سحيقة، يسيطر على القافلة وأهلها هلع ورعب، وهم يشاهدون على يمين الطريق ويساره آثار الكارثة المهولة من القرى المسحوقة، والجثث المحروقة، والعجلة تسير بهم ببطء، وكأنما تحرض التتر على اللحاق بهم- حاضرة في ذاكرة ابن تيمية الطفل الصغير، وكان الحلم الذي عاشه وظل يراوده صغيرا، هو ما سمعه من أبيه من قبل: بأن هزيمة التتار ستكون على يد الجيش المصري، ولم يكن الأب يعلم وهو يقصّ تلك البشارة على أولاده في المهجر بأن ابنه سيكون السبب الرئيس في تحققها!

وقد أخبر ابن تيمية عن تلك البشارة حيث يقول: (وقد حدثنا أبي رحمه الله: أنه كان عندهم كتاب عتيق، وقف عليه من أكثر من خمسين سنة، قبل مجيء التتار إلى بغداد، وهو مكتوب من سنين كثيرة، وفي آخره: "والتتار يقلعهم المصريون"، وقد رأى المسلمون أنواعا من المبشرات بنصر الله ورسوله، وهذا لا شك منه إن شاء الله)[٢].

ووالده هو الإمام عبد الحليم ابن تيمية أحد كبار فقهاء الحنابلة وقضاتهم في حران، كما قال عنه ابن رجب: (عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن الخضر بن تيمية الحراني، نزيل دمشق، الشيخ شهاب الدين أبو المحاسن، وأبو أحمد بن الشيخ مجد الدين أبي البركات، وقد سبق ذكر أبيه، وهو والد شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس: ولد سنة سبع وعشرين وستمائة بحران، وسمع من والده وغيره، ورحل

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٩)

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (٥ / ٣٠٤)

في صغره إلى حلب، قال الذهبي: قرأ المذهب حتى أتقنه على والده، ودرس وأفتى وصنف، وصار شيخ البلد بعد أبيه، وخطيبه وحاكمه، وكان إمامًا محققًا لما ينقله، كثير الفوائد، جيد المشاركة في العلوم، له يد طولى في الفرائض، والحساب والهيئة، وكان دينًا متواضعًا، حسن الأخلاق جوادًا، من حسنات العصر، تفقه عليه ولداه: أبو العباس، وأبو محمد، وحدثنا عنه على المنبر ولده، وكان قدومه إلى دمشق بأهله وأقاربه مهاجرًا سنة سبع وستين.

قال الذهبي: وكان الشيخ شهاب الدين من أنجم الهدى، وإنما اختفى بين نور القمر وضوء الشمس، يشير إلى أبيه وابنه، فإن فضائله وعلومه انغمرت بين فضائلهما وعلومهما.

وقال البرزالي: كان من أعيان الحنابلة، عنده فضائل وفنون، وباشر بدمشق مشيخة دار الحديث السكرية بالقضاعيين، وبها كان يسكن، وكان له كرسي بالجامع يتكلم عليه أيام الجمع من حفظه، ولما توفي خلفه فيها ولده أبو العباس، وله تعاليق وفوائد، وصنف في علوم عديدة، توفي رحمه الله ليلة الأحد، سلخ في الحجة سنة اثنتين وثمانين وستمائة، ودفن بدمشق من الغد بسفح قاسيون)[١].

فقد كان سماع ابن تيمية هذه البشارة من والده قبل وفاته سنة ٦٨٢هـ، وكان له يوم وفاة أبيه نحو إحدى وعشرين سنة، وربما يكون قد سمع تلك البشارة قبل ذلك بسنوات، مما يؤكد أن الأسرة كانت تعيش حلم النصر على التتار الذين أخرجوهم من بلدهم، وهجروهم من وطنهم!

ولم تكن الهجرة قاصرة على آل تيمية فحسب؛ بل كانت هجرة الحرانيين من بلدهم حران هجرة جماعية، وهو ما يزيد ألمها في النفس ألما، خاصة لمن يعيش حياته لغيره أكثر من نفسه كابن تيمية، فمهما يسلو عن مواجعه، يرى حال قومه فيقض ذلك مضجعه، ولشدة وقع تلك الهجرة وألمها في نفوس الحرانيين المهاجرين إلى الشام، كان ابن تيمية يصبّرهم، ويبشرهم بأجر هجرتهم، فيقول عن الشام: (وفيها المسجد الأقصى، وفيها مبعث أنبياء بني إسرائيل، وإليها هجرة إبراهيم، وإليها مسرى نبينا، ومنها معراجه، وبها ملكه، وعمود دينه وكتابه، وطائفة منصورة من أمته؛ وإليها المحشر والمعاد، كما أن من مكة المبدأ... وكذلك في الأمر، فإنه أسري بالرسول من مكة إلى إيليا، ومبعثه ومخرج دينه من مكة، وكمال دينه وظهوره وتمامه بالشام، فمكة هي الأول، والشام هي الآخر، في الخلق والأمر، في الكلمات الكونية والدينية، ومن ذلك أن بها طائفة منصورة إلى قيام الساعة، وهي التي ثبت فيها الحديث في الصحاح من حديث معاوية وغيره "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (١ / ٣٠٨)

الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة"، وفيهما عن معاذ بن جبل قال: "وهم في الشام"، وفي تاريخ البخاري مرفوعا قال: "وهم بدمشق "، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال "لا يزال أهل المغرب ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة". قال أحمد بن حنبل: أهل المغرب هم أهل الشام.. ومن علم حساب الأرض كطولها وعرضها علم أن حران والرقة وسيمسياط على سمت مكة، وأن الفرات وما على جانبيها بل أكثره على سمت المدينة، بينهما في الطول درجتان، فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة، وما كان شرقيها فهو شرقي المدينة، فأخبر أن أهل الغرب لا يزالون ظاهرين، وأما أهل الشرق فقد يظهرون تارة ويغلبون أخرى، وهكذا هو الواقع؛ فإن جيش الشام ما زال منصورا... ومن ذلك أنها خيرة الله من الأرض، أو أن أهلها خيرة الله، وخيار أهل الأرض، واستدل أبو داود في سننه على ذلك بحديثين: حديث عبد الله بن حوالة الأزدي عن النبي ﷺ قال: "ستجندون أجنادا: جندا بالشام، وجندا باليمن، وجندا بالعراق، فقال الحوالي: يا رسول الله: اختر لي! قال: عليك بالشام؛ فإنها خيرة الله من أرضه، يجتبي إليها خيرته من عباده، فمن أبى فليلحق بيمنه، وليستق من غدره، فإن الله قد تكفل لي بالشام وأهله"، وكان الحوالي يقول: ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه. وحديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: "ستكون هجرة بعد هجرة، فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها، تلفظهم أرضوهم...".

فقد أخبر أن خير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم؛ بخلاف من يأتي إليه أو يذهب عنه، ومهاجر إبراهيم هي الشام، وفي هذا الحديث بشرى لأصحابنا الذين هاجروا من حران وغيرها إلى مهاجر إبراهيم، واتبعوا ملة إبراهيم ودين نبيهم محمد ﷺ تسليما، وبيان أن هذه الهجرة التي لهم بعد هجرة أصحاب رسول الله ﷺ إلى المدينة، لأن الهجرة إلى حيث يكون الرسول وآثاره، وقد جعل مهاجر إبراهيم يعدل لنا مهاجر نبينا ﷺ، فإن الهجرة إلى مهاجره انقطعت بفتح مكة.. ومن ذلك "أن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها على الشام"، كما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر، ومن ذلك أن عمود الكتاب والإسلام بالشام، كما قال النبي ﷺ: "رأيت كأن عمود الكتاب أخذ من تحت رأسي فأتبعته بصري فذهب به إلى الشام"، ومن ذلك أنها عقر دار المؤمنين، كما قال النبي ﷺ: "وعقر دار المؤمنين الشام")[١].

فابن تيمية هنا كأنما يواسي المهاجرين من حران إلى الشام ويسليهم وهو منهم، ويعبر عن مأساتهم، ويصبرهم على مرارة فراق وطنهم، وقد طالت هجرتهم، وهم ينتظرون عودتهم إلى ديارهم!

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧ / ٥٠٧ - ٥٠٩)

وستظل تلك المآسي -التي عاشها آل تيمية في هجرتهم، التي كادت تودي بهم أثناء فرارهم من الموت- وتلك البشارة -التي ربما يكون مصدرها نبوءة من موروث الأخبار الصحيحة عن النبي ﷺ، أو تأويل أخباره، كما في أحاديث الملاحم والفتن ودور مصر فيها، وسيأتي بعضها، أو عن رؤيا صادقة اشتهرت بينهم، كما وجدها والده في كتاب عتيق قبل استحلال المغول بغداد- يحفزان ابن تيمية الشاب الصغير، ويستثيران روحه وعقله لمواجهة تلك الكارثة، وتحقيق تلك البشارة وذلك الحلم الذي سيتحقق فعلا بعد سبعين سنة على يد ابن تيمية نفسه والجيش المصري!

وسيظل ابن تيمية منذ ذلك العصر وإلى اليوم أشهر علماء الإسلام على الإطلاق، ولعله لم يؤثّر فقيه أو مفكر، بعد ابن تيمية ومنذ القرن السابع كما أثر، حيث ترد على كتبه وتصدر: أمهات الحركات الإصلاحية، والجماعات الإسلامية، السياسية، والجهادية، والعلمية، والدعوية، وما يزال فكر ابن تيمية وفقهه يؤثران فيما يشهده العالم الإسلامي من أحداث كبرى، حتى صارت الحملة الصليبية، وأنظمتها الوظيفية، ومراكزها الوسطية، مشغولة اليوم في الرد عليه، ومنع كتبه، وحصار فكره، حتى صدح بذكره والإعلان عن حربه في أكبر محفل ماسوني، وأعظم منبر صليبي، في الأمم المتحدة!

فكان له في هذا العصر أوفر حظ من وراثة النبوة، ووراثة أصحاب النبي ﷺ، كما وصفهم الله ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ... لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾!

مدرسة ابن تيمية الفكرية:

لقد أسس ابن تيمية بفكره ومنهجه في الاستدلال والاحتجاج مدرسة فكرية عصية على الاختراق العقائدي، نجحت في ربط الأمة من جديد بالإسلام وبأصوله القطعية: الكتاب والسنة والإجماع، في العقائد والفقه والسلوك، ونجحت في تحرير الوعي الإسلامي من كل ما دخل عليه من آثار الفلسفة الغربية العقلية اليونانية، وآثار الفلسفة الشرقية الصوفية العرفانية، كما حررت الفقه من ربقة التقليد والمذهبية التي وصلت بالأمة إلى الاقتتال بين أتباع المذاهب بسبب العصبية، فلم يقدم على الكتاب والسنة قول أحد كائنا من كان، وخاض معركة التحرير ضد الغزوين المغولي والفرنجي، وأحيا في الأمة روح الجهاد في سبيل الله بعد أن كاد يتعطل، وأدرك أن إحياء السنة، وإحياء مفهوم الأمة: هما المدخل لمواجهة هذا الغزو؛ فاستدعى ذلك في كل ما كتب بهذا الخصوص، وقرر أخوّة أهل الإسلام على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم وطرقهم، ولم يستثن من ذلك إلا

الفرق الباطنية التي اصطفت مع المحتل، كما رأى كيف اتسعت الفجوة بين أحكام الشرع وأحكام السياسة، فاجتهد في الدعوة إلى سنن الخلافة الراشدة، فكان بحق أمة وحده، يخوض معركة تحرير كبرى، وفي كل الساحات الفكرية والفقهية والاجتماعية والسياسية!

وقد وصف حاله تلك -وهو يخوض المعارك في كل ساحات الجهاد الديني والسياسي والعسكري- أبلغ وصف المؤرخ ابن فضل الله العمري في كتابه "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" فقال عنه: (شيخ الإسلام، نادرة العصر، رضع ثدي العلم منذ فطم، وطلع فجر الصباح ليحاكيه فلطم، وقطع الليل والنهار دائبين، واتخذ العلم والعمل صاحبين، إلى أن آس السلف بهداه، ونأى الخلف عن بلوغ مداه...

وثقـــف الله أمـــرا بـــات يكلـــؤه ... يمضـي حسـاماه فيـه السـيف والقلـمُ

بهمـــة فـــي الثريـــا إثـــر أخمصـــها ... وعـــزمة لـــيس مـــن عـــاداتها الســـأمُ

على أنه من بيت نشأ منه علماء في سالف الدهور، ونشأت منه عظماء على المشاهير الشهور، فأحيا معالم بيته القديم إذ درس، وجنى من فننه الرطيب ما غرس، وأصبح في فضله آية إلا أنه آية الحرس، عرضت له الكدى فزحزحها، وعارضته البحار فضحضحها، ثم كان أمة وحده، وفردا حتى نزل لحده، وأخمل من القرناء كل عظيم، وأخمد من أهل البدع كل حديث وقديم، ولم يكن منهم إلا من يجفل عنه إجفال الظليم، ويتضاءل لديه تضاؤل الغريم.

مـــا كـــان بعـــض النـــاس إلا مثلمـــا ... بعـــض الحصـــا الياقوتـــة الحمـــراء

جاء في عصر مأهول بالعلماء، مشحون بنجوم السماء، تموج في جوانبه بحور خضارم، وتطير بين خافقيه نسور قشاعم، وتشرق في أنديته بدور دجنّة، وتبرق في ألويته صدور أسنّة، وتثأر جنود رعيل، وتزأر أسود غيل، إلا إن شمسه طمست تلك النجوم، وبحره طم على تلك الغيوم، ثم عبيت له الكتائب فحطم صفوفها، وخطم أنوفها، وابتلع غديره المطمئن جداولها، واقتلع طوده المرجحن جنادلها، وأخمدت أنفاسهم ريحه، وأكمدت شرارتهم مصابيحه.

تقـــدم راكبـــا فـــيهم إمامـــا ... ولـــولاه لمـــا ركبـــوا وراءه

ترد إليه الفتاوي فلا يردها، وتفد عليه من كل وجه فيجيب عنها، بأجوبة كأنه كان قاعدا لها يعدها...

وقد تضافرت عليه عصب الأعداء... ورفع إلى السلطان غير ما مرة، ورمي بالكبائر، وتربصت به الدوائر، وسعي به ليؤخذ بالجرائر، وأزعج من وطنه، تارة إلى مصر، ثم إلى الإسكندرية، وتارة إلى محبس القلعة بدمشق... فمات بل حيي...

وكان ابن تيمية في مدد ما يؤخذ عليه في مقاله، وينبذ في حفرة اعتقاله، لا تبرد له غلة، بالجمع بينه وبين خصمائه في المناظرة، والبحث حيث العيون ناظرة، بل يبدر حاكم فيحكم باعتقاله، أو يمنعه من الفتوى، أو شيء من أنواع هذه البلوى، لا بعد إقامة بينة، ولا تقدم دعوى، ولا ظهور حجة بالدليل، ولا وضوح محجة للتأميل، وكان يجد لهذا ما لا يزاح به ضرر شكوى، ولا يطفئ به ضرم عدوى، وكل امرئ حاز المكارم محسود!

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسدا وبغضا إنه لدميمُ

كل هذا لتبريزه في الفضل، حيث قصرت النظراء، وتجليه كالمصباح، أو نور الصباح، إذ أظلمت الآراء، وقيامه في دفع حجة التتار، واقتحامه وسيوفهم تتدفق لجة البدار، حتى جلس إلى السلطان محمود غازان، حيث تجم الأسد في آجامها، وتسقط القلوب في دواخل أجسامها، وتجد النار فتورا في ضرمها، والسيوف فرقا في قرمها، خوفا من ذلك السبع المغتال، والنمروذ المختال، والأجل الذي لا يدفع بحيله محتال، فجلس إليه وأومأ بيده إلى صدره، وواجهه ودرء في نحره، وطلب منه الدعاء فرفع يديه، ودعا دعاء منصف أكثره عليه، وغازان يؤمن على دعائه، وهو مقبل إليه، ثم كان على هذه المواجهة القبيحة، والمشاتمة الصريحة أعظم في صدر غازان والمغل، من كل من طلع معه إليهم، وهو سلف العلماء في ذلك الصدر، وأهل الاستحقاق لرفعة القدر، هذا مع ماله من تغير مكانته من خاطر السلطان، وتسبب له التغرّب عن الأوطان، وتنفذ إليه سهام الألسنة الرواشق، ورماح الطعن في يد كل ماشق، فلهذا لم يزل منغصا عليه طول مدّته، لا تكاد تنقدح عنه جوانب شدّته، هذا مع ما جمع من الورع، وإلى ما فيه من العلى، وما حازه بحذافير الوجود من الجود، كانت تأتيه القناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسوّمة والأنعام والحرث فيهبه بأجمعه، ويضعه عند أهل الحاجة في موضعه، لا يأخذ منه شيئا إلا ليهبه، ولا يحفظه إلا ليذهبه، كله في سبيل البر، وطريق أهل التواضع، لا أهل الكبر، لم يحل به حب الشهوات، ولا حبب إليه من ثلاث الدنيا غير الصلوات...

وقيامه في الله، وفي نصر دينه، وإقبال الخلق عليه، وعلى أفانينه... هذا مع ما له من جهاد في الله، لم تفزعه فيه ظلل الوشيج - أي الرماح - ولم تجزعه فيه ارتفاع النشيج، مواقف حروب باشرها، وطرائف ضروب عاشرها، وبوارق صفاح كاشرها، ومضايق رماح حاشرها، وأصناف خصوم لد اقتحم معها الغمرات، وواكلها

مختلف الثمرات، فقطع جدالها قوي لسانه، وجلادها سنا سنانه، قام بها وصابرها، وبلي بأصاغرها، وقاسى أكابرها، وأهل بدع قام بدفاعها، وجهد في حط يفاعها، ومخالفة ملل بين لها خطأ التأويل، وسقم التعليل، بأدلة أقطع من السيوف، وأجمع من السجوف، وأجلى من فلق الصباح، وأصلب من فلق الرماح...

إذا وثبــت فــي وجــه خطــب تمزقــت　　　علــى كتفيــه الــدرع وانتشــر الســردُ

فلقد اجتمع عليه عصب الفقهاء والقضاة بمصر والشام، وحشدوا عليه بخيلهم ورجلهم، فقطع الجميع وألزمهم، بالحجج الواضحات أي إلزام؛ فلما أفلسوا أخذوه بالجاه والحكام، وقد مضى ومضوا إلى الملك العلام، ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾)[١].

لقد بدأ ابن تيمية رحلة العودة، والبحث عن جذور الأزمة، منذ بزوغ نجمه، وكان لاحتلال العراق والشام ومصر، في القرن الهجري السابع من قبل التتار شرقا، والروم غربا، وحصارهما للعواصم التاريخية والحضارية لخلافة الإسلام (بغداد ودمشق والقاهرة)، أكبر الأثر في هذه الرحلة التيمية الشاقة؛ للبحث عن المخرج من هذه الفتنة العامة، كما جاء في النبوءة الصحيحة عنه ﷺ: (منعت العراق درهمها وقفيزها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم، وعدتم من حيث بدأتم)[٢].

وجاء في النبوة الصحيحة تحديد سبب هذه العودة من حيث كان البدء، وهو حصار العجم والروم لها (يوشك أهل العراق أن لا يجبى إليهم قفيز ولا درهم. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل العجم يمنعون ذاك! ثم قال: يوشك أهل الشأم أن لا يجبى إليهم دينار ولا مدى. قلنا: من أين ذاك؟ قال: من قبل الروم!)[٣].

وسيكون لهذه العودة بالأمة من حيث البداية أبلغ الأثر في البدء من جديد، وفي خوض معركة التحرير والتجديد، متخذا من كلمة الإمام مالك الخالدة نبراسا (وما أحسن ما قال مالك: "لن يصلح آخرَ هذه الأمة إلا ما أصلح أولها" ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم، عوضوا ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره)[٤].

---

(١) مسالك الأبصار ٥/ ٦٧٨، والرد الوافر (١ / ٨٣)

(٢) صحيح مسلم ح رقم ٢٨٩٦.

(٣) صحيح مسلم ح رقم ٢٩١٣.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٢٤٣)

وسيصبح ابن تيمية أحد أكبر مجددي عصره دينيا وفكريا، ومحرريه سياسيا وعسكريا، كما توقع ذلك وتفرسه فيه شيوخه، وهو شاب بعد وفاة والده وهو ابن عشرين سنة، كما قال ابن فضل الله العمري: (وتوفي والده وهو شاب، فولي مشيخة الحديث بدار الحديث السكرية، وحضر عنده جماعة من الأعيان، فشكروا علمه وأثنوا عليه، وعلى فضائله وعلومه؛ حتى قال الشيخ إبراهيم الرقي: الشيخ تقي الدين يؤخذ عنه ويقلّد في العلوم، فإن طال عمره ملأ الأرض علما، وهو على الحق، ولا بدّ ما يعاوده[١] الناس، فإنه وارث علم النبوة)[٢].

وإبراهيم هذا هو (الإمام القدوة الزاهد ولي الله الشيخ إبراهيم بن أحمد الرقي) توفي سنة ٧٠٣ هـ بدمشق، وكانت جنازته مشهودة، وحمل على الرؤوس، وعاش بضعا وخمسين سنة.[٣]

وقال عنه الذهبي: (إبراهيم بن أحمد بن محمد بن معالي بن محمد الإمام العلامة الزاهد العابد القدوة شيخ الإسلام أبو إسحاق الرقي نزيل دمشق)[٤].

وقد صدق ظن هذا الشيخ العابد الزاهد بابن تيمية، وتحققت فراسته فيه، وكأنما كان يرى بنور الله؛ فأحيا الله بابن تيمية الإسلام وجدده، كما وصفه مؤرخ الإسلام الذهبي بقوله: (أحيا الله به الشام، بل والإسلام، بعد أن كاد ينثلم)[٥].

وكما وصفه الإمام العارف أبو العباس الحزامي الواسطي بقوله: (إمام الأمة، ومحيي السنة، أنموذج الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، الذين غابت عن القلوب سيرهم، ونسيت الأمة حذوهم وسبلهم)[٦].

لقد نهض ابن تيمية بأعباء لم يعتد الفقهاء على التصدي لها، في مواجهة الخطر السياسي والعسكري الداهم، والاحتلال الوثني الصليبي الغاشم، فكان رجل أمة وملة، لا رجل سلطة ودولة، كما وصف نفسه ردا على من مدحه حين عاد من جهاد التتر منصورا[٧].

---

(١) كذا ولعل الصواب: يعاديه الناس وهم الملأ أعداء الأنبياء.

(٢) مسالك الأبصار ٦٩٧/٥.

(٣) مسالك الأبصار ٤٩٥/٢٧.

(٤) معجم المحدثين .للذهبي (١ / ٢٨)

(٥) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٦- ٤٩٧)

(٦) الرد الوافر (١ / ٧٢)

(٧) الرد الوافر (١/ ١٩٣)

الغزو المغولي والفرنجي وأثره في تشكيل وعي ابن تيمية:

وقد عبّر عن تلك المرحلة الخطيرة من تاريخ الأمة مؤرخو الإسلام، ممن عاصروا الأحداث منذ بدايتها، حين كاد الإسلام يصطلم من الأرض، بالغزو التتري شرقا، والفرنجي غربا، وكان أشهرهم ابن الأثير في تاريخه حيث يؤرخ لمبدأ هذه الكارثة التي حلت بالعالم آنذاك فيقول -باختصار ليكون القارئ على إحاطة بالعصر وبالظروف التي نشأ فيها ابن تيمية ويقيس ما يجري اليوم، حيث جيوش أمريكا وروسيا تفتك بالعراق والشام، على ما جرى بالأمس على يد التتر والفرنج- وقد فصل ابن الأثير القول في تاريخه الكامل، فقال:

(ثم دخلت سنة سبع عشرة وستمائة: ذكر خروج التتر إلى بلاد الشام:

لقد بقيت عدة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها، كارهًا لذكرها، فأنا أقدم إليه رجلًا وأؤخر أخرى، فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين، ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك؟ فيا ليت أمي لم تلدني، ويا ليتني مت قبل حدوثها وكنت نسيًا منسيًا، إلا أني حثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها، وأنا متوقف، ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعًا، فنقول: عمت الخلائق، وخصت المسلمين، فلو قال قائل: إن العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم، وإلى الآن، لم يبتلوا بمثلها؛ لكان صادقًا؛ فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها.

ومن أعظم ما يذكرون من الحوادث ما فعله بخت نصر ببني إسرائيل من القتل، وتخريب البيت المقدس، وما البيت المقدس بالنسبة إلى ما خرب هؤلاء الملاعين من البلاد! التي كل مدينة منها أضعاف البيت المقدس، وما بنو إسرائيل بالنسبة إلى من قتلوا! فإن أهل مدينة واحدة ممن قتلوا أكثر من بني إسرائيل، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم، وتفنى الدنيا... قتلوا النساء والرجال والأطفال، شقوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنة، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[(١)]، لهذه الحادثة التي استطار شررها، وعم ضررها، وسارت في البلاد كالسحاب استدبرته الريح، فإن قومًا خرجوا من أطراف الصين، فقصدوا بلاد تركستان مثل كاشغر وبلاساغون، ثم منها إلى بلاد ما وراء النهر، مثل سمرقند وبخارى وغيرهما، فيملكونها، ويفعلون بأهلها ما نذكره، ثم تعبر طائفة منهم إلى خراسان، فيفرغون منها ملكًا، وتخريبًا، وقتلًا، ونهبًا، ثم يتجاوزونها إلى الري، وهمذان، وبلد الجبل وما فيه من البلاد إلى حد العراق، ثم يقصدون بلاد

---

(١) وهو تماما ما يشاهده العالم اليوم في سوريا والعراق وقصف الطيران الروسي والأمريكي للمدن وقتل مئات آلاف الأبرياء من الأطفال والنساء، مما لا يصدق حدوثه، لولا رؤية الناس له بالصوت والصورة والبث المباشر!

أذربيجان وأرانية، ويخربونها، ويقتلون أكثر أهلها، ولم ينج إلا الشريد النادر في أقل من سنة، هذا ما لم يسمع مثله، ثم لما فرغوا من أذربيجان وأرانية ساروا إلى دربند شروان فملكوا مدنه، ولم يسلم غير القلعة التي بها ملكهم، وعبروا عندها إلى بلد اللان، واللكز، ومن في ذلك الصقع من الأمم المختلفة، فأوسعوهم قتلًا، ونهبًا، وتخريبًا؛ ثم قصدوا بلاد قفجاق، وهم من أكثر الترك عددًا، فقتلوا كل من وقف لهم، فهرب الباقون إلى الغياض ورؤس الجبال، وفارقوا بلادهم، واستولى هؤلاء التتر عليها، فعلوا هذا في أسرع زمان، ولم يلبثوا إلا بمقدار مسيرهم لا غير.

ومضى طائفة أخرى غير هذه الطائفة إلى غزنة وأعمالها، وما يجاورها من بلاد الهند وسجستان وكرمان، ففعلوا فيه مثل فعل هؤلاء وأشد.

هذا ما لم يطرق الأسماع مثله، فإن الإسكندر الذي اتفق المؤرخون على أنه ملك الدنيا لم يملكها في هذه السرعة، إنما ملكها في نحو عشر سنين، ولم يقتل أحدًا، إنما رضي من الناس بالطاعة؛ وهؤلاء قد ملكوا أكثر المعمور من الأرض وأحسنه، وأكثره عمارة وأهلًا، وأعدل أهل الأرض أخلاقًا وسيرة، في نحو سنة، ولم يبق أحد في البلاد التي لم يطرقوها إلا وهو خائف يتوقعها، ويترقب وصولهم إليه، ثم إنهم لا يحتاجون إلى ميرة ومدد يأتيهم، فإنهم معهم الأغنام، والبقر، والخيل، وغير ذلك من الدواب، يأكلون لحومها لا غير؛ وأما دوابهم التي يركبونها فإنها تحفر الأرض بحوافرها، وتأكل عروق النبات لا تعرف الشعير، فهم إذا نزلوا منزلًا لا يحتاجون إلى شيء من خارج.

وأما ديانتهم، فإنهم يسجدون للشمس عند طلوعها، ولا يحرمون شيئًا، فإنهم يأكلون جميع الدواب، حتى الكلاب، والخنازير، وغيرها، ولا يعرفون نكاحًا بل المرأة يأتيها غير واحد من الرجال، فإذا جاء الولد لا يعرف أباه.

ولقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم، منها هؤلاء التتر، قبحهم الله، أقبلوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها، وستراها مشروحة متصلة، إن شاء الله تعالى.

خروج الفرنج وغزوهم الشام ومصر:

ومنها خروج الفرنج، لعنهم الله، من المغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر، وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم، وقد ذكرناه سنة أربع عشرة وستمائة.

ومنها الذي سلم من هاتين الطائفتين فالسيف بينهم مسلول، والفتنة قائمة على ساق، وقد ذكرناه أيضًا، فإنا لله وإنا إليه راجعون، نسأل الله أن ييسر للإسلام والمسلمين نصرًا من عنده، فإن الناصر، والمعين، والذاب عن الإسلام معدوم، ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾، فإن هؤلاء التتر إنما استقام لهم هذا الأمر لعدم المانع، وسبب عدمه أن خوارزم شاه محمدًا كان قد استولى على البلاد، وقتل ملوكها، وأفناهم، وبقي هو وحده سلطان البلاد جميعها، فلما انهزم منهم لم يبق في البلاد من يمنعهم، ولا من يحميها ﴿لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾)[1].

بداية خروج التتار سنة ٦١٦ هـ:

وقد قصّ ابن الأثير في كامله في التاريخ بداية خبر جنكيز خان فقال: (ذكر خروج التتر إلى تركستان وما وراء النهر وما فعلوه: في هذه السنة ظهر التتر إلى بلاد الإسلام، وهم نوع كثير من الترك، ومساكنهم جبال طمغاج من نحو الصين، وبينها وبين بلاد الإسلام ما يزيد على ستة أشهر، وكان السب في ظهورهم أن ملكهم، ويسمى بجنكيزخان، المعروف بتموجين، كان قد فارق بلاده وسار إلى نواحي تركستان... فملك كاشغار، وبلاساغون، وجميع تلك البلاد، وأزال عنها التتر الأولى، فلم يظهر لهم خبر، ولا بقي لهم أثر، بل بادوا كما أصاب الخطا، وأرسل الرسالة المذكورة إلى خوارزم شاه...

وتجهز خوارزم شاه، وسار بعد الرسول مبادرًا ليسبق خبره ويكسبهم، فأدمن السير، فمضى، وقطع مسيرة أربعة أشهر... فأمر أهل بخارى وسمرقند بالاستعداد للحصار، وجمع الذخائر للامتناع، وجعل في بخارى عشرين ألف فارس من العسكر يحمونها، وفي سمرقند خمسين ألفًا، وقال لهم: احفظوا البلد حتى أعود إلى خوارزم وخراسان وأجمع العساكر واستنجد بالمسلمين وأعود إليكم.

فلما فرغ من ذلك رحل عائدًا إلى خراسان، فعبر جيحون، ونزل بالقرب من بلخ فعسكر هناك...

ودخل جنكزخان -بخارى- بنفسه وأحاط بالقلعة، ونادى في البلد بأن لا يتخلف أحد ومن تخلف قتل، فحضروا جميعهم، فأمرهم بطم الخندق، فطموه بالأخشاب والتراب وغير ذلك، حتى إن الكفار كانوا يأخذون المنابر وربعات القرآن فيلقونهم في الخندق، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وبحق سمى الله نفسه صبورًا حليمًا، وإلا كان خسف بهم الأرض عند فعل مثل هذا...

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٠٤)

ثم أمرهم بالخروج من البلد، فخرجوا من البلد مجردين من أموالهم، ليس مع أحد منه غير ثيابه التي عليه، ودخل الكفار البلد فنهبوه وقتلوا من وجدوا فيه، وأحاط بالمسلمين، فأمر أصحابه أن يقتسموهم، فاقتسموهم...)[1].

ثم ساق ابن الأثير خبر ما فعلوه في المشرق الإسلامي، وقد عايش تلك الأحداث، وما أصاب الناس من هلع، فقال: (ولقد جرى لهؤلاء التتر ما لم يسمع بمثله من قديم الزمان وحديثه: طائفة تخرج من حدود الصين، لا تنقضي عليهم سنة حتى يصل بعضهم إلى بلاد أرمينية من هذه الناحية، ويجاوزوا العراق من ناحية همذان، وتالله لا شك أن من يجيء بعدنا، إذا بعد العهد، ويرى هذه الحادثة مسطورة ينكرها، ويستبعدها، والحق بيده، فمتى استبعد ذلك فلينظر أننا سطرنا نحن، وكل من جمع التاريخ في أزماننا هذه في وقت كل من فيه يعلم هذه الحادثة، استوى في معرفتها العالم والجاهل لشهرتها، يسّر الله للمسلمين والإسلام من يحفظهم ويحوطهم، فلقد دفعوا من العدو إلى عظيم، ومن الملوك المسلمين إلى من لا تتعدى همته بطنه وفرجه، ولم ينل المسلمين أذى وشدة مذ جاء النبي ﷺ إلى هذا الوقت مثل ما دفعوا إليه الآن.[2]

هذا العدو الكافر التتر قد وطئوا بلاد ما وراء النهر وملكوها وخربوها، وناهيك به سعة بلاد، وتعدت هذه الطائفة منهم النهر إلى خراسان فملكوها وفعلوا مثل ذلك، ثم إلى الري وبلد الجبل وأذربيجان، وقد اتصلوا بالكرج فغلبوهم على بلادهم.

والعدو الآخر الفرنج قد ظهروا من بلادهم في أقصى بلاد الروم، بين الغرب والشمال، ووصلوا إلى مصر فملكوا مثل دمياط، وأقاموا فيها، ولم يقدر المسلمون على إزعاجهم عنها، ولا إخراجهم منها، وباقي ديار مصر على خطر، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم...

فوصلوا إلى تبريز، وصانعهم صاحبها بمال وثياب ودواب، فساروا عنه إلى مدينة مراغة، فحصروها وليس بها صاحب يمنعها... فلما حصروها قاتلهم أهلها، فنصبوا عليها المجانيق، وزحفوا إليها، وكانت عادتهم إذا قاتلوا مدينة قدموا من معهم من أسارى المسلمين بين أيديهم يزحفون ويقاتلون، فإن عادوا قتلوهم، فكانوا يقاتلون كرهًا، وهم المساكين، كما قيل: (كالأشقر إن تقدم ينحر وإن تأخر يعقر)؛ وكانوا هم يقاتلون وراء المسلمين، فيكون القتل في المسلمين الأسارى، وهم بنجوة منه.

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٠٤)

(٢) قارن بين عبارة ابن الأثير في شأن أمراء عصره ورؤساء هذا العصر الذين لا تتجاوز همتهم شواتهم!

فأقاموا عليها عدة أيام، ثم ملكوا عنوة وقهرًا رابع صفر، ووضعوا السيف في أهلها، فقتل منهم ما يخرج عن الحد والإحصاء، ونهبوا كل ما يصلح لهم، وما لا يصلح لهم أحرقوه، واختفى بعض الناس منهم، فكانوا يأخذون الأسارى ويقولون لهم: نادوا في الدرب أن التتر قد رحلوا؛ فإذا نادى أولئك خرج من اختفى؛ فيؤخذ ويقتل.

وبلغني أن امرأة من التتر دخلت دارًا وقتلت جماعة من أهلها وهم يظنونها رجلًا، فوضعت السلاح وإذا هي امرأة، فقتلها رجل أخذته أسيرًا؛ وسمعت من بعض أهلها أن رجلًا من التتر دخل دربًا فيه مائة رجل، فما زال يقتلهم واحدًا واحدًا حتى أفناهم، ولم يمد أحد يده إليه بسوء، ووضعت الذلة على الناس؛ فلا يدفعون عن نفوسهم قليلًا ولا كثيرًا، نعوذ بالله من الخذلان.

ثم رحلوا عنها نحو مدينة إربل، ووصل الخبر إلينا بذلك بالموصل؛ فخفنا، حتى إن بعض الناس هم بالجلاء خوفًا من السيف، وجاءت كتب مظفر الدين، صاحب إربل، إلى بدر الدين، صاحب الموصل، يطلب منه نجدة من العساكر، فسير إليه جمعًا صالحًا من عسكره، وأراد أن يمضي إلى طرف بلاده من جهة التتر، ويحفظ المضايق لئلا يجوزها أحد، فإنها جميعها جبال وعرة ومضايق لا يقدر أن يجوزها إلا الفارس بعد الفارس، ويمنعهم من الجواز إليه.

ووصلت كتب الخليفة ورسله إلى الموصل وإلى مظفر الدين يأمر الجميع بالاجتماع مع عساكره بمدينة دقوقا ليمنعوا التتر، فإنهم ربما عدلوا عن جبال إربل، لصعوبتها، إلى هذه الناحية، ويطرقون العراق، فسار مظفر الدين من إربل في صفر، وسار إليهم جمع من عسكر الموصل، وتبعهم من المتطوعة كثير.

وأرسل الخليفة أيضًا إلى الملك الأشرف يأمره بالحضور بنفسه في عساكره ليجتمع الجميع على قصد التتر وقتالهم، فاتفق أن الملك المعظم ابن الملك العادل وصل من دمشق إلى أخيه الأشرف وهو بحران يستنجده على الفرنج الذين بمصر، وطلب منه أن يحضر بنفسه ليسيروا كلهم إلى مصر ليستنقذوا دمياط من الفرنج، فاعتذر إلى الخليفة بأخيه، وقوة الفرنج، وإن لم يتداركها، وإلا خرجت هي وغيرها، وشرع يتجهز للمسير إلى الشام ليدخل مصر. وكان ما ذكرناه من استنقاذ دمياط...)[1].

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣١١)



سقوط الشام وتسليم القدس للحملة الصليبية سنة ٦٢٦هـ:

ثم فصّل ابن الأثير أخبار تلك الفترة الحرجة من تاريخ الأمة، فقال بعد ذلك عن سقوط الشام والقدس بيد الفرنج: (ثم دخلت سنة إحدى وعشرين وستمائة: ذكر عود طائفة من التتر إلى الري وهمذان وغيرهما: أول هذه السنة وصل طائفة من التتر من عند ملكهم جنكيز خان، وهؤلاء غير الطائفة الغربية التي ذكرنا أخبارها قبل وصول هؤلاء الري؛ وكان من سلم من أهلها قد عادوا إليها وعمروها، فلم يشعروا بالتتر إلا وقد وصلوا إليها، فلم يمتنعوا عنهم، فوضعوا في أهلها السيف وقتلوهم كيف شاؤوا، ونهبوا البلد وخربوه، وساروا إلى ساوة ففعلوا بها كذلك، ثم إلى قم وقاشان، وكانتا قد سلمتا من التتر أولًا، فإنهم لم يقربوهما، ولا أصاب أهلهما أذى، فأتاهما هؤلاء وملكوهما، وقتلوا أهلهما، وخربوها، وألحقوهما بغيرهما من البلاد الخراب.

ثم ساروا في البلاد يخربون ويقتلون وينهبون، ثم قصدوا همذان، وكان قد اجتمع بها كثير ممن سلم من أهلها، فأبادوهم قتلًا وأسرًا ونهبًا، وخربوا البلد)[١].

ذكر احتلال التتر خراسان:

قال ابن الأثير: (لما سار الجيش المنفذ إلى خراسان عبروا جيحون، وقصدوا مدينة بلخ، فطلب أهلها الأمان، فأمنوهم، فسلم البلد سنة سبع عشرة وستمائة، ولم يتعرضوا له بنهب ولا قتل، بل جعلوا فيه شحنة وساروا وقصدوا الزوزان، وميمند، وأندخوي، وقاريات، فملكوا الجميع وجعلوا فيه ولاة، ولم يتعرضوا لأهلها بسوء ولا أذى، سوى أنهم كانوا يأخذون الرجال ليقاتلوا بهم من يمتنع عليهم[٢]...

ثم إن جنكيز خان جمع أهل البلاد الذين أعطاهم الأمان ببلخ وغيرها، وسيرهم مع بعض أولاده إلى مدينة مرو، فوصلوا إليها وقد اجتمع بها من الأعراب والأتراك وغيرهم ممن نجا من المسلمين ما يزيد على مائتي ألف رجل، وهم معسكرون بظاهر مرو، وهم عازمون على لقاء التتر، ويحدثون نفوسهم بالغلبة لهم، والاستيلاء عليهم؛ فلما وصل التتر إليهم التقوا واقتتلوا، فصبر المسلمون؛ وأما التتر فلا يعرفون الهزيمة، حتى إن بعضهم أسر، فقال وهو عند المسلمين: إن قيل إن التتر يقتلون فصدقوا، وإن قيل إنهم انهزموا فلا تصدقوا.

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٢٥)

(٢) وهو ما تفعله أمريكا اليوم، وبريطانيا وفرنسا بالأمس، من توظيف جيوش كل بلد تحت الاحتلال في الدفاع عن المحتل، وقتال من يقاومه من الشعب!

فلما رأى المسلمون صبر التتر وإقدامهم، ولوا منهزمين، فقتل التتر منهم وأسروا الكثير، ولم يسلم إلا القليل، ونهبت أموالهم، وسلاحهم، ودوابهم، وأرسل التتر إلى ما حولهم من البلاد يجمعون الرجال لحصار مرو، فلما اجتمع لهم ما أرادوا تقدموا إلى مرو وحصروها، وجدوا في حصرها، ولازموا القتال.

وكان أهل البلد قد ضعفوا بانهزام ذلك العسكر، وكثرة القتل والأسر فيهم، فلما كان اليوم الخامس من نزولهم أرسل التتر إلى الأمي الذي بها متقدمًا على من فيها يقولون له: لا تهلك نفسك وأهل البلد، واخرج إلينا فنحن نجعلك أمير هذه البلدة ونرحل عنك؛ فأرسل يطلب الأمان لنفسه ولأهل البلد، فأمنهم، فخرج إليهم، فخلع عليه ابن جنكزخان، واحترمه، وقال له: أريد أن تعرض علي أصحابك حتى ننظر من يصلح لخدمتنا استخدمناه، وأعطيناه إقطاعًا، ويكون معنا.

فلما حضروا عنده، وتمكن منهم، قبض عليهم وعلى أميرهم، وكتفوهم؛ فلما فرغ منهم قال لهم: اكتبوا إلي تجار البلد ورؤسائه، وأرباب الأموال في جريدة، واكتبوا إلى أرباب الصناعات والحرف في نسخة أخرى، واعرضوا ذلك علينا؛ ففعلوا ما أمرهم، فلما وقف على النسخ أمر أن يخرج أهل البلد منه بأهليهم، فخرجوا كلهم، ولم يبق فيه أحد، فجلس على كرسي من ذهب وأمر أن يحضر أولئك الأجناد الذين قبض عليهم، فأحضروا، وضربت رقابهم صبرًا والناس ينظرون إليهم ويبكون.

وأما العامة فإنهم قسموا الرجال والنساء والأطفال والأموال، فكان يومًا مشهودًا من كثرة الصراخ والبكاء والعويل، وأخذوا أرباب الأموال فضربوهم، وعذبوهم بأنواع العقوبات في طلب الأموال، فربما مات أحدهما من شدة الضرب، ولم يكن بقي له ما يفتدي به نفسه، ثم إنهم أحرقوا البلد، وأحرقوا تربة السلطان سنجر، ونبشوا القبر طلبًا للمال، فبقوا كذلك ثلاثة أيام، فلما كان اليوم الرابع أمر بقتل أهل البلد كافة، وقال: هؤلاء عصوا علينا، فقتلوهم أجمعين؛ وأمر بإحصاء القتلى، فكانوا نحو سبعمائة ألف قتيل، فإنا لله وإنا إليه راجعون مما جرى على المسلمين ذلك اليوم.

ثم ساروا إلى نيسابور فحصروها خمسة أيام، وبها جمع صالح من العسكر الإسلامي، فلم يكن لهم بالتتر قوة، فملكوا المدينة، وأخرجوا أهلها إلى الصحراء فقتلوهم، وسبوا حريمهم، وعاقبوا من اتهموه بالمال، كما فعلوا بمرو، وأقاموا خمسة عشر يومًا يخربون، ويفتشون المنازل عن الأموال.

وكانوا لما قتلوا أهل مرو قيل لهم إن قتلاهم سلم منهم كثير، ونجوا إلى بلاد الإسلام، فأمروا بأهل نيسابور أن تقطع رؤوسهم لئلا يسلم من القتل أحد، فلما فرغوا من ذلك سيروا طائفة منهم إلى طوس، ففعلوا بها كذلك أيضًا، وخربوها وخربوا المشهد الذي فيه علي بن موسى الرضى، والرشيد، حتى جعلوا الجميع خرابًا.

ثم ساروا إلى هراة، وهي من أحصن البلاد، فحصروها عشرة أيام فملكوها وأمنوا أهلها، وقتلوا منهم البعض، وجعلوا عند من سلم منهم شحنة[1]، وساروا إلى غزنة، فلقيهم جلال الدين بن خوارزم شاه فقاتلهم وهزمهم على ما نذكره إن شاء الله، فوثب أهل هراة على الشحنة فقتلوه، فلما عاد المنهزمون إليهم دخلوا البلد قهرًا وعنوة، وقتلوا كل من فيه، ونهبوا الأموال وسبوا الحريم، ونهبوا السواد وخربوا المدينة جميعها وأحرقوها، وعادوا إلى ملكهم جنكزخان وهو بالطالقان يرسل السرايا إلى جميع بلاد خراسان، ففعلوا بها كذلك، ولم يسلم من شرهم وفسادهم شيء من البلاد، وكان جميع ما فعلوه بخراسان سنة سبع عشرة...

ذكر ملكهم خوارزم وتخريبها:

وأما الطائفة من الجيش التي سيرها جنكزخان إلى خوارزم، فإنها كانت أكثر السرايا جميعها لعظم البلد، فساروا حتى وصلوا إلى خوارزم وفيها عسكر كبير، وأهل البلد معروفون بالشجاعة والكثرة، فقاتلوهم أشد قتال سمع به الناس، ودام الحصر لهم خمسة أشهر، فقتل من الفريقين خلق كثير، إلا أن القتلى من التتر كانوا أكثر لأن المسلمين كان يحميهم السور.

فأرسل التتر إلى ملكهم جنكزخان يطلبون المدد، فأمدهم بخلق كثير، فلما وصلوا إلى البلد زحفوا زحفًا متتابعًا، فملكوا طرفًا منه، فاجتمع أهل البلد وقاتلوهم في طرف الموضع الذي ملكوا، فلم يقدروا على إخراجهم، ولم يزالوا يقاتلونهم، والتتر يملكون منهم محلة بعد محلة، وكلما ملكوا محلة قاتلهم المسلمون في المحلة التي تليهم، فكان الرجال والنساء والصبيان يقاتلون، فلم يزالوا كذلك حتى ملكوا البلد جميعه، وقتلوا كل من فيه، ونهبوا كل ما فيه؛ ثم إنهم فتحوا السكر الذي يمنع ماء جيحون عن البلد فدخله الماء، فغرق البلد جميعه، وتهدمت الأبنية، وبقي موضعه ماء، ولم يسلم من أهله أحد البتة، فإن غيره من البلاد قد كان يسلم بعض أهله، منهم من يختفي، ومنهم من يهرب، ومنهم من يخرج ثم يسلم، ومنهم من يلقي نفسه بين القتلى فينجو؛ وأما أهل خوارزم فمن اختفى من التتر غرقه الماء، أو قتله الهدم، فأصبحت خرابًا يبابًا:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

---

(١) الشحنة كالقاعدة العسكرية تشحن بالمقاتلين لضبط المناطق التي يحتلها الجيش.

وهذا لم يسمع بمثله في قديم الزمان وحديثه، نعوذ بالله من الحور بعد الكور، ومن الخذلان بعد النصر، فلقد عمت هذه المصيبة الإسلام وأهله، فكم من قتيل من أهل خراسان وغيرها، لأن القاصدين من التجار وغيرهم كانوا كثيرًا، مضى الجميع تحت السيف...)[1].

غزو الفرنج مصر وحصار دمياط:

قال ابن الأثير: (لما توفي الملك العادل أبو بكر ابن أيوب، اتفق أولاده الملوك بعده اتفاقًا حسنًا، وهم: الملك الكامل محمد، صاحب مصر، والملك المعظم عيسى، صاحب دمشق، والملك الأشرف موسى، وهو صاحب ديار الجزيرة وخلط، واجتمعت كلمتهم على دفع الفرنج عن الديار المصرية.

ولما رحل الكامل عن دمياط لما كان الفرنج يحصرونها، صادفه أخوه المعظم من الغد، وقويت نفسه، وثبت قدمه، ولولا ذلك لكان الأمر عظيمًا، وقد ذكرنا ذلك مفصلًا، ثم إنه عاد من مصر وسار إلى أخيه الأشرف ببلاد الجزيرة مرتين يستنجده على الفرنج، ويحثه على مساعدة أخيهما الكامل، ولم يزل به حتى أخذه وسار إلى مصر، وأزالوا الفرنج عن الديار المصرية، كما ذكرناه قبل، فكان اتفاقهم على الفرنج سببًا لحفظ بلاد الإسلام، وسر الناس أجمعون بذلك...

ذكر خروج الفرنج إلى الشام وعمارة صيدا:

وفي هذه السنة خرج كثير من الفرنج من بلادهم، التي هي في الغرب من صقلية وما وراءها من البلاد، إلى بلادهم التي بالشام: عكا وصور وغيرهما من ساحل الشام، فكثر جمعهم، وكان قد خرج قبل هؤلاء جمع آخر أيضًا إلا أنهم لم تمكنهم الحركة والشروع في أمر الحرب لأجل أن ملكهم الذي هو المقدم عليهم هو ملك الألمان، ولقبه أنبرور - إمبراطور - قيل: معناه ملك الأمراء، ولأن المعظم كان حيًا، وكان شهمًا شجاعًا مقدامًا؛ فلما توفي المعظم، كما ذكرناه، وولي بعده ابنه وملك دمشق طمع الفرنج، وظهروا من عكا وصور وبيروت إلى مدينة صيدا، وكانت مناصفة بينهم وبين المسلمين، وسورها خراب، فعمروها، واستولوا عليها.

وإنما تم لهم ذلك بسبب تخريب الحصون القريبة منها، تبنين وهونين وغيرهما، وقد تقدم ذكر ذلك قبل مستقصى؛ فعظمت شوكة الفرنج، وقوي طمعهم، واستولى في طريقه على جزيرة قبرس، وملكها، وسار منها إلى عكا، فارتاع المسلمون لذلك، والله تعالى يخذله وينصر المسلمين بمحمد وآله؛ ثم إن ملكهم أنبرور وصل إلى الشام...

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣١٦ - ٣١٨)

في هذه السنة، في شوال، سار الملك الكامل محمد ابن الملك العادل، صاحب مصر، إلى الشام، فوصل إلى البيت المقدس، حرسه الله تعالى، وجعله دار الإسلام أبدًا؛ ثم سار عنه، وتولى بمدينة نابلس، وشحن على تلك البلاد جميعها، وكانت من أعمال دمشق؛ فلما سمع الأشرف يستنجده، ويطلبه ليحضر عنده بدمشق؛ فسار إليه جريدة، فدخل دمشق.

فلما سمع الكامل بذلك لم يتقدم لعلمه أن البلد منيع، وقد صار به من يمنعه ويحميه؛ وأرسل إليه الملك الأشرف يستعطفه، ويعرفه أنه ما جاء إلى دمشق إلا طاعة له، وموافقة لأغراضه، والاتفاق معه على منع الفرنج عن البلاد، فأعاد الكامل الجواب يقول: إنني ما جئت إلى هذه البلاد إلا بسبب الفرنج، فإنهم لم يكن في البلاد من يمنعهم عما يريدونه، وقد عمروا صيدا، وبعض قيسارية، ولم يمنعوا، وأنت تعلم أن عمنا السلطان صلاح الدين فتح البيت المقدس، فصار لنا بذلك الجميل على تقضي الأعصار وممر الأيام، فإن أخذه الفرنج حصل لنا من سوء الذكر وقبح الأحدوثة ما ينقض ذلك الذكر الجميل الذي ادخره عمنا، وأي وجه يبقى لنا عند الناس وعند الله تعالى؟ ثم إنهم ما يقنعون حينئذ بمن أخذوه، ويتعدون إلى غيره، وحيث قد حضرت أنت فأنا أعود إلى مصر، واحفظ أنت البلاد، ولست بالذي يقال عني إني قاتلت أخي، وحصرته، حاشا لله تعالى.

وتأخر عن نابلس نحو الديار المصرية، ونزل تل العجول، فخاف الأشرف والناس قاطبة بالشام، وعلموا أنه إن عاد استولى الفرنج على البيت المقدس وغيره مما يجاوره، لا مانع دونه، فترددت الرسل، وسار الأشرف بنفسه إلى الكامل أخيه، فحضر عنده، وكان وصلوه ليلة عيد الأضحى، ومنعه من العود إلى مصر، فأقام بمكانها...

ثم دخلت سنة ست وعشرين وستمائة:

ذكر تسليم البيت المقدس إلى الفرنج:

في هذه السنة، أول ربيع الآخر، تسلم الفرنج، لعنهم الله، البيت المقدس صلحًا، أعاده الله إلى الإسلام سريعًا. وسبب ذلك ما ذكرناه سنة خمس وعشرين وستمائة من خروج الأنبرور، ملك الفرنج، في البحر من داخل بلاد الفرنج إلى ساحل الشام، وكانت عساكره قد سبقته، ونزلوا بالساحل، وأفسدوا فيما يجاورهم من بلاد المسلمين، ومضى إليهم، وهم بمدينة صور، طائفة من المسلمين يسكنون الجبال المجاورة لمدينة صور وأطاعوهم، وصاروا معهم، وقوي طمع الفرنج بموت الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، صاحب دمشق.

ولما وصل الأنبرور إلى الساحل نزل بمدينة عكا، وكان الملك الكامل، رحمه الله تعالى، ابن الملك العادل، صاحب مصر، قد خرج من الديار المصرية يريد الشام بعد وفاة أخيه المعظم، وهو نازل بتل العجول، يريد أن يملك دمشق من الناصر داود ابن أخيه المعظم، وهو صاحبها يومئذ، وكان داود لما سمع بقصد عمه الملك الكامل له قد أرسل إلى عمه الملك الأشرف، صاحب البلاد الجزرية، يستنجده، ويطلب منه المساعدة على دفع عمه عنه، فسار إلى دمشق، وترددت الرسل بينه وبين أخيه الملك الكامل في الصلح، فاصطلحا، واتفقا، وسار الملك الأشرف إلى الملك الكامل واجتمع به.

فلما اجتمعا ترددت الرسل بينهما وبين الأنبرور، ملك الفرنج، دفعات كثيرة، فاستقرت القاعدة على أن يسلموا إليه البيت المقدس ومعه مواضع يسيرة من بلاده، ويكون باقي البلاد مثل الخليل، ونابلس، والغور، وملطية، وغير ذلك بيد المسلمين، ولا يسلم إلى الفرنج إلا البيت المقدس والمواضع التي استقرت معه.

وكان سور البيت المقدس خرابًا قد خربه الملك المعظم، وقد ذكرنا ذلك، وتسلم الفرنج البيت المقدس، واستعظم المسلمون ذلك وأكبروه، ووجدوا له من الوهن والتألم ما لا يمكن وصفه؛ يسر الله فتحه وعوده إلى المسلمين بمنه وكرمه، آمين...)(١).

سقوط غزنة وكابل بيد التتار:

(لما فرغ التتر من خراسان وعادوا إلى ملكهم، جهز جيشًا كثيفًا وسيره إلى غزنة، وبها جلال الدين بن خوارزم شاه مالكًا لها، وقد اجتمع إليه من سلم من عسكر أبيه، قيل: كانوا ستين ألفًا، فلما وصلوا إلى أعمال غزنة خرج إليهم المسلمون مع ابن خوارزم شاه إلى موضع يقال له بلق، فالتقوا هناك واقتتلوا قتالًا شديدًا، وبقوا كذلك ثلاثة أيام، ثم أنزل الله نصره على المسلمين، فانهزم التتر وقتلهم المسلمون كيف شاؤوا، ومن سلم منهم عاد إلى ملكهم بالطالقان، فلما سمع أهل هراة بذلك ثاروا بالوالي الذي عندهم للتتر فقتلوه، فسير إليهم جنكيزخان عسكرًا فملكوا البلد وخربوه كما ذكرناه.

فما انهزم التتر أرسل جلال الدين رسولًا إلى جنكيزخان يقول له: في أي موضع تريد أن يكون الحرب حتى نأتي إليه؟ فجهز جنكيزخان عسكرًا كثيرًا، أكثر من الأول مع بعض أولاده، وسيره إليه، فوصل إلى كابل، فتوجه العسكر الإسلامي إليهم، وتصافوا هناك، وجرى بنيهم قتال عظيم، فانهزم الكفار ثانيًا، فقتل كثير منهم، وغنم المسلمون ما معهم، وكان عظيمًا؛ وكان معهم من أسارى المسلمين خلق كثير، فاستنقذوهم وخلصوهم.

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٤١ - ٣٤٨)

ثم إن المسلمين جرى بينهم فتنة لأجل الغنيمة... فبينما هم كذلك إذ ورد الخبر أن جنكيز خان قد وصل في جموعه وجيوشه، فلما رأى جلال الدين ضعف المسلمين لأجل من فارقهم من العسكر، ولم يقدر على المقام، سار نحو بلاد الهند، فوصل إلى ماء السند، وهو نهر كبير، فلم يجد من السفن ما يعبر فيه.

وكان جنكيزخان يقص أثره مسرعًا، فلم يتمكن جلال الدين من العبور، حتى أدركه جنكيزخان في التتر، فاضطر المسلمون حينئذ إلى القتال والصبر لتعذر العبور عليهم، وكانوا في ذلك كالأشقر إن تأخر يقتل وإن تقدم يعقر، فتصافوا واقتتلوا أشد قتال، اعترفوا كلهم أن كل ما مضى من الحروب كان لعبًا بالنسبة إلى هذا القتال، فبقوا كذلك ثلاثة أيام، فقتل الأمير ملك خان المقدم ذكره وخلق كثير، وكان القتل في الكفار أكثر، والجراح أعظم، فرجع الكفار عنهم، فأبعدوا، ونزلوا على بعد، فلما رأى المسلمون أنهم لا مدد لهم، وقد ازدادوا ضعفًا بمن قتل منهم وجرح، ولم يعلموا بما أصاب الكفار من ذلك، أرسلوا يطلبون السفن، فوصلت، وعبر المسلمون ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

فلما كان الغد عاد الكفار إلى غزنة، وقد قويت نفسوهم بعبور المسلمين الماء إلى جهة الهند وبعدهم، فلما وصلوا إليها ملكوها لوقتها لخلوها من العسكر والمحامي، فقتلوا أهلها، ونهبوا الأموال، وسبوا الحريم، ولم يبق أحد، وخربوها وأحرقوها، وفعلوا بسوادها كذلك، ونهبوا وقتلوا وأحرقوا، فأصبحت تلك الأعمال جميعها خالية من الأنيس، خاوية على عروشها كأن لم تغن بالأمس.(١)

ذكر ملك التتر مراغة:

وفي هذه السنة حصر التتر مراغة من أذربيجان، فامتنع أهلها، ثم أذعن أهلها بالتسليم على أمان طلبوه، فبذلوا لهم الأمان، وتسلموا البلد وقتلوا فيه إلا أنهم لم يكثروا القتل وجعلوا في البلد شحنة، وعظم حينئذ شأن التتر، واشتد خوف الناس منهم بأذربيجان، فالله تعالى ينصر الإسلام والمسلمين نصرًا من عنده، فما نرى في ملوك الإسلام من له رغبة في الجهاد، ولا في نصرة الدين(٢)، بل كل منهم مقبل على لهوه ولعبه وظلم رعيته، وهذا أخوف عندي من العدو، وقال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾...(٣)

ذكر دخول التتر ديار بكر والجزيرة وما فعلوه في البلاد من الفساد:

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣١٨)

(٢) كما حالهم اليوم؛ فصاروا يتبرؤون من الجهاد ويصفونه بالإرهاب، بينما جيوش الغرب والشرق تغزو بلدانهم وتحتل أوطانهم!

(٣) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٥٣)

لما انهزم جلال الدين من التتر على آمد، نهب التتر سواد آمد وأرزن وميافارقين، وقصدوا مدينة أسعرد، فقاتلهم أهلها، فبذل لهم التتر الأمان، فوثقوا منهم واستسلموا، فلما تمكن التتر منهم وضعوا فيهم السيف وقتلوهم حتى كادوا يأتون عليهم، فلم يسلم منهم إلا من اختفى؛ وقليل ما هم.

ثم وصلوا إلى نصيبين الجزيرة، فأقاموا عليها بعض نهار، ونهبوا سوادها وقتلوا من ظفروا به، وغلقت أبوابها، فعادوا عنها، ومضوا إلى بلد سنجار، ووصلوا إلى الجبال من أعمال سنجار، فنهبوها ودخلوا إلى الخابور، فوصلوا إلى عرابان، فنهبوا، وقتلوا، وعادوا.[١]

ومضى طائفة منهم على طريق الموصل، فوصل القوم إلى قرية تسمى المؤنسة، وهي على مرحلة من نصيبين، بينها وبين الموصل، فنهبوها واحتمى أهلها وغيرهم بخان فيها، فقتلوا كل من فيه.

وحكي لي عن رجل منهم أنه قال: اختفيت منهم بيت فيه تبن، فلم يظفروا بي، وكنت أراهم من نافذة في البيت، فكانوا إذا أرادوا قتل إنسان، فيقول: لا بالله، فيقتلونه، فلما فرغوا من القرية، ونهبوا ما فيها، وسبوا الحريم، رأيتهم وهم يلعبون على الخيل، ويضحكون، ويغنون بلغتهم بقول: لا بالله!

ومضى طائفة منهم إلى نصيبين الروم، وهي على الفرات، وهي من أعمال آمد، فنهبوها، وقتلوا فيها، ثم عادوا إلى آمد، ثم إلى بلد بدليس، فتحصن أهلها بالقلعة وبالجبال، فقتلوا فيها يسيرًا، وأحرقوا المدينة.

وحكى إنسان من أهلها قال: لو كان عندنا خمس مائة فارس لم يسلم من التتر أحد، لأن الطريق ضيق بين الجبال، والقليل يقدر على منع الكثير...

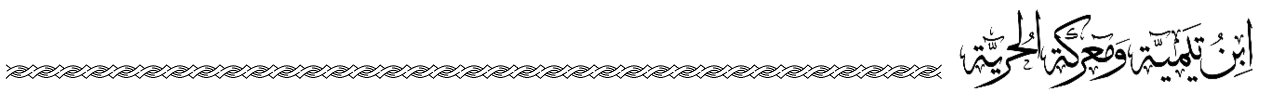
ولقد حكي لي عنهم حكايات يكاد سامعها يكذب بها من الخوف الذي ألقى الله سبحانه وتعالى في قلوب الناس منهم، حتى قيل إن الرجل الواحد منهم كان يدخل القرية أو الدرب وبه جمع كثير من الناس، فلا يزال يقتلهم واحدًا بعد واحد، لا يتجاسر أحد أن يمد يده إلى ذلك الفارس.

ولقد بلغني أن إنسانًا منهم أخذ رجلًا، ولم يكن مع التتري ما يقتله به، فقال له: ضع رأسك على الأرض ولا تبرح؛ فوضع رأسه على الأرض، ومضى التتري فأحضر سيفًا وقتله به.

وحكى لي رجل قال: كنت أنا ومعي سبعة عشر رجلًا في طريق، فجاءنا فارس من التتر، وقال لنا حتى يكتف بعضنا بعضًا، فشرع أصحابي يفعلون ما أمرهم، فقلت لهم: هذا واحد فلم لا نقتله ونهرب؟ فقالوا: نخاف.

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٥٣)



فقلت: هذا يريد قتلكم الساعة، فنحن نقتله، فلعل الله يخلصنا؛ فوالله ما جسر أحد أن يفعل، فأخذت سكينًا وقتلته وهربنا فنجونا، وأمثال هذا كثير.

وصول طائفة من التتر إلى إربل ودقوقا:

في هذه السنة، في ذي الحجة، وصل طائفة من التتر من أذربيجان إلى أعمال إربل، فقتلوا من على طريقهم من التركمان الإيوانية والأكراد الجوزقان وغيرهم إلى أن دخلوا بلد إربل، فنهبوا القرى، وقتلوا من ظفروا به من أهل تلك الأعمال، وعملوا الأعمال الشنيعة التي لم يسمع بمثلها من غيرهم.

وهذه مصائب وحوادث لم ير الناس من قديم الزمان وحديثه ما يقاربها، فالله سبحانه وتعالى يلطف بالمسلمين، ويرحمهم، ويرد هذا العدو عنهم، وخرجت هذه السنة ولم نتحقق لجلال الدين خبرا، ولا نعلم هل قتل، أو اختفى، لم يظهر نفسه خوفًا من التتر، أو فارق البلاد إلى غيرها، والله أعلم.

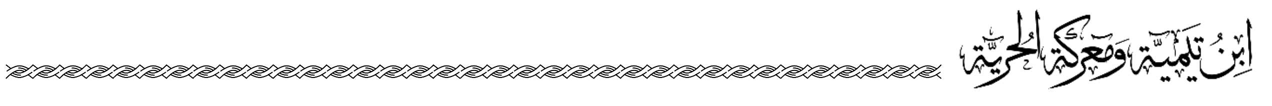
ذكر طاعة أهل أذربيجان للتتر:

في أواخر هذه السنة أطاع أهل بلاد أذربيجان جميعها للتتر، وحملوا إليهم الأموال والثياب الخطائي، والخوبي، والعتابي، وغير ذلك، وسبب طاعتهم أن جلال الدين لما انهزم على آمد من التتر، وتفرقت عساكر، وتمزقوا كل ممزق، وتخطفهم الناس، وفعل التتر بديار بكر والجزيرة وإربل وخلاط ما فعلوا، ولم يمنعهم أحد، ولا وقف في وجوههم واقف، وملوك الإسلام منجحرون في الأثقاب، وانضاف إلى هذا انقطاع أخبار جلال الدين، فإنه لم يظهر له خبر، ولا علموا له حالة، سقط في أيديهم، وأذعنوا للتتر بالطاعة، وحملوا إليهم ما طلبوا منهم من الأموال والثياب...[١]

ولقد وقفت على كتاب وصل من تاجر من أهل الري في العام الماضي، قبل خروج التتر، فلما وصل التتر إلى الري وأطاعهم أهلها، وساروا إلى أذربيجان، سار هو معهم إلى تبريز، فكتب إلى أصحابه بالموصل يقول: إن الكافر، لعنه الله، ما نقدر نصفه، ولا نذكر جموعه حتى لا تنقطع قلوب المسلمين، فإن الأمر عظيم، ولا تظنوا أن هذه الطائفة التي وصلت إلى نصيبين والخابور، والطائفة الأخرى التي وصلت إلى إربل ودقوقا، كان قصدهم النهب، إنما أرادوا أن يعلموا هل في البلاد من يردهم أم لا، فلما عادوا أخبروا ملكهم بخلو البلاد من مانع ومدافع، وأن البلاد خالية من ملك وعساكر، فقوي طمعهم، وهم في الربيع يقصدونك، وما يبقى عندكم مقام، إلا إن كان في بلد الغرب، فإن عزمهم على قصد البلاد جميعها، فانظروا لأنفسكم.

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٥٤)



هذا مضمون الكتاب، فإن لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وأما جلال الدين فإلى آخر سنة ثمان وعشرين لم يظهر له خبر، وكذلك إلى سلخ صفر سنة تسع لم نقف له على حال، والله المستعان)[١].

وإلى هذه السنة انتهى ابن الأثير في تاريخه الكامل حيث توفي رحمه الله سنة ٦٣٠هـ ولم يدرك ما جرى بعد ذلك من محن كبرى على يد التتر!

وأكمل ابن كثير في تاريخه خبر هذه الفواجع فقال: (وانقطع خبر جلال الدين فلا يدرى أين سلك، ولا أين ذهب، وتمكنت التتار من الناس في سائر البلاد لا يجدون من يمنعهم ولا من يردعهم، وألقى الله تعالى الوهن والضعف في قلوب الناس منهم، كانوا كثيرا يقتلون الناس فيقول المسلم: لا بالله، لا بالله، فكانوا يلعبون على الخيل ويغنون ويحاكون الناس لا بالله لا بالله، وهذه طامة عظمى وداهية كبرى، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وحج الناس في هذه السنة من الشام، وكان ممن حج فيها الشيخ تقي الدين أبو عمر بن الصلاح، ثم لم يحج الناس بعد هذه السنة أيضا لكثرة الحروب والخوف من التتار والفرنج...[٢]

قلت: وهذا آخر ما وجد من (الكامل في التاريخ) للحافظ عز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الاثير رحمه الله تعالى...[٣]

ثم دخلت سنة ثلاثين وستمائة: وفيها قصد صاحب ماردين وجيش بلاد الروم الجزيرة فقتلوا وسبوا وفعلوا ما لم يفعله التتار بالمسلمين.[٤]

ثم دخلت سنة أربع وثلاثين وستمائة: فيها حاصرت التتار إربل بالمجانيق، ونقبوا الأسوار حتى فتحوها عنوة، فقتلوا أهلها وسبوا ذراريهم، وامتنعت عليهم القلعة مدة، وفيها النائب من جهة الخليفة، فدخل فصل الشتاء فأقلعوا عنها، وانشمروا إلى بلادهم، وقيل إن الخليفة جهز لهم جيشا فانهزم التتار...[٥]

ثم دخلت سنة ثمان وثلاثين وستمائة: فيها سلم الصالح إسماعيل صاحب دمشق حصن شقيف أرنون لصاحب صيدا الفرنجي، فاشتد الإنكار عليه بسبب ذلك من الشيخ عز الدين بن عبد السلام خطيب البلد،

---

(١) الكامل في التاريخ (٥ / ٣٥٥)
(٢) البداية والنهاية (١٣ / ١٥٠)
(٣) البداية والنهاية (١٣ / ١٥٢)
(٤) البداية والنهاية (١٣ / ١٥٨)
(٥) البداية والنهاية (١٣ / ١٦٩)

والشيخ أبي عمرو بن الحاجب شيخ المالكية، فاعتقلهما مدة ثم أطلقهما وألزمهما منازلهما(١)، وولى الخطابة وتدريس الغزالية لعماد الدين داود بن عمر بن يوسف المقدسي خطيب بيت الأبار، ثم خرج الشيخان من دمشق فقصد أبو عمرو الناصر داود بالكرك، ودخل الشيخ عز الدين الديار المصرية، فتلقاه صاحبها أيوب بالاحترام والإكرام، وولاه خطابة القاهرة وقضاء مصر...(٢)

وفيها قدم رسول من ملك التتار تُولي بن جنكيزخان إلى ملوك الإسلام يدعوهم إلى طاعته ويأمرهم بتخريب أسوار بلدانهم.

وعنوان الكتاب: من نائب رب السماء، ماسح وجه الأرض، ملك الشرق والغرب قان قان...(٣)

ثم دخلت سنة تسع وثلاثين وستمائة: فيها توفي الخليفة المستنصر بالله، وخلافة ولده المستعصم بالله، فكانت وفاة الخليفة أمير المؤمنين بكرة يوم الجمعة عاشر جمادى الآخرة، وله من العمر إحدى وخمسون سنة، وأربعة أشهر وسبعة أيام، وكتم موته حتى كان الدعاء له على المنابر ذلك اليوم، وكانت مدة ولايته ست عشرة سنة وعشرة أشهر وسبعة وعشرين يوما، ودفن بدار الخلافة، ثم نقل إلى الترب من الرصافة.

وكان جميل الصورة حسن السريرة، جيد السيرة، كثير الصدقات والبر والصلات، محسنا إلى الرعية بكل ما يقدر عليه...(٤)

وكان المستنصر رحمه الله كريما حليما، رئيسا متوددا إلى الناس، وكان جميل الصورة، حسن الأخلاق، بهي المنظر، عليه نور بيت النبوة رضي الله عنه وأرضاه...(٥)

خلافة المستعصم بالله أمير المؤمنين:

وهو آخر خلفاء بني العباس ببغداد، وهو الخليفة الشهيد الذي قتله التتار بأمر هولاكو بن تولي ملك التتار بن جنكيزخان لعنهم الله، في سنة ست وخمسين وستمائة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، وهو أمير المؤمنين المستعصم بالله أبو أحمد عبد الله، بن أمير المؤمنين المستنصر بالله أبي جعفر المنصور، بن أمير المؤمنين الظاهر بالله أبي نصر محمد، بن أمير المؤمنين الناصر لدين الله أبي العباس أحمد، بن أمير المؤمنين المستضئ بالله أبي

---

(١) وهو تماما ما يحدث اليوم لكل عالم أو مصلح يرفض ما تقوم به الحكومات من التفريط بمصالح المسلمين: فيكون جزاؤهم السجن أو التهجير!

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ١٨١)

(٣) البداية والنهاية (١٣ / ١٨٢)

(٤) البداية والنهاية (١٣ / ١٨٥)

(٥) البداية والنهاية (١٣ / ١٨٧)

محمد الحسن، بن أمير المؤمنين المستنجد بالله أبي المظفر يوسف، بن أمير المؤمنين المقتفي لأمر الله أبي عبد الله محمد، بن أمير المؤمنين المستظهر بالله أبي العباس أحمد، بن الخليفة المقتدي بأمر الله أبي القاسم عبد الله، وبقية نسبه إلى العباس في ترجمة جده الناصر، وهؤلاء الذين ذكرناهم كلهم ولي الخلافة يتلو بعضهم بعضا، ولم يتفق هذا لأحد قبل المستعصم، أن في نسبه ثمانية نسقا ولوا الخلافة لم يتخللهم أحد، وهو التاسع رحمه الله تعالى بمنه.

لما توفي أبوه بكرة الجمعة عاشر جمادى الآخرة من سنة أربعين وستمائة استدعي هو من التاج يومئذ بعد الصلاة، فبويع بالخلافة، ولقب بالمستعصم، وله من العمر يومئذ ثلاثون سنة وشهور، وقد أتقن في شبيبته تلاوة القرآن حفظا وتجويدا، وأتقن العربية والخط الحسن وغير ذلك من الفضائل على الشيخ شمس الدين أبي المظفر علي بن محمد بن النيار أحد أئمة الشافعية في زمانه، وقد أكرمه وأحسن إليه في خلافته، وكان المستعصم على ما ذكر كثير التلاوة حسن الأداء طيب الصوت، يظهر عليه خشوع وإنابة، وقد نظر في شيء من التفسير وحل المشكلات، وكان مشهورا بالخير مشكورا، مقتديا بأبيه المستنصر جهده وطاقته، وقد مشت الأمور في أيامه على السداد والاستقامة بحمد الله، وكان القائم بهذه البيعة المستعصمية شرف الدين أبو الفضائل إقبال المستنصري، فبايعه أولا بنو عمه وأهله من بني العباس، ثم أعيان الدولة من الأمراء والوزراء والقضاة والعلماء والفقهاء ومن بعدهم من أولي الحل والعقد والعامة وغيرهم، وكان يوما مشهودا، ومجمعا محمودا، ورأيا سعيدا، وأمرا حميدا، وجاءت البيعة من سائر الجهات والأقطار والبلدان والأمصار، وخطب له في سائر البلدان، والأقاليم والرساتيق، وعلى سائر المنابر شرقا وغربا، بعدا وقربا، كما كان أبوه وأجداده، رحمهم الله أجمعين...[1]

ثم دخلت سنة اثنين وأربعين وستمائة: فيها استوزر الخليفة المستعصم بالله مؤيد الدين أبا طالب محمد بن أحمد بن علي بن محمد العلقمي المشئوم على نفسه، وعلى أهل بغداد، الذي لم يعصم المستعصم في وزارته، فإنه لم يكن وزير صدق ولا مرضي الطريقة، فإنه هو الذي أعان على المسلمين في قضية هولاكو وجنوده قبحه الله وإياهم، وقد كان ابن العلقمي قبل هذه الوزارة أستاذ دار الخلافة...[2]

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ١٨٧)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ١٩٢)

وفيها كانت وقعة عظيمة بين الخوارزمية الذين كان الصالح أيوب صاحب مصر استقدمهم ليستنجد بهم على الصالح إسماعيل أبي الحسن صاحب دمشق، فنزلوا على غزة وأرسل إليهم الصالح أيوب الخلع والأموال والأقمشة والعساكر، فاتفق الصالح إسماعيل والناصر داود صاحب الكرك، والمنصور صاحب حمص، مع الفرنج واقتتلوا مع الخوارزمية قتالا شديدا، فهزمتهم الخوارزمية كسرة منكرة فظيعة، هزمت الفرنج بصلبانها وراياتها العالية، على رؤوس أطلاب المسلمين، وكانت كؤوس الخمر دائرة بين الجيوش، فنابت كؤوس المنون، عن كؤوس الزرجون، فقتل من الفرنج في يوم واحد زيادة عن ثلاثين ألف، وأسروا جماعة من ملوكهم وقسوسهم وأساقفتهم، وخلقا من أمراء المسلمين، وبعثوا بالأسارى إلى الصالح أيوب بمصر، وكان يومئذ يوما مشهودا وأمرا محمودا، ولله الحمد.

وقد قال بعض أمراء المسلمين: قد علمت أنا لما وقفنا تحت صلبان الفرنج أنا لا نفلح.

وغنمت الخوارزمية من الفرنج ومن كان معهم شيئا كثيرا، وأرسل الصالح أيوب إلى دمشق ليحاصرها، فحصنها الصالح إسماعيل وخرب من حولها رباعا كثيرة...(١)

وفي هذه السنة كانت وقعة عظيمة بين جيش الخليفة وبين التتار لعنهم الله، فكسرهم المسلمون كسرة عظيمة وفرقوا شملهم، وهزموا من بين أيديهم، فلم يلحقوهم ولم يتبعوهم، خوفا من غائلة مكرهم...(٢)

ثم دخلت سنة سبع وأربعين وستمائة: فيها كانت وفاة الملك الصالح أيوب، وقتل ابنه توران شاه، وتولية المعز عز الدين أيبك التركماني.

وفيها هجمت الفرنج على دمياط -مصر- فهرب من كان فيها من الجند والعامة، واستحوذ الفرنج على الثغر، وقتلوا خلقا كثيرا من المسلمين، وذلك في ربيع الأول منها، فنصب السلطان المخيم تجاه العدو بجميع الجيش، وشنق خلقا ممن هرب من الفرنج، ولامهم على ترك المصابرة قليلا ليرهبوا عدو الله وعدوهم، وقوي المرض وتزايد بالسلطان جدا، فلما كانت ليلة النصف من شعبان توفي إلى رحمة الله تعالى بالمنصورة، فأخفت جاريته أم خليل المدعوة شجرة الدر موته، وأظهرت أنه مريض مدنف لا يوصل إليه، وبقيت تعلم عنه بعلامته سواء.

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ١٩٢)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ١٩٦)

وأعلمت إلى أعيان الأمراء فأرسلوا إلى ابنه الملك المعظم توران شاه وهو بحصن كيفا، فأقدموه إليهم سريعا، وذلك بإشارة أكابر الأمراء منهم فخر الدين بن الشيخ، فلما قدم عليهم ملكوه عليهم وبايعوه أجمعين، فركب في عصائب الملك، وقاتل الفرنج فكسرهم، وقتل منهم ثلاثين ألفا، ولله الحمد، وذلك في أول السنة الداخلة.

ثم قتلوه بعد شهرين من ملكه، ضربه بعض الأمراء وهو عز الدين أيبك التركماني...[1]

ثم دخلت سنة ثمان وأربعين وستمائة: في ثالث المحرم يوم الأربعاء كان كسر المعظم توران شاه للفرنج على ثغر دمياط، فقتل منهم ثلاثين ألفا وقيل مائة ألف، وغنموا شيئا كثيرا ولله الحمد.

ثم قتل جماعة من الأمراء الذين أسروا، وكان فيمن أسر ملك الفرنسيس وأخوه، وأرسلت غفارة ملك الأفرنسيس إلى دمشق فلبسها نائبها في يوم الموكب، وكانت من سقرلاط تحتها فرو سنجاب...[2]

المعز عز الدين أيبك التركماني يملك مصر بعد بني أيوب:

لما قتل الأمراء البحرية وغيرهم من الصالحية ابن أستاذهم المعظم غياث الدين توران شاه بن الصالح أيوب بن الكامل بن العادل أبي بكر بن نجم الدين أيوب، وكان ملكه بعد أبيه بشهرين، كما تقدم بيانه، ولما انفصل أمره بالقتل نادوا فيما بينهم: لا بأس لا بأس، واستدعوا من بينهم الأمير عز الدين أيبك التركماني، فملكوه عليهم وبايعوه ولقبوه بالملك المعز، وركبوا إلى القاهرة، ثم بعد خمسة أيام أقاموا لهم صبيا من بني أيوب ابن عشر سنين، وهو الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن الناصر يوسف بن المسعود إقسيس بن الكامل، وجعلوا المعز أتابكه، فكانت السكة والخطبة بينهما، وكاتبوا أمراء الشام بذلك، فما تم لهم الأمر بالشام، بل خرج عن أيديهم ولم تستقر لهم المملكة إلا على الديار المصرية، وكل ذلك عن أمر الخاتون شجرة الدر أم خليل، حظية الصالح أيوب، فتزوجت بالمعز، وكانت الخطبة والسكة لها، يدعى لها على المنابر أيام الجمع بمصر وأعمالها، وكذا تضرب السكة باسمها أم خليل، والعلامة على المناشير والتواقيع بخطها واسمها، مدة ثلاثة أشهر قبل المعز، ثم آل أمرها إلى ما سنذكره من الهوان والقتل...)[3].

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٠٧)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٠٨)

(٣) البداية والنهاية (١٣ / ٢٠٩)

ذكر سقوط بغداد عاصمة الخلافة على يد التتار:

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة خمسين وستمائة هجرية: فيها وصلت التتار إلى الجزيرة وسروج ورأس العين وما والى هذه البلاد، فقتلوا وسبوا ونهبوا وخربوا فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ووقعوا بسنجار يسيرون بين حران ورأس العين، فأخذوا منهم ستمائة حمل سكر ومعمول من الديار المصرية، وستمائة ألف دينار، وكان عدة من قتلوا في هذه السنة من أهل الجزيرة نحوا من عشرة آلاف قتيل، وأسروا من الولدان والنساء ما يقارب ذلك، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

قال السبط: وفيها حج الناس من بغداد، وكان لهم عشر سنين لم يحجوا من زمن المستنصر...[1]

وفي ذي الحجة من هذه السنة بعد موت البادرائي بأيام قلائل نزلت التتار على بغداد مقدمة لملكهم هولاكو بن تولي بن جنكيزخان، عليهم لعائن الرحمن، وكان افتتاحهم لها وجنايتهم عليها في أول السنة الآتية على ما سيأتي بيانه وتفصيله، وبالله المستعان...

... ثم دخلت سنة ست وخمسين وستمائة: فيها أخذت التتار بغداد وقتلوا أكثر أهلها حتى الخليفة، وانقضت دولة بني العباس منها.

استهلت هذه السنة وجنود التتار قد نازلت بغداد صحبة الأميرين اللذين على مقدمة عساكر سلطان التتار، هولاكو خان، وجاءت إليهم أمداد صاحب الموصل يساعدونهم على البغاددة وميرته وهداياه وتحفه، وكل ذلك خوفا على نفسه من التتار، ومصانعة لهم قبحهم الله تعالى، وقد سترت بغداد ونصبت فيها المجانيق والعرادات وغيرها من آلات الممانعة التي لا ترد من قدر الله سبحانه وتعالى شيئا، كما ورد في الأثر "لن يغني حذر عن قدر" وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾، وأحاطت التتار بدار الخلافة يرشقونها بالنبال من كل جانب..

وكان قدوم هولاكو خان بجنوده كلها، وكانوا نحو مائتي ألف مقاتل - إلى بغداد في ثاني عشر المحرم من هذه السنة، وهو شديد الحنق على الخليفة بسبب ما كان تقدم من الأمر الذي قدره الله وقضاه وأنفذه وأمضاه.[2]

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢١٣)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٢٩)

وهو أن هولاكو لما كان أول بروزه من همدان متوجها إلى العراق أشار الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي على الخليفة بأن يبعث إليه بهدايا سنية ليكون ذلك مداراة له عما يريده من قصد بلادهم، فخذل الخليفة عن ذلك دويداره الصغير أيبك وغيره، وقالوا إن الوزير إنما يريد بهذا مصانعة ملك التتار بما يبعثه إليه من الأموال، وأشاروا بأن يبعث بشيء يسير، فأرسل شيئا من الهدايا فاحتقرها هولاكو خان، وأرسل إلى الخليفة يطلب منه دويداره المذكور، وسليمان شاه، فلم يبعثهما إليه ولا بالى به حتى أزف قدومه، ووصل بغداد بجنوده الكثيرة الكافرة الفاجرة الظالمة الغاشمة، ممن لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، فأحاطوا ببغداد من ناحيتها الغربية والشرقية، وجيوش بغداد في غاية القلة ونهاية الذلة، لا يبلغون عشرة آلاف فارس، وهم وبقية الجيش، كلهم قد صرفوا عن إقطاعاتهم حتى استعطى كثير منهم في الأسواق وأبواب المساجد، وأنشد فيهم الشعراء قصائد يرثون لهم ويحزنون على الإسلام وأهله، وذلك كله عن آراء الوزير ابن العلقمي الرافضي، وذلك أنه لما كان في السنة الماضية كان بين أهل السنة والرافضة حرب عظيمة نهبت فيها الكرخ ومحلة الرافضة حتى نهبت دور قرابات الوزير، فاشتد حنقه على ذلك، فكان هذا مما أهاجه على أن دبر على الإسلام وأهله ما وقع من الأمر الفظيع الذي لم يؤرخ أبشع منه منذ بنيت بغداد، وإلى هذه الأوقات، ولهذا كان أول من برز إلى التتار هو، فخرج بأهله وأصحابه وخدمه وحشمه، فاجتمع بالسلطان هولاكو خان لعنه الله، ثم عاد فأشار على الخليفة بالخروج إليه والمثول بين يديه لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم ونصفه للخليفة، فاحتاج الخليفة إلى أن خرج في سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء والصوفية ورؤوس الأمراء والدولة والأعيان، فلما اقتربوا من منزل السلطان هولاكو خان حجبوا عن الخليفة إلا سبعة عشر نفسا، فخلص الخليفة بهؤلاء المذكورين، وأنزل الباقون عن مراكبهم ونهبت وقتلوا عن آخرهم، وأحضر الخليفة بين يدي هولاكو؛ فسأله عن أشياء كثيرة فيقال إنه اضطرب كلام الخليفة من هول ما رأى من الإهانة والجبروت، ثم عاد إلى بغداد وفي صحبته خوجه نصير الدين الطوسي، والوزير ابن العلقمي وغيرهما، والخليفة تحت الحوطة والمصادرة، فأحضر من دار الخلافة شيئا كثيرا من الذهب والحلي والمصاغ والجواهر والأشياء النفيسة، وقد أشار أولئك الملا من الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو أن لا يصالح الخليفة، وقال الوزير متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عاما أو عامين ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، فلما عاد الخليفة إلى السلطان هولاكو أمر بقتله، ويقال إن الذي أشار بقتله الوزير ابن العلقمي، والمولى نصير الدين الطوسي، وكان النصير عند هولاكو قد استصحبه في خدمته لما فتح قلاع الألموت، وانتزعها من أيدي

الإسماعيلية، وكان النصير وزيرا لشمس الشموس ولأبيه من قبله علاء الدين بن جلال الدين، وكانوا ينسبون إلى نزار بن المستنصر العبيدي، وانتخب هولاكو النصير ليكون في خدمته كالوزير المشير، فلما قدم هولاكو، وتهيب من قتل الخليفة هون عليه الوزير ذلك فقتلوه رفسا، وهو في جوالق لئلا يقع على الأرض شيء من دمه، خافوا أن يؤخذ بثأره فيما قيل لهم، وقيل بل خنق، ويقال بل أغرق، فالله أعلم، فباؤوا بإثمه وإثم من كان معه من سادات العلماء والقضاة والأكابر والرؤساء والأمراء وأولي الحل والعقد ببلاده ومالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان، ودخل كثير من الناس في الآبار وأماكن الحشوش، وقنى الوسخ، وكمنوا كذلك أياما لا يظهرون، وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقون عليهم الأبواب فتفتحها التتار إما بالكسر وإما بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة، حتى تجري الميازيب من الدماء في الأزقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكذلك في المساجد والجوامع والربط، ولم ينج منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى ومن التجأ إليهم وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي وطائفة من التجار أخذوا لهم أمانا، بذلوا عليه أموالا جزيلة حتى سلموا وسلمت أموالهم.

وعادت بغداد بعد ما كانت آنس المدن كلها كأنها خراب ليس فيها إلا القليل من الناس، وهم في خوف وجوع وذلة وقلة، وكان الوزير ابن العلقمي قبل هذه الحادثة يجتهد في صرف الجيوش وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريبا من مائة ألف مقاتل، منهم من الأمراء من هو كالملوك الأكابر الأكاسر، فلم يزل يجتهد في تقليلهم إلى أن لم يبق سوى عشرة آلاف، ثم كاتب التتار وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال، وذلك كله طمعا منه أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر البدعة الرافضة وأن يقيم خليفة من الفاطميين، وأن يبيد العلماء والمفتين، والله غالب على أمره، وقد رد كيده في نحره، وأذله بعد العزة القعساء، وجعله حوشكاشا للتتار بعد ما كان وزيرا للخلفاء، واكتسب إثم من قتل ببغداد من الرجال والنساء والاطفال، فالحكم لله العلي الكبير رب الارض والسماء.

وقد جرى على بني إسرائيل ببيت المقدس قريب مما جرى على أهل بغداد، كما قص الله تعالى علينا ذلك في كتابه العزيز، حيث يقول: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا. فَإِذَا جَاء وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُواْ خِلاَلَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾.

وقد قتل من بني إسرائيل خلق من الصلحاء وأسر جماعة من أولاد الأنبياء، وخرب بيت المقدس بعد ما كان معمورا بالعباد والزهاد والأحبار والأنبياء، فصار خاويا على عروشه واهي البناء.

وقد اختلف الناس في كمية من قتل ببغداد من المسلمين في هذه الوقعة، فقيل ثمانمائة ألف، وقيل ألف ألف وثمانمائة ألف، وقيل بلغت القتلى ألفي ألف نفس، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وكان دخولهم إلى بغداد في أواخر المحرم، وما زال السيف يقتل أهلها أربعين يوما، وكان قتل الخليفة المستعصم بالله أمير المؤمنين يوم الأربعاء رابع عشر صفر وعفي قبره، وكان عمره يومئذ ستا وأربعين سنة وأربعة أشهر، ومدة خلافته خمس عشرة سنة وثمانية أشهر وأيام، وقتل معه ولده الأكبر أبو العباس أحمد، وله خمس وعشرون سنة، ثم قتل ولده الأوسط أبو الفضل عبد الرحمن وله ثلاث وعشرون سنة، وأسر ولده الأصغر مبارك وأسرت أخواته الثلاث فاطمة وخديجة ومريم، وأسر من دار الخلافة من الأبكار ما يقارب ألف بكر فيما قيل والله أعلم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.[١]

وقتل أستاذ دار الخلافة الشيخ محيي الدين يوسف بن الشيخ أبي الفرج بن الجوزي، وكان عدو الوزير، وقتل أولاده الثلاثة: عبد الله، وعبد الرحمن، وعبد الكريم، وأكابر الدولة واحدا بعد واحد، منهم الديودار الصغير مجاهد الدين أيبك، وشهاب الدين سليمان شاه، وجماعة من أمراء السنة وأكابر البلد.

وكان الرجل يستدعى به من دار الخلافة من بني العباس فيخرج بأولاده ونسائه فيذهب به إلى مقبرة الخلال، تجاه المنظرة فيذبح كما تذبح الشاة، ويؤسر من يختارون من بناته وجواريه.

وقتل شيخ الشيوخ مؤدب الخليفة صدر الدين علي بن النيار، وقتل الخطباء والأئمة، وحملة القرآن، وتعطلت المساجد والجماعات والجمعات مدة شهور ببغداد، وأراد الوزير ابن العلقمي قبحه الله ولعنه أن يعطل المساجد والمدارس والربط ببغداد ويستمر بالمشاهد ومحال الرفض، وأن يبني للرافضة مدرسة هائلة ينشرون علمهم بها وعليها، فلم يقدره الله تعالى على ذلك، بل أزال نعمته عنه وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده فاجتمعا والله أعلم بالدرك الأسفل من النار.

ولما انقضى الأمر المقدر وانقضت الأربعون يوما بقيت بغداد خاوية على عروشها ليس بها أحد إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات كأنها التلول، وقد سقط عليهم المطر فتغيرت صورهم وأنتنت من جيفهم البلد،

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٤)

وتغير الهواء فحصل بسببه الوباء الشديد حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بلاد الشام، فمات خلق كثير من تغير الجو وفساد الريح، فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.

ولما نودي ببغداد بالأمان خرج من تحت الأرض من كان بالمطامير والقنى والمقابر، كأنهم الموتى إذا نبشوا من قبورهم، وقد أنكر بعضهم بعضا فلا يعرف الوالد ولده، ولا الأخ أخاه، وأخذهم الوباء الشديد فتفانوا وتلاحقوا بمن سبقهم من القتلى، واجتمعوا تحت الثرى بأمر الذي يعلم السر وأخفى، الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى.[1]

وكان رحيل السلطان المسلط هولاكو خان عن بغداد في جمادى الأولى من هذه السنة إلى مقر ملكه، وفوض أمر بغداد إلى الأمير علي بهادر، فوض إليه الشحنكية بها، وإلى الوزير ابن العلقمي، فلم يمهله الله ولا أهمله، بل أخذه أخذ عزيز مقتدر، في مستهل جمادى الآخرة عن ثلاث وستين سنة، وكان عنده فضيلة في الإنشاء ولديه فضيلة في الأدب، ولكنه كان شيعيا جلدا رافضيا خبيثا، فمات جهدا وغما وحزنا وندما، إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم، فولي بعده الوزارة ولده عز الدين بن الفضل محمد، فألحقه الله بأبيه في بقية هذا العام، ولله الحمد والمنة).[2]

وقال ابن الوردي في تاريخه: (ذكر استيلاء التتر على بغداد: ثم دخلت سنة ست وخمسين وستمائة: فيها قصد هولاكو ملك التتر بغداد، وملكها في العشرين من المحرم، وقتل الخليفة المستعصم بالله، وسببه أن وزير الخليفة مؤيد الدين بن العلقمي، كان رافضيًا وأهل الكرخ روافض، فافتتن السنية والشيعة ببغداد كعادتهم، فأمر أبو بكر ابن الخليفة ركن الدين الدواتدار العسكر فنهبوا الكرخ، وركبوا من النساء الفواحش، فعظم ذلك على الوزير ابن العلقمي، وكاتب التتر وأطعمهم في بغداد وطمع الخبيث الغوي في إقامة خليفة علوي، قلت: وكتب ابن العلقمي إلى وزير إربل يطلعه على ذلك برسالة منها: إنه قد نهب الكرخ المكرم، وقد ديس البساط النبوي المعظم، وقد نهبت العترة العلوية... وكان عسكر بغداد مائة ألف فارس، فحسن ابن العلقمي وأمثاله للمستعصم قطعهم ليحمل إلى التتر متحصل إقطاعاتهم، فصار عسكر بغداد دون عشرين ألفًا، فأرسل ابن العلقمي إلى التتر أخاه يستدعيهم فساروا قاصدين بغداد في جحفل عظيم، قلت: أراد ابن العلقمي نصرة الشيعة فنصر عليهم، وحاول الدفع عنهم فدفع إليهم، وسعى ولكن في فسادهم، وعاضد ولكن على سبي حريمهم وأولادهم،

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٦)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٣)

وجاء بجيوش سلبت عنه النعمة، ونكبت الإمام والأمة، وسفكت دماء الشيعة والسنة، وخلدت عليه العار واللعنة.

وأتــــى الخـــــائن الخبيـــــث بمغـــــل ... طبـــــــق الأرض بغــــــيهم تطبيقًـــــا

هكـــــــذا ينصـــــــر الجهـــــــول أخـــــــاه ... ومـــــن البـــــر مـــــا يكـــــون عقوقًـــــا

وخرج عسكر الخليفة لقتالهم، ومقدمهم ركن الدين الدواتدار، واقتتلوا على مرحلتين من بغداد قتالًا شديدًا؛ فانهزم عسكر الخليفة ودخل بعضهم بغداد، وسار بعضهم إلى جهة الشام، ونزل هولاكو على بغداد من الجانب الشرقي، ونزل المقدم تاجو بالجانب الغربي على القرية قبالة دار الخلافة، وخرج ابن العلقمي إلى هولاكو فتوثق منه لنفسه، وعاد إلى الخليفة المستعصم، وقال: إن هولاكو يبقيك في الخلافة كما فعل بسلطان الروم، ويريد أن يزوج ابنته من ابنك أبي بكر، وحسن له الخروج إلى هولاكو، فخرج إليه المستعصم في جمع من أكابر أصحابه فأنزل في خيمة، ثم استدعى ابن العلقمي الفقهاء والأماثل، فاجتمع هناك جميع سادات بغداد والمدرسين، ومنهم ملك الأمراء ركن الدين الدوايدار والمستنصري أحد الشجعان وأستاذ دار الخلافة العلامة محيي الدين بن الجوزي وأولاده، وكذلك صار يخرج إلى التتر طائفة بعد طائفة موهمًا لهم أنهم يحضرون عقد ابن الخليفة على بنت هولاكو، فلما تكاملوا قتلهم التتر عن آخرهم، ثم مدوا الجسر وعدي تاجو ومن معه وبذلوا السيف في بغداد وهجموا دار الخلافة وقتلوا كل من كان فيها من الأشراف، ولم يسلم إلا من كان صغيرًا فأخذ أسيرًا ودام القتل والنهب في بغداد أربعين يومًا، وممن استشهد ببغداد العلامة الشيخ يحي بن يوسف الصرصري الضرير الشاعر، ثم نودي بالأمان، وأما الخليفة وابنه أبا بكر أيضًا قتلا خنقًا، وقيل وضعًا في عدل ورفسا حتى ماتا، وقيل غرقا في دجلة، وهو المستعصم عبد الله أبو أحمد، بن المستنصر أبي جعفر، بن منصور، بن محمد الطاهر، بن الإمام الناصر أحمد، وكان حسن الديانة لكنه ضعيف الرأي، وغلب عليه ابن العلقمي وأمراء دولته وختم له بخير، ومدة خلافته نحو ست عشرة سنة، وهو آخر الخلفاء ببغداد من بني العباس، وابتداء دولتهم سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وهي السنة التي بويع فيها للسفاح بالخلافة، وقتل فيها مروان الحمار آخر خلفاء بني أمية، فمدة خلافتهم خمسمائة سنة، وأربع وعشرون سنة، وهم سبعة وثلاثون خليفة)[١].

وقال ابن خلدون في تاريخه: (ظهور التتر: ظهرت هذه الامة من أجناس الترك سنة ست عشرة وستمائة، وكانت جبال طمغاج من أرض الصين بينها وبين بلاد تركستان ما يزيد على ستة أشهر، وكان ملكهم يسمى

---

(١) تاريخ ابن الوردي (٢ / ١٨٩)

جنكيز خان، من قبيلة يعرفون نوحي، فسار إلى بلاد تركستان وما وراء النهر وملكها من أيدى الخطا، ثم حارب خوارزم شاه إلى أن غلبه على ما في يده من خراسان وبلاد الجبل، ثم تخطى أرانيه فملكها، ثم ساروا إلى بلاد شروان وبلد اللان واللكز فاستولوا على الأمم المختلفة بتلك الأصقاع، ثم ملكوا بلاد قفجاق، وسارت طائفة أخرى إلى غزنة وما يجاورها من بلاد الهند وسجستان وكرمان، فملكوا ذلك كله في سنة أو نحوها، وفعلوا من العيث والقتل والنهب ما لم يسمع بمثله في غابر الأزمان، وهزموا خوارزم شاه علاء الدين محمد بن تكش، فلحق بجزيرة في بحر طبرستان فامتنع بها إلى أن مات سنة إحدى وعشرين سنة من ملكه، ثم هزموا ابنه جلال الدين بغزنة، واتبعه جنكزخان إلى نهر السند فعبر إلى بلاد الهند وخلص منهم، وأقام هنالك مدة، ثم رجع سنة ثنتين وعشرين إلى خورستان والعراق، ثم ملك أذربيجان وأرمينية إلى أن قتله المظفر.[١]

وفاة الظاهر وولاية ابنه المستنصر: ثم توفي الظاهر أبو نصر محمد في منتصف رجب سنة ثلاث وعشرين وستمائة لتسعة أشهر ونصف من ولايته، وكانت طريقته مستقيمة، وأخباره في العدل مأثورة...

ولما توفي بويع ابنه أبو جعفر المستنصر، وسلك مسالك أبيه، الا أنه وجد الدولة اختلفت، والأعمال قد انتقضت، والجباية قد انتقصت أو عدمت، فضاقت عن أرزاق الجند وأعطياتهم، فأسقط كثيرا من الجند، واختلفت الأحوال وهو الذي أعاد له محمد بن يوسف بن هود دعوة العباسية بالأندلس آخر دولة الموحدين بالمغرب، فولاه عليها، وذلك سنة تسع وعشرين وستمائة، كما يذكر في أخبارهم، ولآخر دولته ملك التتر بلاد الروم من يد غياث الدين كنجسرو آخر ملوك بنى قليج أرسلان، ثم تخطوها إلى بلاد أرمينية فملكوها، ثم استأمن إليهم غياث الدين فولوه من قبلهم وفى طاعتهم.

وفاة المستنصر وخلافة المستعصم آخر بني العباس ببغداد: لم يزل هذا الخليفة المستنصر ببغداد في النطاق الذى بقي لهم بعد استبداد أهل النواحي كما قدمنا، ثم انحل أمرهم من هذا النطاق عروة، وتملك التتر سائر البلاد، وتغلبوا على ملوك النواحي ودولهم أجمعين، ثم زاحموهم في هذا النطاق وملكوا أكثره، ثم توفي المستنصر سنة إحدى وأربعين لست عشرة سنة من خلافته، وبويع بالخلافة ابنه عبد الله، ولقب المستعصم، وكان فقيها محدثا، وكان وزيره ابن العلقمي رافضيا، وكانت الفتنة ببغداد لا تزال متصلة بين الشيعة وأهل السنة، وبين الحنابلة وسائر أهل المذاهب، وبين العيارين والدعار والمفسدين، مبدأ الأمراء الأول.[٢]

---

(١) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٣٥)

(٢) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٣٦)

فلا تتجدد فتنة بين الملوك وأهل الدول إلا ويحدث فيها بين هؤلاء ما يعني أهل الدولة خاصة زيادة لما يحدث منهم أيام سكون الدول واستقامتها، وضاقت الأحوال على المستعصم، فأسقط أهل الجند، وفرض أرزاق الباقين على البياعات والأسواق وفي المعايش فاضطرب الناس، وضاقت الأحوال، وعظم الهرج ببغداد، ووقعت الفتن بين الشيعة وأهل السنة، وكان مسكن الشيعة بالكرخ في الجانب الغربي، وكان الوزير ابن العلقمي منهم، فسطوا بأهل السنة، وأنفذ المستعصم ابنه أبا بكر وركن الدين الدوادار وأمرهم بنهب بيوتهم بالكرخ، ولم يراع فيه ذمة الوزير فآسفه ذلك، وتربص بالدولة وأسقط معظم الجند يموه بأنه يدافع التتر بما يتوفر من أرزاقهم في الدولة، وزحف هولاكو ملك التتر سنة ثنتين وخمسين إلى العراق، وقد فتح الري وأصبهان وهمذان وتتبع قلاع الإسماعيلية، ثم قصد قلعة الموت سنة خمس وخمسين فبلغه في طريقه كتاب ابن الصلايا صاحب إربل وفيه وصية من ابن العلقمي وزير المستعصم إلى هولاكو يستحثه لقصد بغداد ويهون عليه أمرها، فرجع عن بلاد الإسماعيلية وسار إلى بغداد واستدعى أمراء التتر، فجاءه بنحو مقدم العسكر ببلاد الروم، وقد كانوا ملكوها، ولما قاربوا بغداد برز للقائهم أيبك الدوادار في العساكر، فانكشف التتر أولا، ثم تذامروا فانهزم المسلمون، واعترضتهم دون بغداد أو حال مياه من بثوق انتفثت من دجلة، فتبعهم التتر دونها، وقتل الدوادار وأسر الأمراء الذين معه، ونزل هولاكو بغداد، وخرج إليه الوزير مؤيد الدين بن العلقمي، فاستأمن لنفسه ورجع بالأمان إلى المستعصم، وأنه يبقيه على خلافته كما فعل بملك بلاد الروم، فخرج المستعصم ومعه الفقهاء والأعيان فقبض عليه لوقته، وقتل جميع من كان معه، ثم قتل المستعصم شدخا بالعمد ووطئ بالأقدام لتجافيه بزعمه عن دماء أهل البيت، وذلك سنة ست وخمسين، وركب إلى بغداد فاستباحها، واتصل العيث بها أياما، وخرج النساء والصبيان وعلى رؤوسهم المصاحف والألواح فداستهم العساكر وماتوا أجمعون، ويقال إن الذي أحصي ذلك اليوم من القتلى ألف ألف وستمائة ألف، واستولوا من قصور الخلافة وذخائرها على ما لا يبلغه الوصف، ولا يحصره الضبط والعد، وألقيت كتب العلم التي كانت بخزائنهم جميعها في دجلة، وكانت شيئا لا يعبر عنه مقابلة في زعمهم بما فعله المسلمون لأول الفتح في كتب الفرس وعلومهم، واعتزم هولاكو على إضرام بيوتها نارا فلم يوافقه أهل مملكته، ثم بعث العساكر إلى ميافارقين فحاصروها سنين، ثم جهدهم الحصار واقتحموها عنوة وقتل حاميتها جميعا، وأميرهم من بني أيوب وهو الملك ناصر الدين محمد

بن شهاب الدين غازي بن العادل أبي بكر بن أيوب، وبايع له صاحب الموصل وبعث بالهدية والطاعة وولاه على عمله.[1]

ثم بعث بالعساكر إلى إربل فحاصرها وامتنعت، فرحل العساكر عنها ثم وصل إليه صاحبها ابن الصلاية فقتله، واستولى على الجزيرة وديار بكر وديار ربيعة كلها، وتاخم الشأم جميع جهاته، حتى زحف إليه بعد كما يذكر، وانقرض أمر الخلافة الإسلامية لبني العباس ببغداد، وأعاد لها ملوك الترك رسما جديدا في خلفاء نصبوهم هنالك من أعقاب الخلفاء الأولين، ولم يزل متصلا لها العهد على ما نذكر الآن، ومن العجب أن يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف العرب في ذكر ملاحمه وكلامه على القرآن الذي دل على ظهور الملة الإسلامية العربية أن انقراض أمر العرب يكون أعوام الستين والستمائة، فكان كذلك! وكانت دولة بني العباس من يوم بويع للسفاح سنة ثنتين وثلاثين ومائة إلى أن قتل المستعصم سنة خمس وستمائة خمسمائة سنة وأربعا وعشرين، وعدد خلفائهم ببغداد سبعة وثلاثون خليفة، والله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين)[2].

إقامة الخلافة بالقاهرة:

قال ابن خلدون: (لما هلك المستعصم ببغداد، واستولى التتر على سائر الممالك الإسلامية، فافترق شمل الجماعة، وانتثر سلك الخلافة، وهرب القرابة المرشحون وغير المرشحين من قصور بغداد، فذهبوا في الأرض طولا وعرضا، ولحق بمصر كبيرهم يومئذ أحمد ابن الخليفة الظاهر، وهو عم المستعصم، وأخو المستنصر، وكان سلطانها يومئذ الملك الظاهر بيبرس ثالث ملوك الترك بعد بني أيوب بمصر والقاهرة، فقام على قدم التعظيم، وركب لتلقيه، وسر بقدومه، وكان وصوله سنة تسع وخمسين، فجمع الناس على طبقاتهم، بمجلس الملك بالقلعة، وحضر القاضي يومئذ تاج ابن بنت الأعزفا ثبت نسبه في بيت الخلفاء، بشهادة العرب الواصلين معه بالاستفاضة، ولم يكن شخصه خفيا، وبايع له الظاهر وسائر الناس، ونصبه للخلافة الإسلامية، ولقبوه المستنصر، وخطب له على المنابر، ورسم اسمه في السكة، وصدرت المراسم السلطانية بأخذ البيعة له في سائر أعمال السلطان، وفوض هو للسلطان الملك الظاهر سائر أعماله، وكتب تقليده بذلك، وركب السلطان ثاني يومه إلى خارج البلد، ونصب خيمة يجتمع الناس فيها، فاجتمعوا وقرأ كتاب التقليد، وقام السلطان بأمر هذا الخليفة ورتب له أرباب الوظائف والمناصب الخلافية، من كل طبقة وأجرى الأرزاق السنية، وأقام له الفسطاط

---

(١) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٣٧)

(٢) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٣٨)

والآلة، ويقال أنفق عليه في معسكره ذلك ألف ألف دينار من الذهب العين، واعتزم على بعثه إلى بلاد العراق لاسترجاعه ممالك الإسلام من يد أهل الكفر، وقد كان وصل على إثر الخليفة صاحب الموصل وهو إسماعيل الصالح بن لؤلؤ أخرجه التتر من ملكه بعد مهلك أبيه، فامتعض له الملك الظاهر ووعده باسترجاع ملكه، وخرج آخر هذه السنة مشيعا للخليفة ولصالح بن لؤلؤ ووصل بهما إلى دمشق، فبالغ هناك في تكرمتهما، وبعث معهما أميرين من أمرائه مددا لهما، وأمرهما أن ينتهيا معهما إلى الفرات، فلما وصلوا الفرات بادر الخليفة بالعبور، وقصد الصالح بن لؤلؤ الموصل، واتصل الخبر بالتتر فجردوا العساكر للقائه، والتقا الجمعان بعانة، وصدموه هنالك فصادمهم قليلا، ثم تكاثروا عليه فلم يكن له بهم طاقة، وأبلى في جهادهم طويلا، ثم استشهد رحمه الله، وسارت عساكر التتر إلى الموصل فحاصروا الصالح إسمعيل بها سبعة أشهر وملكوها عليه عنوة وقتل رحمه الله، وتطلب السلطان بمصر الملك الظاهر بعده آخر من أهل هذا البيت يقيم برسم الخلافة الإسلامية، وبينما هو يسائل الركبان عن ذلك، إذ وصل رجل من بغداد ينسب إلى الراشد بن المسترشد، قال صاحب حماة في تاريخه عن نسابة مصر أنه أحمد بن حسن بن أبي بكر ابن الأمير أبي علي ابن الأمير حسن بن الراشد.[1]

وعند العباسيين السليمانيين في درج نسبهم الثابت: أنه أحمد، بن أبي بكر، بن علي، بن أحمد، بن الإمام المسترشد، انتهى كلام صاحب حماة، ولم يكن في آبائه خليفة فيما بينه وبين الراشد، وبايع له بالخلافة الإسلامية ولقبه الحاكم، وفوض هو إليه الأمور العامة والخاصة، وخرج هو له عن العهدة، وقام حافظا لسياج الدين، باقإمة رسم الخلافة، وعمرت بذكره المنابر، وزينت باسمه السكة، ولم يزل على هذا الحال أيام الظاهر بيبرس وولديه بعده، ثم أيام الصالح قلاون وابنه الأشرف، وطائفة من دولة ابنه الملك الناصر محمد بن قلاون إلى أن هلك سنة إحدى وسبعمائة، ونصب ابنه أبو الربيع سليمان للخلافة بعده، ولقبه المستكفي، وحفظ به الرسم، وحضر مع السلطان الملك الناصر محمد بن قلاون للقاء التتر في النوبتين اللتين لقيهم فيها، فاستوحش منه السلطان بعض أيامه، وأنزله بالقلعة وقطعه عن لقاء الناس عاما أو نحوه، ثم أذن له في النزول إلى بيته ولقائه الناس إذا شاء، وكان ذلك سنة ست وثلاثين، ثم تجددت له الوحشة وغربه إلى قوص سنة ثمان وثلاثين، ثم هلك الخليفة أبو الربيع سنة أربعين، قبل مهلك الملك الناصر رحمهما الله تعالى، وكان عهد بالخلافة لابنه أحمد، فويع له ولقب الحاكم، ثم بدا للسلطان في إمضاء عهد أبيه بذلك فعزله، واستبدل منه بأخيه إبراهيم ولقبه الواثق، وكان مهلك الناصر لأشهر قريبة من ذلك، فأعادوا أحمد الحاكم ولي عهد أبيه سنة إحدى

---

(١) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٤٠)

وأربعين، وأقام في الخلافة إلى سنة ثلاث وخمسين، وهلك رحمه لله، فولي من بعده أخوه أبو بكر ولقب المعتضد، ولم يزل مقيما لرسم الخلافة إلى أن هلك لعشرة أعوام من خلافته سنة ثلاث وستين) انتهى من تاريخ ابن خلدون.[1]

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: (وكان وزير العراق مؤيد الدين ابن العلقمي رافضيا جلدا خبيثا داهية، والفتن في استعار بين السنة والرافضة حتى تجالدوا بالسيوف، وقتل جماعة من الروافض ونهبوا، وشكا أهل باب البصرة إلى الأمير ركن الدين الدويدار والأمير أبي بكر ابن الخليفة فتقدما إلى الجند بنهب الكرخ، فهجموه ونهبوا وقتلوا، وارتكبوا من الشيعة العظائم، فحنق الوزير ونوى الشر، وأمر أهل الكرخ بالصبر والكف، وكان المستنصر بالله قد استكثر من الجند حتى بلغ عدد عساكره مائة ألف فيما بلغنا، وكان مع ذلك يصانع التتار ويهاديهم ويرضيهم، فلما استخلف المستعصم كان خليا من الرأي والتدبير، فأشير عليه بقطع أكثر الجند، وأن مصانعة التتار وإكرامهم يحصل بها المقصود، ففعل ذلك، وأما ابن العلقمي فكاتب التتار وأطمعهم في البلاد، وأرسل إليهم غلامه وأخاه، وسهل عليهم فتح العراق، وطلب أن يكون نائبهم، فوعدوه بذلك، وتأهبوا لقصد بغداد، وكاتبوا صاحب الموصل لؤلؤ في تهيئة الإقامات والسلاح، فأخذ يكاتب الخليفة سرا ويهيء لهم الآلات والإقامات، وكان الوزير هو الكل، وكان لا يوصل مكاتبات صاحب الموصل ولا غيره إلى الخليفة، وإن وصلت سرا إلى الخليفة أطلع عليها ابن العلقمي ورد الأمر إليه، وكان تاج الدين ابن صلايا نائب إربل يحذر الخليفة ويحرك عزمه، والخليفة لا يتحرك ولا يستيقظ، فلما تحقق حركة التتار نحوه سير إليهم شرف الدين ابن محيي الدين ابن الجوزي رسولا يعدهم بأموال عظيمة، ثم سير مائة رجل إلى الدربند يكونون فيه ويطالعون الأخبار، فمضوا فلم يطلع لهم خبر، لأن الأكراد الذين هناك دلوا التتار عليهم فقتلوهم أجمعين فيما قيل، وركب هولاكو إلى العراق، وكان على مقدمته باجو نوين وفي جيشه خلق من الكرخ،[2] ومن عسكر بركة ابن عم هولاكو، ومدد من صاحب الموصل مع ولده الملك الصالح ركن الدين إسماعيل، وأقبلوا من جهة البر الغربي عن دجلة، فخرج عسكر بغداد وعليهم ركن الدين الدويدار، فالتقاهم يوم تاسوعاء على نحو مرحلتين من بغداد، فانكسر البغداديون بعد أن قتلوا عددا كثيرا من العدو، وأخذتهم السيوف وغرق بعضهم في الماء، وهرب الباقون، ثم ساق باجو نوين فنزل القرية مقابل دار الخلافة وبينه وبينها دجلة، وقصد هولاكو بغداد من جهة البر الشرقي،

(١) تاريخ ابن خلدون (٣ / ٥٤١).

(٢) **لاحظ كيف استعان بوش الابن حين الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٤م بالأكراد والشيعة كما فعل هولاكو تماما!**

ثم إنه ضرب سورا على عسكره وأحاط ببغداد، فأشار الوزير على المستعصم بمصانعتهم وقال: أخرج إليهم أنا في تقرير الصلح، فخرج وتوثق لنفسه من التتار، ورد إلى الخليفة وقال: إن الملك قد رغب في أن يزوج بنته بابنك الأمير أبي بكر، ويبقيك في منصب الخلافة كما أبقى صاحب الروم في سلطنته، ولا يؤثر إلا أن تكون الطاعة له، كما كان أجدادك مع السلاطين السلجوقية، وينصرف عنك بجيوشه فيجيبه مولانا إلى هذا، فإن فيه حقن دماء المسلمين، ويمكن بعد ذلك أن يفعل ما يريد، والرأي أن تخرج إليه. فخرج في جماعة من الأعيان إلى هولاكو فأنزل في خيمة، ثم دخل الوزير فاستدعى الفقهاء والأماثل، ليحضروا العقد يعني: فخرجوا من بغداد فضربت أعناقهم، وصار كذلك يخرج طائفة بعد طائفة فتضرب أعناقهم، ثم مد الجسر وبكر باجو نوين ومن معه فبذلوا السيف في بغداد، واستمر القتل والسبي في بغداد بضعا وثلاثين يوما[1]، ولم ينج إلا من اختفى، فبلغنا أن هولاكو أمر بعد ذلك بعد القتلى فبلغوا ألف ألف وثمانمائة ألف وكسر، والأصح أنهم بلغوا ثمانمائة ألف، ثم نودي بعد ذلك بالأمان، وظهر من كان قد تخبأ وهم قليل من كثير، فممن هلك في وقعة بغداد الخليفة، وابناه أحمد وأبو بكر، وابن الجوزي وأولاده الثلاثة... وأما الوزير ابن العلقمي فلم يتم [له] ما أراد، وما اعتقد أن التتر يبذلون السيف مطلقا، فإنه راح تحت السيف الرافضة والسنة وأمم لا يحصون، وذاق الهوان والذل من التتار، ولم تطل أيامه بعد ذلك، ثم ضرب هولاكو عنق باجو نوين، لأنه بلغه عنه أنه كاتب الخليفة وهو في الجانب الغربي، وأما الخليفة فقتل خنقا، وقيل: غم في بساط، وقيل: رفسوه حتى مات، وقتل الأمير مجاهد الدين الدويدار، والشرابي، والأستاذ دار محيي الدين ابن الجوزي وولداه، وسائر الأمراء والحجاب والكبار، وقالت الشعراء قصائد في مراثي بغداد وأهلها...

وكانت كسرة عسكر الخليفة يوم عاشوراء، ونزل هولاكو بظاهر بغداد في الرابع عشر من المحرم، وبقي السيف يعمل فيها أربعة وثلاثين يوما، وبلغنا أن آخر جمعة خطب فيها الخطيب ببغداد كانت الخطبة "الحمد لله الذي هدم بالموت مشيد الأعمار، وحكم بالفناء على أهل هذه الدار". وكان السيف يعمل في الجمعة الأخرى، فإنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرنا في مصيبتنا التي لم يصب الإسلام وأهله بمثلها.

ولتقي الدين إسماعيل بن أبي اليسر قصيدة مشهورة في بغداد، هي:

لسائل الدمع عن بغداد أخبار	فما وقوفك والأحباب قد ساروا
يا زائرين إلى الزوراء لا تفدوا	فما بذاك الحمى والدار ديّارُ

---

(١) وهو ما فعله تماما جيش الاحتلال الأمريكي حين أذن باستباحة بغداد ونهبها للمليشيات الشيعية.

تاج الخلافة والربع الذي شرفت — به المعالم قد عفاه إقفار
أضحى لعصف البلى في ربعه أثر — وللدموع على الآثار آثار
يا نار قلبي من نار لحرب وغى — شبت عليه ووافى الربع إعصار
علا الصليب على أعلى منابرها — وقام بالأمر من يحويه زنار
وكم حريم سبته الترك غاصبة — وكان من دون ذاك الستر أستار
وكم بدور على البدرية انخسفت — ولم يعد لبدور الحي إبدار
وكم ذخائر أضحت وهي شائعة — من النهاب وقد حازته كفار
وكم حدود أقيمت من سيوفهم — على الرقاب وحطت فيه أوزار
ناديت والسبي مهتوك تجرهم — إلى السفاح من الأعداء ذعار
وهم يساقون للموت الذي شهدوا — النار يا رب من هذا ولا العار
والله يعلم أن القوم أغفلهم — ما كان من نعم فيهن إكثار
فأهملوا جانب الجبار إذ غفلوا — فجاءهم من جنود الكفر جبار
يا للرجال بأحداث يحدثنا — بما غدا فيهم إعذار وإنذار
من بعد أسر بني العباس كلهم — فلا أنار لوجه الصبح إسفار
ما راق لي قط شيء بعد بينهم — إلا أحاديث أرويها وآثار
لم يبق للدين والدنيا وقد ذهبوا — شوق لمجد وقد بانوا وقد باروا
إن القيامة في بغداد قد وجدت — وحدها حين للإقبال إدبار
آل النبي وأهل العلم قد سبيوا — فمن ترى بعدهم يحويه أمصار
ما كنت آمل أن أبقى وقد ذهبوا — لكن أتت دون ما اختار أقدار

في أبيات أخر، وجملتها ستة وستون بيتا، قال ابن الكازروني وغيره: ما زالوا في قتل وسبي وتعذيب عظيم لاستخراج الأموال مدة أربعين يوما، فقتلوا النساء والرجال والأطفال أهل البلد وأهل سائر القرى ما عدا النصارى[1]، عين لهم شحاني حرسوهم، وانضم إليهم خلق فسلموا، وكان ببغداد عدة من التجار سلموا

---

(١) تماما كما حدث في الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث حُميت الأقليات الدينية، واستبيحت دماء الأكثرية، وبلغ عدد القتلى والمهجرين من العرب السنة الملايين!

لفرمانات والتجأ إليهم خلق، وسلم من بدار ابن العلقمي، ودار ابن الدامغاني صاحب الديوان، ودار ابن الدوامي الحاجب، وما عدا ذلك ما سلم إلا من اختفى في بئر أو قناة، وأحرق معظم البلد، وكانت القتلى في الطرق كالتلول، ومن سلم وظهر خرجوا كالموتى من القبور، خوفا وجوعا وبردا، وسلم أهل الحلة والكوفة، أمنهم القان[1]، وبعث إليهم شحاني، وسلمت البصرة وبعض واسط، ووقع الوباء فيمن تخلف، فلا حول ولا قوة إلا بالله)[2].

فهذه بعض أحداث تلك الفترة وفواجعها، وفتنها ووقائعها، التي نشأ فيها ابن تيمية، وتشكل فيها وعيه، منذ كان طفلا مهاجرا، حتى أصبح ثائرا محررا...

---

(١) وهي المناطق نفسها التي لم تتعرض في الاحتلال الأمريكي للعدوان، ولم تُستبح بأمان أمريكي، إلا ما كان فيها من محلات وقرى سنية مقاومة!

(٢) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٨ / ٣٤- ٣٩).

الفصل الثالث:

انهيار المشرق الإسلامي
والتجديد السياسي والديني

(إن العدل نظام كل شيء، فالله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة)

ابن تيمية

الأسباب الداخلية التي أدت لانهيار المشرق الإسلامي في القرن السابع الهجري:

لقد كان المشرق الإسلامي في مطلع القرن السابع الهجري مهيئا للسقوط أمام جحافل جيوش جنكيزخان؛ لفقده أسباب القوة الداخلية التي تحميه من الخطر الخارجي، ومن تلك الأسباب التي أدت إلى انهياره:

١- الاحتراب الأهلي والعصبية للمذاهب والطوائف:

حيث عصفت العصبية للطوائف والمذاهب السياسية والفقهية بالأمة والدولة أمام الغزو الخارجي، الذي جاء وقد فتك الخلاف بين مكوناتها، وهي تعيش حالة من الاحتراب الداخلي، والاقتتال الأهلي، كما جرى في الري بين الشافعية والحنفية من اقتتال حتى أفنى بعضهم بعضا، كما قص خبرها ياقوت الحموي حيث يقول عنها: (وكانت الري مدينة عظيمة خرب أكثرها، واتفق أنني اجتزت في خرابها في سنة ٦١٧ وأنا منهزم من التتر، فرأيت حيطان خرابها قائمة، ومنابرها باقية، وتزاويق الحيطان بحالها لقرب عهدها بالخراب، إلا أنها خاوية على عروشها، فسألت رجلا من عقلائها عن السبب في ذلك فقال: أما السبب فضعيف، ولكن الله إذا أراد أمرا بلغه، كان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية وهم الأقل، وحنفية وهم الأكثر، وشيعة وهم السواد الأعظم، لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة، وأما أهل الرستاق فليس فيهم إلا شيعة، وقليل من الحنفيين، ولم يكن فيهم من الشافعية أحد، فوقعت العصبية بين السنة والشيعة، فتضافر عليهم الحنفية والشافعية، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يعرف، فلما أفنوهم، وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية، ووقعت بينهم حروب كان الظفر في جميعها للشافعية، هذا مع قلة عدد الشافعية إلا أن الله نصرهم عليهم، وكان أهل الرستاق وهم حنفية يجيئون إلى البلد بالسلاح الشاك ويساعدون أهل نحلتهم، فلم يغنهم ذلك شيئا حتى أفنوهم، فهذه المحال الخراب التي ترى هي محال الشيعة والحنفية، وبقيت هذه المحلة المعروفة بالشافعية وهي أصغر محال الري، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلا من يخفي مذهبه)[1].

وقد أدرك ابن تيمية خطورة هذه العصبية للمذاهب، وما جرى بسببها من حكم بالكفر على المخالف، ثم استباحة قتاله، وأنها السبب وراء سقوط الأمة أمام عدوها، حيث يقول: (وبلاد الشرق من أسباب تسليط الله التتر عليها كثرة التفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها، حتى تجد المنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على

---

(١) معجم البلدان (٣ / ١١٧)

مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا أو هذا، وفي المغرب تجد المنتسب إلى مالك يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا، وكل هذا من التفرق والاختلاف الذي نهى الله ورسوله عنه، وكل هؤلاء المتعصبين بالباطل، المتبعين الظن، وما تهوى الأنفس المتبعين لأهوائهم بغير هدى من الله، مستحقون للذم والعقاب، وهذا باب واسع لا تحتمل هذه الفتيا لبسطه؛ فإن الاعتصام بالجماعة والائتلاف من أصول الدين، والفرع المتنازع فيه من الفروع الخفية، فكيف يقدح في الأصل بحفظ الفرع، وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنة إلا ما شاء الله، بل يتمسكون بأحاديث ضعيفة، أو آراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء والشيوخ قد تكون صدقا، وقد تكون كذبا، وإن كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدق، عن قائل غير معصوم، ويدَعون النقل المصدق عن القائل المعصوم، وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح، عن النبي ﷺ، فإن الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين، والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾، قد أو جب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه، قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾، وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والله تعالى يوفقنا وسائر إخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل)[(١)].

٢- شيوع الظلم السياسي:

فقد كان شيوع الظلم والطغيان السياسي من أسباب سقوط المشرق، ولهذا جعل ابن تيمية أساس قيام الدول ودوام الملك هو العدل، وسبب سقوطها هو الظلم، كما قال في كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" وهو يتحدث عن شيوع العادات الجاهلية ومن ذلك نصرة الظالم عصبية وحمية: (وهذا يقع كثيرا في الرؤساء من أهل البادية والحاضرة، إذا استجار بهم مستجير، أو كان بينهما قرابة أو صداقة، فإنهم يرون الحمية الجاهلية، والعزة بالإثم، والسمعة عند الأوباش أنهم ينصرونه، وإن كان ظالما مبطلا على المحق المظلوم، لا سيما إن كان المظلوم رئيسا ينادّهم ويناوئهم، فيرون في تسليم المستجير بهم إلى ما يناوئهم ذلا أو عجزا، وهذا على الإطلاق جاهلية محضة، وهو من أكبر أسباب فساد الدين والدنيا... وكذلك سبب دخول الترك

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢ / ٢٥٤)

المغول دار الإسلام، واستيلاؤهم على ملوك ما وراء النهر وخراسان كان سببه نحو ذلك... وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية)[(١)].

وقرر القاعدة الاجتماعية التي استنبطها من هدايات القرآن والسنة في ضرورة العدل لدوام الدول والأمم، فقال: (وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم: أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة؛ ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وقد قال النبي ﷺ: "ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم". فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة)[(٢)].

المؤامرة المغولية الصليبية على العالم الإسلامي:

لم تكد الأمة تفيق من نكبة سقوط بغداد عاصمة الخلافة سنة ٦٥٦ هـ، حتى زحف هولاكو-الذي اتخذ من تبريز في إيران عاصمة له- بجيوشه نحو الشام، يريد احتلال حلب ودمشق ثم القاهرة، وبلغ الخطر الخارجي أوجه بتحالف الجيوش المغولية الوثنية، وجيوش الحملات الصليبية، اللتين اتفقتا على حصار الشام، حيث اتفق هولاكو -حين دخل الشام سنة ٦٥٨هـ- مع ملك أرمينيا هيثيوم الأول على الالتقاء في الرها، والتوجه لاحتلال القدس وتسليمها لهم، وقد شاركه في هذا الغزو بوهيمند السادس ملك أنطاكية وطرابلس، زوج ابنة هيثيوم الأول، وبارك مطران اليعاقبة في حلب لهولاكو حصارها واحتلالها، وباركه بابا روما الكاثوليكي إسكندر الرابع -تماما كما تفعل إيران وروسيا وأمريكا اليوم في العراق وسوريا بمباركة الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية- وتم تأمين النصارى وكنائسهم في حلب ودمشق وتأمين الأقليات الباطنية واستباحة عامة أرض الإسلام وأهلها!

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (ص ١١٣)
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٤٦)

استنجاد أهل الشام بمصر:

ولم يعد أمام أهل الشام -بعد سقوط العراق والمشرق الإسلامي تحت الاحتلال- من ينجدهم سوى جيش مصر، التي كان هولاكو ينوي احتلالها أيضا، فبعث الملك الناصر الأيوبي وهو في حلب (عندما بلغه توجه هولاكو نحو الشام بالصاحب كمال الدين عمر بن العديم إلى مصر، يستنجد بعسكرها، فلما قدم ابن العديم إلى القاهرة، عُقد مجلس بالقلعة عند الملك المنصور، وحضر قاضي القضاة بدر الدين حسن السنجاري، والشيخ عز الدين بن عبد السلام: وسئلا في أخذ أموال العامة ونفقتها في العساكر، فقال ابن عبد السلام: إذا لم يبق في بيت المال شيء أو أنفقتم الحوائض الذهب ونحوها من الزينة، وساويتم العامة في الملابس سوى آلات الحرب، ولم يبق للجندي إلا فرسه التي يركبها، ساغ أخذ شيء من أموال الناس في دفع الأعداء، إلا أنه إذا دهم العدو، وجب على الناس كافة دفعه بأموالهم وأنفسهم، وانفضوا. فوجد الأمير سيف الدين قطز سبيلًا إلى القول، وأخذ ينكر على الملك المنصور، وقال: لا بد من سلطان ماهر قاهر يقاتل هذا العدو، والملك المنصور صبي صغير لا يعرف تدبر المملكة. وكانت قد كثرت مفاسد الملك المنصور علي بن المعز أيبك، واستهتر في اللعب، وتحكمت أمه فاضطربت الأمور... وقبض قطز على المنصور وعلى أخيه وعلى أمهما، واعتقلهم في برج بقلعة الجبل. فكانت مدة المنصور سنتين وثمانية أشهر وثلاثة أيام.. فبلغ ذلك الأمراء فقدموا إلى قلعة الجبل، وأنكروا ما كان من قبض قطز على الملك المنصور، وتوثبه على الملك. فخافهم واعتذر إليهم بحركة التتار إلى جهة الشام ومصر، والتخوف مع هذا من الملك الناصر صاحب دمشق، وقال: وإني ما قصدت إلا أن نجتمع على قتال التتر، ولا يتأتى ذلك بغير ملك. فإذا خرجنا وكسرنا هذا العدو فالأمر لكم، أقيموا في السلطنة من شئتم..)[1].

احتلال هولاكو حلب ودمشق:

وفي المحرم مطلع سنة ٥٦٨ هـ: (نزل هولاكو على مدينة حلب وراسل متوليها الملك المعظم تورانشاه بن الملك الناصر يوسف، على أن يسلمه البلد ويؤمنه ورعيته، فلم يجبه إلى طلبه وأبى إلا محاربته. فحصرها التتار سبعة أيام وأخذوها بالسيف، وقتلوا خلقًا كثيرًا وأسروا النساء والذرية ونهبوا الأموال مدة خمسة أيام، استباحوا فيها دماء الخلق حتى امتلأت الطرقات من القتلى، وصارت عساكر التتر تمشي على جيف مَن قتل،

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ١٣٧)

فيقال إنه أسر منها زيادة على مائة ألف من النساء والصبيان. وامتنعت قلعة حلب، فنازلها هولاكو حتى أخذها في عاشر صفر، وخربها وخرب جميع سور البلد وجوامعها ومساجدها وبساتينها، حتى عادت موحشة)[١].

قال ابن كثير: (وقد تواترت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام، إذ دخل جيش المغول صحبة ملكهم هولاكوخان، وجازوا الفرات على جسور عملوها، ووصلوا إلى حلب في ثاني صفر من هذه السنة، فحاصروها سبعة أيام، ثم افتتحوها بالأمان، ثم غدروا بأهلها، وقتلوا منهم خلقا لا يعلمهم إلا الله عز وجل، ونهبوا الأموال، وسبوا النساء والأطفال، وجرى عليهم قريب مما جرى على أهل بغداد، فجاسوا خلال الديار وجعلوا أعزة أهلها أذلة)[٢].

وقد تراجع هولاكو بعد ذلك إلى الشرق، وخلف على جيوشه قائده كتبغا الذي توجه بجيوشه نحو دمشق بصحبة هيثيوم الأول وصهره بوهيمند السادس (فوردوا دمشق في آخر صفر فأخذوها سريعا من غير ممانعة ولا مدافعة، بل تلقاهم كبارها بالرحب والسعة، وقد كتب هولاكو أمانا لأهل البلد، فأمن الناس على وجل من الغدر، كما فعل بأهل حلب... وسلموا البلد والقلعة إلى أمير منهم يقال له إبل سيان، وكان لعنه الله معظما لدين النصارى، فاجتمع به أساقفتهم وقسوسهم، فعظمهم جدا، وزار كنائسهم، فصارت لهم دولة وصولة بسببه، وذهب طائفة من النصارى إلى هولاكو وأخذوا معهم هدايا وتحفا، وقدموا من عنده ومعهم أمان فرمان من جهته، ودخلوا من باب توما ومعهم صليب منصوب يحملونه على رؤوس الناس، وهم ينادون بشعارهم ويقولون: ظهر الدين الصحيح دين المسيح، ويذمون دين الإسلام وأهله، ومعهم أواني فيها خمر لا يمرون على باب مسجد إلا رشوا عنده خمرا... ولما وقع هذا في البلد اجتمع قضاة المسلمين والشهود والفقهاء فدخلوا القلعة يشكون هذا الحال إلى متسلمها إبل سيان، فأهينوا وطردوا، وقدم كلام رؤساء النصارى عليهم)!

معركة عين جالوت وتحرير السلطان قطز الشام في رمضان ٦٥٨ هـ:

وقد ظلت دمشق وحلب تحت الاحتلال المغولي ١٨ شهرا، حتى حررها منهم في شهر رمضان سنة ٦٥٨هـ السلطان "المظفر قطز" بالجيش المصري في معركة "عين جالوت"، التي كسرت شوكة التتار، وبطّأت من اندفاعهم نحو مصر والمغرب الإسلامي، واستعاد المسلمون ثقتهم بأنفسهم، وبوعد الله لهم بالنصر على عدوهم، وكان هولاكو قد أرسل إلى السلطان المظفر قطز في مصر رسالة يتهدده ويتوعده إن لم يستسلم ويدخل تحت

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ١٣٩)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٥٣)

سلطانه، فقتل قطز الرسل، ودعا إلى الجهاد وتحرير الشام والعراق من المغول، قال المقريزي: (فطلب قطز الأمراء وتكلم معهم في الرحيل، فأبوا كلهم عليه وامتنعوا من الرحيل، فقال لهم: يا أمراء المسلمين لكم زمان تأكلون أموال بيت المال، وأنتم للغزاة كارهون، وأنا متوجه فمن اختار الجهاد يصحبني، ومن لم يختر ذلك يرجع إلى بيته، فإن الله مطلع عليه، وخطيئة حريم المسلمين في رقاب المتأخرين، فتكلم الأمراء الذين تخيرهم وحلفهم في موافقته على المسير، فلم يسع البقية إلا الموافقة.[1]

فلما كان في الليل ركب السلطان، وقال: أنا ألقى التتار بنفسي، فلما رأى الأمراء مسير السلطان ساروا على كره. وأمر الملك قطز الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري أن يتقدم في عسكر ليعرف أخبار التتر، فسار بيبرس إلى غزة وبها جموع التتر، فرحلوا عند نزوله، وملك هو غزة.

ثم نزل السلطان بالعساكر إلى غزة وأقام بها يومًا، ثم رحل من طريق الساحل على مدينة عكا وبها يومئذ الفرنج، فخرجوا إليه بتقادم، وأرادوا أن يسيروا معه نجدة، فشكرهم وأخلع عليهم، واستحلفهم أن يكونوا لا له ولا عليه، وأقسم لهم أنه متى تبعه منهم فارس أو راجل يريد أذى عسكر المسلمين رجع وقاتلهم قبل أن يلقى التتر.

وأمر الملك المظفر بالأمراء فجمعوا وحضهم على قتال التتر، وذكرهم بما وقع بأهل الأقاليم من القتل والسبي، وخوفهم وقوع مثل ذلك، وحثهم على استنقاذ الشام من التتر، ونصرة الإسلام والمسلمين، وحذرهم عقوبة الله. فضجوا بالبكاء، وتحالفوا على الاجتهاد في قتال التتر ودفعهم عن البلاد. فأمر السلطان حينئذ أن يسير الأمير ركن الدين بيبرس البندقداري بقطعة من العسكر، فسار حتى لقي طليعة التتر. فكتب إلى السلطان يعلمه بذلك. وأخذ في مناوشتهم، فتارة يقدم وتارة يحجم، إلى أن وافاه السلطان على عين جالوت، وكان كتبغا وبيدرا نائبا هولاكو، لما بلغهما مسير العساكر المصرية، جمعا من تفرق من التتر في بلاد الشام، وسارا يريدان محاربة المسلمين، فالتقت طليعة عسكر المسلمين بطليعة التتر وكسرتها.

فلما كان يوم الجمعة خامس عشري شهر رمضان: التقى الجمعان، وفي قلوب المسلمين وهم عظيم من التتر، وذلك بعد طلوع الشمس، وقد امتلأ الوادي وكثر صياح أهل القرى من الفلاحين، وتتابع ضرب كوسات السلطان والأمراء، فتحيز التتر إلى الجبل، فعندما اصطدم العسكران اضطرب جناح عسكر السلطان وانتقض طرف منه، فألقى الملك المظفر عند ذلك خوذته على رأسه إلى الأرض، وصرخ بأعلى صوته: واإسلاماه، وحمل بنفسه

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ١٤٢)

وبمن معه حملة صادقة؛ فأيده الله بنصره وقتل كتبغا مقدم التتر، وقتل بعده الملك السعيد حسن بن العزيز وكان مع التتر. وانهزم باقيهم، ومنح الله ظهورهم المسلمين يقتلون ويأسرون، وأبلى الأمير بيبرس أيضًا بلاء حسنًا بين يدي السلطان.

ومر العسكر في أثر التتر إلى قرب بيسان، فرجع التتر وصافوا مصافًا ثانيًا أعظم من الأول، فهزمهم الله وقتل أكابرهم وعدة منهم. وكان قد تزلزل المسلمون زلزالًا شديدًا فصرخ السلطان صرخة عظيمة، سمعه معظم العسكر وهو يقول: وا إسلاماه ثلاث مرات، يا الله انصر عبدك قطز على التتار. فلما انكسر التتار الكسرة الثانية، نزل السلطان عن فرسه ومرغ وجهه على الأرض وقبلها، وصلى ركعتين شكرًا لله تعالى ثم ركب، فأقبل العسكر وقد امتلأت أيديهم بالمغانم.

فورد الخبر بانهزام التتر إلى دمشق ليلة الأحد سابع عشريه، وحملت رأس كتبغا مقدم التتار إلى القاهرة، ففر الزين الحافظي ونواب التتار من دمشق، وتبعهم أصحابهم فامتدت أيدي أهل الضياع إليهم ونهبوهم، فكانت مدة استيلاء التتر على دمشق سبعة أشهر وعشرة أيام.

وفي يوم الأحد المذكور: نزل السلطان على طبرية، وكتب إلى دمشق يبشر الناس بفتح الله له وخذلانه التتر... واستولى الملك المظفر على سائر بلاد الشام كلها من الفرات إلى حد مصر... وأما التتر فإنهم لما لحقهم الطلب إلى أرض حمص، ألقوا ما كان معهم من متاع وغيره وأطلقوا الأسرى، وعرجوا نحو طريق الساحل. فتخطف المسلمون منهم وقتلوا خلقًا كثيرًا، وأسروا أكثر. فلما بلغ هولاكو كسرة عسكره وقتل نائبه كتبغا عظم عليه، فإنه لم يكسر له عسكر قبل ذلك، ورحل من يومه)[1].

وقال ابن كثير: (فكانت النصرة ولله الحمد للإسلام وأهله، فهزمهم المسلمون هزيمة هائلة، وقتل أمير المغول كتبغا وجماعة من بيته... واتبعهم الجيش الإسلامي يقتلونهم في كل موضع، وقد أسر من جماعة كتبغا الملك السعيد بن العزيز بن العادل فأمر المظفر قطز بضرب عنقه، واستأمن الأشرف صاحب حمص، وكان مع التتار وقد جعله هولاكوخان نائبا على الشام كله، فأمنه الملك المظفر ورد إليه حمص... واتبع الأمير بيبرس البند قداري وجماعة من الشجعان التتار يقتلونهم في كل مكان، إلى أن وصلوا خلفهم إلى حلب، وهرب من بدمشق منهم يوم الأحد السابع والعشرين من رمضان، فتبعهم المسلمون من دمشق يقتلون فيهم ويستفكون الأسارى من أيديهم، وجاءت بذلك البشارة ولله الحمد على جبره إياهم بلطفه، فجاوبتها دق البشائر من القلعة، وفرح

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ١٤٣)

المؤمنون بنصر الله فرحا شديدا، وأيد الله الإسلام وأهله تأييدا وكبت الله النصارى واليهود والمنافقين، وظهر دين الله وهم كارهون، فتبادر عند ذلك المسلمون إلى كنيسة النصارى التي خرج منها الصليب فانتهبوا ما فيها وأحرقوها، وأحرق بعض كنيسة اليعاقبة، وهمت طائفة بنهب اليهود، فقيل لهم إنه لم يكن منهم من الطغيان كما كان من عبدة الصلبان، وقتلت العامة وسط الجامع شيخا رافضيا كان مصانعا للتتار على أموال الناس يقال له الفخر محمد بن يوسف بن محمد الكنجي، كان خبيث الطوية مشرقيا ممالئا لهم على أموال المسلمين قبحه الله، وقتلوا جماعة مثله من المنافقين، فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين، وقد كان هولاكو أرسل تقليدا بولاية القضاء على جميع المدائن: الشام، والجزيرة، والموصل، وماردين، والأكراد وغير ذلك، للقاضي كمال الدين عمر بن بدار التفليسي!)(١).

الفراغ السياسي وإعادة الخلافة ٦٥٩ هـ:

وقد تصدى السلطان الظاهر بيبرس -الذي تولى سلطنة مصر والشام بعد المظفر قطز الذي قتل أثناء رجوعه من عين جالوت- للفراغ السياسي الذي أحدثه سقوط الخلافة في بغداد، وكان حدثا خطيرا غير مسبوق في تاريخ الأمة، منذ ظهور الإسلام حتى سقوطها في بغداد، فاستقبل الظاهر بيبرس الأمير العباسي أبا القاسم أحمد بن الخليفة الظاهر، وهو أخو الخليفة المستنصر بالله العباسي، وعم المستعصم بالله آخر خلفاء بني العباس في بغداد، وكان قدم مصر مع جماعة من كبراء العراق فرارا من التتار، فبايعوه في مصر خليفة سنة ٦٥٩ هـ، فكان ابتداء الخلافة بعد تعطلها سنة ٦٥٦هـ، وقد (بايعه الملك الظاهر، والقاضي والوزير والأمراء، وركب في دست الخلافة بديار مصر والأمراء بين يديه والناس حوله، وشق القاهرة في ثالث عشر رجب، وهذا الخليفة هو الثامن والثلاثون من خلفاء بني العباس، بينه وبين العباس أربعة وعشرون أبا، وكان أول من بايعه القاضي تاج الدين لما ثبت نسبه، ثم السلطان، ثم الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ثم الأمراء والدولة، وخطب له على المنابر، وضرب اسمه على السكة، وكان منصب الخلافة قد شغر منذ ثلاث سنين ونصفا، لأن المستعصم قتل في أول سنة ست وخمسين وستمائة، وبويع هذا في يوم الاثنين في ثالث عشر رجب من هذه السنة -أعني سنة تسع وخمسين وستمائة- وكان أسمر وسيما، شديد القوى، عالي الهمة، له شجاعة وإقدام)(٢).

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٥٥)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٦٨)

وقد لقبوه بالمستنصر بالله، وفي (يوم الاثنين الرابع من شعبان، ركب الخليفة والسلطان والوزير والقضاة والأمراء وأهل الحل والعقد إلى خيمة عظيمة قد ضربت ظاهر القاهرة فجلسوا فيها، فألبس الخليفةُ السلطانَ بيده خلعة سوداء، وصعد فخر الدين إبراهيم بن لقمان وهو رئيس الكتاب منبرا، فقرأ على الناس تقليد السلطان)[1].

(وعزم الخليفة المستنصر بالله على الخروج إلى جهاد التتار وتحرير العراق منهم، فجهزه السلطان الظاهر بيبرس بالأموال والرجال، وخرج مجاهدا، فسار السلطان الظاهر بصحبته حتى دخلا دمشق وكان يوما مشهودا، ثم خرج الخليفة من الشام، حتى دخل العراق، فالتقى بالتتار وهزمهم في عدة وقائع وحرر بعض ما كان في أيديهم، حتى كمنوا له وحاصروه، وثبت لهم حتى استشهد في محرم سنة ٦٦٠ هـ، وشغر منصب الخلافة مرة أخرى، وكان معه في تلك المعركة ابن عمه الأمير أبو العباس أحمد بن علي بن علي بن أبي بكر بن الخليفة المسترشد العباسي، فرجع إلى مصر ومعه الأمراء من بني العباس، ففرح برجوعهم السلطان الظاهر بيبرس، وفي محرم سنة ٦٦١ هـ بويع أبو العباس خليفة، ولقب بالحاكم بأمر الله، وقلد السلطنة الظاهر بيبرس، فلما كان يوم الجمعة ثانيه خطب الخليفة بالناس فقال في خطبته: "الحمد لله الذي أقام لآل العباس ركنا ظهيرا، وجعل لهم من لدنه سلطانا نصيرا، أحمده على السراء والضراء، وأستعينه على شكر ما أسبغ من النعماء، وأستنصره على دفع الأعداء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، ﷺ وعلى آله وصحبه نجوم الاهتداء، وأئمة الاقتداء، لا سيما الأربعة، وعلى العباس أبي السادة الخلفاء، وعلى بقية الصحابة أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أيها الناس اعلموا أن الإمامة فرض من فروض الإسلام، والجهاد محتوم على جميع الأنام، ولا يقوم علم الجهاد إلا باجتماع كلمة العباد، ولا سبيت الحرم إلا بانتهاك المحارم، ولا سفكت الدماء إلا بارتكاب الجرائم، فلو شاهدتم أعداء الإسلام لما دخلوا دار السلام، واستباحوا الدماء والأموال، وقتلوا الرجال والأطفال، وسبوا الصبيان والبنات، وأيتموهم من الآباء والأمهات، وهتكوا حرم الخلافة والحريم، وعلت الصيحات من هول ذلك اليوم الطويل، فكم من شيخ خضبت شيبته بدمائه، وكم من طفل بكى فلم يرحم لبكائه، فشمروا عباد الله عن ساق الاجتهاد في إحياء فرض الجهاد ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، فلم يبق معذرة في القعود عن أعداء الدين، والمحاماة عن المسلمين، وهذا السلطان الملك الظاهر، السيد الأجل، العالم العادل المجاهد

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٦٨)



المؤيد ركن الدنيا والدين، قد قام بنصر الإمامة عند قلة الأنصار، وشرد جيوش الكفر بعد أن جاسوا خلال الديار، وأصبحت البيعة بهمته منتظمة العقود، والدولة العباسية به متكاثرة الجنود، فبادروا عباد الله إلى شكر هذه النعمة، وأخلصوا نياتكم تنصروا، وقاتلوا أولياء الشيطان تظفروا، ولا يروعكم ما جرى فالحرب سجال، والعاقبة للمتقين، والدهر يومان، والأجر للمؤمنين، جمع الله على الهدى أمركم، وأعز بالإيمان نصركم، واستغفر الله لي ولسائر المسلمين، فاستغفروه إنه هو الغفور الرحيم". ثم خطب الثانية ونزل فصلى، وكتب بيعته إلى الآفاق ليخطب له، وضربت السكة باسمه، فخطب له بجامع دمشق وسائر الجوامع يوم الجمعة سادس عشر المحرم من هذه السنة، وهذا الخليفة هو التاسع والثلاثون من خلفاء بني العباس، ولم يل الخلافة من بني العباس من ليس والده وجده خليفة بعد السفاح والمنصور سوى هذا)[1].

وفي هذه السنة أيضا ٦٦١ هـ أسلم بركة خان المغولي وراسل الظاهر بيبرس يدعوه للتعاون معه على قتال هولاكو، وبدأ التتار بعده بالدخول في الإسلام.

وفي هذه السنة كذلك ولد ابن تيمية والذي سيتصدى للفراغ الروحي والفكري الذي أحدثه الغزو المغولي في المشرق والعراق، وقبله الغزو الصليبي للشام!

وقد ظل الخطر المغولي بعد ذلك يهدد الشام ومصر حتى تولى حكم مملكة المغول في إيران أبو سعيد بن خربندا بن أرغون بن أبغا بن هولاكو بن تولي بن جنكيزخان سنة ٧١٦ هـ، الذي تصالح مع سلطان مصر الناصر محمد بن قلاوون؛ فزال الخطر العسكري، إلا أن ما أحدثه احتلال المغول للمشرق الإسلامي خلال قرن كامل تقريبا من ٦١٦ هـ إلى ٧١٦ هـ، كانت له تداعياته الخطيرة، حيث كان للسلطة المغولية المطلقة الغاشمة التي أسسها جنكيزخان، وما فرضه من قوانين وضعية (الياسق)، وما شاع في ظل هذه الفترة من مذاهب دخيلة على الإسلام وأمته؛ أسوأ الأثر على الهوية والخصوصية، حيث راجت الوثنية التي جاء بها التتر، وعادت العادات الجاهلية، وهو ما احتاج إلى ثورة فكرية وحركة تجديدية على يد ابن تيمية، لا تقل في عمقها عن إصلاح الخلل السياسي الذي تداركه السلطان الظاهر بيبرس بإعادة الخلافة ورسومها ووظائفها كنظام سياسي يمثل المرجعية السياسية للسلطة في الإسلام.

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٥)

الفوضى في المشرق وتداعيات الهزيمة عسكريا وأمنيا وظهور الخوارزميين:

لقد كانت آثار الهزيمة -التي تعرض له المشرق الإسلامي، خاصة بعد فرار السلطان جلال الدين الخوارزمي، آخر ملوك خوارزم وانهيار جيشه، الذي كان سدا منيعا في وجه الغزو المغولي في بداية هجومه- كارثة كبرى عسكريا وأمنيا، حيث حلت الفوضى، وشاع الخوف، وكثر القتل، وتحول الجيش الخوارزمي بعد ذلك إلى عصابات تمارس القتل والنهب والسبي مدة ثلاثين سنة، وتفرقوا في الشتات حتى وصلوا إلى الشام والقدس ومصر؛ فأثاروا الرعب أشد مما فعل التتار، كردة فعل نفسية عنيفة، لما تعرضوا له من انهيار بعد أن كانوا يحكمون المشرق الإسلامي كله، وكانتقام من الأمة التي تقاعست عن نصرتهم ونجدتهم، حتى حكموا عليها بالردة، كما حكى الذهبي عنهم، بعد هزيمة التتار لهم، وتفرقهم في البلدان: (فبقي الخوارزميون يعيثون، ويفسدون أي شيء وجدوه... ثم إن ابن السديد التفليسي قصد الإصلاح ظنا منه أنهم يشبهون الناس، وأن لهم قولا وعهدا، فخرج يطلب الأمان لأهل المدينة أجمعين المسلمين والكرج واليهود، فأخذ خط جلال الدين وأخيه غياث الدين وحميته وختومهم، ولوحا من فضة مكتوبا بالذهب يسمى بايزة، وتوثق. فساعة دخلوا، نهبوا مماليك ابن السديد ونعمته وندم، وعملوا بجميع الناس كذلك، وسموا المسلمين مرتدين، واستحلوا أموالهم وحريمهم، وصاروا لا يتركون زوجة حسناء، ولا ولدا حسنا، ويهجم الواحد منهم على قوم، فيستدعي بطعام وشراب، ويؤاخي زوجة صاحب الدار، ويطلبها للفراش ويقول: هكذا أخوتنا، ثم يصبح، فإن وجد لهم ولدا يعجبه، أخذه معه، وإن كان عند أحد سلعة فأراد بيعها، فنادى عليها بخمسين دينارا، أخذها بخمسة دنانير، فإن تكلم صاحبها ضربه بمقرعة معه، رأسها مطرقة، فربما مات، وربما غشي عليه. قال: وعددهم لا يبلغ مائة ألف، ربما كان ستين ألفا، كلهم جياع، مجمعة ليس لهم مدد، وكلهم عليهم أقبية القطن، وسلاحهم النشاب القليل الصنعة يرمون على قسي ضعاف لا تؤثر في الدروع، وليس لهم ديوان ولا عطاء، إنما لهم نهب ما وجدوه، ولا يمكنه أن يكفهم عن شيء. قال لي: وجميع من جرب التتر يشهد أن سيرتهم خير من سيرة الخوارزميين... وفي الآخر ضعف دست جلال الدين، ومقته الناس لقبح سيرته، ولم يترك له صديقا من الملوك بل عادى الكل، ثم اختلف عليه جيشه لما فسد عقله... وطمعت فيه التتار لانهزامه من الأشرف واستولوا على مراغة وغيرها، ولقد كان سدا بين التتر وبين المسلمين، والتقاهم غير مرة، وقد ذهب إليه في الرسلية الصاحب محيي الدين يوسف ابن الجوزي، فدخل إليه، فرآه يقرأ في المصحف ويبكي، واعتذر عما يفعله جنده لكثرتهم وعدم طاعتهم. وفي آخر أمره كسره الملك الأشرف، وصاحب الروم، فراح رواحا بخسا، ثم بعد أيام اغتاله

كردي، وطعنه بحربة، فقتله في أوائل سنة تسع وعشرين وستمائة بأخ له كان قد قتل على يد الخوارزمية، وتفرق جيشه من بعده وذلوا)[١].

وقد لاحظ ابن تيمية شيوع طبائع الجاهلية المغولية وهمجيتها التي تفتقد للرحمة بالخلق والإحسان إليهم - التي طبعت تلك المرحلة التاريخية للمشرق الإسلامي بطابعها الدموي الإجرامي، الذي كان قد سنه جنكيزخان وورثته، حتى اصطبغت أيامها بلون الدم والسواد، ولبست ثوب الحداد- بين بعض المسلمين الذين غلبت عليهم الجاهلية حتى أنهم: (إن قهروك كانوا من أظلم الناس وأقساهم قلبا، وأقلهم رحمة وإحسانا وعفوا، كما قد جربه المسلمون، فكل من كان عن حقائق الإيمان أبعد مثل التتار الذين قاتلهم المسلمون، ومن يشبههم في كثير من أمورهم، وان كان متظاهرا بلباس جند المسلمين وعلمائهم وزهادهم وتجارهم وصناعهم، فالاعتبار بالحقائق "فإن الله لا ينظر إلى صوركم، ولا إلى أموالكم، وإنما ينظر إلى ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم"، فمن كان قلبه وعمله من جنس قلوب التتار وأعمالهم كان شبيها لهم من هذا الوجه، وكان ما معه من الإسلام أو ما يظهره منه بمنزلة ما معهم من الإسلام وما يظهرونه منه، بل يوجد في غير التتار المقاتلين من المظهرين للإسلام من هو أعظم ردة، وأولى بالأخلاق الجاهلية وأبعد عن الأخلاق الإسلامية من التتار)[٢].

ومن رأى ما يجري اليوم في العراق والشام من قتل ونهب وسبي باسم الإسلام والجهاد على يد جماعات إرهابية -من بقايا جيوش النظام العراقي والسوري والليبي واستخباراتهم بعد انهيارها- وكيف أنها لا تقل إجراما وفتكا بالمسلمين عن عدوهم الذي احتلهم، والمشاكلة بين الطائفتين في الإجرام واستباحة الدماء؛ يدرك كيف كان الحال في تلك الفترة التي انهار فيها المشرق الإسلامي، وكيف طبعت الجاهلية المغولية المرحلة بطابعها الإجرامي الدموي، حتى مارس بعض المسلمين ما يمارسه التتار، كما فعل عسكر الخوارزمية المسلمين الذين هزمهم المغول، وسقطت دولتهم، فتحولوا إلى جماعات إرهابية، كما قال عنهم الذهبي: (وأما الخوارزمية فزالت دولتهم، وتمزقوا، وبقوا حرامية، يقتلون ويسبون الحريم، ويفعلون كل قبيح)[٣]، وقال: (وعاش أهل الشام بهلاك الخوارزمية، وكانوا كالتتر في الغدر والمكر والقتل والنهب)[٤]، وقال أيضا: (وأما الخوارزمية فإنهم تغلبوا على حران، وملكوا غيرها من القلاع، وعاثوا وخربوا البلاد الجزرية، وكانوا شرا من

---

(١) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٥ / ٣١٠)
(٢) الزهد والورع والعبادة (١ / ١٠٧)
(٣) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٦ / ٤٤)
(٤) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٧ / ٣٠)

التتار، لا يعفون عن قتل، ولا عن سبي، ولا في قلوبهم رحمة)[1]، ووصفهم وكأنما يتحدث عن الواقع اليوم (ولما عدت الخوارزمية الفرات، وكانوا أكثر من عشرة آلاف، ما مروا بشيء إلا نهبوه، وتقهقر الذين بغزة منهم، وطلع الناصر إلى الكرك، وهربت الفرنج من القدس، فهجمت الخوارزمية القدس، فقتلوا من به من النصارى، وهدموا مقبرة القمامة، وأحرقوا بها عظام الموتى)[2].

ومن يرى ما يجري اليوم في العراق والشام تحت وطأة الاحتلال الأمريكي والروسي، ووحشية فرق الموت الإيرانية الطائفية، وإجرام جيوش الأنظمة الباطنية، وهمجية الجماعات الإرهابية التي ترفع راية الجهاد، ليفتك الجميع بشعوب الأمة الضعيفة؛ يدرك بعض ما حل بالمشرق الإسلامي في القرن الهجري السابع، بعد انهيار الخلافة وسقوط الأمة!

ووصف ابن العديم حال أهل الشام حين هاجم الخوارزمية قرى حلب ومنبج؛ فقال: (وجاؤوا أهل هذه النواحي على غفلة، فلم يستطيعوا أن يهربوا بين أيديهم، ومن أجفل منهم لحقوه، فأخذوا من المواشي والأمتعة، والحرم، والصبيان، ما لا يحد ولا يوصف، وارتكبوا من الفاحشة مع حرم المسلمين، ما لم يفعله أحد من الكفار، إلا ما سمع عن القرامطة، ثم رحلوا إلى بزاعا، والباب، فعاقبوا أهل الموضعين، واستقروهم على أموالهم التي أخذوها، واستصفوها منهم، وقتلوا منهم جماعة ونهبوا ما كان فيها من المتاع والمواشي، وكان بعضهم، قد هرب إلى حلب، وقت الوقعة، بما خف معه من الحرم، والمتاع، فسلم، ثم رحلوا إلى منبج، وقد استعصم أهلها بالسور، ودربوا المواضع التي لا سور لها، فهجموها بالسيف، في يوم الخميس الحادي والعشرين، من شهر ربيع الآخر، من سنة ثمان وثلاثين وستمائة، وقتلوا من أهلها خلقًا كثيرًا، وخربوا دورها، ونبشوها، فعثروا فيها على أموال عظيمة، وسبوا أولادهم ونساءهم، وجاهروا الله تعالى بالمعاصي في حرمهم، والتجأ لمة من النساء إلى المسجد الجامع، فدخلوا عليهن، وفحشوا ببعضهن في المسجد الجامع، وكان الواحد منهم يأخذ المرأة، وعلى صدرها ولدها الرضيع، فيأخذه منها، ويضرب به الأرض، ويأخذها، ويمضي)[3].

---

(١) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٧ / ٣٤٦)

(٢) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٧ / ٣٤٨)

(٣) زبدة الحلب في تاريخ حلب (١ / ١٨١)

التحالف بين الحملة المغولية والقرامطة الباطنية:

كما كشف ابن تيمية طبيعة العلاقة الوثيقة بين الفرق الباطنية كالقرامطة والعبيديين والغزو الخارجي، وأسباب التحالف العقائدي بينهما، وهو ما يفسر موقفه الصارم تجاهها، ولا يمكن فهم آراء ابن تيمية في الفرق والطوائف بعيدا عن الواقع السياسي، وبعيدا عما جرى من كوارث ومذابح وغزو خارجي، كان لهذه الفرق يد طولى فيه، أو في صرف الأمة عن جهاد عدوها -ومن رأى ما فعل حافظ الأسد وابنه بشار وطائفتهم خلال أربعين سنه في الشام وشعبه، وما انتهى إليه حالهم من دعوة الروس لاحتلال الشام وقتل أهله وتهجيرهم بالملايين، وتحالف أشياعهم مع الأمريكان في العراق واحتلال بغداد، وما جرى في العراق من قتل الملايين من المسلمين وتهجيرهم؛ يدرك صدق ما حذر منه ابن تيمية، وأنه لا يمكن تجاهل ما جرى ويجري من خيانة وتآمر مع العدو الخارجي، وأثر ذلك على الأحكام التي أطلقها ابن تيمية على تلك الفرق - فقال عن ظاهرة شيوع الإلحاد في الفرق الباطنية، ووقوفها مع التتار والفرنج، وخطرها على الأمة: (ولهم في معاداة الإسلام وأهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة، فإذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين؛ كما قتلوا مرة الحجاج وألقوهم في بئر زمزم، وأخذوا مرة الحجر الأسود وبقي عندهم مدة، وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى، وصنفوا كتبا كثيرة مما ذكره السائل وغيره، وصنف علماء المسلمين كتبا في كشف أسرارهم وهتك أستارهم؛ وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والإلحاد، الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى، ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام، وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم، ومن المعلوم عندنا أن السواحل الشامية إنما استولى عليها النصارى من جهتهم، وهم دائما مع كل عدو للمسلمين؛ فهم مع النصارى على المسلمين، ومن أعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للسواحل، وانقهار النصارى؛ بل ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار، ومن أعظم أعيادهم إذا استولى -والعياذ بالله تعالى- النصارى على ثغور المسلمين، فإن ثغور المسلمين ما زالت بأيدي المسلمين، حتى جزيرة قبرص يسر الله فتحها عن قريب، وفتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين "عثمان بن عفان" رضي الله عنه، فتحها "معاوية بن أبي سفيان" إلى أثناء المائة الرابعة، فهؤلاء المحادون لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها فاستولى النصارى على الساحل؛ ثم بسببهم استولوا على القدس الشريف وغيره؛ فإن أحوالهم كانت من أعظم الأسباب في ذلك؛ ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله تعالى "كنور الدين الشهيد"، "وصلاح الدين" وأتباعهما؛ وفتحوا السواحل من النصارى، وممن كان بها منهم، وفتحوا أيضا أرض مصر؛ فإنهم كانوا مستولين

عليها نحو مائتي سنة، واتفقوا هم والنصارى، فجاهدهم المسلمون حتى فتحوا البلاد، ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الإسلام بالديار المصرية والشامية، ثم إن التتار ما دخلوا بلاد الإسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين إلا بمعاونتهم ومؤازرتهم؛ فإن منجّم هولاكو الذي كان وزيرهم وهو "النصير الطوسي" كان وزيرا لهم بالألموت، وهو الذي أمر بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء)[1].

وكذا كان موقف ابن تيمية من المتصوفة الاتحادية والحلولية الذين خذّلوا الأمة عن جهاد التتار، أو من تولى لهم ولاية كما حدث في حلب والشام، بدعوى أن كل الأديان هي طرق إلى الله، ولا فرق بين الإسلام والشرك، ولا فرق بين جنكيزخان وهولاكو، وخلفاء الإسلام، وذلك أنهم (يسوغون للرجل أن يتمسك باليهودية والنصرانية، كما يتمسك بالإسلام، ويجعلون هذه طرقا إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختص بهم من النصارى واليهود إذا عرفتم التحقيق لم يضركم بقاؤكم على ملتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عباد الأوثان، حتى أن رجلا كبيرا من القضاة كان من غلمان ابن عربي، فلما قدم ملك المشركين الترك هولاكوخان المشرك إلى الشام وولاه القضاء، وأتى دمشق أخذ يعظم ذلك الملك الذي فعل في الإسلام وأهله ببغداد وحلب وغيرهما من البلاد ما قد شهر بين العباد، فقال له بعض من شهده من طلبة الفقهاء ذلك الوقت: يا سيدي ليته كان مسلما، فبالغ في خصومته مبالغة أخافته، وقال: أي حاجة بهذا إلى الإسلام! وأي شيء يفعل هذا بالإسلام! سواء كان مسلما أو غير مسلم ونحو هذا الكلام)[2].

وقد قال المعاصرون من شيوخهم في بشار الأسد، وفي بوتين -وهما يدكان مدن الشام بالطيران والصواريخ ويهجران الملايين من المسلمين المستضعفين- ما قاله أسلافهم في هولاكو!

الانهيار الروحي في العالم الإسلامي:

لم يقتصر الانهيار في المشرق الإسلامي بعد الاجتياح المغولي الوثني منذ سنة ٦١٦ هـ حتى ٧١٦ هـ على الانهيار العسكري والسياسي فحسب، بل كان الأخطر من ذلك هو الانهيار الروحي والديني الإيماني، وشيوع العقائد الوثنية المغولية، وعاداتها الجاهلية، حيث راجت سوق الشعوذة والسحر والتنجيم وعبادة القبور والكواكب، وتحكيم قانون الياسق وشريعة جنكيزخان، مدة قرن كامل من السيطرة المطلقة لإمبراطورية جنكيزخان وورثته

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل (٣ / ٢٢١)

(٢) الصفدية (١ / ٢٦٩)

على المشرق الإسلامي من حدود الصين شرقا إلى حدود الشام غربا، ونحو مدة قرنين من السيطرة الأوربية الصليبية على سواحل الشام، التي لا تقل في تأثيرها الديني والثقافي في المناطق التي احتلتها غربا، عما أحدثته الحملة المغولية في المشرق، وأصبح العالم الإسلامي فيها بين فكي كماشة، وأصبحت أحكام الدين الإسلامي بشقيها التوحيدي العقائدي والتشريعي الفقهي تتزعزع إيمانيا، وتتضعضع عمليا، وتتراجع سلوكيا أمام سطوة العادات الوثنية الشرقية، والثقافة الصليبية الغربية، وستكون المهمة الرئيسية التي سيقوم بها بعد ذلك ابن تيمية هي بعث الروح الدينية من جديد، وإحياء الاجتهاد الفقهي والتجديد، لمواجهة هذه الجاهلية العاتية، حيث كان ابن تيمية أشهر من رصدها، ودرس مظاهرها، وحذر من خطرها، كما سيأتي بيانه، وقد قال عن تلك المظاهر الشركية التي راج سوقها حيث امتد سيف التتار وسلطانهم: (وهذه الأمور تكون كثيرة عند من يكون مشركا أو ناقص الإيمان، وعند التتار من هذا أنواع كثيرة، ولا سيما دولة تمرخان وأتباعه، فإنهم سحروا الناس سحرا لم ير مثله، وأظهروا أحوالا لا حقيقة لها، فوافقت قدر الله، فعملت أعمالها، وذلك لما ضعف الإيمان بالشام، وقل نور النبوة، فظهر تأثير تلك الأحوال في الناس لضعف الدين، وامتلاء القلوب من حب الدنيا، وظهور مناكير معروفة، وكثرة الخبث، وقلة الطيب... ولهذا الدجال إنما يخرج من قبلهم، وبلادهم وهم أتباعه، ويظهر على يديه من الأحوال الشيطانية والأمور الزنديقية ما يحار له الناظرون، وهو كافر بالله العظيم، وأما الداخلون في الإسلام إذا لم يحققوا الإيمان والتوحيد واتباع الرسول، فتجد غالبهم ممن يعتقد بالشيوخ والبله وأصحاب الأحوال الشيطانية، ويأتي أحدهم إلى قبر الشيخ ويدعوه ويكشف رأسه عند قبره، ويطلب حاجته منه، ويستغيث به، ويستنصر به، وكل ذلك من ضعف الإيمان)[١].

وقال أيضا عن شيوع ظاهرة التقليد والتشبه بفارس والروم واليهود والنصارى في هذه الفترة: (وهذه المشابهة لليهود والنصارى، وللأعاجم من الروم والفرس، لما غلبت على ملوك المشرق هي وأمثالها، مما خالفوا به هدي المسلمين، ودخلوا فيما كرهه الله ورسوله؛ سُلِّط عليهم الترك - التتر - الكافرون الموعود بقتالهم، حتى فعلوا في العباد والبلاد ما لم يجر في دولة الإسلام مثله، وذلك تصديق قوله ﷺ: "لتركبن سنن من كان قبلكم"[٢]،... وكان رفع الصوت في هذه المواطن الثلاثة من عادة أهل الكتاب والأعاجم، ثم قد ابتلى بها كثير من هذه الأمة)[٣].

(١) الرد على البكري (١ / ١٣٧)

(٢) البخاري ح رقم ٦٨٨٩، ومسلم ح رقم ٢٦٦٩.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٣٥٦)

وقال أيضا عن أثر السيطرة المغولية على المشرق وشيوع البدع والعادات الجاهلية: (وإنما أحدثه في ظني بعض ملوك المشرق من أهل فارس، فإنهم أحدثوا في أحوال الإمارة والقتال أمورا كثيرة، وانبثت في الأرض، لكون ملكهم انتشر حتى ربا في ذلك الصغير، وهرم فيها الكبير، لا يعرفون غير ذلك، بل ينكرون أن يتكلم أحد بخلافه...)(١).

كما لاحظ ابن تيمية الارتباط بين السيطرة المغولية الوثنية في المشرق، والعبيدية الباطنية في المغرب، وشيوع العادات والمظاهر الشركية، في هذه الدول الجاهلية، فقال: (وهؤلاء يكثرون في أماكن الفترات التي تضعف فيها آثار النبوة، إذا لم يكن هناك من يقوم بحقائقها، وهؤلاء يكونون في الدول الجاهلية كدولة بني عبيد ودولة التتار)(٢).

أثر الهزيمة النفسي والفكري على المشرق الإسلامي:

لقد كان للهزيمة العسكرية أمام جحافل جيوش المغول تداعياتها الفكرية والنفسية على العالم الإسلامي، وتجلى ذلك بانحراف الصوفية الفلسفية والسلوكية، واستشراء القول بالحلول والاتحاد على نحو غير مسبوق، لم يكن معروفا عند أئمة الصوفية قديما، كردة فعل تجاه تلك الكارثة، وتفسير ما جرى ويجري للأمة على أنه عقوبة ربانية، وهو إرادة الله، والتتر هم الذين نفذوا إرادته، والإرادة الكونية تقتضي عندهم الإرادة الشرعية، فكل ما يجري هو مما يحبه الله ويرضاه، وما ثم في الوجود إلا الله، ولن يقف أحد في وجه التتار، لأنه إنما يقف أمام قدر الله، ومن يدعو إلى جهادهم إنما يتحدى إرادة الله!

وقد جرى جدل بين ابن تيمية وأحد شيوخهم حول هذه العقيدة، فقال: (وقد خاطبني مرة شيخ من شيوخ هؤلاء الضلال، لما قدم التتار آخر قدماتهم، وكنت أحرض الناس على جهادهم، فقال لي هذا الشيخ: أقاتل الله!

فقلت له: هؤلاء التتار هم الله؟! وهم من شر الخلق! هؤلاء إنما هم عباد الله، خارجون عن دين الله، وإن قدر أنهم كما يقولون، فالذي يقاتلهم هو الله، ويكون الله يقاتل الله! وقول هذا الشيخ لازم لهذا وأمثاله)(٣).

وقال ابن القيم: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: عاتبت بعض شيوخ هؤلاء، فقال لي: المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، والكون كله مراد [لله]، فأي شيء أبغض منه؟ قال: فقلت له: إذا كان

---

(١) الاستقامة (١ / ٣٢٥)

(٢) الصفدية (١ / ٢٣٣)

(٣) الرد على البكري (١ / ٣٦٩)

المحبوب قد أبغض بعض من في الكون، وعاداهم، ولعنهم، فأحببتهم أنت، وواليتهم، أكنت وليا للمحبوب أو عدوا له؟ قال: فكأنما ألقم حجرا)[1].

لقد كان الواقع السياسي -الذي يعيشه العالم الإسلامي وهو يواجه الخطر الداهم شرقا وغربا، والموقف من الجهاد في سبيل الله، وتحكيم شرعه، والتصدي للتتار والفرنج وحلفائهم في الداخل عسكريا وفكريا- هو المؤثر الرئيس في مواقف ابن تيمية تجاه مخالفيه على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم.

وقد كان سبب تأليف ابن تيمية لكتابه "العقيدة الواسطية" هو شيوع مظاهر الجاهلية والوثنية في دولة التتر، التي امتدت كإمبراطورية لمدة قرن من أقصى تركستان شمالا وشرقا، إلى الهند جنوبا، والعراق غربا، حيث يقول: (فحضّرت " العقيدة الواسطية " وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدم علي من أرض واسط بعض قضاة نواحيها، شيخ يقال له: "رضي الدين الواسطي" من أصحاب الشافعي، قدم علينا حاجا، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر، من غلبة الجهل والظلم، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت، فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة؛ في مصر والعراق)[2].

وقال عن فسادهم، وعن شيوع الشرك فيهم، وبسببهم: (وقد قال مالك: "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها"، ولا ريب أن الأمر كما قاله مالك، فكثير من هؤلاء الذين يعظمون القبور والمشايخ ويستغيثون بهم ويطلبون حوائجهم منهم يطيعهم الشياطين بسبب ذلك في بعض الأمور، وذلك من جنس السحر والشرك... وأنا أعرف من هؤلاء عددا كثيرا بالشام ومصر والحجاز واليمن، وأما الجزيرة والعراق وخراسان والروم؛ ففيها من هذا الجنس أكثر مما بالشام وغيرها، وذلك لأن ظهور هذه الأشياء من الأحوال الشيطانية التي أسبابها الكفر والفسوق والعصيان في تلك البلاد أقوى وأظهر، وظهور الإسلام والسنة وإخلاص الدين لله في أرض الشام أقوى من سائر البلاد؛ فلهذا ضعفت هذه الأحوال الشيطانية وأنكرت، وإذا ظهرت ولم تنكر ولم تغير قويت واشتدت شوكتها، فحيث قويت الأحوال الرحمانية الإيمانية المحمدية والتوحيد ونور القرآن وظهرت آثار النبوة

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين (١ / ١٥٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ١٦٤)

والرسالة ضعفت هذه الأحوال الشيطانية، فإن سلطانها إنما يقوى وتعظم جنوده في بلاد أهل الكفر والفسوق والعصيان، كبلاد جنكيزخان والهند والروم...)[(١)].

وقال عن مظاهر الوثنية في تعظيم القبور ودعاء الأموات -التي شاعت شيوع الجاهلية التي عمت بعد حكم التتار للمشرق الإسلامي؛ مما ينافي حقيقة التوحيد الذي جاء به الإسلام، وتأثر كثير من المسلمين وعلمائهم وصالحيهم خطاهم-: (فإنا بعد معرفة ما جاء به الرسول نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته أن تدعو أحدا من الأموات، لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله، لكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين، لم يمكن تكفيرهم بذلك، حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ مما يخالفه، ولهذا ما بينت هذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تفطن، وقال: هذا أصل دين الإسلام، وكان بعض الأكابر من الشيوخ العارفين من أصحابنا يقول: هذا أعظم ما بينته لنا؛ لعلمه بأن هذا أصل الدين، وكان هذا وأمثاله في ناحية أخرى يدعون الأموات ويسألونهم ويستجيرون بهم ويتضرعون إليهم، وربما كان ما يفعلونه بالأموات أعظم، لأنهم إنما يقصدون الميت في ضرورة نزلت بهم، فيدعونه دعاء المضطر راجين قضاء حاجتهم بدعائه والدعاء به، أو الدعاء عند قبره، بخلاف عبادتهم الله تعالى ودعائهم إياه، فإنهم يفعلونه في كثير من الأوقات على وجه العادة والتكلف، حتى إن العدو الخارج عن شريعة الإسلام لما قدم دمشق خرجوا يستغيثون بالموتى عند القبور التي يرجون عندها كشف ضرهم!

وقال بعض الشعراء:

يـــا خــــائفين مـــن التتـــر ... لـــوذوا بقبـــر أبـــي عمـــر

أو قال:

عـــوذوا بقبـــر أبـــي عمـــر ... ينجـــيكم مـــن الضـــرر

فقلت لهم: هؤلاء الذين تستغيثون بهم لو كانوا معكم في القتال لانهزموا كما انهزم من انهزم من المسلمين يوم أحد، فإنه كان قد قضى الله أن العسكر ينكسر لأسباب اقتضت ذلك، ولحكمة الله عز وجل في ذلك، ولهذا كان أهل المعرفة بالدين والمكاشفة لم يقاتلوا في تلك المرة، لعدم القتال الشرعي الذي أمر الله به ورسوله، ولما

---

(١) الرد على البكري (١ / ١٣٧)

يحصل في ذلك من الشر والفساد وانتفاء النصرة المطلوبة من القتال، فلا يكون فيه ثواب الدنيا ولا ثواب الآخرة، لمن عرف هذا وهذا، وإن كثيرا من القائلين الذين اعتقدوا هذا قتالا شرعيا أُجروا على نياتهم، فلما كان بعد ذلك جعلنا نأمر الناس بإخلاص الدين لله عز وجل والاستغاثة به وأنهم لا يستغيثون إلا إياه، لا يستغيثون بملك مقرب ولا نبي مرسل، كما قال تعالى يوم بدر: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾، وروى أن رسول الله ﷺ كان يوم بدر يقول: "يا حي يا قيوم لا إله إلا أنت برحمتك أستغيث"، وفي لفظ: "أصلح لي شأني كله ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين ولا إلى أحد من خلقك". فلما أصلح الناس أمورهم وصدقوا في الاستغاثة بربهم نصرهم على عدوهم نصرا عزيزا، ولم تهزم التتار مثل هذه الهزيمة قبل ذلك أصلا، لما صح من تحقيق توحيد الله تعالى وطاعة رسوله ما لم يكن قبل ذلك، فإن الله تعالى ينصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد)(١).

الفراغ الروحي والتجديد الديني:

لقد كان ما جرى من اجتياح مغولي للعالم الإسلامي صدمة حضارية عنيفة، أفقدت الأمة توازنها، وثقتها بنفسها ودينها، حتى كادت الجاهلية المغولية تغرق المشرق الإسلامي، بوثنيتها وعاداتها، وسحرها وشعوذتها، حتى شاعت عبادة القبور والأضرحة، وبناء المشاهد عليها، والحج إليها، على نحو غير معهود قبل ذلك في تاريخ الإسلام، وكذا شاعت الجاهلية الغربية الصليبية بأعيادها وطقوسها وثقافتها، ووقع ما حذر منه النبي ﷺ، كما رصد ذلك ابن تيمية، الذي أدرك الأثر العميق الذي ترتب على هذين الاجتياحين العسكريين والثقافيين للعالم الإسلامي، وأثرهما على عودة الجاهلية والوثنية، كما تقتضيه طبائع السنن الاجتماعية، من تأثر المغلوب لسنن الغالب، كما يقول عالم الاجتماع الأول ابن خلدون في مقدمته: (الفصل الثالث والعشرون: في أن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب، في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وقر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب، فإذا غالطت بذلك واتصل لها اعتقادا انتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به، وذلك هو الاقتداء، أو لما تراه والله أعلم من أن غلب الغالب لها ليس بعصبية ولا قوة بأس، وإنما هو بما انتحله من العوائد والمذاهب، تغالط أيضا بذلك عن الغلب، وهذا راجع للأول، ولذلك

---

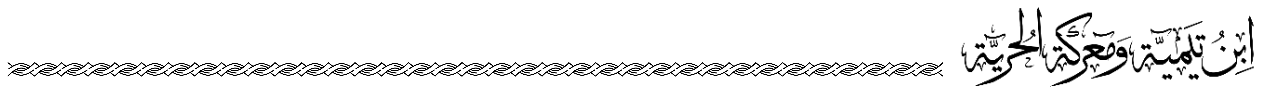
(١) الرد على البكري (٢ / ٧٣١)

ترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها، بل وفي سائر أحواله، وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم، كيف تجدهم متشبهين بهم دائما، وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم، وانظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زي الحامية وجند السلطان في الأكثر لأنهم الغالبون لهم، حتى أنه إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا التشبه والاقتداء حظ كبير، كما هو في الأندلس لهذا العهد مع أمم الجلالقة، فإنك تجدهم يتشبهون بهم في ملابسهم وشاراتهم والكثير من عوائدهم وأحوالهم، حتى في رسم التماثيل في الجدران والمصانع والبيوت، حتى لقد يستشعر من ذلك الناظر بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء والأمر لله، وتأمل في هذا سر قولهم "العامة على دين الملك" فإنه من بابه، إذ الملك غالب لمن تحت يده، والرعية مقتدون به، لاعتقاد الكمال فيه، اعتقاد الأبناء بآبائهم والمتعلمين بمعلميهم...)[1].

لقد عبّر عن تلك الأزمة والهزيمة النفسية ابن تيمية نفسه -الذي أدرك ضرورة استعادة الشخصية الإسلامية، والهوية الإيمانية، وحمايتها من هذه الجاهلية- وهو يقص حال أهل الشام حين غزاهم التتار، وكيف أن الحدث كان قيامة صغرى، تذكر بالقيامة الكبرى؛ فقد الناس فيها إيمانهم، وطاشت أحلامهم، فقال: (فينبغي للعقلاء أن يعتبروا بسنة الله وأيامه في عباده، ودأب الأمم وعاداتهم، لا سيما في مثل هذه الحادثة العظيمة التي طبق الخافقين خبرها، واستطار في جميع ديار الإسلام شررها، وأطلع فيها النفاق ناصية رأسه، وكشر فيها الكفر عن أنيابه وأضراسه، وكاد فيه عمود الكتاب أن يجتث ويخترم، وحبل الإيمان أن ينقطع ويصطلم، وعقر دار المؤمنين أن يحل بها البوار، وأن يزول هذا الدين باستيلاء الفجرة التتار، وظن المنافقون والذين في قلوبهم مرض أن ما وعدهم الله ورسوله إلا غرورا، وأن لن ينقلب حزب الله ورسوله إلى أهليهم أبدا وزين ذلك في قلوبهم وظنوا ظن السوء وكانوا قوما بورا، ونزلت فتنة تركت الحليم فيها حيران، وأنزلت الرجل الصاحي منزلة السكران، وتركت الرجل اللبيب لكثرة الوسواس ليس بالنائم ولا اليقظان، وتناكرت فيها قلوب المعارف والإخوان، حتى بقي للرجل بنفسه شغل عن أن يغيث اللهفان، وميز الله فيها أهل البصائر والإيقان، من الذين في قلوبهم مرض أو نفاق وضعف إيمان، ورفع بها أقواما إلى الدرجات العالية، كما خفض بها أقواما إلى المنازل الهاوية، وكفّر بها عن آخرين أعمالهم الخاطئة، وحدث من أنواع البلوى ما جعلها قيامة مختصرة من القيامة الكبرى... وفي المنتسبين إلى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، في الخاصة والعامة... وهؤلاء يكثرون في المتفلسفة: من المنجمين ونحوهم، ثم في الأطباء، ثم في الكتّاب أقل من ذلك، ويوجدون في المتصوفة،

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١ / ١٤٧)



والمتفقهة، وفي المقاتلة، والأمراء، وفي العامة أيضا، ولكن يوجدون كثيرا في نحل أهل البدع؛ لا سيما الرافضة، ففيهم من الزنادقة والمنافقين ما ليس في أحد من أهل النحل، ولهذا كانت الخرمية والباطنية والقرامطة والإسماعيلية والنصيرية ونحوهم من المنافقين الزنادقة: منتسبة إلى الرافضة، وهؤلاء المنافقون في هذه الأوقات لكثير منهم ميل إلى دولة هؤلاء التتار؛ لكونهم لا يلزمونهم شريعة الإسلام؛ بل يتركونهم وما هم عليه، وبعضهم إنما ينفرون عن التتار لفساد سيرتهم في الدنيا، واستيلائهم على الأموال، واجترائهم على الدماء والسبي؛ لا لأجل الدين، فهذا ضرب النفاق الأكبر..)[١].

تصدي ابن تيمية لمهمة التجديد:

لقد رصد ابن تيمية ظاهرة سقوط المشرق الإسلامي تحت الاحتلال المغولي، وحاول تحديد أسبابها، رابطا بين الأسباب الشرعية الأمرية، والكونية القدرية، وقد أدرك بأن الإصلاح الديني غير ممكن في ظل الفراغ الروحي الخطير، والتراجع الإيماني الكبير، إلا بتجديد أصول الدين ببعث روح الإيمان المطلق بالله وبالنبي ﷺ، كمصدرين لهداية العقول، وتطهير القلوب، وتزكية النفوس، وأنه ما لم تحطم كل الأوثان المعنوية التي تعيق عودة الإيمان بالقرآن والتسليم للسنة كمصدر هداية وزكاء، وكمرجعية حكم وقضاء، حتى لا يزاحمهما فلسفة يونانية، ولا معارف إشراقية عرفانية، ولا تقليد مذهبي أو عقائدي لبشر كائنا من كان، وحتى يكون الله ورسوله هما البداية والنهاية، وهما المرجع والهداية؛ ولهذا كان جل عنايته في التجديد في أصول الدين، وإحياء حقائق التوحيد، بعد أن استشرت الجاهلية في ظل السيطرة المغولية، التي فتحت الطريق للمنجمين والسحرة والمشعوذين، وفي ظل حالة من التشرذم والعصبية للمذاهب والفرق التي كانت من أسباب الهزيمة أمام الغزو الخارجي، وقد كان لرحلته إلى الحج سنة ٦٩٢ هـ وهو ابن إحدى وثلاثين سنة أثر كبير في معرفة واقع الأمة، ومدى الانحراف الذي وصلت إليه، قال ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٢ هـ: (وكان ممن حج في هذه السنة الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله، وكان أميرهم الباسطي ونالهم في معان ريح شديدة جدا، مات بسببها جماعة، وحملت الريح جمالا عن أماكنها، وطارت العمائم عن الرؤوس، واشتغل كل أحد بنفسه)[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٢٧)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٣٩٢)

وقال العيني: (وفيها: حج بالناس في الركب المصري الأمير بدر الدين بكتاش المعروف بالطيار، وفي الركب الشامي الأمير الباسطي، وكان ممن حج في هذه السنة الشيخ تقي الدين بن تيمية، ونالهم في مكة ريح شديدة جدا، مات بسببها جماعة، وحملت جماعة من أماكنها)[1].

قال الحافظ البزار: (ولقد أكثر رضي الله عنه التصنيف في الأصول فضلا عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته، ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومن قلد المسلم فيها أحد العلماء المقلدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلابية والسالمية وغيرهم من أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضا عن الكتاب والسنة مقبلا على مقالاتهم إلا وقد تزندق أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبا عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية، ولا والله ما رأيت فيهم أحدا ممن صنف في هذا الشأن وادعى علو المقام إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام، وسبب ذلك إعراضه عن الحق الواضح المبين، وعما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات وضلالات، وكونه التزمها معرضا عن غيرها أصلا ورأسا، فغلبت عليه حتى غطت على عقله السليم، فتخبط حتى خبط فيها عشواء، ولم يفرق بين الحق والباطل، وإلا فالله أعظم لطفا بعباده أن لا يجعل لهم عقلا يقبل الحق ويثبته، ويبطل الباطل وينفيه، لكن عدم التوفيق وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال، وقد جعل الله تعالى العقل السليم من الشوائب ميزانا يزن به العبد الواردات، فيفرق به بين ما هو من قبيل الحق، وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده، فكيف يقال إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى! هذا باطل قطعا يشهد له كل عقل سليم، لكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾، قال الشيخ الإمام قدس الله روحه: فهذا

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعيني (١ / ٢٦٠)

ونحوه هو الذي أوجب أني صرفت جل همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم، وأجبت عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية.

قلت: وقد أبان بحمد الله تعالى فيما ألف فيها لكل بصير الحق من الباطل، وأعانه بتوفيقه حتى رد عليهم بدعهم وآراءهم، وخدعهم وأهواءهم، مع الدلائل النقلية، بالطريقة العقلية، حتى يجيب عن كل شبهة من شبههم بعدة أجوبة جلية، واضحة يعقلها كل ذي عقل صحيح، ويشهد لصحتها كل عاقل رجيح، فالحمد لله الذي من علينا برؤيته وصحبته، فلقد جعله الله حجة على أهل هذا العصر المعرض غالب أهله عن قليله وكثيره، لاشتغالهم بفاني الدنيا عما يحصل به باقي الآخرة فلا حول ولا قوة إلا بالله)[١].

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٣٣)

الفصل الرابع:

من الاجتهاد إلى معترك الجهاد

"اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عني نبينا ﷺ بقوله "إن الله يبعث على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها". فلقد أحيا الله به ما كان قد درس من شرائع الدين".

الحافظ عمر بن علي البزار

"كان رباني الأمة، وفريد الزمان، وحامل لواء الشريعة، وصاحب معضلات المسلمين"

الذهبي

"إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته؛ أقمنا له سلطانا يحميه ويحوطه زمن الأمن"

ابن تيمية مخاطبا أمراء مصر

لقد أدرك ابن تيمية مبكرا أسباب النكبة وجذور الأزمة، التي أفضت إلى سقوط الأمة، أمام الغزو الخارجي، وساعده على ذلك النبوغ العلمي منذ صغره، فقد تفقه واستدل قبل البلوغ، وتصدى للتدريس والفتوى وصنّف قبل سن العشرين، فقد ذكر الحافظ ابن حجر قول الذهبي عنه (قرأ القرآن والفقه وناظر واستدل وهو دون البلوغ، وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودرّس وهو دون العشرين، وصنّف التصانيف وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه)[1].

مراحل حياة ابن تيمية العلمية:

ويمكن تقسيم مراحل حياة ابن تيمية العلمية إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الحفظ والتفقه من التميز إلى البلوغ:

وهي ما بين سن ٦ سنين إلى ١٦ سنة تقريبا، وقد حفظ فيها ابن تيمية القرآن والسنة والعربية والفقه والأصول، حيث عُني به والده الإمام الفقيه القاضي الحنبلي عبد الحليم ابن تيمية عناية كبيرة مبكرا، كما قال ابن عبدالهادي: (سمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير، وعُني بالحديث، وقرأ ونسخ وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوى، ثم فهمها وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالا كليا، حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك، هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة، فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه)[2].

ففي هذه الفترة كان يحفظ الحديث، ويتفقه على مذهب الحنابلة، ويستدل، ويطالع الفنون، كما هي عادة المدارس الحديثية والفقهية آنذاك، وكان مبرزا على أقرانه، قد بهر الناس بقوة حافظته، وشدة عارضته، وقد قال ابن عبدالهادي: (وقال بعض قدماء أصحاب شيخنا: أما مبدأ أمره ونشأته فقد نشأ من حين نشأ في حجور

---

(١) الدرر الكامنة (٥/ ١٨٥)، والعقود الدرية (١ / ٣٩)

(٢) العقود الدرية (١ / ٢٠)

العلماء، راشفا كؤوس الفهم، راتعا في رياض التفقه، ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون، لا يلوي إلى غير المطالعة والاشتغال، والأخذ بمعالي الأمور، خصوصا علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمها)(١).

وقد جمع ابن تيمية وألّف في آخر هذه المدة، وهي بواكير كتاباته ورسائله، حيث كان إدراكه للانحراف العقائدي وهو صغير قبل سن الاحتلام، وقد كان حينها متمكنا من الجدل والرد على الكبار، كما أخبر عما جرى بينه وبين بعض المتكلمين فقال: (المعلوم من حيث الجملة: أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشوا وقولا للباطل، وتكذيبا للحق في مسائلهم ودلائلهم؛ لا يكاد -والله أعلم- تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك! وأذكر أني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم، وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام، كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل إما في الدلائل، وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقا، لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة، وإما أن تكون المسألة باطلا. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا وذكر "مسألة التوحيد" فقلت: التوحيد حق. لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه. فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط، وذهب إلى ابنه -وكان أيضا من المتعصبين لهم- فذكر ذلك له، فأخذ يعظم ذلك علي، فقلت: أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين! ويدلك على ذلك أمور: - أحدها: أنك تجدهم أعظم الناس شكا واضطرابا، وأضعف الناس علما ويقينا، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا، وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل، ومن المعلوم: أن الاعتراض والقدح ليس بعلم، ولا فيه منفعة، وأحسن أحوال صاحبه: أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال، ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ إذ كل منهم يقدح في أدلة الآخر)(٢).

وقد جادل ابن تيمية بعض المتصوفة وهو صغير جدا، فحكى ما دار بينهما، مما يؤكد نبوغه المبكر، وإدراكه لطبيعة الانحراف، فقال: (وأغرب من هذا ما قاله لي مرة شخص من هؤلاء الغالطين في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾، قال المعنى وما يعلم تأويل (هو) أي اسم " هو" الذي يقال فيه: " هو هو" وصنف ابن عربي كتابا في "الهو"، فقلت له، وأنا إذ ذاك صغير جدا، لو كان كما تقول: لكتبت في المصحف مفصولة (تأويل هو)، ولم تكتب موصولة، وهذا الكلام الذي قاله هذا معلوم الفساد بالاضطرار، وإنما كثير من غالطي المتصوفة لهم

(١) العقود الدرية (١ / ٢١)
(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ٢٧)

مثل هذه التأويلات الباطلة في الكتاب والسنة. وقد يكون المعنى الذي يعنونه صحيحا؛ لكن لا يدل عليه الكلام، وليس هو مراد المتكلم، وقد لا يكون صحيحا. فيقع الغلط "تارة" في الحكم و"تارة" في الدليل)[١].

وقد كان ابن تيمية في أول أمره قد اغتر بابن عربي، كما أخبر عن نفسه (وإنما كنت قديما ممن يحسن الظن بابن عربي ويعظّمه: لما رأيت في كتبه من الفوائد مثل كلامه في كثير من "الفتوحات"، "والكنة"، "والمحكم المربوط" "والدرة الفاخرة"، "ومطالع النجوم" ونحو ذلك، ولم نكن بعد اطلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع الفصوص ونحوه، وكنا نجتمع مع إخواننا في الله نطلب الحق ونتبعه، ونكشف حقيقة الطريق، فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا، فلما قدم من المشرق مشايخ معتبرون وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية والدين الإسلامي وحقيقة حال هؤلاء: وجب البيان)[٢].

وفي هذا النص ما يؤكد مدى الفراغ الروحي والعقائدي الذي كان المشرق الإسلامي يعيشه في تلك الفترة، التي سادت فيه دولة المغول وامتد فيها سلطانهم ودينهم، حيث كان المشايخ الصالحون فضلا عن العامة يبحثون عن حقيقة الدين الإسلامي!

وقد كانت خرافات الصوفية قد راجت في هذه الفترة رواجا كبيرا، وهو ما حدا ابن تيمية في صغره في هذه المرحلة أن يجمع رسالة في شأن الخرقة المنسوبة إلى الحسن البصري؛ ليبين بطلانها، كما قال: (وقد كتبت أسانيد الخرقة، لأنه كان لنا فيها أسانيد، فبينتها ليعرف الحق من الباطل، ولهم إسناد آخر بالخرقة المنسوبة إلى جابر، وهو منقطع جدا، وقد عقل بالنقل المتواتر أن الصحابة لم يكونوا يلبسون مريديهم خرقة، ولا يقصون شعورهم، ولا التابعون، ولكن هذا فعله بعض مشايخ المشرق من المتأخرين)[٣].

وفي أواخر هذه المرحلة؛ ألف ابن تيمية منسكا للحج، جمعه من كتب الأئمة، وذلك أول عمره، ولعله ابن ست عشرة سنة، وكان بطلب بعض الشيوخ، وقال عنه: (وقد ذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وكنت قد كتبتها في "منسك" كتبته قبل أن أحج في أول عمري، لبعض الشيوخ، جمعته من كلام العلماء، ثم تبين لنا أن هذا كله من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لم يفعلوا شيئا من ذلك، وأن أئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك، وأن المسجد الحرام هو المسجد الذي شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف، وغير ذلك من العبادات، ولم يشرع لنا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠ / ٥٦٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٢ / ٤٦٥)

(٣) منهاج السنة النبوية (٨ / ٣٦)

قصد مسجد بعينه بمكة سواه، ولا يصلح أن يجعل هناك مسجد يزاحمه في شيء من الأحكام، وما يفعله الرجل في مسجد من تلك المساجد، من دعاء وصلاة وغير ذلك، إذا فعله في المسجد الحرام كان خيرا له؛ بل هذا سنة مشروعة، وأما قصد مسجد غيره هناك تحريا لفضله، فبدعة غير مشروعة. وأصل هذا: أن المساجد التي تشد إليها الرحال، هي المساجد الثلاثة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ)[1].

وهنا يظهر بجلاء أنه كان في أول أمره مقلدا -كما هي عادة المبتدئين من المتفقهة آنذاك- ومتأثرا بالصوفية كابن عربي، وقد ألّف بواكير مؤلفاته في هذه الفترة قبل أن يحج سنة ٦٩٢ هـ بزمن طويل، وقبل أن يبلغ درجة الاجتهاد المذهبي، فضلا عن الاجتهاد المطلق، وقد تراجع عن بعض ما ذكره فيها بعد أن ثبت له بأنه من البدع والمحدثات، وقد تكون تلك الأقوال فيها ما ظل ينسب له بعد ذلك، حتى بعد تراجعه عنها، إذ ثبت أنه يؤلف الرسائل إجابة عن أسئلة من المشايخ، فيأخذون تلك الرسائل، ويعتمدون عليها، كما في هذا المنسك الذي ألّفه لبعض الشيوخ، ومن هنا يصبح تحرير تاريخ مؤلفاته ومصنفاته ورسائله أمرا ضروريا، لمن أراد معرفة آخر آرائه بعد بلوغه درجة الاجتهاد المطلق، وأكثر كتبه يمكن تحديد سني تأليفها، وقد اشتهرت في حياته، وتظل بعض الرسائل التي قد تتعارض فيها أقواله محل البحث والتحرير، والقاعدة المطردة أن كل كتبه التي ظهرت فيها شخصيته كمجتهد مطلق، يستدل بالنصوص، ويرجح ويضعف ويصحح، ويخالف المذاهب الفقهية المشهورة، وما اشتهر من آراء المتكلمين، فهي من كتبه المتأخرة، وكل ما كان منها يميل إلى التقيد للمذهب ويقل فيها الاستدلال فهي من بواكير رسائله.

المرحلة الثانية: من البلوغ إلى النبوغ والاجتهاد المذهبي:

وفيها تصدى ابن تيمية للفتوى وهو ابن سبع عشرة سنة، ثم جلس على كرسي أبيه في مدرسة الحديث السكرية، بعد وفاته، وهو ابن إحدى وعشرين، كمحدث وفقيه حنبلي، وشرع في التأليف والتصنيف، قال الذهبي: (وقرأ وحصل وبرع في الحديث والفقه، وتأهل للتدريس والفتوى، وهو ابن سبع عشرة سنة، وتقدم في علم التفسير، والأصول، وجميع علوم الإسلام، أصولها وفروعها، ودقها وجلها، سوى علم القراءات)[2].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٣٣٩)

(٢) العقود الدرية (١ / ٤٠)

وقال أيضا عن صلاحه وتعبده وهو شاب (نشأ الشيخ تقي الدين رحمه الله في تصون تام وعفاف، وتأله وتعبد، واقتصاد في الملبس والمأكل، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويفحم الكبار، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم، فأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكب على الاشتغال، ومات والده وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم، فدرّس بعده بوظائفه وله إحدى وعشرون سنة، واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي من حفظه، فكان يورد المجلس ولا يتعلثم، وكذا كان الدرس بتؤدة وصوت جهوري فصيح)[١].

وقد حضر يوم جلوسه للتدريس علماءُ دمشق ومنهم شيخ الإسلام تاج الدين الفزاري الشافعي، قال ابن ناصر الدين: (قال الذهبي وكان الشيخ تاج الدين الفزاري يبالغ في تعظيم الشيخ تقي الدين بحيث أنه علق بخطه درسه بالسكرية انتهى، وهذا الدرس كان بعد موت والد الشيخ تقي الدين في يوم الاثنين ثاني المحرم من سنة ثلاث وثمانين وستمائة بدار الحديث السكرية، التي بالقصاعين داخل دمشق، وبها كان سكن الشيخ تقي الدين ووالده من قبل، وحضر هذا الدرس قاضي القضاة بهاء الدين يوسف ابن القاضي محيي الدين أبي الفضل يحيى بن الزكي، وشيخ الإسلام تاج الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري المذكور، والشيخ زين الدين أبو حفص عمر ابن مكي عبد الصمد بن المرجل، وكيل بيت المال والد صدر الدين ابن الوكيل الشافعيون، وشيخ الحنابلة العلامة زين الدين أبو البركات ابن المنجا التنوخي وآخرون، وكان درسا حافلا كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه، كما ذكره الذهبي وغيره، لكثرة فوائده وأطنب الحاضرون في شكره، وكان إذ ذاك عمر الشيخ تقي الدين ابن تيمية نحو إحدى وعشرين سنة)[٢].

وقد أذن له شيوخه بالإفتاء، وكانوا يفخرون بذلك، ومنهم الشيخ الإمام العلامة الخطيب المدرس المفتي القاضي شرف الدين أحمد ابن حماد المقدسي الشافعي، وكان توفي سنة ٦٩٥ هـ. قال العيني: (وأذن لجماعة من الفضلاء في الإفتاء منهم الشيخ الإمام أبو العباس ابن تيمية، وكان يفتخر بذلك ويقول: أنا أذنت لابن تيمية في الإفتاء)[٣].

---

(١) العقود الدرية (١ / ٢٠)

(٢) الرد الوافر (١ / ٨٦)

(٣) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٢٨٨)

وقد كان في هذه المدة يُقرأ عليه كتب الحديث والفقه، فقد قُرأ عليه كتاب الجمعة للقاضي أبي بكر أحمد بن علي المروزي في ١٤ رمضان سنة ٦٨١ هـ.(١)

وقد كان ابن تيمية منذ بواكير شبابه عابدا متنسكا متألها، كما قال بعض قدماء أصحابه: (ولم يزل على ذلك خلفا صالحا سلفيا، متألها عن الدنيا، صينا تقيا، برا بأمه، ورعا عفيفا، عابدا ناسكا، صواما قواما، ذاكرا لله تعالى في كل أمر وعلى كل حال، رجاعا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا، وقافا عند حدود الله تعالى وأوامره ونواهيه، آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر بالمعروف، لا تكاد نفسه تشبع من العلم، فلا تروى من المطالعة، ولا تمل من الاشتغال، ولا تكل من البحث، وقل أن يدخل في علم من العلوم من باب من أبوابه إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم على حذاق أهله مقصوده الكتاب والسنة، ولقد سمعته في مبادئ أمره يقول: إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل على فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر أو أقل حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل، قال وأكون إذ ذاك في السوق أو المسجد أو الدرب أو المدرسة لا يمنعني ذلك من الذكر والاستغفار إلى أن أنال مطلوبي)(٢).

وقد أصبح ابن تيمية في هذه المدة أحد أئمة المذهب الحنبلي، وكبار شراحه، حيث شرح كتاب العمدة لشيخ المذهب ابن قدامة المقدسي، كما شرح كتاب المحرر لجده -أبي البركات المجد ابن تيمية- في (التعليق المقرر على المحرر)، وصار ممن يرجع إلى قوله في معرفة صحيح مذهب أحمد، كما قال الطوفي عن مذهب أحمد: (والتصحيح الذي فيه، إنما هو من اجتهاد أصحابه بعده، كابن حامد، والقاضي وأصحابه، ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد المقدسي رحمة الله عليهم أجمعين، لكن هؤلاء بالغين ما بلغوا، لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب أحمد، كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعا، فمن فرضناه جاء بعد هؤلاء، وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم، جاز له أن يتصرف في الأقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرفهم، ويصحح منها ما أدى اجتهاده إليه، وافقهم أو خالفهم، وعمل بذلك وأفتى، وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى، فإنه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الأصحاب من المذهب، بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده، فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد، وما كان مثله لتدوين نصوصه ونقلها)(٣).

---

(١) العقود الدرية (١ / ٤٢)

(٢) العقود الدرية (١ / ٢٠)

(٣) شرح مختصر الروضة (٣ / ٦٢٧)

وقد قال الطوفي هذا عن ابن تيمية سنة تأليفه كتابه "شرح مختصر الروضة" وهي سنة ٧٠٨ هـ، وكان لشيخه ابن تيمية آنذاك ٤٧ سنة، وقد نص الطوفي على ذلك فقال: (الفرع الثاني: وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه -وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية -صلوات الله على منشئها- في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟ واستفتي فيها شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية بالقاهرة -أيده الله تعالى- فأجاب فيها بما ملخصه أنهم مكلفون بها بالجملة، لكن لا على حد تكليف الإنس بها، لأنهم مخالفون للإنس بالحد فبالضرورة يخالفونهم في بعض التكاليف)[١].

فقد كان ابن تيمية سنة ٧٠٨ هـ -كما قال الطوفي- قد تجاوز درجة الاجتهاد المذهبي إلى درجة الاجتهاد المطلق، وهي المرحلة الثالثة التي بلغ فيها درجة الإمامة ومشيخة الإسلام.

وقال الطوفي أيضا: (قلت: ومن مذهبنا أيضا سد الذرائع، وهو قول أصحابنا بإبطال الحيل، ولذلك أنكر المتأخرون منهم على أبي الخطاب ومن تابعه عقد باب في كتاب الطلاق يتضمن الحيلة على تخليص الحالف من يمينه في بعض الصور، وجعلوه من باب الحيل الباطلة، وهي التوصل إلى المحرم بسبب مباح، وقد صنّف شيخنا تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمة الله عليه[٢]- كتابا بناه على بطلان نكاح المحلل، وأدرج جميع قواعد الحيل، وبين بطلانها بأدلته، على وجه لا مزيد عليه)[٣].

وكذا عدّ ابن القيم اختيارات شيخه ابن تيمية التي خالف فيها المذهب وجوها في المذهب الحنبلي، كاختيارات غيره من أئمة المذهب، فقال في كفارة يمين الطلاق: (الوجه التاسع: أنه أحد القولين في مذهب أحمد، حكاه شيخنا واختاره وأفتى به، وأقل درجات اختياراته أن يكون وجها في المذهب، ومن الممتنع أن يكون اختيار ابن عقيل وأبي الخطاب والشيخ أبي محمد وجوها يفتى بها، واختيارات شيخ الإسلام لا تصل إلى هذه المرتبة، فالذي يجزم به أن دخول الكفارة في الحلف بالطلاق، وكون الثلاث في كلمة واحدة واحدة أحد الوجهين في مذهب أحمد، وهو مخرج على أصوله أصح تخريج، والغرض نقض قول من ادعى الإجماع في ذلك)[٤].

وقد تبوأت اختيارات ابن تيمية وترجيحاته مكانها بين أقوال شيوخ المذهب، وصارت موافقته لأحد الإمامين وهما جده المجد ابن تيمية صاحب المحرر، وابن قدامة المقدسي صاحب المغني: مذهبا معتمدا لدى متأخري

---

(١) شرح مختصر الروضة (١ / ٢١٨)

(٢) هذه العبارة (رحمه الله) كما هو ظاهر زيادة إما من الناسخ أو من الطوفي نفسه حين قرأ عليه كتابه بعد وفاة شيخه.

(٣) شرح مختصر الروضة (٣ / ٢١٤)

(٤) الصواعق المرسلة (٢ / ٦٢٤)

الحنابلة، كما قال المرداوي: (فإن اختلفا -ابن قدامة صاحب المغني، والمجد ابن تيمية صاحب المحرر- فالمذهب مع من وافقه صاحب القواعد الفقهية -ابن رجب- أو الشيخ تقي الدين ابن تيمية)[١].

وقال أيضا: (اعلم أن مرجع معرفة الصحيح والترجيح في المذهب إلى أصحابه، وقد حرر ذلك الأئمة المتأخرون، فالاعتماد في معرفة الصحيح من المذهب على ما قالوه، ومن أعظمهم الشيخ الموفق، لا سيما في الكافي، والمجد المسدد -ابن تيمية الجد- والشارح، والشيخ تقي الدين –أي: شيخ الإسلام ابن تيمية الحفيد- فإن اختلفوا فالمرجع إلى ما قاله الشيخان: أعني: الموفق والمجد، ثم ما وافق أحدهما الآخر في أحد اختياريه، فإن اختلفا من غير مشارك لهما فالموفق، ثم المجد، وإلا ينظر فيمن شاركهما من الأصحاب لا سيما إن كان الشيخ تقي الدين أو ابن رجب)[٢].

ولهذا صار ابن تيمية عند متأخري الحنابلة شيخ المذهب عند الإطلاق، كما قال الحجاوي الحنبلي الدمشقي في متن الإقناع، بشرح البهوتي الحنبلي المصري في كشاف القناع: (.. (ومرادي بالشيخ) حيث أطلقته (شيخ الإسلام) بلا ريب (بحر العلوم) النقلية والعقلية (أبو العباس أحمد) تقي الدين بن عبد الحليم (بن تيمية)، كان إماما مفردا، أثنى عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم، وامتحن بمحن وخاض فيه أقوام حسدا، ونسبوه للبدع والتجسيم، وهو من ذلك بريء، وكان يرجح مذهب السلف على مذهب المتكلمين، فكان من أمره ما كان، وأيده الله عليهم بنصره)[٣].

المرحلة الثالثة: من الاجتهاد المذهبي إلى الإمامة والاجتهاد المطلق ومشيخة الإسلام:

وهي ما قبل الأربعين ببضع سنين، إلى وفاته وقد ناهز السبعين، وفيها بلغ درجة الإمامة في الدين، وأصبح مرجعا لعامة المسلمين، ولم يعد يتقيد بمذهب فقهي، بل ولا حتى بالمذاهب الأربعة، وإنما يفتي بحسب ما ترجح عنده بالدليل من الكتاب والسنة، كما قال الطوفي: (وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى، فإنه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الأصحاب من المذهب، بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده)[٤].

---

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١/ ١٧)
(٢) الفروع وتصحيح الفروع (١/ ٣١)
(٣) كشاف القناع عن متن الإقناع (١ / ٢٨)
(٤) شرح مختصر الروضة (٣ / ٦٢٧)

وهو ما لم يحدث من قرون، منذ شيوع التقليد، وقصر الاجتهاد فقط على الترجيح المذهبي، حتى لا يكاد يوجد مجتهد يخرج عن المذهب، فضلا عن المذاهب الأربعة، قال الذهبي: (وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقل أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة، وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة، وصنف فيها، واحتج لها بالكتاب والسنة، وله الآن عدة سنين لا يفتي بمذهب معين، بل بما قام عليه الدليل عنده)[1].

وقال ابن حجر: (قال الذهبي ما ملخصه: كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجح، وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه، قال: وما رأيت أسرع انتزاعا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضارا للمتون وعزوها منه، كأن السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، وأما أصول الديانة ومعرفة أقوال المخالفين فكان لا يشق غباره فيه.. ولعل فتاويه في الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد بل أكثر)[2].

وقال الذهبي أيضا: (وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده)[3].

ونقل ابن كثير عن علم الدين البرزالي قوله عن ابن تيمية: (وقل أن سمع شيئا إلا حفظه، ثم اشتغل بالعلوم، وكان ذكيا كثير المحفوظ فصار إماما في التفسير وما يتعلق به، عارفا بالفقه، فيقال إنه كان أعرف بفقه المذاهب من أهلها الذي كانوا في زمانه وغيره، وكان عالما باختلاف العلماء، عالما في الأصول والفروع والنحو واللغة، وغير ذلك من العلوم النقلية والعقلية، وما قطع في مجلس، ولا تكلم معه فاضل في فن من الفنون إلا ظن أن ذلك الفن فنه، ورآه عارفا به متقنا له، وأما الحديث فكان حامل رايته حافظا له، مميزا بين صحيحه وسقيمه، عارفا برجاله متضلعا من ذلك، وله تصانيف كثيرة، وتعاليق مفيدة في الأصول والفروع، كمل منها جملة وبيضت، وكتبت عنه وقرئت عليه أو بعضها، وجملة كبيرة لم يكملها، وجملة كملها ولم تبيض إلى الآن، وأثنى عليه وعلى علومه وفضائله جماعة من علماء عصره، مثل القاضي الخويي، وابن دقيق العيد، وابن النحاس، والقاضي الحنفي قاضي قضاة مصر ابن الحريري وابن الزملكاني وغيرهم، ووجدت بخط ابن الزملكاني أنه قال:

---

(١) العقود الدرية (١ / ١٣٢)

(٢) الدرر الكامنة ٥/ ١٧٥

(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٦- ٤٩٧)

اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها، وأن له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب والتقسيم، والتدين، وكتب على تصنيف له هذه الأبيات:

مــــاذا يقـــول الواصـــــفون لـــــه ... وصـــفاته جلـــت عـــن الحصـــر

هـــــو حجـــــــة لله قـــــــاهرة ... هـــو بيننـــا أعجوبـــة الـــدهر

هـــو آيـــة فـــي الخلـــق ظـــاهرة ... أنوارهـــا أربـــت علـــى الفجـــر

وهذا الثناء عليه، وكان عمره يومئذ نحو ستين سنة)[1].

وقد شهد لها أئمة عصره في هذه المرحلة من كل المذاهب بالإمامة في الدين، وبلوغ درجة الاجتهاد، وتحقق شروطها فيه، ووصفوه بأنه شيخ الإسلام، حتى لا يعرف في تاريخ الإسلام كله من شهد له نحو مئة إمام من أهل عصره على اختلاف مذاهبهم الفقهية ومشاربهم العقائدية بأنه شيخ الإسلام إلا ابن تيمية وحده!

قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: (وها أنا بعون الله العلي الكبير ذاكر من أثنى عليه بذلك، وبغيره من الجم الغفير ممن حضرني ذكره، وظهر لي بل لزمني إشاعته ونشره... ولقد كان العلامة الإمام قاضي قضاة مصر والشام أبوعبد الله محمد ابن الصفي عثمان ابن الحريري الانصاري الحنفي يقول: إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن! وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في ترجمته، لأني رتبت أسماء من شهد لابن تيمية من الأعلام بإمامته وأنه شيخ الإسلام على حروف المعجم المألوفة)[2].

وقد بلغ عدد من ذكرهم ابن ناصر الدين خمسة وثمانين إماما بين محدث وفقيه ومفسر وأصولي ومتكلم، ثم قال: (وهذا آخر من ذكرنا من الأعلام ممن سمى الشيخ تقي الدين ابن تيمية بشيخ الإسلام، ولقد تركنا جما غفيرا وأناسي كثيرا ممن نص على إمامته، وما كان عليه من زهده وورعه وديانته، وكذلك تركنا ذكر خلق ممن مدحه نظما في حياته أو رثاه بشعر بعد مماته)[3].

وقد ذكر منهم ابن دقيق العيد، وابن عبد الدائم، وابن عبد الهادي، وابن سيد الناس، والذهبي، وابن كثير، والإمام سراج الدين البلقيني، وابن أبي المظفر الشافعي النابلسي، وابن فضل الله العمري، وشهاب الدين البقاعي الشافعي، وابن الواني، وجمال الدين ابن المهندس الحنفي، وأبي المظفر السرمري الحنبلي، وابن رسلان

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٥٧)، والرد الوافر (١/١٢٢).

(٢) الرد الوافر (١ / ٢٥)

(٣) الرد الوافر (١ / ١٣٧)

البعلبكي الحنبلي، والقاضي ابن الزملكاني الشافعي، وابن القيم، وابن حيان الأندلسي، وابن السبكي، وابن السراج القونوي، وابن النحاس، وقاضي القضاة ابن الحريري الحنفي.

قال عنه علم الدين البرزالي: (الإمام المجمع على فضله ونبله ودينه، قرأ القرآن وبرع فيه، والعربية والأصول، ومهر في علمي التفسير والحديث، وكان إماما لا يلحق غباره في كل شيء، وبلغ رتبة الاجتهاد، واجتمعت فيه شروط المجتهدين، وكان إذا ذكر التفسير أبهت الناس من كثرة محفوظه، وحسن إيراده، وإعطائه كل قول ما يستحقه من الترجيح والتضعيف والإبطال، وخوضه في كل علم، كان الحاضرون يقضون منه العجب، هذا مع انقطاعه إلى الزهد والعبادة والاشتغال بالله تعالى والتجرد من أسباب الدنيا ودعاء الخلق إلى الله تعالى، وكان يجلس في صبيحة كل جمعة على الناس يفسر القرآن العظيم، فانتفع بمجلسه وبركة دعائه، وطهارة أنفاسه، وصدق نيته، وصفاء ظاهره وباطنه، وموافقة قوله لعمله، وأناب إلى الله تعالى خلق كثير، وجرى على طريقة واحدة من اختيار الفقر والتقلل من الدنيا ورد ما يفتح به عليه)(١).

وقال عنه مؤرخ الإسلام الذهبي: (الإمام العلامة، الحافظ الحجة، فريد العصر، بحر العلوم: تقي الدين أبو العباس الحراني، ثم الدمشقي، قرأ وانتقى وبرع في علوم الآثار والسنن، ودرس وأفتى وفسر، وصنف التصانيف البديعة، وانفرد بمسائل فنيل من عرضه لأجلها، وهو بشر له ذنوب خطأ، ومع هذا فوالله ما رأت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، كان إماما متبحرا في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفا بفرط الشجاعة والكرم، فارغا عن شهوات المأكل والملبس والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه، ذكره أبو الفتح اليعمري - الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس الشافعي المصري - في جواب سؤالات أبي العباس ابن الدمياطي الحافظ فقال: ألفيته ممن أدرك من العلوم حظا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو رايته، أو حاضر بالنحل والملل لم ير أو سع من نحلته، ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، لم تر عيني مثله ولا رأت عينه مثل نفسه)(٢).

وذكر ابن ناصر الدين مثل ما نقله الذهبي عن ابن سيد الناس وزاد: (.. برز في كل فن على أبناء جنسه، لم تر عيني مثله ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويردون من بحره

---

(١) الرد الوافر (١ / ١٢١)

(٢) المعجم المختص بالمحدثين (١ / ٢٥ رقم ٢٢).

العذب، إلى حين ذهابه إلى رحمة الله تعالى وانتقاله، وإلى الله ترجع الأمور، وهو المطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وكان يومه مشهودا ضاقت بجنازته الطريق، وانتابها المسلمون من كل فج عميق)[1].

وقال ابن عبد الهادي: (ثم لم يبرح شيخنا رحمه الله في ازدياد من العلوم وملازمة الاشتغال والأشغال، وبث العلم ونشره، والاجتهاد في سبل الخير، حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل، والزهد والورع، والشجاعة والكرم، والتواضع والحلم، والإنابة والجلالة والمهابة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسائر أنواع الجهاد، مع الصدق والعفة والصيانة، وحسن القصد والإخلاص، والابتهال إلى الله، وكثرة الخوف منه، وكثرة المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر، والدعاء إلى الله، وحسن الأخلاق، ونفع الخلق والإحسان إليهم والصبر على من آذاه والصفح عنه والدعاء له وسائر أنواع الخير، وكان رحمه الله سيفا مسلولا على المخالفين، وشجى في حلوق أهل الأهواء المبتدعين، وإماما قائما ببيان الحق ونصرة الدين، وكان بحرا لا تكدره الدلاء، وحبرا يقتدي به الأخيار الألباء، طنت بذكره الأمصار، وضنت بمثله الأعصار،قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج: ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل، نفسه وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه)[2].

وكتب الإمام البقاعي الشافعي بخطه على نسخة من كتاب ("الجواب الباهر في زيارة المقابر" أجاب به شيخ الإسلام، مفتي الأنام، أحد الأئمة الأعلام، فريد دهره، ومجتهد عصره، بقية السلف، وقدوة الخلف: أبو العباس أحمد بن الإمام عبد الحليم بن الإمام عبد السلام ابن تيمية، جوابا لسؤال ولاة الأمور عما أفتى به في زيارة القبور، سطره زمن حبسه بالقلعة المحروسة، حين امتحن بها وسجن بسببها، فذكر في هذا الجواب السنة، ورد على من نسب إليه منع الزيارة مطلقا وبينه قدس الله روحه ونور ضريحه)[3].

وقال ابن حجر عنه: (ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهر وتميز وتقدم، وصنف ودرس وأفتى، وفاق الأقران، وصار عجبا في سرعة الاستحضار وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول، والإطالة على مذاهب السلف والخلف)[4].

وقد أكثر في هذه المرحلة من التصنيف والفتاوى حين تصدى لنوازل الأمة التي لم يستطع فقهاء عصره الإجابة عنها، كما قال الحافظ البزار: (وأما فتاويه ونصوصه وأجوبته على المسائل فهي أكثر من أن أقدر على

---

(١) الرد الوافر (١ / ٢٦)

(٢) العقود الدرية (١ / ٢١)

(٣) الرد الوافر (١ / ٧٠)

(٤) الدرر الكامنة (١/ ١٦٨ رقم ٤٠٩).

إحصائها، لكن دون بمصر منها على أبواب الفقه سبعة عشر مجلدا، وهذا ظاهر مشهور، وجمع أصحابه أكثر من أربعين ألف مسألة، وقل أن وقعت واقعة وسئل عنها إلا وأجاب فيها بديهة بما بهر واشتهر، وصار ذلك الجواب كالمصنف الذي يحتاج فيه غيره إلى زمن طويل، ومطالعة كتب، وقد لا يقدر مع ذلك على إبراز مثله)[1].

وكما قال الذهبي عنه: (شيخنا الإمام، شيخ الإسلام، فرد الزمان، بحر العلوم.. وصنف التصانيف وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه، وله من المصنفات الكبار التي سارت بها الركبان، ولعل تصانيفه في هذا الوقت تكون أربعة آلاف كراس وأكثر، وفسّر كتاب الله تعالى مدة سنين من صدره أيام الجمع، وكان يتوقد ذكاء، وسماعاته من الحديث كثيرة، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ، ومعرفته بالتفسير إليها المنتهى، وحفظه للحديث ورجاله وصحته وسقمه فما يلحق فيه، وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين فضلا عن المذاهب الأربعة فليس له فيه نظير، وأما معرفته بالملل والنحل والأصول والكلام فلا أعلم له فيه نظيرا، ويدري جملة صالحة من اللغة، وعربيته قوية جدا، ومعرفته بالتاريخ والسير فعجب عجيب، وأما شجاعته وجهاده وإقدامه فأمر يتجاوز الوصف ويفوق النعت، وهو أحد الأجواد الأسخياء الذين يضرب بهم المثل، وفيه زهد وقناعة باليسير في المأكل والملبس)[2].

وقال الذهبي في موضع آخر وقد ذكر الشيخ رحمه الله: (كان آية في الذكاء، وسرعة الإدراك، رأسا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرا في النقليات، هو في زمانه فريد عصره علما، وزهدا، وشجاعة، وسخاء، وأمرا بالمعروف، ونهيا عن المنكر، وكثرة تصانيف... فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عُدّ الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستغنى وأفلسوا، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلّهم وتيسهم، وهتك أستارهم، وكشف عوارهم، وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظم من أن يصفه كلمي، أو ينبه على شأوه قلمي، فإن سيرته وعلومه ومعارفه ومحنه وتنقلاته تحتمل أن ترصع في مجلدتين، وهو بشر من البشر له ذنوب فالله تعالى يغفر له ويسكنه أعلى جنته، فإنه كان رباني الأمة، وفريد الزمان، وحامل لواء الشريعة، وصاحب معضلات المسلمين، وكان رأسا في العلم، يبالغ في إطراء قيامه في الحق والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبالغة ما رأيتها ولا شاهدتها من أحد ولا لحظتها من فقيه)[3].

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٢٦)

(٢) العقود الدرية (١ / ٣٩)

(٣) العقود الدرية (١ / ٤٠)

وقال الذهبي قبل وفاة ابن تيمية بدهر طويل: (قلت: وله خبرة تامة بالرجال وجرحهم وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث وبالعالي والنازل، وبالصحيح والسقيم، مع حفظه لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته، ولا يقاربه، وهو عجب في استحضاره واستخراج الحجج، منه وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث، ولكن الإحاطة لله، غير أنه يغترف من بحر وغيره من الأئمة يغترفون من السواقي، وأما التفسير فمسلم إليه، وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة، وإذا رآه المقرئ تحير فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعظمة اطلاعه يبين خطأ كثير من أقوال المفسرين، ويوهي أقوالا عديدة، وينصر قولا واحدا موافقا لما دل عليه القرآن والحديث، ويكتب في اليوم والليل من التفسير أو من الفقه أو من الأصولين أو من الرد على الفلاسفة والأوائل نحوا من أربعة كراريس أو أزيد، وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة، وله في غير المسألة مصنف مفرد في مجلد، ثم ذكر بعض تصانيفه، وقال ومنها كتاب في "الموافقة بين المعقول والمنقول" في مجلدين، قلت هذا الكتاب وهو كتاب "درء تعارض العقل والنقل" في أربع مجلدات كبار، وبعض النسخ به في أكثر من أربع مجلدات)[١].

وقال أيضا: (أيضا جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه فوجدتها ألف مصنف ثم رأيت له أيضا مصنفات أخر)[٢].

وقد عدّه أئمة عصره من مجددي الدين، كما قال الحافظ عمر بن علي البزار: (جمع الله له ما خرق بمثله العادة، ووفقه في جميع أمره لإعلام السعادة، وجعل مآثره لإمامته من أكبر شهادة، حتى اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عني نبينا ﷺ بقوله "إن الله يبعث على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها"، فلقد أحيا الله به ما كان قد درس من شرائع الدين، وجعله حجة على أهل عصره أجمعين، والحمد لله رب العالمين)[٣].

---

(١) العقود الدرية (١ / ١٣٢)

(٢) العقود الدرية (١ / ١٣٥)

(٣) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ١٩)

طريقة درسه وإلقائه لمحاضرته:

قال الحافظ البزار: (وأما ذكر دروسه فقد كنت في حال إقامتي بدمشق لا أفوتها، وكان لا يهيئ شيئا من العلم ليلقيه ويورده، بل يجلس بعد أن يصلي ركعتين فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على رسوله ﷺ، على صفة مستحسنة مستعذبة لم أسمعها من غيره، ثم يشرع فيفتح الله عليه إيراد علوم وغوامض ولطائف ودقائق وفنون ونقول واستدلالات بآيات وأحاديث وأقوال العلماء، ونصر بعضها وتبين صحته، أو تزييف بعضها وإيضاح حجته، واستشهاد بأشعار العرب وربما ذكر اسم ناظمها، وهو مع ذلك يجري كما يجري السيل، ويفيض كما يفيض البحر، ويصير منذ يتكلم إلى أن يفرغ كالغائب عن الحاضرين، مغمضا عينيه، وذلك كله مع عدم فكر فيه أو روية، من غير تعجرف، ولا توقف، ولا لحن، بل فيض إلهي حتى يبهر كل سامع وناظر، فلا يزال كذلك إلى أن يصمت، وكنت أراه حينئذ كأنه قد صار بحضرة من يشغله عن غيره، ويقع عليه إذ ذاك من المهابة ما يرعد القلوب، ويحير الأبصار والعقول، وكان لا يذكر رسول الله ﷺ قط إلا ويصلي ويسلم عليه، ولا والله ما رأيت أحدا أشد تعظيما لرسول الله ﷺ ولا أحرص على أتباعه ونصر ما جاء به منه، حتى إذا كان ورد شيئا من حديثه في مسألة ويرى أنه لم ينسخه شيء غيره من حديثه، يعمل به ويقضي ويفتي بمقتضاه، ولا يلتفت إلى قول غيره من المخلوقين كائنا من كان، وقال رضي الله عنه كل قائل إنما يحتج لقوله لا به إلا الله ورسوله، وكان إذا فرغ من درسه يفتح عينيه، ويقبل على الناس بوجه طلق بشيش، وخلق دمث، كأنه قد لقيهم حينئذ، وربما اعتذر إلى بعضهم من التقصير في المقال، مع ذلك الحال، ولقد كان درسه الذي يورده حينئذ قدر عدة كراريس، وهذا الذي ذكرته من أحوال درسه أمر مشهور، يوافقني عليه كل حاضر بها، وهم بحمد الله خلق كثير لم يحصر عددهم، علماء ورؤساء وفضلاء من القراء والمحدثين والفقهاء والأدباء وغيرهم من عوام المسلمين)[١].

وقال أيضا: (أما غزارة علومه فمنها ذكر معرفته بعلوم القرآن المجيد، واستنباطه لدقائقه، ونقله لأقوال العلماء في تفسيره، واستشهاده بدلائله، وما أودعه الله تعالى فيه من عجائبه، وفنون حكمه، وغرائب نوادره، وباهر فصاحته، وظاهر ملاحته، فإنه فيه من الغاية التي ينتهى إليها، والنهاية التي يعول عليها، ولقد كان إذا قرئ في مجلسه آيات من القرآن العظيم يشرع في تفسيرها، فينقضي المجلس بجملته والدرس برمته، وهو في تفسير بعض آية منها، وكان مجلسه في وقت مقدر بقدر ربع النهار، يفعل ذلك بديهة من غير أن يكون له قارئ

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٢٧)

معين يقرأ له شيئا معينا يبيته ليستعد لتفسيره، بل كان من حضر يقرأ ما تيسر، ويأخذ هو في القول على تفسيره، وكان غالبا لا يقطع إلا ويفهم السامعون أنه لولا مضى الزمن المعتاد لأورد أشياء أخر في معنى ما هو فيه من التفسير، لكن يقطع نظرا في مصالح الحاضرين، ولقد أملى في تفسير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾ مجلدا كبيرا، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ نحو خمس وثلاثين كراسة، ولقد بلغني أنه شرع في جمع تفسير لو أتمه لبلغ خمسين مجلدا، أما معرفته وبصره بسنة رسول الله ﷺ وأقواله وأفعاله وقضاياه ووقائعه وغزواته وسراياه وبعوثه، وما خصّه الله تعالى من كراماته ومعجزاته، ومعرفته بصحيح المنقول عنه وسقيمه، وبقية المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم في أقوالهم وأفعالهم وقضاياهم وفتاويهم وأحوالهم وأحوال مجاهداتهم في دين الله، وما خصوا به من بين الأمة، فإنه كان رضي الله عنه من أضبط الناس لذلك، وأعرفهم فيه، وأسرعهم استحضارا لما يريده منه، فإنه قلّ أن ذكر حديثا في مصنف أو فتوى أو استشهد به أو استدل به إلا وعزاه في أي دواوين الإسلام هو، ومن أي قسم من الصحيح أو الحسن أو غيرهما، وذكر اسم رواية من الصحابة، وقل أن يسأل عن أثر إلا وبين في الحال حاله وحال أمره وذاكره)[1].

ابن تيمية والمكانة التاريخية:

لقد كان الدور الأبرز في حياة ابن تيمية الذي بوأه هذه المكانة التاريخية الفريدة في ذاكرة الأمة من بين أئمة الإسلام، وشيوخه الأعلام، هو تصديه لقيادة معركة سياسية وعسكرية استثنائية، لمواجهة غزو المغول وتحرير الشام وحماية مصر منهم، حين عجز الأمراء عن القيام بمسئوليتهم في حماية الأمة وأرضها، وقيامه باستنهاض همتهم، وحضّه الأمة على الجهاد في سبيل الله معهم، والرد على من توقف من فقهاء عصره في مشروعية هذا الجهاد بدعوى أن غازان والتتار قد دخلوا الإسلام، وصاروا يؤذنون ويصلون! مما اضطره إلى إصدار الفتاوى تلو الفتاوى في وجوب جهادهم، وبيان الأدلة على صحة اجتهاده، وبطلان رأي من توقف في قتالهم، حتى كادت هذه القضية تكون الأشهر فيما كتبه، وقد أبان فيها عن فقه سياسي راشدي لم يكن للأمة فيه عهد منذ قرون.

وما زال ابن تيمية يخوض معركة تحرير الأمة في كل ساحاتها الفكرية والسياسية والعسكرية، حتى سطع في سماء المجد نجمه، وسطر في سفر الخلود اسمه، ليس كمجدد ومصلح ديني فحسب، بل كزعيم سياسي وقائد مخلص حقق نصرا تاريخيا في فترة حرجة كاد الإسلام فيها أن يصطلم من الأرض، وهو ما لم يكن معهودا في

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٢٠)

التاريخ الإسلامي بعد العصر الراشدي، حيث لم يعد يتصدى لمثل هذه المهمة إلا الخلفاء والأمراء والقادة السياسيون، الذين قد يكون منه الفقهاء والمصلحون، كعمر بن عبد العزيز، إلا أنه لا يتولاها عادة من هم خارج دائرة السلطة ومسئوليتها.

وقد أورث هذا الدور التاريخي ابن تيمية حب العلماء والصلحاء، والعامة والأمراء، على حد سواء، كما قال الذهبي عنه: (فإنه دائم الابتهال، كثير الاستغاثة، قوي التوكل، ثابت الجأش، له أوراد وأذكار يدمنها، وله محبون من العلماء والصلحاء، ومن الجند والأمراء، ومن التجار والكبراء، وسائر العامة تحبه؛ لأنه منتصب لنفعهم ليلا ونهارا، بلسانه وقلمه، وأما شجاعته ففيها تضرب الأمثال، وببعضها يتشبه أكابر الأبطال، فلقد أقامه الله في نوبة غازان، والتقى أعباء الأمر بنفسه، وقام وقعد، وطلع وخرج، واجتمع بالملك مرتين، وبقطلوشاه، وببولاي، وكان قبجق يتعجب من إقدامه وجرأته على المغول، وله حدة قوية تعتريه في البحث حتى كأنه ليث حرب...)[١].

وقال ابن عبد الهادي: (ما فعله الشيخ رحمه الله في نوبة غازان من جميع أنواع الجهاد، وسائر أنواع الخير من إنفاق الأموال، وإطعام الطعام، ودفن الموتى وغير ذلك، معروف مشهور، ثم بعد ذلك بعام سنة سبعمائة لما قدم التتار إلى أطراف البلاد وبقي الخلق في شدة عظيمة وغلب على ظنهم أن عسكر مصر قد تخلوا عن الشام، ركب الشيخ وسار على البريد إلى الجيش المصري في سبعة أيام، ودخل القاهرة في اليوم الثامن يوم الاثنين حادي عشر جمادي الأولى، وأطلاب -كتائب عسكرية- المصريين داخلة، وقد دخل على السلطان الملك الناصر، فاجتمع بأركان الدولة، واستصرخ بهم، وحضهم على الجهاد، وتلا عليهم الآيات والأحاديث، وأخبرهم بما أعد الله للمجاهدين من الثواب، فاستفاقوا وقويت هممهم، وأبدوا له العذر في رجوعهم، مما قاسوا من المطر والبرد منذ عشرين، ونودي بالغزاة وقوي العزم، وعظموه وأكرموه، وتردد الأعيان إلى زيارته)[٢].

وقد كان هجوم غازان -حفيد هولاكو وجنكيزخان، وسابع ملوك المغول في المشرق الإسلامي، الذي تولى حكم إيران سنة ٦٩٣ هـ، واتخذ من تبريز عاصمة له، وتظاهر باعتناق الإسلام سنة ٦٩٤ هـ، مع وثنيته الشامانية، وعبادته للوثن تنغري، وحكمه بقانون الياسق- على الشام سنة ٦٩٩ هـ، وكان قد تحالف مع الجيوش الصليبية في سواحل الشام وقبرص والأرمن؛ لحصار المماليك في مصر والشام، وتسليمهم القدس.

---

(١) العقود الدرية (١ / ١٣٤)

(٢) العقود الدرية (١ / ١٣٤)

قال المؤرخ صلاح الدين الصفدي: (وكان جلوس غازان على تخت الملك في سنة ثلاث وتسعين وست مئة، وحسن له نائبه نوروز الإسلام، فأسلم في سنة أربع وتسعين، ونثر الفضة والذهب واللؤلؤ على رؤوس الناس، وفشا بذلك الإسلام في التتار، وكان صاحب العراقين وخراسان وفارس والجزيرة وأذربيجان والروم...)[(١)].

ومع تظاهر غازان بالدخول في الإسلام سياسةً -حيث كان عامة سلطانه على بلدان المشرق الإسلامي، وبدأ يستقل عن سلطان المغول في الصين- إلا أنه ظل محافظا على قانون جنكيزخان وثقافة المغول الطبقية التي طبعت ذلك العصر بطابعها، كما يقول الصفدي: (وكان غازان يتكلم بالتركية والمغولية والفارسية، ولكنه ما يتكلم بها إلا مع الخواجا رشيد وأمثاله من خواص حضرته، ويفهم أكثر ما يقال قدامه بالعربي، ولا يظهر أنه يفهمه تعاظمًا لأجل ياسا جنكزخان الخالصة، ولما ملك أخذ نفسه بطريق جنكزخان، وأقام الياسا المغولية، ورتب الأرغوجية لعمل الأرغو، وأن يلزم كل أحد قدره، ولا يتعدى طوره، وأن يكون الآغا آغا والأيني أيني)[(٢)].

وقد كان غازان يطمع بضم الشام ومصر إلى مملكته، كما كان يحلم جده هولاكو، فشن غاراته على الشام وأثار الرعب في قلوب الناس، وقد تحدث ابن تيمية عن أحداث تلك الفترة، وما أصاب الأمة من خوف لهول هذه الواقعة التي كادت تذهب بالإسلام في آخر قلاعه -وما أشبه الليلة بالبارحة حتى في أحوال البلدان وأهلها في ظل الحملة الصليبية الصفوية (الأمريكية الروسية الإيرانية)- فقال عن الشام وأهله وحفظ الله لهم بالجهاد: (وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة "أنهم بأكناف البيت المقدس" وهذه الطائفة هي التي بأكناف البيت المقدس اليوم، ومن يتدبر أحوال العالم في هذا الوقت يعلم أن هذه الطائفة هي أقوم الطوائف بدين الإسلام: علما وعملا وجهادا عن شرق الأرض وغربها؛ فإنهم هم الذين يقاتلون أهل الشوكة العظيمة من المشركين وأهل الكتاب، ومغازيهم مع النصارى ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة وغيرهم كالإسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا، والعز الذي للمسلمين بمشارق الأرض ومغاربها هو بعزهم، ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائة، دخل على أهل الإسلام من الذل والمصيبة بمشارق الأرض ومغاربها ما لا يعلمه إلا الله، والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها، وذلك أن سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد أو مضيعون له؛ وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد، حتى ذكروا أنهم أرسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء إلى حلب وجرى بها من القتل ما

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر (٢ / ١٦٤)

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (٢ / ١٦٥)

جرى، وأما سكان الحجاز فأكثرهم أو كثير منهم خارجون عن الشريعة، وفيهم من البدع والضلال والفجور ما لا يعلمه إلا الله، وأهل الإيمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون؛ وإنما تكون القوة والعزة في هذا الوقت لغير أهل الإسلام بهذه البلاد، فلو ذلت هذه الطائفة -والعياذ بالله تعالى- لكان المؤمنون بالحجاز من أذل الناس؛ لا سيما وقد غلب فيهم الرفض، وملك هؤلاء التتار المحاربين لله ورسوله الآن مترفض، فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية، وأما بلاد إفريقية فأعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق؛ بل هم مستحقون للجهاد والغزو، وأما المغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصارى هناك؛ بل في عسكرهم من النصارى الذين يحملون الصلبان خلق عظيم، ولو استولى التتار على هذه البلاد لكان أهل المغرب معهم من أذل الناس، لا سيما والنصارى تدخل مع التتار فيصيرون حزبا على أهل المغرب، فهذا وغيره مما يبين أن هذه العصابة التي بالشام ومصر في هذا الوقت، هم كتيبة الإسلام، وعزهم عز الإسلام، وذلهم ذل الإسلام، فلو استولى عليهم التتار لم يبق للإسلام عز ولا كلمة عالية، ولا طائفة ظاهرة عالية، يخافها أهل الأرض تقاتل منه، فمن قفز عنهم إلى التتار كان أحق بالقتال من كثير من التتار؛ فإن التتار فيهم المكره وغير المكره، وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة..)[1].

استشرافه المستقبل وقراءته السنن الكونية:

لقد كان ابن تيمية ملهما في معرفة أحكام الله الشرعية، وربطها بأحكامه القدرية وسننه الاجتماعية الكونية، وكان لعنايته بالقرآن فهما وتفسيرا وتأويلا أثر في نفوذ قراءته لسنن الله في الخلق، واستشرافه للمستقبل، حتى ظن أصحابه أنها فراسة منه؛ وإنما هو الاستهداء بالقرآن وهداه، في باب الأحكام والسنن القرآنية والكونية، كما هي سنن الله في الذين خلوا من قبل ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾، ﴿وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلا﴾، وقد اشتهر ذلك عنه حتى قال ابن القيم عنه: (ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أمورا عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سفرا ضخما، أخبر أصحابه بدخول التتار الشام سنة تسع وتسعين وستمائة، وأن جيوش المسلمين تكسر، وأن دمشق لا يكون بها قتل عام ولا سبي عام، وأن كلب الجيش وحدته في الأموال، وهذا قبل أن يهم التتار بالحركة، ثم أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمائة لما تحرك التتار وقصدوا الشام: أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن الظفر والنصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٣٢ - ٥٣٣)

من سبعين يمينا، فيقال له: قل إن شاء الله، فيقول: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا، وسمعته يقول ذلك قال: فلما أكثروا علي قلت: لا تكثروا، كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ: أنهم مهزومون في هذه الكرة، وأن النصر لجيوش الإسلام، قال: وأطعمت بعض الأمراء والعسكر حلاوة النصر قبل خروجهم إلى لقاء العدو، وكانت فراسته الجزئية في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر)[1].

وقد استدل ابن تيمية على ما سيؤول إليه شأن التتار في الشام بالسنن الكونية وبالكتاب والسنة، بما في ذلك ما ورد في باب الفضائل والبشارات في النصوص القرآنية والنبوية، كما جاء في رسالته في فضائل الشام وأهله، حيث قال: (ثبت للشام وأهله مناقب بالكتاب والسنة وآثار العلماء، وهي أحد ما اعتمدته في تحضيضي المسلمين على غزو التتار، وأمري لهم بلزوم دمشق، ونهيي لهم عن الفرار إلى مصر، واستدعائي العسكر المصري إلى الشام، وتثبيت الشامي فيه، وقد جرت في ذلك فصول متعددة، وهذه المناقب أمور... ومن ذلك أنها خيرة الله من الأرض، وأن أهلها خيرة الله وخيار أهل الأرض، واستدل أبو داود في سننه على ذلك بحديثين: حديث عبد الله بن حوالة الأزدي عن النبي ﷺ قال: "ستجندون أجنادا: جندا بالشام، وجندا باليمن، وجندا بالعراق، فقال الحوالي: يا رسول الله: اختر لي، قال: عليك بالشام؛ فإنها خيرة الله من أرضه، يجتبي إليها خيرته من عباده، فمن أبى فليلحق بيمنه وليستق من غُدره فإن الله قد تكفل لي بالشام وأهله"، وكان الحوالي يقول: ومن تكفل الله به فلا ضيعة عليه... وحديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: "ستكون هجرة بعد هجرة فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها تلفظهم أرضوهم، تقذرهم نفس الرحمن، تحشرهم النار مع القردة والخنازير، تبيت معهم حيثما باتوا وتقيل معهم حيثما قالوا".

فقد أخبر أن خير أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم؛ بخلاف من يأتي إليه أو يذهب عنه، ومهاجر إبراهيم هي الشام، وفي هذا الحديث بشرى لأصحابنا الذين هاجروا من حران وغيرها إلى مهاجر إبراهيم واتبعوا ملة إبراهيم ودين نبيهم محمد ﷺ، وبيان أن هذه الهجرة التي لهم بعد هجرة أصحاب رسول الله ﷺ إلى المدينة؛ لأن الهجرة إلى حيث يكون الرسول وآثاره، وقد جعل مهاجر إبراهيم يعدل لنا مهاجر نبينا ﷺ، فإن الهجرة إلى مهاجره انقطعت بفتح مكة، ومن ذلك أمر النبي ﷺ بها في حديث الترمذي، ومن ذلك أن الله "قد تكفل بالشام وأهله"، كما في حديث الحوالي، ومن ذلك "أن ملائكة الرحمن باسطة أجنحتها على الشام"، كما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر، ومن ذلك أن "عمود الكتاب والإسلام بالشام"، كما قال النبي ﷺ: "رأيت كأن عمود الكتاب

---

(١) مدارج السالكين (٢ / ٤٨٩)

أخذ من تحت رأسي فأتبعته بصري فذهب به إلى الشام". ومن ذلك أنها عقر دار المؤمنين كما قال النبي ﷺ: "وعقر دار المؤمنين الشام". ومن ذلك أن منافقيها لا يغلبوا أمر مؤمنيها، كما رواه أحمد في المسند في حديث، وبهذا استدللت لقوم من قضاة القضاة وغيرهم في فتن قام فيها علينا قوم من أهل الفجور والبدع الموصوفين بخصال المنافقين لما خوفونا منهم، فأخبرتهم بهذا الحديث وأن منافقينا لا يغلبوا مؤمنينا، وقد ظهر مصداق هذه النصوص النبوية على أكمل الوجوه في جهادنا للتتار، وأظهر الله للمسلمين صدق ما وعدناهم به، وبركة ما أمرناهم به، وكان ذلك فتحا عظيما ما رأى المسلمون مثله منذ خرجت مملكة التتار التي أذلت أهل الإسلام؛ فإنهم لم يهزموا ويغلبوا كما غلبوا على " باب دمشق " في الغزوة الكبرى، التي أنعم الله علينا فيها من النعم بما لا نحصيه: خصوصا وعموما..)[1].

أثر عقيدة الجبر والإرجاء على الواقع السياسي:

لقد كان إعلان غازان عن دخوله في الإسلام كاف في إيجاب السمع والطاعة له لدى كثير من فقهاء الإرجاء، كما شاع في الخطاب الفقهي المؤول من أن الإقرار بالإسلام يمنح السلطة حق السمع والطاعة، حتى ولو لم تلتزم بشرائعه وأحكامه، بناء على أصل عقائدي إرجائي يقرر بأن الإيمان هو التصديق وحده، أو الإقرار باللسان فقط، وأن ذلك يوجب الحكم بالإسلام لمن صدق وأقر، واستصحاب هذا الأصل ليس فقط في الحكم للإنسان بالإسلام بما يعصم فقط دمه وماله في ساحة الحرب، بل صار عند هؤلاء الفقهاء -الذين عطلوا الأحكام عن عللها وأسبابها- يتعداه ليجعل لمثله شرعية الإمامة السياسية العامة على الأمة التي توجب السمع والطاعة له، وقتل من خرج عليه!

لقد كان الخلاف في الحكم على فاعل الكبيرة، وظهور رأي الخوارج الذين كفروا الأمة بالمعاصي، واستحلوا قتالها بالشبهة، هو الذي حمل بعض الفقهاء قديما من أهل الرأي على القول بأن الإيمان هو التصديق أو الإقرار فقط، كردة فعل تجاه تطرف الخوارج، ولم يتصوروا بأنه سينتهي بالأمر بالمتأخرين منهم إلى طرد هذا الأصل، ليصبح التصديق وحده أو الإقرار باللسان ليس فقط عاصما للدم والحرمة، وإنما موجبا للسمع والطاعة والإمامة!

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧ / ٥٠٥)

وقد كتب غازان إلى أهل الشام فرمانا يدعوهم للدخول تحت طاعته احتجاجا بمثل هذه الآراء حيث يقول: (وجب عليهم وعلى كافة المسلمين طاعتنا لقوله تعالى وأمره بطاعة ﴿أُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾؛ وعليهم أن يخطبوا على المنابر باسمنا، وعند قرب الوصول إلى بلادهم يستقبلوننا، وتصاحبنا القضاة والعلماء والصلحاء والمشايخ والسادات والفقهاء مرشدين إلى المزارات المباركة من مشاهد الأولياء، ومواقف الأنبياء، مستوهبين من الله تعالى التوفيق لنيل مثوباتهم، وإحراز بركاتهم، وبعد ذلك نقصد الإحرام بحجة الإسلام وزيارة بيت الله الحرام، سيما وهو أكبر قواعد الإسلام؛ إذ هو على كافة، لقوله عز وجل: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾..)[1].

وكذا وجه غازان الفرمان الثاني إلى أهل الشام يحتج عليهم بالقضاء والقدر ليسمعوا له ويطيعوا، فقال: (ليعلم الأمراء والنواب والولاة والقضاة والسادة والصدور والناس كافة بممالك الشام والسواحل أن جدنا جنكيزخان كان ملكًا وابن ملك إلى سبعة جدود في بلاد المغول، وحيث أيده الله تعالى ملك بسيفه ربع الأرض المسكون، ولم يبلغنا في تاريخ من التواريخ من لدن آدم عليه السلام وإلى يومنا هذا أن ملكًا ملك من الأقاليم ما ملكه، ولا تيسر له من التأييد ما تيسر له، ونحن سادس ملك من صلبه، وكان قد سبق في تقدير الله أن يصيب أولاده ممن سلف قبلنا عين نافذة، فوقع بينهم الخلف وطال التنازع بينهم سنين كثيرة... حتى وصلت نوبة المملكة إلينا، وزفّت عروسها علينا، زين الله قلوبنا بالإسلام، وأبهجها بأنوار الإيمان، وكان من الواجب المتعين، وأدب الملوك الهين، أن هؤلاء المماليك يهنئوننا بما وهب الله لنا من الملك العظيم، وهدانا إليه من الصراط المستقيم، ويرسلون إلينا رسلهم بتحف السلاطين، ويجدون في استجلاب مودتنا أوضح القوانين، فمرت على ذلك ثلاث سنين، وهم يجهلون حقوق الأدب، ولم يؤدوا من عوائد الملك ما يجب، ولما علموا أننا دخلنا في الإسلام راغبين، ولرضى الله سبحانه طالبين، حسبوا أنهم إذا فتحوا إلينا طريق المودّة جاءنا أكثر عسكرهم هاربين، ولم يكن لهم من التمييز أن يعلموا أن الملك لله يؤتيه من يشاء من عباده، وقد ملّك كثيرًا من الكفار أكثر بلاده، كما بلغهم عن جنكيزخان وعن كثير ممن كان، ولو كان نيل الملك بالتقوى لكان بنو فاطمة عليهم السلام على الخلافة أقدر وأقوى)[2].

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٦٤)

(٢) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٦٥)

وقد اضطر السلطان محمد قلاوون -سلطان مصر والشام بتقليد وتفويض من الخليفة العباسي بمصر- الرد على خطاب غازان بحجج شرعية يبطل فيها استدلاله بالقضاء والقدر على وجوب طاعته، ويبطل دعواه بأنه ولي أمر تفترض متابعته، فقال في جوابه: (وأما ما يتحججون به مما اعتقدوه من نصرة، وظنوا من أن الله جعل لهم على حزبه الغالب في كل كرة الكرّة، فلو تأملوا ما ظنّوه ربحًا لوجدوه هو الخسران المبين، ولو أمعنوا النظر في ذلك لما كانوا به مفتخرين، ولتحققوا أن الذي اتفق لهم كان غرمًا لا غنمًا، وتدبّروا معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا﴾، ولم يخف عنهم ما أبلته السيوف الإسلامية منهم، وقد رأوا عزم من حضر من عساكرنا التي لو كانت مجتمعة عند اللقاء لما ظهر خبر عنهم، فإنا كنا في مفتتح ملكنا، ومبتدئ أمرنا حللنا بالشام للنظر في أمور البلاد والعباد، فلما تحققنا خبركم، وقفونا أثركم، بادرنا نقدّ أديم الأرض سيرًا، وأسرعنا لندفع عن المسلمين ضررًا وضيرًا، ونؤدي من الجهاد السنة والفرض، ونعمل بقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾، فاتفق اللقاء بمن حضر من عساكرنا المنصورة، وثوقًا بقوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾، وإلا فأكابركم يعلمون وقائع الجيوش الإسلامية التي كم وطئت موطئًا يغيظ الكفار، فكتب لها به عمل صالح... وما زالت تتفق الوقائع بين الملوك والحروب، وتجري المواقف التي هي بتقدير الله، فلا فخر فيها للغالب، ولا عار على المغلوب، وكم من ملك أُستظهر عليه ثم نُصر، وعاوده التأييد فجبره بعدما كُسر، خصوصًا ملوك هذا الدين؛ فإن الله تكفّل لهم بحسن العقبى فقال سبحانه: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾..

وأما قولهم إنا ألفينا في قلوب العساكر والعوام أنهم فيما بعد يلتقوننا على حلب أو الفرات. وأنهم جمعوا العساكر ورحلوا إلى الفرات وإلى حلب مرتقبين وصولنا، فالجواب على ذلك أنه حين بلغنا حركتهم جزمنا، وعلى لقائهم عزمنا، وخرجنا وخرج أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله ابن عم سيدنا رسول الله ﷺ، الواجب الطاعة على كل مسلم، المفترض المبايعة والمتابعة على كل معترض ومسلّم، طائعين لله ولرسوله في أداء فرض الجهاد، باذلين في القتال بما أمرنا الله غاية الاجتهاد، لا يتم أمر دين ولا دنيا إلا بمتابعته، ومن والاه فقد حفظه الله وتولاه، ومن عانده أو عاند من أقامه فقد أذله الله)[1].

لقد كان لشيوع مثل هذه العقائد -عقيدة الجبر التي راجت في عصور الانحطاط، والخلط بين الإرادة الشرعية والقدرية، التي كان للصوفية من أهل الحلول والاتحاد دور كبير في ترويجها، وأن كل ما يقع في الوجود من

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٩٥)

أقدار الله محبوبة له، لا يجوز دفعها- أثرها في سقوط الأمة أمام عدوها، ولهذا أدرك المحتلون على مر العصور أهمية كسب الطرق الصوفية لاحتلال العالم الإسلامي، كما فعل التتار مع (الشيخ صالح الأحمدي الرفاعي، شيخ المنيبع، وكان التتار يكرمونه لما قدموا دمشق، ولما جاء قطلوشاه نائب ملك التتار نزل عنده، وهو الذي قال لابن تيمية حين تناظروا بالقصر: نحن ما ينفق حالنا إلا عند التتار، وأما قدام الشرع فلا)[1].

فلم يحتج غازان وهو غاز محتل إلى أكثر من التظاهر بالإسلام، والاحتجاج بالقضاء والقدر، والعناية بالقبور وتعظيمها، واستصحاب الدراويش معه؛ ليصبح ولي أمر تجب طاعته، بدلا من جهاده ومقاومته!

نابليون بونابرت والتظاهر بالإسلام:

وقد أدرك ذلك بعده كل من جاء من الغزاة، وكل من غزا الأمة من الطغاة، كما فعل نابليون بونابرت الذي لم يحتج إلا إلى دخول الأزهر وادعاء أنه مسلم، ليخضع له الشعب المصري، وكان في فرماناته وبياناته يؤكد حبه للإسلام، والملة المحمدية، والعناية بالموالد، كما قص خبره المؤرخ المصري الجبرتي وساق بعض فرماناته ومنها: (بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك له في ملكه: من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية: أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته يعرّف أهالي مصر جميعهم: يا أيها المصريون قد قيل لكم إنني ما نزلت بهذا الطرق إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه! وقولوا للمفترين إنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين، وإنني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى، واحترم نبيه، والقرآن العظيم! وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة وأعيان البلد: قولوا لأمتكم: إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا في رومية الكبرى وخربوا فيها كرسي الباب الذي كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكواللرية الذين كانوا يزعمون إن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني، وأعداء أعدائه، أدام الله ملكه، ومع ذلك إن المماليك امتنعوا من طاعة السلطان، غير ممتثلين لأمره، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم! طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير؛ فيصلح حالهم، وتعلو مراتبهم، طوبى أيضا للذين يقعدون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ٥٢، وعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٤٩٥)

تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا، فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر:

المادة الأولى: جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات من المواضع التي يمر بها عسكر الفرنساوية؛ فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء، كيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذي هو أبيض وكحلي وأحمر.

المادة الثانية: كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوي تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية تطيع العسكر الفرنساوي أيضا تنصب صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاؤه!

المادة الرابعة: المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع المماليك وعليهم الاجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة: الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة الأئمة أنهم يلازمون وظائفهم، وعلى كل أحد من أهالي البلدان أن يبقى في مسكنه مطمئنا، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة، والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة المماليك، قائلين بصوت عالي أدام الله إجلال السلطان العسكر الفرنساوي، لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية)[١].

وقد استصدر نابليون فتوى من بعض علماء مصر توجب الطاعة للجيش الفرنسي المحتل ودفع الضرائب له، وجاء فيها: (نصيحة من علماء الإسلام بمصر المحروسة: نخبركم يا أهل المدائن والأمصار من المؤمنين: فننصحكم لا تحركوا الفتن ولا الشرور بين البرية، ولا تعارضوا العساكر الفرنساوية، بشيء من أنواع الأذية، فيحصل لكم الضرر والهلاك، ولا تسمعوا كلام المفسدين، ﴿وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ. الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ﴾، فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، وإنما عليكم دفع الخراج المطلوب منكم لكامل الملتزمين، لتكونوا بأوطانكم سالمين، وعلى أموالكم وعيالكم آمنين مطمئنين، لأن حضرة أمير الجيوش بونابارته اتفق معنا على أنه لا ينازع أحد في دين الإسلام، ولا يعارضنا فيما شرعه الله من الأحكام، وراجعوا إلى مولاكم مالك الملك وخالق العباد، فقد قال نبيه ورسوله الأكرم: الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها بين الأمم عليه أفضل الصلاة والسلام)[٢].

---

(١) عجائب الآثار (٢ / ١٨٢)

(٢) عجائب الآثار (٢ / ٢٢٨)

لقد كان نابليون بونابرت في منشوراته يحتج بالقدر ليخضع الشعب المصري لإرادة الله، كما تقرره الطرق الصوفية التي عرف نابليون كيف يستخدمها لشرعنة احتلال مصر [**وهو ما تقوم به أمريكا وروسيا اليوم حذو القذة بالقذة حتى أوقفوا رئيس (مجلس حكماء المسلمين) على منبرهم ليدعوا إلى السلام معهم، ويحذّر من العنف والتطرف؛ في الوقت الذي تدك جيوشهم مدن الشام والعراق**] فقد كتب نابليون إلى أهل مصر منشورا جاء فيه: (بسم الله الرحمن الرحيم من أمير الجيوش الفرنساويه خطابا إلى كافة أهالي مصر الخاص والعام:

نعلمكم أن بعض الناس الضالين أوقعوا الفتنة والشرور بين القاطنين بمصر فأهلكهم الله بسبب فعلهم ونيتهم القبيحة، والباري سبحانه وتعالى أمرني بالشفقة والرحمة على العباد فامتثلت أمره، وصرت رحيما بكم، شفوقا عليكم..

أيها العلماء والأشراف: أعلموا أمتكم ومعاشر رعيتكم بأن الذي يعاديني ويخاصمني إنما خصامه من ضلال عقله، وفساد فكرة، فلا يجد ملجأ ولا مخلصا ينجيه مني في هذا العالم، ولا ينجو من بين يدي الله لمعارضته لمقادير الله سبحانه وتعالى، والعاقل يعرف أن ما فعلناه بتقدير الله تعالى وإرادته وقضائه، ومن يشك في ذلك فهو أحمق وأعمى البصيرة، وأعلموا أيضا أمتكم أن الله قدر في الأزل هلاك أعداء الإسلام وتكسير الصلبان على يدي، وقدر في الأزل أني أجيء من المغرب إلى أرض مصر لهلاك الذين ظلموا فيها، وإجراء الأمر الذي أمرت به، ولا يشك العاقل أن هذا كله بتقدير الله وإرادته وقضائه، وأعلموا أيضا أمتكم أن القرآن العظيم صرح في آيات كثيرة بوقوع الذي حصل، وأشار في آيات أخرى إلى أمور تقع في المستقبل، وكلام الله في كتابه صدق وحق لا يتخلف)(١).

وصار بونابرت يصف نفسه في كل خطاباته بمحب الملة المحمدية.(٢)

فهذا وحده يفعل في أمة الإسلام -في عصور انحطاطها وشيوع عقائد الجبر والإرجاء- ما لا تستطيع فعله الجيوش الجرارة للمحتل!

لقد كان نابليون يتبع في تلك السياسة في خطاباته الدينية، واحتجاجه بالقدر، وتظاهره بالإسلام، خطوات هولاكو وغازان في خطاباتهم للمسلمين، وكذا في رعايته للصوفية وقبورهم وموالدهم، كما جرى في سنة ١٢١٣هـ

---

(١) عجائب الآثار (٢ / ٢٣٨)

(٢) عجائب الآثار (٢ / ٢٩٢)

حيث (سأل عن المولد النبوي ولماذا لم يعملوه كعادتهم؟ فاعتذر الشيخ البكري بتعطيل الأمور وتوقف الأحوال، فلم يقبل، وقال لا بد من ذلك، وأعطى له ثلاثمائة ريال فرانسا معاونة، وأمر بتعلق تعاليق وأحبال وقناديل، واجتمع الفرنساوية يوم المولد ولعبوا ميادينهم وضربوا طبولهم ودبادبهم، وأرسل الطبلخانة الكبيرة إلى بيت الشيخ البكري، واستمروا يضربونها بطول النهار والليل بالبركة تحت داره، وهي عبارة عن طبلات كبار مثل طبلات النوبة التركية وعدة آلات ومزامير مختلفة الأصوات مطربة، وعملوا في الليل حراقة نفوط مختلفة، وسواريخ تصعد في الهواء)[1].

وكذا أمر بإقامة المولد الحسيني (وفي يوم الثلاثاء عمل المولد الحسيني، وكان من العزم تركه في هذا العام، فدس بعض المنافقين دسيسة عند الفرنسيس، وذلك أنه وقعت المذاكرة بأن من المعتاد أن يعمل المولد الحسيني بعد مولد النبي، فقال بونابارته: ولمَ لم يعملوه؟ فقال ذلك المنافق: غرض الشيخ السادات عدم عمله إلا إذا حضر المسلمون، فبلغ شيخ السادات ذلك فشرع في عمله على سبيل الاختصار، وحضر صاري عسكر وشاهد الوقدة ورجع إلى داره بعد العشاء)[2].

وهذا ما فعله بعد نابليون بمئة عام أيضا الإنجليز مع المرجعيات الشيعية والصوفية في العراق بعد احتلاله في الحرب العالمية الأولى ١٩١٧م، كما صرحت بذلك (المس بيل) التي كانت المسئول الأول البريطاني لإدارة شئون العراق بعد احتلاله بقولها عن تعاونهم معها: (كما إن الذين اشتركوا منا بالدراما (المسرحية) سوف لن ينسوا العضد والمؤازرة اللذين قدمهما لنا كل من النقيب -السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب بغداد السني- والسيد محمد كاظم اليزدي -المرجع الشيعي الأعلى- على أن فائدة الدرويش –أي النقيب الصوفي- مثل فائدة المجتهد -أي المرجع الشيعي- في هذا الشأن لها حدودها، حيث لم يكن بوسع كل منهما أن يكون في المقدمة، أو أن يجازف بتحمل النقد)[3].

وهو أيضا ما فعله بعد مئة عام أخرى سنة ٢٠٠٣ م الحاكم العسكري للاحتلال الأمريكي في العراق بول بريمر بالاستعانة بالسيستاني المرجع الأعلى للشيعة في العراق للسيطرة عليه وضبط الأوضاع للمحتل الأمريكي!

---

(١) عجائب الآثار (٢ / ٢٠١)

(٢) عجائب الآثار (٢ / ٢١٣)

(٣) فصول من تاريخ العراق للمس بيل ص ٤٧١. وراجع مذكرات بريمر الحاكم العسكري للعراق سنة ٢٠٠٣م!

غزو غازان للشام سنة ٦٩٩ هـ:

لقد كان اكتساح جيوش غازان للشام في هذه السنة شبيها باكتساح جيوش جده هولاكو لها سنة ٦٥٧ هـ، وقد جرى فيه من الكوارث الفظيعة ما أنسى جرائم هولاكو تلك، وقد قام ابن تيمية فيها مقاما مشهودا، في حض الناس على الجهاد، وتثبيتهم، ثم الدخول على غازان وصدعه بالحق، وإطلاق أسرى المسلمين وأهل ذمتهم، حين عجزت السلطة عن القيام بمسئولياتها، وانسحبت أمام جيوش غازان، وقد سطر مؤرخو الإسلام لتلك الفترة هذه المواقف المشهودة المتواترة عن ابن تيمية، كالذهبي وابن كثير وابن فضل الله والصفدي وابن الوردي، ومن جاء بعدهم كالعيني والمقريزي وابن خلدون وغيرهم، وقد ذكر تفاصيلها أيضا ابن تيمية نفسه في كتبه ورسائله، وذكرها من ترجموا له كالبزار وابن عبد الهادي وابن ناصر الدين، وقد نوه ابن فضل الله العمري في هذا الموقف التاريخي، فقال عنه: (كل هذا لتبريزه في الفضل وقيامه في دفع حجة التتار، واقتحامه وسيوفهم تتدفق لجة البدار، حتى جلس إلى السلطان محمود غازان، حيث تجم الأسد في آجامها، وتسقط القلوب في دواخل أجسامها، وتجد النار فتورا في ضرمها، والسيوف فرقا في قرمها، خوفا من ذلك السبع المغتال، والنمروذ المختال، والأجل الذي لا يدفع بحيله محتال، فجلس إليه، وأومأ بيده إلى صدره، وواجهه ودرء في نحره، وطلب منه الدعاء فرفع يديه، ودعا دعاء منصف أكثره عليه، وغازان يؤمن على دعائه، وهو مقبل إليه، ثم كان على هذه المواجهة القبيحة، والمشاتمة الصريحة أعظم في صدر غازان والمغل، من كل من طلع معه إليهم، وهو سلف العلماء في ذلك الصدر، وأهل الاستحقاق لرفعة القدر... ولما قدم غازان دمشق خرج إليه ابن تيمية في جماعة من صلحاء الدماشقة، منهم القدوة الشيخ محمد بن قوام، فلما دخلوا على غازان كان مما قال ابن تيمية للترجمان: قل للقان: أنت تزعم أنك مسلم ومعك قاض وإمام وشيخ ومؤذنون على ما بلغنا فغزوتنا، وأبوك وجدّك هولاكو كانا كافرين وما عملا الذي عملت، عاهدا فوفيا، وأنت عاهدت فغدرت، وقلت فما وفيت، وجرت له مع غازان وقطلو شاه وبولاي أمور قام فيها كلها لله، وقال الحق، ولم يخش إلا الله، أخبرنا قاضي القضاة أبو العباس ابن صصري: أنهم لما حضروا مجلس غازان، قدم لهم طعام فأكلوا منه إلا ابن تيمية، فقيل له: لم لا تأكل؟ فقال: كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس، وطبختموه مما قطعتم من أشجار الناس، ثم إن غازان طلب منه الدعاء، فقال في دعائه: اللهم إن كنت تعلم أنه إنما قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، وجهادا في سبيلك فأن تؤيده وتنصره، وإن كان للملك والدنيا والتكاثر، فأن تفعل به وتصنع، يدعو عليه، وغازان يؤمّن على دعائه، ونحن نجمع ثيابنا خوفا أن يقتل فتطرطش بدمه، ثم لما خرجنا قلنا له: كدت

تهلكنا معك، ونحن ما نصحبك من هنا، فقال: ولا أنا أصحبكم، فانطلقنا عصبة، وتأخرت خاصة من معه، فتسامعت الخواص والأمراء فأتوه من كل فج عميق، وصاروا ملاحقين به ليتبركوا برؤيته، فأما هو فما وصل إلا في نحو ثلاثمائة فارس في ركابه، وأما نحن فخرج علينا جماعة فشلحونا...)(١).

وقد كتب غازان فرمانا إلى أهل الشام يدعي فيه الإيمان والتزامه بالإسلام وإقامة الأحكام، قال فيه: (...إن الله لما نور قلوبنا بنور الإسلام، وهدانا إلى ملة النبي ﷺ، ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾، ولما سمعنا أن حكام مصر والشام خارجون عن طرائق الدين، غير متمسكين بأحكام الإسلام، ناقضون لعهودهم، حالفون بالأيمان الفاجرة، ليس لديهم وفاء ولا ذمام، ولا لأمورهم التئام ولا انتظام، وكان أحدهم إذا تولى ﴿سَعَى فِي الأَرْضِ﴾ الآية، وشاع أن شعارهم الحيف على الرعية، ومد الأيدي الباغية إلى حريمهم وأموالهم، والتخطي عن جادة العدل والإنصاف، وارتكابهم الجور والاعتساف، حملتنا الحمية الدينية والحفيظة الإسلامية على أن توجهنا إلى تلك البلاد لإزالة هذا العدوان، مستصحبين للجم الغفير من العساكر، ونذرنا على أنفسنا إن وفقنا الله تعالى بحوله وقوته لفتح تلك البلاد أن نزيل العدوان والفساد، وبسط العدل في العباد، ممتثلين الأمر المطاع الإلهي ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ الآية، وإجابة إلى ما ندب إليه الرسول ﷺ: "المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم، وما ولوا". وحيث كانت طويتنا مشتملة على هذه المقاصد الحميدة، والنذور الأكيدة، من الله علينا بتبلج تباشير النصر المبين، وأتم علينا فقهرنا العدو الطاغية، والجيوش الباغية، ففرقناهم أيدي سبأ، ومزقناهم كل ممزق، حتى جاء الحق وزهق الباطل، فازدادت صدورنا انشراحا للإسلام، وقويت نفوسنا بحقيقة الأحكام، منخرطين في زمرة من حبب إليهم الإيمان، فوجب علينا رعاية تلك العهود الموثقة، والنذور المؤكدة)(٢).

وقد قصّ خبر تلك المعارك وتفاصيلها المؤرخ الكبير ابن كثير فقال: (ثم دخلت سنة تسع وتسعين وستمائة وفيها كانت وقعة قازان، وذلك أن هذه السنة استهلت والخليفة الحاكم بأمر الله العباسي بمصر، والسلطان محمد قلاوون، ونائب مصر سلار، ونائب الشام آقوش الأفرم، وقد تواترت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام، وقد خاف الناس من ذلك خوفا شديدا، وجفل الناس من بلاد حلب وحماة، فلما كان يوم الثلاثاء ثاني المحرم ضربت

---

(١) مسالك الأبصار ٥/ ٦٧٨، والرد الوافر (١ / ٨٣)

(٢) تاريخ الإسلام (٥٢ / ٧٥)

البشائر بسبب خروج السلطان من مصر قاصدا الشام، فلما كان يوم الجمعة ثامن ربيع الأول دخل السلطان إلى دمشق في مطر شديد ووحل كثير، ومع هذا خرج الناس لتلقيه، وكان قد أقام بغزة قريبا من شهرين، وذلك لما بلغه قدوم التتار إلى الشام، فتهيأ لذلك وجاء فدخل دمشق فنزل بالطارمة، وزينت له البلد، وكثرت له الأدعية، وكان وقتا شديدا، وحالا صعبا، وامتلأ البلد من الجافلين النازحين عن بلادهم، وخرج السلطان بالجيش من دمشق يوم الأحد سابع عشر ربيع الأول ولم يتخلف أحد من الجيوش، وخرج معهم خلق كثير من المتطوعة، وأخذ الناس في الدعاء والقنوت في الصلوات بالجامع وغيره، وتضرعوا واستغاثوا وابتهلوا إلى الله بالأدعية.

وقعة قازان: لما وصل السلطان إلى وادي الخزندار عند وادي سلمية، فالتقى التتر هناك يوم الأربعاء السابع والعشرين من ربيع الأول؛ فالتقوا معهم؛ فكسروا المسلمين، وولى السلطان هاربا فإنا لله وإنا إليه راجعون، وقتل جماعة من الأمراء وغيرهم ومن العوام خلق كثير، وفقد في المعركة قاضي قضاة الحنفية، وقد صبروا وأبلوا بلاء حسنا، ولكن كان أمر الله قدرا مقدورا، فولى المسلمون لا يلوي أحد على أحد، ثم كانت العاقبة بعد ذلك للمتقين، غير أنه رجعت العساكر على أعقابها للديار المصرية، واجتاز كثير منهم على دمشق، وأهل دمشق في خوف شديد على أنفسهم وأهليهم وأموالهم، ثم إنهم استكانوا واستسلموا للقضاء والقدر، وماذا يجدي الحذر إذا نزل القدر، ورجع السلطان في طائفة من الجيش على ناحية بعلبك والبقاع، وأبواب دمشق مغلقة، والقلعة محصنة، والغلاء شديد، والحال ضيق، وفرج الله قريب، وقد هرب جماعة من أعيان البلد وغيرهم إلى مصر، كالقاضي إمام الدين الشافعي، وقاضي المالكية الزواوي، وتاج الدين الشيرازي، وعلم الدين الصوابي والي البر، وجمال الدين بن النحاس والي المدينة، والمحتسب وغيرهم من التجار والعوام، وبقي البلد شاغرا ليس فيهم حاكم سوى نائب القلعة.

هذا وسلطان التتار قد قصد دمشق بعد الوقعة، فاجتمع أعيان البلد والشيخ تقي الدين بن تيمية في مشهد علي، واتفقوا على المسير إلى قازان لتلقيه، وأخذ الأمان منه لأهل دمشق، فتوجهوا يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر فاجتمعوا به عند النبك، وكلمه الشيخ تقي الدين كلاما قويا شديدا فيهم مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين ولله الحمد.

ودخل المسلمون ليلتئذ من جهة قازان فنزلوا بالبدرانية وغلقت أبواب البلد سوى باب توما، وخطب الخطيب بالجامع يوم الجمعة، ولم يذكر سلطانا في خطبته، وبعد الصلاة قدم الأمير إسماعيل ومعه جماعة من الرسل؛

فنزلوا ببستان الظاهر عند الطرن، وحضر الفرمان بالأمان وطيف به في البلد، وقرئ يوم السبت ثامن الشهر بمقصورة الخطابة، ونثر شيء من الذهب والفضة.

وفي ثاني يوم من المناداة بالأمان طلبت الخيول والسلاح والأموال المخبأة عند الناس من جهة الدولة، وجلس ديوان الاستخلاص إذ ذاك بالمدرسة القيمرية، وفي يوم الاثنين عاشر الشهر قدم سيف الدين قبجق المنصوري فنزل في الميدان، واقترب جيش التتر، وكثر العيث في ظاهر البلد، وقتل جماعة، وغلت الأسعار بالبلد جدا، وأرسل قبجق إلى نائب القلعة ليسلمها إلى التتر فامتنع أرجواش من ذلك أشد الامتناع، فجمع له قبجق أعيان البلد؛ فكلموه أيضا؛ فلم يجبهم إلى ذلك، وصمم على عدم ترك تسليمها إليهم وبها عين تطرف، فإن الشيخ تقي الدين بن تيمية أرسل إلى نائب القلعة يقول له ذلك، لو لم يبق فيها إلا حجر واحد؛ فلا تسلمهم ذلك إن استطعت، وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام، فإن الله حفظ لهم هذا الحصن والمعقل الذي جعله الله حرزا لأهل الشام التي لا تزال دار إيمان وسنة، حتى ينزل بها عيسى ابن مريم.

وفي يوم دخول قبجق إلى دمشق دخل السلطان ونائبه سلار إلى مصر، كما جاءت البطاقة بذلك إلى القلعة، ودقت البشائر بها؛ فقوي جأش الناس بعض قوة، وفي يوم الجمعة رابع عشر ربيع الآخر خطب لقازان على منبر دمشق بحضور المغول بالمقصورة، ودعي له على السدة بعد الصلاة، وقرئ عليها مرسوم بنيابة قبجق على الشام، وذهب إليه الأعيان فهنئوه بذلك، فأظهر الكرامة وأنه في تعب عظيم مع التتر، ونزل شيخ المشايخ محمود بن علي الشيباني بالمدرسة العادلية الكبيرة، وفي يوم السبت النصف من ربيع الآخر شرعت التتار وصاحب سيس في نهب الصالحية ومسجد الأسدية ومسجد خاتون ودار الحديث الأشرفية بها واحترق جامع التوبة بالعقيبية، وكان هذا من جهة الكرج والأرمن من النصارى الذين هم مع التتار قبحهم الله، وسبوا من أهلها خلقا كثيرا وجما غفيرا، وجاء أكثر الناس إلى رباط الحنابلة فاحتاطت به التتار، فحماه منهم شيخ الشيوخ المذكور، وأعطى في الساكن مال له صورة، ثم اقتحموا عليه فسبوا منه خلقا كثيرا من بنات المشايخ وأولادهم فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولما نكب دير الحنابلة في ثاني جمادى الأولى قتلوا خلقا من الرجال وأسروا من النساء كثيرا، ونال قاضي القضاة تقي الدين أذى كثيرا، ويقال إنهم قتلوا من أهل الصالحية قريبا من أربعمائة، وأسروا نحوا من أربعة آلاف أسير، ونهبت كتب كثيرة من الرباط الناصري والضيائية، وخزانة ابن البزوري، وكانت تباع وهي مكتوب عليها الوقفية، وفعلوا بالمزة مثل ما فعلوا بالصالحية، وكذلك بداريا وبغيرها، وتحصن

الناس منهم في الجامع بداريا ففتحوه قسرا وقتلوا منهم خلقا وسبوا نساءهم وأولادهم، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وخرج الشيخ ابن تيمية في جماعة من أصحابه يوم الخميس العشرين من ربيع الآخر إلى ملك التتر وعاد بعد يومين ولم يتفق اجتماعه به، حجبه عنه الوزير سعد الدين والرشيد مشير الدولة المسلماني ابن يهودي، والتزما له بقضاء الشغل، وذكرا له أن التتر لم يحصل لكثير منهم شيء إلى الآن، ولا بد لهم من شيء، واشتهر بالبلد أن التتر يريدون دخول دمشق؛ فانزعج الناس لذلك، وخافوا خوفا شديدا، وأرادوا الخروج منها والهرب على وجوههم، وأين الفرار ولات حين مناص؟ وقد أخذ من البلد فوق العشرة آلاف فرس، ثم فرضت أموال كثيرة على البلد موزعة على أهل الأسواق كل سوق بحسبه من المال، فلا قوة إلا بالله.

وشرع التتر في عمل مجانيق بالجامع ليرموا بها القلعة من صحن الجامع، وغلقت أبوابه ونزل التتار في مشاهده يحرسون أخشاب المجانيق، وينهبون ما حوله من الأسواق، وأحرق أرجوان ما حول القلعة من الأبنية، كدار الحديث الأشرفية وغير ذلك، إلى حد العادلية الكبيرة، وأحرق دار السعادة لئلا يتمكنوا من محاصرة القلعة من أعاليها، ولزم الناس منازلهم لئلا يُسخّروا في طم الخندق، وكانت الطرقات لا يرى بها أحد إلا القليل، والجامع لا يصلي فيه أحد إلا اليسير، ويوم الجمعة لا يتكامل فيه الصف الأول وما بعده إلا بجهد جهيد، ومن خرج من منزله في ضرورة يخرج بثياب زيهم ثم يعود سريعا، ويظن أنه لا يعود إلى أهله، وأهل البلد قد أذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون..

وقرئ ذلك المرسوم بعد صلاة الجمعة بالجامع في تاسع عشر جمادى الأولى، وفي ذلك اليوم توجه السلطان قازان وترك نوابه بالشام في ستين ألف مقاتل نحو بلاد العراق، وجاء كتابه إنا قد تركنا نوابنا بالشام في ستين ألف مقاتل، وفي عزمنا العود إليها في زمن الخريف، والدخول إلى الديار المصرية وفتحها.

وقد أعجزتهم القلعة أن يصلوا إلى حجر منها، وخرج سيف الدين قبجق لتوديع قطلوشاه نائب قازان، وسار وراءه وضربت البشائر بالقلعة فرحا لرحيلهم، ولم تفتح القلعة، وأرسل أرجواش ثاني يوم من خروج قبجق القلعية إلى الجامع؛ فكسروا أخشاب المنجنيقات المنصوبة به، وعادوا إلى القلعة سريعا سالمين، واستصحبوا معهم جماعة ممن كانوا يلوذون بالتتر قهرا إلى القلعة، منهم الشريف القمي، وهو شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم المرتضي العلوي، وجاءت الرسل من قبجق إلى دمشق؛ فنادوا بها طيبوا أنفسكم

وافتحوا دكاكينكم وتهيئوا غدا لتلقي سلطان الشام سيف الدين قبجق؛ فخرج الناس إلى أماكنهم؛ فأشرفوا عليها؛ فرأوا ما بها من الفساد والدمار، وانفك رؤساء البلد من التراسيم بعد ما ذاقوا شيئا كثيرا.

قال الشيخ علم الدين البرزالي: ذكر لي الشيخ وجيه الدين بن المنجا أنه حمل إلى خزانة قازان ثلاثة آلاف ألف وستمائة ألف درهم، سوى ما تمحق من التراسيم والبراطيل وما أخذ غيره من الأمراء والوزراء، وأن شيخ المشايخ حصل له نحو من ستمائة ألف درهم، والأصيل بن النصير الطوسي مائة ألف، والصفي السخاوي ثمانون ألفا [**وهذا المشهد بكل تفاصيله تكرر حين دخل الجيش الأمريكي العراق واحتل بغداد وجاء بأحفاد هؤلاء بمراجعهم وميليشياتهم ليحكموا وينهبوا الأموال ولكل قوم وارث**] وعاد سيف الدين قبجق إلى دمشق يوم الخميس بعد الظهر خامس عشرين جمادى الأولى وبين يديه السيوف مسللة، وعلى رأسه عصابة؛ فنزل بالقصر ونودي بالبلد نائبكم قبجق قد جاء فافتحوا دكاكينكم واعملوا معاشكم ولا يغرر أحد بنفسه هذا الزمان، وعظم شأنه ودقت البشائر بالقلعة وعلى باب قبجق يوم الجمعة رابع جمادى الآخرة، وركب قبجق بالعصائب في البلد والشاويشية بين يديه، وجهز نحوا من ألف فارس نحو خربة اللصوص، ومشى مشي الملوك في الولايات، وتأمير الأمراء والمراسيم العالية النافذة، وصار كما قال الشاعر:

يالــــك مــــن قنــــبرة بمعمــــري

خــلا لــك الجــو فبيضــي واصــفري

ونقــــري مــــا شــــئت أن تنقــــري

ثم إنه ضمن الخمارات ومواضع الزنا من الحانات وغيرها، وجعلت دار ابن جرادة خارج من باب توما خمارة، وحانة أيضا، وصار له على ذلك في كل يوم ألف درهم [**وهو ما يجري مثله منذ سنين في جزيرة العرب وسواحل خليجها حتى أصبحت ماخورا كبير لجيوش الاحتلال الأمريكي والبريطاني**] وهي التي دمرته ومحقت آثاره، وأخذ أموالا أخر من أوقاف المدارس وغيرها، ورجع بولاي من جهة الأغوار وقد عاث في الأرض فسادا، ونهب البلاد وخرب ومعه طائفة من التتر كثيرة، وقد خربوا قرى كثيرة، وقتلوا من أهلها وسبوا خلقا من أطفالها، وجبي لبولاي من دمشق أيضا جباية أخرى، وخرج طائفة من القلعة فقتلوا طائفة من التتر ونهبوهم، وقتل جماعة من المسلمين في غبون ذلك، وأخذوا طائفة ممن كان يلوذ بالتتر، ورسم قبجق لخطيب البلد وجماعة من الأعيان أن يدخلوا القلعة فيتكلموا مع نائبها في المصالحة، فدخلوا عليه يوم الاثنين ثاني عشر جمادى الآخرة، فكلموه وبالغوا معه فلم يجب إلى ذلك وقد أجاد وأحسن وأرجل في ذلك بيض الله وجهه.

وفي ثامن رجب طلب قبجق القضاة والأعيان فحلفهم على المناصحة للدولة المحمودية -يعني قازان- فحلفوا له، وفي هذا اليوم خرج الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى مخيم بولاي فاجتمع به لفكاك من كان معه من أسارى المسلمين، فاستنقذ كثيرا منهم من أيديهم، وأقام عنده ثلاثة أيام ثم عاد، ثم راح إليه جماعة من أعيان دمشق ثم عادوا من عنده فشلحوا عند باب شرقي، وأخذ ثيابهم وعمائمهم ورجعوا في شر حالة، ثم بعث في طلبهم؛ فاختفى أكثرهم وتغيبوا عنه، ونودي بالجامع بعد الصلاة ثالث رجب من جهة نائب القلعة بأن العساكر المصرية قادمة إلى الشام، وفي عشية يوم السبت رحل بولاي وأصحابه من التتر وانشمروا عن دمشق، وقد أراح الله منهم وساروا من على عقبة دمر فعاثوا في تلك النواحي فسادا، ولم يأت سابع الشهر وفي حواشي البلد منهم أحد، وقد أزاح الله عز وجل شرهم عن العباد والبلاد، ونادى قبجق في الناس قد أمنت الطرقات ولم يبق بالشام من التتر أحد، وصلى قبجق يوم الجمعة عاشر رجب بالمقصورة، ومعه جماعة عليهم لأمة الحرب من السيوف والقسي والتراكيش فيها النشاب، وأمنت البلاد، وخرج الناس للفرجة في غيض السفرجل على عادتهم فعاثت عليهم طائفة من التتر، فلما رأوهم رجعوا إلى البلد هاربين مسرعين، ونهب بعض الناس بعضا، ومنهم من ألقى نفسه في النهر، وإنما كانت هذه الطائفة مجتازين ليس لهم قرار، وقلق قبجق من البلد ثم إنه خرج منها في جماعة من رؤسائها وأعيانها منهم عز الدين بن القلانسي ليتلقوا الجيش المصري، وذلك أن جيش مصر خرج إلى الشام في تاسع رجب وجاءت البريدية بذلك، وبقي البلد ليس به أحد، ونادى أرجواش في البلد احفظوا الأسوار وأخرجوا ما كان عندكم من الأسلحة ولا تهملوا الأسوار والأبواب، ولا يبيتن أحد إلا على السور، ومن بات في داره شنق، فاجتمع الناس على الأسوار لحفظ البلاد، وكان الشيخ تقي الدين بن تيمية يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ويتلو عليهم آيات الجهاد والرباط.

وفي يوم الجمعة سابع عشر رجب أعيدت الخطبة بدمشق لصاحب مصر؛ ففرح الناس بذلك، وكان يخطب لقازان بدمشق وغيرها من بلاد الشام مائة يوم سواء.

وفي بكرة يوم الجمعة المذكور دار الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله وأصحابه على الخمارات والحانات فكسروا آنية الخمور وشققوا الظروف وأراقوا الخمور، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش، ففرح الناس بذلك، ونودي يوم السبت ثامن عشر رجب بأن تزين البلد لقدوم العساكر المصرية، وفتح باب الفرج مضافا إلى باب النصر يوم الأحد تاسع عشر رجب؛ ففرح الناس بذلك وانفرجوا؛ لأنهم لم يكونوا يدخلون إلا من باب النصر، وقدم الجيش الشامي صحبة نائب دمشق جمال الدين آقوش الأفرم يوم

السبت عاشر شعبان، وكان السلطان قد خرج عازما على المجيء فوصل إلى الصالحية ثم عاد إلى مصر.. وفي مستهل رمضان رجع سلار بالعساكر إلى مصر وانصرفت العساكر الشامية إلى مواضعها وبلدانها.

وفي شوال فيها عرفت جماعة ممن كان يلوذ بالتتر ويؤذي المسلمين، وشنق منهم طائفة وسمر آخرون وكحل بعضهم وقطعت ألسن وجرت أمور كثيرة[1].

وقد ساق العيني في تاريخه تفاصيل هذه الواقعة فقال في حوادث سنة ٦٩٩ هـ: (ذكر ما جرى في دمشق بعد انهزام الجيش... هذا وسلطان التتار قد قصد ورود دمشق بعد الوقعة، واجتمع أعيان البلد والشيخ تقي الدين بن تيمية في مشهد علي، واتفقوا على المسير إليه لتلقيه وأخذ الأمان منه لأهل دمشق، فتوجهوا يوم الاثنين الثالث من ربيع الآخر؛ فاجتمعوا به عند النبك، وكلمه الشيخ ابن تيمية كلامًا قويًا فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين، ودخل المتسلمون للبلد من جهة قازان...

وفي نزهة الأنام: الذين خرجوا من دمشق لطلب الأمان من قازان هم: خطيب دمشق القاضي بدر الدين بن جماعة، والشيخ زين الدين الفارقي، والشيخ تقي الدين بن تيمية، والقاضي نجم الدين بن صصري، والصاحب فخر الدين بن الشيرجي، والقاضي عز الدين بن الزكي، والشيخ وجيه الدين ابن المنجي، والصدر الرئيس عز الدين بن القلانسي، وابن عمه شرف الدين، وأمين الدين شقير الحراني، والشريف زين الدين بن عدنان، والشيخ نجم الدين ابن أبي الطيب، وناصر الدين بن عبد السلام، وشرف الدين بن الشيرجي، والصاحب شهاب الدين الحنفي، والقاضي شمس الدين الحريري، والشيخ محمد بن قوام البالسي، والقاضي جلال الدين أخو قاضي القضاة إمام الدين القزويني، والقاضي جلال ابن قاضي القضاة حسام الدين، وجماعة كثيرة من الفقهاء والقراء، وتوجهوا نحو جيش التتار، وبقيت المدينة بلا نائب ولا حاكم، وأكل الناس بعضهم بعضًا، ومن قدر على أمر فعله، ووصل أربعة من التتار، ومعهم الشريف القمي ونزلوا بالباذرائية، وأصبح الصباح ولم يفتح من أبواب دمشق باب، فكسرت أقفال باب توما، وكان الذي تولى كسرها نواب الولاة: الشجاع همام الدين وابن ضاعن وابن الذهبي النقيب، ووصل إلى ظاهر دمشق جماعة من التتار ومعهم أمير اسمه إسماعيل، فنزلوا ببستان الظاهر بطريق القابون، وأما الجماعة الذين خرجوا من دمشق فإنهم التقوا بالعساكر الترية بالنبك، واجتمعوا بالملك، ووقف الترجمان، وتكلم منهم، وكان المتكلم فخر الدين بن الشيرجي، وأحضروا ما كان معهم من المأكول، فلم يظهر له وقع ولا حضر قدام الملك، وقال الملك قازان: إن الذي تطلبونه من الأمان قد أرسلناه

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٨ - ١٤)

إليكم قبل حضوركم؛ فرجعوا إلى دمشق، وحضر الأمير إسماعيل إلى مقصورة الخطابة وحضر الخطيب ابن جماعة وفخر الدين ابن الشيرجي وابن القلانسي وابن منجي وجماعة لقراءة الفرمان، واجتمع الناس، وقرئ الفرمان على السدّة، فحمد الناس الله تعالى، وحصل للناس سكون وطمأنينة، وقرب التتار من دمشق وأحدقوا بالغوطة، وكثر العبث والفساد والنهب بالحواضر البرانية مثل العقيبة والشاغور وقصر حجاج وحكر الساق، ووصل الأمير قفجق وبكتمر السلحدار مع جماعة ونزلوا بالميدان الأخضر.

وورد مرسوم من الأمير إسماعيل بأن العلماء والقضاة والأكابر يتحدثون مع أرجواش نائب القلعة، ويحسنون له تسليم القلعة وإلا دخل الجيش البلد، ولا تبقى بعد هذا القلعة ولا البلد، فاجتمع جماعة منهم بدار الحديث وأرسلوا رسولًا إلى أرجواش فلم يجبهم، فقاموا في دار الحديث بأجمعهم إلى باب القلعة وأرسلوا إليه رسولًا ثانيًا فبلغه سلامهم، فقال: ومن هم الذين أرسلوك؟ فسماهم له بأنسابهم، فقال: هم المنافقون الخائنون للمسلمين، وليس عندي جواب، ومع هذا فهذه بطاقة وصلت إلي من السلطان صاحب مصر مضمونها أنهم قد اجتمعوا على غزة وكسروا الطائفة الذين تبعتهم من التتار، وهو يوصيني بالقلعة، وكان من جملة الجماعة الواقفين بباب القلعة: بدر الدين بن فضل الله. فقال أرجواش: وصل ابن فضل الله ويقف على البطاقة فإنها بخط أخيه، فامتنع ابن فضل الله من الدخول واشتد خوفه وهرب من بين الجماعة، وتفرقت الجماعة على هذه الصورة.

وفي اليوم الثاني: حضر الأمير قفجق وجلس بالمدرسة العزيزية وأمر بالمراجعة بأرجواش في أمر القلعة؛ فراجعوه فلم يجبهم، وكتبوا في هذا اليوم فرمانات كثيرة من شيخ الشيوخ نظام الدين للتتار، ولم يحصل بأكثرها نفع، وخاف الناس وأصلحوا أبواب الدروب، وكثر دخول التتار للبلد، ونزل شيخ الشيوخ نظام الدين بالمدرسة العادلية وادعى أنه يصلح أمور الناس، وطلب الأموال، ووقع النهب في جبل الصالحية، ودخلوا الناصرية، والمارستان القيمري وكسروا الأبواب والشبابيك، وصعدوا إلى مغارة الدم، وإلى مغارة الجوع، ولم يعص عليهم موضع، ودخلوا إلى جامع الحنابلة، وأخذوا بسطه وكسروا القناديل والمنبر، ودخلوا في مدرسة الشيخ ضياء فنهبوها، وأخذوا من الصالحية من المطعومات والقمح والشعير والدفائن والذخائر شيئًا كثيرًا حتى كان الواحد يأتي إلى الخبيئة كأنه هو الذي خبأها من سرعة هدايته إلى مكانها.

وبلغ الناس بالبلد ما جرى بالصالحية؛ فشق عليهم، وتوجه الشيخ تقي الدين ابن تيمية وجماعة إلى شيخ الشيوخ الذي نزل بالعادلية وشكوا إليه الحال، فخرج معهم إلى الصالحية، فسمع التتار بخروجه فهربوا،

ودخل أكثر الناس عرايا عليهم الجوالق والبلاسات، واشتد الأمر وسار التتار إلى قرية المزة؛ وكان أكثر أهلها لم ينتقلوا عنها فنهبوها، وسبوا أهلها، وفعلوا بها كما فعلوا بالصالحية؛ ثم ساروا إلى داريا فاحتمى أهلها بالجامع، فلم يزالوا حتى دخلوه وفعلوا كما تقدم؛ وقتل من التتار جماعة من أهل داريا جماعة)[1].

وذكر الذهبي ما فعل شيخ شيوخ الصوفية نظام الدين محمود بن علي الأصفهاني الحنفي، وكان قدم بصحبة غازان: (ونزل شيخ الشيوخ الذي لقازان ولقبه نظام الدين محمود بن علي الأصبهاني بالمدرسة العادلية، وأظهر العتب على الرؤساء إذ لم يترددوا إليه، وزعم أنه يصلح أمرهم ويتفق معهم على ما يفعل في أمر القلعة، وأظهر أن قبجق وأمثاله من تحت أوامره... وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية تلك الأيام يتردد إلى من يرجو نفعه إلى شيخ المشايخ، وإلى العلم سليمان، وإلى قبجق، ثم إنه خرج مع جماعة يوم العشرين من الشهر إلى قازان وهو بتل راهط، فأدخل عليه، ولم يمكن من إعلام قازان بما يقع من التتار، وخافوا أن يغضب ويقتل أناسا من المغل، وأذن له في الدعاء والإسراع، وأشار عليه الوزير سعد الدين ورشيد الدين اليهودي مشير الدولة بأن لا يشكو التتار، ونحن نتولى إصلاح الأمر، ولكن لا بد من إرضاء المغل، فإن منهم جماعة كبيرة لم يحصل لهم شيء إلى الآن.

وعاد الشيخ إلى المدينة، ثم من الغد في اليوم الثاني والعشرين اشتهر أنه لا بد من دخول المغل إلى البلد والنهب، وظهر ذلك، وجهز شيخ المشايخ ثقله من العادلية وخرج إلى الأردو، وأشار على من يعرف بالخروج من البلد، فأسرع إليه الأعيان وبذلوا في فداء البلد الأموال، والتمسوا منه أن يتوسط لهم، وكان شيخا خبيثا طماعا، وربما فعل ذلك خديعة، وقيل: بل لين قازان للمغول، ثم خرج منه مرسوم في جوف الليل بأن: من عاودني في أمر دمشق يموت، وأما الناس فباتوا في ليلة مزعجة، وأصبحوا في بلاء شديد وبرد مفرط، وانضم جماعة إلى شيخ المشايخ يرومون الاحتماء به، وهو في ذلك مصمم لا يفرج عنهم كربة ولا يرق لمسلم)[2].

قال المقريزي: (وأصبح من بقي بالمدينة وقد اجتمعوا بمشهد علي من الجامع الأموي، وبعثوا إلى غازان يسألون الأمان لأهل البلد، فتوجه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة، وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية والشريف زين الدين بن عدنان، والصاحب فخر الدين بن الشيرجي، وعز الدين حمزة بن القلانسي في جمع كبير من الأعيان والفقهاء والقراء إلى غازان في يوم الاثنين ثالثه بعد الظهر، فلقوه بالنبك وهو سائر،

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٥٦)
(٢) تاريخ الإسلام (٥٢ / ٨١)

فنزلوا عن دوابهم ومنهم من قبل له الأرض، فوقف غازان بفرسه لهم، ونزل جماعة من التتار عن خيولهم، ووقف الترجمان وتكلم بينهم وبين غازان، فسألوا الأمان لأهل دمشق، وقدموا له مأكل كانت معهم فلم يلتفت إليها، وقال: قد بعثت إليكم الأمان، وصرفهم، فعادوا إلى المدينة بعد العصر من الجمعة سابع الشهر، ولم يخطب بها في هذه الجمعة لأحد من الملوك.

وفي يوم الأحد: أخذ أهل دمشق في جمع الخيل والبغال والأموال، فنزل غازان على دمشق يوم الاثنين عاشره، وعاثت عساكره في الغوطة وظاهر المدينة تنهب وتفسد، ونزل قبجق وبكتمر السلاح دار، بمن معهما في الميدان الأخضر، وامتدت التتر إلى القدس والكرك تنهب وتأسر.

وامتنع الأمير علم الدين سنجر المنصوري المعروف باسم أرجواش بقلعة دمشق، وسب قبجق وبكتمر سبًا قبيحًا، وكانا قد تقدما إليه وأشارا عليه بالتسليم.

وفي بكرة يوم الثلاثاء حادي عشره: تقدم الأمير إسماعيل التتري إلى القضاة والأعيان بالحديث مع أرجواش في تسليم القلعة، وإنه إن امتنع نهب المدينة ووضع السيف في الكافة، فاجتمع عالم كبير وبعثوا إلى أرجواش في ذلك فلم يجب، وتكررت الرسل بينهم وبينه إلى أن سبهم وجبههم، وقال: قد وقعت إلي بطاقة بأن السلطان قد جمع الجيوش بغزة، وهو واصل عن قريب؛ فانصرفوا عنه.

وفي ثاني عشره: دخل الأمير قبجق إلى المدينة، وبعث إلى أرجواش في التسليم فلم يجب.

وفيه كتبت عدة فرمانات إلى أرجواش من قبجق، ومن مقدم من مقدمي التتار ذكر إنه رضيع الملك غازان، ومن شيخ الشيوخ نظام الدين محمود بن علي الشيباني وغيره، فلم يجب، وأخذ الناس في تحصين الدروب وقد اشتد خوفهم.

وفي يوم الجمعة رابع عشره: خطب لغازان على منبر دمشق بألقابه، وهي: السلطان الأعظم سلطان الإسلام والمسلمين مظفر الدنيا والدين محمود غازان، وصلى جماعة من المغل الجمعة، فلما انقضت الجمعة صعد الأمير قبجق والأمير إسماعيل سدة المؤذنين وقرئ على الناس تقليد قبجق بلاد الشام كلها وهي: مدينة دمشق وحلب وحماة وحمص وسائر الأعمال، وجعل إليه ولاية القضاة والخطباء وغيرهم. فنثرت على الناس الدنانير والدراهم، وفرحوا بذلك فرحًا كثيرًا، وجلس شيخ الشيوخ نظام الدين بالمدرسة العادية، وعتب على الناس لعدم ترددهم إليه، ووعد بالدخول في صلح أمورهم مع غازان، وطلب الأموال وتعاظم إلى الغاية، واستخف بقبجق وقال: خمسمائة من قبجق ما يكونون في خاتمي، وصار نظام الدين يضع من قلعة دمشق ويستهين بها،



ويقول: لو أردنا أخذها أخذناها من أول يوم، وكان لا يزال الدبوس على كتفه، ولم يكن فيه من أخلاق المشايخ ما يمدح به، بل أخذ نحو الثلاثين ألف دينار برطيلًا، حتى قال فيه علاء الدين بن مظفر بن الكندي الوداعي:

شيخ غازان ما خلا ... أحد من تجرده

وغدا الكل لابس ... خرقة الفقر من يده

وفي خامس عشره: بدأ التتر في نهب الصالحية، حتى أخذوا ما بالجامع والمدارس والتراب من البسط والقناديل، ونبشوا على الخبايا؛ فظهر لهم منها شيء كثير حتى كأنهم كانوا يعلمون أماكنها، فمضى ابن تيمية في جمع كبير إلى شيخ الشيوخ وشكوا ذلك، فخرج معهم إلى حي الصالحية في ثامن عشرة ليتبين حقيقة الأمر ففر التتر لما رأوه، والتجأ أهل الصالحية إلى دمشق في أسوأ حال)[1].

قال العيني: (ثم خرج الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى مخيم السلطان الذي يسمونه الأردو؛ وكان بتلّ راهط، فدخل عليه ولم يمكن من الإعلام كما ينبغي، بل أذن له في الدعاء والإسراع، وقيل: إنه كان مشغول الدماغ، ولم يعلم بما جرى، ولو علم كان قتل جماعة من المغل، فيحصل بذلك فتنة وتفريق كلمة، فاجتمع تقي الدين بالوزير ابن سعد الدولة ورشيد الدولة وتحدث معهما، فذكر أن جماعة من مقدمي المغول الأكابر لم يصل إليهم شيء من مال دمشق ولا بد من إرضائهم، فدخل الشيخ تقي الدين البلد، وقد ضاق الأمر بالناس، وهم في شدة عظيمة، واشتاع بينهم أن قازان يريد الدخول إلى البلد، وقد جعل ما فيه للمغول خاصة، فضاقت صدور الناس، وقيل لهم: من لم يخرج من البلد ندقه في عنقه، ومن أراد الخروج فليخرج إلى الصالحية، وكان هذا الكلام من جهة شيخ الشيوخ، ثم حمل حوائجه وخرج إلى العادلية؛ فقالت الناس: لو لم يكن الخبر صحيحًا لما خرج مسرعًا، فلما كان آخر النهار رجع بعض حوائجه وحضر إليه أعيان البلد وقالوا: إن رسم السلطان أن يضع على البلد شيئًا معلومًا سعينا في استخراجه، ويكون مثل الشراء عن السلطان، ويمنّ السلطان بالعتق على المسلمين، وكان قد قتل في هذه الليلة رجلان من متولي أمر المناجيق من جهة أهل القلعة، وكان السلطان غضب من ذلك غضبًا شديدًا.

وقال الشيخ وجيه الدين بن منجي: أنا أبذل جميع ما أملكه من العين، وقال الرئيس عز الدين بن القلانسي: قد أخذ منا شيء كثير، ولم يبق إلا أن يموت بعضنا على بعض، كل هذا وشيخ الشيوخ ساكت مصمم لا يفرج كربة عن مسلم، ولكن اشتدّ الطلب من الناس فقرّر على سوق الخوّاصين مائة ألف وثلاثون ألف من الدراهم،

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٠٩)

وعلى سوق الرمّاحين مائة ألف درهم، وعلى سوق عليّ ستون ألف درهم، وعلى أكابر البلد ثلاثمائة ألف دينار، وجبيت من حساب أربعمائة ألف، ورسِّم عليهم طائفة من المغل، مع كل إنسان طائفة منهم، وضيقوا عليهم، وعصروا ابن شقير، ووعدوا ابن منجي وابن القلانسي بوعيد، والمغل محيطين بهم يضربونهم، فصار جميع أهل دمشق في الذل والهوان، وكثر النهب في البلد، والقتل عمّال في ضواحي دمشق وضياعها. يقال: إنه قتل ما يقارب مائة ألف إنسان من الجند والفلاحين والعامّة، وكثر الطلب، وعجز المطلوب، وعسر الأمر على الناس...

ثم استهل شهر جمادى الأولى: ففي أول ليلة منه بات المغل منتشرين بباب البريد إلى القلعة بسبب حفظ مناجيقهم التي بالجامع، وكانت لهم مدة يحاصرون القلعة، وكسروا دكاكين باب البريد وأخذوا ما فيها، وانتقل الناس من تلك الناحية، وتركوا حوائجهم وأقواتهم، وعجزوا عن حملها، وغلقت أبواب الجوامع وترك منها باب صغير، وانقطع الناس عن الجامع.

وفي الجمعة الأولى من الشهر: نهب دير الحنابلة مرة ثانية، وسبيت من كان فيه من النساء والأولاد، ومن جملة ما أخذوا: مائة وعشرون بنتًا، وأسروا القاضي تقي الدين الحنبلي، وعملوا في رقبته حبلًا يجرونه به، ثم تركوه.

وأما البلد فأحرقت منه دار الحديث الأشرفية وما جاورها، ودار الحديث النورية، والعادلية الصغيرة، وما جاورها، وأحرقت القيمارية وما جاورها إلى دار السعادة إلى المارستان النوري، ومن الجهة الأخرى إلى المدرسة الدماغية إلى باب الفرج، وأحاطت التتار بالقلعة من جميع الجهات، وبقيت الأماكن موحشة لا يجسر أحد أن يمرّ بها، ولم تبق حارة ولا محلة إلا وقد دخلها التتار ونهبوها، واختفى الناس، وكان الرجل إذا حصلت له حاجة يخرج في أثواب رثّة وهو خائف وجل، ثم يعود مسرعًا، ولم يكن يصلي في الجامع خلف الإمام إلا رجل أو رجلان، والتتار منتشرون فيه لأجل حفظ المناجيق، وشربوا في الجامع الخمور، وانتهكوا حرمته، وفجروا فيه بالنساء، ونجسوه بالبول، وامتنع الناس عن حضور الجمعة خوفًا على أنفسهم، والأمر في المصادرة والجباية حثيثًا لم يعف عنه أحد لا غني ولا فقير.

قال صاحب النزهة: واستمر الأمر على أهل دمشق من النهب وأخذ الأموال خمسة وأربعين يومًا، فإن قازان نزل الغوطة في العشر الأول من ربيع الآخر ورحل منها في منتصف جمادى الأولى، والله أعلم)[١].

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٥٨)

قال العيني: (ولما وصل قازان إلى دمشق أرسل من عسكره عشرين ألفًا مجردين صحبة بولاي وأبشغا وجبجك وهلاجو، فنزلوا بالأغوار وبيسان وشنوا الغارات على تلك البلاد، ونهبوا ما وجدوا من المواشي والأقوات والأزواد، وقتلوا من وقع في أيديهم، وانتهت غاراتهم إلى القدس الشريف والخليل عليه السلام، ووصلوا إلى غزة وقتلوا بجامعها خمسة نفر من المسلمين كانوا به منقطعين، ثم رجعوا إلى الشام وقد عاثوا ونهبوا وسبوا وأسروا جماعات كثيرة، وحصروا قرى كثيرة وقتلوا من أهلها خلقًا كثيرًا، ولما وصلوا إلى دمشق -وكان قازان قد رحل بعسكره- جبى له قبجق من أهل دمشق جباية أخرى لأجل بولاي، وخرج تقي الدين بن تيمية إلى مخيم بولاي، فاجتمع به في مكان؛ فرأى من معه من أسارى المسلمين، فاستنقذ كثيرًا منهم. وأقام عنده ثلاثة أيام، ثم عاد.

وفي عشية يوم السبت الرابع من رجب: رحل بولاي وأصحابه، وأشمروا عن البلد، وساروا من على عقبة دمّر، فعاثوا في تلك النواحي فسادًا، ولم يأت سابع الشهر وفي حواشي البلد منهم أحد، ولله الحمد.

ذكر رحيل قازان من الشام:

لما ملّ قازان من الإقامة على الشام همّ بالرحيل، وكانت إقامته قدر شهرين، ثم رحل متوجهًا إلى بلاده في الخامس عشر من جمادى الأولى من هذه السنة، وكان قد ولّى الأمير سيف الدين قفجق النيابة بالبلاد الشامية، والأمير سيف الدين بكتمر السلحدار البلاد الحلبية والحموية، والأمير سيف الدين إلبكي البلاد الساحلية، ظنًا أنه قد صارت الممالك الإسلامية في قبضته وانحازت إلى حوزته؛ فلم يتم له ما أراد، ولا بلّغه الله شيئًا من هذا المراد، وأقام بعد رحيله نائبه قطلوشاه مع جمع كثيف من الجيش، فلما كان يوم الجمعة التاسع عشر من الشهر المذكور قرئ بالجامع تقليد الأمير قفجق بنيابة السلطنة بالشام، وتولية الأمير يحيى بن جلال الدين الختني الوزارة.

وفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من الشهر: رحل قطلوشاه والعساكر، ففرح الناس بذلك واطمأنت قلوبهم، وخرج الناس إلى جبل الصالحية وإلى الحواضر والمزارع وأظهر الناس ما تخلف من أمتعتهم، وجلسوا في الأسواق وباعوا واشتروا...

وأما الأمير قفجق فإنه لما عاد من وداع قازان ركب الموكب في دمشق والعصابة على رأسه، ونادى فيها برجوع الناس، وآمنهم على أنفسهم.

وكان قد حضر إليه بعض أهل الفساد وضمنوا منه الخمر وبيعه، وعين عليه كل يوم ألف درهم، وجعل دار ابن جرادة خارج باب توما خمّارة وخانة، وأخذ أموالًا أخر من أوقاف المدارس وغيرها، ثم شرع يركب بالعصابة

والشاويشية بين يديه، وجهّز نحوًا من ألف فارس نحو خربة اللصوص ومشى مشي الملوك في الولايات، وتأمير الأمراء والمراسيم العالية النافذة والآراء، وصار كما قال الشاعر:

يالـــــك مـــــن قنـــــبرة بمعمــــري

خــلا لــك الجـــو فبيضـــي واصـــفري

ونقــــري مـــــا شـــــئت أن تنقـــــري

ثم نهض الشيخ تقي الدين بن تيمية واجتمع بالأمير قفجق وقال له: إن الذي فعلته من ضمان الخمور شنعة كبيرة، وثلمة عظيمة في حق الإسلام، واستاذنه في إبطاله؛ فأذن له، وخرج بنفسه وأراق ظروف الخمر جميعها.

ولما كان يوم الجمعة رسم للخطيب بإعادة الخطبة في سائر الجوامع باسم السلطان الملك الناصر، وكان بالجامع الأموي ذلك النهار بكاء عظيم وتضرع إلى الله تعالى وتذاكر بما كانت الناس فيه من الشدة والنهب والسبي، وكانت مدة انقطاع الخطبة عن ملك الإسلام نحو مئة يوم، ثم أعادها الله تعالى.

وكان تقدير الذي حمل إلى خزانة قازان ثلاثة آلاف ألف دينار سوى ما أخذ من البراطيل للأمراء والوزراء وأكابر المغل، وهذا هو الذي حصره ابن المنجي، وأما الذي نهب من دمشق والأماكن التي ذكرناها فإنه لا يمكن حصره، وكذا الذي كسبه الأمراء والجند يوم الهزيمة، وذكر أن الذي صحبهم من الأسرى أحد عشر ألف نفس من الرجال والنساء والأطفال، وكان معظمهم من جبل الصالحية، ولم يصحب معهم إلى البلاد إلاّ القليل منهم، فإن منهم من هرب بالليالي، ومنهم من مات، ومنهم من اختفى، وأخذوا من البلد فوق عشرة آلاف فرس، وكان معظم فسادهم في جبل الصالحية، وكان غالب ذلك من طائفة الأرمن، فإن صاحب سيس كان في قلبه حزازات من فعل المسلمين في بلاده التي أخذت منهم، وضياعه التي أخربت، ورجاله الذين قتلوا، والغارات التي كانت تتواتر على بلاده من جهة المسلمين، ولما اتفق من نصرة قازان ما اتفق حضر صاحب سيس قدام قازان وسأله أن يمكنه من الدخول من الباب الشرقي والخروج من باب الجابية، ويضع السيف بين البابين، ويشتفي من المسلمين ويقيم بألف ألف دينار، فوقف قفجق في طريقه، وتحدث مع قازان وقال له: قد ملكت هذه البلاد وهي في يدك والمال الذي تحمله هذا تأخذه من أهل الشام من غير سفك دم، وما زال به حتى طرد صاحب سيس عن مراده)[١].

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٦١)

ما جرى لأمراء مصر بعد هزيمة غازان لهم:

وقال العيني عما جرى من الاستعداد في مصر لمواجهة خطر زحف المغول وتحرير الشام منهم: (وكانت الأمراء اجتمعوا عند السلطان قبل النفقة، وتشاوروا أن يؤخذ من سائر التجار والسّوقة وسائر من يتسبب بمصر والقاهرة عن كل رأس دينار، وطلبوا مجد الدين عيسى بن الخشاب نائب الحسبة، وقالوا له: انزل وتحدث مع القضاة في ذلك، وخذ لنا الفتوى منهم؛ فقال لهم مجد الدين: إن عندي فتوى بخط الشيخ عز الدين بن عبد السلام، لما خرج الملك المظفر قطز إلى ملتقى نائب هلاكو وهو كتبغا نوين لما سيره إلى أخذ مصر، فتلاقى معه على عين جالوت كما ذكرناه مفصلًا، وأنه لم يجد من المال ما يكفي نفقة العساكر، وقصدوا أخذ المال من العامة، استفتوا الشيخ عز الدين في هذا فأفتى لهم بأخذ دينار من كل أحد، وهذه الفتوى عندي، فأحضرها عندهم، وقال له الأمير سلار: اكتب صورة الاستفتاء وانزل بها إلى الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد قاضي القضاة حتى يكتب عليها بخطه، فكتب مجد الدين صورة الاستفتاء ونزل بها إلى قاضي القضاة ومعه شخص من الحجاب، وتحدثوا مع الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وناولوه صورة الاستفتاء، فأخذها وتأمل ما فيها، ثم هز رأسه وقال يا فقيه: ما القصد في ذلك؟ فقال: يا سيدي القصد أن تكتب على هذا لتطيّب خواطر الناس بالعطاء، قال: فرماها من يده وقال: لا حاجة للفتوى، وما ثم مانع إذا أراد ولاة الأمر بشيء قبل الناس؛ فخرج المحتسب والحاجب من عنده على هذا، وجاءوا إلى الأمراء وعّرفوهم بذلك، فقال الأمير سلار: ما بقي يمكن الكلام فيما قصدناه دون أن نجتمع بالقاضي ونعرفه بالأمر ونسأله هل هذا جائز أم لا؟ فإذا امتنع أخرجنا له فتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام. ففي بكرة النهار انزلوا إليه، وسلموا عليه واسألوه الاجتماع بنا لالتماس بركته، فلما أصبحوا نزلوا إليه وبلّغوه الرسالة، فقام وركب وجاء عند الأمراء، والكل حاضرون عند الأمير سلار، فلما رأوه قاموا كلهم وتلقوه من أسفل الإيوان، وأخذ السلار بيمينه والأمير بيبرس بشماله إلى أن أجلساه بينهما، وبقيت الأمراء جالسون بين يديه وتأنّسوا به حتى فتحوا له باب النفقات وقلة الحواصل في بيت المال وبينوا له الضرورات، ثم ذكروا له أمر الفتوى. فقال الشيخ: أيها الأمراء ما المانع لما تفعلوه إذا رسمتم بشيء ولا ثمة أحد يخالف! وقال الأمير سلار: يا سيدي نريد أن يكون معنا فتوى حتى لا نقع في أمر غير جائز، فيحصل علينا الإثم. فقال الشيخ: أما الفتوى فما يمكن أن أكتبها في مثل هذا، فقال له مجد الدين ابن الخشاب المحتسب: يا سيدي هذا خط الشيخ عز الدين بن عبد السلام كتبها في أيام الملك مظفر قطز، فنظر إليه وتبسم وقال: يا فقيه تعرف كيف أفتى الشيخ عز الدين في ذلك الوقت؟ قال: لا. فقال لما سألوه الفتوى،

قال لهم: إن الفتوى في هذا لها شروط إن فعلتموها صحّت الفتوى. فقالوا: ما هي؟ فقال: أن يتقدم كل أمير منكم ويحلف بالله أنه لا يملك فضة ولا ذهبًا ولا لزوجته وأولاده مصاغ ولا غيره، فلما سمعوا هذا من الشيخ قام كل منهم وأحضر من موجوده وموجود أهله من حليّ وغيره، ثم حلف كل واحد منهم أنه لا يملك غير ذلك، فعند ذلك كتب لهم هذه الفتوى، ويا فقيه أما أنا فإنه يبلغني أن كل أمير يجهّز بنته بأنواع اللؤلؤ والفصوص، ويعمل بكالى فضة لبيت الماء، وقباقيب مكللة بأصناف الجواهر، وتريد مني أن أكتب فتوى على ما لا يحل، ثم قام ناهضًا وخرج، وقد أفحم كل واحد منهم عن الجواب.

وكان الشيخ قصد بهذا تسميع الأمير سلار حيث جهز بنته لما زوجها من أمير موسى ابن أستاذه الملك الصالح، والأمير بيبرس حيث جهز ابنته لما زوجها من بُرلغى قريب السلطان، وكان كل منهما قد جهز بنته بما لا يوصف ولا يضبط)[١].

رسالة ابن تيمية لسلطان مصر والشام بعد هزيمته سنة ٦٩٩ هـ:

وقد كتب ابن تيمية رسالة إلى السلطان الملك الناصر قلاوون في شأن التتار، يشد من عزمه ويحرضه على جهادهم:

(بسم الله الرحمن الرحيم ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُون﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيم. تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾...

إلى سلطان المسلمين، نصر الله به الدين، وقمع به الكفار والمنافقين، وأعز به الجند المؤمنين، وأدالهم به على القوم المفسدين: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير. ونسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما.

أما بعد:

فإن الله قد تكفل بنصر هذا الدين إلى يوم القيامة، وبظهوره على الدين كله، وشهد بذلك، وكفى بالله شهيدا، وأخبر الصادق المصدوق ﷺ أنه "لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم إلى يوم القيامة"، وأخبر أنهم بالناحية الغربية عن مكة والمدينة، وهي أرض الشام وما يليها، كما أخبرنا أنه "لا تقوم

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٧١)

الساعة حتى تقاتلوا الترك، قوما صغار الأعين ذلف الأنوف، ينتعلون الشعر، كأن وجوههم المجان المطرقة"، وأخبر أن أمته لا يزالون يقاتلون الأمم حتى يقاتلوا الأعور الدجال، حين ينزل عيسى بن مريم من السماء على المنارة البيضاء شرقي دمشق؛ فيقتل المسلمون جنده القادم معه من يهود أصبهان وغيرهم، وأخبر ﷺ "أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد دينها"، ولا يكون التجديد إلا بعد استهدام، وقال: "سألت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من غيرهم فيجتاحهم؛ فأعطانيها، وسألته أن لا يهلكهم بسنة عامة؛ فأعطانيها"، وما زالت دلائل نبوته ﷺ تظهر شيئا بعد شيء، وقد أظهر الله في هذه الفتنة من رحمته بهذه الأمة وجندها ما فيه عبرة، حيث ابتلاهم بما يكفر به من خطاياهم، ويقبل بقلوبهم على ربهم، ويجمع كلمتهم على ولي أمرهم، وينزع الفرقة والاختلاف من بينهم، ويحرك عزماتهم للجهاد في سبيل الله وقتال الخارجين عن شريعة الله، فإن هذه الفتنة التي جرت، وإن كانت مؤلمة للقلوب، فما هي إن شاء الله إلا كالدواء الذي يسقاه المريض ليحصل له الشفاء والقوة، وقد كان في النفوس من الكبر والجهل والظلم ما لو حصل معه ما تشتهيه من العز لأعقبها ذلك بلاء عظيما، فرحم الله عباده برحمته التي هو أرحم بهم من الوالدة بولدها، وانكشف لعامة المسلمين شرقا وغربا حقيقة حال هؤلاء المفسدين الخارجين عن شريعة الإسلام، وإن تكلموا بالشهادتين، وعلم من لم يكن يعلم ما هم عليه من الجهل والظلم والنفاق والتلبيس والبعد عن شرائع الإسلام ومناهجه، وحنت إلى العساكر الإسلامية نفوس كانت معرضة عنهم، ولانت لهم قلوب كانت قاسية عليهم، وأنزل الله عليهم من ملائكته وسكينته ما لم يكن في تلك الفتنة معهم، وطابت نفوس أهل الإيمان ببذل النفوس والأموال للجهاد في سبيل الله، وأعدوا العدة لجهاد عدو الله وعدوهم، وانتبهوا من سنتهم، واستيقظوا من رقدتهم، وحمدوا الله على ما أنعم به من استعداد السلطان والعسكر للجهاد، وما جمعه من الأموال للإنفاق في سبيل الله، فإن الله فرض على المسلمين الجهاد بالأموال والأنفس، والجهاد واجب على كل مسلم قادر، ومن لم يقدر أن يجاهد بنفسه فعليه أن يجاهد بماله إن كان له مال يتسع لذلك، فإن الله فرض الجهاد بالأموال والأنفس، ومن كنز الأموال عند الحاجة إلى إنفاقها في الجهاد، من الملوك أو الأمراء أو الشيوخ أو العلماء أو التجار أو الصناع أو الجند أو غيرهم، فهو داخل في قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيم﴾... خصوصا إن كانت الأموال من أموال بيت المال، أو أموال أخذت بالربا ونحوه، أو لم تؤد زكاتها ولم تخرج حقوق الله منها.

وكان النبي ﷺ يحض المسلمين على الإنفاق في سبيل الله، حتى إنه في غزاة تبوك حضهم، وكان المسلمون في حاجة شديدة، فجاء عثمان بن عفان بألف راحلة من ماله في سبيل الله بأحلاسها وأقتابها، وأعوزت خمسين راحلة فكملها بخمسين فرسا، فقال النبي ﷺ: "ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم".

وذم الله المخلفين عن الغزو في سورة براءة بأقبح الذم؛ وقال: ﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾، فمن ترك الجهاد عذبه الله عذابا أليما بالذل وغيره، ونزع الأمر منه فأعطاه لغيره، فإن هذا الدين لمن ذب عنه، ومتى جاهدت الأمة عدوها ألف الله بين قلوبها، وإن تركت الجهاد شغل بعضها ببعض.

ومن نعم الله على الأمة أنها قد اجتمعت على ذلك في الشرق والغرب، حتى إن المؤمنين من أهل المشرق قد تحركت قلوبهم انتظارا لجنود الله، وفيهم من نوى أنه يخرج مع العدو إذا جمعوا، ثم إما أن يقفز عنهم، وإما أن يوقع بهم، والقلوب الساعة محترقة مهتزة لنصر الله ورسوله على القوم المفسدين، حتى إن بالموصل والجزيرة وجبال الأكراد خلقا عظيما مستعدين للجهاد مرتقبين العساكر، سواء تحرك العدو أو لم يتحرك.

وكذلك قدمت بنت بيدرا، وكانت مأسورة في بيت قازان، فأخبرت بما جرى بينه وبين أخيه وأمه مما يؤيد ذلك، وهي الساعة في نيتها تذهب إلى مصر، وقد أقامت في بيتهم مدة إلى نصف شوال على ما ذكرت.

وسواء ألقى الله بينهم الفرقة والاختلاف وأهلك رؤساءهم أو لم يكن، فإن الأمر إذا كان كذلك فهذا عون عظيم من الله للمسلمين.

وقد اتصل بالداعي أخبار صادقة من جهات يوثق بها، بما قد مال مع المسلمين من أمراء تلك البلاد حتى من المغول، ولابد أن السلطان يطالع بذلك من تلك البلاد، فإن هناك قوم صالحون ساعون في مصالح المسلمين، كشيخ الجزيرة الشيخ أحمد.

وجاءتنا أخبار مع غير واحد بأن الخربندا أخا قازان قد قدم الروم، وهو يجمع العساكر للقدوم، وقدمت بنت لبيدرا كانت مأسورة في بيت قازان، وذكرت أحوالا من الكلام بين قازان وأخيه الخربندا وأمه، تدل على ذلك، وأن الخربندا هو في نية فاسدة للمسلمين، وأمه تنهاه عن ذلك، وهو لا يقبل، ويوقع بينهم فتنة.

فليس من الواجب أن يترك نصر الله ورسوله والجهاد في سبيل الله إذا كان عدو الله وعدو المسلمين قد وقع البأس بينهم، بل هناك يكون انتهاز الفرصة، ولا يحل للمسلمين أن ينتظروهم حتى يطؤوا بلاد المسلمين، كما فعلوا عام أول... والله قد فرض على المسلمين الجهاد لمن خرج عن دينه وإن لم يكونوا يقاتلونا، كما كان النبي ﷺ، وخلفاؤه يجهزون الجيوش إلى العدو وإن كان العدو لا يقصدهم، حتى إنه لما توفي رسول الله ﷺ وكانت

مصيبته أعظم المصائب، وتفرق الناس بعد موته واختلفوا، نفذ أبو بكر الصديق رضي الله عنه جيش أسامة بن زيد الذي كان قد أمره رسول الله ﷺ إلى الشام إلى غزو النصارى، والمسلمون إذ ذاك في غاية الضعف، فلما رآهم العدو فزعوا وقالوا: لو كان هؤلاء ضعفاء ما بعثوا جيشا، وكذلك أبو بكر الصديق لما حضرته الوفاة قال لعمر بن الخطاب: لا يشغلكم مصيبتكم بي عن جهاد عدوكم، وكانوا هم قاصدين للعدو لا مقصودين.

وكان النبي ﷺ في مرض موته، وهو يقول: "نفذوا جيش أسامة، نفذوا جيش أسامة"، لا يشغله ما هو فيه من البلاء الشديد عن مجاهدة العدو. وكذلك أبو بكر.

والساعة لما ذهب أمير بحلب بعسكر إلى الجزيرة وتصيد هناك، طار الصيت في تلك البلاد بمجيء العسكر، فامتلأت قلوب البنجاي رعبا، حتى صاروا يريدون أن يظهروا زي المسلمين لئلا يؤخذوا، وفي قلوب العدو رعب لا يعلمه إلا الله، وقد هيئ لهم في البلاد إقامات كثيرة من الشعير وغيره، والمسلمون هناك يدعون الله أن يكون رزق المسلمين.

وأقل ما يجب على المسلمين أن يجاهدوا عدوهم في كل عام مرة، وإن تركوه أكثر من ذلك فقد عصوا الله ورسوله، واستحقوا العقوبة، وكذلك إذا تقاعدوا حتى يطأ العدو أرض الإسلام، والتجربة تدل على ذلك، فإنه لما كان المسلمون يقصدونهم في تلك البلاد لم يزالوا منصورين، وفي نوبتي حمص الأولى والثانية لما مكنوهم من دخول البلاد كاد المسلمون في تلك النوبة أن ينكسروا لولا أن ثبت الله، وجرى في هذه المدة ما جرى، وما قصدهم المسلمون قط إلا نصروا، كنوبة عين جالوت والفرات والروم، ونحن نرجو أن يستأصلهم الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فإن البشارات متوفرة على ذلك، وقد حدثنا أبي رحمه الله أنه كان عندهم كتاب عتيق وقف عليه من أكثر من خمسين سنة قبل مجيء التتار إلى بغداد، وهو مكتوب من سنين كثيرة، وفي آخره: والتتار يقلعهم المصريون. وقد رأى المسلمون أنواعا من المبشرات بنصر الله ورسوله، وهذا لا شك منه إن شاء الله.

وليست هذه النوبة كتلك، فإن تلك المرة كان فيها أمور لا يليق ذكرها عفا الله عنها، وما فعله الله بالمسلمين كان أحمد في حقهم، ثم لا شك أن الله ينصر دينه وينتقم من أعدائه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَشَاء اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُم. سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُم. وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُم. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُم﴾.

ثم في الحركة في سبيل الله أنواع من الفوائد:

إحداها: طمأنينة قلوب أهل البلاد حتى يعمروا ويزدرعوا، وإلا فما دامت القلوب خائفة لا يستقيم الحال.

الثانية: أن البلاد الشمالية كحلب ونحوها فيها خير كثير ورزق عظيم ينتفع به العسكر.

الفائدة الثالثة: أنه يقوي قلوب المسلمين في تلك البلاد من الأعوان والنصحاء، ويزداد العدو رعبا، وإن لم تحصل حركة فترت القلوب، وربما انقلب قوم فصاروا مع العدو، فإن الناس مع القائم.

ولما جاء العسكر إلى الشام كان فيه مصلحة عظيمة، ولو تقدم بعضهم إلى الثغر كان في غاية الجودة.

الفائدة الرابعة: أنهم إن ساروا أو بعضهم حتى يأخذوا ما في بلد الجزيرة من الإقامات والأموال السلطانية من غير إيذاء المسلمين كان من أعظم الفوائد، وإن ساروا قاطنين متمكنين نزلت إليهم أمراء تلك البلاد من أهل الأمصار والجبال، واجتمعت جنود عظيمة، فإن غالب أهل البلاد قلوبهم مع المسلمين، إلا الكفار من النصارى ونحوهم، وإلا الروافض، فإن أكثر الروافض ونحوهم من أهل البدع هواهم مع العدو، فإنهم أظهروا السرور بانكسار عسكر المسلمين، وأظهروا الشماتة بجمهور المسلمين. وهذا معروف لهم من نوبة بغداد وحلب، وهذه النوبة أيضا، كما فعل أهل الجبل الجرد والكسروان، ولهذا خرجنا في غزوهم لما خرج إليهم العسكر، وكان في ذلك خيرة عظيمة للمسلمين.

فإذا كانت عامة القلوب هناك وهنا مع هذا العسكر المنصور، وقد أقامه الله سبحانه وأيده وأمده بنعمته على محمد وأمته، وقلوب العدو في غاية الرعب منه، والله لقد رأى الداعي من رعبهم مالا يوصف، حتى إن وزيرهم يحيى قال قدام الداعي وبولاي يسمع: واحد منكم يغلب ستة من هؤلاء، وهكذا يخبر القادمون من هناك أنهم مرعوبون جدا، فمن نعمة الله على المسلمين أن ييسر غزاة ينصر الله بها دينه هنا وهناك. وما ذلك على الله بعزيز.

وليس من شريعة الإسلام أن المسلمين ينتظرون عدوهم حتى يقدم عليهم، هذا لم يأمر الله به ولا رسوله ولا المسلمون، ولكن يجب على المسلمين أن يقصدوهم للجهاد في سبيل الله، وإن بدؤوا هم بالحركة فلا يجوز تمكينهم حتى يعبروا ديار المسلمين، بل الواجب تقدم العساكر الإسلامية إلى ثغور المسلمين، فالله تعالى يختار للمسلمين في جميع الأمور ما فيه صلاح الدنيا والآخرة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد عبده ورسوله)[1].

---

(١) جامع المسائل (٥ / ٢٩٥)

رسالة ابن تيمية بوجوب جهاد التتار:

لقد كان تظاهر غازان بالإسلام -وقدومه بالأئمة والقضاة والمؤذنين، ودخوله الشام بجيوشه، وبسط سلطانه على أهله بالقوة، وتوليته نائبا عليه من طرفه- كافيا في الفقه المؤول لوجوب السمع والطاعة له، والاعتراف بشرعية سلطته، وقد نصب من طرفه الولاة والقضاة في الشام، وجعل جيشا يبلغ تعداده ستين ألف مقاتل لبسط سلطانه، إلا إن ابن تيمية لم يلق لذلك بالا، وأخذ يرد على من تردد في جهاده بشبهة أنه مسلم، أو أن القتال له قتال فتنة؛ فقال في رسالته إلى أهل الشام -لما قدم العدو من التتار سنة تسع وتسعين وستمائة إلى حلب وانصرف عسكر مصر وبقي عسكر الشام- يحرضهم على الجهاد:

(بسم الله الرحمن الرحيم إلى من يصل إليه من المؤمنين والمسلمين: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي على صفوته من خليقته، وخيرته من بريته، محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما. أما بعد:

فإن الله عز وجل بعث محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا، وجعله خاتم النبيين، وسيد ولد آدم من الناس أجمعين، وجعل كتابه الذي أنزله عليه مهيمنا على ما بين يديه من الكتب ومصدقا لها، وجعل أمته خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر؛ فهم يوفون سبعين فرقة هم خيرها وأكرمها على الله، وقد أكمل لهم دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينا، فليس دين أفضل من دينهم الذي جاء به رسولهم، ولا كتاب أفضل من كتابهم، ولا أمة خيرا من أمتهم، بل كتابنا ونبينا وديننا وأمتنا أفضل من كل كتاب ودين ونبي وأمة، فاشكروا الله على ما أنعم به عليكم ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيم﴾...

فقد سمعتم ما نعت الله به الشاكرين والمنقلبين حيث يقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِين﴾... وارتد بسبب موت الرسول ﷺ ولما حصل لهم من الضعف جماعات من الناس: قوم ارتدوا عن الدين بالكلية، وقوم ارتدوا عن بعضه، فقالوا: نصلي ولا نزكي، وقوم ارتدوا عن إخلاص الدين الذي جاء به محمد ﷺ، فآمنوا مع محمد بقوم من النبيين الكذابين كمسيلمة الكذاب وطليحة الأسدي وغيرهما، فقام إلى جهادهم الشاكرون الذين ثبتوا على الدين أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار والطلقاء والأعراب ومن اتبعهم بإحسان الذين قال الله عز وجل فيهم ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ

وَيُحِبُّونَهُ﴾، هم أولئك الذين جاهدوا المنقلبين على أعقابهم الذين لم يضروا الله شيئا، وما أنزل الله في القرآن من آية إلا وقد عمل بها قوم وسيعمل بها آخرون، فمن كان من الشاكرين الثابتين على الدين الذين يحبهم الله عز وجل ورسوله؛ فإنه يجاهد المنقلبين على أعقابهم الذين يخرجون عن الدين ويأخذون بعضه ويدعون بعضه، كحال هؤلاء القوم المجرمين المفسدين الذين خرجوا على أهل الإسلام، وتكلم بعضهم بالشهادتين، وتسمّى بالإسلام من غير التزام شريعته؛ فإن عسكرهم مشتمل على أربع طوائف:

١- كافرة باقية على كفرها: من الكرج والأرمن والمغول.

٢- وطائفة كانت مسلمة فارتدت عن الإسلام وانقلبت على عقبها: من العرب والفرس والروم وغيرهم. وهؤلاء أعظم جرما عند الله وعند رسوله والمؤمنين من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة، فإن هؤلاء يجب قتلهم حتما ما لم يرجعوا إلى ما خرجوا عنه... فالكافر المرتد أسوأ حالا في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره، وهؤلاء القوم فيهم من المرتدة ما لا يحصي عددهم إلا الله. فهذان صنفان.

٣- وفيهم أيضا من كان كافرا فانتسب إلى الإسلام ولم يلتزم شرائعه؛ من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت والكف عن دماء المسلمين وأموالهم، والتزام الجهاد في سبيل الله... وهؤلاء يجب قتالهم بإجماع المسلمين، كما قاتل الصديق مانعي الزكاة؛ بل هؤلاء شر منهم من وجوه، وكما قاتل الصحابة أيضا مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الخوارج بأمر رسول الله ﷺ حيث قال ﷺ في وصفهم: "تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة".. فهذه ثلاثة أصناف.

٤- وفيهم صنف رابع شر من هؤلاء: وهم قوم ارتدوا عن شرائع الإسلام، وبقوا مستمسكين بالانتساب إليه، فهؤلاء الكفار المرتدون والداخلون فيه من غير التزام لشرائعه، والمرتدون عن شرائعه لا عن سمته: كلهم يجب قتالهم بإجماع المسلمين حتى يلتزموا شرائع الإسلام، وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وحتى تكون كلمة الله -التي هي كتابه وما فيه من أمره ونهيه وخبره- هي العليا، هذا إذا كانوا قاطنين في أرضهم، فكيف إذا استولوا على أراضي الإسلام: من العراق وخراسان والجزيرة والروم، فكيف إذا قصدوكم وصالوا عليكم بغيا وعدوانا؟! ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ. قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ. وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَن يَشَاء وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

واعلموا -أصلحكم الله- أن النبي ﷺ قد ثبت عنه من وجوه كثيرة أنه قال: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم إلى قيام الساعة" وثبت أنهم بالشام.

فهذه الفتنة قد تفرق الناس فيها ثلاث فرق:

١- الطائفة المنصورة وهم المجاهدون لهؤلاء القوم المفسدين.

٢- والطائفة المخالفة وهم هؤلاء القوم، ومن تحيز إليهم من خبالة المنتسبين إلى الإسلام.

٣- والطائفة المخذلة وهم القاعدون عن جهادهم؛ وإن كانوا صحيحي الإسلام.

فلينظر الرجل أيكون من الطائفة المنصورة، أم من الخاذلة، أم من المخالفة؟ فما بقي قسم رابع!

واعلموا أن الجهاد فيه خير الدنيا والآخرة، وفي تركه خسارة الدنيا والآخرة قال الله تعالى في كتابه ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾، يعني: إما النصر والظفر وإما الشهادة والجنة، فمن عاش من المجاهدين كان كريما له ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة، ومن مات منهم أو قتل فإلى الجنة...

واعلموا -أصلحكم الله- أن من أعظم النعم على من أراد الله به خيرا أن أحياه إلى هذا الوقت الذي يجدد الله فيه الدين، ويحيي فيه شعار المسلمين، وأحوال المؤمنين والمجاهدين، حتى يكون شبيها بالسابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار؛ فمن قام في هذا الوقت بذلك كان من التابعين لهم بإحسان الذين ﴿رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

فينبغي للمؤمنين أن يشكروا الله تعالى على هذه المحنة التي حقيقتها منحة كريمة من الله، وهذه الفتنة التي في باطنها نعمة جسيمة، حتى والله لو كان السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار -كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم- حاضرين في هذا الزمان لكان من أفضل أعمالهم جهاد هؤلاء القوم المجرمين، ولا يفوت مثل هذه الغزاة إلا من خسرت تجارته وسفه نفسه وحرم حظا عظيما من الدنيا والآخرة؛ إلا أن يكون ممن عذر الله تعالى كالمريض والفقير والأعمى وغيرهم، وإلا فمن كان له مال وهو عاجز ببدنه فليغز بماله، ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "من جهز غازيا فقد غزا ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا"، ومن كان قادرا ببدنه وهو فقير فليأخذ من أموال المسلمين ما يتجهز به سواء كان المأخوذ زكاة أو صلة أو من بيت المال أو غير ذلك؛ حتى لو كان الرجل قد حصل بيده مال حرام، وقد تعذر رده إلى أصحابه لجهله بهم ونحو ذلك، أو كان بيده ودائع أو رهون أو عوار قد تعذر معرفة أصحابها فلينفقها في سبيل الله، فإن ذلك مصرفها، ومن كان كثير الذنوب فأعظم دوائه الجهاد؛ فإن الله عز وجل يغفر ذنوبه، كما أخبر الله في كتابه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ﴾، ومن أراد التخلص من الحرام والتوبة ولا يمكن رده إلى أصحابه فلينفقه في سبيل الله عن أصحابه فإن ذلك طريق حسنة إلى خلاصه مع ما يحصل له من أجر الجهاد، وكذلك من أراد أن يكفر الله عنه سيئاته في دعوى الجاهلية وحميتها فعليه بالجهاد؛ فإن الذين يتعصبون للقبائل وغير القبائل -مثل قيس ويمن وهلال وأسد ونحو ذلك- كل هؤلاء إذا قتلوا فإن القاتل والمقتول في النار، كذلك صح عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصا على قتل أخيه" أخرجاه في الصحيحين. وقال ﷺ "من قتل تحت راية عمية: يغضب لعصبية ويدعو لعصبية فهو في النار" رواه مسلم، فمن تعصب لأهل بلدته أو مذهبه أو طريقته أو قرابته أو لأصدقائه دون غيرهم كانت فيه شعبة من الجاهلية، حتى يكون المؤمنون كما أمرهم الله تعالى معتصمين بحبله وكتابه وسنة رسوله، كتابهم واحد، ودينهم واحد، ونبيهم واحد، وربهم إله واحد، لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُون﴾، ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُون﴾، ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيم﴾...

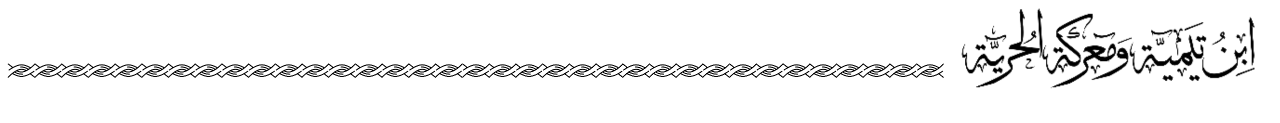
فالله الله! عليكم بالجماعة والائتلاف على طاعة الله ورسوله والجهاد في سبيله؛ يجمع الله قلوبكم ويكفر عنكم سيئاتكم..)(١).

فتوى ابن تيمية في وجوب جهاد التتار بالنفس والمال:

وقد كثر السؤال سنة ٦٩٩ هـ عن حكم قتال التتار، وجهاد غازان وجيوشه الذين غزو الشام، حين اضطرب الناس في شأنهم، واختلفوا في حكم جهادهم؛ لتظاهرهم بالإسلام دون التزام أحكامه وشرائعه، ومن ذلك سؤال:

(ما تقول الفقهاء أئمة الدين: في هؤلاء التتار الذين قدموا سنة تسع وتسعين وستمائة، وفعلوا ما اشتهر من قتل المسلمين وسبي بعض الذراري، والنهب لمن وجدوه من المسلمين، وهتكوا حرمات الدين، من إذلال المسلمين وإهانة المساجد لا سيما "بيت المقدس" وأفسدوا فيه، وأخذوا من أموال المسلمين وأموال بيت المال الحمل

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤١٠)



العظيم، وأسروا من رجال المسلمين الجم الغفير، وأخرجوهم من أوطانهم، وادعوا مع ذلك التمسك بالشهادتين، وادعوا تحريم قتال مقاتلهم لما زعموا من اتباع أصل الإسلام، ولكونهم عفوا عن استئصال المسلمين؟ فهل يجوز قتالهم أو يجب وأيما كان فمن أي الوجوه جوازه أو وجوبه؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب: الحمد لله، كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة؛ من هؤلاء القوم وغيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين، وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما، فاتفق الصحابة رضي الله عنهم على القتال على حقوق الإسلام عملا بالكتاب والسنة، وكذلك ثبت عن النبي ﷺ من عشرة أوجه الحديث عن الخوارج وأخبر أنهم شر الخلق والخليقة مع قوله: "تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم"، فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال، فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله وحتى لا تكون فتنة، فمتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب، فأيما طائفة امتنعت من بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والزنا والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته -التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها- التي يكفر الجاحد لوجوبها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها، وإن كانت مقرة بها، وهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء، وإنما اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة إذا أصرت على ترك بعض السنن، كركعتي الفجر والأذان والإقامة -عند من لا يقول بوجوبها- ونحو ذلك من الشعائر، هل تقاتل الطائفة الممتنعة على تركها أم لا؟ فأما الواجبات والمحرمات المذكورة ونحوها فلا خلاف في القتال عليها، وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة الخارجين على الإمام أو الخارجين عن طاعته؛ كأهل الشام مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. فإن أولئك خارجون عن طاعة إمام معين، أو خارجون عليه لإزالة ولايته، وأما المذكورون فهم خارجون عن الإسلام؛ بمنزلة مانعي الزكاة وبمنزلة الخوارج الذين قاتلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولهذا افترقت سيرة علي رضي الله عنه في قتاله لأهل البصرة والشام، وفي قتاله لأهل النهروان: فكانت سيرته مع أهل البصرة والشاميين سيرة الأخ مع أخيه، ومع الخوارج بخلاف ذلك. وثبتت النصوص عن النبي ﷺ بما استقر عليه إجماع الصحابة من قتال الصديق وقتال الخوارج؛ بخلاف الفتنة الواقعة مع أهل الشام والبصرة؛ فإن النصوص دلت فيها بما دلت والصحابة والتابعون اختلفوا فيها، على أن من الفقهاء الأئمة من يرى أن أهل البغي الذين

يجب قتالهم هم الخارجون على الإمام بتأويل سائغ؛ لا الخارجون عن طاعته، وآخرون يجعلون القسمين بغاة، وبين البغاة والتتار فرق بيّن، فأما الذين لا يلتزمون شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة؛ فلا أعلم في وجوب قتالهم خلافا، فإذا تقررت هذه القاعدة فهؤلاء القوم المسئول عنهم عسكرهم مشتمل على قوم كفار من النصارى والمشركين وعلى قوم منتسبين إلى الإسلام - وهم جمهور العسكر - ينطقون بالشهادتين إذا طلبت منهم، ويعظمون الرسول، وليس فيهم من يصلي إلا قليلا جدا، وصوم رمضان أكثر فيهم من الصلاة، والمسلم عندهم أعظم من غيره..)[1].

كما رد ابن تيمية على من قاس من الفقهاء غازان ومن معه من التتار على البغاة وأعطاهم أحكامهم، وفرّق بينهم وبينهم من وجوه، وأجاب على سؤال ورد ونصه:

(ما تقول السادة الفقهاء أئمة الدين رضي الله عنهم أجمعين وأعانهم على بيان الحق المبين وكشف غمرات الجاهلين والزائغين: في هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة وتكلموا بالشهادتين وانتسبوا إلى الإسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر فهل يجب قتالهم أم لا؟ وما الحجة على قتالهم؟ وما مذاهب العلماء في ذلك؟ وما حكم من كان معهم ممن يفر إليهم من عسكر المسلمين: الأمراء وغيرهم؟ وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها؟ وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين إلى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك؟ وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما؟ وفي قول من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون؟ وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الأموال في أمرهم؟ أفتونا في ذلك بأجوبة مبسوطة شافية فإن أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين؛ بل على أكثرهم، تارة لعدم العلم بأحوالهم، وتارة لعدم العلم بحكم الله؟).

فقال ابن تيمية فيهم: (يجب قتال هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة، وإن تكلموا بالشهادتين وانتسبوا إلى الإسلام وجب قتالهم بسنة رسول الله ﷺ واتفاق أئمة المسلمين، وهذا مبنى على أصلين أحدهما المعرفة بحالهم، والثاني معرفة حكم الله فيهم وفي أمثالهم، أما الأول فكل من باشر القوم يعلم حالهم وهو متواتر بأخبار الصادقين، ونحن نتكلم على جملة أمورهم بعد أن نبين الأصل الآخر الذي يختص بمعرفته أهل العلم فنقول: كل طائفة خرجت عن شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة مثل أن تركوا الصلاة، أو منعوا الزكاة، أو أعلنوا بالبدع المناقضة للإسلام في العقائد أو العبادات أو تحاكموا إلى الطاغوت، [وكذلك إن امتنعوا عن صيام

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٠١)

شهر رمضان، أو حج البيت العتيق، وكذلك إن امتنعوا عن تحريم الفواحش، أو الزنا، أو الميسر، أو الخمر، أو غير ذلك من محرمات الشريعة، وكذلك إن امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة ونحو ذلك... قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه﴾، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وهذه الآية نزلت في أهل الطائف، وكانوا قد أسلموا وصلوا وصاموا، لكن كانوا يتعاملون بالربا، فأنزل الله هذه الآية وأمر المؤمنين فيها بترك ما بقي من الربا، وقال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وقد قرئ ﴿فَأْذَنُواْ﴾ و﴿آذنُواْ﴾ وكلا المعنيين صحيح، والربا آخر المحرمات في القرآن، وهو ما يوجد بتراضي المتعاملين، فإذا كان من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله، فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما وأعظم تحريما]، فالواجب على المسلمين قتالهم باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلموا بالشهادتين فيجب قتالهم على نحو ما فعل أبو بكر والصحابة بأهل الردة وبالخوارج حتى يكون الدين كله لله، وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعة وتسعين وستمائة وأعطوا الناس الأمان وقرؤوه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال إنه مائة ألف أو يزيد عليه، وفعلوا ببيت المقدس وجبل الصالحية ونابلس وحمص ودرايا وغير ذلك من القتل والسبي ما لا يعلمه إلا الله، وفجروا بخير نساء المسلمين في المساجد كالمسجد الأقصى والأموي وغيرها، وجعلوا الجامع الذي بالعقبة دكا.

وقد شاهدنا عسكر القوم فوجدنا جمهورهم لا يصلون، ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا إماما، ولم يكن معهم إلا من كان من شر الخلق إما زنديق منافق لا يعتقد دين الإسلام في الباطن، وإما من هو شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم، وإما من أفجر الناس وأفسقهم، وهم لا يحجون البيت العتيق مع تمكنهم، وإن كان فيهم من يصلي ويصوم فليس الغالب عليهم إقامة الصلاة ولا إيتاء الزكاة، وإن فعلوا هو للتقية، وهم يقاتلون على ملك جنكيزخان، فمن دخل في طاعتهم وطاعة شريعة جنكيزخان الكفرية التي يسمونها الياسقة السياسة جعلوه وليا لهم وإن كان كافرا، ومن خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وإن كان من خيار المسلمين، ولا يقاتلون على الإسلام، ولا يضعون على أهل الذمة جزية، كما قال أكبر مقدميهم إلى المسلمين الذين قدموا إلى الشام، وهو يخاطب رسل المسلمين، ويتقرب إليهم بأنا مسلمون فقال: هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله: محمد، وجنكيز خان، فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم إلى المسلمين: أن يسوي بين

رسول الله ﷺ الذي هو أكرم خلق الله وسيد ولد آدم وبين ملك كافر وثني خبيث من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا.

وذلك أن اعتقادهم في جنكيزخان كفر عظيم، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله من جنس ما يعتقد النصارى في المسيح سبحان ربنا وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا... فهو عندهم أعظم من رسول الله ﷺ ويعظمون ما سنه لهم وشرعه بظلمه وهواه، ويشركون به بذكر اسمه على أكلهم وشربهم وحكمهم، ويستحلون قتل من ترك سنة هذا الكافر... ولو قلت ما رأيته منهم وسمعته لما وسعه هذا المكان.

ومعلوم من دين الإسلام أن من جوز اتباع شريعة غير الإسلام فإنه كافر، وبالجملة فما من نفاق وزندقة وإلحاد وفسوق وعصيان إلا وهي داخلة في أتباع التتار؛ لأنهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأجرأهم على انتهاك الحرمات، واعتداء الحدود، وأعظم الخلق اتباعا للظن وما تهوى الأنفس.

وقد قسموا الناس بحسب سياستهم الفاجرة أربعة أقسام: يار، ودشمن، ودانشمند، وطط، أي: صديقهم، وعدوهم، والعالم، والعاصي، حتى صنف وزيرهم السفيه الملقب بالرشيد كتابا قال فيه إن محمدا رضي بدين اليهود والنصارى، وأنه لا ينكر عليهم، واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُون. لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُون. وَلاَ أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُد﴾، إلى آخر السورة وزعم الخبيث أن هذا يقتضي أن الرسول رضي دينهم...

ومن فر إليهم من أمراء العسكر؛ فحكمه حكمهم، فيه من الردة بقدر ما تركه من شرائع الإسلام، فعلينا أن نقاتلهم، ولو كان فيهم من هو مكره لا نلتفت إليه، لأن الله تعالى يخسف بالجيش الذي يغزو الكعبة مع علمه سبحانه وتعالى بمن فيهم هو مكره، ثم يبعثهم على نياتهم، وهل يجوز القتال في الفتنة؟ على قولين هما روايتان عن أحمد، ويجوز أن يغمس المسلم نفسه في صف الكفار لمصلحة ولو غلب على ظنه أنهم يقتلونه، ومن زعم أن هؤلاء التتارية يقاتلون كالبغاة فقد أخطأ خطأ قبيحا، فإن هؤلاء التتار لا شبهة لهم بل يسعون في الأرض فسادا، خارجين عن شرائع كل دين، ثم لو قدر أنهم يتأولون لم يكن تأويلهم سائغا، بل تأويل الخوارج وما نعي الزكاة أوجه من تأويلهم، وقد خاطبني بعضهم؛ فقال: ملكنا ملك بن ملك بن ملك إلى سبعة أجداد، وملككم ابن مولى! فقلت: آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا فخر بالكافر، بل المملوك المسلم خير من الملك الكافر، قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾، فهذه وأمثالها حججهم.

وبالجملة فقد اتفق المسلمون على أن من ترك شريعة من شرائع الإسلام وجب قتاله فكيف بمن ترك جميع شرائعه أو أكثرها؟ فما الظن بمن يحاربها... [وقد أظهروا الرفض ومنعوا أن نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين،

وذكروا عليا وأظهروا الدعوة للاثني عشر... والرافضة تحب التتار ودولتهم؛ لأنه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين، هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين، وكانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام، وكانوا من أعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم، وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة، وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب: مشهورة يعرفها عموم الناس، وكذلك في الحروب التي بين المسلمين وبين النصارى بسواحل الشام، قد عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين، وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل]..)(١).

غزوة غازان الثانية سنة ٧٠٠ هـ:

وقد كر غازان على الشام مرة أخرى في هذه السنة، فاضطرب أهله، كما قال العيني في تاريخه: (فيما وقع من الحوادث في السنة السبعمائة من الهجرة: استهلت والخليفة: الإمام الحاكم أبو العباس أحمد بن أبي علي بن الإمام أبي بكر بن الإمام المسترشد بالله أمير المؤمنين العباسي، وسلطان الديار المصرية والبلاد الشامية: الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي، ونائبه بمصر: سيف الدين سلار، وفي دمشق: جمال الدين أقوش الأفرم، وفي حلب: شمس الدين قراسنقر المنصوري، وبطرابلس والسواحل: سيف الدين قطلوبك، وبصفد: سيف الدين بلبان طرنا السلحدار، وبحماة: زين الدين كتبغا العادلي، وبالكرك: جمال أقوش الأشرفي.

والقاضي الشافعي بمصر: تقي الدين بن دقيق العيد، والحنفي: شمس الدين السروجي، والمالكي: زين الدين بن مخلوف، والحنبلي: شرف الدين الحراني.

وقاضي الشافعية بدمشق: بدر الدين بن جماعة، وقاضي الحنفية: شمس الدين ابن الحريري، والمالكية: جمال الدين الزواوي، والحنابلة: تقي الدين سليمان بن مزة المقدسي، والخطيب: بدر الدين بن جماعة، والوزير بمصر: شمس الدين سنقر الأعسر.

وردت القصاد في أوائل هذه السنة من بلاد الشرق، وأخبروا أن قازان ملك التتار قد بلغه أن قفجق التحق بمصر إلى السلطان بمن معه من الأمراء، وسلم إليه دمشق، وخطب للسلطان صاحب مصر، وأبطل اسمه،

---

(١) الفتاوى المصرية ٣/ ٥٤٤ وما بين المعكوفتين منه، ومن مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٠٩)، ومختصر الفتاوى المصرية للبعلي (١ / ٤٦٩ - ٤٧٥) والسياق له.

فعز عليه ذلك، ورسم أن يجمع جيشه للعبور إلى الشام، وكان قد حنق على قفجق، وجمع المغول واستشارهم، فمنهم من أشار عليه بالركوب، ومنهم من قال له: يا خوند الذي حصل لك ما حصل لأحد من ملوك المغول حيث نصرت على عسكر ما عرف قط أنه انهزم من المغول، وقد بقي لك في نفوسهم هيبة، وما في الاستعجال في الركوب إليهم فائدة، فربما يكون بعد الربح الخسران، ولا تأمن أن ينصروا علينا، والمصلحة أن تبعث إليهم رسلًا في ذلك وتطالبهم أن يحملوا لك مالًا ويكون ذلك راحة للعسكر وحرمة للملك.

ثم تواترت مطالعات نواب الشام بأن التتار قاصدون البلاد، ووقع الجفل في أهل البلاد إلى الديار المصرية، وتتابعوا من جميع الأعمال حتى ملأوا الأقاليم والنواحي، وضاقت بهم الأماكن، وعجز أكثرهم عن المساكن، وظن الناس أنهم يعدمون الأقوات، فوضع الله البركة في الغلال، وأنزل الرخاء في الأسعار، فكانوا كلما تكاثروا انحطت الأسعار حتى بيع الأردب من القمح بخمس عشرة درهمًا)[(١)].

وقد توجه ابن تيمية إلى مصر يستنصرهم للدفاع عن الشام، قال ابن ناصر الدين: (لما قدم التتار خذلهم الله تعالى سنة سبعمائة إلى أطراف البلاد الشامية، وكانت العساكر المصرية قد خرجت لقتالهم، ثم قوي عليهم المطر وشدة البرد فرجعوا متوجهين إلى مصر؛ فبلغ ذلك الشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ فركب على البريد من دمشق، وساق ليلحق السلطان قبل دخوله إلى مصر، فسبقه الجيش ودخل إلى القاهرة، فدخلها الشيخ تقي الدين ابن تيمية في اليوم الثامن من خروجه من دمشق، وكان دخوله مع دخول بعض العساكر إلى القاهرة يوم الاثنين حادي عشر جمادى الأولى سنة سبعمائة، فاجتمع بالشيخ أعيان البلد ومنهم تقي الدين ابن دقيق العيد، فسمع كلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقال له بعد سماع كلامه: ما كنت أظن أن الله تعالى بقي يخلق مثلك! وسئل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد بعد انقضاء ذلك المجلس عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فقال: هو رجل حفظة، فقيل له: فهلا تكلمت معه؟ فقال: هذا رجل يحب الكلام وأنا أحب السكوت. وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أيضا: لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا العلوم كلها بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد..)[(٢)].

وقد صدع ابن تيمية أمراء مصر بالحق، وهددهم بأنهم إن لم يقوموا بمسئوليتهم بحماية الشام وأهله، فإنهم سيقيمون منهم سلطانا يحوطه ويحميه وقت الأمن، ولم يكن مثل هذا الخطاب معهودا، وهو أن يتحدث فقيه

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٨٣)

(٢) الرد الوافر (١ / ٥٩)

للسلطان بأنه إن لم تقوموا بواجبكم تجاه بلدكم أقمنا مكانكم من يقوم به، وقد اختصر ابن كثير ما دار في ذلك الحوار بين ابن تيمية ورجال الدولة بالقاهرة، فقال: (وقال لهم فيما قال: إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن، ولم يزل بهم حتى جردت العساكر إلى الشام، ثم قال لهم: لو قدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه واستنصركم أهله وجب عليكم النصر؛ فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه وهم رعاياكم وأنتم مسئولون عنهم)[١].

وقد ظل ابن تيمية في القاهرة أياما يجتمع بأمرائها وعلمائها ويحضهم على الجهاد ويحرضهم، ويبشرهم بوعد الله بالنصر لهم، وقد رفض أخذ شيء من هداياهم، كما قال ابن فضل الله العمري: (ولما سافر على البريد إلى القاهرة سنة سبعمائة نزل عند عميّ الصاحب شرف الدين تغمده الله برحمته، وحضّ على الجهاد في سبيل الله، وأغلظ في القول للسلطان والأمراء، ورتّب له مدة إقامته بالقاهرة مرتب في كل يوم، وهو دينار وصحفة طعام، وحاجته بقجة قماش؛ فلم يقبل من ذلك شيئا)[٢].

وقد ذكر ابن كثير تفاصيل ما جرى في تلك السنة، وما أصاب أهل الشام من خوف وهلع، وفرار أكثرهم إلى مصر، خشية أن يحدث لهم ما حدث في السنة التي قبلها، وقد رجع ابن تيمية لهم، وأخذ يثبتهم، ويرابط معهم، قال ابن كثير في تاريخه: (ثم دخلت سنة سبعمائة من الهجرة النبوية: استهلت والخليفة والسلطان ونواب البلاد والحكام بها هم المذكورون في التي قبلها... وفي مستهل صفر وردت أخبار بقصد التتر بلاد الشام، وأنهم عازمون على دخول مصر؛ فانزعج الناس لذلك وازدادوا ضعفا على ضعفهم، وطاشت عقولهم وألبابهم، وشرع الناس في الهرب إلى بلاد مصر والكرك والشوبك والحصون المنيعة؛ فبلغت الحمارة إلى مصر خمسمائة، وبيع الجمل بألف والحمار بخمسمائة، وبيعت الأمتعة والثياب والغلات بأرخص الأثمان، وجلس الشيخ تقي الدين بن تيمية في ثاني صفر بمجلسه في الجامع وحرض الناس على القتال، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك، ونهى عن الإسراع في الفرار، ورغب في إنفاق الأموال في الذب عن المسلمين وبلادهم وأموالهم، وأن ما ينفق في أجرة الهرب إذا أنفق في سبيل الله كان خيرا، وأوجب جهاد التتر حتما في هذه الكرة، وتابع المجالس في ذلك، ونودي في البلاد لا يسافر أحد إلا بمرسوم وورقة، فتوقف الناس عن السير وسكن جأشهم،

---

(١) البداية والنهاية ١٤/ ١٨.
(٢) مسالك الأبصار ٥/ ٦٩٧ والرد الوافر (١ / ٦٣)

وتحدث الناس بخروج السلطان من القاهرة بالعساكر ودقت البشائر لخروجه، لكن كان قد خرج جماعة من بيوتات دمشق كبيت ابن صصرى وبيت ابن فضل الله وابن منجا وابن سويد وابن الزملكاني وابن جماعة.

وفي أول ربيع الآخر قوي الإرجاف بأمر التتر، وجاء الخبر بأنهم قد وصلوا إلى البيرة، ونودي في البلد أن تخرج العامة من العسكر، وجاء مرسوم النائب من المرج بذلك، فاستعرضوا في أثناء الشهر فعرض نحو خمسة آلاف من العامة بالعدة والأسلحة على قدر طاقتهم، وقنت الخطيب ابن جماعة في الصلوات كلها، واتبعه أئمة المساجد، وأشاع المرجفون بأن التتر قد وصلوا إلى حلب، وأن نائب حلب تقهقر إلى حماة، ونودي في البلد بتطييب قلوب الناس وإقبالهم على معايشهم، وأن السلطان والعساكر واصلة، وأبطل ديوان المستخرج، ولكن كانوا قد استخرجوا أكثر مما أمروا به، وبقيت بواقي على الناس الذين قد اختفوا فعفي عما بقي، ولم يرد ما سلف، لا جرم أن عواقب هذه الأفعال خسر ونكر، وأن أصحابها لا يفلحون، ثم جاءت الأخبار بأن سلطان مصر رجع عائدا إلى مصر بعد أن خرج منها قاصدا الشام، فكثر الخوف واشتد الحال، وكثرت الأمطار جدا، وصار بالطرقات من الأوحال والسيول ما يحول بين المرء وبين ما يريده من الانتشار في الأرض والذهاب فيها، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وخرج كثير من الناس خفافا وثقالا يتحملون بأهليهم وأولادهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وجعلوا يحملون الصغار في الوحل الشديد والمشقة على الدواب والرقاب، وقد ضعفت الدواب من قلة العلف مع كثرة الأمطار والزلق والبرد الشديد والجوع وقلة الشيء فلا حول ولا قوة إلا بالله.

واستهل جمادى الأولى والناس على خطة صعبة من الخوف، وتأخر السلطان وقرب العدو، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى في مستهل هذا الشهر وكان يوم السبت إلى نائب الشام في المرج، فثبتهم وقوى جأشهم، وطيب قلوبهم، ووعدهم النصر والظفر على الأعداء، وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾، وبات عند العسكر ليلة الأحد ثم عاد إلى دمشق، وقد سأله النائب والأمراء أن يركب على البريد إلى مصر يستحث السلطان على المجيء، فساق وراء السلطان، وكان السلطان قد وصل إلى الساحل؛ فلم يدركه إلا وقد دخل القاهرة، وتفارط الحال، ولكنه استحثهم على تجهيز العساكر إلى الشام إن كان لهم به حاجة، وقال لهم فيما قال: إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن، ولم يزل بهم حتى جردت العساكر إلى الشام، ثم قال لهم: لو قدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه واستنصركم أهله وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه

وهم رعاياكم وأنتم مسؤولون عنهم، وقوى جأشهم وضمن لهم النصر هذه الكرة، فخرجوا إلى الشام، فلما تواصلت العساكر إلى الشام فرح الناس فرحا شديدا بعد أن كانوا قد يئسوا من أنفسهم وأهليهم وأموالهم، ثم قويت الأراجيف بوصول التتر، وتحقق عود السلطان إلى مصر، ونادى ابن النحاس متولي البلد في الناس من قدر على السفر فلا يقعد بدمشق، فتصايح النساء والولدان، ورهق الناس ذلة عظيمة وخمدة، وزلزلوا زلزالا شديدا، وغلقت الأسواق وتيقنوا أن لا ناصر لهم إلا الله عز وجل، وأن نائب الشام لما كان فيه قوة مع السلطان عام أول لم يقو على التقاء جيش التتر فكيف به الآن وقد عزم على الهرب؟ ويقولون: ما بقي أهل دمشق إلا طعمة العدو، ودخل كثير من الناس إلى البراري والقفار والمغر بأهاليهم من الكبار والصغار، ونودي في الناس من كانت نيته الجهاد فليلتحق بالجيش فقد اقترب وصول التتر، ولم يبق بدمشق من أكابرها إلا القليل، وسافر ابن جماعة والحريري وابن صصرى وابن منجا، وقد سبقهم بيوتهم إلى مصر، وجاءت الأخبار بوصول التتر إلى سرقين وخرج الشيخ زين الدين الفارقي والشيخ إبراهيم الرقي وابن قوام وشرف الدين بن تيمية وابن خبارة إلى نائب السلطنة الأفرم فقووا عزمه على ملاقاة العدو، واجتمعوا بمهنا -ابن عيسى- أمير العرب فحرضوه على قتال العدو، فأجابهم بالسمع والطاعة، وقويت نياتهم على ذلك، وخرج طلب سلار من دمشق إلى ناحية المرج، واستعدوا للحرب والقتال بنيات صادقة.

ورجع الشيخ تقي الدين بن تيمية من الديار المصرية في السابع والعشرين من جمادى الأولى على البريد، وأقام بقلعة مصر ثمانية أيام يحثهم على الجهاد والخروج إلى العدو، وقد اجتمع بالسلطان والوزير وأعيان الدولة فأجابوه إلى الخروج، وقد غلت الأسعار بدمشق جدا، حتى بيع خروفان بخمسمائة درهم، واشتد الحال، ثم جاءت الأخبار بأن ملك التتار قد خاض الفرات راجعا عامه ذلك لضعف جيشه وقلة عددهم؛ فطابت النفوس لذلك وسكن الناس، وعادوا إلى منازلهم منشرحين آمنين مستبشرين.

ولما جاءت الأخبار بعدم وصول التتار إلى الشام في جمادى الآخرة تراجعت أنفس الناس إليهم، وعاد نائب السلطنة إلى دمشق، وكان مخيما في المرج من مدة أربعه أشهر متتابعة، وهو من أعظم الرباط، وتراجع الناس إلى أوطانهم)[1].

وقد قصّ ابن تيمية نفسه خبر تلك الحادثة العظيمة، وربط بينها وبين ما جرى للنبي ﷺ وأصحابه يوم الأحزاب والخندق، وقاس الأحداث على الأحداث، والسنن على السنن، والأحكام على الأحكام، وذكر من الحكم

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ١٧).

والأسرار الشرعية والقدرية ما لم يسبق إلى مثله في تفسيره الوقائع تفسيرا غيبيا إيمانيا، واستشرافه المستقبل استشرافا قرآنيا، وتوقع أن يتحقق النصر على التتار، كما تحقق النصر للنبي ﷺ يوم الأحزاب، وهو ما تحقق فعلا بعد هذه الرسالة بسنتين، حيث يقول في رسالته إلى المسلمين بعد رجوعه من مصر، قال ابن عبد الهادي: (وفي اليوم السابع والعشرين من شهر جمادى المذكور وصل الشيخ إلى دمشق على البريد، وكتب في هذه الحادثة كتابا وصورته: هذا صورة كتاب كتبه شيخ الإسلام علامة الزمان تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ورضي عنه..)[1].

ونصّ كتابه مختصرا: (بسم الله الرحمن الرحيم، إلى من يصل إليه من المؤمنين والمسلمين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي على صفوته من خليقته، وخيرته من بريته: محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما. أما بعد:

فقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾، والله تعالى يحقق لنا التمام بقوله: ﴿ وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا. وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَؤُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾، فإن هذه الفتنة التي ابتلي بها المسلمون مع هذا العدو المفسد الخارج عن شريعة الإسلام قد جرى فيها شبيه بما جرى للمسلمين مع عدوهم على عهد رسول الله في المغازي التي أنزل الله فيها كتابه، وابتلى بها نبيه والمؤمنين مما هو أسوة ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ إلى يوم القيامة، فإن نصوص الكتاب والسنة اللذين هما دعوة محمد يتناولان عموم الخلق بالعموم اللفظي والمعنوي، أو بالعموم المعنوي، وعهود الله في كتابه وسنة رسوله تنال آخر هذه الأمة كما نالت أولها، وإنما قصّ الله علينا قصص من قبلنا من الأمم لتكون عبرة لنا فنشبه حالنا بحالهم، ونقيس أواخر الأمم بأوائلها، فيكون للمؤمن من المتأخرين شبه بما كان للمؤمن من المتقدمين، ويكون للكافر والمنافق من المتأخرين شبه بما كان للكافر والمنافق من المتقدمين، كما قال تعالى لما قصّ قصة يوسف مفصلة وأجمل قصص الأنبياء ثم قال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى﴾ أي هذه القصص المذكورة في الكتاب ليست بمنزلة ما يفترى من القصص المكذوبة كنحو ما يذكر في الحروب من

---

(١) العقود الدرية (١ / ١٣٦)

السير المكذوبة، وقال تعالى لما ذكر قصة فرعون: ﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالأُولَى. إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾، وقال في سيرة نبينا محمد ﷺ مع أعدائه ببدر وغيرها: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاء إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَّأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾، وقال تعالى في محاصرته لبنى النضير: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾، فأمرنا أن نعتبر بأحوال المتقدمين علينا من هذه الأمة وممن قبلها من الأمم، وذكر في غير موضع أن سنته في ذلك سنة مطردة وعادته مستمرة، فقال تعالى: ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً. مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً. سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا. سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً﴾، وأخبر سبحانه أن دأب الكافرين من المستأخرين كدأب الكافرين من المستقدمين.

فينبغي للعقلاء أن يعتبروا بسنة الله وأيامه في عباده، ودأب الأمم وعاداتهم، لا سيما في مثل هذه الحادثة العظيمة التي طبق الخافقين خبرها، واستطار في جميع ديار الإسلام شررها، وأطلع فيها النفاق ناصية رأسه، وكشر فيها الكفر عن أنيابه وأضراسه، وكاد فيه عمود الكتاب أن يجتث ويخترم، وحبل الإيمان أن ينقطع ويصطلم، وعقر دار المؤمنين أن يحل بها البوار، وأن يزول هذا الدين باستيلاء الفجرة التتار، وظن المنافقون والذين في قلوبهم مرض أن ما وعدهم الله ورسوله إلا غرورا، وأن لن ينقلب حزب الله ورسوله إلى أهليهم أبدا وزين ذلك في قلوبهم وظنوا ظن السوء وكانوا قوما بورا، ونزلت فتنة تركت الحليم فيها حيران، وأنزلت الرجل الصاحي منزلة السكران، وتركت الرجل اللبيب لكثرة الوسواس ليس بالنائم ولا اليقظان، وتناكرت فيها قلوب المعارف والإخوان، حتى بقي للرجل بنفسه شغل عن أن يغيث اللهفان، وميز الله فيها أهل البصائر والإيقان، من الذين في قلوبهم مرض أو نفاق وضعف إيمان، ورفع بها أقواما إلى الدرجات العالية، كما خفض بها أقواما إلى المنازل الهاوية، وكفّر بها عن آخرين أعمالهم الخاطئة، وحدث من أنواع البلوى ما جعلها قيامة مختصرة من القيامة الكبرى، فإن الناس تفرقوا فيها ما بين شقي وسعيد، كما يتفرقون في اليوم الموعود، وفر الرجل فيها من أخيه وأمه وأبيه؛ إذ كان لكل امرئ منهم شأن يغنيه، وكان من الناس من أقصى همته النجاة بنفسه،

لا يلوي على ماله ولا ولده ولا عرسه، كما أن منهم من فيه قوة على تخليص الأهل والمال، وآخر فيه زيادة معونة لمن هو منه ببال، وآخر منزلته منزلة الشفيع المطاع، وهم درجات عند الله في المنفعة والدفاع، ولم تنفع المنفعة الخالصة من الشكوى، إلا الإيمان والعمل الصالح والبر والتقوى، وبليت فيها السرائر، وظهرت الخبايا التي كانت تكنها الضمائر، وتبين أن البهرج من الأقوال والأعمال يخون صاحبه أحوج ما كان إليه في المآل، وذم سادته وكبراءه من أطاعهم فأضلوه السبيلا، كما حمد ربه من صدق في إيمانه فاتخذ مع الرسول سبيلا، وبان صدق ما جاءت به الآثار النبوية من الأخبار بما يكون، وواطأتها قلوب الذين هم في هذه الأمة محدثون، كما تواطأت عليه المبشرات التي أريها المؤمنون، وتبين فيها الطائفة المنصورة الظاهرة على الدين الذين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى يوم القيامة، حيث تحزبت الناس ثلاثة أحزاب: حزب مجتهد في نصر الدين، وآخر خاذل له، وآخر خارج عن شريعة الإسلام، وانقسم الناس ما بين مأجور ومعذور، وآخر قد غره بالله الغرور، وكان هذا الامتحان تمييزا من الله وتقسيما ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاء أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

ووجه الاعتبار في هذه الحادثة العظيمة: أن الله تعالى بعث محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرع له الجهاد إباحة له أولا، ثم إيجابا له ثانيا، لما هاجر إلى المدينة وصار له فيها أنصار ينصرون الله ورسوله، فغزا بنفسه ﷺ مدة مقامه بدار الهجرة وهو نحو عشر سنين: بضعا وعشرين غزوة... وكانت غزوة بدر أول غزوة ظهر فيها المسلمون على صناديد الكفار، وقتل الله أشرافهم وأسر رءوسهم، مع قلة المسلمين وضعفهم؛ فإنهم كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ليس معهم إلا فرسان، وكان يعتقب الاثنان والثلاثة على البعير الواحد، وكان عدوهم بقدرهم أكثر من ثلاث مرات في قوة وعدة وهيئة وخيلاء، فلما كان من العام المقبل غزا الكفار المدينة وفيها النبي ﷺ وأصحابه، فخرج إليهم النبي ﷺ وأصحابه في نحو من ربع الكفار وتركوا عيالهم بالمدينة ثم نقلوهم إلي موضع آخر، وكانت أولا الكرة للمسلمين عليهم ثم صارت للكفار، فانهزم عامة عسكر المسلمين إلا نفرا قليلا حول النبي ﷺ منهم من قتل ومنهم من جرح، وحرصوا على قتل النبي ﷺ حتى كسروا رباعيته وشجوا جبينه وهشموا البيضة على رأسه، وأنزل الله فيها شطرا من سورة آل عمران من قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّىءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾، وقال فيها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، وقال فيها: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ

الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقال فيها: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَـذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وكان الشيطان قد نعق في الناس: أن محمدا قد قتل، فمنهم من تزلزل لذلك فهرب، ومنهم من ثبت فقاتل، فقال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

وكان هذا مثل حال المسلمين لما انكسروا في العام الماضي، وكانت هزيمة المسلمين في العام الماضي بذنوب ظاهرة وخطايا واضحة: من فساد النيات والفخر والخيلاء والظلم والفواحش والإعراض عن حكم الكتاب والسنة، وعن المحافظة على فرائض الله، والبغي على كثير من المسلمين الذين بأرض الجزيرة والروم، وكان عدوهم في أول الأمر راضيا منهم بالموادعة والمسالمة شارعا في الدخول في الإسلام، وكان مبتدئا في الإيمان والأمان، وكانوا هم قد أعرضوا عن كثير من أحكام الإيمان، فكان من حكمة الله ورحمته بالمؤمنين أن ابتلاهم بما ابتلاهم به ليمحص الله الذين آمنوا وينيبوا إلى ربهم، وليظهر من عدوهم ما ظهر منه من البغي والمكر والنكث والخروج عن شرائع الإسلام، فيقوم بهم ما يستوجبون به النصر وبعدوهم ما يستوجب به الانتقام.

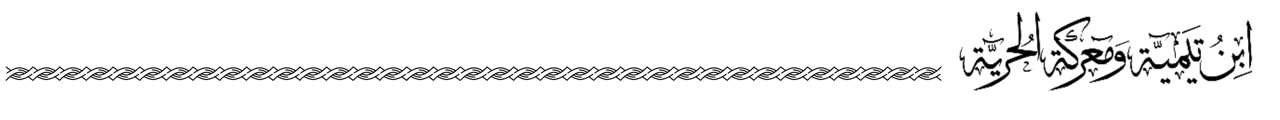
فقد كان في نفوس كثير من مقاتلة المسلمين ورعيتهم من الشر الكبير ما لو يقترن به ظفر بعدوهم -الذي هو على الحال المذكورة - لأوجب لهم ذلك من فساد الدين والدنيا ما لا يوصف، كما أن نصر الله للمسلمين يوم بدر كان رحمة ونعمة، وهزيمتهم يوم أحد كان نعمة ورحمة على المؤمنين؛ فإن النبي ﷺ قال: "لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرا، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء فشكر الله كان خيرا له وإن أصابته ضراء فصبر كان خيرا له". فلما كانت حادثة المسلمين عام أول شبيهة بأحد، وكان بعد أحد بأكثر من سنة - وقيل بسنتين- قد ابتلي المسلمون عام الخندق، كذلك في هذا العام ابتلي المؤمنون بعدوهم كنحو ما ابتلي المسلمون مع النبي ﷺ عام الخندق، وهي غزوة الأحزاب التي أنزل الله فيها "سورة الأحزاب" وهي سورة تضمنت ذكر هذه الغزاة التي نصر الله فيها عبده ﷺ وأعز فيها جنده المؤمنين وهزم الأحزاب -الذين تحزبوا عليه- وحده بغير قتال؛ بل بثبات المؤمنين بإزاء عدوهم، وذكر فيها خصائص رسول الله ﷺ وحقوقه وحرمته وحرمة أهل بيته لما كان هو القلب الذي نصره الله فيها بغير قتال، كما كان ذلك في غزوتنا هذه سواء، وظهر فيها سر تأييد الدين كما ظهر في غزوة الخندق، وانقسم الناس فيها كانقسامهم عام الخندق، وذلك أن الله تعالى منذ بعث محمدا ﷺ وأعزه بالهجرة والنصرة صار الناس ثلاثة أقسام: قسما مؤمنين وهم الذين آمنوا به ظاهرا وباطنا،

وقسما كفارا وهم الذين أظهروا الكفر به، وقسما منافقين وهم الذين آمنوا ظاهرا لا باطنا... وكما أنه ﷺ كان يعلم بعض المنافقين، ولا يعلم بعضهم كما بينه قوله: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾، كذلك خلفاؤه بعده وورثته: قد يعلمون بعض المنافقين ولا يعلمون بعضهم، وفي المنتسبين إلى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، في الخاصة والعامة... وهؤلاء يكثرون في المتفلسفة: من المنجمين ونحوهم، ثم في الأطباء، ثم في الكتّاب أقل من ذلك، ويوجدون في المتصوفة، والمتفقهة، وفي المقاتلة، والأمراء، وفي العامة أيضا، ولكن يوجدون كثيرا في نحل أهل البدع؛ لا سيما الرافضة، ففيهم من الزنادقة والمنافقين ما ليس في أحد من أهل النحل، ولهذا كانت الخرمية والباطنية والقرامطة والإسماعيلية والنصيرية ونحوهم من المنافقين الزنادقة: منتسبة إلى الرافضة، وهؤلاء المنافقون في هذه الأوقات لكثير منهم ميل إلى دولة هؤلاء التتار؛ لكونهم لا يلزمونهم شريعة الإسلام؛ بل يتركونهم وما هم عليه، وبعضهم إنما ينفرون عن التتار لفساد سيرتهم في الدنيا واستيلائهم على الأموال واجترائهم على الدماء والسبي؛ لا لأجل الدين، فهذا ضرب النفاق الأكبر، وأما النفاق الأصغر: فهو النفاق في الأعمال ونحوها: مثل أن يكذب إذا حدث، ويخلف إذا وعد، ويخون إذا اؤتمن، أو يفجر إذا خاصم... ومن هذا الباب: الإعراض عن الجهاد، فإنه من خصال المنافقين، قال النبي ﷺ: "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق" رواه مسلم..)(١).

وقال أيضا: (وفي هذه الحادثة تحزب هذا العدو من مغول وغيرهم من أنواع الترك، ومن فرس، ومستعربة، ونحوهم من أجناس المرتدة، ومن نصارى الأرمن وغيرهم، ونزل هذا العدو بجانب ديار المسلمين، وهو بين الإقدام والإحجام، مع قلة من بإزائهم من المسلمين، ومقصودهم الاستيلاء على الدار واصطلام أهلها، كما نزل أولئك بنواحي المدينة بإزاء المسلمين، ودام الحصار على المسلمين عام الخندق -على ما قيل- بضعا وعشرين ليلة، وقيل: عشرين ليلة، وهذا العدو عبر الفرات سابع عشر ربيع الآخر، وكان أول انصرافه راجعا عن حلب لما رجع مقدمهم الكبير قازان بمن معه: يوم الاثنين حادي أو ثاني عشر جمادى الأولى، يوم دخل العسكر عسكر المسلمين إلى مصر المحروسة، واجتمع بهم الداعي وخاطبهم في هذه القضية، وكان الله سبحانه وتعالى لما ألقى في قلوب المؤمنين ما ألقى من الاهتمام والعزم: ألقى الله في قلوب عدوهم الروع والانصراف، وكان عام الخندق

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٢٤)



برد شديد وريح شديدة منكرة بها صرف الله الأحزاب عن المدينة، كما قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾.

وهكذا هذا العام أكثر الله فيه الثلج والمطر والبرد على خلاف أكثر العادات، حتى كره أكثر الناس ذلك، وكنا نقول لهم: لا تكرهوا ذلك؛ فإن لله فيه حكمة ورحمة، وكان ذلك من أعظم الأسباب التي صرف الله به العدو؛ فإنه كثر عليهم الثلج والمطر والبرد حتى هلك من خيلهم ما شاء الله، وهلك أيضا منهم من شاء الله، وظهر فيهم وفي بقية خيلهم من الضعف والعجز بسبب البرد والجوع ما رأوا أنهم لا طاقة لهم معه بقتال، حتى بلغني عن بعض كبار المقدمين في أرض الشام أنه قال: لا بيض الله وجوهنا: أعدونا في الثلج إلى شعره ونحن قعود لا نأخذهم؟ وحتى علموا أنهم كانوا صيدا للمسلمين لو يصطادونهم؛ لكن في تأخير الله اصطيادهم حكمة عظيمة، وقال الله في شأن الأحزاب: ﴿إِذْ جَاؤُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتْ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾، ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا﴾.

وهكذا هذا العام، جاء العدو من ناحيتي علو الشام، وهو شمال الفرات، وقبلي الفرات، فزاغت الأبصار زيغا عظيما، وبلغت القلوب الحناجر؛ لعظم البلاء؛ لا سيما لما استفاض الخبر بانصراف العسكر إلى مصر، وتقرب العدو وتوجهه إلى دمشق، وظن الناس بالله الظنونا، هذا يظن أنه لا يقف قدامهم أحد من جند الشام حتى يصطلموا أهل الشام، وهذا يظن أنهم لو وقفوا لكسروهم كسرة، وأحاطوا بهم إحاطة الهالة بالقمر، وهذا يظن أن أرض الشام ما بقيت تسكن، ولا بقيت تكون تحت مملكة الإسلام، وهذا يظن إنهم يأخذونها ثم يذهبون إلى مصر فيستولون عليها فلا يقف قدامهم أحد، فيحدث نفسه بالفرار إلى اليمن ونحوها، وهذا -إذا أحسن ظنه- قال: إنهم يملكونها العام كما ملكوها عام هولاكو سنة سبع وخمسين، ثم قد يخرج العسكر من مصر فيستنقذها منهم كما خرج ذلك العام، وهذا ظن خيارهم، وهذا يظن أن ما أخبره به أهل الآثار النبوية وأهل التحديث والمبشرات أماني كاذبة وخرافات لاغية، وهذا قد استولى عليه الرعب والفزع حتى يمر الظن بفؤاده مر السحاب ليس له عقل يتفهم، ولا لسان يتكلم، وهذا قد تعارضت عنده الأمارات، وتقابلت عنده الإرادات؛ لا سيما وهو لا يفرق من المبشرات بين الصادق والكاذب، ولا يميز في التحديث بين المخطئ والصائب، ولا يعرف النصوص الأثرية معرفة العلماء؛ بل إما أن يكون جاهلا بها وقد سمعها سماع العبر ثم قد لا يتفطن لوجوه دلالتها الخفية، ولا يهتدي لدفع ما يتخيل أنه معارض لها في بادئ الروية، فلذلك استولت الحيرة على من كان متسما بالاهتداء، وتراجمت به الآراء تراجم الصبيان بالحصباء، ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا﴾،

ابتلاهم الله بهذا الابتلاء الذي يكفر به خطيئاتهم، ويرفع به درجاتهم، وزلزلوا بما يحصل لهم من الرجفات، ما استوجبوا به أعلى الدرجات، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُورًا﴾.

وهكذا قالوا في هذه الفتنة فيما وعدهم أهل الوراثة النبوية، والخلافة الرسالية، وحزب الله المحدثون عنه، حتى حصل لهؤلاء التأسي برسول الله ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، فأما المنافقون فقد مضى التنبيه عليهم، وأما الذين في قلوبهم مرض فقد تكرر ذكرهم في هذه السورة، فذكروا هنا وفي قوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾، وفي قوله: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾، وذكر الله مرض القلب في مواضع: فقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَؤُلاء دِينُهُمْ﴾، والمرض في القلب كالمرض في الجسد، فكما أن هذا هو إحالة عن الصحة والاعتدال من غير موت، فكذلك قد يكون في القلب مرض يحيله عن الصحة والاعتدال من غير أن يموت القلب، سواء أفسد إحساس القلب وإدراكه، أو أفسد عمله وحركته، وذلك -كما فسروه-: هو من ضعف الإيمان؛ إما بضعف علم القلب واعتقاده، وإما بضعف عمله وحركته، فيدخل فيه من ضعف تصديقه ومن غلب عليه الجبن والفزع... ولن يخاف الرجل غير الله إلا لمرض في قلبه، كما ذكروا أن رجلا شكا إلى أحمد بن حنبل خوفه من بعض الولاة فقال: "لو صححت لم تخف أحدا"، أي: خوفك من أجل زوال الصحة من قلبك؛ ولهذا أوجب الله على عباده أن لا يخافوا حزب الشيطان؛ بل لا يخافون غيره تعالى فقال: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، أي: يخوفكم أولياءه، وقال لعموم بني إسرائيل تنبيها لنا: ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾، وقال: ﴿فَلاَ تَخْشَوُاْ النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾، وقال: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ﴾، وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ﴾، وقال: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالاَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلاَ يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلاَّ اللَّهَ﴾، وقال: ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ﴾، فدلت هذه الآية - وهي قوله تعالى ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ - على أن المرض والنفاق في القلب يوجب الريب في الأنباء الصادقة التي توجب أمن الإنسان: من الخوف حتى يظنوا أنها كانت غرورا لهم، كما وقع في حادثتنا هذه سواء، ثم قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾، وكان النبي ﷺ قد عسكر بالمسلمين

عند سلع وجعل الخندق بينه وبين العدو، فقالت طائفة منهم: لا مقام لكم هنا؛ لكثرة العدو، فارجعوا إلى المدينة، وقيل: لا مقام لكم على دين محمد فارجعوا إلى دين الشرك. وقيل: لا مقام لكم على القتال، فارجعوا إلى الاستئمان والاستجارة بهم.

وهكذا لما قدم هذا العدو كان من المنافقين من قال: ما بقيت الدولة الإسلامية تقوم؛ فينبغي الدخول في دولة التتار. وقال بعض الخاصة: ما بقيت أرض الشام تسكن؛ بل ننتقل عنها إما إلى الحجاز واليمن وإما إلى مصر. وقال بعضهم: بل المصلحة الاستسلام لهؤلاء كما استسلم لهم أهل العراق والدخول تحت حكمهم. فهذه المقالات الثلاث قد قيلت في هذه النازلة، كما قيلت في تلك.

وهكذا قال طائفة من المنافقين والذين في قلوبهم مرض لأهل دمشق خاصة والشام عامة: لا مقام لكم بهذه الأرض. ونفي المقام بها أبلغ من نفي المقام. وإن كانت قد قرئت بالضم أيضا. فإن من لم يقدر أن يقوم بالمكان فكيف يقيم به؟ قال الله تعالى: ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا﴾. وكان قوم من هؤلاء المذمومين يقولون -والناس مع النبي ﷺ عند سلع داخل الخندق والنساء والصبيان في آطام المدينة-: يا رسول الله إن بيوتنا عورة. أي مكشوفة ليس بينها وبين العدو حائل -وأصل العورة: الخالي الذي يحتاج إلى حفظ وستر. يقال: اعور مجلسك إذا ذهب ستره أو سقط جداره. ومنه عورة العدو- وقال مجاهد والحسن: أي ضائعة تخشى عليها السراق. وقال قتادة: قالوا: بيوتنا مما يلي العدو فلا نأمن على أهلنا فأذن لنا أن نذهب إليها لحفظ النساء والصبيان. قال الله تعالى: ﴿وما هي بعورة﴾ لأن الله يحفظها، ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلاَّ فِرَارًا﴾، فهم يقصدون الفرار من الجهاد ويحتجون بحجة العائلة.

وهكذا أصاب كثيرا من الناس في هذه الغزاة، صاروا يفرون من الثغر إلى المعاقل والحصون وإلى الأماكن البعيدة كمصر، ويقولون: ما مقصودنا إلا حفظ العيال، وما يمكن إرسالهم مع غيرنا، وهم يكذبون في ذلك. فقد كان يمكنهم جعلهم في حصن دمشق لو دنا العدو، كما فعل المسلمون على عهد رسول الله ﷺ، وقد كان يمكنهم إرسالهم والمقام للجهاد، فكيف بمن فر بعد إرسال عياله؟ قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلاَّ يَسِيرًا﴾، فأخبر أنه لو دخلت عليهم المدينة من جوانبها ثم طلبت منهم الفتنة - وهي الافتتان عن الدين بالكفر أو النفاق- لأعطوا الفتنة. ولجاءوها من غير توقف، وهذه حال أقوام لو دخل عليهم هذا العدو المنافق المجرم، ثم طلب منهم موافقته على ما هو عليه من الخروج عن شريعة الإسلام -وتلك فتنة عظيمة- لكانوا معه على ذلك، كما ساعدهم في العام الماضي أقوام بأنواع من الفتنة في

الدين والدنيا ما بين ترك واجبات، وفعل محرمات، إما في حق الله وإما في حق العباد، كترك الصلاة، وشرب الخمور، وسب السلف، وسب جنود المسلمين، والتجسس لهم على المسلمين، ودلالتهم على أموال المسلمين وحريمهم، وأخذ أموال الناس وتعذيبهم وتقوية دولتهم الملعونة، وإرجاف قلوب المسلمين منهم إلى غير ذلك من أنواع الفتنة، ثم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لاَ يُوَلُّونَ الأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْؤُولاً﴾، وهذه حال أقوام عاهدوا ثم نكثوا قديما وحديثا في هذه الغزوة، فإن في العام الماضي وفي هذا العام: في أول الأمر كان من أصناف الناس من عاهد على أن يقاتل ولا يفر، ثم فر منهزما لما اشتد الأمر، ثم قال الله تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذًا لاَّ تُمَتَّعُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ فأخبر الله أن الفرار لا ينفع لا من الموت ولا من القتل...[١]

ثم قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾، قال العلماء: كان من المنافقين من يرجع من الخندق فيدخل المدينة فإذا جاءهم أحد قالوا له: ويحك اجلس فلا تخرج. ويكتبون بذلك إلى إخوانهم الذين بالعسكر: أن ائتونا بالمدينة فإنا ننتظركم. يثبطونهم عن القتال. وكانوا لا يأتون العسكر إلا ألا يجدوا بدا. فيأتون العسكر ليرى الناس وجوههم. فإذا غفل عنهم عادوا إلى المدينة. فانصرف بعضهم من عند النبي ﷺ؛ فوجد أخاه لأبيه وأمه وعنده شواء ونبيذ. فقال: أنت ههنا ورسول الله ﷺ بين الرماح والسيوف؟ فقال: هلم إلي فقد أحيط بك وبصاحبك.

فوصف المثبطين عن الجهاد -وهم صنفان- بأنهم إما أن يكونوا في بلد الغزاة أو في غيره، فإن كانوا فيه عوقوهم عن الجهاد بالقول أو بالعمل أو بهما. وإن كانوا في غيره راسلوهم أو كاتبوهم: بأن يخرجوا إليهم من بلد الغزاة ليكونوا معهم بالحصون أو بالبعد.

كما جرى في هذه الغزاة. فإن أقواما في العسكر والمدينة وغيرهما صاروا يعوقون من أراد الغزو، وأقواما بعثوا من المعاقل والحصون وغيرها إلى إخوانهم: هلم إلينا، قال الله تعالى فيهم: ﴿ وَلاَ يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلاَّ قَلِيلاً. أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾، أي: بخلاء عليكم بالقتال معكم والنفقة في سبيل الله. وقال مجاهد: بخلاء عليكم بالخير والظفر والغنيمة، وهذه حال من بخل على المؤمنين بنفسه وماله أو شح عليهم بفضل الله: من نصره ورزقه الذي يجريه بفعل غيره، فإن أقواما يشحون بمعروفهم وأقواما يشحون بمعروف الله وفضله، وهم الحساد. ثم قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاء الْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ من شدة الرعب الذي في

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٤٤)

قلوبهم يشبهون المغمى عليه وقت النزع. فإنه يخاف ويذهل عقله ويشخص بصره ولا يطرف. فكذلك هؤلاء؛ لأنهم يخافون القتل. ﴿فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾... وهو رفع الصوت بالكلام المؤذي... وهذا السلق بالألسنة الحادة يكون بوجوه:

تارة يقول المنافقون للمؤمنين: هذا الذي جرى علينا بشؤمكم؛ فإنكم أنتم الذين دعوتم الناس إلى هذا الدين وقاتلتم عليه وخالفتموهم؛ فإن هذه مقالة المنافقين للمؤمنين من الصحابة.

وتارة يقولون: أنتم الذين أشرتم علينا بالمقام هنا والثبات بهذا الثغر إلى هذا الوقت، وإلا فلو كنا سافرنا قبل هذا لما أصابنا هذا.

وتارة يقولون -أنتم مع قلتكم وضعفكم- تريدون أن تكسروا العدو وقد غركم دينكم! كما قال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَـؤُلاء دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ فَإِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيم﴾.

وتارة يقولون: أنتم مجانين لا عقل لكم تريدون أن تهلكوا أنفسكم والناس معكم.

وتارة يقولون أنواعا من الكلام المؤذي الشديد. وهم مع ذلك أشحة على الخير، أي: حراص على الغنيمة والمال الذي قد حصل لكم...

ثم قال تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلاَّ قَلِيلاً﴾.

فوصفهم بثلاثة أوصاف: أحدها: أنهم لفرط خوفهم يحسبون الأحزاب لم ينصرفوا عن البلد. وهذه حال الجبان الذي في قلبه مرض. فإن قلبه يبادر إلى تصديق الخبر المخوف وتكذيب خبر الأمن.

الوصف الثاني: أن الأحزاب إذا جاءوا تمنوا أن لا يكونوا بينكم؛ بل يكونون في البادية بين الأعراب يسألون عن أنبائكم: إيش خبر المدينة؟ وإيش جرى للناس؟

والوصف الثالث: أن الأحزاب إذا أتوا وهم فيكم لم يقاتلوا إلا قليلا.

وهذه الصفات الثلاث منطبقة على كثير من الناس في هذه الغزوة، كما يعرفونه من أنفسهم، ويعرفه منهم من خبرهم.

ثم قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾. فأخبر سبحانه أن الذين يبتلون بالعدو، كما ابتلي رسول الله ﷺ، فلهم فيه أسوة حسنة حيث أصابهم مثل ما أصابه. فليتأسوا به في التوكل والصبر، ولا يظنون أن هذه نقم لصاحبها وإهانة له. فإنه لو كان كذلك ما ابتلي

بها رسول الله ﷺ خير الخلائق؛ بل بها ينال الدرجات العالية وبها يكفر الله الخطايا لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا، وإلا فقد يبتلى بذلك من ليس كذلك فيكون في حقه عذابا. كالكفار والمنافقين. ثم قال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلاَّ إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾. قال العلماء: كان الله قد أنزل في سورة البقرة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ﴾ فبين الله سبحانه -منكرا على من حسب خلاف ذلك- أنهم لا يدخلون الجنة إلا بعد أن يبتلوا مثل هذه الأمم قبلهم بـ"البأساء"، وهي الحاجة والفاقة. و"الضراء" وهي الوجع والمرض. و"الزلزال" وهي زلزلة العدو. فلما جاء الأحزاب عام الخندق فرأوهم. قالوا: ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾، وعلموا أن الله قد ابتلاهم بالزلزال. وأتاهم مثل الذين خلوا من قبلهم وما زادهم إلا إيمانا وتسليما لحكم الله وأمره. وهذه حال أقوام في هذه الغزوة: قالوا ذلك. وكذلك قوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ﴾، أي: عهده الذي عاهد الله عليه، فقاتل حتى قتل أو عاش... ثم لما كان عهدهم هو نذرهم الصدق في اللقاء -ومن صدق في اللقاء فقد يقتل- صار يفهم من قوله: ﴿قَضَى نَحْبَهُ﴾ أنه استشهد، لا سيما إذا كان النحب: نذر الصدق في جميع المواطن؛ فإنه لا يقضيه إلا بالموت. وقضاء النحب هو الوفاء بالعهد. كما قال تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ﴾ أي: أكمل الوفاء. وذلك لمن كان عهده مطلقا: بالموت أو القتل. ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ قضاءه إذا كان قد وفى البعض فهو ينتظر تمام العهد. وأصل القضاء: الإتمام والإكمال. ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاء أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾. بيّن الله سبحانه أنه أتى بالأحزاب ليجزي الصادقين بصدقهم حيث صدقوا في إيمانهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُون﴾. فحصر الإيمان في المؤمنين المجاهدين وأخبر أنهم هم الصادقون في قولهم: آمنّا؛ لا من قال كما قالت الأعراب: آمنّا والإيمان لم يدخل في قلوبهم؛ بل انقادوا واستسلموا. وأما المنافقون فهم بين أمرين: إما أن يعذبهم وإما أن يتوب عليهم. فهذا حال الناس في الخندق وفي هذه الغزاة. وأيضا فإن الله تعالى ابتلى الناس بهذه الفتنة؛ ليجزي الصادقين بصدقهم وهم الثابتون الصابرون لينصروا الله ورسوله ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم. ونحن نرجو من الله أن يتوب على خلق كثير من هؤلاء المذمومين؛ فإن

منهم من ندم. والله سبحانه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات. وقد فتح الله للتوبة بابا من قبل المغرب عرضه أربعون سنة. لا يغلقه حتى تطلع الشمس من مغربها.

وقد ذكر أهل المغازي أن النبي ﷺ قال في الخندق: (الآن نغزوهم ولا يغزونا)، فما غزت قريش ولا غطفان ولا اليهود المسلمين بعدها؛ بل غزاهم المسلمون: ففتحوا خيبر ثم فتحوا مكة. كذلك -إن شاء الله- هؤلاء الأحزاب من المغول وأصناف الترك ومن الفرس والمستعربة والنصارى ونحوهم من أصناف الخارجين عن شريعة الإسلام: الآن نغزوهم ولا يغزونا. ويتوب الله على من يشاء من المسلمين الذين خالط قلوبهم مرض أو نفاق بأن ينيبوا إلى ربهم ويحسن ظنهم بالإسلام وتقوى عزيمتهم على جهاد عدوهم. فقد أراهم الله من الآيات ما فيه عبرة لأولي الأبصار كما قال: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾.

فإن الله صرف الأحزاب عام الخندق بما أرسل عليهم من ريح الصبا: ريح شديدة باردة. وبما فرق به بين قلوبهم حتى شتت شملهم ولم ينالوا خيرا. إذ كان همهم فتح المدينة والاستيلاء عليها وعلى الرسول والصحابة، كما كان هم هذا العدو فتح الشام والاستيلاء على من بها من المسلمين، فردهم الله بغيظهم حيث أصابهم من الثلج العظيم والبرد الشديد والريح العاصف والجوع المزعج ما الله به عليم. وقد كان بعض الناس يكره تلك الثلوج والأمطار العظيمة التي وقعت في هذا العام، حتى طلبوا الاستصحاء غير مرة. وكنا نقول لهم: هذا فيه خيرة عظيمة. وفيه لله حكمة وسر فلا تكرهوه. فكان من حكمته: أنه فيما قيل: أصاب قازان وجنوده حتى أهلكهم وهو كان فيما قيل: سبب رحيلهم. وابتلي به المسلمون ليتبين من يصبر على أمر الله وحكمه ممن يفر عن طاعته وجهاد عدوه. وكان مبدأ رحيل قازان فيمن معه من أرض الشام وأراضي حلب: يوم الاثنين حادي عشر جمادى الأولى يوم دخلت مصر عقيب العسكر واجتمعت بالسلطان وأمراء المسلمين وألقى الله في قلوبهم من الاهتمام بالجهاد ما ألقاه. فلما ثبت الله قلوب المسلمين صرف العدو جزاء منه وبيانا أن النية الخالصة والهمة الصادقة ينصر الله بها، وإن لم يقع الفعل وإن تباعدت الديار.

وذكر أن الله فرق بين قلوب هؤلاء المغول والكرج وألقى بينهم تباغضا وتعاديا، كما ألقى سبحانه عام الأحزاب بين قريش وغطفان وبين اليهود. كما ذكر ذلك أهل المغازي. فإنه لم يتسع هذا المكان؛ لأن نصف فيه قصة الخندق. بل من طالعها علم صحة ذلك كما ذكره أهل المغازي. مثل عروة بن الزبير والزهري وموسى بن عقبة وسعيد بن يحيى الأموي ومحمد بن عائذ ومحمد بن إسحاق والواقدي وغيرهم. ثم تبقى بالشام منهم بقايا سار



إليهم من عسكر دمشق أكثرهم مضافا إلى عسكر حماة وحلب وما هنالك. وثبت المسلمون بإزائهم. وكانوا أكثر من المسلمين بكثير؛ لكن في ضعف شديد، وتقربوا إلى حماة وأذلهم الله تعالى فلم يقدموا على المسلمين قط. وصار من المسلمين من يريد الإقدام عليهم فلم يوافقه غيره، فجرت مناوشات صغار كما جرى في غزوة الخندق حيث قَتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيها عمرو بن عبد ود العامري لما اقتحم الخندق هو ونفر قليل من المشركين. كذلك صار يتقرب بعض العدو؛ فيكسرهم المسلمون مع كون العدو المتقرب أضعاف من قد سرى إليه من المسلمين. وما من مرة إلا وقد كان المسلمون مستظهرين عليهم. وساق المسلمون خلفهم في آخر النوبات فلم يدركوهم إلا عند عبور الفرات. وبعضهم في جزيرة فيها. فرأوا أوائل المسلمين فهربوا منهم وخالطوهم؛ وأصاب المسلمون بعضهم. وقيل: إنه غرق بعضهم. وكان عبورهم وخلو الشام منهم في أوائل رجب بعد أن جرى -ما بين عبور قازان أولا وهذا العبور- رجفات ووقعات صغار وعزمنا على الذهاب إلى حماة غير مرة لأجل الغزاة؛ لما بلغنا أن المسلمين يريدون غزو الذين بقوا. وثبت بإزائهم المقدم الذي بحماة ومن معهم من العسكر ومن أتاه من دمشق وعزموا على لقائهم ونالوا أجرا عظيما. وقد قيل: إنهم كانوا عدة كمانات؛ إما ثلاثة أو أربعة. فكان من المقدر: أنه إذا عزم الأمر وصدق المؤمنون الله يلقي في قلوب عدوهم الرعب فيهربون لكن أصابوا من البليدات بالشمال مثل "تيزين" و"الفوعة" و"معرة مصرين" وغيرها ما لم يكونوا وطئوه في العام الماضي. وقيل: إن كثيرا من تلك البلاد كان فيهم ميل إليهم؛ بسبب الرفض وأن عند بعضهم فرامين منهم؛ لكن هؤلاء ظلمة ومن أعان ظالما بُلي به. والله تعالى يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

وقد ظاهروهم على المسلمين: الذين كفروا من أهل الكتاب من أهل "سيس" والإفرنج. فنحن نرجو من الله أن ينزلهم من صياصيهم وهي الحصون -ويقال للقرون: الصياصي- ويقذف في قلوبهم الرعب. وقد فتح الله تلك البلاد. ونغزوهم إن شاء الله تعالى فنفتح أرض العراق وغيرها وتعلو كلمة الله ويظهر دينه.

فإن هذه الحادثة كان فيها أمور عظيمة جازت حد القياس. وخرجت عن سنن العادة. وظهر لكل ذي عقل من تأييد الله لهذا الدين وعنايته بهذه الأمة وحفظه للأرض التي بارك فيها للعالمين، بعد أن كاد الإسلام أن ينثلم، وكر العدو كرة فلم يلو عنه، وخذل الناصرون فلم يلووا على شيء، وتحير السائرون فلم يدروا من ولا إلى، وانقطعت الأسباب الظاهرة، وأهطعت الأحزاب القاهرة، وانصرفت الفئة الناصرة، وتخاذلت القلوب المتناصرة، وثبتت الفئة الناصرة، وأيقنت بالنصر القلوب الطاهرة، واستنجزت من الله وعده العصابة المنصورة الظاهرة، ففتح الله أبواب سمواته لجنوده القاهرة، وأظهر على الحق آياته الباهرة، وأقام عمود الكتاب بعد

ميله، وثبت لواء الدين بقوته وحوله، وأرغم معاطس أهل الكفر والنفاق، وجعل ذلك آية للمؤمنين إلى يوم التلاق، فالله يتم هذه النعمة بجمع قلوب أهل الإيمان على جهاد أهل الطغيان، ويجعل هذه المنة الجسيمة مبدأ لكل منحة كريمة لإقامة الدعوة النبوية القويمة، ويشفي صدور المؤمنين من أعاديهم، ويمكنهم من دانيهم وقاصيهم، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

قال الشيخ -رحمه الله-: كتبت أول هذا الكتاب بعد رحيل قازان وجنوده لما رجعت من مصر في جمادى الآخرة، وأشاعوا أنه لم يبق منهم أحد، ثم لما بقيت تلك الطائفة اشتغلنا بالاهتمام بجهادهم، وقصد الذهاب إلى إخواننا بحماة وتحريض الأمراء على ذلك، حتى جاءنا الخبر بانصراف المتبقين منهم، فكتبته في رجب والله أعلم. والحمد لله وحده. وصلى الله على أشرف الخلق محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين)[(١)].

معركة عرض وشقحب وهزيمة التتار سنة ٧٠٢ هـ:

وقد أقبل فيها غازان بجيوشه عازما على إعادة سلطانه على الشام، والتوجه إلى مصر لضمها إلى مملكته؛ فكان فيها نهايته وحتفه، كما قال المؤرخ الصفدي: (ولم يصدع حصاة قلبه، ولا فل عرش قواه مثل نوبة شقحب، فإنها أماتته بغبنه غبنًا، وكانت بغير رأيه، لأنه جهز قطلوشا بالعساكر ليغير بهم على حلب والأطراف، وأمره ألا يتعدى حمص، فلما جاء إلى البلاد وجد عساكرها قد تقهقرت قدامه، والبلاد خالية، وليس للجيوش ولا للسلطان في الشام خبر، فظن أن كسرتهم نوبة حمص ما بقي لها خبر، فجاء إلى دمشق، ومر على ظاهرها وجره الطمع إلى مصر، لعله يملك لغازان مملكة الإسلام، فأنجز الله وعده، ونصر حزبه، ولما رجع قطلوشا شتمه وضربه وأوقفه يومًا في الشمس وحملها غازان على نفسه، فلم تتطاول به الأيام حتى مات، والذي أعتقده أنه من حين ظهر جنكيزخان ما جرى للمغول بعد واقعة عين جالوت ولا إلى يومنا مثل واقعة شقحب، كادت تأتي على نوعهم فناء؛ فإن الموت أهل بهم ورحب، وما نجا منهم إلا من حصنه الأجل، أو اختار الأسر لما وجد من الوجل، ولم يزل غازان على حاله إلى أن توفي في ثاني عشر شوال سنة ثلاث وسبع مئة، ببلاد قزوين)[(٢)].

وقد كان ابن تيمية هو قطب الرحى في هذه المعركة، عليه اجتمع الأمراء؛ فخطبهم، وثبتهم، وبشرهم بنصر الله وأقسم لهم، واستنفر الأمة معهم، واقتحم أهوالها، وبز أبطالها، كما قال ابن عبد الهادي: (قلت وفي أول

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٥٥)، والعقود الدرية ١٣٦ - ١٩١.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (٢ / ١٦٣)

شهر رمضان من سنة اثنتين وسبعمائة كانت وقعة شقحب المشهورة، وحصل للناس شدة عظيمة، وظهر فيها من كرامات الشيخ، وإجابة دعائه، وعظيم جهاده، وقوة إيمانه، وشدة نصحه للإسلام، وفرط شجاعته، ونهاية كرمه، وغير ذلك من صفاته، ما يفوق النعت، ويتجاوز الوصف، ولقد قرأت بخط بعض أصحابه وقد ذكر هذه الواقعة وكثرة من حضرها من جيوش المسلمين قال: واتفقت كلمة إجماعهم على تعظيم الشيخ تقي الدين ومحبته، وسماع كلامه ونصيحته، واتعظوا بمواعظه، وسأله بعضهم مسائل في أمر الدين، ولم يبق من ملوك الشام تركي ولا عربي إلا واجتمع بالشيخ في تلك المدة، واعتقد خيره وصلاحه ونصحه لله ولرسوله وللمؤمنين، ثم ساق الله سبحانه جيش الإسلام العرمرم المصري صحبة أمير المؤمنين، والسلطان الملك الناصر، وولاة الأمر، وزعماء الجيش، وعظماء المملكة، والأمراء المصريين عن آخرهم، بجيوش الإسلام سوقا حثيثا للقاء التتار المخذولين، فاجتمع الشيخ المذكور بالخليفة والسلطان وأرباب الحل والعقد وأعيان الأمراء عن آخرهم، وكلهم بمرج الصفر قبلي دمشق المحروسة، وبينهم وبين التتار أقل من مقدار ثلاث ساعات مسافة، ودار بين الشيخ المذكور وبينهم ما دار بين الشاميين وبينه، وكان بينهم ومعهم كأحد أعيانهم، واتفق له من اجتماعهم ما لم يتفق لأحد قبله من أبناء جنسه، حيث اجتمعوا بجملتهم في مكان واحد، في يوم واحد، على أمر جامع لهم وله مهم عظيم يحتاجون فيه إلى سماع كلامه، هذا توفيق عظيم كان من الله تعالى له لم يتفق لمثله، وبقي الشيخ المذكور رضي الله عنه هو وأخوه وأصحابه ومن معه من الغزاة قائما بظهوره وجهاده ولأمة حربه، يوصي الناس بالثبات، ويعدهم بالنصر، ويبشرهم بالغنيمة، والفوز بإحدى الحسنيين، إلى أن صدق الله وعده، وأعز جنده، وهزم التتار وحده، ونصر المؤمنين، وهزم الجمع، وولوا الدبر، وكانت كلمة الله هي العليا، وكلمة الكفار هي السفلى، وقطع دابر القوم الكفار والحمد لله رب العالمين، ودخل جيش الإسلام المنصور إلى دمشق المحروسة، والشيخ في أصحابه شاكيا في سلاحه، داخلا معهم، عالية كلمته، قائمة حجته، ظاهرة ولايته، مقبولة شفاعته، مجابة دعوته، ملتمسة بركته، مكرما معظما، ذا سلطان وكلمة نافذة، وهو مع ذلك يقول للمداحين له أنا رجل ملة لا رجل دولة، ولقد أخبرني حاجب من الحجاب الشاميين أمير من أمرائهم ذو دين متين وصدق لهجة معروف في الدولة قال: قال لي الشيخ يوم اللقاء ونحن بمرج الصفر، وقد تراءى الجمعان: يا فلان أوقفني موقف الموت، قال: فسقته إلى مقابلة العدو، وهم منحدرون كالسيل، تلوح أسلحتهم من تحت الغبار المنعقد عليهم، ثم قلت له: يا سيدي هذا موقف الموت، وهذا العدو قد أقبل تحت هذه الغبرة المنعقدة فدونك وما تريد، قال: فرفع طرفه إلى السماء، وأشخص بصره، وحرك شفتيه طويلا، ثم انبعث وأقدم على القتال، وأما

أنا فخيل إلي أنه دعا عليهم، وأن دعاءه استجيب منه في تلك الساعة، قال: ثم حال القتال بيننا والالتحام، وما عدت رأيته حتى فتح الله ونصر، وانحاز التتار إلى جبل صغير عصموا نفوسهم به من سيوف المسلمين تلك الساعة، وكان آخر النهار، قال: وإذا أنا بالشيخ وأخيه يصيحان بأعلى صوتيهما تحريضا على القتال، وتخويفا للناس من الفرار، فقلت: يا سيدي لك البشارة بالنصر، فإنه قد فتح الله ونصر، وها هم التتار محصورون بهذا السفح، وفي غد إن شاء الله تعالى يؤخذون عن آخرهم، قال: فحمد الله تعالى وأثنى عليه بما هو أهله ودعا لي في ذلك الموطن دعاء وجدت بركته في ذلك الوقت وبعده، هذا كلام الأمير الحاجب)[1].

وقد كان الناس اضطربوا في حكم قتال غازان، قال ابن كثير: (وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر من أي قبيل هو، فإنهم يظهرون الاسلام وليسوا بغاة على الإمام؛ فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه؟

فقال الشيخ تقي الدين: هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والظلم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة، فتفطن العلماء والناس لذلك، وكان يقول للناس: إذا رأيتموني من ذلك الجانب وعلى رأسي مصحف؛ فاقتلوني، فتشجع الناس في قتال التتاروقويت قلوبهم ونياتهم ولله الحمد)[2].

وقد قص ابن كثير -وهو مؤرخ الشام بل الإسلام- خبر معركة شقحب التي أبلى فيها ابن تيمية بلاء عظيما، وتولى التعبئة المعنوية فيها وقيادة الجيوش روحيا، حتى أعاد الثقة لهم بأنفسهم وبربهم، فقال: (وفي يوم السبت عاشر شعبان ضربت البشائر بالقلعة وعلى أبواب الأمراء بخروج السلطان بالعساكر من مصر لمناجزة التتار المخذولين.

وفي هذا اليوم بعينه كانت وقعة عرض: وذلك أنه التقى جماعة من أمراء الإسلام فيهم استدمر وبهادر أخي وكجكن وغرلو العادلي، وكل منهم سيف من سيوف الدين في ألف وخمسمائة فارس، وكان التتار في سبعة آلاف، فاقتتلوا وصبر المسلمون صبرا جيدا، فنصرهم الله وخذل التتر، فقتلوا منهم خلقا وأسروا آخرين، وولوا عند ذلك مدبرين، وغنم المسلمون منهم غنائم، وعادوا سالمين لم يفقد منهم إلا القليل ممن أكرمه الله بالشهادة، ووقعت البطاقة بذلك، ثم قدمت الأسارى يوم الخميس نصف شعبان، وكان يوم خميس النصارى.

---

(١) العقود الدرية (١ / ١٩١)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٧)

أوائل وقعة شقحب: وفي ثامن عشر قدمت طائفة كبيرة من جيش المصريين فيهم الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، والأمير حسام الدين لاجين المعروف بالاستادار المنصوري، والأمير سيف الدين كراي المنصوري، ثم قدمت بعضهم طائفة أخرى فيهم بدر الدين أمير سلاح وأيبك الخزندار؛ فقويت القلوب واطمأن كثير من الناس، ولكن الناس في حفل عظيم من بلاد حلب وحماة وحمص وتلك النواحي وتقهقر الجيش الحلبي والحموي إلى حمص، ثم خافوا أن يدهمهم التتر فجاؤوا فنزلوا المرج يوم الأحد خامس شعبان، ووصل التتار إلى حمص وبعلبك وعاثوا في تلك الأراضي فسادا، وقلق الناس قلقا عظيما، وخافوا خوفا شديدا، واختبط البلد لتأخر قدوم السلطان ببقية الجيش، وقال الناس لا طاقة لجيش الشام مع هؤلاء المصريين بلقاء التتار لكثرتهم، وإنما سبيلهم أن يتأخروا عنهم مرحلة مرحلة، وتحدث الناس بالأراجيف، فاجتمع الأمراء يوم الأحد المذكور بالميدان وتحالفوا على لقاء العدو، وشجعوا أنفسهم، ونودي بالبلد أن لا يرحل أحد منه، فسكن الناس وجلس القضاة بالجامع وحلفوا جماعة من الفقهاء والعامة على القتال، وتوجه الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى العسكر الواصل من حماة فاجتمع بهم في القطيعة فأعلمهم بما تحالف عليه الأمراء والناس من لقاء العدو، فأجابوا إلى ذلك وحلفوا معهم، وكان الشيخ تقي الدين بن تيمية يحلف للأمراء والناس إنكم في هذه الكرة منصورون، فيقول له الأمراء: قل إن شاء الله. فيقول: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا.

وكان يتأول في ذلك أشياء من كتاب الله منها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾.

وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر من أي قبيل هو، فإنهم يظهرون الإسلام وليسوا بغاة على الامام، فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه.

فقال الشيخ تقي الدين: هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والظلم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة، فتفطن العلماء والناس لذلك، وكان يقول للناس: إذا رأيتموني من ذلك الجانب وعلى رأسي مصحف؛ فاقتلوني، فتشجع الناس في قتال التتار وقويت قلوبهم ونياتهم ولله الحمد.

ولما كان يوم الرابع والعشرين من شعبان خرجت العساكر الشامية فخيمت على الجسورة من ناحية الكسوة، ومعهم القضاة، فصار الناس فيهم فريقين فريق يقولون إنما ساروا ليختاروا موضعا للقتال فإن المرج فيه مياه كثيرة فلا يستطيعون معها القتال، وقال فريق: إنما ساروا لتلك الجهة ليهربوا وليلحقوا بالسلطان.

فلما كانت ليلة الخميس ساروا إلى ناحية الكسوة؛ فقويت ظنون الناس في هربهم، وقد وصلت التتار إلى قارة، وقيل إنهم وصلوا إلى القطيعة، فانزعج الناس لذلك شديدا، ولم يبق حول القرى والحواضر أحد، وامتلأت القلعة والبلد وازدحمت المنازل والطرقات، واضطرب الناس، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية صبيحة يوم الخميس من الشهر المذكور من باب النصر بمشقة كبيرة، وصحبته جماعة ليشهد القتال بنفسه ومن معه، فظنوا إنما خرج هاربا فحصل اللوم من بعض الناس؛ وقالوا: أنت منعتنا من الجفل وها أنت هارب من البلد؟ فلم يرد عليهم وبقي البلد ليس فيه حاكم، وجلس اللصوص والحرافيش فيه وفي بساتين الناس يخربون وينتهبون ما قدروا عليه، ويقطعون المشمش قبل أوانه والباقلاء والقمح وسائر الخضراوات، وحيل بين الناس وبين خبر الجيش، وانقطعت الطرق إلى الكسوة وظهرت الوحشة على البلد والحواضر، وليس للناس شغل غير الصعود إلى المآذن ينظرون يمينا وشمالا، وإلى ناحية الكسوة فتارة يقولون: رأينا غبرة فيخافون أن تكون من التتر، ويتعجبون من الجيش مع كثرتهم وجودة عدتهم وعددهم، أين ذهبوا؟ فلا يدرون ما فعل الله بهم، فانقطعت الآمال، وألح الناس في الدعاء والابتهال، وفي الصلوات وفي كل حال، وذلك يوم الخميس التاسع والعشرين من شعبان، وكان الناس في خوف ورعب لا يعبر عنه، لكن كان الفرج من ذلك قريبا، ولكن أكثرهم لا يفلحون، كما جاء في حديث أبي رزين: "عجب ربك من قنوط عباده وقرب غِيَرِهِ ينظر إليكم أزلين قنطين؛ فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب"!

فلما كان آخر هذا اليوم وصل الأمير فخر الدين إياس المرقبي أحد أمراء دمشق، فبشر الناس بخبر: هو أن السلطان قد وصل وقت اجتمعت العساكر المصرية والشامية، وقد أرسلني أكشف هل طرق البلد أحد من التتر، فوجد الأمر كما يحب لم يطرقها أحد منهم، وذلك أن التتار عرجوا من دمشق إلى ناحية العساكر المصرية، ولم يشتغلوا بالبلد، وقد قالوا إن غَلبنا فإن البلد لنا، وإن غُلبنا فلا حاجة لنا به، ونودي بالبلد في تطييب الخواطر، وأن السلطان قد وصل، فاطمأن الناس وسكنت قلوبهم، وأثبت الشهر ليلة الجمعة القاضي تقي الدين الحنبلي، فإن السماء كانت مغيمة فعلقت القناديل، وصليت التراويح واستبشر الناس بشهر رمضان وبركته، وأصبح الناس يوم الجمعة في هم شديد وخوف أكيد، لأنهم لا يعلمون ما خبر الناس.

فبينما هم كذلك إذ جاء الأمير سيف الدين غرلو العادلي؛ فاجتمع بنائب القلعة ثم عاد سريعا إلى العسكر، ولم يدر أحد ما أخبر به، ووقع الناس في الأراجيف والخوض.

صفة وقعة شقحب: أصبح الناس يوم السبت على ما كانوا عليه من الخوف وضيق الأمر، فرأوا من المآذن سوادا وغبرة من ناحية العسكر والعدو، فغلب على الظنون أن الوقعة في هذا اليوم، فابتهلوا إلى الله عز وجل بالدعاء في المساجد والبلد، وطلع النساء والصغار على الأسطحة وكشفوا رؤوسهم وضج البلد ضجة عظيمة، ووقع في ذلك الوقت مطر عظيم غزير، ثم سكن الناس، فلما كان بعد الظهر قرئت بطاقة بالجامع تتضمن أن في الساعة الثانية من نهار السبت هذا اجتمعت الجيوش الشامية والمصرية مع السلطان في مرج الصفر، وفيها طلب الدعاء من الناس والأمر بحفظ القلعة، والتحرز على الأسوار فدعا الناس في المآذن والبلد، وانقضى النهار وكان يوما مزعجا هائلا، وأصبح الناس يوم الأحد يتحدثون بكسر التتر، وخرج الناس إلى ناحية الكسوة فرجعوا ومعهم شيء من المكاسب، ومعهم رؤوس من رؤوس التتر، وصارت كسرة التتار تقوى وتتزايد قليلا قليلا حتى اتضحت جملة، ولكن الناس لما عندهم من شدة الخوف وكثرة التتر لا يصدقون، فلما كان بعد الظهر قرئ كتاب السلطان إلى متولي القلعة يخبر فيه باجتماع الجيش ظهر يوم السبت بشقحب وبالكسوة، ثم جاءت بطاقة بعد العصر من نائب السلطان جمال الدين آقوش الأفرم إلى نائب القلعة مضمونها أن الوقعة كانت من العصر يوم السبت إلى الساعة الثانية من يوم الأحد، وأن السيف كان يعمل في رقاب التتر ليلا ونهارا، وأنهم هربوا وفروا واعتصموا بالجبال والتلال، وأنه لم يسلم منهم إلا القليل، فأمسى الناس وقد استقرت خواطرهم وتباشروا لهذا الفتح العظيم والنصر المبارك، ودقت البشائر بالقلعة من أول النهار المذكور، ونودي بعد الظهر بإخراج الجفال من القلعة لأجل نزول السلطان بها، وشرعوا في الخروج، وفي يوم الاثنين رابع الشهر رجع الناس من الكسوة إلى دمشق فبشروا الناس بالنصر، وفيه دخل الشيخ تقي الدين بن تيمية البلد ومعه أصحابه من الجهاد، ففرح الناس به ودعوا له وهنأوه بما يسر الله على يديه من الخير، وذلك أنه ندبه العسكر الشامي أن يسير إلى السلطان يستحثه على السير إلى دمشق فسار إليه فحثه على المجيء إلى دمشق بعد أن كاد يرجع إلى مصر، فجاء هو وإياه جميعا فسأله السلطان أن يقف معه في معركة القتال، فقال له الشيخ: السنة أن يقف الرجل تحت راية قومه، ونحن من جيش الشام لا نقف إلا معهم، وحرض السلطان على القتال وبشره بالنصر، وجعل يحلف بالله الذي لا إله إلا هو إنكم منصورون عليهم في هذه المرة، فيقول له الأمراء: قل إن شاء الله، فيقول: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا.

وأفتى الناس بالفطر مدة قتالهم وأفطر هو أيضا، وكان يدور على الأجناد والأمراء؛ فيأكل من شيء معه في يده ليعلمهم أن إفطارهم ليتقووا على القتال أفضل فيأكل الناس، وكان يتأول في الشاميين قوله ﷺ: "إنكم ملاقوا العدو غدا، والفطر أقوى لكم"، فعزم عليهم في الفطر عام الفتح، كما في حديث أبي سعيد الخدري.

وكان الخليفة أبو الربيع سليمان في صحبة السلطان، ولما اصطفت العساكر، والتحم القتال ثبت السلطان ثباتا عظيما، وأمر بجواده فقيد حتى لا يهرب، وبايع الله تعالى في ذلك الموقف، وجرت خطوب عظيمة، وقتل جماعة من سادات الأمراء يومئذ، منهم الأمير حسام الدين لاجين الرومي أستاذ دار السلطان، وثمانية من الأمراء المتقدمين معه، وصلاح الدين بن الملك السعيد الكامل بن السعيد بن الصالح إسماعيل، وخلق من كبار الأمراء، ثم نزل النصر على المسلمين قريب العصر يومئذ، واستظهر المسلمون عليهم ولله الحمد والمنة.

فلما جاء الليل لجأ التتر إلى اقتحام التلول والجبال والآكام، فأحاط بهم المسلمون يحرسونهم من الهرب، ويرمونهم عن قوس واحدة إلى وقت الفجر، فقتلوا منهم ما لا يعلم عدده إلا الله عز وجل، وجعلوا يجيئون بهم في الحبال فتضرب أعناقهم، ثم اقتحم منهم جماعة الهزيمة فنجا منهم قليل، ثم كانوا يتساقطون في الأودية والمهالك، ثم بعد ذلك غرق منهم جماعة في الفرات بسبب الظلام، وكشف الله بذلك عن المسلمين غمة عظيمة شديدة، ولله الحمد والمنة.

ودخل السلطان إلى دمشق يوم الثلاثاء خامس رمضان وبين يديه الخليفة، وزينت البلد، وفرح كل واحد من أهل الجمعة والسبت والأحد، فنزل السلطان في القصر الأبلق والميدان، ثم تحول إلى القلعة يوم الخميس وصلى بها الجمعة، وخلع على نواب البلاد وأمرهم بالرجوع إلى بلادهم، واستقرت الخواطر، وذهب اليأس وطابت قلوب الناس، وعزل السلطان ابن النحاس عن ولاية المدينة وجعل مكانه الأمير علاء الدين أيدغدي أمير علم، وعزل صارم الدين إبراهيم والي الخاص عن ولاية البر، وجعل مكانه الأمير حسام الدين لاجين الصغير، ثم عاد السلطان إلى الديار المصرية يوم الثلاثاء ثالث شوال بعد أن صام رمضان وعيد بدمشق.

وطلب الصوفية من نائب دمشق الأفرم أن يولي عليهم مشيخة الشيوخ للشيخ صفي الدين الهندي، فأذن له في المباشرة يوم الجمعة سادس شوال عوضا عن ناصر الدين بن عبد السلام، ودخل السلطان القاهرة يوم الثلاثاء ثالث عشرين شوال، وكان يوما مشهودا، وزينت القاهرة)[1].

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٢٧)

وقال ابن فضل الله العمري عن شجاعة ابن تيمية في تلك المعركة التاريخية التي لا تقل أهمية عن عين جالوت التي هزم فيها السلطان المظفر قطز التتار وملكهم هولاكو: (وحكي من شجاعته في مواقف الحرب في شقحب وبون كسروان ما لم يسمع إلا عن صناديد الرجال، وأبطال اللقاء، وأحلاس الحرب، تارة يباشر القتال، وتارة يحرض عليه، وركب البريد إلى مهنّا بن عيسى واستحضره إلى الجهاد، وركب بعدها إلى السلطان، واستنفره وواجه بالكلام الغليظ أمراءه وعسكره، ولما جاء السلطان إلى شقحب لاقاه إلى قرن الحرة، وجعل يشجعه ويثبته، فلما رأى السلطان كثرة التتار قال: يا لخالد بن الوليد! فقال له: لا تقل هذا بل قل يا الله، واستغث بالله ربك ووحّده وحده ينصرك، وقل: يا مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين، وما زال ينفتل تارة على الخليفة، وتارة على السلطان ويهدئهما، ويربط جأشهما حتى جاء نصر الله والفتح، وحكي أنه قال للسلطان: اثبت فأنت منصور، فقال له بعض الأمراء: قل إن شاء الله، فقال: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا؛ فكان كما قال)(١).

وقد قصّ الإمام بدر الدين العيني المصري خبر معركة شقحب برواية المصريين لتفاصيلها، وما جرى بين الأمراء فيها، فقال: (وقال بيبرس في تاريخه: ولما عاد التتار الذين انهزموا من القريتين -قبل معركة شقحب- اجتمعوا مع بقية عساكرهم وتحدثوا في مشاورهم وقالوا: إن السلطان لم يتحرك من الديار المصرية في هذه الأيام، وما ثم إلا بعض العسكر المصري وعسكر الشام، واتفقوا على المبادرة ليغتنموا الفرصة على زعمهم، وأقبلوا مسرعين بطمهم ورمهم، فكثرت الأراجيف لمفاجأتهم، والإنذار بمهاجمتهم، هذا والسلطان ومن معه لم يتحقق حالهم، ولا علم قبالهم، فتقسمت الأفكار والظنون، وتطلعت لقدومه العيون، واجتمعنا للاستخارة، واقتدحنا زناد الاستشارة، فأجمعنا على استطلاع الحال قبل العزم على الترحال.

قال: فتوجهت مستكشفًا، وللأخبار متعرفًا، فلما وصلنا القطيعة صادفنا عسكر حلب وحمص وحماة قد تقدموا جائين، وأقبلوا متواترين، وأخبروا بأن العدو سائر سير المجد في الرواح والغدو، وقد اقترب الإفدام من الأقوام، ودنت الخيام من الخيام، فرجعنا إلى مرج راهط، وخرج الأمير ركن الدين الأستادادار، والأمير جمال الدين أقوش الأفرم، ومعهما الأمراء المصريون والشاميون؛ فاقتضت الآراء التأخر عن المرج قليلًا، والنزول من دونه ولو ميلًا، ريثما يحصل التوثق من وصول السلطان، واجتماع العساكر قبل أن يلتقي الجمعان، فلما رجعوا إلى خلف شيئًا يسيرا وصلت الأطلاب، وعادت العساكر على الأعقاب، حتى إن أكثرهم ترك حماله، ورمى

---

(١) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (٥/٧٠١).

أثقاله، وأهمل قماشه وماله، ولم يتهيأ ردهم، ولا أمكن صدهم، وعبروا على مدينة دمشق بهذه الصورة، فتصدعت قلوب أهلها المكسورة، وعجوا وضجوا، واستصرخوا ولجوا، وحملهم مادهمهم من انتقاض العزائم، على أن صرحوا بالشتائم، وبادر أكثرهم بالجفل لينجو، وقالوا: إذا رجعت عنا العساكر فأيَ حياة نرجو، فحصل بلطف الله التوقف والتثبط، والتمسك بالمرج والتضبط، فما كان إلا كلمح شرارة، أو وحي إشارة، حتى أتى البريد مخبرًا بإقبال الملك الناصر، وأطلاب العساكر، فزال البأس، وغلب الرجاء اليأس، ثم أقبل السلطان في جيوشه، وأسوده الكاشرة ووحوشه، فقويت القلوب، وانحلت الكروب، واجتمعت العساكر المصرية والشامية، وتكتبت الكتائب المحمدية.

وقال صاحب النزهة: وقد كان السلطان كتب إلى نائب الشام والأمراء وعرفهم بأنه خرج من مصر وصحبته الخليفة المستكفي بالله أبو الربيع سليمان، فلما وصل إليهم الخبر فرحوا واستبشروا بذلك، وطابت خواطر العامة بكون العسكر مقيمين عندهم، وكون السلطان في الطريق وهو جاي.

وفي ثالث اليوم من ذلك: جاءت الأمراء المقيمون بمصر وهم: نائب حلب، ونائب حماة، ونائب طرابلس، فلاقتهم الأمراء الذين بدمشق واجتمعوا، فلما نزلوا للمشورة تحققوا أن قطلوبغا نائب قازان بمن معه من العسكر قد وصل إلى قرون حماة، طالبًا دمشق طلبًا لقلعتها، فإنه بلغه ما جرى على السرية التي غارت على أهل القريتين، وبلغه أن نائب الشام متوجهًا للقائه بعسكر الشام، فعند ذلك اجتمعت سائر الأمراء: نائب حلب قراسنقر، ونائب حماة كتبغا العادل، ونائب طرابلس أسندمر، ونائب الشام الأفرم، والأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، والأمير حسام الدين الرومي، ومبارز الدين بن قرمان، وكراي المنصوري، وتغريل النوغاي، وسائر أمراء مصر والشام، على أنهم يخرجون إلى مرج دمشق ويلاقون العدو فيه، ولا يدعونهم يدخلون دمشق.

فلما انتظم الحال على هذا لم يعجب هذا الرأي الحسام الأستاذ الدار، ولا تحدث معهم في هذا الرأي، فقال له بيبرس: ما لك لا تتكلم مع الأمراء؟ فهذا ليس وقت السكوت، وأنت رجل كبير، ورأيت ما لا رأيناه، وجرت عليك التجاريب، فلا يحل لك أن تسكت، فإن رأيت خيرًا من هذا الرأي تكلم، حتى نوافقك على هذا إن رأيناه مصلحة، وإلا فأنت تعلم شيئًا فيه مصلحة وتسكت عنه تطالب به يوم القيامة. فقال يا أمراء: أنا أقول ما أعلم أنه يخلصني عند الله تعالى، ولكن ما يعجب ذلك بعض الأمراء. قال له بيبرس: قل حتى نسمع. فقال: اعلموا أن هذا عدو ثقيل، وهو قاصدكم وطامع فيكم، لكون أنكم نواب البلاد، ولا يعلم أن عسكر مصر مع السلطان، قد قربوا منكم، فمتى لاقيناهم يجري علينا ما لا نحبه من غلبة العدو علينا، فيتفرق شمل العسكر

الذين تجمعوا، ويحضر السلطان والعسكر على حال الفساد، ويكون العدو خلفنا، فيتوهم عسكر السلطان، وتنكسر قلوب الناس، ويقع العتب علينا أيضًا من السلطان حيث يقول: كنتم صبرتم حتى اجتمعنا كلنا جملة، والحال أنكم سمعتم بقدومي، فلا يفيد بعد ذلك الندم، وهذا السلطان قد قرب وبقي بيننا وبينه يوم أو يومان، والمصلحة عندي أن نرجع إليه، ونجتمع بين يديه، وتكون الآراء رأيًا واحدًا، واللقاء جملة واحدة، ويعطي الله النصر لمن يشاء.

فلما سمع بيبرس هذا الكلام التفت إلى الأمراء فقال: والله أنا لا أخرج عن إشارة هذا، فإن الذي قاله وأشار إليه ما عليه فيه جناح عند الله، ثم قال نائب الشام للحسام الأستاذ الدار: يا أمير أنت إذا خرجت الساعة يغير العدو على دمشق من بعدك، ويضع السيف في أهلها، فماذا يكون عذرك عند الله؟ فقال له الحسام: يا أمير إن العدو إذا علم بخروج العسكر من دمشق لا يلتفت إليها، ولا يكون عزمه إلا على اللحوق بالعسكر ويقول: إن دمشق في يدنا، ومع هذا يتوهم عن خروج العسكر.

فلما سمع الأمراء هذا الكلام منه أمروا ساعتئذ بقلع الخيام والركوب، ونادى المنادي بالرحيل، فوقع الصوت في دمشق، فتحير أهلها ودهشوا بحيث لا يغفل الوالد على ولده، ولا الولد على والده، وسيبت النساء والبنات، وغلت أسعار الجمال والحمير، فبلغ كل حمار كان يساوي مائة بخمسمائة وستمائة، وكل جمل كان يساوي ثلاثمائة بيع بألف وأكثر، وفي الناس من نجا بنفسه وخلى حريمه، ومن كان ظهره ثقيلًا طلع القلعة، وما جاء الليل إلا ودمشق يبكي عليها ويندبها النوادب.

وأما الجند والعسكر فإن أحدًا منهم لا يلتفت إلى رفيقه ولا إلى خشداشه، ولا ينظر المملوك إلى أستاذه، وخرجت الغلمان والحمالة على وجوهها، والصناديق التي فيها الأكل والحلواء يرمونها لأجل الخفة، وكان يومًا عظيمًا، وأما فقراء دمشق ومشايخها وصلحاؤها وفقهاؤها وقضاتها، فقد اجتمعوا بالجامع الأموي، ووطنوا أنفسهم على الموت، وكشفوا رؤوسهم يتضرعون إلى الله تعالى ويبكون، ولم يزالوا كذلك إلى أن طلع الفجر، ولاحت للناس مواكب العدو وجحافله، وقد رجعوا عن دمشق وركبوا أعالي الغوطة؛ ففرحت الناس لذلك وعلموا أن الله قد استجاب دعاءهم ورحمهم.

وكان سبب عدولهم عن دمشق أن جواسيس قطلوشاه قد حضروا إليه في الليل، وعرفوه أن النواب مع عساكرهم، لما سمعوا بوصولك إليهم، وتحققوا أن عسكرك عظيم، وأنهم ليس لهم طاقة للملاقاة، اتفقوا على أن يخلوا لك دمشق حتى تدخل إليها وتشتغل بأهلها، وينجون هؤلاء بأنفسهم، مع أنا سمعنا أن لهم عسكرًا

خرجوا من مصر وهم مقبلون، فهؤلاء قد ذهبوا إليهم حتى يعتضدون بهم، ثم يرجعون جملة واحدة ويعملون شيئًا وأنتم مشغول في المدينة. فلما سمع قطلوشاه ذلك أعلم أمراءه بذلك وأكابر عسكره، واتفق رأيهم أن لا يدخلوا دمشق، فإنه إن دخلوا يفسد أمرهم ويشتغل العسكر بالكسب، فيحصل الفساد إن عاد عسكرهم علينا، ومع هذا يمكن أن يكون هذا مكيدة من نائب الشام، فعند ذلك ركبوا وقصدوا الطريق التي من وراء المرج حتى ينزلون من خلف دمشق على الكسوة، ثم يتتبعون آثار عسكر الشام، فحيثما يتلاقون بهم يحطمونهم.

فلما رأت أهل دمشق ذلك حمدوا الله تعالى، واستمروا مقيمين في الجامع، مشتغلين بالدعاء والقنوت في الصلوات.

قال الراوي: وكان يوم خروج الشاميين من دمشق يوم نزول السلطان الملك الناصر بعساكره على رأس العقبة، وكان يوم استهلال شهر رمضان المعظم.

ذكر خروج السلطان من القاهرة ووصوله إلى شقحب:

كان خروج السلطان من مصر في الثالث من شعبان من هذه السنة، وأسرع في السير إلى أن وصل إلى راس العقبة مستهل رمضان، والتقى الأمراء بالسلطان وترجلوا وباسوا الأرض، وما لحقوا أن يقفوا إلا وأجناد العدو قد وصلت بوصوله، فوقف السلطان وأمر للنقباء والحجاب أن يدوروا على الجيش ويأمرونهم بلبس الأسلحة والاستعداد للملاقاة، وبقي السلطان والأمراء راكبين في الموكب سائرين، واستعد العساكر باللبس والتجهيز.

وفي ذلك الوقت وقع كلام فج بين الأمير شمس الدين سنقر العلائي -أحد الأمراء البرجية- وبين الأمير حسام الدين الأستادار، وكان هذا سنقر من جمرة البرجية التي تتعد وكان مدلًا بشبابه وقوة ساعده وفروسيته، ولما رأى الأمراء سلم عليهم، ورآهم على تلك الصورة، أنكر عليهم، فصار كل أحد منهم يحكي له حكاية، ومال بعضهم فيها على حسام الدين الأستادار حيث أنه منع العسكر عن ملاقاة العدو، وترك دمشق وأخذ العسكر وأخلاها، وأشار إليهم أن الملاقاة تكون بحضور السلطان، وأن الأمير ركن الدين بيبرس وافقه على هذا الرأي، فتبعته الأمراء، فما سمع سنقر هذا الكلام إلا وقد ركض فرسه وسط الموكب، وقال للأمير بيبرس: يا أمير إش هذا الرأي الذي فعلته بالناس حتى أفسدت حال العسكر، وكسرت قلوب أهل دمشق، ونهبت أموالهم؟! وسمعت من واحد قد كبر وخرف وما يشتهي الموت، والأمير حسام الدين إلى جانب السلطان يتحدث معه ويسمع كلامه، ثم التفت بيبرس إليه وقال له: اسكت، ما هذا الكلام؟ ثم قال حسام الدين: يا أمير -يخاطب سنقرًا- أما أنا فإني أشرت إليهم، فالله يطالبني بها يوم القيامة إن كان قصدي فساد المسلمين، وأما أني كبرت

فصحيح، ولكني ما خرفت، فوقع بينهما كلام كثير، ثم غضب بيبرس وصاح على سنقر العلائي وأخرجه من مكان كان واقفًا فيه.

قال الراوي: سمعت من قال: إني رأيت حسام الدين تخرج الدموع من عينيه، وقد بلت شيبته، وهو يتمثل بأبيات من شعر الطغرائي:

تقـــدمني رجـــال كـــان ســـوطهم   وراء خطـــوي إذا أمشـــي علـــى مهـــل
هـــذا جـــزاء امـــرئ أقرانـــه درجـــوا   مـــن قبلـــه فتمنـــى فسحـــة الأجـــل

ذكر وقعة شقحب:

قال صاحب النزهة: هذه الوقعة عرفت بين الناس بوقعة شقحب، ثم بغباغب، فإنها كانت مشتملة على طرف شقحب وغباغب والصنمين، قلت: هذه أسماء قرى هناك، وهي أراضي وعرة ذات أحجار سود.

قال بيبرس في تاريخه: ذكر كسرة التتار على مرج الصفر في غرة الشهر الأزهر: لما انتظم شمل العسكر انتظام الجمان، واصطفت صفوفه كأنها بنيان، أضحوا كما قال أبو الطيب المتنبي:

وإذا رأيـــت إلـــى الســـهول رأيتهـــا   تحـــت العجـــاج فوارسًـــا وجنائبـــا
وإذا نظـــرت إلـــى الجبـــال رأيتهـــا   فـــوق الســـهول عواسـلًا وقواضـــبا
فكأنمـــا كســـي النهـــار بهـــا دجـــى   ليـــل واطلعـــت الرمـــاح كواكبـــا
أســـد فرائســـها الأســـود يقـــودهم   أســـد تصـــير لـــه الأســـود ثعالبـــا

وقال النويري: لما وصل الملك الناصر رتب العساكر الإسلامية ميمنة وميسرة وقلبًا، والتقى الفريقان بمرج الصفر نصف النهار.

وقال صاحب النزهة: وكما قدر الله تعالى وصول السلطان والعسكر وجدوا قطلوشاه ومن معه من المغل قد وصلوا، ووقف على أعلى النهر وقد نظروا العساكر من علوه، فظنوا أنها عسكر الشام، فتباشروا، وأخذت الحجاب في ترتيب المواكب والأمراء والمقدمين، واجتمع الجميع قدام السلطان، وحضر الخليفة أبو الربيع، ووقفت أكابر الأمراء والنواب، وأجمعوا على تعيين أمراء للميمنة، وأمراء للميسرة.

ووقف السلطان في القلب بلوائه، والخليفة بإزائه، والأمير سيف الدين سلار، والأمير ركن الدين أستادار، والأمير عز الدين أيبك الخزندار، والأمير سيف الدين بكتمر أمير جاندار، والأمير جمال الدين أقوش نائب الشام

ومن معه من عساكر الشام، وبلرغي، وأيبك الحموي، وبكتمر الأبوبكري، وقطلوبك، ونوغيه السلحدار، وأغرلوالزيني.

وفي الميمنة: الأمير حسام الدين الرومي أستاذ الدار، والأمير جمال الدين أقوش الموصلي، والأمير بهاء الدين يعقوبا الشهرزوري، والأمير مبارز الدين بن قزمان، ومبارز الدين بن سواري أمير سنجار.

وفي الميسرة: الأمير بدر الدين بكتاش الفخري أمير سلاح، والأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري نائب حلب ومن معه من العسكر الحلبي، والأمير سيف الدين بتخاص المنصوري نائب صفد، والأمير سيف الدين طغريل الإيغاني، والأمير بكتمر السلحدار، والأمير بيبرس الدوادار صاحب التاريخ.

وفي الجناح الأيمن: الأمير سيف الدين قفجاق نائب حماة ومعه العسكر الحموية، وجماعة العربان فيهم مهنا وآل فضل.

وقال صاحب النزهة: وفي الجناح الأيمن شمس الدين قراسنقر نائب حلب مع مهنا وآل فضل، والأمير بهاء الدين أو لياء بن قزمان، وفي الجناح الأيسر: سيف الدين برلغي، وعلم الدين الجاولي، وشمس الدين سنقر الكمالي.

وقال صاحب النزهة: كانت الأمراء قصدوا أن يعزلوا السلطان مع جماعة بناحية عن المصاف، فأبى ذلك ولام الأمراء وقال: والله أنا أول من يحمل قدامكم، فقال له أسندمر كرجي نائب طرابلس: يا خوند نحن ما نريد منك أن تحمل، ولا للملوك عادة بالحملة، ولكن إثبت أنت مكانك، فإذا ثبت السلطان ثبت العسكر. فقال له: يا أمير إن اخترتم هاتوا قيدًا فقيدوا فرسي به حتى أموت وهو واقف، فأعجب ذلك الأمراء ودعوا له.

وقال ابن كثير: ولما اصطفت العساكر والتحم القتال ثبت السلطان ثباتًا عظيمًا، ويقال: إنه أمر بجواده فقيد حتى لا يهرب، وبايع الله في ذلك الموقف.

وقال صاحب النزهة: ولما تكامل ما رتبوا وقف كل أحد مكانه، والخليفة إلى جانب السلطان يتلو كتاب الله ويذكر ما أعد الله للمجاهدين من الثواب والأجر، ويقول: أيها المجاهدون لا تقاتلوا لأجل سلطانكم، فقاتلوا لأجل حريمكم، فعند ذلك ما كنت ترى إلا أدمعًا على الخدود تترادف، وزعقات من صميم الأكباد تتضاعف، وعاينت جماعة من الجند وقع بهم الاختلال في عقولهم في ذلك الوقت ووقعوا إلى الأرض، وبقي الأمير سيف الدين سلار في حفدته ومضافيه، والأمير ركن الدين في حفدته من البرجية ومضافيه، يترددان بين القلب والميمنة، وكان هؤلاء جمرة الإسلام، وعليهم العمدة في الأحكام، وكل منهما في نحو أربعين طبلخاناة.

قال الراوي: وبلغني من أحد الأمراء أنه سمع بيبرس يقول: أنا عاهدت نفسي الموت، وذلك حين قال له سلار: يا أخي أنت تعلم أن الحديث فينا كثير، وأنا نسبوني إلى التتار لكوني من جنسهم، وأنت نسبوك إلى أنك تبغض الجند، فبالله أوص لأصحابك بالثبات، وإلا لا يبقى لنا وجه عند أحد بعد هذا اليوم، وتعاهدوا، ووثق بعضهم بكلام بعض، ثم نشروا السناجق والأعلام الخليفتية والسلطانية، وسيروا النقباء فداروا على الركبدارية والغلمان والجمالة، وجمعوا الجمع، وأوقفوهم صفًا واحدًا خلف أستاذيهم ليكثر بهم السواد، ونادى منادي: أي جندي خرج من المصاف بغير عذر أو جرح، فدمه حلال، وعدته وفرسه لهم، وكذلك الجمالة والغلمان.

ذكر ما اعتمد عليه قطلوشاه في ذلك اليوم:

ولما تناهى ترتيب المسلمين، عاين ذلك قطلوشاه مقدم المغل وهو أعلى الخيل، وهو في جيش قد سدّ السهل والوعر، ثم شرع في ترتيب أمره، فقصد أن يرتب مقابل كل موكب موكبًا، وجمع الأمراء على ذلك، فلم يجد في أمرهم فسحة، ووجد ميسرة المسلمين قد انتشرت، وبينهم وبين التتار النهر الكبير هناك فلا يمكن الوصول إليهم، فمشوا إلى آخر النهر إلى أن وصلوا إلى رأس الميمنة، فوجدوا رائجًا مديدًا، ولكن وجدوا مخاضًا للجبل، فتشاوروا في أمر نزولهم، واتفق رأيهم على أنهم لا يجدون مكانًا للنزول أسهل من هذه المخاضة، وأنهم ينزلون جملة واحدة. وأنهم إذا كسروا هذه الطائفة التي بين أيديهم يدورون خلف الذين يبقون، فإنهم لما رأوا ميمنة المسلمين ورأوا عسكرهم أمثال هؤلاء استحقروهم.

وقال بيبرس: وفي الوقت الحاضر أقبلت كراديس التتار كقطع الليل، لا يبين فيها الرجل من الخيل، وقد عراهم القتام والغبار، وفيهم من مقدميهم الكبار: قطلوشاه، وسوتاي أقطاجي، وجوبان بن تداون، وبولاي، وقرمشي بن الناق، وطوغان، وسبوشي بن قطلوشاه، وطغريل ابن آجاي، وآبشقا، وأولا جغان، والكان، وطيطق في مائة ألف من المغول والكرج والأرمن وغيرهم.

ذكر كيفيّة الوقعة:

قال صاحب النزهة: لما رأت التتار عسكر الإسلام وهم على الجبل صاحوا وضربوا الطبول، ونزلوا وقد أحاطوا النهر، ووقفوا عند المخاضة، وكان مقابلهم من ذلك الجانب الأمير حسام الدين الأستادار، والأمير بهاء الدين أوليا بن قزمان، ولما رآهم حسام الدين قال: بسم الله نية الغزاة، فجذب سيفه ومشى، وقال بعض مماليكه: يا خوند ارجع قليلًا عن يمينك أو عن شمالك، فلم يلتفت إليهم إلى أن صدمته الخيل، وصدمت ابن قزمان أيضًا، فكان الاثنان بينهم كالواحد في ألف، فإن الجميع اجتمعوا على مخاضة واحدة، وطلعوا طلوع رجل

واحد، وكان الأمير الجأولي رديفهم، وبرلغي رديف الجأولي، والأمراء متصلون بعضهم ببعض، وارتفع الغبار، ولم يشعر الناس إلا وقد اندق الجأولي وبرلغي على الكمالي، ورأى بيبرس وسلار ذلك، فصاح سلار: هلك والله الإسلام، وصاح على بيبرس والأمراء البرجية، فنهض الأمراء المنهزمون وصدموا جيش المغل، فرجّعوها قهرًا، ورموا منهم جماعة كثيرة إلى أن كشفوهم عن المسلمين.

وكان جوبان وقرمشي ومن معهما قد ساقوا يعينون بولاي وهو خلف المسلمين، فرأوا قطلوشاه وقد انكسر، فعادوا إليه، ووقف في وجه بيبرس وسلار.

وكان السلطان والأمراء قد رأوا سلار وبيبرس قد خلي مكانهما، ورأوا أطلاب العدو تتواتر، فخرج أسندمر وقطلبك وقفجق والمماليك السلطانية وردفوهما، ولما رأى سلار السلطان والأمراء أخذ على جانب وتمكن من العدو، وطعن فيهم وأبادهم، ولم يبق أمير إلا وقد ألقى نفسه للموت، فلما رأى المغل ذلك أخذوا جهةً وتمكنوا منها، وكان الأمير سيف الدين برلغي بين أيديهم، فصدموه ومزّقوا طلبه وفرقوه، ثم صاروا أيّ جهة مالوا إليها فرقوها، وتم الحرب بين سلار بمن معه من الأمراء والسلطان وبين قطلوشاه تارةً تارة، وكل من الفريقين قد ثبت.

ولم يعلم سلار والأمراء أن الجانب الذي نزلوا عليه قتلت أمراؤهم وانهزم من كان معهم، وأن طائفة من المغل ساقت وراء المنهزمين، وفي ذلك نهبت خزائن السلطان، فإن الكسرة حيث انتهت بالمسلمين على تلك الطريق جعلت الناس بين أيديهم، وتفرق من كان حول الخزائن، ولما رأى السواد الأعظم ذلك صاروا يبركون جمال الخزائن البخاتي ويكسرون الصناديق، ويخرجون أكياس الذهب والفضة، فيأخذ كل أحد ما يقدر عليه.

ومازالت الحرب بينهم إلى أن مالت الشمس للغروب، وكان الملتقى بينهم بعد الظهر، ثم مال قطلوشاه بمن معه إلى جانب جبل إلى جانبه، وطلع عليه وفي نفسه أنه منصور، ورجع جماعة منهم كانوا وراء المنهزمين، ومعهم جماعة من أسراء المسلمين وفيهم الأمير عز الدين أيدمر النقيب من المماليك السلطانية، فلما اجتمعوا قال قطلوشاه: هذا عسكر كثير وليس الأمر كما ظننا، فلا بد أن نعلم خبرهم، فاقتضى رأيهم أن يحضروا أسيرًا من الأسرى ويستخبروا منه خبر العسكر، وقالوا لقطلوشاه: إن في الأسرى رجلًا وهو أمير، وهو عز الدين أيدمر المذكور، فأمر بإحضاره، فأحضروه بين يديه وقال: أنت من أمراء الشام؟ قال: لا أنا من أمراء مصر. فقال له: وما جاء بك ههنا؟ فقال: جئت مع السلطان. قال: مع الملك الناصر؟ قال: نعم. قال: وأين السلطان وعسكر مصر؟ قال: الكل واقفون. قال له: وعسكر مصر جميعهم الساعة ههنا حاضرون والملك الناصر حاضر؟ قال

له: نعم. قال: فأي وقت وصلتم إلى ههنا؟ فأخذ يعرفه ويخبره بجميع أمور السلطان من يوم خرج من مصر إلى هذا اليوم. ومن جملة ما قال له: هذا الذي كسرتموه من الميمنة فقط، وعسكر الملك الناصر كثير، فلم يصدقوه حتى أحضروا غيره، فسألوه فأخبر نحو ما أخبره عز الدين أيدمر، ثم سألوا غيره وغيره إلى أن سألوا جماعة كثيرة، فالكل أخبروا بخبر واحد، ولما تحققوا صدق مقالهم وقعوا في بحر زخار، فقال لهم بولاي: تحققتم أن هذا هو الملك الناصر؟ قالوا: ما بقي شك في أمره. فقال: ألم تعلموا أن الخان قازان قد كتب يغلق، وعاهدنا أننا إذا رأينا أو سمعنا أن الملك الناصر حاضر بعسكره أو بغير عسكره لا نضرب معه مصافًا؟ فقال له قطلوشاه: لو علمنا من الأول أن الملك الناصر حاضر ههنا ما ضربنا معه رأسًا، ولكن اعتقادنا أنه نائب الشام مع عسكر الشام، والآن فقد وقعنا كلنا في فم السبع فما بقي إلاّ الموت جميعًا أو الحياة جميعًا، وهم في ذلك الكلام إذا بالكوسات قد دقت والبوقات قد زعقت، حتى ملأت الأرض وأزعجت القلوب، وكان ذلك برأي الأمراء حيث رأوا التتار قد تجمعوا فوق الجبل حتى تقع الهيبة في قلوبهم، وحتى يسمع المنهزمون فيرجعون.

ولما سمعوا حسّ الكوسات، قال بولاي لقطلوشاه: هذا الطبل ما يدق إلاّ للسلطان، وأنا ما أخالف يسق [قانون] الخان، فضرب طبله وخرج من قدام قطلوشاه بتومانه، ونزل من الجبل بين العشائين، ولم يزل إلى أن طلع من المخاضة التي نزلوا منها، وعلم به بعض العسكر، فلم يجسر أحد أن يقربه ولا أن يتبعه.

وبات الأمراء والناس في هذه الليلة والنيران قد ملأت الأرض، والمشاعل توقد، وكذلك التتار قد أوقدوا النيران، وباتوا محترسين على أنفسهم، ولم يزل في تلك الليلة النقباء والحجاب ومعهم سلار وبيبرس وأسندمر وقبجق وأكابر الأمراء دائرين على الأمراء والأجناد يوصونهم بأن يكونوا على يقظة من أمرهم، فعرفهم الأمير سيف الدين قفجق أن التتار لو قتلوا عن آخرهم في هذا المكان ما ينزل أحد منهم في الليل ولا يقاتل، وإنما لا بد لهم من النزول غدًا.

ذكر هزيمة التتار:

قال الراوي: وما أصبح الصباح إلا وقد انضم شمل عساكر السلطان، وأخذ كل أحد موضعه، وأما قطلوشاه فإنه شاور مع بعض الأمراء الكبار الذين معه فيما يفعله، وقد تحققوا في أنفسهم الموت، فوقع رأيهم على أن يقيموا على الجبل ولا ينزلوا، ويقاتلوا العسكر إلى أن يفنوا ولا يسلموا أنفسهم، وما زالوا محترسين على أنفسهم إلى أن طلعت الشمس وقوي نورها، فنظروا إلى عسكر قد ملأ الأرض، ولم يروا مثلهم في أعمارهم، وأراهم الله في عيونهم في كثرة لا تحصى ولا تعد.

ثم شرع المسلمون يريدون أن يهجموا عليهم، فمنعهم الأمراء، وفرقوا العساكر حول الجبل على بعد.

وشرع قطلوشاه والأمراء ورتبوا عسكرهم، فجعلوا كل مقدم إلى جهة، ونزل منهم بعض ركاب وجماعة من الرجالة وقصدوا قتال العسكر.

ولما رأى السلطان والأمراء ذلك جعلوا قبالة كل مقدم مع طائفته أميرًا من الأمراء، وأضافوا إليه من كان يناسبه، وخرج مماليك السلطان إلى مقابل قطلوشاه وجوبان، فشرعوا يقاتلون معهم تارةً بالرمي وتارةً بالهجوم عليهم، وقد لاح للإسلام وجه النصر على الأعداء، وصار كل مقدم من الأمراء يقاتل بالنوبة، يقاتل واحد ثم يذهب ويجيء غيره، وكذلك فعل المغل، والسلطان والأمراء واقفون ينظرون إليهم، فإذا قتل فرس واحد منهم أحضروا غيره في الساعة حتى أن بعضهم كان يقتل له فرس وفرسان وثلاثة من النشاب.

ولم يزالوا في القتال إلى أن توسطت الشمس من نهار الأحد، وانفصل القتال بينهم، وطلع قطلوشاه ومن معه من التتار وقد قاسوا نهارًا عظيمًا، وقتل منهم نحو ثمانين رجلًا، وخرجت جماعة وركبتهم الذلّة، وقاسوا من قلة الماء أمرًا عظيمًا لأنهم لم يحسنوا انحصارهم على الجبل، فما أخذوا من الماء إلا قليلًا، ولما رأوا ذلك أجمعوا على النزول بكرة النهار، فمن مات مات ومن له أجل عاش، وذبحوا من خيولهم وشووا وأكلوا.

ولما أصبحوا اعتمدوا على النزول، وهرب منهم ناس من الأسرى وجاءوا إلى السلطان وأخبروه بما هم فيه من الذلة والعطش والخوف، وأنهم اتفقوا على أن يصدموا الجيش، وأنهم قد تحققوا الموت، فعند ذلك تشاور أكابر الأمراء، ووقع رأيهم على أن يفسحوا لهم طريقًا ولا يتقرب إليهم أحد إلى أن ينزل الجميع قدام العسكر، ثم يركبون ظهورهم.

ولما أرادوا النزول رأوا جماعة من المغل قد عدمت خيولهم وبقوا رجالة، وما بقي مع أحد من الأمراء فضلة خيل، فاتفقوا أن يأخذوا خيول الأرمن الذين معهم، فأخذوا منهم نحو مائتي فرس وأعطوا هؤلاء، ثم شرعوا في تجهيز حالهم إلى الساعة الرابعة من النهار، ثم ضربوا طبولهم ونزلوا، وكل منهم قد أعدّ نفسه للموت وتموا سائقين إلى أن وصلوا إلى النهر، ورموا خيولهم فيه، فمن كان فرسه قويًا طلع ومن كان فرسه قليل القوة وقف فيه، ولما طلعوا منه تبعتهم خيول المسلمين، وأنزل الله عليهم الذلة والمسكنة، ومزّقت جموعهم، وتفرقوا بحيث لم يلتفت أحد إلى أحد.

وكانت تلك الأراضي وعرةً كما ذكرنا لا يتمكن الفرس من حط رجلها إلا على حجر، فقاست خيول المسلمين من ذلك شدة، وأما التتار فإن راكبًا منهم ما يهرب مقدار رمية نشاب إلا وقد وقع على الأرض.

ولو عاينت ما كنت ترى غير رؤوس ترمى بالسيوف، ورجال يقبض عليهم بالأيادي والكفوف، وتمت خيل المسلمين تابعة أثرهم إلى أن صار وقت العصر، فرجعت الأمراء واجتمعوا عند السلطان، واتفق رأيهم على تجريد أمراء يتبعونهم، فجردت جماعة منهم بمضافيهم من أصحاب الخيول الجياد، فتزودوا وساروا وراءهم، ورسم للعرب أيضًا أن يتبعوا آثارهم، فأيّ موضع أدركوا منهم جماعة يقبضون عليهم ويقتلونهم ويأسرونهم.

وقال النويري: التقى الفريقان بمرج الصفر نصف النهار، فاضطربت ميمنة المسلمين، واستشهد جماعة من الأمراء، وانهزم بعضهم إلى دمشق، وأردف القلب الميمنة فردّت التتار عنها، وأما الميسرة فثبتت وحملت على ميمنة التتار وكان مقدمهم بولاي، فولى منهزمًا وتبعهم المسلمون، وحجز الليل بينهم، والتجأ التتار إلى الجبل وأحاطت العساكر الإسلامية بهم وضايقوهم أشد مضايقة إلى الصباح، ثم أفرج لهم الأمير أسندمر فرجة من رأس الميسرة، فخرجوا منها هاربين على أعقابهم، وتبعتهم العساكر الإسلامية فأبادوهم قتلًا وأسرًا وغنموا منهم خيلًا عظيمة حتى بيع الأكديش بخمسة دراهم.

وقال ابن كثير: وأصبح الناس يوم الجمعة أول رمضان في هم شديد وخوف أكيد لا يعلمون ما خبر الناس، فبينما هم كذلك إذ جاء الأمير غرلو العادلي، فاجتمع بنائب القلعة، ثم عاد سريعًا ولم يدر أحد ما الخبر، ولم يفهم أحد من العامة فيم جاء غرلو.

وأصبح الناس يوم السبت على ما كانوا عليه من شدة الحال، فرأوا من المآذن سوادًا وغبرة من ناحية العسكر والعدوّ، فغلب على الظنون أن الوقعة في هذا اليوم، فابتهلوا إلى الله بالدعاء في الجامع والبلد، وطلعت النساء والصغار على الأسطحة، وكشفوا رؤوسهم وضج البلد ضجة عظيمة، ووقع في ذلك الوقت مطر عظيم غزير، ثم سكن الناس.

فلما كان بعد الظهر قرئت بطاقة بالجامع تتضمن أن في الساعة الثانية من نهار السبت هذا اجتمعت الجيوش، ووصل الركاب السلطاني إلى مرج الصفّر، وفيه طلب الدعاء من الناس، والأمر بحفظ القلعة والتحرّز على الأسوار، فدعي الناس في المأذنة والجامع والبلد، وانقضى النهار، وكان يومًا مزعجًا هائلًا.

وأصبح الناس يوم الأحد يتحدثون بكسر التتار، وخرج ناس إلى ناحية الكسوة، فرجعوا ومعهم شيء من المكاسب ورؤوس التتار، وصارت أدلة الكسر تقوى قليلًا قليلًا، ولكن الناس مما عندهم من شدة الخوف لا يصدقون.

فلما كان بعد الظهر قرئ كتاب السلطان إلى متولي القلعة يخبر باجتماع الجيش ظهر السبت بشقحب وبالكسرة، ثم جاءت بطاقة بعد العصر من النائب جمال الدين الأفرم إلى نائب الغيبة مضمونها أن الوقعة كانت من العصر يوم السبت إلى الساعة الثانية من يوم الأحد، وأن السيف كان يعمل في رقابهم ليلًا ونهارًا، وأنهم وهنوا وركنوا إلى الفرار، وأنه لا يسلم منهم إلا القليل، فأمسى الناس وقد استقرت خواطرهم ودقت البشائر بالقلعة.

وفي يوم الاثنين الرابع من رمضان: رجع الناس من الكسوة، ودخل ابن تيمية وأصحابه البلد، ففرح الناس به ودعوا له، وذلك لأنه ندب العسكر الشامي إلى أن يسير إلى ناحية السلطان، وحرّض السلطان وبشّره وجعل يحلف له بالله الذي لا إله إلا هو إنكم منصورون عليهم في هذه الكرة، ويقول: إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا، وأفتى للناس بالفطر يومئذٍ، وكان يدور على الأطلاب فيأكل من شيء معه من يده فيأكل الناس ويتأول في الشاميين قوله عليه السلام: "إنكم تلاقوا العدو غدًا والفطر أقوى لكم"، يعزم عليهم في الفطر عام الفتح، كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأما السلطان فإنه رجع مع الأمراء إلى مكان الوقعة، فوجدوا المجاهدين قد ملأوا تلك الأرض، وهم بين تلك الأحجار مطروحين، وكل من رأوه وجدوه مستقبل القبلة، وسبابته تشير بالشهادة، ووجهه يتقد نورًا، فكأنه في حال الحياة، وكل من رأوا من قتلى المغل وجدوه ملقى على وجهه، ثم أمر السلطان بأن يروح بدر الدين الفتاح مبشرًا إلى مصر، وكتب معه كتاب البشارة، وكان النائب في مصر عز الدين البغدادي، وكتب إلى غزة أيضًا بالبشارة، وأمر النائب فيها أن لا يمكن أحدًا من المنهزمين من التوجه إلى مصر، وكتب أيضًا إلى سائر القلاع والحصون بالبشارة والتهنئة بما فتح الله على الإسلام بالنصر على الأعداء، وأقام السلطان إلى يوم الثلاثاء، ثم ركب إلى نحو دمشق.

ذكر دخول السلطان دمشق مؤيدًا منصورًا:

قال ابن كثير: ثم دخل السلطان إلى دمشق يوم الثلاثاء خامس رمضان، وبين يديه أبو الربيع سليمان الخليفة، ونزل بالقصر الأبلق، ثم تحول إلى القلعة يوم الخميس، وصلى بها الجمعة، وخلع على النواب وأمرهم بالرجوع إلى بلادهم، واستقرت الخواطر، وذهب الناس، وطابت قلوب الناس.

ولما دخل السلطان دمشق خرجت إليه سائر الدماشقة من الصلحاء والمشايخ والحكام والكتاب والعامة حتى لم يبق بدمشق مخلوق، وتلقوه بالدعاء والثناء، وازدحموا عليه حتى لم يبق لفرسه مكان يمشي عليه من كثرة

العامة، وضربت البشائر والكوسات، وسيقت الأسارى بين يدي موكبه مقرنين في الأصفاد، وسناجقهم بأيديهم منكوسة، وطبولهم معكوسة.

وكان السلطان لما دخل دمشق ولى وعزل، وأمر ونهى، وقطع ووصل، وعزل ابن النحاس عن ولاية المدينة، وعوض عنه بالأمير علاء الدين أيدغدى أمير علم، وعزل صارم الدين ابراهيم والي الخاص عن ولاية البر، وعوّض عنه بحسام الدين لاجين الصغير رحمه الله.

ذكر ما جرى للتتار بعد انهزامهم:

وقال صاحب النزهة: لما انكسرت التتار انتشروا في الأرض، فكان الرجل منهم يقع من نفسه، وآخر يقف فرسه فينزل ويمشي ساعةً، ثم يقطع من لباده الذي عليه قطعة فيلفها على رجليه، هذا هم الذين غفل عسكر الإسلام عنهم، وأما الذي يصادفه أحد منهم فإما يقتله أو يأسره ويقوده مثل الكلب، وقد ملئت الأرض من دمائهم ومن أجسادهم، فأوقع الله عليهم الذلة والصغار حتى يقبض على واحد منهم فلا يمد يده ولا يقاتل، وإذا كان في يده قوس أو سيف يرميه إلى الأرض، وإذا رأى الرجل طالبه يمدّ رقبته إليه ويسلم نفسه من غير قتال، وقتلت منهم الغلمان والحرافيش خلقًا كثيرًا، وكان الجند ومماليك الأمراء يتذاكرون في قتلاهم، فمنهم من يقول: قتلت عشرين، وآخر يقول: قتلت ثلاثين، وآخر يقول: قتلت عشرة، ونحو ذلك، وأما العرب فقد فعلوا بهم من النهب والقتل ما لا يحصى، ومنهم خلق كثير ماتوا عطشًا في البراري، وكذلك دوابهم، ومنهم ناس التجئوا ببساتين دمشق فدخلوا فيها، فكان الرجل يجيء إلى بستانه فيجد فيها اثنين وثلاثة فيقتلهم، ولا يقدر أحد منهم على منعه من الخوف والجوع والتعب، ولما علم الأمراء بذلك نادوا في دمشق إن من وجد أحدًا من المغل أو الأرمن ولم يحضره إلى نائب الشام فقد حل دمه، فصار من يظفر بواحد منهم أو أكثر يأتي به إلى النائب، فالنائب إما يقتله وإما يستخلصه لنفسه.

وقال بيبرس في تاريخه: لما حصل التظافر على التتار أسرع بولاي أحد مقدميهم في الفرار، وفرّ معه منهم زهاء عشرين ألفًا، ثم افترق التتار ثلاث فرق: الأولى فرقة فيها جوبان في زهاء ثلاثين ألفًا، والثانية فرقة فيها قطلوشاه ومعه تقدير ثلاثين ألفًا، والفرقة الثالثة كانت مع طيطق تقدير عشرين ألفًا، فحملت العساكر عليهم فصيروهم رميمًا، وركبوا أكتافهم فغادروهم هشيمًا.

ولما كان من غد يوم الوقعة يوم الاثنين ثالث رمضان: جرد خيل الطلب في الآثار، فكان فيها الأمير سيف الدين سلار، والأمير عز الدين أيبك الخزندار وتتابعت العساكر تقفو قفى التتار، وتأخذ من حماتهم وكماتهم الثأر بالبتّار، فامتلأت من قتلاهم القفار، وأمسوا حديثًا في الأمصار، وعبرة لأولى الأبصار:

مضـــوا متســـابقي الأعضـــاء فـــيهم لأرجلهـــــم بأرؤوســـــهم عثـــــار

إذا فـــــاتوا الســـــيوف تنـــــاولتهم بأســــياف مــــن العطــــش القفـــار

وسرح السلطان واحدًا من أسراهم ليخبرهم بما تم، وأرسل على يده كتابًا تحدث فيه بنعمة ربه وما منحه من نصرة حزبه)[١].

فقه ابن تيمية السياسي في مواجهة الاحتلال:

لقد تجلى فقه ابن تيمية السياسي وعبقريته في مواجهة هذا الغزو الهمجي، ابتداء من أمره أرجواش علم الدين سنجر المنصوري نائب قلعة دمشق بعدم تسليمها للتتار بعد احتلالهم دمشق وحصارهم للقلعة، التي أصبحت فيما بعد هي نقطة تحرير دمشق، بحسن رأي ابن تيمية، كما ذكر ذلك ابن كثير (فإن الشيخ تقي الدين بن تيمية أرسل إلى نائب القلعة يقول له ذلك، لو لم يبق فيها إلا حجر واحد؛ فلا تسلمهم ذلك إن استطعت، وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام، فإن الله حفظ لهم هذا الحصن والمعقل الذي جعله الله حرزا لأهل الشام التي لا تزال دار إيمان وسنة، حتى ينزل بها عيسى ابن مريم)[٢].

ثم في ممارسته لصلاحيات السلطة في ظل غيابها وعجزها، حتى رحل إلى القاهرة يحث السلطة على القيام بمسئوليتها، ثم ذهب إلى غازان مع وفد من علماء الشام لأخذ الأمان لها، ثم دخل على غازان ونائبه بولاي، وفاوضهم حتى أطلق أسرى المسلمين وأهل ذمتهم من اليهود والنصارى، كما أخبر بذلك ابن تيمية نفسه في رسالته إلى ملك قبرص، وقد أرسل إليه رسالة يدعوه فيها إلى الإسلام، وإلى إطلاق أسرى المسلمين في قبرص، كما فعل هو حين أطلق أسرى النصارى من أسر غازان، حيث قال في رسالته: (ولما قدم مقدم المغول غازان وأتباعه إلى دمشق، وكان قد انتسب إلى الإسلام؛ لكن لم يرض الله ورسوله والمؤمنون بما فعلوه؛ حيث لم يلتزموا دين الله، وقد اجتمعت به وبأمرائه وجرى لي معهم فصول يطول شرحها؛ لا بد أن تكون قد بلغت الملك؛

(١) عقد الجمان (١ / ٤١٦ - ٤٢٤)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٠)

فأذله الله وجنوده لنا حتى بقينا نضربهم بأيدينا ونصرخ فيهم بأصواتنا، وكان معهم صاحب سيس مثل أصغر غلام يكون، حتى كان بعض المؤذنين الذين معنا يصرخ عليه ويشتمه، وهو لا يجترئ أن يجاوبه، حتى إن وزراء غازان ذكروا ما ينم عليه من فساد النية له، وكنت حاضرا لما جاءت رسلكم إلى ناحية الساحل وأخبرني التتار بالأمر الذي أراد صاحب سيس أن يدخل بينكم وبينه فيه، حيث مناكم بالغرور، وكان التتار من أعظم الناس شتيمة لصاحب سيس وإهانة له؛ ومع هذا فإنا كنا نعامل أهل ملتكم بالإحسان إليهم والذب عنهم، وقد عرف النصارى كلهم أني لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى وأطلقهم غازان وقطلوشاه وخاطبت بولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين، قال لي: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون، فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا؛ فإنا نفتكهم ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة، وأطلقنا من النصارى من شاء الله، فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله، وكذلك السبي الذي بأيدينا من النصارى يعلم كل أحد إحساننا ورحمتنا ورأفتنا بهم؛ كما أوصانا خاتم المرسلين حيث قال في آخر حياته: "الصلاة وما ملكت أيمانكم". قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾، ومع خضوع التتار لهذه الملة وانتسابهم إلى هذه الملة؛ فلم نخادعهم ولم ننافقهم؛ بل بينا لهم ما هم عليه من الفساد والخروج عن الإسلام الموجب لجهادهم، وأن جنود الله المؤيدة وعساكره المنصورة المستقرة بالديار الشامية والمصرية: ما زالت منصورة على من ناوأها، مظفرة على من عاداها، وفي هذه المدة لما شاع عند العامة أن التتار مسلمون أمسك العسكر عن قتالهم فقتل منهم بضعة عشر ألفا، ولم يقتل من المسلمين مائتان؛ فلما انصرف العسكر إلى مصر وبلغه ما عليه هذه الطائفة الملعونة من الفساد وعدم الدين: خرجت جنود الله وللأرض منها وئيد قد ملأت السهل والجبل؛ في كثرة وقوة وعدة وإيمان وصدق. قد بهرت العقول والألباب، محفوفة بملائكة الله التي ما زال يمد بها الأمة الحنيفية المخلصة لبارئها: فانهزم العدو بين أيديها ولم يقف لمقابلتها، ثم أقبل العدو ثانيا فأرسل عليه من العذاب ما أهلك النفوس والخيل، وانصرف خاسئا وهو حسير، وصدق الله وعده ونصر عبده، وهو الآن في البلاء الشديد والتعكيس العظيم، والبلاء الذي أحاط به، والإسلام في عز متزايد وخير مترافد؛ فإن النبي ﷺ قد قال "إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها" وهذا الدين في إقبال وتجديد[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٦١٧)

لقد كانت فتاوى ابن تيمية ومواقفه من غازان وسلطانه الممتد على المشرق الإسلامي كله، تعبر عن فقه سياسي راشد قد توارى منذ عقود أمام فقه الإرجاء والجبر، والخضوع لسلطة كل من غلب؛ فلا شرعية عنده للسلطة إلا وفق الشروط الشرعية، ومنها الالتزام بأحكام الإسلام كافة؛ فترك بعضها كتركها كلها، وكذا إقامة العدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فالغاية من إقامة الإمامة والسلطة في الإسلام هو إقامة أحكام الله، وإلا كان وجودها على خلاف قصد الشارع، كما قال في السياسة الشرعية: (وولي الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه، كان بمنزلة مقدم الحرامية الذي يقاسم المحاربين على الأخيذة، وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه ليجمع بين اثنين على فاحشة... لأن هذا جميعه أخذ مال للإعانة على الإثم والعدوان، وولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية، فإذا كان الوالي يمكّن من المنكر بمال يأخذه، كان قد أتى بضد المقصود، مثل من نصبته ليعينك على عدوك فأعان عدوك عليك، وبمنزلة من أخذ مالا ليجاهد له في سبيل الله فقاتل به المسلمين)(١).

ولهذا كله لم يعترف ابن تيمية بسلطة غازان مع أنه سيطر على الشام، وولى الولاة والقضاة وخطب له على المنابر، بل أوجب جهاده وقتاله، وحض أرجواش على عدم تسليم قلعة دمشق مع سقوط الشام كله ودمشق كلها تحت سلطان غازان، وأصدر الفتاوى تلو الفتاوى التي تحدد الموقف الشرعي من مثل هذه السلطة الخارجة عن أحكام الشريعة، وعدها طائفة ممتنعة يجب جهادها؛ لا السمع والطاعة لها، كما هدد سلطان مصر وأمراءها الذين كان الشام تحت ولايتهم -بتقليد من الخليفة العباسي بالقاهرة- بأنهم إن لم يقوموا بالدفاع عنه وحمايته زمن الخوف، فلا سلطان لهم عليه زمن الأمن، وأنهم سيقيمون سلطانا يحميه ويحوطه، إذ هذه أولى أولويات السلطة الشرعية، فالعاجز عن الجهاد ودفع العدو لا ولاية له عند ابن تيمية، وإنما الولاية لمن جاهد وحمى البيضة!

كما أبدى ابن تيمية فقها سياسيا راشدا في موقفه من الأسرى المسلمين واليهود والنصارى الذين أسرتهم جيوش غازان، وإصراره على إطلاقهم جميعا بل استثناء، وبلا فرق بين مواطني دار الإسلام؛ فأهل الملة وأهل الذمة في الحرمة سواء.

لقد كان أشد ما واجهه ابن تيمية هو عجز علماء عصره عن الاجتهاد في مثل هذه النوازل، وغلبة التقليد الفقهي حتى على من يدعي الاجتهاد منهم، فقد اعترض عليه بعضهم في جهاد التتار، كما اعترض عليه بعضهم

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٨٧)

في فتواه لأهل الشام بالفطر في رمضان للاستقواء على قتالهم، قال ابن القيم: (وأجاز شيخنا ابن تيمية الفطر للتقوي على الجهاد وفعله وأفتى به لما نازل العدو دمشق في رمضان، فأنكر عليه بعض المتفقهين، وقال: ليس سفرا طويلا! فقال الشيخ: هذا فطر للتقوي على جهاد العدو وهو أولى من الفطر للسفر يومين سفرا مباحا أو معصية، والمسلمون إذا قاتلوا عدوهم وهم صيام لم يمكنهم النكاية فيهم، وربما أضعفهم الصوم عن القتال؛ فاستباح العدو بيضة الإسلام، وهل يشك فقيه أن الفطر ههنا أولى من فطر المسافر! وقد أمرهم النبي في غزوة الفتح بالإفطار ليتقووا على عدوهم فعلل ذلك للقوة على العدو لا للسفر)[١].

وقال ابن القيم: (وكان يأمرهم بالفطر إذا دنوا من عدوهم ليتقووا على قتاله، فلو اتفق مثل هذا في الحضر وكان في الفطر قوة لهم على لقاء عدوهم فهل لهم الفطر؟ فيه قولان أصحهما دليلا: أن لهم ذلك وهو اختيار ابن تيمية وبه أفتى العساكر الإسلامية لما لقوا العدو بظاهر دمشق)[٢].

وكان ابن تيمية حين احتل التتار دمشق سنة ٦٩٩ هـ يأمر أصحابه بتركهم وعدم التعرض لهم وهم سكارى، مع أن أكثرهم مسلم، وكان يرى عدم الإنكار على مثل هؤلاء، حتى لا يصحو من سكرهم ويستحلوا حرمات المسلمين التي هي أشد حرمة من سكرهم، كما قال ابن القيم: (وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم)[٣].

فكما كان لاتباع الكتاب والسنة عند ابن تيمية المقام الأسمى؛ فقد كان لفقه المقاصد عنده المحل الأسنى، فقد رفض أن يكون تحت راية السلطان في معركة شقحب، ووقف تحت راية أهل الشام اتباعا للسنة، (فسأله السلطان أن يقف معه في معترك القتال، فقال له الشيخ: السنة أن يقف الرجل تحت راية قومه، ونحن من جيش الشام لا نقف إلا معهم)!

كما سارع بعد خروج التتار من الشام إلى إغلاق الحانات إراقة الخمر، بينما كان يرى قبل رحيلهم تركهم وما هم فيه من سكر، إذ لا ذنب أعظم من الكفر، ولا يمكن عادةً إقامة أحكام الإسلام تحت سلطان العدو المحتل، فاختلف الحكم بين الصورتين لاختلاف الحالين، ومراعاة للاعتبارين!

---

(١) بدائع الفوائد (٤ / ٨٤٦)

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢ / ٥٠)

(٣) إعلام الموقعين (٣ / ٥)

الفصل الخامس:

الإصلاح السياسي
وأصول الحكم الراشد

(إن الملك ليس بجائز في الأصل؛ بل الواجب خلافة النبوة)

ابن تيمية

لم يتوقف ابن تيمية عن الجهاد بعد النصر التاريخي في معركة شقحب سنة ٧٠٢هـ، التي كانت النهاية للحروب المغولية -كما قال الصفدي: (والذي أعتقده أنه من حين ظهر جنكيزخان ما جرى للمغول بعد واقعة "عين جالوت" ولا إلى يومنا مثل واقعة شقحب، كادت تأتي على نوعهم فناءً، فإن الموت أهلّ بهم ورحب، وما نجا منهم إلا من حصنه الأجل، أو اختار الأسر لما وجد من الوجل)(١) - بل أدرك ابن تيمية ضرورة الجهاد الداخلي، والإصلاح السياسي الراشدي؛ لتدارك الخلل الذي كان سببا في سقوط الخلافة في بغداد، وانهيار الأمة أمام عدوها الخارجي، وقد اجتهد في الدعوة إلى سنن الخلفاء الراشدين في الحكم، حتى عده أئمة عصره من مجددي الدين، كما قال الحافظ عمر بن علي البزار: (جمع الله له ما خرق بمثله العادة، حتى اتفق كل ذي عقل سليم أنه ممن عني نبينا ﷺ بقوله: "إن الله يبعث على رأس كل مئة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها"، فلقد أحيا الله به ما كان قد درس من شرائع الدين، وجعله حجة على أهل عصره أجمعين)(٢).

وقال فيه الإمام أبو حيان النحوي:

(لما أتانا تقي الدين لاح لنا ... داع إلى الله فرد ماله وزرُ
على محياه من سيما الألى صحبوا ... خير البرية نور دونه القمرُ
حبر تسربل منه دهره حبرًا ... بحر تقاذف من أمواجه الدررُ
قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ... مقام سيد تيم إذ عصت مضرُ
فأظهر الحق إذ آثاره درست ... وأخمد الشر إذ طارت له الشررُ
كنا نحدث عن حبر يجيء فها ... أنت الإمام الذي قد كان ينتظرُ)(٣)

قال ابن العماد الحنبلي: (يشير بهذا إلى أنه المجدد، وممن صرح بذلك الشيخ عماد الدين الواسطي، وقد توفي قبل الشيخ -تقي الدين ابن تيمية- وقال في حق الشيخ بعد ثناء طويل جميل ما لفظه: فو الله، ثم والله، ثم والله، لم ير تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيميّة، علما، وعملا، وحالا، وخلقا واتّباعا، وكرما، وحلما، وقياما في حقّ الله عند انتهاك حرماته، أصدق النّاس عقدا، وأصحهم علما، وعزما، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار

(١) أعيان العصر وأعوان النصر (٢ / ١٦٣)
(٢) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ١٩)
(٣) الرد الوافر ص ٦٣، تاريخ ابن الوردي (٢ / ٢٧٨)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١ / ٤٨)

الحقّ وقيامه همة، وأسخاهم كفّا، وأكملهم اتباعا لنبيّه محمد ﷺ. ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلي النّبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلّا هذا الرجل، يشهد القلب الصحيح أن هذا هو الاتباع حقيقة)[١].

وقال مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي: (ومثل الإمام أبي حيان إذا شهد له بأنه ناصر الشريعة، ومظهر الحق، ومخمد الشر، وأنه هو الإمام الذي كانوا ينتظرون مجيئه كفاه مدحا وتزكية)[٢].

وقال ابن فضل الله العمري في رثائه له:

ولـم يكـن مثلـه بعـد الصحـابة فـي	علـم عظـيم وزهـد مالـه خطـر
طريقـة كـان يمشـي قبـل مشـيته	بهـا أبـو بكـر الصـديق أو عمـر
مثـل الأئمـة قـد أحيـا زمـانهم	كأنـه كـان فـيهم وهـو منتظـر
إن يرفعـوهم جميعـا رفـع مبتـدأ	فحقـه الرفـع أيضـا إنـه خبـر
ولا تحـف بـه الأبطـال دائـرة	كـأنهم أنجـم فـي وسـطها قمـر
ولا تعـبّس حـرب فـي مواقفـه	يومـا ويضحـك فـي أرجائـه الظفـر
حـتى يقـوّم هـذا الـدين مـن ميَـلٍ	ويسـتقيم عـلى منهاجـه البشـر

ضرورة الإصلاح السياسي والحكم الراشد:

لقد عد ابن تيمية الفصل بين السياسة والشرع في الولايات السلطانية -كولاية المظالم والحرب- بدايات الانحراف السياسي، وعزا ذلك إلى قصور الولاة في معرفة أحكام السياسة النبوية؛ ولهذا أوجب تبعية السياسة للشرع حتى في الأمور الاجتهادية، التي يجب ألا تخرج عن أصول الخطاب النبوي والراشدي السياسي، فقال: (وكما يجب أن يعرف أن أمر الله تعالى ورسوله متناول لكل من حكم بين الناس سواء كان واليا أو قاضيا أو غير ذلك، فمن فرق بين هذا وهذا بما يتعلق بأمر الله ورسوله؛ فقد غلط، وأما من فرق بينهما بما يتعلق بالولاية لكون هذا ولي على مثل ذلك دون هذا؛ فهذا متوجه، وهذا كما يوجد في كثير من خطاب بعض أتباع الكوفيين وفي تصانيفهم إذا احتج عليهم محتج بمن قتله النبي ﷺ أو أمر بقتله... قالوا: هذا يعمله سياسة! فيقال لهم: هذه السياسة: إن قلتم هي مشروعة لنا فهي حق؛ وهي سياسة شرعية، وإن قلتم: ليست مشروعة

(١) شذرات الذهب (٦ / ٨٣)

(٢) الشهادة الزكية (١ / ٧٩)

لنا فهذه مخالفة للسنة، ثم قول القائل بعد هذا سياسة: إما أن يريد أن الناس يُساسون بشريعة الإسلام، أم هذه السياسة من غير شريعة الإسلام؟ فإن قيل بالأول: فذلك من الدين وإن قيل بالثاني فهو الخطأ، ولكن منشأ هذا الخطأ أن مذهب الكوفيين فيه تقصير عن معرفة سياسة رسول الله ﷺ وسياسة خلفائه الراشدين، وقد ثبت في الصحيح عنه أنه قال: (إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء، كلما مات نبي قام نبي، وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء يكثرون؛ قالوا: فما تأمرنا؟ قال: أوفوا بيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم)، فلما صارت الخلافة في ولد العباس واحتاجوا إلى سياسة الناس وتقلد لهم القضاء من تقلده من فقهاء العراق، ولم يكن ما معهم من العلم كافيا في السياسة العادلة، احتاجوا حينئذ إلى وضع ولاية المظالم، وجعلوا ولاية حرب غير ولاية شرع، وتعاظم الأمر في كثير من أمصار المسلمين حتى صار يقال: الشرع والسياسة، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع وهذا يدعو إلى السياسة، سوغ حاكما أن يحكم بالشرع والآخر بالسياسة، والسبب في ذلك أن الذين انتسبوا إلى الشرع قصروا في معرفة السنة؛ فصارت أمور كثيرة إذا حكموا ضيعوا الحقوق وعطلوا الحدود حتى تسفك الدماء وتؤخذ الأموال وتستباح المحرمات؟ والذين انتسبوا إلى السياسة؛ صاروا يسوسون بنوع من الرأي من غير اعتصام بالكتاب والسنة، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى، وتحرى العدل، وكثير منهم يحكمون بالهوى ويحابون القوي ومن يرشوهم ونحو ذلك، وكذلك كانت الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل المدينة يكون فيها من الحكم بالعدل ما ليس في غيرها من جعل صاحب الحرب متبعا لصاحب الكتاب ما لا يكون في الأمصار التي ظهر فيها مذهب أهل العراق ومن اتبعهم حيث يكون في هذه والي الحرب غير متبع لصاحب العلم، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ﴾؛ فقوام الدين بكتاب يهدي وسيف ينصر، ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾...)[1].

والمراد هنا بالسياسة التي صارت مقابل الشرع في اصطلاح الفقهاء قديما، والتي تحدث عنها ابن تيمية كمظهر من مظاهر الانحراف، هي الأفعال والتصرفات التي يحتاجها الولاة لتنفيذ أحكام الشرع وسياسة شئون الأمة بالاجتهاد فيما لا نص فيه، وليست هي السياسة بمفهومها المعاصر التي موضوعها الدولة والسلطة ووظيفتها؛ فالسياسة بمفهومها المعاصر كانت قديما من موضوعات أصول الدين كمبحث الإمامة ووجوبها، وموضوعات الأحكام السلطانية المنصوص عليها، التي لم تكن تدخل في اصطلاح الفقهاء قديما في مفهوم "السياسة"، بل تدخل عندهم في مفهوم "الشرع"؛ لورود الأحكام القطعية والظنية في شأنها!

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٩١)

كما أدرك ابن تيمية مبكرا حاجة الأمة والسلطة في عصره للإصلاح السياسي الراشدي، واستطاع تحديد طبيعة الانحراف وملامحه، حيث يقول: (وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعا من السياسات الجائرة؛ من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه، طالبين بذلك إقامة دين الله لا رياسة أنفسهم، وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع، والقريب والبعيد، متحرين في ترغيبهم وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله-: لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة، ولا إلى العقوبات الجائرة، ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين، كما كان الخلفاء الراشدون، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم...)(١).

كما أدرك أيضا بفكره الثاقب سبب هذا الانحراف، وهو شيوع الخلط بين الخطاب الشرعي المنزل الواجب الاتباع والالتزام سياسة وقضاءً، والمؤول الجائز الأخذ به؛ كمذاهب الفقهاء واجتهاداتهم بلا وجوب ما لم يعارض المنزل، والمبدل الذي يحرم العمل به مطلقا، حيث قال: (ولفظ "الشرع" يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الأول: "الشرع المنزل": وهو ما جاء به الرسول، وهذا يجب اتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني: "الشرع المؤول": وهو آراء العلماء المجتهدين فيها، كمذهب مالك ونحوه، فهذا يسوغ اتباعه، ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: " الشرع المبدل ": وهو الكذب على الله ورسوله ﷺ، أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين، فمن قال: إن هذا من شرع الله؛ فقد كفر بلا نزاع)(٢).

وقال مبينا الفرق بين شرع الله الذي هو العدل والقسط، وما ينسب إلى الشرع ظلما وزورا: (قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾، فبين سبحانه وتعالى أنه أنزل الكتاب وأنزل العدل، وما به يعرف العدل ليقوم الناس بالقسط، وأنزل الحديد، فمن خرج عن الكتاب والميزان قوتل بالحديد، فالكتاب والعدل متلازمان، والكتاب هو المبين للشرع؛ فالشرع هو العدل، والعدل هو الشرع، ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع، ولكن كثيرا من الناس ينسبون ما يقولونه إلى الشرع، وليس من الشرع؛ بل يقولون ذلك إما جهلا وإما غلطا وإما عمدا وافتراء وهذا هو الشرع المبدل الذي يستحق أصحابه العقوبة؛ ليس

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٠٤)

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٦٨)

هو الشرع المنزل الذي جاء به جبريل من عند الله إلى خاتم المرسلين، فإن هذا الشرع المنزل كله عدل ليس فيه ظلم ولا جهل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللّهُ﴾، فالذي أنزل الله هو القسط، والقسط هو الذي أنزل الله، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ﴾ فالذي أراه الله في كتابه هو العدل)[١].

وقال أيضا عن خطورة نسبة الظلم والعدوان الذي يقع من السلطة إلى الشرع الذي جاء بالقسط، لتبرير الالتزام به وتنفيذه في باب الدعاوى والقضاء: (قد وقع فيه التفريط من بعض ولاة الأمور، والعدوان من بعضهم، ما أوجب الجهل بالحق، والظلم للخلق، وصار لفظ "الشرع " غير مطابق لمسماه الأصلي؛ بل لفظ الشرع في هذه الأزمنة، ثلاثة أقسام؛ أحدها: "الشرع المنزل" وهو الكتاب والسنة، واتباعه واجب، من خرج عنه وجب قتله، ويدخل فيه أصول الدين وفروعه؛ وسياسة الأمراء وولاة المال، وحكم الحكام، ومشيخة الشيوخ وغير ذلك، فليس لأحد من الأولين والآخرين خروج عن طاعة الله ورسوله.

والثاني: "الشرع المؤول": وهو موارد النزاع والاجتهاد بين الأمة، فمن أخذ فيما يسوغ فيه الاجتهاد أقر عليه، ولم تجب على جميع الخلق موافقته إلا بحجة لا مرد لها من الكتاب والسنة.

والثالث: "الشرع المبدل": مثل ما يثبت من شهادات الزور، أو يحكم فيه بالجهل والظلم بغير العدل والحق حكما بغير ما أنزل الله، أو يؤمر فيه بإقرار باطل لإضاعة حق)[٢].

تعزيز الخلافة في عصر ابن تيمية:

وقد أولى ابن تيمية الإصلاح السياسي عناية كبرى، خاصة وقد عاصر إحياء الخلافة بمصر بعد سقوطها في بغداد، وعاصر الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله في القاهرة، وكان والده وآل تيمية ممن بايعه وآزره في حران قبل البيعة له بمصر؛ ما يؤكد طبيعة الدور الذي ورثه ابن تيمية كزعيم سياسي بالإضافة إلى إمامته الدينية. قال الذهبي: (قدوم الحاكم بأمر الله إلى القاهرة: وفي ربيع الآخر قدم القاهرة الحاكم بأمر الله ومعه ولده وجماعة، فأكرمه الملك الظاهر وأنزله بالبرج الكبير... وقصد حسين بن فلاح أمير بني خفاجة، فأقام عنده مدة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٣٦٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٣٩٥)

ثم توصل مع العرب إلى دمشق، وأقام عند الأمير عيسى بن مهنا، والد مهنا بن عيسى مدة، فطالع به السلطان الملك الناصر، فأرسل يطلبه، فبغته مجيء التتار، فلما ملك الملك المظفر قطز دمشق سير الأمير قليج البغدادي إلى ناحية العراق وأمره بتطلب الحاكم، فاجتمع به وبايعه على الخلافة، وتوجه في خدمته الأمير عيسى، والأمير علي بن صقر ابن مخلول، وعمر بن مخلول، وسائر آل فضل، فافتتح الحاكم بالعرب عانة، والحديثة، وهيت، والأنبار، وضرب مع القرادول رأسا بقرب بغداد في أواخر سنة ثمان وخمسين -٦٥٨هـ- فانتصر عليهم، وقتل من التتار خلق، ولم يقتل من أصحابه غير ستة، فيقال، والله أعلم: قتل من التتار نحو ألف وخمسمائة فارس، منهم ثمانية أمراء، فجاء جيش للتتار عليهم قرابغا، فرد المسلمون على حمية، فتبعهم قرابغا إلى هيت ورُدّ، وأقام الحاكم عند ابن مهنا، فكاتبه علاء الدين طيبرس نائب دمشق يومئذ للملك الظاهر بيبرس يستدعيه، فقدم دمشق في صفر، فبعثه إلى السلطان، في خدمته الثلاثة الذين خرجوا معه من بغداد، وكان المستنصر بالله قد تقدمه بثلاثة أيام إلى القاهرة، فما رأى أن يدخل على إثره خوفا من أن يمسك، فهرب راجلا وصحبته الزين صالح البنا، وقصدا دمشق، ودلهما بدوي من عرب غزية، فاختفيا بالعقيبة، وحصلا ما يركبان، وقصدا سلمية، وصحبهما جماعة أتراك، فوجدوا أهل سلمية متحصنين خوفا من الأمير آقش البرلي، فوقع بينهم مناوشة من حرب، ونجا الحاكم وصاحبه، وقصد البرلي فقبل البرلي يده، وبايعه هو وكل من بحلب، وتوجهوا إلى حران، فبايعه الشيخ شهاب الدين عبد الحليم ابن تيمية والد شيخنا -تقي الدين بن تيمية- وأهل حران، وجمع البرلي للحاكم جمعا كثيرا نحو ألف فارس من التركمان، وقصدوا عانة؛ فوافاهم الخليفة المستنصر، فأعمل الحيلة، وأفسد التركمان على الحاكم، ودخل الحاكم في طاعته وانقاد له، ووقع الاتفاق، فلما عدم المستنصر في الوقعة -مع التتار قرب بغداد- قصد الحاكم الرحبة، وجاء إلى عيسى بن مهنا، فكاتب الملك الظاهر فيه، فطلبه، فقدم إلى القاهرة، فبايعوه وامتدت أيامه، وكانت خلافته نيفا وأربعين سنة)[(١)].

وقال الصفدي عن الحاكم العباسي: (الإمام الحاكم بأمر الله، أبو العباس بن الأمير أبي علي القبي -بالقاف والباء الموحدة- وعلي المذكور ابن الخليفة المسترشد بالله بن المستظهر الهاشمي العباسي البغدادي، قدم مصر، ونهض ببيعته الملكُ الظاهر بيبرس، وبويع سنة إحدى وستين وست مئة -وهي سنة مولد ابن تيمية- وخطب بالناس، وعقد بالسلطنة للملك الظاهر بيبرس، وكان ملازمًا لداره، وكان شجاعًا له إقدام، وعنده ثباتُ جنان في الحرب وإقدام، لا يفر من الحين المجتاح، ولا يرى في وسط المعركة إلا وهو إلى الموت يرتاح، هذا إلى ديانة

---

(١) تاريخ الإسلام (٤٨ / ٨٠)

متينة، وصيانة مبينة، له راتب يكفيه من غير سرف... امتدت أيامه قريبًا من أربعين سنة، ثم إنه عهد بالخلافة إلى ولده المستكفي بالله أبي الربيع سليمان، وكان الحاكم قد نجا في كائنة بغداد -حين احتلها المغول بقيادة هولاكو سنة ٦٥٦ هـ- واختفى، ثم إنه سار مع الزين صالح بن البنا والنجم بن المشا، وقصدوا أميرَ خفاجة حسين بن فلاح، وأقاموا مدّة، ثم توصلوا إلى دمشق، وأقام بالبر عند عيسى بن مهنا، فعرف به الناصر صاحب حلب، فطلبه، وجاء هولاكو، ولما جرى ما جرى، ودخل المظفر قطز دمشق بعد واقعة عين جالوت، بعث أميرًا يطلب الحاكم، فاجتمع به وبايعه، وتسامع به عربُ الشام، فساروا معه، وآل فضل خلق، فافتتح بهم عانة وهيت والأنبار، وحارب القراؤول في سنة ثمان وخمسين وست مئة، فهزمهم، وقتل منهم ثمانية مقدمين، وأزيد من ألف، وما قُتل من عسكره سوى ستة، فأقبل التتار مع قرابغا، فتحيز الحاكم، وأقام عند ابن مهنا، ثم كاتبه طيبرس نائب دمشق، فقدمها، فبعث به إلى مصر، وصحبه الثلاثة الذين رافعوه من بغداد، فاتفق وصول المستنصر قبله إلى مصر بثلاثة أيام، فخاف الحاكم منه وتنكر، ورجع ماشيًا وصحبته الزين الصالحي إلى دمشق، فاختفى بالعقيبة، ثم قصدا سلمية وصحبتهما جماعة أتراك، فقاتلهم قوم، ونجا الحاكم، وقصد الأمير البرلي، فقبل البرلي يده وبايعه هو وأهل حلب، وساروا إلى حران فبايعه بنو تيمية بها، وصار معه نحو ألف من التركمان وغيرهم، وقصدوا عانة فصادفوا المستنصر الأسود -الخليفة العباسي الأول في القاهرة الذي بايعه الظاهر بيبرس، ثم استشهد في المعركة مع المغول فبويع بعده ابن عمه الحاكم- فعمل عليه، واستمال التركمان، فخضع الحاكم وبايعه، والتقوا التتار، فانكسر المسلمون، وعدم المستنصر، ونجا الحاكم، فأتى الرحبة ونزل على ابن مهنا، فكتب إلى السلطان، فطلبه، فسار إلى القاهرة، وبويع بإمرة المؤمنين)(١).

وقال ابن كثير في حوادث سنة ٦٦١هـ: (ذكر بيعة الحاكم بأمر الله العباسي في السابع والعشرين من ربيع الآخر دخل الخليفة أبو العباس الحاكم بأمر الله أحمد من بلاد الشرق -العراق- وصحبته جماعة من رؤوس تلك البلاد، وقد شهد الوقعة صحبة المستنصر، وهرب هو في جماعة من المعركة فسلم، فلما كان يوم دخوله تلقاه السلطان الظاهر بيبرس، وأظهر السرور له والاحتفال به، وأنزله في البرج الكبير من قلعة الجبل، وأجريت عليه الارزاق الدارة والإحسان)(٢).

---

(١) أعيان العصر (١ / ٥٠)

(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٠)

ثم (لما كان ثاني المحرم وهو يوم الخميس، جلس السلطان الظاهر والأمراء في الإيوان الكبير بقلعة الجبل، وجاء الخليفة الحاكم بأمر الله راكبا حتى نزل عند الإيوان، وقد بسط له إلى جانب السلطان، وذلك بعد ثبوت نسبه، ثم قرئ نسبه على الناس، ثم أقبل عليه الظاهر بيبرس فبايعه وبايعه الناس بعده، وكان يوما مشهودا، فلما كان يوم الجمعة ثانيه خطب الخليفة بالناس... وكتب بيعته إلى الآفاق ليخطب له وضربت السكة باسمه، قال أبو شامة: فخطب له بجامع دمشق وسائر الجوامع يوم الجمعة سادس عشر المحرم من هذه السنة، وهذا الخليفة هو التاسع والثلاثون من خلفاء بني العباس..)(١).

قال المقريزي: (في الخميس ثامن المحرم: جلس الملك الظاهر مجلسًا عامًا جمع فيه الناس، وحضره التتار الذين وفدوا من العراق والرسل المتوجهون إلى الملك بركة، وجاء الأمير أبو العباس أحمد بن أبي بكر علي بن أبي بكر بن أحمد بن المسترشد بالله العباسي، وهو راكب إلى الإيوان الكبير بقلعة الجبل، وجلس إلى جانب السلطان، وقرئ نسبه على الناس بعدما ثبت على قاضي القضاة تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز، ولُقّب بالإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين، وتولى قراءة نسبه القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر كاتب السر، فلما ثبت ذلك مد السلطان يده وبايعه على العمل بكتاب الله وسنة رسوله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد أعداء الله، وأخذ أموال الله بحقها، وصرفها في مستحقها، والوفاء بالعهود، وإقامة الحدود، وما يجب على الأمير فعله في أمور الدين وحراسة المسلمين، فلما تمت البيعة أقبل الخليفة على السلطان وقلده أمور البلاد والعباد، وجعل إليه تدبير الخلق، وإقامه قسيمه في القيام بالحق، وفوض إليه سائر الأمور، وعلق به صلاح الجمهور، ثم أخذ الناس على اختلاف طبقاتهم في مبايعته، فلم يبق ملك ولا أمير ولا وزير ولا قاض ولا مشير ولا جندي ولا فقيه إلا وبايعه، فلما تمت البيعة تحدث السلطان معه في إنفاذ الرسل إلى الملك بركة، وانفض الناس، فلما كان يوم الجمعة ثاني هذا اليوم: اجتمع الناس وحضر الرسل المذكورون، وبرز الخليفة الحاكم بأمر الله وعليه سواده، وصعد المنبر لخطبة الجمعة، فقال: الحمد لله... أيها الناس اعلموا أن الإمامة فرض من فروض الإسلام، والجهاد محتوم على جميع الأنام، ولا يقوم علم الجهاد إلا باجتماع كلمة العباد، ولا سبيت الحرم إلا بانتهاك المحارم، ولا سفكت الدماء إلا بارتكاب المآثم...

وجهز الفقيه مجد الدين والأمير سيف الدين كش تك، وكتب على يدهما كتب بأحوال الإسلام ومبايعة الخليفة، واستمالة الملك بركة وحثه على الجهاد... وجهز السلطان معهما أيضًا نسخة نسبة الخليفة إلى رسول

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٢٧٥)

الله ﷺ، وأذهبت وكتب فيها الأسجال بثبوتها، وجمعت الأمراء والمفاردة وغيرهم وقرئت عليهم الكتب، وسلمت إلى الرسل، وسير معهما نفران من التتر أصحاب الملك بركة)[١].

وقد دامت خلافة الحاكم العباسي بالقاهرة أربعين سنة، قال ابن كثير في حوادث سنة ٧٠١ هـ: (وممن توفي فيها من الأعيان: أمير المؤمنين الخليفة الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد بن المسترشد بالله الهاشمي العباسي البغدادي المصري، بويع بالخلافة بالدولة الظاهرية في أول سنة إحدى وستين وستمائة، فاستكمل أربعين سنة في الخلافة، وتوفي ليلة الجمعة ثامن عشر جمادى الأولى، وصلي عليه وقت صلاة العصر بسوق الخيل، وحضر جنازته الأعيان والدولة كلهم مشاة، وكان قد عهد بالخلافة إلى ولده المذكور أبي الربيع سليمان.

خلافة المستكفي بالله أمير المؤمنين ابن الحاكم بأمر الله العباسي: لما عهد إليه كتب تقليده وقرئ بحضرة السلطان والدولة يوم الأحد العشرين من ذي الحجة من هذه السنة، وخطب له على المنابر بالبلاد المصرية والشامية، وسارت بذلك البريدية إلى جميع البلاد الإسلامية)[٢].

وقد استشار السلطان محمد بن قلاوون قاضي القضاة ابن دقيق العيد بصلاحية ولي العهد سليمان للخلافة، قال ابن تغري بردي: (سير السلطان يستشير قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد الشافعي في أمر سليمان المذكور: هل يصلح للخلافة أم لا؟ فقال: نعم يصلح؛ وأثنى عليه، وبقي الأمر موقوفًا إلى يوم الخميس رابع عشرين جمادى الأولى المذكور، فلما كان بكرة النهار المذكور طلب سليمان إلى القلعة فطلع هو وأولاد أخيه بسبب المبايعة، فأمضى السلطان ما عهد إليه والده المذكور بعد فصول وأمور يطول شرحها بينه وبين أولاد أخيه، وجلس السلطان وخلع على أبي الربيع سليمان هذا خلعة الخلافة، ونعت بالمستكفي، وهي جبة سوداء وطرحة سوداء، وخلع على أولاد أخيه خلع الأمراء الأكابر خلعًا ملونة، وبعد ذلك بايعه السلطان والأمراء والقضاة والمقدمون وأعيان الدولة، ومدوا السماط على العادة؛ ثم رسم له السلطان وأجرى راتبه الذي كان مقررًا لوالده وزيادة؛ وأنزلوهم بالقلعة في دارين: الواحدة تسمى بالصالحية، والأخرى بالظاهرية، وأجروا عليهم الرواتب المقررة لهم؛ وكان في يوم الجمعة ثاني يوم المبايعة خطب بمصر والقاهرة للمستكفي هذا، ورسم بضرب اسمه على سكة الدينار والدرهم...)[٣].

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ١٥٨)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٣)

(٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢ / ٤٢٤)

وقد دام المستكفي في الخلافة نحو أربعين سنة كأبيه، قال ابن كثير في حوادث سنة ٧٤٠ هـ: (وممن توفي فيها من الأعيان: أمير المؤمنين المستكفي بالله أبو الربيع سليمان بن الحاكم بأمر الله العباسي، البغدادي الأصل والمولد، مولده سنة ثلاث وثمانين وستمائة أو في التي قبلها، وقرأ واشتغل قليلا، وعهد إليه أبوه بالأمر، وخطب له عند وفاة والده سنة إحدى وسبعمائة، وفوض جميع ما يتعلق به من الحل والعقد إلى السلطان الملك الناصر قلاوون، وسار إلى غزو التتر فشهد مصاف شقحب، ودخل دمشق في شعبان سنة اثنتين وسبعمائة وهو راكب مع السلطان، وجميع كبراء الجيش مشاة، ولما أعرض السلطان عن الأمر وانعزل بالكرك، التمس الأمراء من المستكفي أن يسلطن من ينهض بالملك، فقلّد الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وعقد له اللواء وألبسه خلعة السلطنة، ثم عاد الناصر إلى مصر وعذر الخليفة في فعله...)[١].

وقال الصفدي عن الخليفة الحاكم: (فيه عقل وشجاعة وحسن رياسة، وله راتب يكفيه من غير سرف، امتدت أيامه ثم عهد بالخلافة لولده المستكفي بالله أبي الربيع سليمان، وتوفي سنة إحدى وسبع مائة وهو في عشر الثمانين وكانت خلافته أربعين سنة)[٢].

وقال عن تولي الخليفة المستكفي بالله سليمان بن أحمد العباسي للخلافة سنة ٧٠١ هـ: (وخطب له عند وفاة والده سنة إحدى وسبع مئة، وفوض جميع ما إليه من الحل والعقد إلى السلطان الملك الناصر محمد، وسارا معًا إلى غزو التتار، وشهدا مصاف شقحب في شهر رمضان سنة اثنين وسبع مئة، وهو مع السلطان راكب، وجميع كبار أمراء الجيش مشاة، وعليه فرجية سوداء مطرزة وعمامة كبيرة بيضاء بعذبة طويلة، وقد تقلد سيفًا عربيًا محلى... رأيته أنا بالقاهرة مرات، وكان تام الشكل حسنا، يملأ برونقه العين مهابة وسنا، تعلوه الهيبة والوقار، وعليه من أبهة الخلافة والأمانة أنوار، يجود لو كان المال طوع حكمه، وينصف المظلوم)[٣]. وقد كان المستكفي حشمًا كريمًا فاضلًا.[٤]

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٢١٩)

(٢) الوافي بالوفيات (٢ / ٣٢٨)

(٣) أعيان العصر (١ / ٣٤٦)

(٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٣ / ٦٩)

موقف ابن تيمية من خلفاء عصره:

وقد عاصر ابن تيمية الخليفة الحاكم العباسي، ثم من بعده ابنه الخليفة المستكفي، وقد اشتهرا بالصلاح والعدل، ولم يكن نظام الخلافة في عصر ابن تيمية مركزيا -بل منذ العصر العباسي الثاني ببغداد ظل نظام الخلافة غير مركزي حتى عاد من جديد إلى مركزيته في العصر العثماني-؛ إذ تطورت صلاحيات خطة الوزير والوزارة وهم رجال الكتابة والإدارة، ثم تطورت بعد ذلك خطة الجيش والسلطنة والإمارة، وأصبحت الخلافة نظاما غير مركزي، يمثل الخليفة فيه الشرعية السياسية الأعلى في الدولة، بينما تمثل السلطنة وإمارة الجيش السلطة التنفيذية، وظلت السلطة القضائية برئاسة قاضي القضاة تتمتع باستقلاليتها، كما كانت السلطة التشريعية التي تتمثل بالفقهاء الكبار من أئمة المذاهب تتمتع بنفوذها، وكان ابن تيمية أحد هؤلاء الأئمة؛ ولهذا كانت عناية ابن تيمية بإصلاح السلطنة -وهي السلطة التنفيذية آنذاك- أكثر من عنايته بإصلاح الخلافة التي كان يتولاها في حياته خليفتان اشتهرا بالصلاح والعدالة والجهاد، فقد تولى الخليفة الحاكم سنة مولد ابن تيمية ٦٦١ هـ، وكان والده شهاب الدين ابن تيمية شيخ الحنابلة قد بايعه في حران قبل البيعة له بمصر، لما رأى من أهليته وتحقق شروط الإمامة فيه، وتوفي الحاكم سنة ٧٠١ هـ، وكان سن ابن تيمية آنذاك أربعين سنة، ثم تولى الخلافة بعده ابنه المستكفي، وتوفي ابن تيمية سنة ٧٢٨ هـ، والمستكفي ما يزال خليفة، وكلا الخليفتين شارك في جهاد التتار، وخرجا بنفسيهما للجهاد في سبيل الله، وقد بويع لهما بيعة رضا واختيار، بلا إكراه ولا إجبار، ولم يأخذاها بالسيف ولا بالقوة، بل كانت الأمة بعد سقوط الخلافة في بغداد في حاجة لهما، أشد من حاجتهما للخلافة، إذ كانا يمثلان الشرعية السياسية عند عامة الأمة من أهل السنة والجماعة وفق ما تقرر عندهم في أصول الدين وأصول الأحكام، من وجوب نصب الخليفة الواحد، ووجوب وحدة الأمة والجماعة، فببيعتهما أقيم فرض أجمعت الأمة على وجوبه، كما تقرر في كتب الأحكام السلطانية -التي تعد آنذاك بمثابة الدستور الذي ينظم شئون الدولة- إذا خلا منصب الخلافة؛ لما تمثله الخلافة من وحدة الأمة والأرض والدولة والسلطة؛ ولهذا طلبتهما الأمة للبيعة، وبحثت عنهما وهما في حال ضعف بعد نكبة بغداد واحتلال هولاكو للعراق، كما فعل السلطان قطز مع المستنصر بالله، ثم السلطان الظاهر بيبرس مع الحاكم بأمر الله، كما جاء في رسالة السلطان محمد بن قلاوون لملك التتار غازان: (وخرجنا وخرج أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله، ابن عم سيدنا رسول الله ﷺ، الواجب الطاعة على كل مسلم، المفترض المبايعة والمتابعة على كل



معترض ومسلّم، طائعين لله ولرسوله في أداء فرض الجهاد، باذلين في القتال بما أمرنا الله غاية الاجتهاد، لا يتم أمر دين ولا دنيا إلا بمتابعته، ومن والاه فقد حفظه الله وتولاه، ومن عانده أو عاند من أقامه فقد أذله الله)[(١)].

فكان منصب الخلافة آنذاك -مع خطورته وأهميته كسلطة شرعية عليا- لا يباشر السلطة التنفيذية؛ بل يقلد الخليفة أمرها للسلطان، وكان حال الخلفاء مدة حياة ابن تيمية مستقيما، لا من حيث توليهم لها بالطرق الشرعية بالعقد والبيعة والرضا، ولا من حيث قيامهم بمهامهم ومن أوجبها الجهاد في سبيل الله، ولا من حيث تحقق شروط الأهلية فيهم، بشهادة أئمة عصرهم من الفقهاء والقضاة، كابن تيمية الأب قاضي حران الذي بايع الحاكم، وكابن دقيق العيد قاضي قضاة مصر الذي زكى المستكفي؛ فلم تظهر الحاجة لإصلاح منصب الخلافة، كما هي الحاجة لإصلاح السلطنة، التي كتب ابن تيمية رسالته لإصلاح خططها وولاياتها؛ ولهذا أخطأ من ظن بأن ابن تيمية لم يول موضوع الخلافة أهمية كبيرة، بقدر ما أولى من أهمية لإقامة أحكام الشريعة!

كما عاصر ابن تيمية في مطلع حياته عهد السلطان الفاتح الظاهر بيبرس، الذي تولى السلطنة في مصر منذ سنة ٦٥٨ هـ حتى وفاته سنة ٦٧٦ هـ، وقد قال عنه ابن كثير: (وقد كان الملك الظاهر شهما شجاعا، عالي الهمة، بعيد الغور، مقداما جسورا، معتنيا بأمر السلطنة، يشفق على الإسلام، متحليا بالملك، له قصد صالح في نصرة الإسلام وأهله، وإقامة شعار الملك، واستمرت أيامه من يوم الأحد سابع عشر ذي القعدة سنة ثمان وخمسين إلى هذا الحين، ففتح في هذه المدة فتوحات كثيرة قيسارية وأرسون ويافا والشقيف وأنطاكية وبغراس وطبرية والقصير وحصن الاكراد وحصن ابن عكار والغرين وصافينا وغير ذلك من الحصون المنيعة التي كانت بأيدي الفرنج، ولم يدع مع الإسماعيلية شيئا من الحصون، وناصف الفرنج على المرقب، وبانياس وبلاد انطرسوس، وسائر ما بقي بأيديهم من البلاد والحصون، وولى في نصيبه مما ناصفهم عليه النواب والعمال وفتح قيسارية من بلاد الروم، وأوقع بالروم والمغول على البلستين بأسا لم يسمع بمثله من دهور متطاولة، واستعاد من صاحب سيس بلادا كثيرة، وجاس خلال ديارهم وحصونهم، واسترد من أيدي المتغلبين من المسلمين بعلبك وبصرى وصرخد وحمص وعجلون والصلت وتدمر والرحبة وتل باشر وغيرها، والكرك والشوبك، وفتح بلاد النوبة بكمالها من بلاد السودان، وانتزع بلادا من التتار كثيرة، منها شيرزور والبيرة، واتسعت مملكته من الفرات إلى أقصى بلاد النوبة، وكان مقتصدا في ملبسه ومطعمه وكذلك جيشه، وهو الذي أنشأ الدولة

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٣٩٥)

العباسية بعد دثورها، وبقي الناس بلا خليفة نحوا من ثلاث سنين، وهو الذي أقام من كل مذهب قاضيا مستقلا قاضي قضاة.

وكان رحمه الله متيقظا شهما شجاعا لا يفتر عن الأعداء ليلا ولا نهارا، بل هو مناجز لأعداء الإسلام وأهله، ولم شعثه واجتماع شمله.

وبالجملة أقامه الله في هذا الوقت المتأخر عونا ونصرا للإسلام وأهله، وشجا في حلوق المارقين من الفرنج والتتار، والمشركين، وأبطل الخمور ونفى الفساق من البلاد، وكان لا يرى شيئا من الفساد والمفاسد إلى سعى في إزالته بجهده وطاقته، وقد ذكرنا في سيرته ما أرشد إلى حسن طويته وسريرته)[١].

كما عاصر ابن تيمية أيضا وهو شاب، السلطان المنصور سيف الدين قلاوون الذي تولى السلطنة سنة ٦٧٨هـ، وأكمل الجهاد ضد التتار والصليبيين وحرر أكثر الساحل الشامي، وهزم التتار في معركة حمص هزيمة كبرى، وتوفي ٦٨٩ هـ، قال عنه ابن كثير: (وكانت مدة ملكه اثنتي عشرة سنة، وكان حسن الصورة مهيبا، عليه أبهة السلطنة ومهابة الملك، تام القامة، عالي الهمة، شجاعا وقورا)[٢].

ثم تولى بعده ابنه الأشرف صلاح الدين الذي أكمل فتوحات الساحل حتى لم يبق لهم سنة ٦٩٠هـ أي وجود فيه كما قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة تسعين وستمائة من الهجرة فيها فتحت عكا وبقية السواحل التي كانت بأيدي الفرنج من مدد متطاولة، ولم يبق لهم فيها حجر واحد ولله الحمد والمنة)[٣]، وكان الأشرف بن قلاوون قد عزم على تحرير العراق من التتار، إلا إنه قتل، قال ابن كثير: (وتألم الناس لفقده وأعظموا قتله، وقد كان شهما شجاعا عالي الهمة حسن المنظر، كان قد عزم على غزو العراق واسترجاع تلك البلاد من أيدي التتار، واستعد لذلك ونادى به في بلاده، وقد فتح في مدة ملكه وكانت ثلاث سنين عكا وسائر السواحل، ولم يترك للفرنج فيها معلما ولا حجرا، وفتح قلعة الروم وبهسنا وغيرها)[٤]، ثم تولى بعده أخوه السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٦٩٣ هـ الذي دام في السلطنة أكثر من أربعين سنة خلال ثلاث فترات، حتى توفي سنة ٧٤١ هـ، قضاها كلها في الجهاد في سبيل الله وتحرير أرض الإسلام من الإمارات الصليبية، والتصدي للحملات المغولية، وعمل على توحيد البلاد وتحقيق الإصلاح والنهضة، حيث يعد عصره من أزهى عصور تلك المرحلة، وقد بلغ

---

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٣٢٣)
(٢) البداية والنهاية (١٣ / ٣٧٤)
(٣) البداية والنهاية (١٣ / ٣٧٦)
(٤) البداية والنهاية (١٣ / ٣٩٥)

عنده ابن تيمية مكانة كبرى، وكانت رسائل ابن تيمية له لا تتوقف؛ يحثه فيها على الجهاد في سبيل الله، والإصلاح السياسي، وهو ما يرشح أن تكون رسالته (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) قد كتبها له.

رأي ابن تيمية في الإصلاح السياسي ورسالته في أصول الحكم الراشد:

وقد عبّرت رسالته المشهورة (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) -كما جاء في ثناياها- عن حاجة السلطة إلى الإصلاح والتزامها بالفرائض، حيث يقول فيها: (فالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصلح حال الراعي والرعية)، وقد جاء في مقدمتها: (فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية، والإبانة النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور...)[١].

وتعد هذه الرسالة فريدة في بابها؛ حيث تحدث فيها ابن تيمية عن ضرورة إصلاح السلطة، وخطورة ظلمها وانحرافها، وتميزت عن غيرها من كتب السياسية قبلها بحصر الاستدلال بالكتاب والسنة وسنن الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين، وقد جعل الشريعة -التي راعت المصلحة وأوجبت العدل- حاكمة على كل تصرف سياسي، وهو في كل الرسالة يحدد الحقوق والحدود للسلطة والأمة، فما يورده فيها لم يكن موعظة للسلطة، بل هي الواجبات التي ليس لها أن تفرط في القيام بها، وحدود الطاعة التي ليس لها أن تتجاوزها، وقد قرر فيها أصول الحكم الراشد، ومن ذلك:

أولا: ضرورة وجود الدولة ووجوب قيام السلطة:

فنصّ على وجوبها شرعيا واجتماعيا؛ لإقامة أحكام الإسلام، فهي من أعظم واجبات الدين؛ بل لا يقوم دين الإسلام إلا بالولاية والسلطة والدولة، حيث يرى بأن: (ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع؛ لحاجة بعضهم إلى بعض، ولابد لهم عند الاجتماع من رأس؛ لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه ما الجهاد، والعدل، وإقامة الحج، والجمع والأعياد، ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة والإمارة)[٢].

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (١ / ١١)

(٢) السياسة الشرعية ص ١٧٦ – ١٧٧.

ثانيا: بطلان تعدد الخلافة والإمامة العامة على الأمة:

فأوجب وحدة الخلافة والسلطة والولاية العامة، وهو إجماع الصحابة، كما قال: (ومعاوية لم يدع الخلافة؛ ولم يبايع له بها حين قاتل عليا، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة... بل لما رأى علي رضي الله عنه وأصحابه أنه يجب عليهم طاعته ومبايعته؛ إذ لا يكون للمسلمين إلا خليفة واحد، وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب، وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب، فتحصل الطاعة)[١].

وما ذكره ابن تيمية هنا هو إجماع سلف الأمة وأئمة السنة والجماعة قاطبة، بأنه لا يجوز تعدد الأئمة، ولا يكون للأمة إلا إمام واحد واجب الطاعة شرعا، كما قال ابن عبد البر: (الخليفة لا يحل إلا أن يكون واحدا في المسلمين كلهم)[٢]، وقال ابن حزم: (ولا يحل أن يكون في الدنيا إلا إمام واحد، والأمر للأول البيعة)[٣].

ثالثا: السلطة عقد بين الأمة والإمام بالشورى والرضا والاختيار؛ وحقيقتها القدرة على سياسة الأمة:

فقد أبان ابن تيمية عن هذا الأصل السياسي الراشد بتعريف حقيقة السلطة نفسها، وبتحديد طبيعة العلاقة بين الأمة والسلطة بالبيعة والعقد، وأن الولاة وكلاء عنها، وهي الأصيل، فقال: (وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكا، كما قال رسول الله ﷺ: "إني -والله- لا أعطي ولا أمنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت"، رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه، فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا)[٤].

وقد فصّل القول في هذا الأصل السياسي الراشد في كتابه "منهاج السنة" في الرد على الحلي المعتزلي الشيعي الذي ادعى بأن البيعة تمت بالسقيفة بلا شورى، وإنما بعقد واحد أو مجموعة، دون جمهور الأمة، كما يقرره علماء الكلام من الأشعرية، فقال ابن تيمية: (وأما قول -الحلي الشيعي عن أهل السنة- إنهم يقولون: إن الإمام

---

(١) إبطال التحليل (١٤٣/٣)
(٢) الاستذكار (١٩٠/٣)
(٣) المحلى (٣٦٠/٩)
(٤) السياسة الشرعية (١ / ٤٧)

بعد رسول الله ﷺ أبو بكر بمبايعة عمر برضا أربعة، فيقال له: ليس هذا قول أئمة أهل السنة، وإن كان بعض أهل الكلام يقولون: إن الإمامة تنعقد ببيعة أربعة، كما قال بعضهم: تنعقد ببيعة اثنين، وقال بعضهم: تنعقد ببيعة واحد، فليست هذه أقوال أئمة السنة، بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماما حتى يوافقه أهل الشوكة عليها، الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة؛ فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماما، ولهذا قال أئمة السلف من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الولاية، فهو من أولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامة ملك وسلطان، والملك لا يصير ملكا بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة، إلا أن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير ملكا بذلك، وهكذا كل أمر يفتقر إلى المعاونة عليه لا يحصل إلا بحصول من يمكنهم التعاون عليه؛ ولهذا لما بويع علي رضي الله عنه وصار معه شوكة صار إماما، ولو كان جماعة في سفر؛ فالسنة أن يؤمروا أحدهم، كما قال النبي ﷺ: (لا يحل لثلاثة يكونون في سفر إلا أن يؤمروا واحدا منهم)، فإذا أمّره أهل القدرة منهم صار أميرا، فكون الرجل أميرا وقاضيا وواليا وغير ذلك من الأمور التي مبناها على القدرة والسلطان، متى حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان حصلت، وإلا فلا، إذ المقصود بها عمل أعمال لا تحصل إلا بقدرة، فمتى حصلت القدرة التي بها يمكن تلك الأعمال كانت حاصلة، وإلا فلا، وهذا مثل كون الرجل راعيا للماشية متى سلمت إليه بحيث يقدر أن يرعاها كان راعيا لها وإلا فلا، فلا عمل إلا بقدرة عليه، فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم يكن عاملا، والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتى صار قادرا على سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله،ولهذا قال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، إلى أن قال: ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس، ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فدفع الصدقات إليه جائز برا كان أو فاجرا"، وقال في رواية إسحاق بن منصور وقد سئل عن حديث النبي ﷺ: (من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية) ما معناه؟ فقال: "تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا إمام فهذا معناه"!

والكلام هنا في مقامين: أحدهما في كون أبي بكر كان هو المستحق للإمامة وأن مبايعتهم له مما يحبه الله ورسوله، فهذا ثابت بالنصوص والإجماع.

والثاني: أنه متى صار إماما، فذلك بمبايعة أهل القدرة له، وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر إنما صار إماما لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماما، سواء كان ذلك جائزا أو غير جائز، فالحل والحرمة متعلق بالأفعال، وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة، ثم قد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين، وقد تحصل على وجه فيه معصية، كسلطان الظالمين، ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصر إماما بذلك، وإنما صار إماما بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة؛ ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة؛ لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الإمامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك، فمن قال إنه يصير إماما بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة؛ فقد غلط، كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضره؛ فقد غلط، وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار الذين هم بطانة رسول الله ﷺ، والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة وبهم قهر المشركون وبهم فتحت جزيرة العرب، فجمهور الذين بايعوا رسول الله ﷺ هم الذين بايعوا أبا بكر، وأما كون عمر أو غيره سبق إلى البيعة فلا بد في كل بيعة من سابق، ولو قدر أن بعض الناس كان كارها للبيعة لم يقدح ذلك في مقصودها...

وأما عمر، فإن أبا بكر عهد إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار إماما لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم له، وأما قوله ثم عثمان بن عفان بنص عمر على ستة هو أحدهم فاختاره بعضهم، فيقال أيضا: عثمان لم يصر إماما باختيار بعضهم، بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان، ولم يتخلف عن بيعته أحد، قال الإمام أحمد في رواية حمدان بن علي: (ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم).

فلما بايعه ذوو الشوكة والقدرة صار إماما، وإلا فلو قدر أن عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه علي ولا غيره من الصحابة أهل الشوكة لم يصر إماما، ولكن عمر لما جعلها شورى في ستة: عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف، ثم إنه خرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم، وبقي عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف، واتفق الثلاثة باختيارهم على أن عبد الرحمن بن عوف لا يتولى ويولي أحد الرجلين، وأقام عبد الرحمن ثلاثا، حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم يشاور السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمراء الأمصار، وكانوا قد حجوا مع عمر ذلك العام، فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان، وذكر أنهم كلهم قدموا

عثمان فبايعوه لا عن رغبة أعطاهم إياها، ولا عن رهبة أخافهم بها، ولهذا قال غير واحد من السلف والأئمة كأيوب السختياني وأحمد ابن حنبل والدارقطني وغيرهم: من لم يقدم عثمان على علي فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار، وهذا من الأدلة الدالة على أن عثمان أفضل لأنهم قدموه باختيارهم واشتوارهم)[١].

فهنا يقرر ابن تيمية حقيقة الخلافة وأنها تحققت للخلفاء الراشدين ببيعة جمهور الصحابة وهم الأكثرية، وأهل الشوكة والمنعة، لا بمجرد العهد أو الترشيح، أو اختيار الأقلية، وأن مناط الحكم ليس بالطرق والوسائل التي جرى اختيارهم بها مع اختلاف صورها، بل مناطه انعقاد البيعة بالشورى والرضا، وموافقة الجمهور الذين تتحقق بهم الشوكة والقدرة على إدارة السلطة والدولة، وأنها لا تتحقق كما قال الإمام أحمد إلا بوجهين:

الأول: أن يلي الإمام الخلافة باجتماع الأمة عليه بالشورى والرضا، أو باختيار جمهورها وهم الأكثرية، وهي الولاية الشرعية الاختيارية الراشدة.

الثاني: أن يغلب الناس بالقوة ويتغلب على الخلافة بشرط استقرار الأمر له حتى لا ينازعه أحد، ويسمى أمير المؤمنين، وهي الإمامة الواقعية القهرية الاضطرارية، التي اختلف أئمة أهل السنة فيها، حيث خالف مالك وأبو حنيفة، ولم يروا له ولاية وإمامة شرعية بالقهر، وكانوا لا يرون بيعة لمكره.

فالخليفة عند أحمد نفسه هو الذي تجتمع عليه الأمة، ويستقر له الأمر بالخلافة؛ فلا ينازعه أحد فيها، حتى وإن نازعه أحد فيما دونها، كمن بغى عليه أو خرج عن طاعته دون منازعته في منصب الخلافة العامة!

فخلافة أبي بكر تمت ببيعة الجمهور وهم الأكثر، مع وجود أقلية معارضة كسعد بن عبادة، إلا أنها لم تخرج عما اتفق عليه الأكثر، وكذا عمر لم يصبح خليفة بمجرد عهد أبي بكر له وترشيحه للخلافة بعده، وإنما صار إماما بعد وفاة أبي بكر ببيعة الصحابة له برضاهم وطوعهم، ولو لم يبايعوه لما صار خليفة عليهم بمجرد العهد؛ حيث قال عن خلافة عمر: (وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر إنما صار إماما لما بايعوه وأطاعوه، ولو قُدِّر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماما).

وكذلك عثمان لم يصبح إماما وخليفة بمجرد ترشيح عمر له في الستة، ولا برضا الخمسة الآخرين به، وإنما صار خليفة للمسلمين بعد أن عقدها الصحابة له في المسجد بالبيعة العامة، حيث قال: (عثمان لم يصر إماما باختيار بعضهم بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان لم يتخلف عن بيعته أحد).

---

(١) منهاج السنة النبوية (١ / ٣٦٣ - ٣٦٥)

رابعا: الحاكمية للشرع، فغاية الولاية: إقامة أحكام الله والعدل الذي أمر به؛

فوجوب إقامة السلطة حكم معقول المعنى، وعلته ظاهرة قطعية، فالغاية من إقامة الدولة والسلطة والولاية في الإسلام: إقامة العدل وهو الشرع، فكل شرع هو عدل، وكل عدل هو شرع، وهو الذي يتحقق به في الإسلام صلاح الدنيا والآخرة، وانتظام شئون الدولة والمجتمع، ولهذا قرر ابن تيمية القاعدة السياسية الشرعية لضرورة العدل بقوله: (فإن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يُروى: الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة)[1].

وقال: (وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم: أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم؛ ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة؛ ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام، وقد قال النبي ﷺ: (ليس ذنب أسرع عقوبة من البغي وقطيعة الرحم) فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء؛ فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة)[2].

ولهذا كان الخروج عن حكم الله وعدله: طغيان واتباع للطاغوت الذي أمر الله بجهاده والكفر به، كما قال ابن تيمية: (وأما التحاكم إلى غير كتاب الله، فقد قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، والطاغوت فعلوت من الطغيان، والطغيان مجاوزة الحد وهو الظلم والبغي، فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارها لذلك طاغوت... والمطاع في معصية الله، والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق، سواء كان مقبولا خبره المخالف لكتاب الله، أو مطاعا أمره المخالف لأمر الله، هو طاغوت؛ ولهذا سمى من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت، وسمى الله فرعون وعادا طغاة)[3].

وقال تلميذه ابن القيم: (أخبر سبحانه أن من تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكّم الطاغوت وتحاكم إليه، والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع، فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما

---

(١) مجموع الفتاوى ٦/ ٣٢٢

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨ / ١٤٦)

(٣) الفتاوى (٢٨ / ٢٠٠)

لا يعلمون أنه طاعة لله، فهذه طواغيت العالم إذا تأملتها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم [تحول] من عبادة الله إلى عبادة الطاغوت، وعن التحاكم إلى الله وإلى الرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى الطاغوت ومتابعته)(١).

وقال أيضا: (وقد أمرنا الله برد ما تنازعنا فيه إليه وإلى رسوله؛ فلم يبح لنا قط أن نرد ذلك إلى رأي ولا قياس، ولا تقليد إمام ولا منام، ولا كشوف ولا إلهام، ولا حديث قلب ولا استحسان، ولا معقول ولا شريعة الديوان، ولا سياسة الملوك ولا عوائد الناس، التي ليس على شرائع المسلمين أضر منها، فكل هذه طواغيت من تحاكم إليها أو دعا منازعة إلى التحاكم إليها فقد حاكم إلى الطاغوت)(٢).

وقال: (ومن حاكم خصمه إلى غير الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وقد أمر أن يكفر به، ولا يكفر العبد بالطاغوت حتى يجعل الحكم لله وحده)(٣).

خامسا: بطلان الملك ووجوب الخلافة الراشدة:

وقد قرر ابن تيمية -كما هو قول عامة الفقهاء- بأن الولاية في الإسلام أمانة ووكالة عن الأمة، والولاة وكلاء عن الأمة، أو نواب عمن ولاهم، بصفته وكيلا عن الأمة، فقال: (وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكا، كما قال رسول الله ﷺ: "إني -والله- لا أعطي ولا أمنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت"، رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه؛ فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا)(٤).

فالخلافة والإمامة في الإسلام ليست ملكا، يتصرف فيها الملوك وفق أهوائهم، ولا توارث فيها، كما نقل ابن حزم إجماع الأمة على ذلك فقال: (ولا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في أنه لا يجوز التوارث فيها)(٥).

وقد قرر ابن تيمية وجوب اتباع سنن الخلفاء الراشدين خصوصا في باب الإمامة، فإن اختلفوا؛ فسنة أبي بكر وعمر، حيث يقول: (ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله باطنا وظاهرا، واتباع سبيل

---

(١) إعلام الموقعين (١ / ٥٠)
(٢) إعلام الموقعين (١ / ٢٤٤)
(٣) طريق الهجرتين (١ / ٦٦)
(٤) السياسة الشرعية (١ / ٤٧)
(٥) الفصل (٤/١٣٠)

السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله حيث قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة")(١).

وقال: (فسنة خلفائه الراشدين: هي مما أمر الله به ورسوله)(٢).

وقال أيضا: (ففي هذا الحديث، أمر المسلمين باتباع سنته، وسنة الخلفاء الراشدين، وبين أن المحدثات التي هي البدع التي نهى عنها، ما خالف ذلك)(٣).

وقال أيضا: (فمن تمسك بسنة الخلفاء الراشدين فقد أطاع الله ورسوله)(٤).

وقال في وجوب الاقتداء بالشيخين، ولزوم سنن الخلفاء الراشدين، كما في حديث: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)، وحديث: (اقتدوا بالذين من بعدي من بعدي أبي بكر وعمر): (فهذا أمر وتحضيض على لزوم سنة الخلفاء، وأمر بالاستمساك بها، وتحذير من المحدثات المخالفة لها، وهذا الأمر منه، والنهي: دليل بَيّن في الوجوب، ثم اختص من ذلك قوله: "اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر، وعمر" فهذان أمر بالاقتداء بهما، والخلفاء الراشدون أمر بلزوم سنتهم، وفي هذا تخصيص للشيخين من وجهين:

أحدها: أن (السنّة) ما سنّوه للناس، وأما (القدوة) فيدخل فيها الاقتداء بهما فيما فعلاه مما لم يجعلوه سنة.

الثاني: أن السنة أضافها إلى الخلفاء؛ لا إلى كل منهم، فقد يقال: إن ذلك فيما اتفقوا عليه؛ دون ما انفرد به بعضهم، وأما القدوة فعيَّن القدوة بهذا، وبهذا، وفي هذا الوجه نظر، ويستفاد من هذا، أن ما فعله عثمان وعلي من الاجتهاد الذي سبقهما بما هو أفضل منه أبو بكر وعمر ودلت النصوص، وموافقة جمهور الأمة على رجحانه وكان سببه افتراق الأمة: لا يؤمر بالاقتداء بهما فيه؛ إذ ليس ذلك من سنة الخلفاء؛ وذلك أن أبا بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة والرهبة، وسلما من التأويل في الدماء، والأموال، وعثمان رضي الله عنه غلّب الرغبة، وتأول في الأموال، وعلي غلّب الرهبة، وتأول في الدماء، و أبو بكر وعمر كمل زهدهما في المال والرياسة، وعثمان كمل زهده في الرياسة، وعلي كمل زهده في المال...)(٥).

---

(١) الفتاوى (٣/١٥٧)
(٢) الفتاوى (٤/١٠٨)
(٣) الفتاوى (٣١/٣٧)
(٤) الفتاوى (٢٤/٢٠٩)
(٥) الفتاوى (٣٥/٢٢)

وقال أيضا: إن (الخلفاء الراشدين إذا خالفهم غيرهم كان قولهم هو الراجح؛ لأن النبي قال: "عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي؛ تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة")[1].

وقال عن تقرر ذلك في أصول أحمد بن حنبل: (وقد تنازع العلماء من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم في إجماع الخلفاء، وفي إجماع العترة هل هو حجة يجب اتباعها؟ والصحيح: أن كلاهما حجة، فإن النبي قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ" وهذا حديث صحيح في السنن، وقال: "إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض" رواه الترمذي وحسنه، وفيه نظر، وكذلك إجماع أهل المدينة النبوية في زمن الخلفاء الراشدين هو بهذه المنزلة)[2].

وقال أيضا في وجوب لزوم سنن الخلفاء الراشدين مطلقا: (فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه، إن أمكنه أن يفصل النِّزاع بالعلم والعدل وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن وما تهوى الأنفس ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾)[3].

بطلان الملك في شريعة الإسلام:

وقد قرر ابن تيمية بطلان الملك المحض، وأنه ليس من الإسلام في شيء بل هو دين الإباحية، وأن الواجب هو الخلافة الراشدة، فإن شاب نظام الخلافة شيء من الملك كما حدث بعد الخلافة الراشدة، فهنا يراعى حال القدرة، فقال: (في الحديث: "ستكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون ملك وجبرية، ثم يكون ملك عضوض"، وقال في الحديث المشهور في السنن وهو صحيح: "إنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور"، ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين "خلفاء"، وإن كانوا ملوكا ولم يكونوا خلفاء الأنبياء -أي: خلافة ملك لا خلافة نبوة راشدة- بدليل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) الفتاوى (٣٢/٣٤٧)

(٢) الفتاوى (٢٨/٤٩٣)

(٣) الفتاوى (١٢/٢٣٥)

"كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وستكون خلفاء فتكثر؛ قالوا فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول؛ ثم أعطوهم حقهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم"، فقوله: "فتكثر" دليل على من سوى الراشدين فإنهم لم يكونوا كثيرا، وأيضا قوله: "فوا ببيعة الأول فالأول" دل على أنهم يختلفون؛ والراشدون لم يختلفوا، وقوله: "فأعطوهم حقهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم" دليل على مذهب أهل السنة في إعطاء الأمراء حقهم من المال والمغنم... والغرض هنا: بيان جماع الحسنات والسيئات الواقعة بعد خلافة النبوة في الإمارة وفي تركها، فإنه مقام خطر، وذلك أن خبره بانقضاء خلافة النبوة فيه الذم للملك والعيب له، لا سيما وفى حديث أبى بكرة أنه استاء للرؤيا، وقال: "خلافة نبوة ثم يؤتي الله الملك من يشاء"، ثم النصوص الموجبة لنصب الأئمة والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي يتولونها من الثواب حمد لذلك وترغيب فيه، فيجب تخليص محمود ذلك من مذمومه، وفى حكم اجتماع الأمرين، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله خيرني بين أن أكون عبدا رسولا وبين أن أكون نبيا ملكا فاخترت أن أكون عبدا رسولا". فإذا كان الأصل في ذلك شوب الولاية من الإمارة والقضاء بالملك هل هو جائز في الأصل والخلافة مستحبة؟ أم ليس بجائز إلا لحاجة من نقص علم أو نقص قدرة بدونه؟

فنحتج بأنه -أي الملك- ليس بجائز في الأصل، بل الواجب خلافة النبوة. لقوله ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فكل بدعة ضلالة"، بعد قوله: "من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا"، فهذا أمر وتحضيض على لزوم سنة الخلفاء وأمر بالاستمساك بها وتحذير من المحدثات المخالفة لها، وهذا الأمر منه والنهي دليل بيّن في الوجوب... وأيضا فكون النبي ﷺ استاء للملك بعد خلافة النبوة؛ دليل على أنه متضمن ترك بعض الدين الواجب، وقد يحتج من يجوز الملك بالنصوص التي منها قوله لمعاوية: "إن ملكت؛ فأحسن" ونحو ذلك، وفيه نظرا! ويحتج بأن عمر أقر معاوية لما قدم الشام على ما رآه من أبهة الملك لما ذكر له المصلحة فيه، فإن عمر قال: لا آمرك ولا أنهاك، ويقال في هذا إن عمر لم ينهه لا أنه أذن له في ذلك، لأن معاوية ذكر وجه الحاجة إلى ذلك ولم يثق عمر بالحاجة؛ فصار محل اجتهاد في الجملة!

فهذان القولان متوسطان أن يقال الخلافة واجبة، وإنما يجوز الخروج عنها بقدر الحاجة، أو أن يقال يجوز قبولها من الملك بما ييسر فعل المقصود بالولاية ولا يعسره، إذ ما يبعد المقصود بدونه لا بد من إجازته...

وهنا طرفان: أحدهما: من يوجب ذلك -أي: خلافة النبوة- في كل حال وزمان وعلى كل أحد ويذم من خرج عن ذلك مطلقا أو لحاجة، كما هو حال أهل البدع من الخوارج والمعتزلة وطوائف من المتسننة والمتزهدة.

والثاني: من يبيح الملك مطلقا من غير تقيد بسنة الخلفاء، كما هو فعل الظلمة والإباحية والمرجئة، وهذا تفصيل جيد وسيأتي تمامه.

وتحقيق الأمر أن يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهاد سائغ، أو مع القدرة على ذلك علما وعملا، فإن كان مع العجز علما أو عملا كان ذو الملك معذورا في ذلك، وإن كانت خلافة النبوة واجبة مع القدرة، كما تسقط سائر الواجبات مع العجز، كحال النجاشي لما أسلم وعجز عن إظهار ذلك في قومه، بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه، لكن الملك كان جائزا لبعض الأنبياء كداود وسليمان ويوسف، وإن كان مع القدرة علما وعملا، وقدّر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة، وإن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا، فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا إثم على الملك العادل أيضا، وهذا الوجه قد ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد لما تكلم في تثبيت خلافة معاوية، وبنى ذلك على ظهور إسلامه وعدالته وحسن سيرته، وأنه ثبتت إمامته بعد موت علي لما عقدها الحسن له، وسمي ذلك عام الجماعة...

وذكر أن رجلا سأل أحمد عن الخلافة فقال: كل بيعة كانت بالمدينة فهي خلافة نبوة لنا.

قال القاضي -أبو يعلى-: وظاهر هذا أن ما كان بغير المدينة لم يكن خلافة نبوة.

قلت -ابن تيمية-: نصوص أحمد على أن الخلافة تمت بعلي كثيرة جدا.

ثم عارض القاضي ذلك بقوله: "الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا".

قال السائل: فلما خصّ الخلافة بعده بثلاثين سنة كان آخرها آخر أيام علي، وإن بعد ذلك يكون ملكا؛ دلّ على أن ذلك ليس بخلافة؟

فأجاب القاضي بأنه يحتمل أن يكون المراد به الخلافة التي لا يشوبها ملك بعده ثلاثون سنة، وهكذا كانت خلافة الخلفاء الأربعة، ومعاوية قد شابها الملك، وليس هذا قادحا في خلافته، كما أن ملك سليمان لم يقدح في نبوته، وإن كان غيره من الأنبياء فقيرا، قلت: فهذا يقتضي أن شوب الخلافة بالملك جائز في شريعتنا، وإن ذلك لا ينافي العدالة، وإن كانت الخلافة المحضة أفضل... وكل من انتصر لمعاوية وجعله مجتهدا في أموره ولم ينسبه إلى معصية؛ فعليه أن يقول بأحد القولين إما جواز شوبها -أي الخلافة- بالملك، أو عدم اللوم على ذلك...

وأما إذا كانت خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة وقد تركت، فترك الواجب سبب للذم والعقاب، ثم هل تركها كبيرة أو صغيرة؟ إن كان صغيرة لم يقدح في العدالة، وإن كان كبيرة ففيه القولان، لكن يقال هنا: إذا كان القائم بالملك والإمارة يفعل من الحسنات المأمور بها ويترك من السيئات المنهي عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب أو يفعله من محظور فهذا قد ترجحت حسناته على سيئاته..)[1].

فهنا يتحدث ابن تيمية عن خلافة النبوة، والخلافة العامة في الإسلام التي جاءت بعدها، وحافظت على أصول الخلافة كنظام سياسي، وشابها شيء من الملك، بالتوسع بالمباحات، ووقوع شيء من الجور، أما الملك المحض الذي يخرج عن أصول الخلافة نفسها كنظام سياسي، فهذا كما يقول ابن تيمية: (كمن يبيح الملك مطلقا من غير تقيد بسنة الخلفاء الراشدين، كما هو فعل الظلمة والإباحية والمرجئة)!

ولهذا أثنى على من كان يلتزم بسنن الخلافة الراشدة، كما قال عن (معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات، ولم يعهد إلى أحد، وكان فيه دين وصلاح..)[2].

صور الخروج عن سنن الخلافة الراشدة إلى خلافة الملك:

وفيما سبق يقرر ابن تيمية ما يلي: أن الخروج عن سنن الخلافة الراشدة إلى خلافة ملك -كخلافة بني أمية وبني العباس وبني عثمان وليس الملك المحض- له ثلاث صور:

١ - **الصورة الأولى:** أن يكون ذلك لعدم العلم أو لعدم القدرة؛ فهنا يسقط الواجب وهو لزوم سنن الخلافة الراشدة للعجز، كما تسقط سائر الواجبات عند عدم القدرة، وقاس ذلك على حال النجاشي حين أسلم سرا ولم يستطع تغيير شيء، وقاسه أيضا على حال النبي يوسف، إلا أنه استشكل ذلك لكون يوسف على شريعة أخرى، كان الملك فيها جائزا، بخلاف شريعة النبي محمد ﷺ الذي جاءت شريعته بالخلافة وأبطلت الملك.

وفيما ذكره هنا نظر، إذ النجاشي لم يخاطب بأحكام الشريعة آنذاك، حتى يوصف بالعجز وعدم القدرة، وإنما آمن بما أخبره به جعفر بن أبي طالب إيمانا إجماليا، وأسلم ولم يظهر شيئا من ذلك، إذ لم يجب عليه ذلك أصلا حتى يوصف بالعجز؛ لأنه كان في دار كفر لم يسلم أهلها، فلا يجب فيها إقامة أحكام دار الإسلام.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٢٠ - ٢٧)

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (٤ / ١٥٥)

٢ - والصورة الثانية: أن يكون الخروج عن سنن الخلافة الراشدة مع العلم والقدرة لا عن جهل وعجز؛ فإن قيل بأن لزوم سنن الخلافة الراشدة مستحب لا واجب، وفرض أن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا؛ فهنا لا إثم على الملك العادل، وهذا كله افتراض جدلي أراد منه ابن تيمية الاعتذار لمعاوية لما شاب وخلط خلافته بشيء من الملك.

ثم ذكر أجوبة القاضي أبي يعلى الحنبلي ورده على من طعن في معاوية بأنه ليس خليفة وإنما هو ملك؛ لحديث: (الخلافة ثلاثون سنة ثم تكون ملكا)، فقال بأن المراد هنا: خلافة النبوة ثلاثون سنة، أما بعد ذلك فهي خلافة ملك، وقاسها القاضي على خلافة النبي سليمان، وقد استشكل ابن تيمية ذلك؛ إذ هذا يقتضي جواز شوب وخلط الخلافة بالملك في شريعتنا، مع أن الظاهر المنع كما نص عليه ابن تيمية في أول كلامه.

٣ - والصورة الثالثة: أن يكون الخروج عن سنن الخلافة الراشدة مع العلم والقدرة مع القول بوجوب لزوم سنن الخلافة الراشدة؛ فالخروج عنها يقتضي اللوم والذم، وهل هو كبيرة أم صغيرة... إلخ.

ويلاحظ هنا بأن ابن تيمية وقبله القاضي أبو يعلى كانا بصدد الرد على المخالف دفاعا عن معاوية، وإلا لو حققا القول في حديث: (خلافة النبوة ثلاثون سنة)؛ لعلما بأن قوله في آخر الحديث: (ثم يصير ملكا)، إنما هي زيادة من كلام الراوي ولا يصح رفعها إلى النبي ﷺ، ولم ترد في أكثر روايات هذا الحديث، وأما قوله في الحديث الصحيح في الرؤيا (خلافة نبوة ثم يؤتي الله الملك من يشاء)؛ فالمراد بالملك هنا الخلافة نفسها، إذ الخلافة هي ملك وسلطان أيضا، كما قال مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ﴾؛ قال: (الملك السلطان)! وقال ابن جرير الطبري: (الملك سلطان، والطاعة ملك)[1]، فالخلافة: رئاسة عامة وسلطة وطاعة، فيطلق عليها في اللغة: ملك، والدليل على أنها خلافة؛ الحديث الصحيح في صحيح مسلم: (لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة)، فسماهم خلفاء لا ملوك؛ إذ لا ملوك في الإسلام.

وحديث الرؤيا في الصحيحين ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان فقط، ولم يذكر عليا، فدل على أن المراد بقوله: (ثم يؤتي الله الملك من يشاء) أي: الخلافة، وعلي رضي الله عنه خليفة وليس بملك بلا خلاف، وقد آتاه الله الملك في الرؤيا، وهو ملك الخلافة، إذ الخلافة ملك وسلطة، والصحيح أن الشارع تواتر عنه بأنه سيسوس أمته بعده الخلفاء الراشدون، ثم يكون بعدهم خلفاء فيكثرون، وأمر بلزوم هدي الخلفاء الراشدين ونبذ المحدثات بعدهم، كما أمر بالوفاء بالبيعة للخلفاء المسلمين العدول، وأما الملك العضوض والملك الجبري؛ فلم يأمر

---

(١) تفسيره (١٥/١٥٩)

الشارع بالبيعة لهم ولا الوفاء لهم، بل ذكرهم للتحذير منهم ومن طاعتهم؛ إذ هم دعاة على أبواب جهنم من أطاعهم قذفوه فيها!

كما إن حدود طاعة السلطة منوط بإقامتها لحكم الله ورسوله وهو العدل المطلق؛ فليس للسلطة طاعة مطلقة، ولا طاعة لذات السلطة أو لكونها سلطة؛ بل لأن طاعتها فيما أوجب الله من العدل طاعة لله ولرسوله، واحتج ابن تيمية في تقرير هذا الأصل السياسي بآية الأمانة، فقال: (وهذه رسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلا﴾..

قال العلماء: نزلت الآية الأولى في ولاة الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الثانية في الرعية من الجيوش وغيرهم عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله، فإن أمروا بمعصية الله؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيء؛ ردوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن لم تفعل ولاة الأمر ذلك أطيعوا فيما يأمرون به من طاعة الله؛ لأن ذلك من طاعة الله ورسوله، وأديت حقوقهم إليهم كما أمر الله ورسوله ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة)(١).

سادسا: وجوب تولية الأصلح والأكفأ لكل ولاية وتحريم التولية للقرابة والعصبية:

فالسلطة والولاية أمانة بل من أعظم الأمانات التي يجب أداؤها إلى أهلها؛ ولهذا نهى النبي ﷺ أبا ذر عن توليها لضعفه، مع أمانته في نفسه وصدقه، إلا أنه يشترط لها شروط أخرى وهي الكفاءة والقوة، وقد نصّ ابن تيمية أنه: (يجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، قال النبي ﷺ: "من ولي من أمر المسلمين شيئا، فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه؛ فقد خان الله ورسوله"، وفي رواية: "من قلد رجلا عملا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة أرضى منه فقد خان الله ورسوله وخان

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ١٢)

المؤمنين"، رواه الحاكم في صحيحه، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "من ولي من أمر المسلمين شيئا، فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما؛ فقد خان الله ورسوله والمسلمين"، وهذا واجب عليه فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب ذي السلطان، والقضاة، ومن أمراء الأجناد، ومقدمي العساكر، والصغاروالكبار، وولاة الأموال من الوزراء والكتاب والشادين، والسعاة على الخراج والصدقات، وغير ذلك من الأموال التي للمسلمين، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنيب ويستعمل أصلح من يجده، وينتهي ذلك إلى أئمة الصلاة والمؤذنين والمقرئين والمعلمين وأمير الحاج، والبرد والعيون الذين هم القصاد، وخزان الأموال، وحراس الحصون، والحدادين الذين هم البوابون على الحصون والمدائن، ونقباء العساكر الكبار والصغار، وعرفاء القبائل والأسواق، ورؤساء القرى الذين هم الدهاقون، فيجب على كل من ولي شيئا من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب، بل ذلك سبب المنع؛ فإن في الصحيحين عن النبي ﷺ: "أن قوما دخلوا عليه، فسألوه ولاية؛ فقال: إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه"، وقال لعبد الرحمن بن سمرة: "يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة؛ أعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة؛ وكلت إليها"، أخرجاه في الصحيحين، وقال ﷺ: "من طلب القضاء واستعان عليه؛ وكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه؛ أنزل الله إليه ملكا يسدده"، رواه أهل السنن، فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الأسباب، أو لضغن في قلبه على الأحق أو عداوة بينهما: فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُون﴾، ثم قال: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيم﴾، فإن الرجل لحبه لولده أو لعتيقه قد يؤثره في بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحقه فيكون قد خان أمانته، كذلك قد يؤثره زيادة في ماله أو حفظه بأخذ ما لا يستحقه أو محاباة من يداهنه في بعض الولايات؛ فيكون قد خان الله ورسوله وخان أمانته... إذا عرف هذا فليس له أن يستعمل إلا أصلح الموجود وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية، فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذه للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله، وإن اختل بعض الأمور بسبب من غيره إذا لم يمكن إلا ذلك فإن الله

يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، ويقول: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى وقال النبي ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) أخرجاه في الصحيحين، لكن إن كان منه عجز ولا حاجة إليه أو خيانة عوقب على ذلك، وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب، فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة، كما قال تعالى ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِين﴾)[1].

كما قرر وجوب مراعاة طبيعة كل ولاية عند اختيار من يتولاها بما يحقق المقصود من الولاية نفسها، حتى وإن اقتضى أن يتولاها عدد من الأكفاء إن تعذر وجود واحد يستطيع القيام بأعبائها، فتكون الولاية مشتركة، حيث يقول: (وإن كانت الحاجة في الولاية إلى الأمانة أشد قدم الأمين، مثل حفظ الأموال ونحوها، فأما استخراجها وحفظها فلا بد فيه من قوة وأمانة، فيولي عليها شاد قوي يستخرجها بقوته، وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته، وكذلك في إمارة الحرب إذا أمر الأمير بمشاورة أولي العلم والدين جمع بين المصلحتين، وهكذا في سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة برجل واحد جمع بين عدد، فلا بد من ترجيح الأصلح أو تعدد المولى إذا لم تقع الكفاية بواحد تام، ويقدم في ولاية القضاء الأعلم الأورع الأكفأ، فإن كان أحدهما أعلم والآخر أورع قدم -فيما قد يظهر حكمه ويخاف فيه الهوى- الأورع وفيما يدق حكمه ويخاف فيه الاشتباه: الأعلم)[2].

ولشمول معنى العدل لكل تصرفات الولاة، ووجوب الحكم بالعدل مطلقا؛ يرى ابن تيمية بأن كل من حكم بين اثنين فهو قاض، ويدخل في عموم النصوص الواردة في القضاة، فيقول: (ولهذا قال النبي ﷺ: "القضاة ثلاثة: قاضيان في النار وقاض في الجنة، فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى بين الناس على جهل فهو في النار، ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة"، رواه أهل السنن، والقاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خليفة أو سلطانا أو نائبا أو واليا أو كان منصوبا ليقضي بالشرع أو نائبا له حتى يحكم بين الصبيان في الخطوط إذا تخايروا، هكذا ذكر أصحاب رسول الله ﷺ: وهو ظاهر)[3].

(١) السياسة الشرعية (١ / ١٧)

(٢) السياسة الشرعية (١ / ٢٥)

(٣) السياسة الشرعية (١ / ٢٤)

سابعا: لا يولى غير العدل إلا إذا كان ذا كفاية يحقق مصلحة الولاية ولم يوجد غيره، ويجب تهيئة الأكفاء للولاية وإعداد رجال الدولة:

حيث يقول ابن تيمية في رسالته في "السياسة الشرعية": (اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "اللهم أشكوا إليك جلد الفاجر وعجز الثقة"، فالواجب في كل ولاية الأصلح بحسبها، فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنفعهما لتلك الولاية، وأقلهما ضررا فيها، فتقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع، وإن كان فيه فجور فيها على الرجل الضعيف العاجز وإن كان أمينا، كما سئل الإمام أحمد: عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو وأحدهما قوي فاجر ولآخر صالح ضعيف مع أيهما يُغزى؟ فقال: أما الفاجر القوي فقوته للمسلمين وفجوره على نفسه، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين، فيغزى مع القوي الفاجر، وقد قال النبي ﷺ: "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر"، وروي "بأقوام لا خلاق لهم"، فإذا لم يكن فاجرا كان أولى بإمارة الحرب ممن هو أصلح منه في الدين إذا لم يسد مسده، ولهذا كان النبي ﷺ يستعمل خالد بن الوليد على الحرب منذ أسلم وقال: "إن خالدا سيف سله الله على المشركين"، مع أنه أحيانا كان قد يعمل ما ينكره النبي ﷺ حتى إنه -مرة- رفع يديه إلى السماء وقال: "اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد"، لما أرسله إلى جذيمة، فقتلهم وأخذ أموالهم بنوع شبهة، ولم يكن يجوز ذلك وأنكره عليه بعض من معه من الصحابة حتى وداهم النبي ﷺ وضمن أموالهم، ومع هذا فما زال يقدمه في إمارة الحرب؛ لأنه كان أصلح في هذا الباب من غيره وفعل ما فعل بنوع تأويل، وكان أبو ذر رضي الله عنه أصلح منه في الأمانة والصدق، ومع هذا فقال له النبي ﷺ: "يا أبا ذر إني أراك ضعيفا وإني أحب لك ما أحب لنفسي: لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم" رواه مسلم، فنهى أبا ذر عن الإمارة والولاية؛ لأنه رآه ضعيفا مع أنه قد روى "ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر".

وأمر النبي ﷺ مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل استعطافا لأقاربه الذين بعثه إليهم على من هم أفضل منه وأمر أسامة بن زيد لأجل ثأر أبيه؛ ولذلك كان يستعمل الرجل لمصلحة مع أنه قد كان يكون مع الأمير من هو أفضل منه في العلم والإيمان...)[1].

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٢٩)

وقال أيضا: (ويقدم الأكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة وإعانة للقاضي أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع، فإن القاضي المطلق يحتاج أن يكون عالما عادلا قادرا، بل وكذلك كل وال للمسلمين، فأي صفة من هذه الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه...

فإن الأئمة متفقون على أنه لا بد في المتولي من أن يكون عدلا أهلا للشهادة، واختلفوا في اشتراط العلم: هل يجب أن يكون مجتهدا، أو يجوز أن يكون مقلدا، أو الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر...

ومع أنه يجوز تولية غير الأهل للضرورة إذا كان أصلح الموجود؛ فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال حتى يكمل في الناس ما لا بد منه من أمور الولايات والإمارات ونحوها، كما يجب على المعسر السعي في وفاء دينه وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه، وكما يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الاستطاعة في الحاج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها؛ لأن الوجوب هناك لا يتم إلا بها)(١).

فعدم وجود أكفاء يجمعون بين القدرة والعدالة لا يسقط وجوب إعداد مثل هؤلاء كقيادات للدولة في المستقبل، فإذا جاز للضرورة تولية من به نقص لعدم وجود الأكمل للولاية، فهذا لا يسقط الحكم الأصلي، وعلى الدولة والسلطة تدارك هذا الخلل بإعداد القيادات المؤهلة للولاية بلا نقص، فتجمع شروط الولاية وهي العدالة والكفاءة، حيث يقول: (والمهم في هذا الباب معرفة الأصلح، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية، ومعرفة طريق المقصود، فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر، فلهذا لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا دون الدين قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد، وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته، وقد كانت السنة أن الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة ويخطب بهم هم أمراء الحرب الذين هم نواب ذي السلطان على الجند؛ ولهذا لما قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة قدمه المسلمون في إمارة الحرب وغيرها، وكان النبي ﷺ إذا بعث أميرا على حرب كان هو الذي يؤمره للصلاة بأصحابه، وكذلك إذا استعمل رجلا نائبا على مدينة كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة، وعثمان بن أبي العاص على الطائف، وعليا ومعاذا وأبا موسى على اليمن، وعمرو بن حزم على نجران، كان نائبه هو الذي يصلي بهم ويقيم فيهم الحدود وغيرها مما يفعله أمير الحرب، وكذلك خلفاؤه بعده ومن بعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين، وذلك لأن أهم أمر الدين: الصلاة والجهاد؛ ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبي ﷺ في الصلاة والجهاد، وكان إذا عاد مريضا

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٢٩)

يقول: "اللهم اشف عبدك يشهد لك صلاة وينكأ لك عدوا"، ولما بعث النبي ﷺ إلى اليمن قال: "يا معاذ إن أهم أمرك عندي الصلاة"، وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى عماله: "إن أهم أموركم عندي الصلاة؛ فمن حافظ عليها وحفظها حفظ دينه ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة"...

فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانا مبينا ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم، وهو نوعان: قسم المال بين مستحقيه، وعقوبات المعتدين، فمن لم يعتد أصلح له دينه ودنياه؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب يقولك: "إنما بعثت عمالي إليكم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم ويقيموا بينكم دينكم"، فلما تغيرت الرعية من وجه، والرعاة من وجه تناقضت الأمور، فإذا اجتهد الراعي في إصلاح دينهم ودنياهم بحسب الإمكان كان من أفضل أهل زمانه وكان من أفضل المجاهدين في سبيل الله فقد روي: "يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة"، وفي مسند الإمام أحمد عن النبي ﷺ أنه قال: "أحب الخلق إلى الله إمام عادل وأبغضهم إليه إمام جائر"، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "سبعة يظلهم الله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل.."، وفي صحيح مسلم عن عياض بن حماد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أهل الجنة ثلاثة: سلطان مقسط، ورجل رحيم القلب بكل ذي قربى ومسلم، ورجل غني عفيف متصدق"...

فالمقصود أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الله اسم جامع لكلماته التي تضمها كتابه، وهكذا قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾، فالمقصود من إرسال الرسل وإنزال الكتب أن يقوم الناس بالقسط في حقوق الله وحقوق خلقه، ثم قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾، فمن عدل عن الكتاب قوّم بالحديد؛ ولهذا كان قوام الدين بالمصحف والسيف، وقد روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نضرب بهذا -يعني السيف- من عدل عن هذا -يعني المصحف-"، فإذا كان هذا هو المقصود فإنه يتوسل إليه بالأقرب فالأقرب، وينظر إلى الرجلين أيهما كان أقرب إلى المقصود ولي)[١].

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٣٧)



ثامنا: المسئولية المشتركة بين السلطة والأمة ووجوب قيام كل طرف بحقوق الطرف الآخر:

فابن تيمية يجعل مناط صحة تصرفات السلطة كلها موافقتها للقانون الإلهي وهو شرعه الذي هو العدل والقسط، وتحقيقها للمصلحة، فالذي يحدد الحقوق هو الله كما جاء في كتابه وسنة نبيه، وليس للسلطة تجاوز تلك الحقوق، ولا للأمة التفريط فيها، ولا يتخذ كل طرف من تقصير الآخر في القيام بمسئولياته وواجباته ذريعة لتركه هو لمسئوليته، فيقول: (وقد خطب النبي ﷺ في خطبة الوداع وقال في خطبته: "العارية مؤداة، والمنحة مردودة، الدين مقضي، والزعيم غارم، إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث"، وهذا القسم يتناول الولاة والرعية، فعلى كل منهما: أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أداؤه إليه، فعلى ذي السلطان ونوابه في العطاء أن يؤتوا كل ذي حق حقه، وعلى جباة الأموال كأهل الديوان أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إيتاؤه إليه، وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الحقوق، وليس للرعية أن يطلبوا من ولاة الأموال ما لا يستحقونه، فيكونون من جنس من قال الله تعالى فيه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُون. وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوْاْ مَا آتَاهُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُواْ حَسْبُنَا اللّهُ سَيُؤْتِينَا اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللّهِ رَاغِبُون. إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ولا لهم أن يمنعوا السلطان ما يجب دفعه من الحقوق وإن كان ظالما، كما أمر النبي ﷺ لما ذكر جور الولاة فقال: "أدوا إليهم الذي لهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم"، ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا: فما تأمرنا؟ فقال: أوفوا ببيعة الأول فالأول ثم أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم"،

وفيها عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنكم سترون بعدي أثرة وأمورا تنكرونها قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: أدوا إليهم حقهم واسألوا الله حقكم")[١].

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٤٧)

تاسعا: لا يحق للسلطة أن تتصرف في الأموال إلا وفق المشروع وبما يحقق المصلحة، ولا يحق لها أخذ شيء لها بغير وجه حق:

وقد قرر هذا الأصل في السياسة الراشدة فقال: (وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم، كما يقسم المالك ملكه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء، ليسوا ملاكا، كما قال رسول الله ﷺ: "إني -والله- لا أعطي ولا أمنع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت"، رواه البخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- نحوه. فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس المنع والعطاء بإرادته واختياره، كما يفعل ذلك المالك الذي أبيح له التصرف في ماله، وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا، وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره، فيضع حيث أمره الله تعالى، وهكذا قال رجل لعمر بن الخطاب: "يا أمير المؤمنين، لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى"، فقال له عمر: "أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء؟ كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا منه مالا وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم؟"، وحمل مرة إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مال عظيم من الخمس فقال: "إن قوما أدوا الأمانة في هذه لأمناء، فقال له بعض الحاضرين: إنك أديت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولو رتعت لرتعوا")(١).

وقال أيضا: (ولا يجوز للإمام أن يعطي أحدا مالا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما أو مودة ونحو ذلك، فضلا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه، كعطية المخنثين من الصبيان المردان الأحرار والمماليك ونحوهم، والبغايا والمغنين والمساخر ونحو ذلك، أو إعطاء العرافين من الكهان والمنجمين ونحوهم)(٢).

عاشرا: رد هدايا الأمراء والولاة إلى بيت المال وتحريم تجاوز السلطة للعقوبات المشروعة:

فكل مال كسبه الأمراء والولاة وعمال السلطة بسبب وجودهم في السلطة حتى ما كان منه مشروعا في الأصل كالتجارة والبيع والشراء، يجب رده إلى بيت مال المسلمين، وعلى الإمام العادل استخراجه منهم، حيث يقول: (وما أخذ ولاة الأموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر العادل استخراجه منهم، كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل، قال أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه-: "هدايا العمال غلول"، وروى إبراهيم الحربي -في كتاب الهدايا- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: "هدايا الأمراء غلول"، وفي الصحيحين عن

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٤٧)

(٢) السياسة الشرعية (١ / ٧٤)

أبي حميد الساعدي -رضي الله عنه- قال: "استعمل النبي ﷺ رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي! فقال النبي ﷺ: "ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول: هذا لكم وهذا أهدي إلي! فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته إن كان بعيرا له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟ ثلاثا".

وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايعة والمؤاجرة والمضاربة والمساقاة والمزارعة ونحو ذلك من الهدايا؛ ولهذا شاطر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من عماله من كان له فضل ودين لا يتهم بخيانة، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محاباة وغيرها، وكان الأمر يقتضي ذلك لأنه كان إمام عدل يقسم بالسوية، فلما تغير الإمام والرعية كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه ويترك ما حرم عليه ولا يحرم عليه ما أباح الله له.

وقد يبتلى الناس من الولاة بمن يمتنع من الهدايا ونحوها ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم، ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم، فيكون من أخذ منهم عوضا على كف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب إليهم من هذا! فإن الأول قد باع آخرته بدنيا غيره، وأخسر الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره. وإنما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس...)(١).

الحادي عشر: تحريم إعانة السلطة على الظلم وأخذ أموال الناس بغير حق وخروجها عن الولاية بفعل ما يناقض مقصودها:

وقد جلى ابن تيمية هذا الأصل الذي يقيد صلاحية السلطة، ويحرم إعانتها على تصرفاتها غير المشروعة، ويبطل شرعية ولايتها حين تأتي بما يناقض الأصل الذي من أجله وجب شرعا إقامتها، فقال عن خروج ولي الأمر عن الولاية بتركه إقامة أحكام الشرع إذ عمل بنقيض القصد الذي أقيمت له السلطة: (وولي الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه كان بمنزلة مقدم الحرامية الذي يقاسم المحاربين على الأخيذة، وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه ليجمع بين اثنين على فاحشة، وكان حاله شبيها بحال عجوز السوء امرأة لوط التي كانت تدل الفجار على ضيفه التي قال الله تعالى فيها: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ

(١) السياسة الشرعية (١ / ٦٦)

مِنَ الْغَابِرِين﴾، وقال تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا﴾، فعذب الله عجوز السوء القوادة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون الخبائث، وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال للإعانة على الإثم والعدوان، وولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وهذا هو مقصود الولاية، فإذا كان الوالي يمكن من المنكر بمال يأخذه كان قد أتى بضد المقصود، كمن نصبته ليعينك على عدوك فأعان عدوك عليك، وبمنزلة من أخذ مالا ليجاهد له في سبيل الله فقاتل به المسلمين)[1].

وقال أيضا: (فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال -الموظفين الذين يأخذون الأموال من الناس بغير حق- ما يريد أن يختص به هو وذووه؛ فلا ينبغي إعانة واحد منهما إذ كل منهما ظالم كلص سرق من لص، وكالطائفتين المقتتلتين على عصبية ورئاسة، ولا يحل للرجل أن يكون عونا على ظلم، فإن التعاون نوعان:

الأول: تعاون على البر والتقوى: من الجهاد وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وإعطاء المستحقين، فهذا مما أمر الله به ورسوله، ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة؛ فقد ترك فرضا على الأعيان أو على الكفاية، متوهما أنه متورع وما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع إذ كل منهما كف وإمساك!

والثاني: تعاون على الإثم والعدوان: كالإعانة على دم معصوم، أو أخذ مال معصوم، أو ضرب من لا يستحق الضرب ونحو ذلك، فهذا الذي حرمه لله ورسوله.

نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق وقد تعذر ردها إلى أصحابها ككثير من الأموال السلطانية فالإعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى، إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال -إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عليهم ولا على ورثتهم- أن يصرفها -مع التوبة إن كان هو الظالم- إلى مصالح المسلمين، هذا هو قول جمهور العلماء كمالك و أبو حنيفة و أحمد، وهو منقول عن غير واحد من الصحابة وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية كما هو منصوص في موضع آخر.

وإن كان غيره قد أخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك، وكذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها وعلى المسلمين، فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وهي مبينة لقوله: ﴿اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، وعلى قول النبي ﷺ: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" أخرجاه في الصحيحين، وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها،

(١) السياسة الشرعية (١ / ٨٧)

وتبطيل المفاسد وتقليلها، فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناها هو المشروع.

والمعين على الإثم والعدوان من أعان الظالم على ظلمه، أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه أو على المظلمة فهو وكيل المظلوم لا وكيل الظالم، بمنزلة الذي يقرضه أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم، مثال ذلك ولي اليتيم والوقف إذا طلب ظالم منه مالا، فاجتهد في دفع ذلك -بمال أقل منه إليه- أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع؛ فهو محسن وما على المحسنين من سبيل.

وكذلك وكيل المالك من المتأدبين والكتاب وغيرهم الذي يتوكل لهم في العقد والقبض ودفع ما يطلب منهم لا يتوكل للظالمين في الأخذ.

كذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة، فتوسط رجل محسن في الدفع عنهم بغاية الإمكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه ولا لغيره ولا ارتشاء توكل لهم في الدفع عنهم والإعطاء؛ كان محسنا)[١].

الثاني عشر: ممارسة السياسة في الإسلام تحتاج إلى تقوى الله والفقه في أحكامه والكفاءة في الإدارة:

فقد أدرك ابن تيمية حقيقة الأزمة السياسية التي حدثت بتصدي أهل الفجور للسلطة، وتخلي أهل الصلاح عن تولي الولايات خوفا على آخرتهم، أو تصديهم لها بلا فقه ولا بصيرة، كما هو حال الخوارج، فقال: (افترق الناس هنا ثلاث فرق:

فريق غلب عليهم حب العلو في الأرض والفساد؛ فلم ينظروا في عاقبة المعاد، ورأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاء، وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموال من غير حلها، فصاروا نهابين وهابين، وهؤلاء يقولون: لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل ويطعم، فإنه إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه إن لم يضروه في نفسه وماله، وهؤلاء نظروا في عاجل دنياهم وأهملوا الآجل من دنياهم وآخرتهم، فعاقبتهم عاقبة رديئة في الدنيا والآخرة إن لم يحصل له ما يصلح عاقبتهم من توبة ونحوها.

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٦٦)

وفريق: عندهم خوف من الله تعالى ودين يمنعهم عما يعتقدونه قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم، فهذا حسن واجب، ولكن قد يعتقدون مع ذلك: أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام؛ فيمتنعون عنها مطلقا، وربما كان في نفوسهم جبن أو بخل أو ضيق خلق ينضم إلى ما معهم من الدين، فيقعون أحيانا في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض المحرمات، أو يقعون في النهي عن واجب يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله، وقد يكونون متأولين، وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك واجب، ولا يتم إلا بالقتال؛ فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج، وهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل، لكن قد يصلح بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا، وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا ويغفر لهم قصورهم، وقد يكونون من ﴿..الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً. الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾، وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره، ولا يرى أنه يتألف الناس من الكبار والفجار لا بمال ولا بنفع، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم...

الفريق الثالث: الأمة الوسط وهم أهل دين محمد ﷺ وخلفاؤه على عامة الناس وخاصتهم إلى يوم القيامة، وهو إنفاق المال والمنافع للناس -وإن كانوا رؤساء- بحسب الحاجة إلى صلاح الأحوال، ولإقامة الدين والدنيا التي يحتاج إليها الدين، وعفته في نفسه فلا يأخذ ما لا يستحقه، فيجمعون بين التقوى والإحسان ﴿إِنَّ اللّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾.

ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا ولا يصلح الدين والدنيا إلا بهذه الطريقة، وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون إليه إلى طعامه، ولا يأكل هو إلا الحلال الطيب، ثم هذا يكفيه من الإنفاق أقل مما يحتاج إليه والأولون، فإن الذي يأخذ لنفسه تطمع فيه النفوس ما لا تطمع في العفيف، ويصلح به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني، كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه، ولا يأخذون إلا ما أبيح لهم، ويغضبون لربهم إذا انتهكت محارمه، ويعفون عن حظوظهم، وهذه أخلاق رسول الله ﷺ في بذله ودفعه وهي أكمل الأمور، وكل من كان إليها أقرب كان أفضل، فليجتهد المسلم في التقرب إليها بجهد، ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره، بعد أن يعرف كمال ما بعث الله تعالى به محمدا ﷺ من الدين، فهذا في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾...)(١).

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٧٤)

الثالث عشر: وجوب قيام السلطة بوظائفها وأهمها القسم بالسوية والعدل في القضية وإقامة الأحكام على الجميع:

وهو معنى العدل في آية الأمراء، وهو من الأمانة التي يجب عليهم أداؤها، حيث يقول: (وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾، فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق... فهذه من أهم أمور الولايات، ولهذا قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة"، فقيل: يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟ فقال: "يقام بها الحدود، وتأمن بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء"، وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به... وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع والضعيف، ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرها، ولا تحل الشفاعة فيه)(١).

الرابع عشر: وجوب قيام السلطة بالجهاد في سبيل الله والدفاع عن الأمة كلها وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي:

وهو من أهم واجبات السلطة ووظائفها، فدار الإسلام بمنزلة البلدة الواحدة، حيث يقول: (وإذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب، إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البلدة الواحدة، وأنه يجب النفير إليه بلا إذن والد ولا غريم، ونصوص أحمد صريحة بهذا، لكن هل يجب على جميع أهل المكان النفير إذا نفر إليه الكفاية؟ كلام أحمد فيه مختلف، وقتال الدفع مثل أن يكون العدو كثيرا لا طاقة للمسلمين به، لكن يخاف إن انصرفوا عن عدوهم عطف العدو على من يخلفون من المسلمين، فهنا قد صرح أصحابنا بأنه يجب أن يبذلوا مهجهم ومهج من يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا، ونظيرها أن يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف فإن انصرفوا استولوا على الحريم، فهذا وأمثاله قتال دفع لا قتال طلب لا يجوز الانصراف فيه بحال، ووقعة أحد من هذا الباب، والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ٨٧)

الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا، دون أهل الدين الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم، ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا)[1].

كما قال في تحديد الحربي الذي يجب جهاده: (أن من قاتل المسلمين من الكفار بأي نوع كان من أنواع القتل فهو حربي، ومن قاتل الكفار من المسلمين بسيف أو رمح أو سهم أو حجارة أو عصا فهو مجاهد في سبيل)[2].

والغاية من الجهاد هي لتكون كلمة الله هي العليا، وهي العدل والقسط الذي أنزله في كتابه، فلا يُقاتل أحد من الكفار ولا يقتل لمجرد كفره، بل يقاتل لقتاله للمسلمين إذا أرادوا إقامة دين الله وعدله في الأرض، حيث يقول عن فضل الجهاد ووجوبه والغاية منه: (لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد في الجهاد، فهو ظاهر عند الاعتبار، فإن نفع الجهاد عام لفاعله ولغيره في الدين الدنيا، ومشتمل على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة، فإنه مشتمل على محبة الله تعالى، والإخلاص له، والتوكل عليه، وتسليم النفس والمال له، والصبر والزهد، وذكر الله وسائر أنواع الأعمال على ما لا يشتمل عليه عمل آخر، والقائم به من الشخص والأمة بين إحدى الحسنيين دائما إما النصر والظفر وإما الشهادة والجنة، ثم إن الخلق لا بد لهم من محيا وممات، ففيه استعمال محياهم ومماتهم في غاية سعادتهم في الدنيا والآخرة، وفي تركه ذهاب السعادتين، أو نقصهما فإن من الناس من يرغب في الأعمال الشديدة في الدين أو الدنيا مع قلة منفعتهما، فالجهاد أنفع فيهما من كل عمل شديد، وقد يرغب في ترقية نفسه حتى يصادفه الموت فموت الشهيد أيسر من كل ميتة وهي أفضل الميتات.

وإذا كان أصل القتال المشروع هو الجهاد ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن منع هذا؛ قوتل باتفاق المسلمين، وأما من لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم؛ فلا يقتل عند جمهور العلماء، إلا أن يقاتل بقوله أو فعله، وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرد الكفر إلا النساء والصبيان لكونهم مالا للمسلمين، والأول هو الصواب لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبِّ الْمُعْتَدِين﴾، وفي السنن: عنه ﷺ "أنه مر على امرأة مقتولة في بعض مغازيه قد وقف عليها الناس فقال: ما كانت هذه لتقاتل"، وقال لأحدهم: "الحق خالدا فقل له: لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا"، وفيهما أيضا عنه ﷺ أنه كان يقول: "لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة"، وذلك أن الله

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥ / ٥٣٩)

(٢) السياسة الشرعية (١ / ١٠٥)

تعالى أباح من قتل النفوس ما يحتاج إليه في صلاح الخلق كما قال الله تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾، أي أن القتل وإن كان فيه شر وفساد، ففي فتنة الكفار من الشر والفساد ما هو أكبر منه، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه)[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن التتار يتكلمون بالشهادتين، ومع هذا فقتالهم واجب بإجماع المسلمين، وكذلك كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام الظاهرة، أو الباطنة المعلومة، فإنه يجب قتالها، فلو قالوا: نشهد ولا نصلي، قوتلوا حتى يصلوا، ولو قالوا: نصلي ولا نزكي قوتلوا حتى يزكوا... ولو قالوا: نفعل هذا، لكن لا ندع الربا، ولا شرب الخمر، ولا الفواحش، ولا نجاهد في سبيل الله... قوتلوا حتى يفعلوا ذلك)[٢].

وقال عن جهاد العدو الغازي إذا احتل أرض الإسلام وإن تظاهر بالإسلام، ومن لا يلتزمون شرائعه كما فعل التتار: (فهؤلاء الكفار المرتدون والداخلون فيه من غير التزام لشرائعه، والمرتدون عن شرائعه لا عن اسمه: كلهم يجب قتالهم بإجماع المسلمين حتى يلتزموا شرائع الإسلام، وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وحتى تكون كلمة الله- التي هي كتابه وما فيه من أمره ونهيه وخبره- هي العليا، هذا إذا كانوا قاطنين في أرضهم، فكيف إذا استولوا على أراضي الإسلام: من العراق وخراسان والجزيرة والروم، فكيف إذا قصدوكم وصالوا عليكم بغيا وعدوانا ﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَؤُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤُمِنِينَ. قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ. وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَى مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

واعلموا -أصلحكم الله- أن النبي ﷺ قد ثبت عنه من وجوه كثيرة أنه قال: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم إلى قيام الساعة)، وثبت أنهم بالشام، فهذه الفتنة قد تفرق الناس فيها ثلاث فرق: الطائفة المنصورة وهم المجاهدون لهؤلاء القوم المفسدين، والطائفة المخالفة وهم هؤلاء القوم ومن تحيز إليهم من خبالة المنتسبين إلى الإسلام، والطائفة المخذلة وهم القاعدون عن جهادهم؛ وإن كانوا صحيحي الإسلام، فلينظر الرجل أيكون من الطائفة المنصورة أم من الخاذلة أم من المخالفة؟ فما بقي قسم رابع)[٣].

---

(١) السياسة الشرعية (١ / ١٥٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢ / ٥١)

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤١٦)

وقال عن جهاد من ظهر كفره وإن كان أميرا: (الدليل الرابع -على كفر من ترك الصلاة- إن هذا كله محمول على من يؤخرها عن وقتها وينوي قضاءها، أو يحدث به نفسه، كالأمراء الذين كانوا يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، وكما فسره ابن مسعود وبين إن تأخيرها عن وقتها من الكبائر، وإن تركها بالكلية كفر، وكذلك أمر النبي ﷺ بالكف عن قتال هؤلاء الأئمة ما صلوا، فعلم إنهم لو تركوا الصلاة لقوتلوا، والإمام لا يجوز قتاله حتى يكفر، وإلا فبمجرد الفسق لا يجوز قتاله، ولو جاز قتاله بذلك لقوتل على تفويتها، كما يقاتل على تركها، وهذا دليل مستقل في المسألة)(١).

واشترط ابن تيمية لمشروعية الجهاد مع السلطة، أن يكون القتال نفسه جائزا، فإذا كان القتال ظلما فإنه يحرم القتال معها، حيث يقول عن مشروعية قتال الخوارج: (اتفقت الصحابة على قتالهم ولا خلاف بين علماء السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، لكن هل يقاتلون مع أئمة الجور؟ فنقل عن مالك أنهم لا يقاتلون، وكذلك قال فيمن نقض العهد من أهل الذمة لا يقاتلون مع أئمة الجور، ونقل عنه أنه قال ذلك في الكفار، وهذا منقول عن مالك وبعض أصحابه، ونقل عنه خلاف ذلك وهو قول الجمهور وأكثر أصحابه خالفوه في ذلك، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقالوا يغزى مع كل أمير برا كان أو فاجرا إذا كان الغزو الذي يفعله جائزا، فإذا قاتل الكفار أو المرتدين أو ناقضي العهد أو الخوارج قتالا مشروعا؛ قوتل معه، وإن قاتل قتالا غير جائز؛ لم يقاتل معه، فيعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الإثم والعدوان كما أن الرجل يسافر مع من يحج ويعتمر وإن كان في القافلة من هو ظالم، فالظالم لا يجوز أن يعاون على الظلم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، وقال موسى: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِين﴾، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾، وقال تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا﴾، والشفيع المعين فكل من أعان شخصا على أمر فقد شفعه فيه، فلا يجوز أن يعان أحد لا ولي أمر، ولا غيره، على ما حرمه الله ورسوله...)(٢).

---

(١) شرح العمدة (٤/٨٥)

(٢) منهاج السنة النبوية (٦ / ٧٠)



ضرورة مشروعية تصرفات السلطة لنصرتها وتنفيذ أمرها:

ولتحقيق الغاية من السلطة وهو إقامة حكم الله والعدل الذي أمر الله به: اشترط العلم والعدالة فيمن تصدى للولاية، خليفة كان أو أميرا أو قاضيا؛ ولهذا وقع الخلاف في ولاية الفاسق والجاهل هل لهما طاعة أم لا، فقال ابن تيمية: (الناس قد تنازعوا في ولي الأمر الفاسق والجاهل: هل يطاع فيما يأمر به من طاعة الله، وينفَّذ حكمه وقسمه إذا وافق العدل؟ أو لا يطاع في شيء، ولا ينفذ شيء من حكمه وقسمه؟ أو يفرَّق في ذلك بين الإمام الأعظم وبين القاضي ونحوه من الفروع؟ على ثلاثة أقوال، أضعفها عند أهل السنة هو رد جميع أمره وحكمه وقسمه، وأصحها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول، وهو أن يطاع في طاعة الله مطلقا، وينفذ حكمه وقسمه إذا كان فعله عدلا مطلقا، والقول الثالث: هو الفرق بين الإمام الأعظم وبين غيره، لأن ذلك لا يمكن عزله إذا فسق إلا بقتال وفتنة، بخلاف الحاكم ونحوه، فإنه يمكن عزله بدون ذلك، وهذا فرق ضعيف، فإن الحاكم إذا ولاَّه ذو الشوكة لم يمكن عزله إلا بفتنة، ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقائه، لم يجز الإتيان بأعظم الفسادين لدفع أدناهما، وكذلك الإمام الأعظم، ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم)[1].

وقال أيضا في وجوب طاعة السلطة وإعانتها في الحكم بالعدل والقسم بالعدل: (ويستعان بهم أيضا في العدل في الحكم والقسم، فإنه لا يمكن عاقل أن ينازع في أنهم كثيرا ما يعدلون في حكمهم وقسمهم، ويعاونون على البر والتقوى، ولا يعاونون على الإثم والعدوان، وللناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها، مثل إنفاذ حكم الحاكم الفاسق إذا كان الحكم عدلا، ومثل الصلاة خلف الفاسق هل تعاد أم لا؟ والصواب الجامع في هذا الباب: أن من حكم بعدل، أو قسم بعدل، نفذ حكمه وقسمه، ومن أمر بمعروف أو نهى عن منكر أعين على ذلك، إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة، وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة... وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما إلا خلف الفاجر والمبتدع صليت خلفه ولم تعد...)[2].

فهنا يجعل ابن تيمية مناط الأمر كله وقاعدته في طاعة السلطة الجائرة والجاهلة هو: إصابتها للحق، وحكمها بالعدل، وتحقق المصلحة الراجحة، إذا لم تستطع الأمة عزلها بلا مفسدة أكبر، فإن أمكن ذلك؛ فلا خلاف على وجوب عزلها، إذ الحكم يدور عنده مع علته وجودا وعدما، وهذا كله عنده في السلطة المشروعة ابتداءً،

(١) منهاج السنة النبوية (٣ / ٢٣١)
(٢) منهاج السنة النبوية (٤ / ٣١٢)

في ظل دولة الإسلام ونظامه السياسي وهو الخلافة، التي عاش ابن تيمية عصر إحيائها من جديد، وقيامها في القاهرة بعد سقوطها في بغداد، وقد شارك بنفسه في الجهاد تحت راية الخليفة العباسي الحاكم بأمر الله وابنه المستكفي، وكل سلطان مفوض منهما، كالظاهر بيبرس والسلطان قلاوون، حتى السلطان محمد بن قلاوون الذي توفي ابن تيمية في عهده، وكان ابن تيمية يرى أنها السلطة الشرعية الوحيدة التي يجب طاعتها في الأرض كلها، وهي الدولة الوحيدة التي تقوم بالإسلام وأحكامه، حيث يقول: (وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة "أنهم بأكناف البيت المقدس"، وهذه الطائفة هي التي بأكناف البيت المقدس اليوم، ومن يتدبر أحوال العالم في هذا الوقت يعلم أن هذه الطائفة هي أقوم الطوائف بدين الإسلام: علما وعملا وجهادا عن شرق الأرض وغربها؛ فإنهم هم الذين يقاتلون أهل الشوكة العظيمة من المشركين وأهل الكتاب، ومغازيهم مع النصارى ومع المشركين من الترك [المغول]، ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة وغيرهم، كالإسماعيلية ونحوهم من القرامطة، معروفة معلومة قديما وحديثا، والعز الذي للمسلمين بمشارق الأرض ومغاربها هو بعزهم، ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستمائة، دخل على أهل الإسلام من الذل والمصيبة بمشارق الأرض ومغاربها ما لا يعلمه إلا الله، والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها، وذلك أن سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد أو مضيعون له؛ وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد، حتى ذكروا أنهم أرسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين [المغول]، لما جاء إلى حلب وجرى بها من القتل ما جرى، وأما سكان الحجاز فأكثرهم أو كثير منهم خارجون عن الشريعة، وفيهم من البدع والضلال والفجور ما لا يعلمه إلا الله، وأهل الإيمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون؛ وإنما تكون القوة والعزة في هذا الوقت لغير أهل الإسلام بهذه البلاد، فلو ذلت هذه الطائفة -والعياذ بالله تعالى- لكان المؤمنون بالحجاز من أذل الناس؛ لا سيما وقد غلب فيهم الرفض، وملك هؤلاء التتار المحاربين لله ورسوله الآن مترفض، فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية، وأما بلاد إفريقية فأعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق؛ بل هم مستحقون للجهاد والغزو، وأما المغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصارى هناك؛ بل في عسكرهم من النصارى الذين يحملون الصلبان خلق عظيم، ولو استولى التتار على هذه البلاد لكان أهل المغرب معهم من أذل الناس، لا سيما والنصارى تدخل مع التتار فيصيرون حزبا على أهل المغرب، فهذا وغيره مما يبين أن هذه العصابة التي بالشام ومصر في هذا الوقت، هم كتيبة الإسلام، وعزهم عز الإسلام، وذلهم ذل الإسلام، فلو استولى عليهم التتار لم يبق للإسلام عز ولا كلمة عالية، ولا طائفة ظاهرة عالية، يخافها أهل الأرض تقاتل منه، فمن قفز عنهم

إلى التتار كان أحق بالقتال من كثير من التتار؛ فإن التتار فيهم المكره وغير المكره، وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة..)[١].

فلم ير ابن تيمية شرعية لدولة التتار المغولية التي تظاهرت بالإسلام في عصره، كما فعل محمود غازان؛ بل كان يرى وجوب جهادها وجهاد من يواليها، ولم ير لهم شرعية ولا طاعة للسلطة التي حكموا بها المشرق الإسلامي كله من تركستان إلى العراق؛ مما يؤكد بأن ابن تيمية لا يعترف بالسمع والطاعة لكل سلطة تظاهرت بالإسلام، بل لا يرى شرعية لأي سلطة لا تلتزم بأحكامه كلها، فإن تركت بعضه وجب على الأمة جهادها كما في الطائفة الممتنعة؛ ولهذا رأى بأن أحاديث الصبر على الأئمة وعدم قتالهم إنما هو في شأن خلفاء دولة الإسلام وأمرائهم، الذين يقيمون أحكامه، ويلتزمون شرائعه كلها، وإن وقع منهم فسق وجور، وما لم يبلغ ما يقع منهم حد كفرهم، كتأخير وقت الصلاة ونحو ذلك من الفسق، أما تركها فهو موجب عنده لقتالهم، حيث يقول: (...الدليل الرابع -على كفر من ترك الصلاة- إن هذا كله محمول على من يؤخرها عن وقتها وينوي قضاءها، أو يحدث به نفسه، كالأمراء الذين كانوا يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، وكما فسره ابن مسعود وبين إن تأخيرها عن وقتها من الكبائر، وإن تركها بالكلية كفر، وكذلك أمر النبي ﷺ بالكف عن قتال هؤلاء الأئمة ما صلوا، فعلم إنهم لو تركوا الصلاة لقوتلوا، والإمام لا يجوز قتاله حتى يكفر، وإلا فبمجرد الفسق لا يجوز قتاله، ولو جاز قتاله بذلك لقوتل على تفويتها، كما يقاتل على تركها، وهذا دليل مستقل في المسألة)[٢].

ومن هنا يحمل ابن تيمية النصوص المطلقة الواردة في عدم قتال الأمراء الذين يفعلون بعض المنكر، كحديث: (ألا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا)، على النصوص الأخرى المقيدة، ويرى ذلك في نحو تأخيرهم الصلوات عن وقتها المندوب لا في مطلق كل منكر، ولا أنهم لا يقاتلون مهما تركوا من الشرائع ما داموا يصلون، حيث يقول: (وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه ذكر الأمراء بعده الذين يفعلون ما ينكر؛ وقالوا: يا رسول الله أفلا نقاتلهم، قال: "لا ما صلوا"، وثبت عنه أنه قال: "سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة"، فنهى عن قتالهم إذا صلوا، وكان في ذلك دلالة على أنهم إذا لم يصلوا قوتلوا، وبين أنهم يؤخرون الصلاة عن وقتها، وذلك ترك المحافظة عليها لا تركها، وإذا عرف الفرق بين الأمرين، فالنبي ﷺ إنما

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٣٢ - ٥٣٣)

(٢) شرح العمدة (٤/٨٥)



أدخل تحت المشيئة من لم يحافظ عليها لا من ترك، ونفس المحافظة يقتضي أنهم صلوا، ولم يحافظوا عليها، ولا يتناول من لم يحافظ، فإنه لو تناول ذلك قتلوا كفارا مرتدين بلا ريب)(١).

وقال أيضا مقيدا حديث: (لا ما صلوا) في شأن الأمراء الذين يؤخرون الصلوات عن بعض وقتها، لا في كل منكر فعلوه: (وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها "صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة"، وهم إنما كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت العصر، والعصر إلى وقت الاصفرار، وذلك مما هم مذمومون عليه، ولكن ليسوا كمن تركها أو فوتها حتى غابت الشمس، فإن هؤلاء أمر النبي ﷺ بقتالهم، ونهى عن قتال أولئك، فإنه لما ذكر أنه سيكون أمراء ويفعلون قالوا أفلا نقاتلهم قال "لا ما صلوا"، وقد أخبر عن هذه الصلاة التي يؤخرونها وأمر أن تصلى في الوقت وتعاد معهم نافلة، فدل على صحة صلاتهم ولو كانوا لم يصلوا لأمر بقتالهم)(٢).

فهو يحمل حديث: (لا ما صلوا)، على أحاديث الأمراء الذين يؤخرون الصلوات عن بعض وقتها، فلا يحل قتالهم بمثل هذا المنكر في شأن الصلاة، ما داموا لم يتركوا الصلاة نفسها، فهنا يجب قتالهم، أما في غير شأن الصلاة؛ فكل كفر يخرج من الإسلام يوجب عنده قتال السلطة، كما في الطائفة الممتنعة؛ فهو يرى مجرد الامتناع بالقوة عن الالتزام بأحكام الإسلام كاف في الحكم بالردة، ووجوب قتال الممتنع، دون نظر للاعتقاد الباطني القلبي، ودون نظر هل صدر الفعل من فرد أو سلطة، حيث يقول: (فإن الله يقول في القرآن: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ والدين هو الطاعة، فإذا كان بعض الدين لله، وبعضه لغير الله، وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، ولهذا قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الإسلام والتزموا الصلاة والصيام، لكن امتنعوا من ترك الربا فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله إذا لم ينتهوا عن الربا، والربا هو آخر ما حرمه الله، وهو مال يؤخذ برضا صاحبه، فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم، فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الإسلام أو أكثرها كالتتار! وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة الممتنعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة، فإنه يجب قتالها إذا تكلموا

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٥)

(٢) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٤٠)

بالشهادتين، وامتنعوا عن الصلاة، والزكاة، أو صيام شهر رمضان، أو حج البيت العتيق، أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة، أو عن تحريم الفواحش، أو الخمر... فإنهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله)(١).

وقال أيضا: (وأما التحاكم إلى غير كتاب الله فقد قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾، والطاغوت فعلوت من الطغيان، والطغيان مجاوزة الحد وهو الظلم والبغي، فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارها لذلك طاغوت... والمطاع في معصية الله، والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق، سواء كان مقبولا خبره المخالف لكتاب الله، أو مطاعا أمره المخالف لأمر الله، هو طاغوت، ولهذا سمى من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت، وسمى الله فرعون وعادا طغاة)(٢).

وقال في شأن التتار مع تظاهرهم بالإسلام دون التزام منهم بالأحكام: (فإن التتار يتكلمون بالشهادتين، ومع هذا فقتالهم واجب بإجماع المسلمين، وكذلك كل طائفة ممتنعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام الظاهرة، أو الباطنة المعلومة؛ فإنه يجب قتالها، فلو قالوا: نشهد ولا نصلي؛ قوتلوا حتى يصلوا، ولو قالوا: نصلي ولا نزكي؛ قوتلوا حتى يزكوا... ولو قالوا: نفعل هذا، لكن لا ندع الربا، ولا شرب الخمر، ولا الفواحش، ولا نجاهد في سبيل الله... قوتلوا حتى يفعلوا ذلك)(٣).

وكذا قال تلميذه ابن كثير في شأن الياسق: (من خرج عن حكم الله المُحْكَم المشتمل على كل خير، الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات، التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات، مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان، الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى، من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعًا متبعًا، يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله ﷺ، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير)(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٤٤ - ٥٤٦)
(٢) الفتاوى (٢٨ / ٢٠٠)
(٣) مجموع الفتاوى (٢٢ / ٥١)
(٤) تفسير ابن كثير (٣ / ١٣١)

موقف ابن تيمية من السلطة الفاطمية بمصر:

ومما يؤكد عدم اعتراف ابن تيمية بشرعية السلطة وعدم وجوب الطاعة لكل سلطان إلا ما كان في دولة الإسلام وفي ظل التزامها بإقامة الشرائع والأحكام؛ موقفه من الدولة الباطنية العبيدية في مصر، وحكمه على دولة المغول بعد تظاهرهم بالإسلام بالكفر، حيث يقول عن الباطنية ودولهم: (ولهم في معاداة الإسلام وأهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة، فإذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين؛ كما قتلوا مرة الحجاج وألقوهم في بئر زمزم، وأخذوا مرة الحجر الأسود وبقي عندهم مدة، وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم ما لا يحصي عدده إلا الله تعالى، وصنفوا كتبا كثيرة مما ذكره السائل وغيره، وصنف علماء المسلمين كتبا في كشف أسرارهم وهتك أستارهم؛ وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والإلحاد، الذي هم به أكفر من اليهود والنصارى، ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام، وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم، ومن المعلوم عندنا أن السواحل الشامية إنما استولى عليها النصارى من جهتهم، وهم دائما مع كل عدو للمسلمين؛ فهم مع النصارى على المسلمين، ومن أعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للسواحل، وانقهار النصارى؛ بل ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار، ومن أعظم أعيادهم إذا استولى -والعياذ بالله تعالى- النصارى على ثغور المسلمين، فإن ثغور المسلمين ما زالت بأيدي المسلمين، حتى جزيرة قبرص يسر الله فتحها عن قريب، وفتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين "عثمان بن عفان" رضي الله عنه، فتحها "معاوية بن أبي سفيان" إلى أثناء المائة الرابعة، فهؤلاء المحادون لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها فاستولى النصارى على الساحل؛ ثم بسببهم استولوا على القدس الشريف وغيره؛ فإن أحوالهم كانت من أعظم الأسباب في ذلك؛ ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله تعالى "كنور الدين الشهيد"، "وصلاح الدين" وأتباعهما؛ وفتحوا السواحل من النصارى، وممن كان بها منهم، وفتحوا أيضا أرض مصر؛ فإنهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة، واتفقوا هم والنصارى، فجاهدهم المسلمون حتى فتحوا البلاد، ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الإسلام بالديار المصرية والشامية، ثم إن التتار ما دخلوا بلاد الإسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين إلا بمعاونتهم ومؤازرتهم؛ فإن منجّم هولاكو الذي كان وزيرهم وهو"النصير الطوسي" كان وزيرا لهم بالألموت، وهو الذي أمر بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء)[1].

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل (٣ / ٢٢١)

فهو يعد ما قام به نور الدين زنكي وصلاح الدين فتحا لمصر بعد خروجها عن خلافة الإسلام مائتي عام!

وكذا كان يرى ابن تيمية السلطان الناصر محمد بن قلاوون مجاهدا فاتحا ومجددا، حيث يقول في رسالته إليه بعد فتح جبل كسروان: (بسم الله الرحمن الرحيم من الداعي أحمد ابن تيمية إلى سلطان المسلمين، ومن أيد الله في دولته الدين، وأعز بها عباده المؤمنين، وقمع فيها الكفار والمنافقين، والخوارج المارقين، نصره الله ونصر به الإسلام، وأصلح له وبه أمور الخاص والعام، وأحيا به معالم الإيمان، وأقام به شرائع القرآن، وأذل به أهل الكفر والفسوق والعصيان:

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فإنا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين وإمام المتقين محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما. أما بعد:

فقد صدق الله وعده، ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، وأنعم الله على السلطان وعلى المؤمنين في دولته نعما لم تعهد في القرون الخالية، وجدد الإسلام في أيامه تجديدا بانت فضيلته على الدول الماضية، وتحقق في ولايته خبر الصادق المصدوق أفضل الأولين والآخرين، الذي أخبر فيه عن تجديد الدين في رءوس المئين، والله تعالى يوزعه والمسلمين شكر هذه النعم العظيمة في الدنيا والدين، ويتمها بتمام النصر على سائر الأعداء المارقين، وذلك: أن السلطان -أتم الله نعمته- حصل للأمة بيمن ولايته، وحسن نيته، وصحة إسلامه وعقيدته، وبركة إيمانه ومعرفته، وفضل همته وشجاعته، وثمرة تعظيمه للدين وشرعته، ونتيجة اتباعه كتاب الله وحكمته: ما هو شبيه بما كان يجري في أيام الخلفاء الراشدين، وما كان يقصده أكابر الأئمة العادلين: من جهاد أعداء الله المارقين من الدين وهم صنفان: أهل الفجور والطغيان، وذوو الغي والعدوان، الخارجون عن شرائع الإيمان، طلبا للعلو في الأرض والفساد، وتركا لسبيل الهدى والرشاد، وهؤلاء هم التتار ونحوهم من كل خارج عن شرائع الإسلام، وإن تمسك بالشهادتين، أو ببعض سياسة الإسلام.

والصنف الثاني: أهل البدع المارقون، وذوو الضلال المنافقون، الخارجون عن السنة والجماعة، المفارقون للشرعة والطاعة، مثل هؤلاء الذين غزوا بأمر السلطان من أهل الجبل والجرد والكسروان، فإن ما من الله به من الفتح والنصر على هؤلاء الطغام، هو من عزائم الأمور التي أنعم الله بها على السلطان وأهل الإسلام، وذلك: أن هؤلاء وجنسهم من أكابر المفسدين في أمر الدنيا والدين... ولهذا السبب يقدمون الفرنج والتتار على أهل القرآن والإيمان، ولما قدم التتار إلى البلاد، وفعلوا بعسكر المسلمين ما لا يحصى من الفساد، وأرسلوا إلى أهل

قبرص فملكوا بعض الساحل، وحملوا راية الصليب، وحملوا إلى قبرص من خيل المسلمين وسلاحهم وأسراهم ما لا يحصي عدده إلا الله، وأقيم سوقهم بالساحل عشرين يوما يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص، وفرحوا بمجيء التتار هم وسائر أهل هذا المذهب الملعون مثل أهل جزين وما حواليها، وجبل عامل ونواحيه، ولما خرجت العساكر الإسلامية من الديار المصرية ظهر فيهم من الخزي والنكال ما عرفه الناس منهم، ولما نصر الله الإسلام النصرة العظمى عند قدوم السلطان كان بينهم شبيه بالعزاء، كل هذا وأعظم منه عند هذه الطائفة التي كانت من أعظم الأسباب في خروج جنكيسخان إلى بلاد الإسلام، وفي استيلاء هولاكو على بغداد، وفي قدومه إلى حلب وفي نهب الصالحية، وفي غير ذلك من أنواع العداوة للإسلام وأهله، لأن عندهم أن كل من لم يوافقهم على ضلالهم فهو كافر مرتد...)(١).

القتال مع السلطة لمن خرجوا عليها:

ولهذا السبب -وهو جعل ابن تيمية قطب مشروعية السلطة التزامها بالشرع الذي هو أيضا العدل والقسط- لم ير وجوب قتال البغاة الذين يخرجون على السلطة بتأويل، حتى وإن كانت سلطة شرعية عادلة. فالقتال معها جائز عنده لا واجب، وإنما القتال الواجب عنده هو قتال من خرجوا عن الشريعة والعدل، وقد أشار إلى هذا الخلط الذي وقع فيه الفقهاء المتأخرون، عندما خلطوا بين قتال الخوارج، وقتال البغاة، وقتال أهل التأويل، وعاب عليهم هذا الخلط فقال: (أما جمهور أهل العلم فيفرقون بين الخوارج وبين أهل الجمل وصفين، وغيرهم ممن يعد من البغاة المتأولين، وهذا هو المعروف عن الصحابة، وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين، وعليه نصوص أكثر الأئمة وأتباعهم من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم)(٢).

وقال أيضًا: (المصنفون في الأحكام يذكرون قتال البغاة والخوارج جميعا، وليس عن النبي ﷺ في قتال البغاة حديث إلا حديث كوثر بن حكيم عن نافع، وهو موضوع، وأما كتب الحديث المصنفة مثل صحيح البخاري، والسنن فليس فيها إلا قتال أهل الردة والخوارج، وهم أهل الأهواء... وهذا هو الأصل الثابت بكتاب الله وسنة رسوله، وهو الفرق بين القتال لمن خرج عن الشريعة والسنة، فهذا الذي أمر به النبي ﷺ، وأما القتال لمن لم يخرج إلا عن طاعة إمام معين؛ فليس في النصوص أمر بذلك)(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٣٩٨)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥ /٥٤)

(٣) مجموع الفتاوى (٤ /٤٥١)

ثم ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما وقع فيه هؤلاء الفقهاء من محظورات بسبب هذا الخلط ومن ذلك:

١- قتالهم من خرج عن طاعة ملك معين، وإن كان هذا الخارج مثله أو قريبا منه في اتباعه للشريعة والسنة!

٢- تسويتهم بين الخارجين عن طاعة ملك معين، وبين الخارجين عن بعض شرائع الإسلام!

٣- تسويتهم بين هؤلاء، وبين الخوارج الذين يخرجون على الأمة، ويستحلون دماءها وأموالها![١]

ثم نعى عليهم بسبب هذا الخلط بين تلك الصور على اختلاف أحكامها عند السلف والأئمة فقال: (تجد تلك الطائفة [من الفقهاء المتأخرين] يدخلون في كثير من أهواء الملوك وولاة الأمور، ويأمرون بالقتال معهم لأعدائهم؛ بناءً على أنهم أهل العدل وأولئك البغاة، وهم في ذلك بمنزلة المتعصبين لبعض أئمة العلم على نظرائهم، مدعين أن الحق معهم، أو أنهم أرجح بهوى قد يكون فيه تأويل بتقصير لا بالاجتهاد)[٢].

ولوضوح هذا الأصل عند ابن تيمية -وهو ضرورة مشروعية تصرفات السلطة لنصرتها وتنفيذ أمرها- نص على عدم جواز قتال من خرجوا على الإمام -حتى وإن كان عادلا- إذا وقع عليهم ظلم حتى يرفع عنهم الجور، سواء كانوا مسلمين أو أهل ذمة، واشترط لجواز القتال مع السلطة أن يكون القتال ذاته مشروعا، فقال في شأن قتال الخوارج: (وأهل السنة ولله الحمد متفقون على أنهم مبتدعة ضالون، وأنه يجب قتالهم بالنصوص الصحيحة، وأن أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه كان من أفضل أعماله قتاله الخوارج، وقد اتفقت الصحابة على قتالهم، ولا خلاف بين علماء السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، لكن هل يقاتلون مع أئمة الجور فنقل عن مالك أنهم لا يقاتلون، وكذلك قال فيمن نقض العهد من أهل الذمة: لا يقاتلون مع أئمة الجور، ونقل عنه أنه قال ذلك في الكفار، وهذا منقول عن مالك وبعض أصحابه، ونقل عنه خلاف ذلك، وهو قول الجمهور وأكثر أصحابه خالفوه في ذلك، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقالوا: يغزى مع كل أمير برا كان أو فاجرا إذا كان الغزو الذي يفعله جائزا فإذا قاتل الكفار أو المرتدين أو ناقضي العهد أو الخوارج قتالا مشروعا؛ قوتل معه، وإن قاتل قتالا غير جائز؛ لم يقاتل معه، فيعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الإثم والعدوان)[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤ /٤٥١ -٤٥٢)

(٢) مجموع الفتاوى (٤ /٤٥٢)

(٣) منهاج السنة النبوية (٦ / ٧٠)



فهنا يقرر ابن تيمية بأن أهل الذمة إذا خرجوا على السلطة الظالمة؛ فإنه لا ينتقض عهدهم، ولا يحل قتالهم مع الإمام الجائر إن كانوا مظلومين حتى يرفع الظلم عنهم.

وقال أيضا في تحريم الظلم مطلقا حتى مع الظالم، ووجوب العدل مطلقا مع كل أحد، وعاب على الفقهاء وأهل الدين الدخول في أهواء الأمراء بدعوى السمع والطاعة، أو بدعوى أن من خرج عليهم بغاة: (الإحسان واجب حتى في القتل المستحق، بإحسان القتلة والذبحة، ومعلوم أن الظلم الذي يستحق به العقوبة -سواء كان في حق الله أو حقوق عباده- لا يخرج عن ظلم في الدين، وظلم في الدنيا، وقد يجتمعان، فالأول: كالكفر والبدع، والثاني: كالاعتداء على النفوس والأموال والأعراض... ولا يجوز أن يعاقب هذا الظالم، ولا هذا الظالم إلا بالعدل بالقسط، لا يجوز ظلمه، فهذا موضع يجب النظر فيه، والعمل بالحق، فإن كثيرا من أهل العلم والدين والزهد والورع والإمارة والسياسة والعامة وغيرهم، إما في نظرائهم أو غير نظرائهم من نوع الظلم والسيئات، إما بدعة، وإما فجور، وإما مركب منهما، فأخذوا يعاقبونهم بغير القسط، إما في أعراضهم، وإما في حقوقهم، وإما في دمائهم وأموالهم، وإما في غير ذلك، مثل أن ينكروا لهم حقا واجبا، أو يعتدوا عليهم بفعل محرم، مع أن الفاعلين لذلك متأولون، معتقدون أن عملهم هذا عمل صالح، وأنهم مثابون على ذلك، ويتعلقون بباب قتال أهل العدل والبغي، وهم الخارجون بتأويل سائغ، فقد تكون الطائفتان جميعا باغيتين بتأويل أو بغير تأويل، فتدبر هذا الموضع، ففيه يدخل جمهور الفتن الواقعة بين الأمة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾، فأخبر أن التفرق بينهم كان بغيا، والبغي: الظلم.

وهكذا التفرق الموجود في هذه الأمة، مثل الفتن الواقعة بينها في المذاهب والاعتقادات والطرائق والعبادات والممالك والسياسات والأموال، فإنما تفرقوا بغيا بينهم من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم، والباغي قد يكون متأولا وقد لا يكون متأولا، فأهل الصلاح منهم هم المتأولون في بغيهم، وذلك يوجب عذرهم لا اتباعهم.

فتدبر العدل والبغي، واعلم أن عامة الفساد من جهة البغي، ولو كان كل باغ يعلم أنه باغ لهانت القضية، بل كثير منهم أو أكثرهم لا يعلمون أنهم بغاة، بل يعتقدون أن العدل منهم، أو يعرضون عن تصور بغيهم، ولولا هذا لم تكن البغاة متاولين، بل كانوا ظلمة ظلما صريحا، وهم البغاة الذين لا تأويل معهم.

وهذا القدر من البغي بتأويل، وأحيانا بغير تأويل، يقع فيه الأكابر من أهل العلم، ومن أهل الدين، فإنهم ليسوا أفضل من السابقين الأولين، ولما وقعت الفتنة الكبرى كانوا فيها ثلاثة أحزاب، قوم يقاتلون مع أولى الطائفتين بالحق، وقوم يقاتلون مع الأخرى، وقوم قعدوا اتباعا لما جاء من النصوص في الإمساك في الفتنة.

والفتن التي يقع فيها التهاجر والتباغض والتطاعن والتلاعن ونحو ذلك هي فتن، وإن لم تبلغ السيف، وكل ذلك تفرق بغيا، فعليك بالعدل والاعتدال والاقتصاد في جميع الأمور، ومتابعة الكتاب والسنة، ورد ما تنازعت فيه الأمة إلى الله والرسول، وإن كان المتنازعون أهل فضائل عظيمة ومقامات كريمة)(١).

ولهذا لم يعد ابن تيمية مسألة الخروج على الإمام الجائر من أصول أهل السنة التي أجمعوا عليها، بل راعى فيها الخلاف المشهور بينهم؛ فلم يذكرها في العقيدة الواسطية التي جمع فيها أصول أهل السنة، مراعاة لخلاف مالك وأبي حنيفة، وداود الظاهري، وقد قرر بأن المنع من الخروج على الإمام إذا وقع منه ظلم هو القول المشهور عند أهل السنة، لا المتفق عليه بينهم، فيقول: (كذلك الإمام الأعظم، ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم ظلم)(٢).

كما لم يستدرك على ابن حزم في نقد مراتب الإجماع قوله: (واتفقوا في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقلوب، واختلفوا في وجوبه بالأيدي والسلاح)(٣).

وذلك لشهرة الخلاف فيه بين الصحابة ومن بعدهم.

وقوله هنا: (الأئمة وإن كان فيهم ظلم) قيد يخرج منه من لم تثبت إمامتهم وولايتهم شرعا أو واقعا، فالأئمة عنده هم الخلفاء والأمراء في دولة الإسلام، لا كل سلطان كجنكيز خان وهولاكو وغازان ونحوهم ممن حكموا أرض الإسلام، وكذا لا إمامة لمن لا سلطان له فعلي على أرض الإسلام، حتى وإن كان من أصلح الأئمة، وكذا لا إمامة لمن كان مسلما وترك فرضا من فرائض الإسلام وشرائعه، بل يجب عند ابن تيمية قتاله وجهاده، لا إثبات ولايته وطاعته.

وفي قوله: (وإن كان فيه ظلم) قيد يخرج من تجاوز ذلك إلى كفر بواح بتعطيل بعض أحكام الإسلام وشرائعه، وهي العبارة التي كان ينص عليها أئمة أهل السنة في شأن أئمتهم الذين ثبتت صحة ولايتهم، ووقع منهم شيء من الظلم والجور، لا أئمة الجور الذين لم تثبت لهم الخلافة والإمامة أصلا بوجه شرعي؛ فهؤلاء اختلف فيهم قول أهل السنة فالمشهور عن أبي حنيفة عدم شرعية ولايتهم، وكذا قال مالك حيث يرى: (أن الإمام لا يكون إماما أبدا إلا على شرط أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، فإنه قال: وليتكم ولست بخيركم، ألا وإن أقواكم

---

(١) جامع المسائل (٦ / ٤٠)

(٢) منهاج السنة النبوية (٣ / ٢٣١)

(٣) مراتب الإجماع ص ١٧٦



عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه، ألا وإن أضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوموني)[١].

وقول الإمام مالك هنا يفسر مذهبه المشهور عنه في عدم اعترافه ببيعة أئمة الجور، كأبي جعفر المنصور، وبيعة كل من أخذها بالقوة، وما أفتى به أنه لا بيعة لهم مع الإكراه، وما دعا الناس إليه للخروج مع محمد بن الحسن ذو النفس الزكية وأخيه إبراهيم، سنة ١٤٥هـ، على أبي جعفر المنصور العباسي، وكان قد خرج في المدينة، فاستفتى أهلها مالك بن أنس في الخروج معه، مع أنهم سبق لهم أن بايعوا أبا جعفر المنصور؛ فقال مالك: (إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته)[٢].

وكان إذا سئل عن القتال مع الخلفاء ضد من خرج عليهم يقول: (إن كان الخليفة كعمر بن عبد العزيز فقاتل معه، وإن كان كمثل هؤلاء الظلمة، فلا تقاتل معهم)[٣].

وما قاله مالك في أئمة الجور وأنه لا يقاتل معهم إذا خرج عليهم خارج، وأنه لا يقاتل إلا مع أئمة العدل كعمر بن عبد العزيز؛ يؤكد أن مذهبه هو عدم الاعتراف لهم بالولاية الشرعية أصلا، ومما يوضحه أن ابن القاسم سئل عن دفع الزكاة للولاة: (أرأيت مصدقا يعدل على الناس فأتى المصدق إلى رجل له ماشية تجب في مثلها الزكاة، فقال له الرجل قد أديت صدقتها إلى المساكين؟ قال: لا يقبل قوله هذا، لأن الإمام عدل، فلا ينبغي لأحد أن يمنعه صدقتها، قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم إذا كان الوالي مثل عمر بن عبد العزيز)[٤].

ففرق الإمام مالك بين الإمام العدل الذي يجب دفع الزكاة له، ولا تبرأ الذمة إلا بالدفع له، وغير العدل الذي لا يجب دفع الزكاة له!

وقال سحنون: (قلت أرأيت زكاة الفطر هل يبعث فيها الوالي من يقبضها؟ فقال ابن القاسم: قال مالك وسألناه عنها سرا! فقال لنا: أرى أن يفرق كل قوم زكاة الفطر في مواضعهم، أهل القرى حيث هم في قراهم، وأهل العمود حيث هم، وأهل المدائن في مدائنهم، قال: ويفرقونها هم، ولا يدفعونها إلى السلطان، إذا كان لا يعدل فيها، قال: وقد أخبرتك في قول مالك: إذا كان الإمام يعدل لم يسع أحد أن يفرق شيئا من الزكاة، ولكن يدفع ذلك إلى الإمام)[٥].

---

(١) رواه الدارقطني في المؤتلف والمختلف ١٨٩٠/٤، وأورده القاضي عياض في ترتيب المدارك ١٦٦/١، والذهبي في تاريخ الإسلام ١٤/ ٢٩٢.

(٢) ابن جرير الطبري ٤٢٧/٤، حوادث سنة ١٤٥هـ، وسير أعلام النبلاء ٨٠/٨.

(٣) انظر تبصرة الحكام ٩٦/٢.

(٤) المدونة للإمام مالك ٣٦٨/١.

(٥) المدونة للإمام مالك ٣٩٢/١.

وقد أشار إلى مذهبهم حافظ المغرب ابن عبد البر عند شرحه لحديث البيعة، فقال: (قوله: "ألا ننازع الأمر أهله" فقد اختلف الناس في ذلك، فقال القائلون منهم: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين، مع القوة على القيام بذلك، فهؤلاء لا ينازعون لأنهم أهله، وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا بأهل له، واحتجوا بقول الله عز وجل لإبراهيم ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين﴾، ذهب إلى هذا طائفة من السلف الصالح، واتبعهم بذلك خلف من الفضلاء والقراء والعلماء من أهل المدينة والعراق، وبهذا خرج ابن الزبير، والحسين على يزيد، وخرج خيار أهل العراق وعلمائهم على الحجاج، ولهذا أخرج أهل المدينة بني أمية عنهم، وقاموا عليهم فكانت الحرة)[١].

فقد نقل ابن عبد البر الخلاف بين سلف الأمة وأئمة أهل السنة في المراد بقوله: "وألا ننازع الأمر أهله"؛ لشهرة الخلاف بين السلف من الصحابة ومن بعدهم في هذه القضية.

وقال أيضا عن مذهب جمهور أهل السنة -والذين عللوا عدم جواز الخروج على أئمة الجور بالحفاظ على وحدة الأمة، واجتماع الكلمة، وحفظ الأمن، وإقامة الجهاد، وليس مطلقا مع كل سلطة وإن كانت لا تقيم شيئا من ذلك؛ فالحكم يدور مع علته وجودا وعدما-: (وأما جماعة أهل السنة وأئمتهم فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عالما عدلا محسنا قويا على القيام كما يلزمه في الإمامة، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الإمام الجائر أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدهماء، وتبييت الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض، وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر)[٢].

وقال أيضا في التمهيد: (قوله: "وأن لا ننازع الأمر أهله" فاختلف الناس في ذلك: فقال قائلون: أهله أهل العدل والإحسان والفضل والدين فهؤلاء لا ينازعون، لأنهم أهله، وأما أهل الجور والفسق والظلم فليسوا له بأهل، ألا ترى إلى قول الله عز وجل لإبراهيم عليه السلام قال ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، وإلى منازعة الظالم الجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة الخوارج.

وأما أهل الحق وهم أهل السنة فقالوا: هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا، فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن

---

(١) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (٥ / ١١)

(٢) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار (٥ / ١١)

بالخوف، ولأن ذلك يحمل على هراق الدماء، وشن الغارات والفساد في الأرض، وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه، والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك، وكل إمام يقيم الجمعة والعيد، ويجاهد العدو، ويقيم الحدود على أهل العداء، وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض، وتسكن له الدهماء، وتأمن به السبل، فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح)[1].

فهذه القيود والشروط لوجوب طاعة أئمة الجور عند من قال بوجوب طاعتهم وحرمة الخروج عليهم، أما من لا يقيم شيئا من ذلك؛ فحكمه عندهم حكم الطائفة الممتنعة، التي نقل ابن تيمية اتفاق الفقهاء على وجوب جهادها!

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٣ / ٢٧٨)

الفصل السادس:

ابن تيمية ووحدة الأمة

(أنا كنت من أعظم الناس تأليفا لقلوب المسلمين، وطلبا لاتفاق كلمتهم، واتباعا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله)

ابن تيمية

أولى ابن تيمية قضية وحدة الأمة وجمع الكلمة عناية كبيرة في كتبه ورسائله وممارساته، فقد رأى أثر التنازع بين طوائفها ومذاهبها، كيف أدى إلى سقوطها أمام الغزو الخارجي، وإلى كسر شوكتها، وسكون ريحها وذهابها، سواء أمام الحملات الوثنية المغولية شرقا، أو الحملات الصليبية غربا، ولا يمكن معرفة أهمية دور ابن تيمية واجتهاداته الفقهية في معالجة هذه الأزمة إلا بمعرفة حال الأمة وطوائفها ومذاهبها في القرنين الخامس والسادس الهجري، حيث باتت كتب العقائد والفقه طافحة في الحكم على المخالف بالكفر، كما قال أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني الشافعي المتوفى سنة ٤٧١ هـ في كتابه "التبصير في الدين" بعد أن ساق عقائد أهل السنة وخلط فيها آراء متكلميهم في دقائق المسائل: (وأن تعلم أن كل من تدين بهذا الدين الذي وصفناه من اعتقاد الفرقة الناجية فهو على الحق وعلى الصراط المستقيم، فمن بدعه فهو مبتدع، ومن ضلله فهو ضال، ومن كفره فهو كافر.. فجاء من هذه الجملة: أنا لا نبدع إلا من بدعنا، ولا نضلل إلا من ضللنا، ولا نكفر إلا من كفرنا، وقد أنصف القارة من رماها)[١].

وقد بين ابن تيمية بطلان هذه القاعدة من أصلها -كما سيأتي- وأن الحكم بالكفر حق لله، لا يجوز فيه المقابلة بالمثل!

وقد شاعت هذه الآراء في عصور العصبية كما رصد ذلك ابن الجوزي: (وقال ابن الجوزي في كتابه السر المصون: رأيت جماعة من العلماء أقدموا على تكفير المتأولين من أهل القبلة، وإنما ينبغي أن يقطع بالكفر على من خالف إجماع الأمة، ولم يحتمل حاله تأويلا، وأقبح حالا من هؤلاء المكفرين قوم من المتكلمين كفروا عوام المسلمين وزعموا أن من لا يعرف العقيدة بأدلتها المحررة فهو كافر، وهذا مخالف للشريعة، فإنها حكمت بإسلام أجلاف العرب والجهال)[٢].

ومن هؤلاء أبو المظفر الإسفراييني فقد قال بعد سرده لدقائق مسائل المتكلمين: (وأن تعلم أن كل ما يجب معرفته في أصول الاعتقاد يجب على كل بالغ عاقل أن يعرفه في حق نفسه معرفة صحيحة صادرة عن دلالة عقلية لا يجوز له أن يقلد فيه، ولا أن يتكل فيه الأب على الابن ولا الابن على الأب، ولا الزوجة على الزوج بل يستوي فيه جميع العقلاء من الرجال والنساء)[٣].

---

(١) التبصير في الدين (١ / ١٨٠)

(٢) الفروع (١٢ / ٤٤٩)

(٣) التبصير في الدين (١ / ١٨٠)

وكذا خاض الفقهاء في عصور التقليد -قبل ابن تيمية- في هذا الباب بناءً على عبارات مطلقة للأئمة في كفر وفسق أهل البدع، ورد شهاداتهم، بل وقتلهم، وقد بيّن ابن تيمية بطلان ذلك كله -كما سيأتي بيانه كما قال ابن رشد عن مذهب مالك: (وأما أهل الأهواء الذين هم على الإسلام العارفين بالله غير المنكرين له مثل القدرية والأباضية وما أشبههم ممن هو على غير ما عليه جماعة المسلمين.. فأولئك يستتابون أظهروا ذلك أو أسروه فذلك سواء.. فهم يستتابون وإلا ضربت رقابهم.. قول مالك في أهل البدع: الأباضية والقدرية وجميع أهل الأهواء إنه لا يصلي عليهم... وهذا في مثل القدرية والأباضية والمعتزلة وشبههم)(١).

وقالوا في رد شهادتهم: (..."وبدعة وإن تأول كخارجي وقدري" قال ابن عرفة: شهادة المبتدع ساقطة لأنه كافر أو فاسق.

وقال ابن القصار: ولو كان عن تأويل غلط فيه.

وقال ابن الحاجب: ولا يعذر بجهل وتأويل كالخارجي والقدري)(٢).

وعند الحنفية: (وأما المبتدع فكان أبو حنيفة لا يرى الصلاة خلف المبتدع، قال أبو يوسف: أكره أن يكون إمام القوم صاحب بدعة أو هوى. وعن محمد: لا تجوز الصلاة خلف الرافضة والجهمية والقدرية)(٣).

وزاد ابن نجيم الحنفي فقال: (وأما الصلاة خلف الشافعية فحاصل ما في المجتبى أنه إذا كان مراعيا للشرائط والأركان عندنا فالاقتداء به صحيح على الأصح ويكره، وإلا فلا يصح أصلا، ولا خصوصية للشافعية بل الصلاة خلف كل مخالف للمذهب كذلك)(٤).

وفي حاشية ابن عابدين الحنفي: (أهل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فإنه يباح قتلهم جميعا، إذا لم يرجعوا ولم يتوبوا، وإذا تابوا وأسلموا تقبل توبتهم جميعا، إلا الإباحية والغالية والشيعة من الروافض والقرامطة والزنادقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الأحوال، ويقتل بعد التوبة وقبلها، لأنهم لم يعتقدوا بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا إليه)(٥).

---

(١) البيان والتحصيل (١٦ / ٤١٠)
(٢) التاج والإكليل (١١ / ١١٠)
(٣) الاختيار لتعليل المختار (١ / ٦٤)
(٤) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣ / ٤٠١)
(٥) حاشية رد المختار على الدر المختار (٤ / ٢٤٣)

وكذا من شيوخ الشافعية من كفر أهل البدع مطلقا، كما ذكره النووي عن الفوراني ورده فقال: (مات شخص فقال ابنه لست أرثه لأنه كان كافرا، فسئل عن كفره فقال كان معتزليا أو رافضيا، فيقال له لك ميراثه وأنت مخطئ في اعتقادك، لأن الاعتزال والرفض ليس بكفر. هكذا قاله القفال والبغوي والروياني وغيرهم.

قال الفوراني: ومن شيوخنا من يكفر أهل الأهواء؛ فعلى هذا يحرم الميراث.

قلت: هذا الوجه خطأ والصواب المنصوص والذي قطع به الجمهور أنا لا نكفرهم)(١).

وكذا منهم من رد شهادتهم مطلقا: (وفرقة منهم الشيخ أبو حامد ومن تابعه حملوا النص على المخالفين في الفروع، وردوا شهادة أهل الأهواء كلهم، وقالوا هم بالرد أولى من الفسقة)(٢).

وكذا ذكر مثله ابن مفلح الحنبلي عن الحنابلة في شأن أهل البدع: (وذكر ابن عقيل عن الأصحاب تكفير من خالف في أصل كخوارج ورافضة ومرجئة)(٣).

وذكر المرداوي في الإنصاف هذا الخلاف، فقال: (وقال المجد أيضا: الصحيح أن كل بدعة كفرنا فيها الداعية فإنا نفسق المقلد فيها، كمن يقول بخلق القرآن، أو بأن ألفاظنا به مخلوقة، أو أن علم الله مخلوق، أو أن أسماءه تعالى مخلوقة، أو أنه لا يرى في الآخرة، أو أن يسب الصحابة رضي الله عنهم تدينا، أو يقول إن الإيمان مجرد الاعتقاد، وما أشبه ذلك، فمن كان عالما في شيء من هذه البدع يدعو إليه ويناظر عليه فهو محكوم بكفره.

نص الإمام أحمد رحمه الله صريحا على ذلك في مواضع.

قال واختلف عنه في تكفير القدرية بنفي خلق المعاصي على روايتين.

وله في الخوارج كلام يقتضي في تكفيرهم روايتين.

نقل حرب: لا تجوز شهادة صاحب بدعة)(٤).

وقال أيضا: (وقال في الفصول في الكفاءة في جهمية وواقفية وحرورية وقدرية ورافضية إن ناظر ودعا كفر وإلا لم يفسق، لأن الإمام أحمد رحمه الله قال يسمع حديثه ويصلى خلفه.

قال: وعندي أن عامة المبتدعة فسقة، كعامة أهل الكتابين كفار مع جهلهم.

---

(١) روضة الطالبين (١٠ / ٨)

(٢) روضة الطالبين (١١ / ٢٤٠)

(٣) المبدع شرح المقنع (٩ / ١٤٩)

(٤) الإنصاف (١٢ / ٣٧)

قال: والصحيح لا كفر، لأن الإمام أحمد رحمه الله أجاز الرواية عن الحرورية والخوارج.

وذكر ابن حامد أن قدرية أهل الأثر كسعيد بن أبي عروبة والأصم مبتدعة، وفي شهادتهم وجهان، وأن الأولى أن لا تقبل، لأن أقل ما فيه الفسق.

وذكر جماعة في خبر غير الداعية روايات.

الثالثة: إن كانت مفسقة قبل، وإن كانت مكفرة رد.

واختار الشيخ تقي الدين -شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله لا يفسق أحدٌ)[١].

وهو الاختيار الذي سيكون له أكبر الأثر في معالجة هذه الفتنة التي عمت وطمت وفرقت الأمة في مساجدها وجوامعها، وبقدر أهمية الحفاظ على الإسلام عند ابن تيمية من البدع والانحراف؛ كانت المحافظة على وحدة الأمة السياسية مع وجود الاختلاف لا تقل أهمية وخطورة، فقال: (إن الله أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن البدعة والاختلاف وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وقال النبي ﷺ: "عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة"، وقال: "الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد"، وقال: "الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم"، فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالا أو غاويا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها)[٢].

وقال في رسالته إلى أصحابه وهو في سجنه: (وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين: تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بِيْنِكُمْ﴾، ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل: هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة، وجماع السنة: طاعة الرسول، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة "إن الله يرضى لكم ثلاثا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أموركم")[٣].

---

(١) الإنصاف (١٢ / ٣٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٨٦)

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥١)

ولهذا عدّ تفريقها بناء على الانتماءات من البدع المحرمة، فقال: (من البدع: التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله: مثل أن يقال للرجل: أنت شكيلي أو قرفندي. فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندي، والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسنة رسوله.

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، أو إلى شيخ كالقادري والعدوي ونحوهم، أو مثل الانتساب إلى القبائل: كالقيسي واليماني، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري، لا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان...

وأولياء الله الذين هم أولياؤه: هم الذين آمنوا وكانوا يتقون، فقد أخبر سبحانه أن أولياءه هم المؤمنون المتقون وقد بين المتقين.. ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾، فقد أخبر سبحانه أن ولي المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين، وهذا عام في كل مؤمن موصوف بهذه الصفة سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن، وقال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾..

فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف، حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله تعالى! وقد برأ الله نبيه ﷺ ممن كان هكذا.

فهذا فعل أهل البدع؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم، وأما أهل السنة والجماعة؛ فهم معتصمون بحبل الله.

وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان غيره أتقى لله منه، وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضي الله به ورسوله، وإن يكون المسلمون يدا واحدة؛ فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة، ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين؛ فليس كل من أخطأ يكون كافرا ولا

فاسقا، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال تعالى في كتابه في دعاء الرسول ﷺ والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وثبت في الصحيح أن الله قال: "قد فعلت"...

وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ؟!

وهذا التفريق الذي حصل من الأمة؛ علمائها ومشائخها، وأمرائها وكبرائها؛ هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء﴾.

فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب، وكل من كان باغيا، أو ظالما، أو معتديا، أو مرتكبا ما هو ذنب؛ فهو قسمان: متأول، وغير متأول؛ فالمتأول المجتهد: كأهل العلم والدين، والذين اجتهدوا، واعتقد بعضهم حل أمور واعتقد الآخر تحريمها، كما استحل بعضهم بعض أنواع الأشربة وبعضهم بعض المعاملات الربوية، وبعضهم بعض عقود التحليل والمتعة، وأمثال ذلك؛ فقد جرى ذلك وأمثاله من خيار السلف؛ فهؤلاء المتأولون المجتهدون غايتهم أنهم مخطئون، وقد قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء)[1].

وقد رأى ابن تيمية كيف أفضت العصبيات المذهبية بين أهل المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة، وما حصل بينهم من اقتتال وإكفار بعضهم بعضا، كما حدث بين الشافعية والحنفية في خراسان وكان ذلك من أسباب سقوطهم أمام الغزو المغولي، فألف رسالته (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وقال في مقدمتها: (فيجب على المسلمين -بعد موالاة الله ورسوله ﷺ-: موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصا العلماء الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ فعلماؤها شرارها إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول في أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/٤١٥.

ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه)[1].

وقال عن هذه الرسالة: (وقد بينا هذا في رسالة "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"، وبينا أن أحدا من أئمة الإسلام لا يخالف حديثا صحيحا بغير عذر، بل لهم نحو من عشرين عذرا، مثل أن يكون أحدهم لم يبلغه الحديث؛ أو بلغه من وجه لم يثق به، أو لم يعتقد دلالته على الحكم؛ أو اعتقد أن ذلك الدليل قد عارضه ما هو أقوى منه كالناسخ؛ أو ما يدل على الناسخ وأمثال ذلك.

والأعذار يكون العالم في بعضها مصيبا فيكون له أجران، ويكون في بعضها مخطئا بعد اجتهاده فيثاب على اجتهاده وخطؤه مغفور له؛ لقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء وقال: "قد فعلت"، ولأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد ذكر الله عن داود وسليمان أنهما حكما في قضية وأنه فهمها أحدهما؛ ولم يعب الآخر؛ بل أثنى على كل واحد منهما بأنه آتاه حكما وعلما، فقال: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِين. فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾..)[2].

وقال أيضا: (وأهل الإسلام متفقون على هذا الأصل سنيهم وبدعيهم كلهم متفقون على وجوب اتباع ما بلغه الرسول عن الله، وعلى الاستدلال بالقرآن والسنة المعلومة المفسرة لمجمل القرآن، وأما المخالفة لظاهر القرآن فمن الخوارج من نازع فيها وهو فاسد من وجوه كثيرة، ومن رد نصا إنما يرده إما لكونه لم يثبت عنده عن الرسول، أو لكونه غير دال عنده على محل النزاع، أو لاعتقاده أنه منسوخ ونحو ذلك، كما قد بسطت الكلام فيه على ما كتبته في "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"، وبينت أعذارهم في هذا الباب، وإن كان الواجب هو اتباع ما علم من الصواب مطلقا)[3].

وقال أيضا دفاعا عن أبي حنيفة الذي كان بعض أهل الحديث يطعن فيه: (ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى)[4].

---

(١) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص ٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٠٥)

(٣) الرد على الأخنائي ص ٦٧

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٠٤)

كما دعا إلى موالاة أهل الإيمان جميعا، وحذر من (حال أهل العصبية من المنتسبين إلى فقه وزهد: الذين يوالون بعض الشيوخ والأئمة دون البعض، وإنما المؤمن من يوالي جميع أهل الإيمان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وقال النبي ﷺ: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك بين أصابعه"، وقال "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"، وقال عليه السلام "لا تقاطعوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا"..)[1].

وقد اجتهد ابن تيمية في معالجة فتنة التعصب المذهبي، حيث بلغ من عصبية المذاهب أن صار في كل مسجد وجامع جماعات وأئمة لكل مذهب، يصلون وحدهم بإمامهم، وصار لكل مذهب قضاته، وافترقت الأمة بمساجدها ومحاكمها، بعدد مذاهبها، وهو ما لم يكن في القرون الثلاثة الأولى مع اختلاف فقهاء الصحابة ومن بعدهم في الفتوى فقد ظلت مساجدهم وجماعاتهم واحده، وكذلك ولاتهم وقضاتهم مع اختلافهم، وقد تصدى ابن تيمية لبيان صحة صلاة أهل كل مذهب خلف المخالف، وهي إحدى آثار تلك الحقبة التي كان التعصب المذهبي أبرز مظاهرها، والتي سيكون ابن تيمية أحد ضحاياها، فقال: (مسألة: في أهل المذاهب الأربعة: هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض؟ أم لا؟ وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض؟ ومن قال ذلك فهل هو مبتدع؟ أم لا؟ وإذا فعل الإمام ما يعتقد أن صلاته معه صحيحة، والمأموم يعتقد خلاف ذلك، مثل أن يكون الإمام تقيأ أو رعف، أو احتجم، أو مس ذكره، أو مس النساء بشهوة أو بغير شهوة، أو قهقه في صلاته، أو أكل لحم الإبل، وصلى ولم يتوضأ، والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك، أو كان الإمام لا يقرأ البسملة، أو لم يتشهد التشهد الآخر، أو لم يسلم من الصلاة، والمأموم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه؟ وإذا شرط في إمام المسجد أن يكون على مذهب معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه وولي. فهل يجوز ذلك؟ وهل تصح الصلاة خلفه؟ أم لا؟

الجواب: الحمد لله نعم، تجوز صلاة بعضهم خلف بعض، كما كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن بعدهم من الأئمة الأربعة يصلي بعضهم خلف بعض، مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها، ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض، ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف...

---

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٥٢٥)

ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض، مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية، وإن كانوا لا يقرءون البسملة لا سرا ولا جهرا، وصلى أبو يوسف خلف الرشيد وقد احتجم، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، فصلى خلفه أبو يوسف ولم يعد.

وكان أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف، فقيل له: فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ تصلي خلفه؟ فقال: كيف لا أصلي خلف سعيد بن المسيب، ومالك.

وبالجملة فهذه المسائل لها صورتان: إحداهما: أن لا يعرف المأموم أن إمامه فعل ما يبطل الصلاة، فهنا يصلي المأموم خلفه باتفاق السلف، والأئمة الأربعة، وغيرهم.

وليس في هذا خلاف متقدم، وإنما خالف بعض المتعصبين من المتأخرين: فزعم أن الصلاة خلف الحنفي لا تصح، وإن أتى بالواجبات؛ لأنه أداها وهو لا يعتقد وجوبها، وقائل هذا القول إلى أن يستتاب كما يستتاب أهل البدع أحوج منه إلى أن يعتد بخلافه، فإنه مازال المسلمون على عهد النبي ﷺ وعهد خلفائه يصلي بعضهم ببعض، وأكثر الأئمة لا يميزون بين المفروض والمسنون، بل يصلون الصلاة الشرعية، ولو كان العلم بهذا واجبا لبطلت صلوات أكثر المسلمين، ولم يمكن الاحتياط، فإن كثيرا من ذلك فيه نزاع وأدلة ذلك خفية، وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف، وهو لا يجزم بأحد القولين. فإن كان الجزم بأحدهما واجبا فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك، وهذا القائل نفسه ليس معه إلا تقليد بعض الفقهاء، ولو طولب بأدلة شرعية تدل على صحة قول إمامه دون غيره لعجز عن ذلك؛ ولهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا، فإنه ليس من أهل الاجتهاد.

الصورة الثانية: أن يتيقن المأموم أن الإمام فعل ما لا يسوغ عنده: مثل أن يمس ذكره، أو النساء لشهوة، أو يحتجم، أو يفتصد، أو يتقيأ، ثم يصلي بلا وضوء، فهذه الصورة فيها نزاع مشهور: فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم؛ لأنه يعتقد بطلان صلاة إمامه، كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد.

والقول الثاني: تصح صلاة المأموم، وهو قول جمهور السلف، وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في مذهب الشافعي، وأحمد؛ بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا.

وهذا هو الصواب؛ لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم».

فقد بين ﷺ أن خطأ الإمام لا يتعدى إلى المأموم، ولأن المأموم يعتقد أن ما فعله الإمام سائغ له، وأنه لا إثم عليه فيما فعل، فإنه مجتهد أو مقلد مجتهد، وهو يعلم أن هذا قد غفر الله له خطأه، فهو يعتقد صحة صلاته، وأنه لا يأثم إذا لم يعدها، بل لو حكم بمثل هذا لم يجز له نقض حكمه، بل كان ينفذه.

وإذا كان الإمام قد فعل باجتهاده، فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها، والمأموم قد فعل ما وجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة، وكان كل منهما قد أدى ما يجب عليه، وقد حصلت موافقة الإمام في الأفعال الظاهرة.

وقول القائل: إن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام، خطأ منه، فإن المأموم يعتقد أن الإمام فعل ما وجب عليه، وإن الله قد غفر له ما أخطأ فيه، وأن لا تبطل صلاته لأجل ذلك.

ولو أخطأ الإمام والمأموم فسلم الإمام خطأ، واعتقد المأموم جواز متابعته فسلم، كما سلم المسلمون خلف النبي ﷺ لما سلم من اثنتين سهوا، مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين. كما لو صلى خمسا سهوا فصلوا خلفه خمسا، كما صلى الصحابة خلف النبي ﷺ لما صلى بهم خمسا، فتابعوه، مع علمهم بأنه صلى خمسا؛ لاعتقادهم جواز ذلك، فإنه تصح صلاة المأموم في هذه الحال.

فكيف إذا كان المخطئ هو الإمام وحده، وقد اتفقوا كلهم على أن الإمام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم، إذا لم يتابعه، ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم إذا لم يتابعه. فدل ذلك على أن ما فعله الإمام خطأ لا يلزم فيه بطلان صلاة المأموم)[1].

وقال أيضا وقد (سئل: هل يقلد الشافعي حنفيا، وعكس ذلك في الصلاة الوترية، وفي جمع المطر؟ أم لا؟

الجواب: الحمد لله، نعم يجوز للحنفي وغيره أن يقلد من يجوز الجمع من المطر، لا سيما وهذا مذهب جمهور العلماء، كمالك، والشافعي، وأحمد.

وقد كان عبد الله بن عمر يجمع مع ولاة الأمور بالمدينة إذا جمعوا في المطر.

وليس على أحد من الناس أن يقلد رجلا بعينه في كل ما يأمر به، وينهى عنه، ويستحبه إلا رسول الله ﷺ ومازال المسلمون يستفتون علماء المسلمين فيقلدون تارة هذا وتارة هذا.

فإذا كان المقلد في مسألة يراها أصلح في دينه أو القول بها أرجح، أو نحو ذلك، جاز هذا باتفاق جماهير علماء المسلمين، لم يحرم ذلك لا أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي ولا أحمد.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٧٣)

وكذلك الوتر وغيره ينبغي للمأموم أن يتبع فيه إمامه، فإن قنت؛ قنت معه، وإن لم يقنت؛ لم يقنت، وإن صلى بثلاث ركعات موصولة فعل ذلك، وإن فصل؛ فصل أيضا.

ومن الناس من يختار للمأموم أن يصل إذا فصل إمامه، والأول أصح، والله أعلم)[١].

وإنما وصل الحال بالأمة إلى هذا الحد من الافتراق والعصبية المذهبية بسبب القول بوجوب اتباع كل مسلم لإمام معين، وهو ما لم يكن معروفا في القرون الثلاثة، بل نهى عن ذلك الأئمة الأربعة أنفسهم، وقد تصدى ابن تيمية أيضا لهذه البدعة في الإسلام، وأبطل القول بوجوب اتباع أحد غير النبي ﷺ، وإنما أقصى ما يمكن قوله هو جواز تقليد مذهب معين، فقال: (وسئل -رضي الله عنه-: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين -رضي الله عنهم أجمعين- في رجل سئل إيش مذهبك؟ فقال: محمدي أتبع كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ فقيل: لا، ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهبا ومن لا مذهب له فهو شيطان فقال: إيش كان مذهب أبي بكر الصديق والخلفاء بعده -رضي الله عنهم-؟ فقيل له: لا ينبغي لك إلا أن تتبع مذهبا من هذه المذاهب فأيهما المصيب؟ أفتونا مأجورين

فأجاب:

الحمد لله، إنما يجب على الناس طاعة الله والرسول وهؤلاء أولوا الأمر الذين أمر الله بطاعتهم في قوله: ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ إنما تجب طاعتهم تبعا لطاعة الله ورسوله لا استقلالا ثم قال: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾. وإذا نزلت بالمسلم نازلة؛ فإنه يستفتي من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول ﷺ في كل ما يوجبه ويخبر به بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ له ليس هو مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله، فيفعل المأمور ويترك المحظور)[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٨١)

(٢) الفتاوى (٢٠/ ٢٠٨)

(وسئل عن رجل تفقه في مذهب من المذاهب الأربعة وتبصر فيه واشتغل بعده بالحديث، فرأى أحاديث صحيحة لا يعلم لها ناسخا ولا مخصصا ولا معارضا وذلك المذهب مخالف لها: فهل يجوز له العمل بذلك المذهب؟ أو يجب عليه الرجوع إلى العمل بالأحاديث ويخالف مذهبه؟

فأجاب:

الحمد لله، قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن الله سبحانه وتعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة رسوله ﷺ ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ حتى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها يقول: أطيعوني ما أطعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم. واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصوما في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ ولهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

وهؤلاء الأئمة الأربعة رضي الله عنهم قد نهوا الناس عن تقليدهم في كل ما يقولونه وذلك هو الواجب عليهم؛ فقال أبو حنيفة: هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت؛ فمن جاء برأي خير منه قبلناه ولهذا لما اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بمالك فسأله عن مسألة الصاع؛ وصدقة الخضراوات؛ ومسألة الأجناس؛ فأخبره مالك بما تدل عليه السنة في ذلك فقال: رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع إلى قولك كما رجعت. ومالك كان يقول: إنما أنا بشر أصيب وأخطئ فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة أو كلاما هذا معناه. والشافعي كان يقول: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط وإذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي. وفي مختصر المزني لما ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه قال: مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء. والإمام أحمد كان يقول: لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا. وكان يقول: من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال وقال: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين) ولازم ذلك أن من لم يفقهه الله في الدين لم يرد به خيرا فيكون التفقه في الدين فرضا. والتفقه في الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية. فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقها في الدين لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية في جميع أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزمه ما يقدر عليه. وأما القادر على الاستدلال؛ فقيل: يحرم عليه التقليد مطلقا وقيل: يجوز مطلقا وقيل: يجوز عند الحاجة؛ كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال وهذا القول أعدل الأقوال. والاجتهاد ليس هو أمرا واحدا لا يقبل

التجزيء والانقسام بل قد يكون الرجل مجتهدا في فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة وكل أحد فاجتهاده بحسب وسعه فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ورأى مع أحد القولين نصوصا لم يعلم لها معارضا بعد نظر مثله فهو بين أمرين: إما أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتغل على مذهبه؛ ومثل هذا ليس بحجة شرعية بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره واشتغال على مذهب إمام آخر. وإما أن يتبع القول الذي ترجح في نظره بالنصوص الدالة عليه وحينئذ فتكون موافقته لإمام يقاوم ذلك الإمام وتبقى النصوص سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا هو الذي يصلح. وإنما تنزلنا هذا التنزل لأنه قد يقال: إن نظر هذا قاصر وليس اجتهاده قائما في هذه المسألة؛ لضعف آلة الاجتهاد في حقه. أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه ما يدفع به النص فهذا يجب عليه اتباع النصوص وإن لم يفعل كان متبعا للظن وما تهوى الأنفس وكان من أكبر العصاة لله ولرسوله بخلاف من يقول: قد يكون للقول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لا أعلمها فهذا يقال له: قد قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وقال النبي ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك ثم إن تبين لك فيما بعد أن للنص معارضا راجحا كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تغير اجتهاده وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق هو محمود فيه بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه وترك القول الذي وضحت حجته أو الانتقال عن قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى فهذا مذموم. وإذا كان الإمام المقلد قد سمع الحديث وتركه - لا سيما إذا كان قد رواه أيضا - فمثل هذا وحده لا يكون عذرا في ترك النص فقد بينا فيما كتبناه في "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" نحو عشرين عذرا للأئمة في ترك العمل ببعض الحديث وبينا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعذار وأما نحن فمعذورون في تركها لهذا القول. فمن ترك الحديث لاعتقاده أنه لم يصح؛ أو أن راويه مجهول ونحو ذلك؛ ويكون غيره قد علم صحته وثقة راويه: فقد زال عذر ذلك في حق هذا ومن ترك الحديث لاعتقاده أن ظاهر القرآن يخالفه؛ أو القياس؛ أو عمل لبعض الأمصار؛ وقد تبين للآخر أن ظاهر القرآن لا يخالفه؛ وأن نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر؛ ومقدم على القياس والعمل: لم يكن عذر ذلك الرجل عذرا في حقه؛ فإن ظهور المدارك الشرعية للأذهان وخفاءها عنها أمر لا ينضبط طرفاه لا سيما إذا كان التارك للحديث معتقدا أنه قد ترك العمل به المهاجرون والأنصار أهل المدينة النبوية وغيرها الذين يقال: إنهم لا يتركون الحديث إلا لاعتقادهم أنه منسوخ أو معارض براجح وقد بلغ من بعده أن المهاجرين والأنصار لم يتركوه بل عمل به

طائفة منهم؛ أو من سمعه منهم؛ ونحو ذلك مما يقدح في هذا المعارض للنص. وإذا قيل لهذا المستهدي المسترشد: أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟ كانت هذه معارضة فاسدة؛ لأن الإمام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره من الأئمة ولست أعلم من هذا ولا هذا ولكن نسبة هؤلاء إلى الأئمة كنسبة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي ومعاذ ونحوهم إلى الأئمة وغيرهم فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع؛ وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخر: فكذلك موارد النزاع بين الأئمة وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة وتركوا قول عمر في دية الأصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: " هذه وهذه سواء ". وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له: قال أبو بكر وعمر فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر؟ وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر فتبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه فألحوا عليه فقال لهم: أمر رسول الله ﷺ أحق أن يتبع أم أمر عمر؟ مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس. ولو فتح هذا الباب لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله ويبقى كل إمام في أتباعه بمنزلة النبي ﷺ في أمته وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله: ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُواْ إِلاَّ لِيَعْبُدُواْ إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُون﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله وحده)[1].

وقال في جواز أن ينيب القاضي عنه من يخالفه في المذهب، وهي إحدى المشكلات آنذاك، بسبب العصبية المذهبية وآثارها على وحدة الأمة، فقال: (يجوز للحنفي الحاكم أن يستنيب شافعيا يحكم باجتهاده، وإن خالف اجتهاد مستنيبه، ولو شرط عليه أن يحكم بقول مستنيبه لم يجز هذا الشرط.

وأيضا: إذا رأى المستنيب قول بعض الأئمة أرجح من بعض لم يجز له أن يحكم بالمرجوح، بل عليه أن يحكم بالراجح، فكيف لا يكون له أن يستنيب من يحكم بالراجح، وإن خالف قول إمامه؟ وليس على الخلق لا القضاة ولا غيرهم أن يطيعوا أحدا في كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول الله ﷺ ومن سواه من الأئمة فإنه يؤخذ من قوله ويترك فيجوز لكل من الحكام أن يستنيب من يخالفه في مذهبه ليحكم بما أنزل الله)[2].

---

(١) الفتاوى (٢٠/ ٢١٠)

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٦)

رأي ابن تيمية في الفرق والمذاهب:

وقد قرر شيخ الإسلام الأصول الجامعة تجاه المذاهب والفرق والطوائف؛ ومن ذلك:

الأصل الأول: وحدة الأمة ودينها على اختلاف فرقها:

حيث يقرر بأن الإسلام هو الدين الجامع للأمة وفرقها على اختلافها، وذلك بقوله: (ما أجمع عليه المسلمون من أمور دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه، فالمسلمون سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ومتفقون على وجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة... وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان، التي اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد، أو بعض معاني الأسماء أمر خفيف بالنسبة لما اتفقوا عليه)[١].

وقال أيضا في إثبات إسلام وإيمان أهل القبلة: (كل من أقر بالله فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار لم يكفر بجحده، وهذا يبين أن عامة أهل الصلاة مؤمنون بالله ورسوله، وإن اختلفت اعتقاداتهم في معبودهم وصفاته، إلا من كان منافقا يظهر الإيمان بلسانه ويبطن الكفر بالرسول، فهذا ليس بمؤمن؛ وكل من أظهر الإسلام ولم يكن منافقا فهو مؤمن له من الإيمان بحسب ما أوتيه من ذلك، وهو ممن يخرج من النار ولو كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، ويدخل في هذا جميع المتنازعين في الصفات والقدر على اختلاف عقائدهم، ولو كان لا يدخل الجنة إلا من يعرف الله كما يعرفه نبيه ﷺ لم تدخل أمته الجنة؛ فإنهم أو أكثرهم لا يستطيعون هذه المعرفة؛ بل يدخلونها وتكون منازلهم متفاضلة بحسب إيمانهم ومعرفتهم، وإذا كان الرجل قد حصل له إيمان يعرف الله به وأتى آخر بأكثر من ذلك عجز عنه لم يحمل ما لا يطيق، وإن كان يحصل له بذلك فتنة لم يحدث بحديث يكون له فيه فتنة، فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم بالخطاب العام بالنصوص التي اشتركوا في سماعها: كالقرآن والحديث المشهور وهم مختلفون في معنى ذلك)[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥٧/٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٥ / ٢٥٤)

الأصل الثاني: المنع من الحكم على أهل القبلة بالكفر:

وقد قرر هذا الأصل في كتبه ورسائله بشكل جلي قطعي، وكان يحتج على ثبوت إيمانهم بإثبات النصوص لوصف الإيمان لمن قام بالفرائض كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون. الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاَتِهِمْ خَاشِعُون﴾، وكما في حديث: "لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن"، وقد قال الذهبي: (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد علي أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قلت: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة، ويقول: قال النبي ﷺ: (لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن)، فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم)[1].

ومن هنا رد ابن تيمية على من كفروا أهل البدع مطلقا، كما شاع بين مذاهب السنة الفقهية بسبب العصبية، وبين الخطأ الذي وقع فيه المتأخرون حين حملوا ألفاظ الأئمة الأربعة في كفر المخالف على الكفر المخرج من الملة، مع أنهم أرادوا كفر التأويل الذي هو معارضة النص الظاهر اجتهادا، ورد على من حكم بكفر الخوارج أو الثنتين وسبعين فرقة؛ فقال في بيان أن كل طوائف أهل القبلة في دائرة الإسلام والإيمان لا يخرجون منها ببدعهم: (ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِير﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم، والخوارج المارقون الذين أمر النبي بقتالهم، قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين أشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم! فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٨٨)

محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضا! وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعًا جهال بحقائق ما يختلفون فيه)(١).

وقال أيضا في حكم عموم فرق أهل الإسلام وما اختلفوا فيه من تأويل القرآن: (فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلًا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالًا للأمة وتكفيرًا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع، وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة، من كان منهم منافقًا فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقًا بل كان مؤمنًا بالله ورسوله في الباطن، لم يكن كافرا في الباطن، وإن أخطأ في التأويل كائنًا ما كان خطؤه؛ وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق، ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضًا ببعض المقالات)(٢).

وقد شرح ابن تيمية أقوال الأئمة في شأن عباراتهم في كفر أهل الأهواء، وأنهم إنما كفروا أقوالهم لا أعيانهم، حيث يقول: (مذاهب الأئمة مبنية على هذا التفصيل بين النوع والعين، ولهذا حكى طائفة عنهم الخلاف في ذلك، ولم يفهموا غور قولهم، فطائفة تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع روايتين مطلقا، حتى تجعل الخلاف في تكفير المرجئة والشيعة المفضلة لعلي، وربما رجحت التكفير والتخليد في النار، وليس هذا مذهب أحمد ولا غيره من أئمة الإسلام، بل لا يختلف قوله أنه لا يكفر المرجئة الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل، ولا يكفر من يفضل عليا على عثمان، بل نصوصه صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج والقدرية وغيرهم، وإنما كان يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله وصفاته؛ لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول ﷺ ظاهرة بينة: ولأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق، وكان قد ابتلي بهم حتى عرف حقيقة أمرهم، وأنه يدور على التعطيل، وتكفير الجهمية مشهور عن السلف والأئمة، لكن ما كان يكفر أعيانهم، فإن الذي يدعو إلى القول أعظم من الذي يقول به، والذي يعاقب مخالفه أعظم من الذي يدعو فقط، والذي يكفر مخالفه أعظم من الذي يعاقبه، ومع هذا

---

(١) الفتاوى (٣/٢٨٢- ٢٨٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٧/٢١٧- ٢١٨) و(٧/٤٧٢).

فالذين كانوا من ولاة الأمور يقولون بقول الجهمية: "إن القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة وغير ذلك" ويدعون الناس إلى ذلكويمتحنونهم ويعاقبونهم إذا لم يجيبوهم، ويكفرون من لم يجبهم، حتى أنهم كانوا إذا أمسكوا الأسير لم يطلقوه حتى يقر بقول الجهمية: إن القرآن مخلوق وغير ذلك، ولا يولون متوليا، ولا يعطون رزقا من بيت المال إلا لمن يقول ذلك، ومع هذا فالإمام أحمد رحمه الله تعالى ترحم عليهم، واستغفر لهم، لعلمه بأنهم لمن يبين لهم أنهم مكذبون للرسول، ولا جاحدون لما جاء به، ولكن تأولوا فأخطئوا، وقلدوا من قال لهم ذلك، وكذلك الشافعي لما قال لحفص الفرد حين قال: القرآن مخلوق: كفرت بالله العظيم، بيّن له أن هذا القول كفر، ولم يحكم بردة حفص بمجرد ذلك؛ لأنه لم يتبين له الحجة التي يكفر بها، ولو اعتقد أنه مرتد لسعى في قتله، وقد صرح في كتبه بقبول شهادة أهل الأهواء والصلاة خلفهم)[1].

وقال أيضا في كون الحكم على المخالف بالكفر هو من شأن أهل البدع، لا أهل السنة والجماعة: (من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالا يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفِّرون من خالفهم فيها، ويستحلُّون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولًا، ولا يكفِّرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم، مكفرًا لهم، مستحلًا لدمائهم، كما لم تكفِّر الصحابة الخوارج، مع تكفيرهم لعثمان وعليّ ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم)[2].

وقال أيضا عن حرمة التكفير بالمثل: (وأئمة السنة والجماعة و أهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾، ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداء، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا..

فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله، وأيضا فإن تكفير

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣ / ٣٤٨)

(٢) منهاج السنة (٥/٩٥)

الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها وإلا فليس كل من جهل شيئا من الدين يكفر، ولهذا لما استحل طائفة من الصحابة والتابعين كقدامة بن مظعون وأصحابه شرب الخمر وظنوا أنها تباح لمن عمل صالحا على ما فهموه من آية المائدة، اتفق علماء الصحابة كعمر وعلي وغيرهما على أنهم يستتابون فإن أصروا على الاستحلال كفروا، وإن أقروا به جلدوا فلم يكفروهم بالاستحلال ابتداء، لأجل الشبهة التي عرضت لهم حتى يتبين لهم الحق فإذا أصروا على الجحود كفروا)[١].

وقال عن أصول الفرق التي تعد من أهل القبلة: (والجهمية -عند كثير من السلف: مثل عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم -ليسوا منه الثنتين والسبعين فرقة التي افترقت عليها هذه الأمة؛ بل أصول هذه عند هؤلاء: هم الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية وهذا المأثور عن أحمد وهو المأثور عن عامة أئمة السنة والحديث أنهم كانوا يقولون؛ من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ونحو ذلك. ثم حكى أبو نصر السجزي عنهم في هذا قولين: " أحدهما " أنه كفر ينقل عن الملة. قال: وهو قول الأكثرين. و" الثاني " أنه كفر لا ينقل. ولذلك قال الخطابي: إن هذا قالوه على سبيل التغليظ.

وكذلك تنازع المتأخرون من أصحابنا في تخليد المكفر من هؤلاء؛ فأطلق أكثرهم عليه التخليد، كما نقل ذلك عن طائفة من متقدمي علماء الحديث؛ كأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم، وامتنع بعضهم من القول بالتخليد، وسبب هذا التنازع تعارض الأدلة، فإنهم يرون أدلة توجب إلحاق أحكام الكفر بهم، ثم إنهم يرون من الأعيان الذين قالوا تلك المقالات من قام به من الإيمان ما يمتنع أن يكون كافرا، فيتعارض عندهم الدليلان، وحقيقة الأمر أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتقي في حق المعين وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة: الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه. فإن الإمام أحمد - مثلا - قد باشر " الجهمية " الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو بحيث كان كثير من

---

(١) الرد على البكري (٢ / ٤٩٠)

أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم: يكفرون كل من لم يكن جهميا موافقا لهم على نفي الصفات مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر فلا يولونه ولاية، ولا يفتكونه من عدو، ولا يعطونه شيئا من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة ولا فتيا ولا رواية، ويمتحنون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك، فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان، ومن كان داعيا إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه، ومعلوم أن هذا من أغلظ التجهم فإن الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها، والعقوبة بالقتل لقائلها أعظم من العقوبة بالضرب، ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره، ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم؛ فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون: القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة، وقد نقل عن أحمد ما يدل على أنه كفر به قوما معينين، فأما أن يذكر عنه في المسألة روايتان ففيه نظر، أو يحمل الأمر على التفصيل فيقال: من كفره بعينه؛ فلقيام الدليل على أنه وجدت فيه شروط التكفير وانتفت موانعه، ومن لم يكفره بعينه؛ فلانتفاء ذلك في حقه هذه مع إطلاق قوله بالتكفير على سبيل العموم، والدليل على هذا الأصل: الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، أما الكتاب: فقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾..)[1].

وما قرره ابن تيمية هنا هو المشهور عن سلف الأمة وأئمة أهل السنة، فقد قال سفيان الثوري إمام أهل الحديث والسنة في عصره -(ت١٦٠هـ)- في بيان اعتقاد أهل السنة: (ولا يكفرون أحدا بذنب، ولا يشهدون عليه بشرك)[2].

وكذا نقل الإمام الطحاوي -(ت ٣٢١)- في عقيدته عن إمام أهل الرأي أبي حنيفة وعن صاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن قولهم: (ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله... ونرى الصلاة على من مات منهم).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٨٦)

(٢) الشريعة للآجري (٥/٢٧٩)

وقال أحمد بن حنبل: (ومن مات من أهل القبلة موحدا يصلى عليه، ويستغفر له، ولا تترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيرا كان أو كبيرا، وأمره إلى الله عز وجل).

والذنب هنا يعم عندهم الكبائر والبدع، وكل ما دون الشرك بالله والكفر به، ولا يرون كفر من وقع منه شيء من المعاصي والبدع، ويخرج من دائرة أهل الإسلام وإيمان.

كما قال ابن تيمية: (ولهذا قال علماء السنة في وصفهم "اعتقاد أهل السنة والجماعة": إنهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب، فأما أصل الإيمان الذي هو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله تصديقا به وانقيادا له؛ فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن)(١).

ونقل إمام المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري -(ت ٢٥٦)- إجماع أئمة أهل السنة والجماعة على هذا القول فقال: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء.. ولم يكونوا يكفرون أحدا من أهل القبلة بالذنب لقوله: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء﴾...)(٢).

الأصل الثالث: عذر المجتهد ومن قلده وإن أخطأ:

فقد ذكر ابن تيمية اختلاف الفرق في شأن من أخطأ في القطعيات؛ فقال: (قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم لا يؤثمون مجتهدا مخطئا، لا في المسائل الأصولية، ولا في الفروعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين، ولا يصلى خلفه، وقالوا هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين إنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤثمون أحدا من المجتهدين المخطئين لا في مسألة عملية ولا علمية، قالوا والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع، من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره، قالوا والفرق في ذلك بين مسائل الأصول والفروع كما أنه بدعة محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع بل ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٧٤)

(٢) اعتقاد أهل السنة للآلكائي (١/١٧٣)

قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلا، فإن المفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين..

وقول الله تعالى في القرآن: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قال الله تعالى: "قد فعلت"، ولم يفرق بين الخطأ القطعي والظني، بل لا يجزم بأنه خطأ إلا إذا كان أخطأ قطعا، قالوا فمن قال إن المخطئ في مسألة قطعية أو ظنية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والإجماع القديم...)[1].

الأصل الرابع: إثبات حقوق الإسلام والعدل مع المخالف في القضاء والأحكام:

فقد ترتب على هذه العقيدة الإيمانية -في عدم إكفار المخالفين من أهل القبلة وإثبات إسلامهم وإيمانهم- آثارها العملية والسياسية، حيث تقررت لهم جميع حقوق المسلمين ومنع الظلم والتظالم بينهم في الحكم والقضاء، حيث يقول: (وعلى ولاة الأمر أن يمنعوهم من التظالم، فإذا تعدى بعضهم على بعض منعوهم العدوان؛ وهم قد أُلزموا بمنع ظلم أهل الذمة؛ وأن يكون اليهودي والنصراني في بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم، لا يلزمه أحد بترك دينه؛ مع العلم بأن دينه يوجب العذاب، فكيف يسوغ لولاة الأمور أن يُمكِّنوا طوائف المسلمين من اعتداء بعضهم على بعض؛ وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه، وهذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها؛ فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا، وهذا إذا كان الحكام قد حكموا في مسألة فيها اجتهاد ونزاع معروف)[2].

وما ذكره ابن تيمية هو ما قرره أئمة أهل السنة والجماعة كما قال الإمام الشافعي في بيان ما للخوارج وأهل الأهواء من حقوق: (ولو أن قوما أظهروا رأي الخوارج وتجنبوا جماعات الناس، وكفروهم لم يحلل بذلك قتالهم، لأنهم على حرمة الإيمان، لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها.

بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه بينا هو يخطب إذ سمع تحكيما من ناحية المسجد: لا حكم إلا لله عز وجل! فقال علي رضي الله تعالى عنه: "كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدؤكم بقتال".

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ٤٨)

(٢) الفتاوى (٣٥/٣٧٨ - ٣٨١)

قال الشافعي: وبهذا كله نقول، ولا يحل بطعنهم للمسلمين دماؤهم، ولا أن يمنعوا الفيء ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم، ولا يحال بينهم وبين المساجد والأسواق، ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول حسنة انبغى للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم... وهكذا من بغى من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام)[١].

وعلى هذا القول أجمع أئمة أهل السنة والجماعة نظريا وعمليا، فلم يأذنوا لأحد من الخلفاء ولا الأمراء بالتعرض بالقتل أو السجن للمخالفين في الدين من المسلمين، كما فعل أحمد بن حنبل لما رفع المتوكل الفتنة، حيث نهى عن التعرض لكل من آذاه كالقاضي ابن أبي دؤاد، بل يرون وجوب العدل معهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا كان أهل السنة مع أهل البدعة بالعكس، إذا قدروا عليهم لا يعتدون عليهم بالتكفير والقتل وغير ذلك، بل يستعملون معهم العدل الذي أمر الله به ورسوله، كما فعل عمر بن عبد العزيز بالحرورية والقدرية، وإذا جاهدوهم، فكما جاهد علي رضي الله عنه الحرورية بعد الأعذار وإقامة الحجة -أي: لكف عدوانهم- وعامة ما كانوا يستعملونه معهم الهجران والمنع من الأمور التي تظهر بسببها بدعتهم، مثل ترك مخاطبتهم ومجالستهم، لأن هذا هو الطريق إلى خمود بدعتهم، وإذا عجزوا عنهم لم ينافقوهم، بل يصبرون على الحق الذي بعث الله به نبيه، كما كان سلف المؤمنين يفعلون، وكما أمرهم الله في كتابه، حيث أمرهم بالصبر على الحق، وأمرهم أن لا يحملهم شنآن قوم على أن لا يعدلوا)[٢].

الأصل الخامس: تصحيح الصلاة خلفهم والحج والجهاد معهم:

فبناءً على إثبات إسلام أهل القبلة صحح ابن تيمية الصلاة خلف الأئمة منهم، والحج والجهاد معهم، كما هو فعل السلف وقولهم، حفاظا على الأمة ووحدتها، وحفاظا على فرائض الدين، فقال: (ومن أوجب الإعادة على كل من صلى خلف كل ذي فجور وبدعة فقوله ضعيف، فإن السلف والأئمة من الصحابة والتابعين صلوا خلف هؤلاء وهؤلاء لما كانوا ولاة عليهم، ولهذا كان من أصول أهل السنة أن الصلوات التي يقيمها ولاة الأمور تُصلى خلفهم على أي حالة كانوا، كما يُحج معهم ويُغزى معهم)[٣].

---

(١) الأم (٣٠٩/٤)

(٢) التسعينية (٦٩٨/٢ - ٧٠١)

(٣) منهاج السنة (٦٥/١)

وكل ذلك تعظيما لشعائر الإسلام وإقامتها وعدم تعطيلها، وحفاظا على وحدة الأمة وجماعتها من الافتراق، لا تعظيما لأمراء الجور كما توهم من رمى السلف بمداهنة الحجاج ونحوه!

وقال أيضا: (أما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور، لكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة لا يجوز مع القدرة على غيره، فإن من كان مظهرًا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته... فإذا لم يمكن منع المظهر للبدعة والفجور إلا بضرر زائد على ضرر إمامته، لم يجز ذلك، بل يصلى خلفه ما لا يمكنه أن يفعلها إلا خلفه، كالجمع، والأعياد، والجماعة، إذا لم يكن هناك إمام غيره، ولهذا كان الصحابة يصلون خلف الحجاج، والمختار بن أبي عبيد الثقفي، وغيرهما الجمعة والجماعة، فإن تفويت الجمعة والجماعة أعظم فسادًا من الاقتداء فيهما بإمام فاجر، لا سيما إذا كان التخلف عنهما لا يدفع فجوره، فيبقى ترك المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة، ولهذا كان التاركون للجمعة والجماعات خلف أئمة الجور مطلقًا معدودين عند السلف والأئمة من أهل البدع، وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر فهو أولى من فعلها خلف الفاجر، وحينئذ فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر فهو موضع اجتهاد العلماء، منهم من قال: أنه يعيد لأنه فعل ما لا يشرع، بحيث ترك ما يجب عليه من الإنكار بصلاته خلف هذا، فكانت صلاته خلفه منهيًا عنها فيعيدها، ومنهم من قال: لا يعيد، قال: لأن الصلاة في نفسها صحيحة...)(١).

وقد نصّ ابن تيمية على صحة الصلاة خلف الجهمي والرافضي والخارجي؛ إذ كلام أئمة أهل السنة والجماعة إنما هو في مثل هؤلاء، حيث قال: (وكذلك إذا كان الإمام قد رتبه ولاة الأمور، ولم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة، فهنا ليس عليه ترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلف الإمام الأفضل أفضل، وهذا كله يكون فيمن ظهر منه فسق، أو بدعة، تظهر مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الرافضة، والجهمية ونحوهم... وأما الصلاة خلف المبتدع: فهذه المسألة فيها نزاع، وتفصيل، فإذا لم تجد إمامًا غيره كالجمعة التي لا تقام إلا بمكان واحد، وكالعيدين وكصلوات الحج، خلف إمام الموسم فهذه تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة والجماعة، وإنما يدَعُ مثل هذه الصلوات خلف الأئمة؛ أهلُ البدع كالرافضة ونحوهم، ممن لا يرى الجمعة والجماعة، فإذا لم يكن في القرية إلا مسجد واحد، فصلاته في الجماعة خلف الفاجر خير من صلاته في بيته منفردًا؛ لئلا يفضي إلى ترك الجماعة مطلقًا.

---

(١) الفتاوى (٣٤٢/٢٣ - ٣٤٥)

وأما إذا أمكنه أن يصلي خلف غير المبتدع فهو أحسن، وأفضل بلا ريب، لكن إن صلى خلفه ففي صلاته نزاع بين العلماء، ومذهب الشافعي، وأبي حنيفة تصح صلاته، وأما مالك وأحمد، ففي مذهبهما نزاع وتفصيل، وهذا إنما هو في البدعة التي يعلم أنها تخالف الكتاب والسنة، مثل بدع الرافضة والجهمية ونحوهم، فأما مسائل الدين التي يتنازع فيها كثير من الناس في هذه البلاد، مثل "مسالة الحرف والصوت" ونحوها، فقد يكون كل من المتنازعين مبتدعًا، وكلاهما جاهل متأول، فليس امتناع هذا من الصلاة خلف هذا بأولى من العكس، فأما إذا ظهرت السنة وعلمت فخالفها أحد، فهذا هو الذي فيه النِّزاع)[(١)].

وقال أيضا: (أهل الحديث والسنة كالشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم متفقون على أن صلاة الجمعة تصلى خلف البر والفاجر، حتى أن أهل البدع كالجهمية الذين يقولون بخلق القرآن، وأن الله لا يرى في الآخرة، ومع أن أحمد ابتلي بهم وهو أشهر الأئمة بالإمامة في السنة، ومع هذا لم تختلف نصوصه أنه تصلى الجمعة خلف الجهمي، والقدري والرافضي، وليس لأحد أن يدع الجمعة لبدعة في الإمام)[(٢)].

وهذا أوضح دليل على أن ابن تيمية يرى إثبات إسلامهم وعدم إكفارهم، وهو الصحيح عن سلف الأمة من الصحابة كعلي بن أبي طالب وسنته في الخوارج، وكذا هو قول أئمة أهل السنة والجماعة؛ إذ لا تصح الصلاة خلف الكافر بالنص والإجماع، وهذه الفرق -الخوارج والجهمية والرافضة- هي في نظر الأئمة أبعد فرق أهل القبلة عن أهل السنة والجماعة وأكثرها تطرفا، بخلاف المعتزلة والشيعة الزيدية والإباضية والمرجئة، فإذا صحت الصلاة خلف الجهمي والرافضي؛ فمن باب أولى صحتها خلف من هو أخف بدعة، وهذا أوسع باب لتوحيد الأمة ورص صفوفها؛ إذ وحدة مساجدها وصلواتها هي السبب في وحدة قلوبها وائتلافها.

ولهذا صحح ابن تيمية أيضا دعوة أهل البدع لغير المسلمين للدخول في الإسلام، وأنها خير من بقاء الكفار على شركهم ووثنيتهم حيث قال: (وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوا يظلم فيه المسلمين والكفار ويكون آثما بذلك، ومع هذا فيحصل به نفع خلق كثير كانوا كفارا فصاروا مسلمين، وذاك كان شرا بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير)[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٣٥١ - ٣٥٦) و (٣٦٠ - ٣٦٨ و ٣٦١ -٣٦٩).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (٣ /١١٧)

(٣) الفتاوى (١٣/٩٦)

وكل ذلك يؤكد موقف ابن تيمية وأئمة أهل السنة والجماعة من أهل القبلة، وحفاظهم على أصل الجماعة ووحدة الأمة وانتظام أمرها، وحماية بيضتها، والجهاد مع كل من قاتل عدوها دفاعا عنها، ولا يلتفتون إلى عقيدته وبدعته؛ بل يعينونه على البر والتقوى، وينهونه عن الإثم والعدوان؛ ولهذا لم يتعطل جهاد الفتح والدفع في الثغور حتى في ظل ضعف الخلافة في أواخر القرن الرابع الهجري، الذي وصل فيه أهل الأهواء والبدع للسلطة في بغداد، والقاهرة، الشام، حيث يقرر عبد القاهر البغدادي -(ت ٤٢٩)- وهو معاصر لتلك الفترة بأن كل (ثغور الروم والجزيرة وثغور الشام وثغور أذربيجان وباب الأبواب -أرمينيا- كلهم على مذهب أهل الحديث من أهل السنة، وكذلك ثغور أفريقيا والأندلس وكل ثغور بحر المغرب أهله من أهل الحديث، وكذلك ثغور اليمن على ساحل الزنج، وأما ثغور أهل ما وراء النهر في وجوه الترك والصين فهم فريقان إما شافعية وإما من أصحاب أبي حنيفة، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾، فالجهاد مع الكفرة في الثغور منهم، وليس لأهل الأهواء ثغر)[1].

فالثغور وهي حدود دولة الإسلام مع الدول المحاربة لها كانت تحمى بالجهاد الذي يقوم به المتطوعون من أهل الحديث والفقه.

فالجهاد عند أهل السنة والجماعة هو ذروة سنام الإسلام، وهو ماض عندهم إلى يوم القيامة، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل، كما قال أحمد بن حنبل، وكما قال الطحاوي في عقيدة أبي حنيفة وأصحابه: (والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما)، وذلك لقوله تعالى في شأن أعداء المسلمين وبقاء عداوتهم وعدوانهم: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ﴾ وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، وما زال المسلمون منذ بعثة النبي ﷺ ودخولهم في الإسلام إلى اليوم وإلى آخر الدهر وهم يتعرضون للظلم والعدوان في حال الاستضعاف، والغدر والخيانة في حال الاستخلاف، فهم في جهاد دفع أو جهاد فتح، وكما في الصحيح: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة).

---

(١) أصول الدين (ص٣١٧)

الأصل السادس: تحريم الاقتتال الأهلي والاحتراب الداخلي بين أهل الإسلام:

وقد قرر هذا الأصل بشكل جلي وبالنصوص القطعية فقال: (والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله، قال النبي ﷺ لما خطبهم في حجة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا"، وقال: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه"، وقال: "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله"، وقال: "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه"، وقال: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض"، وقال: "إذا قال المسلم لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما"، وهذه الأحاديث كلها في الصحاح، وإذا كان المسلم متأولا في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق! فقال النبي ﷺ: "إنه قد شهد بدرا وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم"، وهذا في الصحيحين، وفيهما أيضا: من حديث الإفك: أن أسيد بن الحضير قال لسعد بن عبادة: إنك منافق تجادل عن المنافقين! واختصم الفريقان فأصلح النبي ﷺ بينهم، فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق! ولم يكفر النبي ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهد للجميع بالجنة. وكذلك ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلا بعد ما قال لا إله إلا الله، وعظم النبي ﷺ ذلك لما أخبره، وقال "يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟ وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة: تمنيت أني لم أكن أسلمت إلا يومئذ". ومع هذا لم يوجب عليه قودا ولا دية ولا كفارة، لأنه كان متأولا ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوذا، فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضا من أهل الجمل وصفين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون، كما قال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض إخوة مؤمنون وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضا موالاة الدين، لا يعادون كمعاداة الكفار، فيقبل بعضهم شهادة بعض، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض، ويتوارثون ويتناكحون، ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك..)[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٨٣)

وابن تيمية يقرر هذا الأصل احتجاجا بالنصوص من الكتاب والسنة، وبفعل سلف الأمة وأصول أئمة أهل السنة والجماعة المنصوص عليه في كتب عقائدهم وأنهم (لا يرون السيف على أهل القبلة)؛ لشدة حرمة دماء المسلمين كما ثبتت بنصوص القرآن والسنة وإجماع سلف الأمة، ولهذه العقيدة أربعة معان عندهم، وربما اختلطت على المتأخرين حتى صارت عندهم معنى واحدا، وربما لبس بعضهم الحق بالباطل فيها مشايعة منهم لأهواء الملوك، والصحيح التفصيل فيها على النحو التالي:

المعنى الأول: حرمة سل السيف على المسلمين، وحرمة استباحة دماء المخالفين، كما تفعل الخوارج الحرورية الذين كفروا كل من خالفهم وسلوا السيف عليهم، وهذا هو المعنى المقصود عند الإطلاق، ردا على الخوارج، كما جاء في عقيدة الإمام الطحاوي عن أئمة أهل العراق من أهل الرأي أبي حنيفة وأصحابه: (ولا نرى السيف على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف).

وكذا قال إمام أهل الحديث في عصره سفيان الثوري: (وكل أهل هوى، فإنهم يرون السيف على أهل القبلة، وأما أهل السنة فإنهم لا يرون السيف على أحد، وهم يرون الصلاة والجهاد مع الأئمة تامة قائمة، ولا يكفرون أحدا بذنب، ولا يشهدون عليه بشرك)(١).

وكذا قال البخاري: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم، فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء... وأن لا يرى السيف على أمة محمد ﷺ)(٢).

فالمقصود هنا أنهم لا يرون استباحة دماء أحد من أهل القبلة من المسلمين، مهما كانوا مخالفين في الرأي والدين، لا كما يستحله الحرورية من الخوارج الذين صالوا على الأمة بالسيف (يقاتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) كما جاء وصفهم في الحديث الصحيح.

المعنى الثاني: حرمة سل السيف على المسلمين في القتال في الفتن، وهو كل قتال بين طائفتين من المسلمين بسبب العصبية، أو التنازع على السلطة، أو القتال على شيء من حظوظ الدنيا، أو القتال على تأويل في الدين.

---

(١) الشريعة للآجري (٢٧٩/٥)

(٢) أصول السنة للالكائي (١٧٤/١)

وهذا قول عامة أهل السنة اتباعا للأحاديث التي جاء فيها النهي عن القتال في الفتن التي تقع بين المسلمين، كما فعل أكثر الصحابة الذين اعتزلوا القتال في الجمل وصفين، لحديث: (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه).

قال ابن تيمية: (والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين أن قتال الجمل وصفين لم يكن من القتال المأمور به، وأن تركه أفضل من الدخول فيه، بل عدُّوه قتال فتنة، وعلى هذا جمهور أهل الحديث، وجمهور أئمة الفقهاء، فمذهب أبي حنيفة فيما ذكره القدوري أنه لا يجوز قتال البغاة إلا أن يبدؤوا بالقتال، وأهل صفين لم يبدؤوا عليًا بقتال، وكذلك مذهب أعيان فقهاء المدينة والشام والبصرة، وأعيان فقهاء الحديث كمالك وأيوب والأوزاعي وأحمد وغيرهم أنه لم يكن مأمورًا به، وأن تركه كان خيرًا من فعله، وهو قول جمهور أئمة السنة كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا الباب)[(١)].

فهذا القتال بين المسلمين لا يسوغ المشاركة فيه، حتى وإن كان الإمام خليفة راشدا كعلي رضي الله عنه؛ إذ هو قتال لم يستبن فيه وجه الحق للجميع، وطاعة الإمام الشرعي منوطة بالمعروف كما في الصحيح: (إنما الطاعة بالمعروف)، أما في المتشابهات فلا طاعة له، ولهذا كان الحسن بن علي رضي الله عنه يشير على أبيه بتركه، حتى ندم علي بعد ذلك وبكى وتمنى أن لو مات قبل تلك الفتنة، وقال: (لله موقف وقفه سعد بن مالك وعبد الله بن عمر)، وهم من الذين اعتزلوا كلا الطائفتين ولم يشاركوا في القتال، فلما اصطلحوا على التحكيم شارك هؤلاء فيه، إذ هو المشروع للأمة عند وقوع القتال فيما بينها أن تحتكم إلى الكتاب والسنة وإلى الأمة، دون لجوء للسيف والقتال، كما في الصحيح: (قتال المسلم كفر وسبابه فسوق) وحديث: (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) وحديث: (إن دماءكم حرام عليكم كحرمة يومك هذا في بلدكم هذا)... إلخ.

وقال ابن تيمية في بيان صحة مذهب أهل المدينة: (ودين الإسلام: أن يكون السيف تابعا للكتاب، فإذا ظهر العلم بالكتاب والسنة، وكان السيف تابعا لذلك كان أمر الإسلام قائما، وأهل المدينة أولى الأمصار بمثل ذلك، أما على عهد الخلفاء الراشدين فكان الأمر كذلك، وأما بعدهم فهم في ذلك أرجح من غيرهم، وأما إذا كان العلم بالكتاب فيه تقصير، وكان السيف تارة يوافق الكتاب وتارة يخالفه: كان دين من هو كذلك بحسب ذلك، وهذه الأمور من اهتدى إليها وإلى أمثالها تبين له أن أصول أهل المدينة أصح من أصول أهل المشرق بما لا نسبة بينهما، ومن ذلك أن القتال في الفتنة الكبرى، كان الصحابة فيها ثلاث فرق: فرقة قاتلت من هذه الناحية،

---

(١) منهاج السنة (٥٢٢/٨ - ٥٢٦)



وفرقة قاتلت من هذه الناحية، وفرقة قعدت، والفقهاء اليوم على قولين: منهم من يرى القتال من ناحية علي -مثل أكثر المصنفين- لقتال البغاة، ومنهم من يرى الإمساك، وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث، والأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ في أمر هذه الفتنة توافق قول هؤلاء، ولهذا كان المصنفون لعقائد أهل السنة والجماعة يذكرون فيه ترك القتال في الفتنة والإمساك عما شجر بين الصحابة، ثم إن أهل المدينة يرون قتال من خرج عن الشريعة كالحرورية وغيرهم، ويفرقون بين هذا وبين القتال في الفتنة، وهو مذهب فقهاء الحديث، وهذا هو الموافق لسنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين، فإنه قد ثبت عنه الحديث في الخوارج من عشرة أوجه خرجها مسلم في صحيحه، وخرج البخاري بعضها... وقد ثبت اتفاق الصحابة على قتالهم وقاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذكر فيهم سنة رسول الله ﷺ المتضمنة لقتالهم، وفرح بقتلهم وسجد لله شكرا لما رأى أباهم مقتولا، وهو ذو الثدية، بخلاف ما جرى يوم الجمل وصفين؛ فإن عليا لم يفرح بذلك بل ظهر منه من التألم والندم ما ظهر، ولم يذكر عن النبي ﷺ في ذلك سنة، بل ذكر أنه قاتل باجتهاده، فأهل المدينة اتبعوا السنة في قتال المارقين من الشريعة، وترك القتال في الفتنة، وعلى ذلك أئمة أهل الحديث، بخلاف من سوى بين قتال هؤلاء وهؤلاء، بل سوى بين قتال هؤلاء وقتال الصديق لمانعي الزكاة، فجعل جميع هؤلاء من باب البغاة كما فعل ذلك من فعله من المصنفين في قتال أهل البغي؛ فإن هذا جمع بين ما فرق الله بينهما، وأهل المدينة والسنة فرقوا بين ما فرق الله بينه، واتبعوا النص الصحيح، والقياس المستقيم العادل؛ فإن القياس الصحيح من العدل وهو: التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المتخالفين، وأهل المدينة أحق الناس باتباع النص الصحيح والقياس العادل)[1].

فهذه الصور من الاقتتال والاحتراب بين الأمة كلها من الفتن التي يحرم المشاركة فيها، أما الخروج على الإمام الجائر فهو محل خلاف بين أئمة أهل السنة، ولهذا راعى ابن تيمية فيها الخلاف ولم ينص عليه في العقيدة الواسطية؛ لشهرة الخلاف فيه عن مالك وأبي حنيفة وغيرهم، فهم يقررون بلا خلاف حرمة الخروج على الأئمة وإن وقع منهم جور، فيجب تغيير المنكر ودفع الجور بلا قتال، أما الإمام الجائر ابتداء باغتصاب الخلافة والإمارة فهذا لا يعترف أبو حنيفة ومالك أصلا بإمامته لتجب طاعته ويحرم الخروج عليه، ولا يرون أنهم أئمة أصلا ليجب الصبر على جورهم، وكذا من ثبتت إمامته بوجه مشروع وفشا منه الظلم والجور حتى خشي على الأمة من الاصطلام فهو أيضا مختلف بينهم في مشروعية الخروج عليه، وقد فصل أبو بكر الجصاص الفقيه والمفسر

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٩٣)

الحنفي في هذه المسألة أحسن تفصيل وذكر مذهب أبي حنيفة فقال في اشتراط العدالة ابتداء في الإمام في تفسيره: (لم يخل قوله تعالى: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين﴾ من أن يريد أن الظالمين غير مأمورين، أو أن الظالمين لا يجوز أن يكونوا بمحل من يقبل منهم أوامر الله تعالى وأحكامه، ولا يؤمنون عليها، فلما بطل الوجه الأول لاتفاق المسلمين على أن أوامر الله تعالى لازمة للظالمين كلزومها لغيرهم، وأنهم إنما استحقوا سمة الظلم لتركهم أوامر الله ثبت الوجه الآخر، وهو أنهم غير مؤتمنين على أوامر الله تعالى، وغير مقتدى بهم فيها، فلا يكونون أئمة في الدين، فثبت بدلالة هذه الآية بطلان إمامة الفاسق، وأنه لا يكون خليفة، وأن من نصب نفسه في هذا المنصب وهو فاسق لم يلزم الناس اتباعه ولا طاعته، وكذلك قال النبي ﷺ: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، ودل أيضا على أن الفاسق لا يكون حاكما - أي قاضيا - وأن أحكامه لا تنفذ إذا ولي الحكم، وكذلك لا تقبل شهادته، ولا خبره، إذا أخبر عن النبي ﷺ، ولا فتياه إذا كان مفتيا، وأنه لا يقدم للصلاة، وإن كان لو قدم واقتدى به مقتد كانت صلاته ماضية، فقد حوى قوله: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين﴾ هذه المعاني كلها.

ومن الناس من يظن أن مذهب أبي حنيفة تجويز إمامة الفاسق وخلافته، وأنه يفرق بينه وبين الحاكم فلا يجيز حكمه، وذكر ذلك عنه بعض المتكلمين وقد كذب في ذلك وقال بالباطل، ولا فرق عند أبي حنيفة بين القاضي وبين الخليفة في أن شرط كل واحد منهما العدالة، وأن الفاسق لا يكون خليفة، ولا يكون حاكما، كما لا تقبل شهادته ولا خبره لو روى خبرا عن النبيﷺ، وكيف يكون خليفة وروايته غير مقبولة، وأحكامه غير نافذة، وكيف يجوز أن يدعى ذلك على أبي حنيفة وقد أكرهه ابن هبيرة في أيام بني أمية على القضاء وضربه فامتنع من ذلك وحبس..)[(١)].

ثم ذكر أبو بكر الجصاص مذهب أبي حنيفة في الإمام الجائر وإيجابه الخروج عليه فقال: (وكان مذهبه مشهورا في قتال الظلمة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف يعني قتال الظلمة فلم نحتمله، وكان من قوله وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف على ما روي عن النبي ﷺ، وسأله إبراهيم الصائغ وكان من فقهاء أهل خراسان ورواة الأخبار ونساكهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال هو فرض، وحدثه بحديث عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (أفضل الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر فقتل)، فرجع إبراهيم إلى مرو وقام إلى أبي مسلم صاحب الدولة فأمره ونهاه وأنكر عليه ظلمه وسفكه الدماء

---

(١) أحكام القرآن (٨٦/١)

بغير حق، فاحتمله مرارا ثم قتله، وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه، وفتياه الناس سرا في وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن، وقال لأبي إسحق الفزاري حين قال له: لم أشرت على أخي بالخروج مع إبراهيم حتى قتل؟ قال مخرج أخيك أحب إلي من مخرجك، وكان أبو إسحق قد خرج إلى البصرة، وهذا إنما أنكره عليه أغمار أصحاب الحديث الذين بهم فُقد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى تغلب الظالمون على أمور الإسلام، فمن كان هذا مذهبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كيف يرى إمامة الفاسق!)[1].

ثم فسر أبو بكر الجصاص مذهب أبي حنيفة وأن التعامل بالواقعية السياسية لا تقتضي الاعتراف للإمام الجائر بالشرعية، حيث رد على من غلط على أبي حنيفة وأهل العراق ولم يفهم مذهبهم كيف يسوغون تولي القضاء للإمام الجائر، ويأخذون العطاء والأرزاق منهم: (فإنما غلط من غلط في ذلك من جهة قوله، وقول سائر من يعرف قوله من العراقيين: أن القاضي إذا كان عدلا في نفسه فولي القضاء من قبل إمام جائر أن أحكامه نافذة وقضاياه صحيحة، وأن الصلاة خلفهم جائزة مع كونهم –أي: الأئمة- فساقا وظلمة، وهذا مذهب صحيح، ولا دلالة فيه على أن من مذهبه تجويز إمامة الفاسق، وذلك لأن القاضي إذا كان عدلا فإنما يكون قاضيا بأن يمكنه تنفيذ الأحكام وكانت له يد وقدرة على من امتنع من قبول أحكامه حتى يجبره عليها، ولا اعتبار في ذلك بمن ولاه، لأن الذي ولاه إنما هو بمنزلة سائر أعوانه وليس شرط أعوان القاضي أن يكونوا عدولا، ألا ترى أن أهل بلد لا سلطان عليهم لو اجتمعوا على الرضا بتولية رجل عدل منهم القضاء حتى يكونوا أعوانا له على من امتنع من قبول أحكامه لكان قضاؤه نافذا، وإن لم يكن له ولاية من جهة إمام ولا سلطان، وعلى هذا تولى شريح وقضاة التابعين القضاء من قبل بني أمية، وقد كان شريح قاضيا بالكوفة إلى أيام الحجاج... وقد كان الحسن وسعيد بن جبير والشعبي وسائر التابعين يأخذون أرزاقهم من أيدي هؤلاء الظلمة، لا على أنهم كانوا يتولونهم ولا يرون إمامتهم، وإنما كانوا يأخذونها على أنها حقوق لهم في أيدي قوم فجرة، وكيف يكون ذلك على وجه موالاتهم وقد ضربوا وجه الحجاج بالسيف، وخرج عليه من القراء أربعة آلاف رجل هم خيار التابعين وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بالأهواز، ثم بالبصرة، ثم بدير الجماجم من ناحية الفرات، بقرب الكوفة، وهم خالعون لعبد الملك بن مروان، لاعنون لهم، متبرئون منهم، فليس إذا في ولاية القضاء من قبلهم ولا أخذ العطاء منهم دلالة على توليتهم واعتقاد إمامتهم).

---

(١) المصدر السابق.



وهذا الذي ذكره الجصاص في مشروعية تولي القضاء للإمام الجائر حكم صحيح، والتعليل الصحيح له هو كون ولاية القاضي مستمدة من الولاية العامة للأمة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾، والخليفة والسلطان وكيل عنها، فتنفذ أحكام القاضي حتى لو بطلت ولاية الخليفة أو مات أو فقد؛ لأن الأمة وهي الأصيل موجودة لا تبطل ولايتها بحال من الأحوال، وهذا السبب الذي يفسر تولي كثير من أئمة التابعين القضاء والإمارة لبعض أئمة الجور؛ لأنهم يتولونه لصالح المسلمين وفي ولايتهم وشوكتهم ودولتهم، وأما الإمام فهو فرد منهم قد يتغير وتتقلب فيه الأحوال، وتبقى الأمة والدولة والشريعة.

وما ذكره الجصاص عن أبي حنيفة وأهل العراق مشهور متواتر عنهم فلا يشكل عليه قول الطحاوي في عقيدته كما سبق عنه، إذ قول الطحاوي: (ولو جاروا) أي: لو وقع منهم جور ما دامت ثبتت ولايتهم وإمامتهم ابتداءً، وما داموا على حد لا يخرجهم ما يقع من جور من وصف العدالة التي تغلب على أحوالهم.

وهذا هو أيضا مذهب مالك والشافعي وداود الظاهري وعامة فقهاء أهل السنة كما ذكره عنهم ابن حزم، وكما هو منصوص في كتب أصحابهم، وهو مشهور عن مالك وهو إمام أهل السنة والجماعة في عصره بلا منازع، قال ابن حزم: (وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك، قالوا فإذا كان أهل الحق في عصابة يمكنهم الدفع ولا ييئسون من الظفر ففرض عليهم ذلك وإن كانوا في عدد لا يرجون لقلتهم وضعفهم بظفر كانوا في سعة من ترك التغيير باليد، وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة، وقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وطلحة والزبير وكل من كان معهم من الصحابة، وقول معاوية وعمرو والنعمان بن بشير وغيرهم ممن معهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وهو قول عبد الله بن الزبير ومحمد والحسن بن علي وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار والقائمين يوم الحرة رضي الله عن جميعهم أجمعين، وقول كل من أقام على الفاسق الحجاج ومن والاه من الصحابة رضي الله عنهم جميعهم كأنس بن مالك، وكل من كان ممن ذكرنا من أفاضل التابعين كعبد الرحمن ابن أبي ليلى وسعيد بن جبير وابن البحتري الطائي وعطاء السلمي الأزدي والحسن البصري ومالك بن دينار ومسلم بن بشار وأبي الحوراء والشعبي وعبد الله بن غالب وعقبة بن عبد الغافر وعقبة بن صهبان وماهان والمطرف بن المغيرة ابن شعبة وأبي المعد وحنظلة بن عبد الله وأبي سح الهنائي وطلق بن حبيب والمطرف بن عبد الله ابن الشخير والنصر بن أنس وعطاء بن السائب وإبراهيم بن يزيد التيمي وأبي الحوسا وجبلة بن زحر وغيرهم، ثم من بعد هؤلاء من تابعي التابعين ومن بعدهم كعبد الله بن

عبد العزيز ابن عبد الله بن عمر وكعبد الله بن عمر ومحمد بن عجلان ومن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن وهاشم بن بشر ومطر ومن أخرج مع إبراهيم بن عبد الله، وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كأبي حنيفة والحسن بن حي وشريك ومالك والشافعي وداود وأصحابهم فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث إما ناطق بذلك في فتواه وإما الفاعل لذلك بسل سيفه في إنكار ما رآه منكرا..

والواجب إن وقع شيء من الجور وإن قل أن يكلم الإمام في ذلك ويمنع منه، فإن امتنع وراجع الحق وأذعن للقود من البشرة أو من الأعضاء ولإقامة حد الزنا والقذف والخمر عليه فلا سبيل إلى خلعه، وهو إمام كما كان لا يحل خلعه، فإن امتنع من إنفاذ شيء من هذه الواجبات عليه ولم يراجع وجب خلعه وإقامة غيره ممن يقوم بالحق، لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾، ولا يجوز تضييع شيء من واجبات الشرائع)[١].

وأما أهل الحديث فقد قال الإمام الإسماعيلي: (ويرون جهاد الكفار معهم، وإن كانوا جورة، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم، ولا قتال الفتنة، ويرون قتال الفئة الباغية مع الإمام العادل، إذا كان ووجد على شرطهم في ذلك)[٢].

فهنا فصل الإسماعيلي بين ثلاثة أنواع من القتال:

الأول: قتال أئمة الجور.

والثاني: القتال في الفتن، وهذان القسمان محرمان عند أهل الحديث.

والثالث: القتال مع الإمام، وهنا فرق بين الجهاد معه في حرب الكفار فيجاهد معه مطلقا برا كان أو فاجرا، والقتال معه ضد البغاة والخارجين عليه، فهنا ذكر أنهم لا يرون القتال معه، بل لا يقاتلون إلا مع الإمام العدل بشروطه وهو أن يدعو البغاة إلى حكم الله ورسوله، فإن كان لهم مظلمة ردها، وإن كانت شبهة كشفها، فإن فاءوا وإلا جاز قتالهم إن لم يندفعوا إلا به.

وهذا الأمر يوافقه عليه عامة أهل السنة والجماعة من أئمة المذاهب الفقهية.

وقال أبو القاسم التيمي الأصبهاني -ت ٥٣٥-: (ومن مذهب أهل السنة: أنهم لا يرون الخروج على الأئمة، وإن كان منهم بعض الجور، ما أقاموا الصلاة)[٣].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ١٣٢)

(٢) اعتقاد أئمة الحديث (ص٣٠)

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٦٦)

وهذه العبارة تختلف عن عبارة الإسماعيلي من وجهين:

الأول: أنه لم يتحدث عن الجورة وأئمة الجور، وإنما عن الأئمة إذا وقع منهم بعض الجور، وهذا لا يخالف فيه عامة أهل السنة والجماعة، وأن الإمام لا يجوز الخروج عليه لوقوع بعض الجور والظلم الذي لا يصل به إلى حد وصفه بإمام جائر، وهو من فشا ظلمه، وعم جوره، إذ حتى الإمام العدل قد يقع في سلطانه شيء من الجور، ولا يخرج به ذلك من حد العدالة الغالبة على أحواله؛ فلا يحل الخروج عليه بمجرد وقوع مثل ذلك، وهذه كعبارة الطحاوي (وإن جاروا).

الثاني: ترك الصلاة وهذا القيد ليس المقصود به حتى يكفر -إذ الخروج على الكافر وسقوط طاعته، واجب بالنص والإجماع وهو من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة القطعية؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلا﴾، ولحديث: (إلا أن تروا كفرا بواحا)، إذ لا يتصور أن يجاهد المسلمون عدوهم الكافر الخارجي، والجهاد ماض عندهم إلى يوم القيامة، ويتركون الكافر الداخلي يحكمهم ويسوس أمورهم- وإنما نص الأصبهاني على الصلاة لحديث: (لا ما صلوا) مع كون تارك الصلاة عند جمهور أهل السنة والجماعة مسلما عاصيا وليس كافرا، وقد سبق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على وجوب قتال الإمام إذا ترك الصلاة بناء على أن تركها كفر عند أحمد وطائفة من أهل السنة، بينما الجمهور يرون أنه مسلم عاص، ومع ذلك يرون أنه إذا ترك الصلاة وجب الخروج عليه، أما إذا منعهم من التحاكم فيما بينهم بما أنزل الله، وألزم القضاة أن يحكموا بين المسلمين بغير حكم الله، فهنا تجاوز أمره ترك الصلاة التي هي عبادة خاصة بينه وبين ربه إلى تعطيل الشريعة كلها التي يلزم الأمة كلها التحاكم إليها طاعة لله ورسول، وتوحيدا لله جل جلاله بالعبودية والطاعة، وهذا أوجب للخروج عليه بلا خلاف بين المسلمين كلهم سنيهم وبدعيهم!

وكل ما سبق يؤكد أن هناك فرقا بين:

١- سل السيف على أمة محمد ﷺ وهم أهل القبلة جميعا؛ فهذا محرم بإجماع أهل السنة والجماعة، وهو فعل الخوارج الحرورية.

٢- وسل السيف في الفتن بين المسلمين؛ وهو محرم عند جمهور أهل السنة والجماعة، وعليه أكثر الصحابة، وأهل الحديث، وأكثر الفقهاء.

٣ - وسل السيف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لإزالة المنكر دون السلطان، إذا لم يغيره الإمام، وقد منع منه بعض السلف وأحمد بن حنبل وأكثر أهل الحديث، وخالفهم أكثر السلف من الصحابة ومن بعدهم من أئمة أهل السنة فرأوا وجوب تغيير المنكر بالقوة إذا لم يغيره الإمام كما نقله عنهم ابن حزم.

٤ - وسل السيف على الإمام الجائر وخلعه وهي فرع المسألة الثالثة، والخلاف فيها مشهور بين أئمة أهل السنة، فمن منع منه -كأحمد بن حنبل- فلأنه عده من القتال في الفتن، ومن أوجبه أو أجازه - كأبي حنيفة ومالك والشافعي وداود الظاهري - فلأنه من النهي عن المنكر، هذا إذا كان تغيير الجائر لا يكون إلا بالقوة، أما إذا كانت الأمة من القوة والقدرة بالمكان الذي يؤهلها من عزله بلا قتال فلا خلاف بينهم جميعا في وجوب عزله وتولية العدل، وهذا كله في ظل خلافة الإسلام وظهور الأحكام.

(وقال أبو بكر الجصاص: (وكان مذهبه [يعني أبا حنيفة] رحمه الله مشهورًا في قتال الظلمة وأئمة الجور... وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه، وفتياه الناس سرًّا في وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن)(١).

وهذا مذهب شيخه حماد بن أبي سليمان.(٢)

وقال ابن العربي: (قال علماؤنا: وفي رواية سحنون -عن ابن القاسم عن مالك- إنما يقاتل مع الإمام العدل، سواء كان الأول أو الخارج عليه، فإن لم يكونا عدلين فأمسك عنهما إلا أن تراد بنفسك أو مالك أو ظلم المسلمين، فادفع ذلك.. هؤلاء لا بيعة لهم إذا كان بويع لهم على الخوف)(٣).

وروى ابن القاسم عن مالك أنه قال: (إذا بايع الناس رجلا بالإمارة، ثم قام آخر فدعا إلى بيعته فبايعه بعضهم، فإن المبايع الثاني يقتل إذا كان الإمام عدلا، فإن كان مثل هؤلاء -الظلمة- فلا بيعة له تلزم، إذا كانت بيعته على الخوف، والبيعة للثاني -الخارج عليه- إن كان عدلا، وإلا فلا بيعة له تلزم)(٤).

أي: لا بيعة للأول ولا للخارج عليهم لفقدهم شرطا من شروط الإمامة وهي العدالة.

وقال الزبيدي: إن الخروج على الإمام الجائر هو مذهب الشافعي القديم.(٥)

---

(١) أحكام القرآن (١ /٧٠)
(٢) تاريخ بغداد (١٣ /٣٩٨)
(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٤ /١٧٢١)
(٤) العقد المنظم بحاشية تبصرة الحكام (٢ /١٩٥ –١٩٧)
(٥) إتحاف السادة (٢ /٢٣٣)

وفي مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر، بناءً على ما روي عنه من عدم انعقاد الإمامة بالاستيلاء، وإليه ذهب ابن رزين وقدمه في الرعاية من كتب الحنابلة، وقد قال بجواز الخروج على الإمام الجائر من أئمة المذهب ابن عقيل وابن الجوزي.[١]

وهذه المسألة تُبنى على مسألة انفساخ عقد الإمامة بالفسق، وهي مسألة خلافية أيضًا، قال القرطبي: (الثالثة عشر: الإمام إذا نُصب ثم فسق بعد انبرام العقد، فقال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويُخلع بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوزنا أن يكون فاسقا أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجز أن يعقد للفاسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله. وقال آخرون: لا ينخلع إلا بالكفر، أو بترك إقامة الصلاة، أو الترك إلى دعائها، أو شيء من الشريعة؛ لقوله عليه السلام في حديث عبادة: "وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحا عندكم من الله فيه برهان"..)[٢].

وقد كان أول من ادعى الإجماع على حرمة الخروج على الجائر ابن مجاهد الأشعري شيخ الباقلاني، ورد عليه ابن حزم فقال: (ورأيت لبعض من ينسب نفسه للإمامة والكلام في الدين فصولا ذكر فيها الإجماع فأتى بكلام لو سكت عنه لكان أسلم له في أخراه! بل الخرس كان أسلم له وهو ابن مجاهد البصري الطائي لا المقرئ، فإنه أتى فيما ادعى فيه الإجماع أنهم أجمعوا على أن لا يخرج على أئمة الجور فاستعظمت ذلك، ولعمري إنه لعظيم أن يكون قد علم أن مخالف الإجماع كافر، فيلقي هذا على الناس، وقد علم أن أفاضل الصحابة، وبقية الناس يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن تبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضًا، وأن الحسن البصري وأكابر التابعين خرجوا على الحجاج بسيوفهم، أترى هؤلاء كفروا! ولعمري، لو كان خلافًا يخفى لعذرناه، ولكنه أمر مشهور يعرفه أكثر العوام في الأسواق، والمخدرات في خدورهن؛ لاشتهاره)[٣].

---

(١) الإنصاف للمرداوي (١٠ /٣١٠-٣١١)

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١ /٢٧١)

(٣) مراتب الإجماع ص ١٧٧.

الأصل السابع: إصلاح ذات بين المسلمين والتأليف بينهم:

وقد قام ابن تيمية بدور كبير في إصلاح ذات البين بين أكبر مذهبين آنذاك في الشام والعراق وهما الحنابلة والأثرية من جهة، والشافعية الأشعرية من جهة أخرى، الذين احتدم الصراع بينهم منذ فتنة القشيري في القرن الخامس، كما أشار إليه ابن تيمية: (فإن الأشعري ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث وإمامهم عنه أحمد بن حنبل، وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز وغيره في مناظراته: ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث لم يجعله مباينا لهم؛ وكانوا قديما متقاربين، إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة؛ مع أنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة بل هو مقصر عنها تقصيرا معروفا. و"الأشعرية" فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية - فيما يحتجون به من القياس العقلي - فرع عليهم؛ وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القشيري)[1].

وقد ذكر خبر الفتنة التي كانت ابتداء بين الحنفية والشافعية: الحافظ أبو القاسم ابن عساكر -ت ٥٧١ هـ-، وكانت وقعت في نيسابور سنة ٤٤٥ هـ، في عهد السلطان طغرل بك السلجوقي، وكان حنفي المذهب حين أمر بمنع عقائد أهل البدع كلها ولعنها، فضم وزيره -وكان حنفيا متعصبا- لتلك الفرق الأشاعرة الشافعية، فكتب أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري الشافعي رسالته وشكايته في الدفاع عن الأشعري وبيان أنه على السنة[2]، قال ابن عساكر بعد أن ساق عقيدة الأشعري في الإبانة التي نص فيها على اتباعه للإمام أحمد في الاعتقاد: (فتأملوا رحمكم الله هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه، واعترفوا بفضل هذا الإمام العالم الذي شرحه وبينه، وانظروا سهولة لفظه فما أفصحه وأحسنه، وكونوا مما قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾، وتبينوا فضل أبي الحسن واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترافه، لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين، ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على ممر الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم، ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم، فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام، ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض

---

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٥١)

(٢) تبيين كذب المفتري (١ / ١٠٩)، المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٢٣)، الكامل في التاريخ (١٠/ ٣٣).

لانحلال النظام، وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة، وتدخل فيما لا يعنيها حبا للخفوف في الفتنة، ولا عار على أحمد رحمه الله من صنيعهم، وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم..)[1].

وقد أمر السلطان طغرل بك بسجن ونفي من شاركوا في الفتنة فسجن القشيري، وخرج إمام الحرمين الجويني إلى مكة، ثم انتقلت الفتنة من خراسان إلى بغداد بعد عامين بين الحنابلة والشافعية حتى امتنع الشافعية من الجمع والجماعات خوفا من الحنابلة الذين كان لهم نفوذهم الواسع على العامة في بغداد، وقد حسمت هذه الفتنة سريعا بعد تولي السلطان السلجوقي ألب أرسلان بعد عمه طغرل بك، واستوزر الوزير نظام الملك وكان شافعيا أشعريا، وبنى المدرسة النظامية سنة ٤٥٩ هـ، التي اختار لها شيخ الشافعية أبا إسحاق الشيرازي للتدريس فيها فدرس بعد امتناعه مدة!

وبدأ نفوذ الشافعية الأشعرية يزداد في بغداد، واحتد الاستقطاب للعلماء والقضاة في العراق من طرف نظام الملك الذي عزز نفوذ الشافعية للسيطرة عليها، وزادت ظاهرة التحول المذهبي لتولي الولايات، كما وصفها ابن عقيل الحنبلي: (وقد رأيت أكثر أعمال الناس لا يقع إلا للناس، إلا من عصم الله، من ذاك أني رأيت في زمن أبي يوسف كثر أهل القرآن والمنكرون، لإكرام أصحاب عبد الصمد - وهو ابن عمر البغدادي الزاهد، حنبلي واعظ كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وله أصحاب توفي ٣٩٧ هـ - وكثر متفقهة الحنابلة، ومات فاختل ذلك، فاتفق ابن جهير فرأيت من كان يتقرب إلى ابن جهير يرفع أخبار العاملين، ثم جاءت دولة النظام فعظم الأشعرية فرأيت من كان يتسخط علي بنفي التشبيه غلوا في مذهب أحمد، وكان يظهر بغضي يعود علي بالغمض على الحنابلة! وصار كلامه ككلام رافضي وصل إلى مشهد الحسين فأمن وباح، ورأيت كثيرا من أصحاب المذاهب انتقلوا ونافقوا وتوثق بمذهب الأشعري والشافعي طمعا في العز والجرايات، ثم رأيت الوزير أبا شجاع يدين بحب الصلحاء والزهاد فانقطع البطالون إلى المساجد وتعمد خلق للزهد، فلما افتقدت ذلك قلت لنفسي هل حظيت من هذا الافتقاد بشيء ينفعك؟ فقالت البصيرة: نعم! استفدت أن الثقة خيبة، والغنى بهم إفلاس، ولا ينبغي أن يعول على غير الله)[2].

وقد تراجع دور الحنابلة شيئا فشيئا، وكان الخليفة العباسي القائم بأمر الله يميل إليهم، وبوفاته سنة ٤٦٧ هـ؛ تراجع نفوذهم في بغداد الذي دام منذ عهد الخليفة المتوكل، ثم عهد الخليفة القادر بالله الذي امتدت

---

(١) تبيين كذب المفتري (١ / ١٦٣)، ونقله ابن تيمية في إقامة الدليل (٤/ ١٦٥)

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩ / ٩٣)

خلافته من سنة ٣٨١ - ٤٢٢ هـ، وكتب إلى سلطان المشرق محمود الغزنوي سنة ٤٠٨ هـ يدعوه إلى القضاء على أهل البدع وإظهار السنة.

وقد كان الخليفة القادر بالله قد كتب كتابا في الاعتقاد اشتهر بالاعتقاد القادري على طريقة السلف، خطب فيه بجوامع دار الخلافة سنة ٤١٣ هـ، وقد ألف أبو يعلى الحنبلي شيخ الحنابلة في عصره كتاب إبطال التأويل، فثارت الفتنة، فأمر الخليفة القائم بأمر الله سنة ٤٣٢ هـ بإظهار الاعتقاد القادري فقرئ على الناس وهدأت الفتنة، وكان علماء بغداد قد وقعوا عليه، ومنهم أبو يعلى الحنبلي، وقد ذكر ولده قطعة منه، فقال: (فلنذكر الآن البيان عن اعتقاد الوالد السعيد ومن قبله من السلف الحميد في أخبار الصفات:

فاعلم زادنا الله وإياك علمًا ينفعنا الله به وجعلنا ممن آثر الآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة على آراء المتكلمين وأهواء المتكلفين: أن الذي درج عليه صالحو السلف، وانتهجه بعدهم خيار الخلف: هو التمسك بكتاب الله عز وجل واتباع نبيه محمد ﷺ ثم ما روى عن الصحابة رضوان الله عليهم ثم عن التابعين والخالفين لهم من علماء المسلمين.

والإيمان والتصديق بما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله مع ترك البحث والتنفير والتسليم لذلك من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل، وهي الفرقة الناجية والجماعة العادلة والطائفة المنصورة إلى يوم القيامة، فهم أصحاب الحديث والأثر، والوالد السعيد تابعهم، هم خلفاء الرسول وورثة علمه وسفرته بينه وبين أمته، بهم يلحق التالي، وإليهم يرجع العالي، وهم الذين نبذهم أهل البدع والضلال، وقائلو الزور والمحال: أنهم مشبهة جهال ونسبوهم إلى الحشو والطغام وأساءوا فيهم الكلام.

فاعتقد الوالد السعيد وسلفه قدس الله أرواحهم وجعل ذكرنا لهم بركة تعود علينا في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسول ﷺ: أن جميع ذلك صفات الله عز وجل تمر كما جاءت من غير زيادة ولا نقصان وأقروا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن.

اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سبقه من الأئمة: أن إثبات صفات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد، لها حقيقة في علمه، لم يطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحدًا من إنس ولا جان.

واعتقدوا: أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات ويحتذى حذوه ومثاله وكما جاء.

وقد أجمع أهل القبلة: أن إثبات الباري سبحانه: إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، هكذا اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سلفه من الأئمة: أن إثبات الصفات للباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، وأنها صفات لا تشبه صفات البرية، ولا تدرك حقيقة علمها بالفكر والروية.

والأصل الذي اعتمدوه في هذا الباب اتباع قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا. وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.

فاعتقدوا أن الباري سبحانه وتعالى: فرد الذات متعدد الصفات، لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته، ولا نظير ولا ثاني، وسمعوا قوله عز وجل: ﴿آلم. ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِين. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، فآمنوا بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ تسليمًا للقدرة وتصديقًا للرسل وإيمانًا بالغيب.

واعتقدوا: أن صفات الباري سبحانه معلومة من حيث أعلم هو، غيب من حيث انفرد واستأثر، كما أن الباري سبحانه معلوم من حيث هو، مجهول ما هو.

واعتقدوا: أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين، وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بها مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كيفيتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملته المشبهة الذي أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية.

فالحنبلية لا يقولون في أخبار الصفات بتعطيل المعطلين، ولا بتشبيه المشبهين، ولا تأويل المتأولين، مذهبهم: حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين: إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه والأدوات، إذ لا مثل للخالق سبحانه مشبه ولا نظير له فيجنس منه، فنقول كما سمعنا ونشهد بما علمنا من غير تشبيه ولا تجنيس، على أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾، وفي رد أخبار الصفات وتكذيب النقلة: إبطال شرائع الدين من قبل أن الناقلين إلينا علم الصلاة والزكاة والحج وسائر أحكام الشريعة: هم ناقلوا هذه الأخبار والعدل مقبول القول فيما قاله ولو تطرق إليهم والعياذ بالله التخرص بشيء منها: لأدى ذلك إلى إبطال جميع ما نقلوه وقد حفظ الله سبحانه الشرع عن مثل هذا.

وقد أجمع علماء أهل الحديث والأشعرية منهم على قبول هذه الأحاديث، فمنهم من أقرها على ما جاءت وهم أصحاب الحديث، ومنهم من تأولها وهم الأشعرية وتأويلهم إياها قبول منهم لها، إذ لو كانت عندهم باطلة لأطرحوها كما اطرحوا سائر الأخبار الباطلة.

وقد روى عن النبي - ﷺ - أنه قال: "أمتي لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة ".

وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل هو قول السلف بدءًا وعودًا، وهو الذي ذكره أمير المؤمنين القادر رضوان الله عليه في الرسالة القادرية قال فيها: "وما وصف الله سبحانه به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ: فهو صفات الله عز وجل على حقيقته لا على سبيل المجاز".

وعلى هذا الاعتقاد: جمع أمير المؤمنين القائم بأمر الله رضوان الله عليه من حضره مع الوالد السعيد من علماء الوقت وزاهدهم: أبو الحسن القزويني سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وأخذ خطوطهم باعتقاده.

وقد قال الوالد السعيد رضي الله عنه في أخبار الصفات: المذهب في ذلك: قبول هذه الأحاديث على ما جاءت به من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها، مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه، وكل ما يقع في الخواطر من حد أو تشبيه أو تكييف: فالله سبحانه تعالى عن ذلك، والله ليس كمثله شيء، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغير من حال إلى حال، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وأنه لم يزل ولا يزال، وأنه الذي لا يتصور في الأوهام وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وأما كتابه قدس الله روحه في "إبطال التأويلات لأخبار الصفات": فمبني على هذه المقدمات، وأن إطلاق ما ورد به السمع من الصفات: لا يقتضي تشبيه الباري سبحانه بالمخلوقات.

وذكر رحمة الله عليه كلامًا معناه: أن التشبيه إنما يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين: إما أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصفة لله عز وجل واخترعوها، أو يكونوا قد صرحوا باعتقاد التشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها.

فأما أن يكون صاحب الشريعة ﷺ هو المبتدئ بهذه الأحاديث وقوله ﷺ حجة يسقط بها ما يعارضها، وهم تبع له، ثم يكون الحنبلية قد صرحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصفات ونفي التشبيه فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟

وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسوله ذكر الصفات، ولا نجد فيهما ذكر التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟

ومما يدل على أن تسليم الحنبلية لأخبار الصفات من غير تأويل ولا حمل على ما يقتضيه الشاهد وأنه لا يلزمهم في ذلك التشبيه: إجماع الطوائف من بين موافق للسنة ومخالف أن الباري سبحانه ذات وشيء وموجود، ثم لم يلزمنا وإياهم إثبات جسم ولا جوهر ولا عرض، وإن كانت الذات في الشاهد لا تنفك عن هذه السمات، وهكذا لا يلزم الحنبلية ما يقتضيه العرف في الشاهد في أخبار الصفات.

يبين صحة هذا: أن البارئ سبحانه موصوف بأنه: حي عالم قادر مريد والخلق موصوفون بهذه الصفات، ولم يدل الاتفاق في هذه التسمية على الاتفاق في حقائقها ومعانيها، هكذا القول في أخبار الصفات ولا يلزم عند تسليمها من غير تأويل إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها.

وبهذا ونظيره استدل الوالد السعيد رحمة الله عليه في كتابه "إبطال التأويلات لأخبار الصفات".

فأما الرد على المجسمة لله: فيرده الوالد السعيد بكتاب وذكره أيضًا في أثناء كتبه فقال: لا يجوز أن يسمى الله جسمًا.

قال أحمد: لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه)[1].

ثم ثارت الفتنة الثالثة بين الطرفين الحنابلة الأثرية والشافعية الأشعرية سنة ٤٦٩هـ، بعد أن قدم القشيري وجلس في النظامية يتكلم في الحنابلة ويتهمهم بالتجسيم، فاقتتل الطرفان، فانزعج أبو إسحاق الشيرازي الشافعي وأبو بكر الشاشي الحنفي وكتبا إلى نظام الملك يحذران من الفتنة التي كانت بسبب مدرسة النظامية، وكان في كتاب الشيرازي شكاية من الحنابلة.

قال ابن كثير عن هذه الفتنة: (وذلك أن ابن القشيري قدم بغداد فجلس يتكلم في النظامية، وأخذ يذم الحنابلة وينسبهم إلى التجسيم، وساعده أبو سعد الصوفي، ومال معه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وكتب إلى نظام الملك يشكو إليه الحنابلة، ويسأله المعونة عليهم، وذهب جماعة إلى الشريف أبي جعفر بن أبي موسى الهاشمي شيخ الحنابلة، وهو في مسجده فدافع عنه آخرون، واقتتل الناس بسبب ذلك وقتل رجل خياط من سوق التبن، وجرح آخرون، وثارت الفتنة، وكتب الشيخ أبو إسحاق وأبو بكر الشاشي إلى نظام الملك في كتابه إلى فخر الدولة -أبي نصر بن جهير- ينكر ما وقع، ويكره أن ينسب إلى المدرسة التي بناها شيء من ذلك.

وعزم الشيخ أبو إسحاق على الرحلة من بغداد غضبا مما وقع من الشر، فأرسل إليه الخليفة يسكنه، ثم جمع بينه وبين الشريف أبي جعفر وأبي سعد الصوفي، وأبي نصر بن القشيري، عند الوزير، فأقبل الوزير على

---

(١) طبقات الحنابلة (٢ / ٢٠٧)

أبي جعفر يعظمه في الفعال والمقال، وقام إليه الشيخ أبو إسحاق فقال: أنا ذلك الذي كنت تعرفه وأنا شاب، وهذه كتبي في الأصول، ما أقول فيها خلافا للأشعرية، ثم قبل رأس أبي جعفر، فقال له أبو جعفر: صدقت، إلا أنك لما كنت فقيرا لم تظهر لنا ما في نفسك، فلما جاء الأعوان والسلطان وخواجه بزك -يعني نظام الملك- وشبعت، أبديت ما كان مختفيا في نفسك!

وقام الشيخ أبو سعد الصوفي وقبل رأس الشريف أبي جعفر أيضا وتلطف به، فالتفت إليه مغضبا وقال: أيها الشيخ أما الفقهاء إذا تكلموا في مسائل الأصول فلهم فيها مدخل، وأما أنت فصاحب لهو وسماع وتغبير، فمن زاحمك منا على باطلك؟ ثم قال: أيها الوزير أنى تصلح بيننا؟ وكيف يقع بيننا صلح ونحن نوجب ما نعتقده وهم يحرمون ويكفرون؟ وهذا جد الخليفة القائم والقادر قد أظهرا اعتقادهما للناس على رؤوس الأشهاد على مذهب أهل السنة والجماعة والسلف، ونحن على ذلك كما وافق عليه العراقيون والخراسانيون، وقرئ على الناس في الدواوين كلها، فأرسل الوزير إلى الخليفة يعلمه بما جرى، فجاء الجواب بشكر الجماعة وخصوصا الشريف أبا جعفر، ثم استدعى الخليفة أبا جعفر إلى دار الخلافة للسلام عليه، والتبرك بدعائه)[(١)].

وقد ورد جواب الوزير نظام الملك سنة ٤٧٠ هـ على كتاب أبي إسحاق الشيرازي وفيه: (ورد كتابك بشرح أطلت فيه الخطاب، وليس توجب سياسة السلطان وقضية العدالة إلى أن نميل في المذاهب إلى جهة دون جهة، ونحن بتأييد السنن أولى من تشييد الفتن، ولم نتقدم ببناء هذه المدرسة إلا لصيانة أهل العلم والمصلحة، لا للاختلاف وتفريق الكلمة، ومتى جرت الأمور خلاف ما أردناه من هذه الأسباب، فليس إلا التقدم بسد الباب، وليس في المكنة الإتيان على بغداد ونواحيها، ونقلهم عن ما جرت عادتهم فيها، فإن الغالب هناك هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ومحله معروف بين الأئمة، وقدره معلوم في السنة)[(٢)].

ثم وقعت الفتنة في الشام بين الطرفين، في عصر شيخ المذهب ابن قدامة المقدسي -ت ٦٢٠ هـ- الذي ألّف رسالته "ذم التأويل" ودعا إلى مذهب السلف في الاعتقاد، وروى عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة قوله: (اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما

---

(١) البداية والنهاية (١٢ / ١٤٠)

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨ / ٣١٢)

كان عليه النبي وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لأنه وصفه بصفة لا شيء.

وقال محمد بن الحسن في الأحاديث التي جاءت إن الله يهبط إلى السماء الدنيا ونحو هذا من الأحاديث: إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات فنحن نرويها ونؤمن بها ولا نفسرها)(١).

ثم روى ابن قدامة عن الخطيب البغدادي الشافعي من رسالته في "عقيدة أهل الحديث" قوله: (أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضي الله عنهم: إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف...

ونقول إنما ورد إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾، وقوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَد﴾ الإخلاص)(٢).

ثم روى ابن قدامة عن الإمام إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني الشافعي قوله في اعتقاده: (إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبهة، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف، ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قوله عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾..)(٣).

وكذا روى عن الإمام الإسماعيلي عقيدته في الصفات، وروى عن إمام الأئمة ابن خزيمة من كتابه التوحيد قوله: (إن الأخبار في صفات الله موافقة لكتاب الله تعالى نقلها الخلف عن السلف قرنا بعد قرن من لدن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا على سبيل الصفات لله تعالى والمعرفة والإيمان به والتسليم لما أخبر الله تعالى في تنزيله ونبيه الرسول عن كتابه مع اجتناب التأويل والجحود وترك التمثيل والتكييف)(٤).

---

(١) ذم التأويل (١ / ١٤)

(٢) ذم التأويل (١ / ١٥)

(٣) ذم التأويل (١ / ١٦)

(٤) ذم التأويل (١ / ١٨)

ثم روى عن الوليد بن مسلم قوله: (الوليد بن مسلم قال: "سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي في الصفات فقالوا أمروها كما جاءت"، قال يحي بن عمار: وهؤلاء أئمة الأمصار فمالك إمام أهل الحجاز والثوري إمام أهل العراق والأوزاعي إمام أهل الشام والليث إمام أهل مصر والمغرب).

ونقل عن حافظ المغرب وشارح موطأ مالك ابن عبد البر قوله: (روينا عن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة والأوزاعي ومعمر بن راشد في حديث الصفات أنهم كلهم قالوا أمروها كما جاءت)[١].

ثم روى عن الإمام أحمد عقيدته، ثم عن الربيع بن سليمان قال: (سألت الشافعي رضي الله عنه عن صفات من صفات الله تعالى فقال: حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تحده، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل، إلا ما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان نبيه.

وقال يونس بن عبد الأعلى سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: يقول وقد سئل عن صفات الله تعالى وما يؤمن به؟ فقال: لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه لا يسع أحدا من خلق الله تعالى قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها وصح عن رسول الله القول بها، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر بالله تعالى، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية ولا بالفكر)[٢].

ثم روى عن الحافظ أبي القاسم بن عساكر قوله: (قال ما جاء في الصفات في كتاب الله تعالى أو روي بالأسانيد الصحيحة فمذهب السلف رحمة الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات وعلى هذا مضى السلف كلهم)[٣].

ثم بعد ذلك عرض ابن قدامة المقدسي بالأشعرية الذين يقولون بالتأويل وبدعهم فقال: (فقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف رحمة الله عليهم بما نقلناه عنهم جملة وتفصيلا، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك، ولم أعلم عن أحد منهم خلافا في هذه المسألة، بل قد بلغني عمن يذهب إلى التأويل لهذه الأخبار والآيات الاعتراف بأن مذهب السلف فيما قلناه، ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه قال: "اختلف أصحابنا في أخبار

---

(١) ذم التأويل (١ / ٢١)
(٢) ذم التأويل (١ / ٢٣)
(٣) ذم التأويل (١ / ٢٥)

الصفات فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه عنها، وهو مذهب السلف" فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه والحمد لله)(١).

وعقد بابا في وجوب اتباع سلف الأمة من الصحابة ومن بعدهم، فقال: (فقد ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع، والعبرة دلت عليه فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم، لأن اتباع الصواب واجب وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه ونهى عن اتباع ما سواه فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُون﴾ الأنعام، وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحا في حق الإسلام كله، لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تنقل الأخبار التي نقلوها ولا تثبت معجزات النبي التي رووها، فتبطل الرواية وتزول الشريعة، ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده، ولأن السلف رحمة الله عليهم لا يخلوا إما أن يكونوا علموا تأويل هذه الصفات أو لم يعلموه، فإن لم يعلموه فكيف علمناه نحن! وإن علموه فوسعهم إن يسكتوا عنه وجب أن يسعنا ما وسعهم، ولأن النبي من جملة سلفنا الذين سكتوا عن تفسير الآيات والأخبار التي جاءت في الصفات، وهو حجة الله على خلق الله أجمعين يجب عليهم اتباعه ويحرم عليهم خلافه، وقد شهد الله تعالى بأنه على الصراط المستقيم وأنه يهدي إليه وأن من اتبعه أحبه الله، ومن عصاه فقد عصى الله، ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِينًا﴾)(٢).

ثم بعد أن ذكر الحجج من الكتاب والسنة على وجوب الاتباع وترك التأويل قال محتجا بالإجماع: (وأما الإجماع فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ترك التأويل بما ذكرناه عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع أو منسوب إلى بدعة، والإجماع حجة قاطعة فإن الله لا يجمع أمة محمد عليه السلام على ضلالة، ومن بعدهم من الأئمة قد صرحوا بالنهي عن التفسير والتأويل، وأمروا بإمرار هذه الأخبار كما جاءت، وقد نقلنا إجماعهم عليه فيجب اتباعه ويحرم خلافه...)(٣).

---

(١) ذم التأويل (١ / ٢٦)

(٢) ذم التأويل (١ / ٣٥)

(٣) ذم التأويل (١ / ٤٠)

ثم احتج بالمعقول فقال: (ومن المعنى أن صفات الله تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل، لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار ولا نظير له ولا شبيه، فلا تعلم صفاته وأسماؤه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد به السمع لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على الله تعالى بغير علم بدليل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾، ومن وجه آخر هو أن اللفظة إذا احتملت معاني فحملها على أحدها من غير تعيين احتمل أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ويسلب عنه صفة وصف الله بها قدسه ورضيها لنفسه، فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين، وبين كونه قال على الله ما لم يعلم، وتكلف ما لا حاجة إليه، ورغبته عن طريق رسول الله وصحابته وسلفه الصالح وركوبه طريق جهنم وأصحابه من الزنادقة الضلال، ولأن التأويل ليس بواجب بالإجماع، لأنه لو كان واجبا لكان النبي وأصحابه قد أخلوا بالواجب وأجمعوا على الباطل، ولأنه لا خلاف في أن من قرأ القرآن ولم يعلم تفسيره ليس بآثم ولا تارك لواجب، وإذا لم يجب على قارئ القرآن فعلى من لم يقرأه أولى، ولأنه لو وجب على الجميع لكان فيه تكليف ما لا يطاق، وإيجاب على العامة أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، وإن وجب على البعض فما ضابط ذلك النص..)(١).

ثم عقد بابا في الأخذ بما جاء في النقل الصحيح فقط دون الموضوع والضعيف، فقال: (ينبغي أن يعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها السلف ونقلوها ولم ينكروها ولا تكلموا فيها، وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضعيفة إما لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها لا يجوز أن يقال بها ولا اعتقاد ما فيها بل وجودها كعدمها وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم..

وليعلم أن من أثبت لله تعالى صفة بشيء من هذه الأحاديث الموضوعة فهو أشد حالا ممن تأول الأخبار الصحيحة، ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصر عنه، وطريقة السلف رحمة الله عليهم جامعة لكل خير)(٢).

---

(١) ذم التأويل (١ / ٤٠)

(٢) ذم التأويل (١ / ٤٧)

وقد كان الأشعرية في الشام يشنعون على ابن قدامة المقدسي بسبب كتبه في الاعتقاد، كما ذكر ذلك الحافظ اليونيني: (لما كنت أسمع شناعة الخلق على الحنابلة بالتشبيه عزمت على سؤال الشيخ الموفق، وبقيت أشهرا أريد أن أسأله، فصعدت معه الجبل، فلما كنا عند دار ابن محارب قلت: يا سيدي، وما نطقت بأكثر من سيدي، فقال لي: التشبيه مستحيل!

فقلت: لم؟ قال: لأن من شرط التشبيه أن نرى الشيء، ثم نشبهه، من الذي رأى الله ثم شبهه لنا؟

وقال أبو شامة: كان إماما علما في العلم والعمل، صنف كتبا كثيرة، لكن كلامه في العقائد على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضح له الأمر فيها على جلالته في العلم ومعرفته بمعاني الأخبار)[(١)].

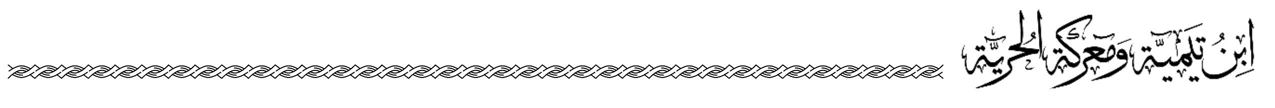
وقد ظلت المنافرة بين الحنابلة الأثرية والأشعرية حتى تصدى ابن تيمية لهذه الفتنة بين الفريقين فقال: (والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة، وأنا كنت من أعظم الناس تأليفا لقلوب المسلمين وطلبا لاتفاق كلمتهم، واتباعا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه، المنتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه، وكما قال أبو إسحاق الشيرازي: إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي ومال إلى طريقة ابن كلاب وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورا أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك، وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر، وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه: فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد، بل في جمع الطوائف من هو كذلك، ولما أظهرت كلام الأشعري -ورآه الحنبلية- قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة، وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه أنه لم

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٧١)



تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم، مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحدا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.. هذا مع أني دائما ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة وفاسقا أخرى وعاصيا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية...)(١).

وكما اجتهد ابن تيمية في التأليف بين أهل المذاهب الفقهية التي فرقتهم العصبية، وألف بين الحنابلة والأثرية من جهة -الذين كان معهم كثير من أئمة الحديث الشافعية كالمزي والذهبي وابن كثير- والأشعرية من جهة أخرى، فقد اجتهد في التأليف بين الصوفية، والفقهاء، أهل الحديث، ونهى عن البغي والعدوان فيما بينهم، فقال: (ولهذا تجد تنافرا بين الفقهاء والصوفية وبين العلماء والفقراء من هذا الوجه، والصواب أن يحمد من حال كل قوم ما حمده الله ورسوله كما جاء به الكتاب والسنة، ويذم من حال كل قوم ما ذمه الله ورسوله كما جاء به الكتاب والسنة، ويجتهد المسلم في تحقيق قوله اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين)(٢).

وقال أيضا في جواز الانتماء للشيوخ والمذاهب والجماعات بلا عصبية ولا فرقة جاهلية: (وأما انتساب الطائفة إلى شيخ معين: فلا ريب أن الناس يحتاجون من يتلقون عنه الإيمان والقرآن، كما تلقى الصحابة ذلك عن النبي ﷺ وتلقاه عنهم التابعون؛ وبذلك يحصل اتباع السابقين الأولين بإحسان فكما أن المرء له من يعلمه القرآن ونحوه فكذلك له من يعلمه الدين الباطن والظاهر، ولا يتعين ذلك في شخص معين؛ ولا يحتاج الإنسان في ذلك أن ينتسب إلى شيخ معين كل من أفاد غيره إفادة دينية هو شيخه فيها؛ وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه فهو شيخه من هذه الجهة؛ فسلف الأمة شيوخ الخلفاء قرنا بعد قرن؛ وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته ويعادي على ذلك؛ بل عليه أن يوالي كل من كان من

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٢٧)

(٢) الاستقامة (١ / ٢٢١)

أهل الإيمان ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم ولا يخص أحدا بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه فيقدم من قدم الله تعالى ورسوله عليه ويفضل من فضله الله ورسوله قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، وقال النبي ﷺ: "لا فضل لعربي على عجمي؛ ولا لعجمي على عربي؛ ولا أسود على أبيض؛ ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى")[1].

وقال عن جواز اتخاذ الألقاب كالزعيم ورئيس الحزب والانتماء للأحزاب ما دامت على الكتاب والسنة، ولم تخل بحقوق المسلمين التي تجب لهم: (وأما لفظ "الزعيم" فإنه مثل لفظ الكفيل والقبيل والضمين، قال تعالى: ﴿وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيمٌ﴾، فمن تكفل بأمر طائفة فإنه يقال هو زعيم؛ فإن كان قد تكفل بخير كان محمودا على ذلك، وإن كان شرا كان مذموما على ذلك، وأما "رأس الحزب" فإنه رأس الطائفة التي تتحزب أي تصير حزبا، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، وإن كانوا قد زادوا في ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل والإعراض عمن لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق والباطل فهذا من التفرق الذي ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر"، وفي الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" وشبك بين أصابعه، وفي الصحيح عنه أنه قال: "المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يخذله"، وفي الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: "انصر أخاك ظالما أو مظلوما قيل: يا رسول الله أنصره مظلوما فكيف أنصره ظالما قال: تمنعه من الظلم؛ فذلك نصرك إياه"، وفي الصحيح عنه أنه قال: "خمس تجب للمسلم على المسلم: يسلم عليه إذا لقيه؛ ويعوده إذا مرض ويشمته إذا عطس؛ ويجيبه إذا دعاه. ويشيعه إذا مات"، وفي الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه"، فهذه الأحاديث وأمثالها فيها أمر الله ورسوله بما أمر به من حقوق المؤمنين بعضهم على بعض، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: "لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله

---

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٥١١)

إخوانا ". وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال "إن الله يرضى لكم ثلاثا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا؛ وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم". وفي السنن عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: "ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: صلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين". فهذه الأمور مما نهى الله ورسوله عنها)(١).

الأصل الثامن: حفظ حقوق أهل الذمة:

فقرر بأنهم من أهل دار الإسلام وهم وأهل الملة سواء في حرمة الدم والمال، ولهذا لم يقبل من غازان إلا إطلاق سراح أهل الذمة من اليهود والنصارى الذين أسرهم التتار، وقد قال: (وقد عرف النصارى كلهم أني لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى وأطلقهم غازان وقطلو شاه وخاطبت مولاي فيهم فسمح بإطلاق المسلمين. قال لي: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون. فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمتنا؛ فإنا نفتكهم ولا ندع أسيرا لا من أهل الملة ولا من أهل الذمة. وأطلقنا من النصارى من شاء الله. فهذا عملنا وإحساننا والجزاء على الله)(٢).

وقال عن حق أهل الذمة في رعاية أيتامهم، وولايتهم عليهم، فقال: (قول الجمهور: إنه لا يحكم بإسلامه.

وهذا القول هو الصواب، بل هو إجماع قديم من السلف والخلف، بل هو ثابت بالسنة التي لا ريب فيها.

فقد علم أن أهل الذمة كانوا على عهد النبي صلى الله علي وسلم بالمدينة، ووادي القرى، وخيبر، ونجران، وأرض اليمن وغير ذلك، وكان فيهم من يموت وله ولد صغير، ولم يحكم النبي ﷺ بإسلام يتامى أهل الذمة.

وكذلك خلفاؤه كان أهل الذمة في زمانهم طبق الأرض بالشام ومصر والعراق وخراسان، وفيهم من يتامى أهل الذمة عدد كثير، ولم يحكموا بإسلام أحد منهم، فإن عقد الذمة اقتضى أن يتولى بعضهم بعضا، فهم يتولون حضانة يتاماهم كما كان الأبوان يتولون حضانة أولادهما.

وأحمد -رضي الله عنه- يقول: إن الذمي إذا مات ورثه ابنه الطفل، مع قوله في إحدى الروايتين: إنه يصير مسلما، لأن أهل الذمة ما زال أولادهم يرثونهم، ولأن الإسلام حصل مع استحقاق الإرث، لم يحصل قبله.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٩٢)

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٦١٧)

والقول الآخر هو الصواب)[1].

وكذا رجح القول بأن لأهل الذمة الحق بإحياء الموات وتملكه، كالمسلمين؛ لأنهم من أهل دار الإسلام، فقال: (وكذلك أرض الموات من أرض الإسلام التي ليست خراجية، هل للذمي أن يتملكها بالإحياء؟ قال طائفة من العلماء: ليس له ذلك، وهو قول الشافعي وابن حامد وهذا قياس إحدى الروايتين عن أحمد فيمنعه ابتياعها، فإنها إذا لم يجوز تملكها بالابتياع فبالإحياء أولى، لكن قد يفرق بينهما بأن المبتاعة أرض عامرة، ففيه ضرر محقق بخلاف إحياء الميتة فإنه لا يقطع حقا، والمنصوص عن أحمد وعليه الجمهور من أصحابه أنه يملكها بالإحياء، وهو قول أبي حنيفة، واختلف فيه عن مالك)[2].

وكذا رجح توريث المسلم من الذمي بحكم النصرة التي له على المسلمين فقال: (وقد ثبت بالسنة المتواترة أن النبي ﷺ كان يجري الزنادقة المنافقين في الأحكام الظاهرة مجرى المسلمين فيرثون ويورثون.

وأما أهل الذمة فمن قال بقول معاذ ومعاوية ومن وافقهما يقول: قول النبي ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر"، المراد به الحربي؛ لا المنافق ولا المرتد ولا الذمي..

ومما يؤيد القول بأن المسلم يرث الذمي ولا يرثه الذمي أن الاعتبار في الإرث بالمناصرة، والمانع هو المحاربة..

والتوريث في هذه المسائل على وفق أصول الشرع؛ فإن المسلمين لهم إنعام وحق على أهل الذمة: بحقن دمائهم، والقتال عنهم، وحفظ دمائهم، وأموالهم، وفداء أسراهم.

وقال الشيخ تقي الدين: يرث المسلم من قريبه الكافر الذمي؛ لئلا يمتنع قريبه من الإسلام، ولوجوب نصرتهم ولا ينصروننا.

قال ابن القيم: وعند شيخنا يرث المنافق ويورث؛ لأنه عليه السلام لم يأخذ من تركة منافق شيئا ولا جعله فيئا، فعلم أن الميراث مداره على النظرة الظاهرة. قال: واسم الإسلام يجري عليهم في الظاهر..

والمرتد إذ قتل في ردته أو مات عليها فماله لوارثه المسلم، وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو المعروف عن الصحابة، ولأن ردته كمرض موته.

والزنديق منافق يرث ويورث، لأنه عليه السلام لم يأخذ من تركة منافق شيئا)[3].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٣٤)

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٣)

(٣)المستدرك على مجموع الفتاوى (٤/ ١٢٨)

وكذا رجح عدم قتال أهل الذمة إذا خرجوا على إمام جائر، كالمسلمين إذا خرجوا على الجائر لظلم وقع عليهم، فقال عن الخوارج: (ولا خلاف بين علماء السنة أنهم يُقاتلون مع أئمة العدل، مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - لكن هل يقاتلون مع أئمة الجور؟ فنقل عن مالك أنهم لا يقاتلون، وكذلك قال فيمن نقض العهد من أهل الذمة: لا يقاتلون مع أئمة الجور... فإذا قاتل [الإمام الجائر] الكفار أو المرتدين أو ناقضي العهد أو الخوارج قتالا مشروعا قوتل معه، وإن قاتل قتالا غير جائز لم يقاتل معه، فيعاون على البر والتقوى، ولا يعاون على الإثم والعدوان)(١).

دفاع ابن تيمية عن التعددية وحرية الاجتهاد:

وقد تعرض ابن تيمية نفسه للسجن بسبب طغيان السلطة وفقهائها وخطابها المؤول، بعد فتواه بأن الطلاق الثلاث يقع طلقة واحدة، وقد حاول السلطان والقضاة منعه من ذلك بحجة أنه مخالف لإجماع المذاهب الأربعة! فلم ير ابن تيمية للسلطان الحق في منعه، لحديث: (من كتم علما ألجمه الله بلجام من نار)، وكان لا يرى أن السكوت يسعه؛ ولهذا نعى على قضاة عصره وفقهاء مصره مثل هذه التجاوزات والانحرافات في سياسة الأمة، وكان يبين أصول أهل السنة والجماعة وسلف الأمة في إقرار التعددية الاجتهادية، واحترام الاختلاف في الرأي، فقال: (وأما أقوال بعض الأئمة كالفقهاء الأربعة وغيرهم؛ فليس حجة لازمة، ولا إجماعًا باتفاق المسلمين، بل قد ثبت عنهم رضي الله عنهم، أنهم نهوا الناس عن تقليدهم؟ وأمروا إذا رأوا قولًا في الكتاب والسنة أقوى من قولهم: أن يأخذوا بما دل عليه الكتاب أو السنة ويدعوا أقوالهم؛ ولهذا كان الأكابر من أتباع الأربعة لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب أو السنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك)(٢).

كما قال أيضا: (كان أئمة السنة والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ولا يكرهون أحدًا عليه، ولهذا لما استشار هارون الرشيد مالك بن أنس في حمل الناس على موطئه، قال له: (لا تفعل يا أمير المؤمنين، فإن أصحاب رسول الله (تفرقوا في الأمصار فأخذ كل قوم عمن كان عندهم وإنما جمعت علم أهل بلدي)، أو كما قال، وقال مالك أيضًا: (إنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة).

وقال أبو حنيفة: (هذا رأي، فمن جاءنا برأي أحسن منه؛ قبلناه).

---

(١) منهاج السنة (٦/ ١١٦)

(٢) الفتاوى (٢٠/١٠)

وقال الشافعي: (إذا صح الحديث؛ فاضربوا بقولي الحائط)، وقال: (إذا رأيت المحجة موضوعة على الطريق فإني أقول بها).

وقال المزني في أول مختصره: (هذا كتاب اختصرته من علم أبي عبدالله الشافعي لمن أراد معرفة مذهبه، مع إعلامه نهيه عن تقليده)..)(١).

وقال أيضا: (وقد فرض الله على ولاة أمر المسلمين اتباع الشرع الذي هو الكتاب والسنة، وإذا تنازع بعض المسلمين في شيء من مسائل الدين ولو كان المنازع من آحاد طلبة العلم لم يكن لولاة الأمور أن يلزموه باتباع حكم حاكم -أي حكم القاضي- بل عليهم أن يبينوا له الحق كما يبين الحق للجاهل المتعلم، فإن تبين له الحق الذي بعث الله به رسوله وظهر وعانده بعد هذا استحق العقاب، وأما من يقول: إن الذي قلته هو قولي، أو قول طائفة من العلماء المسلمين؛ وقد قلته اجتهادًا، أو تقليدًا: فهذا باتفاق المسلمين لا تجوز عقوبته، ولو كان قد أخطأ خطأ مخالفًا للكتاب والسنة، ولو عوقب هذا لعوقب جميع المسلمين، فإنه ما منهم من أحد إلا وله أقوال اجتهد فيها أو قلد فيها وهو مخطئ فيها؛ فلو عاقب الله المخطئ لعاقب جميع الخلق، فالمفتي والجندي والعامي إذا تكلموا بالشيء بحسب اجتهادهم اجتهادًا أو تقليدًا قاصدين لاتباع الرسول بمبلغ علمهم لا يستحقون العقوبة بإجماع المسلمين، وإن كانوا قد أخطئوا خطأ مجمعًا عليه، وإذا قالوا إنا قلنا الحق، واحتجوا بالأدلة الشرعية: لم يكن لأحد من الحكام أن يلزمهم بمجرد قوله، ولا يحكم بأن الذي قاله هو الحق دون قولهم، بل يحكم بينه وبينهم الكتاب والسنة والحق الذي بعث الله به رسوله لا يغطى بل يظهر، فإن ظهر رجع الجميع إليه، وإن لم يظهر سكت هذا عن هذا وسكت هذا عن هذا؛ كالمسائل التي تقع يتنازع فيها أهل المذاهب لا يقول أحد إنه يجب على صاحب مذهب أن يتبع مذهب غيره لكونه حاكمًا، فإن هذا ينقلب، فقد يصير الآخر حاكمًا فيحكم بأن قوله هو الصواب، فهذا لا يمكن أن يكون كل واحد من القولين المتضادين يلزم جميع المسلمين اتباعه، بخلاف ما جاء به الرسول فإنه من عند الله؛ حق وهدى وبيان، ليس فيه خطأ قط، ولا اختلاف ولا تناقض قال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾، وعلى ولاة الأمر أن يمنعوهم من التظالم، فإذا تعدى بعضهم على بعض منعوهم العدوان؛ وهم قد أُلزموا بمنع ظلم أهل الذمة؛ وأن يكون اليهودي والنصراني في بلادهم إذا قام بالشروط المشروطة عليهم، لا يلزمه أحد بترك دينه؛ مع العلم بأن دينه يوجب العذاب، فكيف يسوغ لولاة الأمور أن يُمكِّنوا طوائف المسلمين

---

(١) الفتاوى (٣٥/٣٧٨-٣٨١)

من اعتداء بعضهم على بعض؛ وحكم بعضهم على بعض بقوله ومذهبه، وهذا مما يوجب تغير الدول وانتقاضها؛ فإنه لا صلاح للعباد على مثل هذا، وهذا إذا كان الحكام قد حكموا في مسألة فيها اجتهاد ونزاع معروف، فإذا كان القول الذي قد حكموا به لم يقل به أحد من أئمة المسلمين، ولا هو مذهب أئمتهم الذين ينتسبون إليهم؛ ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين؛ ولا فيه آية من كتاب الله وسنة رسوله، بل قولهم يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأئمة؛ فكيف يحل مع هذا أن يُلزم علماء المسلمين باتباع هذا القول، وينفذ فيه هذا الحكم المخالف للكتاب والسنة والإجماع، وأن يقال: القول الذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال السلف لا يقال، ولا يفتى به بل يعاقب ويؤذى من أفتى به، ومن تكلم به، ويؤذى المسلمون في أنفسهم وأهليهم وأموالهم؛ لكونهم اتبعوا ما علموه من دين الإسلام وإن كان قد خفي على غيرهم، وهم يَعذرون من خفي عليه ذلك ولا يُلزمون باتباعهم، ولا يعتدون عليه، فكيف يعان من لا يعرف الحق بل يحكم بالجهل والظلم، ويلزم من عرف ما عرفه من شريعة الرسول أن يترك ما علمه من شرع الرسول لأجل هذا؟ لا ريب أن هذا أمر عظيم عند الله تعالى وعند ملائكته وأنبيائه وعباده، والله لا يغفل عن مثل هذا)[1].

وقد حكم ابن تيمية بالردة على من ظن بأن مثل هذه الأحكام الجائرة جورا بينا هي حكم الله ورسوله، وهي الشرع الذي أمر بالحكم به بين الناس، وذلك حين سجن ظلما بحكم قضائي، فقال: (فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس، ثم جعلت أقول أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأجيب وإن كنت أنت الحاكم وحدك، فلم يقبل ذلك مني، فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به!

فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى دع المسلمين: لا إن هذا حبس بالشرع فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله؟!

وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله!

وهذا الحكم مخالف لشرع الله -الذي أجمع المسلمون عليه- من أكثر من عشرين وجها، ثم النصارى في حبس حسن: يشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس، فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى، ويا ليتنا سوينا بالمشركين وعباد الأوثان، بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان! فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن رسول الله ﷺ أمر بهذا، وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان، ومن قال: إن ذلك فعل

---

(١) الفتاوى (٣٥/٣٧٨-٣٨١)

بالشرع؛ فقد كفر بإجماع المسلمين، وقلت له في ضمن الكلام: أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين)[١].

ابن تيمية والعمل الجماعي:

لقد استطاع ابن تيمية كمصلح سياسي وديني أن ينظم جماعة من خاصة أصحابه الذين يقومون معه بالدعوة والإصلاح الديني والسياسي والجهاد العسكري، وقد لزموه طوال حياته حتى دخل بعضهم السجن معه، وتعرض بعضهم للأذى بسببه، وقد اشتهر حال هذه الجماعة بالعلم والصلاح والزهد، ولشهرتهم خصهم الإمام العارف الزاهد أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي ثم الحنبلي -المشهور بابن شيخ الحزاميين المتوفى سنة ٧١١ هـ- برسالته المشهورة يحضهم على الثبات مع الشيخ ابن تيمية، وقد قال عنه ابن عبد الهادي: (وكان رجلا صالحا ورعا، كبير الشأن، منقطعا إلى الله، متوفرا على العبادة والسلوك، وكان قد كتب رسالة وبعثها إلى جماعة من أصحاب الشيخ، وأوصاهم فيها بملازمة الشيخ، والحث على اتباع طريقته، وأثنى فيها على الشيخ ثناءً عظيما)[٢].

وقد كان والده شيخ الطائفة الأحمدية وقد نشأ فيها، ثم تحول إلى الشاذلية، ثم زار دمشق، فرأى ابن تيمية وأصحابه، فحط معهم رحاله، مع أنه أكبر منه سنا، وأقدم وفاة، وكان ابن تيمية يقول عنه: (هو جنيد زمانه)، وقال الذهبي: (لا أعلم خلف بدمشق على طريقته مثله)[٣].

وقد جاء في رسالته إلى أصحاب ابن تيمية وهي بعنوان "التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار" -والتي كتبها بعد قيام الصوفية والطائفة الأحمدية على ابن تيمية بالقاهرة سنة ٧٠٧ هـ حين نهاهم على الاستغاثة بغير الله، وقد كشفت هذه الرسالة حقيقة دور هذه الجماعة في الإصلاح الديني والجهادي والسياسي، وما تتعرض له من محن، وحال الأمة آنذاك وما هي فيه من فتن- قوله: (فهذه رسالة سطرها العبد الضعيف الراجي رحمة ربه وغفرانه، وكرمه وامتنانه: أحمد بن إبراهيم الواسطي عامله الله بما هو أهله فإنه أهل التقوى وأهل المغفرة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٥٣)

(٢) العقود الدرية (١ / ٣٠٦)

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٣٢٦/١، وشذرات الذهب ٢٤/٦، والمقصد الأرشد ٧٣/١.

إلى إخوانه في الله السادة العلماء، والأئمة الأتقياء، ذوي العلم النافع، والقلب الخاشع، والنور الساطع، الذين كساهم الله كسوة الاتباع، وأرجو من كرمه أن يحققهم بحقائق الانتفاع:

١- السيد الأجل العالم الفاضل، فخر المحدثين، ومصباح المتعبدين، المتوجه إلى رب العالمين: تقي الدين أبي حفص عمر بن عبدالله بن عبد الأحد بن شقير.

٢- والشيخ الأجل العالم الفاضل، السالك الناسك، ذي العلم والعمل، المكتسي من الصفات الحميدة أجمل الحلل: الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الأحد الآمدي.

٣- والسيد الأخ العالم الفاضل، السالك الناسك، التقي الصالح، الذي سيماء نور قلبه لائح، على صفحات وجهه: شرف الدين محمد بن المنجى.

٤- والسيد الأخ الفقيه، العالم، النبيل الفاضل، فخر المحصلين: زين الدين عبدالرحمن بن محمود بن عبيدان البعلبكي.

٥- والسيد الأخ العالم الفاضل، السالك الناسك، ذي اللب الراجح، والعمل الصالح، والسكينة الوافرة، والفضيلة الغامرة: نور الدين محمد بن محمد بن محمد بن الصائغ.

٦- وأخيه السيد الأخ العالم، التقي الصالح، الخير الدين، العالم الثقة الأمين، الراجح ذي السمت الحسن، والدين المتين في اتباع السنن: فخر الدين محمد.

٧- والأخ العزيز الصالح الطالب لطريق ربه، والراغب في مرضاته وحبه، العالم الفاضل الولد: شرف الدين محمد بن سعد الدين سعد الله ابن نجيح.

٨- وغيرهم من اللائذين بحضرة شيخهم وشيخنا السيد الإمام، الأمة الهمام، محيي السنة، وقامع البدعة، ناصر الحديث، مفتي الفرق، الفائق عن الحقائق، وموصلها بالأصول الشرعية للطالب الذائق، الجامع بين الظاهر والباطن، فهو يقضي بالحق ظاهرا وقلبه في العلى قاطن، أنموذج الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، الذين غابت عن القلوب سيرهم، ونسيت الأمة حذوهم وسبلهم، فذكرهم بها الشيخ، فكان في دارس نهجهم سالكا، ولأعنة قواعدهم مالكا، الشيخ الإمام: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيمية، أعاد الله علينا بركته، ورفع إلى مدارج العلى درجته...)[1].

---

(١) العقود الدرية ص ٣٠٨.

مشاهير أصحاب ابن تيمية:

وهؤلاء الذين ذكرهم الإمام الواسطي في رسالته هم من خاصة ابن تيمية وأشد أتباعه لزوما له، وكان لهم مواقف مشهودة، كابن نجيح الحراني، وهو فقيه حنبلي عابد ناسك أذن له ابن تيمية بالفتوى[1]، قال ابن رجب وابن العماد عنه: (الفقيه الحنبلي الإمام، سمع من الفخر بن البخاري وغيره، وطلب الحديث، وقرأ بنفسه، وتفقه وأفتى، وصحب الشيخ تقي الدين بن تيمية ولازمه، وكان صحيح الذهن جيد المشاركة في العلوم، من خيار الناس وعقلائهم وعلمائهم، توفي في ذي الحجة بوادي بني سالم في رجوعه من الحج وحمل إلى المدينة النبوية فدفن بالبقيع وكان كهلا)[2].

وقال عنه ابن كثير في وفيات سنة ٧٢٣هـ: (الفقيه الناسك شرف الدين الحراني: شرف الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن سعد الله ابن عمر الحراني المعروف بابن النجيح، توفي في وادي بني سالم، فحمل إلى المدينة فغسل وصلي عليه في الروضة، ودفن بالبقيع شرقي قبر عقيل، فغبطه الناس في هذه الموتة وهذا القبر، رحمه الله، وكان ممن غبطه الشيخ شمس الدين بن مسلم قاضي الحنابلة، فمات بعده ودفن عنده وذلك بعده بثلاث سنين رحمهما الله!

وجاء يوم حضر جنازة الشيخ شرف الدين محمد المذكور شرف الدين بن أبي العز الحنفي قبل ذلك بجمعة، مرجعه من الحج بعد انفصاله عن مكة بمرحلتين فغبط الميت المذكور بتلك الموتة فرزق مثلها بالمدينة، وقد كان شرف الدين بن نجيح هذا قد صحب شيخنا العلام تقي الدين بن تيمية، وكان معه في مواطن كبار صعبه لا يستطيع الإقدام عليها إلا الأبطال الخلص الخواص، وسجن معه، وكان من أكبر خدامه وخواص أصحابه، ينال فيه الأذى وأوذي بسببه مرات، وكل ما له في ازدياد محبة فيه وصبرا على أذى أعدائه، وقد كان هذا الرجل في نفسه وعند الناس جيدا، مشكور السيرة، جيد العقل والفهم، عظيم الديانة والزهد؛ ولهذا كانت عاقبته هذه الموتة عقيب الحج، وصلي عليه بروضة مسجد رسول الله ﷺ، ودفن بالبقيع بقيع الغرقد بالمدينة النبوية، فختم له بصالح عمله، وقد كان كثير من السلف يتمنى أن يموت عقيب عمل صالح يعمله، وكان له جنازة حافلة رحمه الله تعالى)[3].

---

(١) الرد الوافر ص ٤٥.

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٣٣، وشذرات الذهب (٦ / ٦١)

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ١٢٧)

وابن شقير هو (الفقيه تقي الدين أبو حفص الحراني الحنبلي، شيخ فاضل متدين مشهور، سمع الكثير بنفسه، ودار على المشايخ، وروى الصحيح، توفي في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وسبعمائة عن ثمان وتسعين سنة رحمه الله)(١).

وكان يحفظ المحرر للمجد ابن تيمية.

والشيخ شمس الدين محمد بن عبد الأحد الآمدي هو كما قال ابن حجر: (المعروف بابن الرزيز الحنبلي، خطيب الجامع الكريمي، كان فاضلا عابدا، قال الذهبي كان من عقلاء الرجال، وكان حسن الخطابة والقراءة في المحراب، مات في سابع عشر شهر رمضان سنة ٧٤٣ وله ثلاث وثمانون سنة)(٢).

وقال الصفدي: (خطيب جامع القاضي كريم الدين الكبير، الذي بالقبيبات ظاهر دمشق، خطب فيه أول يوم فرغ من عمارته في شعبان سنة ثماني عشرة وسبع مئة، وحضره جماعة من القضاة والعلماء وأرباب الدولة، وقصد الناس الصلاة خلفه لبركته وحسن خطابته)(٣).

وشرف الدين محمد بن المنجى، هو (محمد بن المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى التنوخي الدمشقي الشيخ شرف الدين أبو عبد الله بن الشيخ زين الدين سمع الكثير من ابن أبي عمر وجماعة وسمع المسند والكتب الكبار وتفقه وأفتى ودرس بالمسمارية، وكان من خواص أصحاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومشهورا بالديانة والتقوى روى عنه الذهبي في معجمه وقال: كان فقيها إماما، حسن الفهم، صالحا متواضعا، توفي رابع شوال سنة أربع وعشرين وسبعمائة، وشيعه خلق كثير، ودفن بسفح قاسيون)(٤).

وزين الدين عبد الرحمن بن محمود بن عبيدان البعلبكي، قال عنه الذهبي: (الشيخ الإمام العالم المحدث الفقيه فخر الدين أبو محمد ابن العلامة شمس الدين أبي عبد الله ابن الإمام القدوة المفتي فخر الدين البعلبكي ثم الدمشقي الحنبلي، ولد سنة خمس وثمانين وستمائة -٦٨٥ هـ/ ١٢٨٦م- توفي في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة)(٥).

---

(١) المعجم المختص بالمحدثين رقم ٢٢٥.
(٢) الدرر الكامنة (٢ / ١٠)
(٣) أعيان العصر (١ / ٤٤٤)
(٤) المقصد الأرشد (٢ / ٥٠٨)
(٥) معجم المحدثين رقم ١٦٣.

وقال عنه ابن كثير: (الشيخ الإمام العالم الزاهد أحد فضلاء الحنابلة، ومن صنف في الحديث والفقه والتصوف وأعمال القلوب وغير ذلك، كان فاضلا له أعمال كثيرة، وكانت وفاته في نصف صفر ببعلبك، ودفن بباب سطحا، ولم يكمل الستين، وصلي عليه بدمشق صلاة الغائب)[1].

ونور الدين محمد بن محمد بن الصائغ، قاضي الشافعية بحلب، وتوفي بها وقد أناف على السبعين،[2] قال عنه الصفدي: (قاضي القضاة نور الدين بن الصائغ، كان خيّرًا ساكنًا وقورًا، ولاه الفخري في نوبة الناصر أحمد قضاء العساكر بدمشق، وتوجه مع العسكر إلى القاهرة، ثم إنه عُزل بعد ذلك، وبقي على تدريس الدماغية إلى أن تولى قضاء القضاة بحلب بعد القاضي بدر الدين بن الخشّاب سنة أربع وأربعين وسبع مئة، ولم يزل بحلب إلى أن توفي رحمه الله في شوال سنة تسع وأربعين وسبع مئة في طاعون حلب، ومولده سنة ست وسبعين وست مئة، وباشر القضاء بحلب جيدًا وأحبه أهلها لحسن سيرته)[3].

وأخوه فخر الدين محمد بن محمد بن محمد، كان قلد قضاء العساكر سنة ٧٤٢ هـ، وفرح بولايته أصحاب الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله، وذلك لأنه من أخص من صحبه قديما، وأخذ عنه فوائد كثيرة وعلوما.[4]

قال ابن رافع عنه في وفيات سنة ٧٤٨ هـ: (وفي يوم الأحد سابع عشر المحرم منها توفي الشيخ الصالح الأصيل فخر الدين محمد بن محمد بن محمد بن عبد القادر الأنصاري ابن الصائغ، بالتربة العادلية بسفح قاسيون، وصلي عليه من يومه، ودفن بتربتهم عند مغارة الجوع)[5].

وأصحاب ابن تيمية المشاهير ممن لم يذكرهم الواسطي برسالته أكثر ممن ذكرهم، خاصة في آخر حياته، فقد توفي الواسطي سنة ٧١١ هـ، وعاش ابن تيمية بعده نحو ١٧ سنة كثر فيها أتباعه وأنصاره، كما ذكرهم ابن كثير، ومنهم شهاب الدين أحمد بن محمد بن مري البعلبكي، ففي سنة ٧٢٥ هـ: (منع شهاب الدين بن مري البعلبكي من الكلام على الناس بمصر، على طريقة الشيخ تقي الدين بن تيمية، وعزره القاضي المالكي بسبب الاستغاثة، وحضر المذكور بين يدي السلطان وأثنى عليه جماعة من الأمراء، فسفّر إلى الشام بأهله فنزل ببلاد

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٩٤)
(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي ١٦١/٢.
(٣) أعيان العصر (٢ / ٤٣٣)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٢ / ٩٥).
(٤) البداية والنهاية (١٤ / ٢٢٩)
(٥) الوفيات (١ / ٥٦)

الخليل، ثم انتزح إلى بلاد الشرق، وأقام بسنجار وماردين ومعاملتهما، يتكلم ويعظ الناس إلى أن مات رحمه الله).

قال عنه الصفدي: (الشيخ الإمام، كان في مبدأ حاله منحرفًا عن الشيخ تقي الدين بن تيمية، وممن يحطّ عليه، فلم يزل من أصحابه إلى أن اجتمع به فمال إليه، وأحبّه ولازمه وترك كل ما هو فيه، وتلمذ له ولازمه مدة، وتوجّه إلى الديار المصرية، واجتمع بالأمير بدر الدين جنكلي بن البابا، فأذن له في الجلوس والكلام على الناس بجامع الأمير شرف الدين حسين بن جندر بحكر جوهر النوبي، لأن الأمير بدر الدين كان الناظر في أمر الجامع المذكور، فجلس وتكلم مدة، إلى أن تكلم في مسألة الاستغاثة والوسيلة برسول الله ﷺ، فمنعه قاضي القضاة المالكي من الجلوس في سادس عشري شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين وسبع مئة، ثم إنه أُحضر بيد يديّ السلطان، وأُحضر بعد ذلك عند النائب في خامس شهر ربيع الآخر، وحبسه القاضي المالكي، ثم غلَّظ عليه، وقيّده، ثم إنه ضربه نحو خمسين سَوطًا، في تاسع عشري جمادى الأولى، وتسلّمه والي القاهرة وأقام عنده يومين، وسفّره هو وأهله إلى بلد الخليل عليه السلام، ثم إنه حضر وحده إلى دمشق في شهر رمضان من السنة المذكورة. وكان قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة قد أثنى عليه هو والأمير بدر الدين جنكلي وغيره من الأمراء قدّام السلطان)(١).

وقال المقريزي: (وفيها حبس شهاب الدين أحمد بن محمد بن مري البعلبكي الحنبلي أحد أصحاب ابن تيمية، مقيدًا في سجن القاضي المالكي تقي الدين الأخنائي بالقاهرة، وضرب بالسياط ضربًا مبرحًا، وشهّر في تاسع عشري جمادى الأولى، بعدما أقام في السجن من سادس عشري ربيع الأولى، وكان قد عرض على السلطان في نصف ربيع الآخر، فأثنى عليه الأمير بدر الدين بن جنكلي بن البابا، والقاضي بدر الدين بن جماعة، وغيرهما من الأمراء، وعارضهم الأمير أيدمر الخطيري، حتى كادت تكون فتنة، ففوض السلطان الأمر لأرغون النائب، فآل الأمر إلى تمكين القاضي المالكي منه كما تقدم، ثم أعيد ابن مري إلى السجن، ثم شفع فيه، فآل أمره إلى أن أفرج عنه، وأخرج إلى القدس بعد يومين من سجنه، وكان مظلومًا، فاتفق عقيب ذلك أن الفقهاء شنعوا على تقي الدين ابن شاس بأنه كفر لتصويبه بعض أراء ابن مري، وشهدوا عليه، فدافع الأخنائي عنه وسكن القضية حتى خمدت، فقال الشيخ برهان الدين إبراهيم الرشيدي في ذلك:

---

(١) أعيان العصر (١ / ١٠٦)

يـــــا قاضـــــيًا شـــــاد أحكامـــــه	علـى تقـى مـن الله وأقـوى أسـاس
مقالـــة فـــي ابـــن مـــرى لفقـــت	تجـاوزت فـي الحـد حـد القيـاس
وفـى ابـن شـاس حققـت مـا أثـرت	فهـل أبـاح الشـرع كفـر ابـن شـاس)[1].

ومنهم أيضا بل أبرزهم وإن كان من صغار أصحابه الإمام ابن قيم الجوزية، وقد تعرض للأذى وسجن مع ابن تيمية بسبب فتوى المنع من شد الرحال لزيارة القبور، قال ابن كثير: (وأمر قاضي القضاة الشافعي في حبس جماعة من أصحاب الشيخ تقي الدين في سجن الحكم، وذلك بمرسوم نائب السلطنة وإذنه له فيه، فما تقتضيه الشريعة في أمرهم، وعزر جماعة منهم على دواب ونودي عليهم ثم أطلقوا، سوى شمس الدين محمد بن قيم الجوزية فإنه حبس بالقلعة)[2].

وقد ظل ابن القيم وفيا لشيخه ابن تيمية ينافح عنه، وينصره حتى بعد وفاة ابن تيمية، وما زال كذلك حتى توفي سنة ٧٥١ هـ ليلة الخميس ثالث عشر رجب وقت أذان العشاء، كما قال ابن كثير: (توفي صاحبنا الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد ين أبي بكر بن أيوب الزرعي، إمام الجوزية، وابن قيمها، وصلي عليه بعد صلاة الظهر من الغد بالجامع الأموي، ودفن عند والدته بمقابر الباب الصغير رحمه الله، ولد في سنة إحدى وتسعين وستمائة وسمع الحديث واشتغل بالعلم، وبرع في العلوم المتعددة، لا سيما علم التفسير والحديث والأصلين، ولما عاد الشيخ تقي الدين بن تيمية من الديار المصرية في سنة اثنتي عشرة وسبعمائة لازمه إلى أن مات الشيخ، فأخذ عنه علما جما، مع ما سلف له من الاشتغال، فصار فريدا في بابه في فنون كثيرة، مع كثرة الطلب ليلا ونهارا، وكثرة الابتهال، وكان حسن القراءة والخلق، كثير التودد لا يحسد أحدا ولا يؤذيه، ولا يستعيبه ولا يحقد على أحد، وكنت من أصحب الناس له وأحب إليه، ولا أعرف في هذا العالم في زماننا أكثر عبادة منه، وكانت له طريقة في الصلاة يطليها جدا ويمد ركوعها وسجودها، ويلومه كثير من أصحابه في بعض الأحيان، فلا يرجع ولا ينزع عن ذلك رحمه الله، وله من التصانيف الكبار والصغار شيء كثير، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا، واقتنى من الكتب ما لا يتهيأ لغيره تحصيل عشره من كتب السلف والخلف، وبالجملة كان قليل النصير في مجموعه وأموره وأحواله، والغالب عليه الخير والأخلاق الصالحة، سامحه الله ورحمه، وقد كان متصديا للإفتاء بمسألة الطلاق التي اختارها الشيخ تقي الدين بن تيمية، وجرت بسببها فصول يطول بسطها مع قاضي

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٤٤٥)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٤٢)

القضاة تقي الدين السبكي وغيره، وقد كانت جنازته حافلة رحمه الله، شهدها القضاة والأعيان والصالحون من الخاصة والعامة، وتزاحم الناس على حمل نعشه، وكمل له من العمر ستون سنة رحمه الله.

وفي يوم الاثنين ثاني عشر شهر شعبان ذكر الدرس بالصدرية شرف الدين عبد الله بن الشيخ الإمام العلامة شمس الدين بن قيم الجوزية عوضا عن أبيه رحمه الله فأفاد وأجاد، وسرد طرفا صالحا في فضل العلم وأهله.

ومن العجائب والغرائب التي لم يتفق مثلها ولم يقع من نحو مائتي سنة وأكثر، أنه أبطل الوقيد بجامع دمشق في ليلة النصف من شعبان، فلم يزد في وقيده قنديل واحد على عادة لياليه في سائر السنة ولله الحمد والمنة، وفرح أهل العلم بذلك، وأهل الديانة، وشكر الله تعالى على تبطيل هذه البدعة الشنعاء، التي كان يتولد بسببها شرور كثيرة بالبلد، والاستيجار بالجامع الأموي، وكان ذلك بمرسوم السلطان الملك الناصر حسن بن الملك الناصر محمد بن قلاوون خلد الله ملكه، وشيد أركانه، وكان الساعي لذلك بالديار المصرية الأمير حسام الدين أبو بكر بن النجيبي بيض الله وجهه، وقد كان مقيما في هذا الحين بالديار المصرية، وقد كنت رأيت عنده فتيا عليها خط الشيخ تقي الدين بن تيمية، والشيخ كمال الدين بن الزملكاني، وغيرهما في إبطال هذه البدعة، فأنفذ الله ذلك ولله الحمد والمنة.

وقد كانت هذه البدعة قد استقرت بين أظهر الناس من نحو سنة خمسين وأربعمائة وإلى زماننا هذا، وكم سعى فيها من فقيه وقاضي ومفت وعالم وعابد وأمير وزاهد ونائب سلطنة وغيرهم ولم ييسر الله ذلك إلا في عامنا هذا، والمسئول من الله إطالة عمر هذا السلطان، ليعلم الجهلة الذين استقر في أذهانهم إذا أبطل هذا الوقيد في عام يموت سلطان الوقت، وكان هذا لا حقيقة له ولا دليل عليه إلا مجرد الوهم والخيال)[(١)].

وقال الصفدي عن ابن القيم: (الشيخ الإمام الفاضل المفتن شمس الدين الحنبلي المعروف بابن قيم الجوزية، سمع على الشهاب العابر وجماعة كبيرة... وقرأ العربية على ابن أبي الفتح البعلي، قرأ عليه " الملخص" لأبي البقاء، ثم قرأ "الجرجانية"، ثم قرأ "ألفية ابن مالك"، وأكثر "الكافية الشافية" وبعض "التسهيل"، ثم قرأ على مجد الدين التونسي قطعة من "المقرب".

وأما الفقه فأخذه عن جماعة منهم الشيخ مجد الدين إسماعيل بن محمد الحراني، قرأ عليه "مختصر" أبي القاسم الخرقي، و "المقنع" لابن قدامة، ومنهم ابن أبي الفتح البعلي، ومنهم الشيخ تقي الدين بن تيمية، قرأ عليه قطعة من "المحرر" تأليف جده، وأخوه الشيخ شرف الدين.

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٢٧٠)

وأخذ الفرائض أولًا عن والده وكان له فيها يد، ثم اشتغل على إسماعيل بن محمد، قرأ عليه أكثر "الروضة" لابن قدامة، ومنهم الشيخ تقي الدين بن تيمية، قرأ عليه قطعة من "المحصول" ومن كتاب "الإحكام" للآمدي.

وقرأ في أصول الدين على الهندي أكثر "الأربعين" و "المحصل". وقرأ على الشيخ تقي الدين بن تيمية قطعة من الكتابين، وكثيرًا من تصانيفه، وكان ذا ذهن سيال، وفكر إلى حل الغوامض ميال، قد أكب على الاشتغال، وطلب من العلوم كل ما هو نفيس غال، وناظر وجادل، وجالد الخصوم وعادل، قد تبحر في العربية وأتقنها، وحرر قواعدها ومكنها، واستطال بالأصول، وأرهف منها الأسنة والنصول، وقام بالحديث وروى منه، وعرف الرجال وكل من أخذ عنه، وأما التفسير فكان يستحضر من بحاره الزخارة كل فائدة مهمة، ومن كواكبه السيارة كل نير يجلو حنادس الظلمة، وأما الخلاف ومذاهب السلف فذاك عشه الذي منه درج، وغابه الذي ألفه ليثه الخادر ودخل وخرج، وكان جريء الجنان، ثابت الجأش لا يقعقع له بالشنان، وله إقدام وتمكن أقدام، وحظه موفور، وقبوله كل ذنب معه مغفور، وكان يسلك طريق العلامة تقي الدين بن تيمية في جميع أحواله، ومقالاته التي تفرد بها والوقوف عند نص أقواله، وتوجه إلى الحجاز مرات، وحاز ما هناك من المبرات، وكان محظوظًا عند المصريين من الأمراء، يعطونه الذهب والدراهم، وهبه الأمير بدر الدين بن البابا مبلغ اثني عشر ألف درهم، والأمير سيف الدين بشتاك أعطاه في الحجاز مئتي دينار، وكان قد اعتقل مع الشيخ تقي الدين بن تيمية في قلعة دمشق بسبب "مسألة الزيارة"، ولم يزل إلى أن توفي الشيخ تقي الدين، فأفرج عنه في ثالث عشري الحجة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة.

وما جمع أحد من الكتب ما جمع، لأن عمره أنفقه في تحصيل ذلك، ولما مات شيخنا فتح الدين اشترى من كتبه أمهات وأصولًا كبارًا جيدة، وكان عنده من كل شيء في غير ما فن ولا مذهب، بكل كتاب نسخ عديدة، منها ما هو جيد نظيف، وغالبها من الكرندات. وأقام أولاده شهورًا يبيعون منها غير ما اصطفوه لأنفسهم، واجتمعت به غير مرة، وأخذت من فوائده، خصوصًا في العربية والأصول)[(١)].

ومنهم الشمس محمد بن عيسى التكريدي: (كانت فيه شهامة وحزامة، وكان يكون بين يدي الشيخ تقي الدين بن تيمية كالمنفذ لما يأمر به وينهى عنه، ويرسله الأمراء وغيرهم في الأمور المهمة، وله معرفة وفهم بتبليغ رسالته على أتم الوجوه)، وقد توفي في صفر سنة ٧٢٨ هـ قبل وفاة ابن تيمية بأشهر.[(٢)]

(١) أعيان العصر وأعوان النصر (٢ / ٢٧٥)
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٦٢)

ومنهم الشيخ أبو بكر بن شرف بن محسن بن معن بن عمان الصالحي، ولد سنة ثلاث وخمسين وستمائة، وسمع الكثير صحبة الشيخ تقي الدين بن تيمية والمزي، كان ممن يحب الشيخ تقي الدين، وكان معهما كالخادم لهما، وكان فقيرا ذا عيال يتناول من الزكاة والصدقات ما يقوم بأوده، وأقام في آخر عمره بحمص، وكان فصيحا مفوها، له تعاليق وتصانيف في الأصول وغيرها، وكان له عبادة وفيه خير وصلاح، وكان يتكلم على الناس بعد صلاة الجمعة إلى العصر من حفظه، وقد اجتمعت بأمره صحبة شيخنا المزي حين قدم من حمص فكان قوي العبارة فصيحها متوسطا بالعلم، له ميل إلى التصوف والكلام في الأحوال والأعمال والقلوب وغير ذلك، وكان يكثر ذكر الشيخ تقي الدين بن تيمية.[١]

ومنهم الشيخ الصالح شمس الدين السلامي شمس الدين محمد بن داود بن محمد بن ساب، السلامي البغدادي، أحد ذوي اليسار، وله بر تام بأهل العلم، ولا سيما أصحاب الشيخ تقي الدين، وقد وقف كتبا كثيرة، وحج مرات، وتوفي ليلة الاحد رابع عشرين ذي القعدة بعد وفاة الشيخ تقي الدين بأربعة أيام، وصلي عليه بعد صلاة الجمعة ودفن باب الصغير رحمه الله وأكرم مثواه.[٢]

ومنهم الشيخ علي المغربي أحد أصحاب الشيخ تقي الدين بن تيمية، وكانت له عبادة وزهادة وتقشف وورع ولم يتول في هذه الدنيا وظيفة بالكلية، ولم يكن له مال بل كان يأتي بشيء من الفتوح يستنفقه قليلا قليلا، وكان يعاني التصوف، وترك زوجته وثلاثة أولاد رحمه الله، توفي ٧٤٩ هـ وصلي عليه بالجامع الأفرمي، ودفن بسفح قاسيون.[٣]

ومن أصحاب ابن تيمية الشيخ كاتبه عبد الله بن رشيق المغربي، قال عنه ابن كثير: (كاتب مصنفات شيخنا العلامة ابن تيمية، كان أبصر بخط الشيخ منه، إذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه أبو عبد الله هذا، وكان سريع الكتابة لا بأس به، دينا عابدا كثير التلاوة حسن الصلاة)، توفي يوم عرفة سنة ٧٥٠ هـ.[٤]

وممن يؤازر ابن تيمية من الأمراء والقضاة: الأمير الكبير سيف الدين أرغون بن عبد الله الدويدار الناصري، وقد عمل على نيابة مصر مدة طويلة، ثم غضب عليه السلطان فأرسله إلى نيابة حلب، فمكث بها مدة، ثم توفي بها، وقد كان عنده فهم وفقه، وفيه ديانة واتباع للشريعة، وقد سمع البخاري على الحجار وكتبه جميعه

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٦٢)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٦٣)

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٢٦٢)

(٤) البداية والنهاية (١٤ / ٢٦٤)

بخطه، وأذن له بعض العلماء في الإفتاء، وكان يميل إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية وهو بمصر، توفي ولم يكمل الخمسين سنة، وكان يكره اللهو رحمه الله، ولما خرج يلتقي نهر الساجور خرج في ذل ومسكنة، وخرج معه الأمراء كذلك مشاة في تكبير وتهليل وتحميد، ومنع المغاني ومنع اللهو واللعب في ذلك رحمه الله، توفي سنة ٧٢٩هـ.(١)

والأمير سلطان العرب حسام الدين مهنا بن عيسى بن مهنا، أمير العرب بالشام، وقد كان كبير القدر محترما عند الملوك كلهم، بالشام ومصر والعراق، وكان دينا خيرا متحيزا للحق، وخلف أولادا وورثة وأموالا كثيرة، وقد بلغ سنا عالية، وكان يحب الشيخ تقي الدين بن تيمية حبا زائدا، هو وذريته وعربه، وله عندهم منزلة وحرمة وإكرام، يسمعون قوله ويمتثلونه، وهو الذي نهاهم أن يغير بعضهم على بعض، وعرفهم أن ذلك حرام، وله في ذلك مصنف جليل، وكانت وفاة مهنا هذا ببلاد سلمية، ودفن هناك رحمه الله.(٢)

ومنهم نائب دمشق قطلوبغا الفخري وكان يميل إلى ابن تيمية وهو الذي استعاد كتبه التي صودرت منه في السجن: (وكان قد استدعى القاضي الشافعي وألح عليه في إحضار الكتب في سلة الحكم التي كانت أخذت من عند الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله من القعلة المنصورة في أيام جلال الدين القزويني، فأحضرها القاضي بعد جهد ومدافعة، وخاف على نفسه منه، فقبضها منه الفخري بالقصر وأذن له في الانصراف من عنده، وهو متغضب عليه، وربما هم بعزله لممانعته إياها، وربما قال قائل هذه فيها كلام يتعلق بمسألة الزيارة، فقال الفخري: كان الشيخ أعلم بالله وبرسوله منكم.

واستبشر الفخري بإحضارها إليه واستدعي بأخي الشيخ زين الدين عبد الرحمن، وبالشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن قيم الجوزية، وكان له سعي مشكور فيها، فهنأهما بإحضاره الكتب، وبيت الكتب تلك الليلة في خزانته للتبرك وصلى به الشيخ زين الدين أخو الشيخ صلاة المغرب بالقصر، وأكرمه الفخري إكراما زائدا لمحبته الشيخ رحمه الله).(٣)

ومنهم السيد الشريف عماد الدين إسماعيل بن ناهض الحسيني الدمشقي الخشاب، ولد سنة ٦٦٣هـ، وكان رجلا شهما كثير العبادة والمحبة للسنة وأهلها، ممن واظب على درس الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٧٨)
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٠٠)
(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٢٣٠)

وانتفع به، وكان من جملة أنصاره وأعوانه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الذي بعثه إلى صيدنايا مع بعض القسيسين لقوة إيمانه وشجاعته رحمه الله وإيانا، وقد توفي سنة ٧٤٤هـ[(١)]

ومنهم الأمير صلاح الدين يوسف التكريتي ابن أخي الصاحب تقي الدين بن توبة الوزير، وكان شابا من أبناء الأربعين، ذا ذكاء وفطنة وكلام وبصيرة جيدة، وكان كثير المحبة إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله، ولأصحابه خصوصا، ولكل من يراه من أهل العلم عموما، وكان فيه إيثار وإحسان ومحبة الفقراء والصالحين، توفي سنة ٧٤٥هـ ودفن بتربتهم بسفح قاسيون.[(٢)]

ومنهم الأمير سيف الدين براق أمير أرجو، وكان مشكور السيرة كثير الصلاة والصدقة محبا للخير وأهله، من أكابر أصحاب الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى، توفي سنة ٧٥٧هـ[(٣)]

ومنهم خليل ابن الأمير حسام الدين بن البرجمي، وكان ممن يتوالى محبة أصحاب الشيخ تقي الدين بن تيمية.[(٤)]

ومنهم عمر بن سعد الله الإمام زين الدين الحراني الحنبلي، المعروف بابن بخيخ، قال الصفدي: (سمع الكثير، وحضر على الفخر، وكان بالفقه بصيرًا، وبالنحو خبيرًا، تخرج بالعلامة الشيخ تقي الدين بن تيمية وبغيره ممن ساد بعلمه في البرية، وناب في الحكم لابن المنجا، وخلص الحقوق ونجى، وكان يقول برأي الشيخ تقي الدين في المسائل التي انفرد بها ووقع له ما وقع بسببها، ويحكم بها وتسطر، ويذيب بها قلوب المخالفين فتفطر، وكان قد ولي مشيخة الضيائية، وألقى فيها دروسًا محررة، وكان قد ناب في الحكم لقاضي القضاة علاء الدين بن المنجا الحنبلي بعد القاضي برهان الدين الزرعي رحمهم الله تعالى.

وقال يومًا قاضي القضاة تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى لقاضي القضاة علاء الدين بن المنجا: إن كنت تقول إن هذه الأحكام التي يحكم بها نائبك مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فأنا أنفذها، قال: لا إلا إذا حكم بها هذا حكمت بصحتها، وطال التنازع في ذلك، ولم يرجع هذا، ولا نفذ هذا له هذا حكمًا.

وأظنه مات معزولًا، والله أعلم.

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٢٤٢)، والدرر الكامنة ١/١٢٨.
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٤٤)
(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٢٩١)
(٤) أعيان العصر (١ / ٣١٩)

وكان قد دخل في زمرة من توجه إلى غزة بسبب الشيخ تقي الدين بن تيمية، وحبس وأفرج عنه، وجاء إلى دمشق، هذا، على ما في ظني أو والده أو واحد من بيتهم.(١)

قال عنه ابن كثير: (وكان نائب القاضي الحنبلي، وكان مشكورا في القضاء، لديه فضائل كثيرة، وديانة وعبادة، وكان من أصحاب الشيخ تقي الدين بن تيمية، وكان قد وقع بينه وبين القاضي الشافعي مشاجرات بسبب أمور، ثم اصطلحا فيما بعد ذلك)(٢).

ومنهم القاضي محمد بن مسلّم، قال عنه الصفدي: (محمد بن مسلم، بتشديد اللام، ابن مالك بن مزروع الزيني، ثم الدمشقي الصالحي، الشيخ الإمام العالم، بركة الإسلام، قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله الحنبلي، سمع الكثير، وله حضور على ابن عبد الدايم، وسمع من الشيخ شمس الدين وطبقته، وخرّج له ابن الفخر مشيخةً في مجلدة، وسمعها منه خلق، وخرّج له ابن سعد الأربعين المتباينة الأسانيد، وخرّج له المزّي تساعيّات، وخرج له الذهبي جزءًا، وأجاز له من مصر جماعة من أصحاب البوصيري.

كان من قضاة العدل في أحكامه، ومن أئمة الهدى في نقضه وإبرامه، مطّرح التكلّف في أحواله، متوخي الصدق والحق في أقواله، عمّر الأوقاف وضبطها، وحاسب العمال وأمسك القواعد وربطها، وحرّر الإسجالات، وتوقف في العدالات، ولازم الورع والتحري، ومنع الظلمة من التعدي والتجري، وباشر أمور الحكم بقوة وصلابة في الدين، وكف يد الظلمة والمعتدين، فهو كما قال أبو الطيب:

قاضٍ إذا اشتبه الأمران عنّ له ... رأي يفرق بين الماء واللبن
القائل الصدق فيه ما يضرّ به ... والواحد الحالتين السرّ والعلن

ولم يزل على حاله إلى أن حج، وقبض عليه بالمدينة الشريفة، ونقل إلى الدار الآخرة والملائكة به مطيفة.

وتوفي رحمه الله تعالى في الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ست وعشرين وسبع مئة.

ومولده سنة اثنتين وستين وست مئة في صفر.

توفي والده وكان ملاحًا في سوق الخيل، وله ست سنين، وحفظ القرآن، وتعلم الخياطة، واشتغل، وتفقّه، وبرع في الفقه والعربية، وتصدر لإقرائهما وتخرج به فضلاء. ولم يطلب تدريسًا ولا فُتيا، ولا زاحم على الدنيا.

---

(١) أعيان العصر (٢ / ١٣٥)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٦٢)، ووقع في اسمه تصحيف (ابن النجيح)، والصحيح (ابن بخيخ)، كما ضبطه الصفدي بالحروف.

وسمع شيخنا الذهبي بقراءته الأجزاء، وكان ربما يكتب الأسماء والطباق ويذاكر، وبقي مدة على الخزانة الضيائية. ولما توفي قاضي القضاة تقي الدين سليمان عين للقضاء، وأثني عليه عند السلطان بالعلم والنسك والسكينة، فولاه القضاء، فتوقف، وطلع إليه الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى بيته، وقوّى عزمه، ولامه، فأجاب بشرط أن لا يركب بغلة، ولا يأتي موكبًا، فأجيب، وكانت قراءة تقليده، سادس عشر صفر سنة ست عشرة وسبع مئة.

وكان ينزل من الصالحية إلى الجوزية ماشيًا، وربما ركب حمار مكار، وكان مئزره سجادته، ودواة الحكم زجاجة، واتخذ فرجية مقتصدة من صوف، وكبّر العمامة قليلًا، ونهض بأعباء الحكم بعلم وقوة، وعمّر الأوقاف، وحاسب العمال، وحكم إحدى عشرة سنة، وشهد له أهل العلم والدين أنه من قضاة العدل.

وحجّ مرات، وانتصر لابن تيمية، فحصل له أذى، فتألم وكظم، وسار للحج بنيّة المجاورة فمرض من العلا، ولما وصل المدينة تحامل حتى وقف مسلّمًا على النبي ﷺ، ثم أدخل إلى منزل، فلما كان في السحر توفي رحمه الله تعالى ودفن بالبقيع)[1].

ومنهم الأمير شهاب الدين قرطاي الأشرفي الجوكندار الحاجب، نائب طرابلس، كان معدودًا في الأبطال، ومسرودًا في عداد أبي محمد البطال، قد مارس الحروب والاقتفاء بسيرة السلف المرضية، وتتلمذ للشيخ العلامة تقي الدين بن تيمية، وكان موته في شهر شعبان سنة سبع وأربعين وسبع مئة، ودفن بمقابر الصوفية ظاهر باب النصر بدمشق، كان قد نشأ بصفد على خير وديانة وتعبد، ولم نعلم له صبوة، وكان يحب الفقراء والصلحاء، ويميل إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية وأصحابه، واختص بالأمير سيف الدين أرقطاي نائب صفد، وكان يسمر عنده ويلازمه ليلًا ونهارًا.[2]

ومنهم محمد بن أحمد بن أبي نصر، القدوة الزاهد شمس الدين بن الدباهي البغدادي الحنبلي، كان من أكابر التجار كأبيه، ثم إنه تزهد، وقوى نفسه على الوجود، فتفهد، ولبس العباءة، ورفض الملاءة، واللذة برفيع الملاءة، وجاور بمكة مدة، وتصوف ولقي من المشايخ عدة، وكان ذا صدق وإنابة، وخضوع وكآبة، وله مواعظ نفع بها، وجر الخير بسببها، وكان بالحق قوالا، وعلى أولي اللعب صوالا، وصفاته حميدة، وحركاته سديدة،

---

(١) أعيان العصر (٢ / ٤٥٥)

(٢) أعيان العصر (٢ / ١٩٣)

وتوفي -رحمه الله تعالى- في سنة إحدى عشرة وسبع مئة، وكان قد قدم دمشق وصحب الشيخ تقي الدين بن تيمية.[1]

وصف الشيخ الواسطي لحال ابن تيمية وجماعته والأعمال التي كانوا يقومون بها:

ثم قال الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي في رسالته مخاطبا هذه الجماعة: (السلام عليكم معشر الإخوان ورحمة الله وبركاته، جعلنا الله وإياكم ممن ثبت على قرع نوائب الحق جاشه، واحتسب لله ما بذله من نفسه في إقامة دينه وما احتوشه من ذلك وحاشه، واحتذى حذو السبق الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين لم تأخذهم في الله لومة لائم، فما ضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، مع قلة عددهم في أول الأمر، فكانوا مع ذلك كل منهم مجاهد بدين الله قائم، ونرجو من كرم الله تعالى أن يوفقنا لأعمالهم، ويرزق قلوبنا قسطا من أحوالهم، وينظمنا في سلكهم تحت سجفتهم ولوائهم، مع قائدهم وإمامهم، سيد المرسلين، وإمام المتقين: محمد صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين..

أذكركم رحمكم الله بما أنتم به عالمون، عملا بقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، واعلموا أيدكم الله أنه يجب عليكم أن تشكروا ربكم تعالى في هذا العصر، حيث جعلكم بين جميع أهل هذا العصر كالشامة البيضاء في الحيوان الأسود، لكن من لم يسافر إلى الأقطار، ولم يتعرف أحوال الناس، لا يدري قدر ما هو فيه من العافية. فأنتم إن شاء الله تعالى في حق هذه الأمة الأولى كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾، وكما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾..

أصبحتم إخواني تحت سنجق [لواء] رسول الله إن شاء الله تعالى، مع شيخكم وإمامكم، وشيخنا وإمامنا المبدوء بذكره رضي الله عنه، قد تميزتم عن جميع أهل الأرض فقهائها وفقرائها وصوفيتها وعوامها بالدين الصحيح، وقد عرفتم ما أحدث الناس من الأحداث في الفقهاء والفقراء والصوفية والعوام!

فأنتم اليوم في مقابلة الجهمية من الفقهاء نصرتم الله ورسوله في حفظ ما أضاعوه من دين الله، تصلحون ما أفسدوه من تعطيل صفات الله.

---

(١) أعيان العصر (٢ / ٢٣٦)

وأنتم أيضا في مقابلة من لم ينفذ في علمه من الفقهاء إلى رسول الله، وجمد على مجرد تقليد الأئمة، فإنكم قد نصرتم الله ورسوله في تنفيذ العلم إلى أصوله من الكتاب والسنة، واتحاد أقوال الأئمة تأسيا بهم لا تقليدا لهم.

وأنتم أيضا في مقابلة ما أحدثته أنواع الفقراء من الأحمدية والحريرية من إظهار شعار المكاء والتصدية، ومؤاخاة النساء والصبيان، والإعراض عن دين الله إلى خرافات مكذوبة عن مشايخهم واستنادهم إلى شيوخهم وتقليدهم في صائب حركاتهم وخطائها وإعراضهم عن دين الله، الذي أنزله من السماء، فأنتم بحمد الله تجاهدون هذا الصنف أيضا كما تجاهدون من سبق، حفظتم من دين الله ما أضاعوه، وعرفتم ما جهلوه، تقوّمون من الدين ما عوجوه، وتصلحون منه ما أفسدوه.

وأنتم أيضا في مقابلة رسمية الصوفية والفقهاء وما أحدثوه من الرسوم الوضعية، والآصار الابتداعية، من التصنع باللباس والإطراق والسجادة لنيل الرزق من المعلوم، ولبس البقياروالأكمام الواسعة في حضرة الدرس، وتنميق الكلام والعدو بين يدي المدرس راكعين، حفظا للمناصب واستجلابا للرزق والإدرار، فخلط هؤلاء في عبادة الله غيره، وتألهوا سواه، ففسدت قلوبهم من حيث لا يشعرون، يجتمعون لغيرالله، بل للمعلوم، ويلبسون للمعلوم، وكذلك في أغلب حركاتهم يراعون ولاة المعلوم، فضيعوا كثيرا من دين الله وأماتوه، وحفظتم أنتم ما ضيعوه وقومتم ما عوجوه.

وكذلك أنتم في مقابلة ما أحدثته الزنادقة من الفقراء والصوفية من قولهم بالحلول والاتحاد، وتأله المخلوقات، كاليونسية والعربية والصدرية والسبعينية والتلمسانية، فكل هؤلاء بدلوا دين الله تعالى وقلبوه، وأعرضوا عن شريعة رسول الله، فاليونسية يتألهون شيخهم، ويجعلونه مظهرا للحق، ويستهينون بالعبادات، ويظهرون بالفرعنة والصولة والسفاهة والمحالات، لما وقر في بواطنهم من الخيالات الفاسدة، وقبلتهم الشيخ يونس، ورسول الله والقرآن المجيد عنهم بمعزل، يؤمنون به بألسنتهم، ويكفرون به بأفعالهم!

وكذلك الاتحادية يجعلون الوجود مظهرا للحق باعتبار أن لا متحرك في السكون سواه، ولا ناطق في الأشخاص غيره، وفيهم من لا يفرق بين الظاهر والمظهر، فيجعل الأمر كموج البحر، فلا يفرق بين عين الموجة، وبين عين البحر، حتى إن أحدهم يتوهم أنه الله فينطق على لسانه، ثم يفعل ما أراد من الفواحش والمعاصي، لأنه يعتقد ارتفاع الثنوية!

فمن العابد، ومن المعبود؟ صار الكل واحدا.

اجتمعنا بهذا الصنف في الربط والزوايا.

فأنتم بحمد الله قائمون في وجه هؤلاء أيضا، تنصرون الله ورسوله، وتذبون عن دينه، وتعملون على إصلاح ما أفسدوا، وعلى تقويم ما عوّجوا، فإن هؤلاء محوا رسم الدين وقلعوا أثره، فلا يقال أفسدوا ولا عوجوا، بل بالغوا في هدم الدين ومحوا أثره، ولا قربة أفضل عند الله من القيام بجهاد هؤلاء بمهما أمكن، وتبيين مذاهبهم للخاص والعام، وكذلك جهاد كل من ألحد في دين الله وزاغ عن حدوده وشريعته كائنا في ذلك ما كان، من فتنة وقول كما قيل:

إذا رضـــي الحبيـــــب فـــــلا أبـــــالي   أقـــــام الحـــــي أم جـــــد الرحيـــــل

وبالله المستعان.

وكذلك أنتم بحمد الله قائمون بجهاد الأمراء والأجناد، تصلحون ما أفسدوا من المظالم والاجحافات وسوء السيرة الناشئة عن الجهل بدين الله بما أمكن، وذلك لبعد العهد عن رسول الله، لأن اليوم له سبعمائة سنة؛ فأنتم بحمد الله تجددون ما دثر من ذلك واندثر).

وما ذكره الواسطي هنا من قيام ابن تيمية وجماعته بجهاد الأمراء وتغيير المنكر ونصرة المظلوم مشهور عنهم، كما جرى بين ابن تيمية والأمير سيف الدين المنصوري المعروف بقطلوبك الكبير، وهو من قال عنه الصفدي: (كان أميرًا إذا قيل: أمير، لا بل ملكًا على تحقيق قدره الكبير، إلا أنه كان يأخذ أموال الناس، وما يعطيهم شيئًا، وإذا اشترى من أحد شيئًا ما يعوضه بثمنه، فأخذ مرة من تاجر شيئًا، وحال ما بينه وبين ثمنه، ولم يجد التاجر من يخلص حقه، فشكا حاله إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية -رحمه الله تعالى- فتوجه معه إليه، فلما دخل إليه قام له وأجلسه، وقال: شيخ، إذا رأيت الأمير بباب الفقير فنعم الأمير ونعم الفقير، وإذا رأيت الفقير بباب الأمير فبئس الأمير وبئس الفقير. فقال له الشيخ تقي الدين: اسمع قطلوبك، لا تعمل دركوانات العجم، موسى كان خيرًا مني، وفرعون كان أنحس منك، وكان موسى يأتي إلى بابه كل يوم ويأمره بالإيمان، أعط هذا التاجر ماله. فقال: نعم، ووزن له الذي له)[1].

وكذا ما قام به ابن تيمية حين سجن الحافظ المزي ظلما، فذهب بنفسه إلى السجن وأخرجه دون إذن، كما قال ابن كثير: (ثم اتفق أن الشيخ جمال الدين المزي الحافظ قرأ فصلا بالرد على الجهمية من كتاب أفعال العباد للبخاري، تحت قبة النسر -في الجامع الأموي- بعد قراءة ميعاد البخاري بسبب الاستسقاء، فغضب

---

(١) أعيان العصر (٢ / ٢٠٠)

بعض الفقهاء الحاضرين وشكاه إلى قاضي الشافعي ابن صصرى، وكان عدو الشيخ، فسجن المزي، فبلغ الشيخ تقي الدين فتألم لذلك وذهب إلى السجن فأخرجه منه بنفسه، وراح إلى القصر فوجد القاضي هنالك، فتقاولا بسبب الشيخ جمال الدين المزي، فحلف ابن صصرى لا بد أن يعيده إلى السجن وإلا عزل نفسه، فأمر النائب بإعادته تطييبا لقلب القاضي فحبسه عنده في القوصية أياما ثم أطلقه، ولما قدم نائب السلطنة ذكر له الشيخ تقي الدين ما جرى في حقه وحق أصحابه في غيبته، فتألم النائب لذلك، ونادى في البلد أن لا يتكلم أحد في العقائد، ومن عاد إلى تلك الحال حل ماله ودمه ورتبت داره وحانوته، فسكنت الأمور)[١].

وقال الشيخ الواسطي في رسالته عن الدور الإصلاحي لجماعة ابن تيمية:

(وكذلك أنتم بحمد الله قائمون في وجوه العامة مما أحدثوا من تعظيم الميلادة والقلندس، وخميس البيض والشعانين، وتقبيل القبور والأحجار والتوسل عندها، ومعلوم أن ذلك كله من شعائر النصارى والجاهلية، وإنما بعث رسول الله ليوحد الله ويعبد وحده، ولا يأله معه شيء من مخلوقاته، بعثه الله تعالى ناسخا لجميع الشرائع والأديان والأعياد، فأنتم بحمد الله قائمون بإصلاح ما أفسد الناس من ذلك، وقائمون في وجوه من ينصر هذه البدع من مارقي الفقهاء، أهل الكيد والضرار لأولياء الله، أهل المقاصد الفاسدة، والقلوب التي هي عن نصر الحق حائدة، وإنما أعرض هذا الضعيف عن ذكر قيامكم في وجوه التتر والنصارى واليهود والرافضة والمعتزلة والقدرية وأصناف أهل البدع والضلالات، لأن الناس متفقون على ذمهم، يزعمون أنهم قائمون برد بدعتهم، ولا يقومون بتوفية حق الرد عليهم كما تقومون، بل يعلمون، ويجبنون عن اللقاء فلا يجاهدون، وتأخذهم في الله اللائمة لحفظ مناصبهم، وإبقاء على أعراضهم!

سافرنا البلاد فلم نر من يقوم بدين الله في وجوه مثل هؤلاء حق القيام سواكم، فأنتم القائمون في وجوه هؤلاء إن شاء الله بقيامكم بنصرة شيخكم وشيخنا أيده الله حق القيام، بخلاف من ادعى من الناس أنهم يقومون بذلك)!

وكل ما ذكره الشيخ الواسطي هنا من صور الجهاد والإصلاح والتجديد عن هذه الجماعة التي انتظم عقدها حول ابن تيمية من علماء وعباد وقضاة وولاة متواتر عنهم، ومن ذلك تغيير منكرات العامة من الشركيات كما فيما قاموا به مع ابن تيمية من هدم الأصنام التي في دمشق كالعمود المخلق، وكان الإمام محيي الدين النووي

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٤٢)

يدعو الله أن يقيض له من يهدمه، فاستجاب دعاءه، كما قص خبره خادم ابن تيمية إبراهيم الغياني في نبذته: (فهذا فصل فيما قام به الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه، وتفرد به دون غيره من العلماء رضي الله عنهم، الذين كانوا قبله وفي زمانه، وذلك بتكسير الأحجار التي كان الناس يزورونها، ويتبركون بها، ويقبّلونها، وينذرون لها النذور، ويلطخونها بالخلوق، ويطلبون عندها قضاء حاجاتهم، ويعتقدون أن فيها أو لها سرا، وأن من تعرض لها بسوء بقال أو فعال أصابته في نفسه آفة من الآفات.

فشرع الشيخ يعيب تلك الأحجار، وينهى الناس عن إتيانها، أو أن يفعل عندها شيء مما ذكر، أو أن يحسن بها الظن.

فبلغ الشيخ أن جميع ما ذكر من البدع يتعمدها الناس عند العمود المخلق الذي داخل الباب الصغير الذي عند درب النافدانيين، فشد عليه وقام واستخار الله في الخروج إلى كسره، فحدثني أخوه الشيخ الإمام القدوة شرف الدين عبد الله بن تيمية قال: فخرجنا لكسره، فسمع الناس أن الشيخ يخرج لكسر العمود المخلق، فاجتمع معنا خلق كثير. قال: فلما خرجنا نحوه، وشاع في البلدان: ابن تيمية طالع ليكسر العمود المخلق، صاح الشيطان في البلد، وضجت الناس بأقوال مختلفة، هذا يقول: (ما بقيت عين الفيجة تطلع)، وهذا يقول: (ما ينزل المطر، ولا يثمر شجر) وهذا يقول: (ما بقي ابن تيمية يفلح بعد أن تعرض لهذا)، وكل من يقول شيئا غير هذا.

قال الشيخ شرف الدين: فما وصلنا إلى عنده إلا وقد رجع عنا غالب الناس، خشية أن ينالهم منه في أنفسهم آفة من الآفات، أو ينقطع بسبب كسره بعض الخيرات.

قال: فتقدمنا إليه، وصحنا على الحجّارين: دونكم هذا الصنم، فما جسر أحد منهم يتقدم إليه. قال: فأخذت أنا والشيخ المعاول منهم، وضربنا فيه، وقلنا: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾، وقلنا: إن أصاب أحد منه شيء نكون نحن فداه، وتابعنا الناس فيه بالضرب حتى كسرناه، فوجدنا خلفه صنمين حجارة مجسدة مصوّرة، طول كل صنم نحو شبر ونصف.

وقال الشيخ شرف الدين: قال الشيخ النووي (اللهم أقم لدينك رجلا يكسر العمود المخلق، ويخرب القبر الذي في جيرون)، فهذا من كرامات الشيخ محيي الدين -أي: النووي-، فكسرناه ولله الحمد، وما أصاب الناس من ذلك إلا الخير والحمد لله وحده..

وكانت صخرة كبيرة عظيمة في وسط محراب مسجد النارنج فيتوجه المصلي إليها ضرورة، وعليها ستر أسود مرخي ودرابزين حولها، وقد استفاض بين الناس أنه حط عليها رأس الحسين عليه السلام فانشقت له، وأنها متى انشقت كلها قامت القيامة، ولها في كل سنة يوم عاشوراء عيد يجتمع فيه الناس، ويبقون في ذلك اليوم وفي غيره من الأيام يتبركون بها ويقبلونها، وينذرون لها النذور، ويلطخونها بالخلوق، ويدعون عندها، فبلغ ذلك الشيخ، فطلب الحجارين من القلعة، وخرج إليها ومعه شرف الدين في جماعة كبيرة، فأول شيء عمله هو قلع الدرابزين من حولها، ونتش الستر عنها ورماه، وصاح على الحجارين: دِه عليه، فتأخروا عنها، فتقدم هو وأخوه شرف الدين وضربها بنعله وقال: إن أصاب أحد منكم شيء أصابنا نحن قبله. فتقدم إليه عند ذلك الحجارون، وحفروا عليها، فإذا هي رأس عمود كبير قد حفر له ونزل في ذلك المكان، فكسروه، وحملوه على أربع عشرة بهيمة وأحرقوه كلسا.

قال الشيخ: بعض الرافضة عمل هذا في هذا المكان، ولوح بين الناس أن رأس الحسين حطوه على هذا الحجر، حتى يضل به جهال الناس.

قال: والرافضة من عادتهم أنهم يخربون المساجد ويعمرون المشاهد ويعظمونها بخلاف المساجد، وقد قال الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾، ولم يقل: (مشاهد الله). وقال: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾، ما قال: (وأن المشاهد لله). وقال النبي -ﷺ-: (من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة؛ بنى الله له بيتا في الجنة)، ما قال: من بنى لله مشهدا بنى الله له بيتا في الجنة.

وتكلم وهو جالس في هذا المكان، وقال من هذا الجنس شيئا كثيرا. وقال: زيارة القبور زيارة شرعية مأمور بها، والزيارة البدعية منهي عنها، فالزيارة الشرعية هي التي أمر بها...

وأما الزيارة البدعية، فهي أن تزار القبور للتبرك بها، أو الدعاء عندها، أو الاستغاثة بأهلها، أو النذر لها مثل زيت أو كسوة أو شمع أو دراهم أو يشعلون عندها السُرُج أو يصلون عندها، فإن النبي - ﷺ - نهى عن جميع ذلك فقال: (لعن الله زوارات القبور، والمتخذين عليها المساجد والسُرُج)، وقال: (إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك)، وقال: (إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأُبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدا، فهذه الزيارة على هذا الوجه بدعية منهيٌ عنها.

وكان تحت الطاحون التي قبلي مسجد النارنج في الماء عند فرّاش الطاحون صنم حجر يعظّم ويستسقى به، فكان بعض الناس يكون عنده مولود صغير وقد طال به المرض، فيأتون به حتى يغطّسوه عند الصنم في الماء فيشفى، ويحطّون عند الصنم خبزا وحلوى وغير ذلك، فخرج إليه الشيخ شرف الدين وأخوه تقي الدين فكسره وخلص أولاد الناس منه.

وكان عمود في حارة الفرما يقال له العمود المخلّق وكان حاله كما ذكر، فكسره وأراح الناس منه.

وكان مع أناس حجارين حجر رخام وقد قمّعوه بقصدير، وفي وسط الحجر أثر قدم، دائرين في البلاد، ويدخلون به على بيوت الكبراء والسعداء في الأسواق، ويقولون لهم: هذا موضع قدم نبيكم، فيبقى الناس يقبلونه ويتبركون به ويعطونهم الأموال لأجل ذلك، فأمسكهم الشيخ، فكسر ذلك الحجر، وتهارب أصحابه من قدام الشيخ مخافة أن يضرهم.

وجاء إنسان إلى الشيخ يوما بخبز يابس فقال له: يا سيدي قد جبت هذا من سماط الخليل على اسمك. فقال له: ما لي به حاجة، أنا حاجتي إلى الدين الذي كان عليه الخليل، ومتابعة ملة الخليل الذي أمر الله بها أمة محمد بمتابعتها، ما لي حاجة بهذا الخبز، والخليل ما عمل هذا، ولا أمر بهذا القدس)[(١)].

وصية الشيخ أحمد الواسطي أصحاب ابن تيمية بالصبر على المحن ولزوم طريقته:

(فصبرا يا إخواني على ما أقامكم الله فيه من نصرة دينه، وتقويم اعوجاجه، وخذلان أعدائه، واستعينوا بالله ولا تأخذكم فيه لومة لائم، وإنما هي أيام قلائل، والدين منصور، قد تولى الله إقامته ونصره، ونصرة من قام به من أوليائه إن شاء الله ظاهرا وباطنا، وابذلوا فيما أقمتم فيه ما أمكنكم من الأنفس والأموال، والأفعال والأقوال، عسى أن تلحقوا بذلك بسلفكم أصحاب رسول الله، فلقد عرفتم ما لقوا في ذات الله كما قال خبيب حين صلب على الجذع:

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزع

ثم اعرفوا إخواني حق ما أنعم الله عليكم من قيامكم بذلك، واعرفوا طريقكم إلى ذلك، واشكروا الله تعالى عليها، وهو أن أقام لكم ولنا في هذا العصر مثل سيدنا الشيخ الذي فتح الله به أقفال القلوب، وكشف به عن البصائر عمى الشبهات، وحيرة الضلالات، حيث تاه العقل بين هذه الفرق، ولم يهتد إلى حقيقة دين الرسول،

---

(١) نبذة عن ابن تيمية بقلم خادمه الغياني (١ / ٣)

ومن العجب أن كلا منهم يدعي أنه على دين الرسول حتى كشف الله لنا ولكم بواسطة هذا الرجل عن حقيقة دينه الذي أنزله من السماء وارتضاه لعباده.

واعلموا أن في آفاق الدنيا أقواما يعيشون أعمارهم بين هذه الفرق، يعتقدون أن تلك البدع حقيقة الإسلام، فلا يعرفون الإسلام إلا هكذا!

فاشكروا الله الذي أقام لكم في رأس السبعمائة من الهجرة من بيّن لكم أعلام دينكم، وهداكم الله به وإيانا إلى نهج شريعته، وبيّن لكم بهذا النور المحمدي ضلالات العباد وانحرافاتهم، فصرتم تعرفون الزائغ من المستقيم، والصحيح من السقيم، وأرجو أن تكونوا أنتم الطائفة المنصورة الذين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم وهم بالشأم إن شاء الله تعالى، ثم إذا علمتم ذلك فاعرفوا حق هذا الرجل الذي هو بين أظهركم وقدره، ولا يعرف حقه وقدره إلا من عرف دين الرسول وحقه وقدره، فمن وقع دين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قلبه بموقع يستحقه؛ عرف حق ما قام به هذا الرجل بين أظهر عباد الله، يقوّم معوجهم، ويصلح فسادهم، ويلم شعثهم جهد إمكانه، في الزمان المظلم الذي انحرف فيه الدين، وجهلت السنن، وعهدت البدع، وصار المعروف منكرا، والمنكر معروفا، والقابض على دينه كالقابض على الجمر، فإن أجر من قام بإظهار هذا النور في هذه الظلمات لا يوصف، وخطره لا يعرف، هذا إذا عرفتموه أنتم من حيثية الأمر الشرعي الظاهر، فهنا قوم عرفوه من حيثية أخرى من الأمر الباطن، ومن يقوده إلى معرفة أسماء الله تعالى وصفاته، وعظمة ذاته، واتصل قلبه بأشعة أنوارها، والاحتظاء من خصائصها وأعلى أذواقها، ونفوذه من الظاهر إلى الباطن، ومن الشهادة إلى الغيب، ومن الغيب إلى الشهادة، ومن عالم الخلق إلى عالم الأمر، وغير ذلك مما لا يمكن شرحه في كتاب!

فشيخكم أيدكم الله تعالى عارف بذلك، عارف بأحكام الله الشرعية، عارف بأحكامه القدرية، عارف بأحكام أسمائه وصفاته الذاتية، ومثل هذا العارف قد يبصر ببصيرته تنزّلَ الأمر بين طبقات السماء والأرض، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، فالناس يحسون بما يجري في عالم الشهادة، وهؤلاء بصائرهم شاخصة إلى الغيب ينتظرون ما تجري به الأقدار يشعرون بها أحيانا عند تنزلها...

واعلموا رحمكم الله أن هنا من سافر إلى الأقاليم، وعرف الناس وأذواقهم، وأشرف على غالب أحوالهم، فوالله ثم والله، ثم والله، لم ير تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية علما وعملا، وحالا وخلقا، واتباعا

وكرما، وحلما وقياما في حق الله عند انتهاك حرماته، أصدق الناس عقدا، وأصحهم علما وعزما، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق، وقيامه همة، وأسخاهم كفا، وأكملهم اتباعا لنبيه محمد ﷺ، ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، حتى يشهد القلب الصحيح إن هذا هو الاتباع حقيقة...

وأقول انتصارا لمن ينصر دين الله بين أعداء الله في رأس السبعمائة، فإن نصرة مثل هذا الرجل واجبة على كل مؤمن، كما قال ورقة بن نوفل: "لئن أدركني يومك لأنصرنك نصرا مؤزرا"، ثم أسأل الله تعالى العصمة فيما أقول عن تعدي الحدود والإخلاد إلى الهوى...

يا سبحان الله العظيم أين عقول هؤلاء؟ أعميت أبصارهم وبصائرهم! أفلا يرون ما الناس فيه من العمى والحيرة في الزمان المظلم المدلهم الذي قد ملكت فيه الكفار معظم الدنيا، وقد بقيت هذه الخطة الضيقة يشم المؤمنون فيها رائحة الإسلام، وفي هذه الخطة الضيقة من الظلمات من علماء السوء، والدعاة إلى الباطل وإقامته، ودحض الحق وأهله، مالا يحصر في كتاب، ثم إن الله تعالى قد رحم هذه الأمة بإقامة رجل قوي الهمة، ضعيف التركيب، قد فرق نفسه وهمه في مصالح العالم وإصلاح فسادهم، والقيام بمهماتهم وحوائجهم، ضمن ما هو قائم بصدد البدع والضلالات، وتحصيل مواد العلم النبوي الذي يصلح به فساد العالم، ويردهم إلى الدين الأول العتيق جهد إمكانه، وإلا فأين حقيقة الدين العتيق؟ فهو مع هذا كله قائم بجملة ذلك وحده، وهو منفرد بين أهل زمانه، قليل ناصره، كثير خاذله وحاسده، والشامت فيه، فمثل هذا الرجل في هذا الزمان، وقيامه بهذا الأمر العظيم الخطير فيه، أيقال له: لم يرد على الأحمدية...)[1].

---

(١) العقود الدرية (١ / ٣٠٨)

الباب الثاني:

براءة ابن تيمية

الفصل الأول:

محاكمة ابن تيمية

مرافعة داخل قاعة المحكمة:

"وشأن هذه "القضية" وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعي إلا جزئيات الأمور، وأكبر مما في نفوسكم؛ **فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر!** والضرر في هذه "القضية" ليس عليّ؛ بل عليكم! فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام: الذين يبغضونه، ويبغضون أولياءه والمجاهدين عنه، ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم! وهم دبروا عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ودولتكم! وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار، وبعضهم مقيم بالشام وغيره! **ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها ولا أسمّي من دخل في ذلك**، حتى تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك: ذكرت لك ذلك، وإلا فلا يقال ذلك إلا له، وما أقوله فاكشفوه أنتم!

وتعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ودنياكم! **وجعلوني إماما تسترا**؛ لعلمهم بأني أواليكم وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم، **وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر! وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة!**"

"سجين الحرية شيخ الإسلام ابن تيمية"

بين يدي القضية:

سبعة قرون تصرمت دون أن يعرف أحد حقيقة محاكمة ابن تيمية، وأسباب سجنه الحقيقية من سنة ٧٠٥ - ٧٠٩هـ!

لقد مضت القرون تلو القرون، وتتابعت العقود والسنون، لا تعرف الأمة فيها عن مجدد دينها شيخ الإسلام ابن تيمية إلا أنه ظُلم، وسجن مظلوما، ثم خرج من السجن بعد تلك المحاكمات الجائرة منصورا، وذهب عدوه مذموما مدحورا، دون أن تعرف الأمة حقيقة وأبعاد تلك المؤامرة الخارجية على الأمة وعلى الدولة وعلى قائدها الفكري شيخ الإسلام ابن تيمية، وقائدها السياسي السلطان الناصر محمد بن قلاوون -بعد قيادتهما الأمة والدولة لمواجهة الحملات المغولية والصليبية والباطنية- حيث تعرض الأول للاعتقال، وتعرض الثاني في الفترة نفسها للاغتيال، ثم العزل والانقلاب!

ومع ذكر المؤرخين جميعا لتلك الحوادث الجزئية، لم يحاول أحد منهم الربط بينها؛ لمعرفة حقيقة ما جرى؟!

ولم يتوقف أحد من المؤرخين عند هذه العبارات الخطيرة -الواردة في مرافعة ابن تيمية في قاعة المحكمة- التي حذر فيها ابن تيمية -وكررها أثناء التحقيق معه- من الانشغال بالأحداث الجزئية عن الأحداث الكلية والمؤامرات التي كانت تحاك ضد الأمة وضد الدولة وهي تواجه الأخطار الخارجية!

لقد انشغل الجميع آنذاك -كما هو حال الجميع اليوم- بتفسير الأحداث تفسيرا سطحيا جزئيا؛ بدعوى الواقعية والموضوعية، وتحررا من نظرية المؤامرة زعموا! وتجاهلوا الأحداث الرئيسية الكلية التي جاءت الحوادث الجزئية في سياقها وتعبيرا عنها، ودور العدو الخارجي في صناعتها ونسجها!

لقد اتخذ العدو ابن تيمية ستارا لتحقيق هدف أكبر! وهو ما ظل سرا مدة سبعة قرون، حتى جاءت اليوم "براءة ابن تيمية" وكشفت عنه، وتحقق ما تنبأ به ابن تيمية بأنه سيأتي اليوم الذي تظهر فيه تلك الحقيقة الغائبة، وتنكشف بعده أسرار تلك المؤامرة!

وكأنما ابن تيمية كان يرى بنور الله!

مَن كان وراء تلك المؤامرة التي نبّه ابن تيمية نفسه -وهو في الحبس- إلى قرب حدوثها، وإلى خطورتها على الدولة والأمة، وإلى تورط بعض الأطراف فيها؟!

لقد كانت محاكمة ابن تيمية وحبسه آنذاك -وبشهادة قضاة عصره العدول- محاكمة سياسية بثوب ديني، إلا أن أخطر ما فيها هو الدور الخارجي، الذي تجاهله المؤرخون مع وضوحه وضوح الشمس في رائعة النهار، لمن جمع أطراف القضية، وتحرى عن أسبابها الحقيقية!

وشاء الله أن تظل هذه القضية مع شهرتها سرا من الأسرار، ولغزا من الألغاز، حتى أراد الله كشف الأستار عن هذه المؤامرة، حين تكرر المشهد نفسه وبكل تفاصيله مرة أخرى ما بين سنة ١٤٣٤ - ١٤٣٧هـ/٢٠١٣ - ٢٠١٦م، وبعد سبعة قرون؛ في ظل مواجهة الأمة وشعوبها للحملات العسكرية الأمريكية والروسية الصليبية، والإيرانية الباطنية الصفوية، وحدوث موجة الاعتقالات والمحاكمات في كل بلد للمصلحين والمجاهدين الذين حرضوا الأمة على جهاد العدو ومقاومته؟!

وتتابعت الانقلابات والاغتيالات للزعماء السياسيين الذي رفضوا هذه الحملات العسكرية الصليبية، ووقفوا مع ثورة الأمة وشعوبها ضدها، فإذا الانقلاب الذي جرى في مصر سنة ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م -وما جرى إثره من محاكمات واغتيالات وتواطؤ مع العدو الخارجي، ووقوف للطرق الصوفية والباطنية معه- شبيه تماما لما جرى في مصر ما بين سنة ٧٠٥ - ٧٠٩هـ؟!

وشاهد الجميع تلك المحاكمات الصورية الهزلية للرئيس المنتخب محمد مرسي!

وزج السيسي -بمباركة أمريكا وعلي جمعة والجفري وابن بيه، وبمباركة الاتحاد العالمي للطرق الصوفية- آلاف السياسيين والمصلحين والمفكرين في السجون؛ ليرضخ الشعب المصري لشروط كامب ديفيد!

ثم كان ما جرى في تركيا بعد ثلاث سنوات من انقلاب أتاتوركي صوفي في شوال ١٤٣٧هـ / يوليو ٢٠١٦م على الحكومة المنتخبة -بتواطؤ خارجي كانت الاستخبارات الأمريكية وراءه عبر توظيف جماعة "قولن" الصوفية الذي يعيش زعيمها في أمريكا- هو تكرار للمؤامرة نفسها!

استئناف المحاكمة بعد سبعة قرون!

ولم تكد حلقات هذا الكتاب عن "ابن تيمية ومعركة الحرية" تشرف على نهايتها حتى حدث زلزال (مؤتمر الشيشان)، برعاية روسيا بوتين، وفي مدينة غروزني المحتلة أيام الخميس والجمعة والسبت ٢٢ – ٢٤ ذو القعدة ١٤٣٧هـ/ ٢٥ - ٢٧ أغسطس ٢٠١٦م، وبحضور مئتي شيخ من الطرق الصوفية والباطنية، وإذا هم يصطفون خلف رئيسها المجرم بوتين الرهيب، الذي يشن حربه الصليبية على الشام المبارك، وإذا المؤتمر كله من أجل

"محاكمة ابن تيمية" وإخراجه من دائرة أهل السنة والجماعة! إن لم يكن من دائرة الإسلام! لمواجهة الجماعات الجهادية -التي ترتكز في عقيدتها على كتب ابن تيمية- التي تتصدى لجيوش الحملة الصليبية بدعوى التطرف والإرهاب!

فإذا سبعة قرون من وفاة ابن تيمية لم تكن كافية عند الحملة الصليبية الصفوية لتركه وشأنه!

فكان لا بد من محاكمته في أمريكا وعلى منبر الأمم المتحدة سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م وعبر شخصية صوفية مرموقة كابن بيه؛ لإعلان البراءة من فكر ابن تيمية!

ثم محاكمته مرة أخرى في روسيا سنة ١٤٣٧هـ -٢٠١٦م، وفي مؤتمر للطرق الصوفية لإخراجه من دائرة أهل السنة، تماما كمحاكمته سنة ٧٠٥هـ بدعوى خروجه من دائرة أهل السنة والجماعة بعد أن قاد الأمة في معركة تحرير الشام وهزيمة التتار سنة ٧٠٢هـ!

ثم يخرج على الأمة "المحللون الاسترخائيون" لينفوا وجود مؤامرة على الأمة! وأن مشكلتها مع كل ما يجري من حولها هو أنها مسكونة بعقدة "نظرية المؤامرة"! وأن كل هذه الحروب التي تشن عليها، والمؤتمرات التي يعقدها أعداؤها لمناقشة شئونها، تجري قدرا دون وجود مؤامرة صليبية، وقوى دولية استعمارية تحتل أرضها، وتقتل وتهجر شعوبها، وترسم للمنطقة المنكوبة خرائطها وتوظف حكوماتها وجماعاتها الوظيفية لتنفيذ مشروعها!

لقد أعاد "مؤتمر الشيشان" المشبوه ذكرى مؤتمر "نيقية" الذي عقده قيصر الإمبراطورية البيزنطية قسطنطين الأول سنة ٣٢٥م، وجمع فيه ٢٥٠ رجل دين نصراني وثني، للفصل في عقيدة آريوس الموحد وكتبه، وتحديد الفرق المسيحية الصحيحة!

حيث اتفق المؤتمرون على ما أراده القيصر الذي كان يريد فرض سلطانه ووثنيته على شعوبه المسيحية ومن ذلك:

١- إعلان البراءة من آريوس وأتباعه الذين يقولون بالتوحيد وببشرية المسيح!

٢- الإيمان بالتثليث وبألوهية المسيح وروح القدس!

٣- حرق كتب آريوس ومنعها!

٤- صدور قوانين الإيمان الذي يحددها المجمع سنويا!

٥- عقد مؤتمر سنوي والاحتفال بعيد القيامة!

وكانت قرية "نيقية" يطلق عليها آنذاك "مدينة العميان"!

فأراد بوتين "قيصر الروس" أن يعقد مؤتمرا شبيها بذلك المؤتمر، فدعا له العدد نفسه تقريبا نحو ٢٥٠ من رجال الدين؛ ليحددوا الدين الصحيح للمسلمين، وليحاكموا ابن تيمية وفكره وكتبه، وليعلنوا البراءة منه ومن التوحيد الذي يدعو إليه!

وخرج المؤتمرون بتوصياتهم وفيها عقد مؤتمر سنوي لمجمعهم الكنسي لتحديد لائحة الإيمان الوثني!

وكان أصدقهم وأجرأهم هو رئيس الاتحاد الدولي للطرق الصوفية "أبو العزائم" الذي صرح بأنهم أقرب الطوائف إلى النصرانية، وأنهم والنصارى واليهود جميعا مسلمون، وفي تحالف لمواجهة الإسلاميين!

فلم تكتف أمريكا بتوظيف "الشيخ ابن بيه"، لمحاكمة ابن تيمية، على منبر الأمم المتحدة، وتحت نفوذ واشنطن، فجاءت روسيا أيضا بأدعياء أهل السنة والجماعة "علي جمعة" و "علي الجفري" لمحاكمته على منبر "مؤتمر الشيشان" تحت سيادة الكرملين!

وتحقق ما أخبر به النبي ﷺ: "لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه: اليهود والنصارى"، وفي حديث "فارس والروم"!

كيف حدث ذلك؟ ومن وراءه؟ وما الذي دفع هؤلاء في "محفل العميان" إلى التورط في هذه المؤامرة على الأمة وشعوبها ودينها؟

كل ذلك أسرار وألغاز سنحاول فك طلاسمها وكشف أستارها، وهي التي قادت لكشف حقيقة محاكمة الصوفية لشيخ الإسلام ابن تيمية سنة ٧٠٥هـ ووقوف التتار آنذاك خلفها!

وإذا التاريخ يعيد نفسه، وإذا الطوائف التي وقفت مع الجيوش المغولية بالأمس من الطرقية الصوفية والمرجئة الجبرية والباطنية -كما سبق بيانه- بذريعة أنها قدر سماوي ولا يُعترض على أقدار الله-وتآمرت مع التتار على الأمة وعلى السلطان المجاهد "الناصر قلاوون"، وحاكموا ابن تيمية وسجنوه- تقف اليوم مع الحملة الصليبية وتعقد مؤتمرها في روسيا، وأثناء شنها الحرب على أهل الإسلام، لا لتدعو روسيا لوقف الحرب والعدوان على الشعب السوري؛ بل لتحاكم فكر ابن تيمية -الذي يعد تراثه الفقهي والفكري المصدر الرئيسي والملهم اليوم لحركات الجهاد والتحرر في العالم العربي والإسلامي، تلك الحركات التي تواجه الاحتلالين الأمريكي والروسي- وتحميله المسئولية فيما يجري، وأن روسيا التي تكافح التطرف والإرهاب عسكريا ليست وحدها بل يؤيدها ويقف معها ويؤازرها شيوخ دين مسلمون يحاربونه فكريا وفقهيا، ليتساووا في الخيانة لله ولرسوله

وللأمة مع ابن العلقمي، ونصير المغول الطوسي، وابن المطهر الحلي، الذين باركوا احتلال هولاكو وغازان للعراق والشام في القرن السابع الهجري!

لقد كان أخطر ما صدر عن مؤتمر الضرار: اتهام ابن تيمية وفكره بالإرهاب، دون صدور كلمة واحدة تدين إجرام روسيا الذي فاق كل تصور وهي تقصف في وقت انعقاد "مؤتمر الشيشان" مدن حلب وإدلب -كما قصفها هولاكو من قبله وغازان- وإخراج ابن تيمية ليس فقط من دائرة أهل السنة والجماعة، بل ومن مذهب الحنابلة الذي هو أحد أئمته بلا منازع!

وأن يكون الذين أخرجوه ليسوا حنابلة أصلا بل هم من مذاهب أخرى! وهو أمر لا يكاد يعقل في أدب الخلاف المذهبي، ولم يحدث مثل هذا الهوس إلا في حفلات المجون ومحافل الماسون!

ولم يُعقد هذا المؤتمر في بلد إسلامي -وأنا هنا أكتب للتاريخ لتقرأ الأجيال القادمة هذه الأحداث التي نعيشها اليوم وقد لا يصدق حدوثها أحد بعد عقود- بل في روسيا الصليبية التي تحتل الشيشان وداغستان وغيرها من الجمهوريات الإسلامية، وفي ظل حملتها العسكرية على أهل الشام، لتدك بطيرانها وصواريخها مدن أهلها على رؤوس نسائها وأطفالها، والتي صرح رئيس كنيستها الأرثوذكسية بأن روسيا تخوض حربا مقدسة في سوريا، لتتجلى آيات الله وسننه في الخلق، وكيف يتمايز أهل الباطل عن أهل الإيمان، حتى من يُسر كفره ونفاقه من سدنة الطغاة!

ثم لم يكن همّ كثير ممن دافعوا عن "مؤتمر الشيطان" أو هاجموه إلا قضية "الصوفية" و"السلفية"! في مسرحية هزلية، خرج فيها الواعظون المهووسون ليدعوا الطرفين إلى فك الاشتباك والتسامح والعقلانية! فالأمر لا يستحق كل هذه الإثارة، ودماء الشعب السوري تسيل أنهارا من القصف الروسي الذي يعقد فيه المؤتمر!

فإذا الله يفضح أعداء "ابن تيمية" ليس بلحن القول الذي لا يتفطن له إلا الأذكياء؛ بل بالصوت والصورة وبالموالاة الظاهرة التي لا تخفى على الأسوياء، فينحاز كل فريق على شاكلته، ويميل كل شبيه إلى ناحيته وطائفته، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، وقال: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، وقال: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾!

وحتى حين أمر الله بالبر والإحسان والقسط مع أهل الكتاب: استثنى من يقاتلون أهل الإسلام ويخرجونهم من ديارهم، فقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾!

ولولا حكمة الله البالغة وقدرته القاهرة التي لا تحيط بهما عقول البشر؛ لما عميت بصائر أهل هذا المؤتمر، ولما اختاروا هذا المكان، ولا هذا الزمان، ولا هذه القضية ولا محاكمة ابن تيمية، ولا استضافوا هؤلاء الممثلين الذين سقطوا من عين الله قبل أن يسقطوا من عين أمة الإسلام من سدنة الطغاة وأبواقهم -والذي صرخ كبيرهم "علي جمعة" ليحرض السيسي على قتل شعبه واستباحة دماء المعتصمين في "ميدان رابعة" و"ميدان النهضة" بعبارته الشهيرة "اضرب بالمليان" بينما جيشه يحاصر أهل غزة ويحمي إسرائيل- ليشاركوا فيه، ولكان بإمكانهم لو كان الأمر أمرهم، والرأي رأيهم، أن يعقدوه في مصر، أو دمشق، أو بغداد، أو طاجكستان، أو أوزبكستان، أو أي بلد آخر غير روسيا التي تشن حربها على أهل الشام!

إلا أن الله أراد كشف أسرارهم، وهتك أستارهم، ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾، لتتجلى آيته في صرف من يشاء عن الحق: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾!

فسبحان من أعمى بصائرهم، وطمس على قلوبهم، بشؤم موالاتهم أعداء الله وأعداء دينه وأوليائه؛ فلم يحسنوا تدبير أمر مؤتمرهم ومؤامرتهم في كل تفاصيلها، فاتخذوا سبل الغي كلها سبيلا، وتجنبوا كل سبل الرشاد دليلا، لما تلبسوا بالباطل وأهله، وصدق الله: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾!

تشابه الظروف وتمايز الصفوف:

ويشاء الله أن يتزامن مؤتمران في الوقت ذاته، يعبران بكل وضوح عن أزمة الأمة وتجلياتها، والصراع بينها وبين عدوها الخارجي وعميله الداخلي:

فالأول: في تركيا وتقيمه "منظمة الأمة"، بالتعاون مع "مؤتمر الأمة"، تحت عنوان "كلنا أمة واحدة"؛ للتضامن مع تركيا ضد المؤامرة الانقلابية العسكرية، التي كانت وراءها أمريكا واستخباراتها، والثورة المضادة في المنطقة العربية ودولها الوظيفية.

والمؤتمر الثاني: في الشيشان تحت رعاية روسيا، وكان عن تفريق طوائف أهل السنة ومحاكمة شيخ من شيوخ الإسلام الأعلام!

وكان المؤتمر الأول يدعو إلى وحدة الأمة كلها، لمواجهة الحملات الصليبية والتحذير من خطرها على كل شعوبها ودولها، وعلى استقلالها وحريتها، ويدعو للوقوف مع ثورة شعوبها وتحررها، ويتخذ من إسطنبول -دار الخلافة مدة أربعة قرون- مكانا لمؤتمره ليخاطب أمته!

وكان المؤتمر الثاني ينفذ خطط عدوها لتقسيمها إلى طوائف وأقليات، كما هي خريطة الدم الأمريكية للشرق الأوسط الجديد، بل وتقسيم أهل السنة والجماعة وهم عامة الأمة، ويُعقد في روسيا -العدو الوجودي لتركيا- وفي الشيشان التي تخضع لاحتلال روسي صليبي بعد حربين دمويتين خلال عشرين سنة؛ ليحذر العالم من الإرهاب والتطرف!

فتمحصت الصفوف على نحو غير مسبوق ولا معروف، وتمايزت الدعوات، وتباينت الشعارات، بقدر رباني كما قال تعالى في شأن يوم الفرقان: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾!

لقد أعاد هذا المؤتمر المشبوه قضية ابن تيمية مرة أخرى جذعة، لا في أمريكا ومحافلها الماسونية في لجان الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما فعل "ابن بيه" بين يدي جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي، وهو يشن حملته الجوية العسكرية على أهل الشام منذ سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م، بل في روسيا الشيوعية الصليبية وهي تشن حملتها الصليبية على أهلها منذ ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، وكأنما يريد الله أن يرفع شأن ابن تيمية، ويخفض أعداءه، ويحيي دعوته، ويظهر براءته!

تحالف الباطنية مع الحملات الصليبية:

ولا يظنن غرٌ بأن هذا الهجوم على ابن تيمية جاء كردة فعل طبيعية لظهور التطرف؛ إذ ما زالت عامة الأمة كلها، وكبرى جماعاتها، في المشرق والمغرب، تعتد به كإمام من أئمة الإسلام، وتنهل من تراثه، دون أن تتهم بالتطرف، حتى جاء الاحتلال الأمريكي ثم الروسي بالثورة المضادة لمواجهة ثورة الشعوب العربية، فوجدت أن

الملهم الأول لحركة التحرر والجهاد المسلح اليوم هو فكر ابن تيمية، فكان لا بد من مواجهته وإخراجه من دائرة أهل السنة والجماعة؛ بل والمذهب الحنبلي!

لقد ظهر من خبايا أسرار المؤتمر المنشورة، فضلا عن الدسائس المطمورة، ما يؤكد أن النظام الماسوني العالمي قد شنها حربا شعواء على الإسلام وأهله من جديد، تحت شعار جديد، وهذه المرة ليس تحت شعار مكافحة القاعدة، أو الإخوان المسلمون، بل السلفية والوهابية وابن تيمية!

لقد أظهر المؤتمرون -المتآمرون على أمتهم في غمرة الحملة العسكرية التي تشنها أمريكا وروسيا معا، وخلفهما أوربا الصليبية وإيران الصفوية- ضغائن صدروهم وأحقادهم وثاراتهم بثوب العلم والنقد! وحاولوا الاستفراد بابن تيمية وفكره وإخراجه من دائرة الحنابلة وأهل السنة، بدعوى أنه جاء بأقوال لم يسبقه إليها أحد في معنى التوحيد، ونواقض الإسلام، ومسائل الاعتقاد.. إلخ!

وقد صرح الشيخ "أبو العزائم" رئيس الاتحاد العالمي للطرق الصوفية -بالصوت والصورة وفي مؤتمر مشهود في ظل انقلاب السيسي- بأن الصوفية أقرب إلى المسيحية، وأن اليهود والنصارى مسلمون! وأنهم في تحالف معهم لمواجهة الإسلاميين!

فإذا المشهد يصبح أكثر وضوحا من ذي قبل لمن تدبر وربط -كما أوصى ابن تيمية في مرافعته يوم محاكمته- بين الأحداث الجزئية المحلية والوقائع الكلية الخارجية، منذ عقد "مؤتمر ماردين" برعاية غربية لدراسة فتوى ابن تيمية، سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ثم خطاب "ابن بيه" في الأمم المتحدة بصفته رئيسا لمنتدى السلم و"مجلس حكماء المسلمين" المدعوم إماراتيا وأمريكيا، ووقوف البوطي وحسون مع نظام بشار الباطني، ثم انقلاب السيسي، ودعم الطرق الصوفية وعلي جمعة له في مصر، ثم انقلاب "فتح الله كولن" وجماعته الصوفية في تركيا، ثم انعقاد "مؤتمر الشيشان".. إلخ!

لقد جرت كل تلك الأحداث في ست سنوات ما بين سنة ١٤٣١ - ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٠ - ٢٠١٦م -وهي تقريبا المدة نفسها التي استغرقتها المؤامرة على ابن تيمية والسلطان الناصر من سنة ٧٠٤ - ٧٠٩هـ- وأثبتت لكل ذي لب أن العدو الخارجي يتحكم في ساحات الصراع العسكرية والسياسية والفكرية بهذه الدمى التي يرعاها على عينه منذ عقود لفرض سيطرته ومشروعه على الأمة!

وقد تتابعت تلك الأحداث في سياق واحد -ووفق توصيات مؤسسة "راند" حرفيا، بضرورة تشكيل تحالف بين الدول الغربية الصليبية، والطرق الصوفية، والفرق الباطنية الصفوية- لمواجهة المقاومة والثورة والجهاد

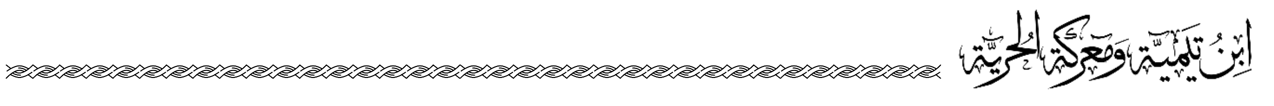
في أفغانستان والعراق على الاحتلال الأمريكي، ثم على الاحتلال الروسي في سوريا، وهو ما سبقهم إليه هولاكو وأتباعه حين نجحوا في توظيف الفرق الباطنية وكبار شيوخها كابن العلقمي ونصير الطوسي، ورجال الطرق الصوفية -كما سيأتي بيانه- لاحتلال العراق والشام، وكذا فعل نابليون حين احتل مصر -كما سبق ذكره- فقد عرف العدو الطوائف التي يمكن من خلالها اختراق المنطقة فكريا وسياسيا وعسكريا!

وليست المشكلة في التصوف كعلم من علوم تربية السلوك وتهذيب النفس، كما عرفه أئمة السنة منذ القرن الثاني، واشتهر منهم العباد والزهاد كالجنيد والفضيل والجيلاني وغيرهم من أئمة أهل السنة، الذي يعتزل للعبادة ويدع الأمة وشأنها، ولا مع الصوفية كحركة إصلاحية وجهادية تلتزم بالشرع وأحكامه دون تفريق بين الحقيقة والشريعة، كما الحركة السنوسية في المغرب وأفريقيا إبان ظهورها حين جاهدت الغزو الغربي، وحركة الإمام المجاهد شامل في الشيشان وداغستان الذي جاهد الروس؛ وإنما المشكلة في هذه الطرقية الخرافية الوثنية التي بلغ الانحراف فيها حدا أن تكون أقرب للصليبية والباطنية منها للإسلام كما يقول أبو العزائم، والتي تقف مع الانقلابات وتحرض على قتل الأمة وشعوبها، مما لا يتصور أن يكون كل ذلك سلوكا وفكرا صوفيا!

لقد كشف المتآمرون في "مؤتمر الشيشان" عن جهل عظيم بأصول الإسلام، ومذاهب أهل السنة، وتاريخ الفرق والطوائف، حين أخرجوا ابن تيمية وأهل الحديث الأثرية والسلفية من دائرة أهل السنة والجماعة، وهو ما طارت به الصفوية الطائفية فرحا وبوسائل إعلامها الرسمية، حتى قال مقتدى الصدر: "هذا بداية الربيع السني"!

فقد كفاهم هؤلاء المتآمرون على الأمة ودينها -في أحلك ظروفها، في ظل غمرات الحملة الصليبية- مؤنة المواجهة الفكرية مع ابن تيمية!

وهو ما سنحاول بيانه في هذا الباب بإذن الله؛ ليعرف القراء بأن كل ما عابه هؤلاء المتآمرون على ابن تيمية هو قول أئمة أهل السنة والجماعة منذ القرن الثاني، لا يكادون يختلفون فيه، وليس فيه قول واحد يمكن نسبته إلى ابن تيمية وحده، وأن محاكمته ما كانت سوى مؤامرة خارجية نفذتها أدوات وظيفية داخلية!



بداية ظهور اسم " أهل السنة والجماعة":

وليس مذهب سلف الأمة من الصحابة وتابعيهم، وأئمة أهل السنة أمرا محدثا يحتكم في معرفته إلى الأشعري والماتريدي، أو حتى إلى ابن تيمية وابن القيم؛ فضلا عن "مؤتمر الشيشان"!

بل هو قديم منذ وقع الخلاف في صدر الإسلام، ومنذ ظهور الفرق والآراء، والنحل والأهواء؛ فصار يطلق على من لم يخض في شيء منها بأنه من "أهل السنة" وعلى "السنة" التي عليها النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وأصحابه المهديون، ومن لم يفارق الأمة ويفرق جماعتها ووحدتها بأنه من "الجماعة"، كما فصلت القول فيه في كتابي "أهل السنة والجماعة.. الأصول العقائدية والمشكلات السياسية"!

ومن أوائل من ثبت عنه استخدام هذا الاسم "أهل السنة" من أئمة الإسلام: إمام التابعين محمد بن سيرين -(٢٢ - ١١٠هـ)- كما في صحيح مسلم، قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".(١)

وكان هذا المصطلح قد ظهر في أواخر عصر الصحابة، وفي عصر إمام التابعين الحسن البصري -(٢١ - ١١٠هـ)- كما روى الحافظ محمد بن وضاح القرطبي -(١٩٩ - ٢٨٧هـ)- (عن يونس بن عبيد، قال: كانوا يجتمعون فأتاهم الحسن فقال له رجل: يا أبا سعيد، ما ترى في مجلسنا هذا؟ قوم من "أهل السنة والجماعة" لا يطعنون على أحد، نجتمع في بيت هذا يوما، وفي بيت هذا يوما، فنقرأ كتاب الله، وندعو ربنا، ونصلي على النبي، وندعو لأنفسنا ولعامة المسلمين؟ قال: فنهى عن ذلك الحسن أشد النهي).(٢)

وكذا ورد (عن أبان بن أبي عياش قال: لقيت طلحة بن عبيد الله بن كريز الخزاعي، فقلت له: قوم من إخوانك من "أهل السنة والجماعة"، لا يطعنون على أحد من المسلمين، يجتمعون في بيت هذا يوما، وفي بيت هذا يوما، ويجتمعون يوم النيروز والمهرجان ويصومونهما، فقال طلحة: بدعة من أشد البدع، والله لهم أشد تعظيما للنيروز والمهرجان من غيرهم، ثم استيقظ أنس بن مالك [ت ٩٣ هـ]، فوثبت إليه فسألته كما سألت طلحة، فرد علي مثل قول طلحة كأنما كانوا على ميعاد).(٣)

---

(١) صحيح مسلم (١ / ١٢)
(٢) البدع لابن وضاح (١ / ٢٨) حدثنا أسد، عن الربيع بن صبيح به، وهذا إسناد حسن.
(٣) البدع لابن وضاح (١ / ٢٩) نا أسد، عن الربيع بن صبيح به، وإسناده حسن.

ثم شاع هذا الاسم بشكل أوسع في نصف القرن الثاني حتى قال عبد الرحمن بن مهدي -(١٣٥ - ١٩٨ هـ)-: (إذا رأيت حجازيا يحب مالك بن أنس فهو صاحب سنة، وإذا رأيت بصريا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة، وإذا رأيت الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحاق الفزاري فهو صاحب سنة).[1]

أسباب شيوع مذهب أهل السنة في عموم الأمة:

ولم يكن "أهل السنة" آنذاك يطلق على طائفة، بل كان يطلق على كل علماء الأمة وأئمة الإسلام الذين لم يخرجوا عما كان عليه سلف الأمة من الصحابة، كما خرج الخوارج والشيعة والقدرية، فهو يعبر آنذاك عن الحالة العلمية السائدة بين علماء الأمة التي ترفض الابتداع في الدين، والانحراف عما كان عليه الصحابة، بخلاف من شذوا بآرائهم وعقائدهم.

لقد كانت هناك أسباب موضوعية أدت إلى شيوع مذهب "أهل السنة" -حتى صار هو مذهب عامة الأمة؛ فكان الخوارج والمعتزلة والشيعة يطلقون عليه "مذهب العامة"، و"مذهب الجمهور"- والسبب الرئيس في ذلك هو وجود القرآن كأصل مرجعي لكل مسلم، فضلا عن علماء الأمة وفضلائها، يتلوه المسلمون ليل نهار، ويحفظه علماء الأمة على اختلاف تخصصاتهم في التفسير والحديث والفقه والعربية والأصول وعلم الكلام.

بالإضافة إلى قدر كبير من السنة محفوظ لا يختلف المسلمون في ثبوتها، وإن اختلفوا في فهمها؛ كل ذلك يجعل إمكانية تمحيص المذاهب والآراء العلمية ونقدها أمرا ميسورا للجميع، وليس بين الحق وبين أحد منهم خلاف على اختلاف مذاهبهم، فمن يعرف تراجمهم يدرك مدى شيوع حالة من الصلاح والزهد بين علماء الأمة آنذاك سنة وشيعة وخوارج ومرجئة.

فلما وقعت الفتن من جهة، وتلتها الفتوح، وانفتحت الأمة على العلوم والمعارف من جهة أخرى، راج سوق الآراء والجدل، فإذا الأمة أمام حالة علمية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني؛ فكان هذا الانفتاح وفشو العلم والمعرفة والجدل وازدهار الحياة العلمية سببا في مناقشة كل قضية في حالة أشبه بالترف المعرفي، إلا أنها ما إن تظهر آراء وتروج فترة، حتى تموت فجأة، كما ولدت فجأة، حتى إن القارئ لتلك الفترة ليعجب حين يقرأ في كتب الملل والنحل كيف توجد مثل تلك الآراء وتناقش وتؤلف المؤلفات لردها!

---

(١) انظر الجرح والتعديل ١/٢٥ و١٨٣ و٢١٧ و٢٨٤

وكان المجال مفتوحا للبحث والتأليف، وكانت المناظرات تعقد بين العلماء من مختلف المذاهب، والجوامع تعج بالمصلين من كل أهل مذهب، يتناقشون ويتجادلون!

فكانت الآراء تتعارف، وتتلاقح، وتتناصى، ويأخذ بعضها ببعض، ويؤثر بعضها في بعض، ويستفيد بعضها من بعض، فالأمة واحدة، والكتاب واحد، والنبي واحد، والجميع يبحث عن الحق، إلا ما كان من القوى السياسية وعلمائها الذين يتحزبون لها، وهذا بخلاف الحالة العلمية العامة السائدة، فقد كانت فضاء رحبا يتحاور فيه مشافهة ومكاتبة آلاف العلماء الصلحاء الأتقياء النبلاء الذين كان رائدهم الحق والدليل.

فما تلبث الساحة العلمية بعد جدل وتمحيص وفرز حتى تتوافق الآراء وتتقارب، وتنبذ الساحة الرأي المرذول والساقط، فرزا طبيعيا كما تقرره قواعد العلم والمعرفة.

فلم تتباين المذاهب وتستقر حتى استجمع بعضها من عناصر القوة والعلمية والموضوعية ما لم يتحقق لغيره، فأصبحت المذاهب التي تفتقد لتلك العناصر تموت موتا طبيعيا حتى لا يبقى لها أثر!

فقد اندثر التشيع الغالي أو تقلص؛ ولم يبق منه إلا من يتظاهر بالاعتدال!

وتقلص الاعتزال الجهمي الغالي مع طول المدة وطول النقد والتقويم؛ حتى صار جزءا من مذاهب أخرى أقل غلوا، وفقد استقلاله!

وكذا اندثر الإرجاء الغالي أو كاد!

ولم يبق من فرق الخوارج التي تذكرهم كتب التاريخ إلا من صاروا أقرب للاعتدال!

والسبب في ذلك كله هو وجود القرآن، وظهور حجته وبرهانه؛ فلا تزال الآراء تضعف أمامه، حتى توافقه، أو تضمحل مع مرور الوقت!

وقد جمع مذهب أهل السنة والجماعة من عناصر القوة ما مكنه من الشيوع والثبات والاستقرار في مواجهة الدول التي حاولت حمل الأمة على مذاهبها في بعض العصور؛ ومن ذلك:

١- **شعبيته وجماهيريته؛ فهو مذهب عامة المسلمين حتى في نظر مخالفيهم؛** ولهذا صار المعتزلة والشيعة والخوارج يطلقون على المذهب السني مذهب العامة، ومذهب الجمهور، فأهل السنة ليسوا طائفة بل هم عامة الأمة، وإنما الطوائف هي الأقليات الأخرى، وهذه العمومية والجماهيرية والأممية لها جذورها منذ حدوث الفتنة، فإن أكثر الصحابة اعتزلوا الفتن السياسية، وتركوا الصراع السياسي وأجواءه، وتصدوا للتعليم والرواية، وعنهم أخذ علماء التابعين ومن بعدهم القرآن والقراءات والتفسير والحديث والفقه والقضاء، ثم

أخذ عن التابعين آلاف العلماء من بعدهم؛ فكانت الحالة العلمية حالة جماهيرية، حيث تعج المساجد والجوامع بأهل العلم، الذي كانوا يقرؤون القرآن، ويفتون في الأحكام، ويدرسون العلم، ويشكلون الرأي العام العلمي؛ في الوقت الذي كان الصراع الأموي العلوي على سوقه، ثم العلوي العباسي، يستهلك جدل الفرق الأخرى السياسية!

٢- **سهولة عقائده ومطابقتها لظاهر القرآن؛ بعيدا عن الفلسفة اليونانية التي تأثر بها الاعتزال والمذاهب التي تأثرت به كالتشيع؛** كما في ثناء القرآن على الصحابة، على نحو يبطل كل رأي يتدين بالطعن فيهم، فلا يستطيع العربي الذي يفهم لغته إلا الترضي عنهم، أو تأويل الآيات عن ظاهرها على نحو متكلف لا يستقيم مع اللغة ودلالاتها.

وهذا أحد أسباب عجز التشيع عن اختراق العرب خاصة -مع أنه ولد وترعرع في الكوفة- حيث يقرؤون القرآن صباح مساء في مساجدهم، وبلغتهم بشكل مباشر، دون تأثير أموي عليهم، فلا يجدون إلا الثناء والرضا من الله على صحابة رسول الله، في مئات الآيات ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا..﴾... إلخ.

٣- **شمول المذهب السني على العقائد التي تمثل حالة من الاعتدال والوسطية بين كل المذاهب،** بعد أن مرت بأطوار وجدال بين سلف الأمة وأئمة السنة أنفسهم، كالخلاف في شأن عثمان وعلي، والخلاف في مكانة علي، واستقر القول عندهم -بعد تحاور ومحاججة واستدلال- على إثبات خلافة علي، لا كما تدعي النواصب، دون طعن في عثمان، لا كما تقول الشيعة، ودون طعن في علي لا كما تقول الخوارج، وعلى مكانة آل البيت وأن محبتهم من الإيمان، وأن إجماعهم حجة... إلخ

٤- **اشتراك عامة الأئمة قديما وعلماء الأمة على اختلاف مذاهبهم الفقهية في بلورة أصول أهل السنة؛** فهذه الحالة من الوسطية العقائدية -كالوسطية بين الشيعة والخوارج في شأن علي، والوسطية بين النواصب والروافض، والوسطية بين الجبرية والمعتزلة، والوسطية بين المرجئة والوعيدية- لم تحدث فجأة؛ بل تطورت مع تشكل التيار العلمي السني من المذاهب الفقهية المشهورة كمذهب أبي حنيفة ومذهب مالك ومذهب الشافعي ومذهب أحمد ومذهب داود الظاهري ومذهب الثوري ومذهب الأوزاعي... إلخ.

كما ساهم أهل الحديث والمتكلمون في تحرير أصوله العقائدية والاستدلال لها؛ فكان لمساهمة كل هذه المدارس -على اختلاف مذاهبها وتخصصاتها في تأصيل مذهب أهل السنة والجماعة- أثر كبير في شيوعه وامتداده؛ فهو لذلك يمثل اختيارات أكثرية الأمة العلمية، من خلال الأدلة القرآنية والنبوية، بعيدا عن الواقع السياسي وصراعاته وإفرازاته.

فلا تحتاج معرفة مذهب أهل السنة والجماعة إلى "مؤتمر الشيشان"، تحت ظل الاحتلال الروسي، ليعرف المسلمون أمر دينهم وأصول عقيدتهم! وليست كتب ابن تيمية هي مصدر هذه العقيدة التي وصمها المتآمرون بالتشبيه والتجسيم كمدخل للحكم على ابن تيمية وأتباعه بالكفر، كما توهموا!

بل مصدرها آلاف المصنفات في السنة والحديث والفقه والتفسير منذ القرن الثاني وما بعده، شاهدة على هؤلاء المؤتمرين بالجهل بتاريخ الإسلام وتاريخ أهل السنة وكتبهم وعقائدهم!

الطغام يحاكمون شيوخ الإسلام!

ولم يكن هذا المؤتمر الأول الذي يحاكم هؤلاء فيه ابن تيمية، فقد سبقه مؤتمر قبل سبعة قرون عقده أسلافهم لمحاكمته وبالذريعة نفسها، ولتحقيق الهدف نفسه وهو تعطيل الجهاد! كما لم تكن هذه المؤامرة الأولى منهم على الأمة؛ بل سبقها مؤامرة قبل سبعة قرون قام بهم أسلافهم من الصوفية الباطنية لصالح الاحتلال الخارجي!

لقد عاد ابن تيمية -الذي كان سلفيا أثريا حقا وزاهدا صوفيا صدقا- من جديد كأسطورة خالدة في ذاكرة الأمة، فلا يكاد يذكر الجهاد ومقاومة الاحتلال حتى يذكر ابن تيمية، ولا يذكر ابن تيمية حتى يذكر الجهاد!

لقد صار ابن تيمية من خلال تراثه الفكري والفقهي أحد أهم حصون الإسلام الفكرية التي يريد العدو هدمها واختراقها؛ لمعرفته بأهميته في صد هجماته العسكرية والثقافية في آن واحد!

ولم أكن أنوي حين شرعت في هذا الكتاب الخوض فيما اختلف فيه أهل الإسلام قديما في مسائل الاعتقاد -بعد أن تجاوزتها الأمة وتجاوزها الواقع- حرصا مني على عدم إثارة ما قد يزيد فرقتهم، والأمة تواجه احتلالا أمميا صليبيا وثنيا غير مسبوق، فأبى الله لي إلا تفصيل القول فيها وإقامة الحجة والبيان، بعد مؤتمر الشيشان الذي أراد تفريق أهل الإسلام كما خطط له من عقدوه وأشرفوا عليه ومولوه!

وقد كنت ألفت كتاب "أهل السنة والجماعة الأصول العقائدية والمشكلات السياسية" سنة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م؛ لمعالجة هذه القضية، بعيدا عن الخوض في مسائل العقائد غير السياسية، وكنت أرد فيه آنذاك على شبه أدعياء السلفية في الخليج والجزيرة العربية الذين برروا لحكوماتهم الوظيفية تورطها مع الحملة الصليبية في احتلال العراق وأفغانستان، وأفتيت إبان الحرب على العراق بأن الوقوف مع المحتل ردة جامحة، وذكرت من نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة ما يبين إجماعهم على هذا الأمر -وتعرضت بعدها أنا وغيري ممن وقف ضدها في كل دول المنطقة لمحاكمات سياسية جائرة انتهت بالحكم عليّ غيابيا بالسجن المؤبد إرضاء للمحتل الأمريكي والحملة الصليبية- ولم أعلم بأن الأيام ستدور وسيأتي من يقف مع روسيا وهي تحتل الشام، ويتم توظيف أدعياء الصوفية، كما تم توظيف أدعياء السلفية، في هذه الحملات الصليبية، وإذا الذين طاروا فرحا بالفتوى والكتاب آنذاك يضيقون ذرعا بما كتبته عن "مؤتمر الشيشان" مع أن الحادثة واحدة، والموقف السياسي واحد، والحكم الشرعي واحد!

وإذا هي الأهواء الجامحة بأصحابها، فلم يكن وقوفهم آنذاك مع أمتهم ودينهم كما بدا ظاهريا؛ بل كان مع طوائفهم وفرقهم وجماعتهم حتى فضحهم "مؤتمر الشيشان"، فإذا ما عابوه على أدعياء السلفية -وكان أولئك الأدعياء أفرادا مغمورين لم يعقدوا مؤتمرا عالميا برعاية الاحتلال وفي أرضه- يبررون مثله اليوم؛ بل أشد منه دفاعا عن كبار شيوخ الصوفية الباطنية وهم يجتمعون برعاية بوتين وفي ظل حملته الصليبية العسكرية على الشام!

وإذا التاريخ يعيد نفسه ويطرح الأسئلة نفسها: أين كان علماء الإسلام في القرن السادس والسابع الهجري حين اجتاحت الحملات الصليبية غربا وجيوش المغول الوثنية شرقا دار الإسلام وعاصمة الخلافة وأرض الشام؟

لماذا لا نجد في تراث ذلك العصر إلا فتاوى ابن تيمية وحده -التي تبلغ في مجموعها ثلاث مجلدات- عن وجوب جهاد المغول، الذين ظلت حملاتهم العسكرية تتتابع على العالم الإسلامي نحو مئة عام تقريبا - من ٦١٦ هـ إلى ٧١٦ هـ- دون أن توجد فتوى واحدة لعالم من علماء ذلك القرن توجب جهادهم؟!

وحتى لم يجد ابن مفلح لفقهاء عصره من الحنابلة -فضلا عن غيره- في شأن جهاد الدفع إلا قول شيخه ابن تيمية: (وقال شيخنا: جهاد الدافع للكفار يتعين على كل أحد، ويحرم فيه الفرار من مثليهم؛ لأنه جهاد ضرورة لا اختيار، وثبتوا يوم أحد والأحزاب وجوبا، وكذا لما قدم التتار دمشق).[1]

---

(١) الفروع وتصحيح الفروع (١٠ / ٢٤٤)

أين أئمة ذلك العصر الذي تزاحم فيه شيوخ الإسلام الأعلام من كل المذاهب الفقهية، فلا توجه الأسئلة في شأن جهاد التتار والفرنجة وأتباعهم من الباطنية إلا إلى ابن تيمية وحده، حتى وهو في السجن، حتى قال الحافظ ابن حجر عنه: (فإنه شيخ مشايخ الإسلام في عصره بلا ريب).[1]

لقد بلغ الحال ببعض فقهاء ذلك العصر أن أفتى بحرمة قتال التتار؛ لأن فيهم -كما زعموا- مسلمين، ومعهم شيوخا وقضاة ومؤذنين! تماما كرمضان قديروف مع بوتين!

فلم يلتفت ابن تيمية لهذا الإرجاء البغيض، والجمود الفقهي، والتقليد الأعمى للمذاهب، بعيدا عن واقع الأمة السياسي، فألّف الرسائل تلو الرسائل في وجوب جهادهم، وإن صلوا وصاموا، حتى يقيموا شرائع الإسلام، ويلتزموا بالأحكام، ومنها كف عدوانهم على أهل الإسلام، وإلا وجب دفعهم إن لم يكن لردتهم وكفرهم ولتحاكمهم إلى ياسقهم وقانونهم؛ فلعدوانهم وبغيهم وغزوهم أهل الإسلام واستباحتهم دماءهم وأموالهم!

قال ابن كثير: (وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر من أي قبيل هو؟ فإنهم يظهرون الإسلام، وليسوا بغاة، على الإمام، فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه؟

فقال الشيخ تقي الدين: هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والظلم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة. فتفطن العلماء والناس لذلك، وكان يقول للناس: إذا رأيتموني من ذلك الجانب وعلى رأسي مصحف؛ فاقتلوني، فتشجع الناس في قتال التتاروقويت قلوبهم ونياتهم ولله الحمد).[2]

كيف يمكن للأجيال المعاصرة وهي تعيش الظروف نفسها: فهم ابن تيمية -هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ الإسلام- كما هو ومن خلال تاريخه وجهاده وكتبه هو، لا من خلال أقوال خصومه الذين هدم عليهم ابن تيمية معابد وثنيتهم، وعروش جاهليتهم، التي كانت سببا في سقوط الأمة تحت سنابك خيل المغول!

تلك -وأيم الله- قصة أخرى، أبى الله إلا أن تُحكى بتفاصيلها، لتظهر حقيقة المؤامرة على ابن تيمية آنذاك، وعلى الأمة والدولة معه، تلك المؤامرة التي ظلت مطمورة مطموسة مدة سبعة قرون، فلم يستطع أحد كشف أستارها، ومعرفة أسرارها، حتى جاء "مؤتمر الشيشان" ففتح ملف القضية من جديد، ليحاكم ابن تيمية،

---

(١) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٤)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٢٨)

فاضطرنا ذلك إلى الدفاع عنه، حتى إذا ظهرت الأدلة، وحيثيات القضية، فإذا أبعاد المؤامرة على ابن تيمية، وعلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون تظهر جلية، لا خفاء فيها، وإذا التتار لهم يد في كل ما جرى من خلال بعض شيوخ الصوفية الباطنية آنذاك!

اكتملت القضية واكتُشفت المؤامرة!

لقد شاء الله وبعد سبعة قرون من محاكمة ابن تيمية أن تظهر الحقيقة التي ظلت مطموسة طول هذه المدة، حتى جاءت اللحظة التاريخية الفارقة التي يحاكم فيها "مجلس الأمن" ومحافله الماسونية شيخ الإسلام ابن تيمية! في حادثة فريدة من نوعها، لتعرف الأمة حق المعرفة من هو ابن تيمية؟ وما قضيته؟ وما عقيدته؟ ومن كان وراء سجنه ومحاكمته؟ وما علاقة العدو المغولي المحتل فيما جرى له؟ وما سر هذه الحرب الإعلامية الصليبية الوثنية عليه اليوم بعد سبعة قرون من هزيمته لهم، وتحرير أرض الإسلام منهم، ومن أوليائهم، طوال مدة حكم السلطان الناصر محمد بن قلاوون التي تجاوزت أربعين سنة، منذ توليه للسلطنة الثانية سنة ٦٩٨هـ، حتى وفاته ٧٤١هـ، عدا سنة الانقلاب عليه ٧٠٨هـ؟!

دوافع المؤامرة على ابن تيمية والسلطان الناصر:

كان السلطان الناصر قلاوون يعظم شأن ابن تيمية ويثق به ويأخذ بفتواه؛ فهو الذي حرضه على جهاد التتار في معركة شقحب ٧٠٢ هـ -كما سبق بيانه- وكان له الفضل بعد الله في ذلك النصر العظيم الذي كان يشبّه بيوم عين جالوت الذي هزم فيه البطل السلطان المظفر قطز التتار سنة ٦٥٨هـ.

كما حث ابن تيمية بعد ذلك السلطان الناصر على تحرير سواحل الشام من القلاع الفرنجية وفرق الباطنية الذين كانوا خنجرا في خاصرة الأمة، فكان من ذلك تحرير الجبل والساحل سنة ٧٠٤هـ، كما قال ابن عبد الهادي: (ثم لم يزل الشيخ -ابن تيمية- بعد ذلك على زيادة في الحال والقال والجاه والتحقيق في العلم والعرفان، حتى حرك الله سبحانه عزمات نفوس ولاة الأمر لقتال أهل جبل كسروان، وهم الذين بغوا وخرجوا على الإمام، وأخافوا السبل وعارضوا المارين بهم من الجيش بكل سوء، فقام الشيخ -ابن تيمية- في ذلك أتم قيام، وكتب إلى أطراف الشام في الحث على قتال المذكورين وأنها غزاة في سبيل الله، ثم تجهز هو بمن معه لغزوهم بالجبل صحبه ولي الأمر نائب المملكة المعظمة أعز الله نصره والجيوش الشامية المنصورة، وما زال مع ولي الأمر في حصارهم وقتالهم حتى فتح الله الجبل وأجلى أهله، وكان من أصعب الجبال وأشقها ساحة، وكانت الملوك

المتقدمة لا تقدم على حصاره مع علمها بما عليه أهله من البغي والخروج على الإمام والعصيان، وليس إلا لصعوبة المسلك ومشقة النزول عليهم، وكذلك لما حاصرهم بيدرا بالجيش رحل عنهم ولم ينل منهم منالا لذلك السبب ولغيره، وذلك عقيب فتح قلعة الروم ففتحه الله على يدي ولي الأمر نائب الشام المحروس أعز الله نصره، وكان فتحه أحد المكرمات والكرامات المعدودة للشيخ، لسببين على ما يقوله الناس:

أحدهما: لكون أهل هذا الجبل بغاة رافضة سبابة تعيّن قتالهم.

والثاني: لأن جبل الصالحية لما استولت الرافضة عليه، في حال استيلاء الطاغية قازان، أشار بعض كبرائهم بنهب الجبل وسبي أهله وقتلهم وتحريق مساكنهم انتقاما منهم لكونهم سنية، وسماهم ذلك المشير نواصب! فكان ما كان من أمر جبل الصالحية بذلك القول وتلك الإشارة!

قالوا: فكوفئ الرافضة بمثل ذلك بإشارة كبير من كبراء أهل السنة وزنا بوزن جزاءً على يد ولي الأمر وجيوش الإسلام!

ولما فتح الجبل وصار الجيش بعد الفتح إلى دمشق المحروسة، عكف خاص الناس وعامهم على الشيخ بالزيارة والتسليم عليه والتهنئة بسلامته، والمسألة له منهم عن كيفية الحصار للجبل وصورة قتال أهله، وعما وقع بينهم وبين الجيوش من المراسلات وغيرها...

وكان توجه الشيخ تقي الدين رضي الله عنه إلى الكروانيين في مستهل ذي الحجة من سنة أربع وسبعمائة وصحبته الأمير قراقوش، وتوجه نائب السلطنة الأمير جمال الدين الأفرم بمن تأخر من عسكر دمشق إليهم لغزوهم واستئصالهم في ثاني شهر المحرم من سنة خمس وسبعمائة، وكان قد توجه قبله العسكر طائفة بعد طائفة في ذي الحجة، وفي يوم الخميس سابع عشر وصل النائب والعسكر معه إلى دمشق بعد أن نصرهم الله تعالى على حزب الضلال من الروافض والنصيرية وأصحاب العقائد الفاسدة، وأبادهم الله من تلك الأرض والحمد لله رب العالمين).[1]

وقد أرسل شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة إلى السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون يصفه فيها بالمجاهد المجدد، ويحثه فيها على استكمال تحرير البلاد، وإقامة أحكام الإسلام، وإشاعة العلم الشرعي في المناطق التي كانت تحت سيطرة العدو واستغل سكانها في حروبه على الأمة، كما أورد نصها ابن عبد الهادي وكان مما قال فيها: (... لما قدم التتار إلى البلاد، وفعلوا بعسكر المسلمين مالا يحصى من الفساد، وأرسلوا إلى أهل قبرص

---

(١) العقود الدرية (ص ١٩٥)

فملكوا بعض الساحل، وحملوا راية الصليب، وحملوا إلى قبرص من خيل المسلمين وسلاحهم وأسراهم مالا يحصى عدده إلا الله، وأقام سوقهم بالساحل عشرين يوما يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص، وفرحوا بمجيء التتارهم وسائر أهل هذا المذهب الملعون [الفرق الباطنية] مثل أهل جزين وما حواليه، وجبل عامل ونواحيه، ولما خرجت العساكر الإسلامية من الديار المصرية ظهر فيهم من الخزي والنكال ما عرفه الناس منهم، ولما نصر الله الإسلام النصرة العظمى عند قدوم السلطان كان بينهم شبيه بالعزاء، كل هذا وأعظم منه عند هذه الطائفة التي كانت من أعظم الأسباب في خروج جنكيزخان إلى بلاد الإسلام، وفي استيلاء هولاكو على بغداد، وفي قدومه إلى حلب، وفي نهب الصالحية وفي غير ذلك من أنواع العداوة للإسلام وأهله...

ولقد كان جيرانهم من أهل البقاع وغيرها معهم في أمر لا يضبط شره، كل ليلة تنزل عليهم منهم طائفة ويفعلون من الفساد، مالا يحصيه إلا رب العباد، كانوا في قطع الطرقات، وإخافة سكان البيوتات، على أقبح سيرة عرفت من أهل الجنايات، يرد إليهم النصارى من أهل قبرص فيضيفونهم ويعطونهم سلاح المسلمين، ويقعون بالرجل الصالح من المسلمين فإما أن يقتلوه أو يسلبوه، وقليل منهم من يفلت منهم بالحيلة!

فأعان الله ويسر بحسن نية السلطان وهمته في إقامة شرائع الإسلام وعنايته بجهاد المارقين أن غزوا غزوة شرعية كما أمر الله ورسوله، بعد أن كشفت أحوالهم، وأزيحت عللهم، وأزيلت شبههم، وبذل لهم من العدل والإنصاف ما لم يكونوا يطمعون به، وبين لهم أن غزوهم اقتداء بسيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في قتال الحرورية..

وهؤلاء خرجوا عن شريعة رسول الله وسنته، وهم شر من التتار من وجوه متعددة، لكن التتر أكثر وأقوى، فلذلك يظهر كثرة شرهم، وكثير من فساد التتر هو لمخالطة هؤلاء لهم، كما كان في زمن قازان وهولاكو وغيرهما، فإنهم أخذوا من أموال المسلمين أضعاف ما أخذوا من أموالهم وأرضهم فيء لبيت المال...

فالحمد لله الذي يسر هذا الفتح في دولة السلطان بهمته وعزمه وأمره وإخلاء الجبل منهم وإخراجهم من ديارهم..

تمام هذا الفتح وبركته تقدم مراسم السلطان بحسم مادة أهل الفساد، وإقامة الشريعة في البلاد، فإن هؤلاء القوم لهم من المشايخ والإخوان في قرى كثيرة من يقتدون بهم، وينتصرون لهم، وفي قلوبهم غل عظيم، وإبطان معاداة شديدة لا يؤمنون معها على ما يمكنهم، ولو أنه مباطنة العدو، فإذا أمسك رؤوسهم الذين يضلونهم مثل بني العود زال بذلك من الشر ما لا يعلمه إلا الله، ويتقدم إلى قراهم وهي قرى متعددة بأعمال

دمشق وصفد وطرابلس وحماة وحمص وحلب بأن يقام فيهم شرائع الإسلام والجمعة والجماعة وقراءة القرآن ويكون لهم خطباء ومؤذنون، كسائر قرى المسلمين، وتقرأ فيهم الأحاديث النبوية، وتنشر فيهم المعالم الإسلامية، ويعاقب من عرف منهم بالبدعة والنفاق بما توجبه شريعة الإسلام، فإن هؤلاء المحاربين وأمثالهم قالوا نحن قوم جبال، وهؤلاء كانوا يعلموننا ويقولون لنا أنتم إذا قاتلتم هؤلاء تكونون مجاهدين، ومن قتل منكم فهو شهيد، وفي هؤلاء خلق كثير لا يقرون بصلاة ولا صيام ولا حج ولا عمرة، ولا يحرمون الميتة والدم ولحم الخنزير، ولا يؤمنون بالجنة والنار من جنس الإسماعيلية والنصيرية والحاكمية والباطنية، وهم كفار أكفر من اليهود والنصارى بإجماع المسلمين!

فتقدم المراسيم السلطانية بإقامة شعائر الإسلام من الجمعة والجماعة وقراءة القرآن، وتبليغ أحاديث النبيﷺ في قرى هؤلاء من أعظم المصالح الإسلامية وأبلغ الجهاد في سبيل الله.

وذلك سبب لانقماع من يباطن العدو من هؤلاء، ودخولهم في طاعة الله ورسوله وطاعة أولي الأمر من المسلمين، وهو من الأسباب التي يعين الله بها على قمع الأعداء، فإن ما فعلوه بالمسلمين في أرض سيس نوع من غدرهم الذي به ينصر الله المسلمين عليهم، وفي ذلك لله حكمة عظيمة، ونصرة للإسلام جسيمة.

قال ابن عباس: ما نقض قوم العهد إلا أديل عليهم العدو!

ولولا هذا وأمثاله ما حصل للمسلمين من العزم بقوة الإيمان وللعدو من الخذلان ما ينصر الله به المؤمنين ويذل به الكفار والمنافقين، والله هو المسئول أن يتم نعمته على سلطان الإسلام خاصة وعلى عباده المؤمنين عامة...).[1]

لقد أغاظت كل تلك الانتصارات -التي تتابعت خلال سنتين فقط من ٧٠٢ - ٧٠٤ هـ وشارك فيها ابن تيمية كقائد روحي للأمة حيث يعظمه العامة في الشام ومصر، والسلطان الناصر لدين الله محمد بن قلاوون كقائد سياسي- العدو الخارجي؛ فلم يجد بدا من الانقلاب عليهما من خلال مؤامرة داخلية!

وكان قد تصدى ابن تيمية سنة ٧٠٥ هـ قبل اعتقاله -وذلك بعد هزيمة التتار في شقحب سنة ٧٠٢هـ، وهزيمة الباطنية في الساحل سنة ٧٠٤هـ- للفرق الصوفية الخرافية التي أعانت التتار؛ كما قال المقريزي: (وفيها: أظهر ابن تيمية الإنكار على الفقراء الأحمدية فيما يفعلونه: من دخولهم في النيران المشتعلة، وأكلهم الحيات، ولبسهم الأطواق الحديد في أعناقهم، وتقلدهم بالسلاس على مناكبهم، وعمل الأساور الحديد في أيديهم، ولفهم شعورهم

(١) العقود الدرية (ص ١٩٦)

وتلبيدها، وقام في ذلك قيامًا عظيمًا بدمشق، وحضر في جماعة إلى النائب، وعرفه أن هذه الطائفة مبتدعة، فجمع له ولهم الناس من أهل العلم، فكان يومًا مشهودًا كادت أن تقوم فيه فتنة، واستقر الأمر على العمل بحكم الشرع ونزعهم هذه الهيئات).[١]

لقد تداعى بعدها كل أعداء ابن تيمية من الباطنية والصوفية الخرافية والجهمية للثأر منه، وخلفهم التتار الذين رأوا بأنه هو والسلطان الناصر السبب في هزيمتهم، وتحرير الشام من قبضتهم، وكسر شوكة حلفائهم!

بداية المؤامرة على ابن تيمية والسلطان الناصر:

وما زال شيخ الإسلام ابن تيمية يحث السلطان الناصر محمد بن قلاوون على استكمال حركة الجهاد والفتح، وتحرير أرض الإسلام، من الجيوش المغولية الوثنية شرقا، والقلاع والحاميات الفرنجية الصليبية على الساحل الشامي غربا، وتطهير الأرض من الفرق الباطنية التي وقفت معهم، حتى انقلب عليهما الصوفية الاتحادية وجاءوا بخصمهما بيبرس الجاشنكير الصوفي الذي سجن ابن تيمية سنة ٧٠٦ هـ، ونفى السلطان الناصر محمد بن قلاوون ٧٠٨ هـ، تلك الأحداث التي رأى أخوه شرف الدين ابن تيمية بأنها كانت (مؤامرة على الإسلام وأهله)، في رسالته التي بعثها من مصر إلى دمشق![٢]

وقد جاء فيها كما عند ابن عبد الهادي: (فمنها نزول الأخ الكريم -شيخ الإسلام ابن تيمية- بالثغر المحروس -الإسكندرية- فإن أعداء الله قصدوا بذلك أمورا يكيدون بها الإسلام وأهله، وظنوا أن ذلك يحصل عن قريب... وأقبل أهل الثغر أجمعون إلى الأخ متقبلين لما يذكره وينشره من كتاب الله وسنة رسوله، والحط والوقيعة في أعدائهما من أهل البدع والضلالات والكفر والجهالات، خصوصا أخبث الملاحدة والاتحادية ثم الجهمية.. فريقي السبعينية والعربية [اتباع ابن سبعين وابن عربي]، فمزق الله بها بقدومه الثغر جموعهم شذر مذر، وهتك أستارهم، وكشف رمزهم وإلحادهم وأسرارهم..

وكان من خواص خواص اللعين عدو الله ورسوله نصير الملحدين [شيخ الصوفية نصير المنبجي]، واشتهر ذلك واستقر عند عموم المؤمنين، وخواصهم، من أمير وقاض وفقيه ومفت وشيخ، وعموم المجاهدين).

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٤٠)

(٢) ذكر رسالته ابن عبد الهادي في العقود الدرية (ص ٢٨٩)

لقد كانت إذًا مؤامرة على الإسلام وأهله وعلى المجاهدين منهم! وسيكون نتيجتها عزل السلطان الناصر! وسجن ابن تيمية لصالح العدو الأجنبي!

تزوير الكتب والمحاضر على ابن تيمية ثم على السلطان الناصر:

لقد بدأت خيوط المؤامرة تنسج بعد فتوحات الساحل، فبدأت بالحرب الإعلامية والأراجيف والأكاذيب وتزوير الكتب -تماما كما حصل قبيل الانقلاب على محمد مرسي ثم على حزب العدالة في تركيا- وشارك فيها من تضررت مصالحهم من أولياء التتار والفرنجة من الباطنية والصوفية، فما إن رجع ابن تيمية من فتوحات الساحل سنة ٧٠٤ هـ، كبطل محرر؛ حتى عقدت له محاكمة في دمشق حول عقيدته! وذلك سنة ٧٠٥ هـ، ثم دعي على أثرها إلى مصر، ثم لم يلبث وهو في مصر سجينا، حتى وقع الانقلاب على السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وإذا من وقف وراء محاكمة ابن تيمية: هو نفسه من كان وراء الانقلاب على السلطان! وإذا التتار لهم يد طولى فيما جرى، فما لم يستطيعوا إنجازه حربا وغلابا؛ حققوه خيانة وانقلابا!

وقد بدأت المؤامرة أولا بتزوير كتاب على ابن تيمية، قيل أنه وصل إلى يد الجاشنكير بيبرس، والذي قام بعد ذلك بالانقلاب على السلطان الناصر، وقد عقدت له في دمشق بسبب ذلك الكتاب المزور ثلاث محاكمات!

قال ابن عبد الهادي: (وقد ذكر الشيخ رحمه الله صورة ما جرى في هذه المجالس ملخصا وعلق في ذلك شيئا مختصرا فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهير ولا معين، وأشهد أن محمدا عبده ورسول الذي أرسله إلى الخلق أجمعين، صلى الله عليه وعلى آله وعلى سائر عباد الله الصالحين.. أما بعد:

فقد سئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد، بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد [الشامية](١)، لما سعى إليه قوم من الجهمية، والاتحادية [الصوفية](٢)، والرافضة، وغيرهم من ذوي الأحقاد(٣)، فأمر الأمير بجمع القضاة

---

(١) كل ما سيأتي في النصوص الواردة بين [معقوفتين] فهي زيادة مني للبيان.

(٢) الاتحادية طائفة من الفرق الصوفية تدعي بأن الخالق متحد بالمخلوق وممتزج به كامتزاج الماء بالطين، وهي متأثرة بالفلسفة الهندية وبالنصرانية القائلتين باتحاد اللاهوت بالناسوت؛ وهو ما يناقض حقيقة دين التوحيد كما جاء به الإسلام، وهذا السر في تصريح رئيس الاتحاد العالمي للطرق الصوفية بأنهم أقرب إلى النصرانية!

(٣) ولاحظ كل الشخصيات التي شاركت في "مؤتمر الشيشان" لمحاكمته بعد سبعة قرون لا تخرج عن واحدة من هذه الأطراف!

الأربعة، قضاة المذاهب الأربعة وغيرهم من نوابهم والمفتين والمشايخ، ممن له حرمة وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة!

فقال لي: هذا المجلس عقد لك! فقد ورد مرسوم السلطان أن أسألك عن اعتقادك؟ وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد!

وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك!

فقلت: أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم.

وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابا ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكنني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم، وكان قد بلغني أنه زور عليّ كتابٌ إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان، يتضمن ذكر عقيدة محرفة، ولم أعلم بحقيقته، لكن علمت أن هذا مكذوب، وكان يرد علي من مصر وغيرها من يسألني مسائل في الاعتقاد أو غيره فأجيبه بالكتاب والسنة وما كان عيه سلف الأمة..).[1]

ولم يكن ابن تيمية آنذاك يدرك أبعاد تلك المؤامرة التي كان وراءها أطراف خارجية مغولية وصليبية إلا بعد سنة، في رسالة كتبها سنة ٧٠٦ هـ، وهو في سجنه في مصر، أشار فيها دون تصريح إلى بواكير هذه المؤامرة قبل الانقلاب على السلطان المجاهد الناصر محمد بن قلاوون، وقال فيها:

(وشأن هذه "القضية "وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعي إلا جزئيات الأمور، ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول "علاء الدين الطيبرسي" أن قلت: هذه "القضية" ليس الحق فيها لي بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها..

وقلت له: هذه القضية أكبر مما في نفوسكم؛ فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر!

فقال: إلى بلاد التتر؟

فقلت: نعم! هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك..!

وكنت قد قلت له الضرر في هذه "القضية" ليس عليّ؛ بل عليكم! فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام: الذين يبغضونه ويبغضون أولياءه والمجاهدين عنه ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم! وهم دبروا

---

(١) العقود الدرية (ص ٢٢٢)

عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ودولتكم! وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار وبعضهم مقيم بالشام وغيره! ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها ولا أسمي من دخل في ذلك، حتى تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك: ذكرت لك ذلك، وإلا فلا يقال ذلك إلا له، وما أقوله فاكشفوه أنتم!

فاستعجب من ذلك وقال: يا مولانا: ألا تسمي لي أنت أحدا؟

فقلت: وأنا لا أفعل ذلك فإن هذا لا يصلح! لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ودنياكم! وجعلوني إماما تسترا؛ لعلمهم بأني أواليكم وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم، وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر! قلت له: وإلا فأنا على أي شيء أخاف؟ إن قتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان علي الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة، وكان على من قتلني اللعنة الدائمة في الدنيا والعذاب في الآخرة، ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قتلت لأجل دين الله، وإن حبست فالحبس في حقي من أعظم نعم الله علي، ووالله ما أطيق أن أشكر نعمة الله علي في هذا الحبس، وليس لي ما أخاف الناس عليه، لا إقطاعي، ولا مدرستي، ولا مالي، ولا رياستي وجاهي. وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال، وفسد دينكم الذي تنالون به سعادة الدنيا والآخرة، وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة!

وقلت: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء والقضاة والمشايخ: إخواني وأصحابي؛ أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط، وما زلت محسنا إليهم، فأي شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام! وأنا أقول لكم -لكن لم يتفق أني قلت هذا له- إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ويطيعهم..)[١]

(وكان قد قال لي: فأنت تخالف المذاهب الأربعة؟

وذكر حكم القضاة الأربعة!

فقلت له: بل الذي قلته عليه الأئمة الأربعة المذاهب، وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابا: من كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، وأهل الحديث، والمتكلمين والصوفية، كلها توافق ما قلته بألفاظه[٢]؛ وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها، ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه!

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢١٤ - ٢١٧)

(٢) وسيأتي بإذن الله دراسة لكل هذه المسائل والنقل عن كافة مذاهب أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين والصوفية.

وكان لما أعطاني الدرج فتأملته فقلت له: هذا كله كذب؛ إلا كلمة واحدة. وهي أنه استوى على العرش حقيقة؛ لكن بلا تكييف ولا تشبيه.

قلت: وهذا هو في "العقيدة" بهذا اللفظ بلا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل.

فقال: فاكتب خطك بهذا.

قلت: هذا مكتوب قبل ذلك في "العقيدة" ولم أقل بما يناقضه؛ فأي فائدة في تجديد الخط؟!

وقلت: هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه غير واحد من العلماء: المالكية والشافعية وأهل الحديث وغيرهم؛ وما في علماء الإسلام من ينكر ذلك إلا هؤلاء الخصوم..).[1]

لقد رفض ابن تيمية الإفصاح لمبعوث نائب السلطنة عن أسماء المتورطين في تلك المؤامرة مع التتار، إلا أمام نائب السلطنة نفسه؛ لخطورة القضية، وخشيته من معرفة المتورطين فيها بانكشافها، وربما خوفا من تصرف السلطة معهم قبل التحري عن تفاصيل الموضوع وحقيقته، ولهذا قال ابن تيمية للرسول: أنتم اكشفوا القضية، وتحروا عن المؤامرة وأطرافها!

وقد كان وراء تلك المؤامرة في مصر شيخ الصوفية المنبجي، والأمير الجاشنكير بيبرس، والقاضي بن مخلوف، كما اكتشف بعد ذلك ابن تيمية، وكما ذكره ابن عبد الهادي: (وكان القائم في ذلك بمصر القاضي ابن مخلوف المالكي، والشيخ نصر المنبجي والقروي، واستعانوا بركن الدين الجاشنكير)!

لقد اتخذوا ابن تيمية ستارا -كما ذكر هو في رسالته- لشيء أكبر منه، وهو الانقلاب على الدولة والأمة كلها -كما جرى في "مؤتمر الشيشان" الذي اتخذ ابن تيمية وعقيدته ستارا للوقوف مع روسيا ومؤامرتها مع الباطنية في الشام- وهو ما حدث بعد ذلك فعلا: (ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم: فإن الذين سعوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم وفساد ملتكم ودولتكم! وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر وبعضهم مقيم هناك! فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم وجعلوني إماما بالتستر. لعلمهم بأني أواليكم وأنصح لكم، وأريد لكم خير الدنيا والآخرة. والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف. وإلا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغض وما زلت محبا لهم، مواليا لهم: أمرائهم ومشايخهم وقضاتهم.

فقال لي: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢١٧)

فقلت: سلم عليه وبلغه كل ما سمعت.

فقال: هذا كثير.

فقلت: ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب. وأما هذه الكلمة "استوى حقيقة" فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف -المالكية وغير المالكية- أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، بل ما علمت عالما أنكر ذلك، فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة ولم ينكره أحد من العلماء).[1]

لقد كانت مؤامرة كبرى أن يحاكم هؤلاء ابن تيمية، بعد كل تلك الانتصارات التاريخية، التي كان هو من نهض بها ودعا إليها، وشارك فيها، حتى قال لهم وهم يحاكمونه مخاطبا نائب السلطان: (ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقواما يكذبون علي كما قد كذبوا علي غير مرة، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربما يقولون كتم بعضه أو داهن وداري، فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين، قبل مجيء التتر إلى الشام، وقلت قبل حضورها كلاما قد بعد عهدي به وغضبت غضبا شديدا لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقواما كذبوا علي وقالوا للسلطان أشياء! وتكلمت بكلام احتجت إليه مثل أن قلت: من قام بالإسلام في أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلى عنه كل أحد؟ فلا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه وقمت مظهرا لحجته مجاهدا عنه مرغبا فيه! فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام في فكيف يصنعون بغيري!).

محاصرة السلطان الناصر سنة ٧٠٧ هـ ومحاولة اغتياله سنة ٧٠٨ هـ:

لقد نجحت المؤامرة كما خطط لها العدو، وتم محاكمة ابن تيمية واعتقاله، ثم سجنه في القاهرة، وبدأت المؤامرة تكتمل شيئا فشيئا على الدولة والأمة، كما حذر من ذلك ابن تيمية وهو في سجنه سنة ٧٠٦ هـ، حيث تم محاصرة السلطان في القلعة بعد أشهر من سجن ابن تيمية!

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة سبع وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها، والشيخ تقي الدين بن تيمية معتقل في قلعة الجبل بمصر، وفي أوائل المحرم أظهر السلطان الملك الناصر الغضب على الأمير ابن سلار والجاشنكير، وامتنع من العلامة [التوقيع على الكتب والمراسيم]، وأغلق القلعة وتحصن فيها، ولزم

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٦٠)

الأميران بيوتهما، واجتمع عليهما جماعة من الأمراء، وحوصرت القلعة وجرت خبطة عظيمة، وغلقت الأسواق، ثم راسلوا السلطان فتأطدت الأمور، وسكنت الشرور على دخن، وتنافرت القلوب، وقوي الأميران أكثر مما كانا قبل ذلك، وركب السلطان ووقع الصلح على دخن).(١)

ولم تنته الأمور عند هذا الحد بل جرت بعد ذلك محاولة اغتيال فاشلة للسلطان الناصر، وهو في طريقه للحج في سنة ٧٠٨هـ، وهو يعبر على جسر في الكرك، قال ابن كثير: (وفيها خرج الملك الناصر محمد بن قلاوون من الديار المصرية قاصدا الحج، وذلك في السادس والعشرين من رمضان، وخرج معه جماعة من الأمراء لتوديعه فردهم، ولما اجتاز بالكرك عدل إليها فنصب له الجسر، فلما توسطه كسر به، فسلم من كان أمامه، وقفز به الفرس فسلم، وسقط من كان وراءه، وكانوا خمسين فمات منهم أربعة، وتهشم أكثرهم في الوادي الذي تحت الجسر، وبقي نائب الكرك الأمير جمال الدين آقوش خجلا يتوهم أن يكون هذا يظنه السلطان عن قصد! وكان قد عمل للسلطان ضيافة غرم عليها أربعة عشر ألفا، فلم يقع الموقع لاشتغال السلطان بهم، وما جرى له ولأصحابه، ثم خلع على النائب وأذن له في الانصراف إلى مصر فسافر، واشتغل السلطان بتدبير المملكة في الكرك وحدها، وكان يحضر دار العدل ويباشر الأمور بنفسه، وقدمت عليه زوجته من مصر، فذكرت له ما كانوا فيه من ضيق الحال وقلة النفقات).(٢)

اعتزال السلطان الناصر في الكرك:

لقد أدرك السلطان الناصر أن ما جرى له كان عملية اغتيال فاشلة، وأن أعداءه قد أحكموا أمورهم، ونجحوا في مؤامرتهم، كما قال المقريزي: (وعندما استقر السلطان بقلعة الكرك عرف الأمراء أنه قد انثنى عزمه عن الحج، واختار الإقامة بالكرك، وترك السلطنة ليستريح خاطره؛ فشق عليهم ذلك، وبكوا وقبلوا له الأرض يتضرعون إليه في ترك هذا الخاطر، وكشفوا رؤوسهم فلم يرجع إليهم، وقال السلطان للخطيري [الحاجب]: قد أخذ بيبرس الجاشنكير السلطنة ولابد، ثم استدعى علاء الدين على بن أحمد بن سعيد بن الأثير، وكان قد توجه معه، وكتب إلى الأمراء بالسلام عليهم، وأنه رجع عن الحج وأقام بالكرك وترك السلطة).(٣)

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٥٠)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٥٣)

(٣) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٥٢)

لقد تم الانقلاب على السلطان الناصر وتم عزله، بعد أن أدرك بأن عملية الجسر كانت اغتيالا فاشلا، فوثب الجاشنكير على السلطة، كما وصف الحدث الذهبي: (وسار السلطان إلى الكرك ليحج فدخلها، فبعث نائبها جمال الدين إلى مصر، وزهد في مملكة محجور عليه فيها، ولوح بعزل نفسه، فوثب على الملك ركن الدين بيبرس الجاشنكير، ولقب بالمظفر).[1]

وقد سمى ابن أبي الفداء في تاريخه ما فعله الجاشنكير استيلاءً على السلطة فقال:

(ذكر مسير السلطان إلى الكرك واستيلاء بيبرس الجاشنكير على المملكة: وفي هذه السنة في يوم السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان خرج مولانا السلطان الملك الناصر ناصر الدنيا والدين محمد بن قلاوون الصالحي من الديار المصرية متوجهًا إلى الحجاز الشريف، وسار في خدمته جماعة من الأمراء منهم الأمير عز الدين أيدمر الخطيري [الحاجب]، والأمير حسام الدين قرالاجين، والأمير سيف الدين آل ملك، وغيرهم، ووصل إلى الصالحية وعيد بها عيد الفطر، ثم سار إلى الكرك فوصل إليها في عاشر شوال وكان النائب بها جمال الدين أبقوش الأشرفي، فعمل سماطًا واحتفل به وعبر السلطان إلى المدينة ثم إلى القلعة، ولما عبر السلطان على الجسر إلى القلعة والأمراء ماشون بين يديه والمماليك حول فرسه وخلفه، سقط بهم جسر قلعة الكرك، وقد حصرت يد فرس مولانا السلطان وهو راكبه داخل عتبة الباب، فلما أحس الفرس بسقوط الجسر أسرع حتى كاد أن يدوس الأمراء الماشين بين يديه، وسقط من مماليك مولانا السلطان خمس وثلاثون إلى الخندق وسقط غيرهم من أهل الكرك، ولم يهلك من المماليك غير شخص واحد لم يكن من الخواص، ونزل في الوقت مولانا السلطان خلد الله تعالى ملكه عند الباب وأحضر الجنويات والحبال ورفع الذين وقعوا عن آخرهم، وأمر بمداواتهم فصلحوا وعادوا إلى ما كانوا عليه في مدة يسيرة، وكان ذلك من عنوان سعادة مولانا جعلها الله تعالى خارقة للعوائد، فإن ارتفاع الجسر الذي سقطوا منه إلى الخندق يقارب خمسين ذراعًا، ولما استقر مولانا السلطان بقلعة الكرك أمر جمال الدين أقوش نائب السلطنة بها والأمراء الذين حضروا في خدمته بالمسير إلى الديار المصرية وأعلمهم أنه جعل السفر إلى الحجاز وسيلة إلى المقام بالكرك، وكان سبب ذلك استيلاء سلار وبيرس الجاشنكير على المملكة واستبدادهما بالأمور وتجاوز الحد في الانفراد بالأموال والأمر والنهي ولم يتركا لمولانا السلطان غير الاسم، مع ما كان منهما من محاصرة مولانا السلطان في القلعة وغير ذلك مما لا تنكمش

---

(١) العبر في خبر من غبر (٤ / ١٧)

النفس منه، فأنف مولانا السلطان خلد الله ملكه من ذلك وترك الديار المصرية، وأقام بالكرك ولما وصلت الأمراء إلى الديار المصرية، وأعلموا من بها بإقامة السلطان بالكرك وفراقه الديار المصرية).[١]

لقد كان ما حدث مؤامرة مكتملة الأركان، ابتدأت بالتضييق على السلطان الناصر وهو في مصر، ثم محاولة اغتياله في الكرك، وهو في طريق الحج، ثم عزله والوثوب على السلطة!

إن سقوط الجسر لحظة توسط حصان السلطان الناصر عليه، وانهياره من تحت أقدام حصانه: أوضح دليل على أن ما جرى عملية اغتيال وقى الله السلطان شرها!

وقد قص ابن كثير طرفا من تلك الحادثة بشيء من التفصيل، فقال في حوادث سنة ٧٠٨ هـ:

(ذكر سلطنة الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير بسعي المنبجي عدو ابن تيمية:

لما استقر الملك ناصر بالكرك، وعزم على الإقامة بها، كتب كتابا إلى الديار المصرية يتضمن عزل نفسه عن المملكة، فأثبت ذلك على القضاة بمصر، ثم نفذ على قضاة الشام، وبويع الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير في السلطنة في الثالث والعشرين من شوال يوم السبت بعد العصر، بدار الأمير سيف الدين سلار، اجتمع بها أعيان الدولة من الأمراء وغيرهم وبايعوه وخاطبوه بالملك المظفر، وركب إلى القلعة ومشوا بين يديه، وجلس على سرير المملكة بالقلعة، ودقت البشائر وسارت البريدية بذلك إلى سائر البلدان.

وفي مستهل ذي القعدة وصل الأمير عز الدين البغدادي إلى دمشق فاجتمع بنائب السلطنة والقضاة والأمراء والأعيان بالقصر الأبلق، فقرأ عليهم كتاب الناصر إلى أهل مصر، وأنه قد نزل عن الملك وأعرض عنه، فأثبته القضاة، وامتنع الحنبلي من إثباته وقال: ليس أحد يترك الملك مختارا، ولو لا أنه مضطهد ما تركه، فعزل وأقيم غيره، واستحلفهم للسلطان الملك المظفر، وكتبت العلامة على القلعة، وألقابه على محال المملكة، ودقت البشائر وزينت البلد، ولما قرئ كتاب الملك الناصر على الأمراء بالقصر، وفيه: إني قد صحبت الناس عشر سنين ثم اخترت المقام بالكرك، تباكى جماعة من الامراء وبايعوا كالمكرهين.. وخطب للمظفر يوم الجمعة على المنابر بدمشق وغيرها..)[٢]

---

(١) تاريخ أبي الفداء (٣ / ١٣٦)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٥٤)

إرسال ابن تيمية للإسكندرية لاغتياله:

وبعد الانقلاب وعزل السلطان الناصر، تم إرسال ابن تيمية من القاهرة -حيث كان رافضا للانقلاب، ويشمت بالسلطة الجديدة، ويبشر بقرب زوالها، وكان وجوده يشكل عبئا على الانقلابيين؛ لما له من مكانة كبيرة في قلوب المسلمين- إلى الإسكندرية للإقامة الجبرية، ثم السجن، ثم تعريضه للاغتيال على يد أعدائها فيها!

قال ابن كثير في حوادث سنة ٧٠٩ هـ: (ثم دخلت سنة تسع وسبعمائة: استهلت وخليفة الوقت المستكفي أمير المؤمنين بن الحاكم بأمر الله العباسي، وسلطان البلاد الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، ونائبه بمصر الأمير سيف الدين سلار، وبالشام آقوش الأفرم، وقضاة مصر والشام هم المذكورون في التي قبلها.

وفي ليلة سلخ صفر توجه الشيخ تقي الدين بن تيمية من القاهرة إلى الإسكندرية صحبة أمير مقدم، فأدخله دار السلطان وأنزله في برج منها فسيح الأكناف، فكان الناس يدخلون عليه ويشتغلون في سائر العلوم، ثم كان بعد ذلك يحضر الجمعات، ويعمل المواعيد [دروس ومحاضرات أسبوعية] على عادته في الجامع، وكان دخوله إلى الإسكندرية يوم الأحد، وبعد عشرة أيام وصل خبره إلى دمشق فحصل عليه تألم وخافوا عليه غائلة الجاشنكير وشيخه المنبجي، فتضاعف له الدعاء، وذلك أنهم لم يمكنوا أحدا من أصحابه أن يخرج معه إلى الإسكندرية، فضاقت له الصدور، وذلك إنه تمكن منه عدوه نصر المنبجي!

وكان سبب عداوته له: أن الشيخ تقي الدين كان ينال من الجاشنكير، ومن شيخه نصر المنبجي، ويقول: زالت أيامه، وانتهت رياسته، وقرب انقضاء أجله، ويتكلم فيهما وفي ابن عربي وأتباعه، فأرادوا أن يسيروه إلى الإسكندرية كهيئة المنفي لعل أحدا من أهلها يتجاسر عليه فيقتله غيلة، فما زاد ذلك الناس إلا محبة فيه وقربا منه وانتفاعا به واشتغالا عليه، وحنوا وكرامة له.

وجاء كتاب من أخيه يقول فيه: إن الأخ الكريم قد نزل بالثغر المحروس على نية الرباط، فإن أعداء الله قصدوا بذلك أمورا، يكيدونه بها ويكيدون الإسلام وأهله، وكانت تلك كرامة في حقنا، وظنوا أن ذلك يؤدي إلى هلاك الشيخ؛ فانقلبت عليهم مقاصدهم الخبيثة، وانعكست من كل الوجوه، وأصبحوا وأمسوا وما زالوا عند الله وعند الناس العارفين سود الوجوه [كحال المشاركين في مؤتمر الشيشان]، يتقطعون حسرات وندما على ما فعلوا، وانقلب أهل الثغر أجمعين إلى الاخ مقبلين عليه مكرمين له، وفي كل وقت ينشر من كتاب الله وسنة رسوله ما تقر به أعين المؤمنين، وذلك شجى في حلوق الأعداء، واتفق أنه وجد بالإسكندرية إبليس قد باض فيها وفرخ، وأضل بها فرق السبعينية والعربية، فمزق الله بقدومه عليهم شملهم، وشتت جموعهم شذر مذر، وهتك

أستارهم وفضحهم، واستتاب جماعة كثيرة منهم، وتوب رئيسا من رؤسائهم، واستقر عند عامة المؤمنين وخواصهم -من أمير وقاض وفقيه، ومفت وشيخ وجماعة المجتهدين [عند ابن الهادي: وجماعة المجاهدين]، إلا من شذ من الأغمار الجهال، مع الذلة والصغار- محبة الشيخ وتعظيمه، وقبول كلامه، والرجوع إلى أمره ونهيه، فعلت كلمة الله بها على أعداء الله ورسوله، ولعنوا سرا وجهرا وباطنا وظاهرا، في مجامع الناس بأسمائهم الخاصة بهم، وصار ذلك عند نصر المنبجي المقيم المقعد، ونزل به من الخوف والذل ما لا يعبر عنه، وذكر كلاما كثيرا.

والمقصود أن الشيخ تقي الدين أقام بثغر الإسكندرية ثمانية أشهر مقيما ببرج متسع مليح نظيف، له شباكان أحدهما إلى جهة البحر، والآخر إلى جهة المدينة، وكان يدخل عليه من شاء..).[١]

عودة السلطان الناصر للسلطة وإحباط المؤامرة سنة ٧٠٩هـ:

ولم يستسلم السلطان الناصر محمد بن قلاوون للانقلابيين ومؤامرتهم؛ فقد نجح في مراسلة الأمراء المخلصين وهو بالكرك، فاستجابوا لدعوته، واستعد لمواجهة الانقلاب الذي قاده الجاشنكير بيبرس وشيخه المنبجي، فتوجه إلى دمشق، قال ابن كثير: (وفي شهر رجب كثر الخوف بدمشق وانتقل الناس من ظاهرها إلى داخلها، وسبب ذلك أن السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ركب من الكرك قاصدا دمشق يطلب عوده إلى الملك، وقد مالأه جماعة من الأمراء وكاتبوه في الباطن وناصحوه، وقفز إليه جماعة من أمراء المصريين، وتحدث الناس بسفر نائب دمشق الأفرم إلى القاهرة، وأن يكون مع الجم الغفير، فاضطرب الناس ولم تفتح أبواب البلد إلى ارتفاع النهار، وتخبطت الأمور، فاجتمع القضاة وكثير من الأمراء بالقصر وجددوا البيعة للملك المظفر..

صفة عود الملك الناصر محمد بن الملك المنصور قلاوون إلى الملك، وزوال دولة المظفر الجاشنكير بيبرس، وخذلانه وخذلان شيخه نصر المنبجي الاتحادي الحلولي:

لما كان ثالث عشر شعبان جاء الخبر بقدوم الملك الناصر إلى دمشق، فساق إليه الأميران سيف الدين قطلوبك والحاج بهادر إلى الكرك، وحضاه على المجيء إليها، واضطرب نائب دمشق وركب في جماعة من أتباعه على الهجن في سادس عشر شعبان ومعه ابن صبح صاحب شقيف أرنون، وهيئت بدمشق أبهة السلطنة والإقامات

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٥٦)

اللائقة به، والعصائب والكوسات، وركب من الكرك في أبهة عظيمة، وأرسل الأمان إلى الأفرم [نائب السلطان في دمشق]، ودعا له المؤذنون في المأذنة ليلة الاثنين سابع عشر شعبان، وصبح بالدعاء له والسرور بذكره، ونودي في الناس بالأمان، وأن يفتحوا دكاكينهم ويأمنوا في أوطانهم، وشرع الناس في الزينة، ودقت البشائر، ونام الناس في الأسطحة ليلة الثلاثاء ليتفرجوا على السلطان حين يدخل البلد، وخرج القضاة، والأمراء والأعيان لتلقيه.

قال كاتبه ابن كثير: وكنت فيمن شاهد دخوله يوم الثلاثاء وسط النهار في أبهة عظيمة، وبسط له من عند المصلى وعليه أبهة الملك، وبسطت الشقاق الحرير تحت أقدام فرسه، كلما جاوز شقة طويت من ورائه، والجد على رأسه والأمراء السلحدارية عن يمينه وشماله، وبين يديه، والناس يدعون له ويضجون بذلك ضجيجا عاليا، وكان يوما مشهودا...

ثم خرج السلطان من دمشق يوم الثلاثاء تاسع رمضان، وفي صحبته ابن صصرى وصدر الدين الحنفي قاضي العساكر، والخطيب جلال الدين، والشيخ كمال الدين بن الزملكاني، والموقعون وديوان الجيش وجيش الشام بكماله قد اجتمعوا عليه من سائر مدنه وأقاليمه بنوابه وأمرائه، فلما انتهى السلطان إلى غزة دخلها في أبهة عظيمة، وتلقاه الأمير سيف الدين بهادر هو وجماعة من أمراء المصريين، فأخبروه أن الملك المظفر -الجاشنكير بيبرس- قد خلع نفسه من المملكة، ثم تواتر قدوم الأمراء من مصر إلى السلطان..

وكان دخول السلطان الملك الناصر إلى قلعة الجبل -في القاهرة- آخر يوم عيد الفطر من هذه السنة..).(١)

لقد كان الجاشنكير -الذي قام بالانقلاب على السلطان الناصر مع الأمير سلار سنة ٧٠٨ هـ مع ما لهما من مواقف محمودة قبل أن يتورطا في المؤامرة مع التتار- ممن تخلف عن قتال غازان حين غزا الشام سنة ٦٩٩هـ، واعتزل وهو في ساحة المعركة بدعوى المرض، ودارت الدائرة على المسلمين؛ كما ذكره المقريزي: (وفي وقت الترتيب عرض للأمير بيبرس الجاشنكير حدة وإسهال مفرط لم يتمكن منه أن يثبت على الفرس، فركب المحفة واعتزل القتال!).(٢)

وقد احتل غازان بعدها دمشق، (وجلس شيخ الشيوخ [الصوفية وكان برفقة غازان المغولي حين احتل دمشق] نظام الدين [محمود الشيباني] بالمدرسة العادية، وعتب على الناس لعدم ترددهم إليه، ووعد بالدخول

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٥٧)
(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٠٧)

في إصلاح أمورهم مع غازان، وطلب الأموال وتعاظم إلى الغاية، وصار "نظام الدين" يضع من قلعة دمشق ويستهين بها، ويقول: لو أردنا أخذها أخذناها من أول يوم، [وذلك حين رفض أمير القلعة فتحها لغازان بوصية من ابن تيمية لتظل مقاومة للاحتلال]، وكان لا يزال الدبوس على كتفه، ولم يكن فيه من أخلاق المشايخ ما يمدح به، بل أخذ نحو الثلاثين ألف دينار برطيلًا، حتى قال فيه علاء الدين بن مظفر بن الكندي الوداعي:

شـــيخ غـــازان مـــا خـــلا أحـــــد مـــــن تجـــــرده

وغـــــدا الكـــــل لابـــــس خرقـــة الفقـــر مـــن يـــده).[1]

دور التتار في الانقلاب على السلطان الناصر:

لقد اشترك الأمير سلار سيف الدين التتري الأصل، في الانقلاب مع الجاشنكير على سيده السلطان الناصر، بل كان هو وراء تولية الجاشنكير، وفي قصر سلار التتاري تم اجتماع الأمراء لبيعة الجاشنكير؛ كما قال الصفدي: (ولما توجه السلطان الملك الناصر محمد إلى الحجاز ورد من الطريق إلى الكرك وأقام بها، وأظهر لهم أنه ترك الملك، لعب الأمير سيف الدين سلار بالجاشنكير وسلطنه، وتسمى بالمظفر وفوّض الخليفة إليه ذلك، وأفتاه جماعة من الفقهاء بذلك منهم الشيخ صدر الدين بن الوكيل، والشيخ شمس الدين بن عدلان).[2]

وصار سلار نائبا له؛ كما قال الصفدي: (ولما توجه الملك الناصر إلى الكرك، وتملك الجاشنكير استمر به في النيابة، وازداد -سلار- عظمة وسعادة، وأقاما على ذلك تسعة أشهر؛ فلما عاد السلطان من الكرك تلقاه سلار إلى أثناء الرمل، ولما دخل أعطاه الشوبك، فتوجه إليها في جماعته، وتشاغل السلطان عنه، ونزح سلار عن الشوبك وطلب البرية، ثم خذل وسير يطلب الأمان على أنه يقيم بالقدس يعبد الله تعالى، فأجابه السلطان إلى ذلك، ودخل القاهرة بعد أن بقي أيامًا في البرية مرددًا مع العرب ينوبه كل يوم ألف درهم وأربعون غرارة شعير، فلما جاء عاتبه السلطان واعتقله ومنع من الزاد حتى مات جوعًا.. وكان أسمر آدم، لطيف القد، أسيل الخد، لحيته في حنكه سوداء، وهو من التتر الأويراتية، مات في أوائل الكهولة في سنة عشر وسبعمائة).[3]

وقال ابن الوردي في تاريخه عن نهاية سلار بعد عودة السلطان الناصر سنة للسلطنة ٧٠٩ هـ: (وأما سلار فاشتد خوفه ووجله بالشوبك فنزح إلى البرية ثم خذل، وأرسل يطلب أمانًا ليقيم بالقدس فأجيب، وساقه

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٠٩)

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (١ / ٢٣٩)

(٣) الوافي بالوفيات (٥ / ١٨٠)

حتفه إلى القاهرة فأحضره السلطان وعاتبه ثم اعتقل، ومنع من الزاد حتى مات جوعًا، وفي أهرائه نحو مائتي ألف أردب، وقيل وجد وقد أكل خفه، وكان من التتار العويرامية، ومات في جمادي الأولى سنة عشر وسبعمائة).[1]

لقد كان سلار من التتار، وكان وراء الانقلاب وتولية الجاشنكير، وأصبح نائبه بعد الانقلاب، فلا يبعد أن يكون ممن تورطوا مع التتار، أو تواصلوا من خلال بعض من لهم به علاقة من خاصته!

تغلغل النفوذ المغولي في قصر السلطنة المملوكية في القاهرة:

لقد بدأ النفوذ المغولي في مصر أوجه حين أصبح الأمير "كتبغا المنصوري" -والذي كان جنديا في جيش مغول فارس، فأسرته جيوش المماليك، واشتراه الأمير قلاوون، ثم أصبح من حاشية ابنه السلطان المنصور بن قلاوون- نائب السلطنة والمدبر للدولة سنة ٦٩٣هـ؛ حين بويع السلطان الناصر محمد بن السلطان المنصور بن قلاوون وهو صبي صغير في السن التاسعة، خلفا لأخيه الأشرف، فلم يلبث كتبغا أن عزل السلطان الناصر، وتولى السلطنة أربع سنوات من سنة ٦٩٤ - ٦٩٨ هـ؛ فكان أول مغولي يحكم مصر والشام!

فلما رأى بأن أمراء مصر مماليك المنصور بن قلاوون لم يقبلوا بتصرفه وعزله ابن مولاهم؛ أراد الاستقواء بالمغول من أبناء جنسه، فاستقبل منهم ١٨ ألف بيت مغولي، وقربهم في حاشيته قبل دخولهم في الإسلام!

وقد ذكر المؤرخون قصة هؤلاء المغول الذين جاءوا لاجئين إلى الشام ثم مصر فرارا من غازان سنة ٦٩٥ هـ، واستضافة السلطان "كتبغا" لهم، قال العيني: (وقال بيبرس في تاريخه: وفيها وهي في سنة خمس وتسعين وستمائة ورد إلى البلاد الشامية طائفة كثيرة من التتار الأويراتية صحبة طرغاي...

قال بيبرس: وكان سبب هربهم من بلادهم أن طرغاي كان متفقا مع بيدو بن طرغاي على قتل كيخاتو، فلما وصل الملك إلى قازان بن أرغون، خاف طرغاي على نفسه لئلا يأخذه بقتل عمه... وعبروا الفرات وحضروا إلى الشام... فلما وردت مطالعات نواب الشام إلى الأبواب السلطانية بوصول هؤلاء الأويراتية أرسل "زين الدين كتبغا" إليهم الأمير علم الدين سنجر الدويداري من دمشق لينزلهم في بلاد الساحل، ويحضر مقدميهم وكبارهم إلى الباب العزيز، فأنزل نسواهم وأولادهم وعامتهم في بلاد الساحل، وأحضر من أعيانهم نحو مائتي فارس صحبة طرغاي وككتاي والوص مقدميهم، فلما وصلوا تلقاهم "زين الدين كتبغا" بالإكرام، وعاملهم بالإنعام،

---

(١) تاريخ ابن الوردي (٢ / ٢٥٠)

وألم بهم غاية الإلمام، وعجل لهم الخلع والهبات، وأعطى أكابرهم الطبلخانات، وصاروا يجلسون بالقلة في مراتب الأمراء ومقاعد الكبراء!

وكان الصواب أن يدرجوا قبل أن يقدموا، ويمهل عليهم حتى يسلموا، فإذا دخلوا في الدين وأقاموا شعائر المسلمين، وعرف منهم ذلك باليقين، يرفع منهم من يستحق الرفعة، وينقلون إلى الأخباز والإمرة.

فلما رأى أمراء الإسلام ما فعله مع هؤلاء على غير القياس، وأنه قدمهم على أكابر الناس كرهوا منه هذه الفعلة، مع ما في النفوس من تغلبه على السلطنة وخلعه وارث المملكة [السلطان الناصر محمد بن قلاوون]: فتغيرت له الخواطر، وتكدرت منه الضمائر، وتوثبت مماليكه على الإقطاعات والحمايات، وامتدت أيديهم إلى الرشا والجبايات، وتكبروا على الكبراء، وتقدموا على قدماء الأمراء، وغلبوه على رأيه، وحجبوه بحجاب وجعلوه من ورائه، ولم يتنبه لردعهم ولا تيقظ لمنعهم؛ فتمكنت البغضاء وتزيدت الشحناء، وهو لا يعلم بما تم، ولا ينظر فيه نظر من بحسمه يهتم، وصار الأمراء يعتقدونه راضيا بهذه الأمور، فامتلأت بالإحنة صدور الصدور، وكان كما قيل:

وإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وفي نزهة الناظر: ومما قاله شمس الدين ابن دانيال في ذلك:

ربنا اكشف عنا العذاب فإنا قد هلكنا في الدولة المغلية
جاءنا المغل والغلا فانسلقنا وانطبخنا في الدولة المغلية

وفيه: لما قرب هؤلاء من القاهرة أمر السلطان لسائر الأمراء والعسكر إلى لقائهم، فخرجوا، وخرج أهل المدينة كافة، وكان يوما مشهودا، ثم أنعم على مقدمهم طرغاي بطبلخاناة، وكان عزم على أن يعطيه إمرة مائة وتقدمة ألف، فأشار عليه الأمراء أن يكون طبلخاناة وبعد قليل يكبره، وأنعم على ألوص بإمرة عشرة، والبقية بأخباز وإقطاعات، وعظمهم تعظيما عظيما، فصار طرغاي يجلس مع مقدمي الألوف، وتزايد ضرر العالم بالغلاء والويل، ورأت السوقة من تلك الطائفة وسوء أخلاقهم وبذاذة نفوسهم ما كرهوه، وقصد الأمراء بعد اتفاقهم مع السلطان أن يتحدثوا في أمر إسلامهم واشتمالهم على الدين الحنيفي، وأن يتعلموا فرائض الإسلام، فتحدث السلطان مع طرغاي في هذه القضية، فلم يجد لهم قابلية في ذلك الوقت، وعرف الأمراء أنهم يحتاجون إلى تطويل المدة فيهم والتدريج بأمرهم قليلا قليلا.[1]

---

(١) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٢٩٣)

وقد ضج المسلمون منهم ومن سلوكياتهم الوثنية، كما ذكر الصفدي طرفا منها؛ فقال: (ثم سار بهم الأمير قراسنقر إلى القاهرة يوم الاثنين سابع ربيع الآخر، فلما وصلوا بالغ السلطان في إكرامهم والإحسان إليهم، وأمر عدة منهم. وبقوا على كفرهم، ودخل شهر رمضان فلم يصم منهم أحد، وصاروا يأكلون الخيل من غير ذبحها، بل يربط الفرس ويضرب على وجهه حتى يموت فيؤكل، فأنف الأمراء من جلوسهم معهم بباب القلة في الخدمة، وعظم على الناس إكرامهم، وتزايد بغضهم في السلطان، وانطلقت الألسنة بذمه حتى أوجب ذلك خلع السلطان فيما بعد).[1]

وقد كان ذلك هو السبب في خلع كتبغا حيث صار للمغول مع وثنيتهم دولة وسطوة في عاصمة الخلافة التي هزمت التتار قبل أربعين سنة في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨ ه!

قال العيني: (ذكر توجه السلطان الملك العادل كتبغا من الديار المصرية قاصدا إلى الشام:

وفي نزهة الناظر: والسبب لذلك أن الأمراء الأكابر لم يعجبهم ما فعله السلطان مع الأويراتية من كثرة الإكرام وعلو منازلهم ورفعتهم فوق غيرهم، واتفق أنه دخل شهر رمضان المعظم ولم يروا أحدا منهم صام؛ بل رأوا أكثرهم مفطرين، فخاطب الأمراء السلطان في ذلك، وقالوا: ينبغي أن يخاطب هؤلاء في الإسلام ويتعلمون شرائع الدين، ولا يمكن أن هؤلاء في بلاد الإسلام وفي مملكة مصر على غير دين الإسلام، فلم يرجع إلى شيء من كلامهم، فقال: لا يشوش أحد عليهم، فخلوهم يكونون على دينهم.

فوجد الأمراء من ذلك أمرا عظيما مع تطاول مماليكه وحاشيته عليهم، وعلى الناس من كثرة المظالم والحمايات..[2]

ذكر اتفاق الأمراء على خلع السلطان كتبغا:

وكان السبب في لذلك أمورا منها تقديم السلطان الأويراتية لكونهم من جنسه، ومنها عدم التفات السلطان إلى كلام الأمراء الكبار، ومنها تطاول مماليكه على الناس وخصوصا على الأمراء بالإساءة وقلة الأدب، فشرعت الأمراء عند ذلك في التدبير على خلعه، وانتهزوا الفرصة في هذه السفرة..).[3]

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٢٧٩)

(٢) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٢٩٣)

(٣) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (١ / ٢٩٥)

لقد فتح تنامي النفوذ المغولي في مصر -مع بقائهم على وثنيتهم وتغلغلهم في الدولة والسلطة- الباب على مصراعيه للتآمر مع دولة التتار في المشرق (إيران والعراق)، وهو ما حذر منه ابن تيمية!

استدعاء السلطان الناصر ابن تيمية للقاهرة بعد عودته للسلطنة:

وما إن عاد السلطان الناصر إلى السلطة في سنة ٧٠٩هـ، حتى أطلق -مباشرة وبعد يومين فقط من عودته- شيخ الإسلام ابن تيمية من سجنه وإقامته الإجبارية في الإسكندرية، إعلانا منه عن نهاية المؤامرة على القائدين العظيمين!

قال ابن كثير: (قال الشيخ علم الدين البرزالي: ولما دخل السلطان إلى مصر يوم عيد الفطر لم يكن له دأب إلا طلب الشيخ تقي الدين بن تيمية من الإسكندرية معززا مكرما مبجلا، فوجه إليه في ثاني يوم من شوال بعد وصوله بيوم أو يومين، فقدم الشيخ تقي الدين على السلطان في يوم ثامن الشهر، وخرج مع الشيخ خلق من الإسكندرية يودعونه، واجتمع بالسلطان يوم الجمعة فأكرمه وتلقاه ومشى إليه في مجلس حفل، فيه قضاة المصريين والشاميين، وأصلح بينه وبينهم، ونزل الشيخ إلى القاهرة وسكن بالقرب من مشهد الحسين، والناس يترددون إليه، والأمراء والجند وكثير من الفقهاء والقضاة منهم من يعتذر إليه ويتنصل مما وقع منه، فقال: أنا حاللت كل من أذاني.

قلت: وقد أخبرني القاضي جمال الدين بن القلانسي بتفاصيل هذا المجلس، وما وقع فيه من تعظيمه وإكرامه، مما حصل له من الشكر والمدح من السلطان والحاضرين من الأمراء، وكذلك أخبرني بذلك قاضي القضاة منصور الدين الحنفي، ولكن أخبار ابن القلانسي أكثر تفصيلا، وذلك أنه كان إذ ذاك قاضي العساكر، وكلاهما كان حاضرا هذا المجلس!

ذكر لي: أن السلطان لما قدم عليه الشيخ تقي الدين بن تيمية نهض قائما للشيخ أول ما رآه، ومشى له إلى طرف الإيوان، واعتنقا هناك هنيهة، ثم أخذ معه ساعة إلى طبقة فيها شباك إلى بستان، فجلسا ساعة يتحدثان، ثم جاء ويد الشيخ في يد السلطان، فجلس السلطان وعن يمينه ابن جماعة قاضي مصر، وعن يساره ابن الخليلي والوزير، وتحته ابن صصرى، ثم صدر الدين علي الحنفي، وجلس الشيخ تقي الدين بين يدي السلطان على طرف طراحته، وتكلم الوزير في إعادة أهل الذمة إلى لبس العمائم البيض بالعلائم، وأنهم

قد التزموا للديوان بسبع مائة ألف في كل سنة، زيادة على الحالية، فسكت الناس وكان فيهم قضاة مصر والشام وكبار العلماء من أهل مصر والشام من جملتهم ابن الزملكاني.

قال ابن القلانسي: وأنا في مجلس السلطان إلى جنب ابن الزملكاني؛ فلم يتكلم أحد من العلماء ولا من القضاة!

فقال لهم السلطان: ما تقولون؟ يستفتيهم في ذلك!

فلم يتكلم أحد، فجثا الشيخ تقي الدين على ركبتيه، وتكلم مع السلطان في ذلك بكلام غليظ، ورد على الوزير ما قاله ردا عنيفا، وجعل يرفع صوته والسلطان يتلافاه ويسكته بترفق وتؤدة وتوقير! وبالغ الشيخ في الكلام، وقال ما لا يستطيع أحد أن يقوم بمثله، ولا بقريب منه، وبالغ في التشنيع على من يوافق في ذلك.

وقال للسلطان: حاشاك أن يكون أول مجلس جلسته في أبهة الملك تنصر فيه أهل الذمة لأجل حطام الدنيا الفانية، فاذكر نعمة الله عليك إذ رد ملكك إليك، وكبت عدوك ونصرك على أعدائك، فذكر أن الجاشنكير هو الذي جدد عليهم ذلك، فقال: والذي فعله الجاشنكير كان من مراسيمك لأنه إنما كان نائبا لك، فأعجب السلطان ذلك واستمر بهم على ذلك، وجرت فصول يطول ذكرها.

وقد كان السلطان أعلم بالشيخ من جميع الحاضرين، ودينه وزينته وقيامه بالحق وشجاعته!

وسمعت الشيخ تقي الدين يذكر ما كان بينه وبين السلطان من الكلام لما انفردا في ذلك الشباك الذي جالسا فيه: وأن السلطان استفتى الشيخ في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموا فيه! وأخرج له فتاوى بعضهم بعزله من الملك ومبايعة الجاشنكير، وأنهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضا [أي ابن تيمية]!

وأخذ [السلطان] يحثه بذلك على أن يفتيه [ابن تيمية] في قتل بعضهم!

وإنما كان حنقه عليهم بسبب ما كانوا سعوا فيه من عزله ومبايعة الجاشنكير!

ففهم الشيخ مراد السلطان: فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء! وينكر أن ينال أحدا منهم بسوء!

وقال له: إذا قتلت هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم!

فقال له: إنهم قد آذوك وأرادوا قتلك مرارا!

فقال الشيخ: من آذاني فهو في حل، ومن آذى الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي، وما زال به حتى حلم عنهم السلطان وصفح!

قال: وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقول: ما رأينا مثل ابن تيمية حرضنا عليه فلم نقدر عليه! وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا!

ثم إن الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان نزل إلى القاهرة وعاد إلى بث العلم ونشره، وأقبلت الخلق عليه، ورحلوا إليه، يشتغلون عليه، ويستفتونه ويجيبهم بالكتابة والقول، وجاء الفقهاء يعتذرون مما وقع منهم في حقه؛ فقال: قد جعلت الكل في حل، وبعث الشيخ كتابا إلى أهله يذكر ما هو فيه من نعم الله وخيره الكثير، ويطلب منهم جملة من كتب العلم التي له ويستعينوا على ذلك بجمال الدين المزي، فإنه يدري كيف يستخرج له ما يريده من الكتب التي أشار إليها.

وقال في هذا الكتاب: والحق كل ماله في علو وازدياد وانتصار، والباطل في انخفاض وسفول واضمحلال، وقد أذل الله رقاب الخصوم، وطلب أكابرهم من السلم ما يطول وصفه، وقد اشترطنا عليهم من الشروط ما فيه عز الإسلام والسنة، وما فيه قمع الباطل والبدعة، وقد دخلوا تحت ذلك كله، وامتنعنا من قبول ذلك منهم، حتى يظهر إلى الفعل، فلم نثق لهم بقول ولا عهد، ولم نجبهم إلى مطلوبهم حتى يصير المشروط معمولا، والمذكور مفعولا، ويظهر من عز الإسلام والسنة للخاصة والعامة ما يكون من الحسنات التي تمحو سيئاتهم، وذكر كلاما طويلا يتضمن ما جرى له مع السلطان في قمع اليهود والنصارى وذلهم، وتركهم على ما هم عليه من الذلة والصغار).[1]

لقد كان لقاء القائدين والمجاهدين العظيمين لقاءً أخويا، تعانقا فيه عناقا حميميا؛ وكأنهما يهنئان بعضهما على إحباط المؤامرة على الأمة كلها، وابتهاجا بنصر الله لهما؛ وكأنما كان قصد السلطان من الاستعجال بإطلاق سراح ابن تيمية وتكريمه في محفل عام: إثبات براءته من كل ما صدر باسمه من كتب مزورة باعتقال ابن تيمية ومحاكمته، وبراءة ابن تيمية من كل ما اتهمه به الانقلابيون!

لقد كان في اجتماع القائدين وحدهما في تلك المقصورة في البستان بعد عودتهما للسلطة مباشرة ودون مشاركة أحد لهما: دليل على ما كان عند كل واحد منهما من أسرار خطيرة عن تلك المؤامرة، ودليل على أنهما جناحا الدولة السياسي والفكري، فإذا سلما سلمت الأمة والدولة!

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٦٠)

لقد ذكّر السلطان الناصر شيخ الإسلام ابن تيمية بالفتاوى التي كتبت في خلعه من السلطنة، وما صدر بحق ابن تيمية من سجن ظلما؛ مما يؤكد أن المؤامرة عليهما كانت واحدة، وأن الجهة واحدة، وأن شخصيات دينية كانت متورطة بها!

وكان موقف ابن تيمية في تلك اللحظة -لحظة النصر التاريخية على مؤامرة العدو الخارجية بأدوات داخلية- غاية في النبل والسيادة؛ كما يليق به كشيخ مشايخ الإسلام، وكزعيم روحي وإمام، فحذر السلطان من التعرض للفقهاء والقضاة الذي وُظف أكثرهم من حيث لا يعلم في المؤامرة! ورفض ابن تيمية أن يعاقب السلطان أحدا منهم حتى من ظلموه وسجنوه، وحلل الجميع وعفا عنهم!

لقد انتهى كل شيء، وظل ما دار في اللقاء الخاص بين القائدين المجاهدين الذي استغرق ساعة سرا من أسرار التاريخ؛ وكأنما تعاهد القائدان على جعله طي الكتمان؛ حفاظا على مصلحة الأمة ودولة الخلافة في القاهرة التي للتو جددت للإسلام شبابه، وأعادت له أسلابه، حتى صار أعداؤها يرمونها عن قوس واحدة؛ فاقتضت السياسة الشرعية تحييد الأعداء وتأليفهم ورص الصفوف!

لقد كان الإجراء الأهم الذي اتخذه السلطان الناصر بعد عودته للسلطة مباشرة سنة ٧٠٩ هـ هو منع المغول الأويراتية من الدخول في الخدمة السلطانية؛ مما يؤكد تورطهم في المؤامرة، وقد أشار إلى ذلك الصفدي، قال: (وفيه [أي: عام ٧٠٩هـ] منع الأويراتية من الدخول إلى الخدمة السلطانية: وسببه أنهم كانوا مستخدمين عند الأمراء، فلما خامروا على أستاذيهم، وفروا إلى السلطان بالكرك ظنوا أنهم قد اتخذوا عنده بذلك يدًا، فصاروا بعد عوده إلى السلطنة يمشون في خدمة السلطان ويقفون فوق المماليك السلطانية، فشق ذلك على المماليك، وأغروا السلطان بهم حتى تنكر لهم، وأكثروا من ذمهم والعيب عليهم بكونهم خامروا على أستاذيهم وأنهم لا خير فيهم، إلى أن منعهم السلطان).[١]

وهذا التعليل الذي ذكره الصفدي بعيد عن حقيقة السبب الرئيسي في منعهم! بل الصحيح أنهم كان لهم يد في تلك المؤامرة؛ خاصة وأنهم كانوا قد هجموا على السلطان الناصر سنة ٦٩٩ هـ وأحدثوا فتنة كبرى، وكانوا في حاشيته، وذلك في السنة التي احتل فيها غازان الشام![٢]

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٧٠)
(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك (١ / ٣٠٦)

لقد وقع ما حذر منه شيخ الإسلام ابن تيمية، وثبت أن المغول آنذاك كانوا قد اخترقوا الدولة، مع وثنيتهم، ولا يبعد أنهم كانوا على تواصل مع بني جنسهم، كما كشف ذلك ابن تيمية وهو في حبسه!

قصة محاكمة فكر ابن تيمية:

لقد أحبط الله الانقلاب على السلطان الناصر والذي سيكمل بعد عودته للسلطة فتوحاته وجهاده العسكري حتى وفاته سنة ٧٤١هـ؛ كما أحبط الله المؤامرة على شيخ الإسلام ابن تيمية الذي سيكمل جهاده الفكري حتى وفاته سنة ٧٢٨هـ، ثم تدور السنون والعقود والقرون فإذا الروس يرثون المغول! وإذا السيسي يأتي بانقلاب عسكري، مدعوم من الروم، وإذا علي جمعة يرث ابن المنبجي؛ وإذا هم يعقدون مؤتمرا يحاكمون فيه ابن تيمية من جديد، وبالتهمة نفسها، ولتحقيق الغرض ذاته، ولكل قوم وارث!

لقد دافع ابن تيمية في المحاكمات الثلاث عن عقيدته، وأثبت لقضاة الشام أن كل ما كتبه هو عقيدة سلف الأمة، ومذهب أئمة أهل السنة، وأحضر كتبهم من كل المذاهب؛ فثبت لهم صحة قوله، وصرحوا بأنهم على عقيدته!

لقد جاء "مؤتمر الشيشان" ليحاكم ابن تيمية بنفس التهمة، وفي الظروف نفسها، مع أنه كان الأولى بهم، أن يثبتوا ما عجز أسلافهم عن إثباته، وهو عدم صحة تلك الأقوال التي نقلها ابن تيمية عن أئمة المذاهب الأربعة الفقهية، وعن أئمة الحديث وأئمة الصوفية وأئمة الأشعرية السنية!

لقد أورد ابن تيمية في محاكماته تلك عشرات النصوص عن الأئمة وذكر مصادرها، وسيتم توثيقها هنا من النسخ المطبوعة منها أثناء إيرادها؛ لتعرف الأمة مدى صحة دعواه بأن ما ذكره هو عقيدة سلف الأمة وأئمة أهل السنة، فإن كانت عقائد باطلة فلا يتحمل ابن تيمية جريرتها، ولا يلحقه من الذم أكثر مما يلحقهم إن ثبت بطلانها!

لقد قصّ ابن كثير طرفا من تلك المحاكمات في حياة ابن تيمية، وسمعنا صداها في "مؤتمر الشيطان"، فإذا هم يتهمونه بالتجسيم والتشبيه ويبدعونه ويخرجونه من دائرة السنة؛ بل والإسلام؛ ليرضوا قيصر الروس، الذي كانت صواريخه وطائراته في تلك اللحظة تدك الشام وحلب التي حررها منهم ابن تيمية!

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة خمس وسبعمائة: استهلت والخليفة المستكفي والسلطان الملك الناصر، والمباشرون هم المذكورون فيما مضى، وجاء الخبر أن جماعة من التتر كمنوا لجيش حلب وقتلوا منهم خلقا من الأعيان وغيرهم، وكثر النوح ببلاد حلب بسبب ذلك...

وفي ثاني المحرم خرج نائب السلطنة بمن بقي من الجيوش الشامية، وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم، فساروا إلى بلاد الجرد والرفض والتيامنة فخرج نائب السلطنة الأفرم بنفسه بعد خروج الشيخ لغزوهم، فنصرهم الله عليهم وأبادوا خلقا كثيرا منهم ومن فرقتهم الضالة، ووطئوا أراضي كثيرة من صنع بلادهم، وعاد نائب السلطنة إلى دمشق في صحبته الشيخ ابن تيمية والجيش، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير، وأبان الشيخ علما وشجاعة في هذه الغزوة، وقد امتلأت قلوب أعدائه حسدا له وغما.

ما جرى للشيخ تقي الدين بن تيمية مع الأحمدية [الصوفية] وكيف عقدت له المجالس الثلاثة:

وفي يوم السبت تاسع جمادى الأولى حضر جماعة كثيرة من الفقراء الأحمدية إلى نائب السلطنة بالقصر الأبلق، وحضر الشيخ تقي الدين بن تيمية، فسألوا من نائب السلطنة بحضرة الأمراء أن يكف الشيخ تقي الدين إمارته عنهم، وأن يسلم لهم حالهم!

فقال لهم الشيخ: هذا ما يمكن، ولا بد لكل أحد أن يدخل تحت الكتاب والسنة، قولا وفعلا، ومن خرج عنهما وجب الإنكار عليه.

فأرادوا أن يفعلوا شيئا من أحوالهم الشيطانية التي يتعاطونها في سماعاتهم!

فقال الشيخ: تلك أحوال شيطانية باطلة، وأكثر أحوالهم من باب الحيل والبهتان، ومن أراد منهم أن يدخل النار فليدخل أولا إلى الحمام وليغسل جسده غسلا جيدا ويدلكه بالخل والأشنان [الصابون] ثم يدخل بعد ذلك إلى النار إن كان صادقا، ولو فرض أن أحدا من أهل البدع دخل النار بعد أن يغتسل فإن ذلك لا يدل على صلاحه ولا على كرامته؛ بل حاله من أحوال الدجاجلة المخالفة للشريعة إذا كان صاحبها على السنة، فما الظن بخلاف ذلك!

فابتدر شيخ المنيبع الشيخ صالح وقال: نحن أحوالنا إنما تنفق عند التتار ليست تنفق عند الشرع!

فضبط الحاضرون عليه تلك الكلمة، وكثر الإنكار عليهم من كل أحد، ثم اتفق الحال على أنهم يخلعون الأطواق الحديد من رقابهم، وأن من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه.

وصنف الشيخ جزءا في طريقة الأحمدية، وبين فيه أحوالهم ومسالكهم وتخيلاتهم، وما في طريقتهم من مقبول ومردود بالكتاب، وأظهر الله السنة على يديه وأخمد بدعتهم ولله الحمد والمنة).[1]

لقد أثبت ابن تيمية بالأدلة من الكتاب والسنة بأن تلك الطائفية الأحمدية، على باطل، وأن أحوالها التي تعتريها هي أحوال شيطانية، تقوم على الدجل والخرافة والشعوذة، تماما كما يشاهد اليوم من أحوالها الشيطانية في احتفالاتها الوثنية، كما هو منشور بالصوت والصورة، وهو الإسلام السني التي تريد روسيا ترويجه في "مؤتمر الشيطان"!

وشيخ المنيبع هذا قال عنه ابن كثير: (الشيخ صالح الأحمدي الرفاعي شيخ المنيبع، كان التتريكرمونه لما قدموا دمشق، ولما جاء قطلوشاه نائب التتر نزل عنده، وهو الذي قال للشيخ تقي الدين بن تيمية بالقصر: نحن ما ينفق حالنا إلا عند التتر، وأما عند الشرع فلا).[2]

ولما لم تنجح هذه الشكاية من أرباب الطرق الصوفية الخرافية -التي لم يقتنع بها الفقهاء ولا القضاة؛ لظهور بطلانها، ولوجوب التزام الجميع حكم الكتاب والسنة- جاء المتآمرون عليه من باب آخر، وفي السنة ذاتها، ألا وهو باب العقائد، والشكاية عليه بدعوى أنه خالف عقيدة أهل السنة والجماعة، فالمهم هو اعتقال ابن تيمية وإزاحته من طريقهم بأي دعوى كاذبة! ليصلوا بعد ذلك إلى عزل السلطان الناصر؛ كما تقضي بذلك المؤامرة مع التتار!

وقد سبق لهم أن ثاروا عليه قبل ذلك في سنة ٦٩٨ هـ؛ حين كتب رسالته "الحموية"، وعقد له مجلس؛ فلم ير قضاة الشام فيها ما يوجب منعه أو عقوبته!

قال الصفدي: (وكان في ربيع الأول سنة ثمان وتسعين وست مائة، قد قام عليه جماعة من الشافعية، وأنكروا عليه كلاما في الصفات، وأخذوا فتياه الحموية، وردوا عليه فيها، وعملوا له مجلسا، فدافع الأفرم عنه، ولم يبلغهم فيه أربا، ونودي في دمشق بإبطال العقيدة الحموية، فانتصر له جاغان المشد، وكان قد منع من الكلام، ثم إنه جلس على عادته يوم الجمعة، وتكلم ثم حضر عنده قاضي القضاة إمام الدين [القزويني الشافعي]، وبحثوا معه، وطال الأمر بينهم، ثم رجع القاضي إمام الدين وأخوه جلال الدين وقالا: من قال عن الشيخ تقي الدين شيئا عزرناه)[3].

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٣٩)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٥٢)

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر (١ / ٥٩)

فلما رجع من جهاده منصورا سنة ٧٠٤هـ؛ عادوا لمحاكمته في القضية نفسها سنة ٧٠٥هـ حول رسالته "الواسطية"، والتي هي رسالة مختصرة، ليس فيها أكثر مما في "الحموية"!

قال ابن كثير عن المحاكمة التي عقدت له: (أول المجالس الثلاثة لشيخ الإسلام ابن تيمية:

وفي يوم الاثنين ثامن رجب [٧٠٥هـ] حضر القضاة والعلماء وفيهم الشيخ "تقي الدين بن تيمية" عند نائب السلطنة بالقصر، وقرئت عقيدة الشيخ تقي الدين "الواسطية"، وحصل بحث في أماكن منها، وأخرت مواضع إلى المجلس الثاني، فاجتمعوا يوم الجمعة بعد الصلاة ثاني عشر الشهر المذكور وحضر الشيخ "صفي الدين الهندي"، وتكلم مع الشيخ تقي الدين كلاما كثيرا، ولكن ساقيته لاطمت بحرا، ثم اصطلحوا على أن يكون الشيخ "كمال الدين بن الزملكاني" هو الذي يحاققه من غير مسامحة، فتناظرا في ذلك، وشكر الناس من فضائل الشيخ "كمال الدين بن الزملكاني" وجودة ذهنه وحسن بحثه حيث قاوم ابن تيمية في البحث، وتكلم معه، ثم انفصل الحال على قبول العقيدة، وعاد الشيخ إلى منزله معظما مكرما.

وبلغني أن العامة حملوا له الشمع من باب النصر إلى القصاعين على جاري عادتهم في أمثال هذه الأشياء!

وكان الحامل على هذه الاجتماعات كتاب ورد من السلطان في ذلك، كان الباعث على إرساله قاضي المالكية "ابن مخلوف"، والشيخ "نصر المنبجي" شيخ "الجاشنكير" وغيرهما من أعدائه، وذلك أن الشيخ تقي الدين بن تيمية كان يتكلم في المنبجي وينسبه إلى اعتقاد ابن عربي!

وكان للشيخ "تقي الدين" من الفقهاء جماعة يحسدونه لتقدمه عند الدولة، وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطاعة الناس له ومحبتهم له، وكثرة أتباعه وقيامه في الحق، وعلمه وعمله، ثم وقع بدمشق خبط كثير وتشويش بسبب غيبة نائب السلطنة، وطلب القاضي جماعة من أصحاب الشيخ وعزر بعضهم، ثم اتفق أن الشيخ "جمال الدين المزي" الحافظ قرأ فصلا بالرد على الجهمية من كتاب "أفعال العباد" للبخاري، تحت قبة النسر بعد قراءة ميعاد البخاري، بسبب الاستسقاء، فغضب بعض الفقهاء الحاضرين وشكاه إلى قاضي الشافعي "ابن صصرى"، وكان عدو الشيخ [ابن تيمية] فسجن المزي!

فبلغ الشيخ "تقي الدين"، فتألم لذلك وذهب إلى السجن فأخرجه منه بنفسه، وراح إلى القصر فوجد القاضي هنالك، فتقاولا بسبب الشيخ "جمال الدين المزي"، فحلف "ابن صصرى" لا بد أن يعيده إلى السجن وإلا عزل نفسه، فأمر النائب بإعادته تطييبا لقلب القاضي فحبسه عنده في القوصية أياما ثم أطلقه.

ولما قدم نائب السلطنة ذكر له الشيخ "تقي الدين" ما جرى في حقه وحق أصحابه في غيبته، فتألم النائب لذلك ونادى في البلد أن لا يتكلم أحد في العقائد، ومن عاد إلى تلك الحال حل ماله ودمه ورتبت داره وحانوته، فسكنت الأمور.

وقد رأيت فصلا من كلام الشيخ "تقي الدين" في كيفية ما وقع في هذه المجالس الثلاثة من المناظرات.

ثم عقد المجلس الثالث في يوم سابع شعبان بالقصر واجتمع جماعة على الرضا بالعقيدة المذكورة!

وفي هذا اليوم عزل "ابن صصرى" نفسه عن الحكم بسبب كلام سمعه من بعض الحاضرين في المجلس المذكور، وهو من الشيخ "كمال الدين بن الزملكاني"!

ثم جاء كتاب السلطان في السادس والعشرين من شعبان فيه إعادة "ابن صصرى" إلى القضاء، وذلك بإشارة "المنبجي"، وفي الكتاب: إنا كنا سمعنا بعقد مجلس للشيخ "تقي الدين بن تيمية"، وقد بلغنا ما عقد له من المجالس، وأنه على مذهب السلف وإنما أردنا بذلك براءة ساحته مما نسب إليه!

ثم جاء كتاب آخر في خامس رمضان يوم الاثنين وفيه الكشف عن ما كان وقع للشيخ "تقي الدين بن تيمية" في أيام "جاغان"، والقاضي "إمام الدين القزويني" وأن يحمل هو والقاضي "ابن صصرى" إلى مصر!

فتوجها على البريد نحو مصر، وخرج مع الشيخ خلق من أصحابه وبكوا وخافوا عليه من أعدائه، وأشار عليه نائب السلطنة ابن الافرم بترك الذهاب إلى مصر!

وقال له: أنا أكاتب السلطان في ذلك وأصلح القضايا، فامتنع الشيخ من ذلك، وذكر له أن في توجهه لمصر مصلحة كبيرة، ومصالح كثيرة، فلما توجه لمصر ازدحم الناس لوداعه ورؤيته حتى انتشروا من باب داره إلى قرب الجسورة، فيما بين دمشق والكسوة، وهم فيما بين باك وحزين ومتفرج ومتنزه ومزاحم متغال فيه.

فلما كان يوم السبت دخل الشيخ "تقي الدين" غزة فعمل في جامعها مجلسا عظيما، ثم دخلا معا إلى القاهرة والقلوب معه وبه متعلقة!

فدخلا مصر يوم الاثنين الثاني والعشرين من رمضان، وقيل إنهما دخلاها يوم الخميس، فلما كان يوم الجمعة بعد الصلاة عقد للشيخ مجلس بالقلعة اجتمع فيه القضاة وأكابر الدولة وأراد أن يتكلم على عادته، فلم يمّكن من البحث والكلام، وانتدب له "الشمس ابن عدنان" خصما احتسابا، وادعى عليه عند "ابن مخلوف المالكي" أنه يقول إن الله فوق العرش حقيقة، وأن الله يتكلم بحرف وصوت، فسأله القاضي جوابه.

فأخذ الشيخ في حمد الله والثناء عليه.

فقيل له: أجب! ما جئنا بك لتخطب!

فقال: ومن الحاكم فيّ؟

فقيل له: القاضي المالكي!

فقال له الشيخ: كيف تحكم فيّ وأنت خصمي!

فغضب غضبا شديدا وانزعج، وأقيم مرسما عليه، وحبس في برج أياما، ثم نقل منه ليلة العيد إلى الحبس المعروف بالجب، هو وأخوه "شرف الدين عبد الله" و "زين الدين عبد الرحمن".

وأما "ابن صصرى" فإنه جدد له توقيع بالقضاء بإشارة "المنبجي" شيخ "الجاشنكير" حاكم مصر، وعاد إلى دمشق يوم الجمعة سادس ذي القعدة والقلوب له ماقتة، والنفوس منه نافرة، وقرئ تقليده بالجامع، وبعده قرئ كتاب فيه الحط على الشيخ "تقي الدين" ومخالفته في العقيدة، وأن ينادى بذلك في البلاد الشامية، وألزم أهل مذهبه بمخالفته، وكذلك وقع بمصر، قام عليه "جاشنكير" وشيخه "نصر المنبجي"، وساعدهم جماعة كثيرة من الفقهاء والفقراء، وجرت فتن كثيرة منتشرة، نعوذ بالله من الفتن، وحصل للحنابلة بالديار المصرية إهانة عظيمة كثيرة..

ثم دخلت سنة ست وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها والشيخ "تقي الدين ابن تيمية" مسجون بالجب من قلعة الجبل...

ثم دخلت سنة سبع وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها، والشيخ "تقي الدين ابن تيمية" معتقل في قلعة الجبل بمصر، وفي أوائل المحرم أظهر السلطان الملك الناصر الغضب على الأمير ابن سلار والجاشنكير وامتنع من العلامة، وأغلق القلعة وتحصن فيها، ولزم الأميران بيوتهما، واجتمع عليهما جماعة من الأمراء وحوصرت القلعة وجرت خبطة عظيمة...

وفي يوم الجمعة رابع عشر صفر اجتمع القضاة "بدر الدين بن جماعة" بالشيخ "تقي الدين بن تيمية" في دار الأوحدي من قلعة الجبل، وطال بينهما الكلام ثم تفرقا قبل الصلاة، والشيخ تقي الدين مصمم على عدم الخروج من السجن، فلما كان يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول جاء الأمير حسام الدين مهنا بن عيسى ملك العرب إلى السجن بنفسه وأقسم على الشيخ "تقي الدين" ليخرجن إليه، فلما خرج أقسم عليه ليأتين معه إلى دار سلار، فاجتمع به بعض الفقهاء بدار سلار وجرت بينهم بحوث كثيرة.

ثم فرقت بينهم الصلاة، ثم اجتمعوا إلى المغرب وبات الشيخ "تقي الدين" عند سلار، ثم اجتمعوا يوم الأحد بمرسوم السلطان جميع النهار، ولم يحضر أحد من القضاة بل اجتمع من الفقهاء خلق كثير، أكثر من كل يوم، منهم الفقيه "نجم الدين بن رفع"، و "علاء الدين التاجي"، و "فخر الدين ابن بنت أبي سعد"، و "عز الدين النمراوي"، و "شمس الدين بن عدنان" وجماعة من الفقهاء، وطلبوا القضاة فاعتذروا بأعذار، بعضهم بالمرض، وبعضهم بغيره، لمعرفتهم بما ابن تيمية منطوي عليه من العلوم والأدلة، وأن أحدا من الحاضرين لا يطيقه، فقبل عذرهم نائب السلطنة ولم يكلفهم الحضور بعد أن رسم السلطان بحضورهم أو بفصل المجلس على خير، وبات الشيخ عند نائب السلطنة وجاء الأمير حسام الدين مهنا يريد أن يستصحب الشيخ "تقي الدين" معه إلى دمشق، فأشار سلار بإقامة الشيخ بمصر عنده ليرى الناس فضله وعلمه! وينتفع الناس به ويشتغلوا عليه، وكتب الشيخ كتابا إلى الشام يتضمن ما وقع له من الأمور.

قال البرزالي: وفي شوال منها شكا الصوفية بالقاهرة على الشيخ "تقي الدين" وكلموه في ابن عربي وغيره إلى الدولة، فردوا الأمر في ذلك إلى القاضي الشافعي، فعقد له مجلسا وادعى عليه "ابن عطاء" بأشياء فلم يثبت عليه منها شيء؛ لكنه قال: لا يستغاث إلا بالله، لا يستغاث بالنبي استغاثة بمعنى العبادة، ولكن يتوسل به ويتشفع به إلى الله، فبعض الحاضرين؛ قال: ليس عليه في هذا شيء، ورأى القاضي "بدر الدين بن جماعة" أن هذا فيه قلة أدب!

فحضرت رسالة إلى القاضي، أن يعمل معه ما تقتضيه الشريعة!

فقال القاضي: قد قلت له ما يقال لمثله!

ثم إن الدولة خيروه بين أشياء: إما أن يسير إلى دمشق، أو الإسكندرية بشروط، أو الحبس؛ فاختار الحبس! فدخل عليه جماعة [ورغبوا إليه] في السفر إلى دمشق ملتزما ما شرط، فأجاب أصحابه إلى ما اختاروا جبرا لخواطرهم!

فركب خيل البريد ليلة الثامن عشر من شوال [متوجها لدمشق]، ثم أرسلوا خلفه من الغد بريدا آخر؛ فردوه!

وحضر عند قاضي القضاة "ابن جماعة"، وعنده جماعة من الفقهاء.

فقال له بعضهم: إن الدولة ما ترضى إلا بالحبس!

فقال القاضي: وفيه مصلحة له!

واستناب شمس الدين التونسي المالكي، وأذن له أن يحكم عليه بالحبس فامتنع!

وقال: ما ثبت عليه شي!

فأذن لنور الدين الزواوي المالكي فتحير!

فلما رأى الشيخ توقفهم في حبسه قال: أنا أمضي إلى الحبس وأتبع ما تقتضيه المصلحة.

فقال نور الدين الزواوي: يكون في موضع يصلح لمثله.

فقيل له: الدولة ما ترضى إلا بمسمى الحبس!

فأرسل إلى حبس القضاة في المكان الذي كان فيه تقي الدين ابن بنت الأعز حين سجن، وأذن له أن يكون عنده من يخدمه.

وكان ذلك كله بإشارة "نصر المنبجي" لوجاهته في الدولة، فإنه كان قد استحوذ على عقل "الجاشنكير" الذي تسلطن فيما بعد، وغيره من الدولة، والسلطان [الناصر محمد بن قلاوون] مقهور معه!

واستمر الشيخ في الحبس يُستفتى، ويقصده الناس ويزورونه، وتأتيه الفتاوى المشكلة التي لا يستطيعها الفقهاء من الأمراء وأعيان الناس، فيكتب عليها بما يحير العقول من الكتاب والسنة.

ثم عقد للشيخ مجلس بالصالحية بعد ذلك كله، ونزل الشيخ بالقاهرة بدار ابن شقير، وأكب الناس على الاجتماع به ليلا ونهارا...).[1]

وكل ما سبق ذكره يؤكد بأن القضاة لم يستطيعوا الحكم عليه بشيء، لا ابن جماعة، ولا الزواوي، ولا التونسي، لأنهم لم يجدوا عليه جرما يستحق به العقوبة؛ بل وافقوا على ما جاء في كتابه "الواسطية"، وأنها عقيدة سلف الأمة، ومع ذلك جاءت الأوامر باسم الدولة بسجنه للمصلحة!

وحين وافق ابن تيمية على التزام شروطهم التي اشترطوها ليرجع إلى دمشق تطييبا لخواطر أصحابه، رفضت ذلك السلطة -وهي هنا القاضي ابن مخلوف، والشيخ المنبجي الذي كان يتحكّم بالجاشنكير- وجاء الأمر بحبسه، بلا حكم قضائي؛ بل بأمر سلطاني!

وكان الهدف واضحا وهو حبسه في القاهرة، ومنعه من الذهاب للشام، حتى يتمكن لهم بعد ذلك عزل السلطان الناصر، دون أن يشكل ابن تيمية عليهم خطرا في الشام؛ إذ قد يرفض الانقلاب على السلطان

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٤٢ -٥٢)

الناصر، وبما له من مكانة عظيمة في نفوس المسلمين قد يجيش أهل الشام، فوجوده في مصر في السجن أو الإقامة الجبرية سيحد من تأثيره!

وقد وجد أعداؤه بأن تهمة العقيدة الواسطية لن تحقق لهم ما يرجون، فبادروا برفع قضية أخرى وهو في حبسه، رفعها ضده الصوفية حول طعنه بابن عربي، ثم رفع عليه ابن عطاء الله السكندري دعوى انتقاص النبي ﷺ؛ لأنه يمنع في الدعاء من الاستشفاع به!

وقد أحيل ابن تيمية في هذه القضية إلى قضاة مذهب الإمام مالك؛ لأنهم أشد المذاهب في موضوع التعرض لجناب النبوة، فأراد المنبجي أن يحكموا بقتله بدعوى أنه يتنقص من مقام النبوة حين ينهى عن الاستشفاع بالنبي ﷺ في الدعاء، وأنه لا يدعى غير الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾!

لقد كان هدفهم إزاحة ابن تيمية من طريقهم؛ ليقوموا بالانقلاب على السلطان الناصر؛ ومما يؤكد صدق حدسهم بأن ابن تيمية سيرفض خلعهم للسلطان الناصر: أنه حين تولى الجاشنكير السلطنة بعد الانقلاب كان ابن تيمية يطعن فيه، ويبشر بزوال سلطانه، كما قال ابن كثير: (وذلك إنه تمكن منه عدوه نصر المنبجي، وكان سبب عداوته له أن الشيخ تقي الدين كان ينال من الجاشنكير، ومن شيخه نصر المنبجي، ويقول: زالت أيامه، وانتهت رياسته، وقرب انقضاء أجله!).[1]

قال قاضي قضاة اليمن الشوكاني عن تلك المحاكمة الهزلية: (فادُّعي على ابن تيمية عند المالكي -ابن مخلوف- فقال: هذا عدوي، ولم يجب عن الدعوى، فكرر عليه فأصر، فحكم المالكي بحبسه، فأقيم من المجلس، وحبس في برج، ثم بلغ المالكي أن الناس يترددون إليه، فقال: يجب التضييق عليه إن لم يقتل، وإلا فقد ثبت كفره! فنقلوه ليلة عيد الفطر إلى الجب، ولقد أحسن [ابن تيمية] رحمه الله بالتصميم على عدم الإجابة عند ذلك القاضي الجريء الجاهل الغبي، ولو وقعت منه الإجابة لم يبعد الحكم بإراقة دم هذا الإمام الذي سمح الزمان به وهو بمثله بخيل! ولا سيما هذا القاضي من المالكية الذي يقال له ابن مخلوف، فإنه من شياطينهم المتجرئين على سفك دماء المسلمين بمجرد أكاذيب وكلمات ليس المراد بها ما يحملونها عليه، وناهيك بقوله أن هذا الإمام قد استحق القتل وثبت لديه كفره! ولا يساوي شعرة من شعراته؛ بل لا يصلح لأن يكون شسعا لنعله، وما زال

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٥٦)

هذا القاضي الشيطان يتطلب الفرص التي يتوصل بها إلى إراقة دم هذا الإمام فحجبه الله عنه، وحال بينه وبينه والحمد لله رب العالمين).[1]

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة ثمان وسبعمائة استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها، والشيخ "تقي الدين" قد أخرج من الحبس، والناس قد عكفوا عليه زيارة وتعلما واستفتاء وغير ذلك... وفيها خرج الملك الناصر محمد بن قلاوون من الديار المصرية قاصدا الحج، وذلك في السادس والعشرين من رمضان، وخرج معه جماعة من الأمراء لتوديعه فردهم، ولما اجتاز بالكرك عدل إليها فنصب له الجسر، فلما توسطه كسر به فسلم من كان أمامه وقفز به الفرس فسلم).[2]

فأقام الناصر في الكرك، ووثب الجاشنكير على السلطة، وتم توجيه ابن تيمية للإسكندرية، كما سبق ذكره، حتى عاد السلطان الناصر سنة ٧٠٩هـ إلى القاهرة منصورا، وخرج منها الجاشنكير مدحورا!

رواية ابن تيمية لتفاصيل المحاكمة:

لقد قصّ ابن تيمية تفاصيل محاكماته كلها، وأرسل بحيثياتها إلى من كانوا يسألونه عنها، وأورد فيه حججه على خصومه، والفصل الذي كتبه ابن تيمية في حكاية ما جرى في المحاكمات الثلاث، واطلع عليه ابن كثير، ونقل طرفا منه ابن عبد الهادي في العقود الدرية -كما سبق- هو في مجموع الفتاوى له[3]، ولفظه:

(بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهير له ولا معين. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ الذي أرسله إلى الخلق أجمعين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وعلى سائر عباد الله الصالحين أما بعد:

فقد سئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد، بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد، لما سعى إليه قوم من الجهمية؛ والاتحادية؛ والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد، فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة؛ قضاة المذاهب الأربعة، وغيرهم من نوابهم، والمفتين والمشايخ؛ ممن له حرمة وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد، وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة.

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١ / ٦٠)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٥٣)

(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ١٦١)



فقال لي: هذا المجلس عقد لك! فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك! وعما كتبت به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد.

وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك.

فقلت: أما الاعتقاد: فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني! بل يؤخذ عن الله ورسوله وما أجمع عليه سلف الأمة؛ فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم، وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابا ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم، وكان قد بلغني أنه زور عليّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان [أستاذ دار السلطان أو الأستدار هو المسئول عن شئون قصر الحكم كمدير ديوان الرئاسة أو الديوان الملكي] يتضمن ذكر عقيدة محرفة ولم أعلم بحقيقته؛ لكن علمت أنه مكذوب. وكان يرد عليّ من مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره؛ فأجيبه بالكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة.

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك!

فقلت: اكتبوا.

فأمر الشيخ كمال الدين [الزملكاني القاضي الشافعي]: أن يكتب؛ فكتب له جمل الاعتقاد في أبواب الصفات، والقدر، ومسائل الإيمان، والوعيد، والإمامة، والتفضيل، وهو: أن اعتقاد أهل السنة والجماعة:

- الإيمان بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

- وأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

- والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها؛ ونهى عن المعصية وكرهها، والعبد فاعل حقيقة، والله خالق فعله.

- وأن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص.

- وأن لا نكفر أحدا من أهل القبلة بالذنوب، ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحدا.

- وأن الخلفاء بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن قدم عليا على عثمان: فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وذكرت هذا أو نحوه؛ فإني الآن قد بعد عهدي ولم أحفظ لفظ ما أمليته؛ لكنه كتب إذ ذاك.

ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقواما يكذبون عليّ؛ كما قد كذبوا عليّ غير مرة، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي: ربما يقولون: كتم بعضه؛ أو داهن، وداري؛ فأنا أحضر عقيدة مكتوبة؛ من نحو سبع سنين، قبل مجيء التتر إلى الشام.

وقلت قبل حضورها كلاما قد بعد عهدي به وغضبت غضبا شديدا؛ لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقواما كذبوا عليّ، وقالوا للسلطان أشياء، وتكلمت بكلام احتجت إليه؛ مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومن الذي أوضح دلائله وبيّنه؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال؟ حين تخلى عنه كل أحد؛ ولا أحد ينطق بحجته، ولا أحد يجاهد عنه، وقمت مظهرا لحجته مجاهدا عنه مرغبا فيه؟ فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام في فكيف يصنعون بغيري! ولو أن يهوديا طلب من السلطان الإنصاف: لوجب عليه أن ينصفه؛ وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو؛ بل قد أطلب الإنصاف منه، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون؛ ليوقفوا على افترائهم، وقلت كلاما أطول من هذا الجنس؛ لكن بعد عهدي به.

فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محيي الدين: بأن يكتب ذلك.

وقلت أيضا: كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه! وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده؛ لكنني قلت أيضا بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرت فيها فصلا إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف.

ثم أرسلت من أحضرها ومعها كراريس بخطي من المنزل فحضرت "العقيدة الواسطية".

وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدم علي من أرض واسط بعض قضاة نواحيها -شيخ يقال له "رضي الدين الواسطي"، من أصحاب الشافعي- قدم علينا حاجا وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر [بعد احتلالهم العراق والمشرق] من غلبة الجهل والظلم ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة.

فألح في السؤال وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت!

فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة؛ في مصر، والعراق، وغيرهما.

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الريبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين، فقرأها على الحاضرين حرفا حرفا، والجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورد منهم ما شاء ويعارض فيما شاء، والأمير أيضا يسأل عن

مواضع فيها، وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى ما قد علم الناس بعضه، وبعضه بسبب الاعتقاد، وبعضه بغير ذلك!

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس، فإنه كثير لا ينضبط؛ لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك مع بعد العهد بذلك، ومع أنه كان يجري رفع أصوات ولغط لا ينضبط.

فكان مما اعترض عليّ بعضهم لما ذكر في أولها: ومن الإيمان بالله: "الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل".

فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟

ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره؛ إما وجوبا وإما جوازا!

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمّه الله تعالى في كتابه هو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحا! ومثل تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم: من الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم!

فسكت وفي نفسي [الصواب: نفسه] ما فيها!

وذكرت في غير هذا المجلس: أني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه -[كقوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾]- وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة؛ فنفيت ما ذمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان كما بينته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ "التأويل" في كتاب الله: غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين؛ من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلا ما هو صحيح منقول عن بعض السلف؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف: فليس من التحريف.

وقلت له أيضا: ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، وكان أحب إلي من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح، كما قد يعنى به معنى فاسد.

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ولا يلحدون في أسماء الله وآياته: جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله؛ وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها: فلم يتمكن لعلمه بالجواب ولما ذكرت آية الكرسي: أظنه سأل الأمير عن قولنا: لا يقربه شيطان حتى يصبح، فذكرت حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر، وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه.

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ويطنبون في هذا ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك!

فقلت: قولي من غير تكييف ولا تمثيل: ينفي كل باطل، وإنما اخترت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم: المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

فاتفق هؤلاء السلف: على أن التكييف غير معلوم لنا، فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة، وهو أيضا منفي بالنص، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في التأويل والمعنى، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله، وكذلك التمثيل: منفي بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف، إذ كنه الباري غير معلوم للبشر!

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف: وهو إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات: إثبات وجود لا إثبات تكييف فكذلك إثبات الصفات: إثبات وجود لا إثبات تكييف.[1]

---

(١) ذكره نحوه الخطابي في معالم السنن ٣٣١/٤ في شرح حديث النزول: (قلت مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء أن يجروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها، وأن لا يريغوا لها المعاني، ولا يتأولوها لعلمهم بقصور علمهم عن دركها.. عن الأوزاعي، قال: كان مكحول والزهري يقولان أمروا الأحاديث كما جاءت.

قلت: وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره وأن لا نكشف عن باطنه وهو من جملة المتشابه الذي ذكره الله عز وجل في كتابه فقال ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية: فالمحكم منه يقع به العلم الحقيقي والعمل، والمتشابه يقع به الإيمان والعلم بالظاهر ونوكل باطنه إلى الله سبحانه؛ وهو معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وإنما حظ الراسخين في العلم أن يقولوا ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] وكذلك كل ما جاء من هذا الباب في القرآن؛ كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] والقول في جميع ذلك عند علماء السلف هو ما قلنا، وقد روي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة)..=

فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام؟

فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا السؤال!

= هذه القاعدة ذكرها بلفظها أيضا الإمام الحافظ الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) في رسالته في الصفات (ص٣)؛ فقال: (أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضوان الله عليهم إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله سبحانه، وحققها من المثبتين قوم فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف. والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودين الله بين الغالي فيه، والمقصر عنه. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله. فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: لله تعالى يد، وسمع، وبصر، فإنما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات الفعل، ولا نشبهها بالأيدي، والأسماع، والأبصار التي هي جوارح، وأدوات للفعل...).

ونقل البيهقي عنه في كتابه "الأسماء والصفات" قوله في إثبات الصفات على ظاهرها ونفي الكيفية عنها (٢ / ٣٧٧): (قال أبو سليمان الخطابي: هذا الحديث -النزول- وما أشبهه من الأحاديث في الصفات كان مذهب السلف فيها الإيمان بها، وإجراءها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها... قال أبو سليمان رحمه الله: وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه، وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده، وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء، لا يتوجه على صفاته كيفية، ولا على أفعاله كمية، سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).

وكذا ذكر هذه القاعدة الإمام الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن الفضل التيمي الأصبهاني (٤٥٧ - ٥٣٥ هـ) في كتابه الحجة في بيان المحجة في عقيدة أهل السنة (١ / ١٨٨)؛ فقال: (فصل الكلام في صفات الله عز وجل ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله، فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وذهب قوم من المثبتين إلى البحث عن التكييف، والطريقة المحمودة هي الطريقة المتوسطة بين الأمرين، وهذا لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وإنما أثبتناها لأن التوقيف ورد بها وعلى هذا مضى السلف. قال مكحول والزهري: "أمروا هذه الأحاديث كما جاءت". فإن قيل: كيف يصح الإيمان بما لا نحيط علمًا بحقيقته؟ قيل: إن إيماننا صحيح بحق ما كلفناه، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه، وإن لم نعرف ما تحتها حقيقة كيفيته، وقد أمرنا بأن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالجنة ونعيمها، وبالنار وعذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما كلفناه الإيمان بها جملة).

وقال أيضا بعد أن أورد الصفات الخبري (١ / ٣١٢): (فهذا وأمثاله مما صح نقله عن رسول الله ﷺ؛ فإن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجراؤه على الظاهر، ونفي الكيفية والتشبيه عنه، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم خلاف الظاهر، فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعطيل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بين الغالي والمقصر عنه. والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الله تعالى إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية. فإذا قلنا لله يد، وسمع، وبصر، ونحوها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولم يقل معنى اليد القوة، ولا معنى السمع والبصر: العلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، ونقول إنما وجب إثباتها؛ لأن الشرع ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، كذلك قال علماء السلف في أخبار الصفات: أمروها كما جاءت. فإن قيل فكيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمنا بحقيقته؟ أو كيف يتعاطى وصف شيء لا درك له في عقولنا؟ فالجواب أن إيماننا صحيح بحق ما كلفنا منها، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه فيها وإن لم نعرف لما تحتها حقيقة كافية، كما قد أمرنا أن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر، والجنة، ونعيمها، والنار أليم عذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما كلفنا الإيمان بها جملة واحدة. ألا ترى أنا لا نعرف أسماء عدة من الأنبياء وكثير من الملائكة، ولا يمكننا أن نحصي عددهم، ولا أن نحيط بصفاتهم، ولا نعلم خواص معانيهم، ثم لم يكن ذلك قادحًا في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم).

وأخذ بعض القضاة الحاضرين والمعروفين بالديانة: يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول وينسبه البعض إلينا، فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه والتجسيم!

فقلت: ذكرت فيها في غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

وقلت في صدرها: "ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل".

ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك إلى أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح التي يخبر فيها رسول الله ﷺ بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية -أهل السنة والجماعة-: يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم وسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة.

ولما رأى هذا الحاكم العدل: ممالأتهم وتعصبهم ورأى قلة العارف الناصر وخافهم؛ قال: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد، فتقول هذا اعتقاد أحمد؟

يعني والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه، فإن هذا مذهب متبوع، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم!

فقلت: ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجيء به الرسول ﷺ لم نقبله، وهذه عقيدة محمد ﷺ.

وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة، التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال: "خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"، يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف، عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم.

وقلت أيضا: في غير هذا المجلس: الإمام أحمد رحمه الله لما انتهى إليه من السنة ونصوص رسول الله ﷺ أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره: كان كلامه وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره، فصار إماما في السنة أظهر من غيره، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة، العلماء الصلحاء، قال:

المذهب لمالك والشافعي والظهور لأحمد بن حنبل! يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض.

ولما جاء فيها: وما وصف به النبي ﷺ ربه في الأحاديث الصحاح: التي تلقاها أهل العلم بالقبول ولما جاء حديث أبي سعيد -المتفق عليه في الصحيحين- عن النبي ﷺ يقول الله يوم القيامة: "يا آدم فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تبعث بعثا إلى النار" الحديث.

سألهم الأمير: هل هذا الحديث صحيح؟

فقلت: نعم هو في الصحيحين.

ولم يخالف في ذلك أحد، واحتاج المنازع إلى الإقرار به، ووافق الجماعة على ذلك.

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت، لأن ذلك طلب منه.

فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه: أن صوت القارئين ومداد المصاحف قديم أزلي كما نقله فخر الدين بن الخطيب الرازي وغيره: كذب مفترى! لم يقل ذلك أحمد ولا أحد من علماء المسلمين، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم، وأخرجت كراسا قد أحضرته مع العقيدة فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال في كتاب السنة عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام الإمام أحمد، وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه: أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق: فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق: فهو مبتدع.

قلت: وهذا هو الذي نقله الأشعري في كتاب "المقالات" عن أهل السنة وأصحاب الحديث، وقال: إنه يقول به.(١)

قلت: فكيف بمن يقول: لفظي قديم؟! فكيف بمن يقول: صوتي غير مخلوق؟! فكيف بمن يقول: صوتي قديم؟! و[أحضرت] نصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت، وبين صوت العبد.(٢)

كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب "خلق أفعال العباد" وغيره من أئمة السنة.(٣)

---

(١) انظر كلام الإمام الأشعري في كتابه "مقالات الإسلاميين" عن عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة (١ / ٢٩٢): (ويقولون إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في الوقف واللفظ من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال غير مخلوق) ثم قال بعده (١ / ٢٩٧): (وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول واليه نذهب).

(٢) أي: الكراس الذي أحضره فيه نصوص الإمام أحمد في الفرق بين كلام الباري القديم، وصوت القاري المخلوق.

(٣) قال البخاري -في كتابه "خلق أفعال العباد" (١ / ٨٥ - ٨٨) - بعد أن ذكر النقل عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم في أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا خالق، وأنه بكلام الله يكون الخلق بقوله: "كن فيكون" وهو معنى الأمر الذي يقابل الخلق كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديما، فيمن حلف بالطلاق في مسألة "الحرف والصوت"، ومسألة "الظاهر في العرش"، فذكرت من الجواب القديم في هذه المسألة، وتفصيل القول فيها، وأن إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت، أو ليس بحرف ولا صوت: كلاهما بدعة، حدثت بعد المائة الثالثة.(١)

الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾: (ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف، إلى زمن مالك، والثوري، وحماد بن زيد، وعلماء الأمصار ثم بعدهم ابن عيينة في أهل الحجاز، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة، وعبد الله بن إدريس، وحفص بن غياث، وأبو بكر بن عياش، ووكيع وذووهم ابن المبارك في متبعيه، ويزيد بن هارون في الواسطيين إلى عصر من أدركنا من أهل الحرمين مكة والمدينة، والعراقيين، وأهل الشام، ومصر، ومحدثي أهل خراسان، منهم محمد بن يوسف في منتابيه، وأبو الوليد هشام بن عبد الملك في مجتبيه، وإسماعيل بن أبي أويس مع أهل المدينة، وأبو مسهر في الشاميين، ونعيم بن حماد مع المصريين، وأحمد بن حنبل مع أهل البصرة، والحميدي من قريش، ومن أتبع الرسول من المكيين، وإسحاق بن إبراهيم وأبو عبيد في أهل اللغة، وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم، أن القرآن كلام الله، إلا من شذها، أو أغفل الطريق الواضح فعمي عليه، فإن مرده إلى الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.. فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كل لنفسه، فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه؛ بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق، وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام...).

(١) وقد صنف فيها الإمام أبو نصر السجزي (ت ٤٤٤ هـ) كتابه (الرد على من أنكر الحرف والصوت في كلام الله)، وقد قال فيه: (الكلام لن يعرى عن حرف وصوت البتة، وأن ما عرى عنهما لم يكن كلاما في الحقيقة وإنما سمي في وقت بذلك تجوزا واتساعا وتحقيق جواز وجود الحرف والصوت من غير آلة وأداة وهواء منخرق، وبيان قول السلف وإفصاحهم بذكر الحرف والصوت أو ما دل عليهما... فأما تعلقهم ببيت الأخطل: فإن معنى قوله: إن البيان من الفؤاد: هو: أن المرء إنما يروي في نفسه أولا ما يريد أن يتكلم به، فالموجب للبيان هو الذي انطوى عليه القلب وحقيقة الكلام هو النطق به المسموع لا غير...

وقد دل القرآن على أن القرآن هو النطق، وذلك قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾، والإنصات عند العرب ترك النطق، وقال النبي ﷺ: "رحم الله من تكلم فغنم، أو سكت فسلم"، فعلم بذلك أن السكوت والكلام لا يجتمعان في الوقت الواحد، في محل واحد، ولا خلاف بين صدور علماء المسلمين في أن من قال في نفسه: عبدي حر، من غير أن ينطق بذلك، لم يعتق عبده. ولو قال: عبدي حر نطقا ثم قال: لم أنو بما قلت عتقه: حكم بعتق العبد ولم يلتفت إلى نيته... ومعرفة الكلام ما هو؟ مما يشترك فيه العرب وسائر الناس ولا يحتج فيه ببيت نادر مع ظهور فساده!

وأما احتجاجهم بقوله سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾، فتقلب عليهم؛ لأن القول لما كان في الحقيقة هو الحروف المتسقة المسموعة، والذي من المنافقين بخلاف ذلك بين الله سبحانه أنهم قالوه في أنفسهم.

ونحن لا ننكر تجويز العرب وسائر العقلاء أن يقال: قلت في نفسي، وحدثت نفسي، وإنما نقول: إن ذلك تجوز واتساع وليس بحقيقة الكلام لما ذكرنا أولا من تعلق الأحكام بما هو حروف دون ما في النفس..

وقال النبي ﷺ: "إن الله تجاوز لي عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به".

وهو حديث صحيح مشهور، وقد تلقته الأمة بالقبول وعلقوا به كثيرا من الأحكام.

وقد أخرج النبي ﷺ حديث النفس عن أن يكون كلاما في الحقيقة بقوله: "ما لم تتكلم به"، فبين أن من تحدث في نفسه بالشيء غير متكلم به في تلك الحالة وغير مؤاخذ بما كان منه.=

= فإن قال قائل: إن أكثر ما ذكرت في هذا الفصل مما يتعلق بالشاهد، والله تعالى بخلاف المشاهدات: فوجب أن لا يكون كلامه حرفا وصوتا، إلا أن يأتي نص من الكتاب أو إجماع من الأمة، أو خبر من أخبار التواتر بأن كلام الله سبحانه حرف وصوت.

قيل له: الواجب أن يعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة هي معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لما أداها بتفسير يخالف الظاهر فهي على يعقلونه ويتعارفونه.

والذي يوضح ذلك: هو أن الله سبحانه قد أثبت لذاته علما ونطق بذلك كتابه فقال: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾، وكان المعقول من العلم عند المخاطبين به أنه إدراك المعلوم على ما هو به، فكان علم الله سبحانه إدراك المعلوم على ما هو به، وعلم المحدث أيضا إدراك المعلوم على ما هو به...

وكذلك السمع والبصر ليسا من الله تعالى بجارحتين، وهما من المحدث جارحتان.

وهذه القضية توجب أن يكون كلامه حرفا وصوتا، وكذلك كلام المحدث، إلا أن كلامه معجز ولا انتهاء له وأزلي، وكلام المحدث غير معجز وهو متناه، وعرض لم يكن في وقت، ولا يكون في وقت.=

وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة: قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة؛ ممن كان بعضهم حاضرا في المجلس، فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبت بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله: حصل مقصودهم من الشناعة، وإن أجبت بما يقولونه هم: حصل مقصودهم من الموافقة، فلما أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة، وليس هو ما يقولونه هم ولا ما ينقلونه عن أهل السنة، إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك، وفيه: أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه، ليس القرآن اسما لمجرد الحروف ولا لمجرد المعاني.

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل -لبيان كثرة تناقضه وأنه لا يستقر على مقالة واحدة، وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين- عندي عقيدة للشيخ أبي البيان، فيها أن من قال: إن حرفا من القرآن مخلوق فقد كفر، وقد كتبت عليها بخطك أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه وأنك تدين الله بها فاعترف بذلك!

فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكاني ذلك.

فقال ابن الوكيل: هذا نص الشافعي!

وراجعه في ذلك مرارا فلما اجتمعنا في المجلس الثاني: ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب "الانتصار" عن الشافعي مثل ما نقلت.

فلما كان في المجلس الثالث: أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك.

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل: قد قلت في ذلك المجلس للشيخ تقي الدين: أنه من قال إن حرفا من القرآن مخلوق فهو كافر، فأعاده مرارا!

فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضبا شديدا ورفع صوته.

= وكلامه سبحانه بلا أداة ولا آلة ولا جارحة، وكلام المحدث لا يوجد إلا عن أداة وآلة وجارحة في المعتاد.

وقول الأشعري: "لما كان سمعه بلا انخراق وجب أن يكون كلامه بلا حرف ولا صوت": مغالطة وبناؤه لا يقتضي ما قاله، وإنما يقتضي: أن سمعه لما كان بلا انخراق وجب أن يكون كلامه من غير لسان وشفتين وحنك، ولو قال ذلك لاستمر ولم يقع فيه خلاف. وإنما موه، وغالط، ويمر ذلك على من قصر علمه...

فالله سبحانه قد بين في كتابه ما كلامه؟ وبين رسوله ﷺ، واعترف به الصدر الأول والسلف الصالح رحمهم الله، وآمنوا به. فقال الله سبحانه: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾، وقال: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾. وما سمع مستجير قط إلا كلاما ذا حروف وأصوات، ولا قرأ قارئ البتة إلا ذلك. فلما سمى سبحانه هذا القرآن العربي الفصل كلامه علم أن كلامه حروف، كيف وقد أكد ذلك بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور منه مثل: "الم"، و"الر"، و"كهيعص "، و"طه"، و"حم "، و"يس"، و"ص"، و"ق"، و"ن".

فمن زعم أنها ليست من القرآن فهو كافر، ومن زعم أنها من القرآن والقرآن ليس بكلام الله فهو كافر، ومن زعم أنها عبارة عن الكلام الذي لا حروف فيه قيل له: هذا جهل وغباء؛ لأن الكلام الذي تزعمه ليس يعرفه سواك، ولا يدري ما هو غيرك، وأنت أيضا لا تدريه، وإنما تتخبط فيه...).

وقال: هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية الذين يقولون: إن حروف القرآن مخلوقة، مثل إمام الحرمين وغيره، وما نصبر على تكفير أصحابنا!

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك.

وقال: ما قلت ذلك! وإنما قلت أن من أنكر حرفا من القرآن فقد كفر.

فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا: ما قلت إلا كذا وكذا.

وقالوا: ما ينبغي لك أن تقول قولا وترجع عنه.

وقال بعضهم: ما قال هذا.

فلما حرفوا: قال ما سمعناه قال هذا!

حتى قال نائب السلطان: واحد يكذب وآخر يشهد!

والشيخ كمال الدين مغضب، فالتفت إلى قاضي القضاة نجم الدين الشافعي يستصرخه للانتصار على ابن الوكيل حيث كفر أصحابه.

فقال القاضي نجم الدين: ما سمعت هذا.

فغضب الشيخ كمال الدين وقال كلاما لم أضبط لفظه إلا أن معناه: أن هذا غضاضة على الشافعي، وعار عليهم أن أئمتهم يكفرون ولا ينتصر لهم.

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضي نجم الدين، واستثبت غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئا؟ فقالوا: لا.

لكن القاضي اعتقد أن التعيير لأجله، ولكونه قاضي المذهب ولم ينتصر لأصحابه، وأن الشيخ كمال الدين قصده ذلك.

فغضب قاضي القضاة نجم الدين، وقال: اشهدوا علي أني عزلت نفسي، وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم والاستحقاق، وعفته عن التكلم في أعراض الجماعة، ويستشهد بنائب السلطان في ذلك.

وقلت له كلاما مضمونه تعظيمه واستحقاقه، لدوام المباشرة في هذه الحال.

ولما جاءت مسألة القرآن: "ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود"، نازع بعضهم في كونه "منه بدأ وإليه يعود"، وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول: فهو المأثور الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: "أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود".(١)

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبد الله المقدسي.(٢)

وأما معناه: فإن قولهم: "منه بدأ". أي هو المتكلم به وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقول الجهمية: أنه خلق في الهواء، أو غيره، أو بدأ من عند غيره. وأما "إليه يعود": فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف.

ووافق على ذلك غالب الحاضرين وسكت المنازعون.

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس بأن أريته العقيدة التي جمعها "الإمام القادري"(٣) التي فيها: أن القرآن كلام الله خرج منه.

فتوقف في هذا اللفظ.

فقلت: هكذا قال النبي ﷺ: "ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه"، يعني القرآن.

---

(١) رواه الإمام أبو القاسم هبة الله اللالكائي (ت ٤١٨ هـ) في اعتقاد أهل السنة (٢ / ٢٣٤) تحت عنوان (ذكر إجماع التابعين من الحرمين مكة والمدينة والمصرين الكوفة والبصرة: فأما أهل مكة والمدينة ممن نقل عنهم...).

(٢) هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٩ - ٦٤٣ هـ) وكتابه المذكور بعنوان (اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن) وهو مطبوع بتحقيق الجديع وفيه: (ص ٢١) (وقد وردت هذه اللفظة عن جماعة منهم عبد الله بن مسعود وسفيان الثوري ووكيع بن الجراح وأبو نعيم الفضل بن دكين وعبد الله بن المبارك وروى المروذي أحمد بن محمد قال قال أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله: لقيت الرجال والعلماء والفقهاء بمكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام والثغور وخراسان فرأيتهم على السنة والجماعة وسالت عنها الفقهاء فكل يقول القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود. وقد وردت هذه المسألة إلى مدينة السلام بغداد في زمان مشايخ مشايخنا فأجاب فيها الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو زيد جعفر بن زيد بن عبد الرزاق الشامي الساكن ببغداد بجواب شاف وسماه كتاب البرهان في نصرة القرآن وهذا الكتاب موجود وذكر فيه أدلة كثيرة).

(٣) **لم أقف على المراد بالإمام القادري والمشهور بالقادري هو اعتقاد الخليفة العباسي الذي كتبه للناس واشتهر بالاعتقاد القادري، ولا يظهر من عبارة ابن تيمية أنه هو المراد**، قال ابن كثير في حوادث ٤٣٣ هـ البداية والنهاية (١٢ / ٦٢): (وفيها قرئ "الاعتقاد القادري" الذي جمعه الخليفة القادر، وأخذت خطوط العلماء والزهاد عليه بأنه اعتقاد المسلمين، ومن خالفه فسق وكفر، وكان أول من كتب عليه الشيخ أبو الحسن علي بن عمر القزويني، ثم كتب بعده العلماء، وقد سرده الشيخ أبو الفرج بن الجوزي بتمامه في منتظمه، وفيه جملة جيدة من اعتقاد السلف).=

= قال ابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨ / ١٠٩): (وفي هذه السنة قرئ الاعتقاد القادري في الديوان.. فيه أن هذا اعتقاد المسلمين ومن خالفه فقد فسق وكفر وهو يجب على الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، لم يتخذ صاحبه ولا ولدا، ولم يكن له شريك في الملك، وهو أول لم يزل، وآخر لم يزل، قادر على كل شيء... لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه عليه السلام، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقة لا مجازية، ويعلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق، تكلم به تكليما، وأنزله على رسوله على لسان جبريل، بعد ما سمعه جبريل منه، فتلاه جبريل على محمد، وتلاه محمد على أصحابه، وتلاه أصحابه على الأمة، ولم يصر بتلاوة المخلوقين مخلوقا، لأنه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به فهو غير مخلوق، بكل حال متلوا ومحفوظا ومكتوبا ومسموعا، ومن قال إنه مخلوق على حال من الأحوال؛ فهو كافر...).

وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت فلن يتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقال أبو بكر الصديق -لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب- إن هذا الكلام لم يخرج من إل! يعني رب.

وجاء فيها: "ومن الإيمان به: الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على محمد هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله، أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف: لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا".

فتمعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة، بعد تسليمه أن الله تعالى تكلم به حقيقة، ثم إنه سلم ذلك لما بُيّن له: أن المجاز يصح نفيه، وهذا لا يصح نفيه، ولما بُيّن له: أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم: هو كلامهم حقيقة، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك.

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر في مسألة القرآن، وأن الله تكلم حقيقة، وأن القرآن كلام الله حقيقة، لا كلام غيره.

ولما ذكر فيها: "أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا": استحسنوا هذا الكلام وعظموه، وأخذ أكبر الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام كابن الوكيل وغيره، وأظهر الفرح بهذا التلخيص، وقال: إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة، وشفيت الصدور، ويذكر أشياء من هذا النمط.

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر وتفصيله ونظمه: استحسنوا ذلك وعظموه.

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر، وأنه على درجتين، إلى غير ذلك مما فيها من القواعد الجليلة.

وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملي وفي الإيمان، لكن اعترض على ذلك بما سأذكره.

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها والبحث فيها عن أربعة أسئلة:

الأول: قولنا: ومن أصول الفرقة الناجية: "أن الإيمان والدين قول وعمل، يزيد وينقص، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح".

قالوا: فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك: مثل أصحابنا المتكلمين الذين يقولون إن الإيمان هو التصديق، ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار، وإذا لم يكونوا من الناجين: لزم أن يكونوا هالكين!

وأما الأسئلة الثلاثة: وهي التي كانت عمدتهم، فأوردوها على قولنا: "وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله: الإيمان بما أخبر الله في كتابه، وتواتر عن رسول الله ﷺ، وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه، عليٌّ على خلقه، وهو معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر أينما كان، وغير المسافر، وهو سبحانه فوق العرش رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع إليهم، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته. وكل هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان على الظنون الكاذبة".

السؤال الثاني: قال بعضهم: نقر باللفظ الوارد مثل حديث العباس حديث الأوعال، والله فوق العرش، ولا نقول فوق السموات، ولا نقول على العرش.

وقالوا أيضا: نقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ولا نقول الله على العرش استوى، ولا نقول مستو، وأعادوا هذا المعنى مرارا، أي أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه، ولا يبدل بلفظ يرادفه، ولا يفهم له معنى أصلا! ولا يقال: إنه يدل على صفة لله أصلا!

ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

السؤال الثالث: قالوا: التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء.

السؤال الرابع: قالوا: قولك حق على حقيقته، الحقيقة هي المعنى اللغوي، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها، ولم تضع العرب ذلك إلا لها، فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم، ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة.

فأجبتهم عن الأسئلة بأن قولي "اعتقاد الفرقة الناجية" هي الفرقة التي وصفها النبي ﷺ بالنجاة حيث قال: "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي". فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وهم ومن اتبعهم الفرقة

الناجية، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال: الإيمان يزيد وينقص. وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لما يضر في ذلك.

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا، فإن المنازع قد يكون مجتهدا مخطئا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك: فهذا أولى؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيا وقد لا يكون ناجيا، كما يقال من صمت نجا.

وأما السؤال الثاني: فأجبتهم أولا بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي ﷺ، مثل لفظ فوق السموات، ولفظ على العرش، وفوق العرش.

وقلت: اكتبوا الجواب، فأخذ الكاتب في كتابته.

ثم قال بعض الجماعة: قد طال المجلس اليوم فيؤخر هذا إلى مجلس آخر، وتكتبون أنتم الجواب وتحضرونه في ذلك المجلس.

فأشار بعض الموافقين بأن يتمم الكلام بكتابة الجواب، لئلا تنتشر أسئلتهم واعتراضهم، وكان الخصوم لهم غرض في تأخير كتابة الجواب، ليستعدوا لأنفسهم ويطالعوا ويحضروا من غاب من أصحابهم، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم، ليتمكنوا من الطعن والاعتراض، فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة، وقمنا على ذلك.

وقد أظهر الله من قيام الحجة وبيان المحجة: ما أعز الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث في المجلس الثاني، وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالاعتقاد، مثل "المسألة الحموية" في الاستواء والصفات الخبرية وغيرها.

فصل: فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة في اثني عشر رجب، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضرا ذلك المجلس، وأحضروا معهم زيادة "صفي الدين الهندي"، وقالوا: هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام!

وبحثوا فيما بينهم، واتفقوا وتواطئوا وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه، لأن المجلس الأول أتاهم بغتة، وإن كان أيضا بغتة للمخاطب الذي هو المسئول والمجيب والمناظر.

فلما اجتمعنا: وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم: حمدت الله بخطبة الحاجة، خطبة ابن مسعود رضي الله عنه ثم قلت: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن الفرقة والاختلاف، وقال لنا في القرآن: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾.

وربنا واحد، وكتابنا واحد، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد لله، وإلا فمن خالفني بعد ذلك: كشفت له الأسرار، وهتكت الأستار، وبينت المذاهب الفاسدة التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس، فإن للسلم كلاما وللحرب كلاما.

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون، يقول هذا أنا حنبلي، ويقول هذا أنا أشعري، ويجري بينهم تفرق وفتن واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها.

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته، وأحضرت كتاب "تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله"، تأليف الحافظ أبي القاسم بن عساكر رحمه الله.

وقلت: لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا، وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه "الإبانة".[(١)]

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة: سأل الأمير عن معنى المعتزلة؟

---

(١) قال الحافظ علي بن الحسن بن عساكر في كتابه "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري" (١ / ١٥٢): (فإذا كان أبو الحسن -رضي الله عنه- كما ذكر عنه من حسن الاعتقاد مستوصب المذهب عند أهل المعرفة بالعلم... فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه "بالإبانة...= = فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون: قيل له: قولنا الذي به تقول وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله وسنة نبيه، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وكبير مفهم، وعلى جميع أئمة المسلمين، وجملة قولنا أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئا، وأن الله إله واحد صمد، لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن الجنة والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله استوى على عرشه، كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وأن له وجها كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، وأن له يدا كما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وان له عينا بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وأن من زعم أن اسم الله غيره كان ضالا، وأن لله علما كما قال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾، ونثبت لله قدرة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾، ونثبت لله السمع والبصر ولا ننفي ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج، ونقول أن كلام الله غير مخلوق، وإنه لم يخلق شيئا إلا وقد قال له كن فيكون، كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾...).

فقلت: كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملي، وهو أول اختلاف حدث في الملة: هل هو كافر أو مؤمن؟

فقالت الخوارج: إنه كافر. وقالت الجماعة: إنه مؤمن. وقالت طائفة: نقول: هو فاسق لا مؤمن ولا كافر ننزله منزلة بين المنزلتين، وخلدوه في النار، واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه رحمه الله تعالى، فسموا معتزلة.

وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه: ليس كما قلت، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام، وسمي المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل هكذا قال! وذكر نحوا من هذا.

فغضبت عليه وقلت: أخطأت، وهذا كذب مخالف للإجماع.

وقلت له: لا أدب ولا فضيلة، لا تأدبت معي في الخطاب، ولا أصبت في الجواب!

ثم قلت: الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون وبعدها في أواخر المائة الثانية، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام، ولا تنازعوا فيها، وإنما أول بدعتهم تكلمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد.

فقال: هذا ذكره الشهرستاني في كتاب "الملل والنحل".

فقلت: الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين، لمَ سموا متكلمين؟(١) لم يذكره في اسم المعتزلة! والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة!

وأنكر الحاضرون عليه، وقالوا: غلطت.

وقلت: في ضمن كلامي أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها. وأيضا فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء: إنه متكلم، ويصفونه بالكلام، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام.

وقلت أنا وغيري: إنما هو واصل بن عطاء، أي: لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض!

---

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل (١ / ٢٠): (ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنا من فنون العلم وسمتها باسم الكلام: إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها هي مسألة الكلام فسمي النوع باسمها، وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق والمنطق والكلام مترادفان).

قلت: وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد، وإنما كان قرينه، وقد روي أن واصلا تكلم مرة بكلام فقال عمرو بن عبيد: لو بعث نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا، وفصاحته مشهورة حتى قيل إنه كان ألثغ، وكان يحترز عن الراء حتى قيل له: أمر الأمير أن يحفر بئر. فقال: أوعز القائد أن يقلب قليب في الجادة.

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري، قال الشيخ المقدم فيهم: لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ومن أكبر أئمة الإسلام لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء!

فقلت: أما هذا فحق، وليس هذا من خصائص أحمد؛ بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء، قد انتسب إلى مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلى الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريء منهم.

وذكر في كلامه، أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ونحو هذا الكلام.

فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية.

قلت: وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم.

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية، وتكلمت على لفظ الحشوية، ما أدري جوابا عن سؤال الأمير أو غيره أو عن غير جواب، فقلت: هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة، فإنهم يسمون الجماعة والسواد الأعظم الحشو، كما تسميهم الرافضة الجمهور، وحشو الناس: هم عموم الناس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين يقولون هذا من حشو الناس، كما يقال هذا من جمهورهم.

وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشويا!

فالمعتزلة سموا الجماعة حشوا، كما تسميهم الرافضة الجمهور.

وقلت -لا أدري في المجلس الأول أو الثاني- أول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي.(١)

---

(١) قال الشهرستاني في الملل والنحل (١ / ١٧٢): (وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام منها في التشبيه، ومنها في تعلق علم الباري تعالى. حكى ابن الراوندي عن هشام أنه قال: إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما بوجه من الوجوه ولولا ذلك لما دلت عليه. وحكى الكعبي عنه أنه قال: هو جسم ذو أبعاض له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من المخلوقات ولا يشبهه شيء...).

وقلت لهذا الشيخ: من في أصحاب الإمام أحمد رحمه الله حشوي بالمعنى الذي تريده؟! الأثرم؟! أبو داود؟! المروذي؟! الخلال؟! أبو بكر عبد العزيز؟! أبو الحسن التميمي؟! ابن حامد؟! القاضي أبو يعلى؟! أبو الخطاب بن عقيل؟!

ورفعت صوتي وقلت: سمهم قل لي منهم؟ من هم؟ أبكذب ابن الخطيب [الرازي] وافترائه على الناس في مذاهبهم، تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين؟! كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين، ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي من قال هذا؟! وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟! قل لي؟!

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه، والمقدمة التي نقلها عنهم، وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ [أي: الصفي الهندي] من أنه كبير الجماعة وشيخهم، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه؛ وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه؛ فإنه لم يكن حاضرا في المجلس الأول، إنما أحضروه في الثاني انتصارا به.

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس أنه اجتمع به وقال له: أخبرني عن هذا المجلس؟

فقال: ما لفلان [ابن تيمية] ذنب، ولا لي، فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه، فظننته سأل عن شيء آخر!

وقال: قلت لهم: أنتم ما لكم على الرجل اعتراض، فإنه نصر ترك التأويل، وأنتم تنصرون قول التأويل، وهما قولان للأشعري.

وقال: أنا أختار قول ترك التأويل، وأخرج [الصفي الهندي] وصيته التي أوصى بها، وفيها قول ترك التأويل.

قال الحاكي لي: فقلت له: بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة: لا تكتبوا عني نفيا ولا إثباتا فلم ذاك؟

فقال: لوجهين: أحدهما: أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول.

والثاني: لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي، فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم، فسكت عن الطائفتين.

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ، فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل، وأنه لا يقرأ عليه إلا الموضع الذي لهم عليه سؤال، وأعظمه لفظ الحقيقة فقرءوه عليه؛ فذكر هو بحثا حسنا يتعلق بدلالة اللفظ فحسنته ومدحته عليه.

وقلت: لا ريب أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف؛ ولو نازع بعض أهل البدع في بعض ذلك: فلا ريب أن الله موجود والمخلوق موجود، ولفظ الوجود سواء كان مقولا عليهما بطريق الاشتراك اللفظي فقط، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظا ومعنى، أو بالتشكيك الذي هو نوع من التواطؤ: فعلى كل قول: فالله موجود حقيقة والمخلوق موجود حقيقة، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور، ولم أرجح في ذلك المقام قولا من هذه الثلاثة على الآخر؛ لأن غرضي تحصل على كل مقصودي.

وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت، وأن أعيان المذاهب الأربعة والأشعري وأكابر أصحابه على ما ذكرته؛ فإنه قبل المجلس الثاني: اجتمع بي من أكابر علماء الشافعية والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم ممن عظم خوفهم من هذا المجلس، وخافوا انتصار الخصوم فيه، وخافوا على نفوسهم أيضا من تفرق الكلمة. فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته، أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها: لصارت فرقة، ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم.

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك، وقامت عليه الحجة، وبان أنه مذهب السلف: أمكنهم إظهار القول به، مع ما يعتقدونه في الباطن من أنه الحق!

حتى قال لي بعض الأكابر من الحنفية -وقد اجتمع بي- لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك لانقطع النزاع!

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك، بأنه مذهب متبوع، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة.

فقلت: لا والله؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة، وأئمة أهل الحديث.

وقلت أيضا: هذا اعتقاد رسول الله ﷺ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية أو حديثا أو إجماعا سلفيا، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية.

وقلت لمن خاطبني من أكابر الشافعية، لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف، وقول أئمة أصحاب الشافعي، وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم، ولينتصرن كل شافعي، وكل من قال بقول

الأشعري الموافق لمذهب السلف، وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه، وإنما هو قول طائفة من أصحابه فللأشعرية قولان ليس للأشعري قولان.

فلما ذكرت في المجلس: أن جميع أسماء الله التي سمي بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن على الأقوال الثلاثة: تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ؟

فقال أحدهما: هو متواطئ.

وقال الآخر: هو مشترك؛ لئلا يلزم التركيب.

وقال هذا: قد ذكر "فخر الدين" [الرازي] أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا؟

فمن قال إن وجود كل شيء عين ماهيته قال: إنه مقول بالاشتراك، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته قال: إنه مقول بالتواطؤ.

فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ.

فقال الثاني: ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته.

فأنكر الأول ذلك.

فقلت: أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته؛ وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة إن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ كما قد قررته في غير هذا الموضع، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه: فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب، فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته: لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط، كما في جميع أسماء الأجناس.

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما، وهو المطلق الكلي؛ لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن، ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج، فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة، وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب، وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق على الشيء وعلى كل ما أشبهه، سواء كان اسم عين، أو اسم صفة، جامدا أو مشتقا، وسواء كان جنسا منطقيا أو فقهيا أو لم يكن.

بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك، وكلها أسماء متواطئة، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها!

فعرفت مقصوده فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال: حديث العباس بن عبد المطلب، وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به "زكي الدين عبد العظيم: [الحافظ المنذري] من قول البخاري في تأريخه: عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف.

فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم(١): فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال: أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يعرف له سماع من الأحنف؟

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد(٢)، الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولا إلى النبي ﷺ.

قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف، لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرفه غيره، كإمام الأئمة ابن خزيمة، ما ثبت به الإسناد: كانت معرفته وإثباته مقدما على نفي غيره وعدم معرفته.

ووافق الجماعة على ذلك، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل، ولها تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة.

فأحضر بعض أكابرهم "كتاب الأسماء والصفات" للبيهقي رحمه الله تعالى، فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف؟

فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾؟

فقال: نعم! قد قال مجاهد والشافعي يعني قبلة الله.(٣)

---

(١) رواه أحمد ح رقم ١٧٧٠ وأبو داود ح رقم ٤٧٢٥، والترمذي ٣٣٢٠ وقال حسن غريب، وصححه الحاكم.

(٢) ح رقم ١٤٥.

(٣) نقل البيهقي مذهب السلف في إثبات الصفات على ظاهرها فقال في "الأسماء والصفات" (٢ / ٣٠٨) (..﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ بلا كيف، والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة، وعلى هذه الطريق يدل مذهب الشافعي رضي الله عنه، وإليها ذهب أحمد بن حنبل، والحسين بن الفضل البجلي. ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي..)، وقال في صفة الكلام والقرآن (٢ / ١٢٥): (.. قال: سمعت ابن المبارك، يقول: لا أقول القرآن خالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله تعالى ليس منه ببائن. قلت: هذا هو مذهب السلف والخلف من أصحاب الحديث أن القرآن كلام الله عز وجل،=



فقلت: نعم! هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غلط، كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، والمشرق والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة؛ يقال أي وجه تريده؟ أي: أي جهة، وأنا أريد هذا الوجه أي هذه الجهة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾؛ ولهذا قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، أي: تستقبلوا وتتوجهوا والله أعلم، وصلى الله على محمد) انتهى كلام ابن تيمية.

لقد قصّ ابن تيمية ما جرى في تلك المجالس الثلاث، وذكر موافقوه على من المسائل، وما سألوه عنها، واستشكلوه منها، وهي ثلاث مسائل في صفات الله: العلو والاستواء والكلام، وأثبت ابن تيمية عن الأئمة قبله أن ما ذكره هو قول سلف الأمة وأئمة أهل السنة، وهو قول الإمام الأشعري في كتابه المقالات والإبانة، وهو ما نقله عنه ابن عساكر، فانتهى المجلس على الموافقة والإقرار، واستحسنوا ما حرره في الواسطية من ألفاظ!

فلم يقنع بذلك المؤتمرون فاستدعوه إلى القاهرة لمحاكمته مرة أخرى، بعد أن رأوا قضاة المذاهب الأربعة ونوابهم وأهل الفتوى في الشام لم يصدروا شيئا في حق ابن تيمية، وكان الهدف هو اعتقاله بأي ذريعة لا إطلاقه!

رواية الإمام شرف الدين عبد الله ابن تيمية للمحاكمات الثلاث:

وكذا ذكر تفاصيل هذه المحاكمات الثلاث في دمشق أخوه شرف الدين عبد الله ابن تيمية في رسالة إلى أخيهما زين الدين عبد الرحيم، فجاء فيها نحو ما ذكره شيخ الإسلام في رسالته[(١)]:

(بسم الله الرحمن الرحيم من أخيه "عبد الله ابن تيمية"، إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير "زين الدين"، زينه الله تعالى بحلية أوليائه، وأكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفيائه، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه، وأوزعه شكر النعماء؛ خصوصا أفضل نعمائه: بما من الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام وللسنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه، أما بعد:

= وهو صفة من صفات ذاته ليست ببائنة منه، وإذا كان هذا أصل مذهبهم في القرآن، فكيف يتوهم عليهم خلاف ما ذكرنا في تلاوتنا وكتابتنا وحفظنا، إلا أنهم في ذلك على طريقتين، منهم من فصل بين التلاوة والمتلو كما فصلنا، ومنهم من أحب ترك الكلام فيه مع إنكار قول من زعم أن لفظي بالقرآن غير مخلوق...)..

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٠٢)



فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو وهو للحمد أهل، وأصلي على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام. وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين بالنصر الأكبر والفتح المبين. وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفضيل، والألسن عن وصفه عن التكميل. لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه ملخصا خاليا عن التطويل: وهو أنه -لما كان يوم الاثنين الثامن من رجب- جمع نائب السلطان القضاة الأربعة ونوابهم والمفتين والمشايخ: نجم الدين، وشمس الدين، وتقي الدين، وجمال الدين، وجلال الدين: نائب نجم الدين، وشمس الدين بن العز: نائب شمس الدين، وعز الدين: نائب تقي الدين، ونجم الدين: نائب جمال الدين، والشيخ كمال الدين بن الزملكاني، والشيخ كمال الدين بن الشرشي، وابن الوكيل من الشافعية، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية، والشيخ شمس الدين الحريري من المالكية، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية، والشيخ محمد بن قوام، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي.

ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد؟

فقال: ليس الاعتقاد لي ولا لمن هو أكبر مني؛ بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ وما أجمع عليه سلف الأمة. يؤخذ من كتاب الله تعالى، ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة وما ثبت عن سلف الأمة.

فقال الأمير: نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد.

فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئا من حفظي: قد يقول الكذابون: قد كتم بعضه أو داهن. بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التتار.

فأُحضرت "الواسطية"، وسبب تسميتها بذلك: أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط -من أصحاب الشافعي- قدم حاجا من نحو عشر سنين، وكان فيه صلاح كبير وديانة كبيرة، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة فقال له الشيخ: الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئا كثيرا فخذ بعض عقائد أهل السنة.

فقال: أحب أن تكتب لي أنت.

فكتب له وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه "العقيدة".

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام.

ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها كلمة كلمة، وبحث في مواضع منها، وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلا الله، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة. وأوردوا ثلاثة أسئلة -في ثلاث مواضع- وهي:

١- "تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية"؟

٢- وقول: "استوى حقيقة"؟

٣- وقول: "فوق السموات"؟

فقال الشيخ للكاتب الذي أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني: اكتب جوابها، وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر، فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان، وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب، فاجتمعوا هم وحضر معهم "الصفي الهندي"، وحضرت أنا المجلس الثاني؛ وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا، وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه، واتفقوا على أنهم لا يبقوا ممكنا.

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة واستقر المجلس: أثنى الناس على "الصفي الهندي"، وقال جماعة منهم هو شيخ الجماعة وكبيرهم في هذا؛ وعليه اشتغل الناس في هذا الفن، واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده، فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد.

فخطب الشيخ: فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قال: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف؛ ولا يحل فيها الافتراق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وهذا الباب قد تنازع الناس فيه؛ ويقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري، وقد أحضرت كتب الأشعري وكتب أكابر أصحابه: مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني وأحضرت أيضا من نقل مذاهب السلف: من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث وشيوخ الصوفية: وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد، وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة: مثل محمد بن الحسن والطحاوي، وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين.

وقرأ فصلا مما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه "الإبانة"، وأنه يقول بقول الإمام أحمد.(١)

---

(١) سبق ذكر المصدر من كتاب ابن عساكر، وهو موجود في كتاب "الإبانة" المطبوع بتحقيق د. فوقية حسين (١ / ٢٠)، وفيه النص الذي نقله عنه ابن عساكر ولفظه: (فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافعة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون؟=

وأحضر "كتاب التمهيد" للقاضي أبي بكر بن الباقلاني.[1]

=قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله ربنا عز و جل وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم..

وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراده، استواء منزها عن الممارسة والاستقرار، والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربا إلى العرش والسماء؛ بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد).

(١) انظر كلامه عن صفة الكلام في كتابه تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص ١٣٢ و٢٦٩ -٢٨٧ وقال في الصفات الخبرية (ص ٢٩٥): (فإن قال قائل فما الحجة في أن لله عز وجل وجها ويدين؟ قيل له: قوله تعالى ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فأثبت لنفسه وجها ويدين. فإن قالوا: فما أنكرتم أن يكون المعنى في قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ أنه خلقه بقدرته أو بنعمته؛ لأن اليد في اللغة قد تكون بمعنى النعمة وبمعنى القدرة، كما يقال: لي عند فلان يد بيضاء، يراد به نعمة، وكما يقال: هذا الشيء في يد فلان وتحت يد فلان، يراد به: أنه تحت قدرته وفي ملكه، ويقال: رجل أيد إذا كان قادرا؛ وكما قال الله تعالى: ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ يريد عملنا بقدرتنا.

وقال الشاعر:

إذا ما راية رفعت لمجد ... تلقاها عرابة باليمين

فكذلك قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ يعني: بقدرتي أو نعمتي؟

يقال لهم: هذا باطل؛ لأن قوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ يقتضي إثبات يدين هما صفة له، فلو كان المراد بهما القدرة لوجب أن يكون له قدرتان، وأنتم فلا تزعمون أن للباري سبحانه قدرة واحدا؛ فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين، وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين لأن نعم الله تعالى على آدم وعلى غيره لا تحصى، ولأن القائل لا يجوز أن يقول رفعت الشيء بيدي أو وضعته بيدي أو توليته بيدي وهو يعني نعمته، وكذلك لا يجوز أن يقال لي عند فلان يدان يعني نعمتين وإنما يقال لي عنده يدان بيضاوان؛ لأن القول يد لا يستعمل إلا في اليد التي هي صفة للذات، ويدل على فساد تأويلهم أيضا أنه لو كان الأمر على ما قالوه لم يغفل عن ذلك إبليس وعن أن يقول وأي فضل لآدم علي يقتضي أن أسجد له وأنا أيضا بيدك خلقتني التي هي قدرتك وبنعمتك خلقتني؟ وفي العلم بأنه الله تعالى فضل آدم عليه بخلقه بيديه دليل على فساد ما قالوه. فإن قال قائل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لم تعقلوا يد صفة ووجه صفة لا جارحة؟ يقال له: لا يحب ذلك كما لا يجب إذا لم نعقل حيا عالما قادرا إلا جسما أن نقضي نحن وأنتم على الله تعالى بذلك، وكما لا يجب متى كان قائما بذاته أن يكون جوهرا أو جسما، لأنا وإياكم لم نجد قائما بنفسه في شاهدنا إلا كذلك!=

=وكذلك الجواب لهم إن قالوا فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسائر صفاته لذاته أعراضا أو أجناسا أو حوادث أو أغيارا له أو حالة فيه أو محتاجة له إلى قلب واعتلوا بالوجود).

وأحضر النقول عن مالك وأكابر أصحابه: مثل ابن أبي زيد(١)، والقاضي عبد الوهاب(٢)، وغيرهما من كبار أصحاب مالك، بتصريحهم أن الله مستو بذاته على العرش.

وقال: أما الذي أذكره فهو مذهب السلف، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة وأهل الحديث والمتكلمين والصوفية، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل، وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين؛ وإن خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر ما أقوله، وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار، وأبين ما يحتاج إليه بيانه، وأجتمع بالسلطان وأقول له كلاما آخر.

وكان يوما عظيما مشهودا بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمرا عظيما، وبحث عن أشياء خارجة عن "العقيدة الواسطية"، لما أحضر لهم جوابه: في مسألة القرآن ومسألة الاستواء، لما سئل عنها قديما من نحو اثنتي عشرة سنة، وقرأ عليهم من ذلك الجواب، وسألوه عن ألفاظ في المسألة "الحموية"، وأوردوا عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة، وقالوا: هذا سؤالنا وما بقي في أنفسنا شيء!

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه، وانفصل المجلس على ذلك، وكان قال لهم كل من خالف شيئا مما قلته فليكتب بخطه خلافه، ولينقل فيما خالف في ذلك عن السلف؛ أو يكتب كل شخص عقيدة وتعرض هذه العقائد على ولاة الأمور، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة.

---

(١) انظر متن رسالة ابن أبي زيد القيرواني في فقه الإمام مالك (ت ٣٨٦ هـ) وقوله في أولها (ص ٥): (باب ما تنطق به الألسنة وتعتقده الأفئدة من واجب أمور الديانات: من ذلك الإيمان بالقلب والنطق باللسان أن الله إله واحد لا إله غيره، ولا شبيه له ولا نظير له، ولا ولد له ولا والد له ولا صاحبة له، ولا شريك له، ليس لأوليته ابتداء، ولا لآخريته انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، يعتبر المتفكرون بآياته، ولا يتفكرون في مائية ذاته، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، العالم الخبير، المدبر القدير، السميع البصير، العلي الكبير، وأنه فوق عرشه المجيد بذاته، وهو في كل مكان بعلمه، خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وهو أقرب إليه من حبل الوريد.. على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، وله الأسماء الحسنى، والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماؤه محدثة، كلم موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لا خلق من خلقه، وتجلى للجبل فصار دكا من جلاله، وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفد...).

(٢) هو الإمام القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي (ت ٤٢٢ هـ) وله شرح على رسالة ابن أبي زيد مطبوع وقرر فيه ما ذكره ابن أبي زيد (ص ٢٥ - ٢٨) وقال في صفة العلو: (هذه العبارة التي هي قوله: "على العرش"، أحب إلي من الأولى التي هي قوله "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته"، لأنه قوله: "على عرشه" هو الذي ورد به النص، ولم يرد النص بذكر فوق، وإن كان المعنى واحدا، وكان المراد بذكر الفوق في هذا الموضع: أنه بمعنى على، إلا أن ما طابق النص أولى بأن يستعمل، إذا ثبت هذا، والذي يدل على صحة ما ذكره رحمه من أنه على عرشه دون كل مكان ورود النص بذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.. وفي الحديث المشهور... "أين الله؟ فقالت: في السماء"، فلم ينكر عليها وحكم بإيمانها، ولإجماع الأمة على أنا متعبدون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العلو دون السفل، ودون اليمين والشمال، وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كل مكان.. واعلم أن الوصف له تعالى بالاستواء اتباع للنص، وتسليم للشرع، وتصديق لما وصف نفسه تعالى به، ولا يجوز أن يثبت له كيفية؛ لأن الشرع لم يرد بذلك...).

وقال أيضا: من جاء بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه، وأنا أحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف، كما وضعته، وأنا موافق السلف ومناظر على ذلك؛ وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله.

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال هذا ليس في "العقيدة"، وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف؛ كالخطابي[١]، وأبي بكر الخطيب [البغدادي][٢]، والبغوي[٣]، وأبي بكر [ابن فورك][٤]،

---

(١) سبق ذكر كلامه من (معالم السنن ٣٣١/٤) ونقل البيهقي عنه في كتابه "الأسماء والصفات".

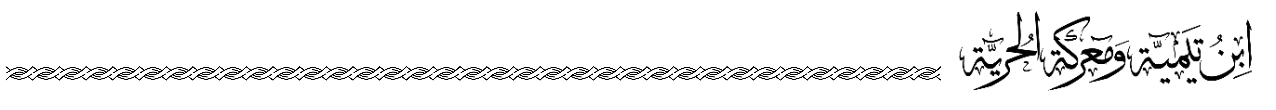
(٢) سبق ذكر كلامه من رسالته (مسألة الصفات).

(٣) هو إمام التفسير أبو مسعود البغوي (ت ٥١٠ هـ)، وقال في تفسيره عن الصفات الخبرية (٣ / ٧٦): (﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ويد الله صفة من صفاته، كالسمع، والبصر والوجه، وقال جل ذكره: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وقال النبي ﷺ: "كلتا يديه يمين"، والله أعلم بصفاته؛ فعلى العباد فيها الإيمان والتسليم. وقال أئمة السلف من أهل السنة في هذه الصفات: "أمروها كما جاءت بلا كيف").

وقال عن الاستواء (٣ / ٢٣٥): (﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، قال الكلبي ومقاتل: استقر. وقال أبو عبيدة: صعد. وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء، وأما أهل السنة فيقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى، بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكل العلم فيه إلى الله عز وجل. وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ فأطرق رأسه مليا، وعلاه الرحضاء، ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالا ثم أمر به فأخرج. وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات المتشابهة: أمروها كما جاءت بلا كيف).

وقال في (٥ / ١٢٧): (فالقرآن معجز في النظم والتأليف والإخبار عن الغيوب وهو كلام في أعلى طبقات البلاغة لا يشبه كلام الخلق؛ لأنه غير مخلوق ولو كان مخلوقا لأتوا بمثله).

(٤) محمد بن الحسن بن فورك شيخ المتكلمين في عصره ت ٤٠٦ هـ.



وأبي القاسم التيمي[١]، وأبي الحسن الأشعري[٢] وابن الباقلاني[٣]، وأبي عثمان الصابوني[٤]،

---

(١) هو قوام السنة أبو إسماعيل التيمي الأصبهاني وسبق نقل كلامه من كتابه "الحجة في بيان المحجة شرح عقيدة أهل السنة".

(٢) سبق نقل كلامه من كتابه "مقالات الإسلاميين" و"الإبانة"، وكذا ذكر عقيدة سلف الأمة في "رسالة إلى أهل الثغر" (ص ٢٠٥) فقال: (فلنذكر الآن ما أجمعوا عليه من الأصول باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها وأمروا في وقت النبي ﷺ بها... وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفا بشيء منها في الحقيقة من قبل أن من ليس له حياة لا يكون حيا ومن لم يكن له علم لا يكون عالما في الحقيقة ومن لم يكن له قدرة فليس بقادر في الحقيقة وكذلك الحال في سائر الصفات..

فإذا كان الله عز وجل موصوفا بجميع هذه الأوصاف في صفة الحقيقة وجب إثبات الصفات التي اوجبت هذه الأوصاف له في الحقيقة وإلا كان وصفه بذلك مجازا.. وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، من غير أن يكون جوارحا وأن يديه تعالى غير نعمته..

وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء كما قال وليس مجيئه حركة ولا زوالا وإنما يكون المجيء حركة وزوالا إذا كان الجائي جسما..

وأنه عز وجل "ينزل إلى السماء الدنيا" كما روي عن النبي ﷺ وليس نزوله نقلة لأنه ليس بجسم ولا جوهر..

وأنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه وقد دل على ذلك بقوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وليس استواؤه على العرش استيلاء، كما قال أهل القدر، لأنه عز وجل لم يزل مستوليا على كل شيء. وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكيف له وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم..).

(٣) سبق نقل كلامه من كتابه "تمهيد الأوائل".

(٤) هو الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (ت ٤٤٩ هـ)، وكتاب "عقيدة السلف وأهل الحديث" مطبوع (١ / ١- ١٠) قال فيه: (أما بعد فإني لما وردت آمد طبرستان وبلاد جيلان متوجها إلى بيت الله الحرام، وزيارة مسجد نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الكرام، سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولا في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين.. أصحاب الحديث، حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم، يشهدون لله تعالى بالوحدانية، وللرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة والنبوة، ويعرفون ربهم عز وجل بصفاته التي نطق بها وحيه وتنزيله، أو شهد له بها رسوله على ما وردت الأخبار الصحاح به، ونقلته العدول الثقات عنه، ويثبتون له جل جلاله ما أثبت لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، فيقولون: إنه خلق آدم بيده، كما نص سبحانه عليه في قوله عز من قائل: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية، أهلكهم الله، ولا يكيفونهما بكيف، أو تشبيهما بأيدي المخلوقين، تشبيه المشبهة، خذلهم الله، وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف، ومن عليهم بالتعريف والتفهيم، حتى سلكوا سبل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرِ﴾).

وكذلك يقولون في جميع الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح من السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة، والعزة والعظمة والإرادة، والمشيئة والقول والكلام، والرضا والسخط والحياة، واليقظة والفرح والضحك وغيرها من غير تشبيه لشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى، وقاله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه بتأويل منكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

ويشهد أصحاب الحديث ويعتقدون أن القرآن كلام الله وكتابه، ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال بخلقه واعتقده فهو كافر عندهم، والقرآن الذي هو كلام الله ووحيه هو الذي ينزل به جبريل على الرسول ﷺ قرآنا عربيا لقوم يعلمون، بشيرا ونذيرا، كما قال عز من قائل: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ وهو الذي بلغه الرسول ﷺ أمته، كما أخبر به في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، فكان الذي بلغهم بأمر الله تعالى كلامه عز وجل، وفيه قال ﷺ: "أتمنعوني أن أبلغ كلام ربي" وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، يكتب في المصاحف، كيف ما تصرف بقراءة قارئ، ولفظ لافظ، وحفظ حافظ، وحيث تلي، وفي أي موضع قرئ وكتب، في مصاحف أهل الإسلام، وألواح صبيانهم وغيرها: كله كلام الله جل جلاله، غير مخلوق فمن قال مخلوق فهو كافر بالله العظيم... أما=

=اللفظ فإن الشيخ أبا بكر الإسماعيلي الجرجاني ذكر في رسالته صنفها لأهل جيلان أن من زعم أن لفظه بالقران مخلوق يريد به القرآن فقد قال بخلق القرآن. وذكر ابن مهدي الطبري في كتابه "الاعتقاد" الذي صنفه لأهل هذه البلاد: أن مذهب أهل السنة والجماعة القول بأن القرآن كلام الله سبحانه، ووحيه وتنزيله، وأمره ونهيه غير مخلوق، ومن قال: مخلوق فهو كافر بالله العظيم، وأن القرآن في صدورنا محفوظ، وبألسنتنا مقروء، وفي مصاحفنا مكتوب وهو الكلام الذي تكلم الله عز وجل به، ومن قال: إن القرآن بلفظي مخلوق، أو لفظي به مخلوق فهو جاهل ضال كافر بالله العظيم. وإنما ذكرت هذا الفصل بعينه من كتاب ابن مهدي لاستحساني ذلك منه، فإنه اتبع السلف أصحاب الحديث فيما ذكره مع تبحره في الكلام، وتصانيفه الكثيرة فيه وتقدمه وتبرزه عند أهله...

وذكر محمد بن جرير الطبري رحمه الله في كتابه "الاعتقاد" الذي صنفه في هذه، وقال: "أما القول في ألفاظ العباد في القرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي، ولا تابعي إلا عمن في قوله الغنى والشفاء، وفي إتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله مقام الأئمة الأولى أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله يقول: "اللفظية جهمية "، قال الله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ممن يسمع؟ قال: سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه رضي الله عنه أنه كان يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي: ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع". قال محمد بن جرير: "ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله، إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع رحمة الله عليه ورضوانه". هذه ألفاظ محمد بن جرير التي نقلتها نفسها إلى ما ها هنا من كتاب "الاعتقاد" الذي صنفه.

قلت: وهو-أعني محمد بن جرير- قد نفى عن نفسه بهذا الفصل الذي ذكره في كتابه كل ما نسب إليه، وقذف به من عدول عن سبيل السنة، أو ميل إلى شيء من البدعة، والذي حكاه عن أحمد رضي الله عنه وأرضاه أن اللفظية جهمية فصحيح عنه، وإنما قال ذلك لأن جهما وأصحابه صرحوا بخلق القرآن، والذين قالوا باللفظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، وخافوا أهل السنة في ذلك الزمان من التصريح بخلق القرآن، فذكروا هذا اللفظ وأرادوا به أن القرآن بلفظنا مخلوق، فلذلك سماهم أحمد رحمه الله جهمية. وحكي عنه أيضا أنه قال: "اللفظية شر من الجهمية".

وأما ما حكاه محمد بن جرير عن أحمد رحمه الله أن من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فإنما أراد أن السلف من أهل السنة لم يتكلموا في باب اللفظ ولم يحوجهم الحال إليه، وإنما حدث الكلام في اللفظ من أهل التعمق وذوي الحمق الذين أتوا بالمحدثات، وبحثوا عما نهوا عنه من الضلالات وذميم المقالات، وخاضوا فيما لم يخض فيه السلف من علماء الإسلام، فقال الإمام أحمد هذا القول في نفسه بدعة، ومن حق المتدين أن يدعه، ولا يتفوه به ولا بمثله من البدع المبتدعة، ويقتصر على ما قاله السلف من الأئمة المتبعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يزيد عليه إلا تكفير من يقول بخلقه..

ويعتقد أهل الحديث ويشهدون أن الله سبحانه وتعالى فوق سبع سموات على عرشه كما نطق به كتابه في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ وقوله في سورة الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقوله في سورة الفرقان ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾، وقوله في سورة السجدة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقوله في سورة طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، يثبتون له من ذلك ما أثبته الله تعالى، ويؤمنون به ويصدقون الرب جل جلاله في خبره، ويطلقون ما أطلقه سبحانه وتعالى من استوائه على العرش، ويمرونه على ظاهره ويكلون علمه إلى الله، ويقولون: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، كما أخبر الله تعالى عن الراسخين في العلم أنهم يقولون ذلك، ورضيه منهم، فأثنى عليهم به.

جاء رجل لمالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكا وجد من شيء كوجده من مقالته، وذكر بنحوه.

وسئل أبو علي الحسين بن الفضل البجلي عن الاستواء، وقيل له كيف استوى على عرشه، فقال: أنا لا أعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كشف لنا، وقد أعلمنا جل ذكره أنه استوى على عرشه، ولم يخبرنا كيف استوى...

سمعت عبد الله بن المبارك يقول: " نعرف ربنا فوق سبع سموات على العرش استوى بائنا منه خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية إنه ها هنا " وأشار إلى الأرض.

وسمعت الحاكم أبا عبد الله [الحاكم] في كتابه "التاريخ" الذي جمعه لأهل نيسابور، وفي كتابه "معرفة الحديث" اللذين جمعهما ولم يسبق إلى مثلهما يقول: سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: من لم يقل بأن الله عز وجل على عرشه، فوق سبع سمواته، فهو كافر بربه،..

ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل ولا تكييف بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ، وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله..=

وأبي عمر بن عبد البر(١).

=وكذلك يثبتون ما أنزله الله عز اسمه في كتابه، من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله عز وجل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾، وقوله عز اسمه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾. وقرأت في رسالة الشيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جيلان: أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن الرسول ﷺ، وقد قال الله عز وجل: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾، وقال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، ونؤمن بذلك كله على ما جاء بلا كيف، فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه، إذ كنا قد أمرنا به في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾....سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: قال لي الأمير عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب هذا الحديث الذي ترويه عن رسول الله ﷺ: " ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا". كيف ينزل؟ قال، قلت: أعز الله الأمير، لا يقال لأمر الرب كيف؟ إنما ينزل بلا كيف.

..محمد بن سلام، سألت عبدالله بن المبارك عن نزول ليلة النصف من شعبان، فقال عبدالله: يا ضعيف ليلة النصف! ينزل في كل ليلة، فقال الرجل يا أبا عبد الله! كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: "ينزل كيف يشاء " وفي رواية أخرى لهذه الحكاية أن عبد الله ابن المبارك قال للرجل: "إذا جاءك الحديث عن رسول الله ﷺ فأصغ له ".

..أحمد بن سعيد بن إبراهيم بن عبدالله الرباطي يقول: حضرت مجلس الأمير عبدالله بن طاهر ذات يوم وحضر إسحاق ابن إبراهيم يعني ابن راهويه، فسئل عن حديث النزول: أصحيح هو؟ قال: "نعم " فقال له بعض قواد عبدالله يا أبا يعقوب أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: " نعم"= =قال: " كيف ينزل؟ " فقال له إسحاق: "أثبته فوق حتى أصف لك النزول، فقال الرجل: " أثبته فوق " فقال: إسحاق: قال الله عز وجل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، فقال الأمير عبد الله: "يا أبا يعقوب هذا يوم القيامة" فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟ وخبر نزول الرب كل ليلة إلى سماء الدنيا خبر متفق على صحته مخرج في الصحيحين. قال شيخ الإسلام [الصابوني]: قلت: فلما صح خبر النزول عن الرسول ﷺ أقر به أهل السنة، وقبلوا الخبر، وأثبتوا النزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيها له بنزول خلقه، وعلموا وتحققوا واعتقدوا أن صفات الله سبحانه لا تشبه صفات الخلق، كما أن ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوا كبيرا، ولعنهم لعنا كثيرا.

وقرأت لأبي عبد الله ابن أبي جعفر البخاري، وكان شيخ بخارى في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص كان من كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، قال أبو عبد الله:- أعني ابن أبي حفص هذا- سمعت عبد الله بن عثمان وهو عبدان شيخ مرو يقول: سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: قال حماد بن أبي حنيفة: قلنا لهؤلاء: أرأيتم قول الله عز وجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾؟ قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفا صفا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عنى لذاك، ولا ندري كيفية مجيئه؟ فقلت لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف مجيئه، ولكنا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيت من أنكر أن الملك يجيء صفا صفا ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذب. قلت: فكذلك إن أنكر أن الله سبحانه لا يجيء فهو كافر مكذب!

قال أبو عبد الله بن أبي حفص البخاري أيضا في كتابه: ذكر إبراهيم عن الأشعث، قال سمعت الفضيل بن عياض يقول: إذا قال لك الجهمي: إنا لا نؤمن برب ينزل عن مكانه؛ فقل أنت: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء).

(١) أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) قال في كتابه "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد": (٧ / ١٢٩) عن حديث النزول: (وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان وليس على العرش، والدليل على صحة ما قالوه أهل الحق قول الله... وهذه الآيات كلها واضحات في إبطال قول المعتزلة، وأما ادعاؤهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل استوى استولى، فلا معنى له؛ لأنه غير ظاهر في اللغة، ومعنى الاستيلاء في اللغة المغالبة، والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد، وهو الواحد الصمد ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك. وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين. والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم؛ وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه. قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿اسْتَوَى﴾ قال: علا، قال: وتقول العرب: استويت فوق الدابة. واستويت فوق البيت. وقال غيره: استوى، أي: انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد.

قال أبو عمر: الاستواء الاستقرار في العلو، وبهذا خاطبنا الله عز وجل..=

= وقال الشاعر:

فـــــأوردتهم مـــــاء بفيفـــــاء قفـــــرة وقـــد حلـــق الـــنجم اليمـــاني فاســـتوى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد استولى؛ لأن النجم لا يستولي.. وزعموا أن الله تبارك وتعالى في كل مكان بنفسه وذاته تبارك وتعالى، قيل لهم: لا خلاف بيننا وبينكم وبين سائر الأمة: أنه ليس في الأرض دون السماء بذاته، فوجب حمل هذه الآيات على المعنى الصحيح المجتمع عليه، وذلك أنه في السماء إله معبود من أهل السماء، وفي الأرض إله معبود من أهل الأرض، وكذلك قال أهل العلم بالتفسير فظاهر التنزيل يشهد أنه على العرش والاختلاف في ذلك بيننا فقط، وأسعد الناس به من ساعده الظاهر. وأما قوله في الآية الأخرى ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف:٨٤)] فالإجماع والاتفاق قد بين المراد بأنه معبود من أهل الأرض فتدبر هذا؛ فإنه قاطع إن شاء الله. ومن الحجة أيضا في أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع: أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد ولا أنكره عليهم مسلم! وقد قال ﷺ للأمة التي أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة، فاختبرها رسول الله ﷺ بأن قال لها: أين الله؛ فأشارت إلى السماء، ثم قال لها: من أنا، قالت: رسول الله، قال ﷺ: "أعتقها فإنها مؤمنة" فاكتفى رسول الله ﷺ منها برفعها رأسها إلى السماء واستغنى بذلك عما سواه..

وأما احتجاجهم لو كان في مكان لأشبه المخلوقات؛ لأن ما أحاطت به الأمكنة واحتوته مخلوق فشيء لا يلزم ولا معنى له، لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه، ولا يقاس بشيء من بريته، لا يدرك بقياس ولا يقاس بالناس، لا إله إلا هو كان قبل كل شيء، ثم خلق الأمكنة والسموات والأرض وما بينهما، وهو الباقي بعد كل شيء وخالق كل شيء لا شريك له، وقد قال المسلمون وكل ذي عقل: أنه لا يعقل كائن لا في مكان منا وما ليس في مكان فهو عدم، وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أنه كان في الأزل لا في مكان وليس بمعدوم؛ فكيف يقاس على شيء من خلقه أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا، الذي لا يبلغ من وصفه إلا إلى ما وصف به نفسه، أو وصفه به نبيه ورسوله، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه؛ فإن قال قائل منهم: إنا وصفنا ربنا أنه كان لا في مكان ثم خلق الأماكن؛ فصار في مكان وفي ذلك= =إقرار منا بالتغيير والانتقال؛ إذ زال عن صفته في الأزل وصار في مكان دون مكان. قيل له: وكذلك زعمت أنت أنه كان لا في مكان وانتقل إلى صفة هي الكون في كل مكان فقد تغير عندك معبودك وانتقل من لا مكان إلى كل مكان، وهذا لا ينفك منه؛ لأنه إن زعم أنه في الأزل في كل مكان كما هو الآن؛ فقد أوجب الأماكن والأشياء موجودة معه في أزله، وهذا فاسد فإن قيل: فهل يجوز عندك أن ينتقل من لا مكان في الأزل إلى مكان؛ قيل له: أما الانتقال وتغير الحال؛ فلا سبيل إلى إطلاق ذلك عليه؛ لأن كونه في الأزل لا يوجب مكانا؛ وكذلك نقله لا يوجب مكانا، وليس في ذلك كالخلق؛ لأن كون ما كونه يوجب مكانا من الخلق ونقلته توجب مكانا ويصير منتقلا من مكان إلى مكان والله عز وجل ليس كذلك؛ لأنه في الأزل غير كائن في مكان، وكذلك نقلته لا توجب مكانا وهذا ما لا تقدر العقول على دفعه؛ ولكنا نقول استوى من لا مكان إلى مكان ولا نقول انتقل وإن كان المعنى في ذلك واحدا، ألا ترى أنا نقول له: عرش، ولا نقول له: سرير ومعناهما واحد، ونقول: هو الحكيم، ولا نقول: هو العاقل، ونقول: خليل إبراهيم، ولا نقول: صديق إبراهيم. وإن كان المعنى في ذلك كله واحدا، لا نسميه ولا نصفه ولا نطلق عليه إلا ما سمى به نفسه على ما تقدم ذكرنا له من وصفه لنفسه لا شريك له، ولا ندفع ما وصف به نفسه؛ لأنه دفع للقرآن وقد قال الله عز وجل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، وليس مجيئه حركة ولا زوالا ولا انتقالا؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسما أو جوهرا، فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر؛ لم يجب أن يكون مجيئه حركة ولا نقلة، ولو اعتبرت ذلك بقولهم جاءت فلانا قيامته، وجاءه الموت، وجاءه المرض، وشبه ذلك مما هو موجود نازل به، ولا مجيء؛ لبان لك وبالله العصمة والتوفيق، فإن قال: إنه لا يكون مستويا على مكان إلا مقرونا بالتكييف؛ قيل: قد يكون الاستواء واجبا والتكييف مرتفع، وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل؛ لأنه لا يكون كائن في لا مكان إلا مقرونا بالتكييف وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحا في أبداننا ولا نعلم كيفية ذلك وليس جهلنا بكيفية الأرواح يوجب أن ليس لنا أرواح وكذلك ليس جهلنا بكيفية على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه...

قال مالك بن أنس: الله عز وجل في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان، قال: وقيل لمالك: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؛ فقال مالك رحمه الله: استواؤه معقول وكيفيته مجهولة وسؤالك عن هذا بدعة وأراك رجل سوء، وقد روينا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في قول الله عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، مثل قول مالك هذا سواء وأما احتجاجهم بقوله عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾؛ فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله، ذكر سنيد عن مقاتل بن حيان عن الضحاك بن مزاحم في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية، قال: هو على عرشه وعلمه معهم أين ما كانوا قال وعن سفيان الثوري مثله..

عن ابن المبارك قال: الرب تبارك وتعالى على السماء السابعة على العرش. قيل له بحد ذلك، قال: نعم هو على العرش فوق سبع سموات..

وقال عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية.=

والقاضي أبي يعلى(١)،

= ... قال أبو عمر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج؛ فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم عند من أثبتها نافون للمعبود والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله. روى حرملة بن يحيى قال سمعت عبد الله بن وهب يقول سمعت مالك بن أنس يقول من وصف شيئا من ذات الله مثل قوله ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤] وأشار بيده إلى عنقه ومثل قوله ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فأشار إلى عينيه أو أذنه أو شيئا من بدنه قطع ذلك منه لأنه شبه الله بنفسه...

(١) في كتابه (إبطال التأويلات لأخبار الصفات)، وذكر مجمل عقيدته ابنه أبو الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت ٥٢٦ هـ) في طبقات الحنابلة (٢ / ٢٠٧) فقال: (فلنذكر الآن البيان عن اعتقاد الوالد السعيد ومن قبله من السلف الحميد في أخبار الصفات: الذي درج عليه صالحو السلف، وانتهجه بعدهم خيار الخلف: هو التمسك بكتاب الله عز وجل واتباع نبيه محمد ﷺ ثم ما روى عن الصحابة رضوان الله عليهم ثم عن التابعين والخالفين لهم من علماء المسلمين.

والإيمان والتصديق بما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله مع ترك البحث والتنفير والتسليم لذلك من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل، وهي الفرقة الناجية والجماعة العادلة والطائفة المنصورة إلى يوم القيامة، فهم أصحاب الحديث والأثر، والوالد السعيد تابعهم، هم خلفاء الرسول ﷺ وورثة علمه وسفرته بينه وبين أمته، بهم يلحق التالي، وإليهم يرجع العالي، وهم الذين نبذهم أهل البدع والضلال، وقائلو الزور والمحال: أنهم مشبهة جهال ونسبوهم إلى الحشو والطغام وأساءوا فيهم الكلام فاعتقد الوالد السعيد وسلفه قدس الله أرواحهم وجعل ذكرنا لهم بركة تعود علينا في جميع ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسول ﷺ: أن جميع ذلك صفات الله عز وجل تمر كما جاءت من غير زيادة ولا نقصان وأقروا بالعجز عن إدراك معرفة حقيقة هذا الشأن.

اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سبقه من الأئمة: أن إثبات صفات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد، لها حقيقة في علمه، لم يطلع الباري سبحانه على كنه معرفتها أحدًا من إنس ولا جان.

واعتقدوا: أن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات ويحتذى حذوه ومثاله وكما جاء.

وقد أجمع أهل القبلة: أن إثبات الباري سبحانه: إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، هكذا اعتقد الوالد السعيد ومن قبله ممن سلفه من الأئمة: أن إثبات الصفات للباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، وأنها صفات لا تشبه صفات البرية، ولا تدرك حقيقة علمها بالفكر والروية.

والأصل الذي اعتمدوه في هذا الباب اتباع قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا. وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾.

فاعتقدوا أن الباري سبحانه وتعالى: فرد الذات متعدد الصفات، لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته، ولا نظير ولا ثاني، وسمعوا قوله عز وجل: ﴿الم. ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ. الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، فآمنوا بما وصف الله به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ تسليمًا للقدرة وتصديقًا للرسل وإيمانًا بالغيب.

واعتقدوا: أن صفات الباري سبحانه معلومة من حيث أعلم هو، غيب من حيث انفرد واستأثر، كما أن الباري سبحانه معلوم من حيث هو، مجهول ما هو.

واعتقدوا: أن الباري سبحانه استأثر بعلم حقائق صفاته ومعانيها عن العالمين، وفارق بها سائر الموصوفين، فهم بها مؤمنون، وبحقائقها موقنون، وبمعرفة كيفيتها جاهلون، لا يجوز عندهم ردها كرد الجهمية، ولا حملها على التشبيه كما حملته المشبهة الذي أثبتوا الكيفية، ولا تأولوها على اللغات والمجازات كما تأولتها الأشعرية.

فالحنبلية لا يقولون في أخبار الصفات بتعطيل المعطلين، ولا بتشبيه المشبهين، ولا تأويل المتأولين، مذهبهم: حق بين باطلين، وهدى بين ضلالتين: إثبات الأسماء والصفات مع نفي التشبيه والأدوات، إذ لا مثل للخالق سبحانه مشبه ولا نظير له فيجنس منه، فنقول كما سمعنا ونشهد بما علمنا من غير تشبيه ولا تجنيس، على أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وفي رد أخبار الصفات وتكذيب النقلة: إبطال شرائع الدين من قبل أن الناقلين إلينا علم الصلاة والزكاة والحج وسائر أحكام الشريعة: هم ناقلوا هذه الأخبار والعدل مقبول القول فيما قاله ولو تطرق إليهم والعياذ بالله التخرص بشيء منها: لأدى ذلك إلى إبطال جميع ما نقلوه وقد حفظ الله سبحانه الشرع عن مثل هذا.=

والسيف الآمدي[1]، وغيرهم، في نفي الكيفية والتشبيه عنها، وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات: إثبات وجود لا إثبات كيفية.

وقد نقل طائفة أن مذهب السلف: أن الظاهر غير مراد.

= وقد أجمع علماء أهل الحديث والأشعرية منهم على قبول هذه الأحاديث، فمنهم من أقرها على ما جاءت وهم أصحاب الحديث، ومنهم من تأولها وهم الأشعرية وتأويلهم إياها قبول منهم لها، إذ لو كانت عندهم باطلة لاطرحوها كما اطرحوا سائر الأخبار الباطلة.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: " أمتي لا تجتمع على خطأ ولا ضلالة ".

وما ذكرناه من الإيمان بأخبار الصفات من غير تعطيل ولا تشبيه ولا تفسير ولا تأويل هو قول السلف بدءًا وعودًا، وهو الذي ذكره أمير المؤمنين القادر رضوان الله عليه في الرسالة القادرية قال فيها: " وما وصف الله سبحانه به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ: فهو صفات الله عز وجل على حقيقته لا على سبيل المجاز".

وعلى هذا الاعتقاد: جمع أمير المؤمنين القائم بأمر الله رضوان الله عليه من حضره مع الوالد السعيد من علماء الوقت وزاهدهم: أبو الحسن القزويني سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة وأخذ خطوطهم باعتقاده.

وقد قال الوالد السعيد رضي الله عنه في أخبار الصفات: المذهب في ذلك: قبول هذه الأحاديث على ما جاءت به من غير عدول عنه إلى تأويل يخالف ظاهرها، مع الاعتقاد بأن الله سبحانه بخلاف كل شيء سواه، وكل ما يقع في الخواطر من حد أو تشبيه أو تكييف: فالله سبحانه تعالى عن ذلك، والله ليس كمثله شيء، ولا يوصف بصفات المخلوقين الدالة على حدثهم، ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغير من حال إلى حال، ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وأنه لم يزل ولا يزال، وأنه الذي لا يتصور في الأوهام وصفاته لا تشبه صفات المخلوقين ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وأما كتابه قدس الله روحه في "إبطال التأويلات لأخبار الصفات": فمبني على هذه المقدمات، وأن إطلاق ما ورد به السمع من الصفات: لا يقتضي تشبيه الباري سبحانه بالمخلوقات.

وذكر رحمة الله عليه كلامًا معناه: أن التشبيه إنما يلزم الحنبلية أن لو وجد منهم أحد أمرين: إما أن يكونوا هم الذين ابتدأوا الصفة لله عز وجل واخترعوها، أو يكونوا قد صرحوا باعتقاد التشبيه في الأحاديث التي هم ناقلوها.

فأما أن يكون صاحب الشريعة ﷺ هو المبتدئ بهذه الأحاديث وقوله ﷺ حجة يسقط بها ما يعارضها، وهم تبع له، ثم يكون الحنبلية قد صرحوا بأنهم يعتقدون إثبات الصفات ونفي التشبيه فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟

وعلى أنه قد ثبت أن الحنبلية إنما يعتمدون في أصول الدين على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ونحن نجد في كتاب الله وسنة رسوله ذكر الصفات، ولا نجد فيهما ذكر التشبيه، فكيف يجوز أن يضاف إليهم ما يعتقدون نفيه؟

ومما يدل على أن تسليم الحنبلية لأخبار الصفات من غير تأويل ولا حمل على ما يقتضيه الشاهد وأنه لا يلزمهم في ذلك التشبيه: إجماع الطوائف من بين موافق للسنة ومخالف أن الباري سبحانه ذات وشيء وموجود، ثم لم يلزمنا وإياهم إثبات جسم ولا جوهر ولا عرض، وإن كانت الذات في الشاهد لا تنفك عن هذه السمات، وهكذا لا يلزم الحنبلية ما يقتضيه العرف في الشاهد في أخبار الصفات.

يبين صحة هذا: أن الباري سبحانه موصوف بأنه: حي عالم قادر مريد والخلق موصوفون بهذه الصفات، ولم يدل الاتفاق في هذه التسمية على الاتفاق في حقائقها ومعانيها، هكذا القول في أخبار الصفات ولا يلزم عند تسليمها من غير تأويل إثبات ما يقتضيه الحد والشاهد في معانيها.

وبهذا ونظيره استدل الوالد السعيد رحمة الله عليه في كتابه " إبطال التأويلات لأخبار الصفات".

فأما الرد على المجسمة لله: فيرده الوالد السعيد بكتاب وذكره أيضًا في أثناء كتبه فقال: لا يجوز أن يسمى الله جسما.

قال أحمد: لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه).

(١) سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي التغلبي الحنبلي ثم الشافعي (٥٥١ -٦٣١هـ)، له كتاب "غاية المرام في علم الكلام"، وقد جرى فيه على طريق أهل التأويل، فقد يكون له كتب أخرى، أو يكون أراد الاستشهاد في بعض ما أثبته من الصفات.

قال: والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك؛ فالظاهر الذي لا يليق إلا بالمخلوق غير مراد، وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد: أنه هو المراد في أسماء الله تعالى وصفاته، مثل الحي والعليم والقدير والسميع والبصير.

وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس، وبين أن الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذي يليق بجلاله؛ ولا أقول فوقه كالمخلوق على المخلوق، كما تقوله المشبهة، ولا يقال إنه لا فوق السموات، ولا على العرش رب، كما تقوله المعطلة الجهمية، بل يقال إنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه.

وتكلم على لفظ الجهة؛ وأنه معنى مشترك وعلى لفظ الحقيقة.

وسئل عن مسألة القرآن والصوت؟

فأجاب بالتفصيل، وكان أجاب به قديما - فقال: من قال إن صوت العبد بالقرآن ومداد المصحف قديم فهو مخطئ ضال، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم، وما نقل عنهم أنهم يقولون: ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ والمداد الذي في المصحف، وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى! ما قاله أحمد! وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه وأصحاب مالك والشافعي والأشعري وغيرهم: أن من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فكيف بمن يقول صوتي به غير مخلوق؟! أو يقول صوتي به قديم؟!

وحرر الكلام فيها، وإن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة: لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين، بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله: حروفه ومعانيه؛ والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا؛ لا إلى من قاله مبلغا مؤديا، وأن الله تكلم بصوت وذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي في الصحيحين.

فأخذ نائب المالكي يقول: أنت تقول: إن الله ينادي بصوت؟

فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به! وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك!

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي ﷺ؟ يقولون: نعم.

فيقول: فمن قال بقول النبي ﷺ أي شيء يقال له؟!

وقال له: كل شيء قلته من عندك قلته؟

فقال: بل أنقله جميعا عن نبي الأمة ﷺ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزعاجا عظيما على نائب المالكي والصفي الهندي، وأسكتهما سكوتا لم يتكلما بعده بما يذكر! وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق.

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي[1] بأن: السلف لم ينكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة، وأنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله، وخص العرش بذلك لأنه أعظم المخلوقات، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، وأنه لا تعلم حقيقته؛ كما قال مالك رحمه الله: "الاستواء معلوم، يعني في اللغة، والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة".

فقال المالكي: ما كنا نعرف هذا!

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره: من الكذب والاختلاق والتناقض بما عليه الحال ما لا يوصف!

فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت: من الأكاذيب؛ والاختلاقات! فتعلم ذلك.

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر! إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها، وأن بعض الناس أنكرها، فليعقد له مجلس لذلك، ولتطالع ما يقع، وتكشف أنت ذلك كشفا شافيا، وتعرفنا به!

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته، وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام، وكذلك كل فرد من الأهل والأصحاب والمعارف والسلام). انتهى كلام الإمام شرف الدين ابن تيمية.

فهذه هي قصة المحاكمة في المجالس الثلاث، كما ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه، وخطه بيمينه، وكما ذكر ذلك أخوه الإمام شرف الدين، وهو ما شاع في حياته، وتواتر عنه، حيث كان يسأل عنه ويجيب برسائل يفصل فيها ما جرى، ولم ينف أحد من المؤرخين شيئا مما ذكره ابن تيمية وأخوه هنا، ولا توجد رواية أخرى عن مباشر للمحاكمة أوثق من روايتهما!

فالمحاكمة جرت حول مباحث وردت في كتابه "الواسطية"، وقد أقر جميع الحضور بعد أن أثبت ابن تيمية النقل عن الأئمة صحة كل ما ذكره فيها، وأنه قول سلف الأمة والأربعة الأئمة، وقول أئمة الحديث والصوفية والأشعرية، لم يخالفهم في حرف واحد!

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، والنص المذكور هو في تفسيره (٧ / ٢١٩)، حيث يقول: (وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته. قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم- يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة. وكذا قالت أم سلمة -رضي الله عنها-. وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء. والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار...).

وأشهر المسائل التي توقف عندها بعضهم في المحاكمة هي:

١- مسألة العلو والاستواء؛ كما قال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾.

٢- وأن القرآن كلام الله بحروفه ومعانيه، وأنه الله وصف نفسه وأخبر عن نفسه بأنه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، وأنه من علمه ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾.

٣- وإثبات الصفات الخبرية كما جاءت في القرآن والسنة الصحيحة.

فهذه هي الدعوى، وهذه حيثياتها، وهذه أجوبة ابن تيمية، وهذه النقول التي استشهد فيها ابن تيمية من مصادرها الأصلية، مطابقة تمام المطابقة لما ذكره، وقد خرج بعد ذلك من السجن، حين فشلت المؤامرة عليه وعلى السلطان الناصر، وظل في مصر ثم في الشام يدرس ويفتي سنوات، بمحضر القضاة والفقهاء، لم يعترض عليه أحد، في شأن كتابيه "العقيدة الواسطية" و"العقيدة الحموية" حتى توفي، وإنما سيتعرض لمؤامرة كيدية أخرى بعد سنوات -كما سيأتي- حول الطلاق الثلاث ثم زيارة القبر النبوي الشريف!

وقد كان الغاية من المحاكمة إثبات خروجه عن أهل السنة والجماعة لحبسه ومنع كتبه وأتباعه لصالح دولة التتار؛ ولهذا، هددهم كما في رسالة أخيه شرف الدين وقال لهم: "وإن خالف مخالف لذلك، كان في كلام الآخر ما أقوله، وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار، وأبين ما يحتاج إليه بيانه، وأجتمع بالسلطان وأقول له كلاما آخر"!

وهذا الكلام الآخر هو ما أفصح عن بعضه بعد ذلك -أثناء حبسه- لمبعوث نائب السلطنة علاء الدين الطيبرسي، وأن هناك مؤامرة تحاك مع التتار ضد الدولة وضد السلطان، ولم يكن ابن تيمية سوى ستار يتخذونه لتحقيق أهدافهم، وهو ما ثبت صحته بعد ذلك بثلاث سنوات!

وبما أن "مؤتمر الشيشان" -إذا استبعدنا تهمة المؤامرة مع روسيا لتبرير حربها على أهل سوريا- قد عقد محاكمة أخرى لشيخ الإسلام ابن تيمية بدعوى خروجه عن دائرة أهل السنة والجماعة، وأن ما يدعو إليه ابن تيمية من آراء تنافي عقيدة أهل السنة والجماعة: فيمكن للمعاصرين، من العلماء الصادقين: التحقق من بطلان أو صحة الدعوى بالرجوع إلى المصادر التي ادعى ابن تيمية أنها نقلت عقيدة أهل السنة وسلف الأمة، والتأكد من صحة النقل، ولم يتهم أحد ابن تيمية في نقله حتى أعداؤه، ولا في عدالته وصدقه حتى خصومه، وحتى لا يعرف في تاريخ الإسلام من أطلق عليه مئة إمام في عصره لقب شيخ الإسلام غيره، وحتى قال ابن

حجر: "هو شيخ مشايخ الإسلام بلا ريب"، ويبقى أمر الخطأ في فهمه لنصوص الأئمة واردا، وهو ما سنتحقق منه في الفصول القادمة بإذن الله!

وقد فصّل ابن تيمية في رسالة أخرى أرسلها وهو في السجن في مصر سنة ٧٠٦ هـ بعض جزئيات تلك المحاكمات، حيث قال لرسول نائب السلطنة، حين ذكرى له دعوى خصومه، وأنه خالف المذاهب الأربعة فيما ذكره في كتابه "العقيدة الواسطية": في إثبات العلو المطلق لله على عرشه، فقال ابن تيمية في جواب ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبعمائة من بعض أصحابه يقترحون عليه أن يفوض الحكم في قضيته إلى قاضي قضاة مصر: القاضي الشافعي "بدر الدين بن جماعة"[1]:

(الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدا. صلى الله عليه وآله وسلم تسليما. أما بعد:

قد وصلت "الورقة"، التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين القدوتين. أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه وكتب في قلوبهم الإيمان وأدخلهم مدخل صدق وأخرجهم مخرج صدق، وجعلهم ممن ينصر به السلطان: سلطان العلم والحجة والبيان والبرهان. وسلطان القدرة والنصر بالسنان والأعوان. وجعلهم من أوليائه المتقين وجنده الغالبين: لمن ناوأهم من الأقران ومن أئمة المتقين: الذين جمعوا بين الصبر والإيقان؛ والله محقق ذلك ومنجز وعده في السر والإعلان؛ ومنتقم من حزب الشيطان: لعباد الرحمن. لكن بما اقتضته حكمته ومضت به سنته. من الابتلاء والامتحان. الذي يخلص الله به أهل الصدق والإيمان من أهل النفاق والبهتان؛ إذ قد دل كتابه على أنه لا بد من الفتنة لكل من الداعي إلى الإيمان، والعقوبة لذوي السيئات والطغيان، قال الله تعالى: ﴿الم. أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ. وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾، ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

فأنكر سبحانه على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب، وأن مدعي الإيمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب، وأخبر في كتابه أن الصدق في الإيمان لا يكون إلا بالجهاد في سبيله، فقال تعالى: ﴿قَالَتِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢١١)

الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾.

وأخبر في كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذي يعبد الله فيها على حرف، وهو الجانب والطرف الذي لا يستقر من هو عليه، بل لا يثبت الإيمان إلا عند وجود ما يهواه من خير الدنيا قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾.

وأخبر سبحانه أنه عند وجود المرتدين؛ فلا بد من وجود المحبين المحبوبين المجاهدين، فقال: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ الآية. وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان، الصابرون على الامتحان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ. وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ. وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ. وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ. فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر والشكر: كان جميع ما يقضي الله له من القضاء خيرا له؛ كما قال النبي ﷺ: "لا يقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيرا له: إن أصابته سراء فشكر، كان خيرا له، وإن أصابته ضراء فصبر كان خيرا له".

والصابر الشكور هو المؤمن الذي ذكره الله في غير موضع من كتابه. ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال، وكل واحد من السراء والضراء في حقه يفضي إلى قبيح المآل؛ فكيف إذا كان ذلك في الأمور العظيمة التي هي من محن الأنبياء والصديقين، وفيها تثبيت أصول الدين، وحفظ الإيمان والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان.

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله.

والله هو المسئول أن يثبتكم وسائر المؤمنين بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة، وينصر دينه وكتابه وعباده المؤمنين، على الكافرين والمنافقين: الذي أمرنا بجهادهم والإغلاظ عليهم في كتابه المبين. وأنتم فابشروا من أنواع الخير والسرور، بما لم يخطر في الصدور..).

ثم ذكر ما جرى ذكره سابقا بينه وبين علاء الدين الطيبرسي ثم قال له:

(قلت: فإن هؤلاء يقولون: ما فوق العرش رب يدعى، ولا فوق السماء إله يعبد؛ وما هناك إلا العدم المحض، والنفي الصرف! وأن الرسول ﷺ لم يعرج به إلى الله تعالى؛ ولكن صعد إلى السماء ونزل! وأن الداعي لا يرفع يديه إلى الله! ومنهم من يقول: إن الله هو هذا الوجود؛ وأنا الله؛ وأنت الله..[1]

ويقول: إن الله حالٌ في ذلك!

فاستعظم [الطيبرسي] ذلك وهاله أن أحدا يقول هذا!

فقال "هؤلاء"؟ يعني ابن مخلوف وذويه!

فقلت: هؤلاء ما سمعت كلامهم، ولا خاطبوني بشيء؛ فما يحل لي أن أقول عنهم ما لم أعلمه؛ ولكن هذا قول الذين نازعوني بالشام وناظروني وصرحوا لي بذلك، وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول ﷺ ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم.

وجعل الرجل في أثناء الكلام يصغي لما أقوله ويعيه: لما رأى غضبي، ولهذا بلغني من غير وجه أنه خرج فرحا مسرورا بما سمعه مني.

وقال: هذا على الحق وهؤلاء قد ضيعوا الله وإلا فأين هو الله؟

وهكذا يقول كل ذي فطرة سليمة. كما قاله: جمال الدين الأخرم للملك الكامل لما خاطبه الملك الكامل في أمر هؤلاء فقال له الأخرم: "هؤلاء قد ضيعوا إلهك فاطلب لك إلها تعبده"!

ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وإنما ينكر ذلك الفلاسفة الباطنية.

فيقولون: نطلق عليه هذه الأسماء، ولا نقول إنها حقيقة!

---

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٢١٨)

وغرضهم بذلك جواز نفيها، فإنهم يقولون: لا حي حقيقة، ولا ميت حقيقة، ولا عالم، ولا جاهل، ولا قادر، ولا عاجز، ولا سميع، ولا أصم!

فإذا قالوا إن هذه الأسماء مجاز: أمكنهم نفي ذلك؛ لأن علامة المجاز صحة نفيه. فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه جواز إطلاق نفيه، فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة، فإنه يقول ليس الرحمن على العرش استوى، كما أن من قال: إن لفظ الأسد للرجل الشجاع، والحمار للبليد، ليس بحقيقة، فإنه يلزمه صحة نفيه. فيقول: هذا ليس بأسد ولا بحمار، ولكنه آدمي!

وهؤلاء يقولون لهم: لا يستوي الله على العرش. كقول إخوانهم: ليس هو بسميع ولا بصير ولا متكلم؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز.

فيأتون إلى محض ما أخبرت به الرسل عن الله سبحانه يقابلونه بالنفي والرد؛ كما يقابله المشركون بالتكذيب؛ لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقا!

وقال الطلمنكي[1] أحد أئمة المالكية -قبل ابن عبد البر والباجي وقبل طبقتهم- في "كتاب الوصول إلى معرفة الأصول": أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على العرش كيف شاء.

وقال أيضا: قال أهل السنة: في قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة؛ لا على المجاز.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد"[2] -شرح الموطأ وهو أشرف كتاب صنف في فنه- لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث في صحته. وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إنه في كل مكان؛ وليس على العرش. قال: والدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقال: ﴿يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ وذكر آيات. إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم!

---

(١) هو الحافظ المقرئ أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الأندلسي (٣٤٠ -٤٢٩هـ).

(٢) سبق توثيق النص من كتابه التمهيد.

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبي جعفر الهمداني أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال: "كان الله ولا عرش"، فقال: يا أستاذ دعنا من ذكر العرش. أخبرنا عن هذه الضرورات التي نجدها في قلوبنا ما قال عارف قط يا الله إلا وجد في قلبه ضرورة تطلب العلو لا تلتفت يمنة ولا يسرة؟

فضرب بيده على رأسه وقال: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني!

أراد الشيخ أن إقرار الفطر بأن معبودها ومدعوها فوق: هو أمر ضروري عقلي فطري لم تستفده من مجرد السمع، بخلاف الاستواء على العرش، بعد خلق السموات والأرض في ستة أيام: فإن هذا علم من جهة السمع، ولهذا لا تعرف أيام الأسبوع إلا من جهة المقرين بالنبوات، فأما من لا يعرف ذلك كالترك المشركين فليس في لغتهم أسماء أيام الأسبوع، وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة في يوم واحد في الأسبوع، كما قال النبي ﷺ: "اليوم لنا، وغدا لليهود، وبعد غد للنصارى".

وبسط ابن عبد البر الكلام في ذلك إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ فلا حجة فيه لهم؛ لأن علماء الصحابة والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

قال أبو عمر ابن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئا، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع: الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها؛ ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه وهم -عند من أقر بها- نافون للمعبود، والحق ما نطق به كتاب الله وسنة نبيه وهم أئمة الجماعة.

وقال أيضا: الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر: في هذه المسألة وما أشبهها: الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ والتصديق بذلك وترك التحديد والكيفية في شيء منه.(١)

وقال السجزي في "الإبانة"(٢): وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وابن المبارك والفضيل وأحمد وإسحاق: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى

---

(١) كل هذه النصوص سبق توثيقها من كتب ابن عبد البر.

(٢) هو الإمام أبو نصر عبيد الله السجزي (ت ٤٤٤ هـ) وقد ألف كتابه "الإبانة" وذكر في مقدمة رسالته "في الرد على من أنكر الحرف والصوت" أنه اختصر منه هذه الرسالة فقال فيها (١ / ٢): (فقد ذكر لي عنكم، وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وقوفكم على كتاب "الإبانة" الذي ألفته في الرد على الزائغين في مسألة القرآن، وأنكم وجدتم المخالفين ببلدكم يشغبون عند ذكر الحرف والصوت، وأنه قد صعب عليكم تجريد القول فيهما، واستخراج ذلك من الكتاب لكثرة الأسانيد المتخللة للنكت التي تحتاجون إليها، وسألتم إفراد القول في هذا الفصل بترك الأسانيد، ليسهل عليكم الأخذ بكظم المخالف ورد الإسناد معه وسامحت نفسي بذلك رجاء وصولكم إلى طلبتكم)، وذكر في رسالته هذه المختصرة نحوا مما ذكره ابن تيمية=

يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء. فمن خالف شيئا من ذلك فهو منهم بريء وهم منه برآء.

وقال الشيخ عبد القادر [الجيلاني] في "الغنية"(١): (أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات، على وجه الاختصار، فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد صمد. إلى أن قال: وهو بجهة العلو مستو على العرش محتو على الملك محيط علمه بالأشياء. قال: ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش. إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا تكييف).

وذكر الشيخ "نصر المقدسي"(٢)، في "كتاب الحجة"، عن ابن أبي حاتم قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حجازا وعراقا ومصر وشاما ويمنا؛ فكان من مذاهبهم: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. والقرآن كلام الله منزل؛ غير مخلوق بجميع جهاته، إلى أن قال: وإن الله على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف. أحاط بكل شيء علما. وقال

=فقال في (١ / ١٩): (وقد نص مالك بن أنس رحمه الله، وغيره من الأئمة رحمهم الله على أن الله سبحانه يرى يوم القيامة بالأبصار.. وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف، فقول المتكلمين في نفي الصفات أو إثباتها بمجرد العقل أو حملها على تأويل مخالف للظاهر. ولا يجوز أن يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ وذاك إذا ثبت الحديث ولم يبق شبهة في صحته. فأما ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يوجد فيها باتفاق العلماء للأثر.. ومخالفة الأشعري وأضرابه للعقليات [وهذا قبل رجوعه لمذهب السلف في كتبه الأخيرة]، ومناقضتهم تكثر ولعل الله سبحانه يسهل لنا جمع ذلك في كتاب مفرد بمنه، وإنما أشرنا ها هنا إلى يسير منه وفيه مقنع إن شاء الله تعالى. وأما تظاهرهم بخلاف ما يعتقدونه كفعل الزنادقة ففي إثباتهم أن الله سبحانه وتعالى استوى على العرش، ومن عقدهم: أن الله سبحانه لا يجوز أن يوصف بأنه في سماء ولا في أرض، ولا في عرش ولا فوق. وقد ذكر ابن الباقلاني: أن الاستواء فعل له أحدثه في العرش. وهذا مخالف لقول علماء الأمة، وقد سئل مالك بن أنس رحمة الله عليه عن هذه المسألة فأجاب: " بأن الاستواء غير مجهول، والكيفية غير معقولة والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ". قال الله سبحانه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ وقال: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ وقال: ﴿مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ ۝ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وقال ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ والآية التي بعدها... ونص أحمد بن حنبل رحمة الله عليه على أن الله تعالى ذاته فوق العرش، وعلمه بكل مكان. وروى ذلك هو وغيره عن عبد الله بن نافع عن مالك بن أنس رحمة الله عليه وقد رواه غير واحد مع ابن نافع عن مالك بن أنس وكذلك رواه الثقات عن سفيان بن سعيد الثوري وروي نحوه عن الأوزاعي هؤلاء أئمة الآفاق. واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته. وعند أهل الحق أن الله سبحانه مباين لخلقه بذاته فوق العرش بلا كيفية بحيث لا مكان وقد أثبت الذي في موطأ مالك بن أنس رحمه الله وفي غيره من كتب العلماء: أن النبي ﷺ قال للجارية التي أراد عتقها من عليه رقبة مؤمنة "أين الله؟، قالت: في السماء، فقال: من أنا؟، قالت: رسول الله. قال: اعتقها فإنها مؤمنة"..).

(١) هو الإمام أبو محمد عبد القادر بن موسى الجيلي الحنبلي (٤٧٠ - ٥٦١ هـ)، وهذا النص موجود في كتابه "الغنية لطالبي طريق الحق" مطبوع (٥٤/١-٥٧).

(٢) هو الإمام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي (٣٧٧ - ٤٩٠ هـ)، وهذا النص بألفاظه وحروفه في كتابه "الحجة على تارك المحجة"، وهو مطبوع ومحقق رسالة دكتوراه.

الشيخ نصر في أثناء الكتاب: إن قال قائل قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام: من اتباع كتاب الله وسنة رسول الله، وما أجمع عليه الأئمة والعلماء، فاذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه.

فالجواب: أن الذي أدركنا عليه أهل العلم ومن بلغني قوله من غيرهم. فذكر مجمل "اعتقاد أهل السنة"، وفيه: وأن الله مستو على عرشه بائن من خلقه. كما قال: في كتابه.

وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي في "قصيدته المشهورة في السنة":

عقيــــــــدتهم أن الإلــــــــه بذاتــــــــه   عــلى عرشــه مــع علمــه بالغوائــب

وقال القرطبي -صاحب التفسير الكبير[1]- في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ قال: هذه "مسألة الاستواء"، وللعلماء فيها كلام. فذكر قول المتكلمين. ثم قال: كان السلف الأول لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله،كما نطق به كتابه وأخبرت به رسله.

قال: ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا كيفية الاستواء. فإنه لا تعلم حقيقته.

ثم قال: -بعد أن حكى أربعة عشر قولا- وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار والفضلاء الأخيار: أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه بلا كيف، بائن من جميع خلقه. هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم.

ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيما أحضر كتب أبي الحسن الأشعري: مثل "المقالات"، و "الإبانة"، وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وابن فورك والبيهقي وغيرهم. وأحضر كتاب "الإبانة"، وما ذكر ابن عساكر في كتاب "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري"[2]، وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي. وقال فيه:

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة: فعرفونا قولكم الذي به تقولون. قيل له: قولنا: التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث. ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين.

---

(١) سبق توثيقه من تفسيره وهو مطابق لما هنا.

(٢) سبق توثيق النص من المصدرين كتاب الإبانة وكتاب ابن عساكر.

وذكر الاعتقاد الذي ذكره في "المقالات"، عن أهل السنة ثم احتج على أبواب الأصول مثل "مسألة القرآن"، والرؤية"، "والصفات"

ثم قال: باب ذكر الاستواء: فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟

قيل بأن الله مستو على عرشه، كما قال سبحانه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وقال سبحانه: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾، وقال فرعون: ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾، كذب موسى في قوله إن الله فوق السموات. وقال: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾، والسموات فوقها العرش، وإنما أراد العرش الذي هو على السموات، ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾، لم يرد أن القمر يملؤهن جميعا وأنه فيهن جميعا. ورأينا المسلمين جميعا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش.

قال: وقد قال قائلون: من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ أي استولى وملك وقهر. والله في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق.

قال: ولو كان كما قالوا: كان لا فرق بين العرش وبين الأرض السابعة السفلى؛ لأن الله قادر على كل شيء وقدر ذلك.

وساق الكلام -أي الإمام أبو الحسن الأشعري- إلى أن قال: "ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها: ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ من قوله: "ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر" ثم ذكر الأحاديث. وقال تعالى: ﴿يَاعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قال: وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء. وذكر دلائل. إلى أن قال: كل ذلك يدل على أن الله ليس في خلقه، ولا خلقه فيه، وأنه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

جل عما يقول الذين لم يثبتوا له في وصفهم له حقيقة، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية، إذا كان كلامهم يؤول إلى التعطيل وجميع أوصافهم على النفي في التأويل، يريدون بذلك فيما زعموا التنزيه ونفي التشبيه، فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفي والتعطيل".[1]

---

(١) في كتابه "الإبانة" ص ١٠٩



وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف وما في ذلك من الدلائل العقلية والنقلية، وما يعارض ذلك أيضا من حجج النفاة والجواب عنها، وقد كتبت في هذا ما يجيء عدة مجلدات، وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها، وحججها الشرعية والعقلية، واستوعبت ما ذكره الرازي في كتاب "تأسيس التقديس"، "ونهاية العقول" وغير ذلك، حتى أتيت على مذاهب الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم: كأفضل متأخريهم "ابن سينا"، وأوحدهم في زمانه "أبي البركات"، وذكرت حججهم.

فإني أعلم أن هذا الباب، قد كثر فيه الاضطراب، وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء؛ لتعارض الأدلة عندهم. وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة، وميزت بينها وبين الشبهات الفاسدة، مع ما يجيء في ضمن ذلك من أصول عظيمة وقواعد جسيمة. من أولها -وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس- من تقرير استدارة الأفلاك. فإني قررت ذلك، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك: مثل ابن المنادي وابن حزم وابن الجوزي، وما يتعلق بذلك من الأمور الحسابية السمعية من الكتاب والسنة إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه.

وأيضا لما كنت في البرج [الذي حبس فيه في القاهرة] ذكر لي أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا "الحموية"، وأرسلت إلي، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة، وأنا كنت من أعظم الناس تأليفا لقلوب المسلمين وطلبا لاتفاق كلمتهم، واتباعا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه، المنتصرين لطريقه كما يذكر الأشعري ذلك في كتبه.

وكما قال أبو إسحاق الشيرازي: إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة.

وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي ونحوهما يذكرون كلامه في كتبهم، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين، لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله، وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها، فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأبين أن الأشعري، وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورا أخرى، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم.

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين، ثم تاب من ذلك، وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبي جعفر.

وكما أن في أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه: فالذين يذمون الأشعري ليسوا مختصين بأصحاب أحمد، بل في جمع الطوائف من هو كذلك.

ولما أظهرت كلام الأشعري، ورآه الحنبلية، قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق [ابن قدامة الحنبلي]، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة.

وأظهرت ما ذكره ابن عساكر في مناقبه: أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيري، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن في جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم.

مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدع أحدا قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وقد قلت لهم غير مرة: أنا أمهل من يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك.

وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف.

هذا مع أني دائما ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة، وفاسقا أخرى، وعاصيا أخرى.

وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية.

وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه! كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾.

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ﷺ ربه وقالت: من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية! ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها: إنه مفتر على الله.

وكما نازعت في سماع الميت كلام الحي، وفي تعذيب الميت ببكاء أهله وغير ذلك.

وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال، مع اتفاق أهل السنة على أن الطائفتين جميعا مؤمنتان، وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم، لأن المقاتل وإن كان باغيا فهو متأول، والتأويل يمنع الفسوق.

[الفرق في التكفير بين الإطلاق والتعيين]:(١)

وكنت أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضا حق، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين. وهذه أول مسألة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار، وهي مسألة "الوعيد" فإن نصوص القرآن في الوعيد مطلقة كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾، الآية وكذلك سائر ما ورد: من فعل كذا فله كذا. فإن هذه مطلقة عامة. وهي بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا: فهو كذا. ثم الشخص المعين يلتغي حكم الوعيد فيه: بتوبة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة.

والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبا لما قاله الرسول ﷺ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لا يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئا.

وكنت دائما أذكر الحديث الذي في الصحيحين في الرجل الذي قال: "إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين، ففعلوا به ذلك فقال الله له: ما حملك على ما فعلت. قال خشيتك: فغفر له".

فهذا رجل شك في قدرة الله وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنا يخاف الله أن يعاقبه؛ فغفر له بذلك.

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا.

فصل:

---

(١) العناوين التي بين معكوفتين فيما سيأتي أضفتها للتوضيح.

ما ذكرتم من أني أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين، فهذا لا يصلح، بل فيه ضرر على ذلك الشخص، وعليّ، وفساد عام، وذلك أنكم تعلمون عن القاضي " بدر الدين" أني كنت من أعظم الناس موالاة له ومناصرة ومعاونة له ومدافعة لأعدائه عنه في أمور متعددة، بل ما أعلم أحدا أكثر في مخالصة له ومعاونة، وذلك لله وحده لا لرغبة، ولا لرهبة مني.

وقطعة قوية مما حصل لي من الأذى بدمشق وبمصر أيضا، إنما هو بسبب انتصاري له ولنوابه: مثل الزرعي [قاضي القضاة جمال الدين الشافعي]، والتبريزي [القاضي عبد القاهر جمال الدين الشافعي ناب عن ابن جماعة في الخطابة والقضاء] وغيرهما من حاشيته، وتنويهي بمحاسنه في مصر أيضا قد عرفت بذلك، فإن حزب الردى وغيره يعادوني على ذلك. والله يعلم أن منزلته عندي ومكانته من قلبي ليست قريبة من منزلة غيره، فضلا عن أن تكون مثلها. وحاشا لله أن يشبه "بدر الدين" بمن فرق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة، وفي سنن أبي داود عن "عائشة قالت: أمرنا رسول الله أن ننزل الناس منازلهم".

وعندي من أظلم الناس من يقرن بينه وبين غيره في مرتبة واحدة بالشام أو بمصر، وما زال "بدر الدين" مظلوما بمثل هذا من الإقران، وأنا أعتقد من أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره وموالاته ومعاونته.

أنتم تعرفون في هذا خصوصا بهذه الديار فإنه ينبغي أن تكون معاونة له ومناصرة له أكثر مما كانت بالشام، لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه والكذب والفجور ما ليس في غيرهم!

فأنا أحب وأختار كل ما فيه علو قدره في الدنيا والدين، ولا أحب أن أجعله غرضا لسهام الأعداء، بل ما عملت معه ومع غيره وما أعمل معهم فأجري فيه على الله الذي يقول: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

ولهذا لما ذكر الطيبرسي القضاة وأجملهم: قلت له: إنما دخل في هذه القضية "ابن مخلوف" وذاك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين!

فجعل يتبسم لما جعلت أقول هذا، كأنه يعرفه وكأنه مشهور بقبح السيرة.

وقلت: ما لابن مخلوف والدخول في هذا؟ هل ادعى أحد عليّ دعوى مما يحكم به؟

أم هذا الذي تكلمت فيه هو من أمر العلم العام: مثل تفسير القرآن ومعاني الأحاديث والكلام في الفقه وأصول الدين؟

وهذه المرجع فيها إلى من كان من أهل العلم بها والتقوى لله فيها، وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة، وإذ عزل الحاكم لم ينعزل ما يستحقه من ذلك كالإفتاء ونحوه، ولم يقيد الكلام في ذلك بالولاية. وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه لم يحل له الكلام فيه، فضلا عن أن يكون حاكما!

وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه!

قلت: فأما القاضي "بدر الدين" فحاشا لله! ذاك فيه من الفضيلة والديانة ما يمنعه أن يدخل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجها.

قلت: ومن أصر على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد ﷺ: فهو بعد قيام الحجة عليه كافر! فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ولا النصارى؛ فضلا عن المسلمين!

وذكرت له بعض الوجوه الذي يعلم بها فساد هذا الحكم، وهي مكتوبة مع "الشرف محمد".

وكذلك نزهت القاضي "شمس الدين السروجي" [قاضي القضاة الحنفي] عن الدخول في مثل هذا الحكم!

وقلت له: أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي. وإنما كان مقصودكم دفع ما سمعتموه من تهمة الملك! ولما علمت الحكام أن في القضية أمر الملك أحجموا وخافوا من الكلام خوفا يعذرهم الله فيه أو لا يعذرهم! لكن لولا هذا لتكلموا بأشياء، ولو كان هذا الحكم شاذا أو فيه غرض لذي سيف لكان عجائب!

فقالوا يا مولانا: من يتكلم في أمر الملك؟ نحن ما نتكلم! دعنا من الكلام في الملك!

فقلت: أيها النائم أخليكم من الملك وهذه الفتنة التي قد ملأتم بها الدنيا هل أثارها إلا ذلك؟ ونحن قد سمعنا هذا بدمشق لكن ما اعتقدنا أن عاقلا يصدق بذلك! وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة الملك، إذا ذكر لهم بعض ما يقوله المنازعون لي يستعظمونه جدا، ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة! فإن الله سبحانه يقول: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، فيعلم أني لو أطلب هذا ذهبت الطيور بي و"ببدر الدين" كل مذهب، وقيل إن بيننا في الباطن اتفاقات! فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله وهو يعمل بموجب دينه.

وأيضا " فبدر الدين " لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم -ما يفعله مثل هؤلاء- رجل له منصب وله أعداء وأنا -ولا حول ولا قوة إلا بالله- فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه، وما بقي إلا نصر الله الذي وعد به رسوله، والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

وأيضا فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحكم أو لا؟ فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين، بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل، وإن لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد.

[ليس للقضاء الفصل في القضايا العلمية العامة والكلية]:

وأيضا فأنا لم يُدع عليّ دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق: مثل قتل أو قذف أو مال ونحوه، بل في مسائل العلم الكلية: مثل التفسير والحديث والفقه وغير ذلك!

وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه، والأمة إذا تنازعت -في معنى آية أو حديث أو حكم خبري أو طلبي- لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتا بمجرد حكم حاكم، فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعينة دون العامة. ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ هو الحيض أو الأطهار ويكون هذا حكما يلزم جميع الناس قوله! أو يحكم بأن اللمس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هو الوطء، والمباشرة فيما دونه! أو بأن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج أو الأب والسيد! وهذا لا يقوله أحد.

وكذلك الناس إذا تنازعوا في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فقال: هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش، ومعنى الاستواء معلوم ولكن كيفيته مجهولة. وقال قوم: ليس فوق العرش رب ولا هناك شيء أصلا. ولكن معنى الآية: أنه قدر على العرش ونحو ذلك: لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين، وفساد الآخر مما فيه فائدة. ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول: وكذلك باب العبادات: مثل كون مس الذكر ينقض أو لا، وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها، والفجر يقنت فيه دائما أو لا أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك.

[حدود تدخل السلطة فيما تنازع فيه الفقهاء والمذاهب]:

والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين: إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، وإذا تنازعوا

فهم كلامهما: إن كان ممن يمكنه فهم الحق، فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه، وأن يقر الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على مذاهبهم العملية.

[موقف السلطة من البدع إذا فشت]:

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة -تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة- كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، فهذه على السلطان إنكارها؛ لأن علمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك، ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة حتى يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئا -عند الجهال- لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء! فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة، وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة: قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، ولهذا قال الفقهاء في البغاة إن الإمام يراسلهم فإن ذكروا شبهة بينها، وإن ذكروا مظلمة أزالها، كما أرسل علي ابن عباس إلى الخوارج؛ فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج؛ فناظرهم حتى ظهر لهم الحق وأقروا به، ثم بعد موته نقض غيلان القدري التوبة؛ فصلب.

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة: فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك، إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنزلة الكتب التي يصنفها في العلم.

نعم الولاية قد تمكنه من قول حق، ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها، وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه.

نعم للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصا به كان مما يحكم فيه الحكام، وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس. فأما كون هذا القول ثابتا عند زيد ببينة أو إقرار أو خط: فهذا يتعلق بالحكام.

[تزوير المحاضر في التحقيق وعدم حجيتها والمحاققة عليها]:

ولا ريب أن مثل "بدر الدين" من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل، ومن أشد الناس بغضا لشهود الزور، ولو كان متمكنا منهم لعمل أشياء، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل "بدر الدين" لكان هو الحاكم الذي ينبغي أن يتولاه، دون من هو مشهور بالفجور [كابن مخلوف]، لكن هذه المحاضر التي عندهم ما تساوي مدادها،

وهم يعرفون كذبها وبطلانها، وأنا لا أكره المحاقّة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل، فإن كان يجيب إلى ذلك فيا حبذا، لكني أخاف أن يحصل له أذى في بالقدح في بعض الناس، فهو يستخير الله فيما يفعله والله يخير له في جميع الأمور، بل أختار أنا وغيري المحاقّة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضي "جمال الدين الزرعي"[الشافعي]، فإنه من عدول القضاة وإلا "فبدر الدين" أجل قدرا من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجا إلى ذلك.

فأما: والأمر ظهر عند الخاصة والعامة، فلا يحتاج إليه!

كما قلت "للطيبرسي": الكتاب [الوارد] من السلطان، الذي كتب على لسان السلطان، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر: [فيه] من الكذب ومخالفة الشريعة أمور عظيمة، بنحو عشرة أوجه، والكتاب الذي كتب على لسان "غازان" كان أقرب إلى الشريعة من هذا الكتاب الذي كتب على لسان السلطان!

وسواء بأن فعل ذلك [أي: القاضي بدر الدين] أو لم يفعله، فإني أعتقد وأدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى، وعلى نفوذ صدقه وعدله دون كذب الغير وظلمه، وعلى رفع قدره على الغير: من أعظم الواجبات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أرسل إلي الشيخ " نصر" يعرض علي إن كنت أختار إحضار المحاضر؛ لأتمكن من القدح فيها!

فقلت له في الجواب: هي أحقر وأقل من أن يحتاج دفعها إلى حضورها، فإني قد بينت بضعة وعشرين وجها أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين: أهل المذاهب الأربعة وغيرهم.

فصل:

ومما ينبغي أن تعلمه: أن القوم مستضعفون عن المحاقّة إلى الغاية -ابن مخلوف وغيره- وقد أداروا الرأي بينهم وعلموا أنهم عند المحاقّة مقهورون متهوكون!

والطيبرسي طلب مني غير مرة ترك المحاقّة.

فقلت له: أنا ما بغيت على أحد ولا قلت لأحد: وافقني على اعتقادي وإلا فعلت بك! ولا أكرهت أحدا بقول ولا عمل، بل ما كتبت في ذلك شيئا قط إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل واحتراقه وكثرة مراجعته، ولا عادتي مخاطبة الناس في هذا ابتداء.

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه وأكرهوهم عليه: فيبينون للناس ما الذي أمروهم به، وما الذي نهوهم عنه!

فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله: فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله.

وإن كانوا أمروا بحق وباطل، ونهوا عن حق وباطل، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها، كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين، وكان الحاكم بذلك من القاضيين اللذين في النار، ولم تجز طاعتهم في ذلك بل تحرم.

وأنا لو شئت المحاقّة كانت أمور عظيمة. لكن من أنكر شيئا مما قلته فليقل: إني أنكر كذا ويكتب خطه بما أنكره، ويوجه إنكاره له، وأنا أكتب خطي بالجواب، ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين -شرقا وغربا- وأنا قائل ذلك.

وقد قلت قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئا، بل من أنكر شيئا فليكتب خطه بما أنكره وبحجته، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين، فهذا هو الطريق في الأمور العامة.

وأما الألفاظ التي لا تكتب فيكثر فيها التخليط والزيادة والنقصان، كما قد وقع.

وقد قلت فيما قلته للطيبرسي: هذا الأمر الذي عملتموه فساد في ملتكم ودولتكم وشريعتكم والكتاب "السلطاني" الذي كتب على لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه.

وكتاب "غازان" الذي قرئ على منبر الشام [حين احتلها سنة ٦٩٩ هـ وخطب له على منابرها كإمام للمسلمين] أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذي كتب على لسان سلطان المسلمين وقرئ على منابر الإسلام!

فإذا كان بحضورهم يكتب الكذب عليكم، وعلى القضاة، ويبدل دين الإسلام، فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم؟

وكذلك أرسلت مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول: هذا الاعتقاد عندكم، وهو الذي بحثه علماء الشام، فمن كان منكرا منه شيئا فليبينه!

[لا ينكر أحد على أحد إلا بحجة وبيان لا بقوة السلطان]:

ومما يجب أن يعلم أن الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان، إذ ليس لأحد أن يلزم أحدا بشيء ولا يحظر على أحد شيئا بلا حجة خاصة، إلا رسول الله المبلغ عن الله، الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم وما لم تدركه، وخبره مصدق فيما علمناه وما لم نعلمه، وأما غيره إذا قال هذا صواب أو خطأ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالما بما ينكره، وما يقدر الناس عليه فليس لأحد من خلق الله كائنا من كان أن يبطل قولا أو يحرم فعلا، إلا بسلطان الحجة وإلا

كان ممن قال الله فيه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾، وقال فيه: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾.

هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني؛ فإنه وإن تعدى حدود الله فيّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه؛ بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل وأجعله مؤتما بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدى للناس حاكما فيما اختلفوا فيه، قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية. وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾، وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾!

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاءوا من حجج عقلية أو سمعية فأنا أجيبهم إلى ذلك كله، وأبينه بيانا يفهمه الخاص والعام، أن الذي أقوله: هو الموافق لضرورة العقل والفطرة وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار والتحديث بمثل هذا: لكانت الحجة متوجهة عليهم، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ. إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ. إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ. وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾، ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعلى سائر الجماعة وتخص "بدر الدين" بأكرم تحية وسلام، وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت، فإنه كان يقول في بعض الأمور: "ما عن المحبوب سر محجوب"!

وبشر بكلما بشر الله به عباده المؤمنين، وينتقم به من الكافرين والمنافقين، فإني أعرف جملا مما يتجرعه هو وذووه من أهل الترؤس بالباطل من ذوي الكذب والمحال. والله ناصر دينه وناصر عباده المؤمنين على مناوئيهم بالباطل، لكن ليس هذا موضع الإخبار بتفاصيل سارة.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم).[1]

انتهت رسالة ابن تيمية إلى أصحابه الذين رغبوا إليه بتفويض الحكم إلى القاضي بدر الدين بن جماعة، وفيه تفاصيل قصة محاكمته ومساومته، وأنه لا يرغب بإحراج ابن جماعة خشية عليه من أعدائه وخصومه الذين يتربصون به، وأن للمحاكمة أهدافا سياسية تخص الملك والصراع عليه، ولم يبين في الرسالة قصده، إلا أنه كما يظهر معروف للمرسل إليهم، وهو بلا ريب الصراع الدائر بين الجاشنكير وسلار من جهة، المدعومين من ابن مخلوف ونصر المنبجي، والسلطان الناصر قلاوون الذي كانت الكتب تزور باسمه حين بدأ الجاشنكير وسلار يضيقان عليه، وقد حاصراه بعد سنة من هذه الرسالة؛ حتى عزلاه بعد سنتين!

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة سبع وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها، والشيخ تقي الدين بن تيمية معتقل في قلعة الجبل بمصر، وفي أوائل المحرم أظهر السلطان الملك الناصر الغضب على الامير ابن سلار والجاشنكير وامتنع من العلامة [التوقيع على الكتب والمراسيم] وأغلق القلعة وتحصن فيها، ولزم الأميران بيوتهما، واجتمع عليهما جماعة من الأمراء، وحوصرت القلعة وجرت خبطة عظيمة، وغلقت الأسواق، ثم راسلوا السلطان فتأطدت الأمور، وسكنت الشرور على دخن، وتنافرت قلوب، وقوي الأميران أكثر مما كانا قبل ذلك، وركب السلطان ووقع الصلح على دخن).[2]

وبسبب هذه الفتن والمؤامرات خشي ابن تيمية على القاضي ابن جماعة، ورضي أن يسجن بلا حكم قضائي؛ مراعاة للمصلحة وتنفيذا للحكم السياسي الذي كان وراءه الجاشنكير بتوجيه من ابن مخلوف والمنبجي!

وكانت رسائل ابن تيمية وهو في الجب تتوالى إلى الولاة والقضاة في شأنه وقضيته، ومنها رسالته السابقة التي أرسلها في العشر الأواخر من رمضان، وعلى إثرها تم عقد اجتماع للقضاة في عيد الفطر للنظر في إخراجه، كما قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة ست وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها، والشيخ تقي الدين بن تيمية مسجون بالجب من قلعة الجبل.. وفي ليلة عيد الفطر أحضر الأمير سيف الدين سلار نائب مصر القضاة الثلاثة، وجماعة من الفقهاء، فالقضاة الشافعي والمالكي والحنفي، والفقهاء الباجي والجزري والنمراوي، وتكلموا في إخراج الشيخ تقي الدين بن تيمية من الحبس، فاشترط بعض الحاضرين عليه شروطا بذلك، منها أنه يلتزم بالرجوع عن بعض العقيدة وأرسلوا إليه ليحضر ليتكلموا معه في ذلك، فامتنع من الحضور

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٤٧

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٥٠)

وصمم، وتكررت الرسل إليه ست مرات، فصمم على عدم الحضور، ولم يلتفت إليهم ولم يعدهم شيئا، فطال عليهم المجلس فتفرقوا وانصرفوا غير مأجورين).(١)

وقال ابن كثير: (وفي اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة أخبر نائب السلطنة [الأمير سلار] بوصول كتاب من الشيخ تقي الدين من الحبس الذي يقال له: الجب، فأرسل في طلبه فجيء به فقرئ على الناس، فجعل يشكر الشيخ ويثني عليه وعلى علمه وديانته وشجاعته وزهده، وقال: ما رأيت مثله، وإذا هو كتاب مشتمل على ما هو عليه في السجن من التوجه إلى الله، وأنه لم يقبل من أحد شيئا لا من النفقات السلطانية ولا من الكسوة ولا من الإدرارات ولا غيرها، ولا تدنس بشيء من ذلك.

وفي هذا الشهر يوم الخميس السابع والعشرين منه طلب أخوا الشيخ تقي الدين "شرف الدين" و "زين الدين" من الحبس إلى مجلس نائب السلطان سلار، وحضر ابن مخلوف المالكي، وطال بينهم كلام كثير، فظهر "شرف الدين" بالحجة على القاضي المالكي بالنقل والدليل والمعرفة، وخطأه في مواضع أدعى فيها دعاوى باطلة، وكان الكلام في "مسألة العرش"، و "مسألة الكلام"، وفي "مسألة النزول").(٢)

وقد وصلت رسالة ابن تيمية السابقة إلى القاضي ابن جماعة، ثم جاءته رسالة من ابن جماعة، فرد عليها ابن تيمية بجواب آخر يذكر فيه حيثيات مهمة -لم يسبق أن ذكرها في رسالته الأولى إلى أصحابه الذين اقترحوا عليه تفويض الحكم في قضيته إلى بدر الدين بن جماعة- ويشرح فيها محاولة الطيبرسي مرة أخرى أخذ إقرار منه بالإكراه على محضر مزور عليه، كشرط لخروجه من الحبس، فقال فيه وهو في سجنه في القاهرة(٣):

(بسم الله الرحمن الرحيم: الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ﷺ تسليما. أما بعد:

فقد وصلت ورقتك التي ذكرت فيها إخبارك الشيخ [بدر الدين بن جماعة] باجتماع الرسول بي، وما أخبرته من الكلام، وأن الشيخ قال: "اعلم أني والله قد عظم عندي كيف وقعت الصورة على هذا" إلى آخره.

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٤٦ - ٤٧)
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٤٨)
(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ٢٤٨)

وأنه قال: تجتمع بالشيخ [أي: ابن تيمية] وتتفق معه على ما يراه هو ويختاره [أي: ابن تيمية]، إن يكن كما قلت أو غيره: فتسلم عليه وتقول له: أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلا، ولست فيها إلا واحدا من المسلمين لي ما لهم وعلي ما عليهم، وليس لي ولله الحمد حاجة إلى شيء معين يطلب من المخلوق، ولا في ضرر يطلب زواله من المخلوق؛ بل أنا في نعمة من الله سابغة ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها، ولكن علي أن أطيع الله ورسوله وأطيع أولي الأمر إذا أمروني بطاعة الله، فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، هكذا دل عليه "الكتاب" و "السنة"، واتفق عليه "أئمة الأمة". قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "لا طاعة لمخلوق في معصية الله"، "إنما الطاعة في المعروف"، وأن أصبر على جور الأئمة وأن لا أخرج عليهم في فتنة؛ لما في الصحيح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "من رأى من أميره شيئا يكرهه؛ فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة قيد شبر؛ فمات؛ فميتته جاهلية"، ومأمور أيضا مع ذلك أن أقول: أو أقوم: بالحق حيث ما كنت، لا أخاف في الله لومة لائم، كما أخرجا في الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال: "بايعنا رسول الله على السمع والطاعة، في يسرنا وعسرنا، ومنشطنا ومكرهنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقول -أو نقوم- بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم". فبايعهم على هذه "الأصول الثلاثة الجامعة" وهي: الطاعة في طاعة الله، وإن كان الآمر ظالما، وترك منازعة الأمر أهله، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق.

والله سبحانه قد أمر في كتابه عند تنازع الأمة بالرد إلى الله ورسوله، وقد قال الأئمة: إن أولي الأمر صنفان العلماء والأمراء، وهذا يدخل فيه مشايخ الدين وملوك المسلمين: كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر. كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات ويرجع إليهم في معاني القرآن والحديث، والإخبار عن الله، وكما يطاع هؤلاء في الجهاد وإقامة الحد وغير ذلك: مما يباشرونه من الأفعال التي أمرهم الله بها.

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة، فإن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسنة.

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره، وكنت تبلغني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبلغني.

وقد رأيت وسمعت موافقتي على كل ما فيه طاعة الله ورسوله، وعدم التفاتي إلى المطالبة بحظوظي أو مقابلة من يؤذيني، وتيقنت هذا مني فما الذي يطلب من المسلم فوق هذا؟ وأشرت بترك المخالفة ولين الجانب، وأنا مجيب إلى هذا كله.

فجاء الفتاح أولا [بواب السجن] فقال: يسلم عليك النائب. وقال: إلى متى يكون المقام في الحبس؟ أما تخرج؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟

وعلمت أن الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة لأمور لا تخفى!

فقلت له: سلم على النائب وقل له: أنا ما أدري ما هذه الكلمة؟ وإلى الساعة لم أدر على أي شيء حبست؟ ولا علمت ذنبي؟ وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خدمتك، بل يرسل من ثقاته -الذين يفهمون ويصدقون- أربعة أمراء؛ ليكون الكلام معهم مضبوطا عن الزيادة والنقصان.

فأنا قد علمت ما وقع في هذه القصة من الأكاذيب!

فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفته لكن ذكر لي أنه يقال له "علاء الدين الطيبرسي"، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيرا وذكروه بالحسنى، لكنه لم يقل ابتداء من الكلام ما يحتمل الجواب بالحسنى، فلم يقل الكلمة التي أنكرت: كيت وكيت، ولا استفهم هل أنت مجيب إلى كيت وكيت؟

ولو قال ما قال: -من الكذب علي والكفر والمجادلة- على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحسنى لفعلت ذلك، فإن الناس يعلمون أني من أطول الناس روحا وصبرا على مر الكلام، وأعظم الناس عدلا في المخاطبة لأقل الناس، دع لولاة الأمور، لكنه جاء مجيء المكره على أن أوافق إلى ما دعا إليه، وأخرج درجا فيه من الكذب والظلم والدعاء إلى معصية الله والنهي عن طاعته ما الله به عليم! وجعلت كلما أردت أن أجيبه وأحمله رسالة يبلغها! لا يريد أن يسمع شيئا من ذلك ويبلغه! بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر والتزام عدم العود إليه!

والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾، فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن، بل قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه -لعروة بن مسعود بحضرة النبي ﷺ لما قال: إني لأرى أوباشا من الناس خليقا أن يفروا ويدعوك- امصص بظر اللات أنحن نفر عنه وندعه؟!

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، فمن كان مؤمنا فهو الأعلى كائنا من كان، ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾، وأنا أو غيري من أي القسمين كنت فإن الله يعاملني وغيري بما وعده! فإن قوله الحق ﴿وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾!

فقلت له في ضمن الكلام: الحق في هذه القصة ليس لي، ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الأرض إلى غربها، وأنا لا أعين على تبديل الدين وتغييره! وليس لأجلك، أو أجل غيرك أرتد عن دين الإسلام، وأقر بالكفر والكذب والبهتان، راجعا عنه أو موافقا عليه!

ولما رأيته يلح في الأمر بذلك أغلظت عليه في الكلام وقلت: دع هذا الفشار وقم رح في شغلك، فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني!

-وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلى الباب المطبق- فقلت أنا: افتحوا لي الباب حتى أنزل يعني فرغ الكلام.

وجعل غير مرة يقول لي: أتخالف المذاهب الأربعة؟

فقلت: أنا ما قلت إلا ما يوافق المذاهب الأربعة، ولم يحكم علي أحد من الحكام إلا ابن مخلوف!

وأنت كنت ذلك اليوم حاضرا!

وقلت له: أنت وحدك [أي: ابن مخلوف] تحكم أو أنت وهؤلاء؟

فقال: بل أنا وحدي.

فقلت له: أنت خصمي، فكيف تحكم علي؟

فقال: كذا ومد صوته وانزوى إلى الزاوية!

وقال: قم، قم!

فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس ثم جعلت أقول: أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأجيب وإن كنت أنت الحاكم وحدك!

فلم يقبل ذلك مني!

فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به!

فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى دع المسلمين إن هذا حبس بالشرع فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله ﷺ؟!

وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله ﷺ.

وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون: فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله ﷺ!

وهذا الحكم مخالف لشرع الله -الذي أجمع المسلمون عليه- من أكثر من عشرين وجها!

ثم النصارى في حبس حسن: يشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس! فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى! ويا ليتنا سوينا بالمشركين وعباد الأوثان! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان!

فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن رسول الله ﷺ أمر بهذا؟!

وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان؟!

ومن قال: إن ذلك فُعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين!

وقلت له في ضمن الكلام: أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم، لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق، فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين؟!

ثم هذا الرجل [ابن مخلوف] قد ظهر كذبه غير مرة! ذلك اليوم كذب علي في أكثر ما قاله! وهذه الورقة التي أمر بكتابتها أكثرها كذب! والكتاب السلطاني الذي كُتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه! وفيه من الكذب على المجلس الذي عقد أمور عظيمة قد علمها الخاص والعام!

فإذا كان الكتاب الذي كُتب على لسان السلطان، وقرئ على منابر الإسلام، أخبر فيه عن أهل المجلس: من الأمراء والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان، فكيف فيما غاب عنهم!

قلت وهو دائما يقول عني: إني أقول إن الله في زاوية ولد ولدا وهذا كله كذب!

وشهرته بالكذب والفجور يعلمه الخاص والعام!

فهل يصلح مثل هذا أن يحكم في أصول الدين ومعاني الكتاب والسنة وهو لا يعرف ذلك؟!

ورأيته هنا [الطيبرسي] يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته فكأن سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين!

وأخذ يقول لي: هذه المحاضر ووجدوا بخطك؟!

فقلت: أنت كنت حاضرا ذلك اليوم، هل أراني أحد ذلك اليوم خطًا أو محضرا؟ أو قيل لي شهد عليك بكذا أو سمع لي كلام؟ بل حين شرعت أحمد الله وأثني عليه لقول النبي ﷺ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم" منعوني من حمد الله!

وقالوا: لا تحمد الله بل أجب!

فقلت لابن مخلوف: ألك أجيب أو لهذا المدعي [وهو الشمس بن عدلان المحتسب]؟

وكان كل منهما قد ذكر كلاما أكثره كذب!

فقال: أجب المدعي!

فقلت: فأنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء القضاة؟

فقال: بل أنا وحدي!

فقلت: فأنت خصمي فكيف يصح حكمك علي؟ فلم تطلب مني الاستفسار عن وجه المخاصمة؟ فإن هذا كان خصما من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين!

ثم قلت: أما ما كان بخطي فأنا مقيم عليه، وأما المحاضر: فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين! والذي شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به!

وهذا القاضي شرف الدين بن المقدسي [المفتي الشافعي من شيوخ ابن تيمية الذين أذنوا له بالفتوى ت٦٩٤هـ][(١)] قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: أنا على عقيدة فلان [ابن تيمية]، حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه، فيما يرى مع طائفة؛ فقال قدامهم: أنا أموت على عقيدتك يا فلان، لست على عقيدة هؤلاء يعني الخصوم!

وكذلك القاضي شهاب الدين الخولي [الشافعي ت ٦٣٧هـ] غير مرة يقول في قفاك: أنا على عقيدته.

والقاضي "إمام الدين" [عمر بن عبد الرحمن الشافعي القزويني ت ٦٩٩ هـ] قد شهد عليه العدول أنه قال: ما ظهر في كلامه شيء ومن تكلم فيه عزرته.[(٢)]

---

(١) ما بين المعكوفتين للبيان، وانظر البداية والنهاية ١٣/ ٤٠٢.

(٢) قال الصفدي في أعيان العصر وأعوان النصر (١ / ٥٩) (وكان في ربيع الأول سنة ثمان وتسعين وست مائة، قد قام عليه جماعة من الشافعية، وأنكروا عليه كلاما في الصفات، وأخذوا فتياه الحموية، وردوا عليه فيها، وعملوا له مجلسا، فدافع الأفرم عنه ولم يبلغهم فيه أربا، ونودي في دمشق بإبطال العقيدة الحموية، فانتصر له جاغان المشد، وكان قد منع من الكلام، ثم إنه جلس على عادته يوم الجمعة، وتكلم ثم=

وقال لي [الطيبرسي] في أثناء كلامه: فقد قال بعض القضاة: أنهم أنزلوك عن الكرسي!

فقلت: هذا من أظهر الكذب الذي يعلمه جميع الناس، ما أنزلت من الكرسي قط، ولا استتابني أحد قط، عن شيء، ولا استرجعني!

وقلت: قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشايخ الشام، وسادات الإسلام، والكتاب الذي فيه كلام الحكام: الذين هم خصومي كجمال الدين المالكي، وجلال الدين الحنفي، وما ذكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر! وقول المالكي: ما بلغني قط أنه استتيب، ولا منع من فتيا، ولا أنزل ولا كذا ولا كذا، ولا ثبت عليه عندي قط شيء يقدح في دينه! وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتي!

وأما الشهادات ففيها أمور عظيمة، فتدبروها، فكيف وشهود المحضر فيهم من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة!

فصل معترض:

ذكرت في ورقتك أنك قلت للشيخ: في نفسي أن تطلب لي المحاضر حتى ينظر هو فيها، فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون، وهذا مما لا حاجة إليه أصلا، وهذه المحاضر أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها، فإني قد بينت -ببضع وعشرين وجها-: أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين: المذاهب الأربعة وسائر أئمة الدين.

وقلت للرسول: ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه: مثل تفسير القرآن وأحاديث النبي ﷺ ومقالات السلف وأصول الدين التي لا يعرفها؟!

وهذه الأمور إنما يرجع فيها إلى من يعرفها، فإن كان السلطان، أو نائبه الحاكم يعرفها كان في ذلك كسائر العارفين بها، وإلا فلا أمر لهم فيها، كما لا يراجع في الاستفتاء إلا من يحسن الفتيا.

وقلت له: أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل، وإفتاء مستفت فما كاتبت أحدا أبدا ولا خاطبته في شيء من هذا، بل يجيئني الرجل المسترشد المستفتي بما أنزل الله على رسوله، فيسألني مع بعده، وهو محترق على طلب الهدى، أفيسعني في ديني أن أكتمه العلم؟!

وقد قال النبي ﷺ: "من سئل عن علم يعلمه فكتمه؛ ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار".

=حضر عنده قاضي القضاة إمام الدين، وبحثوا معه، وطال الأمر بينهم، ثم رجع القاضي إمام الدين وأخوه جلال الدين وقالا: من قال عن الشيخ تقي الدين شيئا عزرناه).

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾.

أفعلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك؟ وهل يأمرني بهذا السلطان أو غيره من المسلمين؟

ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك، لم بلغكم من الأكاذيب!

فقال يا مولانا: دع أمر الملك! أحد ما يتكلم في الملك!

فقلت: إيه الساعة ما بقي أحد يتكلم في الملك؟! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟

ونحن سمعنا -بهذا- ونحن بالشام أن المثير لها تهمة الملك! لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا!

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها علي، فإني أنا من أي شيء أخاف؟ إن قتلت كنت من أفضل الشهداء وكان ذلك سعادة في حقي، يترضى بها علي إلى يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جميع أمة محمد ﷺ يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله، وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله علي، وليس لي ما أخاف الناس عليه: لا مدرسة ولا إقطاع ولا مال ولا رئاسة ولا شيئا من الأشياء!

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم: فإن الذين سعوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم وفساد ملتكم ودولتكم! وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر وبعضهم مقيم هناك! فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم وجعلوني إماما بالتستر؛ لعلمهم بأني أواليكم وأنصح لكم وأريد لكم خير الدنيا والآخرة، والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف، وإلا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغض ومازلت محبا لهم، مواليا لهم: أمرائهم ومشايخهم وقضاتهم.

فقال لي: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟

فقلت: سلم عليه وبلغه كل ما سمعت.

فقال: هذا كثير.

فقلت: ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب.

وأما هذه الكلمة "استوى حقيقة"، فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف، المالكية وغير المالكية، أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها؛ بل ما علمت عالما أنكر ذلك، فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة ولم ينكره أحد من العلماء.

وأشرت بذلك إلى أمور: منها ما ذكره الإمام "أبو عمر الطلمنكي"، وهو أحد أئمة المالكية قبل الباجي وابن عبد البر وهذه الطبقة. قال: وأجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، ونحو ذلك من القرآن: أن ذلك علمه وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء.

وقال أيضا: قال أهل السنة في قول الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز.

وقال أبو عبد الله القرطبي، صاحب التفسير المشهور، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ قال: هذه "مسألة الاستواء" للعلماء فيها كلام وأجزاء، وقد بينا أقوال العلماء فيها في كتاب "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، وذكرنا فيها أربعة عشر قولا. إلى أن قال: وقد كان السلف الأول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق به كتابه وأخبرت رسله.

قال: ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء: فإنه لا تعلم حقيقته. كما قال مالك "الاستواء معلوم"، يعني في اللغة، "والكيف مجهول والسؤال عن هذا بدعة". وكذا قالت أم سلمة رضي الله عنها.

وقال هذا الشيخ المشهور [الإمام القرطبي] بمصر وغيرها في كتاب "شرح الأسماء"، قال: وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي القيرواني الذي له الرسالة التي سماها "برسالة الأسماء إلى مسألة الاستواء"، لما ذكر اختلاف المتأخرين في الاستواء، قول الطبري يعني أبا جعفر صاحب التفسير الكبير، وأبي محمد بن أبي زيد، والقاضي عبد الوهاب، وجماعة من شيوخ الحديث والفقه، قال: وهو ظاهر بعض كتب القاضي أبي بكر، وأبي الحسن يعني الأشعري، وحكاه عنه يعني القاضي أبا بكر القاضي عبد الوهاب أيضا: وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته. وأطلقوا في بعض الأماكن فوق عرشه.(١)

قال الإمام أبو بكر: وهو الصحيح الذي أقول به، من غير تحديد ولا تمكن في مكان، ولا كون فيه، ولا مماسة.(٢)

---

(١) سبق توثيق هذه النقول وهذا نص الأشعري في "الإبانة عن أصول الديانة" (١ / ١٠٩) حيث يقول (ومما يؤكد أن الله عز وجل مستو على عرشه دون الأشياء كلها ما نقله أهل الرواية عن رسول الله ﷺ... فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه والسماء بإجماع الناس، ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته مستو على عرشه استواء منزها عن الحلول والاتحاد)، وقال في "رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب" (٤ / ١٩) (وأنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه).

(٢) أبو بكر قد يكون أراد الباقلاني وقد سبق النقل عنه وقال أيضا في الإنصاف (١ / ٥) (وأن الله جل ثناؤه مستو عن العرش، ومستول على جميع خلقه كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، بغير مماسة وكيفية، ولا مجاورة، وأنه في السماء إله وفي الأرض إله كما أخبر بذلك)، وكذا قال السجزي في "رسالة في الرد على من أنكر الحرف والصوت" (١ / ٢١) (واعتقاد أهل الحق أن الله سبحانه فوق العرش بذاته من غير مماسة).

قال الشيخ أبو عبد الله: هذا قول القاضي أبي بكر في "كتاب تمهيد الأوائل" له، وقاله الأستاذ أبو بكر بن فورك في "شرح أوائل الأدلة" له. وهو قول أبي عمر بن عبد البر، والطلمنكي، وغيرهما من الأندلسيين، وقول الخطابي في "شعار الدين"، ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولا: وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآي والأخبار والفضلاء الأخيار: إن الله على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيه، بلا كيف بائن من جميع خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات. هذا كله لفظه [أي لفظ الإمام القرطبي].

وقال الشيخ أبو نصر السجزي في كتاب "الإبانة" له: وأئمتنا، كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا وأنه يغضب ويرضى ويتكلم بما شاء. فمن خالف شيئا من ذلك فهو منهم بريء وهم منه براء.(١)

وقال أبو بكر بن عبد البر في "كتاب التمهيد" في شرح الموطأ -وهو أجل ما صنف في فنه-: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبي ﷺ، وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت: الجماعة. وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش. قال في الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، وقال: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وقال لعيسى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾، وذكر آيات. إلى أن قال: وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم.

وبسط الكلام في ذلك [أي: ابن عبد البر] إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾، فلا حجة لهم في ظاهر الآية، لأن علماء الصحابة والتابعين - الذين حمل عنهم التأويل - قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج بقوله.

---

(١) سبق توثيق النقل.

وذكر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ قال: هو على عرشه وعلمه معهم أينما كانوا. وعن سفيان الثوري مثل ذلك. وعن ابن مسعود قال: الله فوق العرش ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم.

قال أبو عمر بن عبد البر: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود، والحق فيها ما قال القائلون: بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة.

وقال أبو عمر: الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها: الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ فيها، والتصديق بذلك، وترك التحديد والكيفية في شيء منه.[1]

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني في كتاب "الغنية" له: أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات، على وجه الاختصار، فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد. إلى أن قال: وهو بجهة العلو مستو على العرش محتو على الملك محيط علمه بالأشياء. قال: ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان، بل يقال إنه في السماء على العرش؛ كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وذكر الآيات والأحاديث، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء، من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزل على نبي أرسل بلا كيف. وذكر كلاما طويلا.

وقال الإمام أبو الحسن الكرجي الشافعي في مقدمته المشهورة في "اعتقاد أهل السنة"، وهي منقولة من خط الشيخ أبي عمرو بن الصلاح:

عقيـــــدتهم أن الإلـــــه بذاتـــــه   عـــلى عرشـــه مـــع علمـــه بالغوائـــب

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول، لكن هي مما أشرت إليه بقولي: إني لم أقل شيئا من نفسي، وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها وهذا الموضع يضيق بها في ذلك من كلام الأمة.

فقال لي: نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تكييف ولا تشبيه.

قلت: نعم وهذا هو في "العقيدة".

---

(١) سبق توثيق النصوص المنقولة عن ابن عبد البر.

فقال: فاكتب هذه الساعة، أو قال اكتب هذا أو نحو هذا، فقلت: هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم التي بحثت بدمشق، واتفق عليها المسلمون، فأي شيء هو الذي أريده؟

وقلت له: أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتابا، من كتب أهل الحديث والتصوف والمتكلمين والفقهاء الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، توافق ما قلت.

وقلت: أنا أمهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته! فما الذي أصنعه؟

فلما خرج الطيبرسي، والفتاح عاد الفتاح بعد ساعة فقال: يسلم عليك نائب السلطان.

وقال: فاكتب لنا الآن "عقيدة" بخطك!

فقلت: سلم على نائب السلطان، وقل له: لو كتبت الساعة شيئا لقال القائل: قد زاد ونقص أو غير الاعتقاد وهكذا بدمشق، لما طلبوا الاعتقاد لم آتهم إلا بشيء قد كتب متقدما.

قلت: وهذا الاعتقاد هو الذي قرئ بالشام في المجالس الثلاثة، وقد أرسله إليكم نائبكم مع البريد، والجميع عندكم، ثم أُرسل لكم مع العمري ثانيا، لما جاء الكتاب الثاني ما قاله القضاة والعلماء والمحضر، وكتاب البخاري الذي قرأه المزي، والاعتقاد ليس هو شيئا أبتدئه من عندي حتى يكون كل يوم لي اعتقاد، وهو ذلك الاعتقاد بعينه والنسخة بعينها. فانظروا فيها!

فراح، ثم عاد، وطلب أن أكتب بخطي أي شيء كان.

فقلت فما الذي أكتبه؟

قال: مثل العفو وألا تتعرض لأحد.

فقلت: نعم هذا أنا مجيب إليه، ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه ولا مؤاخذته. وأنا عاف عمن ظلمني. وأردت أن أكتب هذا ثم قلت: مثل هذا ما جرت العادة بكتابته، فإن عفو الإنسان عن حقه لا يحتاج إلى هذا. وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه كاد بعض القلوب تتغير على الشيخ، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به، وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به.

فجعلت أنا وأخي ندفع ذلك. ونقول: هذا من فعل ابن مخلوف وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف.

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التي قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع على هذا الوجه، فأنا أبذل غاية ما وسعني من الإحسان، وترك الانتقام، وتأليف القلوب، لكن هو يعرف خلقا كثيرا ممن بالديار المصرية، وأن الإنسان لا ينجو من شرهم وظلمهم إلا بأخذ طريقين: أحدهما مستقر، والآخر متقلب.

الأول: أن يكون له من الله تأييد وسلطان والتجاء إليه واستعانة به وتوكل عليه واستغفار له وطاعة له: يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن.

وهذه الطريقة هي الثابتة الباقية.

والطريق الثاني: إن جاء من ذي جاه؛ فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه قائما، فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياما عليه هم بأعيانهم، حتى إنهم قد يضربون القاضي بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم!

أعداؤه ومبغضوه كثيرون وقد دخل في إثباتات وأملاك وغير ذلك متعلقة بالدولة وغير الدولة، فلو حصل من ذوي الجاه من له غرض في نقض أحكامه ونقل الأملاك كان ذلك من أيسر الأمور عليه: إما أن يكتب ردته، وأحكام المرتد لا تنفذ، لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل في هذه القضية شرع محمد بن عبد الله ﷺ، والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه: كان كافرا مرتدا باتفاق الفقهاء. وفي مثل هذا نزل قوله على أحد القولين: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله، ولفظ الشرع يقال في عرف الناس على ثلاثة معان:

الأول: "الشرع المنزل": وهو ما جاء به الرسول ﷺ وهذا يجب اتباعه ومن خالفه وجبت عقوبته.

والثاني "الشرع المؤول": وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه، فهذا يسوغ اتباعه ولا يجب ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به ولا يمنع عموم الناس منه.

والثالث: "الشرع المبدل": وهو الكذب على الله ورسوله ﷺ، أو على الناس بشهادات الزور ونحوها والظلم البين، فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع، كمن قال: إن الدم والميتة حلال، ولو قال هذا مذهبي ونحو ذلك، فلو كان الذي حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك أو الأشعري، لم يكن له أن يلزم جميع الناس به ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة، فكيف والقول الذي يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك وأئمة أصحابه وخلاف نص الأشعري وأئمة أصحابه: كالقاضي أبي بكر وأبي الحسن الطبري، وأبي بكر بن فورك وأبي القاسم القشيري وأبي بكر البيهقي؟!

وغير هؤلاء، كلهم مصرحون بمثل ما قلناه، وبنقيض ما قاله!

ولهذا اصطلحت الحنبلية والأشعرية واتفق الناس كلهم، ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق، وزال ما كان في القلوب من الأضغان، وصار الفقهاء من الشافعية وغيرهم: يقولون الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين.

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد: لم يكن له أن ينقض حكم غيره، فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة؛ بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين؟!

ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون، ففيهم ممن يصرح بعدم الإكراه غير واحد، وهؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراها، لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك! وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء وهذا ثابت عن حكام مصر؟!

فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجها، وعامتها بإجماع المسلمين؟! والوجوه مكتوبة مع الشرف محمد، فينبغي أن يعرف الشيخ "نصر" بحقيقة الأمر، وباطن القضية ليطبها بتدبيره، فأنا ليس مرادي إلا طاعة الله ورسوله، وما يخاف على المصريين إلا من بعضهم في بعض: كما جرت به العادة!

وقد سمعتم ما جرى بدمشق، مع أن أولئك أقرب إلى الاتفاق، من تجديد القاضي المذكور إسلامه عند القاضي الآخر!

وأنا لما كنت هناك كان هذا الأذن "يحيى الحنفي"، فذهب إلى القاضي تقي الدين الحنبلي وجدد إسلامه وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم في أشياء!

وكان من مدة لما كان القاضي حسام الدين الحنفي مباشرا لقضاء الشام: أراد أن يحلق لحية هذا الأذرعي وأحضر الموسى والحمار ليركبه ويطوف به، فجاء أخوه وعرّفني ذلك، فقمت إليه ولم أزل به حتى كف عن ذلك!

وجرت أمور لم أزل فيها محسنا إليهم، وهذه الأمور ليست من فعلي ولا فعل أمثالي، نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون، ليس لنا غرض مع أحد، بل نجزي بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر.

وهذه القضية قد انتشرت وظهر ما فعل فيها، وعلمه الخاص والعام، فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له في نقل ملك قد أثبته أو حكم به: لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون! فيثبتون ردته والمرتد

أحكامه مردودة باتفاق العلماء، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة وغيرهم! وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله. فالشيخ خبير يعرف عواقب الأمور.

وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها، وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابن مخلوف لو عمل مهما عمل والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط! ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور، فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عونا للشيطان على إخواني المسلمين، ولو كنت خارجا لكنت أعلم بماذا أعاونه، لكن هذه مسألة قد فعلوها زورا، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة في دينهم ودنياهم، ولن ينقطع الدور وتزول الحيرة إلا بالإنابة إلى الله والاستغفار والتوبة وصدق الالتجاء، فإنه سبحانه لا ملجأ منه إلا إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما ما ذكرت عن الشيخ "نصر" أنه قال: كنت أوثر أن لا يحسوا به إلا وقد خرج خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا، فتكثر الغوغاء والكلام!

فعرّفه: أن كل من قال حقا: فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله، سواء كان حلوا أو مرا، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه، بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أضل المسلمين عن دينهم، وقد قلت فيما مضى: ما ينبغي لأحد أن يحمله تحننه لشخص وموالاته له على أن يتعصب معه بالباطل، أو يعطل لأجله حدود الله تعالى، بل قد قال النبي ﷺ: "من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره".

وهذا الذي يخافه -من قيام " العدو" ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي ﷺ إن أظهروه كان وباله عليهم، ودل على أنهم مشركون، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى!

فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام: أن العبد لا يجوز له أن يعبد ولا يدعو ولا يستغيث ولا يتوكل إلا على الله، وأن من عبد ملكا مقربا أو نبيا مرسلا أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك، فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل يا جبرائيل! أو يا ميكائيل! أو يا إبراهيم! أو يا موسى! أو يا رسول الله! اغفر لي، أو ارحمني، أو ارزقني، أو انصرني، أو أغثني، أو أجرني من عدوي، أو نحو ذلك؛ بل هذا كله من خصائص الإلهية.

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء وذكروا الفرق بين حقوق الله التي يختص بها دون الرسل، والحقوق التي له ولرسله، كما يميز سبحانه بين ذلك في مثل قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾،

فالتعزير والتوقير للرسول، والتسبيح بكرة وأصيلا لله، وكما قال: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾، فالطاعة لله ولرسوله والخشية والتقوى لله وحده، وكما يقول المرسلون: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾، فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده، ويجعلون لهم الطاعة، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا. وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا. قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا. قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا. قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾. وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ. وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، وقال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا. أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾، وقال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ. وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

فمن اتخذ الملائكة والنبيين أربابا؛ فقد كفر بعد إسلامه باتفاق المسلمين؛ ولأجل هذا نهى النبي ﷺ عن اتخاذ المساجد على القبور، وعن أن يجعل لله ندا في خصائص الربوبية، ففي الصحيحين عنه أنه قال: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، يحذر ما فعلوا.

وفي الصحيح عنه أنه قال: "إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك".

وفي السنن عنه أنه قال: "لا تتخذوا قبري عيدا".

وروي عنه أنه قال: "اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد".

وقال له رجل: ما شاء الله وشئت، فقال: "أجعلتني لله ندا؟ قل ما شاء الله وحده".

ولهذا قال العلماء: من زار قبر النبي ﷺ فإنه لا يستلمه ولا يقبله، ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق: الذي يستلم ويقبل منه الركن الأسود ويستلم الركن اليماني، ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من

الأحجار ولا استلامه، إلا الركنان اليمانيان، حتى "مقام إبراهيم" الذي بمكة لا يقبل ولا يتمسح به فكيف بما سواه من المقامات والمشاهد!

وأنت لما ذكرت في ذلك اليوم هذا، قلت لك: هذا من أصول الإسلام.

فإذا كان القاضي لا يفرق بين دين الإسلام ودين النصارى الذين يدعون المسيح وأمه؛ فكيف أصنع أنا؟!

ولكن من يتخذ "نفيسة" ربا، ويقول: إنها تجير الخائف، وتغيث الملهوف، وأنا في حسبها، ويسجد لها، ويتضرع في دعائها، مثل ما يتضرع في دعاء رب الأرض والسموات، ويتوكل على حي قد مات، ولا يتوكل على الحق الذي لا يموت، فلا ريب أن إشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى!

قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾، وحديث معاذ لما رجع من الشام؛ فسجد للنبي ﷺ فقال: "ما هذا يا معاذ"؟ فقال: رأيتهم في الشام يسجدون لأساقفتهم ويذكرون ذلك عن أنبيائهم. فقال: "يا معاذ: أرأيت لو مررت بقبري أكنت ساجدا له؟ قال لا قال: فلا تسجد لي فلو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها".

فمن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين، كيف ينهى عما هو أقل منه؟ ومن دعا رجلا أو امرأة من دون الله فهو مضاه لمن اتخذ المسيح وأمه إلهين من دون الله.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، فإنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله". بل من سوغ أن يدعى المخلوق ومنع من دعاء الخالق الذي فيه تحقيق صمديته وإلهيته فقد ناقض الإسلام، في النفي والإثبات: وهو شهادة أن لا إله إلا الله. وأما حقوق رسول الله -بأبي هو وأمي- مثل تقديم محبته على النفس والأهل والمال، وتعزيره وتوقيره وإجلاله وطاعته واتباع سنته وغير ذلك فعظيمة جدا، وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء كما في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه أن النبي ﷺ علم شخصا أن يقول: "اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله إني أتوسل بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في" فهذا التوسل به حسن. وأما دعاؤه والاستغاثة به: فحرام.

والفرق بين هذين متفق عليه بين المسلمين، المتوسل إنما يدعو الله ويخاطبه ويطلب منه، لا يدعو غيره إلا على سبيل استحضاره، لا على سبيل الطلب منه، وأما الداعي والمستغيث فهو الذي يسأل المدعو ويطلب منه ويستغيثه ويتوكل عليه والله هو رب العالمين ومالك الملك وخالق كل شيء، وهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه،

وهو القريب الذي يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

وأنا قد صنفت كتابا كبيرا سميته "الصارم المسلول على شاتم الرسول". وذكرت في هذه المسألة ما لم أعرف أحدا سبق إليه، وكذلك هذه "القواعد الإيمانية"، قد كتبت فيها فصولا هي من أنفع الأشياء في أمر الدين.

ومما ينبغي أن يعرّف به الشيخ أني أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية، ويكون فيها ما فيه ضرر عليه، وعلى ابن مخلوف ونحوهما، فإنه قد طلب مني ما يجعل سببا لذلك ولم أجب إليه، فإني إنما أنا لون واحد، والله ما غششتهما قط ولو غششتهما كتمت ذلك، وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى، ولا ريب أن الأصل الذي تصلح عليه الأمور رجوع كل شخص إلى الله وتوبته إليه في هذا العشر المبارك، فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر، فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وهذه قضية كبيرة كلما كانت تزداد ظهورا تزداد انتشارا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما).

فقد ظهر جليا بأن سجن ابن تيمية كان سياسيا، وأن قضاة الشام الأربعة لم يحكموا عليه بشيء؛ بل حكموا ببراءته مما نسب إليه، وأن قضاة مصر لم يحكموا عليه، وأن المحاضر التي نسبت إليه مزورة، والشهود خصومه، وإنما سجن بأمر السلطة بدعوى المصلحة، والذي تبين بعد ذلك أن المراد منه هو عزل السلطان الناصر!

مساومة ابن تيمية في السجن:

وقد تعرض ابن تيمية للمساومة من خصومه، بسبب الضغط الشعبي الذي تعرضوا له إثر تضيقهم على ابن تيمية بغير وجه حق، ودخل الشفعاء والوسطاء لحل الخلاف بين ابن تيمية والقاضي ابن مخلوف ونصر المنبجي، ومنهم الشيخ الزاهد العارف الصوفي الحنبلي شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي نصر الدباهي، وهو كما قال عنه الذهبي فيمن توفي سنة ٧١١ هـ: (نصر الدباهي الحنبلي الصوفي عن خمس وسبعين سنة، وكان ذا تأله، وصدق، وعلم، ومات بعده بيوم الإمام العارف الزاهد القدوة عماد الدين أحمد بن شيخ الحزامية إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي، صاحب التواليف في التصوف، في ربيع الآخر عن أربعٍ وخمسين سنة، وكان من سادة السالكين. له مشاركة في العلوم، وعبارة عذبة، ونظم جيد).[1]

---

(١) العبر في خبر من غبر (٤ / ٢٩)

وقال عنه الصفدي: (كان من أكابر التجار كأبيه، ثم تزهد ولبس عباءة، وجاور مدة، وتصوف، ولقي المشايخ وكان ذا صدق وتأله وإنابة، وله مواعظ نافعة، قدم دمشق وصحب الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وكان قوالا بالحق، وفيه صفات حميدة يغبط عليها، توفي سنة إحدى عشرة وسبع مائة).(١)

وقال عنه ابن العماد: (ولد سنة ست أو سبع وثلاثين وستمائة ببغداد، وصحب الشيخ يحيى الصرصري -وكان خال والدته- والشيخ عبد الله كتيلة مدة، وسافر معه، وجاور بمكة عشر سنين، ودخل الروم والجزيرة ومصر والشام، ثم استوطن دمشق، وبها توفي، قال ابن الزملكاني عنه: شيخ صالح وعارف زاهد كثير الرغبة في العلم وأهله والحرص على الخير والاجتهاد في العبادة، تخلى عن الدنيا وخرج عنها ولازم العبادة والعمل الدائم واستغرق أوقاته في الخير. وقال ابن رجب: سمع منه البرزالي والذهبي ابتلى بضيق النفس سبعة أشهر ثم بالاستسقاء، وانتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الخميس رابع عشرى شهر ربيع الآخر ودفن بقاسيون قبل الشيخ عماد الدين الواسطي بيومين).

وقد كتب له ابن تيمية رسالة، كما قال ابن عبد الهادي عن مؤلفات ابن تيمية: (وله رسائل تشتمل على علوم كثيرة منها: رسالة كتبها إلى الشيخ شمس الدين الدباهي تسمى المدنية..).(٢)

وقد قص خادم ابن تيمية إبراهيم بن أحمد الغياني طرفا من هذه الوساطة، وكان بصحبته في رحلته وسجنه، فقال(٣): (لما كان الشيخ في قاعة الترسيم، وكان الشيخ العارف القدوة شمس الدين الدباهي قد طلع من الشام إلى مصر، حتى يصلح بين الشيخ وبين الشيخ نصر المنبجي، فكتب ورقة فيها: الطفيلي على الله محمد بن الدباهي يسأل من الشيخين الصالحين شيخ المشايخ أبي الفتح نصر المنبجي، وشيخ الإسلام أحمد بن تيمية: أنهما يتفقان على طاعة الله ورسوله بحسب ما يمكنهما، وذكر أشياء يلتزمانها بحسب الإمكان ويتفقان عليها.

وجاءت الورقة إلى الشيخ [ابن تيمية] فقال: إني أجيب إلى ذلك.

فراح بها إلى الشيخ نصر، فوجد عنده المشايخ التدامرة: أبا بكر والشيخ إبراهيم أولاد بروان، فقام الشيخ نصر من مجلسه وأقعد الشيخ شمس الدين فيه وعظّمه تعظيما كبيرا، فأوقفه على الورقة.

فقال له: يا سيدي، ولم كتبت إلى الشيخ مثل هذه وما سمع منا بعد كلام كثير؟

فقال له: اكتب أنك أجبت إلى ذلك.

---

(١) الوافي بالوفيات (١ / ٢١٠)

(٢) العقود الدرية (١ / ٦٦)

(٣) نبذة عن ابن تيمية بقلم خادمه الغياني (ص ١٧)

فقال [المنبجي]: إن كتب الشيخ [ابن تيمية] كتبت!

فقال له [الدباهي]: والله على ما تقول وكيل؟

فقال [المنبجي]: نعم.

فسير الورقة إلى الشيخ [ابن تيمية في حبسه]، فكتب: "أجبت إلى ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وكتبه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية".

وجاب الرسول الورقة إليه، فقال له الشيخ شمس الدين: اكتب مع الشيخ مثل ما قلت وعاهدت الله عليه!

فقال [المنبجي]: ما بقيت أكتب شيئا!

فقال له شمس الدين: عاديتك في الله! وكشف رأسه وقال: ثم نبتهل، ثم نبتهل!

وقام ونزل من عنده.

فسير الشيخ "نصر" إلى والي المدينة أن يكبس بيت ابن تيمية، ويمسك أصحابه ويحطهم في الحبس، فسير الوالي نائبه فكبس البيت، وكان قصدهم أن يمسكوا شرف الدين أخا الشيخ، فهربوه من فوق السطح، وأمسك أصحاب الشيخ وجابهم إلى الوالي، فحطهم في قاعة عند بيته ومنعوا الناس من الدخول إلى عند الشيخ، ثم بعد أيام عزل الوالي، فسيب الجماعة، فتأخر عنده زين الدين أخو الشيخ، فسير إلى القاضي ابن مخلوف برسالة الشيخ نصر، فأمسك زين الدين وحبسه عند الشيخ في قاعة الترسيم.

وفي تلك الأيام سرق مملوك زين الدين له قماش نفته ومروزي وغيره وسافر به، ومرض زين الدين فطلب الحمام، فراح السجان وخادم الشيخ إبراهيم بن أحمد الغياني إلى القاضي.

فقال له خادم الشيخ: هذا إن كان في حبسك فاكتب له ورقة اعتقال، وإن كان ما هو في حبسك فلم ترسم عليه؟

فقال: ما هو في حبسي، أنا بلغني أنه يطلب يخدم أخاه ما استحللت منعه.

فقال له: أخوه رجل تاجر يريد وحده عشرة تخدمه، والشيخ أنا أخدمه، وقد قال نائب السلطان وغيره إنهم ما رسموا بحبس زين الدين، والشيخ يفتي بأن القماش الذي سرق لزين الدين يلزمك، ويقول: السجان: ما هو في حبسي ولا نخليه يطلع.

فقال له: إذا نزلت في بيتي غدا تعال إلى عندي مع السجان.

قال إبراهيم: ثم حدثنا الشيخ بذلك فقال لزين الدين: قم اطلع! هذا القاضي قد تبرأ من قضيتك.

فقال السجان: حتى يروح إلى القاضي مثلما رأيتم.

فقال الشيخ: إن الظلمة وأعوان الظلمة يحطون يوم القيامة في توابيت من نار، ثم يقذفون في الجحيم، قال الله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾.

فقال: أنا ما أجسر أقول له هذا!

ثم إنه رسم بأن يخرج.

فقال الشيخ: ما بقي يخرج.

فأرسل القاضي ابنه محب الدين يسأله مرارا متعددة حتى خرج.

وفي تلك الأيام جاء المشايخ التدامرة -إبراهيم وأبو بكر- إلى الشيخ، وقالوا له: قد اجتمعنا بهؤلاء القائمين عليك، وقالوا قد بُلشنا به، والناس تلعننا بسببه، وقد قلنا أنا قد أخذناه بحكم الشرع في الظاهر، فليبصر شيئا لا يكون علينا ولا عليه فيه رد، فيكتبه لنا، ونتفق ونحن وهو عليه.

فلما قالوا له ذلك قال لهم: أنا منشرح الصدر، وما عندي قلق، وهم برّا الحبس فلم يقلقون؟

وكتب: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إن الله يرضى لكم ثلاثة، أن تعبدوه لا تشركون به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تتفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم) رواه مسلم.

فخرجوا من عنده على ذلك.

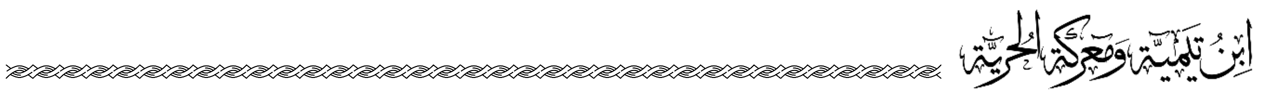
ثم إنهم بعد أيام جاءوا إلى عنده وقالوا له: قد وقفوا على الورقة.

وقالوا: هذا رجل محجاج خصم، وما له قلب يفزع من الملوك، وقد اجتمع بغازان ملك التتر وكبار دولته، وما خافهم، ومتى اجتمع بالسلطان والدولة وقرأ عليهم كتاب "الفصوص" الذي كانت الفتنة بسببه قتلونا أو قطعونا من المناصب، ويقال عنا: أنه ما خرج من الحبس حتى دخلتم تحت ما شرط عليكم!

ابعثوا أنتم اشرطوا عليه ما أردتم، فإن لم يدخل تحته تكونوا قد عذرتم فيه!

فلما أخبره بذلك المشايخ التدامرة قالوا: يا سيدي قد حملونا كلام نقوله لك، وحلفونا أنه ما يطلع عليه أحد غيرنا أن تنزل لهم عن "مسألة العرش" و "مسألة القرآن"، ونأخذ خطك بذلك نوقف عليه السلطان، ونقول له: هذا الذي حبسنا ابن تيمية عليه قد رجع عنه ونقطع نحن الورقة!

فقال [ابن تيمية] لهم: تدعونني أن أكتب بخطي أنه ليس فوق العرش إله يعبد؟ ولا في المصاحف قرآن؟ ولا لله في الأرض كلام؟ ودق بعمامته الأرض وقام واقفا ورفع برأسه إلى السماء، وقال: اللهم إني أشهدك على أنهم



يدعونني أن أكفر بك وبكتبك ورسلك! وأن هذا الشيء ما أعمله! اللهم أنزل بهم بأسك الذي لا ترده عن القوم المجرمين! نفذت فيهم سهام الله! والله لتقلبن دولة بيبرس أسفلها أعلاها، ويكون أعز من فيها أذل من فيها، ولينتقمن الله من الكبير والصغير، وكم أجد عليهم ولا أدعو عليهم!

فقلت أنا وشرف الدين بن سعد الدين: شيخ الإسلام الأنصاري عرض على السيف أربع عشرة مرة لا يقال له "وافقنا" إلا اسكت! ويقول: أقتل ولا يسعني أن أسكت عمّن خالفني!

وكان الشيخ سكت عنهم في دمشق، وما كان جرى شيء من هذا، وهم انفلتوا فينا بالسب والشتم، وما عليه أضر من أصحابه، ثم خرجوا من عنده.

وبعد ذلك جاء إلى عند الشيخ رجل يقال له الشيخ علي الفرا، له منامات خوارق فقال: رأيت في منامي كأن البحر قد زاد حتى دخل الماء في جميع حارات المدينة، وهو أسود مثل القطران وهو يغلي مثل القدر على النار، والشيخ راكب سفينة وقد ركب معه جماعة يسيرة وهو يقول: النجاء، النجاء، وقد طلعت به من باب السعادة حتى جاءت به إلى باب اللوق، وإذا بالسلطان سنقر راكب فيلا وخلفه راكب القاضي ابن مخلوف والشيخ نصر، وأنا أقول: يا سيدي كيف نعمل حتى نخرج من هذا الكدر الذي نحن فيه إلى البحر الصافي وهذا الفيل في طريقنا؟ وأنت تقرأ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ إلى آخرها، وما أصابت السفينة إلا أنها قد صارت في البحر الكبير.

ثم بعد أيام جاء إلى عند الشيخ شمس الدين بن سعد الدين الحراني، وأخبره أنهم يسفّرونه إلى الإسكندرية، وجاءت المشايخ التدامرة وأخبروه بذلك.

وقالوا له: كل هذا يعملونه حتى توافقهم، وهم عاملون على قتلك، أو نفيك، أو حبسك!

فقال لهم: أنا إن قتلت كانت لي شهادة، وإن نفوني كانت لي هجرة، ولو نفوني إلى قبرص لدعوت أهلها إلى الله وأجابوني، وإن حبسوني كان لي معبدا، وأنا مثل الغنمة كيفما تقلبت، تقلبت على صوف!

فيئسوا منه وانصرفوا!

فلما كان بعد في صلاة المغرب جاء نائب والي المدينة بدر الدين المحب بن عماد الدين بن العفيف، ومعه جماعة فقال: يا سيدي، باسم الله.

فقال الشيخ: إلى أين؟

قال: إلى الإسكندرية قد رسم السلطان بذلك الساعة!



فقال له: لو كنتم أخبرتموني بذلك حتى تجهزت للسفر وأخذت معي نفقة!

فقال له: قد أمرت لك ولأصحابك ما يكفيك.

فقال له أنا الليلة ما أسافر!

فقال له: ما يمكنني أن أخالف مرسوم السلطان.

فقال له: معك مرسوم بأن تسخطني؟

فقال: لا، وقام خرج من عنده، فغلق السجان باب الحبس، وراح.

فلما كان ثاني يوم، جاء الشيخ عبد الكريم ابن أخت الشيخ نصر، وحلف أن الشيخ نصر ما عنده علم عن هذا، وانصرف!

فلما كان بعد صلاة العصر وقفت أبكي!

فقال لي الشيخ: لا تبك، ما بقيت هذه المحنة تبطئ! فقلت له: أفتح لك في المصحف؟

فقال: افتح، فطلع قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ. إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾، فقال: افتح في موضع آخر، فطلع قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ إلى آخرها، فقال: افتح آخر، فطلع قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إلى آخرها.

فلما صلينا المغرب، وأنزل الله عليه من النور والبهاء والجمال شيئا عظيما، وأشرت إلى المحبوسين: كأن وجهه شمع يجلوه مثل العروس!

حتى إذا راق الليل جاء نائب الوالي فقال: باسم الله، باسم الله.

فبقوا يودعونه ويبكون ويدعون عليهم بدعاء مختلف، أقله: أن يسلبهم الله نعمته!

وركب على باب الحبس، فقال له إنسان: يا سيدي هذا مقام الصبر!

فقال له: بل هذا مقام الحمد والشكر! والله إنه نازل على قلبي من الفرح والسرور شيء لو قسم على أهل الشام ومصر لفضل عنهم، ولو أن معي في هذا الموضع ذهبا وأنفقته ما أديت عُشر هذه النعمة التي أنا فيها!

وخرج من باب السعادة، وركبنا في البحر إلى ذلك البر، فلقينا أمير يقال له بدر الدين طبر أمير عشرة، مقدم مائة، فمنعنا من السفر مع الشيخ.

وقال: ما معي مرسوم أن يجيء أحد مع الشيخ!

فقال الشيخ: يا إبراهيم أنزل إلى الشام، وقل لأصحابنا: وحق القرآن -ثلاث مرات- ما بقيت هذه المحنة تبطئ، وتنفرج قريبا فوق ما في النفوس، ويقلب الله مملكة بيبرس أسفلها أعلاها، وليجعلن الله أعز من فيها أذل من فيها!

فلما رجعنا بعد أن ودّعناه انكسر في تلك الليلة البحر، ونقص الماء، وغلا الخبز وغيره، وما بقي شيء يُلتقى، وبقيت الناس تلعنهم ويقولون: غرّقوا ابن تيمية في البحر، ما بقي يطلع! فطلع جماعة من أكابر إسكندرية وصلحائها التقوا الشيخ، وقعد في البرج الأخضر حتى طلع السلطان الناصر من الكرك، وهرب بيبرس من السلطنة وسير بطلبه مكرما!).

وانتهت محنة ابن تيمية الأولى وانتهت تلك المؤامرة، وتلك المحاكمات السياسية الجائرة، واستجاب الله دعاءه وهو في سجنه، فلم يفرح أعداؤه بالسلطة إلا بضعة أشهر، حتى جعل الله عاليها سافلها، وصار أعز من فيهم أذل من فيها!

الفصل الثاني:

ابن تيمية ومشروع التجديد

قال رسول الله ﷺ:

(إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها)

رواه أبو داود

كان ابن تيمية والأمة في أشد أزماتها وفي أيام هزيمتها أمام عدوها مؤمنا بوعد الله بتجديد هذا الدين وظهوره، والتجديد لا يكون إلا بعد انهدام، وسابق انهيار، واغتراب بين أهله؛ كما قال: (وفي السنن: "إن الله يبعث لهذه الأمة في رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"، والتجديد إنما يكون بعد الدروس وذاك هو غربة الإسلام، وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقلة من يعرف حقيقة الإسلام، ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون في شك من دين الإسلام، كما كان الأمر حين بدأ).(١)

وقال: (وأخبر ﷺ: "أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد دينها"، ولا يكون التجديد إلا بعد استهدام... وما زالت دلائل نبوته ﷺ تظهر شيئا بعد شيء. وقد أظهر الله في هذه الفتنة -هزيمة المسلمين أمام جيش غازان المغولي سنة ٦٩٩ بوادي الخزندار- من رحمته بهذه الأمة وجندها ما فيه عبرة، حيث ابتلاهم بما يكفر به من خطاياهم، ويقبل بقلوبهم على ربهم، ويجمع كلمتهم على ولي أمرهم، وينزع الفرقة والاختلاف من بينهم، ويحرك عزماتهم للجهاد في سبيل الله وقتال الخارجين عن شريعة الله.

فإن هذه الفتنة التي جرت، وإن كانت مؤلمة للقلوب، فما هي -إن شاء الله- إلا كالدواء الذي يسقاه المريض ليحصل له الشفاء والقوة، وقد كان في النفوس من الكبر والجهل والظلم ما لو حصل معه ما تشتهيه من العز لأعقبها ذلك بلاء عظيما، فرحم الله عباده برحمته التي هو أرحم بها من الوالدة بولدها، وانكشف لعامة المسلمين شرقا وغربا حقيقة حال هؤلاء المفسدين الخارجين عن شريعة الإسلام، وإن تكلموا بالشهادتين، وعلم من لم يكن يعلم ما هم عليه من الجهل والظلم والنفاق والتلبيس والبعد عن شرائع الإسلام ومناهجه، وحنت إلى العساكر الإسلامية نفوس كانت معرضة عنهم، ولانت لهم قلوب كانت قاسية عليهم، وأنزل الله عليهم من ملائكته وسكينته ما لم يكن في تلك الفتنة معهم، وطابت نفوس أهل الإيمان ببذل النفوس والأموال للجهاد في سبيل الله، وأعدوا العدة لجهاد عدو الله وعدوهم، وانتبهوا من سنتهم، واستيقظوا من رقدتهم، وحمدوا الله على ما أنعم به من استعداد السلطان والعسكر للجهاد، وما جمعه من الأموال للإنفاق في سبيل الله).(٢)

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨ / ٢٩٧)

(٢) جامع المسائل (٥ / ٢٩٧)

ولقد شاء الله أن يبعث فكر ابن تيمية التجديدي من جديد، والأمة أحوج ما تكون إليه اليوم، وهي تواجه الظروف نفسها التي عاشها المسلمون في عصره، وأن يكون أعداؤه أنفسهم هم سبب بعثه، وكأنما أراد الله أن يشارك ابن تيمية بفكره وكتبه بعد سبعة قرون من وفاته أمته في جهاد عدوها ومعركة تحررها وتحريرها من أكبر حملة صليبية وثنية على العالم الإسلامي!

فلم يفرغ العدو الأمريكي المحتل من محاكمة ابن تيمية وفكره على منبر الأمم المتحدة في نيويورك حيث المحفل الماسوني الدولي وعرش الدجال! حتى جاء بعده بأشهر "مؤتمر الشيشان" -الذي أقيم برعاية روسية- على وصم ابن تيمية وفكره بالإرهاب والتطرف -خدمة للحملة الصليبية الصفوية (الروسية الأمريكية الإيرانية) التي تواجه ثورة الشعوب العربية التي تتصدى لهذا الغزو الأوربي في الشام والعراق، الذي يشبه تماما الغزو المغولي الفرنجي الذي تصدى له ابن تيمية في عصره- وحتى تجاوز المؤتمر المشبوه ذلك إلى حد اتهام ابن تيمية بالانحراف العقائدي والخروج من دائرة الحنابلة خاصة، وأهل السنة عامة!

فما هو إلا أن حاكموه وجرموه -بحضور أوليائهم وأشياعهم من أدعياء الدين- حتى أقبلت الأمة وشعوبها وأحرارها وثوارها من جديد يبحثون عن ابن تيمية وكتبه وفكره ويتعرفون عليه لفهم أسرار هذه الحملة الصليبية الفكرية على ابن تيمية، التي تواكب الحملة العسكرية على الأمة! ولمعرفة اللغز الذي حمل العالم الغربي كله على إعلان الحرب عليه!

لقد برّأ علماء الإسلام وقضاته ابن تيمية في حياته وبعد وفاته من كل ما اتهمه به خصومه ظلما وجورا لغرض سياسي آنذاك، وأطبق أهل عصره ومن بعدهم، من كل المذاهب على عدّه إماما مجددا، وشيخا من شيوخ الإسلام، بل وعدّوه (شيخ مشايخ الإسلام)! ليس فقط لدوره السياسي والجهادي في مواجهة الغزو الخارجي المغولي والفرنجي؛ بل لبلوغه درجة الاجتهاد المطلق، ورده على أهل البدع من جميع الفرق، حيث يعد التجديد الفكري والاجتهاد الفقهي أبرز أعمال ابن تيمية التي جعلته يتبوأ ومنذ القرن السابع الهجري هذه المكانة التي لا يدانيه فيها أحد ممن جاء بعده من فقهاء الإسلام، حتى لا يكاد لقب شيخ الإسلام يطلق إلا عليه، ولا يشاربه إلا إليه، وحتى قال عنه الحافظ ابن حجر الشافعي: (فإنه شيخ مشايخ الإسلام في عصره بلا ريب).[1]

وقد أطبق فقهاء الحنابلة ومحققو مذهبهم -بلا خلاف بينهم- على إطلاق لقب "الشيخ"، ولقب "شيخ الإسلام" على ابن تيمية، كما قال الحجاوي في متن "الإقناع"، وتابعه البهوتي في شرحه "كشاف القناع"، حيث يقول:

---

(١) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٤)

(..(ومرادي بالشيخ) حيث أطلقته (شيخ الإسلام) بلا ريب (بحر العلوم) النقلية والعقلية (أبو العباس أحمد ابن تيمية) تقي الدين بن عبد الحليم... كان إماما مفردا أثنى عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم، وامتحن بمحن وخاض فيه أقوام حسدا، ونسبوه للبدع والتجسيم، وهو من ذلك بريء، وكان يرجح مذهب السلف على مذهب المتكلمين، فكان من أمره ما كان، وأيده الله عليهم بنصره، وقد ألف بعض العلماء في مناقبه وفضائله قديما وحديثا رحمه الله ونفعنا به).[١]

وكذا وافقهما على هذا الإطلاق العلامة الشيخ مرعي الحنبلي في متن "غاية المنتهى"، وشارحه الرحيباني في "مطالب أولي النهى"، ففيهما: (..(والمراد بالشيخ) أي: مرادي (حيث أطلق: شيخ الإسلام وبحر العلوم) العقلية والنقلية: (أبو العباس أحمد تقي الدين بن تيمية).. وكان إماما مفردا أثنى عليه الأعلام من معاصريه فمن بعدهم حتى أفردت ترجمته بالتأليف، وامتحن بمحن، وخاض فيه أقوام حسدا، ونسبوه للبدع والتجسيم افتراء منهم، وهو بريء من ذلك كما تشهد بذلك مصنفاته التي ملأت الخافقين، وكفى به شهادة شيخ الجرح والتعديل الحافظ الذهبي، فإنه قال: لم تر عيني مثله كلا لا والله، ولم تر عينه مثل نفسه، وكان يرجح مذهب السلف على مذهب المتكلمين).[٢]

وحتى عدّا تقليد ابن تيمية فيما خالف فيه الأئمة الأربعة جائزا، فقالا: (.. (بل يجوز) تقليد غيرهم من الثقات.. (كمقلد داود.. ومقلد ابن تيمية) وابن القيم (وغيرهما) ممن يفتي (في أن الطلاق الثلاث إذا كان دفعة) كأنت طالق ثلاثا ونحوه (لا يقع غير واحدة، وفي علي الطلاق) لأفعلن كذا، ولم يفعله (لا يقع شيء).. بخلاف مسألة ابن تيمية فإن القائلين بها كثيرون من الصحابة والتابعين والأئمة المهديين، فمن وقف على هذه الأقوال وثبت عنده صحة نسبتها لهؤلاء الرجال يجوز له العمل بمقتضاها عند الاحتياج إليه، خصوصا إذا دعته الضرورة إليه، وهو متجه).[٣]

وقال المرداوي في الإنصاف في بيان مذهب الحنابلة عند اختلاف الروايات والأصحاب: (فالمذهب ما اتفق عليه الشيخان أعني المصنف [ابن قدامة المقدسي]، والمجد [ابن تيمية الجد].. فإن اختلفا فالمذهب مع من وافقه صاحب القواعد الفقهية [ابن رجب]، أو الشيخ تقي الدين [ابن تيمية الحفيد]).[٤]

---

(١) كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (١ / ٢٨)
(٢) مطالب أولي النهى (١ / ٣٣)
(٣) مطالب أولي النهى (١٩ / ٢٣٩)
(٤) الإنصاف (١ / ٢٦)



فهؤلاء -المرداوي والحجاوي والبهوتي ومرعي والرحيباني- هم محققو المذهب الحنبلي من المتأخرين بلا نزاع، لا يختلفون على إمامة ابن تيمية فيه، وأنه شيخه بلا خلاف، بل شيخ الإسلام على الإطلاق!

ولا يعرف في تاريخ أهل الإسلام من لقبه في عصره أكثر من مئة إمام على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم إلا ابن تيمية، كما جمع ذلك ابن ناصر الدين في كتابه (الرد الوافر)، وقرظه ابن حجر بقوله: (وقفت على هذا التأليف النافع، والمجموع الذي هو للمقاصد التي جمع لها جامع، فتحققت سعة اطلاع الإمام الذي صنفه، وتضلعه من العلوم النافعة بما عظمه بين العلماء وشرفه، وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين ابن تيمية أشهر من الشمس، وتلقيبه بشيخ الإسلام باق إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غدا كما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره، وتجنب الإنصاف، فما أكثر غلط من تعاطى ذلك وأكثر غباره..

ولو لم يكن من فضل هذا الرجل إلا ما نبه عليه الحافظ الشهير علم الدين البرزالي في تاريخه أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لما مات ما اجتمع في جنازة الشيخ تقي الدين لكفى!

وأشار إلى أن جنازة الإمام أحمد [ابن حنبل] كانت حافلة جدا شهدها مؤون ألوف، لكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير ما كان ببغداد بل أضعاف ذلك لما تأخر أحد منهم من شهود جنازته، وأيضا فجميع من كان في بغداد إلا الأقل كانوا يعتقدون إمامة الإمام أحمد، وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم، بخلاف ابن تيمية، وكان أمير البلد حين مات [ابن تيمية] غائبا، وكان أكثر من في البلد من الفقهاء قد تعصبوا عليه حتى مات محبوسا بالقلعة، ومع هذا فلم يتخلف منهم عن حضور جنازته والترحم والتأسف عليه إلا ثلاثة أنفس تأخروا خشية على أنفسهم من العامة، ومع حضور هذا الجمع العظيم فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمع سلطان ولا غيره، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: "أنتم شهداء الله في الأرض". وقد قام على الشيخ تقي الدين [ابن تيمية] جماعة من العلماء مرارا بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع، وعقدت له بسبب ذلك عدة مجالس بالقاهرة ودمشق، ولا يعلم عن أحد منهم أنه أفتى بزندقته ولا حكم بسفك دمه، مع شدة المتعصب عليه حينئذ من أهل الدولة، حتى حبس بالقاهرة ثم الإسكندرية، ومع ذلك فكلهم يعترف بسعة علمه وزهده ووصفه بالسخاء والشجاعة، وغير ذلك من قيامه في نصرة الإسلام، والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية.. فإنه شيخ مشايخ الإسلام في عصره بلا ريب، والمسائل التي أنكرت عليه ما كان يقولها بالتشهي، ولا يصر على القول بها بعد قيام الدليل عليه عنادا، وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب، فالذي أصاب فيه وهو

الأكثر يستفاد منه ويترحم عليه بسببه، والذي أخطأ فيه لا يقلد فيه بل هو معذور؛ لأن علماء الشريعة شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، حتى كان أشد المتعصبين عليه العاملين في إيصال الشر إليه وهو الشيخ كمال الدين الزملكاني شهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين بن الوكيل الذي لم يثبت لمناظرته غيره، ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان من أعظم الناس قياما على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر) انتهى كلام ابن حجر.[1]

وقال عنه الإمام بدر الدين الحنفي: (وكان سيفا صارما على المبتدعين، وله المصنفات المشهورة المقبولة، والفتاوى القاطعة غير المعلولة).[2]

ولا يمكن أن يكون وصف ابن حجر له بأنه (شيخ مشايخ الإسلام بلا ريب) محض إطراء لولا أن الأمر الذي قام به ابن تيمية، والهمة التي نهض بها، أمر خارج عن المألوف في شأن الأئمة والمصلحين والمجددين!

استعادة ابن تيمية لحريته واستئنافه لمشروع الإصلاح والتجديد:

لقد خرج ابن تيمية من السجن -كما سبق تفصيله- بعد فشل المؤامرة التي كان وراءها الاحتلال المغولي، وعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة، وعاد ابن تيمية بعد خروجه من السجن معظما مكرما، كما قال ابن كثير في تاريخه: (ثم دخلت سنة عشر وسبعمائة: استهلت وخليفة الوقت المستكفي بالله أبو الربيع سليمان العباسي، وسلطان البلاد الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون، والشيخ تقي الدين بن تيمية بمصر معظما مكرما، ونائب مصر الأمير سيف الدين بكتمر أمير خزندار، وقضاته هم المذكورون في التي قبلها).[3]

وقال أيضا: (ثم إن الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان نزل إلى القاهرة وعاد إلى بث العلم ونشره، وأقبلت الخلق عليه ورحلوا إليه يشتغلون عليه ويستفتونه ويجيبهم بالكتابة والقول، وجاء الفقهاء يعتذرون مما وقع منهم في حقه فقال: قد جعلت الكل في حل، وبعث الشيخ كتابا إلى أهله يذكر ما هو فيه من نعم الله وخيره الكثير، ويطلب منهم جملة من كتب العلم التي له ويستعينوا على ذلك بجمال الدين المزي، فإنه يدري كيف يستخرج له ما يريده من الكتب التي أشار إليها، وقال في هذا الكتاب: والحق كل ماله في علو وازدياد وانتصار، والباطل

---

(١) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٤)، والشهادة الزكية للشيخ مرعي الحنبلي (ص ٧٣).

(٢) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٧)، والشهادة الزكية للشيخ مرعي الحنبلي (ص ٧٧).

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٦٤)

في انخفاض وسفول واضمحلال، وقد أذل الله رقاب الخصوم، وطلب أكابرهم من السلم ما يطول وصفه، وقد اشترطنا عليهم من الشروط ما فيه عز الإسلام والسنة، وما فيه قمع الباطل والبدعة، وقد دخلوا تحت ذلك كله وامتنعنا من قبول ذلك منهم، حتى يظهر إلى الفعل، فلم نثق لهم بقول ولا عهد، ولم نجبهم إلى مطلوبهم حتى يصير المشروط معمولا، والمذكور مفعولا، ويظهر من عز الإسلام والسنة للخاصة والعامة ما يكون من الحسنات التي تمحو سيئاتهم، وذكر كلاما طويلا يتضمن ما جرى له مع السلطان..).(١)

وقد بلغ من نفوذ ابن تيمية -بعد فشل المؤامرة عليه وعلى السلطان الناصر- أنه صار يرشح ولاة البلدان للسلطان، كما في ترشيحه الأفرم على نيابة طرابلس كما قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة إحدى عشرة وسبعمائة: استهلت والحكام هم المذكورون في التي قبلها غير الوزير بمصر فإنه عزل وتولى سيف الدين بكتمر وزيرا، والنجم البصراوي عزل أيضا بعز الدين القلانسي، وقد انتقل الأفرم إلى نيابة طرابلس بإشارة ابن تيمية على السلطان بذلك).(٢)

كما بدأ السلطان الناصر بعد تحرير الشام والساحل من الاحتلالين المغولي والإفرنجي بإجراء الإصلاحات السياسية، وتولية الأكفاء من الولاة والعمال، وإقامة العدل في الأحكام، وذلك بتوجيه من ابن تيمية، كما قال ابن كثير: (وفيها قدم كتاب من السلطان إلى دمشق أن لا يولى أحد بمال ولا برشوة، فإن ذلك يفضي إلى ولاية من لا يستحق الولاية، وإلى ولاية غير الأهل، فقرأه ابن الزملكاني على السدة وبلغه عنه ابن حبيب المؤذن، وكان سبب ذلك الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله.. وفي رمضان جاء كتاب السلطان أن من قتل لا يجنى أحد عليه، بل يتبع القاتل حتى يقتص منه بحكم الشرع الشريف، فقرأه ابن الزملكاني على السدة بحضرة نائب السلطنة ابن تنكز، وسببه ابن تيمية هو أمر بذلك وبالكتاب الأول قبله).(٣)

لقد نهض شيخ الإسلام ابن تيمية بالإصلاحين الديني والسياسي معا، فكان داعية للتجديد في كلا المجالين، وقد بثّ في كل كتبه دعوته هذه، ومن ذلك وجوب إقامة العدل، وتحريم الظلم، والركون إلى الظالمين، حتى بالتشبه بهم في لباسهم وهيئتهم، فضلا عن تمجيدهم ونصرتهم، وكان في ذلك يقتفي أثر الإمام أحمد، حيث يقول ابن تيمية عنه: (قد كره أحمد رضي الله عنه لبس السواد في الوقت الذي كان شعار الولاة والجند، واستعفى الخليفة المتوكل من لبسه لما أراد الاجتماع به فأعفاه بعد مراجعة، وكان هذا الزي إذ ذاك شعار

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٦٠ - ٦١)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٦٨)

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٧٥)

أهل طاعة السلطان في إمارة ولد العباس رضي الله عنه، وكان من لم يلبسه ربما اتهم بمعصية السلطان والخروج عليه، والقصة في ذلك مشهورة، لما أظهر المتوكل إحياء السنة وإطفاء ما كان الناس فيه من المحنة، وأجاز أبا عبد الله وأهل بيته بالجوائز المعروفة، وطلب اجتماعه به، وكان يرسل إليه يستفتيه ويستشيره، فأحب أبو عبد الله أن لا يدخل في شيء من أمر السلطان، ولم يقبل الجوائز، ونهى أهل بيته عن قبولها، ففي تلك المرة استعفى من لبس السواد.

وسأله رجل عن خياطة الخز الأسود؟

فقال: إذا علمت أنه لجندي فلا تخطه.

وسأله رجل: أخيط السواد؟

قال: لا.

وسئل عن المرأة تأمر زوجها أن يشتري لها ثوب خز أسود؟

فقال: هو للمرأة أسهل.

قيل له: فأي شيء ترى للرجل؟

قال: لا! يروع به!

قيل: فترى للخياط أن يخيط له؟

قال: إذا خاطه فإيش قد بقي قد أعانه!

وقال في رجل مات وترك سوادا وأوصى إلى رجل؟

فقال: يحرق حتى لا يروع به مسلم!

قيل له: لصبيان ترى أن يحرق؟

قال: يحرقه الوصي.

وكان يعذر في لبسه من يعلم منه الخير وأنه كالمكره عليه، وهذا لأنه كان لباس الولاة والأمراء وأعوانهم، مع ما كانوا فيه من الظلم والكبرياء وإخافة الناس وترويعهم، ولم يكن يلبسه إلا أعوان السلطان، وكان الرجل المسودي إذا رؤي خيف ورعب منه، لأنه مظنة الترويع، حتى قال بعض أهل العلم يضرب المثل بذلك: ترى الرجل مطمئنا، ثابت القلب، ساكن الأركان، فإذا عاين صاحب سواد رعب من سلطانه، ودخله من الرعب ما غير لونه، ورجف قلبه، واسترخت قدماه، وذهب فؤاده، فلما كان معونة على الظلم والشر وإيذاء المسلمين

صارت خياطته وبيعه بمنزلة بيع السلاح في الفتنة، وكره أن يلبسه الرجل إذ ذاك؛ لأنه من تشبه بقوم فهو منهم، ولأنه يصير بذلك من أعوان الظلمة أو يخاف عليه أن يدخل في أعوانهم.

وفي معنى هذا كل شعار وعلامة يدخل بها المرء في زمرة من تكره طريقته، بحيث يبقى كالسيما عليه، فإنه ينبغي اجتنابها وإبعادها، وكل لباس يغلب على الظن أن يستعان بلبسه على معصية فلا يجوز بيعه وخياطته لمن يستعين به على المعصية والظلم!).(١)

عودة ابن تيمية إلى الشام سنة ٧١٢ هـ واستكمال مشروع التحرير والإصلاح:

لقد عاد ابن تيمية إلى بلده الشام بعد غياب سبع سنين منصورا مظفرا، وكان التتار قد غزو الرحبة وأرعبوا أهل الشام، فتوجه لهم السلطان الناصر ومعه ابن تيمية، كما قال ابن كثير: (وقدمت العساكر المصرية أرسالا، وكان قدوم السلطان ودخوله دمشق ثالث عشرين شوال، واحتفل الناس لدخوله، ونزل القلعة وزينت البلد وضربت البشائر، ثم انتقل بعد ليلتئذ إلى القصر وصلى الجمعة بالجامع بالمقصورة وخلع على الخطيب، وجلس في دار العدل يوم الاثنين، وقدم وزيره أمين الملك يوم الثلاثاء عشرين الشهر، وقدم صحبة السلطان الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية إلى دمشق يوم الأربعاء مستهل ذي القعدة، وكانت غيبته عنها سبع سنين، ومعه أخواه وجماعة من أصحابه، وخرج خلق كثير لتلقيه وسروا بقدومه وعافيته ورؤيته، واستبشروا به حتى خرج خلق من النساء أيضا لرؤيته، وقد كان السلطان صحبه معه من مصر فخرج معه بنية الغزاة، فلما تحقق عدم الغزاة وأن التتر رجعوا إلى بلادهم فارق الجيش من غزة وزار القدس وأقام به أياما، ثم سافر على عجلون وبلاد السواد وزرع، ووصل دمشق في أول يوم من ذي القعدة، فدخلها فوجد السلطان قد توجه إلى الحجاز الشريف في أربعين أميرا من خواصه يوم الخميس ثاني ذي القعدة، ثم إن الشيخ بعد وصوله إلى دمشق واستقراره بها لم يزل ملازما لاشتغال الناس في سائر العلوم، ونشر العلم، وتصنيف الكتب، وإفتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة، والاجتهاد في الأحكام الشرعية، ففي بعض الأحكام يفتي بما أدى إليه اجتهاده من موافقة أئمة المذاهب الأربعة، وفي بعضها يفتي بخلافهم وبخلاف المشهور في مذاهبهم، وله اختيارات كثيرة مجلدات عديدة أفتى فيها بما أدى إليه اجتهاده، واستدل على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والسلف.

---

(١) شرح العمدة (٤ / ٣٨٥)

فلما سار السلطان إلى الحج فرق العساكر والجيوش بالشام وترك أرغون بدمشق).(١)

كما قام السلطان بإبطال الضرائب والمكوس المحرمة شرعا، وكان ابن تيمية قد ألف رسالته (السياسة الشرعية)، والتي كتبها للسلطان الناصر، حيث يقول في أولها: (فهذه رسالة مختصرة، فيها جوامع من السياسة الإلهية، والإبانة النبوية، لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور)، وقد أخذ السلطان الناصر ينفذ ما جاء فيها، كما قال ابن كثير: (وفي يوم الجمعة مستهل صفر قرأ ابن الزملكاني كتابا سلطانيا على السدة بحضرة نائب السلطان القاضي وفيه الأمر بإبطال ضمان القواسير وضمان النبيذ وغير ذلك، فدعا الناس للسلطان).(٢)

وقال أيضا: (ثم دخلت سنة ست عشرة وسبعمائة وفي المحرم أبطل السلطان المكس بسائر البلاد القبلية والشامية).(٣)

وهكذا تتابعت في هذه الفترة الإصلاحات الإدارية والقضائية، كما قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة أربع عشرة وسبعمائة: وفي أواخر ربيع الأول اجتمع القضاة بالجامع للنظر في أمر الشهود ونهوهم عن الجلوس في المساجد، وأن لا يكون أحد منهم في مركزين، وأن لا يتولوا إثبات الكتب، ولا يأخذوا أجرا على أداء الشهادة، وأن لا يغتابوا أحدا، وأن يتناصفوا في المعيشة، ثم جلسوا مرة ثانية لذلك وتواعدوا ثالثة فلم يتفق اجتماعهم، ولم يقطع أحد من مركزه).(٤)

ولم يقتصر دور ابن تيمية على توجيه السلطان للإصلاحات السياسية والإدارية، بل ظل قائما بالتعليم والدعوة، فأسلم على يديه كثير من أهل الكتاب في الشام، كما هو حال (الحكيم الفاضل البارع بهاء الدين عبد السيد بن المهذب إسحاق بن يحيى الطبيب الكحال المتشرف بالإسلام، ثم قرأ القرآن جميعه لأنه أسلم على بصيرة، وأسلم على يديه خلق كثير من قومه وغيرهم، وكان مباركا على نفسه وعليهم، وكان قبل ذلك ديان اليهود، فهداه الله تعالى، أسلم على يدي شيخ الإسلام ابن تيمية لما بين له بطلان دينهم وما هم عليه وما بدلوه من كتابهم وحرفوه من الكلم عن مواضعه رحمه الله).(٥)

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٧٦)
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٨٠)
(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٨٦)
(٤) البداية والنهاية (١٤ / ٨٠)
(٥) البداية والنهاية (١٤ / ٨٦)

وكان أتباع ابن تيمية يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر رجالا ونساء، كما كانت تفعل (الشيخة الصالحة العابدة الناسكة أم زينب فاطمة بنت عباس بن أبي الفتح بن محمد البغدادية، وكانت من العالمات الفاضلات، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم [بالإنكار] على الأحمدية في مؤاخاتهم النساء والمردان، وتنكر أحوالهم وأصول أهل البدع وغيرهم، وتفعل من ذلك ما لا تقدر عليه الرجال، وقد كانت تحضر مجلس الشيخ تقي الدين بن تيمية فاستفادت منه ذلك وغيره، وقد سمعت الشيخ تقي الدين يثني عليها ويصفها بالفضيلة والعلم، ويذكر عنها أنها كانت تستحضر كثيرا من المغني أو أكثره، وأنه كان يستعد لها من كثرة مسائلها وحسن سؤالاتها وسرعة فهمها، وهي التي أختمت نساء كثيرا القرآن).[١]

كما كان ابن تيمية مرجعا للشئون الدينية يرجع إليه الفقهاء والقضاة في الشام إليه عند الخلاف، كما في شأن تحديد قبلة جامع الأمير تنكز، كما قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة سبع عشرة وسبعمائة: وفي صفر شرع في عمارة الجامع الذي أنشأه ملك الأمراء تنكز نائب الشام ظاهر باب النصر تجاه حكر السماق، على نهر بانياس بدمشق، وتردد القضاة والعلماء في تحرير قبلته، فاستقر الحال في أمرها على ما قاله الشيخ تقي الدين بن تيمية في يوم الأحد الخامس والعشرين منه، وشرعوا في بنائه بأمر السلطان، ومساعدته لنائبه في ذلك).[٢]

واشتغل ابن تيمية في التدريس وإلقاء المحاضرات وكان يحضر عنده الفقهاء والأمراء والأعيان، قال ابن كثير في سنة ٧١٧ هـ: (وفي شوال درس الشيخ شرف الدين بن تيمية بالحنبلية عن إذن أخيه له بذلك، بعد وفاة أخيهما لأمهما بدر الدين قاسم بن محمد بن خالد، ثم سافر الشيخ شرف الدين إلى الحج، وحضر الشيخ تقي الدين الدرس بنفسه، وحضر عنده خلق كثير من الأعيان وغيرهم حتى عاد أخوه، وبعد عوده أيضا، وجاءت الأخبار بأنه قد أبطلت الخمور والفواحش كلها من بلاد السواحل وطرابلس وغيرها، ووضعت مكوس كثيرة عن الناس هنالك، وبنيت بقرى النصيرية في كل قرية مسجد ولله الحمد والمنة).[٣]

وكان ذلك بتوجيه ابن تيمية للسلطان الناصر كما في رسالته له حول العناية بقرى الساحل وإعمار المساجد فيها، وتعليم أهلها أحكام الإسلام.

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٨٢)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٩٢)

(٣) البداية والنهاية (١٤ / ٩٤)

دور السلطان الناصر وابن تيمية في حماية الحجاز من الاحتلال المغولي:

وقد حاول ملوك المغول من إيران مد نفوذ دولتهم إلى الحرمين الشريفين، وقد كاد مخططهم أن ينجح عبر استغلال الصراعات بين الأمراء في مكة، كما قال ابن كثير في حوادث سنة ٧١٦ هـ: (وفي هذا الشهر أعني ذا القعدة وصلت الأخبار بموت ملك التتر خربندا محمد بن أرغون بن أبغا بن هولاكوخان ملك العراق وخراسان وعراق العجم والروم وأذربيجان والبلاد الأرمينية وديار بكر. توفي في السابع والعشرين من رمضان ودفن بتربته بالمدينة التي أنشأها، التي يقال لها السلطانية وقد جاوز الثلاثين من العمر، وكان موصوفا بالكرم ومحبا للهو واللعب والعمائر، وأظهر الرفض، أقام سنة على السنة ثم تحول إلى الرفض أقام شعائره في بلاده، وحظي عنده الشيخ جمال الدين بن مطهر الحلي، تلميذ نصير الدين الطوسي، وأقطعه عدة بلاد، ولم يزل على هذا المذهب الفاسد إلى أن مات في هذه السنة، وقد جرت في أيامه فتن كبار ومصائب عظام، فأراح الله منه العباد والبلاد، وقام في الملك بعده ولده أبو سعيد وله إحدى عشرة سنة، ومدبر الجيوش والممالك له الأمير جوبان، واستمر في الوزارة علي شاه التبريزي، وأخذ أهل دولته بالمصادرة وقتل الأعيان ممن اتهمهم بقتل أبيه مسموما، ولعب كثير من الناس به في أول دولته ثم عدل إلى العدل وإقامة السنة، فأمر بإقامة الخطبة بالترضي عن الشيخين أولا ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم، ففرح الناس بذلك وسكنت بذلك الفتن والشرور والقتال الذي كان بين أهل تلك البلاد وبهراة وأصبهان وبغداد وإربل وساوه وغير ذلك، وكان صاحب مكة الأمير خميصة ابن أبي نمي الحسني، قد قصد ملك التتر خربندا لينصره على أهل مكة فساعده الروافض هناك، وجهزوا معه جيشا كثيفا من خراسان، فلما مات خربندا بطل ذلك بالكلية، وعاد خميصة خائبا خاسئا.

وفي صحبته أمير من كبار الروافض من التتر يقال له الدلقندي، وقد جمع لخميصة أموالا كثيرة ليقيم بها الرفض في بلاد الحجاز، فوقع بهما الأمير محمد بن عيسى أخو مهنا، وقد كان في بلاد التتر أيضا ومعه جماعة من العرب، فقهرهما ومن كان معهما، ونهب ما كان معهما من الأموال وحضرت الرجال، وبلغت أخبار ذلك إلى الدولة الإسلامية فرضي عنه الملك الناصر وأهل دولته، وغسل ذلك ذنبه عنده، فاستدعى به السلطان إلى حضرته فحضر سامعا مطيعا، فأكرمه نائب الشام، فلما وصل إلى السلطان أكرمه أيضا، ثم إنه استفتى الشيخ تقي الدين بن تيمية، وكذلك أرسل إليه السلطان يسأله عن الأموال التي أخذت من الدلقندي، فأفتاهم أنها تصرف في المصالح التي على المسلمين، لأنها كانت معدة لعناد الحق ونصرة أهل البدعة على السنة).[1]

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٨٨)

وفاة والدة ابن تيمية:

وفي سنة ٧١٦ هـ (توفيت الشيخة الصالحة ست المنعم بنت عبد الرحمن بن علي بن عبدوس الحرانية، والدة الشيخ تقي بن تيمية عمرت فوق السبعين سنة، توفيت يوم الأربعاء العشرين من شوال ودفنت بالصوفية وحضر جنازتها خلق كثير وجم غفير رحمها الله).(١)

لقد توفيت المرأة التي كان لها الفضل بعد الله في تنشئة هذا الإمام المجدد الذي أحيا الله به الأمة، وثأر لها وللأمة معها، ممن هجّروها من بلدها حران، فخرجت منها فرارا بدينها مع زوجها وأطفالها، ولم يتوفها الله إلا بعد أن أقر عينها بولدها، الذي كان يراسلها من مصر ويعتذر لها عن تأخر عودته بعد خروجه من السجن، ويخاطبها ويجلها كما يخاطب الولد الصغير والده، أو المولى سيده، ويسألها الدعاء، ويسلم على أهل بيته وجيرانه!

فيقول لها في إحدى رسائله بكل أدب جم: (من أحمد بن تيمية إلى الوالدة السعيدة أقر الله عينها بنعمه، وأسبغ عليها جزيل كرمه، وجعلها من خيار إمائه وخدمه:

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته..

فإنا نحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو وهو للحمد أهل، وهو على كل شيء قدير، ونساله أن يصلي على خاتم النبيين وإمام المتقين محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما..

كتابي إليكم عن نعم من الله عظيمة ومنن كريمة وآلاء جسيمة نشكر الله عليها ونسأله المزيد من فضله. ونعم الله كلما جاءت في نمو وازدياد وأياديه جلت عن التعداد. وتعلمون أن مقامنا الساعة في هذه البلاد إنما هو لأمور ضرورية متى أهملناها فسد علينا أمر الدين والدنيا. ولسنا والله مختارين للبعد عنكم ولو حملتنا الطيور لسرنا إليكم، ولكن الغائب عذره معه، وأنتم لو اطلعتم على باطن الأمور فإنكم -ولله الحمد- ما تختارون الساعة إلا ذلك، ولم نعزم على المقام والاستيطان شهرا واحدا، بل كل يوم نستخير الله لنا ولكم، وادعوا لنا بالخيرة، فنسأل الله العظيم أن يخير لنا ولكم وللمسلمين ما فيه الخيرة في خير وعافية. ومع هذا فقد فتح الله من أبواب الخير والرحمة والهداية والبركة ما لم يكن يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال، ونحن في كل وقت مهمومون بالسفر مستخيرون الله سبحانه وتعالى. فلا يظن الظان أنا نؤثر على قربكم شيئا من أمور

(١) البداية والنهاية (١٤ / ٩٠)

الدنيا قط. بل ولا نؤثر من أمور الدين ما يكون قربكم أرجح منه. ولكن ثم أمور كبار نخاف الضرر الخاص والعام من إهمالها. والشاهد يرى ما لا يرى الغائب. والمطلوب كثرة الدعاء بالخيرة فإن الله يعلم ولا نعلم، ويقدر ولا نقدر وهو علام الغيوب. وقد قال النبي ﷺ: "من سعادة ابن آدم: استخارته الله ورضاه بما يقسم الله له، ومن شقاوة ابن آدم: ترك استخارته الله وسخطه بما يقسم الله له". والتاجر يكون مسافرا فيخاف ضياع بعض ماله فيحتاج أن يقيم حتى يستوفيه، وما نحن فيه أمر يجل عن الوصف، ولا حول ولا قوة إلا بالله..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كثيرا كثيرا، وعلى سائر من في البيت من الكبار والصغار، وسائر الجيران والأهل والأصحاب، واحدا واحدا والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما).[١]

سماحة ابن تيمية مع أعدائه وحرصه على وحدة الكلمة:

وقد توفي عدو ابن تيمية اللدود الذي وصفه ابن كثير بقوله: (الشيخ الصدر ابن الوكيل هو العلامة أبو عبد الله محمد بن الشيخ الامام مفتي المسلمين زين الدين عمر بن مكي بن عبد الصمد المعروف بابن المرحل وبابن الوكيل شيخ الشافعية في زمانه، وأشهرهم في وقته بالفضيلة وكثرة الاشتغال والمطالعة والتحصيل والافتنان بالعلوم العديدة.. وقد كان مسرفا على نفسه، قد ألقى جلباب الحياء فيما يتعاطاه من القاذورات والفواحش، وكان ينصب العداوة للشيخ ابن تيمية ويناظره في كثير من المحافل والمجالس، وكان يعترف للشيخ تقي الدين بالعلوم الباهرة ويثني عليه، ولكنه كان يجاحف عن مذهبه وناحيته وهواه، وينافح عن طائفته.

وقد كان شيخ الإسلام ابن تيمية يثني عليه وعلى علومه وفضائله ويشهد له بالإسلام إذا قيل له عن أفعاله وأعماله القبيحة، وكان يقول: كان مخلطا على نفسه متبعا مراد الشيطان منه، يميل إلى الشهوة والمحاضرة، ولم يكن كما يقول فيه بعض أصحابه ممن يحسده ويتكلم فيه).[٢]

وقد قام ابن تيمية بعد وفاة ابن المرحل بتعزية أهله ومواساتهم، كما قال ابن القيم عن خلق شيخه ورحمته: (وما رأيت أحدا قط أجمع لهذه الخصال من شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، وكان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه، وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم، وجئت يوما مبشرا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وأذى له، فنهرني وتنكر لي واسترجع، ثم قام من فوره

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٠)، والعقود الدرية ص ٢٧٨.

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٩١)

إلى بيت أهله فعزاهم، وقال: إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة إلا وساعدتكم فيه. ونحو هذا من الكلام فسروا به، ودعوا له، وعظموا هذه الحال منه، فرضي الله عنه).[(١)]

وكان ابن تيمية وهو بمصر يدعو إلى وحدة الكلمة، ونبذ الفرقة، كما في رسالته إلى أهل الشام (وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بِيْنِكُمْ﴾، ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ﴾..

وأول ما أبدأ به من هذا الأصل ما يتعلق بي، فتعلمون رضي الله عنكم أني لا أحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين، فضلا عن أصحابنا بشيء أصلا، لا باطنا ولا ظاهرا، ولا عندي عتب على أحد منهم، ولا لوم أصلا، بل لهم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان، كل بحسبه، ولا يخلو رجل إما أن يكون مجتهدا مصيبا، أو مخطئا، أو مذنبا، فالأول مأجور مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد فمعفو عنه مغفور له، والثالث فالله يغفر لنا وله ولسائر المؤمنين.

فنطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل، كقول القائل: فلان قصر، فلان ما عمل، فلان أوذي الشيخ بسببه، فلان كان سبب هذه القضية، فلان كان يتكلم في كيد فلان، ونحو هذه الكلمات التي فيها مذمة لبعض الأصحاب والإخوان، فإني لا أسامح من آذاهم من هذا الباب ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بل مثل هذا يعود على قائله بالملام، إلا أن يكون له من حسنة، وممن يغفر الله له إن شاء، وقد عفا الله عما سلف.

وتعلمون أيضا أن ما يجري من نوع تغليظ أو تخشين على بعض الأصحاب والإخوان ما كان يجري بدمشق ومما جرى الآن بمصر فليس ذلك غضاضة ولا نقصا في حق صاحبه، ولا حصل بسبب ذلك تغير منا ولا بغض، بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين أرفع قدرا وأنبه ذكرا وأحب وأعظم، وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة، لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة ما نحمد معه ذلك التخشين.

وتعلمون أنا جميعا متعاونون على البر والتقوى واجب علينا نصر بعضنا بعضا أعظم مما كان وأشد، فمن رام أن يؤذي بعض الأصحاب أو الإخوان لما قد يظنه من نوع تخشين عومل به بدمشق أو بمصر الساعة أو

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٢٨)

غير ذلك فهو الغالط، وكذلك من ظن أن المؤمنين يبخلون عما أمروا به من التعاون والتناصر فقد ظن سوء ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾، وما غاب عنا أحد من الجماعة أو قدم إلينا الساعة أو قبل الساعة إلا ومنزلته عندنا اليوم أعظم مما كانت وأجل وأرفع.

وتعلمون رضي الله عنكم أن ما دون هذه القضية من الحوادث يقع فيها من اجتهاد الآراء واختلاف الأهواء، وتنوع أحوال أهل الإيمان وما لا بد منه من نزغات الشيطان مالا يتصور أن يعرى عنه نوع الإنسان، وقد قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً. لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، بل أنا أقول ما هو أبلغ من ذلك تنبيها بالأدنى على الأعلى، وبالأقصى على الأدنى، فأقول: تعلمون كثرة ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب المفتراة، والأغاليط المظنونة، والأهواء الفاسدة، وأن ذلك أمر يجل عن الوصف، وكل ما قيل من كذب وزور فهو في حقنا خير ونعمة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

وقد أظهر الله من نور الحق وبرهانه، ما رد به إفك الكاذب وبهتانه!

فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه علي، أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد بكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي، وأما ما يتعلق بحقوق الله، فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكم الله نافذ فيهم، فلو كان الرجل مشكورا على سوء عمله، لكنت أشكر كل من كان سببا في هذه القضية، لما يترتب عليه من خير الدنيا والآخرة، لكن الله هو المشكور على حسن نعمه وآلائه، وأياديه التي لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له، وأهل القصد الصالح يشكرون على قصدهم، وأهل العمل الصالح يشكرون على عملهم، وأهل السيئات نسأل الله أن يتوب عليهم).(١)

أسس التجديد الديني الفكري والروحي عند ابن تيمية:

لقد كان تجديد ابن تيمية بعثا للإيمان بالوحي من جديد، كمصدر وحيد للهداية والتوحيد، بعد أن خبت جذوة الإيمان بالجدل والفلسفة والمنطق اليوناني منذ القرن الرابع، وشاعت المحدثات الدينية والسياسية، حتى انتهى الأمر إلى:

---

(١) العقود الدرية (١ / ٢٧٦)

١- شيوع الإلحاد والشك بين أرباب المعارف العقلية.

٢- وشيوع التقليد والعصبية بين أصحاب المذاهب الفقهية.

٣- وشيوع الخرافة والوثنية بين أصحاب السلوك والطرق الصوفية.

٤- وشيوع الظلم والفساد بين أصحاب الولايات السياسية.

فكان جل عناية ابن تيمية بأصول الدين، وتجديد التوحيد، وقد أخبر عنه تلميذه الحافظ البزار فقال: (حدثني غير واحد من العلماء الفضلاء النبلاء الممعنين بالخوض في أقاويل المتكلمين أن كلا منهم لم يزل حائرا في تجاذب أقوال الأصوليين ومعقولاتهم، وأنه لم يستقر في قلبه منها قول، ولم يبن له من مضمونها حق، بل رآها كلها موقعة في الحيرة والتضليل، وجلها ممعن بتكلف الأدلة والتعليل، وأنه كان خائفا على نفسه من الوقوع بسببها في التشكيك والتعطيل، حتى منّ الله تعالى عليه بمطالعته مؤلفات هذا الإمام أحمد ابن تيمية شيخ الإسلام، وما أورده من النقليات والعقليات في هذا النظام، فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها فرآها موافقة للعقل السليم، وعلمها حتى انجلى ما كان قد غشيه من أقوال المتكلمين من الظلام، وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشك وظفر بالمرام.

ومن أراد اختبار صحة ما قلته فليقف بعين الانصاف على مختصراته في هذا الشأن كشرح الأصبهانية ونحوها، وإن شاء على مطولاته كتخليص التلبيس من تأسيس التقديس، والموافقة بين العقل والنقل، ومنهاج الاستقامة والاعتدال، فإنه والله يظفر بالحق والبيان، ويستمسك بأوضح برهان، ويزن حينئذ في ذلك بأصح ميزان.

ولقد أكثر -رضي الله عنه- التصنيف في الأصول، فضلا عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمست منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته، ليكون عمدة في الافتاء، فقال لي ما معناه:

الفروع أمرها قريب، ومن قلد فيها أحد العلماء المقلدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول فإني رأيت أهل البدع والضلالات والاهواء، كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود والدهرية والقدرية والنصيرية والجهمية والحلولية والمعطلة والمجسمة والمشبهة والراوندية والكلابية والسليمية وغيرهم من أهل البدع: قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيرا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم ولهذا قل أن

سمعت أو رأيت معرضا عن الكتاب والسنة مقبلا على مقالاتهم إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده!

فلما رأيت الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبا عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية.

ولا والله ما رأيت فيهم أحدا ممن صنف في هذا الشأن، وادعى علو المقام، إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الاسلام!...).(١)

الفكر الإسلامي وعلم الفلسفة والكلام:

ولا يمكن إدراك حجم أثر ابن تيمية في الإصلاح والتجديد الإيماني، إلا بعد معرفة ما وصل إليه الفكر الإسلامي ومدارسه في القرنين الخامس والسادس الهجريين، من حالة انغلاق وانهيار عام، شبيه بما جرى للفلسفة اليونانية في آخر عهدها، حيث انتهت بالمدرسة السفسطائية واللاأدرية والشكاك، إعلانا عن عجز العقل البشري عن أن يكون مصدر معرفة لحقائق الغيب وما وراء الطبيعة، بعد شكه في الطبيعة نفسها، واعترافه بعجزه عن إمكان معرفتها على حقيقتها، لتحل الحقيقة النسبية محل الحقائق العقلية اليقينية، فليس ثم حقيقة تدركها العقول أو تقطع بها، وإنما حقيقة المعرفة هي كل إنسان وما يدركه من طبائع هذه الأشياء بالنسبة له!

وهو ما انتهى إليه علم الفلسفة والكلام الإسلامي، بعد أربعة قرون من الجدل لم يستطع -كما لم يستطع العقل اليوناني قبله- أن يكون مصدر هداية إيمانية، لتظل الإنسانية في حاجة إلى هدى النبوة والأنبياء، أشد من حاجتها إلى الفلسفة والأذكياء، وقد نهى الأئمة أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف والشافعي وأحمد ومن جاء بعدهم من أئمة أهل السنة عن الخوض في علم الكلام، وأدركوا خطره، وسوء أثره، في زلزلة أصول الاعتقاد، ونقضه عرى الإيمان، وهو ما أدركه الغزالي (ت ٥٥٥هـ) في آخر عمره بعد أن قضى منه وطره في البحث عن حقيقة الدين، كما في كتابه "إحياء علوم الدين" وقد خبر علم الكلام وأدرك سوء أثره، وخطورته على الإيمان فقال: (وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف، قال

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٣٢)

ابن عبد الأعلى رحمه الله سمعت الشافعي رضي الله عنه يوم ناظر حفصا الفرد، وكان من متكلمي المعتزلة، يقول: لإن يلقى الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير من أن يلقاه بشيء من علم الكلام، ولقد سمعت من حفص كلاما لا أقدر أن أحكيه!

وقال أيضا: قد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ما عدا الشرك خير له من أن ينظر في الكلام!

وقال أيضا: لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه فرارهم من الأسد!

وقال أيضا: إذا سمعت الرجل يقول الاسم هو المسمى أو غير المسمى فاشهد بأنه من أهل الكلام ولا دين له!

قال الزعفراني قال الشافعي: حكمي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام![١]

وقال أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب الكلام أبدا، ولا تكاد ترى أحدا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل، وبالغ في ذمه حتى هجر الحارث المحاسبي مع زهده وورعه.

وقال أحمد رحمه الله: علماء الكلام زنادقة.

وقال مالك رحمه الله: أرأيت إن جاءه من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد!

وقال مالك رحمه الله أيضا: لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء.

فقال بعض أصحابه في تأويله أنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا.

وقال أبو يوسف: من طلب العلم بالكلام تزندق.

وقال الحسن: لا تجادلوا أهل الأهواء، ولا تجالسوهم، ولا تسمعوا منهم.

وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، وقالوا ما سكت عنه الصحابة مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم إلا لعلمهم بما يتولد منه من الشر).[٢]

وقد قال نوح الجامع قلت لأبي حنيفة: (ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: (مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة).[٣]

---

(١) أورد هذه الآثار عن الشافعي ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه ص ١٣٧ - ١٤٤، وعنه أبو نعيم في الحلية ٩/ ١١١بأسانيد صحيحة في كلام الشافعي في ذم علم الكلام والتحذير منه.

(٢) إحياء علوم الدين (١ / ١٨٣).

(٣) أحاديث في ذم الكلام وأهله للمقرئ (١ / ٨٦) انتخبها من كتاب أبي عبد الرحمن السلمي، وأبو القاسم التيمي الأصبهاني في كتابه "الحجة" ١/١١٥.

قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بعد أن ساق كلام الشافعي السابق في علم الكلام: (وذهب الشافعي مذهب أهل الحديث، وكان يأخذ بعامة قوله: أحمد بن حنبل، والبويطي، والحميدي، وأبو ثور، وعامة أصحاب الحديث).(١)

وقد أخذ مذهب الشافعي عن أصحابه المزني والبويطي والربيع بن سليمان فروعا وأصولا: إمام الأئمة محمد بن إسحاق ابن خزيمة، فصنف كتاب "التوحيد وإثبات الصفات"، ورد على النفاة.

وقد ظهر أثر الفلسفة اليونانية بعد ترجمتها إلى العربية على أربابها، وشاع بينهم وبين المتكلمين الشك والاضطراب، كما حذر منه الأئمة.

قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): (قد كنت في عنفوان الشباب، وتطلب الآداب، أحب أن أتعلق من كل علم بسبب، وأن أضرب فيه بسهم، فربما حضرت بعض مجالسهم -يعني المتكلمين- وأنا مغتر بهم طامع أن أصدر عنهم بفائدة أو كلمة تدل على خير، أو تهدي إلى رشد، فأرى من جرأتهم على الله تبارك وتعالى، وقلة توقيهم، وحملهم أنفسهم على العظائم لطرد القياس أو لئلا يقع انقطاع ما أرجع خاسرا نادما).(٢)

وكشف أبو حيان التوحيدي (٣١٠ - ٤٠٠ هـ) عن هذه الأزمة التي انتهى إليها المتكلمون فقال عنهم واصفا حالهم: (ورأس هذا الأمر كله وأنفه في التسليم، فإنه الدين كله، والإسلام الذي شرفنا الله به وجعلنا من أهله، ومن القائلين بفضله، والناضحين عن حوزته، والذابين عن حريمه، هو معقود بالتسليم، لكن ينبغي أن يكون التسليم والتفويض سابقين للنظر والجدال، والمراء والضلال، والحيرة في تناقض الأقوال، لأن التلاعب بحجج الله عز وجل، والاجتراء على عقول عباد الله عز وجل، ليس من سنن أنبياء الله، ولا من أدب أولياء الله تعالى، وقلما يظفر من المتكلمين بمتأله له حرقة من قد فاته مطلوب، أو توقي من قد حصل له يقين، هكذا شهدت من شهدت طوال هذا السنين بالعراقين والحجاز وفارس والجبال، ولولا الإطالة لسميت لك واحدًا بعد واحد، وأنت بكل عارف، وعلى أحوالهم واقف).(٣)

وقال: (والسفه في المتكلمين فاش، وسوء الأدب عندهم من أجود سلاح، والمكابرة من أكبر عدة، ولهذا يجتمعون فلا ينفع الله باجتماعهم وبتعاطيهم وبأهوائهم! وما زال هذا الدين بهي المنظر، مهيب المخبر، عذب

---

(١) حلية الأولياء (٩ / ١١٢)، وأبو القاسم التيمي الأصبهاني في كتابه "الحجة" ١١٥/١.

(٢) تأويل مختلف الحديث (١ / ٦١)

(٣) البصائر والذخائر ١/ ٥٦.

المورد، محمود المصدر، حتى تكلم هؤلاء القوم فأثاروا الشبه، وأقاموا الحجج، وطرحوا في القلوب العار، وحملوا الألسنة على الإنكار؛ كفى الله المسلمين شرهم، إنه نعم الكافي والمعين).[1]

وقال عن تحللهم وانحلالهم: (ولهذا قلّ التألّه فيهم، ورحلت هيبة الله عن قلوبهم، وكثر التأويل في كلّ أمورهم عليهم، وطمع فيهم الشيطان في جميع أحوالهم، والله لقد تصفّحت خلقًا لا أحصي عددهم ببغداد منذ سنة خمسين [٣٥٠هـ] إلى يومنا هذا، فما رأيت منهم من ترجى له السّلامة إلّا رجاءً قليلًا، منهم أبو القاسم الواسطي، بل هو أشقّهم فيما تجلّى للعين وظهر للحسّ، على أنه يرمى بالنّفاق! ويقرف بالقبيح، ولا سليم على الناس، ولا معصوم من الخلق، فأما جُعَل فمن دونه، فنسأل الله عزّوجلّ أن لا يهتك أستارنا كما هتك أستارهم، ولا يقبّح أخبارنا كما قبّح أخبارهم).[2]

وقال عنهم أيضا: (ورأيت كثيرًا من المتكلمين يسرعون إلى تكفير قومٍ من أهل القبلة لخلاف عارضٍ في بعض فروع الشريعة، وهذا الإقدام عندي مخوف العاقبة، مذموم البديّ، وكيف يخرج الإنسان من دين يجمع أحكامًا كثيرة، وقد تحلّى منه بأشياء كثيرة ليست خطأ منه، وليس المعارض له بالتكفير بأسعد منه في نقل الاسم إليه؛ كذلك أبو هاشم يكفر أباه أبا علي الجبّائي، وأبو علي يكفّر ابنه، وحدّثني أبو حامد المروروذي أن أختًا لأبي هاشم تكفّر أباها وأخاها؛ وأما أصحاب أبي بكر ابن الإخشيد كالأنصاري وابن كعب وابن الرّمّاني وغيرهم، فكلّهم يكفّرون أبا هاشم وأصحابه وجعلًا وتلامذته، وخذ على هذا غيرهم، وما أدري ما هذه المحنة الراكدة بينهم، والفتنة الدائرة معهم! أين التقوى والورع والعمل الصالح ولزوم الأولى والأحوط؟! إلى متى تذال الأعراض وقد حماها الدّين؟! إلى متى تهتك الأستار وقد أسبلها الله عزّوجلّ؟! إلى متى يستباح الحريم وقد حظره الله؟! إلى متى تسفك الدماء وقد حرمها الله؟! ما أعجب هذا الأمر! كانّ الله تعالى لم يأمرهم بالألفة والمعاونة، ولم يحثّهم على المرحمة والتعاطف! وكأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يحذّرهم التفرّق في الدين والطعن على سلف المسملين!).[3]

(١) البصائر والذخائر (١ / ١٢١)
(٢) البصائر والذخائر (١ / ٤٠٥)
(٣) البصائر والذخائر (١ / ٤٠٧)

وذكر التوحيدي عن شيخه أبي سليمان رأيه في المتكلمين: (قال أبو سليمان [محمد بن بهرام السجستاني]: ولمصلحةٍ عامةٍ نهي عن المراء والجدال في الدين على عادة المتكلمين، الذين يزعمون أنهم ينصرون الدين، وهم في غاية العداوة للإسلام والمسلمين، وأبعد الناس من الطمأنينة واليقين).(١)

وقال: (قال أبو سليمان: وهذا أيضًا من شؤم الكلام وشبه المتكلمين الذين يقولون: لا يجوز أن يعتقد شيء بالتقليد، ولابد من دليل، ثم يدللون ويختلفون، ثم يرجعون إلى القول بأن الأدلة متكافئة).(٢)

وقد أدت موجة الشك تلك في القرن الرابع إلى ظهور المذاهب الباطنية التي حاولت ترويج الفلسفة اليونانية باسم الحكمة الإيمانية، كما ذكر أبو حيان التوحيدي عن زيد بن رفاعة ومذهبه الباطني، وجماعة (إخوان الصفا) وشيوع رسائلهم، فقال عنه: (وقد أقام بالبصرة زمانًا طويلًا، وصادف بها جماعةً لأصناف العلم وأنواع الصناعة؛ منهم أبو سليمان محمد بن معشر البستي، ويعرف بالمقدسي، وأبو الحسن علي بن هارون الزنجاني، وأبو أحمد المهرجاني والعوفي وغيرهم، فصحبهم وخدمهم؛ وكانت هذه العصابة قد تآلفت بالعشرة، وتصافت بالصداقة، واجتمعت على القدس والطهارة والنصيحة، فوضعوا بينهم مذهبًا زعموا أنهم قربوا به الطريق إلى الفوز برضوان الله والمصير إلى جنته، وذلك أنهم قالوا: الشريعة قد دنست بالجهالات، واختلطت بالضلالات؛ ولا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة، وذلك لأنها حاويةٌ للحكمة الاعتقادية، والمصلحة الاجتهادية. وزعموا أنه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال؛ وصنفوا خمسين رسالةً في جميع أجزاء الفلسفة: علميها وعمليها، وأفردوا لها فهرسةً وسموها "رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء"، وكتموا أسماءهم، وبثوها في الوراقين، ولقنوها للناس، وادعوا أنهم ما فعلوا ذلك إلا ابتغاء وجه الله عز وجل وطلب رضوانه ليخلصوا الناس من الآراء الفاسدة التي تضر النفوس، والعقائد الخبيثة التي تضر أصحابها، والأفعال المذمومة التي يشقى بها أهلها؛ وحشوا هذه الرسائل بالكلم الدينية والأمثال الشرعية والحروف المحتملة والطرق الموهمة. فقال: هل رأيت هذه الرسائل؟ قلت: قد رأيت جملةً منها، وهي مبثوثةٌ من كل فنٍ نتفًا بلا إشباعٍ ولا كفاية، وفيها خرافات وكنايات وتلفيقات وتلزيقات؛ وقد غرق الصواب فيها لغلبة الخطأ عليها؛ وحملت عدةً منها إلى شيخنا أبي سليمان المنطقي السجستاني محمد بن بهرام وعرضتها عليه ونظر فيها أيامًا واختبرها طويلًا؛ ثم ردها علي وقال: تعبوا وما أغنوا، ونصبوا وما أجدوا، وحاموا وما وردوا، وغنوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٥٠٣)

(٢) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٥٠٤)

ومشطوا ففلفلوا؛ ظنوا ما لا يكون ولا يمكن ولا يستطاع؛ ظنوا أنهم يمكنهم أن يدسوا الفلسفة -التي هي علم النجوم والأفلاك والمجسطي والمقادير وآثار الطبيعة، والموسيقى التي هي معرفة النغم والإيقاعات والنقرات والأوزان، والمنطق الذي هو اعتبار الأقوال بالإضافات والكميات والكيفيات- في الشريعة، وأن يضموا الشريعة للفلسفة. وهذا مرامٌ دونه حدد؛ وقد توفر على هذا قبل هؤلاء قوم كانوا أحد أنيابًا، وأحضر أسبابًا، وأعظم أقدارًا، وأرفع أخطارًا، وأوسع قوىً، وأوثق عرًا، فلم يتم لهم ما أرادوه، ولا بلغوا منه ما أملوه؛ وحصلوا على لوثاتٍ قبيحة، ولطخاتٍ فاضحة، وألقابٍ موحشة، وعواقب مخزية، وأوزارٍ مثقلة. فقال له البخاري أبو العباس: ولم ذلك أيها الشيخ؟ قال: إن الشريعة مأخوذةٌ عن الله -عز وجل- بوساطة السفير بينه وبين الخلق من طريق الوحي، وباب المناجاة، وشهادة الآيات، وظهور المعجزات، إلى ما يوجبه العقل تارةً، ويجوزه تارةً، لمصالح عامةٍ متقنة، ومراشد تامةٍ مبينة؛ وفي أثنائها ما لا سبيل إلى البحث عنه، والغوص فيه؛ ولابد من التسليم للداعي إليه، والمنبه عليه؛ وهناك يسقط (لم)، ويبطل (كيف)، ويزول (هلّا)، ويذهب (لو)، و (ليت) في الريح؛ لأن هذه المواد عنها محسومة، واعتراضات المعترضين عليها مردودةٌ، وارتياب المرتابين فيها ضار، وسكون الساكنين إليها نافع؛ وجملتها مشتملةٌ على الخير، وتفصيلها موصولٌ بها على حسن التقبل، وهي متداولة بين متعلق بظاهرٍ مكشوف، ومحتجٍ بتأويلٍ معروفٍ؛ وناصر باللغة الشائعة، وحامٍ بالجدل المبين، وذابٍ بالعمل الصالح، وضاربٍ للمثل السائر، وراجعٍ إلى البرهان الواضح، ومتفقهٍ في الحلال والحرام، ومستندٍ إلى الأثر والخبر المشهورين بين أهل الملة، وراجع إلى اتفاق الأمة، وأساسها على الورع والتقوى، ومنتهاها إلى العبادة وطلب الزلفى، ليس فيها حديث المنجم في تأثيرات الكواكب وحركات الأفلاك ومقادير الأجرام ومطالع الطوالع ومغارب الغوارب... ولا فيها حديث المنطقي الباحث عن مراتب الأقوال، ومناسب الأسماء والحروف والأفعال؛ وكيف ارتباط بعضها ببعض على موضوع رجل من يونان حتى يصح بزعمه الصدق، وينبذ الكذب. وصاحب المنطق يرى أن الطبيب والمنجم والمهندس وكل من فاه بلفظٍ وأم غرضًا فقراء إليه، محتاجون إلى ما في يديه.

قال: فعلى هذا كيف يسوغ لإخوان الصفاء أن ينصبوا من تلقاء أنفسهم دعوةً تجمع حقائق الفلسفة في طريق الشريعة؟! على أن وراء هذه الطوائف جماعة أيضًا لهم مآخذ من هذه الأغراض، كصاحب العزيمة، وصاحب الطلسم، وعابر الرؤيا، ومدعي السحر، وصاحب الكيمياء، ومستعمل الوهم.

قال: ولو كانت هذه جائزةً وممكنةً لكان الله تعالى نبّه عليها، وكان صاحب الشريعة يقوّم شريعته بها، ويكملها باستعمالها، ويتلافى نقصها بهذه الزيادة التي يجدها في غيرها، أو يخص المتفلسفين على إيضاحها بها، ويتقدم

إليهم بإتمامها، ويفرض عليهم القيام بكل ما يذب به عنها حسب طاقتهم فيها، ولم يفعل ذلك بنفسه، ولا وكله إلى غيره من خلفائه والقائمين بدينه؛ بل نهى عن الخوض في هذه الأشياء، وكره إلى الناس ذكرها، وتوعدهم عليها، وقال: "من أتى عرافًا أو طارقًا أو حازيًا أو كاهنًا أو منجمًا يطلب غيب الله منه فقد حارب الله، ومن حارب الله حرب، ومن غالبه غلب"، حتى قال: "لو أن الله حبس عن الناس القطر سبع سنين ثم أرسله لأصبحت طائفةٌ به كافرين. ويقولون: مطرنا بنوء المجدح"، فهذا كما ترى، والمجدح: الدبران.

ثم قال: ولقد اختلفت الأمة ضروبًا من الاختلاف في الأصول والفروع، وتنازعوا فيها فنونًا من التنازع في الواضح والمشكل من الأحكام، والحلال والحرام، والتفسير والتأويل، والعيان والخبر، والعادة والاصطلاح؛ فما فزعوا في شيء من ذلك إلى منجمٍ ولا طبيب ولا منطقيٍ ولا مهندسٍ ولا موسيقي ولا صاحب عزيمةٍ وشعبذة وسحرٍ وكيمياء، لأن الله تعالى تمم الدين بنبيه ﷺ، ولم يحوجه بعد البيان الوارد بالوحي إلى بيانٍ موضوعٍ بالرأي. قال: وكما لم نجد في هذه الأمة من يفزع إلى أصحاب الفلسفة في شيء من دينها، فكذلك أمة عيسى عليه السلام وهي النصارى، وكذلك المجوس.

قال: ومما يزيدك وضوحًا ويريك عجبًا أن الأمة اختلفت في آرائها ومذاهبها ومقالاتها فصارت أصنافًا فيها وفرقًا؛ كالمرجئة والمعتزلة والشيعة والسنية والخوارج، فما فزعت طائفةٌ من هذه الطوائف إلى الفلاسفة، ولا حققت مقالتها بشواهدهم وشهادتهم، ولا اشتغلت بطريقتهم، ولا وجدت عندهم ما لم يكن عندها بكتاب ربها وأثر نبيها.

وهكذا الفقهاء الذين اختلفوا في الأحكام من الحلال والحرام منذ أيام الصدر الأول إلى يومنا هذا لم نجدهم تظاهروا بالفلاسفة فاستنصروهم، ولا قالوا لهم: أعينونا بما عندكم؛ واشهدوا لنا أو علينا بما قبلكم. قال: فأين الدين من الفلسفة!).[1]

وقد كان الإمام الخطابي (٣١٩ - ٣٨٨ هـ) من أوائل من صنفوا في التحذير من علم الكلام، كما في رسالته "الغنية عن الكلام وأهله"، وكشف مظاهر هذه الأزمة المعرفية، وأسبابها المجتمعية والنفسية، حيث صار دين الحنيفية السمحة الذي ينسجم مع الفطرة هو دين العامة والجمهور والحشوية الذي يربأ عن اعتقاد عقيدتهم أربابُ الكلام وأهلُ الصنعة من الحذاق، فيقول: (ثم إني تدبرت هذا الشأن فوجدت عظم السبب فيه أن الشيطان صار اليوم بلطيف حيلته يسول لكل من أحس من نفسه بزيادة فهم، وفضل ذكاء وذهن، ويوهمه

(١) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٢٠١ - ٢٠٥)

أنه إن رضي في علمه ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها: كان أسوة للعامة، وعُدّ واحدا من الجمهور والكافة، وإنه قد ضل فهمه، واضمحل لطفه وذهنه، فحركهم بذلك على التنطع في النظر، والتبدع لمخالفة السنة والأثر، ليبينوا بذلك من طبقة الدهماء، ويتميزوا في الرتبة عمن يرونه دونهم في الفهم والذكاء، فاختدعهم بهذه الحجة، حتى استزلهم عن واضح المحجة، وأورطهم في شبهات تعلقوا بزخارفها، وتاهوا عن حقائقها، فلم يخلصوا منها إلى شفاء نفس، ولا قبلوها بيقين، ولما رأوا كتاب الله تعالى ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه، ضربوا بعض آياته ببعض، وتأولوها على ما سنح لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولسنته المأثورة عنه..

واعلم أدام الله توفيقك أن الأئمة الماضين، والسلف المتقدمين، لم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر عجزا عنه، ولا انقطاعا دونه، وقد كانوا ذوي عقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وقد كان وقع في زمانهم هذه الشبه والآراء، وهذه النحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة، وأضربوا عنها لما تحققوا من فتنتها، وحذروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله له من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور معرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السنة وبيانها، غناء ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيحت بمكانهما، فلما تأخر الزمان بأهله، وفترت عزائمهم في طلب حقائق علوم الكتاب والسنة، وقلت عنايتهم بها، واعترضهم الملحدون بشبههم، والمتحذلقون بجدلهم، حسبوا أنهم إن لم يردوهم عن أنفسهم بهذا النمط من الكلام، ولم يدافعوهم بهذا النوع من الجدل، لم يقووهم، ولم يظهروا في الحجاج عليهم، فكان ذلك ضلة من الرأي، وغبنا منه، وخدعة من الشيطان والله المستعان!

فإن قال هؤلاء القوم فإنكم قد أنكرتم الكلام، ومنعتم استعمال أدلة العقول، فما الذي تعتمدون عليه في صحة أصول دينكم؟ ومن أي طريق تتوصلون إلى معرفة حقائقها؟ وقد علمتم أن الكتاب لم يُعلم حقه، وأن الرسول لم يثبت صدقه، إلا بأدلة العقول، وأنتم قد نفيتموها؟

قلنا: إنا لا ننكر أدلة العقول، والتوصل بها إلى المعارف، ولكنا لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها على حدوث العالم، وإثبات الصانع، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بيانا، وأصح برهانا، وإنما هو الشيء أخذتموه عن الفلاسفة وتابعتموهم عليه، وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة لأنهم لا يثبتون النبوءات، ولا يرون لها حقيقة، فكان أقوى شيء عندهم في

الدلالة على إثبات هذه الأمور ما تعلقوا به من الاستدلال بهذه الأشياء، فأما مثبتو النبوات فقد أغناهم الله تعالى عن ذلك، وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريقة المنعرجة، التي لا يؤمن العنت على راكبها، والانقطاع على سالكها..

وقال ﷺ في خطبة الوداع وفي مقامات له شتى وبحضرته عامة أصحابه "ألا هل بلغت"؟ وكان الذي أنزل إليه الوحي وأمر بتبليغه كمال الدين وتمامه، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فلم يترك ﷺ شيئا من أمر الدين: قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه، إذ لا خلاف بين فرق الأمة أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال، ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تزال الحاجة ماسة إليه أبدا في كل وقت وزمان، ولو أخر عنه البيان لكان التكليف واقعا بما لا سبيل للناس إليه، وذلك فاسد غير جائز، وإذا كان الأمر على ما قلناه وقد علمناه يقينا أن النبي ﷺ لم يدعهم في أمر التوحيد إلى الاستدلال بالأعراض وتعلقها بالجواهر وانقلابها فيها، إذ لا يمكن أن يروى عن أحد من أصحابه من هذا النمط حرفا واحدا فما فوقه، لا من طريق تواتر ولا آحاد: علم أنهم قد ذهبوا خلاف مذهب هؤلاء وسلكوا غير طريقتهم، ولو كان في الصحابة قوم يذهبون مذاهب هؤلاء في الكلام والجدال لعدوا في جملة المتكلمين، ولنقل إلينا أسماء متكلميهم، كما نقل أسماء فقهائهم وقرائهم وزهادهم، فلما لم يظهر ذلك دل على أنه لم يكن لهذا الكلام عندهم أصل.

وإنما ثبت عندهم أمر التوحيد من وجوه:

أحدها ثبوت النبوة بالمعجزات التي أوردها نبيهم من كتاب قد أعياهم أمره وأعجزهم شأنه...

فلما استقر ما شاهدوه من هذه الأمور في نفوسهم، وثبت ذلك في عقولهم، صحت عندهم نبوته، وظهرت عن غيره بينونته، ووجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب..

وما دعاهم من أمر وحدانية الله تعالى وإثبات صفاته وإلى ذلك: ما وجدوه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات..

وكقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الألْبَاب﴾، وما أشبه ذلك من جلال الأدلة، وظواهر الحجج، التي يدركها كافة ذوي العقول، وعامة من يلزمه حكم الخطاب مما يطول تتبعه واستقراؤه، فعن هذه الوجوه ثبت عندهم أمر الصانع.. ثم تبينوا وحدانيته وعلمه وقدرته بما شاهدوه من اتساق أفعاله على الحكمة واطرادها، في سبلها وجريها على إدلالها، ثم علموا سائر صفاته توقيفا عن الكتاب المنزل الذي بان حقه، وعن قول النبي ﷺ المرسل الذي قد ظهر صدقة، ثم تلقى جملة أمر الدين عنهم أخلافهم

وأتباعهم كافة عن كافة، قرنا بعد قرن، فتناولوا ما سبيله الخبر منها تواترا واستفاضة على الوجه الذي تقوم به الحجة وينقطع فيه العذر، ثم كذلك من بعدهم عصرا بعد عصر إلى آخر من تنتهي إليه الدعوة وتقوم عليه به الحجة، فكان ما اعتمده المسلمون في الاستدلال أصح وأبين، وفي التوصل إلى المقصود به أقرب، إذ كان التعلق في أكثره إنما هو بمعان تدرك بالحس، وبمقدمات من العلم مركبة عليها لا يقع الخلف في دلالاتها..

فقد بان ووضح فساد قول من زعم وادعى من المتكلمين أن من لم يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده من الوجه الذي يصححونه في الاستدلال فإنه غير موحد في الحقيقة، لكنه مستسلم مقلد، وأن سبيله سبيل الذرية في كونها تبعا للآباء في الإسلام، وثبت أن قائل هذا القول مخطئ، وبين يدي الله ورسوله متقدم، وبعامة الصحابة وجمهور السلف مزر، وعن طريقة السنة عادل، وعن نهجها ناكب، فهذا قولهم ورأيهم في عامة السلف، وجمهور الأئمة وفقهاء الخلف، فلا تشتغل رحمك الله بكلامهم، ولا تغتر بكثرة مقالاتهم، فإنها سريعة التهافت، كثيرة التناقض، وما من كلام نسمعه لفرقة منهم إلا ولخصومهم عليه كلام يوازيه أو يقاربه، فكل بكل معارض، وبعض ببعض مقابل، وإنما يكون تقدم الواحد منهم وفلجه على خصمه بقدر حظه من البيان، وحذقة في صنعة الجدل والكلام، كقول الشاعر فيهم:

حجج تهافت كالزجاج تخالها ... حقا وكل كاسر مكسور

وإنما كان الأمر كذلك لأن واحدا من الفريقين لا يعتمد في مقالته التي ينصرها أصلا صحيحا، وإنما هي أوضاع وآراء تتكافأ وتتقابل، فيكثر المقال، ويدوم الاختلاف، ويقل الصواب، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا﴾، فأخبر سبحانه أن ما كثر فيه الاختلاف فإنه ليس من عنده، وهذا من أدل الدليل على أن مذاهب المتكلمين فاسدة لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلى التكفير والتضليل، وذلك صفة الباطل الذي أخبر الله سبحانه عنه ثم قال في صفة الحق: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾...).(١)

وقد وصف حال هذه الطبقة العلمية والمجتمعية، والانحلال الأخلاقي والاضطراب الروحي والنفسي التي كانت تعيشه: الحافظ الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) فعزاه إلى: (صدوفهم عن النظر في أحكام القرآن، وتركهم الحجاج بآياته الواضحة البرهان، واطراحهم السنن من ورائهم، وتحكمهم في الدين بآرائهم، فالحدث منهم منهوم بالغزل، وذو السن مفتون بالكلام والجدل، قد جعل دينه غرضا للخصومات، وأرسل نفسه في مراتع الهلكات،

---

(١) الغنية عن الكلام وأهله (١ / ٢٦).

ومناه الشيطان دفع الحق بالشبهات، إن عرض عليه بعض كتب الأحكام المتعلقة بآثار نبينا عليه أفضل السلام نبذها جانبا، وولى ذاهبا، عن النظر فيها، يسخر من حاملها وراويها، معاندة منه للدين، وطعنا على أئمة المسلمين، ثم هو يفتخر على العوام، بذهاب عمره في درس الكلام، ويرى جميعهم ضالين سواه، ويعتقد أن ليس ينجو إلا إياه، لخروجه زعم عن حد التقليد، وانتسابه إلى القول بالعدل والتوحيد، وتوحيده إذا اعتبر كان شركا وإلحادا، لأنه يجعل لله من خلقه شركاء وأندادا، وعدله عدول عن نهج الصواب، إلى خلاف محكم السنة والكتاب).[1]

وقد عبر عن هذا الاختلاف والاضطراب الذي ذكره ابن قتيبة، والتوحيدي، والخطابي، ثم الخطيب البغدادي، وهذا التيه الذي وصلت إليه المدارس الكلامية والعرفانية الإسلامية: كثير من المتكلمين والمتفلسفة المسلمين أنفسهم، وكان من أوائلهم أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى سنة ٤٣٨ هـ - وهو والد إمام الحرمين - حيث يقول: (وبعد: فهذه نصيحة كتبتها إلى إخواني في الله أهل الصدق والصفاء، والإخلاص والوفاء، لما تعين علي من محبتهم في الله، ونصيحتهم في صفات الله عز وجل، فإن المرء لا يكمل إيمانه حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.. كنت برهة من الدهر متحيرا في ثلاث مسائل: مسألة الصفات، ومسألة الفوقية، ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، وكنت متحيرا في الأقوال المختلفة الموجودة في كتب أهل العصر في جميع ذلك، من تأويل الصفات وتحريفها، أو إمرارها والوقوف فيها، أو إثباتها بلا تأويل، ولا تعطيل، ولا تشبيه، ولا تمثيل، فأجد النصوص في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ناطقة منبئة بحقائق هذه الصفات، وكذلك في إثبات العلو والفوقية، وكذلك الحرف والصوت، ثم أجد المتأخرين من المتكلمين في كتبهم منهم من يؤول الاستواء بالقهر والاستيلاء، ويؤول النزول بنزول الأمر، ويؤول اليدين بالقدرتين أو النعمتين، ويؤول القدم بقدم الصدق عند ربهم، وأمثال ذلك، ثم أجدهم مع ذلك يجعلون كلام الله تعالى معنى قائم بالذات بلا حرف ولا صوت، ويجعلون هذه الحروف عبارة عن ذلك المعنى القائم!

وممن ذهب إلى هذه الأقوال وبعضها قوم لهم في صدري منزلة، مثل طائفة من فقهاء الأشعرية الشافعيين، لأني على مذهب الشافعي رضي الله عنه، وعنهم عرفت فرائض ديني وأحكامه، فأجد مثل هؤلاء الشيوخ الأجلة يذهبون إلى مثل هذه الأقوال، وهم شيوخي، ولي فيهم الاعتقاد التام، لفضلهم وعلمهم، ثم إنني مع ذلك أجد

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص ١).

في قلبي من هذه التأويلات حزازات لا يطمئن قلبي إليها، وأجد الكدر والظلمة منها، وأجد ضيق الصدر، وعدم انشراحه مقرونا بها، فكنت كالمتحير المضطرب في تحيره، المتململ من قلبه وتغيره!

وكنت أخاف من إطلاق القول بإثبات العلو، والاستواء، والنزول، مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك فإذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أجدها نصوصا تشير إلى حقائق هذه المعاني، وأجد الرسول ﷺ قد صرح بها مخبرا عن ربه، واصفا له بها، وأعلم بالاضطرار أنه ﷺ كان يحضر في مجلسه الشريف، والعالم، والجاهل، والذكي، والبليد، والأعرابي، والجافي، ثم لا أجد شيئا يعقب تلك النصوص التي كان يصف ربه بها، لا نصا ولا ظاهرا مما يصرفها عن حقائقها، ويؤولها كما تأولها مشايخي الفقهاء المتكلمين، مثل تأويلهم الاستيلاء للاستواء، ونزول الأمر للنزول، وغير ذلك، ولم أجد عنه ﷺ أنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لديه من الفوقية، واليدين، وغيرهما، ولم ينقل عنه مقالة تدل على أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها، مثل فوقية المرتبة، ويد النعمة، والقدرة وغير ذلك، وأجد الله عز وجل يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، ﴿ءأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُور . أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾، ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَاب. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾، وهذا يدل على أن موسى أخبره بأن ربه تعالى فوق السماء، ولهذا قال: وإني لأظنه كاذبا، وقوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَة﴾، ثم أجد الرسول ﷺ لما أراد الله تعالى أن يخصه بقربه عرج به من سماء إلى سماء حتى كان قاب قوسين أو أدنى، ثم قوله ﷺ في الحديث الصحيح للجارية: "أين الله؟ فقالت: في السماء".. فلم ينكر عليها بحضرة أصحابه كيلا يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه؛ بل أقرها وقال: "اعتقها فإنها مؤمنة"...

وكذلك نجد أكابر العلماء، كعبدالله بن المبارك رضي الله عنه صرح بمثل ذلك. قيل له: كيف نعرف ربنا، قال: بأنه فوق السماء السابعة على العرش باين من خلقه..

فلم أزل في الحيرة والاضطراب، من اختلاف المذاهب والأقوال، حتى لطف الله تعالى، وكشف لهذا الضعيف من وجه الحق كشفا اطمئن إليه خاطره، وسكن به سره، وتبرهن الحق في نوره، وها أنا واصف بعض ذلك إن

شاء الله تعالى: والذي شرح صدري له في حكم هذه الثلاث مسائل: الأولى: مسألة العلو، والفوقية، والاستواء..).(١)

وقد جاء بعده ولده أبو المعالي عبد الملك الجويني إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٥٩ هـ، وكان من كبار أئمة عصره في علم الكلام ثم تاب منه، كما قال ابن الجوزي: (وكان الجويني قد بالغ في الكلام، وصنف الكتب الكثيرة فيه، ثم رأى أن مذهب السلف أولى، فروى عنه أبو جعفر الحافظ أنه قال: ركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام عنه، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل، إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطف بره، وإلا فالويل لابن الجويني.. ويقول: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو علمت أن الكلام يبلغ إلى ما بلغ ما اشتغلت به).(٢)

وذكر الذهبي عنه قوله: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام. وقال أبو المعالي الجويني في كتاب "الرسالة النظامية": اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيا، وندين الله به عقدا أتباع سلف الأمة، فالأولى الإتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ على ترك التعريض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهو صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي

---

(١) رسالة الاستواء والفوقية (ص ٢٩)، تحقيق أ أحمد علوان حقي، ط ١، وقد نسبت أيضا لعماد الدين الشافعي ابن شيخ الحزامين، وقد ذكر ابن تيمية قول الجويني في مسألة الكلام بما يوافق ما في هذه النصيحة، كما في جامع المسائل (٥ / ١٢٧) فقال: (فأول من قال بالعبارة الأشعري. وكان البلاقلاني -فيما ذكر عنه- إذا درس مسألة القرآن يقول: هذا قول الأشعري ولم يتبين صحته، أو كلاما هذا معناه. وكان الشيخ أبو حامد الإسفراييني يقول: مذهب الشافعي وسائر الأئمة في القرآن خلاف قول الأشعري، وقولهم هو قول الإمام أحمد. وكذلك أبو محمد الجويني ذكر أن الأشعري خالف في مسألة الكلام قول الشافعي وغيره، وأنه أخطأ في ذلك). وقال ابن تيمية أيضا عن آخر كتب الجويني الأب في كتابه درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٩٠) (قال أبو محمد - الجويني - في آخر كتاب صنفه سماه "عقيدة أصحاب الإمام المطلبي الشافعي وكافة أهل السنة والجماعة" وقد نقل هذا عنه أبو القاسم ابن عساكر في كتابه الذي سماه "تبيين كذب المفتري[ص ١١٥]". قال أبو محمد: ونعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد، ويجب التعيين في الأصول. فأما في الفروع فربما يتأتى التعيين وربما لا يتأتى، ومذهب الشيخ أبي الحسن تصويب المجتهدين في الفروع، وليس ذلك مذهب الشافعي، وأبو الحسن - الأشعري - أحد أصحاب الشافعي فإذا خالفه في شيء أعرضنا عنه فيه، ومن هذا القبيل قوله: إنه لا صيغة للألفاظ أي الكلام)، وقال في مجموع الفتاوى (١٢ / ٥٥٧): (وهذا القول أيضا لم يقله أحد من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وأصحابهم الذين يفتي بقولهم: بل **كان الشيخ أبو حامد الإسفراييني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وسائر علماء الأمصار في القرآن مخالف لهذا القول وكذلك أبو محمد الجويني - والد أبي المعالي - قال: مذهب الشافعي وأصحابه في الكلام ليس هو قول الأشعري**).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩ / ١٩)، وانظر طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٨٥.

بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما لأوشك أن يكون اهتمامهم فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري تعالى عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى، [وعند إمام القراء وسيدهم الوقوف على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾: من العزائم، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، ومما استحسن من كلام مالك أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة]، فليجر آية الاستواء والمجيء وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرناه).[1]

قال ابن الجوزي: (ونقلت من خط أبي الوفاء بن عقيل قال: قدم أبو المعالي الجويني بغداد أول ما دخل الغز، وسمعت كلامه، وذكر في بعض كتبه ما خالف به إجماع الأمة، فقال: إن الله تعالى يعلم المعلومات من طريق الجملة، لا من طريق التفصيل. قال وذكر لي الحاكي عنه وهو من الفضلاء من مذهبه أنه ذكر على ذلك شبهات سماها حججا برهانية، قال ابن عقيل: فقلت له يا هذا تخالف نص الكتاب، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾، وقال: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ﴾، و ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٍ﴾، ثم انتقل إلى بيان علم ما لم يكن أن لو كان كيف كان يكون فقال: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾، وهذا من جهة السمع، فأما من جهة العقل، فإنه خلق جميع الأشياء الكليات والجزئيات، وهذا غاية الدليل على الإحاطة بتفاصيل أحوالها، ومعلوم أن دقائق حكمته المدفونة في النحل، وهو ذباب من سمع وبصر وتهد إلى دقائق الإتقان في عمل البيوت والادخار للأقوات ما يبطل هذا، ولو صح ما قال كانت الجزئيات في حيز الإهمال، ومن نفى عن نفسه الجهل وأثبت لها العلم كيف يقال فيه هذا! وقد عجبت من تهجمه بمثل هذا، وهذه المقالة غاية الضلالة! هذا كله كلام ابن عقيل).[2]

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي (٣٢ / ٢٣٤)، وسير الأعلام له ١٨/٤٧٣، وابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ٢٤٦)، وما بين المعكوفتين منه، وفتح الباري للحافظ ابن حجر ١٣/ ٤٠٧، وأشار إليها السبكي في طبقات الشافعية ١٩١/٥.

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩ / ١٩)

وقد بدت موجة الاضطراب والشك أكثر وضوحا في القرن السادس، كما عبر عنها الغزالي -(ت ٥٠٥ هـ)- في كتابه (تهافت الفلاسفة)، وابن رشد -(ت ٥٩٥ هـ)- في رده عليه في (تهافت التهافت)!

وقد صرح بهذه الحيرة الغزالي في كتابه "الإحياء" بعد أن ساق أضرار علم الكلام بقوله: (وأما منفعته فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيهات! فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف، وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا! فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخر تناسب نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود).[١]

وكذا صرح بشيوع حالة الشك الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في مقدمة كتابه "نهاية الإقدام في كلم الكلام"، حيث يقول: (فقد أشار إليَّ من إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحل له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، لحسن ظنه بي أني وقفت على نهاية النظر، وفزت بغايات مطارح الفكر، ولعله استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم: لعمري:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها ... وسَيَّرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعًا كف حائر ... على ذَقَن أو قارعًا سن نادم..).[٢]

وجاء بعدهم الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، وقد بلغ الشك أوجه، والحيرة الفكرية ذروتها، مؤذنة بالانهيار بعدها، كما في كتابه (تحقيق اللذات)، حيث يقول في خاتمته بعد أن جعل المعرفة العقلية هي أسمى المعارف وفيها تتحقق اللذة: (واعلم أنك متى أحطت بهذه المقامات العالية، والمقدمات الرفيعة الشريفة، ووقعت ما في كل واحد منها السؤالات المشكلة والاعتراضات الغامضة، علمت أن المعرفة اليقينية صعبة، وأن الجزم في كل باب بحيث يكون خاليا من الريبة والاضطراب عزيز... وإذا وقعت على هذه الأحوال صارت اللذات الحسية، واللذات الخيالية مستحقرة، وأما اللذات العقلية فلا سبيل إلى الوصول إليها، والتقرب منها، فلهذه الأسباب نقول: ليتنا بقينا على العدم الأول، وليتنا ما شاهدنا هذا العالم، وليت النفس لم تتعلق بهذا البدن، وفي هذا المعنى قلت:

---

(١) إحياء علوم الدين (١ / ١٨٩)

(٢) ص ٣

نهايـــة إقـــدام العقـــول عقـــال — وأكثـــر ســـعي العـــالمين ضـــلال
وأرواحنـــا فـــي وحشـــة مـــن جســـومنا — وحاصـــل دنيانـــا أذي ووبـــال
ولـــم نســـتفد مـــن بحثنـــا طـــول عمرنـــا — ســـوى أن جمعنـــا فيـــه قيـــل وقـــالوا
وكـــم قـــد رأينـــا مـــن رجـــال ودولـــة — فبـــادوا جميعـــا مســـرعين وزالـــوا
وكـــم مـــن جبـــال قـــد علـــت شـــرفاتها — رجـــال فزالـــوا والجبـــال جبـــال

واعلم أني بعد التوغل وهذا التعمق والاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق، والاستدلال بأجسام السموات والأرضين على وجود رب العالمين، ثم المبالغة والتعظيم، من غير خوض في التفاصيل، فأقرأ في التنزيه قوله: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء﴾، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد﴾، وأقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، وأقرأ في أن الكل من الله قوله: ﴿قُلْ كُلًّ مِّنْ عِندِ اللّهِ﴾، وفي التنزيه عما ينبغي قوله: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾، وعلى هذا القانون فقس، وأقول من داخل الروح وصميم القلب بأني مقر بأن كل ما هو الأكمل الأفضل الأجل فهو لك، وكل ما فيه عيب ونقص فأنت منزه عنه، ومقر بأن فهمي وعقلي قاصر عن الوصول إلى كنه حقيقة ذرة من ذرات مخلوقاتك.. ولكني كالمعذور لا أعرف شيئا سواه، ولا أهتدي إلى ما هو أعلى منه..).[1]

وقد كتب الرازي في وصيته عند وفاته - كما نقلها المؤرخ الطبيب ابن أبي أصيبعة ت ٦٦٨ هـ -: (لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، وما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم، لأنّه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى، ويمنع عن التّعمّق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذلك إلا للعلم بأنّ العقول البشريّة تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة، والمناهج الخفيّة، فلهذا أقول: كلما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية، والتدبير والفعالية، فذاك هو الذي أقول به وألقى اللّه تعالى به، وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض، فكل ما ورد في القرآن والأخبار الصحيحة المتفق عليها بين الأئمة المتبعين للمعنى الواحد، فهو كما هو).[2]

(١) تحقيق اللذات نسخة مخطوطة برنستون لوحة ١٢.
(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٣١٣، والسبكي في طبقات الشافعية ٨/ ٩١.

وقال أيضا: (لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي).[1]

وقد نعى الإمام القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، قبل ابن تيمية على المتكلمين ما هم فيه، ونقل عن مشاهيرهم حيرتهم وتوبتهم، حيث يقول: (وقال ابن عقيل: قال بعض أصحابنا: أنا أقطع أن الصحابة رضي الله عنهم ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيته!

وقد أفضى هذا الكلام بأهله إلى الشكوك.. وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة، وآماد بعيدة، لما لطف الله تعالى بهم، وأظهر لهم آياته، وباطن برهانه: فمنهم: إمام المتكلمين أبو المعالي، فقد حكى عنه الثقات أنه قال: لقد خليت أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في طلب الحق، وهربا من التقليد، والآن فقد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، وأختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص، والويل لابن الجويني، وكان يقول لأصحابه: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي مابلغ ما تشاغلت به. وقال أحمد بن سنان: كان الوليد بن أبان الكرابيسي، خالي، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحدا أعلم مني؟ قالوا: لا، قال: فتتهموني؟ قالوا: لا. قال: فإني أوصيكم أفتقبلون؟ قالوا: نعم. قال؟ عليكم بما عليه أصحاب الحديث فاني رأيت الحق معهم. وقال أبو الوفاء بن عقيل: لقد بالغت في الأصول طول عمري، ثم عدت القهقرى إلى مذهب المكتب!

قلت: وهذا الشهرستاني صاحب "نهاية الإقدام في علم الكلام " وصف حاله فيما وصل إليه من الكلام وما ناله، فتمثل بما قاله:

لعمــري لقــد طفــت المعاهــد كلهــا ... وســيرت طفــي بــين تلــك المعــالم
فلــــم أر إلا واضــــعا كــــف حــــائر ... علــى ذقــن أو قارعــا ســـن نــادم

(١) ابن كثير في البداية والنهاية ١٣/ ٦٨ نقلا عن ابن الأثير في الكامل، والذهبي في تاريخ الإسلام ٢١/ ٥٠١، وابن العماد في شذرات الذهب ٥/ ٢٢ نقلا عن ابن الصلاح عن القطب الطوعاني عن الفخر الرازي.

ثم قال: عليكم بدين العجائز، فإنه أسنى الجوائز!

قلت: ولو لم يكن في الكلام شيء يذم به إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقا بالذم، وجديرا بالترك:

إحداهما: قول طائفة منهم: إن أول الواجبات الشك في الله تعالى.

والثانية: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله تعالى بالطرق التي طرقوها، والأبحاث التي حرروها، فلا يصح إيمانه، وهو كافر).[١]

وقد نقل ابن حجر عن القرطبي قوله محتجا به على سوء أثر الجدل على عرى الإيمان: (وقال القرطبي في "المفهم" في شرح حديث "أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم"... وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين، كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة، وقوانين جدلية، وأمور صناعية، مدار أكثرها على آراء سوفسطائية، أو مناقضات لفظية، ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالا عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها، ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعا من المحال، لا يرتضيها البله ولا الأطفال، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعديدها.. وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن الشبيه، مقدس عن النظير، متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه، وسكتنا عما عداه، كما هو طريق السلف، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين، ما ثبت عن الأئمة المتقدمين، كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض، وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالا، قال: وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد، وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع، وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها، وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم..).[٢]

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢٢ / ٥٠).

(٢) المفهم للقرطبي ٢٢/ ٥١، وفتح الباري للحافظ ابن حجر (١٣ / ٣٤٩).

أسباب الانهيار الفكري كما حددها ابن تيمية:

وقد كان ابن تيمية يعزو هذا الانهيار الفكري إلى الغزو المغولي العسكري، فكان يعد احتلال جيوش جنكيزخان للمشرق الإسلامي، ودخول حفيده هولاكو بغداد سنة ٦٥٦هـ الكارثة الأبرز التي يعزو إليها كل ما حلّ بالأمة من انحلال سياسي وديني وأخلاقي، حيث يقول: (فإن هؤلاء أفسدوا على الناس عقولهم وأديانهم، وهم يكثرون ويظهرون في ما يناسبهم من الدول الجاهلية، كدولة القرامطة الباطنية العبيدية ودولة التتر ونحوهم من أهل الجهل والضلال، وفي دول أهل الردة والنفاق، وذلك أن هؤلاء أعظم جهلا وضلالا من اليهود والنصارى والمجوس ومشركي العرب والهند والترك وكثير من الصابئين، فإن أكثر المشركين يقرون بأن العالم محدث، وأن الله يفعل بمشيئته وقدرته، وكذلك الصابئة الحنفاء على هذا القول، وهو قول أساطين الفلاسفة القدماء الذين كانوا قبل أرسطوطاليس، وإنما ظهر القول بقدم العالم من الفلاسفة المشهورين من جهة أرسطو وأتباعه، وهو المعلم الأول الذي وضع التعاليم التي يقرونها من المنطق والطبيعي والإلهي، وظهر القول بقدم العالم من الفلاسفة من هذه الجهة، وهذا الرجل وأتباعه إنما عامة كلامهم في الطبيعيات، فهي علم القوم الذي شغلوا به زمانهم وأما الإلهيات فكلام الرجل فيها وأتباعه قليل جدا إلى غاية، ولكن ابن سينا وأمثاله خلطوا كلامهم في الإلهيات بكلام كثير من متكلمي أهل الملل، فصار للقوم كلام في الإلهيات وصار ابن سينا وابن رشد الحفيد وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء، ويظهرون أن أصولهم لا تخالف الشرائع النبوية، وهم في الباطن يقولون أن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر، وإنما هو تخييل وتمثيل، وأمثال مضروبة لتفهيم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم، وإن كان مخالفا للحق في نفس الأمر، وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخييل ويزعمون أن العقل دل على صحة أصولهم، وأكثر الناس لا يجمعون بين معرفة حقيقة ما جاءت به الرسل، وحقيقة قول هؤلاء ولا يعقلون لوازم قولهم التي بها يتبين فساد قولهم بالعقل الصريح، ثم إن كثيرا من الناس أخذ مذاهبهم فغير عباراتها وربما عبر عنها بعبارات إسلامية، حتى يظن المستمع أن قول هؤلاء هو الحقيقة التي بعثت بها الرسل ودلت عليها العقول، كما فعل أصحاب رسائل "إخوان الصفا" وأصحاب دعوة القرامطة الباطنية).(١)

وقال أيضا: (ولا شك أن طريق الله عظيم، وتحقيق الإيمان هو غاية مطلوب الإنسان، وهؤلاء المتكلمون في هذا الباب من حين ظهور دولة التتار قد خلطوا في هذا الباب تخليطا عظيما، وخلطوا التوحيد بالإلحاد، بل

---

(١) الصفدية (١ / ٢٣٦)

منهم من جرد الإلحاد تجريدا، فيغتر بإضلالهم خلق كثير معتقدين أنهم على غاية الهداية والحق الصريح، فإذا وضح الحق الذي أنزل الله به كتبه وبعث به رسله، قامت الحجة على من بلغه ذلك، فمن خرج عنه حينئذ استوجب ما أمر الله به في مثله).[1]

وقال أيضا: (قد علمنا وتحققنا أن هذا الاسم المفترى [عقدة حقيقة النبوة] ليس له وجود في شيء من الكتب المنزلة من السماء، ولا هو مأثور عن أحد من الأنبياء، ولا تكلم به أحد السلف القدماء ولا من المشايخ والعلماء، إلا هؤلاء المقاربون لدولة التتار الذين بشؤم الكفر به استولى الكفار والفجار، وجاسوا خلال الديار، حيث ألحدوا في أسماء الله وآياته، وغيروا ما بعث الله [به] رسوله من الهدى ودين الحق الذي وعد أن يظهره على الدين كله).[2]

وقال: (واعلم أن هذه المقالات: لا أعرفها لأحد من أمة قبل هؤلاء على هذا الوجه؛ ولكن رأيت في بعض كتب الفلسفة المنقولة عن أرسطو أنه حكى عن بعض الفلاسفة قوله: إن الوجود واحد، ورد ذلك، وحسبك بمذهب لا يرضاه متكلمة الصابئين!

وإنما حدثت هذه المقالات بحدوث دولة التتار، وإنما كان الكفر: الحلول العام، أو الاتحاد، أو الحلول الخاص؛ وذلك أن القسمة رباعية، لأن من جعل الرب هو العبد حقيقة؛ فإما أن يقول بحلوله فيه؛ أو اتحاده به، وعلى التقديرين، فإما أن يجعل ذلك مختصا ببعض الخلق كالمسيح، أو يجعله عاما لجميع الخلق، فهذه أربعة أقسام).[3]

وقال: (وحدثنا أيضا -كمال الدين المراغي- قال: قال لي قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد: إنما استولت التتار على بلاد المشرق؛ لظهور الفلسفة فيهم؛ وضعف الشريعة، فقلت له: ففي بلادكم مذهب هؤلاء الذين يقولون بالاتحاد، وهو شر من مذهب الفلاسفة؟

فقال: قول هؤلاء لا يقوله عاقل، بل كل عاقل يعلم فساد قول هؤلاء -يعني أن فساده ظاهر- فلا يذكر هذا فيما يشتبه على العقلاء، بخلاف مقالة الفلاسفة فإن فيها شيئا من المعقول وإن كانت فاسدة).[4]

---

(١) جامع المسائل (٤ / ٣٩١)
(٢) جامع المسائل (٤ / ٤١١)
(٣) مجموع الفتاوى (٢ / ١٧١)
(٤) مجموع الفتاوى (٢ / ٢٤٦)

وقال: (وكثيرا ما كنت أظن أن ظهور مثل هؤلاء أكبر أسباب ظهور التتار، واندراس شريعة الإسلام، وأن هؤلاء مقدمة الدجال الأعور الكذاب الذي يزعم أنه هو الله! فإن هؤلاء عندهم كل شيء هو الله، ولكن بعض الأشياء أكبر من بعض وأعظم! وأما على رأي صاحب "الفصوص" فإن بعض المظاهر والمستجليات: يكون أعظم لعظم ذاته الثابتة في العدم).[١]

وكذا كان يعزو تلميذه الإمام ابن القيم ما حل بالإسلام، حيث يقول عن التجديد الذي قام به الإمام أحمد في القرن الثالث، ورده لبدع الجهمية، ثم ظهور الباطنية القرمطية: (وقام بعدهم ذريتهم يدعون إلى كتاب الله وسنة رسوله على بصيرة، إلى أن جاء ما لا قبل لأحد به، وهم جنود إبليس حقا، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم، من القرامطة والباطنية والملاحدة، ودعوتهم إلى العقل المجرد، وأن أمور الرسل تعارض المعقول، فهم القائمون بهذه الطريقة حق القيام بالقول والفعل، فجرى على الإسلام وأهله منهم ما جرى، وكسروا عسكر الخليفة مرارا عديدة، وقتلوا الحاج قتلا ذريعا، وانتهوا إلى مكة فقتلوا بها من وصل من الحاج إليها، وقلعوا الحجر الأسود من مكانه، وقويت شوكتهم، واستفحل أمرهم، وعظمت بهم الرزية، واشتدت بهم البلية، وأصل طريقهم أن الذي أخبرت به الرسل قد عارضه العقل، وإذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، قالوا فنحن أنصار العقل الداعون إليه، المخاصمون به، المحاكمون إليه، وفي زمانهم استولى الكفار على كثير من بلاد الإسلام في الشرق والغرب، وكاد الإسلام أن ينهد ركنه لولا دفاع الذي ضمن حفظه إلى أن يرث الأرض ومن عليها، ثم خمدت دعوة هؤلاء في المشرق، وظهرت من المغرب قليلا قليلا حتى استفحلت، وتمكنت واستولى أهلها على كثير من بلاد المغرب، ثم أخذوا يطوون البلاد حتى وصلوا إلى بلاد مصر فملكوها وبنوا بها القاهرة، وأقاموا على هذه الدعوة مصرحين بها غير متحاشين منها هم وولاتهم وقضاتهم وأتباعهم، وفي زمانهم صنفت "رسائل إخوان الصفا"، و "الإشارات"، و "الشفا"، وكتب ابن سينا، فإنه قال: كان أبي من أهل الدعوة الحاكمية.

وعطلت في زمانهم السنة وكتبها والآثار جملة، إلا في الخفية بحيث يكون قارؤها وذاكرها وكاتبها على أعظم خطر، وشعار هذه الدعوة تقديم العقل على الوحي، واستولوا على بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز، واستولوا على العراق سنة، وأهل السنة فيهم كأهل الذمة بين المسلمين، بل كان لأهل الذمة من الأمان والجاه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢ / ٤٧٥)

والعز عندهم مالا يصل إليه أحد من أهل السنة ولا يطمع فيه، فكم أغمدت سيوفهم في أعناق العلماء! وكم مات في سجونهم من ورثة الأنبياء! وكم ماتت بهم سنة وقامت بهم بدعة وضلالة!

حتى استنقذ الله الأمة والملة من أيديهم في أيام نور الدين وابن أخيه صلاح الدين، فأبل الإسلام من علته بعدما وطن المسلمون أنفسهم على العراء، وانتعش بعد طول الخمول حتى استبشر أهل الأرض والسماء، وأبدر هلاله بعد أن دخل في المحاق، وثابت إليه روحه بعدما بلغت التراقي وقيل من راق، واستنقذ الله سبحانه بعبده وجنوده بيت المقدس من أيدي عبدة الصليب، وأخذ كل من أنصار الله ورسوله من نصرة دينه بنصيب، وعلت كلمة الإسلام والسنة وأذن بها على رؤوس الأشهاد، ونادى المنادي يا أنصار الله لا تنكلوا عن الجهاد، فإنه أبلغ الزاد ليوم المعاد.

فعاش الناس في ذلك النور مدة حتى استولت الظلمة على بلاد الشرق وطغى على نور النبوة والوحي، وقدموا العقول والآراء والسياسة والأذواق والرأي على الوحي، فظهرت فيهم الفلسفة والمنطق وتوابعها، فبعث الله عليهم عبادا له أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار، وعاثوا في القرى والأمصار، وكاد الإسلام أن يذهب اسمه وينمحي رسمه، وكان مشار هذه الفرقة، وعالمها الذي يرجعون إليه، وزعيمها الذي يعولون عليه: شيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل وإمامهم في وقته نصير الكفر والشرك الطوسي، فلم يعلم في عصره أحد عارض بين العقل والنقل معارضته، فرام إبطال السمع بالكلية، وإقامة الدعوة الفلسفية، وجعل الإشارات بدلا عن السور والآيات، وقال هذه عقليات قطعية برهانية، قد عارضت تلك النقليات الخطابية، واستعرض علماء الإسلام وأهل القرآن والسنة على السيف، فلم يبق منهم إلا من أعجزه قصدا لإبطال الدعوة الإسلامية، وجعل مدارس المسلمين وأوقافهم للنجسة السحرة والمنجمين، والفلاسفة والملاحدة والمنطقيين، ورام إبطال الآذان وتحويل الصلاة إلى القطب الشمالي، فحال بينه وبين ذلك من تكفل بحفظ الإسلام ونصره، وهذا كله من ثمرة المعارضين بين الوحي والعقل، وتقديم العقل على السمع، ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم [إبليس] منك على ذكر كل وقت، فإنه أول من عارض بين العقل والنقل، وقدم العقل فكان من أمره ما قص الله عليك، وورث هذا الشيخ تلامذته هذه المعارضة، فلم يزل يجري على الأنبياء وأتباعهم منها كل محنة وبلية، وأصل كل بلية في العالم كما قال محمد الشهرستاني من معارضة النص بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع، والناس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة وشؤم عاقبتها، فإلى الله المشتكى وبه المستعان، ثم إنه خرج مع هذا الشيخ المتأخر المعارض بين العقل والنقل أشياء لم تكن تعرف قبله جست العميدي، وحقائق ابن عربي، وتشكيكات الرازي،

وقام سوق الفلسفة والمنطق وعلوم أعداء الرسل التي فرحوا بها لما جاءتهم رسلهم بالبينات، وصارت الدولة والدعوة لأرباب هذه العلوم، ثم نظر الله إلى عباده، وانتصر لكتابه ودينه، وأقام جندا تغزوا ملوك هؤلاء بالسيف والسنان، وجندا تغزوا علماءهم بالحجة والبرهان، ثم نبغت طائفة منهم في رأس القرن الثامن فأقام الله لدينه شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قدس الله روحه، فأقام على غزوهم مدة حياته باليد والقلب واللسان، وكشف للناس باطلهم، وبين تلبيسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول، وشفى واشتفى، وبين مناقضتهم ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون، وإليه يدعون، وإنهم أترك الناس لأحكامه وقضاياه، فلا وحي ولا عقل، فأرداهم في حفرهم، ورشقهم بسهامهم، وبين أن صحيح معقولاتهم خدم لنصوص الأنبياء، شاهدة لها بالصحة، وتفصيل هذه الجملة موجودة في كتبه، فمن نصح نفسه ورغب عن قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُون﴾ يتبين له حقيقة الأمر، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّور﴾..).(١)

وقال ابن القيم أيضا: (وكان ابن سينا كما أخبر عن نفسه قال: أنا وأبي من أهل دعوة الحاكم. فكان من القرامطة الباطنية الذين لا يؤمنون بمبدأ ولا معاد، ولا رب خالق، ولا رسول مبعوث جاء من عند الله تعالى، وكان هؤلاء زنادقة يتسترون بالرفض، ويبطنون الإلحاد المحض، وينتسبون إلى أهل بيت الرسول ﷺ وهو وأهل بيته برآء منهم نسبا ودينا، وكانوا يقتلون أهل العلم والإيمان، ويدعون أهل الإلحاد والشرك والكفران، لا يحرمون حراما ولا يحلون حلالا، وفي زمنهم ولخواصهم وضعت رسائل "إخوان الصفا" ولما انتهت النوبة إلى نصير الشرك والكفر الملحد وزير الملاحدة النصير الطوسى، وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم على السيف حتى شفا إخوانه من الملاحدة واشتفى هو، فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين والسحرة، ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب جل جلاله: من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وليس فوق العرش إله يعبد ألبتة، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن، فلم يقدر على ذلك فقال: هي قرآن الخواص وذاك قرآن العوام، ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين، فلم يتم له الأمر، وتعلم السحر في آخر الأمر، فكان ساحرا يعبد الأصنام..

---

(١) الصواعق المرسلة (٣ / ١٠٧٤ - ١٠٧٧)

والفلسفة التي يقرؤها أتباع هؤلاء اليوم هي مأخوذة عنه وعن إمامه ابن سينا، وبعضها عن أبي نصر الفارابي، وشيء يسير منها من كلام أرسطو، وهو مع قلته وغثاثته وركاكة ألفاظه كثير التطويل لا فائدة فيه، وخيار ما عند هؤلاء فالذي عند مشركي العرب من كفار قريش وغيرهم أهون منه، فإنهم يدأبون حتى يثبتوا واجب الوجود، ومع إثباتهم له فهو عندهم وجود مطلق، لا صفة له ولا نعت، ولا فعل يقوم به، لم يخلق السموات والأرض بعد عدمها، ولا له قدرة على فعل، ولا يعلم شيئا، وعباد الأصنام كانوا يثبتون ربا خالقا مبدعا عالما قادرا حيا، ويشركون به في العبادة، فنهاية أمر هؤلاء الوصول إلى شيء برز عليهم فيه عباد الأصنام!

كما هي عادته سبحانه وسنته في عباده إذا أعرضوا عن الوحي وتعوضوا عنه بكلام الملاحدة والمعطلة من الفلاسفة وغيرهم، كما سلط النصارى على بلاد المغرب لما ظهرت فيها الفلسفة والمنطق واشتغلوا بها، فاستولت النصارى على أكثر بلادهم وأصاروهم رعية لهم، وكذلك لما ظهر ذلك ببلاد المشرق سلط عليهم عساكر التتار فأبادوا أكثر البلاد الشرقية واستولوا عليها، وكذلك في أواخر المائة الثالثة وأول الرابعة لما اشتغل أهل العراق بالفلسفة وعلوم أهل الإلحاد سلط عليهم القرامطة الباطنية فكسروا عسكر الخليفة عدة مرات، واستولوا على الحاج واستعرضوهم قتلا وأسرا، واشتدت شوكتهم واتهم بموافقتهم في الباطن كثير من الأعيان من الوزراء والكتاب والأدباء وغيرهم، واستولى أهل دعوتهم على بلاد المغرب واستقرت دار مملكتهم بمصر، وبنيت في أيامهم القاهرة واستولوا على الشام والحجاز واليمن والمغرب وخطب لهم على منبر بغداد).[1]

كما عبر عن هذه الحيرة في القرن الثامن الإمام الزيدي محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني (٧٥٨ - ٨٢٢هـ)، فقال في اختلاف الفرق: (أما بعد فإني نظرت إلى شدة الخلاف واختلاف العقلاء والأذكياء وأهل الرياضات العظيمة من الرهبان، وسائر أجناس أهل الأديان، ثم إلى ما وقع من ذلك بين أهل الإسلام من أهل القوانين العلمية البرهانية، وأهل القوانين الرياضية الرهبانية، وأهل التفاسير والتأويل للآيات القرآنية، وأهل الآثار والأنظار في الفروع الظنية، فرأيت اختلافا كبيرا، وتعاديا نكيرا، وتباعدا كثيرا، سبق إلى ظن الناظر فيه أنه لا طريق له مع سعة ذلك إلى تمييز المحق من المبطل، والمصيب من المخطئ بالدليل الصحيح، لأن التمييز الصحيح لذلك لا يحصل إلا بعد بلوغ الغاية القصوى في طرق جميع هذه الطوائف حتى يعترف له بالإمامة في كل فن من تلك الفنون كل أمام بها وعارف، وربما انقطع هذا العمر القصير في تلك الطرق البعيدة قبل البلوغ إلى

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (٢ / ٢٦٦)

المقصود بها، وهو معرفة الحق الواجب، من الباطل المهلك، ومعرفة المحق من المبطل، وليس الطلب لكل علم بمحمود، ولا كل مطلوب بموجود، أما الثانية فوفاقية، وأما الأولى فعقلا وسمعا، أما العقل فإنه لا يحسن قطع الأوقات في وزن الحجارة وكيل التراب ونحو ذلك مما لا يفيد، والعلة أنه عبث ولعب لا يضر ولا ينفع، فكيف بما يضر أو لا يؤمن أنه يضر، وقد ذكر نحو ذلك القاضي جعفر رحمه الله تعالى، وأما السمع فقد قال تعالى في متعلمي السحر أنهم ﴿يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾، والآية تقتضي ذم علمهم وذمهم به.

وذكر الشيخ أبو القاسم البلخي - في مقالاته المشهورة - العامة، فقال "هنيئا لهم السلامة مرتين أو ثلاثة".

وفي شعر العلامة ابن أبي الحديد المعتزلي وقد حكى كثرة بحثه في علم الكلام حتى قال:

وأسائل الملل التي اختلفت ... في الدين حتى عابد الوثن
وحسبت أني بالغ أملي ... فيما طلبت ومبرئ شجني
فإذا الذي استكثرت منه هو ... الجاني علي عظائم المحن
فضللت في تيه بلا علم ... وغرقت في يم بلا سفن

وقال الفخر الرازي في ذلك:

العلم للرحمن جل جلاله ... وسواه في جهلاته يتغمغم
ما للتراب وللعلوم وإنما ... يسعى ليعلم أنه لا يعلم

وقال صاحب نهاية الاقدام:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها ... وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعا كف حائر ... على ذقن أو قارعا سن نادم

فهذا كلام أساطين أئمة المعارف العقلية، من فريقي الملة الإسلامية، وسيأتي هذا مبسوطا في موضعه، فأما بعض الطلبة من أتباع أهل الكلام الذين قلدوا في تلك القواعد، وهم يحسبون أنهم من المحققين، فهم أبلد وأبعد من أن يعرفوا ما أوجب اعتراف هؤلاء الأئمة بالجهل والعجز، وإنما هم بمنزلة من سمع أخبار الحروب والشجعان، وهؤلاء الأئمة بمنزلة من مارس مقارعة الأبطال، ومنازلة الأقران، ولا يلزم من التزهيد في طلب ما لا يحصل والاشتغال بما يضر من علوم الفلاسفة والمبتدعة التزهيد في العلم النافع..

فإذا صح مرض العقول في الضروريات بسبب التعنت والغلو في تحصيل الحاصل، فكيف إذا وقع هذا السبب في محارات العقول ودقائق الكلام، وتوهم المبتلى بالوسوسة أنه لا طريق له إلى معرفة الله تعالى إلا تلك الدقائق الخفية، والقواعد المختلف فيها بين أذكياء البرية، ومن أمارة عدم اليقين فيها استمرار الخلاف بعد طول البحث من الأذكياء من أهل الإنصاف، ومن علماء أهل الإسلام، ولا تحسبن أن العلة في ذلك دقتها، بل العلة عدم الطريق إلى معرفتها، يوضح هذان: علم الحساب والفلك وتسيير الشمس والقمر ومعرفة أوقات الكسوف من أدق العلوم، ومع دقته فإن غالبه صحيح متفق عليه بين العارفين له، وما كان منه خفيا ظنيا فهو معروف بذلك بين أهله، وعكس ذلك علم أحكام النجوم في حدوث الحوادث، فإن غالبه باطل لأنها لم تصح منه المقدمات، فدل الضعف والاختلاف على ضعف القواعد لا على دقتها، ولذلك لا يختلف أهل الحساب الدقيق في الفرائض وقسمة المواريث في المناسخات ونحوها مع دقته، ولا تختلف علماء العربية والمعاني والبيان في كل دقيق، بل يتفقون حيث تكون المقدمات صحيحة وإن دقت، ولا يختلفون إلا حيث تكون المقدمات ظنية، بل المتكلمون في الحقيقة كذلك، لكنهم إنما يتفقون في أمور يستغنى في معرفتها عن علم الكلام، وعن معرفتها في علم الكلام، ثم يختصون من بين أهل العلوم بدعوى القطع في مواضع الظنون، وتركيب التعادي والتأثيم والتكفير، على تلك الدعاوى، إلا أفرادا من أئمتهم وأذكيائهم توغلوا حتى فهموا أنهم انتهوا إلى محارات منتهى العقول فيها الميل إلى إمارات ظنية، فرجعوا إلى التسليم وترك التكفير، كما سيأتي بيان ذلك عنهم ونصوصهم فيه..

ومن العبر الجلية في هذا للمتأملين أن أهل الدنيا الموصوفة بأنها لعب ولهو ومتاع قد اتقنوا موازين معرفة الحق من الباطل فيما بينهم، وتمييز يسير الحيف في ذلك، حتى لا يستطيع أحد تدليس الباطل مع وزنهم وتمييزهم لذلك، بتلك الموازين الموصلة إلى العلم واليقين القاطع، لا مكان للجاج والخلاف من المخالفين، فلو استطاع أهل الكلام أن يضعوا في أمور الدين المهمة موازين حق تميز الحق من الباطل على وجه واضح يقطع الخلاف ويشفي الصدور مثل موازين أهل الدنيا ما كرهوا ذلك، وهم لا يتهمون بالتقصير في ذلك، وإنما أتوا من أنهم تركوا الاعتماد على تعلم الحق من الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الذي أنزله من أنزل الميزان ليتعرف به الحق بعد دلالة الإعجاز على صدقه، كما يعرف الحق في الأموال بالميزان بعد دلالة العقل على صحته، ولذلك جمعهما الله تعالى في قوله الله: ﴿الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾، أنزل الكتاب لتعريف الحق الديني، والميزان لتعريف الحق الدنيوي، فترك الأكثرون الاعتماد عليه لما سنذكره من الأسباب

التي ظهرت في إعذار المخالفين، وإن كان السبب الأكبر الذي أخبر عنه علام الغيوب حيث يقول: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُون﴾، وتعرضوا لما لا يمكن من إيضاح المحارات التي لا تتضح، والسير في الطرق التي لا توصل، والوزن بالموازين التي لم ينزلها الله تعالى، ولا علمتها رسله، ولا اجتمعت عليها عقول العقلاء، وفطن الأذكياء، وما خرج عن ذلك كله فمن أين له الوضوح حتى يكون له ميزان يميز به الحق من الباطل عند الدقة والخفاء والاختلاف الشديد فتأمل ذلك بإنصاف!

وأعجب من كل عجيب تكفير بعضهم لبعض بسبب الاختلاف في هذه المحارات الخالية من ذلك كله، وقد قال الله تعالى بعد الأمر بوفاء الكيل والوزن ﴿لاَ نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾، مع وضوح الوفاء فيهما، وإمكان الاحتياط، فكيف حيث يدق ويتعذر فيه الاحتياط؟! لكن قد يمكن أن لا يسامحوا في ذلك من جهة أن الضرورة بل الحاجة لم تدع إليه كالوزن، هذا مع ما في التكفير للمخطئ في هذه الدقائق من المفسدة، وذلك عدم جسرة الناظر على المخالفة، لأنها صارت مثل الردة من الدين، ولولا ذلك لاتضح كثير من الدقائق، فإن أوائل أهل علم الكلام لابد أن يقصروا كما هو العادة الدائمة في كل من ابتدأ ما لم يسبق إليه، فلما كفروا المخالف كتم بعضهم المخالفة، وتكلف بعضهم الموافقة بالتأويل البعيد، وفسد الأكثرون، وقد ذكر نحو هذا في دلائل إعجاز القرآن أنه أسلوب مبتدأ جاء على الكمال فخرق العادات بذلك، على أن في علم الكلام من الخطر ما لا يتعرض له حازم بعد معرفته، وذلك ما ذكره "السيد المؤيد بالله" فإنه ذكر في أواخر كتابه ما ذكره في الزيادات ما لفظه "فصل فيما يجب على العامي والمستفتي: قال: والأولى عندي ترك الخوض فيما لا تمس الحاجة إلى معرفته من علم الكلام..).[(١)]

الوحي والقرآن قطبا رحى الإيمان:

لقد أدرك ابن تيمية عمق هذه الأزمة التي عبر عنها هؤلاء الأئمة على اختلاف مذاهبهم وتنوع مشاربهم، وأن أزمة كل هذه الفرق والطوائف هي مع الوحي والنبوة كمصدر وحيد للهداية والعلم الإلهي، وهو الحد الفاصل الجلي بينها وبين ما جاء به النبي ﷺ، والعامل المشترك فيما بينها، وأنه بقدر انحرافها عنه يكون حجم الخلل والزلل في أصولها وآرائها، وقد كشف ابن تيمية أزمة الفرق التي خالفت الوحي - سواء المذاهب الفلسفية العقلية، أو العرفانية الصوفية - فيما سمته عقليات أو ذوقيات، وعارضت فيها ما جاء به النبي ﷺ فقال:

---

(١) إيثار الحق على الخلق (١ / ٩)

(وهذا حال أهل الأهواء هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، وقد تركوا كلهم بعض النصوص، وهو ما يجمع تلك الأقوال، فصاروا كما قال عن أهل الكتاب: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه؛ بل ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، وهؤلاء كلهم ليس معهم من الحق إلا ما وافقوا فيه الرسول، وهو ما تمسكوا به من شرعه، مما أخبر به وما أمر به، وأما ما ابتدعوه فكله ضلالة كما قال ﷺ "وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة". وقد تكون تلك البدعة أعظم عندهم مما أخذوا به من الشرعة، يجعلون تلك هي "الأصول العقلية"، كالقدرية المجبرة والنفاة، فكلاهما يجعل ما أحدثوه من الكلام في الأصول - وهو الذي يسمونه العقليات - أعظم عندهم مما تلقوه من الشرع؛ فالمعتزلة يجعلون العقليات هي الخبريات والأمريات جميعا كالواجبات الشرعية، لكن يقولون أيضا إن الشرع أوجبها، ولكن لهم فيها تخليط، وكذلك ما ابتدعوه في الخبريات كإثبات حدوث العالم بطريقة الأعراض، واستلزامها للأجسام، وهم ينفون الصفات والقدر ويسمون ذلك "التوحيد والعدل"، وجهم بن صفوان وأتباعه هم أعظم نفيا منهم، فإنهم ينفون الأسماء مع الصفات، وهم رءوس المجبرة، والأشعرية وافقتهم في الجبر؛ لكن نازعوهم نزاعا لفظيا في إثبات الكسب والقدرة عليه، وهم يرون أن هذه الأصول العقلية - وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه وما يجوز عليه من الأفعال - هي أعظم العلوم وأشرفها، وأنهم برزوا بها على الصحابة، وأن النبي لم يعلمها الصحابة: إما لكونه وكلها إلى استنباط الأمة، وإما لكون الصحابة كانوا مشغولين عنها بالجهاد، وإما لكونه قال لهم في ذلك ما لم يبلغوه، ولم يشغلهم بالأدلة لاشتغالهم بالجهاد!

وهذه هي "الأصول العقلية" التي يعتمدون عليها، هم ومن يوافقهم كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي وأبي الوليد الباجي تبعا للقاضي أبي بكر وأمثاله، وهو وأتباعه يناقضون عبد الجبار وأمثاله، كما ناقض الأشعري وأمثاله أبا علي وأبا هاشم، وكل الأصول العقلية التي ابتدعها هؤلاء وهؤلاء باطلة في العقل والشرع، وإن كانت كل واحدة من الطائفتين تعتقد أنها من أعظم الدين، ويقدمونها على الأصول الشرعية، فإنهم في ذلك بمنزلة ما يعظمه العباد والزهاد والفقراء والصوفية من الخوارق الشيطانية، ويفضلونها على العبادات الشرعية، والعبادات الشرعية هي التي معهم من الإسلام، وتلك كلها باطلة، وإن كانت أعظم عندهم من العبادات! حتى يقولوا: نهاية الصوفي ابتداء الفقيه، ونهاية الفقيه ابتداء المؤله. وكذلك صاحب "منازل السائرين" يذكر في كل

باب ثلاث درجات: فالأولى وهي أهونها عندهم توافق الشرع في الظاهر، والثانية قد توافق الشرع وقد لا توافق، والثالثة في الأغلب تخالف؛ لا سيما في "التوحيد" و "الفناء" و "الرجاء" ونحو ذلك، وهذا الذي ابتدعوه هو أعظم عندهم مما وافقوا فيه الرسل! وكثير من العباد يفضل نوافله على أداء الفرائض وهذا كثير..).[١]

حقيقة الدين توحيد الله وتوحيد الاتباع وتوحيد الأمة:

لقد أدرك ابن تيمية أن أساس افتراق طوائف الأمة كلها بفرقها العقائدية، ومذاهبها الفقهية، ودولها السياسية؛ هو مفارقتهم للدين والإسلام والتوحيد بمفهومه الشمولي الذي هو قطب رحى الإسلام، وهو توحيد الله في ذاته وأفعاله وأسمائه وصفاته؛ فليس كمثله شيء، وتوحيده في حكمه وطاعته وشرعه وعبادته؛ فلا شريك معه ولا له في شيء، وتوحيد رسوله بالاتباع؛ فلا رأي مع سنته وهديه، وأمره ونهيه.

وقد عبر أبو حيان التوحيدي عن جدل المتكلمين في حقيقة التوحيد وعدم وصولهم فيه إلى شيء!

فقال: (وقال الوزير ليلةً: كان عيسى بن زرعة سرد علي سنة سبعين [٣٧٠ هـ]، ليالي كانت الأشغال خفيفة، والسياسة بالماضي عامة، والنظر بالحسنى شاملًا أشياء في الخلق أتى بها على عمود ما كان في نفسي.. وينبغي أن تزور عيسى وتذكر له هذه الجملة، وتبعثه على إعادة حدودها، وإشباع القول فيها، مع إيجازٍ لا يكون به مدخلٌ للخلل، ولا تقصيرٌ عن إيصال الآخر بالأول.

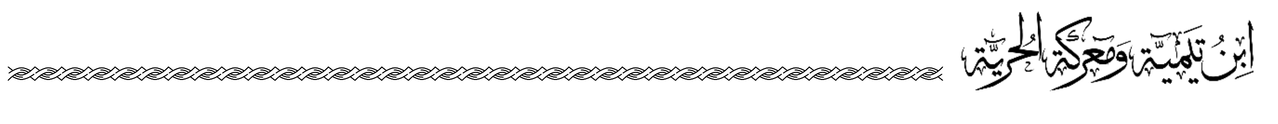
فلقيت عيسى وعرفته الحديث، وأملي ما رسمته في هذا الجزء، وعرضته على أبي سليمان [محمد بن بهرام]، فرضيه بعض الرضا، ولم يسخط كل السخط...[٢]

قال الكندي: وها هنا حركةٌ أخرى، وهي حركة الإبداع...

قال أبو سليمان: حركة الإبداع عبارةٌ بسيطة لا يجب أن يفهم منها معنىً مركب. قال: وإنما قلت هذا لأن اللفظ نظير اللفظ في أغلب الأمر وليس المعنى نظير المعنى في أغلب الأمر، واللفظ كله من وادٍ واحد في التركب بلغة كل أمة، والمعاني تختلف في البساطة على قدر العقل والعقل، والعاقل والعاقل.[٣]

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٢٢٧)
(٢) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٤٥٨)
(٣) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٤٦٢)



وإنما حركة الإبداع مشارٌ بها إلى مقوم الأشياء بلا كلفة فاعل، ولا معاناة صانع، وإنها بدت بالمبدَع من المبدِع للمبدَع لا على أن "الباء" ألصقت به شيئًا، ولا على أن "من" فصلت منه شيئًا، ولا على أن "اللام" أضافت إليه شيئًا، فإن هذه العلامات والأمارات كلها موجودةٌ في الأشياء التي تعلقت بالإبداع، فلم يجز أن ينعت بها المبدِع، ولو جاز هذا لكان داخلًا فيها، وموجودًا بها، وهذا بعيدٌ جدًا. فلما جل عن هذه الصفات بالتحقيق في الاختيار وصف بها بالاستعارة على الاضطرار، لأنه لا بد لنا من أن نذكره ونصفه وندعوه ونعبده ونقصده ونرجوه ونخافه ونعرفه وننحوه ونطلب ما عنده ونواجهه ونكافحه؛ وهذه نعمةٌ منه علينا، ولطفٌ منه بنا، وحكمةٌ بينه وبيننا وإلا كانت العصمة تنبتر، والطمع ينقطع، والأمل يضعف، والرجاء يخيب، والأركان تتخلخل، والجود والكرم والحكمة والقدرة والجبروت والملكوت تأبى ذلك؛ فصارت هذه الأسماء والصفات سلالم لنا إليه، لا حقائق يجوز أن يظن به شيءٌ منها، على سبيل السياج الممدود، والمنهاج المحدود.

سقت كلام عيسى في تصنيف الحركات من أجل هذه الفقرة التي كانت محفوظةً في حركة الإبداع. فإني قد وجدت للقوم في هذا الباب حيرةً عارضة أو راكدةً، لا يستطيعون التقصي عنها، ولا يقدرون على البراءة منها، للضلال الذي قد لزمهم، والأصنام التي قد تربعت في نفوسهم، والأمثلة التي قد خالطت عقولهم، والأفياء التي استصحبوها من إحساسهم؛ والقائل هذا ينبغي أن يتحرى ويتلبث، حتى يعرى من هذه الأشياء ويتريث؛ فحينئذ أضمن له أن يصح توحيده، ويتم تجريده، وإلى التوحيد تنتهي الفلسفة بأجزائها الكثيرة، وأبوابها المختلفة، وطرقها المتشعبة. وأنا أعوذ بالله من صناعةٍ لا تحقق التوحيد، ولا تدل على الواحد، ولا تدعو إلى عبادته، والاعتراف بوحدانيته، والقيام بحقوقه، والمصير إلى كنفه، والصبر على قضائه، والتسليم لأمره؛ ووجدت أرباب هذه الصناعات، أعني الهندسة والطب والحساب والموسيقى والمنطق والتنجيم معرضين عن تجشم هذه الغايات، بل وجدتهم تاركين الإلمام بهذه الحافات..).[١]

قال: (ووجوه اختلاف الفقهاء متقاربةٌ، وأدرّتهم مستوسقة، وإنّما البلاء كلّه من أصحاب الكلام الذي يظنّون أنّ التوحيد لا يصحّ إلا بنظرهم، والدّين لا يثبت إلاّ بنصرتهم، والحقّ لا يعرف إلاّ بمقاييسهم، وهم عن أسرار التوحيد في أبعد مطرحٍ وأنأى منزح، والله تعالى أجلّ من أن يصحّح توحيده عقول خلقه، ومقاييس عباده، وظنون العاجزين عن الحقائق، وآراء المضروبين بالنّقص).[٢]

---

(١) الإمتاع والمؤانسة (١ / ٤٦٣)

(٢) البصائر والذخائر (١ / ٤٥٦)

وما ذكره التوحيدي وشيخه أبو سليمان من اضطراب المتكلمين وشكهم حتى قالوا بتكافؤ الأدلة. فصل فيه ابن تيمية القول في مسألة حدوث العالم الذي جعلوه أصل إثبات التوحيد، فقال: (والمقصود هنا الكلام في مسألة حلول الحوادث التي جعلتها الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم أصلا عظيما في تعطيل ما جاء في الكتاب والسنة من ذلك كقوله ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ وغير ذلك، ثم إنه سبحانه يقبل أن يفعل بعد أن لم يكن فاعلا، والقول بأن فاعلا يفعل وحاله قبل الفعل وبعد سواء، ولم يقم به فعل نفسه: هو في المعقول أبعد من كون الساكن الذي سكونه قديم يمتنع أن يتحرك؛ لأن السكون القديم يمتنع عدمه، ولو عرض على العقل الصحيح جواز أن يبدع أشياء من غير أن يكون له في نفسه فعل أصلا، وجواز أن يفعل ويكون فعله في نفسه بعد أن كان تاركا: لكان الثاني أقرب إلى عقل كل أحد من الأول، فإن هذا الثاني معقول والأول غير معقول.

وبهذا استطالت عليهم الدهرية من الفلاسفة ونحوهم فإنهم ادعوا حدوث الجواهر والأجسام ومضمون عموم كلامهم يقتضي أنهم ادعوا حدوث كل موجود لكن لم يقصدوا ذلك، وإنما هو لازم لهم، ومعلوم أن هذا باطل والدهرية ادعوا قدم السموات، ولا شك أن هذا كفر باطل أيضا، لكن صار كل من الفريقين يعارض الآخر بحجج تبطل حجج نفسه، لأن كلا من القولين باطل، فتكون حجتهم باطلة فيمكن إبطالها، ولهذا كان غالب أئمتهم يقولون بتكافؤ الأدلة في هذه المسألة ونحوها، ويصيرون فيها إلى الوقف والحيرة، ثم هم مع ذلك قد يعتقدون أن الإسلام لا يتم إلا بما ادعوه من القول بهذا الحدوث، فيكون ذلك سببا لنفاقهم وزندقتهم، وذلك باطل ليس هذا من أصل الإسلام في شيء، واعتبر ذلك بابن الراوندي الذي يقال إنه أحد شيوخ الأشعري وقد فرح أصحاب الأشعري بموافقته وموافقة أبي عيسى الوراق لهم على إثبات كلام النفس، ومع هذا فله كتاب مشهور سماه (كتاب التاج) في قدم العالم. وذكر الأشعري أنه في كتابه الكبير ذكر علل الملحدين والدهريين مما احتجوا به في قدم العالم، وتكلم عليها وأنه استوفى ما ذكره ابن الراوندي في كتابه المعروف بكتاب التاج وهو الذي نصر فيه القول بقدم العالم، وقد قيل إن الأشعري في آخر عمره أقر بتكافؤ الأدلة، واعتبر ذلك بالرازي فإنه في هذه وهي مسألة حدوث الأجسام يذكر أدلة الطائفتين ويصرح في آخر كتبه وآخر عمره وهو كتاب "المطالب العالية" بتكافؤ الأدلة، وأن المسألة من محارات العقول! ولهذا كان الغالب على أتباعهم الشك والارتياب في الإسلام! كما حدثني ممن حدثه ابن بادة أنه دخل على الخسروشاهي - وهو أحد تلامذة ابن الخطيب الذي قدم إلى الشام ومصر وأخذه الملك الناصر صاحب الكرك إلى عنده، وكان يقرأ عليه حتى قيل

إنه حصل له اضطراب في الإيمان من جهته وجهة أمثاله - قال: دخلت عليه بدمشق فقال لي يا فلان ما تعتقد؟ قلت: أعتقد ما يعتقده المسلمون! قال: وأنت جازم بذلك؟ وصدرك منشرح له؟ قلت نعم! قال فبكى بكاء عظيما أظنه قال لكنني والله ما أدري ما أعتقد! والله ما أدري ما أعتقد).[1]

وقد كشف ابن تيمية عن أسباب الخلل العقائدي في اختلاف المتكلمين في حقيقة التوحيد، فقال:

(الكلام في اسم الله الواحد، وأن له ثلاثة معان:

أحدها: إنه الذي لا ينقسم، ولا يتجزأ، ولا يتبعض، ولا يتعدد، ولا يتركب، وربما قال بعضهم: هذا تفسير الاسم الواحد، وهذه الوحدانية هي التي ذكروها هنا، إذ ليس مرادهم بأنه لا ينقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض، وأنه لا يكون إلهين اثنين ونحو ذلك مما يقول نحوا منه النصارى والمشركون، فإن هذا مما لا ينازعهم فيه المسلمون، وهو حق لا ريب فيه، وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعيض عن الله بهذا المعنى، وإنما مرادهم بذلك أنه لا يشهد، ولا يرى منه شيء دون شيء، ولا يدرك منه شيء دون شيء، ولا يعلم منه شيء دون شيء، ولا يمكن أن يشار منه إلى شيء دون شيء، بحيث إنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها إلى شيء دون شيء، أو يرى عباده منها شيئا دون شيء، بحيث إذا تجلى لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء فإن ذلك غير ممكن عندهم، ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيته، فإن الحجاب لا يحجب إلا ما هو جسم منقسم ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون، ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلا، ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد، أو يصل إليه، أو يدنو منه، أو يقرب إليه في الحقيقة، فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم ويسمون ذلك نفي التجسيم، إذ كل ما ثبت له ذلك كان جسما منقسما مركبا، والباري منزه عندهم عن هذه المعاني.

والمعنى الثاني: من معاني الواحد عندهم هو الذي لا شبيه له، وهذه الكلمة أقرب إلى الإسلام، لكن أجملوها فجعلوا نفي الصفات أو بعضها داخلا في نفي التشبيه، واضطربوا في ذلك على درجات لا تنضبط:

والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد، ونفي التجسيم والتشبيه.

والصفاتية تقول ليس ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه.

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦ / ٥٥٦)، وإقامة الدليل على إبطال التحليل (٢ / ٧٢).

ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفونه من ذلك، لكن وافقوا أولئك على أن ما نفوه من التشبيه - وما نفوه من المعنى الذي سموه تجسيما - هو التوحيد الذي لا يتم الدين إلا به، وهو أصل الدين عندهم، وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الأمور ليست مما بعث الله به رسوله، ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الأمور، ولا كان أصحاب رسول الله ﷺ، فكيف يكون هذا التوحيد الذي هو أصل الدين لم يدع إليه رسول الله ﷺ والصحابة والتابعون؟! بل يُعلم بالاضطرار أن الذي جاء به الرسول من الكتاب والسنة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيدا، ولهذا ما زال سلف الأمة وأئمتها ينكرون ذلك، كما روى الشيخ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي في ذم الكلام، قال سمعت عبد الرحمن جابرا السلمي، قال سمعت محمد بن عقيل بن الأزهر الفقيه يقول: جاء رجل إلى المزني فسأله عن شيء من الكلام، فقال إني أكره هذا بل أنهى عنه كما نهى عنه الشافعي، ولقد سمعت الشافعي يقول: سئل مالك عن الكلام في التوحيد؟

قال مالك: محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد! فالتوحيد ما قاله النبي ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله)، فما عصم به الدم والمال فهو حقيقة التوحيد.

ذلك ما قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتاب "ذم الكلام"، والشيخ أبو الحسن الكرخي في كتاب "الفصول في الأصول".

وروى أيضا أبو عبد الرحمن السلمي، ومن طريقه شيخ الإسلام، حدثنا محمد بن محمود الفقيه بمرو، حدثنا محمد بن عمير، حدثنا أبو يحيى زكريا بن أيوب العلاف التجيبي بمصر، حدثنا يونس بن عبد الأعلى، حدثنا أشهب بن عبد العزيز، سمعت مالك بن أنس يقول "إياكم والبدع".

قيل يا أبا عبد الله وما البدع؟

قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان.[١]

وروينا أيضا ما ذكره أيضا الشيخ أبو عبد الرحمن، حدثنا محمد بن جعفر بن مطر، سمعت شكرا، سمعت أبا سعيد البصري، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: دخلت على مالك، وعنده رجل يسأله عن القرآن؟

---

(١) انظر ذم الكلام وأهله للهروي ٥/ ٧٠، ورواه عنه أيضا الخطابي في الغنية عن الكلام وأهله ص ٣٧، وأحاديث في ذم الكلام وأهله، انتخاب أبي الفضل المقرئ، من كتاب أبي عبد الرحمن السلمي، ص ٨٢.

فقال لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله عمرا فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علما لتكلم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل.(١)

وهذا صريح في رد الكلام والتوحيد الذي كان تقوله المعتزلة والجهمية، وليس له أصل عن الصحابة والتابعين، بخلاف ما روي من الآثار الصحيحة في الصفات والتوحيد عن الصحابة والتابعين، فإن ذلك لم ينكروه إنما أنكروا الكلام والتوحيد المبتدع في أسماء الله وصفاته وكلامه.

وقال أبو عبد الرحمن: حدثنا أبو القاسم بن مستويه، حدثنا حامد بن رستم، حدثنا الحسين بن مطيع، حدثنا إبراهيم بن رستم، عن نوح الجامع، قال قلت لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟

فقال: مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة.(٢)

وقال حدثنا عبد الله بن أحمد بن سعيد البخاري، سمعت سعيد بن الأحنف، سمعت الفتح بن علوان، سمعت أحمد بن الحجاج، سمعت محمد بن الحسين صاحب أبي حنيفة يقول: قال أبو حنيفة لعن الله عمرو بن عبيد، فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يعنيهم من الكلام.

وكان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام.

وقال شيخ الإسلام أبو الفضل الحادودي، أنبأ إبراهيم بن محمد، حدثنا زكريا بن يحيى، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: سمعت الحسين بن علي الكرابيسي يقول شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المريسي، فقال لبشر: أخبرني عما تدعو إليه أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال؟

فقال بشر: لا إلا أنه لا يسعنا خلافه، فقال الشافعي أقررت على نفسك بالخطإ، فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار يواليك الناس عليه وتترك هذا؟ قال: لنا نهمة فيه، فلما خرج بشر، قال الشافعي: لا يفلح.(٣)

وروى شيخ الإسلام عن المزني، وعن الربيع، قال المزني سمعت الشافعي يقول للربيع: يا ربيع اقبل مني ثلاثة أشياء: لا تخوضن في أصحاب رسول الله ﷺ فإن خصمك النبي ﷺ يوم القيامة.

ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على التعطيل.

---

(١) انظر ذم الكلام وأهله للهروي ٥/ ٧٣

(٢) أحاديث في ذم الكلام وأهله، انتخاب أبي الفضل المقرئ، من كتاب أبي عبد الرحمن السلمي، ص ٨٦.

(٣) وانظر هذا الخبر عن الشافعي في سير الأعلام ١٠/ ٢٧.

زاد المزني: ولا تشتغل بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل.(١)

وهذا التوحيد الذي يذكره هؤلاء مأخوذ من قول بشر المريسي وذويه: وهذا التوحيد الذي ذكروه هو التعطيل بعينه، فإنه لا يصلح أن يكون إلا صفة للمعدوم!

وقال أبو عبد الرحمن السلمي أيضا: رأيت بخط أبي عمرو بن مطر يقول: سئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات؟

فقال: بدعة ابتدعوها، ولم يكن أئمة المسلمين، وأرباب المذاهب، وأئمة الدين، مثل مالك، وسفيان، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ويحيى بن يحيى، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى، وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف، يتكلمون في ذلك، بل كانوا ينهون عن الخوض فيه، ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة، فإياك والخوض فيه والنظر في كتبهم بحال.

قلت: وقول ابن خزيمة الملقب بإمام الأئمة في الكلام في الأسماء والصفات هو نظير ما نهى عنه مالك من الكلام في الأسماء والصفات، وهو هذا التوحيد الذي ابتدعته الجهمية وأتباعها، فإن ابن خزيمة له كتاب مشهور في التوحيد يذكر فيه صفات الله التي نطق بها كتابه وسنة رسوله.

قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول: قلت لأبي العباس بن سريج ما التوحيد؟

قال: توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله)، وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك.(٢)

وهذا موافق لما تقدم فبين أن الخوض في الجسم والعرض، ونفي ذلك وجعل ذلك من التوحيد هو قول أهل الباطل، فكيف بمن جعله أصل الدين كما قال شيخ الإسلام [أبو إسماعيل الهروي في كتابه "ذم الكلام"]: سمعت أحمد بن الحسن، أنبأنا الأشعث يقول: قال رجل لبشر بن أحمد أبي سهل الإسفراييني: إنما أتعلم الكلام لأعرف به الدين.

فغضب وسمعته قال: أو كان السلف من علمائنا كفارا؟

وقال أبو عمر بن عبد البر: الذي أقول أنه إذا نظر إلى إسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والأنصار، وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا: علم أن الله عز وجل لم

---

(١) وانظر هذا الخبر عن الشافعي في سير الأعلام ١٠/ ٢٨.

(٢) أحاديث في ذم الكلام وأهله، انتخاب أبي الفضل المقرئ، من كتاب أبي عبد الرحمن السلمي، ص ٨٦.

يعرفه واحد منهم إلا بتصديق النبيين، وبأعلام النبوة، ودلائل الرسالة، لا من قبل حركة ولا سكون، ولا من باب البعض والكل، ولا من باب كان ويكون، ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا في الجسم ونفيه، وفي التشبيه ونفيه لازما، ما أضاعوه وما أضاعوا الواجب، ولما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنب في مدحهم وتعظيمهم، ولو كان ذلك من علمهم مشهورا، ومن أخلاقهم معروفا، لاستفاض عنهم واشتهروا بالقرآن والروايات.[(١)]

فذكر أبو عمر أن ما يدخله هؤلاء في أصول الدين والتوحيد من الجسم ونفيه، والتشبيه ونفيه، والاستدلال بالحركة والسكون، لو كان من الدين لما أضاعه خيار هذه الأمة، فعلم أنه ليس من الدين.

وكلام علماء الملة في هذا الباب يطول، وإنما الغرض التنبيه على أن ما سماه هؤلاء توحيدا وجعلوه هو نفي التجسيم والتشبيه إنما هو شيء ابتدعوه، لم يبعث الله به رسله، ولا أنزل به كتبه، وقد اعترف بذلك حذاقهم كما ذكره أبو حامد الغزالي في كتاب "إحياء علوم الدين"، ووافقه فيه أبو الفرج بن الجوزي في كتاب "منهاج القاصدين"، لما ذكر الأسماء التي عرف مسمياتها فذكر العلم والفقه والتوحيد قال: ولهذا لما كان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وأبو الحسن الأشعري، وأبو العباس القلانسي، ممن أخذ أصل الكلام في التوحيد عن المعتزلة، وخالفوهم في بعض دون بعض، يقع في كلامهم من هذا التوحيد المبتدع المخالف للتوحيد المنزل من عند الله ما يقع، كان الناس ينبهون على ذلك، حتى ذكر شيخ الإسلام [أبو إسماعيل الهروي] قال: سمعت عدنان بن عبدة النميري يقول: سمعت أبا عمر البسطامي يقول: كان أبو الحسن الأشعري أولا ينتحل الاعتزال ثم رجع فتكلم عليهم، وإنما مذهبه التعطيل إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه.

---

(١) التمهيد ٧/ ١٥٢ وقال قبل هذه العبارة (وأخبرنا محمد بن عبد الملك، قال حدثنا عبد الله بن يونس، قال حدثنا بقي بن مخلد، قال حدثنا بكار بن عبد الله القرشي، قال حدثنا مهدي بن جعفر، عن مالك بن أنس أنه سأله عن قول الله عز وجل ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ قال: فأطرق مالك، ثم قال: استواؤه مجهول، والفعل منه غير معقول، والمسألة عن هذا بدعة.

قال بقي: وحدثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرملة قال: كنا عند مالك إذ جاءه عراقي فقال له: يا أبا عبد الله مسألة أريد أن أسألك عنها، فطأطأ مالك رأسه فقال له يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟

قال سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول، إنك امرؤ سوء أخرجوه، فأخذوا بضبعيه فأخرجوه.

وقال يحيى بن إبراهيم بن مزين: إنما كره مالك أن يتحدث بتلك الأحاديث لأن فيها حدا وصفة وتشبيها، والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل ووصف به نفسه: بوجه ويدين وبسط واستواء وكلام، فقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ﴾، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقال: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، وقال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فليقل قائل بما قال الله، ولينته إليه ولا يعدوه، ولا يفسره، ولا يقل كيف؟ فإن في ذلك الهلاك، لأن الله كلف عبيده الإيمان بالتنزيل، ولم يكلفهم الخوض في التأويل، الذي لا يعلمه غيره، وقد بلغني عن ابن القاسم أنه لم ير بأسا برواية الحديث (أن الله ضحك)، وذلك لأن الضحك من الله والتنزل والملالة والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده).

وقال الشيخ أبو نصر السجزي في رسالته إلى أهل اليمن: ولقد حكى لي محمد بن عبد الله المالكي المغربي، وكان فقيها صالحا، عن الشيخ أبي سعيد البرقي، وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذه خلف المعلم، وكان من فقهاء المالكيين أنه قال: الأشعري أقام أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع، وثبت على الأصول.

قال أبو نصر: هذا كلام خبير بمذهب الأشعري وعورته.[١]

ولهذا قال محمد بن خويز منداد إمام المالكية في وقته في العراق في الكلام الذي ذكره عنه أبو عمر بن عبد البر قال: أهل البدع والأهواء عند مالك وأصحابه الذين ترد شهادتهم هم أهل الكلام.

قال فكل متكلم فهو عندهم من أهل الأهواء والبدع عند مالك وأصحابه، وكل متكلم فهو عندهم من أهل الأهواء، أشعريا كان أو غير أشعري.

والمعنى الثالث: من معاني التوحيد عند هؤلاء الأشعرية كالقاضي أبي بكر وغيره: هو أنه سبحانه لا شريك له في الملك، بل هو رب كل شيء، وهذا معنى صحيح وهو حق، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم، حيث اعترفوا فيها بأن الله خالق كل شيء ومربيه ومدبره، والمعتزلة وغيرهم يخالفون في ذلك حيث يجعلون بعض المخلوقات لم يخلقها الله ولم يحدثها، لكن مع هذا قد ردوا قولهم ببدع غلوا فيها، وأنكروا ما خلقه الله من الأسباب، وأنكروا ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله يخلق الأشياء بعضها ببعض، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه، فهذه المعاني الثلاثة هي التي يقولون أنها معنى اسم الله الواحد، وهي التوحيد، وفيها من البدع التي خولف بها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ما قد نبهنا على بعضه.

وأما التوحيد الذي ذكره الله في كتابه، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله، واتفق عليه المسلمون من كل ملة، فهو كما قال الأئمة: شهادة أن لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما بين ذلك بقوله: ﴿وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيم﴾.

فأخبر أن الإله إله واحد لا يجوز أن يتخذ إله غيره، فلا يعبد إلا إياه، كما قال في السورة الأخرى: ﴿وَقَالَ اللّهُ لاَ تَتَّخِذُواْ إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلهٌ وَاحِدٌ فَإيَّايَ فَارْهَبُون﴾، وكما قال: ﴿لاَّ تَجْعَل مَعَ اللّهِ إِلَـهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولا﴾ إلى قوله: ﴿فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾، وكما قال: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيم.

---

(١) رسالة الإمام السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٤ وفيه (خبير بكلام الأشعري وغوره).

إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّين. أَلاَ لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، وكما قال: ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾.

والشرك الذي ذكره الله في كتابه إنما هو عبادة غيره من المخلوقات، كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الأنبياء أو تماثيلهم أو قبورهم أو غيرهم من الآدميين، ونحو ذلك مما هو كثير في هؤلاء الجهمية ونحوهم ممن يزعم أنه محق في التوحيد، وهو من أعظم الناس إشراكا وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُون﴾، وقال: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُون. وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِين. بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنْ الشَّاكِرِين﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُون﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّاب. أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَاب. وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَاد. مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاَق﴾، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُون. وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُون﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُون﴾.

قال ابن عباس وعطاء وعكرمة ومجاهد: يسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله، وهم مع هذا يعبدون غيره، ويشركون به، ويقولون له ولد، وثالث ثلاثة.

فكان الكفار يقرون بتوحيد الربوبية -وهو نهاية ما يثبته هؤلاء المتكلمون إذا سلموا من البدع فيه- وكانوا مع هذا مشركين، لأنهم كانوا يعبدون غير الله.

وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُون﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُون﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلاَلَةُ﴾، فبين سبحانه أنه بهذا التوحيد بعث جميع الرسل وأنه بعث إلى كل أمة رسولا به وهذا هو الإسلام الذي لا يقبل الله من الأولين ولا من الآخرين دينا غيره قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُون. قُلْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ

وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُون. وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِين﴾.

فدين الله أن يدينه العباد ويدينون له، فيعبدونه وحده، ويطيعونه، وذلك هو الإسلام له، فمن ابتغى غير هذا دينا فلن يقبل منه، وكذلك قال في الآية الأخرى: ﴿شَهِدَ اللّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم. إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾ فذكر أن الدين عند الله الإسلام بعد إخباره بشهادته وشهادة الملائكة وأولي العلم أنه لا إله إلا هو.

والإله هو المستحق للعبادة، فأما من اعتقد في الله أنه رب كل شيء وخالقه، وهو مع هذا يعبد غيره، فإنه مشرك بربه، متخذ من دونه إلها آخر، فليست الإلهية هو الخلق أو القدرة على الخلق، أو القدم كما يفسرها هؤلاء المبتدعون في التوحيد من أهل الكلام، إذ المشركون الذين شهد الله ورسوله بأنهم مشركون من العرب وغيرهم لم يكونوا يشكون في أن الله خالق كل شيء وربه، فلو كان هذا هو الإلهية لكانوا قائلين إنه لا إله إلا هو، فهذا موضع عظيم جدا ينبغي معرفته لما قد لبس على طوائف من الناس أصل الإسلام، حتى صاروا يدخلون في أمور عظيمة هي شرك ينافي الإسلام لا يحسبونها شركا، وأدخلوا في التوحيد والإسلام أمورا باطلة ظنوها من التوحيد وهي تنافيه، وأخرجوا من الإسلام والتوحيد أمورا عظيمة لم يظنوها من التوحيد وهي أصله، فأكثر هؤلاء المتكلمين لا يجعلون التوحيد إلا ما يتعلق بالقول والرأي واعتقاد ذلك دون ما يتعلق بالعمل والإرادة واعتقاد ذلك، بل التوحيد الذي لا بد منه لا يكون إلا بتوحيد الإرادة والقصد، وهو توحيد العبادة، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله: أن يقصد الله بالعبادة ويريده بذلك دون ما سواه، وهذا هو الإسلام، فإن الإسلام يتضمن أصلين: أحدهما: الاستسلام لله.

والثاني: أن يكون ذلك له سالما، فلا يشركه أحد في الإسلام له، وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه، وسورة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُون﴾ تفسر ذلك، ولا ريب أن العمل ومقصده مسبوق بالعلم، فلا بد أن يعلم ويشهد أن لا إله إلا الله، وأما التوحيد القولي الذي هو الخبر عن الله ففي سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن، وفيها اسمه الأحد الصمد، وكل من هذين الاسمين يدل على نقيض مذهب هؤلاء الجهمية كما بيناه في موضعه.

وعبادة الله وحده يدخل فيها كمال المحبة لله وحده، وكمال الخوف منه وحده، والرجاء له، والتوكل عليه وحده، كما يبين القرآن ذلك في غير موضع، فكل ذلك من أصول التوحيد الذي أوجب الله على عباده، وبذلك

يكون الدين كله لله كما أمر الله رسله والمؤمنين بالقتال إلى هذه الغاية حيث يقول: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلّهِ﴾..).[1]

إبطال شبه الفلاسفة والمعتزلة في مفهوم التوحيد:

كما تصدى ابن تيمية لشبه الفلاسفة في الإلهيات وإثباتهم وجود الله بالنفي المحض، وبين بطلان شبههم، وفساد استدلالهم، فقال: (وإن قالوا: إن الواحد من الوجه الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وإن صدر منه اثنان فمن وجهين.

أو قالوا: هذا معلوم بالضرورة، فلا يحتاج إلى دليل، فإنه لا بد بين المصدر والصادر من مناسبة، والوجه الواحد لا يناسب اثنين.

قيل لهم: هذا يبطل قولكم في نفي الصفات، فإن الرب قد صدر عنه مخلوقات كثيرة، وإذا كان الواحد لا يصدر عنه من الوجه الواحد إلا واحد امتنع أن تصدر هذه المخلوقات عن خالقها من وجه واحد، فدل ذلك على أنه متصف بأمور متنوعة، من صفات متنوعة، وأفعال متنوعة صدر عنه باعتبارها ما وجد من المخلوقات، فكان أصل ضلالهم توهمهم إمكان صدور المخلوقات عما قدروه من الواحد الذي لا يوجد إلا في الاذهان، لا في الأعيان..

وإذا قالوا: هو واحد ليس له صفات وأفعال تقوم به، فلو صدر عنه أكثر من واحد لكان قد صدر عن الواحد من الوجه الواحد أكثر من واحد.

قيل لهم: فذلك الأول إن كان واحدا من كل وجه لزم أن لا يصدر عنه إلا واحد من كل وجه، وهذا خلاف المشاهدة، وإن كان فيه كثرة بوجه ما فقد صدر عن الواحد من الوجه الواحد أكثر من واحد.

وإن قالوا: تلك الوجوه التي في الصادر الأول أمور عدمية.

قيل: فقد صدر عنه باعتبارها كثرة، وإذا جاز هذا جاز أن تجعل الأمور الإضافية الكثيرة في الأول مبدأ الكثرة، فكيفما أدير قولهم تبين أنه أفسد من قول النصارى في التثليث.

وحقيقة قولهم الذي قرره ابن سينا وأمثاله أن أي موجود فرض في الوجود كان أكمل من رب العالمين، وذلك أنه قرر أنه وجود مشروط بسلب جميع الأمور الثبوتية عنه، وهو معنى قولهم هو الوجود المقيد بسلب

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦ / ٥٥٩)، وإقامة الدليل على إبطال التحليل (٢ / ٨٨ - ١٠٠)



جميع الماهيات، وقولهم الوجود الذي لا يعرض له شيء من الماهيات فإن هذا بناه على قوله إن وجود الماهيات عارض لها، بناء على أن في الخارج لكل ممكن وجودا وماهية غير الوجود، وأن ذلك الوجود عرض لتلك الماهية، وإن كان لازما لها.

ولهذا قالوا: إن واجب الوجود وجوده لا يعرض لشيء من الماهيات، لئلا يلزم التركيب والتعليل، فيكون وجودا مقيدا بأن لا يعرض لشيء من الماهيات، فلا يجوز أن يكون له حقيقة في نفسه غير الوجود المحض الذي لا يتقيد بأمر ثبوتي!

فيقال لهم: فعلى هذا التقدير قد شارك جميع الموجودات في مسمى الوجود، وامتاز عنها بقيد عدمي وهو سلب كل ثبوت، وامتاز به كل منها عنه بما يخصه من الحقيقة الموجودة، ومعلوم أن الوجود أكمل من العدم، وهم يسلمون بذلك، فإذا اشترك اثنان في الوجود وامتاز أحدهما عن الآخر بأمر وجودي، والآخر لم يميز إلا بأمر عدمي كان الممتاز بأمر وجودي أكمل من الممتاز بأمر عدمي، لأنه شارك هذا في الوجود المشترك، وامتاز عنه بالوجود المختص، وذلك لم يمتز عنه الا بعدم كل وجود خاص، وسواء جعل الوجود المشترك جنسا أو عرضا عاما، وجعل المميز بينهما فصلا أو خاصة فعلى كل تقدير يلزم أن يكون ما لم يتميز إلا بعدم دون ما تميز بوجود.

وهم يقولون: إنما فررنا إلى هذا من التركيب.

فيقال: إن كان التركيب نقصا لكان ما فررتم إليه شرا مما فررتم منه، فإن الذي فررتم إليه يوجب أن لا يكون له وجود في الخارج، لأن الموجود الذي لا يختص بأمر ثبوتي لا يوجد إلا في الاذهان لا في الأعيان، وإذا قدر ثبوته في الخارج فكل موجود ممكن أكمل منه، فيلزم ان يكون كل مخلوق ولو أنه ذرة أو بعوضة أكمل من رب العالمين رب الأرض والسموات والقول المستلزم هذا في غاية الفساد!

فالحمد لله الذي هدانا لمعرفة الحق وبيان ما التبس على هؤلاء الذين يدعون أنهم أكمل الناس وهم أجهل الناس برب العالمين!

والله تعالى أخبر عن المشركين ما ذكره في سورة الشعراء من قوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِين. وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِين. وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُون. مِن دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُون. فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُون. وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُون. قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُون. تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِين. إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِين﴾، فهذا حال من سوّى المخلوقات برب العالمين، فكيف حال من فضل كل مخلوق على رب العالمين؟!

وإذا قيل: هم لم يفهموا ولم يقصدوه.

قيل: ونحن لم نقل أنهم تعمدوا مثل هذا الباطل لكن هذا لازم قولهم، وهو دليل على غاية فساده وغاية جهلهم بالله تعالى وأنهم أضل من اليهود والنصارى ومشركي العرب وأمثالهم من المشركين الذين يعظمون الخالق أكثر من تعظيم هؤلاء المعطلين...

فــإن كنــت لا تــدري فتلــك مصــيبة   وإن كنــت تــدري فالمصــيبة أعظــم

وما فروا منه من التركيب قد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع، وبينا أن لفظ التركيب مجمل يراد به تركيب الجسم من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت كتركيب السكنجبين وغيره من الأدوية بل ومن الأطعمة والأشربة والملابس والمساكن من أجزائها التي كانت متفرقة فألف بينها وركب بعضها مع بعض حتى صارت على الحال المركبة.

وقد يراد بالمركب ما لا يمتزج فيه أحد الاثنين بالآخر، كما يقال ركب الباب في موضعه، وركب المسمار في الباب، وهذا التركيب أخص من الأول، وهو المشهور من الكلام، وقد قال تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاء رَكَّبَكَ﴾، ومعلوم أن عاقلا لا يقول إن الله تعالى مركب بهذا المعنى الأول ولا بالثاني.

وقد يقال: المركب على ما يمكن مفارقة بعض أجزائه لبعض كأخلاط الانسان وأعضائه، فإنها وإن لم يعقل أنها كانت مفترقة فاجتمعت، بل خلقه الله من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة، ولكن يمكن تفريق بعض أعضائه عن بعض، ويعقل أيضا أنه إذا مات استحال فصار بعضه ترابا وبعضه هواء فتفرقت أعضائه وأخلاطه، وكذلك سائر الحيوان والنبات ومعلوم أن عاقلا لا يقول: إن الله مركب بهذا الاعتبار.

وأما تسمية الواحد الموصوف بصفاته مركبا كتسمية الحي العالم القادر الموصوف بالحياة والعلم والقدرة مركبا، فهذا اصطلاح لهم، لا يعرف شيء من الشرائع، ولا اللغات، ولا عقول جماهير العقلاء جعلوا هذا تركيبا، أو تسميه مركبا.

فاذا قالوا: نحن نسميه تركيبا؛ لأن فيه إثبات معان متعددة لذات واحدة، ونحن نسمي ذلك تركيبا، ونقيم الدليل العقلي على امتناعه.

قيل: إذا كان إلا كذلك فالنظر في المعاني المعقولة لا في الألفاظ السمعية، ونحن لا نوافقكم على جعل الإنسان مركبا من الحيوانية والناطقية، ولا أن في الوجود شيئا مركبا من أجزاء عقلية، بل المركب من الأجزاء العقلية إنما يكون في الأذهان لا الأعيان، وكل ما في الوجود من المركبات فإنما هو مركب من أجزاء حسية موجودة في الخارج.

والناس قد تنازعوا في الجسم هل هو مركب من أجزاء حسية وهو الجواهر المفردة أو من أجزاء عقلية، وهي المادة والصورة، أو لا من هذا ولا من هذا، على ثلاثة أقوال والصحيح عندنا القول الثالث، ثم يليه قول من جعله مركبا من الأجزاء الحسية، وأفسد الثلاثة قول من جعله مركبا من الأجزاء العقلية كما قد بسط في موضعه.

وحينئذ فمن قال إن الباري جسم وأن الجسم مركب من الأجزاء الحسية أو العقلية كان الاستدلال على بطلان هذا التركيب استدلالا مقبولا ممن يقوله.

فإن مطلوبه صحيح لكن يبقى النظر هل يحسن هذا المستدل الاستدلال عليه أو لا يحسنه.

وأما من قال إنه ليس بمركب لا هذا التركيب، ولا هذا التركيب، وإنما أسميه جسما أو جوهرا، لأن الجسم والجوهر عندي اسم لكل موجود قائم بنفسه، فهذا النزاع معه في اسم الجسم والجوهر نزاع لفظي لا عقلي ولا شرعي، فإن الشرع لم ينطق بهذا الاسم لا نفيا ولا إثباتا، والعقل إنما ينظر في المعاني لا في مجرد اللفظ، فالنظر مع هذا إما في إثبات كون الجسم مركبا أحد التركيبين، وهذا بحث عقلي معروف، وإما في كون لفظ الجسم في اللغة لكل مركب، وهذا مركب، وهذا بحث لغوي له موضع أخر.

وهؤلاء ليس مقصودهم بنفي التركيب هذا المعنى فقط، فإن هذا يوافقهم عليه كثير من مثبتة الصفات، لكن مقصودهم أنه لا يتصف بصفة ثبوتية أصلا، وأخذوا لفظ التركيب الذي وافقهم بعض أهل الكلام على نفي معناه، وتوسعوا فيه حتى جعلوه أعم مما وافقهم عليه أولئك المتكلمون ونفوه، وصاروا كالجهمية المحضة التي تنفي الأسماء والصفات أو تثبتها على وجه المجاز.

والمقصود هنا أن نقول: قولهم الموصوف بالحياة والعلم والقدرة مركب من هذا وهذا، يقال لهم سموا هذا تركيبا أو تجسيما أو ما شئتم من الأسماء فما الدليل على نفي هذا عقلا أو سمعا؟

قالوا: الدليل على ذلك أن كل مركب مفتقر الى أجزائه، وجزؤه غيره، فالمركب مفتقر إلى غيره، والمفتقر إلى غيره ليس واجبا بنفسه.

فيقال: أجزاء هذا الدليل وألفاظه التي تسمونها حدودا كلها ألفاظ مجملة تحتمل حقا وباطلا، واستعمال الألفاظ المجملة في الحدود والقياس من باب السفسطة.

ويقال لكم: قد عرف أن لفظ المركب مجمل وأن المراد به هنا ذات تقوم بها صفات، وحينئذ فالمراد بالافتقار تلازم الذات والصفات، بمعنى أنه لا توجد الذات إلا مع وجود صفتها الملازمة لها، ولا توجد الصفة إلا مع وجود

الذات الملازمة لها، ولو قدر أنه أريد بالتركيب التركيب من الأجزاء الحسية أو العقلية مع تلازم الأجزاء فهذا معناه.

فإذا قيل: كل مركب مفتقر إلى جزئه إن عني به أنه مستلزم لجزئه وأنه لا يوجد إلا بوجود جزئه فهذا صحيح، فإن وجود المجموع بدون كل من آحاده ممتنع، وإن أريد أنه يفتقر إليه افقار المفعول إلى فاعله، والمعلول إلى علته الفاعلة، أو القابلة، أو الغائية، أو الصورية، فهذا باطل، فإن الواحد من العشرة، والجزء من الجملة، لا يجوز أن يكون فاعلا، ولا غاية، ولا هي هو الصورة.

ثم قولكم "وجزؤه غيره"، يقال لفظ الغير يراد به ما كان مباينا للشيء، وما يجوز مفارقته له وما ليس إياه، فإن أردتم أن جزء المجموع ما هو مباين له فهذا باطل، فإنه يمتنع أن يكون مباينا له مع كونه جزءا منه، فيمتنع أن يكون غيرا له بهذا الاعتبار، وإن قلتم يجوز أن يفارقه فهذا ليس عام على الإطلاق، بل يجوز في بعض الأفراد أن يفارق غيره من الأجزاء ويفارق المجموع الذي هو الهيئة الاجتماعية، ولا يلزم ذلك في كل مجموع لا سيما على أصلهم، فإن الفلك عندهم مركب من أجزائه وصفاته ولا يجوز عندهم على أجزائه التفرق.

والمسلمون وجمهور العقلاء عندهم إن الله حي عليم قدير، ولا يجوز أن يفارقه كونه حيا عالما قادرا، بل لم يزل ولا يزال كذلك، وكونه حيا عالما قادرا من لوازم ذاته، وهي ملازمة لذاته لا يجوز عليه الافتراق بوجه من الوجوه، فامتنع أن تكون صفاته هذه أغيارا بهذا الاعتبار.

وإن فسر الغيران بما ليس أحدهما هو الآخر، أو بما يجوز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر فلا ريب أن صفة الموصوف التي يمكن معرفتها بدونه غير له بهذا الاعتبار، لكن إذا كانت تلك الصفة لازمة له وهو لازم لها، لم يكن في ذلك ما يوجب أن يكون أحدهما مفتقرا إلى الآخر مفعولا للآخر، ولا علة فاعلة، ولا غائية، ولا صورية، أكثر ما في ذلك أن تكون الصفة مفتقرة إلى الذات افتقار الحال إلى محله القابل له، وهم يسمون القابل علة قابلة، لكن فيما يحدث لها من المقبولات لا فيما يكون لازما لها أزلا وأبدا، وإن قدر أنهم يسمون جميع ذلك علة ومعلولا فتكون الذات علة قابلة للصفة بهذا الاعتبار، وكون الصفة معلولة هو معنى كونها صفة قائمة بالموصوف).[1]

كما بين ابن تيمية بطلان شبه المعتزلة في مفهوم التوحيد عندهم وهو نفي الصفات عن الله؛ فقال: (وأما أصل ضلالهم في الصفات فظنهم أن الموصوف الذي تقوم به الصفات لا يكون إلا محدثا، وقولهم من أبطل

---

(١) الرد على المنطقيين (١ / ٢٢١ - ٢٢٧)

الباطل، فإنهم يسلمون إن الله حي عليم قدير، ومن المعلوم إن حيا بلا حياة، وعليما بلا علم، وقديرا بلا قدرة، مثل متحرك بلا حركة، وأبيض بلا بياض، وأسود بلا سواد، وطويل بلا طول، وقصير بلا قصر، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة التي يدعى فيها نفي المعنى المشتقة منه، وهذا مكابرة للعقل والشرع واللغة!

الثاني أنه أيضا من المعلوم أن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا غيره، فإذا خلق سبحانه كلاما في محل وجب أن يكون ذلك المحل هو المتكلم به، فتكون الشجرة هي القائلة لموسى ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾، ويكون كل ما أنطقه الله تعالى من المخلوقات كلامه كلاما لله تعالى..

كما علم بما في مصنوعاته من الأحكام والإتقان أنه عالم، وبما فيها من التخصيص أنه مريد: فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم، وبما فيها من الغايات المحمودة أنه حكيم، والقرآن يبين آيات الله الدالة على قدرته ومشيئته وآياته الدالة على إنعامه ورحمته وحكمته ولعل هذا أكثر في القرآن..).[١]

إبطال شبه الباطنية والصوفية الاتحادية في تعريف التوحيد:

وقد تصدى ابن تيمية أيضا لبيان انحراف التصوف الباطني الفلسفي، الذي يقرر عقيدة وحدة الوجود، وأنه ليس ثم في الوجود خالق ومخلوق، بل ليس ثم إلا حقيقة واحدة، فذكر كيف تطورت دعوتهم لهذه العقيدة، حيث يقول: (ولهذا ذكر ابن عربي في أول الفتوحات ثلاث عقائد: عقيدة مختصرة من إرشاد أبي المعالي بحججها، الكلامية، ثم عقيدة فلسفية كأنها مأخوذة من ابن سينا وأمثاله، ثم أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في "فصوص الحكم"، وهو وحدة الوجود، فقال: "وأما عقيدة خلاصة الخاصة فتأتي مفرقة في الكتاب"!

ولهذا كان هؤلاء كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام، فيجعلون أفضل الخلق المحقق عندهم وهو القائل بالوحدة، وإذا وصل إلى هذا فلا يضره عندهم أن يكون يهوديا أو نصرانيا، بل كان ابن سبعين وابن هود والتلمساني وغيرهم يسوغون للرجل أن يتمسك باليهودية والنصرانية، كما يتمسك بالإسلام! ويجعلون هذه طرقا إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختص بهم من النصارى واليهود إذا عرفتم التحقيق لم يضركم بقاؤكم على ملتكم! بل يقولون مثل هذا للمشركين عباد الأوثان! حتى أن رجلا كبيرا من القضاة كان من غلمان ابن عربي فلما قدم ملك المشركين الترك هولاكو خان المشرك إلى الشام وولاه القضاء وأتى دمشق

---

(١) العقيدة الأصفهانية (١ / ١٩٩)

أخذ يعظم ذلك الملك الذي فعل في الإسلام وأهله ببغداد وحلب وغيرهما من البلاد ما قد شهر بين العباد، فقال له بعض من شهده من طلبة الفقهاء ذلك الوقت: يا سيدي ليته كان مسلما؟ فبالغ في خصومته مبالغة أخافته، وقال: أي حاجة بهذا إلى الإسلام؟ وأي شيء يفعل هذا بالإسلام؟ سواء كان مسلما أو غير مسلم ونحو هذا الكلام!

وهذا كان من آثار مذهب الذين يدعون التحقيق ويجعلون المتحقق الذي يسوغ التدين بدين المسلمين واليهود والنصارى والمشركين هو أفضل الخلق، وبعده عندهم على ما ذكره ابن سبعين وإخوانه هو الصوفي يعنون المتصوف على طريقة الفلاسفة، ليس هو الصوفي الذي على مذهب أهل الحديث والكتاب والسنة، فلفظ الصوفي صار مشتركا، فهؤلاء القائلون بالوحدة إذا قالوا الصوفي يريدون به هذا، ولهذا كان عندهم أفضل من الفيلسوف، لأنه جمع بين النظر والتأله كالسهروردي المقتول وأمثاله، وبعده عندهم المتكلم الأشعري فجعلوا الأشعرية دون الفلاسفة وأنقص منهم، ومعلوم باتفاق المسلمين أن من هو دون الأشعرية كالمعتزلة والشيعة الذين يوجبون الإسلام ويحرمون ما رواءه، فهم خير من الفلاسفة الذين يسوغون التدين بدين المسلمين واليهود والنصارى، فكيف بالطوائف المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة كالأشعرية والكرامية والسالمية وغيرهم؟ فإن هؤلاء مع إيجابهم دين الإسلام وتحريمهم ما خالفه يردون على أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة كالخوارج والشيعة والقدرية والجهمية، ولهم في تكفير هؤلاء نزاع وتفصيل، فمن جعل الفيلسوف الذي يبيح دين المشركين واليهود والنصارى خيرا من اثنتين وسبعين فرقة فليس بمسلم، فكيف بمن جعله خيرا من طوائف أهل الكلام المنتسبين إلى الذب عن السنة والجماعة؟!

وهؤلاء يتصلون بالكفار اتصال القرامطة الباطنية بهم، لما بين الكفار والمنافقين من معاداة أهل الإيمان، ولهذا كانت الباطنية وأتباعهم الرافضة بالشام وغيره مواصلين للكفار معادين لأهل الإيمان، وهم من جنس هؤلاء، ومن أسباب ضلال هؤلاء أنهم لما رأوا الكمال في العلم والعمل، والعلم متقدم على العمل في السلوك، وأما العلم النظري فجعلوه هو الغاية بناء على أن كمال النفس في العلم، فرأوا الفقه هو العلم العملي فجعلوه أدنى المراتب، ثم الكلام بعده لأنه عندهم العلم النظري الذي يليق بالعامة، لأن المتكلم يقول أنه ينصر العقيدة الشرعية بالأدلة القطعية والادلة العقلية فهي عقيدة مبرهنة.

وهؤلاء يعتقدون أن ما أخبرت به الرسل هو للعامة، وأما الحقيقة التي لا يعلمها إلا الخواص فأمر باطن لا يعرف من مفهوم خطاب الرسل، فلهذا جعلوا المتكلم بعد الفقيه إلى فوق، وجعلوا هذا الاعتقاد على وجهين

فالاعتقاد المجرد للعامة، والاعتقاد المقرون بحججه للخاصة، ثم بعد ذلك المتفلسف، لأنه عندهم دخل من النظريات الباطنة التي لم تظهرها الرسل، بل أشارت إليها ورمزت، وبعد ذلك الصوفي لأنه عندهم جمع بين النظر وبين التأله الباطن، فصار العلم له شهودا، ثم بعد ذلك المحقق على أصلهم، وهو الذي شهد أن الموجود واحد، وهو الذي انتهى إلى الغاية، ويدعون أن هذا هو لباب ما جاءت به الأنبياء، وما كان عليه الفلاسفة القدماء، ولهذا يقول ابن سبعين في أول الإجابة: إني عزمت على إفشاء سر الحكمة، التي رمز إليها هرامس الدهور الأولية، وبيان العلم الذي رامت إفادته الهداية النبوية!

وهو وابن عربي وأمثالهما في ترتيب دعوتهم من جنس ملاحدة الشيعة الباطنية، فإن عقيدتهم في الابتداء عقيدة الشيعة، ثم ينقلون المستجيب لهم إلى الرفض، ثم ينقلونه إلى ترك الأعمال، ثم ينقلونه إلى الانسلاخ من خصوص الإسلام، ثم إلى الانسلاخ من الملل، إلى أن يصل إلى البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم عندهم، فيصير معطلا محضا، حتى يقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف إلا في إثبات الوجود، يعنون المبدع للعالم، فلو تركته الفلاسفة لم يبق بيننا وبينهم خلاف!

وهذا في الحقيقة هو منتهى دعوة أولئك الملاحدة، وقوى ضلالهم أمور منها اعتقادهم أن لما جاءت به الرسل باطنا يناقض ظاهره، ومن أسباب ذلك ما حصل لهم من الحيرة والاضطراب في فهم ما جاءت به الرسل).[1]

وقال عن الباطنية: (كما فعل أصحاب "رسائل إخوان الصفا" وهم على طريقة هؤلاء العبيديين، ذرية " عبد الله بن ميمون القداح ". فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين، أو اليهود، أو النصارى: أن ما يقوله أصحاب "رسائل إخوان الصفا " مخالف للملل الثلاث؟!

ومما يبين هذا أن المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الإسلام كانوا من أتباع مبشر بن فاتك أحد أمرائهم، وأبي علي بن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم، نازلين قريبا من الجامع الأزهر، وابن سينا وابنه وأخوه كانوا من أتباعهما: قال ابن سينا: وقرأت من الفلسفة، وكنت أسمع أبي وأخي يذكران "العقل"، "والنفس"، وكان وجوده على عهد الحاكم، وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه، وما فعله هشتكين الدرزي بأمره من دعوة الناس إلى عبادته، ومقاتلته أهل مصر على ذلك، ثم ذهابه إلى الشام حتى أضل وادي التيم بن ثعلبة!

---

(١) الصفدية (١ / ٢٦٧ - ٢٧٣)

والزندقة والنفاق فيهم إلى اليوم، وعندهم كتب الحاكم، وقد أخذتها منهم، وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم؛ وإسقاطه عنهم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتسمية المسلمين الموجبين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية، إلى أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى..

ولهذا دخلت الزنادقة على الإسلام من باب المتشيعة قديما وحديثا، كما دخل الكفار المحاربون مدائن الإسلام بغداد بمعاونة الشيعة، كما جرى لهم في دولة الترك الكفار [المغول] ببغداد وحلب وغيرهما؛ بل كما جرى بتغير المسلمين مع النصارى وغيرهم، فهم يظهرون التشيع لمن يدعونه، وإذا استجاب لهم نقلوه إلى الرفض والقدح في الصحابة، فإن رأوه قابلا نقلوه إلى الطعن في علي وغيره، ثم نقلوه إلى القدح في نبينا وسائر الأنبياء، وقالوا: إن الأنبياء لهم بواطن وأسرار تخالف ما عليه أمتهم، وكانوا قوما أذكياء فضلاء قالوا بأغراضهم الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية، ثم قدحوا فيه!

وذوو الدعوة التي كانت مشهورة؛ والإسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلاع الألموت وغيرها في بلاد خراسان؛ وبأرض اليمن وجبال الشام؛ وغير ذلك: كانوا على مذهب العبيديين المسئول عنهم؛ وابن الصباح الذي كان رأس الإسماعيلي؛ وكان الغزالي يناظر أصحابه لما كان قدم إلى مصر في دولة المستنصر، وكان أطولهم مدة؛ وتلقى عنه أسرارهم.

وفي دولة المستنصر كانت فتنة البساسري في المائة الخامسة، سنة خمسين وأربعمائة لما جاهد البساسري خارجا عن طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسي، واتفق مع المستنصر العبيدي وذهب يحشر إلى العراق، وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد أظهروها بأرض مصر، وقتلوا طوائف من علماء المسلمين وشيوخهم كما كان سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف، وأذنوا على المنابر: "حي على خير العمل"، حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهزموهم وطردوهم إلى مصر، وكان من أواخرهم "الشهيد نور الدين محمود " الذي فتح أكثر الشام، واستنقذه من أيدي النصارى؛ ثم بعث عسكره إلى مصر لما استنجدوه على الإفرنج، وتكرر دخول العسكر إليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر؛ فأزال عنها دعوة العبيديين من القرامطة الباطنية، وأظهر فيها شرائع الإسلام، حتى سكنها من حينئذ من أظهر بها دين الإسلام. وكان في أثناء دولتهم يخاف الساكن بمصر أن يروي حديثا عن رسول الله.

وكانوا لا يدرسون في مدرستهم علوم المسلمين؛ بل المنطق، والطبيعة، والإلهي، ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة، وبنوا أرصادا على الجبال وغير الجبال، يرصدون فيها الكواكب، يعبدونها، ويسبحونها، ويستنزلون روحانياتها التي هي شياطين تتنزل على المشركين الكفار، كشياطين الأصنام، ونحو ذلك.

والمعز بن تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك، فصنف كلاما معروفا عند أتباعه؛ وليس هذا "المعز بن باديس" فإن ذاك كان مسلما من أهل السنة، وكان رجلا من ملوك المغرب؛ وهذا بعد ذاك بمدة، ولأجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي سنة قد انطفأ نور الإسلام والإيمان، حتى قالت فيها العلماء: إنها كانت دار ردة ونفاق، كدار مسيلمة الكذاب.

والقرامطة الخارجين بأرض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من العراق إلى المغرب، ثم جاءوا من المغرب إلى مصر؛ فإن كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر والردة، وهم أعظم كفرا وردة من كفر أتباع مسيلمة الكذاب ونحوه من الكذابين؛ فإن أولئك لم يقولوا في الإلهية والربوبية والشرائع ما قاله أئمة هؤلاء!

ومن علم حوادث الإسلام، وما جرى فيه بين أوليائه وأعدائه الكفار والمنافقين: علم أن عداوة هؤلاء المعتدين للإسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من عداوة التتار، وأن علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو إبطال الرسالة التي بعث الله بها محمدا؛ بل إبطال جميع المرسلين؛ وأنهم لا يقرون بما جاء به الرسول عن الله، ولا من خبره، ولا من أمره؛ وأن لهم قصدا مؤكدا في إبطال دعوته وإفساد ملته، وقتل خاصته واتباع عترته، وأنهم في معاداة الإسلام؛ بل وسائر الملل: أعظم من اليهود والنصارى؛ فإن اليهود والنصارى يقرون بأصل الجمل التي جاءت بها الرسل: كإثبات الصانع، والرسل؛ والشرائع، واليوم الآخر، ولكن يكذبون بعض الكتب والرسل، كما قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا. أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾. وأما هؤلاء القرامطة فإنهم في الباطن كافرون بجميع الكتب والرسل، يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يثقون به؛ لا يظهرونه، كما يظهر أهل الكتاب دينهم، لأنهم لو أظهروه لنفر عنهم جماهير أهل الأرض من المسلمين وغيرهم، وهم يفرقون بين مقالتهم ومقالة الجمهور؛ بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالتها ومقالة الجمهور، ويرون كتمان مذهبهم، واستعمال التقية، وقد يكون من الرافضة من له نسب صحيح مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا؛ لكن يكون جاهلا مبتدعا. وإذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم وإسلامهم يكتمون ما هم عليه من البدعة والهوى لكن جمهور الناس يخالفونهم: فكيف بالقرامطة الباطنية الذين

يكفرهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى، وإنما يقرب منهم الفلاسفة المشاءون أصحاب أرسطو، فإن بينهم وبين القرامطة مقاربة كبيرة، ولهذا يوجد فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة: كسنان الذي كان بالشام، والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالألموت، ثم صار منجما لهؤلاء وملك الكفار، وصنف "شرح الإشارات لابن سينا" وهو الذي أشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم "الداسميدية" فهؤلاء وأمثالهم يعلمون أن ما يظهره القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك أنه باطل؛ لكن يكون أحدهم متفلسفا، ويدخل معهم لموافقتهم له على ما هو فيه من الإقرار بالرسل والشرائع في الظاهر، وتأويل ذلك بأمور يعلم بالاضطرار أنها مخالفة لما جاءت به الرسل، فإن "المتفلسفة" متأولون ما أخبرت به الرسل من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم، وأما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفيها القرامطة؛ بل يوجبونها على العامة؛ ويوجبون بعضها على الخاصة، أو لا يوجبون ذلك. ويقولون: إن الرسل فيما أخبروا به وأمروا به لم يأتوا بحقائق الأمور؛ ولكن أتوا بأمر فيه صلاح العامة، وإن كان هو كذبا في الحقيقة. ولهذا اختار كل مبطل أن يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة، كما فعل ابن التومرت الملقب بالمهدي، ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لأنه كان مثلها في الجملة، ولم يكن منافقا مكذبا للرسل معطلا للشرائع، ولا يجعل للشريعة العملية باطنا يخالف ظاهرها؛ بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة، ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنب. فهؤلاء "القرامطة" هم في الباطن والحقيقة أكفر من اليهود والنصارى وأما في الظاهر فيدعون الإسلام بل وإيصال النسب إلى العترة النبوية، وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الأنبياء والأولياء، وأن إمامهم معصوم. فهم في الظاهر من أعظم الناس دعوى بحقائق الإيمان وفي الباطن من أكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين.

وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم، ولا ريب أنه قد انضم إليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم، ولا موافقا لهم على ذلك، فيكون من أتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم؛ بمنزلة أتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم، ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود؛ وأن الخالق هو المخلوق. فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم، وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد فإن نسبة هؤلاء إلى الجهمية كنسبة أولئك إلى الرافضة والجهمية، ولكن القرامطة أكفر من

الاتحادية بكثير؛ ولهذا كان أحسن حال عوامهم أن يكونوا رافضة جهمية، وأما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح؛ ولكن لا يفهم كلامهم؛ ويعتقد أن كلامهم كلام الأولياء المحققين).[١]

وقال عن دعوتهم وكيف صارت ستارا لكل أعداء الإسلام في الخارج والداخل: (ودخل في الرافضة من الزنادقة المنافقين الإسماعيلية والنصيرية وغيرهم ممن لم يكن يجترئ أن يدخل عسكر الخوارج لأن الخوارج كانوا عبادا متورعين، كما قال فيهم النبي ﷺ: "يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم" الحديث، فأين هؤلاء الرافضة من الخوارج، والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم فإن الظلم حرام مطلقا، كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به ويقولون أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضا، وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبنى على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض، والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يكفر فسق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيا ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس.

وأهل السنة نقاوة المسلمين فهم خير الناس للناس.[٢]

وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم وقتلوا خلقا عظيما وأخذوا أموالهم، ولما أنكسر المسلمون سنة غازان، أخذوا الخيل والسلاح والأسرى وباعوهم للكفار النصارى بقبرص، وأخذوا من مر بهم من الجند، وكانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى، وقالوا له: أيما خير المسلمون أو النصارى؟ فقال: بل النصارى!

---

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل (٣ / ١٩٠ - ٢٠٠)

(٢) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٠٣)

فقالوا له: مع من تحشر يوم القيامة؟ فقال: مع النصارى!

وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين، ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جوابا مبسوطا في غزوهم وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم، وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين، لئلا يجتمعوا.

فما أذكره في هذا الكتاب من ذم الرافضة وبيان كذبهم وجهلهم قليل من كثير مما أعرفه منهم، ولهم شر كثير لا أعرف تفصيله، ومصنف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة إنما نقابلهم ببعض ما فعلوه بأمة محمد ﷺ سلفها وخلفها، فإنهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين، وإلى خيار أمة أخرجت للناس فجعلوهم شرار الناس، وافتروا عليهم العظائم، وجعلوا حسناتهم سيئات، وجاؤوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة بأصنافها غاليها وإماميها وزيديها والله يعلم وكفى بالله عليما ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شر منهم، ولا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الإيمان منهم..).[١]

وقال عن الصوفية الاتحادية وعلاقتهم بالباطنية وبالمغول التتار: (وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام: أن قوم عاد وثمود وفرعون وقومه وسائر من قص الله قصته من الكفار أعداء الله، وأنهم معذبون في الآخرة، وأن الله لعنهم وغضب عليهم، فمن أثنى عليهم، وجعلهم من المقربين ومن أهل النعيم: فهو أكفر من اليهود والنصارى من هذا الوجه، وهذه الفتوى لا تحتمل بسط كلام هؤلاء وبيان كفرهم وإلحادهم، فإنهم من جنس القرامطة الباطنية والإسماعيلية الذين كانوا أكفر من اليهود والنصارى، وأن قولهم يتضمن الكفر بجميع الكتب والرسل، كما قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي - صاحب هذا الكتاب - فقال: رأيته شيخا نجسا يكذب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله.

وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام -لما قدم القاهرة وسألوه عنه- قال: هو شيخ سوء كذاب مقبوح، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجا، فقوله: يقول بقدم العالم؛ لأن هذا قوله، وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله! وإن العالم صورة الله وهوية الله! فإن هذا أعظم من كفر القائلين بقدم العالم، الذين يثبتون واجب الوجود، ويقولون إنه صدر عنه الوجود الممكن.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٠٤)

وقال عنه من عاينه من الشيوخ: إنه كان كذابا مفتريا وفي كتبه - مثل الفتوحات المكية وأمثالها - من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب - هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين ومن القونوي والتلمساني وأمثاله من أتباعه، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر - الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى - فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟ ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر، ولكن هؤلاء التبس أمرهم على من لم يعرف حالهم، كما التبس أمر القرامطة الباطنية لما ادعوا أنهم فاطميون، وانتسبوا إلى التشيع، فصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم، ولهذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إما زنديقا منافقا؛ وإما جاهلا ضالا، وهكذا هؤلاء الاتحادية: فرءوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر، وهم الذين يفهمون قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظم كتبهم، أو عرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أو من قال إنه ما صنف هذا الكتاب! وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق؛ بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادا، ويصدون عن سبيل الله. فضررهم في الدين: أعظم من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم فضلالهم وإضلالهم: أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية، ولهذا هم يريدون دولة التتار ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عاميا من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفا بحقيقة أمرهم، ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه، ويجعلونهم على حق كما يجعلون عباد الأصنام على حق، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر، ومن كان محسنا للظن بهم - وادعى أنه لم يعرف حالهم - عرف حالهم فإن لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا ألحق بهم وجعل منهم، وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة؛ فإنه من رءوسهم وأئمتهم؛ فإنه إن كان ذكيا فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان معتقدا لهذا باطنا وظاهرا فهو أكفر من النصارى، فمن لم يكفر هؤلاء وجعل لكلامهم تأويلا كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعد).(١)

---

(١) مجموع الفتاوى (٢ / ١٣٠ - ١٣٣)

الاتباع للأنبياء قطب رحى الاهتداء:

وإذا كان الإيمان بالله، والعلم به، وما يجب له، وما يمتنع عليه -عند ابن تيمية- لا يمكن معرفته على النحو الذي أراده الله ورضيه إلا بالوحي فقط، فالاهتداء لحقائق الإيمان التفصيلية وأحكامه العبادية والفقهية والسياسية لا يكون إلا بالاتباع المطلق للأنبياء، وخاتمهم محمد ﷺ، واتباع أصحابه كما أمر بذلك الوحي، كما قال تعالى: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيم. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾، ﴿وَمَن يُطِعِ اللّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾..

وقد كان لهذا التراث الفكري التجديدي أثره الكبير لاحقا في تشكيل الفكر الإسلامي المعاصر، الذي صار أكثر تحررا من سطوة آثار الفلسفة اليونانية التي تأثرت بها المدارس الكلامية منذ أواخر القرن الهجري الثاني، وآثار المدرسة العرفانية الشرقة التي تأثرت بها الطرق الصوفية، وصار أشد ارتباطا بالقرآن والسنة كمصدر وحيد للاعتقاد في الإسلام، وصارت مؤلفاته هي الأكثر تأثيرا في هذا المجال وبلا منازع، في إعادة الاعتبار للوحي كمصدر وحيد للإيمان، ابتداءً من كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، و(نقض المنطق)، وانتهاءً بكتابه (نقض التأسيس)، و(الاستقامة)، والذي قرر فيه هذا الأصل العظيم الذي جعله قطب الرحى للتجديد الفكري والفقهي، حيث يقول في مقدمته:

(قاعدة في وجوب الاستقامة والاعتدال، ومتابعة الكتاب والسنة: في باب أسماء الله وصفاته وتوحيده بالقول والاعتقاد، وبيان اشتمال الكتاب والسنة على جميع الهدى، وأن التفرق والضلال إنما حصل بترك بعضه، والتنبيه على جميع البدع المقابلة في ذلك بالزيادة في النفي والإثبات، ومبدأ حدوثها وما وقع في ذلك من الأسماء المجملة، والاختلاف والافتراق الذي أوجب تكفير بعض هؤلاء المختلفين بعضهم لبعض، وذلك بسبب ترك بعض الحق، وأخذ بعض الباطل، وكتمان الحق، ولبس الحق بالباطل:

فصل: الرأي المحدث في الأصول وهو الكلام المحدث، وفي الفروع وهو الرأي المحدث في الفقه، والتعبد المحدث كالتصوف المحدث، والسياسة المحدثة: يظن طوائف من الناس أن الدين محتاج إلى ذلك، لا سيما كل طائفة في طريقتها، وليس الأمر كذلك، فإن الله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾، إلى غير ذلك من النصوص التي دلت على أن الرسول عرف الأمة جميع ما يحتاجون إليه من دينهم، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾، وقال ﷺ: "تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي إلا هالك"، وقال "إنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا

كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ". فلولا أن سنته وسنة الخلفاء الراشدين تسع المؤمن وتكفيه عند الاختلاف الكثير لم يجز الأمر بذلك، وكان يقول في خطبته "شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة"، وكان ابن مسعود يخطب بنحو ذلك كل خميس ويقول "إنكم ستحدثون ويحدث لكم".

وقد قررنا في القواعد: في قاعدة السنة والبدعة: أن البدعة هي الدين الذي لم يأمر الله به ورسوله، فمن دان دينا لم يأمر الله ورسوله به فهو مبتدع بذلك، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾، ولا ريب أن هذا يشكل على كثير من الناس لعدم علمهم بالنصوص ودلالتها على المقاصد، ولعدم علمهم بما أحدث من الرأي والعمل، وكيف يرد ذلك إلى السنة، كما قال عمر بن الخطاب "ردوا الجهالات إلى السنة".

وقد تكلم الناس على أصناف ذلك، كما بيّن طوائف استغناء الدين عن الكلام المحدث، وأن الله قد بين في كتابه بالأمثال المضروبة من الدلائل ما هو أعظم منفعة مما يحدثه هؤلاء، وأن ما يذكرونه من الأدلة فهي مندرجة فيما ذكره الله تعالى، حتى أن الأشعري نفسه وأمثاله قد بينوا طريقة السلف في أصول الدين واستغنائها عن الطريقة الكلامية، كطريقة الأعراض ونحوها، وأن القرآن نبه على الأدلة، وليس دلالته كما يظنه بعض أهل الكلام من جهة الخبر فقط! وأين هذا من أهل الكلام الذين يقولون إن الكتاب والسنة لا يدلان على أصول الدين بحال، وأن أصول الدين تستفاد بقياس العقل المعلوم من غيرهما، وكذلك الأمور العملية التي يتكلم فيها الفقهاء فإن من الناس من يقول إن القياس يحتاج إليه في معظم الشريعة لقلة النصوص الدالة على الأحكام الشرعية، كما يقول ذلك أبو المعالي وأمثاله من الفقهاء مع انتسابهم إلى مذهب الشافعي ونحوه من فقهاء الحديث، فكيف بمن كان من أهل رأى الكوفة ونحوهم!

وكذلك ما فرعوه في باب الحكم والسياسة وغيرها، عامة ذلك مبني على أصول فاسدة مخالفة للشريعة، ولهذا تكثر هذه الفروع وتنتشر حتى لا تضبطها قاعدة، لأنها ليست موافقة للشريعة، فأما الشريعة فإنها كما قال النبي ﷺ "بعثت بجوامع الكلم"، والكلمة الجامعة هي القضية الكلية والقاعدة العامة التي بعث بها نبينا ﷺ فمن فهم كلمه الجوامع علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها.

الوجه الثالث: أن النصوص دالة على عامة الفروع الواقعة كما يعرفه من يتحرى ذلك، ويقصد الإفتاء بموجب الكتاب والسنة ودلالتها، وهذا يعرفه من يتأمل، كمن يفتى في اليوم بمائة فتيا أو مائتين أو ثلاثمائة

وأكثر أو أقل، وأنا قد جربت ذلك، ومن تدبر ذلك رأى أهل النصوص دائما أقدر على الإفتاء وأنفع للمسلمين في ذلك من أهل الرأي المحدث، فإن الذي رأيناه دائما أن أهل رأي الكوفة من أقل الناس علما بالفتيا وأقلهم منفعة للمسلمين، مع كثرة عددهم وما لهم من سلطان وكثرة بما يتناولونه من الأموال الوقفية والسلطانية وغير ذلك، ثم إنهم في الفتوى من أقل الناس منفعة، قل أن يجيبوا فيها، وإن أجابوا فقل أن يجيبوا بجواب شاف، وأما كونهم يجيبون بحجة فهم من أبعد الناس عن ذلك!

وسبب هذا أن الأعمال الواقعة يحتاج المسلمون فيها إلى معرفة بالنصوص، ثم إن لهم أصولا كثيرة تخالف النصوص، والذي عندهم من الفروع التي لا توجد عند غيرهم فهي مع ما فيها من المخالفة للنصوص التي لم يخالفها أحد من الفقهاء أكثر منهم: عامتها إما فروع مقدرة غير واقعة، وإما فروع متقررة على أصول فاسدة، فإذا أرادوا أن يجيبوا بمقتضاها رأوا ما في ذلك من الفساد وإنكار قلوب المؤمنين عليهم فأمسكوا!

لكن أعظم المهم في هذا الباب وغيره تمييز السنة من البدعة، إذ السنة ما أمر به الشارع، والبدعة ما لم يشرعه من الدين، فإن هذا الباب كثر فيه اضطراب الناس في الأصول والفروع، حيث يزعم كل فريق أن طريقه هو السنة، وطريق مخالفه هو البدعة، ثم إنه يحكم على مخالفه بحكم المبتدع، فيقوم من ذلك من الشر ما لا يحصيه إلا الله، وأول من ضل في ذلك هم الخوارج المارقون، حيث حكموا لنفوسهم بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنته، وأن عليا ومعاوية والعسكرين هم أهل المعصية والبدعة فاستحلوا ما استحلوه من المسلمين!

وليس المقصود هنا ذكر البدع الظاهرة التي تظهر للعامة أنها بدعة كبدعة الخوارج والروافض ونحو ذلك، لكن المقصود التنبيه على ما وقع من ذلك في أخص الطوائف بالسنة وأعظمهم انتحالا لها، كالمنتسبين إلى الحديث مثل مالك والشافعي وأحمد، فإنه لا ريب أن هؤلاء أعظم اتباعا للسنة وذما للبدعة من غيرهم، والأئمة كمالك وأحمد وابن المبارك وحماد بن زيد والأوزاعي وغيرهم يذكرون من ذم المبتدعة وهجرانهم وعقوبتهم ما شاء الله تعالى،

وهذه الأقوال سمعها طوائف ممن اتبعهم وقلدهم..

واعتبر ذلك بأمور:

أحدها: أن كلام مالك في ذم المبتدعة وهجرهم وعقوبتهم كثير ومن أعظمهم عنده الجهمية الذين يقولون إن الله ليس فوق العرش، وإن الله لم يتكلم بالقرآن كله، وإنه لا يُرى - يوم القيامة - كما وردت به السنة، وينفون نحو ذلك من الصفات، ثم إنه كثير في المتأخرين من أصحابه من ينكر هذه الأمور كما ينكرها فروخ الجهمية،

ويجعل ذلك هو السنة، ويجعل القول الذي يخالفها وهو قول مالك وسائر أئمة السنة هو البدعة، ثم إنه مع ذلك يعتقد في أهل البدعة ما قاله مالك! فبدل هؤلاء الدين فصاروا يطعنون في أهل السنة!

الثاني: أن الشافعي من أعظم الناس ذما لأهل الكلام ولأهل التغيير، ونهيا عن ذلك، وجعلا له من البدعة الخارجة عن السنة، ثم إن كثيرا من أصحابه عكسوا الأمر حتى جعلوا الكلام الذي ذمه الشافعي هو السنة وأصول الدين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتاب والسنة الذي مدحه الشافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها!

الثالث: أن الإمام أحمد في أمره باتباع السنة ومعرفته بها ولزومه لها ونهيه عن البدع وذمه لها ولأهلها وعقوبته لأهلها بالحال التي لا تخفى، ثم إن كثيرا مما نص هو على أنه من البدع التي يذم أهلها صار بعض أتباعه يعتقد أن ذلك من السنة، وأن الذي يذم من خالف ذلك! مثل كلامه في مسألة القرآن في مواضع منها تبديعه لمن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق، وتجهميه لمن قال مخلوق، ثم إن من أصحابه من جعل ما بدعه الإمام أحمد هو السنة! فتراهم يحكمون على ما هو من صفات العبد كألفاظهم وأصواتهم وغير ذلك بأنه غير مخلوق، بل يقولون هو قديم! ثم إنهم يبدعون من لا يقول بذلك ويحكمون في هؤلاء بما قاله أحمد في المبتدعة وهو فيهم!

وكذلك ما أثبته أحمد من الصفات التي جاءت بها الآثار واتفق عليها السلف كالصفات الفعلية من الاستواء والنزول المجيء والتكلم إذا شاء وغير ذلك، فينكرون ذلك بزعم أن الحوادث لا تحل به، ويجعلون ذلك بدعة، ويحكمون على أصحابه بما حكم به أحمد في أهل البدع! وهم من أهل البدعة الذين ذمهم أحمد!

ونظائر هذا كثيرة!

بل قد يحكى عن واحد من أئمتهم إجماع المسلمين على أن الحوادث لا تحل بذاته، لينفي بذلك ما نص أحمد وسائر الأئمة عليه من أنه يتكلم إذا شاء، ومن هذه الأفعال المتعلقة بمشيئته، ومعلوم أن نقل الإجماع على خلاف نصوصه ونصوص الأئمة من أبلغ ما يكون، وهذا كنقل غير واحد من المصنفين في العلم إجماع المسلمين على خلاف نصوص الرسول! وهذه المواضع من ذلك أيضا، فإن نصوص أحمد والأئمة مطابقة لنصوص الرسول..).[1]

(١) الاستقامة ص ٣ - ١٦.

وما ذكره ابن تيمية هنا عن الأئمة الأربعة ومذاهبهم في أصول الدين، يؤكده الأئمة من المذاهب الأخرى، كما نقله عنهم الحافظ ابن حجر الشافعي بعد أن ذكر اضطراب المذاهب في الصفات والاستواء على العرش، فقال: (ونقل محيي السنة البغوي [الشافعي] في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفع.

وقال أبو عبيد والفراء وغيرهما بنحوه.

وأخرج أبو القاسم اللالكائي [الشافعي] في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

وأخرج البيهقي [الشافعي] بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ فقال: هو كما وصف نفسه.

وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كما وصف به نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجوه.

ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة، لكن قال فيه: والإقرار به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحددون، ولا يشبهون، ويروون هذه الأحاديث، ولا يقولون كيف.

قال أبو داود: وهو قولنا.

قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا.

وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب، من غير تشبيه، ولا تفسير، فمن فسر

شيئا منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وفارق الجماعة، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء.

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج بن أبي حاتم في مناقب الشافعي، عن يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا الرؤية والفكر، فنثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته، والسكوت عنه.

ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: مذهب أهل السنة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال بلا كيف.

والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي، وأحمد بن حنبل.

وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول: وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث، وما يشبهه من الصفات.

وقال [الترمذي] في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات، فنؤمن بها، ولا نتوهم، ولا يقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك: أنهم أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها، وقالوا هذا تشبيه، وقال إسحاق بن راهويه: إنما يكون التشبيه لو قيل يد كيد، وسمع كسمع.

وقال [الترمذي] في تفسير المائدة: قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك.

وقال ابن عبد البر [المالكي]: أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئا منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة.

وقال إمام الحرمين [الشافعي] في الرسالة النظامية: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء

الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله تعالى، والذي نرتضيه رأيا، وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة، للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتما، لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع. انتهى.

وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة!

وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال:

قولان لمن يجريها على ظاهرها:

أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويتفرع من قولهم عدة آراء.

والثاني من ينفي عنها شبه صفة المخلوقين، لأن ذات الله لا تشبه الذوات، فصفاته لا تشبه الصفات، فإن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته.

وقولان لمن يثبت كونها صفة، ولكن لا يجريها على ظاهرها:

أحدهما يقول لا نؤول شيئا منها، بل نقول الله أعلم بمراده.

والآخر يؤول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستيلاء، واليد القدرة ونحو ذلك.

وقولان لمن لا يجزم بأنها صفة:

أحدهما يقول: يجوز أن تكون صفة وظاهرها غير مراد، ويجوز أن لا تكون صفة.

والآخر يقول: لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه).[1]

توافق المعقول والمنقول ودرء التعارض بينهما:

لقد كانت إشكالية تعارض النقل والعقل من أشد المشكلات التي أثارها المتكلمون، وكان طرحها في حد ذاته يعبر عن أزمة في فهم حقيقة الإسلام والتوحيد، ودور كل من النقل والعقل، وحدود كل منهما وسلطته، وقد نفى ابن تيمية في كتبه هذه الافتراضية من أصلها، وعدّ طرحها قصورا في فهم حقيقة الدين والعقل، وأكد

---

(١) فتح الباري - ابن حجر (١٣ / ٤٠٦)

استحالة وقوع التعارض بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وأنه إن وقع فهو إما بين قطعي وظني، فيجب تقديم القطعي منهما لكونه قطعيا، نقليا كان أو عقليا، وأنه لا يمكن أن يكونا جميعا قطعيين، فإما أن يكون النقلي ضعيفا، أو العقلي موهوما سخيفا، وقد بين ابن تيمية كيف أفضى التقليد بالمتأخرين إلى الابتداع في الدين لتصورهم وقوع هذا التعارض الموهوم، وأنهم لا يتصورون ذلك في المنقول عن أئمتهم فكيف بالمنقول عن النبي ﷺ!

فقال: (اتباع أئمة الفقهاء وأئمة شيوخ العبادة كأصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم تجد أحدهم دائما يجد في كلامهم ما يراه هو باطلا، ويتوقف في رد ذلك لاعتقاده أن إمامه أكمل منه عقلا وعلما ودينا، هذا مع علم كل من هؤلاء أن متبوعه ليس بمعصوم، وأن الخطأ جائز عليه، ولا تجد أحدا من هؤلاء يقول: إذا تعارض قولي وقول متبوعي قدمت قولي مطلقا، لكنه إذا تبين له أحيانا الحق في نقيض قول متبوعه، أو أن نقيضه أرجح منه، قدمه لاعتقاده أن الخطأ جائز عليه.

فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي صلي الله عليه وسلم قدم رأيه على نص الرسول صلي الله عليه وسلم في أنباء الغيب، التي ضل فيها عامة من دخل فيها، بمجرد رأيه بدون الاستهداء بهدي الله والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب؟

ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق.

بل نقول قولا عاما كليا: إن النصوص الثابتة عن الرسول صلي الله عليه وسلم لم يعارضها قط صريح معقول، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات مبناها على معان متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتي وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقليه، ومما يوضح هذا:

الوجه التاسع: وهو أن يقال: القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط، وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات كل منهم يقول: إنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدعي الآخر أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره نقيضه!

وهذا من حيث الجملة معلوم، فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون: إن أصلهم المتضمن نفي الصفات والتكذيب بالقدر -الذي يسمونه التوحيد والعدل- معلوم بالأدلة العقلية القطعية، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون: إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية.

بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون: إن علم الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد، بدون السمع، كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال وهذا هو الذي يجعلونه قطعيا ويؤثمون المخالف فيه!

وكل من طائفتي النفي والإثبات فيهم من الذكاء والعقل والمعرفة ما هم متميزون به على كثير من الناس، وهذا يقول: إن العقل الصريح دل على النفي، والآخر يقول: العقل الصريح دل على الإثبات!

وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص كمسائل الصفات والقدر، وأما المسائل المولدة، كمسألة الجوهر الفرد، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض، وغير ذلك، ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي!

ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافا من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون الباري سميعا بصيرا مع كونه حيا عليما قديرا، ويثبتون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا، ويثبتون خبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلك، ثم بين المشايخة والحسينية -أتباع أبي الحسن البصري- من التنازع ما هو معروف.

وأما الشيعة فأعظم تفرقا واختلافا من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السنة منهم، حتى قيل: إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة.

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى، والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفة، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه، وأما سائر طوائف الفلاسفة فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو من أصح علومهم، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق؟ فكيف بالإلهيات!

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية، كما نقله الأشعري عنهم في كتابه في مقالات غير الإسلاميين، وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه "الدقائق"، فإن في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضعاف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم، فكلامهم في العلم الرياضي - الذي هو أصح علومهم العقلية - قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم - وهو كتاب المجسطي لبطليموس - فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب.

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم وهل هو مركب من المادة والصورة، أو الأجزاء التي لا تنقسم، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟

وكثير من حذاق النظار حار في هذه المسائل، حتى أذكياء الطوائف كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله بن الخطيب: حاروا في مسألة الجوهر الفرد، فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين، أو كتاب واحد، وتارة يحار فيها مع دعواهم أن القول الذي يقولونه قطعي برهاني عقلي لا يحتمل النقيض!

وهذا كثير في مسائل الهيئة ونحوها من الرياضيات، وفي أحكام الجسم وغيره من الطبيعيات، فما الظن بالعلم الإلهي؟ وأساطين الفلسفة يزعمون أنهم لا يصلون فيه إلي اليقين، وإنما يتكلمون فيه بالأولى والأحرى والأخلق!

وأكثر الفضلاء العارفين بالكلام والفلسفة بل وبالتصوف الذين لم يحققوا ما جاء به الرسول تجدهم فيه حيارى! كما أنشد الشهرستاني في أول كتابه لما قال: قد أشار إلي من إشارته غنم، وطاعته حتم، أن أجمع له من مشكلات الأصول، ما أشكل على ذوي العقول، ولعله استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم، لعمري:

قـد طفـت فـي تلـك المعاهـد كلهـا ... وسـيرت طرفـي بـين تلـك المعـالم

فلـم أر إلا واضـعا كـف حـائر ... علـى ذقـن أو قارعـا سـن نـادم

وأنشد أبو عبد الله الرازي في غير موضع من كتبه مثل كتاب "أقسام اللذات" لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم، وأنه ثلاث مقامات: العلم بالذات والصفات والأفعال، وعلى كل مقام عقدة، فعلم الذات عليه عقدة: هل الوجود هو الماهية أو زائد في الماهية؟ وعلم الصفات عليه عقدة: هل الصفات زائدة على الذات أم لا؟

وعلم الأفعال عليه عقدة: هل الفعل مقارن للذات أو متأخر عنها؟ ثم قال: ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب؟ ثم أنشد:

نهايـــة إقـــدام العقـــول عقـــال وأكثـــر ســـعي العـــالمين ضـــلال
وأرواحنـــا فـــي وحشـــة مـــن جســـومنا وحاصـــل دنيانـــا أذى ووبـــال
ولـــم نســـتفد مـــن بحثنـــا طـــول عمرنـــا ســـوى أن جمعنـــا فيـــه قيـــل وقـــالوا

[وقال]: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾، واقرأ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

وكان ابن أبي الحديد البغدادي من فضلاء الشيعة المعتزلة المتفلسفة وله أشعار في هذا الباب كقوله:

فيـــك يـــا أغلوطـــة الفكـــر حـــار أمـــري وانقضـــى عمـــري
ســـافرت فيـــك العقـــول فمـــا ربحـــت إلا أذى الســـفر
فلحـــى الله الأولـــى زعمـــوا أنـــك المعـــروف بـــالنظر
كـــذبوا إن الـــذي ذكـــروا خـــارج عـــن قـــوة البشـــر

هذا مع إنشاده:

وحقـــك لـــو أدخلتنـــي النـــار قلـــت للـــذين بهـــا: قـــد كنـــت ممـــن يحبـــه
وأفنيـــت عمـــري فـــي علـــوم كثيـــرة ومـــا بغيتـــي إلا رضـــاه وقربـــه
أمـــا قلـــتم: مـــن كـــان فينـــا مجاهـــدا ســـيكرم مثـــواه ويعـــذب شـــربه
أمـــا رد شـــك ابـــن الخطيـــب وزيغـــه وتمويهـــه فـــي الـــدين إذ جـــل خطبـــه
وآيـــة حـــب الصـــب أن يعـــذب الأســـى إذا كـــان مـــن يهـــوى عليـــه يصـــبه

وابن رشد الحفيد يقول في كتابه الذي صنفه ردا على أبي حامد في كتابه المسمى "تهافت الفلاسفة"، فسماه "تهافت التهافت"، ومن الذي قاله في الإلهيات ما يعتد به، وأبو الحسن الأمدي في عامة كتبه هو واقف في المسائل الكبار، يزيف حجج الطوائف ويبقي حائرا واقفا، والخونجي المصنف في أسرار المنطق الذي سمى كتابه

"كشف الأسراء"، يقول لما حضره الموت: أموت ولم أعرف شيئا إلا أن الممكن يفتقر إلى الممتنع، ثم قال: الافتقار وصف سلبي! أموت ولم أعرف شيئا. حكاه عنه التلمساني وذكر أنه سمعه منه وقت الموت!

ولهذا تجد أبا حامد الغزالي -مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف- ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، ومات وهو يشتغل في صحيح البخاري.

والحذاق يعلمون أن تلك الطريقة التي يحيل عليها لا توصل إلى المطلوب، ولهذا لما أبى قول النفاة من سلك هذه الطريق كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وصاحب خلع النعلين والتلمساني وأمثالهم: وصلوا إلى ما يعلم فساده بالعقل والدين مع دعواهم أنهم أئمة المحققين.

ولهذا تجد أبا حامد في مناظرته للفلاسفة إنما يبطل طرقهم ولا يثبت طريقة معينة، بل هو كما قال: نناظرهم -يعني مع كلام الأشعري- تارة بكلام المعتزلة، وتارة بكلام الكرامية، وتارة بطريق الواقفة، وهذه الطريق هي الغالب عليه في منتهى كلامه!

وأما الطريقة النبوية السنية السلفية المحمدية الشرعية فإنما يناظرهم بها من كان خبيرا بها، وبأقوالهم التي تناقضها، فيعلم حينئذ فساد أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق للمنقول الصحيح.

وهكذا كل من أمعن في معرفة هذه الكلاميات والفلسفيات التي تُعارض بها النصوص، من غير معرفة تامة بالنصوص ولوازمها، وكمال المعرفة بما فيها، وبالأقوال التي تنافيها، فإنه لا يصل إلي يقين يطمئن إليه وإنما تفيده الشك والحيرة!

بل هؤلاء الفضلاء الحذاق الذي يدعون أن النصوص عارضها من معقولاتهم ما يجب تقديمه، تجدهم حيارى في أصول مسائل الإلهيات، حتى مسألة وجود الرب تعالى وحقيقته، حاروا فيها حيرة أوجبت أن يتناقض هذا، كتناقض الرازي، وأن يتوقف هذا كتوقف الآمدي، ويذكرون عدة أقوال يزعمون أن الحق ينحصر فيها وهي كلها باطلة!

وقد حكي عن طائفة من رؤوس أهل الكلام أنهم كانوا يقولون بتكافؤ الأدلة، وأن الأدلة قد تكافأت من الجانبين، حتى لا يعرف الحق من الباطل، ومعلوم أن هذا إنما قالوه فيما سلكوه هم من الأدلة.

وقد حكي لي أن بعض الأذكياء -وكان قد قرأ على شخص هو إمام بلده ومن أفضل أهل زمانه في الكلام والفلسفة وهو ابن واصل الحموي- أنه قال: أضطجع على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل بين أدلة

هؤلاء وأدله هؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي شيء، ولهذا انتهى أمره إلى كثرة النظر في الهيئة، لكونه تبين له فيه من العلم ما لم يتبين له في العلوم الإلهية!

ولهذا تجد كثيرا من هؤلاء لما لم يتبين له الهدى في طريقه نكص على عقبيه، فاشتغل باتباع شهوات الغي في بطنه وفرجه أو رياسته وماله ونحو ذلك، لعدم العلم واليقين الذي يطمئن إليه قلبه وينشرح له صدره.

وهؤلاء المعرضون عن الطريقة النبوية السلفية يجتمع فيهم هذا وهذا: اتباع شهوات الغي، ومضلات الفتن، فيكون فيهم من الضلال والغي بقدر ما خرجوا عن الطريق الذي بعث الله به رسوله.

ولهذا أمرنا الله أن نقول في كل صلاة ﴿اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيم. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّين﴾..

ولو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان هؤلاء كفلان وفلان لكان شيئا كثيرا، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر، وذلك لأن الهدى هو فيما بعث الله به رسله، فمن أعرض عنه لم يكن مهتديا، فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه؟

قال الله تعالى لما أهبط آدم: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى. وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى. قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا. قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعلم بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ يتناول الذكر الذي أنزله وهو الهدى الذي جاءت به الرسل، كما قال تعالى في آخر الكلام: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا﴾ أي تركت اتباعها والعمل بما فيها، فمن طلب الهدى بغير القرآن ضل، ومن اعتز بغير الله ذل، وقد قال تعالى: ﴿اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾.

وفي حديث علي رضي الله عنه الذي رواه الترمذي ورواه أبو نعيم من عدة طرق عن علي عن النبي ﷺ لما قال إنها ستكون فتنة قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: "كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدي في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به

الألسن، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم"..

والمقصود هنا التنبيه على أنه لو سوغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى، ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم، لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدي، فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه، والمسلمون يشهدون عليه بذلك، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه، وشهادة المسلمين الذين هم شهداء الله في الأرض أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه بيقين يطمئن إليه ولا معرفة يسكن بها قلبه!

والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب، قابلهم آخرون من ذوي المعقولات فقالوا: إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، فصار ما يدعى معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح: إما بشهادة أصحابه عليه، وشهادة الأمة، وإما بظهور تناقضهم ظهورا لا ارتياب فيه، وإما بمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه!

والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على أخرى، بل يرجع في ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات، وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة، لمخالفة طائفة كبيرة لها، ولم يبق إلا أن يقال: إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه، وما وجده معرضا لأقوال الرسول ﷺ من رأيه خالفه، وقدم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ومعلوم أن هذا أكثر ضلالا واضطرابا.

فإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية، وهم ليلهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات، ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يناقض الكتاب، بل إما إلى حيرة وارتياب، وإما إلى اختلاف بين الأحزاب، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ما سلكوه من العقليات؟

فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب، فالأول ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاء حَتَّى إِذَا جَاءهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾، والثاني ﴿كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ

ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّور﴾، وأصحاب القرآن والإيمان في نور علي نور كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيم. صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ أَلاَ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُور﴾، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونِةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاء﴾، وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾..).[(١)]

وقال أيضا مفندا شبه أهل التعطيل: (وقد رأيت بعض من ابتدع وجحد من أهل المغرب مع انتسابه إلى الحديث، لكن أثرت فيه الفلسفة الفاسدة، من يقول: إنا نسمي الله الرحمن الرحيم العليم القدير عَلَمًا محضًا من غير أن نفهم منه معنى يدل على شيء قط، وكذلك في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾. يطلق هذا اللفظ من غير أن نقول له علم، وهذا الغلو في الظاهر، من جنس غلو القرامطة في الباطن. لكن هذا أيبس وذاك أكفر!

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود، أو على حق موجود، أم لا؟ فإن قال: لا. كان معطلًا محضًا، وما أعلم مسلمًا يقول هذا. وإن قال: نعم. قيل له: فهل فهمت منها دلالتها على نفس الرب، ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة والعلم، وكلاهما في الدلالة سواء؟ فلا بد أن يقول: لأن ثبوت الصفات محال في العقل، لأنه يلزم منه التركيب أو الحدوث، بخلاف الذات.

فيخاطب حينئذ بما يخاطب به الفريق الثاني، وهو من أقر بفهم بعض معنى هذه الأسماء والصفات دون بعض. فيقال له: ما الفرق بين ما أثبته وبين ما نفيته أو سكت عن إثباته ونفيه؟ فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة، بخلاف الآخر. أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر، وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع، أما الأول فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم ودود سميع بصير عليٌّ عظيم، كدلالته على أنه عليم قدير، ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لرحمته ومحبته وعلوه مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٨٥)

وأما الثاني فيقال لمن أثبت شيئًا ونفى آخر: لم نفيت، مثلًا، حقيقة رحمته ومحبته وأعدت ذلك إلى أرادته؟

فإن قال: لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على الله، قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على الله.

فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه.

قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته.

وإن قال وهو حقيقة قوله: لم أثبت الإرادة وغيرها بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين، لأن الفعل دل على القدرة، والإحكام دل على العلم، والتخصيص دل على الإرادة.

قيل له: الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الإنعام والإحسان وكشف الضر دل أيضًا على الرحمة، كدلالة التخصيص على الإرادة، والتقريب والإدناء، وأنواع التخصيص التي لا تكون إلا من المحب تدل على المحبة، أو مطلق التخصيص يدل على الإرادة، وأما التخصيص بالإنعام فتخصيص خاص، والتخصيص بالتقريب والاصطفاء تقريب خاص، وما سلكه في مسلك الإرادة يسلك في مثل هذا.

الثاني: يقال له: هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة، والسمع دليل مستقل بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم ودلالته أتم، فلأي شيء نفيت مدلوله أو توقفت وأعدت هذه الصفات كلها إلى الإرادة مع أن النصوص تفرق؟

فلا يذكر حجة إلا عورض بمثلها في إثباته الإرادة زيادة على الفعل.

الثالث: يقال له: إذا قال لك الجهمي: الإرادة لا معنى لها إلا عدم الإكراه، أو نفس الفعل والأمر به، وزعم أن إثبات إرادة تقتضي محذورًا إن قال بقدمها، ومحذورًا إن قال بحدوثها.

وهنا اضطربت المعتزلة، فإنهم لا يقولون بإرادة قديمة لامتناع صفة قديمة عندهم، ولا يقولون بتجدد صفة له، لامتناع حلول الحوادث عند أكثرهم مع تناقضهم.

فصاروا حزبين:

البغداديون: وهم أشد غلوًا في البدعة في الصفات وفي القدر، نفوا حقيقة الإرادة. وقال الجاحظ: لا معنى لها إلا عدم الإكراه. وقال الكعبي: لا معنى لها إلا نفس الفعل، إذا تعلقت بفعله، ونفس الأمر إذا تعلقت بطاعة عباده.

والبصريون: كأبي علي وأبي هاشم. قالوا: تحدث إرادة لا في محل، فلا إرادة.

فالتزموا حدوث حادث غير مراد، وقيام صفة بغير محل، وكلاهما عند العقل معلوم الفساد بالبديهة!

كان جوابه: أن ما ادعى إحالته من ثبوت الصفات ليس بمحال، والنص قد دل عليها، والفعل أيضًا.

فإذا أخذ الخصم ينازع في دلالة النص أو العقل، جعل مسفسطًا أو مقرمطًا، وهذا بعينه موجود في الرحمة والمحبة، فإن خصومه ينازعونه في دلالة السمع والعقل عليها على الوجه القطعي.

ثم يقال لخصومه: بم أثبتم أنه عليم قدير؟ فما أثبتوه به من سمع وعقل فبعينه تثبت الإرادة، وما عارضوا به من الشبه عورضوا بمثله في العليم والقدير، وإذا انتهى الأمر إلى ثبوت المعاني، وأنها تستلزم الحدوث أو التركيب والافتقار، كان الجواب ما قررناه في غير هذا الموضع، فإن ذلك لا يستلزم حدوثًا ولا تركيبًا مقتضيًا حاجة إلى غيره.

ويعارضون أيضًا بما ينفي به أهل التعطيل الذات من الشبه الفاسدة، ويلزمون بوجود الرب الخالق المعلوم بالفطرة الخلقية، والضرورة العقلية، والقواطع العقلية، واتفاق الأمم، وغير ذلك من الدلائل. ثم يطالبون بوجود من جنس ما نعهده، أو بوجود يعلمون كيفيته، فلا بد أن يفروا إلى إثبات ما تشبه حقيقته الحقائق. فالقول في سائر ما سمي ووصف به نفسه كالقول في نفسه سبحانه وتعالى.

ونكتة هذا الكلام أن غالب من نفى وأثبت شيئًا مما دل عليه الكتاب والسنة، لا بد أن يثبت الشيء لقيام المقتضي، وانتفاء المانع، وينفي الشيء لوجود المانع أو لعدم المقتضي، أو يتوقف إذا لم يكن عنده مقتضٍ ولا مانع، فيبين له أن المقتضي فيما نفاه قائم، كما أنه فيما أثبته قائم. إما من كل وجه، أو من وجه يجب به الإثبات، فإن كان المقتضي هناك حقًا، فكذلك هنا، وإلا فدرء ذاك المقتضي من جنس درء هذا، وأما المانع فيبين أن المانع الذي تخيله فيما نفاه من جنس المانع الذي تخيله فيما أثبته، فإذا كان ذلك المانع المستحيل موجودًا على التقديرين لم ينج من محذوره بإثبات أحدهما ونفي الآخر، فإنه إن كان حقًا نفاهما، وإن كان باطلًا لم ينف واحدًا منهما، فعليه أن يسوي بين الأمرين في الإثبات والنفي، ولا سبيل إلى النفي، فتعين الإثبات.



فهذه نكتة الإلزام لمن أثبت شيئًا، وما من أحد إلا ولا بد أن يثبت شيئًا أو يجب عليه إثباته، فهذا يعطيك من حيث الجملة أن اللوازم التي يدعي أنها موجبة النفي خيالات غير صحيحة، وإن لم يعرف فسادها على التفضيل، وأما من حيث التفصيل، فيبين فساد المانع وقيام المقتضي كما قرر هذا غير مرة.

فإن قال: من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض كالحياة والعلم والقدرة، ولم يثبت ما هو فيها أبعاض كاليد والقدم: هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم.

قيل له: وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسي.

فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضًا أو تسميتها أعراضًا لا يمنع ثبوتها، قيل له: وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيبًا وأبعاضًا أو تسميتها تركيبًا وأبعاضًا لا يمنع ثبوتها.

فإن قال: هذه لا يعقل منها إلا الأجزاء، قيل له: وتلك لا يعقل منها إلا الأعراض.

فإن قال: العرض ما لا يبقى وصفات الرب باقية.

قيل: والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة، وذلك في حق الله محال، فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقًا، والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه.

فإن قال: ذلك تجسيم والتجسيم منتف.

قيل: وهذا تجسيم والتجسيم منتف.

فإن قال: أنا أعقل صفة ليست عرضًا بغير متحيز، وإن لم يكن له في الشاهد نظير.

قيل له: فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير.

فإن نفى عقل هذا نفى عقل ذاك، وإن كان بينهما نوع فرق، لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع.

ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع لكن ذاك أيضًا مستلزم لنفي الذات، ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء، صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة، وهذا أيضًا ليس هو معقول النص، ولا مدلول العقل، وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق.

وأصل ذلك أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة، وهي ألفاظ مجملة، مثل متحيز ومحدد وجسم ومركب، ونحو ذلك، ونفوا مدلولها، وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلّمة، ومدلولًا عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء، فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل، إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك

لمعارض راجح، فرأوا ذلك يعكر عليهم من جهة النصوص ومن جهة العقل من ناحية أخرى فصاروا أحزابًا، تارة يغلّبون القياس الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة، وتارة يغلبون القياس الثاني ويدفعون الأول كهشام بن الحكم الرافضي، فإنه قد قيل: أول ما تكلم في الجسم نفيًا وإثباتًا من زمن هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف. فإن أبا الهذيل ونحوه من قدماء المعتزلة نفوا الجسم لما سلكوا من القياس، وعارضهم هشام وأثبت الجسم لما سلكوه من القياس، واعتقد الأولون إحالة ثبوته، واعتقد هذا إحالة نفيه، وتارة يجمعون بين النصوص والقياس بجمع يظهر فيه الإحالة والتناقض.

فما أعلم أحدًا من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره، ويوجب ما أحال نظيره، إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾.

والصواب ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبل السلف الماضين، أهل العلم والإيمان، والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صمًا وعميانًا، ولا يترك تدبر القرآن فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلى أماني.

فهذا أحد الوجهين، وهو منع أن تكون من المتشابه.

الوجه الثاني: أنه إذا قيل هذه من المتشابه، أو كان فيها ما هو من المتشابه، كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهًا،.

فيقال: الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله، إما المتشابه، وإما الكتاب كله كما تقدم، ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة..).[1]

---

(١) الفتاوى ١٣/ ٢٩٧

أثر الانحراف الفكري في الارتداد السياسي:

لم يكن جهد ابن تيمية الفكري يقتصر على كشف بطلان المذاهب الفكرية التي تخالف ما جاء به الوحي، بل تعدى إلى الربط بين هذه الانحرافات الفكرية وآثارها السياسية، ولعله الأبرز إن لم يكن الأوحد الذي رصد هذه الظاهرة الاجتماعية، ونبه على هذا الربط بين الظاهرتين!

ولا تقل آراء ابن تيمية وأحكامه المجتمعية والسياسية، وتحليله لسلوك الفرق والمذاهب، وربط ذلك بالعقائد المؤثرة فيها، أهمية عن آرائه الفقهية والفكرية، فقد سبق بذلك ابن خلدون في دراسة المجتمعات وتحليل سلوكياتها، والتنبؤ بأفعالها على نحو غير مسبوق، حتى أن ما ذكره عن الفرق والطوائف من ممارسات وسلوكيات ما زال يتكرر منذ سبعة قرون، كلما تكررت الظروف نفسها، للفرق والمذاهب التي مهدت الطريق للغزو الخارجي، فخاض معها معركة فكرية في كشف انحرافها وخطرها، ومن هذه الأفكار والفرق كالقدرية والجبرية، حيث تحدث ابن تيمية عن الأثر السياسي لهذه العقائد على واقع الأمة ومستقبلها، حيث توقع بأنه حين تقوم لليهود دولة في العراق سيكون الباطنية أعوانها وأنصارها، وهو ما تحقق في هذا القرن حتى وقفوا مع الرئيس الأمريكي الصهيوني بوش الثاني وحملته الصليبية لاحتلال العراق، ووقفوا مع بوتين وحملته الصليبية لاحتلال الشام، فقال عنهم: (وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من موادته للمسلمين، ولهذا لما خرج الترك [المغول] والكفار من جهة المشرق فقاتلوا المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خرسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت الرافضة معاونة لهم على قتال المسلمين، ووزير بغداد المعروف بالعلقمي هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام بحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلهم المسلمون بالشام كانت الرافضة من أعظم أعوانهم، وكذلك إذا صار لليهود دولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم، فهم دائما يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم)![١]

لقد حاولت الجماعات الإسلامية واتحادات علماء المسلمين في هذا العصر أن تتجاوز مشكلة الطائفية واعتبارها تاريخا مضى، وأمرا انقضى، وراهنت على أن التقارب بين الأمة وهذه الأقليات سيعزز الاتحاد الإسلامي، وحاولت تجاهل تراث ابن تيمية وقراءته للتاريخ وظواهره الاجتماعية السياسية، حتى جاء الاحتلال الأمريكي ثم الروسي، ليعود الجميع من جديد إلى نقطة الصفر، حيث عادت مشاهد دخول التتار بغداد في

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣ / ٢٢٤)

القرن السابع، ودخول الفرنجة الشام في القرن الخامس، وعادت الطوائف الدينية تكرر المواقف نفسها، بالاصطفاف مع العدو الخارجي، والقتال معه، تماما كما حذر من ذلك ابن تيمية!

وقال أيضا عن انحراف القدرية والجبرية في مسائل الاعتقاد وكيف انعكس ذلك على الواقع السياسي: (ثم حدث في آخر عصر الصحابة "القدرية"، فكانت الخوارج تتكلم في حكم الله الشرعي: أمره ونهيه، وما يتبع ذلك من وعده ووعيده، وحكم من وافق ذلك ومن خالفه، ومن يكون مؤمنا وكافرا، وهي "مسائل الأسماء والأحكام"، وسموا محكِّمة لخوضهم في التحكيم بالباطل، وكان الرجل إذا قال: لا حكم إلا لله، قالوا: هو محكم، أي خائض في حكم الله، فخاض أولئك في شرع الله بالباطل.

وأما "القدرية" فخاضوا في قدره بالباطل، وأصل ضلالهم ظنهم أن القدر يناقض الشرع، فصاروا حزبين:

١- حزبا يعظمون الشرع والأمر والنهي والوعد والوعيد واتباع ما يحبه الله ويرضاه وهجر ما يبغضه وما يسخطه، وظنوا أن هذا لا يمكن أن يجمع بينه وبين القدر، فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه، كما قطعت الخوارج ما أمر الله به أن يوصل من اتفاق الكتاب والسنة وأهل الجماعة، ففرقوا بين الكتاب والسنة، وفرقوا بين الكتاب وجماعة المسلمين، وفرقوا بين المسلمين فقطعوا ما أمر الله به أن يوصل.

وكذلك " القدرية " فصاروا حزبين: حزبا يغلّب الشرع فيكذب بالقدر وينفيه أو ينفي بعضه.

٢- وحزبا يغلّب القدر فينفي الشرع في الباطن أو ينفي حقيقته ويقول: لا فرق بين ما أمر الله به وما نهى عنه في نفس الأمر الجميع سواء! وكذلك أولياؤه وأعداؤه! وكذلك ما ذكر أنه يحبه وذكر أنه يبغضه؛ لكنه فرق بين المتماثلين بمحض المشيئة، يأمر بهذا وينهى عن مثله! فجحدوا الفرق والفصل الذي بين التوحيد والشرك، وبين الإيمان والكفر، وبين الطاعة والمعصية، وبين الحلال والحرام!

كما أن أولئك وإن أقروا بالفرق فقد أنكروا الجمع، وأنكروا أن يكون الله على كل شيء قدير، ومنهم من أنكر أن يكون الله بكل شيء عليما، وأنكروا أن يكون خالقا لكل شيء، وأن يكون ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنكروا أن يكون الله فعالا لما يشاء، وأثبتوا لغير الله الانفراد بالأحداث وشركاء خلقوا كخلقه، كما فعلت المجوس، واعتقدوا أنه لا يمكن الإيمان بأمره ونهيه إلا مع تعجيزه أو تجهيله، وأنه لا يمكن أن يوصف بالإحسان والكرم إن لم يجعل عاجزا، وإلا لزم أن يكون بخيلا.

كما أن " القدرية المجبرة " قالوا: لا يمكن أن يجعل عالما قادرا إلا بتسفيهه وتجويره.

فهؤلاء [الجبرية الجهمية] نفوا حكمته وعدله، وأولئك [القدرية المعتزلة] نفوا قدرته ومشيئته، أو قدرته ومشيئته وعلمه، وهؤلاء ضاهوا المجوس في الإشراك بربوبيته حيث جعلوا غيره خالقا، وأولئك ضاهوا المشركين الذين لا يفرقون بين عبادته وعبادة غيره، بل يجوزون عبادة غيره كما يجوزون عبادته ويقولون: ﴿لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾!

وهؤلاء [الجبرية الجهمية] منتهى توحيدهم توحيد المشركين، وهو توحيد الربوبية، فأما توحيد الإلهية المتضمن للأمر والنهي، ولكون الله يحب ما أمر به، ويبغض ما نهى عنه، فهم ينكرونه، ولهذا هم أكثر اتباعا لأهوائهم وأكثر شركا وتجويزا من المعتزلة، ومنتهى متكلميهم وعبادهم تجويز عبادة الأصنام، وأن العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما ذكر ذلك صاحب "منازل السائرين"، وأما عبادة الأصنام فباح بها متأخروهم كالرازي صنف فيها مصنفا، وابن عربي وابن سبعين وأمثالهما يصرحون بجواز عبادتها، وبالإنكار على من أنكر ذلك، وهم متناقضون في ذلك!

"فالقدرية" أصلهم أنه لا يمكن إثبات قدرته وحكمته؛ إذ لو كان قادرا لفعل غير ما فعل فلما لم يفعله دل على أنه غير قادر، وقالوا: تثبت حكمته كما يثبت حكمه؛ لأن نفي ذلك يوجب السفه والظلم وهو منزه عنه؛ بخلاف ما لم يقدر عليه فإنه معذور إذا لم يفعله فلا يلام عليه.

وقالت: "المجبرة" بل قدرته ثابتة بلا حكمة، ولا يجوز أن يفعل لحكمة؛ لأن ذلك إنما يكون لمن يحتاج إلى الفعل وهو منزه عن الحاجة، ولا عدل ولا ظلم! بل كل ما أمكن فعله فهو عدل، وليس في الأفعال ما هو حسن ينبغي الأمر به، وقبيح ينبغي النهي عنه، ولا معروف ومنكر؛ بل يجوز أن يأمر بكل شيء وينهى عن كل شيء!

ثم من حقق منهم أنكر الشرع بالكلية، وأنكر النبوات مع أنه مضطر إلى أن يأمر بشيء وينهى عن شيء؛ فإن هذا لازم لجميع الخلق لا يجدون عنه محيصا؛ لكن من اتبع الأنبياء يأمر بما ينفعه وينفع غيره، وينهى عما يضره ويضر غيره، ومن خالف الأنبياء فلا بد أن يأمر بما يضر، وينهى عما ينفع، فيستحق عذاب الدنيا والآخرة، وأما من كان منهم مقرا بالنبوة فأنكر الشرع في الباطن وقال: العارف لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة: صار منافقا يظهر خلاف ما يبطن، ويقول الشرع لأجل المارستان؛ ولهذا يسمون "باطنية" كما سموا الملاحدة "باطنية" فإن كلاهما يبطن خلاف ما يظهر، يبطنون تعطيل ما جاء به الرسول من الأمر والنهي.

فمنتهى الجهمية المجبرة إما مشركون ظاهرا وباطنا، وإما منافقون يبطنون الشرك؛ ولهذا يظنون بالله ظن السوء وأنه لا ينصر محمدا وأتباعه، كما قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ

بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيرًا﴾، وهم يتعلقون بقوله: ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، وبأنه ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاء﴾، ولذلك لما ظهر المشركون التتار وأهل الكتاب كثر في عبادهم وعلمائهم من صار مع المشركين وأهل الكتاب وارتد عن الإسلام إما باطنا وظاهرا وإما باطنا، وقال: إنه مع الحقيقة ومع المشيئة الإلهية، وصاروا يحتجون -لمن هو معظم للرسل عما لا يوافق على تكذيبه- بأن ما يفعله من الشرك، والخروج عن الشريعة، وموالاة المشركين وأهل الكتاب، والدخول في دينهم، ومجاهدة المسلمين معهم، هو بأمر الرسول! فتارة تأتيهم شياطينهم بما يخيلون لهم أنه مكتوب من نور! وأن الرسول أمر بقتال المسلمين مع الكفار لكون المسلمين قد عصوا..

وكانت هذه الأقوال الثلاثة بدمشق لما فتحت عكا..

ولما جاء قازان، وقد أسلم دمشق، انكشفت أمور أخرى، فظهر أن اليونسية [طائفة صوفية] كانوا قد ارتدوا وصاروا كفارا مع الكفار!

وحضر عندي بعض شيوخهم واعترف بالردة عن الإسلام، وحدثني بفصول كثيرة، فقلت له لما ذكر لي احتجاجهم بما جاءهم من أمر الرسول: فهب أن المسلمين كأهل بغداد كانوا قد عصوا، وكان في بغداد بضعة عشر بغيا، فالجيش الكفار المشركون الذين جاءوا كانوا شرا من هؤلاء، فإن هؤلاء كن يزنين اختيارا، فأخذ أولئك المشركون عشرات الألوف من حرائر المسلمين وسراريهم بغير اختيارهم وردوهم عن الإسلام إلى الكفر، وأظهروا الشرك وعبادة الأصنام ودين النصارى وتعظيم الصليب حتى بقي المسلمون مقهورين مع المشركين وأهل الكتاب، مع تضاعيف ما كان يفعل من المعاصي فهل يأمر محمد ﷺ بهذا ويرضى بهذا؟!

فتبين له وقال: لا والله وأخبرني عن ردة من ارتد من الشيوخ عن الإسلام!

وكان غير هذا من المشايخ من يذكر عن الشيخ محمد بن السكران أن "هولاكو" ملك المشركين لما دخل بغداد رأى ابن السكران شيخا محلوق الرأس على صورة شيخ من مشايخ الدين والطريق آخذا بفرس هولاكو!

قال: فلما رأيته أنكرت هذا واستعظمت أن يكون شيخ من شيوخ المسلمين يقود فرس ملك المشركين لقتل المسلمين!

فقلت: يا هذا أو كلمة نحو هذا.

فقال تأمر بأمر أو قال له: هل يفعل هذا بأمر أو فعلت هذا بأمر؟

فقلت: نعم بأمر!

فسكت ابن السكران وأقنعه هذا الجواب!

وكان هذا لقلة علمه بالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وظن أن ما يؤمر به الشيوخ في قلوبهم هو من الله، وأن من قال: حدثني قلبي عن ربي، فإن الله هو يناجيه، ومن قال: أخذتم علمكم ميتا عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت هو كذلك، وهذا أضل ممن ادعى الاستغناء عن الأنبياء، وأنه لا يحتاج إلى واسطتهم.

وجواب هذا أن يقال له: بأمر من تأمر؟ فإن قال: بأمر الله.

قيل: بأمر الله الذي بعث به رسوله وأنزل به القرآن أم بأمر وقع في قلبك؟

فإن قال: بالأول ظهر كذبه؛ فإنه ليس فيما يأمر الله به رسوله أن يأتي بالكفار المشركين وأهل الكتاب لقتل المسلمين وسبيهم وأخذ أموالهم، لأجل ذنوب فعلوها، ويجعل الدار [دار الإسلام] تعبد بها الأوثان، ويضرب فيها بالنواقيس، ويقتل قراء القرآن، وأهل العلم بالشرع، ويعظم النجسية علماء المشركين وقساوسة النصارى وأمثال ذلك؛ فإن هؤلاء أعظم عداوة لمحمد ﷺ، وهم من جنس مشركي العرب الذين قاتلوه يوم أحد، وأولئك عصاة من عصاة أمته، وإن كان فيهم منافقون كثيرون فالمنافقون يبطنون نفاقهم.

وإن قال: بأمر وقع في قلبي، لم يكذب لكن يقال من أين لك أن هذا رحماني، ولم لا يكون الشيطان هو الذي أمرك بهذا؟

وقد علمت أن ما يقع في قلوب المشركين وأهل الكتاب هو من الشيطان، فإن رجع إلى توحيد الربوبية وأن الجميع بمشيئته.

قيل له: فحينئذ يكون ما يفعله الشيطان والمشركون وأهل الكتاب هو بالأمر، ولا ريب أنه بالأمر الكوني القدري، فجميع الخلق داخلون تحته؛ لكن من فعل بمجرد هذا الأمر لا بأمر الرسول فإنما يكون من جنس شياطين الإنس والجن، وهو مستوجب لعذاب الله في الدنيا والآخرة، وهو عابد لغير الله متبع لهواه، وهو ممن قال الله فيه: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِين﴾، وممن قال فيهم الشيطان: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين﴾، ﴿إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِين﴾، قال الله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِين﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُون﴾، ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُون﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُون﴾ ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءنَا وَاللّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُون﴾،

فكيف تأمر بالشرك والكفر وتسلط الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين وقتل الكفار للمسلمين هذا لا يأمر الله به كما لا يأمر بالفحشاء، فإن هذا من أفحش الفواحش إذا جعلت الفاحشة اسما لكل ما يعظم قبحه، فكانت جميع القبائح السيئة داخلة في الفحشاء.

وكان أيضا بالشام بعض أكابر الشيوخ ببعلبك -الشيخ عثمان شيخ دير ناعس- يأتيه خفير الفرنج النصارى راكبا أسدا ويخلو به ويناجيه ويقول: يا شيخ عثمان وكلت بحفظ خنازيرهم، فيعذره عثمان وأتباعه في ذلك، ويرون أن الله أمره بهذا كما أمر الخضر أن يفعل ما فعل، كما عذر ابن السكران وأمثاله خفراء المشركين التتار!

والجواب لهذا كالجواب لذلك يقال له: وكلك الله تعالى بهذا - الذي أنزل على لسان نبيه الدين، وأمر أن يوالي المسلمين، وأن لا يتخذ اليهود والنصارى أولياء، بل أمرك أن تبغضهم وتجاهدهم بما استطعت - هو أمرك أن تتوكل بحفظ خنازيرهم؟!

فإن قال: هذا: ظهر كذبه، وإن قال: بل هو أمر ألقي في قلبي. لم يكذب.

وقيل له: فهذا من أمر الشيطان، لا من أمر الرحمن الذي أنزل به كتبه وأرسل به رسله؛ ولكنه من الأمر الذي كونه وقدره كشرك المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾.

ومن هؤلاء من يظن الرجال الذين يؤيد بهم الكفار من المشركين وأهل الكتاب هم أولياء الله ولا يجب عليهم اتباع الرسول كالملائكة الموكلة ببني آدم المعقبات!

فقلت لشيخ كان من شيوخهم: محمد أرسل إلى الثقلين الإنس والجن، ولم يرسل إلى الملائكة، فكل إنسي أو جني خرج عن الإيمان به فهو عدو لله لا ولي لله؛ بخلاف الملائكة.

ثم يقال له: الملائكة لا يعاونون الكفار على المعاصي، ولا على قتال المسلمين؛ وإنما يعاونهم على ذلك الشياطين؛ ولكن الملائكة قد تكون موكلة بخلقهم ورزقهم وكتابة أعمالهم، فإن ذلك ليس بمعصية فهذا الجواب بالفرق بينهم وبين الملائكة من هذين الوجهين.

وقد ظهر أنهم من جنس الشياطين لا من جنس الملائكة، وكان هذا الشيخ هو وأبوه من خفراء الكفار وكان والده يقال له: "محمد الخالدي" نسبة إلى شيطان كان يقربه يقال له الشيخ خالد، وهم يقولون إنه من الإنس من رجال الغيب، وحدثني الثقة عنه أنه كان يقول: الأنبياء ضيعوا الطريق!

ولعمري لقد ضيعوا طريق الشياطين: شياطين الإنس والجن.

وهؤلاء المشايخ: الذين يحبون المسلمين - ولكن يوالون الشيوخ الذين يوالون المشركين، الذين هم خفراء الكفار ويظنون أنهم من أولياء الله - اشتركوا هم وهم في أصل ضلالة وهو: أنهم جعلوا الخوارق الشيطانية من جنس الكرامات الرحمانية، ولم يفرقوا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾، فهؤلاء وهؤلاء عشوا عن ذكر الرحمن الذي أنزله وهو الكتاب والسنة، وعن الروح الذي أوحاه الله إلى نبيه الذي جعله الله نورا يهدي به من يشاء من عباده، وبه يحصل الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ولم يفرقوا بين آيات الأنبياء ومعجزاتهم، وبين خوارق السحرة والكهان؛ إذ هذا "مذهب الجهمية المجبرة " وهؤلاء كلهم يشتركون في هذا المذهب، فلا يجعلون الله يحب ما أمر به، ويبغض ما نهى عنه، بل يجعلون كل ما قدره وقضاه فإنه يحبه).(١)

المدارس الفلسفية والهداية الإيمانية:

لقد كانت كتب ابن تيمية وتحقيقاته الفكرية وتقريراته هي الأبرز على الإطلاق في كشف عجز المدارس الفلسفية والعقلية عن أن تكون مصدر هداية إيمانية، توصل إلى المعارف الإلهية، على فرض أنها قد تكون مصدر إقناع عقلي، ومن هنا استطاع ابن تيمية - عبر مئات الكتب والرسائل التي رد فيها على كل المدارس الفلسفية والكلامية منذ ظهورها حتى عصره - إثبات أن معرفة الله حق معرفته، لا تكون إلا عن طريق الوحي وحده، والتسليم والاتباع المطلق له، وكان أشهر أئمة عصره ردا على الفرق التي خالفت الوحي وانحرفت عن هداياته، كما قال الحافظ ابن حجر الشافعي عنه: (ومن أعجب العجب أنه كان من أعظم الناس قياما على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر، فيا قرة أعينهم إذا سمعوا تكفيره، ويا سرورهم إذا رأوا من يكفره من أهل العلم).(٢)

وقال عنه الإمام بدر الدين الحنفي: (وكان سيفا صارما على المبتدعين، وله المصنفات المشهورة المقبولة، والفتاوى القاطعة غير المعلولة).(٣)

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٢١١ - ٢٢٢)

(٢) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٤)، والشهادة الزكية للشيخ مرعي الحنبلي (ص ٧٣).

(٣) تقريظ ابن حجر على الرد الوافر (ص ١٧)، والشهادة الزكية للشيخ مرعي الحنبلي (ص ٧٧).



ظهور السنة وتحقق السيادة للأمة:

لقد استقرأ ابن تيمية تاريخ أمة الإسلام، فوجد أن ظهورها وسيادتها مرهونان باتباعها لنبيها ﷺ، وإقامتها لشريعته، والعدل الذي جاء به، وجهادها في سبيل الله، وأنه بقدر هذا الاتباع والالتزام يكون الظهور والنصر، وكلما ضعف اتباعها للشرع والعدل في شئونها السياسية والمالية والقضائية ضعفت مكانتها!

فقال: (وأما من بعد الخلفاء الراشدين فلهم في تفاصيل قبض الأموال وصرفها طرق متنوعة:

منها ما هو حق منصوص موافق للكتاب والسنة والخلفاء الراشدين.

ومنها ما هو اجتهاد يسوغ بين العلماء، وقد يسقط الوجوب بأعذار، ويباح المحظور بأسباب، وليس هذا موضع تفصيل ذلك.

ومنها ما هو اجتهاد، لكن صدوره لعدوان من المجتهد وتقصير منه، شاب الرأي فيه الهوى، فاجتمعت فيه حسنة وسيئة.

وهذا النوع كثير جدا.

ومنه ما هو معصية محضة لا شبهة فيه بترك واجب أو فعل محرم.

وهذه الأنواع الأربعة موجودة في عامة تصرفاتهم من الحكم والقسم والعقوبات وغير ذلك، إما أن يوافق سنة الخلفاء، أو لا يوافق، والذي لا يوافق إما أن يكون معذورا فيه كعذر العلماء المجتهدين، أو لا يكون كذلك، والذي لا يكون معذورا فيه عذرا شرعيا، إما أن يكون فيه شبهة واجتهاد مع التقصير والعدوان، أو لا يكون فيه شبهة ولا تأويل.

ولم أعلم أن في الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية وظفوا على الناس وظائف [ضرائب] تؤخذ منهم غير الوظائف التي هي مشروعة في الأصل، وإن كان التغيير قد وقع في أنواعها وصفاتها ومصارفها، نعم كان السواد مخارجة عليه الخراج العمري، فلما كان في دولة المنصور -فيما أظن- نقله إلى المقاسمة، وجعل المقاسمة تعدل المخارجة كما فعل النبي ﷺ بخيبر. وهذا من الاجتهادات السائغة.

وأما استئثار ولاة الأمور بالأموال والمحاباة بها فهذا قديم..[1]

---

(١) جامع المسائل (٥ / ٣٩١)

وكان الخلفاء هم المطاعين في أمر الحرب والقتال وأمر الخراج والأموال، ولهم عمال ونواب على الحروب، وعمال ونواب على الأموال، ويسمون هذه ولاية الحرب، وهذه ولاية الخراج.

ووزراؤهم الكبار ينوبون عنهم في الأمرين إلى أثناء الدولة العباسية بعد المئة الثالثة، فإنه ضعف أمر خلافة بني العباس وأمر وزرائهم بأسباب جرت، وضيعت بعض الأموال، وعصى عليهم قوم من النواحي، بتفريط جرى في الرجال والأموال. فذكر ثابت بن سنان بن ثابت بن قرة فيما علمته من "التاريخ" أنه في سنة أربع وعشرين وثلاث مئة فوض الراضي الخليفة الإمارة، ورئاسة الجيش، وأعمال الخراج، وتدبير سائر المملكة، إلى مقدم اسمه محمد بن رائق، وجعله أمير الأمراء، وأمر بأن يخطب له على سائر منابر المملكة، ولم يكن قبل ذلك شيء من ذلك.

قال: وبطل قبل ذلك أمر الوزارة، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من النواحي، ولا الدواوين، ولا كان له اسم غير اسم الوزارة فقط، وأن يحضر في أيام المواكب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة، ويقف ساكنا.

وصار ابن رائق وكاتبه ينظران فيما كان الوزراء ينظرون فيه، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق، وصارت أموال النواحي تحمل إلى خزائن الأمراء، فيأمرون فيها، وينفقون منها، ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون، وبطلت بيوت الأموال.

ثم إنه بعد ذلك حدثت دولة بني بويه الأعاجم، وغلبوا على الخلافة، وازداد الأمر عما كان عليه، وبقوا قريبا من مئة عام إلى بعد المئة الرابعة بنحو من ثلاثين سنة أو نحوها حدثت دولة السلاجقة الأتراك، وغلبوا على الخلافة أيضا.

وكان أحيانا تقوى دولة بني العباس بحسن تدبير وزرائهم - كما جرى في وزارة ابن هبيرة - بما يفعلونه من العدل، واتباع الشريعة، وينهضون به من الجهاد، وكان ملوك النواحي يعطونهم السكة والخطبة وطاعة يسيرة تشبه قبول الشفاعة، فأما الولايات، وإمارة الحروب، وجباية الأموال وإنفاقها، فكانوا خارجين فيه عن أمر الخلفاء.

وكانت سيرة الملوك تختلف، فمنهم العدل المتبع للشريعة ذو القوة والأمانة، المقيم للجهاد وللعدل، كنور الدين محمود بن زنكي بالشام والجزيرة ومصر.

ومنهم الملك المسلم المعظم لأمر الله ورسوله، كصلاح الدين [الأيوبي].

ومنهم غير ذلك أقسام يطول شرحها.

وهكذا هم في وضع الوظائف، فمن الملوك والوزراء من يسرف فيها وضعا وجباية؛ ومنهم من يستن بما فعل قبله، ويجري على العادة، فيجري هو والذي قبله على القسم الرابع؛ ومنهم من يجتهد في ذلك اجتهادا ملكيا يشبه القسم الثالث؛ ومنهم من يقصد اتباع الشريعة وإسقاط ما يخالفها، كما فعل نور الدين لما أسقط الكلف السلطانية المخالفة للشريعة التي كانت توجد بالشام ومصر والجزيرة، وكانت أموالا عظيمة جدا، وزاد الله البركات، وفتح البلاد وقمع العدو بسبب عدله وإحسانه.

ثم هذه الوظائف السلطانية التي ليس لها أصل في سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، ولا ذكرها أهل العلم المصنفون للشريعة في كتب الفقه من الحديث والرأي، هي حرام عند المسلمين، حتى ذكر ابن حزم إجماع المسلمين على ذلك..(١)

فبعض من وضع بعضها وضعه بتأويل واجتهاد علمي ديني، واتفق على ذلك الفتوى والرأي من بعض علماء ذلك الوقت ووزرائه، فإنه لما قامت دولة السلاجقة ونصروا الخلافة العباسية، وأعادوا الخليفة القائم إلى بغداد، بعد أن كان أمراء مصر من أهل البدع أولئك الروافض قد قهروه وأخرجوه عن بغداد، وأظهروا شعار البدع في بلاد الإسلام، وهي التي تسمى فتنة البساسيري في نصف المئة الخامسة حدثت أمور:

منها: بناء المدارس والخوانق ووقف الوقوف عليها، وهي المدارس النظاميات بالعراق وغيره، والرباطات كرباط شيخ الشيوخ وغير ذلك.

ومنها: ذهاب الدولة الأموية من المغرب وانتقال الأمر إلى ملوك الطوائف.

وصنف أبوالمعالي الجويني كتابا للنظام سماه "غياث الأمم في التياث الظلم"، وذكر فيه قاعدة في وضع الوظائف عند الحاجة إليها للجهاد، فإن الجهاد بالنفوس والأموال واجب، بل هو من أعظم واجبات الدين، ولا يمكن حصول الجهاد إلا بأموال تقام بها الجيوش، إذ أكثر الناس لو تركوا باختيارهم لما جاهدوا لا بأنفسهم، ولا بأموالهم، وإن ترك جمع الأموال وتحصيلها حتى يحدث فتق عظيم من عدو أو خارجي كان تفريطا وتضييعا. فالرأي أن تجمع الأموال ويرصد للحاجة.

وطريق ذلك أن توظف وظائف راتبة لا يحصل بها ضرر، ويحصل بها المصلحة المطلوبة من إقامة الجهاد.

---

(١) جامع المسائل (٥ / ٣٩٢)

والوظائف الراتبة لابد أن تكون على الأمور العادية، فتارة وظفوها على المعاوضات والأملاك، مثل أن يضعوا على البائع والمشتري في الدواب والحبوب والثمار وسائر الأطعمة والثياب مقدارا، إما على مقدار المبيع، وإما على مقدار الثمن، ويضعوا على الجعالات والإجارات، ويضعوا على العقار من جنس الخراج الشرعي، وكان ما وضعوه تارة يشبه الزكاة المشروعة من كونه يوجد في العام على مقدار؛ وتارة يشبه الخراج الشرعي؛ وتارة يشبه ما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحرب.

ومنهم من يعتدي، فيضع على أثمان الخمور ومهور البغايا ونحو ذلك مما أصله محرم بإجماع المسلمين، ومنهم من يضع على أجور المغاني من الرجال والنساء، فإن الأثمان والأجور تارة تكون حلالا في نفسها، وإنما المحرم الظلم فيها، كغالب الأثمان والأجور، وتارة تكون في نفسها حراما، كأثمان الخمور ومهور البغايا.

وكان بعد موت الملك العادل بالشام قد وضعه ابنه ذلك على دار الخمر والفواحش، فبقي غير ممنوع من جهة السلطان، لما له عليه من الوظيفة، وكان ذلك سنة خمس عشرة وست مئة.

وفي ذلك الوقت ظهرت دولة المغل جنكسخان بأرض المشرق، واستولى على أرض الإسلام، وظهرت النصارى بمصر في مملكة الأفرون، وظهرت بدع في العلماء والعباد، كبحوث ابن الخطيب، وجست العميدي، وتصوف ابن العربي، وخرقة اليونسية، وبعض الأحمدية والعدوية وغير ذلك.

وحقيقة الأمر في ذلك أن هذا من القسم الثالث أو الرابع، فإن هذا إذا صدر باجتهاد فهو في الأصل مشوب بهوى ومقرون بتقصير أو عدوان، وإن التقصير أو العدوان صادر أيضا من أكثر الرعية، فإن كثيرا منهم أو أكثرهم لو تركوا لما أدوا الواجبات التي عليهم، من الزكوات الواجبة، والنفقات الواجبة، والجهاد الواجب بالأنفس والأموال، كما أنه صادر من كثير من الولاة أو أكثرهم، بما يقبضونه من الأموال بغير حق، ويصرفونه في غير مصرفه، ويتركون أيضا ما يجب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فجمع هذه الأموال وصرفها هي من مسائل الفتن، مثل الحروب الواقعة بين الأمراء بآراء وأهواء، وهي مشتملة على طاعات ومعاصي، وحسنات وسيئات، وأمور مجتهد فيها تارة بهوى، وتارة بغير هوى، اجتهادا اعتقاديا أو عمليا، نظير الطرائق والمذاهب من الاعتقادات والفتاوى والأحكام، وأنواع الزهادات والعبادات والأخلاق، وما في ذلك من مسائل النزاع بين أهل العلم والدين في الأصول والفروع والعبادات والأحوال، فإنها أيضا مشتملة

على حسنات وسيئات، طاعات ومعاصي، وأمور مجتهد فيها تارة بهوى، وتارة بغير هوى اجتهادا اعتقاديا أو عمليا..).[١]

وقال عن النهضة التي حدثت في القرن الخامس الهجري بعد انتهاء فتنة الدولة العبيدية والفرق الباطنية، وعودة الأمة للسنة واتباع الشريعة وإقامة الجهاد: (ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر؛ حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية: كما كان في مملكة الأمير "محمود بن سبكتكين"، وفي دولة السلاجقة ابتداء، وكذلك الخليفة القادر؛ ربما اهتم بذلك، واستتاب المعتزلة، ورفعوا إليه أمر القاضي "أبي بكر" ونحوه، وهموا به حتى كان يختفي وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته.

ثم ولي النظام [الوزير نظام الملك] وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق كالدامغاني الحنفي، وأبي إسحاق الشيرازي، وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية.

وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم، ويعزر من يلعنهم.

وعلل الدامغاني: بأنهم طائفة من المسلمين.

وعلل أبو إسحاق -مع ذلك-: بأن لهم ذبا وردا على أهل البدع المخالفين للسنة.

فلم يمكن المفتي أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السنة والحديث..).[٢]

وقال أيضا: (وكانت الرافضة والقرامطة علماؤها وأمراؤها قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى تكريت، وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر.

وكان في وقتهم من الوزراء مثل: "نظام الملك"، ومن العلماء مثل: "أبي المعالي الجويني" فصاروا بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك..).[٣]

وقال أيضا: (وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوي كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل: دولة المهدي، والرشيد، ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان،

---

(١) جامع المسائل (٥ / ٣٩٢ - ٣٩٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٤ / ١٥)

(٣) مجموع الفتاوى (٤ / ١٨)

ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين، كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل، فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصي عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج، وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال: "الفتنة هاهنا"؛ ظهر حينئذ كثير من البدع، وعربت أيضا إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم، من المجوس الفرس والصابئين الروم والمشركين الهند..

وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيمانا وعدلا وجودا، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك. وكان خلفاء بني العباس أحسن تعاهدا للصلوات في أوقاتها من بني أمية، فإن أولئك كانوا كثير الإضاعة لمواقيت الصلاة، كما جاءت فيهم الأحاديث: "سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة".

لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مقموعة، وكانت الشريعة أعز وأظهر، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم.

وفي دولة "أبي العباس المأمون" ظهر "الخرمية" ونحوهم من المنافقين، وعرّب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة، فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب؛ كان من أثر ذلك: ما ظهر من استيلاء الجهمية؛ والرافضة؛ وغيرهم من أهل الضلال، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة، وذلك بنوع رأي يحسبه صاحبه عقلا وعدلا! وإنما هو جهل وظلم، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق؛ والمسلم والكافر أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولد من ذلك محنة الجهمية حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جرى مما يطول وصفه.

وكان في أيام "المتوكل" قد عز الإسلام حتى ألزم أهل الذمة بالشروط العمرية؛ وألزموا الصغار، فعزت السنة والجماعة وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهم.

وكذلك في أيام المعتضد، والمهدي، والقادر، وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم. وكان الإسلام في زمنهم أعز وكانت السنة بحسب ذلك.

وفي دولة "بني بويه" ونحوهم: الأمر بالعكس، فإنهم كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة: قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة، ومتفلسفة، ومعتزلة، ورافضة، وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبة عليهم، فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة.

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين من أحسن ممالك بني جنسه: كان الإسلام والسنة في مملكته أعز، فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله، فكانت السنة في أيامه ظاهرة، والبدع في أيامه مقموعة.

وكذلك السلطان "نور الدين محمود" الذي كان بالشام؛ عز أهل الإسلام والسنة في زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرهما من الرافضة والجهمية ونحوهم.

وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بني العباس، ووزارة ابن هبيرة لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام، ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره).[١]

توحيد هوية الأمة والمحافظة على خصوصيتها:

ولم يقتصر دور ابن تيمية على التجديد والدعوة إلى التوحيد بمفهومه الشامل الفكري والتشريعي والسياسي، بل أدرك خطورة الاختراق الذي حدث بسبب الغزو الخارجي لهوية الأمة وخصوصيتها ولغتها وأعيادها ولباسها، فصنف كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم)، داعيا إلى توحيد الهوية التي تحافظ على خصوصية الأمة أمام اجتياح الغزو الوثني المغولي من الشرق، والفرنجي الصليبي من الغرب، حيث يقول: (وأما اعتياد الخطاب بغير اللغة العربية - التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن - حتى يصير ذلك عادة للمصر وأهله، أو لأهل الدار، أو للرجل مع صاحبه، أو لأهل السوق، أو للأمراء، أو لأهل الديوان، أو لأهل الفقه، فلا ريب أن هذا مكروه فإنه من التشبه بالأعاجم، وهو مكروه كما تقدم.

ولهذا كان المسلمون المتقدمون لما سكنوا أرض الشام ومصر، ولغة أهلهما رومية، وأرض العراق وخراسان ولغة أهلهما فارسية، وأهل المغرب، ولغة أهلها بربرية عوّدوا أهل هذه البلاد العربية، حتى غلبت على أهل هذه الأمصار: مسلمهم وكافرهم، وهكذا كانت خراسان قديما.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤ / ٢٠)

ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة، واعتادوا الخطاب بالفارسية، حتى غلبت عليهم وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم، ولا ريب أن هذا مكروه، وإنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب.

واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين تأثيرا قويا بينا، ويؤثر أيضا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق.

وأيضا فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به؛ فهو واجب..[١]

والأعياد من جملة الشرع والمناهج والمناسك، التي قال الله سبحانه سورة الحج ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ كالقبلة والصلاة والصيام، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المناهج، فإن الموافقة في جميع العيد، موافقة في الكفر. والموافقة في بعض فروعه: موافقة في بعض شعب الكفر، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به الشرائع، ومن أظهر ما لها من الشعائر، فالموافقة فيها موافقة في أخص شرائع الكفر، وأظهر شعائره ولا ريب أن الموافقة في هذا قد تنتهي إلى الكفر في الجملة بشروطه).[٢]

وقال أيضا: (ومن ذلك: ترك الوظائف الراتبة من الصنائع، والتجارات، أو حلق العلم، أو غير ذلك، واتخاذه يوم راحة وفرح، واللعب فيه بالخيل أو غيرها على وجه يخالف ما قبله وما بعده من الأيام.

والضابط: أنه لا يحدث فيه أمر أصلا، بل يجعل يوما كسائر الأيام، فإنا قد قدمنا عن النبي ﷺ أنه نهاهم عن اليومين اللذين كانا لهم يلعبون فيهما في الجاهلية وأنه ﷺ نهى عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يعيدون فيه.

ومن ذلك: ما يفعله كثير من الناس في أثناء الشتاء في أثناء كانون الأول لأربع وعشرين خلت منه، ويزعمون أنه ميلاد عيسى عليه السلام، فجميع ما يحدث فيه هو من المنكرات، مثل: إيقاد النيران، وإحداث طعام، واصطناع شمع وغير ذلك. فإن اتخاذ هذا الميلاد عيدا هو دين النصارى، ليس لذلك أصل في دين الإسلام، ولم يكن لهذا الميلاد ذكر أصلا على عهد السلف الماضين، بل أصله مأخوذ عن النصارى، وانضم إليه سبب

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٥٢٦)

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٥٢٨)

طبيعي وهو كونه في الشتاء المناسب لإيقاد النيران، ولأنواع مخصوصة من الأطعمة.. وكذلك أعياد الفرس مثل: النيروز والمهرجان، وأعياد اليهود أو غيرهم من أنواع الكفار أو الأعاجم أو الأعراب، حكمها كلها على ما ذكرناه من قبل).[1]

(وأما مشابهة فارس والروم، فقد دخل في هذه الأمة من الآثار الرومية، قولا وعملا، والآثار الفارسية، قولا وعملا، ما لا خفاء به على مؤمن عليم بدين الإسلام، وبما حدث فيه، وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة، مما تضارع طريق المغضوب عليهم أو الضالين، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفورا لصاحبه: إما لاجتهاد أخطأ فيه، وإما لحسنات محت السيئات، أو غير ذلك.

وإنما الغرض أن نبين ضرورة العبد وفاقته إلى هداية الصراط المستقيم، وأن ينفتح باب إلى معرفة الانحراف).[2]

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ١١)

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١ / ٩١)

الفصل الثالث:

تجدد المؤامرات وإثارة الشبهات

(من سنة الله أنه إذا أراد إظهار دينه: أقام من يعارضه، فيحق الحق بكلماته، ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فإذا هو زاهق).

ابن تيمية

المؤامرات من جديد على ابن تيمية:

لقد أدرك خصوم ابن تيمية -الذين كانوا يرونه والسلطان الناصر قلاوون عقبة أمام مخططهم المغولي الباطني- بعد إطلاق سراحه من سجنه في مصر وتكريم السلطان له، أنه لم يعد بإمكانهم تحقيق أهدافهم إلا بالوقيعة بينهما، وإثارة الفتن والتحريض على ابن تيمية، حتى اتهموه بأنه يريد الملك والسلطة، وأنه يريد أن يفعل كما فعل ابن تومرت في المغرب، كما قال ابن حجر: (ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى، فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت ويطريه، فكان ذلك مؤكدًا لطول سجنه).[(١)]

وقال تلميذه عمر البزار: (وأخبرني من لا اتهمه أن الشيخ رضي الله عنه حين وشي به إلى السلطان المعظم الملك الناصر محمد احضره بين يديه، قال فكان من جملة كلامه إنني أخبرت أنك قد أطاعك الناس، وأن في نفسك أخذ الملك؟

فلم يكترث به، بل قال له بنفس مطمئنة، وقلب ثابت، وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: أنا أفعل ذلك؟! والله إن ملكك وملك المغل لا يساوي عندي فلسين!

فتبسم السلطان لذلك، وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة: إنك والله لصادق وإن الذي وشيء بك إلي كاذب.

واستقر له في قلبه من المحبة الدينية ما لولاه لكان قد فتك به منذ دهر طويل من كثرة ما يلقى اليه في حقه من الأقاويل الزور والبهتان، ممن ظاهر حاله للطغام العدالة، وباطنه مشحون بالفسق والجهالة!

ولم يزل المبتدعون أهل الاهواء وآكلو الدنيا بالدين متعاضدين متناصرين في عدوانه باذلين وسعهم بالسعي في الفتك به، متخرصين عليه بالكذب الصراح، مختلقين عليه وناسبين إليه ما لم يقله، ولم ينقله، ولم يوجد له به خط، ولا وجد له في تصنيف، ولا فتوى، ولا سمع منه في مجلس!

أتراهم ما علموا أن الله سائلهم عن ذلك ومحاسبهم عليه؟ أو ما سمعوا قول الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد. إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيد. مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيد﴾؟

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١ / ٥٠)

بلى والله ولكن غلب عليهم ما هم فيه من إيثار الدنيا على الاخرة، والعمل للعاجلة دون الآجلة. فلهذا حسدوه وأبغضوه، لكونه مباينهم ومخالفهم لبغضه ورفضه ما أحبوا وطلبوا، ومحبته ما باينوا ورفضوا، ولما علم الله نياته ونياتهم، أبى أن يظفرهم فيه بما راموا، حتى أنه لم يحضر معه منهم أحد في عقد مجلس، إلا وصنع الله له ونصره عليهم بما يظهره على لسانه من دحض حججهم الواهية، وكشف مكيدتهم الداهية، للخاصة والعامة).(١)

لقد انطلت هذه الوشاية -أنه يلهج بذكر ابن تومرت ويطريه- حتى على ابن حجر نفسه حين ذكرها في ترجمة حياته دون أن ينفيها!

هذا مع أن ابن تيمية نفسه قد تكلم في كتبه مرارا على بطلان عقيدة ابن تومرت، وأنه يقول بقول الباطنية، في نفي الصفات، وادعاء العصمة والمهدوية، فقال عنه: (وكثير من الغلاة في المشايخ يعتقد أحدهم في شيخه نحو ذلك، ويقولون الشيخ محفوظ، ويأمرون باتباع الشيخ في كل ما يفعل لا يخالف في شيء أصلا، وهذا من جنس غلو الرافضة والنصارى والإسماعيلية تدعى في أئمتها أنهم كانوا معصومين، وأصحاب ابن تومرت الذي ادعى أنه المهدي يقولون إنه معصوم، ويقولون في خطبة الجمعة: الإمام المعصوم والمهدي المعلوم! ويقال إنهم قتلوا بعض من أنكر أن يكون معصوما! ومعلوم أن كل هذه الأقوال مخالفة لدين الإسلام للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها، فإن الله تعالى يقول: ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ﴾..).

وقال أيضا: (وقد ادعيت هذه المهدية لعدد كثير من الدجالين، وكل ذلك باطل مثل ادعاء الرافضة ذلك لمحمد بن الحسن الداخل في السراداب، فهذا مما يعلم بطلانه عقلا، ومثل ادعاء محمد بن تومرت أنه المهدى الذي بشر به رسول الله ﷺ، وقد اتفق أهل الدين على أنه كاذب، وطوائف ادعوا ذلك، منهم من قتل، ومنهم من عزر وحبس، ومنهم من راج أمره على طائفة من الضلال، حتى انكشف ما فعله من المحال).(٢)

لقد باءت وشاية أعداء ابن تيمية بالفشل، ورأوا أن المؤامرات السياسية لم تجد معه، فاتخذوا خطة أخرى، وهو إثارة الفقهاء والقضاة عليه بدعوى مخالفة الأئمة، فهذا أدعى لاستثارة العامة عليه!

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٧٢)

(٢) مختصر الفتاوي المصرية لابن تيمية (١ / ٢١٥)



لقد غدت السلطة القضائية هي الأداة -التي سيوظفها الانقلابيون الذين فشلت مؤامراتهم في اغتيال السلطان الناصر قلاوون، وظلوا على اتصال بالاحتلال المغولي في العراق وإيران- للقضاء على ابن تيمية ودعوته التجديدية، الذي كان يمثل عقبة كؤود أمام مشروعهم الباطني للسيطرة على الحجاز والشام ومصرا!

وقد ذكر تلميذه ابن القيم كيف خططوا لقتله عشرين مرة، فقال: (ولا جرى على شيخ الإسلام ابن تيمية ما جرى من خصومه بالسجن، وطلب قتله أكثر من عشرين مرة إلا بالتأويل، فقاتل الله التأويل الباطل وأهله، وأخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإسلام، وهدوا من أركانه، وقلعوا من قواعده، ولقد تركوه أرق من الثوب الخلق البالي الذي تطاولت عليه السنون وتوالت عليه الأهوية والرياح).[١]

وقال عنه عمر بن علي البزار: (كان رضي الله عنه من أعظم أهل عصره قوة ومقاما، وثبوتا على الحق، وتقريرا لتحقيق توحيد الحق، لا يصده عن ذلك لوم لائم، ولا قول قائل، ولا يرجع عنه لحجة محتج، بل كان إذا وضح له الحق يعض عليه بالنواجذ، ولا يلتفت إلى مباين معاند، فاتفق غالب الناس على معاداته، وجل من عاداه قد تستروا باسم العلماء والزمرة الفاخرة، وهم أبلغ الناس في الإقبال على الدنيا، والإعراض عن الآخرة!

وسبب عداوتهم له أن مقصودهم الأكبر طلب الجاه والرئاسة، وإقبال الخلق، ورأوه قد رقاه الله إلى ذروة السنام من ذلك، بما أوقع له في قلوب الخاصة والعامة من المواهب التي منحه بها، وهم عنها بمعزل، فنصبوا عداوته، وامتلأت قلوبهم بمحاسدته، وأرادوا ستر ذلك عن الناس، حتى لا يفطن بهم، فعمدوا إلى اختلاق الباطل والبهتان عليه، والوقوع فيه، خصوصا عند الأمراء والحكام، وإظهارهم الإنكار عليه ما يفتي به من الحلال والحرام، فشققوا قلوب الطغام، بما اجترحوه من زور الكلام، ونسوا أن لكل قول مقاما أي مقام، بين يدي أحكم الحكام، يسأله هل قلته بحق أو بذام، فيجازي المحق دار السلام، والمبطل دار الانتقام، فبعضهم صبا إلى أقولهم تقليدا، وصار في حق هذا الإمام جبارا عنيدا، وأحس بذلك من العامة قوم قد أصبحوا للحكام عبيدا، وتصوروا أن أخذهم بزمام حصول المال يكون شديدا، فأصبحوا وهم لهم مصدقين، وفي طاعتهم مستبقين، فاجتمع من هذا التركيب العتيد، بحيث عاداه أكثر السادات والعبيد، كل بحسب غرضه الفاسد، وهو مع ذلك كلما رأى تحاشدهم في مباينته، وتعاضدهم في مناقضته، لا يزداد إلا للحق انتصارا، ولكثرة حججه وبراهينه إلا إظهارا).[٢]

---

(١) الصواعق المرسلة (١ / ٣٨١)

(٢) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٧٥)

لقد كان ابن تيمية في ذلك كله يحقق مقامات التوحيد ومراقبة الله وحده وعدم الالتفات إلى الخلق، وعدم الخشية منهم، (وكان يقول لن يخاف الرجل غير الله إلا لمرض في قلبه! فإن رجلا شكى إلى أحمد بن حنبل خوفه من بعض الولاة، فقال: لو صححت لم تخف أحدا. أي: خوفك من أجل زوال الصحة من قلبك).(١)

فتنة ابن تيمية ومنعه من الفتوى بالطلاق الثلاث سنة ٧١٨ هـ:

لقد وجد أعداء ابن تيمية فتواه بالطلاق الثلاث المجموع، وأنه يقع واحدة، وبالحلف بالطلاق وأنه يمين وفيها كفارة يمين، ذريعة لمحاكمته وحبسه، بدعوى مخالفته للإجماع والمذاهب الأربعة، مع أنه لم يزل من فقهاء المذاهب من يفتي بذلك في كل عصر ومصر!

قال ابن كثير: (وفي يوم الخميس منتصف ربيع الأول اجتمع قاضي القضاة شمس الدين بن مسلم بالشيخ الإمام العلامة تقي الدين بن تيمية وأشار عليه في ترك الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق، فقبل الشيخ نصيحته وأجاب إلى ما أشار به، رعاية لخاطره وخواطر الجماعة المفتيين، ثم ورد البريد في مستهل جمادى الأولى بكتاب من السلطان فيه منع الشيخ تقي الدين من الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق، وانعقد بذلك مجلس، وانفصل الحال على ما رسم به السلطان، ونودي به في البلد، وكان قبل قدوم المرسوم قد اجتمع بالقاضي ابن مسلم الحنبلي جماعة من المفتيين الكبار، وقالوا له أن ينصح الشيخ في ترك الإفتاء في مسألة الطلاق، فعلم الشيخ نصيحته، وأنه إنما قصد بذلك ترك ثوران فتنة وشر).(٢)

ولم تنته الفتنة فقد تطور الأمر في السنة التالية ٧١٩ هـ، حيث ورد خطاب سلطاني ثان يمنعه من الفتوى في الطلاق الثلاث، كما قال ابن كثير: (ولما كان يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من رمضان اجتمع القضاة وأعيان الفقهاء عند نائب السلطنة بدار السعادة، وقرئ عليهم كتاب من السلطان يتضمن منع الشيخ تقي الدين بن تيمية من الفتيا بمسألة الطلاق، وانفصل المجلس على تأكيد المنع من ذلك).(٣)

وقد كان ابن تيمية امتنع فترة عن الإفتاء بذلك، ثم رأى أنه لا يسعه السكوت، ولا يجب طاعة السلطان في مثل ذلك، لقوله ﷺ: (من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار)، فعاد إلى الفتوى، (ثم إن الشيخ عاد إلى الإفتاء بذلك وقال لا يسعني كتمان العلم، فلما كان يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة، تسع

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٧٢)
(٢) البداية والنهاية (١٤ / ٩٩)
(٣) البداية والنهاية (١٤ / ١٠٦)

عشرة وسبعمائة جمع القضاة والفقهاء عند نائب السلطنة بدار السعادة وقرئ عليهم كتاب السلطان وفيه فصل يتعلق بالشيخ بسبب الفتوى في هذه المسألة، وأحضر وعوتب على فتياه بعد المنع وأكد عليه في المنع من ذلك).[١]

سجن ابن تيمية سنة ٧٢٠ هـ لمعاودة الفتوى بالطلاق الثلاث:

قال ابن كثير وهو يتحدث عن أهم أحداث هذه السنة، وفيها يربط بين ما يقع في المشرق الإسلامي الذي يجاهد التتار، والمغرب الذي يجاهد الحملات الصليبية الفرنجية: (وفي هذه السنة - ٧٢٠ هـ - كانت وقعة عظيمة ببلاد المغرب بين المسلمين والفرنج؛ فنصر الله المسلمين على أعدائهم فقتلوا منهم خمسين ألفا وأسروا خمسة آلاف، وكان في جملة القتلى خمسة وعشرين ملكا من ملوك الإفرنج، وغنموا شيئا كثيرا من الأموال، يقال كان من جملة ما غنموا سبعون قنطارا من الذهب والفضة، وإنما كان جيش الإسلام يومئذ ألفين وخمسمائة فارس غير الرماة، ولم يقتل منهم سوى أحد عشر قتيلا، وهذا من غريب ما وقع وعجيب ما سمع.

وفي يوم الخميس ثاني عشرين رجب عقد مجلس بدار السعادة للشيخ تقي الدين بن تيمية بحضرة نائب السلطنة، وحضر فيه القضاة والمفتون من المذاهب، وحضر الشيخ وعاتبوه على العود إلى الإفتاء بمسألة الطلاق ثم حبس في القلعة فبقي فيها خمسة أشهر وثمانية عشر يوما، ثم ورد مرسوم من السلطان بإخراجه يوم الاثنين يوم عاشوراء من سنة إحدى وعشرين).[٢]

وذكر الذهبي ذلك في حوادث سنة ٧١٩ هـ وما جرى في الأندلس والحملة الصليبية عليها، فقال فيها: (وجاء كتاب سلطاني بمنع ابن تيمية من فتياه بالكفارة في الحلف بالطلاق، وجمع له القضاة، وعوتب في ذلك، واشتد المنع، فبقي أتباعه يفتون بها خفية...

وحج مولانا السلطان من مصر، وفيها كانت الملحمة العظمى بالأندلس بظاهر غرناطة، فقتل فيها من الفرنج أزيد من ستين ألفًا، ولم يقتل من عرف من عسكر المسلمين سوى ثلاثة عشر نفسًا. إن في ذلك لآية...

لما بلغ العدو حال السلطان الغالب بالله أبي الوليد إسماعيل بن فرج بن الأحمر، وأنه محصن لبلاده استنفروا من جميع بلادهم، ودخل دونبترة صاحب قشتالة إلى الباب بطليطلة فأذن له وقوى عزمه ليستأصل

---

(١) العقود الدرية (١ / ٣٤١)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١١١)

ما بقي بالأندلس للمسلمين. فاستنجد ابن الأحمر بصاحب فاس المريني، فلم يتحرك ولجأ الخلق إلى الله، واستغاثوا به، فأقبل الكفر في جيشٍ ناهيك أنه اشتمل على خمسة وعشرين سلطانًا، وأتوا غرناطة، ونزلوا على نهر شنيل ممتدين، فعزم السلطان ابن الأحمر على أمير جيوشه الصالح المجاهد أبي سعيد عثمان بن أبي العلا أن يبرز إليهم بالعسكر في نصف ربيع الآخر، وذلك يوم عيد العنصرة للعدو، وخرج من رجالة غرناطة نحو خمسة آلاف من المطوعة، فعزم عليهم أبو سعيد أن يرجعوا حياطةً لهم، وأن يكون طريق الخيل لهم مصاحبًا لكونه أمنع، وأوصاهم أن يثبتوا بمكان عينه لهم، وترجل أبو سعيد وبكى وسجد، فضج الخلق بالدعاء وحرك الفرسان الحرب، فاستشهد أمير رندة، فجاشت لمصرعه نفوس الأبطال، وحمى القتال، ووجه أبو سعيد إلى الرجالة أن يسرعوا إلى خيام العدو، فبادروا، ونزل الخذلان على عباد الصليب، وعمل فيهم السيف أكثر النهار، وحاز المسلمون غنيمةً لم نسمع بمثلها، وقتلت ملوكهم الكل، وأقل ما قيل أن عدد القتلى خمسون ألفًا، ومنهم طاغيتهم الأكبر دونبترة. فصبر وعلق على باب غرناطة، ورتب للأسارى ولمن يحرسهم كل يومٍ خمسة آلاف درهم. وقيل كان عدة فرسان المسلمين ألفين وخمسمائة. وقيل أقل من ذلك. وذلت النصارى والتمسوا عقد هدنة. وعندي هذه الغزوة المباركة مطولة مفصلة صحيحة).[(١)]

وقال ابن كثير: (وفي يوم عاشوراء ٧٢١ هـ خرج الشيخ تقي الدين بن تيمية من القلعة بمرسوم السلطان وتوجه إلى داره، وكانت مدة إقامته خمسة أشهر وثمانية عشر يوما رحمه الله).[(٢)]

وكانت مدة حبسه خمسة أشهر.[(٣)]

وقد ألف كمال الدين ابن الزملكاني القاضي الشافعي كتابا في مسألة الطلاق ردا على ابن تيمية.[(٤)]

وقد استعاد ابن تيمية بعد خروجه من السجن دعوته ودروسه، كما قال تلميذه ابن عبد الهادي: (ثم ورد مرسوم السلطان بإخراجه فأخرج منها يوم الإثنين يوم عاشوراء من سنة إحدى وعشرين وسبعمائة وتوجه إلى داره، ثم لم يزل بعد ذلك يعلم الناس، ويلقي الدرس بالحنبلية أحيانا، ويقرأ عليه في مدرسته بالقصاصين في أنواع من العلم، وكنت أتردد إليه في هذه المدة أحيانا وقرأت عليه قطعة من الأربعين للرازي، وشرحها لي، وكتب لي على بعضها شيئا، وكان يقرأ عليه في تلك المدة من كتبه، وهو يصلح فيها ويزيد وينقص، ولقد حضرت

---

(١) العبر في خبر من غبر (٤ / ٥٣)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١١٣)

(٣) العبر في خبر من غبر (٤ / ٥٩)

(٤) البداية والنهاية (١٤ / ١٥٢)

معه يوما في بستان الأمير فخر الدين بن الشمس لؤلؤ، وكان قد عمل وليمة، وقرأت على الشيخ في ذلك اليوم أربعين حديثا، وكتب بعض الجماعة أسماء الحاضرين، وأخذ الشيخ بعد ذلك في الكلام في أنواع العلوم، فبهت الحاضرون لكلامه، واشتغلوا بذلك عن الأكل، ومما حفظت من كلامه في المجلس قوله يقول الله تعالى في بعض الكتب: أهل ذكري أهل مشاهدتي، وأهل شكري أهل زيارتي، وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل معصيتي لا أؤيسهم من رحمتي، إن تابوا فأنا حبيبهم، وإن لم يتوبوا فأنا طبيبهم، أبتليهم بالمصائب لأطهرهم من المعايب.

وحصل في ذلك المجلس خير كثير، وكان فيه غير واحد من المشايخ، واستمر الشيخ بعد ذلك على عادته)[١] حتى كاد له أعداؤه مرة أخرى!

سجن ابن تيمية سنة ٧٢٦ هـ بفتوى المنع من شد الرحال للقبور:

لقد أغاظ خروج ابن تيمية من السجن أعداؤه الذين يرون في خروجه وأدا لمخططهم، فبحثوا عن ذريعة أخرى، ووجدوا بغيتهم في فتوى قديمة له، حول السفر لزيارة القبور، وكان ابن تيمية قد أفتى بمنع السفر للقبور، لا زيارتها بلا سفر، وقد بدأ السؤال عن حكم هذه المسألة وثار الجدل حولها في العراق في مطلع القرن الثامن الهجري، حيث ورد سؤال من أهل بغداد سنة ٧١٠ هـ عن حكمها، فأجاب الفقهاء عنها، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعد نحو سبع عشرة سنة أثار خصومه عليه السلطان بسببها، وجرى محاكمته وسجنه، قبل أن يسمعوا منه حجته، مما يؤكد طبيعة القضية وأنها كسابقتها كيدية الهدف منها إزاحته من طريقهم!

قال ابن عبد الهادي: (فلما كان في سنة ست وعشرين وسبعمائة وقع الكلام في مسألة شد الرحال وإعمال المطي إلى قبور الأنبياء والصالحين، وظفروا للشيخ بجواب سؤال في ذلك، كان قد كتبه من سنين كثيرة يتضمن حكاية قولين في المسألة وحجة كل قول منهما، وكان للشيخ في هذه المسألة كلام متقدم، أقدم من الجواب المذكور بكثير، ذكره في كتاب "اقتضاء الصراط المستقيم" وغيره، وفيه ما هو أبلغ من هذا الجواب الذي ظفروا به!

وكثر الكلام والقيل والقال بسبب العثور على الجواب المذكور، وعظم التشنيع على الشيخ، وحرف عليه، ونقل عنه ما لم يقله، وحصل فتنة طار شررها في الآفاق، واشتد الأمر، وخيف على الشيخ من كيد القائمين

---

(١) العقود الدرية (١ / ٣٤٢-٣٤٣)

في هذه القضية بالديار المصرية والشامية، وكثر الدعاء والتضرع والابتهال إلى الله تعالى، وضعف من أصحاب الشيخ من كان عنده قوة، وجبن منهم من كانت له همة!

وأما الشيخ رحمه الله فكان ثابت الجأش، قوي القلب، وظهر صدق توكله واعتماده على ربه.

ولقد اجتمع جماعة معروفون بدمشق وضربوا مشورة في حق الشيخ، فقال أحدهم: يُنفى. فنُفي القائل!

وقال آخر: يُقطع لسانه. فقُطع لسان القائل!

وقال آخر: يُعزّر. فعُزّر القائل!

وقال آخر: يُحبس. فحُبس القائل!

أخبرني بذلك من حضر هذه المشورة وهو كاره لها.

واجتمع جماعة آخرون بمصر وقاموا في هذه القضية قياما عظيما، واجتمعوا بالسلطان، وأجمعوا أمرهم على قتل الشيخ، فلم يوافقهم السلطان على ذلك.

ولما كان يوم الإثنين بعد العصر السادس من شعبان من السنة المذكورة، حضر إلى الشيخ من جهة نائب السلطنة بدمشق مشد الأوقاف، وابن خطير أحد الحجاب، وأخبراه أن مرسوم السلطان ورد بأن يكون في القلعة، وأحضرا معهما مركوبا، فأظهر الشيخ السرور بذلك، وقال أنا كنت منتظرا ذلك، وهذا فيه خير عظيم، وركبوا جميعا من داره إلى باب القلعة، وأخليت له قاعة حسنة، وأجرى إليها الماء، ورسم له بالإقامة فيها، وأقام معه أخوه زين الدين يخدمه بإذن السلطان، ورسم له بما يقوم بكفايته.

وفي يوم الجمعة عاشر الشهر المذكور قرئ بجامع دمشق الكتاب السلطاني الوارد بذلك وبمنعه من الفتيا.

وفي يوم الأربعاء منتصف شعبان أمر القاضي الشافعي بحبس جماعة من أصحاب الشيخ بسجن الحكم، وذلك بمرسوم النائب وإذنه له في فعل ما يقتضيه الشرع في أمرهم.

وأوذي جماعة من أصحابه، واختفى آخرون، وعزر جماعة، ونودي عليهم، ثم أطلقوا سوى الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر إمام الجوزية فإنه حبس بالقلعة وسكنت القضية).[(١)]

لقد كان الأمر كما ظهر جليا أكبر من قضية فتوى شد الرحال، حيث طال الحبس والعقوبة كل أتباع ابن تيمية، التي كانت أكبر جماعة إصلاحية تجديدية آنذاك، كما وصفها الإمام القدوة العارف الزاهد عماد الدين

---

(١) العقود الدرية (١ / ٣٤٣-٣٤٦)

أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي ابن شيخ الحزامين الشافعي، في رسالته المشهورة "التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار" في ذكر مآثر هذه الجماعة الإصلاحية.(١)

صدور فتاوى فقهاء المذاهب دفاعا عن ابن تيمية وفتواه:

لقد كان سجن ابن تيمية وحصار جماعته مؤامرة خارجية وداخلية؛ لوقف حركته الإصلاحية والجهادية، ولم تكن فتوى منع زيارة القبور إلا ذريعة توصل بها أعداؤه لسجنه واضطهاد جماعته التي يؤرقهم ما تقوم به من دور إصلاحي كبير، كما عبرت عنه رسالة عماد الدين الواسطي، وقد انبرى للدفاع عنه وبيان صحة فتواه جماعة من كبار فقهاء عصرهم من كل المذاهب الفقهية، خاصة من العراق الذي اكتوى بنار الاحتلال المغولي، وبشيوع الجاهلية وعبادة القبور والمشاهد، وقد ذكر تفاصيل فتاواهم ابن عبد الهادي فقال:(٢)

(وهذا صورة الفتيا وموافقة البغاددة -أهل بغداد- له وغيرهم:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين. أما بعد:

فهذه فتيا أفتى بها الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية رضي الله عنه، ثم بعد مدة نحو سبع عشرة سنة أنكرها بعض الناس، وشنع بها جماعة عند بعض ولاة الأمور، وذكرت بعبارات شنيعة: ففهم منها جماعة غير ما هي عليه، وانضم إلى الإنكار والشناعة وتغير الألفاظ أمور أوجب ذلك كله مكاتبة السلطان - سلطان الإسلام بمصر - أيده الله تعالى، فجمع قضاة بلده ثم اقتضى الرأي حبسه، فحبس بقلعة دمشق المحروسة بكتاب ورد سابع شعبان المبارك سنة ست وعشرين وسبعمائة، وفي ذلك كله لم يحضر الشيخ المذكور [ابن تيمية] بمجلس حكم، ولا وقف على خطه الذي أنكر، ولا ادعي عليه بشيء، فكتب بعض الغرباء من بلده هذه الفتيا، وأوقف عليها بعض علماء بغداد فكتبوا عليها بعد تأملها وقراءة ألفاظها، وسئل بعض مالكية دمشق عنها فكتبوا كذلك، وبلغنا أن بمصر من وقف عليها فوافق، ونبدأ الآن بذكر السؤال الذي كتب عليه أهل بغداد، وبذكر الفتيا، وجواب الشيخ المذكور عليها، وجواب الفقهاء بعده:

وهذه صورة السؤال والأجوبة:

---

(١) العقود الدرية (١ / ٣١٦ - ٣٢٢). وسبق نقل الرسالة في الباب الأول من هذا الكتاب.

(٢) العقود الدرية (ص ٣٤٩ - ٣٧٠)، ومجموع الفتاوى (٢٧/١٨٢- ٢٠٦).

المسئول من إنعام السادة العلماء، والهداة الفضلاء، أئمة الدين، وهداة المسلمين، وفقهم الله لمرضاته، وأدام بهم الهداية: أن ينعموا ويتأملوا الفتوى وجوابها المتصل بهذا السؤال المنسوخ عقبه وصورة ذلك: ما يقول السادة العلماء أئمة الدين نفع الله بهم المسلمين: في رجل نوى السفر إلى "زيارة قبور الأنبياء والصالحين" مثل نبينا محمدﷺ وغيره، فهل يجوز له في سفره أن يقصر الصلاة؟ وهل هذه الزيارة شرعية أم لا؟ وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (من حج ولم يزرني فقد جفاني)، (ومن زارني بعد موتي كمن زارني في حياتي)، وقد روي عنه ﷺ أيضا أنه قال: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى) أفتونا مأجورين رحمكم الله.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين فهل يجوز له قصر الصلاة؟

على قولين معروفين:

أحدهما: وهو قول متقدمي العلماء الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية كأبي عبد الله بن بطة، وأبي الوفاء بن عقيل، وطوائف كثيرة من العلماء المتقدمين: أنه لا يجوز القصر في مثل هذا السفر لأنه سفر منهي عنه.

ومذهب مالك والشافعي وأحمد: أن السفر المنهي عنه في الشريعة لا يقصر فيه.

والقول الثاني: أنه يقصر، وهذا يقوله من يجوز القصر في السفر المحرم كأبي حنيفة، ويقوله بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد ممن يجوز السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين، كأبي حامد الغزالي، وأبي الحسن بن عبدوس الحراني، وأبي محمد بن قدامة المقدسي، وهؤلاء يقولون: إن هذا السفر ليس بمحرم، لعموم قوله ﷺ (زوروا القبور)، وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة قبر النبي ﷺ، كقوله (من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي) رواه الدارقطني وابن ماجه، وأما ما ذكره بعض الناس من قوله: (من حج ولم يزرني فقد جفاني) فهذا لم يروه أحد من العلماء، وهو مثل قوله: (من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة)، فإن هذا أيضا باتفاق العلماء لم يروه أحد، ولم يحتج به أحد، وإنما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني ونحوه.

وقد احتج أبو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور بأنه ﷺ كان يزور مسجد قباء، وأجاب عن حديث (لا تشد الرحال) بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب.

وأما الأولون فإنهم يحتجون بما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى)، وهذا الحديث مما اتفق الأئمة على صحته والعمل به، فلو نذر الرجل أن يشد الرحل ليصلي بمسجد أو مشهد أو يعتكف فيه أو يسافر إليه غير هذه الثلاثة، لم يجب عليه ذلك باتفاق الأئمة، ولو نذر أن يسافر ويأتي المسجد الحرام لحج أو عمرة، وجب عليه ذلك باتفاق العلماء، ولو نذر أن يأتي مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد؛ ولم يجب عليه عند أبي حنيفة لأنه لا يجب عنده بالنذر إلا ما كان جنسه واجبا بالشرع، أما الجمهور فيوجبون الوفاء بكل طاعة كما ثبت في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، والسفر إلى المسجدين طاعة فلهذا وجب الوفاء به.

وأما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب أحد من العلماء السفر إليه إذا نذره، حتى نص العلماء على أنه لا يسافر إلى مسجد قباء؛ لأنه ليس من المساجد الثلاثة، مع أن مسجد قباء يستحب زيارته لمن كان في المدينة؛ لأن ذلك ليس بشد رحل كما في الحديث الصحيح: (من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان كعمرة).

قالوا: ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر بها رسول الله ﷺ، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، فمن اعتقد ذلك عبادة وفعله فهو مخالف للسنة ولإجماع الأئمة، وهذا مما ذكره أبو عبد الله بن بطة في "الإبانة الصغرى" من البدع المخالفة للسنة والإجماع.

وبهذا يظهر بطلان حجة أبي محمد المقدسي [ابن قدامة الحنبلي]؛ لأن زيارة النبي ﷺ لمسجد قباء لم تكن بشد رحل، وهو يسلم لهم أن السفر إليه لا يجب بالنذر، وقوله: بأن الحديث الذي مضمونه (لا تشد الرحال) محمول على نفي الاستحباب. يجاب عنه بوجهين:

أحدهما: أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح ولا قربة ولا طاعة ولا هو من الحسنات، فإذن من اعتقد أن السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين قربة وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاد أن ذلك طاعة كان ذلك محرما بإجماع المسلمين، فصار التحريم من جهة اتخاذه قربة.

ومعلوم أن أحدا لا يسافر إليها إلا لذلك.

وأما إذا نذر الرجل أن يسافر إليها لغرض مباح فهذا جائز وليس من هذا الباب.



الوجه الثاني: أن هذا الحديث يقتضي النهي، والنهي يقتضي التحريم، وما ذكروه من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بأحاديث؛ بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئا منها، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها، بل مالك - إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة - كره أن يقول الرجل: زرت قبره ﷺ، ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم أو مشروعا أو مأثورا عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم أهل المدينة، والإمام أحمد أعلم الناس في زمانه بالسنة: لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك من الأحاديث إلا حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام"، وعلى هذا اعتمد أبو داود في سننه، وكذلك مالك في الموطأ روى عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا دخل المسجد قال: "السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت ثم ينصرف"، وفي سنن أبي داود عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تتخذوا قبري عيدا وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم"، وفي سنن سعيد بن منصور: أن عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلا يختلف إلى قبر النبي ﷺ ويدعو عنده فقال: يا هذا إن رسول الله ﷺ قال: "لا تتخذوا قبري عيدا، وصلوا علي، فإن صلاتكم حيثما كنتم تبلغني"، فما أنت ورجل بالأندلس منه إلا سواء، وفي الصحيحين عن عائشة: عن النبي ﷺ أنه قال في مرض موته: "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما فعلوا، ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجدا"، وهم دفنوه ﷺ في حجرة عائشة رضي الله عنها خلاف ما اعتادوه من الدفن في الصحراء؛ لئلا يصلي أحد عند قبره ويتخذه مسجدا فيتخذ قبره وثنا، وكان الصحابة والتابعون - لما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد إلى زمن الوليد بن عبد الملك - لا يدخل أحد إليه لا لصلاة هناك، ولا تمسح بالقبر، ولا دعاء هناك، بل هذا جميعه إنما كانوا يفعلونه في المسجد، وكان السلف من الصحابة والتابعين إذا سلموا على النبي ﷺ وأرادوا الدعاء دعوا مستقبلي القبلة ولم يستقبلوا القبر.

وأما الوقوف للسلام عليه صلوات الله عليه وسلامه، فقال أبو حنيفة: يستقبل القبلة أيضا ولا يستقبل القبر، وقال أكثر الأئمة: بل يستقبل القبر عند السلام خاصة، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يستقبل القبر عند الدعاء، وليس في ذلك إلا حكاية مكذوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها.

واتفق الأئمة على أنه لا يتمسح بقبر النبي ﷺ ولا يقبله، وهذا كله محافظة على التوحيد، فإن من أصول الشرك بالله: اتخاذ القبور مساجد، كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لاَ تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلاَ تَذَرُنَّ

وَدًّا وَلاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ قالوا: "هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا على صورهم تماثيل ثم طال عليهم الأمد فعبدوها"، وقد ذكر البخاري في صحيحه هذا المعنى عن ابن عباس، وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف، وذكره وثيمة " وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق، وقد بسطت الكلام على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع.

وأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور: أهل البدع من الرافضة ونحوهم، الذين يعطلون المساجد، ويعظمون المشاهد، يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه ويعبد وحده لا شريك له، ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب ويبتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا؛ فإن الكتاب والسنة إنما فيهما ذكر المساجد؛ دون المشاهد، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾، وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيح: أنه كان يقول: (إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك)، والله أعلم.

هذا آخر ما أجاب به شيخ الإسلام ابن تيمية والله سبحانه وتعالى أعلم، وله من الكلام في مثل هذا كثير كما أشار إليه في الجواب.

ولما ظفروا في دمشق بهذا الجواب كتبوه وبعثوا به إلى الديار المصرية وكتب عليه قاضي الشافعية: قابلت الجواب عن هذا السؤال المكتوب على خط ابن تيمية. فصح - إلى أن قال: وإنما المحز جعله: زيارة قبر النبي ﷺ وقبور الأنبياء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين معصية بالإجماع مقطوع بها هذا كلامه!

فانظر إلى هذا التحريف على شيخ الإسلام! والجواب ليس فيه المنع من زيارة قبور الأنبياء والصالحين، وإنما ذكر فيه قولين: في شد الرحل والسفر إلى مجرد زيارة القبور.

وزيارة القبور من غير شد رحل إليها مسألة، وشد الرحل لمجرد الزيارة مسألة أخرى، والشيخ لا يمنع الزيارة الخالية عن شد رحل، بل يستحبها ويندب إليها، وكتبه ومناسكه تشهد بذلك، ولم يتعرض الشيخ إلى هذه

الزيارة في الفتيا ولا قال: إنها معصية، ولا حكى الإجماع على المنع منها، والله سبحانه وتعالى لا تخفى عليه خافية). انتهى كلام ابن عبد الهادي.[1]

وقال ابن القيم في بيان كلام شيخه ابن تيمية حول هذه القضية: (قال شيخ الإسلام قدس الله روحه: ووجه الدلالة: أن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبر على وجه الأرض، وقد نهى عن اتخاذه عيدا، فقبر غيره أولى بالنهي كائنا من كان، ثم إنه قرن ذلك بقوله: "ولا تتخذوا بيوتكم قبورا"، أي: لا تعطلوها من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت، ونهى عن تحري العبادة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم، ثم إنه عقب النهي عن اتخاذه عيدا بقوله: "وصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم"، يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم، فلا حاجة بكم إلى اتخاذه عيدا، وقد حرف هذه الأحاديث بعض من أخذ شبها من النصارى بالشرك، وشبها من اليهود بالتحريف فقال: هذا أمر بملازمة قبره، والعكوف عنده، واعتياد قصده وانتيابه، ونهي أن يجعل كالعيد الذي إنما يكون في العام مرة أو مرتين، فكأنه قال: لا تجعلوه بمنزلة العيد الذي يكون من الحول إلى الحول، واقصدوه كل ساعة، وكل وقت!

وهذا مراغمة ومحادة لله، ومناقضة لما قصده الرسول ﷺ، وقلب للحقائق، ونسبة الرسول ﷺ إلى التدليس والتلبيس بعد التناقض، فقاتل الله أهل الباطل أنى يؤفكون!

ولا ريب أن من أمر الناس باعتياد أمر وملازمته وكثرة انتيابه بقوله: لا تجعلوه عيدا فهو إلى التلبيس، وضد البيان أقرب منه إلى الدلالة والبيان، فإن لم يكن هذا تنقيصا فليس للتنقيص حقيقة فينا، كمن يرمي أنصار الرسول ﷺ وحزبه بدائه ومصابه وينسل كأنه بريء! ولا ريب أن ارتكاب كل كبيرة بعد الشرك أسهل إثما وأخف عقوبة من تعاطي مثل ذلك في دينه وسنته! وهكذا غيرت ديانات الرسل، ولولا أن الله أقام لدينه الأنصار والأعوان الذابّين عنه لجرى عليه ما جرى على الأديان قبله!

ولو أراد رسول الله ﷺ ما قاله هؤلاء الضلال لم ينه عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ويلعن فاعل ذلك، فإنه إذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها، فكيف يأمر بملازمتها، والعكوف عندها، وأن يعتاد قصدها وانتيابها، ولا تجعل كالعيد الذي يجيء من الحول إلى الحول؟!

---

(١) وانظر أيضا البداية والنهاية (١٤ / ١٤٣)

وكيف يسأل ربه أن لا يجعل قبره وثنا يعبد، وكيف يقول أعلم الخلق بذلك "ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن خشي أن يتخذ مسجدا"؟

وكيف يقول: "لا تجعلوا قبري عيدا وصلوا على حيثما كنتم"؟

وكيف لم يفهم أصحابه وأهل بيته من ذلك ما فهمه هؤلاء الضلال الذين جمعوا بين الشرك والتحريف؟!

وهذا أفضل التابعين من أهل بيته علي بن الحسين رضي الله عنهما نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره ﷺ، واستدل بالحديث وهو الذي رواه وسمعه من أبيه الحسين عن جده علي، وهو أعلم بمعناه من هؤلاء الضلال، وكذلك ابن عمه الحسن بن الحسن شيخ أهل بيته كره أن يقصد الرجل القبر إذا لم يكن يريد المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيدا؟!

قال شيخنا: فانظر هذه السنة كيف مخرجها من أهل المدينة، وأهل البيت الذين لهم من رسول الله ﷺ قرب النسب وقرب الدار لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم فكانوا له أضبط).(١)

وقال ابن القيم أيضا: (قال شيخنا قدس الله روحه: وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب أبعدها عن الشرع: أن يسأل الميت حاجته ويستغيث به فيها كما يفعله كثير من الناس.

قال: وهؤلاء من جنس عباد الأصنام، ولهذا قد يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب، كما يتمثل لعباد الأصنام، وهذا يحصل للكفار من المشركين وأهل الكتاب، يدعو أحدهم من يعظمه فيتمثل له الشيطان أحيانا، وقد يخاطبهم ببعض الأمور الغائبة، وكذلك السجود للقبر والتمسح به وتقبيله.

المرتبة الثانية: أن يسأل الله عز وجل به، وهذا يفعله كثير من المتأخرين وهو بدعة باتفاق المسلمين.

الثالثة: أن يسأله نفسه.

الرابعة: أن يظن أن الدعاء عند قبره مستجاب أو أنه أفضل من الدعاء في المسجد، فيقصد زيارته والصلاة عنده لأجل طلب حوائجه، فهذا أيضا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين، وهي محرمة، وما علمت في ذلك نزاعا بين أئمة الدين، وإن كان كثير من المتأخرين يفعل ذلك ويقول بعضهم: قبر فلان ترياق مجرب!

والحكاية المنقولة عن الشافعي: أنه كان يقصد الدعاء عند قبر أبي حنيفة من الكذب الظاهر!

فصل في الفرق بين زيارة الموحدين للقبور وزيارة المشركين:

أما زيارة الموحدين: فمقصودها ثلاثة أشياء: أحدها: تذكر الآخرة والاعتبار والاتعاظ، وقد أشار النبي ﷺ إلى

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (١ / ١٩١)

ذلك بقوله: "زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة".

الثاني: الإحسان إلى الميت وأن لا يطول عهده به فيهجره ويتناساه... ولهذا شرع النبي ﷺ للزائرين أن يدعوا لأهل القبور بالمغفرة والرحمة وسؤال العافية فقط ولم يشرع أن يدعوهم ولا أن يدعوا بهم ولا يصلي عندهم.

الثالث: إحسان الزائر إلى نفسه باتباع السنة والوقوف عند ما شرعه الرسول ﷺ فيحسن إلى نفسه وإلى المزور.

وأما الزيارة الشركية: فأصلها مأخوذ عن عباد الأصنام.

قالوا: الميت المعظم الذي لروحه قرب ومنزلة ومزية عند الله تعالى لا يزال تأتيه الألطاف من الله تعالى وتفيض على روحه الخيرات، فإذا علق الزائر روحه به وأدناها منه فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألطاف بواسطتها، كما ينعكس الشعاع من المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له!

قالوا: فتمام الزيارة أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه إلى الميت ويعكف بهمته عليه ويوجه قصده كله وإقباله عليه، بحيث لا يبقى فيه التفات إلى غيره وكلما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب إلى انتفاعه به!

وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما وصرح بها عباد الكواكب في عبادتها.

وقالوا: إذا تعلقت النفس الناطقة بالأرواح العلوية فاض عليها منها النور وبهذا السر عبدت الكواكب، واتخذت لها الهياكل، وصنفت لها الدعوات، واتخذت الأصنام المجسدة لها، وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذها أعيادا وتعليق الستور عليها وإيقاد السرج عليها وبناء المساجد عليها، وهو الذي قصد رسول الله ﷺ إبطاله ومحوه بالكلية وسد الذرائع المفضية إليه، فوقف المشركون في طريقه وناقضوه في قصده وكان ﷺ في شق وهؤلاء في شق!

وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور: هو الشفاعة التي ظنوا أن آلهتهم تنفعهم بها وتشفع لهم عند الله تعالى!

قالوا: فإن العبد إذا تعلقت روحه بروح الوجيه المقرب عند الله، وتوجه بهمته إليه، وعكف بقلبه عليه صار بينه وبينه اتصال يفيض به عليه منه نصيب مما يحصل له من الله، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاه وحظوة وقرب من السلطان فهو شديد التعلق به، فما يحصل لذلك من السلطان من الأنعام والإفضال ينال ذلك المتعلق به بحسب تعلقه به، فهذا سر عبادة الأصنام وهو الذي بعث الله رسله وأنزل كتبه بإبطاله وتكفير

أصحابه ولعنهم وأباح دماءهم وأموالهم وسبي ذراريهم وأوجب لهم النار والقرآن من أوله إلى آخره مملوء من الرد على أهله وإبطال مذهبهم).(١)

وقال الشيخ مرعي الحنبلي في كتابه (شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور) الذي نصر فيه طريقة ابن تيمية في الموقف من الانحرافات العقائدية وشرك القبور، قال: (وقال ابن تيمية: السفر لزيارة القبور مما ذكره أبو عبد الله ابن بطة في الإبانة الصغرى من البدع المخالفة للسنة والإجماع، قال: وبهذا يظهر ضعف حجة من استدل على جواز السفر لزيارة القبور، وبأنه ﷺ كان يزور مسجد قباء؛ لأن زيارته عليه السلام لمسجد قباء، لم تكن بشد رحل. قال: فمن اعتقد أن السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين، قربة، وعبادة، وطاعة؛ فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاده أنها طاعة، كان ذلك محرما بإجماع المسلمين، قال: ومعلوم أن أحدا لا يسافر إليها إلا لذلك.

هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو في غاية التحقيق، ولقد أجاد في نقله كلام الأئمة على وجهه، وأحسن في بيان المذاهب في هذه المسألة، واختار القول بتحريم السفر إلي زيارة المشاهد والقبور، تبعا لطائفة من العلماء المحققين، وعملا بظاهر الحديث المتفق على صحته بين المحدثين، وقد حرفوا الكلم في هذه المسألة عليه، ونسبوا ما لا يليق إليه؛ قائلين بأن ابن تيمية يقول بتحريم زيارة قبور المسلمين، وجعل من المعصية زيارة قبور الأنبياء، والمرسلين، فانظر إلى هذا التحريف الشنيع على شيخ الإسلام، وكلامه مصرح باستحباب زيارة قبور المسلمين، وجواز زيارة قبور الكافرين.

وأما مسألة السفر، وشد الرحال لزيارة القبور فهي مسألة أخرى، ذات خلاف ونزاع بين الأئمة، وهو مسبوق فيها إلى القول بالتحريم بكلام أئمة من المحققين، فلينكر عليهم من أنكر عليه، على أن من أنكر عليه، يعتقد استحباب السفر إلى زيارة القبور، ولا قائل بذلك من أئمة المسلمين، كما تقدم تحريره، والتنبيه عليه، ولما حرفوا الكلم عليه فيه عند السلطان الملك الناصر بن قلاوون، وأكثروا الكلام من مصر إلى الشام بحبس ابن تيمية بقلعة دمشق، فحبس بها سنتين وثلاثة أشهر وأياما، إلى أن توفي بها محبوسا، ولما مات ارتجت دمشق بموته وازدحم الناس على جنازته، بحيث حضرها ما يزيد على خمسمائة ألف رجل وخمس عشرة ألف امرأة، وكثر التأسف عليه رحمه الله تعالى، وأما علماء بغداد فإنهم لما بلغهم خبر ذلك، قاموا كلهم بنصرته، وأفتوا بموافقته، وأن ما نقله في كلامه في هذه المسألة؛ حق وصدق، وهو كلام الأئمة المعتبرين، والعلماء المحققين،

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (١ / ٢١٧)

وأنه لم يقل أحد منهم باستحباب السفر إلى زيارة القبور، وأرسلوا بفتاويهم إلى مصر والشام، وقد ذكرت ذلك كله في كتابي "الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية"، وأرسلوا في شأنه الكتب للملك الناصر بن قلاوون، بعبارات فائقة، وكلمات في مدحة الشيخ قائلين فيها: إن هذا الشيخ المعظم الجليل، والإمام المكرم النبيل، أوحد الدهر، وفريد العصر، طراز المملكة الملكية، وعلم الدولة السلطانية، لو أقسم مقسم بالله العظيم القدير: إن هذا الإمام الكبير ليس له في عصره مماثل ولا نظير، لكانت يمينه برة غنية عن التكفير، وقد خلت من وجود مثله السبع الأقاليم، إلا هذا الإقليم، يوافق على ذلك كل منصف جبل على الطبع السليم، ولسنا بالثناء عليه نطريه، بل لو أطنب مطنب في مدحه والثناء عليه، لما أتى على بعض الفضائل التي فيه. أحمد بن تيمية درة يتيمة يتنافس فيها، تشترى ولا تباع، ليس من خزائن الملوك درة تماثلها وتواخيها، انقطعت عن وجوه مثله الأطماع، لقد أصم الأسماع، وأوهى قوى المتبوعين والأتباع: سماع رفع أبي العباس أحمد بن تيمية إلى القلاع، وليس يقع من مثله أمر ينقم منه عليه، إلا أن يكون أمرا قد ألبس عليه، ونسب فيه إلى ما لا ينسب مثله إليه، والتطويل على الحضرة العالية لا يليق، إن يكن في الدنيا قطب، فهو القطب على التحقيق... إلى أن قالوا بعد كلام طويل: وأما إزراء بعض العلماء عليه في فتواه، وجوابه عن مسألة شد الرحال إلى زيارة القبور، فقد حمل جواب علماء هذه البلاد إلى نظرائهم من العلماء، وقربائهم من الفضلاء، وكلهم أفتى أن الصواب في الذي به أجاب، والظاهر بين الأنام: أن إكرام هذا الإمام، ومعاملته بالتبجل والاحترام، فيه من قوام الملك ونظام الدولة، وإعزاز الملة، واستجلاب الدعاء، وكبت الأعداء، وإذلال أهل البدع والأهواء، وإحياء الأمة، وكشف الغمة، ووفور الأجر، وعلو الذكر، ورفع الباس، ونفع الناس، والذي حمل على هذا الإقدام، قوله عليه الصلاة والسلام: "الدين النصيحة". والسلام.

وقالوا في مكتوب آخر: وبعد: فإنه لما قرع أسماع أهل البلاد المشرقية، والنواحي العراقية، التضييق على شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية عظم ذلك على المسلمين وشق على ذوي الدين، وارتفعت رؤوس الملحدين، وطابت نفوس أهل الأهواء والمبتدعين، ولما رأى علماء أهل هذه الناحية، عظم هذه النازلة الماحية، من شماتة أصحاب البدع، وأهل الأهواء، بأكابر الأفاضل، وأئمة العلماء، حملوا هذا الأمر الفظيع، والحال الشنيع إلى الحضرة الشريفة السلطانية، وكتبوا أجوبتهم في تصويب ما أجاب به الشيخ في فتاويه، وذكروا من علمه، وفضائله بعض ما هو فيه، وحملوا ذلك إلى بين يدي مولانا ملك الأمراء -أعز الله أنصاره وضاعف اقتداره- غيرة منهم على هذا الدين، ونصيحة للإسلام، وأمراء المسلمين، والآراء المولوية العالية أحق بالتقدم؛

لأنها ممنوحة بالهداية إلى الصراط المستقيم ولنرجع إلى المقصود، وهو أنه من المعلوم أن الصحابة السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان، قد فتحوا البلاد بعد موت النبي، وسكنوا الشام، والعراق، ومصر، وغيرها، وهم كانوا أعلم بالدين، وأتبع له من بعدهم، ولم يكن أحد منهم يسافر لمجرد زيارة القبور.

قال ابن تيمية: بل قبر إبراهيم الخليل، لم يكن أحد من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، من يأتيه للصلاة عنده، ولا الدعاء، ولا كانوا يقصدونه للزيارة بالسفر أصلا. وقد قدم المسلمون إلى الشام مع عمر بن الخطاب غير مرة، واستوطن الشام خلائق من الصحابة، وليس فيهم من فعل شيئا من هذا.

ولم يبن المسلمون عليه مسجدا للصلاة، لكن لما استولى النصارى على غالب إقليم الشام، في أواخر المائة الرابعة، لما أخذوا بيت المقدس بسبب استيلاء الرافضة الفواطم على ملك مصر والشام، والرافضة أمة مخذولة ليس لها عقل صريح، ولا نقل صحيح، ولا دين مقبول، ولا دنيا منصورة؛ قويت النصارى، وأخذت سواحل الشام، وغيرها من الرافضة، وحينئذ نقبت النصارى في حجرة الخليل عليه السلام، وجعلت لها بابا، وأثر النقب ظاهر الباب، فكان اتخاذ ذلك معبدا؛ مما أحدثه النصارى، وليس هو من عمل سلف الأمة وخيارها. انتهى كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى)[1].

موافقة فقهاء العراق والشام على ما جاء في فتوى شيخ الإسلام:

وقد تصدى فقهاء العراق والشام في الرد على من استحل سجن شيخ الإسلام ابن تيمية بسبب هذه الفتوى وبينوا صحتها وفق مذاهب أئمتهم ومن هؤلاء:

١- الفقيه الأصولي يوسف بن إسماعيل ابن الكتبي الشافعي البغدادي المعيد بالجامعة المستنصرية المتوفى سنة ٧٥٥هـ:

قال ابن عبد الهادي: (ولما وصل خط القاضي المذكور إلى الديار المصرية، كثر الكلام، وعظمت الفتنة، وطلب القضاة بها، فاجتمعوا وتكلموا، وأشار بعضهم بحبس الشيخ -ابن تيمية- فرسم السلطان به، وجرى ما تقدم ذكره، ثم جرى بعد ذلك أمور على القائمين في هذه القضية لا يمكن ذكرها في هذا الموضع، وقد وصل ما أجاب به الشيخ في هذه المسألة إلى علماء بغداد، فقاموا في الانتصار له، وكتبوا بموافقته ورأيت خطوطهم بذلك، وهذا صورة ما كتبوا:

---

(١) "شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور" ص ٩٩

(بسم الله الرحمن الرحيم يقول العبد الفقير إلى الله تعالى - ابن الكتبي-: بعد حمد الله السابغة نعمه، السابقة مننه، والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، إنه حيث قد من الله تعالى على عباده، وتفضل برحمته على بلاده، بأن وسد أمور الأمة المحمدية، وأسند أزمة الملة الحنيفية، إلى من خصه الله تعالى بأفضل الكمالات النفسانية، وخصصه بأكمل السعادات الروحانية، محيي سنن العدل، ومبدي سنن الفضل، المعتصم بحبل الله، المتوكل على الله، المكتفي بنعم الله، القائم بأوامر الله، المستظهر بقوة الله، المستضيء بنور الله، أعز الله سلطانه، وأعلى على سائر الملوك شانه، ولا زالت رقاب الأمم خاضعة لأوامره، وأعناق العباد طائعة لمراسمه، ولا زال موالي دولته بطاعته مجبورا، ومعادي صولته بخزيه مذموما مدحورا، فالمرجو من ألطاف الحضرة المقدسة - زادها الله تعالى علوا وشرفا - أن يكون للعلماء الذين هم ورثة الأنبياء، وصفوة الأصفياء، وعماد الدين، ومدار أهل اليقين: حظ من العناية السلطانية وافر، ونصيب من الرحمة والشفقة، فإنها منقبة لا يعادلها فضيلة، وحسنة لا يحيطها سيئة، لأنها حقيقة التعظيم لأمر الله تعالى، وخلاصة الشفقة على خلق الله تعالى، ولا ريب أن المملوك وقف على ما سئل عنه الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية وما أجاب به، فوجدته خلاصة ما قاله العلماء في هذا الباب حسب ما اقتضاه الحال: من نقله الصحيح، وما أدى إليه البحث من الإلزام والالتزام، لا يداخله تحامل، ولا يعتريه تجاهل، وليس فيه -والعياذ بالله- ما يقتضي الإزراء والتنقيص بمنزلة الرسول ﷺ، وكيف يجوز للعلماء أن تحملهم العصبية: أن يتفوهوا بالإزراء والتنقيص في حق الرسول ﷺ؟ وهل يجوز أن يتصور متصور: أن زيارة قبره ﷺ تزيد في قدره؟ وهل تركها مما ينقص من تعظيمه؟ حاشا للرسول من ذلك، نعم لو ذكر ذلك ذاكر ابتداء، وكان هناك قرائن تدل على الإزراء والتنقيص أمكن حمله على ذلك، مع أنه كان يكون كناية لا صريحا، فكيف وقد قاله في معرض السؤال وطريق البحث والجدل؟ مع أن المفهوم من كلام العلماء وأنظار العقلاء: أن الزيارة ليست عبادة وطاعة لمجردها، حتى لو حلف: أنه يأتي بعبادة أو طاعة لم يبر بها؛ لكن القاضي ابن كج -من متأخري أصحابنا- ذكر أن نذر هذه الزيارة عنده قربة تلزم ناذرها، وهو منفرد به لا يساعده في ذلك نقل صريح، ولا قياس صحيح، والذي يقتضيه مطلق الخبر النبوي في قوله ﷺ (لا تشد الرحال) إلى آخره: أنه لا يجوز شد الرحال إلى غير ما ذكر أو وجوبه أو ندبيته، فإن فعله كان مخالفا لصريح النهي، ومخالفة النهي معصية، إما كفر أو غيره، على قدر المنهي عنه، ووجوب تحريمه، وصفة النهي، والزيارة أخص من وجه، فالزيارة بغير شد غير منهي عنها، ومع الشد منهي عنها، وبالجملة فما ذكره الشيخ تقي الدين على الوجه المذكور

الموقوف عليه لم يستحق عليه عقابا، ولا يوجب عتابا، والمراحم السلطانية أحرى بالتوسعة والنظر بعين الرأفة والرحمة إليه، وللآراء الملكية علو المزيد، حرره ابن الكتبي الشافعي، حامدا لله على نعمه .ا.هـ).(١)

فقد نص ابن الكتبي هنا بأن القاضي أبا القاسم يوسف بن أحمد المشهور بابن كج الدينوري الشافعي من متأخري أصحابهم -ت ٤٠٥هـ- هو أول من انفرد منهم بالقول بوجوب الوفاء بنذر الزيارة للقبر النبوي الشريف، على أنه قربة وعبادة، ورد عليه ابن الكتبي قوله وأنه انفرد بهذا القول عن مذهب الشافعية!

٢- قاضي القضاة بدمشق وشيخ المالكية والصوفية ببغداد والمدرس بالمستنصرية: محمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي المالكي المولود ٦٤٤هـ، والمتوفى ٧٣٢هـ:

قال عنه ابن فرحون: (الإمام العالم العلامة المتفنن، الجامع بين المنقول والمعقول، القائم بلواء مذهب مالك رحمه الله تعالى ببغداد، كان رحمه الله فاضلًا في الفقه، متقنًا للأصول والجدل والمنطق والعربية، إمامًا في علومه لا يجارى، رحلة للطلاب، وولي قضاء بغداد، وولي الحسبة بها، وكانت له هيبة عظيمة، وهمة سرية، ومكارم أخلاق، وكان مدرس المدرسة المستنصرية).(٢)

وقال عنه الصفدي: (تخرج به الأصحاب، وتلقي لعظمته بالترحاب، وبعد صيته وسمعته، وأوقدت في المحافل شمعته، وكان صاحب أخلاق، ومواهب في الحال وإطلاق، وعنده تصور وتصديق وتصوف، وتطلع إلى الواردات وتشوف، يشهد السماع، ويكشف القناع، ويتواجد لطفًا، ويتعاهد ذلك ظرفًا، ولا يرعى ناموسًا، ولا يراعي ملبوسًا، وله مصنفات في المذهب، وفي الدعوات، وله: عمدة السالك والناسك).(٣)

وجاء في فتواه كما نقلها من خطه ابن عبد الهادي: (الله الموفق: ما أجاب به الشيخ الأجل الأوحد بقية السلف، وقدوة الخلف، رئيس المحققين، وخلاصة المدققين؛ تقي الملة والحق والدين [ابن تيمية]: من الخلاف في هذه المسألة: صحيح منقول في غير ما كتاب من كتب أهل العلم، لا اعتراض عليه في ذلك، إذ ليس في ذلك ثلب لرسول الله ﷺ، ولا غض من قدره ﷺ، وقد نص الشيخ أبو محمد الجويني في كتبه على تحريم السفر لزيارة القبور، وهذا اختيار القاضي الإمام عياض بن موسى بن عياض في إكماله، وهو من أفضل المتأخرين من أصحابنا، ومن المدونة: "ومن قال: علي المشي إلى المدينة أو بيت المقدس فلا يأتيهما أصلا، إلا أن يريد الصلاة في مسجديهما فليأتهما"، فلم يجعل نذر زيارة قبره ﷺ طاعة يجب الوفاء بها؛ إذ من أصلنا: أن من نذر طاعة

(١) العقود الدرية المصدر السابق، ومجموع الفتاوى (١٩٣/٢٧).

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (١٦٩/١)

(٣) أعيان العصر (٤٥١/١)

لزمه الوفاء بها، كان من جنسها ما هو واجب بالشرع كما هو مذهب أبي حنيفة، أو لم يكن، قال القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق عقيب هذه المسألة: ولولا الصلاة فيهما لما لزمه إتيانهما، ولو كان نذر زيارة طاعة لما لزمه ذلك، وقد ذكر ذلك القيرواني في تقريبه، والشيخ ابن سيرين في تنبيهه، وفي المبسوط: قال مالك: "ومن نذر المشي إلى مسجد من المساجد ليصلي فيه: قال: فإني أكره ذلك له، لقوله ﷺ (لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد بيت المقدس ومسجدي هذا)"، وروى محمد بن المواز في الموازية: "إلا أن يكون قريبا فيلزمه الوفاء لأنه ليس بشد رحل"، وقد قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر في كتابه "التمهيد": "يحرم على المسلمين أن يتخذوا قبور الأنبياء والصالحين مساجد"، وحيث تقرر هذا فلا يجوز أن ينسب من أجاب في هذه المسألة بأنه سفر منهي عنه إلى الكفر، فمن كفره بذلك من غير موجب فإن كان مستبيحا ذلك فهو كافر؛ وإلا فهو فاسق[١]، قال الإمام أبو عبد الله محمد بن علي المازري في كتاب "المعلم": من كفر أحدا من أهل القبلة فإن كان مستبيحا ذلك فقد كفر، وإلا فهو فاسق، يجب على الحاكم إذا رفع أمره إليه أن يؤدبه ويعزره بما يكون رادعا لأمثاله، فإن ترك مع القدرة عليه فهو آثم، والله تعالى أعلم، كتبه محمد بن عبد الرحمن البغدادي الخادم للطائفة المالكية، بالمدرسة الشريفة المستنصرية، رحمة الله على منشئها).

٣- الإمام المحدث الفقيه عبد المؤمن بن عبد الحق ابن الخطيب البغدادي الحنبلي ت ٧٣٩ هـ:

قال عنه الذهبي: (الإمام العلامة صفي الدين البغدادي الحنبلي من علماء العراق له تصانيف محررة واعتناء بالحديث وكتبه..).[٢]

وقال عنه ابن ناصر الدين: (الإمام العلامة صفي الدين مفتي المسلمين).[٣]

وقال عنه ابن رجب: (وكان إمامًا فاضلًا، ذا مروءة، وأخلاق حسنة، وحسن هيئة وشكل، عظيم الحرمة، شريف النفس، متفردًا في بيته، لا يغشى الأكابر ولا يخالطهم، ولا يزاحمهم في المناصب، بل الأكابر يترددون إليه، وقد نهى أصحابه عن السعي له في تدريس المستنصرية، ولم يتعرض لها، مع تمكنه من ذلك، ولما حبس الجماعة الذين كتبوا على مسألة الزيارة موافقة للشيخ تقي الدين لم يتعرض له، هيبة له واحترامًا، وحبس سائرهم وأوذوا).[٤]

---

(١) **يعني أن من استحل تكفير ابن تيمية بمثل هذه الفتوى فهو الكافر، وإن لم يستحل فهو فاسق!**

(٢) المعجم المختص بالمحدثين رقم ١٨٢

(٣) الرد الوافر ص ١٠٩

(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٣٥٥/١)

وقال عنه ابن حجر: (البغدادي الحنبلي أبو الفضائل صفي الدين، ولد سنة ٦٥٨ هـ. وتخرج به الفضلاء، وأثنوا على فضائله... كان زاهد خيرًا ذا مروءة وفتوة، وتواضع ومحاسن كثيرة، طارحًا للتكلف على طريقة السلف، محبًا للخمول، وكان شيخ العراق على الإطلاق، وصنف عدة مصنفات، منها (إدراك الغاية في اختصار الهداية)، و(تحقيق الأمل في الأصول والجدل)، و(تحرير المقرر في تقرير المحرر)، و(العدة في شرح العمدة)، قال وشيوخه بالسماع والإجازة نحو الثلاثمائة).[١]

وقد نقل ابن عبد الهادي فتواه التي يوافق فيها فتوى ابن تيمية وفيها: (الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد، وعلى آله الطاهرين، ما ذكره مولانا الإمام، العالم العامل، جامع الفضائل والفوائد، بحر العلوم ومنشأ الفضل، جمال الدين، كاتب خطه أمام خطي هذا، جمل الله به الإسلام، وأسبغ عليه سوابغ الإنعام، أتى فيه بالحق الجلي الواضح، وأعرض فيه عن إغضاء المشايخ، إذ السؤال والجواب اللذان تقدماه لا يخفى على ذي فطنة وعقل أنه أتى في الجواب المطابق للسؤال بحكاية أقوال العلماء الذين تقدموه، ولم يبق عليه في ذلك إلا أن يعترضه معترض في نقله فيبرزه له من كتب العلماء الذين حكى أقوالهم، والمعترض له بالتشنيع إما جاهل لا يعلم ما يقول، أو متجاهل يحمله حسده وحمية الجاهلية على رد ما هو عند العلماء مقبول، أعاذنا الله تعالى من غوائل الحسد، وعصمنا من مخائل النكد، بمحمد وآله الطيبين الطاهرين؛ والحمد لله رب العالمين، كتبه الفقير إلى عفو ربه ورضوانه: عبد المؤمن بن عبد الحق الخطيب، غفر الله له وللمسلمين أجمعين).

٤- الإمام جمال الدين يوسف بن عبد المحمود البتي الحنبلي ت ٧٢٦ هـ:

قال عن الصفدي: (الشيخ الإمام العالم: جمال الدين البتّي الحنبلي، كان من فضلاء العراق ببغداد، توفي رحمه الله تعالى، في حادي عشر شوال، سنة ست وعشرين وسبع مئة، وكان إليه المرجع في القراءات والعربية).[٢]

وقال عنه الذهبي: (مفتي العراق جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن البتي الحنبلي، أحد الأذكياء، تخرج به الفضلاء في فنون).[٣]

وقد نقل ابن عبد الهادي فتواه من خطه وهذا لفظه: (بعد حمد الله الذي هو فاتح كل كلام، والصلاة والسلام على رسوله محمد خير الأنام، وعلى آله وأصحابه البررة الكرام، أعلام الهدى ومصابيح الظلام، يقول

---

(١) الدرر الكامنة (١/٣٣٠)

(٢) أعيان العصر (٣/٧٩)

(٣) العبر (٤/٧٨)

أفقر عباد الله وأحوجهم إلى عفوه: ما حكاه الشيخ الإمام، البارع الهمام، افتخار الأنام، جمال الإسلام، ركن الشريعة، ناصر السنة، قامع البدعة، جامع أشتات الفضائل، قدوة العلماء الأماثل، في هذا الجواب من أقوال العلماء، والأئمة النبلاء، رحمة الله عليهم أجمعين، بيّن لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، بل أوضح من النيرين، وأظهر من فرق الصبح لذي عينين، والعمدة في هذه المسألة: الحديث المتفق على صحته، ومنشأ الخلاف بين العلماء من احتمالي صيغته، وذلك: أن صيغة قوله ﷺ (لا تشد الرحال) ذات وجهين: نفي ونهي، لاحتمالهما، فإن لحظ معنى النفي فمقتضاه: نفي فضيلة واستحباب شد الرحال وإعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة؛ إذ لو فرض وقوعهما لامتنع رفعهما، فتعين توجه النفي إلى فضيلتهما واستحبابهما، دون ذاتهما، وهذا عام في كل ما يعتقد أن إعمال المطي وشد الرحال إليه قربة وفضيلة، من المساجد وزيارة قبور الصالحين وما جرى هذا المجرى، بل أعم من ذلك، وإثبات ذلك بدليل ضرورة إثبات ذلك المنفي المقدر في صدر الجملة لما بعد " إلا "، وإلا لما افترق الحكم بين ما قبلها وما بعدها، وهو مفترق حينئذ.

لا يلزم من نفي الفضيلة والاستحباب نفي الإباحة، فهذا وجه متمسك من قال بإباحة هذا السفر بالنظر إلى أن هذه الصيغة نفي، وبني على ذلك جواز القصر.

وإن كان النهي ملحوظا: فالمعنى نهيه عن إعمال المطي وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة؛ إذ المقرر عند عامة الأصوليين أن النهي عن الشيء قاض بتحريمه أو كراهته على حسب مقتضى الأدلة.

فهذا وجه متمسك من قال بعدم جواز القصر في هذا السفر لكونه منهيا عنه.

وممن قال بحرمته: الشيخ الإمام أبو محمد الجويني من الشافعية، والشيخ أبو الوفاء ابن عقيل من الحنابلة، وهو الذي أشار القاضي عياض من المالكية إلى اختياره، وما جاء من الأحاديث في استحباب زيارة القبور فمحمول على ما لم يكن فيه شد رحل وإعمال مطي جمعا بينهما، ويحتمل أن يقال: لا يصلح أن يكون غير حديث (لا تشد الرحال) معارضا له لعدم مساواته إياه في الدرجة، لكونه من أعلى أقسام الصحيح، والله أعلم، وقد بلغني أنه رزئ وضيق على المجيب، وهذا أمر يحار فيه اللبيب، ويتعجب منه الأريب؛ ويقع به في شك مريب، فإن جوابه في هذه المسألة قاض بذكر خلاف العلماء، وليس حاكما بالغض من الصالحين والأنبياء، فإن الأخذ بمقتضى كلامه صلوات الله وسلامه عليه في الحديث المتفق على صحة رفعه إليه: هو الغاية القصوى في تتبع أوامره ونواهيه، والعدول عن ذلك محذور وذلك مما لا مرية فيه، وإذا كان كذلك فأي حرج على من سئل عن مسألة فذكر فيها خلاف الفقهاء، ومال فيها إلى بعض أقوال العلماء؟ فإن الأمر لم يزل كذلك على مر العصور،

وتعاقب الدهور، وهل ذلك محمول من القادح إلا على امتطاء نضو الهوى، المفضي بصاحبه إلى التوى، فإن من يقتبس من فوائده، ويلتقط من فرائده، لحقيق بالتعظيم، وخليق بالتكريم، ممن له الفهم السليم، والذهن المستقيم، وهل حكم المظاهر عليه في الظاهر، إلا كما قيل في المثل السائر: الشعير يؤكل ويذم!

وقول الشاعر:

جـــزى بنـــوه أبـــا الغـــيلان عـــن كبـــر   وحســـن فعـــل كمـــا يجـــزى ســـنمار

وقول غيره:

وحــــــديث ألــــــذه وهــــــو ممــــــا   ينعــــت النــــاعتون يــــوزن وزنــــا

منطــــق رائــــع ويلحــــن أحيانــــا   وخيــــر الحــــديث مــــا كــــان لحنــــا

وقال الله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُون﴾، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّوَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَاب﴾، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيز﴾، ولولا خشية الملالة، لما نكبت عن الإطالة، نسأل الله الكريم أن يسلك بنا وبكم سبيل الهداية، وأن يجنبنا وإياكم مسلك الغواية، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وسلامه على سيد المرسلين، محمد النبي وآله الطاهرين، وأصحابه الكرام المنتخبين.

هذا جواب الشيخ الإمام العلامة جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتي الحنبلي رحمه الله تعالى. قال ابن عبد الهادي: ومن خطه نقلت).

٥- الإمام أبو عمرو بن أبي الوليد المالكي الدمشقي ت ٧٤٥ هـ، وأخيه عبد الله بن أبي الوليد ت ٧٤٣هـ:

قال عنه الذهبي: (الإمام المفتي الكبير الزاهد: أبو عمرو أحمد بن أبي الوليد محمد بن أبي جعفر أحمد ابن قاضي الجماعة أبي الوليد محمد، الإشبيلي، ثم الدمشقي، المالكي، ولد بغرناطة سنة اثنتين وسبعين، ثم قدم دمشق فسمع من ابن البخاري، وابن مؤمن، والفاروثي، وغيرهم، حدث عنه الذهبي، وأمّ بمحراب المالكية بالجامع، توفي في ثاني رمضان).[١]

---

(١) العبر (١٣٦/٤)

وقال ابن كثير عنه: (وفي يوم الجمعة ثاني شهر رمضان المعظم توفي الشيخ الإمام، العالم العامل، العابد الزاهد الورع: أبو عمرو بن أبي الوليد المالكي، إمام محراب الصحابة الذي للمالكية، وصلي عليه بعد الصلاة، وحضر جنازته خلق كثير، وجم غفير، وتأسف الناس عليه وعلى صلاحه وفتاويه النافعة الكثيرة).[١]

وقال ابن رافع السلامي عن أخيه عبد الله بن أبي الوليد: (وفي ليلة الثلاثاء الثامن عشر من صفر منها توفي الشيخ الإمام الفقيه الصالح: فخر الدين أبو محمد عبد الله بن أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن الحاج الشهيد، الإشبيلي الأندلسي، ثم الدمشقي المالكي، بالمزة من غوطة دمشق، وصلي عليه يوم الثلاثاء عقيب الظهر بالمصلى، ودفن بمقابر باب الصغير بالقرب من والده، سمع من أبي الحسن علي بن أحمد بن البخاري جزء الأنصاري، وحدث، ومولده في سنة خمس وسبعين وست مئة بغرناطة من بلاد الأندلس، قال البرزالي في أسماء الرواة المتوسطين: إمام المالكية بجامع دمشق، رجل فاضل مضبوط الأمر، مصون، نزه العرض، من خيار الفقهاء، اشتغل وحفظ وأفتى وهو منقطع عن الناس، ملازم لبيته واشتغاله وعبادته وله ورد في الليل وتلاوة).[٢]

وقال ابن كثير عنه: (وفي يوم الثلاثاء ثامن عشر صفر توفي الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد: عبد الله بن أبي الوليد المقري المالكي، إمام المالكية، هو وأخوه أبو عمرو، بالجامع الأموي بمحراب الصحابة، توفي ببستان بقية السحف، وصلي عليه بالمصلى، ودفن عند أبيه رحمهما الله بمقابر باب الصغير، وحضر جنازته الأعيان والفقهاء والقضاة، وكان رجلا صالحا مجمعا على ديانته وجلالته رحمه الله).[٣]

وقد نقل فتواهما ابن عبد الهادي من خطهما ولفظها:

(الحمد لله وهو حسبي: السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمشروع، وأما من سافر إلى مسجد النبي ﷺ ليصلي فيه، ويسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رضي الله عنهما فمشروع، كما ذكر باتفاق العلماء، وأما لو قصد إعمال المطي لزيارته ﷺ ولم يقصد الصلاة، فهذا السفر إذا ذكر رجل فيه خلافا للعلماء: وأن منهم من قال إنه منهي عنه: ومنهم من قال: إنه مباح. وأنه على القولين ليس بطاعة ولا قربة، فمن جعله طاعة وقربة على مقتضى هذين القولين كان حراما بالإجماع، وذكر حجة كل قول منهما، أو رجح أحد القولين، لم يلزمه ما يلزم من تنقص، إذ لا تنقص ولا إزراء بالنبي ﷺ.

---

(١) البداية والنهاية (٢٤٨/١٤)

(٢) الوفيات سنة ٧٤٣ هـ ص٤١

(٣) البداية والنهاية (٢٣٥/١٤)

وقد قال مالك رحمه الله لسائل سأله: أنه نذر أن يأتي قبر النبي ﷺ؟ فقال: إن كان أراد مسجد النبي ﷺ فليأته وليصل فيه، وإن كان أراد القبر فلا يفعل، للحديث الذي جاء (لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد) والله أعلم.

كتبه أبو عمرو بن أبي الوليد المالكي.

كذلك يقول عبد الله بن أبي الوليد المالكي.

قال ابن عبد الهادي: نقلت هذه الأجوبة كلها من خط المفتين بها).

وما ذكره هؤلاء الأئمة عن أول من قال بهذه المسألة كابن كج من الشافعية، ذكره المتأخرون دون أن يذكروا من هو أعلى منهم من الأئمة، كما قال العيني الحنفي: (وحكى الرافعي عن القاضي ابن كج أنه قال: إذا نذر أن يزور قبر النبي فعندي أنه يلزمه الوفاء وجها واحدا، قال ولو نذر أن يزور قبر غيره ففيه وجهان عندي، وقال القاضي عياض وأبو محمد الجويني من الشافعية أنه يحرم شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة لمقتضى النهي، وقال النووي: وهو غلط والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره إمام الحرمين والمحققون أنه لا يحرم ولا يكره، وقال الخطابي: (لا تشد) لفظه خبر ومعناه الإيجاب فيما نذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها، أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك حتى يشد الرحل له ويقطع المسافة إليه، غير هذه الثلاثة التي هي مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فأما إذا نذر الصلاة في غيرها من البقاع فإن له الخيار في أن يأتيها أو يصليها في موضعه لا يرحل إليها، قال والشد إلى المسجد الحرام فرض للحج والعمرة، وكان تشد الرحال إلى مسجد رسول الله في حياته للهجرة وكانت واجبة على الكفاية، وأما إلى بيت المقدس فإنما هو فضيلة واستحباب، وأول بعضهم معنى الحديث على وجه آخر وهو: أن لا يرحل في الاعتكاف إلا إلى هذه الثلاثة، فقد ذهب بعض السلف إلى أن الاعتكاف لا يصح إلا فيها دون سائر المساجد، وقال شيخنا زين الدين من أحسن محامل هذا الحديث أن المراد منه حكم المساجد فقط، وأنه لا يشد الرحل إلى مسجد من المساجد غير هذه الثلاثة، فأما قصد غير المساجد من الرحلة في طلب العلم وفي التجارة والتنزه وزيارة الصالحين والمشاهد وزيارة الإخوان ونحو ذلك فليس داخلا في النهي، وقد ورد ذلك مصرحا به في بعض طرق الحديث في مسند أحمد حدثنا هاشم، حدثنا عبد الحميد، حدثني شهر: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وذكر عنده صلاة في الطور فقال قال رسول الله (لا ينبغي للمطي أن يشد رحاله إلى مسجد يبتغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا)، وإسناده حسن وشهر بن حوشب وثقه جماعة من الأئمة، وفيه المذكور المسجد الحرام، ولكن المراد

جميع الحرم، وقيل يختص بالموضع الذي يصلى فيه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم، وقال الطبري: ويتأيد بقوله (مسجدي هذا) لأن الإشارة فيه إلى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك، وقيل: المراد به الكعبة، ويتأيد بما رواه النسائي بلفظ (إلا الكعبة)، ورد بأن الذي عند النسائي (إلا مسجد الكعبة)، حتى لو كانت لفظة مسجد غير مذكورة لكانت مرادة).(١)

فتأكد بهذا النقل ممن قالوا بالمنع من السفر للقبر الشريف، ومن قالوا بالجواز أو الاستحباب أنه ليس لديهم نصوص صحيحة عن الشارع، ولا عن الأئمة الأربعة أو أصحابهم يحتجون بها، بل نصوصهم على خلاف ذلك في مسألة النذر، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو من أعلم الناس بالخلاف وأقوال الأئمة، كما قال: (وكل ما يروى في هذا الباب مثل قوله: (من زارني وزار قبر أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة)، و (من حج ولم يزرني فقد جفاني) و (من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي)، فهي أحاديث ضعيفة؛ بل موضوعة لم يرو أهل الصحاح والسنن المشهورة والمسانيد منها شيئا، وغاية ما يعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني وهو قصد به غرائب السنن؛ ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه، ومن كتب من أهل العلم بالحديث فيما يروى في ذلك يبين أنه ليس فيها حديث صحيح، بل قد كره مالك وغيره أن يقال: زرت قبر النبي ﷺ، ومالك أعلم الناس بهذا الباب، فإن أهل المدينة أعلم أهل الأمصار بذلك، ومالك إمام أهل المدينة، فلو كان في هذا سنة عن رسول الله ﷺ فيها لفظ " زيارة قبره " لم يخف ذلك على علماء أهل مدينته وجيران قبره - بأبي هو وأمي - ولهذا كانت السنة عند الصحابة وأئمة المسلمين إذا سلم العبد على النبي ﷺ. وصاحبيه: أن يدعو الله مستقبل القبلة، ولا يدعو مستقبل الحجرة، والحكاية التي تروى في خلاف ذلك عن مالك مع المنصور باطلة لا أصل لها، ولم أعلم الأئمة تنازعوا في أن السنة استقبال القبلة وقت الدعاء؛ لا استقبال القبر النبوي، وإنما تنازعوا وقت السلام عليه، فقال الأكثرون: يسلم عليه مستقبل القبر، وقال أبو حنيفة: يسلم عليه مستقبل القبلة مستدبر القبر، وكان عبد الله بن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت، ثم ينصرف، فإذا كان الدعاء في مسجد رسول الله ﷺ أمر الأئمة فيه باستقبال القبلة كما روي عن الصحابة، وكرهوا استقبال القبر، فما الظن بقبر غيره، وهذا مما يبين لك أن قصد الدعاء عند القبور: ليس من دين المسلمين، ومن ذكر شيئا يخالف هذا من المصنفين في المناسك أو غيرها فلا حجة معه بذلك، ولا معه نقل عن إمام

---

(١) عمدة القاري (١١/٤٥٧)

متبوع، وإنما هو شيء أخذه بعض الناس عن بعض؛ لأحاديث ظنوها صحيحة وهي باطلة، أو لعادات مبتدعة ظنوها سنة بلا أصل شرعي، ولم يكن في العصور المفضلة "مشاهد" على القبور وإنما ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه؛ لما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب، كان بها زنادقة كفار مقصودهم تبديل دين الإسلام، وكان في بني بويه من الموافقة لهم على بعض ذلك ومن بدع الجهمية والمعتزلة والرافضة ما هو معروف لأهل العلم، فبنوا المشاهد المكذوبة "كمشهد علي" - رضي الله عنه - وأمثاله، وصنف أهل الفرية الأحاديث في زيارة المشاهد والصلاة عندها والدعاء عندها وما يشبه ذلك، فصار هؤلاء الزنادقة وأهل البدع المتبعون لهم يعظمون المشاهد ويهينون المساجد، وذلك: ضد دين المسلمين ويستترون بالتشيع، ففي الأحاديث المتقدمة المتواترة عنه من تعظيم الصديق، ومن النهي عن اتخاذ القبور مساجد ما فيه رد لهاتين البدعتين، اللتين هما أصل الشرك وتبديل الإسلام، ومما يبين ذلك أن الله لم يذكر "المشاهد"، ولا أمر بالصلاة فيها، وإنما أمر بالمساجد فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ ولم يقل: مشاهد الله؛ بل قد أمر النبي ﷺ عليا (أن لا يدع قبرا مشرفا إلا سواه ولا تمثالا إلا طمسه)، ونهى عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن من فعل ذلك، فهذا أمر بتخريب المشاهد لا بعمارتها، سواء أريد به العمارة الصورية أو المعنوية، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، ولم يقل في المشاهد، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ولم يقل عند كل مشهد، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ الله﴾ ولم يقل مشاهد الله؛ إذ عمار المشاهد هم مشركون أو متشبهون بالمشركين، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللّهِ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللّهَ﴾..).(١)

مصادرة كتب ابن تيمية في السجن ومنعه من الكتابة:

قال ابن كثير: (ثم دخلت سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في ذي القعدة منها كانت وفاة شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه...(٢)

وفي يوم الاثنين تاسع جمادى الآخرة أخرج ما كان عند الشيخ تقي الدين بن تيمية من الكتب والأوراق والدواة والقلم، ومنع من الكتب والمطالعة، وحملت كتبه في مستهل رجب إلى خزانة الكتب بالعادلية الكبيرة.

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/١٦٥)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٥٣)

قال البرزالي: وكانت نحو ستين مجلدا، وأربع عشرة ربطة كراريس، فنظر القضاة والفقهاء فيها وتفوقوها [تقاسموها وجزأوها] بينهم، وكان سبب ذلك أنه أجاب لما كان رد عليه التقي ابن الاخنائي المالكي في مسألة الزيارة، فرد عليه الشيخ تقي الدين واستجهله، وأعلمه أنه قليل البضاعة في العلم، فطلع الأخنائي إلى السلطان وشكاه، فرسم السلطان عند ذلك بإخراج ما عنده من ذلك وكان ما كان).(١)

الشبه التي أثارها خصوم ابن تيمية:

وقد افترى عليه خصومه حيا وميتا أكاذيب لصد الناس عن دعوته وعلمه، وما زالت تروج إلى اليوم مع أنه نفاها عن نفسه في حياته، ونفاها عنه قضاة عصره وعلماء مصره، وبعضها نقيض ما قرره صراحة في كتبه ومن هذه الشبه:

١- قضية فناء النار:

ومن المسائل التي ثار حولها الجدل مع ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قضية فناء النار، واتخذه بعض خصومه ذريعة للطعن فيه، والتحذير منه، مع أنه قرر في أجوبته المحكمة أن عقيدة أهل السنة هي أن الجنة والنار باقيتان لا تعدمان، وأنهما دارا قرار لا تفنيان، كما في قوله: (اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها).(٢)

وكما في قوله: (والله سبحانه إنما خلق الخلق لدار القرار، وهي الجنة والنار، فأما الدار الدنيا فمنقطعة ولذاتها لا تصفوا ولا تدوم أبدا بخلاف الآخرة فإن لذاتها، ونعيمها صاف من الكدر دائم غير منقطع).(٣)

وكان تلميذه ابن القيم قد حار في مسألة دوام العذاب الأبدي، لتعارض ذلك مع سعة رحمة الله، وكمال حكمته، فسأل شيخه ابن تيمية لحل المشكل: (وسر المسألة أنه سبحانه حكيم رحيم إنما يخلق بحكمة ورحمة، فإذا عذب من يعذب لحكمة كان هذا جاريا على مقتضاها كما يوجد في الدنيا من العقوبات الشرعية والقدرية

---

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٥٥)

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٠٧)

(٣) الاستقامة (٢/ ١٥١)

من التهذيب والتأديب والزجر والرحمة واللطف ما يزكي النفوس ويطيها ويمحصها ويخلصها من شرها وخبثها والنفوس الشريرة الظالمة التي لو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهت عنه لا يصلح أن تسكن دار السلام التي تنافي الكذب والشر والظلم، فإذا عذبت هذه النفوس بالنار عذابا يخلصها من ذلك الشر ويخرج خبثها كان هذا معقولا في الحكمة، كما يوجد في عذاب الدنيا وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة، أما خلق نفوس شريرة لا يزول شرها البتة وإنما خلقت للشر المحض وللعذاب السرمد الدائم بدوام خالقها سبحانه، فهذا لا يظهر موافقته للحكمة والرحمة، وإن دخل تحت القدرة فدخوله تحت الحكمة والرحمة ليست بالبين، فهذا ما وصل إليه النظر في هذه المسألة التي تكع فيها عقول العقلاء وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه).(١)

ووجد ابن القيم آثارا صحيحة عن الصحابة والتابعين يفهم منها فناء عذاب النار، فأرسل لشيخه ابن تيمية يسأله عن جوابها: (وكنت سألت عنها شيخ الإسلام [ابن تيمية] قدس الله روحه، فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار التي ذكرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير، وعلمت على ذلك الموضع، وقلت للرسول: قل له: هذا الموضع يشكل عليه، ولا يدري ما هو، فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه، فمن كان عنده فضل علم فليحدث به، فإن فوق كل ذي علم عليم، وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ووصف ذلك أحسن صفة، ثم قال: "ويفعل الله بعد ذلك في خلقه ما يشاء"، وعلى مذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث يقول: "لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ولا ينزلهم جنة ولا نارا"، وذكر ذلك في تفسير قوله: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، وعلى مذهب أبي سعيد الخدري حيث يقول: "انتهى القرآن كله إلى هذه الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾" وعلى مذهب قتادة حيث يقول: "في قوله: ﴿إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ﴾ الله أعلم بتبينه على ما وقعت" وعلى مذهب ابن زيد حيث يقول: "أخبرنا الله بالذي يشاء لأهل الجنة فقال: ﴿عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذ﴾ ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار").(٢)

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢٦٤)

(٢) شفاء العليل لابن القيم (١/ ٢٦٤)

فأجاب ابن تيمية عن سؤال ابن القيم فيما ورد عن الصحابة والتابعين في تفسير ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾، وقوله تعالى: ﴿إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ وكشف وجه كل قول فيها.

وكان غرض ابن تيمية بيان وجه الأقوال التي أشكل فهمها على ابن القيم لا تقريرها، فحلت لابن القيم مشكلة أخرى وهي الحكمة والتعليل!

ولم يقل ابن القيم بفناء عذاب النار وإنما فوض الأمر بعد دخول أهل النار النار وخلودهم فيها إلى مشيئة الله وعلمه (وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال "ويفعل الله بعد ذلك في خلقه ما يشاء"..).

وليس ابن القيم ولا ابن تيمية أول من تكلم في هذه المسألة فقد ذكرها الطبري في تفسيره وذكر أربعة أقوال لأئمة التفسير، فقال: (﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، يقول: لابثين فيها ﴿إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، يعني إلا ما شاء الله من قدر مدة ما بين مبعثهم من قبورهم إلى مصيرهم إلى جهنم، فتلك المدة التي استثناها الله من خلودهم في النار...

وروي عن ابن عباس أنه كان يتأول في هذا الاستثناء: أن الله جعل أمر هؤلاء القوم في مبلغ عذابه إياهم إلى مشيئته...

وقال آخرون: الاستثناء في هذه الآية في أهل التوحيد، إلا أنهم قالوا: معنى قوله: ﴿إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، إلا أن يشاء ربك أن يتجاوز عنهم فلا يدخلهم النار. ووجهوا الاستثناء إلى أنه من قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ﴾ = ﴿إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، لا من "الخلود"...

عن أبي نضرة، عن جابر أو: أبي سعيد أو عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾، قال: هذه الآية تأتي على القرآن كله.

يقول: حيث كان في القرآن ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، تأتي عليه.

قال: وسمعت أبا مجلز يقول: هو جزاؤه، فإن شاء الله تجاوز عن عذابه.

وقال آخرون: عنى بذلك أهل النار وكل من دخلها...

عن ابن عباس: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾، لا يموتون، ولا هم منها يخرجون ما دامت السموات والأرض، ﴿إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، قال: استثناء الله. قال: يأمر النار أن تأكلهم.

قال: وقال ابن مسعود: ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها، ليس فيها أحد، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابا...).[1]

وقد رجح ابن جرير الطبري القول بأن الاستثناء في ﴿إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ هو في أهل التوحيد، وقال بأنه الصواب ولم يطعن بالمخالفين: (قال أبو جعفر: وأولى هذه الأقوال في تأويل هذه الآية بالصواب، القول الذي ذكرنا عن قتادة والضحاك: من أن ذلك استثناء في أهل التوحيد من أهل الكبائر أنه يدخلهم النار، خالدين فيها أبدا إلا ما شاء من تركهم فيها أقل من ذلك، ثم يخرجهم فيدخلهم الجنة، كما قد بينا في غير هذا الموضع).

ولم ينقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية أنه رجح القول بفناء عذاب أهل النار، بل ذكر عنه قوله: في المسألة خلاف بين السلف، فقال: (واتفق سلف الأمة وأئمتها على أن من المخلوقات ما لا يعدم، وهو الجنة، والنار، والعرش، وغير ذلك. ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكتاب المبتدعين وهو قول باطل. قال ابن القيم رحمه الله: وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام: فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين).[2]

وقال عنه أيضا: (وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين).[3]

وقد ذكر ابن القيم آراء أهل الإسلام في المسألة، وحرر محل النزاع، وأن أهل السنة مجمعون على خلود أهل النار فيها ولا يخرجون منها، فقال: (قالوا وأما الطريق الثاني: وهو دلالة القرآن على بقاء النار وعدم فنائها فأين في القرآن دليل واحد يدل على ذلك؟ نعم الذي دل عليه القرآن أن الكفار خالدين في النار أبدا، وأنهم غير خارجين منها، وأنه لا يفتر عنهم عذابها، وأنهم لا يموتون فيها، وأن عذابهم فيها مقيم، وأنه غرام لازم لهم، وهذا كله مما لا نزاع فيه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، وليس هذا مورد النزاع، وإنما النزاع في أمر آخر، وهو أنه هل النار أبدية؟ أو مما كتب الله عليه الفناء؟ وأما كون الكفار لا يخرجون منها، ولا يفتر عنهم من عذابها، ولا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، فلم يختلف في ذلك الصحابة، ولا التابعون، ولا أهل السنة، وإنما خالف في ذلك من قد حكينا أقوالهم من اليهود والاتحادية، وبعض أهل البدع، وهذه النصوص وأمثالها تقتضي خلودهم في دار العذاب ما دامت باقية، ولا يخرجون منها

---

(١) تفسير الطبري (١٢/ ١١٨) و (١٥/ ٤٨٣).
(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ١٠٧)
(٣) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٥٢)

مع بقائها البتة، كما يخرج أهل التوحيد منها مع بقائها، فالفرق بين من يخرج من الحبس وهو حبس على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

قالوا: وأما الطريق الثالث: وهو مجيء السنة المستفيضة بخروج أهل الكبائر من النار دون أهل الشرك فهي حق لا شك فيه، وهي إنما تدل على ما قلناه من خروج الموحدين منها، وهي دار العذاب لم تفن، ويبقى المشركون فيها ما دامت باقية، والنصوص دلت على هذا وعلى هذا.

قالوا: وأما الطريق الرابع: وهو أن رسول الله وقفنا على ذلك ضرورة، فلا ريب أنه من المعلوم من دينه بالضرورة أن الكفار باقون فيها ما دامت باقية، هذا معلوم من دينه بالضرورة، وأما كونها أبدية لا انتهاء لها ولا تفنى كالجنة، فأين من القرآن والسنة دليل واحد يدل على ذلك؟

قالوا: وأما الطريق الخامس: وهو أن في عقائد أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان أبدا، فلا ريب أن القول بفنائهما قول أهل البدع من الجهمية والمعتزلة، وهذا القول لم يقله أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا أحد من أئمة المسلمين، وأما فناء النار وحدها فقد أوجدناكم من قال به من الصحابة، وتفريقهم بين الجنة والنار، فكيف يكون القول به من أقوال أهل البدع؟ مع أنه لا يعرف عن أحد من أهل البدع التفريق بين الدارين، فقولكم أنه من أقوال أهل البدع كلام من لا خبرة له بمقالات بني آدم وآرائهم واختلافهم.

قالوا والقول الذي يعد من أقوال أهل البدع ما خالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة، أما الصحابة أو من بعدهم، وأما قول يوافق الكتاب والسنة وأقوال الصحابة فلا يعد من أقوال أهل البدع، وإن دانوا به واعتقدوه، فالحق يجب قبوله ممن قاله، والباطل يجب رده على من قاله، وكان معاذ بن جبل يقول الله "حكم قسط، هلك المرتابون، إن من ورائكم فتنا يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتى يقرؤه المؤمن والمنافق، والمرآة والصبي، والأسود والأحمر، فيوشك أحدهم أن يقول قد قرأت القرآن فما أظن أن يتبعوني حتى ابتدع بدلهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فان كل بدعة ضلالة، وإياكم وزيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق فتلقوا الحق عمن جاء به، فإن على الحق نورا، قالوا وكيف زيغة الحكيم؟ قال هي الكلمة تروعكم وتنكرونها، وتقولون ما هذه؟ فاحذروا زيغته ولا تصدنكم عنه، فإنه يوشك أن يفيء وأن يراجع الحق، وإن العلم والإيمان مكانهما إلى يوم القيامة".

والذي أخبر به أهل السنة في عقائدهم هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن أهل النار لا يخرجون منها، ولا يخفف عنهم من عذابها العذاب، ولا يفتر عنهم، وأنهم خالدون فيها، ومن ذكر منهم أن النار لا تفنى).[١]

وقد استطرد ابن القيم في الاستدلال لما ورد عن الصحابة والتابعين في فناء النار فذكر خمسة وعشرين وجها تؤيد قولهم مع بيان الفرق بين خلود الجنة، ودوام النار، كما ذكر الفرق بين نصوص الوعد بخلود الجنة المطلقة بلا قيد، ونصوص الوعيد بدوام النار المقيدة بالمشيئة الإلهية، فقال: (ونحن نذكر الفرق بين دوام الجنة والنار شرعا وعقلا، وذلك يظهر من وجوه:

أحدها: أن الله سبحانه وتعالى أخبر ببقاء نعيم أهل الجنة ودوامه، وأنه لا نفاد له ولا انقطاع وأنه غير مجذوذ، وأما النار فلم يخبر عنها بأكثر من خلود أهلها فيها، وعدم خروجهم منها، وأنهم لا يموتون فيها ولا يحيون، وإنها مؤصدة عليهم، وأنهم كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها، وأن عذابها لازم لهم وأنه مقيم عليهم لا يفتر عنهم، والفرق بين الخبرين ظاهر.

الوجه الثاني: أن النار قد أخبر سبحانه وتعالى في ثلاث آيات عنها بما يدل على عدم أبديتها: الأولى قوله سبحانه وتعالى: ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَليم﴾، والثانية قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾، والثالثة قوله: ﴿لاَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ ولولا الأدلة القطعية الدالة على أبدية الجنة ودوامها لكان حكم الاستثنائين في الموضعين واحدا، كيف وفي الآيتين من السياق ما يفرق بين الاستثنائين فإنه قال في أهل النار: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾ فعلمنا أنه الله سبحانه وتعالى يريد أن يفعل فعلا لم يخبرنا به، وقال في أهل الجنة عطاء غير مجذوذ، فعلمنا أن هذا العطاء والنعيم غير مقطوع عنهم أبدا، فالعذاب موقت معلق، والنعيم ليس بموقت ولا معلق).[٢]

واستدل ابن القيم على الفرق بين خلود الجنة والنار بأن الجنة موجب رحمة الله، والنار موجب سخطه، ورحمته أوسع وأسبغ وأسبق (يوضحه الوجه الخامس: أن الجنة من موجب رحمته ورضاه، والنار من غضبه وسخطه، ورحمته سبحانه تغلب غضبه وتسبقه، كما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة عنه ﷺ أنه قال: "لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده موضوع على العرش أن رحمتي تغلب غضبي وإذا كان رضاه قد

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٦٣- ٣٦٤)
(٢) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٦٥- ٣٦٦)

سبق غضبه وهو يغلبه كان التسوية بين ما هو من موجب رضاه وما هو من موجب غضبه ممتنعا"... إذا أخذت النار مأخذها منهم وحصلت الحكمة المطلوبة من عذابهم فان العذاب لم يكن سدى، وإنما كان لحكمة مطلوبة، فإذا حصلت تلك الحكمة لم يبق في التعذيب أمر يطلب ولا غرض يقصد، والله سبحانه ليس يشتفي بعذاب عباده كما يشتفى المظلوم من ظالمه، وهو لا يعذب عبده لهذا الغرض، وإنما يعذبه طهرة له ورحمة به، فعذابه مصلحة له، وإن تألم به غاية الألم، كما أن عذابه بالحدود في الدنيا مصلحة لأربابها... وأن رضى الرب تبارك وتعالى ورحمته صفتان ذاتيتان، له فلا منتهى لرضاه، بل كما قال أعلم الخلق به "سبحان الله وبحمده: عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته". فإذا كانت رحمته غلبت غضبه، فإن رضا نفسه أعلى وأعظم، فإن رضوانه أكثر من الجنات ونعيمها...).[1]

وفرّق ابن القيم بين صفة الرحمة والحكمة التي هي صفات ذاتية لله كالحياة والعلم والقدرة، عن صفة الغضب التي هي صفة فعليه؛ فقال: (أن العفو أحب إليه سبحانه من الانتقام، والرحمة أحب إليه من العقوبة، والرضا أحب إليه من الغضب، والفضل أحب إليه من العدل، ولهذا ظهرت آثار هذه المحبة في شرعه وقدره، ويظهر كل الظهور لعباده في ثوابه وعقابه، وإذا كان ذلك أحب الأمرين إليه وله خلق الخلق وأنزل الكتب وشرع الشرائع، وقدرته سبحانه صالحة لكل شيء لا قصور فيها بوجه ما، وتلك المواد الردية الفاسدة مرض من الأمراض وبيده سبحانه وتعالى الشفاء التام والأدوية الموافقة لكل داء... وإذا كان الشر مخلوقا منفصلا غير قائم بالرب سبحانه، فهو لا يضاف إليه، وهو لم يقل أنت لا تخلق الشر حتى يطلب تأويل قوله [كما في الحديث: والشر ليس إليك]، وإنما نفى إضافته إليه وصفا وفعلا وأسماء، وإذا عرف هذا فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها، وأما الآخر فهو الإيمان والطاعات وموجباتها، والإيمان والطاعات متعلقة به سبحانه، ولأجلها خلق الله خلقه وأرسل رسله وأنزل كتبه، وهي ثناء على الرب تبارك وتعالى وإجلاله وتعظيمه وعبوديته، وهذه لها آثار تطلبها وتقتضيها فتدوم آثارها بدوام متعلقها...

الوجه الرابع عشر: أنه سبحانه وتعالى أخبر أن رحمته وسعت كل شيء، فليس شيء من الأشياء إلا وفيه رحمته، ولا ينافي هذا أن يرحم العبد بما يشق عليه ويؤلمه وتشتد كراهته له).[2]

---

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٦٦-٣٦٩-٣٧٠)

(٢) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٧٢- ٣٧٦).

واستدل ابن القيم بالحكمة الإلهية وأن أفعال الله خير ومصلحة، فدوام العذاب بعد تحقق الغاية منه ينافي الحكمة والمصلحة؛ فقال: (إن أفعاله سبحانه لا تخرج عن الحكمة والرحمة والمصلحة والعدل، فلا يفعل عبثا ولا جورا ولا باطلا، بل هو المنزه عن ذلك كما ينزه عن سائر العيوب والنقائص، وإذا ثبت ذلك فتعذيبهم إن كان رحمة بهم حتى يزول ذلك الخبث وتكمل الطهارة فظاهر، وإن كان لحكمة فإذا حصلت تلك الحكمة المطلوبة زال العذاب، وليس في الحكمة دوام العذاب أبدا الآباد، بحيث يكون دائما بدوام الرب تبارك وتعالى، وإن كان لمصلحة فإن كان يرجع إليهم فليست مصلحتهم له مما هو فيه إلا بمجرد العفو والتجاوز عن حقه، فنفسه أولى بكل ذم وعيب ونقص، وربه تعالى أولى بكل حمد وكمال ومدح.. وإن كانت المصلحة تعود إلى أوليائه، فإن ذلك أكمل في نعيمهم، فهذا لا يقتضي تأبيد العذاب، وليس نعيم أوليائه وكماله موقوفا على بقاء آبائهم وأبنائهم وأزواجهم في العذاب السرمد، فإن قلتم إن ذلك موجب الرحمة والحكمة والمصلحة قلتم ما لا يعقل.. فإنه ليس في حكمة أحكم الحاكمين إن يخلق خلقا يعذبهم أبد الآباد عذابا سرمدا لا نهاية له ولا انقطاع أبدا، وقد دلت الأدلة السمعية والعقلية والفطرية على أنه سبحانه وتعالى حكيم، وأنه أحكم الحاكمين، فإذا عذب خلقه عذبهم بحكمة، كما يوجد التعذيب والعقوبة في الدنيا في شرعه وقدره، فإن فيه من الحكم والمصالح وتطهير العبد ومداواته وإخراج المواد الردية عنه بتلك الآلام ما تشهده العقول الصحيحة، وفي ذلك من تزكية النفوس وصلاحها وزجرها وردع نظائرها، وتوقيفها على فقرها وضرورتها إلى ربها وغير ذلك من الحكم والغايات الحميدة ما لا يعلمه إلا الله).(١)

كما احتج ابن القيم بوعيد الله بخلود بعض أهل المعاصي في النار كالقاتل مع عدم منافاة خلودهم لانتهاء عذابهم، وكذلك غيرهم: (أنه سبحانه وتعالى أوجب الخلود على معاصي الكبائر وقيده بالتأبيد، ولم يناف ذلك انقطاعه وانتهاؤه، فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، ومنها قول النبي ﷺ "من قتل نفسا بحديدة فحديدته في يده يتوجا بها في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا"، وهو حديث صحيح، وكذلك قوله في الحديث الآخر في قاتل نفسه، فيقول الله تبارك وتعالى "بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة"، وأبلغ من هذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، فهذا وعيد مقيد بالخلود والتأبيد مع انقطاعه قطعا بسبب العبد وهو التوحيد، فكذلك الوعيد العام لأهل النار، لا يمتنع انقطاعه بسبب ممن كتب على نفسه الرحمة وغلبت

---

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨).

رحمته غضبه، فلو يعلم الكافر بكل ما عنده من الرحمة لما يئس من رحمته، كما في صحيح البخاري عنه "خلق الله الرحمة يوم خلقها مائة رحمة" وقال في آخره "فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلم المسلم بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار"..).(١)

واستدل ابن القيم أيضا بكمال فضل الله بإنفاذ وعده بالثواب، وتخلف وعيده بالعقاب، رحمة وعفوا وإن لم يتخلف كلية بحق من كفر به (والله تعالى لا يخلف وعده، وأما الوعيد فمذهب أهل السنة كلهم أن إخلافه كرم وعفو وتجاوز يمدح الرب تبارك وتعالى به ويثنى عليه به، فإنه حق له إن شاء تركه وإن شاء استوفاه، والكريم لا يستوفي حقه، فكيف بأكرم الأكرمين، وقد صرح سبحانه وتعالى في كتابه في غير موضع بأنه لا يخلف وعده، ولم يقل في موضع واحد لا يخلف وعيده...

قال أبو الشيخ وقال يحيى بن معاذ: الوعد والوعيد حق، فالوعد حق العباد على الله، ضمن لهم إذا فعلوا كذا أن يعطيهم كذا، ومن أولى بالوفاء من الله، والوعيد حقه على العباد قال لا تفعلوا كذا فأعذبكم ففعلوا فإن شاء عفا وإن شاء أخذ، لأنه حقه.

وأولاهما بربنا تبارك وتعالى العفو والكرم لأنه غفور رحيم، ومما يدل على ذلك ويؤيده خبر كعب بن زهير حين أوعده رسول الله فقال: نبئت أن رسول الله أوعدني... والعفو عند رسول الله مأمول

فإذا كان هذا في وعيد مطلق فكيف بوعيد مقرون باستثناء معقب بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾..).(٢)

واحتج ابن القيم بأنه إذا كانت رحمة الله في هذه الدار الفانية قد وسعت جميع خلقه مؤمنهم وكافرهم، ففي الآخرة أولى وأعم: (أن جانب الرحمة أغلب في هذه الدار الباطلة الفانية الزائلة عن قرب، من جانب العقوبة والغضب، ولولا ذلك لما عمرت ولا قام لها وجود، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾، وقال: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾، فلولا سعة رحمته ومغفرته وعفوه لما قام العالم، ومع هذا فالذي أظهره من الرحمة في هذه الدار وأنزله بين الخلائق جزء من مائة جزء من الرحمة، فإذا كان جانب الرحمة قد غلب في هذه الدار، ونالت البر والفاجر والمؤمن والكافر، مع قيام مقتضى العقوبة به، ومباشرته له، وتمكنه من إغضاب ربه، والسعي في مساخطته، فكيف لا يغلب جانب الرحمة في دار تكون الرحمة فيها مضاعفة على ما في هذه الدار تسعة وتسعين ضعفا، وقد أخذ العذاب من

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٨٣)

(٢) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٨٤-٣٨٥)

الكفار مأخذه، وانكسرت تلك النفوس ونهكها العذاب، وأذاب منها خبثا وشرا، لم يكن يحول بينها وبين رحمته لها في الدنيا، بل كان يرحمها مع قيام مقتضى العقوبة والغضب بها، فكيف إذا زال مقتضى الغضب والعقوبة، وقوي جانب الرحمة أضعاف أضعاف الرحمة في هذه الدار، واضمحل الشر والخبث الذي فيها فأذابته النار وأكلته!

وسر الأمر أن أسماء الرحمة والإحسان أغلب وأظهر وأكثر من أسماء الانتقام، وفعل الرحمة أكثر من فعل الانتقام، وظهور آثار الرحمة أعظم من ظهور آثار الانتقام، والرحمة أحب إليه من الانتقام، وبالرحمة خلق خلقه، ولها خلقهم، وهي التي سبقت غضبه وغلبته وكتبها على نفسه ووسعت كل شيء..).[١]

كما استدلّ ابن القيم بإذعان الخلق كلهم لله في الآخرة، وحمدهم له حمدا يعم الوجود بظهور آثار عدله وفضله وحكمته ورحمته: (أنه سبحانه وتعالى لا بد أن يظهر لخلقه جميعهم يوم القيامة صدقه وصدق رسله، وأن أعداؤه كانوا هم الكاذبين المفترين، ويظهر لهم حكمه الذي هو أعدل حكم في أعدائه، وأنه حكم فيهم حكما يحمدونه هم عليه، فضلا عن أوليائه وملائكته ورسله، بحيث ينطق الكون كله بالحمد لله رب العالمين، ولذلك قال تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فحذف فاعل القول لإرادة الإطلاق، وأن ذلك جار على لسان كل ناطق وقلبه، قال الحسن: لقد دخلوا النار وإن قلوبهم لممتلئة من حمده ما وجدوا عليه سبيلا.

وهذا هو الذي حسن حذف الفاعل من قوله: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، حتى كان الكون كله قائل ذلك لهم، إذ هو حكمه العدل فيهم، ومقتضى حكمته وحمده، وأما أهل الجنة فقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾، فهم لم يستحقوها بأعمالهم، وإنما استحقوها بعفوه ورحمته وفضله، فإذا أشهد سبحانه وتعالى ملائكته وخلقه كلهم حكمه العدل وحكمته الباهرة ووضعه العقوبة حيث تشهد العقول والفطر والخليقة أنه أولى المواضع وأحقها بها، وأن ذلك من كمال حمده الذي هو مقتضى أسمائه وصفاته..).[٢]

لقد ذكر ابن تيمية وابن القيم في هذه المسألة ثلاثة أقوال: الأول عدم فناء الجنة والنار، وعليه عامة أهل السنة، والثاني القول بفنائهما وقاله الجهمية، والثالث القول بفناء النار فقط.

---

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٨٥-٣٨٦)

(٢) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٨٦- ٣٨٧)

ووجد ابن القيم بأن القول الثالث بعد وروده عن بعض الصحابة كعمر وعلي وابن عباس وابن مسعود يحل عنده إشكالية الحكمة والتعليل في أفعال الله.

ولم يقرر ابن القيم هذا القول كعقيدة عنده، بل نسبه إلى أربابه، وإنما استدل لهم وأطال لأن مذهبهم يؤيد رأيه في الحكمة والتعليل في أفعال الله وأقداره: (قال أرباب هذا القول: وفي تفسير علي بن أبي طلحة الوالبي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَليم﴾، قال لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه، ولا ينزلهم جنة ولا نارا، قالوا وهذا الوعيد في هذه الآية ليس مختصا بأهل القبلة، فإنه سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا..﴾).[1]

وقد صرح ابن القيم بأنه على مذهب علي رضي الله عنه وابن عباس وابن مسعود وأبي سعيد بتفويض العلم إلى الله في أبدية عذاب النار، فقال (وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ووصف ذلك أحسن صفة، ثم قال "ويفعل الله بعد ذلك في خلقه ما يشاء"، وعلى مذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث يقول: "لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ولا ينزلهم جنة ولا نارا" وذكر ذلك في تفسير قوله: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ﴾، وعلى مذهب أبي سعيد الخدري حيث يقول: "انتهى القرآن كله إلى هذه الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيد﴾").[2]

ولو كان شيخه ابن تيمية يقول به لصرح بذلك كما هي عادته.

وقد ذكر ابن تيمية أن شبهة القائلين بفناء الجنة والنار كالجهمية، أو انقطاع حركاتهم كأبي هذيل المعتزلي سببه نفيهم وجود حوادث لا تفنى وبلا نهاية، ومن جعلوا حدوث العالم دليل وجود الله اضطروا لنفي وقوع حوادث لا أول لها، ولزمهم نفي حوادث لا آخر لها، والجنة والنار حادثتان فقالوا بفنائهما؛ ليطرد عندهم هذا الأصل الذي جعلوه الدليل على وجود الله!

وذهب ابن عربي الصوفي إلى أن أهل النار ينتهي عذابهم إلى عذوبة يتنعمون بها مع بقائها، وهو أشد إشكالا من القول بفنائها، كما قال ابن القيم: (وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام [ابن تيمية] فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين.

قلت: هاهنا أقوال سبعة:

---

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٥٥)

(٢) شفاء العليل لابن القيم (١/ ٢٦٤)

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبدا، بل كل من دخلها مخلد فيها أبد الآباد بإذن الله وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أن أهلها يعذبون فيها مدة ثم تنقلب عليهم وتبقى طبيعة نارية لهم، يتلذذون بها لموافقتها لطبيعتهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي، قال في فصوصه: الثناء بصدق الوعد، لا بصدق الوعيد، والحضرة الإلهية تطلب الثناء المحمود بالذات، فيثنى عليها بصدق الوعد، لا بصدق الوعيد، بل بالتجاوز، ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾، ولم يقل وعيده، بل قال: ﴿وَنَتَجاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ﴾، مع أنه توعد على ذلك وأثنى على إسماعيل بأنه ﴿كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾، وقد زال الإمكان في حق الحق، لما فيه من طلب المرجح:

فلم يبق إلا صادق الوعد وحده ... وما لوعيد الحق عين تعاين
وإن دخلوا دار الشقاء فإنهم ... على لذة فيها نعيم مباين
نعيم جنان الخلد والأمر واحد ... وبينهما عند التجلي تباين
يسمى عذابا من عذوبة طعمه ... وذاك له كالقشر والقشر صاين

وهذا في طرف والمعتزلة الذين يقولون لا يجوز على الله أن يخلف وعيده، بل يجب عليه تعذيب من توعده بالعذاب في طرف، فأولئك عندهم لا ينجو من النار من دخلها أصلا، وهذا عنده لا يعذب بها أحد أصلا، والفريقان مخالفان لما علم بالاضطرار أن الرسول جاء به وأخبر به عن الله عز وجل.

الثالث: قول من يقول إن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي، فأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى في القرآن، فقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُون. بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون﴾..

الرابع: قول من يقول يخرجون منها وتبقى نارا على حالها ليس فيها أحد يعذب، حكاه شيخ الإسلام، والقرآن والسنة أيضا يردان على هذا القول كما تقدم.

الخامس: قول من يقول بل تفنى بنفسها، لأنها حادثة بعد أن لم تكن، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه وأبديته، وهذا قول جهنم بن صفوان وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار.

السادس: قول من يقول تفنى حياتهم وحركاتهم، ويصيرون جمادا لا يتحركون ولا يحسون بألم، وهذا قول أبي الهذيل العلاف إمام المعتزلة، طردا لامتناع حوادث لا نهاية لها، والجنة والنار عنده سواء في هذا الحكم.

السابع: قول من يقول بل يفنيها ربها وخالقها تبارك وتعالى، فإنه جعل لها أمدا تنتهي إليه، ثم تفنى ويزول عذابها، قال شيخ الإسلام: وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم، وقد روى عبد بن حميد وهو من أجل أئمة الحديث في تفسيره المشهور: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن، قال قال عمر: "لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه". وقال حدثنا حجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن أن عمر بن الخطاب قال "لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون منه".

ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾، فقد رواه عبد وهو من الأئمة الحفاظ وعلماء السنة عن هذين الجليلين سليمان بن حرب وحجاج ابن منهال، وكلاهما عن حماد بن سلمة، وحسبك به، وحماد يرويه عن ثابت وحميد، وكلاهما يرويه عن الحسن، وحسبك بهذا الإسناد جلالة، والحسن وإن لم يسمع من عمر فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به، وقال "قال عمر بن الخطاب"، ولو قدر أنه لم يحفظ عن عمر، فتداول هؤلاء الأئمة له غير مقابلين له بالإنكار والرد مع أنهم ينكرون على من خالف السنة بدون هذا، فلو كان هذا القول عند هؤلاء الأئمة من البدع المخالفة لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأئمة لكانوا أول منكر له.

قال [ابن تيمية]: ولا ريب أن من قال هذا القول عن عمر ونقله عنه إنما أراد بذلك جنس أهل النار الذين هم أهلها، فأما قوم أصيبوا بذنوبهم فقد علم هؤلاء وغيرهم أنهم يخرجون منها، وأنهم لا يلبثون قدر رمل عالج، ولا قريبا منه، ولفظ أهل النار لا يختص بالموحدين، بل يختص بمن عداهم، كما قال النبي "أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون"، ولا يناقض هذا قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾، بل ما أخبر الله به هو الحق والصدق الذي لا يقع خلافه، لكن إذا انقضى أجلها وفنيت كما تفنى الدنيا، لم تبق نارا ولم يبق فيها عذاب).[1]

والذي استقر عليه اعتقاد عامة أهل السنة القول بأبدية عذاب أهل النار، والقول بفنائها قول قديم لبعض السلف، وكذا القول بتفويض أمرها لعلم لله ومشيئته.

---

(١) حادي الأرواح في بلاد الأفراح (١/ ٣٥٢)

فلا يصح نسبة القول بفناء عذاب أهل النار إلى ابن تيمية مع وجود نصوصه التي تثبت عدم فنائها، ولا نسبته إلى ابن القيم؛ كما في قوله: (وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام: فيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين).(١)

بل قرر ابن تيمية نفسه أبديتها حيث يقول: (والله سبحانه إنما خلق الخلق لدار القرار، وهي الجنة والنار، فأما الدار الدنيا فمنقطعة ولذاتها لا تصفوا ولا تدوم أبدا، بخلاف الآخرة فإن لذاتها ونعيمها صاف من الكدر دائم غير منقطع..).(٢)

وقال أيضا: (ثم أخبر ببقاء الجنة والنار بقاء مطلقا، ولم يخبرنا بتفصيل ما سيكون بعد ذلك).(٣)

فهذه قضية فناء النار ورأي ابن تيمية وابن القيم فيها، يؤكد بطلان كل ما يشاع عنهما حولها ممن لم يتحقق من قولها حيث تبين من نصوصهما ما يلي:

١- أن ابن القيم نفسه هو الذي سأل شيخه ابن تيمية عن مسألة فناء النار في "شفاء العليل": (وكنت سألت عنها شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لي: هذه المسألة عظيمة كبيرة، ولم يجب فيها بشيء، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت في تفسير عبد بن حميد الكشي بعض تلك الآثار التي ذكرت، فأرسلت إليه الكتاب وهو في مجلسه الأخير وعلمت على ذلك الموضع، وقلت للرسول قل له هذا الموضع يشكل عليه، ولا يدري ما هو! فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه، فمن كان عنده فضل علم فليحدثه، فإن فوق كل ذي علم عليم، وأنا في هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ووصف ذلك أحسن صفة ثم قال "ويفعل الله بعد ذلك في خلقه ما يشاء").

وقال في "حادي الأرواح": (فصل وأما أبدية النار ودوامها فقال فيها شيخ الإسلام: فيها قولان معروفان عن السلف والخلف والنزاع في ذلك معروف عن التابعين...).

وهذان النصان وحدهما كافيان في الرد على من نسب هذا القول لشيخ الإسلام، فقد ذكر ابن القيم هنا أنه سأل شيخه ابن تيمية عن هذه المسألة فتوقف ولم يجب فيها بشيء، ثم بعد مدة أرسل له الآثار عن الصحابة فألّف رسالته المشهورة، ولم ينقل ابن القيم عن ابن تيمية في هذه الرسالة إلا أنه ذكر الخلاف بين السلف في فنائها، قبل استقرار قول عامة أهل السنة بعد ذلك على عدم فنائها، ولو كان لشيخ الإسلام ابن تيمية قول

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ١٠٧)

(٢) الاستقامة (٢/ ١٥١)

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٦٩)

غير ما ذكره في كتبه قبل ذلك لما احتاج ابن القيم إلى سؤاله عما أشكل عليه فيها، فقد نصّ ابن تيمية على عدم فنائها صراحة في فتوى خاصة فقد سئل كما في مجموع الفتاوى (عن حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: (سبعة لا تموت ولا تفنى ولا تذوق الفناء: النار وسكانها واللوح والقلم والكرسي والعرش) فهل هذا الحديث صحيح أم لا؟ فأجاب: هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام بعض العلماء، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية كالجنة والنار والعرش وغير ذلك، ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها).[١]

وقال في كتابه الاستقامة: (والله سبحانه إنما خلق الخلق لدارا لقرار، وهي الجنة والنار، فأما الدار الدنيا فمنقطعة ولذاتها لا تصفوا ولا تدوم أبدا بخلاف الآخرة).[٢]

وقال في "تلبيس الجهمية": (ثم أخبر ببقاء الجنة والنار بقاء مطلقا، ولم يخبرنا بتفصيل ما سيكون بعد ذلك، بل إنما وقع التفصيل إلى قيام قيامة، واستقرار الفريقين في الجنة والنار، وذكر ما فيهما من الثواب والعقاب، وقد أجمل من ذلك ما لا نعلمه على التفصيل كقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُون﴾ وقوله ﷺ: (يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)، فكان الذي أخبرنا به مفصلا، ما لنا حاجة ومنفعة بمعرفته مفصلا، وما سوى ذلك فوقع الخبر به مجملا، إذ يمتنع أن نعلم كل ما كان وسيكون مفصلا)!

وكتابه هذا ألفه كما ذكر في مقدمته بعد تأليفه الواسطية والحموية بسنوات طويلة وبعد المحنة التي تعرض لها سنة ٧٠٦ هـ فهو من آخر كتبه بلا شك.

ونقل في "الحموية" عقيدة ابن خفيف محتجا بها فقال: (وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه: «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات"...).[٣] إلى أن قال: (ونعتقد أن الله خلق الجنة والنار،

---

(١) ١٨/ ٣٠٧

(٢) ٢/ ١٥١

(٣) ص ٤٠٣

وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء)[1]، وأقره ابن تيمية ولم يتعقب عليه كما هي عادته فيما يراه خلاف السنة وقول سلف الأمة.

فلا يسوغ ترك كل هذه النصوص المحكمة الصريحة عنه التي يؤكد فيها بقاء الجنة والنار وأنهما دائمتان، وأنهما دار قرار لا تفنيان، والتي جاءت عنه تارة في كتبه التي صنفها خصيصا في باب ما يجب اعتقاده ككتاب الاستقامة، وتارة نصوصا لغيره محتجا بها في تلك الكتب التي صنفها في الاعتقاد ككتابه الحموية، وتارة فتوى لمن يستفتيه عنها كما في مجموع الفتاوى.

٢- أن رسالة ابن تيمية في مسألة فناء الجنة والنار - منشورة بتحقيق السمهري ط ١٩٩٥ - وما فيها مطابق لما نقله منها ابن القيم والسبكي، وليس فيها ما يثبت أنه يقول بفناء النار، بل ذكر الخلاف بين السلف والخلف وبين وجوه الأقوال، وقد ذكر المحقق بأن عنوان إحدى النسخ (رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة النار) وهو الموافق لما ذكره ابن عبد الهادي في كتابه الحافل (العقود الدرية في ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية) والذي كانت له عناية في جمع كتبه حتى قال: (ولقد رأيت من خرق العادة في حفظ كتبه، وجمعها، وإصلاح ما فسد منها، ورد ما ذهب منها، ما لو ذكرته لكان عجبا يعلم به كل منصف أن لله عناية به وبكلامه، لأنه يذب عن سنة نبيه ﷺ تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)!

وقد قال ابن عبد الهادي عن رسالته في مسألة فناء الجنة والنار في مؤلفات ابن تيمية ومنها (قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار).[2]

ولم يذكر له رسالة غيرها، وهذا يؤكد أنه لا يُعرف لشيخ الإسلام قول بفناء النار ولا رسالة في ذلك، بل الرسالة المشهورة هي (في الرد على من قال بفناء الجنة والنار) كلتيهما، وهو قول الجهمية، وفي بيان الخلاف بين السلف في فناء النار وحدها، وقد رأى ابن عبد الهادي في الرسالة رده على الجهمية الذين يقولون بفناء الجنة والنار، حيث نقل ابن تيمية في هذه الرسالة وغيرها من كتبه إجماع الصحابة ومن بعدهم على خلاف قول الجهمية هذا، وكذا نقله ابن القيم؛ ولهذا جزم ابن عبدالهادي بأن الرسالة هي في الرد على الجهمية، لا أنها في إثبات فناء النار الذي قاله بعض السلف! فقد احتاج ابن تيمية بيان وجه هذا القول والاستدلال له، وأنه ليس من جنس قول الجهمية الذين قالوا بفناء الجنة والنار كلتيهما، واستدل هو وابن القيم في "حادي

(١) ص ٤٣٣

(٢) الرد الوافر ص ٨٣

الأرواح" لهذا الغرض؛ لأنه يجيب عن إشكالية الحكمة والتعليل في أفعال الله التي ألف فيها ابن القيم كتابه القيم (شفاء العليل).

٣- أن تلاميذ ابن تيمية وأعلم الناس به كابن القيم وابن عبدالهادي وابن ناصر الدين وابن كثير والذهبي وغيرهم من الشافعية والحنابلة وأهل الحديث وكل من ترجم له لم يذكروا عنه هذا القول.

٤- أن ابن القيم - حين نقل عنه ذكر الخلاف بين السلف والخلف في فناء النار ووجه استدلال لمن قال بفنائها - اختار مذهب تفويض الأمر إلى علم الله ومشيئته فقال: (وأنا في هذه المسألة على مذهب أمير المؤمنين.. وابن عباس... وابن زيد... وقتادة) ولم يذكر شيخه ابن تيمية، ولو كان ابن تيمية يقول به لنقله عنه، ولصدع به، ونصره كما هي عادته، فثبت أنه لم يجد لشيخه رأيا في القول بفنائها، بل نصوصه الصريحة تثبت بقاءها، فاكتفى ابن القيم بالتفويض وتقليد علي وابن عباس وقتادة وابن زيد، وإلا لقال كما هي عادته: وهو اختيار شيخنا ابن تيمية.

٥- أن القاضي السبكي الذي رد على الرسالة لم ينقل فيها نصا يثبت أن شيخ الإسلام يرى هذا الرأي، وإنما رأى استدلاله لقول من قال من الصحابة والتابعين بفناء النار وحدها، فرد السبكي عليه ظنا منه أنه يميل إليه، فتوهم بعض المتأخرين كالصنعاني أن ابن تيمية يرى هذا الرأي، واشتبه الأمر على المعاصرين؛ لأنهم لم يقفوا على الرسالة حتى تم طباعتها ونشرها مؤخرا وثبت أنه ليس فيها أكثر مما ذكره ابن القيم من ذكر الخلاف دون ترجيح.

٦- أن الموضوعية تقتضي عدم ترك النصوص الصريحة التي يثبت فيها ابن تيمية بقاء الجنة والنار ويعده قول عامة أهل السنة وسلف الأمة، ويرد على الجهمية الذين قالوا بفنائهما، وإهدار ذلك كله لرأي منسوب إليه من خصمه السبكي دون ذكر نص كلامه!

٧- قول المتأخرين كالسفاريني وصديق خان بأن ابن تيمية يميل إلى هذا القول؛ يؤكد أنهم لم يقفوا على نص عنه يثبت أنه يقول بفنائها، ولم يجدوا في كتاب السبكي ما يرجح ذلك، فرأوا أن استطراده واستدلاله لهذا القول ميل منه إليه، ومعلوم بأن الاستدلال لقول غير مشهور، خصوصا إذا كان من أقوال الصحابة والتابعين لا يقتضي اعتقاده، بل الاستدلال له لدفع الطعن عن الصحابة الذين يروى عنهم، وبيان قوة قولهم وأنه لا يعد من أقوال أهل البدع، وهو ما صرح به ابن القيم.

وقد قال ابن حجر في ترجمة الفخر الرازي الشافعي صاحب التفسير المشهور: (ورأيت في الإكسير في علم التفسير للنجم الطوفي ما ملخصه: ما رأيت في التفاسير أجمع لغالب علم التفسير من القرطبي، ومن تفسير الإمام فخر الدين إلا أنه كثير العيوب، فحدثني شرف الدين النصيبي عن شيخه سراج الدين الشرمساحي المغربي أنه صنف كتاب "المآخذ" في مجلدين بين فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج وكان ينقم عليه كثيرا ويقول: يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق ثم يورد مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء!

قال الطوفي: ولعمري إن هذا دأبه في كتبه الكلامية والحكمية حتى اتهمه بعض الناس، ولكنه خلاف ظاهر حاله، لأنه لو كان اختار قولا، أو مذهبا ما كان عنده من يخاف منه حتى يتستر عنه، ولعل سببه أنه كان يستفرغ قواه في تقرير دليل الخصم، فإذا انتهى إلى تقرير دليل نفسه لا يبقى عنده شيء من القوى، ولا شك أن القوى النفسانية تابعة لقوى البدن، وقد صرح في مقدمة "نهاية العقول "أنه يقرر مذهب خصمه تقريرا لو أراد خصمه أن يقرره لم يقدر على الزيادة على ذلك).(١)

فمن لم يعرف طريقة الرازي في الاستطراد لحجة المخالف يظن أنه يقول بها، فكيف إذا كان القول من أقوال الصحابة!

٨- أن ابن ناصر الدين ألف كتابه (الرد الوافر) وذكر عن أكثر من ثمانين إماما وعالما من أئمة عصره في الحديث والفقه من الشافعية والحنابلة والحنفية والصوفية وأهل الحديث وصفهم له بأنه شيخ الإسلام، ولا يعرف لأحد في تاريخ الإسلام كله أن وصف بمثل هذا الوصف من مثل هذا العدد من أهل عصره، وقد ذكر ابن ناصر المحن التي تعرض لها، والقضايا التي سجن بسببها، ولم يذكر هذه المسألة، ولو كانت معروفة عنه لذكرها كغيرها من المسائل كالطلاق الثلاث وزيارة القبر النبوي الشريف.

٢- شبهة قدم العالم، ونسبة هذا القول إلى ابن تيمية:

ومن الشبه التي أثارها خصومه بعد وفاته أنه يقول بقدم العالم! وذلك أنهم لم يفهموا نقضه لدليل المتكلمين في إثبات وجود الله، وهو نفي حوادث لا أول لها، حيث قرر ابن تيمية بطلان هذا الأصل، فتوهموا بأنه يقول بقدم العالم!

---

(١) الدرر الكامنة ٦/ ٣١٨

وقد أشار ابن حجر إلى أنها منسوبة إلى ابن تيمية، ولا تثبت عنه، فقال في شرحه لصحيح البخاري وحديث (كان الله ولم يكن شيء قبله): (قوله "كان الله ولم يكن شيء قبله" تقدم في بدء الخلق بلفظ "ولم يكن شيء غيره"، وفي رواية أبي معاوية "كان الله قبل كل شيء"، وهو بمعنى كان الله ولا شيء معه، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها..).(١)

وقد أبطل ابن تيمية في كثير من كتبه قول أهل الفلسفة بقدم العالم، وأنه غير حادث، وذكر من الأدلة على بطلان قولهم ما لا يوجد إلا في كتبه من الحجج العقلية؛ كما في قوله: (وهذا مما يتبين به بطلان قولهم في "قدم العالم" ويتبين أن كل ما سوى الله تعالى حادث بعد أن لم يكن..).(٢)

كما أبطل قول المتكلمين بأنه الله لم يكن فاعلا في الأزل، ثم حدث منه الفعل بلا سبب يقتضيه، وبلا قيام فعل به خلق الخلق، بدعوى أن ذلك يجعله محلا للحوادث، وهي مخلوقة، فقال: (هذا قول طائفة من أهل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، ليس هذا القول معروفا عند سلف المسلمين، وأئمة الدين، فضلا عن الانبياء والمرسلين، وليس في بطلان هذا القول إن بطل إثبات قدم العالم، ولا شيء منه، بل إنما يدل على بطلان ما يقوله أهل الكلام المبتدع كالمعتزلة ومن سلك سبيلهم، وهذا مما يتبين به أن أدلة العقول موافقة لما جاء به الرسول ﷺ، ومما يبين فساد قول هؤلاء القائلين بقدم العالم عن الموجب بالذات أن يقال: إما أن يكون مجرد ذاته هي الموجب للعالم، أو هي متوقفة على أمر آخر، فإن كان الأول لزم قدم كل شيء في العالم ودوامه بقدم الموجب ودوامه، فإنه إذا لم يكن هنا إلا مؤثر تام قديم مستلزم لأثره لزم أن يكون أثره قديما معه بقدمه، وهو مكابرة للحس، وإن كان تأثيره موقوفا على غيره، كان هذا مع بطلانه بالاتفاق مبطلا لقولهم بقدم العالم، وأن يقال ذلك الغير إن كان قديما واجبا معه ومجموعهما هو العلة التامة لزم قدم الآثار بقدمهما، فسواء فرض المؤثر القديم الموجب واحدا أو عددا..).(٣)

وقال أيضا: (فامتنع قدم العالم أو شيء من العالم، وهو المطلوب، وهذا برهان شريف على حدوث ما سوى الله مطلقا، وهو مبنى على المقدمات الصحيحة التي تسلمها الفلاسفة وغيرهم، فإن الموجب بالذات لا بد أن

---

(١) فتح الباري (١٣ / ٤١٠)
(٢) الصفدية (١ / ٢١)
(٣) الصفدية (١ / ٥٧)

يقارنه موجبه بالاتفاق، وأما الفاعل بالاختيار فهل يجب مقارنة مراده لإرادته، أو يمتنع ذلك فيها، أو يجوز الأمران؟

على ثلاثة أقوال للناس، وعلى كل تقدير فإنه يجب حدوث كل ما سوى الله أيضا، فإنه إن قيل بوجوب مقارنة مراده له امتنع أن تكون إرادته لشيء معين أزلية، فإنه يكون مستلزما له في الأزل، ويكون القول فيه كالقول في الموجب بالذات، وقد تبين امتناع الموجب بالذات في الأزل، فيمتنع أن يكون شيء من مراده أزليا، فإن قيل بوجوب تأخر مفعوله لزم حدوث مراده..).

وقال أيضا: (وأما حجتهم المذكورة على قدم العالم فجوابها من وجوه أحدها أن يقال دوام الحوادث إما أن يكون ممتنعا وإما أن يكون ممكنا فإن كان ممتنعا بطل قولهم وعلم أن الحوادث لها ابتداء وإن كان ممكنا أمكن أن تكون هذه الأفلاك حادثة مسبوقة بحوادث قبلها كما أخبرت بذلك الرسل فإن الله تعالى أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء وعلى التقديرين فلا يلزم قدم العالم واعلم انه ليس لهم حجة صحيحة على قدم العالم أصلا).[1]

وقال أيضا: (وإذا كان قدم العالم أو شيء من المستلزم للحوادث يتضمن فعل الحوادث في الأزل وهو ممتنع على كل تقدير ثبت امتناع قدم شيء من العالم على كل تقدير، والفرق ثابت بين فعل الحوادث في الأزل، وبين كونه لا يزال يفعل الحوادث، فإن الأول يقتضي أن فعلا قديما معه فعل به الحوادث من غير تجدد شيء، والثاني يقتضي أنه لم يزل يفعلها شيئا بعد شيء، فهذا يقتضي قدم نوع الفعل ودوامه، وذاك يقتضي قدم فعل معين، وقد تبين أنه يمتنع قدم فعل معين للحوادث...

فقد تبين أن مع القول بجواز حوادث لا أول لها، بل مع القول بوجوب ذلك: يمتنع قدم العالم أو شيء من العالم، وظهر الفرق بين دوام الواجب بنفسه القديم الذي لا يحتاج إلى شيء، وبين دوام فعله أو مفعوله وقدم ذلك، فإن الأول سبحانه هو قديم بنفسه واجب غني، وأما فعله فهو شيء بعد شيء.

فإذا قيل هو قديم النوع وأعيانها حادثة لزم حدوث كل ما سواه، وامتناع قدم شيء معه، وأنه يمتنع أن يكون شيء من مفعولاته قديما، إذ كل مفعول فهو مستلزم للحوادث، والإلزام حدوث الحوادث بلا سبب، وترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح، لأنه لا يكون قديما إلا بفعل قديم العين، لا قديم النوع، وفعل قديم العين

(١) الصفدية (١ / ١٣١)

للحادث ممتنع، ولملازم الحادث ممتنع، وفعلان قديمان مقترنان أحدهما للحادث والآخر لملازم الحادث ممتنع، فتبين امتناع قدم فعل شيء من العالم على كل تقدير، لأن وجود المفعول بدون الفعل المشروط فيه ممتنع.

وقد عرف أيضا أن وجود العالم منفكا عن الحوادث ثم إحداث الحوادث فيه أيضا ممتنع، فثبت امتناع قدمه على كل تقدير، ويمكن تقدير حدوث كل العالم بالنظر إلى نفس الفاعل المؤثر فيه، مع قطع النظر عن العالم، خلاف ما يزعمه ابن الخطيب [الرازي] وطائفة أن القائلين بالقدم نظروا إلى المؤثر والقائلين بالحدوث نظروا إلى الأثر.

وذلك أن يقال قد ثبت أنه موصوف بصفات الكمال، وأن الكمال الممكن الوجود لازم له واجب له، وأنه مستلزم لذلك، وحينئذ فيقال الفاعل الذي يمكنه أن يفعل شيئا بعد شيء، ويحدث الحوادث أكمل ممن لا يمكنه الإحداث، بل لا يكون مفعوله إلا مقارنا له، بل يقال هذا في الحقيقة ليس مفعولا له، إذ ما كان لازما للشيء لا يتجدد، فهو من باب صفاته اللازمة له، لا من باب أفعاله، فإن ما لزم الشيء ولم يحدث ويتجدد لم يكن حاصلا بقدرته واختياره، بل كان من لوازم ذاته، وما كان من لوازم ذاته لا يتجدد ولا يحدث كان داخلا في مسمى ذاته، كصفاته اللازمة له، فلم يكن ذلك من أفعاله ولا من مفعولاته.

وإذا كان كذلك فتقدير واجب بنفسه أو قديم أو قيوم أو غني لا يفعل شيئا ولا يحدثه ولا يقدر على ذلك تقدير مسلوب لصفات الكمال، وكون الفعل ممكنا شيئا بعد شيء أمر ممكن في الوجود، كما هو موجود للمخلوقات، فثبت أنه كمال ممكن، ولا نقص فيه، لا سيما وهم يسلمون أن الجود صفة كمال، فواجب لا يفعل ولا يجود ولا يُحدث شيئا أنقص ممن يفعل ويجود ويُحدث شيئا بعد شيء، وإذا كان كمالا لا نقص فيه وهو ممكن الوجود لزم أن يكون ثابتا لواجب الوجود، وأن يكون ثابتا للقديم، وأن يكون ثابتا للغني عما سواه، وأن يكون ثابتا للقيوم.

وإذا كان كذلك فمن كانت هذه صفته امتنع وجود المفعول معه، لأنه لو وجد معه للزم سلب الكمال، وهو الإحداث شيئا بعد شيء، والفعل الدائم للمفعولات شيئا بعد شيء، وإذا كان نفس الكمال الذي يستحقه لذاته يوجب أن يفعل شيئا بعد شيء ويمتنع أن يقارنه شيء من المفعولات فيكون لازما له ثبت حدوث كل ما سواه وهو المطلوب.

وهذا مما احتجوا به على قدم العالم وهو يدل على حدوثه!

فإنهم قالوا الفعل صفة كمال والجود صفة كمال فلا يجوز أن يسلبهما الباري تعالى في الأزل.

فيقال لهم الكمال أن يفعل دائما شيئا بعد شيء؟ أو أن يكون المفعول معه قديما؟

والثاني باطل قطعا، أما أولا فلأنه خلاف المعلوم بالضرورة، وأما ثانيا فلأنه يقال لهم: إذا كان الفعل الحادث شيئا بعد شيء ليس صفة كمال بل الفعل المقارن له فإنه يلزم أن لا يحدث شيء!

وأيضا فإن هذا معارض بأن يقال: بل الأفعال المحدثة النوع الدائمة إلى الأبد أكمل من فعل واحد قديم من غير أفعال حادثة، فالذين قالوا لم يكن فاعلا حتى أحدث السموات، وهو محدث شيئا بعد شيء إلى الأبد، أحسن قولا ممن قال إنه لم يزل فاعلا لشيء واحد ولا يفعل غيره، فإن كثرة الأفعال والمفعولات أكمل من قلة الأفعال والمفعولات، فتبين أن ما أثبتوه للخالق من كون هذا العالم لازما له قديما بقدمه هو صفة نقص ليس صفة كمال!

والمقصود هنا أن الذين أثبتوا حدوث العالم بحدوث الجسم - كما تقدم - قالوا فإذا كان الدليل على حدوث المحدثات إنما هو قيام الصفات والأفعال بها، فكل ما قامت به فهو حادث، وإلا انتقض الدليل على حدوث العالم وإثبات الصانع!

قالوا فيجب أن يكون كلامه حادثا بعد أن لم يكن، ويصير متكلما بعد أن لم يكن، كما أنه صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، وفعله حادث!

قالوا: وكل ما قامت به الحوادث فهو حادث كما تقدم، فيلزم أن لا يقوم به كلام ولا فعل ولا صفة!

فقالوا كلامه مخلوق في غيره، ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا غير ذلك من الصفات، لأنه لو قام به ذلك لكان عرضا قائما بالجسم، والجسم محدث!

قالوا وليس هو فوق العالم، ولا مباين للعالم، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل من عنده شيء، ولا يُرى، لأنه لو كان كذلك لكان جسما والجسم محدث!

فلما أظهروا هذا القول شاع في الأمة إنكار ذلك، وقالوا هذا تعطيل للخالق، وجحود لصفاته وكلامه وأفعاله ولذاته، فظهر عن الأئمة والسلف النكير والتكفير للجهمية، وهؤلاء الذين قالوا القرآن مخلوق.

فلما شاع الخوض في هذا والنزاع ودخلت فيه أهل السيوف والأقلام، وعظم فيه النزاع والخصام، ظهر لجمهور المسلمين وأئمة الدين فساد هذا القول، فإنه يجر إلى قول فرعون ونحوه من المعطلة، وإن كان قائلو ذلك ما قصدوا به ذلك، بل دخلوا في بحوث ظنوها تنصر ما جاء به الرسول، فكان الأمر بالعكس!

فإنهم لم يفهموا ما جاء به الرسول ولا دليله..).[(١)]

ومما يؤكد عدم صحة نسبة هذا الأقوال له سواء قدم العالم أو فناء النار، أن ابن حجر ذكر – في "الدرر الكامنة"- كل الفتن التي تعرض لها ابن تيمية، من أول أمره حتى وفاته في السجن، والأسباب السياسية والعصبية المذهبية التي كانت وراء ما تعرض له ابن تيمية، فلم يذكر هاتين الشبهتين، وهذا نص كلام ابن حجر عن ابن تيمية: (ونظر في الرجال والعلل، وتفقه وتمهر وتميز وتقدم، وصنف ودرس وأفتى وفاق الأقران، وصار عجبا في سرعة الاستحضار وقوة الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول، والإطالة على مذاهب السلف والخلف، وأول ما أنكروا عليه من مقالاته في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٨ قام عليه جماعة من الفقهاء بسبب الفتوى الحموية، وبحثوا معه، ومنع من الكلام، ثم حضر مع القاضي إمام الدين القزويني فانتصر له وقال هو وأخوه جلال الدين من قال عن الشيخ تقي الدين شيئا عزرناه)[(٢)]!

فهذه المحنة الأولى بسبب الرسالة الحموية، وقد ناقشوه فيها كلمة كلمة؛ فلم يروا فيها ما يوجب عقوبته إذ لم يخرج فيها عما قرره أئمة السلف قبله؛ فهو ناقل لمذهبهم الذي كان يعترف المتأخرون له بأنه المذهب الأسلم!

قال ابن حجر: (ثم طُلب ثاني مرة في سنة ٧٠٥ إلى مصر فتعصب عليه بيبرس الجاشنكير، وانتصر له سلار، ثم آل أمره أن حبس في خزانة البنود مدة ثم نقل في صفر سنة ٧٠٩ إلى الاسكندرية، ثم أفرج عنه وأعيد إلى القاهرة ثم أعيد إلى الاسكندرية)[(٣)]!

وهذه المحنة الثانية التي حبس فيها، وهي بسبب تعصب القائد بيبرس وميله لخصوم ابن تيمية الذين سعوا فيه ظلما وبغيا بسبب كتاب (العقيدة الواسطية)، فهو سجن سياسي باعتراف ابن حجر، ومؤامرة من دولة التتار كما بينته في الفصل السابق!

قال ابن حجر: (ثم حضر الناصر من الكرك فأطلقه، ووصل إلى دمشق في آخر سنة ٧١٢ هـ، وكان السبب في هذه المحنة أن مرسوم السلطان ورد على النائب بامتحانه في معتقده لما وقع إليه من أمور تنكر في ذلك، فعقد له مجلس في سابع رجب وسئل عن عقيدته فأملى منها شيئا، ثم احتضروا العقيدة التي تعرف بالواسطية

---

(١) الصفدية (٢ /٤٩- ٥٥)

(٢) الدرر الكامنة (١/ ١٦٨) رقم ٤٠٩

(٣)المصدر السابق (١/ ١٦٩)

فقرئ منها وبحثوا في مواضع، ثم اجتمعوا في ثاني عشرة وقرروا الصفي الهندي يبحث معه ثم أخروه وقدموا الكمال الزملكاني، ثم انفصل الأمر على أنه شهد على نفسه أنه شافعي المعتقد)[١]!

وهذا يؤكد بأن المحنة التي تعرض لها هي بسبب التعصب المذهبي وبسبب عقيدته الأثرية السلفية، فاحتج عليهم بعقيدة الشافعي التي رواه أبو حاتم عنه، وهي عقيدة أهل السنة عامة، وقد تتابع عليها أئمة الشافعية من الفقهاء وأهل الحديث منذ عصر الشافعي حتى عصر ابن تيمية، كالمزني وابن خزيمة والدارقطني والخطابي والبيهقي والخطيب البغدادي والصابوني وابن عساكر والبغوي وغيرهم!

قال ابن حجر: (فأشاع أتباعه أنه انتصر، فغضب خصومه ورفعوا واحدا من أتباع ابن تيمية إلى الجلال القزويني نائب الحكم بالعادلية فعزره، وكذا فعل الحنفي باثنين منهم، ثم في ثاني عشرى رجب قرأ المزي فصلا من كتاب "أفعال العباد" للبخاري في الجامع، فسمعه بعض الشافعية فغضب وقالوا نحن المقصودون بهذا ورفعوه إلى القاضي الشافعي فأمر بحبسه)[٢]!

والحافظ المزي إمام أهل الحديث في عصره وهو محدث شافعي، وكتاب (أفعال العباد) للبخاري نقل فيه قول السلف في مسائل الاعتقاد، ولم يزد المزي على مجرد قراءته للكتاب على طريقة أهل الحديث، فعوقب بسبب التعصب الذي ابتلي به الفقهاء آنذاك الذين كان أكثرهم على مذهب الخلف، فلم تكن المحنة آنذاك بسبب ابن تيمية، بل كان يمتحن أهل الحديث عامة بما فيهم الشافعية إذا قالوا بقول السلف!

قال ابن حجر: (فبلغ ابن تيمية -حبس المزي- فتوجه إلى الحبس فأخرجه بيده)[٣]!

وهذا هو المشهور عن ابن تيمية من أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، فرأى بأن واجب النصرة يقتضي رفع الظلم عن المزي وإخراجه من السجن وعدم نفوذ أمر القاضي في الظلم البين!

قال ابن حجر: (فبلغ القاضي فطلع إلى القلعة فوافاه ابن تيمية فتشاجرا بحضرة النائب واشتط ابن تيمية على القاضي؛ لكون نائبه جلال الدين آذى أصحابه في غيبة النائب، فأمر النائب من ينادي أن من تكلم في العقائد فعل كذا به وقصد بذلك تسكين الفتنة..)[٤]!

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٦٩)

(٢) الدرر الكامنة (١/ ١٧٠)

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

ثم قال ابن حجر: (وأن الأمر اشتد بمصر على الحنابلة حتى صفع بعضهم، ثم توجه القاضي والشيخ إلى القاهرة ومعهما جماعة فوصلا في العشر الأخير من رمضان وعقد مجلس في ثالث عشر منه بعد صلاة الجمعة فادعي على ابن تيمية عند المالكي، فقال هذا عدوي ولم يجب عن الدعوى، فكرر عليه فأصر، فحكم المالكي بحبسه فأقيم من المجلس وحبس في برج، ثم بلغ المالكي أن الناس يترددون إليه فقال يجب التضييق عليه إن لم يقتل وإلا فقد ثبت كفره، فنقلوه ليلة عيد الفطر إلى الجب وعاد القاضي الشافعي إلى ولايته ونودي بدمشق من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله خصوصا الحنابلة، فنودي بذلك وقرىء المرسوم وقرأها ابن الشهاب محمود في الجامع ثم جمعوا الحنابلة من الصالحية وغيرها واشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الإمام الشافعي..).[١]

وهذا أوضح دليل على الاضطهاد الذي كان يمارسه المتكلمون آنذاك ضد أهل الحديث والحنابلة وتحريض السلطة عليهم تماما كما فعل المعتزلة في عهد المأمون العباسي!

ثم قال ابن حجر: (وقام القاضي زين الدين ابن مخلوف قاضي المالكية مع الشيخ نصر وبالغ في أذية الحنابلة، واتفق أن قاضي الحنابلة شرف الدين الحراني كان قليل البضاعة في العلم فبادر إلى إجابتهم في المعتقد واستكتبوه خطه بذلك، واتفق أن قاضي الحنفية بدمشق وهو شمس الدين ابن الحريري انتصر لابن تيمية وكتب في حقه محضرا بالثناء عليه بالعلم والفهم وكتب فيه بخطه ثلاثة عشر سطرا من جملتها: أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله! فبلغ ذلك ابن مخلوف فسعى في عزل ابن الحريري فعُزل، وقرر عوضه شمس الدين الأذرعي ثم لم يلبث الأذرعي أن عزل في السنة المقبلة).[٢]

فقد كتب قاضي قضاة الشام ومصر محمد بن عثمان الأنصاري ابن الحريري الحنفي الدمشقي إمام الحنفية في عصره محضرا ببراءة ابن تيمية مما نسب له وأنه لم ير الناس مثله منذ ثلاثة قرون!

وقد قال ابن حجر عن القاضي الحريري هذا: (وكان حريصا على تخليص الحقوق، وفصل القضايا، كثير النفع لأصحابه، موصوفا بالنزاهة، لا يقبل لأحد هدية... قال الذهبي: كان صارما قوالا بالحق، حميد الأحكام، قليل المثل، متين الديانة)[٣].

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٧١)

(٢) المصدر السابق (١/ ١٧٢)

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢٩٠)

قال ابن حجر: (وتعصب سلار لابن تيمية، وأحضر القضاة الثلاثة الشافعي والمالكي والحنفي وتكلم معهم في إخراجه فاتفقوا على أنهم يشترطون فيه شروطا، وأن يرجع عن بعض العقيدة، فأرسلوا إليه مرات فامتنع من الحضور إليهم، واستمر، ولم يزل ابن تيمية في الجب إلى أن شفع فيه مهنا أمير آل فضل، فأخرج في ربيع الأول في الثالث وعشرين منه وأحضر إلى القلعة، ووقع البحث مع بعض الفقهاء فكتب عليه محضر بأنه قال أنا أشعري! ثم وُجد خطه بما نصه: (الذي اعتقد أن القرآن معنى قائم بذات الله وهو صفة من صفات ذاته القديمة، وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت وأن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ليس على ظاهره، ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلمه إلا الله والقول في النزول كالقول في الاستواء وكتبه أحمد بن تيمية)[1]!

(ثم أشهدوا عليه أنه تاب مما ينافي ذلك مختارا، وذلك في خامس عشرى ربيع الأول سنة ٧٠٧ هـ، وشهد عليه بذلك جمع جم من العلماء وغيرهم، وسكن الحال وأفرج عنه وسكن القاهرة، ثم اجتمع جمع من الصوفية عند تاج الدين ابن عطاء، فطلعوا في العشر الأوسط من شوال إلى القلعة، وشكوا من ابن تيمية أنه يتكلم في حق مشايخ الطريق، وأنه قال لا يستغاث بالنبي ﷺ، فاقتضى الحال أن أمر بتسييره إلى الشام، فتوجه على خيل البريد... وكل ذلك والقاضي زين الدين ابن مخلوف مشتغل بنفسه بالمرض، وقد أشرف على الموت، وبلغه سفر ابن تيمية فراسل النائب فرده من بلبيس، وادعى عليه عند ابن جماعة، وشهد عليه شرف الدين ابن الصابوني، وقيل أن علاء الدين القونوي أيضا شهد عليه فاعتقل بسجن بحارة الديلم، في ثامن عشر شوال إلى سلخ صفر سنة ٧٠٩ هـ، فنقل عنه أن جماعة يترددون إليه وأنه يتكلم عليهم في نحو ما تقدم فأمر بنقله إلى الإسكندرية فنقل إليها في سلخ صفر، وكان سفره صحبة أمير مقدم، ولم يمكّن أحدا من جهته من السفر معه، وحبس ببرج شرقي، ثم توجه إليه بعض أصحابه فلم يمنعوا منه، فتوجهت طائفة منهم بعد طائفة، وكان موضعه فسيحا فصار الناس يدخلون إليه ويقرؤون عليه ويبحثون معه، قرأت ذلك في تاريخ البرزالي، فلم يزل إلى أن عاد الناصر إلى السلطنة فشفع فيه عنده، فأمر بإحضاره فاجتمع به في ثامن عشر شوال سنة ٧٠٩هـ، فأكرمه وجمع القضاة وأصلح بينه وبين القاضي المالكي، فاشترط المالكي أن لا يعود، فقال له السلطان قد تاب، وسكن القاهرة وتردد الناس إليه إلى أن توجه صحبة الناصر إلى الشام بنية الغزاة في سنة ٧١٢ هـ، وذلك في شوال فوصل دمشق في مستهل ذي القعدة فكانت مدة غيبته عنها أكثر من سبع سنين، وتلقاه جمع عظيم فرحا بمقدمه وكانت والدته إذ ذاك في قيد الحياة، ثم قاموا عليه في شهر رمضان سنة ٧١٩ هـ، بسبب مسألة

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٧٢)

الطلاق، وأكد عليه المنع من الفتيا، ثم عقد له مجلس آخر في رجب سنة عشرين ثم حبس بالقلعة، ثم أخرج في عاشوراء سنة ٧٢١ هـ، ثم قاموا عليه مرة أخرى في شعبان سنة ٧٢٦ هـ بسبب مسألة الزيارة، واعتقل بالقلعة فلم يزل بها إلى أن مات في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨ هـ)[(١)]!

ثم ذكر ابن حجر كلام الذهبي في الملخص فيه: (قال الذهبي ما ملخصه: كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجح، وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه، قال: وما رأيت أسرع انتزاعا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضارا للمتون وعزوها منه، كأن السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة وعين مفتوحة، وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، وأما أصول الديانة ومعرفة أقوال المخالفين فكان لا يشق غباره فيه، هذا مع ما كان عليه من الكرم والشجاعة والفراغ عن ملاذ النفس، ولعل فتاويه في الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد بل أكثر، وكان قوالا بالحق لا يأخذه في الله لومة لائم، قال: ومن خالطه وعرفه فقد ينسبني إلى التقصير فيه، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه، وقد أوذيت من الفريقين من أصحابه وأضداده... قال: ولم أر مثله في ابتهاله واستغاثته وكثرة توجهه، وأنا لا أعتقد فيه عصمة، بل أنا مخالف له في مسائل أصلية وفرعية، فإنه كان مع سعة علمه وفرط شجاعته وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين بشرا من البشر تعتريه حدة في البحث وغضب وشظف للخصم تزرع له عداوة في النفوس، وإلا لو لاطف خصومه لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بفنونه، مقرون بندور خطئه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، ولكن ينقمون عليه إخلافا وأفعالا، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، قال: وكان محافظا على الصلاة والصوم، معظما للشرائع ظاهرا وباطنا، لا يؤتى من سوء فهم، فإن له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم فإنه بحر زخار، ولا كان متلاعبا بالدين، ولا ينفرد بمسائله بالتشهي، ولا يطلق لسانه بما اتفق، بل يحتج بالقرآن والحديث والقياس ويبرهن ويناظر أسوة من تقدمه من الأئمة، فله أجر على خطئه، وأجران على إصابته، إلى أن قال: تمرض أياما بالقلعة بمرض جد إلى أن مات ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة، وصلي عليه بجامع دمشق وصار يضرب بكثرة من حضر جنازته المثل، وأقل ما قيل في عددهم أنهم خمسون ألفا، قال الشهاب ابن فضل الله لما قدم ابن تيمية على البريد إلى القاهرة في سنة سبعمائة نزل عند عمي شرف الدين وحض أهل المملكة على الجهاد، فأغلظ القول للسلطان والأمراء، ورتبوا له في مقر إقامته في كل يوم دينارا، ومخفقة طعام، فلم يقبل شيئا من ذلك، وأرسل له السلطان بقجة

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٧٤)

قماش فردها، قال ثم حضر عنده شيخنا أبو حيان فقال ما رأت عيناي مثل هذا الرجل ثم مدحه بأبيات ذكر أنه نظمها بديها...)[1].

وقال ابن حجر: (وقال جمال الدين السومري في أماليه: ومن عجائب ما وقع في الحفظ من أهل زماننا أن ابن تيمية كان يمر بالكتاب مطالعة مرة فينتقش في ذهنه وينقله في مصنفاته بلفظه ومعناه، وقال الأقشهري في رحلته في حق ابن تيمية: بارع في الفقه والأصلين والفرائض والحساب وفنون أخر، وما من فن إلا له فيه يد طولى، وقلمه ولسانه متقاربان، قال الطوفي: سمعته يقول: من سألني مستفيدا حققت له، ومن سألني متعنتا ناقضته، فلا يلبث أن ينقطع فأُكفى مؤنته، وذكر تصانيفه وقال في كتابه إبطال الحيل: عظيم النفع، وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه فيأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه، واقتضى له ذلك العجب بنفسه، حتى زها على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد، فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم، قويهم وحديثهم، حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء، فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي فأنكر عليه، فذهب إليه واعتذر واستغفر، وقال في حق علي أخطأ في سبعة عشر شيئا، خالف فيها نص الكتاب، منها اعتداد المتوفي عنها زوجها أطول الأجلين، وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى أنه سب الغزالي، فقام عليه قوم كادوا يقتلونه، ولما قدم غازان بجيوش التتر إلى الشام خرج إليه وكلمه بكلام قوي فهم بقتله ثم نجا، واشتهر أمره من يومئذ، واتفق الشيخ نصر المنبجي كان قد تقدم في الدولة لاعتقاد بيبرس الجاشنكير فيه، فبلغه أن ابن تيمية يقع في ابن العربي لأنه كان يعتقد أنه مستقيم، وأن الذي ينسب إليه من الاتحاد أو الإلحاد من قصور فهم من ينكر عليه، فأرسل ينكر عليه وكتب إليه كتابا طويلا ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الإلحاد، فعظم ذلك عليهم وأعانه عليه قوم آخرون ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة، وقعت منه في مواعيده [محاضراته] وفتاويه، فذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال كنزولي هذا، فنسب إلى التجسيم، ورده على من توسل بالنبي ﷺ أو استغاث، فأشخص من دمشق في رمضان سنة خمس وسبعمائة فجرى عليه ما جرى وحبس مرارا، فأقام على ذلك نحو أربع سنين أو أكثر، وهو مع ذلك يشتغل ويفتي، إلى أن اتفق أن الشيخ نصرا قام على الشيخ كريم الدين الآملي شيخ خانقاه سعيد السعداء فأخرجه من الخانقاه، وعلى شمس الدين الجزري فأخرجه من تدريس الشريفية، فيقال أن الآملي

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٧٥)

دخل الخلوة بمصر أربعين يوما فلم يخرج حتى زالت دولة بيبرس وخمل ذكر نصر، وأطلق ابن تيمية إلى الشام وافترق الناس فيه شيعا، فمنهم من نسبه إلى التجسيم، لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله أن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله، وأنه مستو على العرش بذاته، فقيل له يلزم من ذلك التحيز والانقسام، فقال أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله، ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله أن النبي ﷺ لا يستغاث به، وأن في ذلك تنقيصا ومنعا من تعظيم النبي ﷺ، وكان أشد الناس عليه في ذلك النور البكري، فإنه لما عقد له المجلس بسبب ذلك قال بعض الحاضرين يعزر، فقال البكري لا معنى لهذا القول فإنه إن كان تنقيصا يقتل، وإن لم يكن تنقيصا لا يعزر، ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم، ولقوله إنه كان مخذولا حيث ما توجه، وأنه حاول الخلافة مرارا فلم ينلها، وإنما قاتل للرئاسة لا للديانة، ولقوله إنه كان يحب الرئاسة، وأن عثمان كان يحب المال، ولقوله: أبو بكر أسلم شيخا يدري ما يقول، وعلي أسلم صبيا والصبي لا يصح إسلامه على قول، وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل ومات ما نسبها من الثناء على... وقصة أبي العاص ابن الربيع، وما يؤخذ من مفهومها فإنه شنع في ذلك، فألزموه بالنفاق لقوله ﷺ: "ولا يبغضك إلا منافق"، ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت ويطريه فكان ذلك مؤكدا لطول سجنه وله وقائع شهيرة)(١)!

فكل هذه الأكاذيب - التي لا يستطيع أحد إثبات شيء منها من كتب ابن تيمية - افتراها عليه خصومه ظلما وزورا مع تقريره في كتبه وعقائده نقيض ما نسبوه إليه منها، وما زال أهل الأهواء ممن خفت عقولهم وأديانهم يروجون الأكاذيب نفسها عليه مع عدم صحتها عنه ونسبتها إليه!

٣- شبهة تسجيل المحضر ورجوع ابن تيمية عن عقيدة السلف إلى عقيدة الأشعري:

وأكذوبة المحضر المنسوب له ذكرها ابن تيمية نفسه في رسائل كثيرة ونفاها، وأثبت بطلانها، وابن تيمية يرى الأشعري في كتابه "الإبانة" أثريا على عقيدة أحمد، فلو افترض أنه قال بأنه على عقيدة الأشعري فإنه يعني التي استقر عليها، كما قال عنه: (كلام الأشعري في الإبانة عن متابعته للإمام أحمد... ولهذا قال أبو الحسن الأشعري في كتابه "الإبانة" فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي بها

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٧٨)

ندين: التمسك بكتاب ربنا، وسنة نبينا، وبما روي عن الصحابة والتابعين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد أحمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، فإنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل...).(١)

وقال أيضا: (وما نقموا من الأشعري إلا أنه قال بإثبات القدر لله خيره وشره، نفعه وضره، وإثبات صفات الجلال من قدرته وعلمه وإرادته وحياته وبقائه وسمعه وبصره وكلامه ووجهه ويده، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى موجود تجوز رؤيته، وأن إرادته نافذة في مراداته، وما لا يخفى من مسائل الأصول التي تخالف طريقة المعتزلة والجهمية، وذكر تمام الكلام في المسائل التي نسبت إليه.

وهو كلام طويل ليس هذا موضعه، وإنما الغرض التنبيه على سبب لعنهم على ما نقله أصحابه المعظمون له.

وأما بغداد فلم تجر فيها لعنة أحد على المنابر، بل كانت الأشعرية منتسبة إلى الإمام أحمد وسائر أئمة السنة كما ذكره الأشعري في كتاب "الإبانة"، وهذا هو الذي اعتمد عليه الحافظ ابن عساكر في وصف اعتقاد الأشعري، قال بعد أن ذكر ما ذكره من وصف من وصف من العلماء: والأشعري بالرد على البدع والانتصار للسنة وما يشبه ذلك...).(٢)

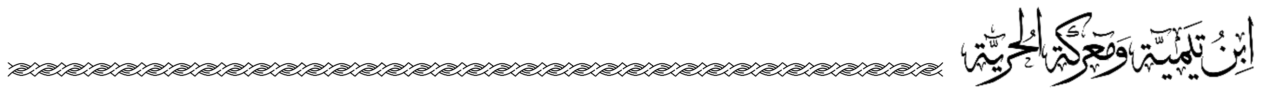
وقد كان ابن تيمية نفسه من أشد الناس جمعا للكلمة بين الأشعرية والأثرية من الحنبلية والشافعية، كما في قوله: (إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف؛ ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وهذا الباب قد تنازع الناس فيه؛ ويقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري، وقد أحضرت كتب الأشعري وكتب أكابر أصحابه: مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني، وأحضرت أيضا من نقل مذاهب السلف: من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث وشيوخ الصوفية، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد، وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة: مثل محمد بن الحسن، والطحاوي، وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين، وقرأ فصلا مما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه "الإبانة" وأنه يقول بقول الإمام أحمد...).(٣)

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٦)

(٢) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦٥٣)

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥)



وقال أيضا: (لهذا اصطلحت الحنبلية والأشعرية، واتفق الناس كلهم، ولما رأى الحنبلية كلام أبي الحسن الأشعري، قالوا: هذا خير من كلام الشيخ الموفق [ابن قدامة المقدسي الحنبلي]، وزال ما كان في القلوب من الأضغان، وصار الفقهاء من الشافعية وغيرهم: يقولون الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين...).(١)

ولم ينقل ابن حجر هذا القول عن ابن تيمية في رجوعه عن عقيدته، ولا عن كتبه، بل عن محضر القضية الذي كتبه خصومه في غيبته على لسانه، فلا تقبل شهادتهم على خصمهم شرعا، كما ذكر ذلك ابن تيمية ونفاه بقوله لرسول الأمير: (وقلت له في ضمن الكلام: أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم، وأنت حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم، لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق، فكيف بالعقوبات التي يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين؟! ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة! ذلك اليوم كذب علي في أكثر ما قاله، وهذه الورقة التي أمر بكتابتها أكثرها كذب، والكتاب السلطاني الذي كتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه، وفيه من الكذب على المجلس الذي عقد أمور عظيمة قد علمها الخاص والعام...).(٢)

وقال أيضا عن افتراءات خصمه القاضي ابن مخلوف: (قلت وهو دائما يقول عني: إني أقول إن الله في زاوية ولد ولدا وهذا كله كذب! وشهرته بالكذب والفجور يعلمه الخاص والعام! فهل يصلح مثل هذا أن يحكم في أصول الدين ومعاني الكتاب والسنة، وهو لا يعرف ذلك؟! ورأيته هنا [يعني رسول الأمير] يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته، فكأن سيرة هذا الحاكم [القاضي] مشهورة بالشر بين المسلمين! وأخذ يقول لي: هذه المحاضر ووجدوا بخطك! فقلت أنت كنت حاضرا ذلك اليوم، هل أراني أحد ذلك اليوم خطا أو محضرا؟ أو قيل لي شهد عليك بكذا أو سمع لي كلام؟ بل حين شرعت أحمد الله وأثني عليه لقول النبي ﷺ: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم" منعوني من حمد الله! وقالوا: لا تحمد الله بل أجب. فقلت لابن مخلوف: ألك أجيب أو لهذا المدعي؟ وكان كل منهما قد ذكر كلاما أكثره كذب! فقال: أجب المدعي. فقلت: فأنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء القضاة؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت: فأنت خصمي فكيف يصح حكمك علي؟ فلم تطلب مني الاستفسار عن وجه المخاصمة؟).(٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٤)

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٥)

وما ذكره ابن حجر هو بحسب ما وجده في سجل القضية بعد أكثر من مئة سنة، وهو ما كذبه ابن تيمية نفسه في حينها، فقال: (أما ما كان بخطي فأنا مقيم عليه، وأما المحاضر: فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين، والذي شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به).(١)

وقال أيضا عن كذبهم عليه في اعتقاده وتزويرهم المحاضر عليه: (وهذه المحاضر أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها، فإني قد بينت ببضع وعشرين وجها: أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين: المذاهب الأربعة وسائر أئمة الدين، وقلت للرسول: ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه: مثل تفسير القرآن وأحاديث النبي ﷺ ومقالات السلف وأصول الدين التي لا يعرفها؟! وهذه الأمور إنما يرجع فيها إلى من يعرفها، فإن كان السلطان، أو نائبه الحاكم يعرفها كان في ذلك كسائر العارفين بها، وإلا فلا أمر لهم فيها، كما لا يراجع في الاستفتاء إلا من يحسن الفتيا، وقلت له: أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل، وإفتاء مستفت فمما كاتبت أحدا أبدا ولا خاطبته في شيء من هذا).(٢)

وقد أوجز ابن تيمية جوابه عن كل ما زوره القضاة عليه في المحاضر كجزء من مؤامراتهم للانقلاب على السلطان الناصر قلاوون في مصر لصالح دولة التتار في إيران: فقال: (والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف، وإلا فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغض، وما زلت محبا لهم، مواليا لهم: أمرائهم ومشايخهم وقضاتهم! فقال لي: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟ فقلت: سلم عليه وبلغه كل ما سمعت. فقال: هذا كثير. فقلت: ملخصه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب).(٣)

ومما يؤكد بطلان هذه الشبهة أن كتب ابن تيمية صنفها وتواترت عنه في حياته، وهي التي حوكم بسببها، كالواسطية والحموية، وهي التي جادل القضاة فيها وثبت عليها: كما ذكر ذلك في كتبه ورسائله واشتهر عنه: حيث جاء في رسالة أخيه شرف الدين وكان معه: (قال الأمير: نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد، فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئا من حفظي: قد يقول الكذابون قد كتم بعضه أو داهن! بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجيء التتار، فأحضرت "الواسطية"، وسبب تسميتها بذلك: أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط - من أصحاب الشافعي - قدم حاجا من نحو عشر سنين، وكان فيه صلاح كبير

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٨)

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٠)

وديانة كبيرة، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة، فقال له الشيخ: الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئا كثيرا فخذ بعض عقائد أهل السنة، فقال: أحب أن تكتب لي أنت، فكتب له - وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه "العقيدة"، ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها، كلمة كلمة، وبحث في مواضع منها، وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلا الله، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة).[١]

وقال أيضا: (وكان يوما عظيما مشهودا بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمرا عظيما، وبحث عن أشياء خارجة عن "العقيدة الواسطية" لما أحضر لهم جوابه: في مسألة القرآن ومسألة الاستواء - لما سئل عنها قديما من نحو اثنتي عشرة سنة - وقرأ عليهم من ذلك الجواب وسألوه عن ألفاظ في المسألة "الحموية"، وأوردوا عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة، وقالوا هذا سؤالنا، وما بقي في أنفسنا شيء، فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه وانفصل المجلس على ذلك، وكان قال لهم كل من خالف شيئا مما قلته فليكتب بخطه خلافه، ولينقل فيما خالف في ذلك عن السلف).[٢]

وقد سجن ابن تيمية في مصر بسبب دعوته إلى عقيدة سلف الأمة، ولو كان أقر بأنه رجع عنها لما سجن، وقد ذكر أخوه كيف رد على خصومه بكل رباطة جأش ومن ذلك: (قال نائب المالكي: أنت تقول: إن الله ينادي بصوت؟ فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك، إن كنت مؤمنا به! وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك! وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي ﷺ؟ يقولون نعم! فيقول فمن قال بقول النبي ﷺ أي شيء يقال له؟! وقال له كل شيء قلته من عندك قلته؟ فقال بل أنقله جميعا عن نبي الأمة ﷺ وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف، كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه!

وانزعج الشيخ انزعاجا عظيما على نائب المالكي والصفي الهندي وأسكتهما سكوتا لم يتكلما بعده بما يذكر. وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق، وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة، وأنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله...).[٣]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٣- ٢٠٤)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٦)

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٩)

(وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره: من الكذب والاختلاق والتناقض بما عليه الحال ما لا يوصف، فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت: من الأكاذيب؛ والاختلاقات، فتعلم ذلك! ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر؛ إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها، وأن بعض الناس أنكرها، فليعقد له مجلس لذلك، ولتطالع ما يقع وتكشف أنت ذلك كشفا شافيا وتعرفنا به).[1]

بل ذكر ابن تيمية نفسه وهو في السجن أنه لن يرتد عن دينه حتى يرضي أحدا لا السلطان ولا غيره، فقال في رسالته إلى بعض من أرادوا حل الخلاف بينه وبين خصومه: (قال الإمام أبو العباس: أحمد ابن تيمية في "جواب". ورقة أرسلت إليه في السجن في رمضان سنة ست وسبعمائة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدا. وصلى الله وسلم على نبيه محمد تسليما. أما بعد:

قد وصلت "الورقة" التي فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين القدوتين، أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه، وكتب في قلوبهم الإيمان، وأدخلهم مدخل صدق، وأخرجهم مخرج صدق، وجعلهم ممن ينصر به السلطان: سلطان العلم والحجة والبيان والبرهان، وسلطان القدرة والنصر بالسنان والأعوان، وجعلهم من أوليائه المتقين، وجنده الغالبين: لمن ناوأهم من الأقران ومن أئمة المتقين... وأنتم فابشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر في الصدور، وشأن هذه "القضية" وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعي إلا جزئيات الأمور! ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي أن قلت: هذه "القضية" ليس الحق فيها لي بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها؛ وأنا لا يمكنني أن أبدل الدين ولا أنكس راية المسلمين. ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان).[2]

فالقضية التي سجن بسببها ابن تيمية آنذاك وسجل عليه فيها المحضر المذكور كذبا وزورا ليست اجتهادا خاصا به يمكن له الرجوع عنه، بل القضية هي دعوته إلى عقيدة سلف الأمة وأئمة السنة كما تواتر عنه، وكما جاء في خطبته المشهورة: (فخطب الشيخ فحمد الله، وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه ثم قال: إن

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢١٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢١١-٢١٤)

الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف؛ ولا يحل فيها الافتراق لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾، وهذا الباب قد تنازع الناس فيه؛ ويقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري!

وقد أحضرت كتب الأشعري، وكتب أكابر أصحابه: مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني، وأحضرت أيضا من نقل مذاهب السلف: من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث وشيوخ الصوفية وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد، وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة: مثل محمد بن الحسن والطحاوي وما ذكروه من الصفات وغيرها في أصول الدين، وقرأ فصلا مما ذكره الحافظ ابن عساكر [عن الأشعري] في كتابه "الإبانة"، وأنه يقول بقول الإمام أحمد، وأحضر "كتاب التمهيد" للقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأحضر "النقول" عن مالك وأكابر أصحابه: مثل ابن أبي زيد، والقاضي عبد الوهاب، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم أن الله مستو بذاته على العرش، وقال أما الذي أذكره فهو مذهب السلف).[1]

وقال أيضا: (وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول، لكن هي مما أشرت إليه بقولي: إني لم أقل شيئا من نفسي وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وهذا الموضع يضيق بها في ذلك من كلام الأمة. فقال لي: نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تكييف ولا تشبيه؟ قلت نعم وهذا هو في "العقيدة". فقال فاكتب هذه الساعة أو قال اكتب هذا أو نحو هذا، فقلت هذا هو مكتوب بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم، التي بحثت بدمشق واتفق عليها المسلمون، فأي شيء هو الذي أريده؟

وقلت له: أنا قد أحضرت أكثر من خمسين كتابا - من كتب أهل الحديث والتصوف والمتكلمين والفقهاء الأربعة: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية - توافق ما قلت. وقلت: أنا أمهل من خالفني ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته..

قلت: وهذا الاعتقاد هو الذي قرئ بالشام في المجالس الثلاثة، وقد أرسله إليكم نائبكم مع البريد، والجميع عندكم، ثم أرسل لكم مع العمري ثانيا لما جاء الكتاب الثاني ما قاله: القضاة والعلماء والمحضر، وكتاب

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥)

البخاري الذي قرأه المزي، والاعتقاد ليس هو شيئا أبتدئه من عندي حتى يكون كل يوم لي اعتقاد، وهو ذلك الاعتقاد بعينه والنسخة بعينها).[1]

موقف ابن تيمية من افتراءات خصومه وأحكامهم الجائرة:

وقد ذكر ابن تيمية ما جرى له من سجن وظلم سلطاني على يد خصومه بسبب افترائهم، وقال بأنه من ادعى بأن هذا حكم الله ورسوله فقد كفر! وقال: (وجعل غير مرة يقول لي: أتخالف المذاهب الأربعة؟ فقلت: أنا ما قلت: إلا ما يوافق المذاهب الأربعة، ولم يحكم علي أحد من الحكام إلا ابن مخلوف، وأنت كنت ذلك اليوم حاضرا، وقلت له أنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي! فقلت له: أنت خصمي، فكيف تحكم علي؟ فقال: كذا ومد صوته وانزوى إلى الزاوية! وقال: قم، قم. فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس! ثم جعلت أقول: أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأجيب، وإن كنت أنت الحاكم وحدك.

فلم يقبل ذلك مني. فلما ذهبوا بي إلى الحبس حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به، فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى دع المسلمين إن هذا حبس بالشرع فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله؟

وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله؟..

وهذا الحكم مخالف لشرع الله -الذي أجمع المسلمون عليه- من أكثر من عشرين وجها، ثم النصارى في حبس حسن: يشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس، فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى، ويا ليتنا سوينا بالمشركين وعباد الأوثان! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان! فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن رسول الله ﷺ أمر بهذا؟ وبأي ذنب حبس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان؟ ومن قال: إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين).[2]

لقد حوكم ابن تيمية وسجن تلك المرة بسبب عقيدة أهل السنة في مسألة علو الله وكلامه، فأجابهم بما في الكتاب والسنة، وليس فيه ما زوروه عليه بالسجل كذبا، فقال كما حكى ذلك أخوه: (ولا يقال إنه لا فوق

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٣)

السموات، ولا على العرش رب، كما تقوله المعطلة الجهمية، بل يقال إنه فوق سماوته على عرشه بائن من خلقه، وتكلم على لفظ الجهة؛ وأنه معنى مشترك، وعلى لفظ الحقيقة. وسئل عن مسألة القرآن والصوت، فأجاب بالتفصيل وكان أجاب به قديما، فقال: من قال إن صوت العبد بالقرآن ومداد المصحف قديم فهو مخطئ ضال، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم، وما نقل عنهم أنهم يقولون ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ والمداد الذي في المصحف وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى! ما قاله أحمد وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه، وأصحاب مالك، والشافعي، والأشعري، وغيرهم: أن من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فكيف بمن يقول صوتي به غير مخلوق؟ أو يقول صوتي به قديم؟!

وحرر الكلام فيها، وإن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة: لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين، بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله: حروفه ومعانيه؛ والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا؛ لا إلى من قاله مبلغا مؤديا، وأن الله تكلم بصوت، وذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي في الصحيحين. فأخذ نائب المالكي يقول: أنت تقول: إن الله ينادي بصوت؟ فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به، وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك؟! وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي ﷺ؟ يقولون نعم! فيقول فمن قال بقول النبي ﷺ أي شيء يقال له! وقال له كل شيء قلته من عندك قلته؟ فقال بل أنقله جميعا عن نبي الأمة ﷺ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف، كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه وأنا أناظر عليه وأعلم كل من يخالفني بمذهبه).[١]

وقد آثر ابن تيمية السجن والقتل -في المحن التي مر بها- على الرجوع عما يدعو إليه من العودة إلى ما كان عليه سلف الأمة والأئمة في مسائل الاعتقاد، فقال: (وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها علي فإني أنا من أي شيء أخاف؟ إن قتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان ذلك سعادة في حقي: يُترضى بها علي إلى يوم القيامة، ويُلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جميع أمة محمد ﷺ يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله، وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله علي، وليس لي ما أخاف الناس عليه: لا مدرسة ولا إقطاع ولا مال ولا رئاسة ولا شيئا من الأشياء).[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٨- ٢٠٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٩)

(وقال: أما الذي أذكره فهو مذهب السلف وأحضر ألفاظهم وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة وأهل الحديث والمتكلمين والصوفية، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين).(١)

وقال أيضا: (وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابن مخلوف لو عمل مهما عمل والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور، فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عونا للشيطان على إخواني المسلمين، ولو كنت خارجا لكنت أعلم بماذا أعاونه، لكن هذه مسألة قد فعلوها زورا، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة في دينهم ودنياهم، ولن ينقطع الدور وتزول الحيرة إلا بالإنابة إلى الله والاستغفار والتوبة وصدق الالتجاء، فإنه سبحانه لا ملجأ منه إلا إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله).(٢)

وقد ذكر ابن تيمية فساد القضاة في مصر، وشيوع تزوير المحاضر والسجلات، وأن الدول لا تدوم على مثل هذا! فقال عنهم وعن تزويرهم المحاضر عليه: (ذكرت في ورقتك أنك قلت للشيخ [قاضي مصر ابن جماعة]: في نفسي أن تطلب لي المحاضر حتى ينظر هو [ابن تيمية] فيها، فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون.

وهذا مما لا حاجة إليه أصلا، وهذه المحاضر أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى إحضارها، فإني قد بينت ببضع وعشرين وجها: أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين: المذاهب الأربعة وسائر أئمة الدين. وقلت للرسول: ما لابن مخلوف ونحوه في أن يتعرض إلى علم الدين الذي غيره أعلم به منه؟!..

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ [ابن جماعة قاضي قضاة مصر]، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به، وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به، فجعلت أنا وأخي ندفع ذلك، ونقول: هذا من فعل ابن مخلوف، وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف.

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التي قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع على هذا الوجه، فأنا أبذل غاية ما وسعني من الإحسان، وترك الانتقام، وتأليف القلوب، لكن هو يعرف خلقا كثيرا ممن بالديار المصرية، وأن الإنسان لا ينجو من شرهم وظلمهم إلا بأخذ طريقين: أحدهما مستقر، والآخر متقلب.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥- ٢٠٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧١)

الأول: أن يكون له من الله تأييد وسلطان والتجاء إليه واستعانة به وتوكل عليه واستغفار له وطاعة له: يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن، وهذه الطريقة هي الثابتة الباقية.

والطريق الثاني: إن جاء من ذي جاه، فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه قائما، فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياما عليه هم بأعيانهم، حتى إنهم قد يضربون القاضي بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم!

والشيخ [القاضي ابن جماعة] أعداؤه ومبغضوه كثيرون، وقد دخل في إثباتات وأملاك وغير ذلك متعلقة بالدولة وغير الدولة، فلو حصل من ذوي الجاه من له غرض في نقض أحكامه ونقل الأملاك كان ذلك من أيسر الأمور عليه: أما أن يكتب ردته، وأحكام المرتد لا تنفذ لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل في هذه القضية شرع محمد بن عبد الله ﷺ، والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه، كان كافرا مرتدا باتفاق الفقهاء).[١]

وقال أيضا: (وجرت أمور لم أزل فيها محسنا إليهم. وهذه الأمور ليست من فعلي ولا فعل أمثالي، نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون، ليس لنا غرض مع أحد، بل نجزي بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر، وهذه القضية قد انتشرت وظهر ما فعل فيها وعلمه الخاص والعام، فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له في نقل ملك قد أثبته أو حكم به: لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون، فيثبتون ردته والمرتد أحكامه مردودة باتفاق العلماء، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة وغيرهم، وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله، فالشيخ خبير يعرف عواقب الأمور).[٢]

وأكد ابن تيمية أنه ليس للسلطة التدخل فيما اختلف فيه أهل العلم بالتأويل، ولا يكره أحد على خلاف اجتهاده ودينه، فقال: (أفيسعني في ديني أن أكتمه العلم، وقد قال النبي ﷺ: "من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار". وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾؟

أفعلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك؟ وهل يأمرني بهذا السلطان أو غيره من المسلمين؟!

ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب!

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٨ و٢٦٦- ٢٦٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٠).



فقال يا مولانا: دع أمر الملك، أحد ما يتكلم في الملك!

فقلت: إيه! الساعة ما بقي أحد يتكلم في الملك! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟

ونحن سمعنا بهذا ونحن بالشام: أن المثير لها تهمة الملك، لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا!

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها علي، فإني أنا من أي شيء أخاف! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء وكان ذلك سعادة في حقي؛ يترضى بها علي إلى يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جمع أمة محمد ﷺ يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله. وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله علي، وليس لي ما أخاف الناس عليه: لا مدرسة ولا إقطاع ولا مال ولا رئاسة ولا شيئا من الأشياء).(١)

٤- شبهة أنه ينتقص من قبر النبي ﷺ وينهى عن زيارته:

وقد سجن ابن تيمية مرارا ظلما بسبب التعصب المذهبي، وشيوع التقليد الأعمى؛ لتنفيذ مؤامرات التتار في إيران، كما في مسألة شد الرحال لزيارة القبر الشريف، فلم يعرف عنه أنه رجع عن قوله، وهي مسألة فقهية فرعية يسعه لو كان ساكتا السكوت عنها، فضلا عن الرجوع عن المسائل الأصولية العقائدية، وكان مما ذكره وهو في سجنه ردا على القاضي تقي الدين الأخنائي المالكي في زيارة القبر الشريف: (من العلماء من كره أن يقال زرت قبره، ومنهم من لم يكرهه. والطائفتان متفقون على أنه لا يزار قبره كما تزار القبور، بل إنما يدخل إلى مسجده.

وأيضا فالنية في السفر إلى مسجده وزيارة قبره مختلفة: فمن قصد السفر إلى مسجده للصلاة فيه فهذا مشروع بالنص والإجماع، وإن كان لم يقصد إلا القبر لم يقصد المسجد فهذا مورد النزاع، فمالك والأكثرون يحرمون هذا السفر، وكثير من الذين يحرمونه لا يجوزون قصر الصلاة فيه، والآخرون يجعلونه سفرا جائزا وإن كان غير مستحب ولا واجب بالنذر، وأما من كان قصده السفر إلى مسجده وقبره معا فهذا قد قصد مستحبا مشروعا بالإجماع...).(٢)

وقال أيضا: (وهو ﷺ لا يشرع للقريب من زيارته ما نهى عنه المسافر الذي يشد الرحل... إذ لم يشرع للمقيمين بالمدينة من زيارته ما ينهى عنها المسافرون، بل جميع الأمة مشتركون فيما يؤمرون به من حقوقه حيث كانوا،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٥٩)

(٢) الإخنائية (١/ ١١٩).

بل قد قيل إن الأمر بالعكس، وإنه يستحب للمسافر من السلام عليه والوقوف على قبره ما لا يستحب لأهل البلد، وإذا كان لا يمكن إلا العبادة في مسجده، فهذا مشروع لمن شد الرحل ومن لم يشده، تبقى النية كما ذكر مالك، وهذه النية التي يقصد صاحبها القبر دون المسجد قد نص مالك وغيره على أنها مكروهة لأهل المدينة قصدا وفعلا، فيكره لهم كلما دخلوا المسجد أو خرجوا منه أن يأتوا القبر، وقد ذكر مالك أن هذا بدعة لم يبلغه عن أحد من السلف، ونهى عنها وقال: "لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها".

فالذي يقصد مجرد القبر ولا يقصد المسجد خالف الحديث والإجماع، فإنه قد ثبت عنه في الصحيح أن السفر إلى مسجده مستحب، وأن الصلاة فيه بألف صلاة، واتفق المسلمون على ذلك، وعلى أن مسجده أفضل المساجد بعد المسجد الحرام، وقال بعضهم إنه أفضل من المسجد الحرام، ومسجده يستحب السفر إليه، والصلاة فيه مفضلة لخصوص كونه مسجد الرسول ﷺ الذي بناه هو وأصحابه، وكان يصلي فيه هو وأصحابه، فهذه الفضيلة ثابتة للمسجد).(١)

ومما يؤكد بطلان كل هذه الشبه وعدم ثبوتها عن ابن تيمية، هو أن الأئمة الأعلام الذين ذكروا ترجمته لم يشيروا إليها، ولا نسبوها له، بل نفوها عنه!

قال ابن حجر في ترجمته: (وقال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الفتح اليعمري في ترجمة ابن تيمية: حداني يعني المزي على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين فألفيته ممن أدرك من العلوم حظا، وكان يستوعب السنن والآثار حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويردون من بحره العذب النمير، يرتعون من ربع فضله في روضة وغدير، إلى أن دب إليه من أهل بلده داء الحسد، وألب أهل النظر منهم على ما ينتقد عليه من أمور المعتقد، فحفظوا عنه في ذلك كلاما أوسعوه بسببه ملاما، وفوقوا لتبديعه سهاما، وزعموا أنه خالف طريقهم، وفرق فريقهم، فنازعهم ونازعوه، وقاطع بعضهم وقاطعوه، ثم نازع طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة، فكشف تلك الطرائق، وذكر على ما زعم بوائق، فآضت إلى الطائفة الأولى من منازعيه، واستغاثت بذوي الضغن عليه من مقاطعيه، فوصلوا بالأمراء أمره، وأعمل كل منهم في كفره فكره، فرتبوا

---

(١) الإخنائية (١/ ١٢١).

محاضر، وألبوا الرويبضة للسعي بها بين الأكابر، وسعوا في نقله إلى حضرة المملكة بالديار المصرية، فنقل وأودع السجن ساعة حضوره، واعتقل وعقدوا لإراقة دمه مجالس، وحشدوا لذلك قوما من عمار الزوايا، وسكان المدارس، ما بين مجامل في المنازعة ومخاتل بالمخادعة، ومجاهر بالتكفير مباد بالمقاطعة، يسومونه ريب المنون، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون، وليس المجاهر بكفره بأسوأ حالا من المجامل، وقد دبت إليه عقارب مكره، فرد الله كيد كل في نحره، ونجاه على يد من اصطفاه، والله غالب على أمره، ثم لم يخل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة، ولم ينتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة، إلى أن فوض أمره إلى بعض القضاة، فتقلد ما تقلد من اعتقاله، ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله وانتقاله، وإلى الله ترجع الأمور، وهو مطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وكان يومه مشهودا ضاقت بجنازته الطريق، وانتابها المسلمون من كل فج عميق، يتقربون بمشهده يوم يقوم الإشهاد، ويتمسكون بسريره حتى كسروا تلك الأعواد)![(١)]

ونقل ابن حجر عن الذهبي فقال: (قال الذهبي مترجما له في بعض الإجازات: قرأ القرآن والفقه وناظر واستدل وهو دون البلوغ، وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودرس وهو دون العشرين، وصنف التصانيف وصار من كبار العلماء في حياة شيوخه، وتصانيفه نحو أربعة آلاف كراسة وأكثر، وقال في موضع آخر وأما نقله للفقه ومذاهب الصحابة والتابعين فضلا عن المذاهب الأربعة فليس له فيه نظير، وفي موضع آخر وله باع طويل في معرفة أقوال السلف وقل أن تذكر مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأئمة وقد خالف الأئمة الأربعة في عدة مسائل صنف فيها واحتج لها بالكتاب والسنة، ولما كان معتقلا بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز له بعض مروياته فكتب له جملة من ذلك في عشرة أوراق بأسانيده من حفظه بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبر من يكون، وأقام عدة سنين لا يفتي بمذهب معين، وقال في موضع آخر: بصيرا بطريقة السلف واحتج له بأدلة وأمور لم يسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها غيره، حتى قام عليه خلق من العلماء بالمصرين، فبدعوه وناظروه وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق إذا أداه إليه اجتهاده وحدة ذهنه وسعة دائرته، فجرى بينهم حملات حربية، ووقعات شآمية ومصرية، ورموه عن قوس واحدة ثم نجاه الله تعالى، وكان دائم الابتهال كثير الاستعانة قوي التوكل رابط الجأش له أوراد وأذكار يدمنها قلبية وجمعية).[(٢)]

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٨٢)

(٢) الدرر الكامنة (١/ ١٨٥)

ونقل ابن حجر جواب السبكي للذهبي: (وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية، فأجابه ومن جملة الجواب: وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك يتحقق كبير قدره، وزخارة بحره، وتوسعه في العلوم النقلية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول ذلك دائما وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل، مع ما جمعه الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه، لا لغرض سواه، وجرية على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان بل فيما مضى من أزمان).[١]

وقال ابن حجر: (وقرأت بخط الحافظ صلاح الدين العلائي في ثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل ما نصه: وسمع بهاء الدين المذكور على الشيخين: شيخنا وسيدنا وإمامنا فيما بيننا وبين الله تعالى شيخ التحقيق، السالك بمن اتبعه أحسن طريق، ذي الفضائل المتكاثرة، والحجج القاهرة، التي أقرت الأمم كافة أن هممها عن حصرها قاصرة، ومتعنا الله بعلومه الفاخرة، ونفعنا به في الدنيا والآخرة: وهو الشيخ الإمام العالم الرباني، والحبر البحر القطب النوراني، إمام الأئمة، بركة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، شيخ الإسلام، حجة الأعلام، قدوة الأنام، برهان المتعلمين، قامع المبتدعين، سيف المناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أعجوبة الزمان، فريد العصر والأوان: تقي الدين، إمام المسلمين، حجة الله على العالمين، اللاحق بالصالحين، والمشبه بالماضين، مفتي الفرق، ناصر الحق، علامة الهدى، عمدة الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، ركن الشريعة، ذو الفنون البديعة: أبو العباس ابن تيمية).[٢]

٥- شبهة أنه ينتقص من علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وذكر ابن حجر كلام السبكي عن كتاب ابن تيمية "منهاج السنة" واستيفاءه واستيعابه في الرد على ابن المطهر الحلي الشيعي فقال ابن حجر: (وقد طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في رد الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنه رد في رده كثيرا من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها، لأنه كان لاتساعه في الحفظ

---

(١) الدرر الكامنة (١/ ١٨٦)
(٢) المصدر السابق.

يتكل على ما في صدره، والإنسان قابل للنسيان، ولزم من مبالغته لتوهين كلام الرافضي الإفضاء أحيانا إلى تنقيص علي، وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإبراز أمثلته).(١)

وقد ذكر ابن حجر ذلك التنقيص المزعوم في "الدرر الكامنة" نقلا عن الطوفي الحنبلي المشهور بتشيعه، لا نقلا من كلام ابن تيمية نفسه، وقد قال ابن رجب الحنبلي عن الطوفي: (وكان شيعيا منحرفا في الاعتقاد عن السنة).(٢)

ولم يفرق الطوفي بين كلام ابن تيمية في كتابه "منهاج السنة" الذي يورده في بيان اختلاف الأمة في شأن علي، أو يورده ليلزم به المطهر الحلي الشيعي - الذي ألف كتابه هذا للرد عليه، إذ كل طعن يوجهه الشيعة للشيخين يمكن أن يقال مثله عند خصومهم في علي - وبين ما يقرره ابن تيمية نفسه من عقيدة في شأن علي رضي الله عنه وأنه خليفة راشد، حبه إيمان وبغضه وتنقيصه نفاق، كما في العقيدة الواسطية وكافة كتبه وفتاويه، بل كما في "منهاج السنة" نفسه!

فقد قال في بيان مذاهب الناس واختلافهم في شأن علي: (وهؤلاء يقولون أو جمهورهم إن عليا لم يكن إماما مفترض الطاعة، لأنه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع، وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن يراه أفضل من معاوية، وأنه أقرب إلى الحق من معاوية، ويقولون إن معاوية لم يكن مصيبا في قتاله، لكن يقولون مع ذلك إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة، لم يكن هناك إمام جماعة ولا خليفة، وهذا القول قاله كثير من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والأندلسيين وغيرهم، وكان بالأندلس كثير من بني أمية يذهبون إلى هذا القول، ويترحمون على علي، ويثنون عليه، لكن يقولون لم يكن خليفة، وإنما الخليفة من اجتمع الناس عليه، ولم يجتمعوا على علي.

وكان من هؤلاء من يربع بمعاوية في خطبة الجمعة، فيذكر الثلاثة ويربع بمعاوية ولا يذكر عليا، ويحتجون بأن معاوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما بايعه الحسن، بخلاف علي فإن المسلمين لم يجتمعوا عليه، ويقولون لهذا ربعنا بمعاوية، لا لأنه أفضل من علي، بل علي أفضل منه، كما أن كثيرا من الصحابة أفضل من معاوية، وإن لم يكونوا خلفاء.

---

(١) لسان الميزان ٨/ ٥٥١

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٦.

وهؤلاء قد احتج عليهم الإمام أحمد وغيره بحديث سفينة عن النبي ﷺ أنه قال: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا"، وقال أحمد: من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله.

وتكلم بعض هؤلاء في أحمد بسبب هذا الكلام!

وقال: قد أنكر خلافته من الصحابة طلحة والزبير وغيرهما ممن لا يقال فيه هذا القول!

واحتجوا بأن أكثر الأحاديث التي فيها ذكر خلافة النبوة لا يذكر فيها إلا الخلفاء الثلاثة، مثل ما روى الإمام أحمد في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ يوما "أيكم رأى رؤيا؟ فقلت: أنا يا رسول الله رأيت كأن ميزانا دلي من السماء، فوزنت بأبي بكر فرجحت بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان، ثم رفع الميزان، فقال النبي ﷺ: خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك من يشاء".

وروى أبو داود حديثا عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ "رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه".

وروى أبو داود من حديث سمرة بن جندب أن رجلا قال: "يا رسول الله رأيت كأن دلوا دلي من السماء، فجاء أبوبكر فأخذ بعراقيها فشرب شربا ضعيفا، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشكت فانتضح عليه منها شيء".

وروى عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: الخلفاء ثلاثة أبوبكر وعمر وعثمان، وما جاءت به الأخبار النبوية الصحيحة حق كله. فالخلافة التامة التي أجمع عليها المسلمون، وقوتل بها الكافرون، وظهر بها الدين كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة، ولم يكن فيها زيادة قوة للمسلمين، ولا قهر ونقص للكافرين، ولكن هذا لا يقدح في أن عليا كان خليفة راشدا مهديا، ولكن لم يتمكن كما تمكن غيره، ولا أطاعته الأمة كما أطاعت غيره، فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة، مع أنه من الخلفاء الراشدين المهديين).[١]

(١) منهاج السنة (٤/ ٢٣١ - ٢٣٤)

فابن تيمية هنا يورد مذاهب الناس في شأن علي، ويرد عليهم، ويبطل أقوالهم، ويحتج بالسنة، وأن عليا كان خليفة راشدا مهديا، وإن لم تكن خلافته تامة كما كانت الأمة قبله، كما يحتج بذلك خصومه، بسبب الافتراق والفتنة، ويرى أن الافتراق عليه لا ينقص قدره ولا خلافته الراشدة!

فتوهم الطوفي -وربما ابن حجر نفسه- أن هذه العبارات الطويلة التي يستطرد فيها ابن تيمية حتى ربما يظن من لم يطلع عليها كاملة أنه يقررها وليس ينقضها، وهو يحكم عليها بكل صراحة أنها أقوال ضعيفة مع أنه قال بها بعض السلف قديما!

وقال أيضا: (وأما الذين قالوا إن معاوية رضي الله عنه كان مصيبا في قتاله له، ولم يكن علي رضي الله عنه مصيبا في قتاله لمعاوية، فقولهم أضعف من قول هؤلاء، وحجة هؤلاء أن معاوية رضي الله عنه كان طالبا بدم عثمان رضي الله عنه، وكان هو ابن عمه ووليه، وبنو عثمان وسائر عصبته اجتمعوا إليه، وطلبوا من علي أن يمكنهم من قتلة عثمان، أو يسلمهم إليهم، فامتنع علي من ذلك، فتركوا مبايعته، فلم يقاتلوه، ثم إن عليا بدأهم بالقتال، فقاتلوه دفعا عن أنفسهم وبلادهم.

قالوا: وكان علي باغيا عليهم، وأما الحديث الذي روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمار "تقتلك الفئة الباغية"، فبعضهم ضعفه، وبعضهم تأوله، فقال بعضهم معناه الطالبة لدم عثمان رضي الله عنه!

كما قالوا: نبغي ابن عفان بأطراف الأسل.

وبعضهم قال ما يروى عن معاوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكر له هذا الحديث أو نحن قتلناه، إنما قتله علي وأصحابه، حيث ألقوه بين أسيافنا، وروي عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل، فقال: فرسول الله ﷺ وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد، لأنه قاتل معهم المشركين!

وهذا القول لا أعلم له قائلا من أصحاب الأئمة الأربعة ونحوهم من أهل السنة، ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم، ومن هؤلاء من يقول إن عليا شارك في دم عثمان، فمنهم من يقول إنه أمر علانية، ومنهم من يقول إنه أمر سرا، ومنهم من يقول بل رضي بقتله، وفرح بذلك، ومنهم من يقول غير ذلك!

وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه وافتراء عليه، فعلى رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان، ولا أمر، ولا رضي، وقد روى عنه وهو الصادق البار أنه قال: والله ما قتلت عثمان، ولا مالأت على قتله، وروي عنه أنه قال: ما قتلت، ولا رضيت.

وروي عنه أنه سمع أصحاب معاوية يلعنون قتلة عثمان، فقال: اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل.

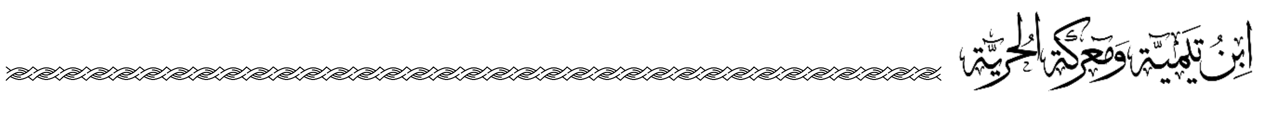
وروي أن أقواما شهدوا عليه بالزور عند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان، وكان هذا مما دعاهم إلى ترك مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم، وأنه من قتلة عثمان، وأنه أوى قتلة عثمان لموافقته لهم على قتله!

وهذا وأمثاله مما يبين شبهة الذين قاتلوه ووجه اجتهادهم في قتاله، لكن لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في ترك مبايعته وقتاله، وكون قتلة عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم، وقد اعتذر بعض الناس عن علي بأنه لم يكن يعرف القتلة بأعيانهم، أو بأنه كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد، أو بأنه لم يدع عنده ولي الدم دعوى توجب الحكم له، ولا حاجة إلى هذه الأعذار، بل لم يكن علي مع تفرق الناس عليه متمكنا من قتل قتلة عثمان إلا بفتنة تزيد الأمر شرا وبلاء، ودفع أفسد الفاسدين بالتزام أدناهما أولى من العكس، لأنهم كانوا عسكرا، وكان لهم قبائل تغضب لهم، والمباشر منهم للقتل وإن كان قليلا فكان ردؤهم أهل الشوكة، ولولا ذلك لم يتمكنوا، ولما سار طلحة والزبير إلى البصرة ليقتلوا قتلة عثمان قام بسبب ذلك حرب قتل فيها خلق، ومما يبين ذلك أن معاوية قد أجمع الناس عليه بعد موت علي، وصار أميرا على جميع المسلمين، ومع هذا فلم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بقوا).[1]

فابن تيمية هنا يذب الشبه عن علي، ويؤكد خلافته الراشدة المهدية، ويوجب اعتقاد ذلك، فأين التنقص الذي افتراه الطوفي عليه وصدقه ابن حجر!

وقد قال في العقيدة الواسطية فيما أجمع عليه أهل السنة: (ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما -بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر- أيهما أفضل؟ فقدم قوم عثمان وسكتوا، وقوم ربعوا بعلي، وقدم قوم عليا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ثم علي، وإن كانت هذه المسألة -مسألة عثمان وعلي- ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن

(١) منهاج السنة النبوية (٤ / ٢٣١ - ٢٣٦)



الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله.

ويحبون أهل بيت رسول الله، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم "أذكركم الله في أهل بيتي"، وقال أيضا للعباس عمه وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم فقال "والذي نفسي بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي"...).(١)

ولو كان ابن تيمية يتنقص عليا رضي الله عنه لما أثنى عليه الذهبي حتى قال فيه ما قال: (برع في علوم الآثار والسنن، ودرس وأفتى، وفسر وصنف التصانيف البديعة، وانفرد بمسائل فنيل من عرضه لأجلها، وهو بشر له ذنوب وخطأ، ومع هذا فوالله ما قابلت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وكان إماما متبحرا في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفا بفرط الشجاعة والكرم، فارغا عن الشهوات؛ المأكل، والملبس، والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه).(٢)

وقال عنه أيضا: (فريد العصر علما ومعرفة وذكاء وحفظا وكرما وزهدا وفرط شجاعة وكثرة تآليف، والله يصلحه ويسدده، فلسنا بحمد الله ممن نغلو فيه، ولا نجفو عنه، ما رئي كاملا مثل أئمة التابعين وتابعيهم، فما رأيته إلا ببطن كتاب، وكانت وفاته في العشرين من شهر ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مائة، مسجونا بقاعة من قلعة دمشق، وشيعه أمم لا يحصون إلى مقبرة الصوفية، ولم يخلف بعده مثله في العلم، ولا من يقاربه).(٣)

٦- شبهة تكفير المسلمين واستباحة قتلهم:

كما اتهمه خصومه ظلما وزورا بأنه ممن يتوسع في إطلاق وصف الكفر على مخالفيه! مع أنه أشهر من تصدى لعصبية المذاهب وتكفير بعضهم بعضا، وقرر بأن أهل القبلة كلهم مسلمون مؤمنون: الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، فضلا عن الأشعرية والماتريدية الذين يعدهم من جملة أهل السنة ومتكلميهم، كما سبق نقله من كتبه!

---

(١) العقيدة الواسطية (ص: ١١٨).

(٢) المعجم المختص بالمحدثين ص ٢٥

(٣) معجم الشيوخ الكبير١/ ٦٥

وقد قال عنه الذهبي في السير: (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد علي أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قلت [الذهبي]: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة، ويقول: قال النبي ﷺ: (لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن) فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم).[1]

وقد بيّن ابن تيمية الفرق بين الفرق فلم يحاب أحدا، بما فيهم الحنابلة وأهل الحديث، وما وقع من بعضهم من غلو في إثبات الصفات، ورد الجميع إلى الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

فقال: (فصل: في جمل "مقالات الطوائف" و"موادهم":

أما باب الصفات والتوحيد:

١- فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم من الجهمية، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق؛ وكذلك بين البغداديين والبصريين اختلاف في السمع والبصر هل هو علم أو إدراك غير العلم؟ وفي الإرادة؟

وهذا المذهب الذي يسميه السلف: قول جهم لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت إسناده فيه في غير هذا الموضع؛ أنه متلقى من الصابئة الفلاسفة والمشركين البراهمة واليهود السحرة.

٢- والإثبات في الجملة مذهب "الصفاتية" من الكلابية، والأشعرية، والكرامية، وأهل الحديث، وجمهور الصوفية، والحنبلية، وأكثر المالكية، والشافعية إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، والسالمية، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث، وبعض المنحرفين.

وبين نفي الجهمية وإثبات المشبهة مراتب:

فالأشعرية وافق بعضهم في الصفات الخبرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية؛ وأما في الصفات القرآنية فلهم قولان: فالأشعري والباقلاني وقدماؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها؛ وفيهم تجهم من جهة أخرى، فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم؛ وابن الباقلاني أكثر إثباتا بعد الأشعري في "الإبانة"، وبعد ابن الباقلاني ابن فورك فإنه أثبت بعض ما في القرآن.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٨

وأما الجويني ومن سلك طريقته: فمالوا إلى مذهب المعتزلة؛ فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار فأثر فيه مجموع الأمرين.

والقشيري تلميذ ابن فورك؛ فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حينئذ، ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين أو متسالمين.

وأما الحنبلية فأبو عبد الله بن حامد قوي في الإثبات جاد فيه، ينزع لمسائل الصفات الخبرية؛ وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى؛ لكنه ألين منه، وأبعد عن الزيادة في الإثبات.

وأما أبوعبد الله بن بطة [الحنبلي] فطريقته طريقة المحدثين المحضة كأبي بكر الآجري في "الشريعة"، واللالكائي في السنن، والخلال مثله قريب منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد [ابن قدامة المقدسي] ومتأخرو المحدثين.

أما التميميون [الحنابلة] كأبي الحسن، وابن أبي الفضل، وابن رزق الله، فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم؛ ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية: كالباقلاني والبيهقي؛ فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة.

وأما ابن عقيل [الحنبلي] فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات، والقدر، وكرامات الأولياء؛ بحيث يكون الأشعري أحسن قولا منه وأقرب إلى السنة، فإن الأشعري ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث وإمامهم عنده أحمد بن حنبل، وقد ذكر أبوبكر عبد العزيز وغيره في مناظراته: ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث لم يجعله مباينا لهم؛ وكانوا قديما متقاربين، إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام؛ لما في ذلك من البدعة؛ مع أنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة بل هو مقصر عنها تقصيرا معروفا.

والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية - فيما يحتجون به من القياس العقلي - فرع عليهم؛ وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القشيري).[1]

وقال: (ولا ريب أن "الأشعرية" الخراسانيين كانوا قد انحرفوا إلى التعطيل، وكثير من الحنبلية زادوا في الإثبات. وصنف القاضي أبو يعلى [الفراء الحنبلي] كتابه في "إبطال التأويل" رد فيه على ابن فورك شيخ القشيري، وكان الخليفة وغيره مائلين إليه؛ فلما صار للقشيرية دولة بسبب السلاجقة جرت تلك الفتنة، وأكثر الحق فيها

---

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٥١)

كان مع الفرائية [الحنابلة] مع نوع من الباطل، وكان مع القشيرية [الشافعية] فيها نوع من الحق مع كثير من الباطل.

فابن عقيل [الحنبلي] إنما وقع في كلامه المادة المعتزلية بسبب شيخه أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، المعتزليين؛ ولهذا له في كتابه "إثبات التنزيه" وفي غيره كلام يضاهي كلام المريسي [الجهمية] ونحوه، لكن له في الإثبات كلام كثير حسن، وعليه استقر أمره في كتاب "الإرشاد"، مع أنه قد يزيد في الإثبات، لكن مع هذا فمذهبه في الصفات قريب من مذهب قدماء الأشعرية والكلابية في أنه يقر ما دل عليه القرآن والخبر المتواتر ويتأول غيره؛ ولهذا يقول بعض الحنبلية: أنا أثبت متوسطا بين تعطيل ابن عقيل، وتشبيه ابن حامد.

والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة بسبب كلام ابن سينا في "الشفا" وغيره؛ "ورسائل إخوان الصفا"، وكلام أبي حيان التوحيدي، وأما المادة المعتزلية في كلامه فقليلة أو معدومة، كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة أو معدومة.

وكلامه [يعني الغزالي] في "الإحياء" غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية؛ ومادة من الأحاديث الموضوعة، وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة تناقض المقالات في الصفات؛ فإنه قد يكفر في أحد المصنفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر؛ وإذا صنف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبها.

وأما ابن الخطيب [الرازي] فكثير الاضطراب جدا لا يستقر على حال، وإنما هو بحث وجدل بمنزلة الذي يطلب ولم يهتد إلى مطلوبه؛ بخلاف أبي حامد فإنه كثيرا ما يستقر.

والأشعرية الأغلب عليهم أنهم مرجئة في "باب الأسماء والأحكام"، جبرية في "باب القدر"؛ وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة، بل فيهم نوع من التجهم.

والمعتزلة وعيدية في "باب الأسماء والأحكام"، قدرية في "باب القدر"، جهمية محضة، واتبعهم على ذلك متأخرو الشيعة، وزادوا عليهم الإمامة والتفضيل، وخالفوهم في الوعيد، وهم أيضا يرون الخروج على الأئمة.

وأما الأشعرية فلا يرون السيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة والحديث، والكلابية، وكذلك الكرامية فيهم قرب إلى أهل السنة والحديث، وإن كان في مقالة كل من الأقوال ما يخالف أهل السنة والحديث.



وأما السالمية فهم والحنبلية كالشيء الواحد، إلا في مواضع مخصوصة تجري مجرى اختلاف الحنابلة فيما بينهم، وفيهم تصوف، ومن بدع من أصحابنا هؤلاء يبدع أيضا التسمي في الأصول بالحنبلية وغير ذلك، ولا يرى أن يتسمى أحد في الأصول إلا بالكتاب والسنة.

وهذه طريقة جيدة، لكن هذا مما يسوغ فيه الاجتهاد؛ فإن المسائل الدقيقة في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد ينكر الشيء في حال دون حال، وعلى شخص دون شخص.

وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع: أن المسائل الخبرية قد يكون بمنزلة المسائل العملية؛ وإن سميت تلك "مسائل أصول"، وهذه "مسائل فروع"، فإن هذه تسمية محدثة، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين؛ وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب؛ لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة.

وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها؛ فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة، بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين "مسائل أصول"، والدقيق "مسائل فروع ".

فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة؛ ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر.

وقد يكون الإقرار بالأحكام العملية أوجب من الإقرار بالقضايا القولية [العقائدية]؛ بل هذا هو الغالب فإن القضايا القولية يكفي فيها الإقرار بالجمل؛ وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره.

وأما الأعمال الواجبة: فلا بد من معرفتها على التفصيل؛ لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة؛ ولهذا تقر الأمة من يفصلها على الإطلاق وهم الفقهاء؛ وإن كان قد ينكر على من يتكلم في تفصيل الجمل القولية؛ للحاجة الداعية إلى تفصيل الأعمال الواجبة، وعدم الحاجة إلى تفصيل الجمل التي وجب الإيمان بها مجملة. وقولنا: إنها قد تكون بمنزلتها يتضمن أشياء: منها: أنها تنقسم إلى قطعي وظني.

ومنها: أن المصيب وإن كان واحدا فالمخطئ قد يكون معفوا عنه، وقد يكون مذنبا، وقد يكون فاسقا، وقد يكون كالمخطئ في الأحكام العملية، سواء؛ لكن تلك لكثرة فروعها والحاجة إلى تفريعها: اطمأنت القلوب بوقوع

التنازع فيها والاختلاف بخلاف هذه؛ لأن الاختلاف هو مفسدة لا يحتمل إلا لدرء ما هو أشد منه، فلما دعت الحاجة إلى تفريع الأعمال وكثرة فروعها وذلك مستلزم لوقوع النزاع اطمأنت القلوب فيها إلى النزاع؛ بخلاف الأمور الخبرية؛ فإن الاتفاق قد وقع فيها على الجمل؛ فإذا فصلت بلا نزاع فحسن؛ وإن وقع التنازع في تفصيلها فهو مفسدة من غير حاجة داعية إلى ذلك، ولهذا ذُم أهل الأهواء والخصومات، وذم أهل الجدل في ذلك والخصومة فيه؛ لأنه شر وفساد من غير حاجة داعية إليه؛ لكن هذا القدر لا يمنع تفصيلها ومعرفة دقها وجلها، والكلام في ذلك، إذا كان بعلم، ولا مفسدة فيه، ولا يوجب أيضا تكفير كل من أخطأ فيها، إلا أن تقوم فيه شروط التكفير، هذا لعمري في الاختلاف الذي هو تناقض حقيقي، فأما سائر وجوه الاختلاف، كاختلاف التنوع، والاختلاف الاعتباري واللفظي، فأمره قريب وهو كثير أو غالب على الخلاف في المسائل الخبرية.

وأما الصوفية، والعباد، بل وغالب العامة: فالاعتبار عندهم بنفس الأعمال الصالحة وتركها؛ فإذا وجدت - دخل الرجل بذلك فيهم، وإن أخطأ في بعض المسائل الخبرية، وإلا لم يدخل ولو أصاب فيها؛ بل هم معرضون عن اعتبارها..

ومما يتصل بذلك: أن المسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم؛ وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تستحب لطائفة أو في حال كالأعمال سواء.

وقد تكون معرفتها مضرة لبعض الناس، فلا يجوز تعريفه بها كما قال علي رضي الله عنه: "حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون؛ أتحبون أن يكذب الله ورسوله"، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم". وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنه لمن سأله عن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾، فقال: "ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها لكفرت، وكفرك تكذيبك بها". وقال لمن سأله عن قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ هو يوم أخبر الله به؛ الله أعلم به، ومثل هذا كثير عن السلف. فإذا كان العلم "بهذه المسائل" قد يكون نافعا، وقد يكون ضارا لبعض الناس، تبين لك أن القول قد ينكر في حال دون حال ومع شخص..).(١)

فابن تيمية هنا قاض عدل بين الطوائف والفرق والمذاهب لا يميل مع أحد دون أحد، بل جعل الشرع والسنة هي الحكم على الجميع، ومما يؤكد بطلان اتهامه بالحكم على المخالف بالكفر، أو باستباحة دم المخالف، حتى ممن ظهرت عداوته، أنه حين فتح قرى الساحل التي كانت توالي الفرنجة نهى عن قتل أهلها أو سبيهم مع كل

---

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٤ - ٥٩)

جرائمهم بحق المسلمين، حيث يقول: (وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير فيه ألوف من الرافضة، يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقا عظيما، وأخذوا أموالهم، ولما أنكسر المسلمون سنة غازان، أخذوا الخيل والسلاح والأسرى وباعوهم للكفار النصارى بقبرص، وأخذوا من مر بهم من الجند، وكانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى، وقالوا له أيما خير المسلمون أو النصارى؟ فقال بل النصارى!

فقالوا له مع من تحشر يوم القيامة؟ فقال مع النصارى!

وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين، ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتبت جوابا مبسوطا في غزوهم وذهبنا إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلما فتح المسلمون بلدهم، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم، وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين، لئلا يجتمعوا..).[١]

٧- شبهة التجسيم والتشبيه:

حاول المتآمرون في مؤتمر "الشيشان" كما صرح بعض حضوره التفريق بين الحنابلة، وابن تيمية، واتهامه بالتجسيم، والتشبيه، حتى قال بعض أشياعهم: "ابن تيمية لا ينكر إطلاق الجسم على الله! وأنه محل للحوادث! بينما الحنابلة على تنزيه الله عن الجسمية ولوازمها وأنه لا تحله الحوادث"!

وهي فرية افتراها عليه خصومه في حياته وبعد وفاته، مع نفيه لها في كتبه وعدّه إياها بدعة وكفرا! ولا يمكن التفريق بين ابن تيمية والحنابلة؛ فكل ما أثاره خصومه من أهل التأويل ضده سبقه إليه الإمام أحمد نفسه وابنه عبد الله والخلال وأئمة المذهب، ورماهم خصومهم بالتهمة نفسها، فتخصيصه بها من دونهم تضليل هدفه استفراد ابن تيمية وحده؛ كما يريد ذلك قادة الحملة الصليبية في روسيا وأمريكا!

ولم يقل ابن تيمية قط بأن الله ﷻ جسم! أو أنه تحل به الحوادث! فإن كان إثباته للصفات الفعلية يستلزم ذلك؛ فهو يلزم أيضا أهل الحديث وأهل السنة والأئمة وسلف الأمة قاطبة الذين يثبتون الصفات!

فابن تيمية لا يرى أصلا جواز إطلاق لفظ الجسم في وصف الله تعالى ويراه بدعة، فمن نسبه إليه؛ فقد افترى عليه!

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٠٤)

فقال في عدم جواز إطلاق لفظ الجسم على الله إثباتا ونفيا: (وأما الشرع، فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء، ولا الصحابة، ولا التابعين، ولا سلف الأمة، أن الله جسم، أو أن الله ليس بجسم، بل النفي، والإثبات بدعة في الشرع).(١)

وقال: (الكلام في وصف الله بالجسم نفيا وإثباتا بدعة لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس بجسم، كما لم يقولوا أن الله جسم، بل من أطلق أحد اللفظين استفصل عما أراد بذلك، فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعا كثيرا، فإن أراد تنزيهه عن معنى يجب تنزيه عنه مثل أن ينزهه عن مماثلة المخلوقات فهذا حق.

ولا ريب أن من جعل الرب جسما من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالا).(٢)

وقال: (ذكر لفظ "الجسم" في أسماء الله وصفاته بدعة، لم ينطق بها كتاب، ولا سنة، ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها، لم يقل أحد منهم: إن الله جسم، ولا إن الله ليس بجسم، ولا إن الله جوهر، ولا إن الله ليس بجوهر.

ولفظ "الجسم" لفظٌ مجمل، فمعناه في اللغة هو البدن، ومن قال: إنّ الله مثل بدن الإنسان فهو مفترٍ على الله، ومن قال: إنّ الله يُماثِله شيء من المخلوقات فهو مفترٍ على الله).(٣)

وبلغ من افتراء خصومه عليه اليوم أن ادعوا بأن ابن تيمية خالف مذهب الحنابلة بالقول بأن آيات الصفات السمعية من المحكم، بينما يرى الحنابلة أنها من المتشابه!

هذا مع تصريح أئمة الحنابلة بأن آيات الصفات من المتشابه في كيفياتها التي لا يعلم كنهها إلا الله، لا في حقائق ألفاظها ومعانيها التي خوطب بها العرب ويعقلونها، ولولا ذلك لما بدع الحنابلة من تأولها وصرفها عن ظاهرها، إذ يرون أن من تأولها حرفها عن معانيها الظاهرة، إذ الذي لا يعقل معناه لا يمكن إبطال تأويله، فالتأويل لمعنى معقول، خير من لفظ لا حقيقة معقولة له!

وقد صنف أبو يعلى الحنبلي إمام الحنابلة في عصره كتابه (إبطال التأويلات) وأثبت فيه ظواهر النصوص ورد على من تأولها، فقال: (لأن الله سبحانه وقد وصف نفسه في كتابه في غير موضع، ووصفه رسوله بالأحاديث الصحاح، وأثبت ذلك سلف هذه الأمة... وأعلم أنه لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من

---

(١) شرح حديث النزول (١/ ٨٠)

(٢) الفتاوى الكبرى (٦/ ٥٤٧)

(٣) جامع المسائل (٣/ ٢٠٦)

المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها).(١)

وقال: (دليل آخر على إبطال التأويل: أن أبا الحسن الأشعري وأصحابه مثل أبي بكر بن الباقلاني، وأبي بكر بن فورك، وأبي علي بن شاذان، قد أثبتوا صفاتا لم يعقلوا معناها، ولم يحملوها على مقتضى اللغة، كالوجه، واليدين، والعين، ولم يحملوا الوجه على جملة الذات، واليدين على النعمتين، ولا العين على المرأى، بل أثبتوها صفات ذات، لورود الشرع بها، وقد صرحوا بهذا في كتبهم، ورأيت بعضهم يأبى ذلك، ويتأول هذه الصفات، وهذا القائل يتشاغل بالكلام معه في هذه الصفات، فإذا ثبت الكلام فيها بنينا الأخبار على ذلك.

دليل آخر على إبطال التأويل، وذلك أن من حمل اللفظ على ظاهره حمله على حقيقته، ومن تأوله عدل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته).(٢)

وقال ابن قدامة المقدسي شيخ الحنابلة في عصره: (أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ﴾، فذم مبتغي تأويل المتشابه، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم، ثم أخبر أنه لا يعلم تأويله غير الله تعالى، فإن الوقف الصحيح عند أكثر أهل العلم على قوله: ﴿إِلاَّ اللّهُ﴾، ولا يصح قول من زعم أن الراسخين يعلمون تأويله لوجوده).(٣)

وقال: (إن صفات الله تعالى وأسماءه لا تدرك بالعقل، لأن العقل إنما يعلم صفة ما رآه أو رأى نظيره، والله تعالى لا تدركه الأبصار، ولا نظير له، ولا شبيه، فلا تعلم صفاته وأسماؤه إلا بالتوقيف، والتوقيف إنما ورد بأسماء الصفات دون كيفيتها وتفسيرها، فيجب الاقتصار على ما ورد به السمع لعدم العلم بما سواه، وتحريم القول على الله تعالى بغير علم، بدليل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾).(٤)

وقال: (إذا احتملت -اللفظة- معاني فحملها على أحدها من غير تعيين، احتمل أن يحمل على غير مراد الله تعالى منها، فيصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ويسلب عنه صفة وصف الله بها قدسه، ورضيها لنفسه،

---

(١) إبطال التأويلات (١/ ٤٣)

(٢) إبطال التأويلات (١/ ٧٤)

(٣) ذم التأويل (١/ ٣٧)

(٤) ذم التأويل (١/ ٤١)

فيجمع بين الخطأ من هذين الوجهين، وبين كونه قال على الله ما لم يعلم، وتكلف ما لا حاجة إليه، ورغبته عن طريق رسول الله ﷺ وصحابته وسلفه الصالح، وركوبه طريق جهنم وأصحابه من الزنادقة الضلال..

ولأن التأويل ليس بواجب بالإجماع، لأنه لو كان واجبا لكان النبي ﷺ وأصحابه قد أخلوا بالواجب، وأجمعوا على الباطل).(١)

فأثبت ظواهر النصوص وحكم ببدعية من تأولها.

وقال: (ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها).(٢)

وقال: (إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبهة، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف، ومن عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قوله عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾).(٣)

وقرر قاعدة الإثبات الرئيسية فقال: (أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوما أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف).(٤)

---

(١) ذم التأويل (١/ ٤٢)
(٢) المصدر السابق (١/ ١١)
(٣) المصدر السابق (١/ ١٦)
(٤) المصدر السابق (١/ ١٥)

وقال: (ما جاء في الصفات في كتاب الله تعالى، أو روي بالأسانيد الصحيحة، فمذهب السلف رحمة الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف كلهم).[١]

فإجراؤها على ظاهرها وإثبات الصفات بها إثبات وجود لا كيفية، كما إثبات وجود الله، لا يتصور فيه معنى التفويض المزعوم للفظ والمعنى، كما لا يتصور ذلك في إثبات وجود الله، وإنما يتصور فيها تفويض كيفية وجوده، فالصفات يحتذى في إثبات حقائقها حذو إثبات الذات، وهو إثبات لحقيقة ألفاظها الظاهرة، دون كيفياتها التي لا يعلمها إلا الله، فكما أن اسم القوي العزيز دال بدلالة اللغة على ذات موصوفة بالقوة والعزة المفهوم معناهما لكل عربي، كذلك أخبار الصفات والأفعال، وأن لهذه الألفاظ معان وحقائق يجب إثباتها لله بلا إحاطة بكيفياتها، كما لكل أسمائه التي عرف نفسه بها إلى عباده، كذلك سائر صفاته وأفعاله، إنما أخبر بها عن نفسه تمجدا وتمدحا، ولو كانت ألفاظا لا تعرف معانيها لما كانت أسماء حسنى، ولما كان فيها ما يمجده عباده بها!

ولا يقتضي إثبات أفعال الله وصفاته الاختيارية حلول الحوادث به، التي تقتضي أن يكون الله حادثا، ولا يقتضي اتصافه بصفة الخلق وأنه الخالق والخلاق، والرازق والرزاق، وأنه يخلق ما يشاء، ويرزق من يشاء، قدم العالم معه، فابن تيمية لا يقول بقدم العالم كما افترى عليه خصومه، وإنما قال بأن الحوادث لم تزل تتجدد إذ ما زال الله يخلق ولا يتصور تعطله عن الفعل في الأزل.

وكما أن ثبوت حوادث لا آخر لها أبدا، كما في خلود الجنة وأهلها ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وِظِلُّهَا﴾، لا يقتضي ذلك قدحا في أبدية الخالق؛ كذلك وجود حوادث مخلوقة لم يزل الله يخلقها في الأزل لا تنافي أزلية الخالق ذاتا وصفة.

ومن الشبه التي روجها المبطلون عنه وزعموا بأنه خالف فيها مذهب الحنابلة: "القول بتصور الشيطان في صورة نبي الله عيسى ﷺ يقظة لا مناما، وهذا يفضي لبطلان الشرائع عند الحنابلة"!

مع أنه ليس للحنابلة مذهب فقهي أو عقائدي في هذه المسألة أصلا حتى يخالفهم ابن تيمية! وكلامه في التمثل بعد رفع عيسى عليه السلام، والعصمة من التمثل في صورة عيسى إنما هي في حياته وحال نبوته أما بعد رفعه؛ فالتمثل به إن وقع؛ فمعلوم بطلانه!

---

(١) ذم التأويل (١/ ٢٥)

قال ابن تيمية: (من رأى شخصا وظن أنه الخضر، فإنه غلط في ظنه أنه الخضر، وإنما كان جنيا، وقد يقول أنا المسيح أو موسى أو محمد أو أبو بكر أو عمر أو الشيخ فلان، فكل هذا قد وقع.

والنبي ﷺ قال: "من رآني في المنام فقد رآني حقا فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي". قال ابن عباس في صورته التي كان عليه في حياته، وهذه رؤيا في المنام، وأما في اليقظة فمن ظن أن أحدا من الموتى يجيء بنفسه للناس عيانا قبل يوم القيامة فمن جهله أُتي، ومن هنا ضلت النصارى حيث اعتقدوا أن المسيح بعد أن صلب، كما يظنون أنه أتى إلى الحواريين وكلمهم ووصاهم، وهذا مذكور في أناجيلهم، وكلها تشهد بذلك، وذاك الذي جاء كان شيطانا قال أنا المسيح، ولم يكن هو المسيح نفسه، ويجوز أن يشتبه مثل هذا على الحواريين، كما اشتبه على كثير من شيوخ المسلمين، ولكن ما أخبرهم المسيح قبل أن يرفع بتبليغه فهو الحق الذي يجب عليهم تبليغه، ولم يرفع حتى بلغ رسالات ربه فلا حاجة إلى مجيئه بعد أن رفع إلى السماء).[1]

فهذه بعض الشبه التي افتراها عليه خصومه قديما وحديثا، وكله كيد مفضوح لم يثبت عند الأئمة شيء منه عنه، وكما قال عنه ابن رجب الحنبلي: (ثم في سنة ثمان عشرة: ورد كتاب من السلطان بمنعه من الفتوى في مسألة الحلف بالطلاق بالتكفير، وعقد له مجلس بدار السعادة، ومنع من ذلك، ونودي به في البلد.

ثم في سنة عشرة عقد له مجلس أيضا كالمجلس الأول، وقرئ كتاب السلطان بمنعه من ذلك، وعوتب على فتياه بعد المنع، وانفصل المجلس على تأكيد المنع.

ثم بعد مدة عقد له مجلس ثالث بسبب ذلك، وعوتب وحبس بالقلعة، ثم حبس لأجل ذلك مرة أخرى، ومنع بسبب من الفتيا مطلقة، فأقام مدة يفتي بلسانه، ويقول: لا يسعني كتم العلم.

وفي آخر الأمر: دبروا عليه الحيلة في مسألة المنع من السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين، وألزموه من ذلك التنقص بالأنبياء، وذلك كفر، وأفتى بذلك طائفة من أهل الأهواء، وهم ثمانية عشر نفسا، رأسهم القاضي الإخناني المالكي وأفتى قضاة مصر الأربعة بحبسه، فحبس بقلعة دمشق سنتين وأشهرا. وبها مات رحمه الله تعالى.

وقد بين رحمه الله: أن ما حكم عليه به باطل بإجماع المسلمين من وجوه كثيرة جدا، وأفتى جماعة بأنه يخطئ في ذلك خطأ المجتهدين المغفور لهم، ووافقه جماعة من علماء بغداد، وغيرهم، وكذلك ابنا أبي الوليد شيخ المالكية بدمشق أفتيا: أنه لا وجه للاعتراض عليه فيما قاله أصلا، وأنه نقل خلاف العلماء في المسألة،

---

(١) دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٢/ ١٤٢- ١٤٣).

ورجح أحد القولين فيها، وبقي مدة في القلعة يكتب العلم ويصنفه، ويرسل إلى أصحابه الرسائل، ويذكر ما فتح الله به عليه في هذه المرة من العلوم العظيمة، والأحوال الجسيمة).(١)

وقال عنه ابن رجب: (الإمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ المفسر، الأصولي الزاهد. تقي الدين أبو العباس، شيخ الإسلام وعلم الأعلام).(٢)

وقال أيضا: (كان أخوه الشيخ شرف الدين يبالغ في تعظيمه جدا، وكذلك المشايخ العارفون، كالقدوة أبي عبد الله محمد بن قوام، ويحكى عنه أنه كان يقول: ما أسلمت معارفنا إلا على يد ابن تيمية.

والشيخ عماد الدين الواسطي كان يعظمه جدا، وتتلمذ له، مع أنه كان أسن منه، وكان يقول: قد شارف مقام الأئمة الكبار، ويناسب قيامه في بعض الأمور الصديقيين.

وكتب رسالة إلى خواص أصحاب الشيخ يوصيهم بتعظيمه واحترامه، ويعرفهم حقوقه، ويذكر فيها: أنه طاف أعيان بلاد الإسلام، ولم ير فيها مثل الشيخ علما وعملا وحالا وخلقا واتباعا، وكرما وحلما في حق نفسه، وقياما في حق الله تعالى، عند انتهاك حرماته. وأقسم على ذلك بالله ثلاث مرات.

ثم قال: أصدق الناس عقدا، وأصحهم علما وعزما، وأنفذهم وأعلاهم في انتصار الحق وقيامه، وأسخاهم كفا، وأكملهم اتباعا لنبيه محمد ﷺ، ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل، بحيث يشهد القلب الصحيح: أن هذا هو الاتباع حقيقة).(٣)

وقال أيضا: (قال الذهبي: وغالب حطه على الفضلاء والمتزهدة فبحق، وفي بعضه هو مجتهد، ومذهبه توسعة العذر للخلق، ولا يكفر أحدا إلا بعد قيام الحجة عليه.

قال: ولقد نصر السنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين ومقدمات، وأمور لم يسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قياما لا مزيد عليه، وبدعوه وناظروه وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المر الذي أداه إليه اجتهاده، وحدة ذهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال، مع ما اشتهر عنه من الورع، وكمال الفكر، وسرعة الإدراك، والخوف من الله، والتعظيم لحرمات الله).(٤)

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥١٨- ٥١٩)
(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣)
(٣) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٥)
(٤) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٦)

وقال ابن رجب أيضا: (قال الذهبي في معجم شيوخه: أحمد بن عبد الحليم.. ثم الدمشقي، الحنبلي أبو العباس، تقي الدين، شيخنا وشيخ الإسلام، وفريد العصر علما ومعرفة، وشجاعة وذكاء، وتنويرا إلهيا، وكرما ونصحا للأمة، وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر. سمع الحديث، وأكثر بنفسه من طلبه، وكتب وخرج، ونظر في الرجال والطبقات، وحصل ما لم يحصله غيره. برع في تفسير القرآن، وغاص في دقيق معانيه بطبع سيال، وخاطر إلى مواقع الإشكال ميال، واستنبط منه أشياء لم يسبق إليها. وبرع في الحديث وحفظه، فقل من يحفظ ما يحفظه من الحديث، معزوا إلى أصوله وصحابته، مع شدة استحضاره له وقت إقامة لدليل. وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده. وأتقن العربية أصولا وفروعا، وتعليلا واختلافا. ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، ورد عليهم، ونبه على خطئهم، وحذر منهم ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين. وأوذي في ذات الله من المخالفين، وأخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وكبت أعداءه، وهدى به رجالا من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبا، وعلى طاعته، أحيى به الشام، بل والإسلام، بعد أن كاد ينثلم بتثبيت أولي الأمر لما أقبل حزب التتر والبغي في خيلائهم، فظنت بالله الظنون، وزلزل المؤمنون، واشرأب النفاق وأبدى صفحته. ومحاسنه كثيرة، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلي، فلو حلفت بين الركن والمقام، لحلفت: إني ما رأيت بعيني مثله، وأنه ما رأى مثل نفسه).[١]

(وكان الحافظ أبو الحجاج المزي: يبالغ في تعظيم الشيخ والثناء عليه، حتى كان يقول: لم ير مثله منذ أربعمائة سنة. وبلغني من طريق صحيح عن ابن الزملكاني: أنه سئل عن الشيخ؟ فقال: لم ير من خمسمائة سنة، أو أربعمائة سنة - الشك من الناقل. وغالب ظنه: أنه قال: من خمسمائة أحفظ منه).[٢]

وكل ذلك يؤكد مكانة ابن تيمية عند أئمة عصره من الحنابلة والشافعية والصوفية والأشعرية والأثرية، الموافق له منهم والمخالف، على حد سواء.

فلم يذكر أحد من هؤلاء الأئمة المحدثين والمؤرخين -الذهبي والمزي والعلائي واليعمري والسبكي وابن حجر وهم من الشافعية لا من الحنابلة- شيئا مما افتراه عليه خصومه!

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٦- ٤٩٧)

(٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠٣)

أيام ابن تيمية الأخيرة في سجنه ورسائله:

قال ابن عبد الهادي: (ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى بقي مقيما بالقلعة [بدمشق] سنتين وثلاثة أشهر وأياما، ثم توفي إلى رحمة الله ورضوانه، وما برح في هذه المدة مكبا على العبادة، والتلاوة، وتصنيف الكتب، والرد على المخالفين!

وكتب على تفسير القرآن العظيم جملة كثيرة، تشتمل نفائس جليلة، ونكت دقيقة، ومعان لطيفة، وبين في ذلك مواضع كثيرة أشكلت على خلق من علماء أهل التفسير.

وكتب في المسألة التي حبس بسببها عدة مجلدات، منها كتاب في "الرد على ابن الأخنائي" قاضي المالكية بمصر تعرف بالأخنائية، ومنها كتاب كبير حافل في الرد على بعض قضاة الشافعية وأشياء كثيرة في هذا المعنى أيضا.

وفي هذه المدة التي كان الشيخ فيها بالقلعة توفي أخوه الشيخ الإمام العالم العلامة البارع الحافظ الزاهد الورع جمال الإسلام شرف الدين أبو محمد عبدالله، توفي يوم الأربعاء الرابع عشر من جمادي الأولى من سنة سبع وعشرين وسبعمائة، وصلى عليه ظهر اليوم المذكور بجامع دمشق، وحمل إلى باب القلعة فصلي عليه مرة أخرى، وصلى عليه أخوه وخلق من داخل القلعة، وكان الصوت بالتكبير يبلغهما، وكثر البكاء في تلك الساعة، وكان وقتا مشهودا، ثم صلي عليه مرة ثالثة ورابعة، وحمل على الرؤوس والأصابع إلى مقبرة الصوفية، فدفن بها وحضر جنازته جمع كثير وعالم عظيم وكثر الثناء والتأسف عليه، وكان رحمه الله صاحب صدق وإخلاص، قانعا باليسير، شريف النفس، شجاعا مقداما مجاهدا، بارعا في الفقه، إماما في النحو، مستحضرا لتراجم السلف ووفياتهم له في ذلك يد طولى، عالما بالتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وكان رحمه الله شديد الخوف والشفقة على أخيه شيخ الإسلام.

وكان يخرج من بيته ليلا ويرجع إليه ليلا، ولا يجلس في مكان معين بحيث يقصد فيه، ولكنه يأوي إلى المساجد المهجورة، والأماكن التي ليست بمشهورة، وكان كثير العبادة والتأله والمراقبة والخوف من الله، ولم يزل على ذلك إلى حين مرضه ووفاته، ومولده في اليوم الحادي عشر من المحرم سنة ست وستين وستمائة بحران، وسمع من أبي اليسر، والجمال عبدالرحمن البغدادي، وابن الصيرفي، والشيخ شمس الدين، وابن البخاري وخلق كثير، وحدث وسمع الكتب الكبار، وقد سئل عنه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني فقال: هو بارع في فنون عديدة من الفقه والنحو والأصول، ملازم لأنواع الخير وتعليم العلم، حسن العبادة قوي في دينه، جيد التفقه، مستحضر لمذهبه استحضارا جيدا، مليح البحث، صحيح الذهن، قوي الفهم.

قلت وما زال الشيخ تقي الدين رحمه الله في هذه المدة معظما مكرما، يكرمه نقيب القلعة ونائبها إكراما كثيرا، ويستعرضان حوائجه ويبالغان في قضائها.

وكان ما صنفه في هذه المدة قد خرج بعضه من عنده وكتبه بعض أصحابه واشتهر وظهر.

فلما كان قبل وفاته بأشهر ورد مرسوم السلطان بإخراج ما عنده كله، ولم يبق عنده كتاب ولا ورقة ولا دواة ولا قلم، وكان بعد ذلك إذا كتب ورقة إلى بعض أصحابه يكتبها بفحم، وقد رأيت أوراقا عدة بعثها إلى أصحابه وبعضها مكتوب بفحم منها ورقة يقول فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ونحن لله الحمد والشكر في نعم متزايدة متوافرة، وجميع ما يفعله الله فيه نصر الإسلام، وهو من نعم الله العظام ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

فإن الشيطان استعمل حزبه في إفساد دين الله الذي بعث به رسله، وأنزل كتبه، ومن سنة الله أنه إذا أراد إظهار دينه أقام من يعارضه فيحق الحق بكلماته ويقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق، والذي سعى فيه حزب الشيطان لم يكن مخالفة لشرع محمد وحده، بل مخالفة لدين جميع المرسلين: إبراهيم وموسى والمسيح ومحمد خاتم النبيين صلى الله عليهم أجمعين.

وكانوا قد سعوا في أن لا يظهر من جهة حزب الله ورسوله خطاب ولا كتاب، وجزعوا من ظهور "الأخنائية"، فاستعملهم الله تعالى حتى أظهروا أضعاف ذلك وأعظم، وألزمهم بتفتيشه ومطالعته، ومقصودهم إظهار عيوبه وما يحتجون به، فلم يجدوا فيه إلا ما هو حجة عليهم!

وظهر لهم جهلهم وكذبهم وعجزهم، وشاع هذا في الأرض، وأن هذا مما لا يقدر عليه إلا الله، ولم يمكنهم أن يظهروا علينا فيه عيبا في الشرع والدين، بل غاية ما عندهم أنه خولف مرسوم بعض المخلوقين [يعني مرسوم السلطان]، والمخلوق كائنا من كان إذا خالف أمر الله تعالى ورسوله لم يجب بل ولا يجوز طاعته في مخالفة أمر الله ورسوله باتفاق المسلمين.

وقول القائل إنه يظهر البدع كلام يظهر فساده لكل مستبصر، ويعلم أن الأمر بالعكس، فإن الذي يظهر البدعة إما أن يكون لعدم علمه بسنة الرسول، أو لكونه له غرض وهوى يخالف ذلك، وهو أولى بالجهل بسنة الرسول، واتباع هواهم بغير هدى من الله ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ ممن هو أعلم بسنة

الرسول منهم، وأبعد عن الهوى والغرض في مخالفتها، ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُون. إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيئًا وإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِين﴾.

وهذه قضية كبيرة لها شأن عظيم ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِين﴾.

ثم ذكر الشيخ في الورقة كلاما لا يمكن قراءة جميعه لانطماسه، وقال بعده:

وكانوا يطلبون تمام "الأخنائية" فعندهم ما يطمهم أضعافها وأقوى فقها منها، وأشد مخالفة لأغراضهم، فإن "الزملكانية" [رد ابن تيمية على ابن الزملكاني الشافعي]، قد بين فيها من نحو خمسين وجها أن ما حكم به ورسم به مخالف لإجماع المسلمين، وما فعلوه لو كان ممن يعرف ما جاء به الرسول ويتعمد مخالفته لكان كفرا وردة عن الإسلام، لكنهم جهال دخلوا في شيء ما كانوا يعرفونه، ولا ظنوا أنه يظهر منه أن السلطنة تخالف مرادهم، والأمر أعظم مما ظهر لكم [هنا يؤكد ابن تيمية طبيعة المؤامرة]، ونحن ولله الحمد على عظيم الجهاد في سبيله..

ثم ذكر كلاما وقال:

بل جهادنا في هذا مثل جهادنا يوم قازان، والجبلية، والجهمية، والاتحادية، وأمثال ذلك، وذلك من أعظم نعم الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون!

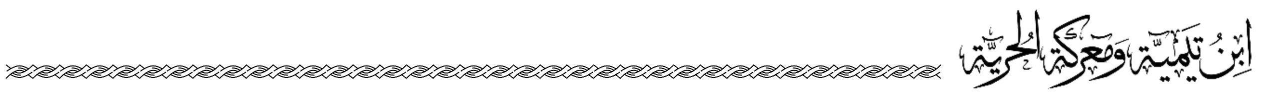
ومنها ورقة قال فيها:

ونحن ولله الحمد والشكر في نعم عظيمة تتزايد كل يوم، ويجدد الله تعالى من نعمه نعما أخرى، وخروج الكتب كان من أعظم النعم، فإني كنت حريصا على خروج شيء منها لتقفوا عليه، وهم كرهوا خروج "الأخنائية"، فاستعملهم الله تعالى في إخراج الجميع، وإلزام المنازعين بالوقوف عليه، وبهذا يظهر ما أرسل الله به رسوله من الهدى ودين الحق، فإن هذه المسائل كانت خفية على أكثر الناس، فإذا ظهرت فمن كان قصده الحق هداه الله، ومن كان قصده الباطل قامت عليه حجة الله، واستحق أن يذله الله ويخزيه.

وما كتبت شيئا من هذا ليكتم عن أحد، ولو كان مبغضا، والأوراق التي فيها جواباتكم غسلت!

وأنا طيب وعيناي طيبتان أطيب ما كانتا، ونحن في نعم عظيمة لا تحصى ولا تعد والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم ذكر كلاما وقال: كل ما يقضيه الله تعالى فيه الخير والرحمة والحكمة إن ربي لطيف لما يشاء إنه هو القوي العزيز العليم الحكيم، ولا يدخل على أحد ضرر إلا من ذنوبه ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن



سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾، فالعبد عليه أن يشكر الله ويحمده دائما على كل حال، ويستغفر من ذنوبه، فالشكر يوجب المزيد من النعم، والاستغفار يدفع النقم، ولا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له، إن أصابته سراء شكر، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيرا له.

وهذه الورقة كتبها الشيخ وأرسلها بعد خروج الكتب من عنده بأكثر من ثلاثة أشهر في شهر شوال قبل وفاته بنحو شهر ونصف:

ولما أخرج ما عنده من الكتب والأوراق حمل إلى القاضي علاء الدين القونوي وجعل تحت يده في المدرسة العادلية.

وأقبل الشيخ بعد إخراجها على العبادة والتلاوة والتذكر والتهجد حتى أتاه اليقين.

وختم القرآن مدة إقامته بالقلعة ثمانين أو إحدى وثمانين ختمة، انتهى في آخر ختمة إلى آخر اقتربت الساعة: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَر. فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِر﴾ ثم كملت عليه بعد وفاته وهو مسجى.

كان كل يوم يقرأ ثلاثة أجزاء يختم في عشرة أيام هكذا أخبرني أخوه زين الدين.

وكانت مدة مرضه بضعة وعشرين يوما، وأكثر الناس ما علموا بمرضه، فلم يفجأ الخلق إلا نعيه، فاشتد التأسف عليه، وكثر البكاء والحزن، ودخل إليه أقاربه وأصحابه وازدحم الخلق على باب القلعة والطرقات وامتلأ جامع دمشق وصلوا عليه وحمل على الرؤوس رحمه الله ورضي عنه)[١].

صفته الخَلقية:

قال عنه الذهبي في ترجمته: (وشعره مقصوص، وعليه مهابة، وشيبه يسير، ولحيته مستديرة، ولونه أبيض حنطي اللون، وهو ربع القامة، بعيد ما بين المنكبين، كأن عينيه لسانان ناطقان)[٢].

وقال: (وكان أسود الرأس قليل شيب اللحية، وربعة من الرجال، جهوري الصوت، أبيض، أعين، مقتصدا في لباسه وعمامته، يقص شعره دائما، وكان لم يتغير عليه شيء من حواسه إلا أن عينه الواحدة نقص نورها قليلا)[٣].

(١) العقود الدرية (١ / ٣٧٧ - ٣٨٤)

(٢) المسائل والأجوبة ص ٢٢٤

(٣) المسائل والأجوبة ص ٢٤٩

ونقل ترجمة الذهبي ابن حجر في الدرر الكامنة ولفظه: (وكان أبيض، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنيه، وكأن عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهوري الصوت، فصيحا، سريع القراءة، تعتريه حدة؛ لكن يقهرها بالحلم)[(١)].

وفاة شيخ الاسلام ابن تيمية وجنازته وما قيل فيه:

وقد ظل ابن تيمية بعد وفاته كما في حياته محل إجلال علماء الأمة من كل المذاهب، وقد كان أكثر من أطروه غاية الإطراء ليس أهل مذهبه الحنابلة بل أهل المذاهب الأخرى خاصة الشافعية، كالذهبي، وابن كثير، وأبو الفتح اليعمري، وعماد الدين الواسطي، والعلائي، والسبكي، وابن حجر الذي قال عنه: (هو شيخ مشايخ الإسلام في عصره) وغيرهم كثير كما سبق بيانه.

قال ابن كثير: (قال الشيخ علم الدين البرزالي في تاريخه: وفي ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة توفي الشيخ الإمام العالم العلم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد القدوة شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن شيخنا الإمام العلامة المفتي شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم، ابن الشيخ الإمام شيخ الإسلام أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن محمد ابن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني ثم الدمشقي، بقلعة دمشق بالقاعة التي كان محبوسا بها).[(٢)]

وقال الحافظ ابن حجر: (وقرأت بخط الحافظ صلاح الدين العلائي [الشافعي] في ثبت شيخ شيوخنا الحافظ بهاء الدين عبد الله بن محمد بن خليل ما نصه: وسمع بهاء الدين المذكور على الشيخين: شيخنا وسيدنا وإمامنا فيما بيننا وبين الله تعالى، شيخ التحقيق السالك بمن أتبعه، وأحسن طريق، ذي الفضائل المتكاثرة، والحجج القاهرة، التي أقرت الأمم كافة أن هممها عن حصرها قاصرة، ومتعنا الله بعلومه الفاخرة، ونفعنا به في الدنيا والآخرة، وهو الشيخ الإمام العالم الرباني، والحبر البحر القطب النوراني، إمام الأئمة، بركة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، شيخ الإسلام، حجة الأعلام، قدوة الأنام، برهان المتعلمين، قامع المبتدعين، سيف المناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أعجوبة الزمان، فريد العصر والأوان: تقي الدين إمام المسلمين، حجة الله على العالمين، اللاحق بالصالحين، والمشبه بالماضين،

---

(١) ١/ ١٧٥

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٥٦)

مفتي الفرق، ناصر الحق، علامة الهدى، عمدة الحفاظ، فارس المعاني والألفاظ، ركن الشريعة، ذو الفنون البديعة: أبو العباس ابن تيمية.

وقرأت بخط الشيخ برهان الدين محدث حلب قال: اجتمعت بالشيخ شهاب الدين الأذرعي سنة ٧٧٩ هـ، لما أردت الرحلة إلى دمشق، فكتب لي كتبًا إلى الياسوفي والحسباني وابن الجابي وابن مكتوم وجماعة الشافعية إذ ذاك، فحصل لي بذلك منهم تعظيم وذكر لي في ذلك المجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأثنى عليه وذكر شيئًا من كراماته، وذكر أنه حضر جنازته، وأن الناس خرجوا من الجامع من كل باب، وخرجت من باب البريد، فوقعت سرموزتي [نوع من الأحذية] فلم أستطع أن أستعيدها، وصرت أمشي على صدور الناس، ثم لما فرغنا ورجعت لقيت السرموزة، وذلك من بركة الشيخ رحمه الله).(١)

وقال البزار عنه: (ولقد سجن أزمانا وأعصارا، وسنين وشهورا، ولم يولهم دبره فرارا، ولقد قصد أعداؤه الفتك به مرارا، وأوسعوا حيلهم عليه إعلانا وإسرارا، فجعل الله حفظه منهم له شعارا ودثارا، ولقد ظنوا أن في حبسه مشينة، فجعله الله له فضيلة وزينة، وظهر له يوم موته ما لو رآه أقر به عينيه، فإن الله تعالى لعلمه بقرب أجله ألبسه الفراغ عن الخلق، للقدوم على الحق، أجمل حلله، كونه حبس على غير جريره ولا جريمة، بل على قوة في الحق وعزيمة، هذا مع ما نشر الله له من علومه في الآفاق، وبهر بفنونه البصائر والأحداق، وملأ بمحاسن مؤلفاته الصحف والأوراق، كبتا ورغما للأعداء، أهل البدع المضلة والأهواء، وصنعا عظيمة من رب السماء، لعوائده لخاصة الأولياء، أهل المحبة والولاء).(٢)

(وما سمعنا أنه اشتهر عن أحد منذ دهر طويل ما أشتهر عنه من كثرة متابعته للكتاب والسنة، والإمعان في تتبع معانيهما، والعمل بمقتضاهما، ولهذا لا يرى في مسألة أقوالا للعلماء إلا وقد أفتى بأبلغها، موافقة للكتاب والسنة، وتحرى الأخذ بأقومها من جهة المنقول والمعقول.

ولما من الله عليه بذلك جعله حجة في عصره لأهله، حتى أن أهل البلد البعيد عنه كانوا يرسلون إليه بالاستفتاء عن وقائعهم، ويعولون عليه في كشف ما التبس عليهم حكمه، فيشفى غلتهم بأجوبته المسددة، ويبرهن على الحق من أقوال العلماء المقيدة، حتى إذا وقف عليها كل محق ذو بصيرة وتقوى، ممن قد وفق لترك الهوى، أذعن بقبولها، وبان له حق مدلولها، وإن سمع عن أحد من أهل وقته مخالفته في حقه المشهور،

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١ / ٥٢)

(٢) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٧٧)

يكون ممن قد ظهر عليه للخاصة وللعامة فعل الشرور، والاشتغال بترهات الغرور، ومن أراد تحقيق ما ذكرته فليمعن النظر ببصيرته، فإنه حينئذ لا يرى عالما من أي أهل بلد شاء موافقا لهذا الإمام، معترفا بما منحه الله تعالى من صنوف الإلهام، مثنيا عليه في كل محفل ومقام، إلا ورآه من أتبع علماء بلده للكتاب والسنة، وأشغلهم بطلب الآخرة، وأرغبهم فيها، وأبلغهم في الإعراض عنها وأهملهم لها، ولا يرى عالما مخالفا له منحرفا عنه ملتبسا بالشحناء له إلا وهو من أكبرهم نهمة في جمع الدنيا، وأوسعهم حيلا في تحصيلها، وأكثرهم رياء، وأطلبهم سمعة، وأشهرهم عند ذي اللب أحوالا ردية، وأشدهم على ذوي الحكم والظلم دهاء ومكرا، وأبسطهم في الكذب لسانا!

وإن نظر إلى محبيه ومبغضيه من العوام رآهم كما وصفت من اختلاف القبيلين الأولين!

ولقد أمعنت فكري ونظري فيما ذكرته فرأيته كما وصفته!

لا والله ما أتحرج في أحد منهما، ومن ارتاب في ذلك فليعتبر هو بنفسه، فإنه يراه كذلك، إن أزاح عنه غطاء الهوى، وما كان ذلك كذلك إلا لما علم الله سبحانه من حسن طوية هذا الامام، وإخلاص قصده، وبذل وسعه في طلب مرضاة ربه، ومتابعة سنة نبيه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه).[١]

قال البزار: (أخبرني غير واحد ممن كان حاضرا بدمشق حين وفاته رضي الله عنه قالوا إن الشيخ قدس الله روحه مرض أياما يسيرة، وكان إذ ذاك الكاتب شمس الدين الوزير بدمشق المحروسة، فلما علم بمرضه استأذن في الدخول عليه لعيادته، فأذن الشيخ له في ذلك، فلما جلس عنده أخذ يعتذر له عن نفسه، ويلتمس منه أن يحله مما عساه أن يكون قد وقع منه في حقه من تقصير أو غيره، فأجابه الشيخ رضي الله عنه بأني قد احللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق!

وقال ما معناه: إني قد أحللت السلطان الملك الناصر من حبسه إياي، لكونه فعل ذلك مقلدا غيره معذورا، ولم يفعله لحظ نفسه، بل لما بلغه مما ظنه حقا من مبلغه، والله يعلم أنه بخلافه.

وقد أحللت كل واحد مما كان بيني وبينه إلا من كان عدوا لله ورسوله!

قالوا: ثم إن الشيخ رضي الله عنه بقي إلى ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة الحرام، وتوفي إلى رحمة الله تعالى ورضوانه في بكرة ذلك اليوم، وذلك من سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، وهو على حاله مجاهدا في ذات

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٧٧)

الله تعالى، صابرا محتسبا، لم يجبن ولم يهلع، ولم يضعف ولم يتتعتع، بل كان رضي الله عنه إلى حين وفاته مشتغلا بالله عن جميع ما سواه!

قالوا: فما هو إلا أن سمع الناس بموته فلم يبق في دمشق من يستطيع المجيء للصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك وتفرغ له، حتى غلقت الأسواق بدمشق وعطلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم وخرج الأمراء والرؤساء والعلماء والفقهاء والأتراك والأجناد والرجال والنساء والصبيان من الخواص والعوام.

قالوا: ولم يتخلف أحد من غالب الناس فيما أعلم إلا ثلاثة أنفس كانوا قد اشتهروا بمعاندته، فاختفوا من الناس خوفا على أنفسهم بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم!

فغسل رضي الله عنه وكفن، وازدحم من حضر غسله من الخاصة والعامة على الماء المنفصل عن غسله، حتى حصل لكل واحد منهم شيء قليل.

ثم أخرجت جنازته فما هو إلا ان رآها الناس فأكبوا عليها من كل جانب كلا منهم يقصد التبرك بها، حتى خشي على النعش أن يحطم قبل وصوله إلى القبر فأحدق بها الأمراء والأجناد واجتمع الأتراك فمنعوا الناس من الزحام عليها خشية من سقوطها عليهم من اختناق بعضهم، وجعلوا يردونهم عن الجنازة بكل ما يمكنهم وهم لا يزدادون إلا ازدحاما وكثرة حتى أدخلت جامع بني أمية المحروس، ظنا منهم أنه يسع الناس فبقي كثير من الناس خارج الجامع، وصلي عليه رضي الله عنه في الجامع، ثم حمل على أيدي الكبراء والأشراف ومن حصل له ذلك من جميع الناس إلى ظاهر دمشق ووضع بأرض فسحة متسعة الأطراف وصلى عليه الناس.

قال أحدهم: وكنت أنا قد صليت عليه في الجامع وكان لي مستشرف على المكان الذي صلي فيه عليه بظاهر دمشق، فأحببت ان أنظر إلى الناس وكثرتهم، فأشرفت عليهم حال الصلاة وجعلت أنظر يمينا وشمالا ولا أرى أواخرهم بل رأيت الناس قد طبقوا تلك الأرض كلها!

واتفق جماعة من حضر حينئذ وشاهد الناس والمصلين عليه على أنهم يزيدون على خمسمائة ألف!

وقال العارفون بالنقل والتاريخ لم يسمع بجنازة بمثل هذا الجمع إلا جنازة الامام أحمد بن حنيل رضي الله عنه!

ثم حمل بعد ذلك إلى قبره فوضع، وقد جاء الكاتب شمس الدين الوزير ولم يكن حاضرا قبل ذلك فصلى عليه أيضا ومن معه من الأمراء والكبراء ومن شاء الله من الناس.

ولم ير لجنازة أحد ما رئي لجنازته من الوقار والهيبة والعظمة والجلالة، وتعظيم الناس لها وتوقيرهم إياها، وتفخيمهم أمر صاحبها وثنائهم عليه، بما كان عليه من العلم والعمل والزهادة والعبادة، والإعراض عن الدنيا والاشتغال بالآخرة والفقر، والإيثار والكرم والمروءة، والصبر والثبات، والشجاعة والفراسة والإقدام، والصدع بالحق والإغلاظ على أعداء الله وأعداء رسوله والمنحرفين عن دينه، والنصر لله ولرسوله ولدينه ولأهله، والتواضع لأولياء الله، والتذلل لهم والإكرام، والإعزاز والاحترام لجنابهم، وعدم الاكتراث بالدنيا وزخرفها ونعيمها ولذاتها، وشدة الرغبة في الآخر والمواظبة على طلبها، حتى لتسمع ذلك ونحوه من الرجال والنساء والصبيان، وكل منهم يثنى عليه بما يعلمه من ذلك.

ودفن في ذلك اليوم رضي الله عنه وأعاد علينا من بركاته.

ثم جعل الناس يتناوبون قبره للصلاة عليه من القرى والأطراف والأماكن والبلاد مشاة وركبانا.

وما وصل خبر موته إلى بلد فيما نعلم إلا وصلي عليه في جميع جوامعه ومجامعه، خصوصا أرض مصر والشام والعراق وتبريز والبصرة وقراها وغيرها.

وختمت له الختمات الكثيرة في الليالي والأيام في أماكن كثيرة لم يضبط عددها، خصوصا بدمشق المحروسة ومصر والعراق وتبريز والبصرة وغيرها، حتى جعل كثير من الناس القراءة له ديدنا لهم، وأديرت الربعة الشريفة على الناس لقراءة القران المجيد وإهدائه له وظيفة معتادة!

وقد رثاه كثير من الفضلاء بقصائد متعددة ولا يسع هذا المختصر ذكرها.

وذلك لما وجب للشيخ رضي الله عنه عليهم من الحق في إرشادهم إلى الحق والمنهج المستقيم بالأدلة الواضحة الجلية النقلية والعقلية، خصوصا في أصول الدين فإن الله أنعم على الناس في هذا الزمان الذي قد ظهرت فيه البدع وأميتت السنن، وصار أغلب أهله ممرجين في البدع والحرام من حيث لا يشعرون ومن حيث لا يعلمون.

ومن الله عليهم بما وفقه له من إيضاح أصول الدين، وتبيين الحق المحض، والاعتقاد العدل، وإفراده عن غيره من البدع والضلالات بأمور لم يسبق إلى مثلها، وإظهارها على لسانه بما أورده من ذلك في مؤلفاته ومصنفاته وقواعده المطابقة للحق وتقريراته، وما أبرزه من الحجج والبراهين الظاهرة الموافقة للمعقول

والمنقول، مما لم يتمكن أحد من المتكلمين والمناظرين الإتيان بمثله، وما أظهره وأورده من كثرة الدلائل العقلية بعد النقلية، حتى قطع به جميع المبتدعين، وكشف به عوار حجج الشاكين المشككين).[١]

وقد صلي عليه صلاة الغائب في المسجد النبوي بعد أشهر، كما قال ابن كثير في حوادث سنة ٧٢٩ هـ: (وفي يوم الجمعة آخر شهر ربيع الآخر صلي بالمدينة النبوية على الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله، وعلى القاضي نجم الدين البالسي المصري صلاة الغائب).[٢]

وقد لخص القول فيما جرى له الإمام القاضي أبو الفتح اليعمري المشهور بابن سيد الناس؛ فقال كما رواه عنه الحافظ ابن حجر: (وقال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الفتح اليعمري في ترجمة ابن تيمية: حداني يعني المزي على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين، فألفيته ممن أدرك من العلوم حظًا، وكان يستوعب السنن والآثار حفظًا، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذكر في الحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل والنحل لم ير أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير، فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويردون من بحره العذب النمير، يرتعون من ربع فضله في روضة وغدير، إلى أن دب إليه من أهل بلده داء الحسد، وألب أهل النظر منهم على ما ينتقد عليه من أمور المعتقد، فحفظوا عنه في ذلك كلامًا، أوسعوه بسببه ملامًا، وفوقوا التقديعة سهامًا، وزعموا أنه خالف طريقهم، وفرق فريقهم، فنازعهم ونازعوه، وقاطع بعضهم وقاطعوه، ثم نازع طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة، فكشف تلك الطرائق، وذكر على ما زعم بوائق، فآضت إلى الطائفة الأولى من منازعيه، واستغاثت بذوي الضغن عليه من مقاطعيه، فوصلوا بالأمراء أمره، وأعمل كل منهم في كفره فكره، فرتبوا محاضر، وألبوا الرويبضة للسعي بها بين الأكابر، وسعوا في نقله إلى حضرة المملكة بالديار المصرية فنقل، وأودع السجن ساعة حضوره واعتقل، وعقدوا لإراقة دمه مجالس، وحشدوا لذلك قومًا من عمار الزوايا وسكان المدارس، ما بين مجامل في المنازعة، ومخاتل بالمخادعة، ومجاهر بالتكفير مبادي بالمقاطعة، يسومونه ريب المنون، وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون، وليس المجاهر بكفره، بأسوأ حالًا من المجامل، وقد دبت إليه عقارب مكره، فرد الله كل كيد في نحره، ونجاه على يد من اصطفاه والله غالب

---

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (١ / ٨١)

(٢) البداية والنهاية (١٤ / ١٦٤)

على أمره، ثم لم يخل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة، وينتقل طول عمره من محنة إلى محنة، إلى أن فوض أمره إلى بعض القضاة فتقلد ما تقلد من اعتقاله، ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله وانتقاله، وإلى الله ترجع الأمور، وهو مطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وكان يومه مشهودًا ضاقت بجنازته الطريق، وانتابها المسلمون من كل فج عميق، يتقربون بمشهده يوم يقوم الإشهاد، ويتمسكون بسريره حتى كسروا تلك الأعواد).[١]

وقال الإمام العلامة محمد بن علي الشوكاني: (لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظن أنه سمح الزمان بين عصري الرجلين بمن شابههما أو يقاربهما).[٢]

فرحم الله ابن تيمية فقد شغل العالم كله! وما يزال بعد سبعة قرون وهو في قبره يلهم بأفكاره الأمة وشعوبها لتخوض مجددا ضد الحملات الصليبية الشرقية والغربية معركة التحرر والحرية!

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (١ / ٥١)

(٢) البدر الطالع ١/ ٥٧

الفهرس